

المركز الوطني للترجمة
تونس

جاك موشلر - آن ريبول

القاموس الموسوعي للتداويّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين

بإشراف عز الدين المجدوب



دار النشر سيناترا

لتحميل كتب أعلام وقادة
الفكر العربي والعالمي
انقر على الرابط التالي

فيسبوك : زاد المعرفة

القاموس الموسوعي للتداويّة

المركز الوطني للترجمة

جاك موشلر - آن ريبول

القاموس الموسوعي للتداويّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين
من الجامعات التونسية

بإشراف

عزالدين المجدوب

مراجعة

خالد ميلاد

دار النشر سيناترا

موشلر، جاك، ريبول، آن؛ القاموس الموسوعي للتداولية - ترجمه
عن الفرنسية: مجموعة من الأساتذة والباحثين - المجدوب، عز الدين،
إشراف - ميلاد، خالد، مراجعة، الحجم: 25 x 17 سم - عدد الصفحات:
712 صفحة، - منشورات دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة، تونس،
2010، سلسلة اللسان.

ر.د.م.ك.: 3-29-084-9973-978

اللّسانيات - التداولية - العرفان - قاموس - موشلر، جاك - ريبول، آن -
المجدوب، عز الدين (الإشراف) - ميلاد، خالد (المراجعة)

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن آراء يتبناها المركز الوطني للترجمة.

Jacques Moeschler
Anne Reboul
Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique
© Éditions du Seuil, 1994

حقوق الترجمة العربية ونشرها وتوزيعها
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث

دار سيناترا

© المركز الوطني للترجمة، تونس 2010، السحب الثاني

9، نهج المنستيري - 1006 - تونس
الهاتف: 71 567 377 (+216) الفاكس: 71 567 308 (+216)
الواب: www.cenatra.nat.tn
البريد الإلكتروني: tarjamah@cenatra.nat.tn

شارك في ترجمة مواد هذا القاموس

سنة بنحاج رحومة الشكيلي: المعهد العالي للغات بحى الخضراء - جامعة قرطاج-7 نوفمبر
أحمد الجوّة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
محمد الحبو: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
شكري السعدى: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس - جامعة تونس
سهيل الشملي: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - جامعة منوبة
محمد الشيباني: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
المكي العايدى: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان - جامعة القيروان
توفيق قريرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان - جامعة القيروان
سندس كرونة: المعهد العالي للغات بحى الخضراء - جامعة قرطاج 7 نوفمبر
شكري المبخوت: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - جامعة منوبة
عز الدين المجدوب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة - جامعة سوسة
منصور الميغري: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة - جامعة سوسة
خالد الوغلاني: المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس - جامعة تونس - المنار

شكر خاص

نمؤلفين جاك موشلر وآن ريبول لتفضلهما بإهداء حقوق ترجمة هذا
نقموس للمركز الوطني للترجمة.

مقدمة

تَنامي حقل البحوث التداولية في الثلاثين سنة الأخيرة بشكل لافت للنظر وغدا الاتجاه التداولي جدولاً معرفياً مسيطرًا على الساحة العلمية لعالمية بعد أن انحصر التركيز على النظام اللغوي في حد ذاته وانكبّ لباحثون على دراسة قوانين استعمال النظام اللغوي في المقامات المناسبة. بحيث لم يعد من الممكن لأي باحث عدم الاطلاع على نتائج هذه الأعمال وتلّام بها. ولكن القارئ المبتدئ المختص وغير المختص يواجه كثيرًا من الصعوبات للاطلاع على هذا الحقل المعرفي لشدة اتساع هذا المجال من البحث وتنوّع روافده من حيث الاختصاصات العلمية والبلدان والثقافات لمساهمة في تنميته وإثرائه.

وقد كان من أهمّ الدواعي التي جعلتنا نقبل على ترجمة هذا الكتاب أنّه يقدّم عرضاً وافياً ومختصرًا لما آلت إليه البحوث التداولية إلى حدود 1994 على الصعيد العالمي.. وجمع في ذلك على نحو طريف بين التقاليد الأنغلو سكسونية والفرنكوفونية. وقد اتّسم العرض بالدقّة وجودة التوثيق لأنّ همّة المؤلفين قد تعلّقت بوضع كتاب يكون عمدة في هذا المجال وقد نجحنا في ذلك أيّما نجاح.

لم يكن من اليسير ترجمة هذا القاموس الموسوعي في التداولية ضمن الخطة التي ضبطها المركز الوطني للترجمة لجمعه بين اختصاصات ومجالات قد لا تجتمع بيسر عند باحث واحد. فالتداولية كما هو معلوم قد ظهرت ضمن الفلسفة التحليلية في إطار جدل يتعلّق بمهام الفلسفة عمومًا وفي نطاق نقد المناطق لما كانوا يعدّونه نقصاً في الألسنة الطبيعية. ثم تلقّف اللسانيون بعض هذه الفرضيات وأقحموها في وصف النظام اللغوي فنشأت نتيجة ذلك حركة تفاعل خصبة مدّت الجسور بين المنطق الشكلي والوصف اللغوي واقترنت فيها قضايا صدق الأقوال والإحالة بقضايا التخيل

في السرد والاستعارة والاقتضاء والاستلزام والانسجام في النصّ وقوانين الخطاب فإذا الكتاب يجمع بين جداول بحث يكون كلّ منها شبه اختصاص قائم بذاته. ولذلك تضافرت مجموعة من الباحثين للتعاون على هذا المصنّف لأنّه مما يثقل على الفرد الواحد. وقد كان لي شرف العمل معهم والتنسيق بينهم لضمان وحدة المصطلح بين كافة الفصول. وقد أعدنا ثبنا اصطلاحيا ثلاثي اللسان فرنسي إنجليزي عربي وأردفناه بمدخل عربي وآخر إنجليزي مستقلين لتيسير البحث عن المصطلح المقابل أيّا كان اللسان المنطلق منه. وقد حافظنا على ثبت المفاهيم والأعلام في النسخة الفرنسية وحافظنا على نظام الإحالة على صفحات النصّ الفرنسي وبجدها القارئ مثبتة واضحة في الترجمة وراقبنا هذا الثبت وعدّلنا ما يجب تعديله وقد أفدنا من المصطلحات الجارية في البحوث والترجمات المختصة وملنا متى أمكن ذلك إلى تفضيل المصطلح القديم إن سنح. وكان ذلك شأن قول وإنشاء وتعقيب وعودة الذكر والعائد الخ.

لم تكن ترجمة الشواهد أقلّ جوانب الكتاب دقة وصعوبة. وقد حافظنا في الغالب على شواهد الكتاب واقترحنا بدلها شواهد عربيّة متى كان الشاهد العربيّ موافقاً للشاهد الفرنسيّ من كلّ الوجوه. ولكن ذلك ليس القاعدة وقد نبهنا أكثر من مرّة إلى أنّ التحاليل المقدّمة بالنسبة إلى بعض الوحدات اللغويّة لا تنطبق إلا على اللسان الفرنسيّ وأنّ العربيّة تحتاج إلى وصف خاصّ بها. فتكون الشواهد العربيّة لمجرّد الاستئناس بالنظريّات المقدّمة لا غير.

وقد حظيت هذه الترجمة بمراجعات عديدة فقد راجع أعضاء هذا الفريق بعضهم عن بعض وراجعها عنهم السيّد خالد ميلاد وقمنا من جهتنا بمراقبة النصّ النهائيّ ومقارنته بالنصّ الفرنسيّ تلافيّاً لأخطاء السهر عسى أن يكون هذا الكتاب خدمة لبحوث اللسان العربيّ وأهله.

عزّ الدين المجدوب

المصادر والمراجع المعتمدة في الترجمة

ملاحظة: اقتصرنا على ذكر أهم البحوث التي اعتمدناها في اللغة العربية

بلحاج رحومة الشكلي، بسمه، 2007، السؤال البلاغي: الإنشاء والتأويل، المعهد العالي للغات تونس دار محمد علي الحامي للنشر، تونس.

السعدي، شكري، 2006 الحدث في اللغة العربية: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية (دكتورا) مرقونة جامعة منوبة كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس.

ريبول، آن Reboul, Anne وموشلر، جاك Moeschler, Jacques، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل ترجمة دغفوس سيف الدين والشيباني محمّد، 2003 المنظمة العربية للترجمة بيروت.

الشاوش، محمد، 2001 أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، جامعة منوبة كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين، 1986: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

صمود، حمادي (إشراف)، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغريبة سن «أرسطو» إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية تونس 1. كلية الآداب منوبة.

المبخوت، شكري، 2006 إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، تونس.

المبغري، منصور، 2004 أفعال القول في العربية (دكتورا) مرقونة، جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة تونس.

ميلاد، خالد، 2003 الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية دلالية، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.

الهيثري، الشاذلي، 2003 الضمير ودوره في الجملة، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب.

تمهيد

ترجمة: عز الدين المجذوب

عزم كل من «آن ريبول» و«جاك موشلر» في صيف 1987 على تأليف مصنف يكون عمدة في التداولية ومرجعاً فيها. ويعود قرارهما إلى أسباب متعددة. فقد لاحظا أولاً أنه لا يوجد في الميدان الفرنكوفوني أي مرجع حول التداولية يعتد به، واقتنعا أن التطورات الحديثة في التداولية سيكون لها انعكاسات هامة على اللسانيات والعلوم العرفانية واللسانيات الحاسوبية. واعتبرا ثالثاً أنه قد آن الأوان لصياغة مشروع بحث حقيقي في التداولية.

وكنّا نطمح، على كل حال في البداية، إلى تأليف كتاب في التداولية يكون نظير ما ألفه «أوزوالد دكرو» و«تريفان تودوروف» لعلوم اللغة أي لللسانيات (Ducrot et Todorov 1972). لذا وجب تنزيل هذا العمل في هذا السياق. وإنّا لا نتنبئ هذا الانتساب لأسباب تاريخية فحسب وإنما نتنبأه لأسباب بيداغوجية أيضاً. إذن إن الكتاب الوحيد الذي ننصح بقراءته قبل الإقبال على كتابنا هذا هو كتاب «دكرو» - «تودوروف».

لقد كان أكثر من نصف عناوين الفصول التي اخترناها عندما عزمنا على هذا العمل يفتقر إلى بحوث معمقة سواء من قبلنا أو من قبل غيرنا. فكان فهرس عملنا مشروع بحث حقيقي. وقد شرعنا بعد خمس سنوات من قرارنا في تحرير هذا المؤلف. وقد أمكننا إنجاز ذلك بفضل التطورات الحاصلة داخل اللسانيات والتداولية. ويمكن أن نزعّم أننا ساهمنا، من حيث لا نقصد، في سدّ هذا النقص.

يبدو مبدئياً من السهل توزيع مجال بحث بين عدّة أشخاص عندما يكون هدفهم الشمول والمعرفة الموسوعية. لقد كان تكويننا واتجاهاتنا في البحث مشتركة جزئياً غير أن مجالات اختصاصنا كانت مختلفة. فدّ آن ريبول، (Anne Reboul) أنجزت أطروحة دكتوراه سنة 1984 موضوعها الحوار المسرحي ضمن وجهة [بحث] سردية وتداولية («ريبول» 1984). وقد اهتمت اهتماماً متواصلاً بقضية التخيل من خلال قضايا الأسلوب غير المباشر الحرّ والتمثيلات المستحيلة أو الاستعارة («ريبول» 1992). وقد عملت من سنة 1984 إلى 1990 على صياغة نظرية تداولية للتخيل والاستعارة في إطار نظرية المناسبة لـ«سبربر» و«ولسون» (Sperber et Wilson 1986 a و1989). وأثمر ذلك

القاموس الموسوعي للتداولية

[10] أطروحة دكتوراه في الفلسفة التحليلية / (Reboul 1990). وقد اهتمت إلى جانب ذلك بقضية الإحالة وبقضية تعيين المراجع الخاصة بالعوائد [النصية] والإشارات. فسمحت لها مجمل هذه الأبحاث بمناقشة أطروحة للتأهيل موضوعها التخيل والإحالة. وقد واصل «جاك موشلر» من جانبه تطوير مقاربة تداولية للخطاب («موشلر، 1985a») كان وضع لبناتها الأولى في أطروحته حول التداولية والحوار («موشلر، 1982») وتخلّى تدريجياً عن المقاربة اللسانية ونزّل قضية الخطاب ضمن إطار عرفاني هو نظرية المناسبة («موشلر، 1989a»). وقد أفضت به اهتماماته بالدلالة الشكلية خاصة ومواضيع التداولية التقليدية (الاقتضاء والاستلزام) إلى تناول قضايا أكثر اتصالاً بالجانب اللغوي في البحث التداولي مثل تحليل النفي واللسانيات (expression idiomatique) أو الأزمنة الفعلية.

وقد حصل لنا يقين أننا قادران، إن جمعنا قدراتنا [قربنا] اهتماماتنا، على تأليف مصنف كامل جيد التوثيق متين وفي الآن نفسه يسير التناول لمن [يريد الاطلاع] على الوضع الراهن للتداولية، قد يجد كثير من القراء المختصين في اللسانيات أو في تحليل الخطاب اختياراتنا جزئية أو منحازة. لكن كتاباً من هذا القبيل لا يمكن أن يكون [مجزئاً] جرد للمقاربات أو النظريات دون [التعرض] لعلاقة بعضها ببعض. فقد بنينا اختياراتنا على أساس الحرص على التناسق المنطقي [للعمل] وكذلك على مقياس الأهمية التاريخية. فلم نختر من المواضيع والمراجع إلا ما كان يمثل إضافة أساسية لميدان التداولية. لذلك اضطررنا في مرحلة أولى إلى اختيار الإشكاليات التي اعتبرناها مفيدة لصياغة النظرية التداولية.

ما هي القضية التداولية؟ يتعذر علينا الإجابة في أسطر معدودة عن هذا السؤال الذي سيكون موضوع نقاشات مطوّلة خلال هذا العمل. غير أننا نقول باختصار شديد: تعتبر القضية تداولية إن كانت لا تتعلق بنية اللغة وإنما تتعلق باستعمالها. وإن كان لا يجادل أحد في وجود عدوى بين بنية اللغة واستعمالها وهو أمر أثبتته بوضوح الباحثون في العشرينيتين الأخيرتين فإنه لا يمكن حصر مجال التداولية في هذا النوع من الظواهر [اللغوية]. ولهذا السبب لن نتحدث بصفة خاصة عن تداولية لسانية لأن مجال التداولية وإن كان يتعلق بصفة أساسية باستعمال اللغة فإنه يرتبط بقضايا ليست لغوية بالمعنى الضيق للكلمة مثل قضايا الاستدلال والاستعمال التقريبي والاستعارات والفهم المرتبط بالسياق وقوانين الخطاب الخ.../ [11]

سيستغرب القارئ لا محالة كثرة الإحالات الأنكلوسكسونية وغلبتها مقارنة بالإحالات الفرنكوفونية. ينبغي الإقرار بكل أمانة وبكل وضوح بأن التداولية قد تطوّرت بصفة أساسية ضمن التقاليد الفكرية الأنكلوسكسونية. وتمثل أعمال «أوزواد دكرو» التي تسمى بالتداولية المدمجة أشهر استثناء. والمقصود بهذه التسمية أن التداولية

مدمجة في اللسانيات. ولئن تطوّرت التداولية بصفة أساسية في الولايات المتحدة وإنكلترا فذلك يعود أولاً إلى أهمية الاتجاهات التحليلية في الفلسفة ثم إلى الاختيارات الجذرية التي اتخذتها النظرية اللسانية منذ ثلاثين سنة تحت تأثير «تشومسكي» Chomski. لقد كانت أهم القضايا التداولية مثل قضية الأعمال اللغوية أو الاستلزامات (أو التضمينات) ثمرة تفكير فلاسفة اللغة الذين أثاروا اهتماماً واسعاً لدى اللسانيين. لم ذلك؟ نحن نفسر اهتمام اللسانيين بالمظاهر التداولية للغة بأنه كان رد فعل على الأطروحات الجذرية لـ «تشومسكي»، وخاصة تلك المتعلقة باستقلال [علم] التركيب. فالمختصون في التركيب [الباحثون خارج السبل] التقليدية قد اعترضتهم شيئاً فشيئاً قضايا دلالية أو تداولية أصابت علم التركيب بالعدوى [التداولية].

وقد أدى رد الفعل المناهض لـ «تشومسكي» الذي عقب ذلك إلى صياغة نظرية نحوية ذات أساس دلالي هي الدلالة التوليدية أقحمت صلب [المنوال] النحوي ذاته أحد أهم النظريات التداولية. فقد أدرجت هذه الفرضية التي اشتهرت بالفرضية الإنشائية ضمن البنية العميقة للجملة [مكوناً] يتعلّق بقيمتها كعمل [لغوي] أي قوتها المتضمنة في القول. لقد التقت اللسانيات إذن بالتداولية في بداية السنوات السبعين ونتج عن ذلك اللقاء تغيرات خطيرة في تكيّف النظريات اللسانية بحيث انقسم العالم الأمريكي إلى شقين. فمن جهة تطوّر النحو التوليدي معتمداً أطروحات «تشومسكي» حول استقلال علم التركيب بالنسبة إلى الدلالة. ومن جهة ثانية أثمرت الدلالة التوليدية تدريجياً نظرية وظيفية لدوابع اللغوية، وتطوّرات ذات توجه عرفاني مثلما هو الشأن عند لنگاكر (Langacker) و«لايكوف» (Lakoff). إلّا أنّ هذه الصورة صورة غير دقيقة لأنّه لا يوجد إجماع حقيقي حول علاقة اللسانيات بالتداولية. من ذلك أنّ إحدى النظريات القريبة العهد التي أثّرت في تحرير هذا العمل وهي نظرية المناسبة لا ترى تنافراً حاداً بين وجهة نظر «تشومسكي» التقليدية ووجهة التداولية الجذرية. بل إنّ اللسانيات التي مجالها الصوتية والتركيب والدلالة لم تعد في / تنافس مع التداولية لأنّ التداولية تهتم بكلّ المظاهر غير الوضعية [12] لاستعمال اللغة. وسنعود بالشرح والتحليل خلال كلّ هذا الكتاب تقريباً لقضية علاقة اللسانيات والتداولية.

إنّ هذا العمل ليس قاموساً بالمعنى الحقيقي للكلمة وإن كان عنوانه القاموس الموسوعي للتداولية فهو لا يشتمل على مداخل ألفبائية. غير أنّنا أردناه بثبت مصطلحات يتضمّن أهم المداخل المصطلحية وتعريفاتها وفهرساً بالمفاهيم والمؤلفين. وقد نظّمنا المؤلّف حسب البنية التالية بالإضافة إلى المقدمة التي تتناول علاقة اللسانيات والتداولية والإشكالية العرفانية والخاتمة التي تركّزت حول مستقبل التداولية (حيث نطرح مسألة التطوّرات القادمة للتداولية ومستقبلها العلمي والمؤسّساتي والتكنولوجي). يتضمّن الكتاب ثمانية عشر فصلاً كلّ واحد في قرابة عشرين صفحة وتتناول عدداً مماثلاً من

القاموس الموسوعي للتداولية

المواضيع [المستقلة]، ولما كان كل فصل يمثل وحدة قائمة بذاتها أمكن مراجعته دون الرجوع إلى بقية الفصول. وإذا كانت بعض المفاهيم الضرورية لفهم مقدمة في فصول أخرى أحلنا القارئ على الفصل أو الفصول التي يحسن الرجوع إليها. وبشكل أعم يمكن للقارئ أن يعود للفهرس حتى تكون له نظرة شاملة حول تطورات هذا المفهوم أو ذاك. وإن كان كل فصل وحدة قائمة بذاتها فإنه ليس وحدة غير قابلة للتقسمة، فمبدأ العراجعة الذي وجه تحرير العمل هو مبدأ **الاطلاع الجزئي**. ونحذّر تسمية [الفصول] إلى فقرات أساسية (مرقمة 1، 2، 3، الخ) وحدات مستقلة استقلالاً نسبياً. يمكن للقارئ الرجوع إليها إن رغب في ذلك بقطع النظر عن الفقرات الأخرى. ريثق المبدأ نفسه بالنسبة إلى كل مستويات التخطيط، ولا يمنع هذا مطلقاً مراجعة الفصول باعتبارها وحدات مستقلة فضلاً عن قراءة كل الكتاب في ترتيبه الخطي.

وقد أدخلنا ضربين من المعلومات الضرورية لتيسير القراءة، فوضحنا من جهة المفهوم كلما كان ذلك ممكناً بشواهد وأمثلة، وميّزنا من جهة أخرى على مستوى الطباعة النص الرئيسي (بالخط النموذجي) من التعليق على الشواهد أو الملاحظات الجانبية غير الضرورية للفهم الإجمالي. (بخض صغير). أضف إلى ذلك أن العمل يخلو من الهوامش التي تثقل عادة المراجعة لكنتنا أدخلنا نظاماً من التنبيهات ضمن النص للإحالات [13] الفرعية والتوضيحات التكميلية./

لم يكن ترتيب الفصول اعتباطياً وإنما جمّعناها حسب جملة من الأغراض والمباحث إذ يقدم الفصلان الأولان جداول [البحث] المسيطرة على التداولية ونقصد بذلك من ناحية نظرية الأعمال اللغوية (الفصل 1) ومن ناحية ثانية التقليد [الأوروبي] القارّي للتداولية المدمجة والتوجه العرفاني لتداولية المناسبة (الفصل 2). أما الفصول 3 و 4 و 5 فقد كان موضوعها قضية الإحالة منظّرة إليها من جوانب مختلفة من قبيل شروط صدق الأقوال أو الصدقية وعلاقة الصورة المنطقية والشكل القضوي (الفصل 3) ودور السياق في رفع اللبس وتعيين مراجع الأقوال (الفصل 4) ومناقشة متوالين صيغاً حديثاً لحلّ قضايا الإحالة وهما نظرية الفضاءات الذهنية ونظرية العوالم الممكنة (الفصل 5). إنّ هذه الفصول الثلاثة أساسية لأنها تبين أنّ قضية الإحالة على عكس ما قد توهم به طريقة معالجتها المعهودة في علم الدلالة قضية تداولية. وهي تمثل بذلك مساهمة طريفة في [البحث] التداولي بمقتضى إشكالياتها ونظام استدلاليها.

تضمّ المجموعة الثانية الفصول الموجودة بين الفصل السادس والفصل الحادي عشر وتعلّق بالمضامين الضمنية أو الاستلزامات. يعالج الفصل السادس علاقة المنطق بالتداولية وخاصة علاقة اللغات المنطقية بالأسنة الطبيعية في موضوع الروابط. أما الفصل السابع فيتناول قوانين الخطاب التي اقترحتها التداولية لتفسير التباين [الملاحظ] بين معنى الجملة

تمهيد

أو حكومات وانمعنى الذي تم تبليغه. ويناقش الفصلان الثامن والتاسع مبحثين تقليديين حديثين لدلالة والتداولية هما قضية الاقتضاء والاستلزامات الخطابية، ويكون من المهمة هنا سبب أن نبين أن قضية الاقتضاء التي درج الناس على اعتبارها قضية دلالية تجد عرضاً جديداً وطريفاً من خلال مفهوم الاستلزام الخطابي. وأخيراً يقدم الفصلان العاشر والحادي عشر مظهرين من نظرية الحجاج لـ«دكرو»، هما من جهة مقدمة لقضايا السلام الحجاجية. ومن جهة ثانية مقدمة لمفهوم الحجاج.

وتتوسع المجموعة الثالثة من الفصول في قضايا سبق تناولها. فالفصل 12 يعرض وجهاً آخر من التداولية المدمجة هي نظرية إلقاء القول وفرضية تعدد الأصوات التي طوّرها «دكرو». أما الفصل 13 فيعود من جديد إلى قضية الإحالة ولكن من زاوية التعابير سعوية غير المستقلة [إحاليًا] مثل العوائد [النصية] والإشارات. ويواصل الفصل 14 أيضاً بحث قضية الإحالة حول الاستعمال التقريبي للغة والطابع المنفصل أو الضبابي للمفاهيم. نهي عن وفق الوحدات المعجمية. يلي ذلك الفصلان 15 و16 اللذان يعتمدان إشكالية أكثر تعقيداً بالأسلوبية بما أنهما يتناولان قضايا الاستعارة والتخييل. / ويتبني الفصلان 17 و18 نظرية تداولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفصول السابقة (نظرية الأعمال اللغوية ونظرية المناسبة حذرة).

وأخيراً يتناول الفصلان الأخيران المجال الواسع للخطاب من زاوية إشكالية «الأسجد» (الفصل 17) وتحليل المحادثة (الفصل 18). ولئن كانت الإشكاليتان غير محتصين بالتداولية فإننا بيتنا في هذين الفصلين العلاقة بين التداولية وتحليل الخطاب.

رَبِّدُ أَنْ نَعْتَرِفَ بِالْجَمِيلِ لِلأشخاص الذين جعلوا تصوّر هذا الكتاب وتحريره ممكناً. ويشكر الناشر «جان لويس شليف»، الذي وضع ثقته فينا طوال مرحلة تصوّر العمل. ويشكر «أشكر» «دايدر ولسن» و«ميشال شارول» و«جاك جيان» و«جورج كلير» الذين لم يمتكروا عن تشجيعنا وقابلوا أعمالنا بالموودة والترحيب. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى أنطوان «نيسلان» و«جان مارك لوشر» اللذين تعهدا بقراءة العمل، وأخيراً يتوجه «جاك موشر» - شكر لكلية الآداب وقسم اللسانيات بجامعة جنيف Genève لعطلة الدراسة والبحث - نهي منحور إياها لتحرير هذا الكتاب.

جاك موشر و آن ريبول

قائمة الرموز

الأنحوية	*
الشذوذ الدلالي (متساعد)	؟؟؟
«لِكَل س» (سور كُلّي)	٣ س
«يُوجد س» (سور وُجوديّ)	٣ س
«و» (رابط منطقي دالّ على وصل)	.
«أو» (رابط منطقي دالّ على فصل احتوائي)	∨
«أو» (رابط منطقي دالّ على فصل إقصائي)	∨
«إذا...» (رابط منطقي دالّ على استلزام مادّي أو علاقة شرطية)	—
«إذا فقط إذا» (رابط منطقي دالّ على تكافؤ أو علاقة تشارط)	—
«لا» (عامل منطقي دالّ على نفي قضوي أو نفي داخلي)	—
«لا» (عامل منطقي دالّ على نفي خارجي)	—
«صحيح أن...» (رابط ثنائيّ القيمة في موضع ما)	ط (م)
استلزام دلالي	-
«غير مُطابق لـ»	=
مجموعة وظائف س في ط	ط س
انتماء مجموعاتيّ	≡

متغيرّات القضايا	ϕ, ψ
متغيرّات القضايا	ق، ض
متغيرّات الأفراد	أ، ب
{«صادق»، «كاذب»}، أو مجموعة قيم الحقيقة	{ص، ك}
«المتكلّم يعلم أنّ ϕ»	كϕ
«من الممكن أنّ ب»	ق ب
مركب اسمي	م س
مركب فعلي	م ف
اسم	س
فعل	ف
صفة	ص
أداة تعيين	أ.تع
صرفة	صرفة
جملة	ج
ضمير	ض
خاصية مُعيّنة بواسطة اسم الجنس س	س
فضاء قرين للفضاء ف	ف،

ح. د	خاصية دور
ح. د ق	خاصية قيمة دور
:	علاقة قوة حجاجية
ف. ج	علاقة توجيه حجاجي
< - ق. - ض >	الأشكال الموضوعية
< - ق. - ض >	
< - ق. - ض >	
< - ق. - ض >	
ع. ع	عسر لغوي
م	مُخَضِّبة
ب	تبدل
م. س	مُخَضِّبة استهلالية
م. ت. س	مُخَضِّبة تفاعلية - استهلالية
م. ت	مُخَضِّبة تفاعلية
ب. م. ج	تبدل موجه
ب. د	تبدل تابع
ب. ت	تبدل تفاعلي

المقدمة

التداولية واللسانيات والعرفان

ترجمة: شكري المبخوت

جري، منذ عشرين عاما، استعمال لفظ تداولية، شيئا فشيئا، في الأدبيات اللسانية إلى حد لم يعد معه من المناسب ألا نتحدث عن التداولية باعتبارها فرعاً من علوم اللغة بل من اللسانيات. إلا أن العلاقات بين التداولية واللسانيات ليست بسيطة، وسننظر في هذا **فصل** في مختلف الاختيارات التي أتاحت للسانين كي يعترفوا بالتداولية.

وعلى وجه العموم، تُعرّف التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام **اللساني** الذي تعنى به تحديدًا اللسانيات. وإذا تحدثنا عن استعمال اللغة فلأن هذا **الاستعمال** ليس محايداً، من حيث تأثيراته، في عملية التواصل ولا في النظام اللغوي **في حد ذاته** فمن نافل القول، فعلاً، أن نشير إلى أن بعض الكلمات (المشيرات الدالة على الزمان أو المكان أو الأشخاص من قبيل الآن وهنا وأنا) لا يمكن تأويلها إلا في سياق قولها. وأقل سذاجة أن نذكر بأننا، عند التبادل اللغوي، نبغ من المعاني أكثر مما تبدل عليه الكلمات. وليس من الساذج أن نقول أخيراً إن استعمال الأشكال اللغوية **يصح** عه بالمقابل إدراج للاستعمال في النظام نفسه. فمعنى القول يقوم على شرح لظروف **الاستعمال** أي لأداء ذلك القول.

وليس تاريخ التداولية بمعنوم ولكنه غير ممتد في الزمان إلا قليلاً (ثلاثون عاماً). ومن المفارقة، أن التداولية ليست صناعة ولدت من برنامج بحث صيغ صياغة مجردة، كما هو حال العلامة مثلاً التي أتبع، على الأقل في تقاليد القارة الأوروبية، البرنامج **الذي أطلقه** موسير، في بداية القرن (انظر 1968 Saussure). ويمكن أن نحدد منطلق **التداولية** في أعمال فلاسفة اللغة وبالأخص في سلسلتي محاضرات قدمت بجامعة

القاموس الموسوعي للتداولية

هارفارد (محاضرات وليم جايمنس William James) ألقاها سنة 1955 «جون أوستين»، (انظر Austin 1970) وألقاها سنة 1967 «بول غرايس»، (انظر Grice 1967 و 1989). فقد أدخل «أوستين»، في سلسلة محاضراته المخصصة للفلسفة، مفهوم سيصبح محورياً في التداولية، وهو مفهوم العمل اللغوي، مدافعاً بذلك عن الفكرة القائلة بأن اللغة في التواصل ليس لها، أساساً، وظيفة وصفية بل لها وظيفة عملية. فإذا نتعمل اللغة فإننا لا نصف العالم بل نحقق أعمالاً هي الأعمال اللغوية. فكان وجود ظواهر لغوية خاصة بالدلالة على العمل اللغوي أحد برامج البحث الأولى التي اعتمدها اللسانيون لتأسيس التداولية.

ولكن محاضرات «غرايس»، بالتوازي مع ذلك، كانت مُحَدَّدة بالقدر نفسه. فقد بين «غرايس»، أن اللغة الطبيعية لم تكن، كما اعتقد، عصرتد، المناطقة والفلاسفة التحليليون، ناقصة. ولكن العلاقات المنطقية التي توظفها الأقوال عند التواصل (خصوصاً منها علاقات الاستلزام والاستدلال) كانت محكومة بمبادئ أو قواعد مؤسسة على تصوّر عقلاني للتواصل. ومذاك أضحى من الممكن أن نفتر كيف نبْلغ من المعاني أكثر ممّا ندلّ عليه بقول من الأقوال. فقد خالف «غرايس»، شأنه شأن «أوستين»، التقليد الفلسفي الذي يتسبب إليه. ولئن أثبت «أوستين»، الطابع غير الوصفي للأقوال فقد دافع «غرايس»، عن الأطروحة القائلة بأن المضامين المبلّغة على نحو غير مباشر في التواصل (ما يسمّيه الاستلزامات المحادثية) توافق الجوانب غير الصدقية للأقوال. وبعبارة أخرى، فإنّ ما يقع تضمينه لا يعود فحسب إلى المحتوى الإخباري للقول الذي يمكننا أن نقول عنه، بحسب العوالم أو الظروف، إنه صادق أو كاذب.

وقد أدّت أعمال «أوستين» و«غرايس»، في ظرف وجيز، إلى ظهور دفق من الأعمال ذات أصول علمية متعدّدة التوجهات، مثل فلسفة اللغة واللسانيات والمنطق وعلم النفس العرفاني واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية والذكاء الاصطناعي. ولم تمكّننا هذه الأعمال من التقدّم خطوات عملاقة في المعرفة التي لدينا عن اشتغال اللغات الطبيعية فحسب بل كان لها أيضاً انعكاس كبير على معمار اللسانيات وابتدت بالخصوص بيان الصلات، على نحو صريح، بين بنية اللغة واستعمالها وهي مسألة طرحتها الستة البنيوية جانباً. وعلى وجه التدقيق، مكن اكتشاف الأبعاد التداولية للغة من طرح الأسئلة التالية: هل تمثّل التداولية مكوّنات من اللسانيات؟ هل يمكن الحديث عن تداولية لائقة؟ ما الصلات التي تقيمها التداولية مع اختصاصات أخرى كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والذكاء الاصطناعي؟

المقدمة

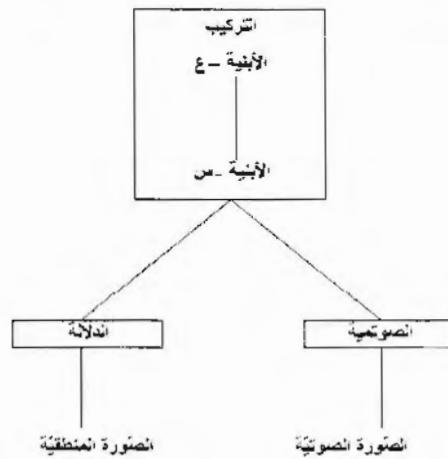
1. اللسانيات والتداولية

حين نخبر زملاءنا اللسانيين بأننا «تداوليون» فعادة ما نثير لديهم صمتا دالاً؛ فبأي شيء يمكن للتداولي إذن أن يُعنى؟ أهو لساني أم فيلسوف أم عالم نفس؟ وأسباب هذه الأسئلة هي التالية: /

أ) بدءاً، أولت النظريات اللسانية المهمة (وهذا شأن التوليدية كما هو شأن البنيوية) عناية ضعيفة لاستعمال النظام اللغوي. فقد ركزت اللسانيات عنايتها على دراسة النظام الصوتية والصرف والتركيب والدلالة).

ب) السبب الثاني لهذه الحيرة هو عجز اللسانيين عن تحديد ميدان التداولية في مقابل فروع اللسانيات الأخرى: فالصوتية تدرس النظام الصوتي للألسنة والقواعد الصوتية المتحركة في التوليف بين الصوتات، ويدرس التركيب نظام القواعد الكامن في البحر الذي يُعرف على أنه مجموع شروط تحدّد نحوية الجمل في لسان ما، وأخيراً تعني الدلالة بنية المعجم والمبادئ أو القواعد المتحركة في إسناد دلالة إلى جملة ما خلافاً من دلالة الكلمات المكوّنة لها.

تعالج اللسانيات إذن صيغ التوليف بين مجموعات الأصوات ومجموعات المعاني. وتنظم اللسانيات (المكوّنة من الصوتية والتركيب والدلالة)، حسب أيّ لسانٍ ينتمي إلى التقليد اللغوي. على النحو التالي: المكوّن الأساسي هو التركيب وهدفه أن يقدم انطلاقا من الأبنية عميقة (deep structures) تمثيلات تركيبية تسمى أبنية س (الأبنية السطحية سابقاً surface structures) وهي تصلح لأن تكون مداخل إلى المكوّنات الصوتية (التي تُشتقّ منها صيغة صوتية أو ص ص) والمكوّنات الدلالية (التي تُشتقّ منها الصورة المنطقية أو ص ص).



الرسم 1 /

القاموس الموسوعي للتداولية

وضمن هذا التصوّر، من المفهوم أن تعتبر قضية استعمال النظام اللغوي قضية غير ذات فائدة، إلا أنّ بعض الظواهر المرتبطة باستعمال اللغة لا يمكن أخذها بعين الاعتبار في تمثيل لاشتغال اللغة على أنّه نظام مزاججة بين «شكل - معنى».

1.1 الظواهر التداولية

نشير إلى ثلاثة ميادين من الظواهر التي تبرز ضرورة تجاوز المنوال «شكل - معنى»، والحاجة إلى إدخال البعد التداولي وهي ظواهر تتصل بأداء القول والاستدلال والتعليمات.

1.1.1 إلقاء القول

لا شكّ أن اكتشاف دور النشاط القولّي في البنية اللغوية هو أهم اكتشاف بالنسبة إلى التداولية. وتقوم هذه الحجة على مرحلتين:

(أ) بعض الأقوال ليست لها وظيفة تعيين شيء في الكون. فليس لها من وظيفة إحصائية، بل هي وظيفة إحالة ذاتية (تحيل على نفسها).

(ب) لا تتج وظيفة الإحالة الذاتية على المقام أو السياق بل تقع الإشارة إليها بواسطة مواضعة لغوية في بنية القول.

وإليك بعض الأمثلة:

(1) الأقوال الإنشائية

أعدك بالمجيء.

أمرك بالخروج.

أتمنى لك سفرة طيبة.

(2) الروابط

لقد تزوّج زيد ولكنّ هذا سرّ.

اكتشف لي رقم الفائز بما أنّك تعرف كلّ شيء.

أأنت في حلّ من أيّ التزام هذا المساء؟ لأنّ شريطاً جيّداً يعرض في السينما.

(3) النفي

ليس زيد ذكياً، بل هو ذكيّ جداً.

لست ابنه، بل هو أبي.

لم يطلب منّي الخروج بل طردني.

(4) المفاعيل المتعلقة بإلقاء القول

المقدمة

بصراحة، أين كنت أمس؟

بكل صدق، سأصرف النظر.

للأسف! لا أستطيع أن أمد لك يد الماعدة.

(أ) ينبغي أن تفهم الأقوال الإنشائية على أنها تحقق العمل الذي تسميه (الوعد أو الأمر أو التمني). فالعمل المتحقق رهين إلقاء الجملة (إذا كنا نستطيع أن نأمر بواسطة الحركات فإنه لا يمكننا أن نعد أو نتمنى إلا بواسطة الكلمات). فأداء القول إذن جزء لا يتجزأ / من دلالاته. ونحدث عن دلالة إحالة ذاتية حين تشير دلالة جملة أو عبارة لغوية إلى عملية قولها.

(ب) لبعض الروابط التداولية (لكن، بما أن، لأن) استعمال لا تتعلق فيها الترابطات التي تجريها بالمفاهيم بل تتعلق بأعمال القول. من ذلك أن القول تزوج زيد ولكن هذا سر لا يتعلق فيه الربط بـ«لكن» يحدث زواج زيد بل يحدث قول إن زيدا تزوج. وقياسا عليه، فالقول أنت في حل من أي التزام هذا المساء؟ لأن شريطا جينا يعرض في السينما، يتعلق فيه الربط بواسطة لأن بالاستفهام نفسه، أي بعمل إلقاء الاستفهام وليس بمضمونه. وإذا كانت الإشارة إلى إلقاء القول جزءا من معنى الأفعال الإنشائية فإن الربط على عمل إلقاء القول بواسطة الروابط شرط من شروط استعمال الروابط.

(ج) في أمثلة النفي، لا يتعلق تأثير النفي بالقضية المنفية، بل بقابلية الإخبار بها أي إمكانية قولها. وعلى هذا، فإن المتكلم الذي ينفي القول زيد ذكي في (3) لا ينفي حقه زيد بل ينفي إمكانية إثبات ذكاء زيد وهو إخبار يعتبره غير كاف.

(د) لا تصف المفاعيل المتعلقة بأداء القول، بصراحة وبكل صدق حدثا أو مضمونا تصف بالصراحة أو الصدق بل تصف إلقاء القول (تباعا الاستفهام أو الجواب والإخبار). وتصف للأسف كذلك عملية إلقاء القول نفسها تعبيراً عن التحسر أو عمل الاعتذار.

2.1.1 الاستدلال

المعلومة اللغوية والمعلومة غير اللغوية والمبادئ التداولية

يحوى النصف الثاني الكبير على ظواهر تداولية تتعلق بالاستدلال. فلبعض الأقوال خاتمة استلزام أقوال أخرى.

وهكذا تستلزم (5) و(6) تباعا أن زيدا ليس متزوجا وأن سيارة الأجرة قد تعطلت ففاتنا العترة

(5) زيد أعزب.

(5) زيد غير متزوج.

القاموس الموسوعي للتداولية

(6) لو لم تتعطل سيارة الأجرة لما فاتتنا الطائرة.

(6') تعطلت سيارة الأجرة وفاتتنا الطائرة.

لا تتطلب هذه الاستلزامات حتى تُستخرج أن تُستكمل هذه الأقوال بمعلومات غير لغوية أي سياقية. إلا أن التواصل، في بعض الحالات، لا يمكن أن يكون حرفيًا فيستدعي السياق.

على هذا النحو، لا يبلغ المتكلم في الأمثلة من (7) إلى (9) حرفيًا ما تدلّ عليه كلمات الجمل، بل يبلغ أكثر من ذلك:

(7) أ كم الساعة؟

ب قد مرّ ساعي البريد./

[22]

(8) أيمكنك أن تمدّ لي الملح؟

(9) هذه الغرفة زربية خنازير.

في المثال (7)، لا تكون الإجابة ج مناسبة (أو مناسبة) مع الاستفهام إلا إذا كان من البين للناظر والمجيب معًا أن ساعي البريد يمرّ في ساعة يعرفها كلاهما (مثلا على الساعة العاشرة صباحًا)، وفي (8) لا يشغل المتكلم بقدرة المخاطب على مدّه بالملح، بل يطلب منه الملح، وفي (9) ليست الغرفة التي توصف على أنها زربية خنازير على الحقيقة زربية خنازير (حيث تربى فيها الخنازير) وإنما هي تشبه إلى حدّ كبير (من حيث الوسخ والفوضى) الزربية.

ومن مهام التداولية أن تفسّر كيف يمكن للسامع أن يتوصّل إلى فهم قول بطريقة غير حرفية ولم اختار المتكلم صيغة في التعبير غير حرفية، بدل صيغة حرفية.

وبعبارة أخرى، فإنّ مهمة التداولية أن تصف، بواسطة مبادئ غير لسانية، عمليات الاستدلال الضرورية للوصول إلى المعنى الذي يبلغه القول. ففي الأقوال من (7) إلى (9) من الضروري أن نضيف إلى المعلومات اللغوية التي ينقلها القول معلومات غير لغوية (تسمى سياقية) ضرورية للعملية الاستدلالية. وتختلف النظريات التداولية حول طبيعة المبادئ التي يُنتقل منها في البحث عن المعلومات غير اللغوية: مبدأ التعاون عند «غرايس» (1975)، مبدأ المناسبة عند «سبربر» و«ولسون» (1986 و1989)، المواضع لدى «انسكومبر» Anscombe و«دكرو» (1983).

الجملة مقابل القول والدلالة مقابل المعنى

يمكن هنا أن ندرج تمييزًا أساسيًا مستعملًا في التداولية. إنّ التقابل بين الجملة والقول. إنّ الجملة، من حيث تعريفها، موضوع لساني. فهي تحدّد أساسًا بينيتها التركيبية وبدالاتها التي تُحسب على أساس دلالة الكلمات المكوّنة لها. وضمن هذا الفهم، فإنّ الجملة كيان مجرد وهي نتاج نظرية. إلا أنّ المتخاطبين، عند التواصل،

المقدمة

لا يتبدلون جملا بل يتبادلون أقوالا. وبالفعل، فقول ما يوافق جملة تتممها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تلقى فيه. فالقول إذن نتاج إلقاء جملة ما. فإذا كانت لجملة موضوع اللسانيات فإن القول موضوع التداولية.

تجب الإشارة إلى أن القول، إذ يعرّف على أنه إلقاء لجملة، يمكن أن يؤوّل بطريقتين محتمتين: إما باعتباره موضع ذكر وإما باعتباره نمطا. فالقول موضع الذكر (وهو token في المعنى الأنغلو-سكسوني) نتاج مخصوص لموضع ذكر مخصوص للجملة. ومقابل ذلك، فإن القول - النمط هو مجموع الخصائص المشتركة المرتبطة بمختلف مواضع ذكر الجملة نفسها. عرّب مثلا ساذجا فالجملة السماء تمطر يمكن أن تنتج عديد مواضع الذكر المتنوعة من حيث المتكلمين وأزمنة مقام القول وأمكنته / وبعض المظاهر الأخرى (كالمقاصد والاعتقادات [25] إلخ. ومن جهة أخرى تشترك هذه الأقوال - مواضع الذكر في نقطة وهي إلقاء للجملة نفسها. ملقّر - نمط إذن هو المشترك بين مجموع الأقوال - مواضع الذكر للجملة نفسها.

ملاحظة: نشير إلى أن التداولية تحتاج حتى يكون لها موضوع إلى أن تميز بين القول ونمط والقول - موضع الذكر، وإلا فإن المحلل التداولي سيقصر دوره على تحليل لأقوال - مواضع الذكر المخصوصة ووصفها الذي يعسر استحكامه وإن كان وصفا معتقدا.

وردت الدلالة مرتبطة بالجملة فإن القول لا ترتبط به الدلالة بل يرتبط به المعنى. (انظر Ducrot, 1980a: الفصل 8). وينبغي أن تفهم دلالة الجملة هنا على أنها نتاج إرشادات لغوية تحكّية. التعليمات في مصطلحات «ذكر»، راجع § 3.1.1) وتحتسب بواسطة المكوّن اللغوي تنظري 2.5 والفصل 7، § 1.3). وبالمقابل فإن معنى القول هو دلالة الجملة تضاف إليها الإرشادات لبقية أو مقامية التي تحتسب انطلاقا من المكوّن البلاغي. والالتجاء إلى قوانين الخطاب هو من حصص تمكوّن البلاغي الذي يوافق ما يتشج عنه معنى القول.

3.1.1 التعليمات

من أعرف ما في التحليلات التداولية تصوّرها لدلالة الجمل على أنها نتاج تعليمات مرتبطة بكلمات اللغة. وقد استعمل مفهوم التعليمات، بعد أعمال «أوزوالد دكرو»، (انظر Ducrot et 1983 وAnscombe et Ducrot 1983)، لما أسماه بـ«كلمات الخطاب»، ويختصّ الروابط أي لضروب من الوصل والعبارات والظروف الخالية من الدلالة لإلحائية والتي يبدو أن وظيفتها تتغيّر بحسب محيطها اللغوي. فبإزاء الأقوال الموجودة في 1983 ندّ حقّا أن نتساءل عن الجزء المشترك من الدلالة المرتبطة بـ«لكن».

(10) أ. ليس الطقس جميلا ولكّنه رديء.

ب. ليس الطقس جميلا ولكّنتي أرغب في فسحة.

ج. ليس الطقس جميلا ولكّنه المطر مسقي الحقول.

د. ليس الطقس جميلا ولكّنه شعاعا من الشمس يضئ قاعة الجلوس.

هـ. لكن تعالوا نتعشّ معا هذا المساء.

القاموس الموسوعي للتداولية

ففي هذه الأمثلة، تُحدث كلمة واحدة تأثيرات معنوية مختلفة. ومن الإضافات الأساسية للتداولية اعتبار هذه التأثيرات نتيجة استعمالات وحدة معجمية بعينها، وليست نتيجة استعمالات لوحداث معجمية مختلفة.

ملاحظة: هذه المألة حاسمة بالنسبة إلى الحالة (10) بالمقارنة مع الاستعمالات الأخرى بـ«لكن»، لأن بعض الألسنة تميز معجميًا بين ضربين من لكن (راجع الألمانية /sondern/ aber والإسبانية /sino/pero والوصف المعروض في «نسكمبر» و«دكرو» 1977 عن /«mais»/).

[24] والحدس الذي كان منطلقاً في تحليل الروابط هو أن دلالتها توافق تعليمات حول طريقة تأويل الوصل بين قضيتين. لذلك فإن «التحليل القائم على التعليمات» يهدف إلى تقديم خطاطة عامة عن اشتغال «الكلمة المتضمنة للتعليمات»، وهي خطاطة تصاغ بواسطة متغيرات. مثال ذلك أن السلسلة **ض لكن ق** يمكن أن تكون لخطاطة التعليمات الخاصة بها الصورة التالية: «من **ض** استخلص النتيجة **ن**، ومن **ق** استخلص لا-**ن** ومن **ض لكن ق** استخلص لا-**ن**» (انظر، 1977, Anscombe et Ducrot, 1980b Ducrot et al, 1980) وهكذا يكون للمثال (11) التحليل القائم على التعليمات (12):

(11) الطقس جميل لكنني متعب.

(12) أ. من **ض** (الطقس جميل) استخلص النتيجة **ن** (لنذهب في فسحة).

ب. من **ق** (أنا متعب) استخلص النتيجة لا-**ن** (لن نذهب في فسحة).

ج. من **ض لكن ق** استخلص النتيجة لا-**ن**.

2.1 التركيب والدلالة والتداول

1.2.1 نظام اللسان واستعمال نظام اللسان

تبرز الوقائع المعالجة أن موضوع التداولية ليس مستقلاً عن اللسانيات. وقد كانت النزعة في الستينات [من القرن الماضي] تميل إلى تعريف التداولية على أنها «سلة مهملات اللسانيات»، وهي عبارة تعني أن مهمة التداولية إيجاد حل لجميع القضايا التي لم تعالجها اللسانيات (وهي تحمل على أنها الصوتية والتركيب والدلالة). ومن هذه الزاوية كان على التداولية أن تفرز جسماً ممزق الأوصال وأن تشتمل على مجموعة من الوقائع الهامشية التي لا تريد اللسانيات تناولها أو لا تستطيع تناولها. ومن حسن الحظ أن ظهرت تعريفات إيجابية تسند إلى التداولية وظيفة معالجة بعض القضايا (التركيبية والدلالية) من وجهة نظر غير لسانية وهي قضايا اعتُبرت متعلقة بالنظرية اللسانية. وضمن هذا التصور لم تعد التداولية سلة مهملات بل أداة لتبسيط اللسانيات.

المقدمة

ومن المبادئ المنهجية المعتمدة ما أسماه «غرايس» (1978) بـ «مبدأ موسى أكام لمعتل»، وهو مبدأ قابل بأنه ليس من الوجهة مراكمة الدلالات المرتبطة بلفظ ما، فإذا كن نكلمة أو لعبارة ما عدة معان مستعملة، فهي ليست نتيجة تنظيم النظام المعجمي بل نتيجة مبدأ تداولي مطبق على القول.

نضرب مثالين توضيحا لهذه النقطة:

(13) أ. العلم أبيض

ب. العلم أبيض وأزرق/

(14) أ. سقط زيد في حفرة وانكسرت رجله

ب. انكسرت رجل زيد وسقط في حفرة

إنه لمن الصعب جدًا على اللسانيات أن تعتبر الصفة أبيض في (13) ذات دلالتين يمكن شرحهما تبعًا بـ «أبيض كليًا» و«أبيض جزئيًا». فإذا وصف العلم بأنه أبيض، فإننا نستخلص أنه ليس إلا أبيض. ولكن إذا قيل أبيض وأزرق، فلن يكون أبيض بحسب بل أبيض جزئيًا فقط، وبالتوازي مع ذلك لا يصف الواو في (14) نفس المقطع نحوي. فترتيب القضايا (ض وق مقابل ق وض) يحدّد التعاقب الزمني. إلا أنّ ترتيب الأحداث خاصية تميز الواو في اللغات الطبيعية من رابط الوصل المنطقي (٨) أي لا يرى فرقًا دلاليًا بين ض^٨ ق وق^٨ ض.

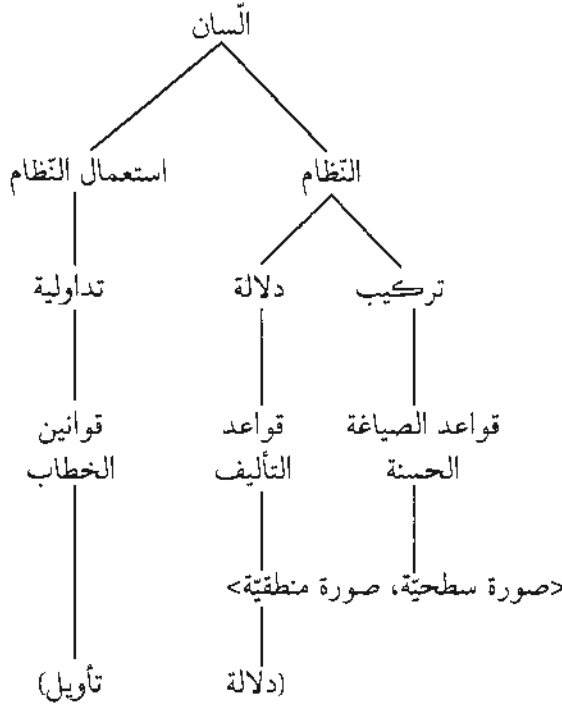
فكيف نفكّر هذه الظواهر؟ بالنسبة إلى حالة أبيض اقترح (انظر، Gazdar 1979، Cornulier 1985، Levinson 1983) إسناد دلالة واحدة إلى أبيض بقطع النظر عن تنوع كليًا/جزئيًا، وتفسير معنى أبيض في ارتباطه بـ (13أ) و(13ب) باللجوء إلى قاعدة ترميزية هي حكمة الكم. ومفاد هذه القاعدة أن تقدّم المعلومات على قدر المطلوب (Grice 1975). فإذا كان المتكلّم متعاونًا ويقول (13أ)، فإنّ السامع بمقدوره أن يستخلص أنّ العلم أبيض كليًا بموجب قاعدة الكم. وإذا كان المتكلّم أيضاً متعاونًا (غير 13ب)، فسيفهم المخاطب، من جهة، أنّ للعلم لونا آخر غير الأبيض، وذلك بحسب قاعدة الكيف التي تستوجب ألا نقول إلا ما نعتقد أنّه صادق، وأنّه ليس للعلم من جهة أخرى، لون آخر غير الأبيض والأزرق (بموجب قاعدة الكم).

يصحّ نفس التحليل على الواو. فأثر المعنى الزمني والسببي ليس خاصًا بالواو (الذي يُكفّي به حصص المنطقية)، ولكنه يوافق تأثير قاعدة محادثية (حكمة الترتيب): إذا قدّمت متتالية من ض. ق، ك مرتبة هذا الترتيب فيسمح إذن للمخاطب، إلا إذا وُجد ما يخالف ذلك، أن يستخلص أنّ ض. ق، ك مرتبة زمنيًا بل ربما سببيًا.

القاموس الموسوعي للتداولية

إن الاختلاف إذن بين التركيب والدلالة من جهة والتداولية من جهة أخرى إنما هو تقابل بين النظام (اللسان) واستعمال هذا النظام. وعموماً يمكننا تمثيل موقع التداولية بالنسبة إلى اللسانيات بالرسم 2.

يُدرج هذا الرسم مستويين في إدراك اللسان: مستوى النظام ومستوى استعمال النظام. ويحدد النظام على أنه متكوّن من تركيب ودلالة، ويولّد التركيب الصور السطحية التي تنتجها قواعد الصياغة الحسنة وتولّد الدلالة صورة منطقية بواسطة قواعد التأليف. ويكوّن المجموع المتركب [26] من صورة سطحية وصورة منطقية دلالة الجملة (مقابل معنى القول)/



الرسم 2

وإذن يجب إتمام الدلالة اللسانية، وهذا هو دور التداولية. فمهمة التداولية أن تقدّم تأويلاً تاماً للجملة التي كانت موضوع إلقاء أي قول. وحين نتحدث عن التأويل فإننا نحيل على العملية التي نسد إلى قول ما قيمة معينة، هي القيمة التي تمّ تبليغها.

2.2.1 التشفير والتعليمات والاستدلال

يتّصل تنظيم جهاز اللغة بما نسميه عموماً الشفرة اللغوية. وقد رأينا أنّ موضوع التداولية ليس الشفرة اللغوية بل استعمالها. وإذا سلّمنا بهذا فإننا سنرى أنّ العلاقة بين الشفرة واستعمالها أعقد ممّا يوحي به الفصل بين اللسانيات والتداولية. والحق أنّ الوقائع

المقدمة

تداولية التي رأيناها إلى حد الآن تبرز مجموعتين من المفاهيم: التقابل بين شفرة / استدلال والتقابل بين تعليمات / استدلال.

التفسير والاستدلال

إن بعض المعلومات مشفرة لغوياً وبعضها الآخر يشترق بواسطة الاستدلال التداولي.

لنقارن في هذا الصدد بين طريقتين في طلب الملح على مائدة الطعام:

(15) أ. الحساء ملحه ناقص.

ب. أيمكنك أن تمد لي الملح؟ /

ليست قوة الطلب في (15) مشفرة لغوياً. فالقول لا يدل لغوياً على «هات الملح»، ولا حتى على نسبت مرة أخرى أن تضع الملح في الحساء: «إنه يدل حرفياً على ما يقوله أي على أن ملح الحساء غير كاف. وفهم القول (15) على أنه يدل على «هات الملح» ينبغي للمخاطب أن يقوم باستدلال من صنف «قال لي المتكلم ض لي دل على ق».

وماذا عن (15) ب؟ حرفياً، لا يطلب المتكلم الملح بل يلقي استفهاماً. ولكن الصيغة المستعملة يمكن تشفر قوة الطلب لأن مرادفه (تستطيع) لا تسند إليه إلا قوة الاستفهام (انظر (15) ج): ~

(15) ج. أ تستطيع أن تمد لي الملح؟

فلاستطاعة ترادف الإمكان، ولكنها لا تشفر قوة الطلب. لذلك ففي (15) ب) تشفير استدلال لأن الطلب عبرنا عنه من خلال الاستفهام.

التعليمات والاستدلال

ليست الجوانب التداولية من التأويل جميعها متماثلة. فبعضها استدلالى وبعضها الآخر مرتبط باللسان، أي مشفر لغوياً. إلا أنه يوجد ضرب مخصوص من المعلومات التداولية المشفرة لغوياً يشملها مفهوم التعليمات: وهي المعلومة الإجرائية. وللمعلومة الإجرائية خاصيتان: إنها غير صدقية (لا تؤثر في قيمة صدق الجملة) وتتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تعالج بها المعلومة حتى تؤوّل.

(أ) الجوانب غير الصدقية: من أفضل ما يُمثّل به للجوانب غير الصدقية مثال الواو الدالة على التعاقب في الزمان. وأوضح منه مثال آخر يعرضه علينا النفي (انظر هورن، 1985: Horn). ففي استعمالات النفي الميتالغوي الذي يتسلط على قابلية القضية للإخبار لا يؤثر النفي في قيمة صدق القضية مثلما هو الحال في (16):

(16) ليس لزنب ثلاثة أبناء بل لها أربعة.

ففي (16) لم يقع من جهة الصدق نفي أنّ لزنب ثلاثة أبناء لأن من له أربعة أبناء يستلزم منطقياً أن يكون له ثلاثة أبناء. فذهب هنا إلى أنّ النفي لم يتسلط على الجوانب الصدقية من القول ولعكته تسلط على جوانبه غير الصدقية وبالأخص الاستلزام المحادثي (17):

القاموس الموسوعي للتداولية

(17) لزيب ثلاثة أبناء فقط.

وبالنعل إذا قلت لمخاطبي إن لزيب ثلاثة أبناء، فأنا أضمن أنه ليس لها أكثر من ذلك ولا أقل. وهذا بموجب قاعدة الحكم التي تسمح له بأن يستتج أنني قدّمت المعلومة الأقوى.

(ب) الجوانب الإجرائية: يمكننا أن نمثل لمفهوم الإجراء بالروابط. فمن خصائص [28] الروابط أنها تعرض مجموعة من التعليمات حول كيفية تأويل قول ما. وفعلاً، فهذه الكلمات لا ترتبط بأيّ متصوّر خاص. وعلى هذا النحو لا ندري على وجه التحديد أيّ متصوّر يمثله الرابط si في الفرنسية في الأمثلة (18)¹:

(18) أ. لو علمت من قبل بذلك ما كنت أتيت.

ب. إن عدت بعد العاشرة عاقبتك.

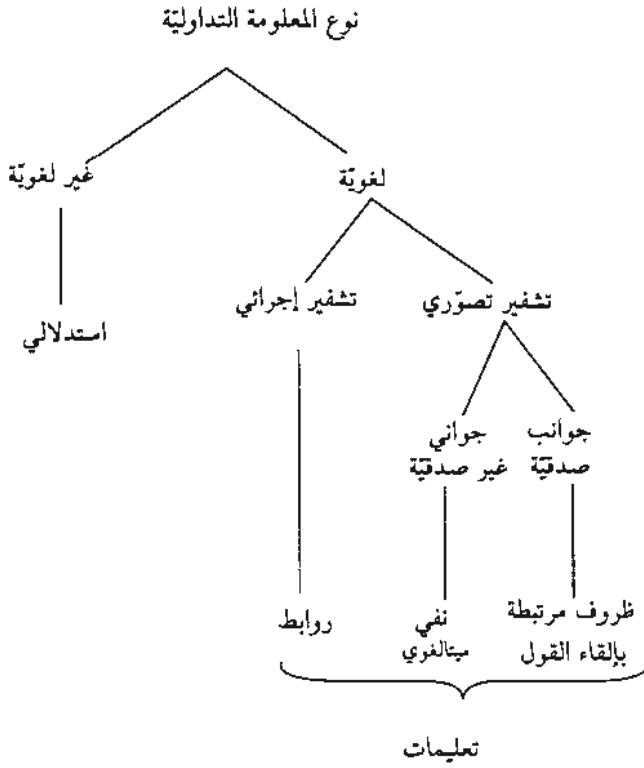
ج. إن كانت باريس عاصمة فرنسا فإنّ ليون عاصمة الغوليين.

د. إن أصابك العطش فني الشلجة جعة.

في (18) تسمى «si» التي تساوي «لو» مخالفة للواقع وليس لها معنى «si» الدالة على الشرط الكافي (إن الاستلزامية) حيث تكون إن ض فإن ق صادقة إذا فقط إذا كانت ض كاذبة أو ق صادقة. وفي (18ب) لا إن القيمة المعاكسة لا إن المنطقية فالقول (18ب) يبلغ ما يلي: إن لا - ض فإن لا - ق (إن عدت قبل العاشرة فلن أعاقبك) وبالفعل فإن إن لا - ض فإن ق (أي إن عدت قبل العاشرة إذن سأعاقبك) وإن كان منطقياً صادقاً فإنه تداولياً كاذب. وفي (18ج) نكون بإزاء «si» الدالة على التسليم بالشيء والتي يمكن التعبير عنها بـ رغم أو حتى إن. وتحيل (18د) على الاستعمال «الإنشائي» أي: في صورة كونك عطشان أخبرك/أعلمك بأنه توجد جعة في الشلجة. فلا وجود إذن لأيّ مفهوم يمكن ربطه بـ si. فإذا ثبت هذا، فإنّ أيّ متكلّم بالعربية قادر على أن يفهم الأقوال (18): فهو يمتلك معلومات من نوع مغاير للمعلومات المفهومية. ونسفي هذه المعلومات إجرائية (انظر Wilson & Sperber 1990).

والحاصل من هذه الظواهر أنّ الصلة بين النظام اللغوي والاستعمال أشدّ تعقيداً ممّا يشير إليه الرسم 2. ولنا أن نعرض حينئذ الصلة بين التشفير اللغوي والاستعمال على النحو التالي:

1. يترجم الرابط si في الفرنسية إلى العربية حسب السياق بلوّ أو إن. [المترجم]



[25]

وعلى هذا نستخلص أنّ التداولية تعني في آن واحد بالجوانب الاستدلالية واللغوية للتشفير التصوريّ والإجرائي. فيكون الفصل بين الشفرة والاستعمال فصلاً جزئياً، كما هو شأن الفصل القائم بين الاستدلال والتعليمات. وتعني التداولية بجميع الجوانب المفيدة في التأويل التام للأقوال في سياقها سواء أكانت مرتبطة بالشفرة اللغوية أم لا.

2. رهانات التداولية

لم تقلب التداولية جغرافية الدراسات اللغوية رأساً على عقب. ولكن مجال البحث فيها يطرح مسائل لا تخلو من تأثير في اللسانيات إجمالاً. ولنا أن نصوغ هذه الأسئلة على النحو التالي:

- (أ) هل تتعلق التداولية بدراسة الكفاءة أم بدراسة الإنجاز؟
- (ب) هل تمثل التداولية مكوّناً من اللسانيات أم هي على العكس من ذلك مستقلة عنها؟
- (ج) هل التداولية مستقلة عن نظرية في العرفان أم لا؟

1.2 الكفاءة والإنجاز

نذكر بأن التمييز، في التقاليد اللسانية التشومسكية، بين الكفاءة والإنجاز يتعلق بالفرق بين المعارف (أي المعلومات التي يوفرها جهاز ما) التي يمتلكها متكلّم - مخاطب مثالي عن اللسان وإجراء هذه المعارف في إنتاج الأقوال عند التواصل (انظر 1971 Chomsky). وهذا التمييز مهم لأنّه مكّن اللسانيات الحديثة من تحديد موضوعها وهو: نظام مركّب من القواعد (الصوتية والتركيبية والدلالية) يستبطنه المتكلّمون.

يستعيد التمييز بين الكفاءة والإنجاز في خطوطه العريضة التقابل السوسيري بين اللسان والكلام. إلّا أنّ الفرق الأساسي بين الكفاءة والإنجاز من جهة واللسان والكلام من جهة أخرى يعود إلى أنّ الكلام محدّد عند سوسير (1968) بأنّه عمل فردي وأنّ اللسان «كتر» جماعي، والحال أنّ الكفاءة عند تشومسكي، ليست خاصة بمجموعة ما، بل خاصة بالمتكلّم (انظر Ducrot et Todorov 1972).

ويتعلّق السؤال الذي طرحته النظرية اللسانية، بعد أن استُكملت دراسة النظام بدراسة استعماله، بنوع الوقائع التداولية: أتعلّق بدراسة الكفاءة أم بدراسة الإنجاز؟ وقُدّم [30] صنفان من الأجوبة على هذا السؤال.

(أ) في التقليد الذي دشّنه غرايس (1975)، عدّت التداولية نظرية في الإنجاز (انظر 1975 Kempson, 1975 Wilson, Smith et Wilson): فالتقابل لسانيات / تداولية يوافق التقابل كفاءة / إنجاز. وبالفعل فإنّ المبادئ أو القواعد التداولية لا تُعنى بالكفاءة اللسانية (أي معرفة المتكلّم باشتغال لغته) بل تعنى بنظرية في الإنجاز (أي بمجموعة من المعارف والقدرات على استعمال اللغة في مقامها).

ملاحظة: يستند إلى متصوّر كفاءة هنا معنى مغاير لمعنى الكفاءة في التقاليد التوليدية. فالكفاءة عند تشومسكي، تحدّد مجموع «الإنجازات اللسانية». أمّا التداولية في توجيهها الغرايسي. فهي مقارنة للفهم وليست مقارنة للإنتاج اللغوي.

(ب) لا تتعلّق التداولية، ضمن التقليد الفرنكوفوني الذي بدأه «بنفيسست» (انظر 1966 Benveniste و 1974) وواصله «دكرو» (انظر 1972، 1973، 1980، 1984، Ducrot، 1989) بدراسة الإنجاز بل بدراسة الكفاءة، فالحواش والتداولية مشفّرة في اللسان وفي اللسان نفسه تعليمات تحدّد استعماله الممكنة. وهذه هي نظرية التداولية المدمجة.

2.2 التداولية المدمجة والتداولية الجذرية

2.2.1 التداولية المدمجة

تتسرر مصطلح التداولية المدمجة (في الدلالة) في نطاق التحاليل التداولية المنجزة حول أعمال ج. ك. «المنكسر» و«المكرو» وتشمل أساساً نظريتهما في الحجاج. وتهدف أعمالهما المتعلقة بنظرية الحجاج إلى الدفاع عن الأطروحتين التاليتين:

أ) تقسوم الأطروحة الأولى للتداولية المدمجة على الدفاع عن تصور لا وصفي مدعة مفاده أن الأقوال لا تبلغ حالات أشياء في الكون (وظيفتها التمثيلية) بل تبلغ أعمالاً أي أعمالاً لغوية (من قبيل الأمر والوعد والتمني والإخبار والحجاج). وبهذا تقابل لأطروحات اللاوصفية الأطروحات الوصفية المتعلقة بالنظريات الجذرية.

نحن أمام تقابل قديم في فهم اللغة ووصفها. فقد ألح التيار اللساني البنيوي على العلاقات بين اللغة والنص (انظر الوظائف المختلفة للغة في التواصل على ما وصفها جاكسون، 1963: Jakobson). ففي هذا لتقليد العلمي للغة وظيفة تواصلية أساساً. وبالمقابل دافعت تقاليد النحو التوليدي (الذي يطالب فيه تشومسكي، بنسبته إلى العقلانية (انظر 1969: Chomsky) عن الأطروحات «التمثيلية». فسعى وظيفة التمثيل أي التعبير عن الأفكار ولا تكون الوظيفة التواصلية إلا ثانوية. ولا عجب حينئذ أن تنبئ الأطروحات التداولية ذات اتوجه الصوري والعرفاني وجهة النظر التمثيلية، في حين / حذرت الأعمال الهستلمة من التقليد البنيوي التيار اللاوصفي.

ب) أما الأطروحة الثانية للتداولية المدمجة فهي أطروحة الإحالة الانعكاسية (أو لإحالة الذاتية) للمعنى وهي ما يُمكن تلخيصه في الصيغة التالية: «إن معنى قول ما هو صورة من عملية إلقاء» (انظر 1980: Ducrot). وتؤيل هذه الصيغة هو: أن نفهم قولاً ما هو أن نفهم دواعي إلقاءه. فيكون وصف معنى قول ما وصفاً لنمط العمل الذي من لغروض أن ينجزه القول. وتنبي هذه الأطروحة على «وقائع تداولية» تختص بالاندراج الوصفي لوصف إلقاء القول في معنى القول نفسه (انظر الأمثلة المقدمة في الفقرة 1.1.1).

ليست هذه الأطروحة بعيدة عن الفرضية الإنشائية المرتبطة ببنار الدلالة التوليدية. وقد تطورت الدلالة التوليدية التي يمثلها بالخصوص لسانيون مثل (روس، 1970: Ross) (ولابكوف، Lakoff 1977: a) (ومكاولي، 1981: Mc Cawley) (وسادوك، 1974: Sadock)، في نهاية الستينات السنين وبداية السبعينات من القرن العشرين لغاية إدماج الدلالة في التركيب (انظر «علميش» Galmiche 1977: في عرض تأليفي للمسألة). والرائي عندهم أن (أ) الابنية التركيبية العميقة هي أبنية دلالية من نوع محمول - حد (ب) أن ككل جملة يسيطر عليها في البنية العميقة محمول إنشائي مجرد يحدد القول قوته المتضمنة في القول. وعلى هذا فإن لجملة من قبيل (19) بنية عميقة (مبتسطة) هي (20):

(19) ارتفعت نسب الفائدة.

(20) أثبت أن نسب الفائدة ارتفعت.

2.2.2 التداولية الجذرية

لنا أن نضع مقابل التّصوّر الإدماجيّ للتداوليّة تصوّرًا جذريًا. فالتداوليّة ليست جزءًا عديمًا في الدلالة بل هي مفصولة عنها. والحجة هي التالية: يَسْتَحْدِمُ التّأْوِيلُ في أن واحد جوانب صدقيّة وجوانب غير صدقيّة.

الجوانب الصدقيّة

وهي ترتبط بالدلالة (الصدقيّة) وتُعَالَجُ في إطار الدلالة الصوريّة التي تستعمل ضروريًا من المنطق مثل حساب المحمولات أو المنطق المفهوميّ (انظر «أولوود» و«أندرسون» و«داهل»، «تشيرشيا»، «داوتي»، «وول» و«بيترز»، «مكاولي»، «غلميش»، «مكونال - جينات»، Allwood, Andersson et Dahl 1977, McCawley 1981, Dowty, wall et Peters 1981, Chierchia & McConnell - Giner 1990, Galmiche 1991، في خصوص مداخل إلى الدلالة الصوريّة).

من بين الجوانب الصدقيّة الكلاميّة نجد مسألة مدى الأسوار (أي، كلّ، التّكثير والتّعريف. إلخ). وعلى هذا فإنّ الجملة (21) منسوبة دلاليًا لأنّ لها قراءتين منطقيّتين (22) تصفان [32] شروطًا للصدق مختلفة/

(21) كلّ رجل يحبّ امرأة

(22) أ. $\forall$ س (رجل س) $\leftarrow \exists$ ص (امرأة ص) $\wedge$ يحبّ (س، ص) ب. $\forall$ س (امرأة ص) $\wedge$ رجل (س) $\wedge$ يحبّ (س، ص)

«لكلّ س، إن كان س رجلًا فإنّ توجد ص بحيث أنّ ص امرأة وس يحبّ ص».

ب. $\exists$ ص $\wedge$ س (امرأة ص) $\wedge$ رجل (س) $\wedge$ يحبّ (س، ص)

«توجد ص بحيث أنّ كلّ س، ص امرأة وس رجل وس يحبّ ص»

ملاحظة: للزموز المنطقيّة المستعملة في (22) الدلالات التالية:

$\forall$ س = «لكلّ س» (سور كلّي)

$\exists$ س = «يوجد س» (سور وجودي)

$\leftarrow$ = «إن... ف» (الرابط المنطقيّ للاستلزام الماديّ أو علاقة شرطية)

$\wedge$ = «و» (رابط الوصل المنطقيّ)

الجوانب غير الصدقيّة

توافق الجوانب غير الصدقيّة من القول مجموع الاستلزمات المستدلّ عليها إمّا انطلاقًا من القواعد المحادثيّة (وهي الاستلزمات المحادثيّة)، وإمّا انطلاقًا من معاني

المقدمة

لأغراض (وهي الاستلزامات الوضعية) (انظر Gazdar 1979, Levinson 1973, Gazdar 1973).

يمكن التمثيل للفرق بين الصدقي وغير الصدقي بالأمثلة (23) (انظر Horn 1985):

(23) أ. توصل زيد إلى حلّ المسألة.

ب. لم يتوصل زيد إلى حلّ المسألة.

ج. كانت المسألة صعبة الحلّ.

د. حلّ زيد المسألة.

تضمن (23 أ) و(23 ب) وضعيا (23 ج): فالجملة (23 ج) هي إذن جانب غير صدقي من القضية بمر مضمّن في الوقت نفسه في القول الموجب ونظيره السالب) في حين أنّ (23 أ) تستلزم (23 ج)، (23 ب) لا تستلزم (23 د)، فتكون (23 د) إذن جانبا صدقيا من القضية.

وبهذا يفترض التّصور الجذريّ إذن أنّ التداوليّة تصف الجوانب غير الصدقيّة من معنى. ومن هنا كان التعريف الذي قدّمه غازدار، (1979) للتداوليّة: التداوليّة = معنى - شروط الصدق، والهدف من هذا التعريف هو التالي: (أ) المحافظة على دلالة صدقيّة ترتبط بتركيب اللغات الطبعيّة، (ب) تبسيط الوصف اللغويّ بحصر مجال دلالة إلى أقصى حدّ في الجوانب الصدقيّة من القول (انظر الفصلين 8 و9 لتطبيق هذا نمبداً على مفهومي الاقتضاء والاستلزام الخطابي).

3.2 التداوليّة: لسانيات أم لسانيات اجتماعيّة أم لسانيات نفسيّة؟

يتصل الرّهان الثالث للتداوليّة بمجال انتمائها. أتعلمق التداوليّة باللسانيات أم باللسانيات الاجتماعيّة أم باللسانيات النفسيّة؟ وقد رأينا الاختيارات المتاحة للتداوليّة مقارنة باللسانيات. فالتداوليّة المدمجة جزء من اللسانيات والتداوليّة الجذريّة خارجة عنها.

ولكنّ المسألة أشدّ تعقيداً. فيمكن فعلاً توجيه التداوليّة وجهتين مختلفتين لا تتصلان باللسانيات.

1.3.2 وجهة اللسانيات الاجتماعيّة

مفاد الوجهة الأولى رفض قصر الكفاءة على المجال اللّساني وحده. فحسب تقاليد أنثوغرافيا التواصل (انظر «غمبرز» و«هايمس» Gumperz & Hymes 1972, Gumperz 1989) التي لا يمكن حبسها فصل القول عن إطاره الاجتماعي والثقافي الذي ينجز فيه، تشمل الكفاءة اللّسانية الكفاءة التواصلية. فمجموعة المعارف الثقافية والتعاملية تمثّل قدرة على الفعل بطريقة مناسبة في السياقات أو المقامات المخصوصة. وفي هذا الإطار، تعود اللّسانيات إلى اللّسانيات الاجتماعيّة أي إنّ دراسة عملية تنزيل اللغة في السياق

القاموس الموسوعي للتداولية

(Gumperz 1989) والتنوع اللساني الاجتماعي (Lebov 1976, 1978) وطقوس التعامل (غوفمان، 1937، 1974، 1973) تسيطر على دراسة النظام، وباختصار، فإن التركيز في دراسة اللغة واقع على وظائفها وليس على أبنيتها.

أوجدت المقاربة اللسانية الاجتماعية دراسات في آن واحد داخلية لنظام اللغة (ما الذي يجعل الأبنية اللغوية مخصصة للتأثير على التعامل الخاصة بالتنزيل في السياق، من نوع صيغ المخاطبة وصيغ آداب الحديث. انظر (Brown et Levinson 1978) و (1987) وخارجية عن هذا النظام، فقد مكنت الدراسات عن التعامل عند السواحية وفي المحادثة من توضيح بعض الوسائل (الخاصة ببعض اللغويات أو غير الخاصة بها) في استعمال اللغة. وقد ظهر في إطار الدراسات حول المحادثة تبين كبير بين الأعمال ذات التوجه اللساني الاجتماعي، المرتبطة بالمجال الاجتماعي حول التفاعلية الاجتماعية (غوفمان، أو بمجال الإثنوغرافية المنهجية ساكس، وشيغلوف، وجيفرسون، 1974، 1973، Saks, Schegloff et Jefferson) من جهة وبين الأعمال المرتبطة بنحو الخطاب أو النص التي تطبق منهجية ويستعمل جيا خاصتين باللسانيات من جهة أخرى (انظر رولي، Roulet 1985)، وعلى هذا فإن عدداً من صياغة الخطاب، في نطاق أنحاء الخطاب، تعالج انطلاقاً من مجموعة من المقولات أو وحدات الخطيبية، ومن قواعد تكوين نغس التأليف بين وحدات خطاب مركبة انطلاقاً من وحدات خطاب بسيطة. أضف إلى ذلك أنه مثلما كان التكرار، أي إعادة مقولة نسقية في قاعدة نسقية خاصة، أساساً في أنحاء الجملة فإن التكرار خاصة أنحاء الخطاب، وهكذا فمثلما كانت مقولة الجملة مكوناً مُدْجِجاً / ومكوناً مُدمجاً فإننا نجد في التعامل المحادثي مقولات قابلة للدمج من نوع التبادل والتدخل (انظر: الفصل 18 § 2).

2.3.2 التوجه اللساني النفسي

يمكن لنا إضافة إلى هذا التيار الأول الذي يركز على وقائع من الإنجاز أن نعارضه بتيار ثان يجعل بدوره وقائع الإنجاز أولى بالدراس: إنه التيار اللساني النفسي الذي يركز إقاً على عمليات الاكتساب (انظر بايتس، Bates 1976) وإقاً على عمليات معالجة المعلومة اللغوية (انظر جونسون، ميلر، ليفيلت، Johnson - Laird 1976، Johnson - Laird 1983، Leveit 1989 Miller et

تطرح المقاربة اللسانية النفسية مسألة العلاقة بين اللغة (وتخصيصاً استعمال اللغة) والعرقان. ويسعى عدد كبير من الأعمال حول مواضيع لسانية محضة (مثل العائد الضميري) إلى التثبت من الفرضيات (اللسانية أو اللسانية النفسية) حول طبيعة العمليات التي يقوم بها المتكلمون لتعيين ضمير عائد مثلاً، ونجد بالخصوص في ثقب مثل هذه النقاشات الحوار حول التفسير والاستدلال. (انظر شارول، وسبرنجر، Charolies 1990، و Charolies - Sprenger et Charolies 1989).

وخلاصة القول إن التداولية سواء أكانت مدمجة في اللسانيات أم لا، معنية عن كثب بالمسائل التي تتناولها اختصاصات مجاورة للسانيات من قبيل اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية وإن كانت مرتبطة بتقاليد علمية ومنهجية مختلفة.

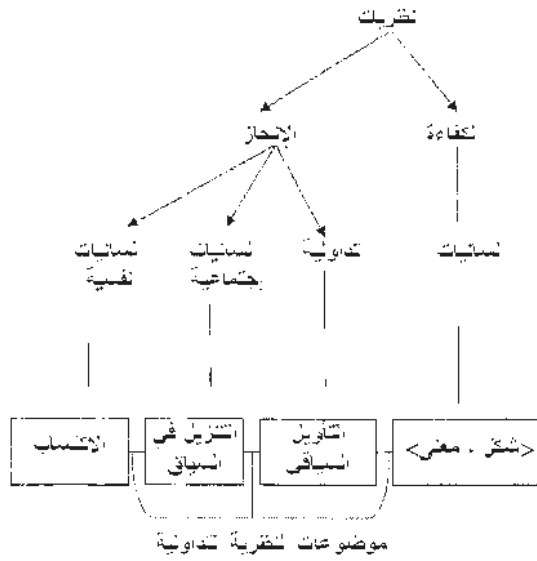
وعلى هذا، فإن معالجة المعطيات مختلفة شديدة الاختلاف. من ذلك أن المقاربة اللسانية الاجتماعية ذات توجه كمي في الأغلب الأعم (انظر أعمال لاووف) والقواعد تفاضلية عكس

المقدمة

عسمة تصف توجهات (فهي على هذا الأساس ترجيحية)، أما في اللسانيات النفسية فإن منهجية قريبة من منهجية العلوم التجريبية، إذ يُخضع عدد معين من الأفراد إلى اختبارات وظيفتها اختبار فرضيات لنبي تصاغ بصفة مستقلة. ومقابل ذلك فإن البعثيات، في اللسانيات، هي عموماً نتاج -ع- لسنسي، وهي، وهذا أقل توازناً، نتاج مدونة حقيقية وتوصف داخل إطار نظري قائم الذات -بحسب-.

4.2 تأليف

من المفروض أن يسمح لنا ما سبق الخوض فيه بأن نفهم فهماً أفضل موقع التداولية ووظيفتها في نظريات اللغة. ففي إطار النظريات اللسانية القائمة على التقليد التشومسكي -ب- لتداولية، باعتبارها نظرية في الإنجاز، منفصلة عن اللسانيات. ويتمثل دورها، من -حية- في وصف الآليات غير اللسانية المتصلة بتأويل الأقوال في سياقها ويتمثل، من -حية- أخرى، باعتبارها مجالاً نظرياً مخصوصاً، في وصف الصلة بين الموضوع اللساني -علاقة شكل - معنى) ووقائع الإنجاز:/



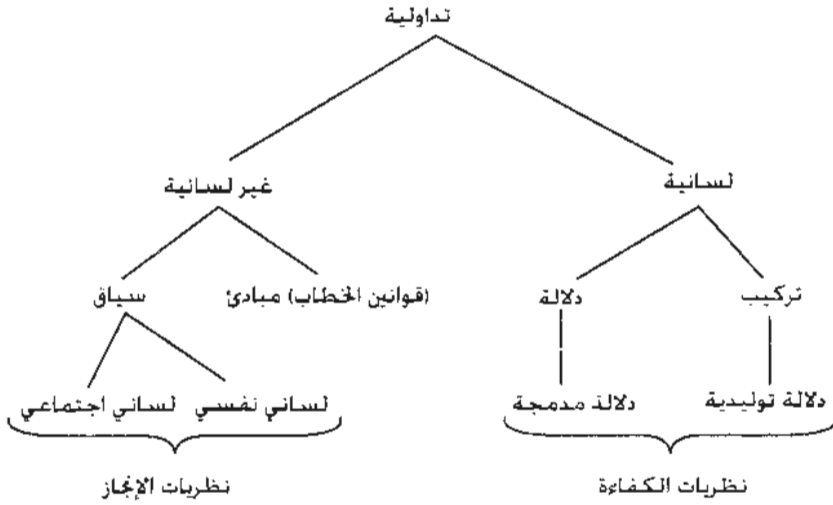
رسم 4

ملاحظة: نشير إلى استثناء دالّ ضمن الجدول التشومسكي تمثله أعمال (بانفيلد، Banfield 1982 و. ميلنر، 1978 1982) التي تدمج البعد التخاطبي في التركيب (بواسطة إدراج المثولة التركيبية تعبير انظر (Reboul 1992) لنقاش معمق في شأن أعمال (بانفيلد)).

ومن جهة أخرى، يسمح إدماج بعض الوقائع داخل النظرية اللسانية بالتمييز بين نوعين من المظاهر التداولية: ما يرتبط منها بالبنية اللغوية وما يرتبط منها بالسياق غير اللغوي.

القاموس الموسوعي للتداولية

[36] ويسند هذا التوزيع للمظاهر التداولية / وظائف مختلفة لمفهوم الكفاءة والإنجاز (انظر الرسم 5).



الرسم 5

لما كانت التداولية غير اللسانية قائمة على مبادئ فإنها تُعرف هنا على أنها نظرية في الكفاءة لأنها لا تُعنى إلا بوقائع التأويل. فالغرضيات حول عمليات معالجة الأقوال ليست مميزة لاستعمالات مخصوصة، بل تتعلق بمعارف مخصوصة حول هذه الاستعمالات (انظر Moeschler 1990a). دفاعه عن التداولية بصفتها نظرية في الكفاءة).

3. أنواع النظريات التداولية

لقد نظرنا إلى حد الآن في موقع التداولية ضمن النظرية اللسانية وصلاتها بعلوم مرتبطة بها مثل اللسانيات الاجتماعية أو اللسانيات النفسية. ولكننا لم ننظر بعد في المعمار العام للنظريات التي تندرج فيها. وستناقش ثلاثة أنواع من النظريات: (أ) النظريات الخطئية (ب) النظريات ذات الشكل ٧، (ج) النظريات العرفانية.

1.3 النظريات الخطئية

تحدث هذه النظريات من تقاليد الوضعية الجديدة أو ذات النزعة المنطقية في تحليل اللغة «كارناب»، «موريس»، «بيرس» (Pierce 1931 - 1958، Morris 1938، Carnap 1942) وهي تذهب إلى أن أي نظام من العلامات، أي أي سيميائية، قائم على التمكّنات التالية: التركيب، وموضوعه دراسة العلاقات بين العلامات والدلالة، وهي تعنى بالعلاقات بين العلامات والمسّميات (المراجع) والتداولية، وموضوعها دراسة العلاقات بين العلامات

المقدمة

ومؤولها (انظر ليفنسن، سايورد، جاكوب، راستي، Levinson 1983، Sayward 1974، Jacob 1980، Rastier 1991، لهذا التفسير هو متعلق التعريفات الكلاسيكية للتركيب والدلالة والتداولية (انظر Morris، 1938 و Morris 1974 بالنسبة إلى الصيغة الفرنسية)

أ التركيب موضوعه العلاقات أو صيغ التوليف بين وحدات اللغة. ووظيفته إنتاج قواعد التركيب حسن. ويتكوّن التركيب من مسلمة *axiome* وخطاطة قواعد. وفي الأنحاء النسقية القديمة تتمثل مسلمة في الجملة (ج) وتدرج خطاطة قواعد إعادة الكتابة (أو القواعد النسقية) مقولات نسقية من قبيل المركب الاسمي (م س) والمركب الفعلي (م ف) ومقولات معجمية من نوع الاسم (س) ونفع (ف) والصفة (ص) ومقولات غير معجمية مثل التعريف والتكثير (تع) بما توضحه القواعد نسقية التالية:

ج ← م م ف، م س ← تع (ص) س، م ف ← ف (م س)

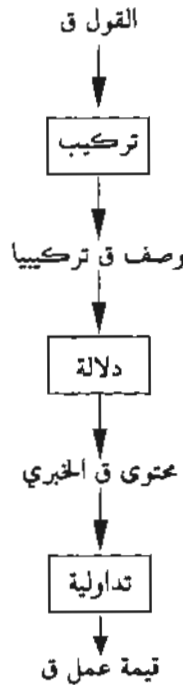
ب وموضوع الدلالة العلاقة بين الكلمات والمركبات أو الجمل والأشياء في الكون. وبأن تتميز (انظر لايتز، Lyons 1977 و 1980) ثلاثة أنواع من الكيانات الدلالية بحسب خصائصها لإحالية: كيانات الدرجة الأولى (الحدود) التي تعين أشياء الكون، وكيانات الدرجة الثانية أو المحمول) التي تحيل على الحالات والأحداث والأعمال التي يلحظها هذا الكيان أو ذاك من كيانات الدرجة الأولى. وكيانات الدرجة الثالثة (القضايا) وسجلها هو مجموع قيم الصدق / كاذب.

ج) وتُعنى التداولية بالعلاقات بين العلامات ومستعملها. وبناء على ذلك كان فصر تداولية، ضمن التيار المنطقي، على ظواهر الإشارة (الإحالة على الإحداثيات الشخصية والمكانية والزمانية المتغيرة، بحسب إلقاء القول).

وقد أفضت هذه التعريفات إلى إسناد موقع لهذه المجالات ومرتبة لمعالجتها. فالمعالجة التركيبية تسبق المعالجة الدلالية التي تسبق بدورها المعالجة التداولية. وبعبارة أخرى، تمثل مخرجات التركيب مدخلات للدلالة وتمثل مخرجات الدلالة مدخلات للتداولية. أمّا مخرجات التداولية فتتصف ما للقول من قيمة عمل.

ولنا أن نتجت هذا الضرب من النظرية بالخطي (ترتيب المعالجة أساسي فيه) وبالمنظومي لأن كلّ مجال قائم بذاته مستقل. ويمثل الرسم 6 الخطاطة النمطية لهذا المنوال:

القاموس الموسوعي للتداولية

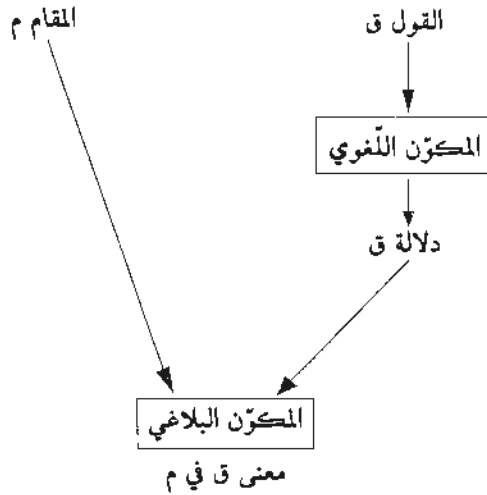


الرسم 6 (عن Anscombe et Ducrot 1983)

[38] إن الوصف التركيبي لـ **ق** هو نتاج المعالجة التركيبية (في صيغة بنية شجرية للمكونات مثلاً)، ويحدد المستوى الخبري بشروط الصدق المسندة إلى القضية التي يعبر عنها **ق**، وأخيراً / مفاد قيمة **ق** العملية هو إسناد قوة متضمنة في القول إلى **ق**. فكل قول يوافقه إنجاز عمل لغوي واحد فقط، وتعزف الشروط المحددة لإسناد قيمة عملية إلى **ق** على أنها شروط ملائمة (إذ يقال إن عملاً لغوياً ما ملائم في سياق ما).

2.3 النظريات ذات الشكل Y

نقد النظريات الخطية (انظر فان ديك، Van Dijk 1977) أصحاب التداولية المدمجة (انظر. Anscombe et Ducrot 1983). ففي إطار التداولية المدمجة لا وجود لمعالجة خطية للقول، بل يوجد جمع بين المعلومات اللغوية (المتتمة إلى المكوّن اللغوي) والمعلومات غير اللغوية (المتتمة إلى المكوّن البلاغي). فالمكوّن اللغوي هو محل تطبيق التعليمات المتصلة بالفاظظ وسائر الوحدات المعجمية. والوحدة المعالجة هي الموضوع النظري جملة الذي توفر لنا معالجته النوعية الدلالة. وينتج عن الجمع بين دلالة الجملة والمعلومات غير اللغوية معنى القول الذي هو حصيلة المكوّن البلاغي. ولنا أن نمثل لهذا الضرب من النظريات بخطاطة ذات الشكل Y (ومن هنا تأتت عبارة «نظرية ذات الشكل Y» المأخوذة من «بروندونر» Berrendonner 1981):



الرسم 7 (من Ducrot 1984، الفصل 3)

في إطار النظريات ذات الشكل Y لا وجود لترتيب خطّي بين التركيب والدلالة والتداوليّة التداوليّة - أو البلاغة - مدمجة في الدلالة). إلا أنّه يتبقّى شيء من الترتيب مع ذلك. فـ «ظروف الدلالة» (أو مقام إلقاء القول) لا تتدخل إلّا بعد أن تسند إلى الجملة دلالة باعتبار أنّ هذه الدلالة هي حصيلة المكوّن اللغوي⁷.

نوجد إذن مرحلتان في تأويل الأقوال. المرحلة الأولى لغويّة محضة لا تُطلب فيها أي معرفة غير لغويّة. وهذه المرحلة هي نتاج تطبيق ما أسميناه تعليمات. ولا يمكن أن تصبح الدلالة إلّا في شكل متغيّرات («استخلص من ق النتيجة لا - ن لكن ك»، حيث تكون لا - ن مستخلصة من ك ون التي لا ق»، «أول تقريباً ض كما لو أن نفس الوجهة الحجاجيّة التي لا ض» إلخ). ولا تملأ هذه المتغيّرات إلّا في نهاية معالجة البلاغيّة (التداوليّة). ونرى حينئذ ما المقصود باستقلاليّة اللغوي عن التحليل سرّسي. فإذا وجد تناقض بين حصيلة المكوّن اللغوي وحصيلة المكوّن البلاغي فإنّ فنونا من قوانين الخطاب قد استخدم لتعديل الدلالة.

من ذلك أنّ قاتلا قال (24)، والحال أنّ له مالا كثيراً في جيبه، لا يمكن اتهامه بـ كذب:

(24) في جيبه مال قليل.

في نفس، يفترض قانون الخطاب (قانون التلطيف، انظر Ducrot 1972 وفي هذا الكتاب الفصل 7.2.3) إمكانية الانتقال من تعبير عن كميّة ضعيفة إلى إثبات كميّة أكبر.

القاموس الموسوعي للتداولية

ملاحظة: لا وجه للمماثلة بين التمييز بين مخرجات المكون اللغوي ومخرجات المكون البلاغي من جهة والتمييز بين المعنى الحرفي (أو معنى الجملة) والمعنى المشتق (أو معنى القول) من جهة أخرى. فالتقابل قائم فعلياً على أساس التقابل متغيرات/ثوابت.

3.3 النظريات العرفانية

يوافق النوع الثالث من النظريات التداولية الاتجاهات العرفانية في التداولية وهو يعارض النظريات الخطية والنظريات ذات الشكل Y. والنظرية العرفانية صيغة من صيغ التداولية الجذرية. وقد أفضت في الواقع إلى مسلكين متوازيين: مسلك شكلائي (تمثله أعمال غازدار، وتعلق بالنظرية الخطية) ومسلك عرفاني منظومي (تمثله أعمال «سبربر» و«ولسون» (1986 a و 1989).

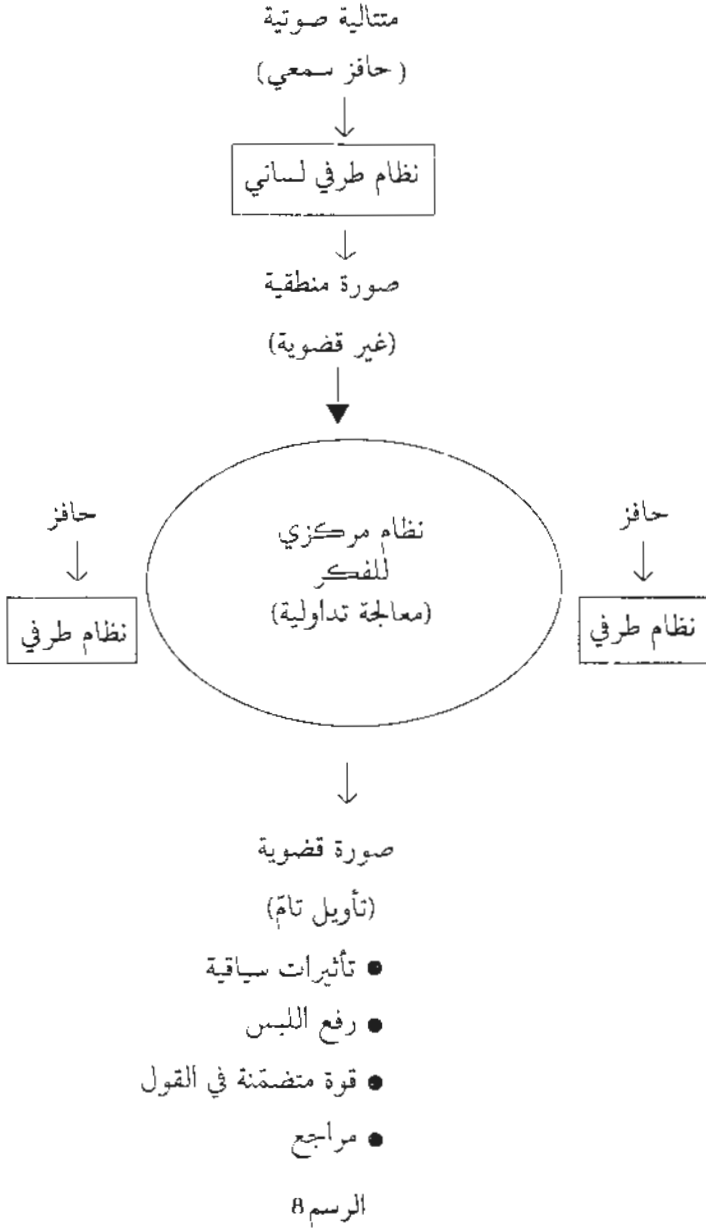
وتتصل الفرضية المنظومية بنظرية العرفان لدى «فردور» (1986) الذي يميز نوعين من أنظمة معالجة المعلومة: الأنظمة الطرفية (input systems) المختصة والمنظومية، والنظام المركزي للمفكر غير المختص وغير المنظومي، وهو مجال الاستدلالات. وتمثل فرضية «سبربر» و«ولسون» في أن النظام المركزي هو مجال المعالجة التداولية، فعمليات [40] المعالجة التداولية إذن لا هي / مختصة ولا هي مرتبطة بطبيعة النظام الطرفي الذي يغذي النظام المركزي.

النقطة الهامة هنا هي الاختلاف بين النحو (النظرية التركيبية) والتداولية. وكلا المجالين يتعلق بالبحث العرفاني (فالنظرية النحوية تتصل من جهة بالنحو الشكلي ومن جهة أخرى بنظريات الاكتساب في حين أن التداولية تعالج العمليات الاستدلالية وتكون السياق) وموضوعهما هو اللغة. ولكن القياس لا يتجاوز هذا الحد لأنه إذا كان من الممكن افتراض الطابع المنظومي للتركيب (انظر. Chomsky 1987 و 1991) فإن تصور التداولية على أنها منظومية سيكون غير متوافق مع نظرية «فردور» (انظر Sperber et Wilson 1986a و 1989).

وهكذا نرى فرقاً أول مقارنة بالضربين الآخرين من النظريات. فالنظرية المنظومية عرفانية، والتداولية لا تنتمي إلى ميدان اللسانيات (إذ تنحصر اللسانيات في الصوتية والتركيب والدلالة). غير أنه تنضاف إلى هذا فروق أخرى. وهي فروق ترتبط أساساً بالعلاقة بين النظام الطرفي والنظام المركزي. وتفترض النظرية المنظومية لدى «سبربر» و«ولسون» أن حصيلة نظام المعالجة اللغوية تمثله صورة منطقية توافق تأويلاً للقول جزئياً وغير تام. ولا يكون التأويل تاماً إلا حين تسند التداولية مرجعاً إلى المتغيرات وتسدّد قوة متضمنة في القول وترفع اللبس عنه وتثري الصورة المنطقية إما في مستوى التضمين وإما في مستوى التصريح. وإذن فإن عملية المعالجة التداولية عملية نهائية وتطبق على حصيلة النظام اللغوي. ولكن التفاعل بين النظام الطرفي والنظام المركزي أشد تعقيداً مما هو عليه في النظريات الخطية. وقد بين الرسم 3 أن بعض المعلومات المشفرة

المتدمنة

لغويًا تشير عمليات تداولية (إجراءات)، وبإيجاز فإن الصيغة العرفانية تسنّ حلاً ومسطبين
 : [صنفى النظريات الأولين: /



1. نظرية الأعمال اللغوية

ترجمة: شكري المبخوت

لا يمكننا أن نوزع فعليًا لبيدات التداولية كما نعرفها اليوم إلا باكتشاف الفيلسوف البريطاني «أوستين» نظاهرة الأعمال اللغوية (انظر Austin 1970). ولا بد، مع ذلك أن نلح على أن اكتشاف «أوستين»، وإن تم بصفة مستقلة عن الأعمال السابقة له، فقد سلط الضوء على ظواهر سبق ملاحظتها من قبل. وعلى هذا النحو كان «ريناتش» قد عزل، قبل الحرب العالمية الأولى، الأعمال الاجتماعية (انظر «ريناتش» 1983 Reinach) وهي التي أسماها «أوستين» أعمالاً لغوية متضمنة في القول وقدم غردنر، في فترة ما بين الحربين، عددًا من الملاحظات التي مهدت لنظرية «أوستين» حول الأعمال اللغوية واستبقت بعض أفكار «غرايس» (انظر «غاردنر» 1989 Gardiner). وقد تطورت، في آخر الأمر، نظرية «أوستين» حول الأعمال اللغوية عبر الأيام وشهدت مرحلتين أساسيتين (انظر «ريكاناتي» و«أوستين» 1970 Austin وRécanati 1981). لذلك سنبدأ بعرض تاريخي لنظرية الأعمال اللغوية مع رائدين هما «ريناتش» (1983) و«غاردنر» (1989)، ثم نواصل بعرض حول النظرية الكلاسيكية للأعمال اللغوية التي يمثلها كل من «أوستين» (1970) و«سيرل» (1972) Searle.

1. عرض تاريخي لنظرية الأعمال اللغوية

1.1 «ريناتش» والأعمال الاجتماعية

1.1.1 الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية

يشاطر «ريناتش» «أوستين»، رغم بعض الفوارق، بعضًا من الشواغل الأساسية. فهتّهما المشترك، بدءًا، هو أن يصفيا بدل أن يفسرا ظاهرة الأعمال الاجتماعية أو الأعمال اللغوية. ثم إنّ مثالهما المحبذ هو نفسه أي الوعد. ويلج كلّ واحد منهما أخيرًا على ضرورة إقامة حدّ فاصل بين الأقوال التي يمكن أن تسند إليها قيمة صدقية والأقوال التي لا يمكنها ذلك. إلا أنّ بينهما فروقًا. فالاختلاف الأساسي، وهو كبير جدًّا، يتعلق بالإطار الفلسفي لعملهما والهدف منه. فلتن كان «أوستين» يرمي إلى التشكيك في الفكرة القائلة بأنّ الأقوال هي عمومًا وصفية وتصلح لوصف العالم أي أنّها صادقة أو كاذبة، فإنّ

نظرية الأعمال اللغوية

«ريناتش» يبحث في تطوير تحليل هوسرل Husserl للأعمال الذهنية واستعمالاتها. ولهذا الاختلاف الأساسي تبعات مهمة على الطريقة التي بها تتم معالجة ظاهرة الأعمال الاجتماعية تحديداً.

فما العمل الاجتماعي؟ هو ببساطة عمل يختص بكونه يتحقق باللغة بمجرد قول شيء ما. فالكلام ذاته، في هذه الحالة، يخلق / التزامات وحقوقاً لا تختلط بالحقوق أو الواجبات الأخلاقية. وهو أمر يلح عليه «ريناتش»، إلحاحاً.

لننظر في المثال المفضل لدى «ريناتش»، وهو الوعد:

(1) أعدك بالمجيء غداً.

بمجرد التلفظ بـ (1) يحقق المتكلم عمل الوعد فيلتزم بالمجيء غداً. أما المخاطب فامتلك، بموجب التلفظ بـ (1)، الحق في المطالبة بحضور المتكلم غداً.

إلا أن الوصف الذي قدمه «ريناتش» عن ماهية العمل الاجتماعي يتجاوز كثيراً حدود هذه الملاحظة البسيطة. وبالفعل، فدراسته تركز، من جهة، على تحليل طبيعة هذه الحقوق والالتزامات نفسها وتركز، من جهة أخرى، على خصوصيات التجربة المرتبطة بالأعمال الاجتماعية.

2.1.1 طبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية

لنبدأ بطبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية. فالحقوق والالتزامات هي، بدءاً، أمور زمانية على اعتبار أنها تظهر في لحظة ما وتقتضي في لحظة ما، فلا هي أمور مادية ولا هي أمور نفسية، أي إنها لا تتداخل مع تجربة من التجارب. إذ تقتضي الحقوق والالتزامات في آن واحد مشاركا (أو مشاركين) ومضموناً محدداً. وهذا ما يقربها من التجارب التي تقتضي أيضاً وجود الكائن ذي التجربة المعنية، ولكنا نشير إلى أن الكائن ذا التجربة البسيطة قد يكون حيواناً إلا أن الحيوان لا يمكن له أن يكون ذا حقوق أو التزامات.

أما مضمون الالتزامات فهو عمل إن جزئياً وإن كلياً. وبالفعل فقد يكون موضوع الالتزام إما العمل نفسه وإما تبعات هذا العمل. ونميز، من ناحية أخرى، بين الالتزام بفعل شيء ما لفائدة شخص ما والتزام شخص ما بفعل شيء ما.

وعلى هذا، فإذا وعدت بأن أوصل جاري إلى المحطة فإنني التزمت بأن أفعل شيئاً ما لفائدة جاري. ولكنتي مجبر على دفع الضرائب المستوجبة عليّ فهو التزام بمهديتي.

ويمكننا، انطلاقاً من هذا التمييز، أن نبين الترابط بين الحق والالتزام؛ فلكل منهما المضمون نفسه والعلاقة بين صاحب الحق وصاحب الالتزام تعكس والحال

أن المضمون يمكن أن يوجه إلى أي مكان، بل يمكن ألا يوجه إلى أحد. وللحقوق والالتزامات، أخيراً، أسباب وهذه الأسباب هي الأعمال الاجتماعية.

لنتقل الآن إلى خصائص الأعمال الاجتماعية باعتبارها تجارب. إن العمل الاجتماعي، بدءاً، يوافق تجربة ليست / ناجمة فحسب عن فرد مخصوص بل عن فرد فاعل. ويسمى «رباناش». مثل هذه التجربة عملاً عفويًا وتوافق العفوية كون الفرد هو أصل التجربة.

ومع ذلك فليست هذه هي الخاصية الوحيدة للأعمال الاجتماعية باعتبارها تجربة: ففي حين تتحقق عديد الأعمال، كالقرار مثلاً، بصفة باطنية دون الحاجة إلى إظهارها خارجيًا فإن الأعمال الاجتماعية لا توجد إلا إذا ظهرت في الخارج. وعلى هذا النحو يستلزم العمل الاجتماعي شخصين مختلفين أحدهما يمثل مصدر العمل والآخر متلقيًا للعمل.

ومن هنا تبين خاصية الأعمال الاجتماعية باعتبارها تجربة: فعمل اجتماعي من قبيل الوعد ليس تجربة باطنية محضة وليس تقريراً عن مثل هذه التجربة (أي إنه لا يصف هذه التجربة). ولكن له مظهرًا باطنيًا وآخر خارجيًا ويمثل وحدة تتضمن العمل والقول وهو ما لا يمنع من أن يكون السجدة موضع تقرير. ولا يحول هذا دون أن يستلزم العمل الاجتماعي تجربة باطنية كلاعتماد بالنسبة إلى عمل الإخبار والشك بالنسبة إلى الاستفهام والرغبة بالنسبة إلى الطلب... إلخ.

إن للأعمال الاجتماعية، والحال تلك، مظهرًا ثالثاً؛ فهي قابلة لتعديلات عديدة.

(أ) توجد استفهامات بلاغية وضروب من الطلب المخادع وأنواع من الوعود غير الصادقة... إلخ؛ فنحدث حينئذ عن أشباه إنشاءات. وفي هذه الحالة لم يعد العمل الاجتماعي يقتضي التجربة الباطنية المرتبطة به، بل على العكس من ذلك، تمنع أشباه الإنشاءات مثل هذه التجربة الباطنية.

(ب) يمكن أن يكون العمل الاجتماعي مشروطاً أو غير مشروط. إذ نجد إلى جانب الأمر الخالص البسيط أمراً وهين احتمال هذا الحدث أو ذاك.

لنعد إلى مثال الوعد ولننظر في المثال التالي:

(2) إذا تحصلت على عشرة من عشرة في الرياضيات أعدك بأن أشترى لك دراجة سباق.

إن الوعد هنا حقيقي ولكنه لن يتحقق إلا إذا حقق من وجه إليه الوعد الشرط المقول في جملة الشرط إذا تحصلت على عشرة من عشرة في الرياضيات.

ونشير إلى أن الأعمال الاجتماعية لا تقبل جميعها مثل هذا التعديل: فعمل الإخبار مثلاً لا يمكنه أن يكون مشروطاً بالمعنى الذي ذكرنا. ونلاحظ أخيراً أنه يوجد قيد

نظرية الأعمال اللغوية

على الحدث الذي يشرط العمل الاجتماعي؛ إذ ينبغي أن يكون ممكناً ولكنه لا يجب أن يكون ضرورياً، وينبغي كذلك أن نميز بين العمل الاجتماعي المشروط ذي المحتوى غير الشرطي والعمل الاجتماعي غير المشروط ذي المحتوى المشروط. /

بدلاً من المثال (2) مثلاً عن عمل اجتماعي مشروط ذي محتوى غير شرطي فإن المثال (3) يفسر مثل عن عمل اجتماعي غير مشروط ذي محتوى شرطي:

(3) أعدك إذا تحصلت على عشرة من عشرة في الرياضيات، أن أشتري لك دراجة سباق.

دعنا نحققه ولكنه لن يتحقق إلا إذا تحقق الحدث الذي تمثله إذا تحصلت على عشرة من عشرة.

يمكن أن يُحقق العمل الاجتماعي عددًا من الأشخاص ويمكن أن يبرحه إلى عدد من الأشخاص. فإذا وجه عمل اجتماعي إلى عدة متلقين له، فإن الالتزام لا يحقّ الواحد سيشارك فيه المتلقون المعنيون به. وحين يحقق عدة أفراد عملاً اجتماعياً، فإن كلّ واحد منهم يحقق العمل المعني بالاشتراك مع الآخرين ويكون عدة عمل واحد قام به أفراد عديدون وحقّ واحد أو التزام واحد.

يمكننا أن نحقق عملاً اجتماعياً بالوكالة. وفي هذه الحالة لا يحقق الشخص سعيي لعمل اجتماعي ولكن يحققه من يمثل هذا الشخص. وحينئذ لا يُمارس حقّ استعفي للعمل أو التزامه على من يمثل الشخص المعني بالعمل بل على الشخص نفسه.

3.1.1 أصل الحقوق والالتزامات: الأعمال الاجتماعية

سننظر الآن في الأعمال الاجتماعية باعتبارها أصلاً للحقوق والالتزامات. إذ يجب على متلقي القول أن يدرك العمل الاجتماعي أو، إن شئت، أن يفهمه، حتى يتحقق عنصر الاجتماعي المنتج للحقّ أو الالتزام. وله، حينئذ، أن يرفضه أو أن يقبله باطنياً وأن يعبر خرجياً عن رفضه أو قبوله أو ألا يعبر عن ذلك.

نلاحظ مع ذلك أنّ تعبير المتلقي عن الرفض أو القبول لا دور له، عموماً، في إنشاء حقّ أو الالتزام المرتبط كلّ منهما بالعمل الاجتماعي المتحقق. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن يشكك الرفض أو القبول في إنشاء الحقّ أو الالتزام هي الحالة التي حضور فيها العمل الاجتماعي مشروطاً، فمحتوى الشرط (وليس محتوى العمل) قائم على قبول المتلقي للعمل.

لنعد مرة أخرى، إلى الوعد ولننظر في المثال التالي:

(4) إذا كنت موافقاً أعدك بأن أعود غداً.

القاموس الموسوعي للتداولية

مضمون الشرط المتعلق هنا بالعمل الاجتماعي هو موافقة المتلقي، في حين أنّ مضمون العمل هو مجيء المتكلم. وفي هذه الحالة، وفي هذه الحالة فقط، تكون موافقة المتلقي ضرورية لإنشاء التزام المتكلم.

نلاحظ أنّ الموافقة المذكورة هي أيضاً عمل اجتماعي في حد ذاته.

إنّ الحق أو الالتزام. على ما رأينا أعلاه، أمران زميتان على اعتبار أنّ لهما وجوداً [47] لمدة محدّدة؛ فهما يتولّدان عن عمل اجتماعي ما ولكنّ زوالهما قد يتّخذ صوراً متعدّدة.

(أ) يتحقّق محتوى العمل الاجتماعي فيزول الحقّ أو الواجب تلقائياً.

هب أنّ زيّداً هو فاعل (1)؛

(1) أعدك بالمجيء غداً.

فعندما يحقّق زيد وعده بزيارة المتلقي بعد يوم من إلقاء (1) يزول بموجب هذه الزيارة الالتزام الذي خلقه لنفسه بقوله بقدر ما يزول الحقّ الذي منحه إلى المتلقي.

(ب) يتخلّى متلقي العمل الاجتماعي عن حقوقه. والتخلّي، كما سنشير، عمل اجتماعي له متلقّ هو فاعل العمل الاجتماعي الذي تمّ التخلّي عنه.

(ج) يمكن لفاعل العمل الاجتماعي أن يبطله. والإبطال هو أيضاً عمل اجتماعي يوجّه إلى متلقي العمل الاجتماعي الذي تمّ إبطاله. وينبغي أن تتوفّر بعض الشروط حتى يكون بوسع فاعل العمل الاجتماعي أن يبطل عمله: فعلى فاعل العمل الاجتماعي أن تكون له شرعياً سلطة إبطال عمله، وهذه السلطة يسندها إليه متلقي العمل.

على هذا، ولكي نلخص الوصف الذي قدّمه «ريناتش» عن الأعمال الاجتماعية. فإنّ عملاً اجتماعياً ما يستلزم تجربة باطنية، دون أن يكون، ببساطة، تقريراً عنها. بل على العكس من ذلك ينبغي أن يوجد متلقّ له وأنّ ينشئ حقوقاً والتزامات لا تختلط بالحقوق والتواجبات الأخلاقية. وهو قابل لعدد من التعديلات.

2.1 «غاردنر» والأعمال اللغوية

1.2.1 التمييز بين اللسان والخطاب

إذا كان عمل «ريناتش» حول الأعمال الاجتماعية مركّزاً على هذه الظاهرة اللغوية الخاصة وكان دراسة مفردة قصيرة نسبياً، فإنّ عمل «غاردنر» الذي ورد في كتاب ضخمة مختصّة للغة في عمومها مختلف عنه. فقد انطلق «غاردنر» من تمييز بين اللسان والخطاب شبيه بتمييز «سوسير» بين اللسان والكلام (انظر 1968 Saussure) دون أن يكون مكافئاً له.

نظرية الأعمال اللغوية

ملاحظة: يستلزم سوسير، كما هو معروف، بين اللسان وهو الجانب المحدث جندعت
التي هي لغة وبين الكلام وهو «الإنجاز» الفردي للغة، وهذا التمييز بين
اللسان والكلام حسب سوسير، يتيح الفصل داخل اللغة بين ما هو اجتماعي (اللسان) وما هو
فردي (الكلام). وما هو جوهري (اللغة) وما هو عرضي (الكلام). وبناء عليه فإن موضوع
اللسان هو اللسان لا الكلام.

في سياق سوسير، من اللسان ليحد الكلام، فإن «غاردر»، اتخذ الاتجاه المعاكس
من حيث من الخطاب ليصف اللسان، فالخطاب، عنده، نشاط إنساني، منطلقاً عموماً حدث
محصلة أو مؤشر يتواصل بواسطته متكلم ما مع مخاطب، مستعملاً إشارات لفظية
مناسبة حسب شفرة مشتركة. أما اللسان فهو تحديداً مجموع المعارف التي تتعلق بهذه
الشفرة وهذه الإشارات وتسمح بالتواصل. والجملة، حسب «غاردر»، هي وحدة الخطاب
التي تكلم فيها وحدة اللسان وينبغي التمييز بين هذين المستويين تمييزاً لطيفاً حتى إن
جاءت جملة في كلمة مفردة.

ننظر في المثال التالي:

«يقول جراح لممرضة أثناء إجراء عملية جراحية:

«مشروط!»

في مستوى الخطاب، حسب «غاردر»، جملة وفي مستوى اللسان كلمة. إلا أننا نلاحظ
في حين تحدث «غاردر»، عن جملة فإننا نتحدث اليوم عن قول، فالجملة ينظر إليها الآن على أنها
خبري مجرد يعود إلى المظهر التركيبي للسان، في حين أن القول هو الجملة التي تنتجها ذات
الجملة في ظروف مخصوصة (انظر بالخصوص Ducrot 1980 a).

وعلى خلاف سوسير، الذي يستخدم التمييز بين اللسان والكلام ليخرج الكلام
من حقن دراسة اللغة، يضع «غاردر» الخطاب أصلاً للسان. فاللسان هو ببساطة، نتيجة
لعدة لات خطابية لا حصر لها. ومن هذه الزاوية، ينبغي أن يدرس الخطاب كما يدرس
اللسان.

2.2.1 المسند إليه والمسد: مكونات للجملة

ككلمة هي وحدة اللسان والجملة هي وحدة الخطاب فإن «غاردر» يعتمد
في تحليل تقسيم فرعي في الجملة مشيراً إلى أن جمل الخطاب تنقسم، في مستوى
الخطاب، إلى مسند إليه ومسند وليس إلى كلمات. وإذا أمكننا أن نجد الإسناد بقولنا
«يقول علي قول شيء ما عن شيء ما فإنه لنا أن نقول إن المسند إليه هو الشيء الذي نقول
عنه شيئاً ما. وبعبارة أبسط إن المسند إليه هو الشيء الذي نتكلم في شأنه والمسند هو
شيء الذي نقوله في شأنه. (انظر. غردنار 1989، الفصل 3).

ننظر في المثال التالي المأخوذ من «غاردر»:

القاموس الموسوعي للتداولية

(6) جاء زيد.

تنقسم الجملة جاء زيد في مستوى الخطاب إلى مسند إليه زيد ومسند جاء ولا دخل للكلمات [49] هنا /

وما يسمح بالانتقال من الكلمات إلى الجملة وإلى المسند إليه والمسند اللذين تتضمنهما إنما هو المتكلم. فقد كان للمتكلم قصد محدد إذ يقول جملة ما بدل جملة أخرى. وهذا القصد هو الذي تعكسه بنية المسند إليه والمسند. وتمثل الكلمات التي تكون، في مستوى اللسان، المسند إليه والمسند موضوع اختيار، وهذا الاختيار هو الذي يحدد في مستوى الخطاب المسند والمسند إليه.

إلا أن غاردنر، يشير إلى أنه إذا وجب الحفاظ على التمييز بين المسند إليه والمسند، فإن كل كلمة: ما إن تُختار لتعيين موضوع مخصوص، هي بوجه من الوجوه مسند بما أنه إذا عيّنت الكلمة شيئاً فإنها تقول عنه شيئاً ما. وينبغي التمييز، حسب، بين خمسة ضروب من الإسناد.

(أ) كل كلمة هي مسند بما أنها تقول شيئاً ما عن الموضوع الذي تنطبق عليه،
لنأخذ المثال (7):

(7) تعين أن ريبول، ابنها وتقول: «ابني».

إن هذه الجملة التي لا تتضمن إلا مركباً اسمياً تُشند إلى فرد ما أنه ابن «آن ريبول».

(ب) كل جملة بصفتها رد فعل على مثير هي مسند يتعلّق بهذا المثير.
لنفحص المثال (8):

(8) ينظر زيد إلى المطر الذي ينهمر ويقول: «السماء تمطر».

إن الجملة (8) مسند يصف حال الجوّ.

(ج) كل كلمة مستعملة هي مسند إلى حالة الأشياء التي تشير إليها الكلمات السابقة.

في المثال (9) تصف الكلمة بسرعة حالة الأشياء التي تمثلها الكلمات السابقة
أي سير زيد:

(9) يسير زيد بسرعة.

(د) في الجمل التي تتضمن مسنداً إليه ومسنداً يقول المسند عن المسند إليه شيئاً ما.

في المثال (10) المسند جميلة يصف المسند إليه مريم:

(10) مريم جميلة.

نظرية الأعمال اللغوية

د. كل كلمة في جملة يمكن أن تستعمل على نحو إنشائي لنقول ضمنيًا شيئًا
من مجموع الجملة.

لنأخذ المثال (11):

(11) هذه الغرفة نظيفة! /

تصف كلمة نظيفة، حسب «غاردر»، مجموع الجملة مشيرة، عمومًا بفضل النبر المسند إلى
كلمة، إلى أن مجموع الجملة جاء ليناقض رأيًا آخر من قبيل هذه الغرفة رائعة.

لأننا نلاحظ أن الأنماط الثلاثة الأولى من الإسناد من طبيعة اللغة نفسها، أما
نمطان الأخيران فهما موضوع لقصد من المتكلم، ومن هنا نبتن فائدة التمييز بين
مسند إليه والمسند في مستوى الخطاب.

3.2.1. مختلف أشكال الجملة

توجد، حسب «غاردر»، أربعة أنماط من الجمل: الجمل الخبرية والجمل الاستفهامية
وجمل التلبية والجمل التعجبية.

نمثل لها تباعًا بالأمثلة من (12) إلى (15) وهي مأخوذة عن «غاردر»:

(12) كنت أعتقد أنك تناول العشاء في البيت هذا المساء.

(13) هل اتصل أحد؟

(14) صه! أخرس!

(15) ما أغبى هذا الأمر!

ليس للمتكلم، حسب «غاردر»، القصد إلى تبليغ شيء ما فحسب، بل له هدف لاحق
يمكن أن يكون متنوعًا تنوعًا شديدًا. لذلك يجب أن تكشف الجملة، بصورة أو
بأخرى، هدف المتكلم. ولكن قد يذهب في وهما لأوّل وهلة أن الأهداف الممكنة
التي لأجلها يمكننا أن نلقي جملة هي أهداف غير محدودة عددًا: فالجملة الخبرية قد
تصلح للإقناع أو الاحتجاج على إثبات سابق أو جعل المخاطب يقبل بصديق إثبات سابق
أو الخداع.. إلخ. ومع ذلك فإن شكل الجملة يظل هو نفسه.

ولنا، انطلاقًا من هذا، أن نتساءل عن إمكانية تقديم وصفة تمكن من تحديد هدف
المتكلم الذي يقول جملة ما. ويقترح «غاردر»، الاكتفاء بالأنماط الأربعة من الجمل
التي ذكرناها أعلاه، وهي كفيلة بإبراز قصد المتكلم في مستوى يمكن أن يشار إليه
في الجملة نفسها.

القاموس الموسوعي للتداولية

وبهذا يستبق بعض مواقف التداولية التي ظهرت بعد «أوستين»، لأن الأنماط الأربعة من الجملة توافق عددًا من الأعمال اللغوية وتتميز أساساً بما نجده فيها من أشكال إسنادية: الجمل الخبرية والاستفهامية والطلبية والتعجبية.

الجمل الخبرية

الجمل الخبرية هي أنموذج الجملة التي يسود فيها التمييز بين المسند إليه والمسند. فللمسند إليه عموماً صورة المركب الاسمي، أما المسند فيدرج بفعل مصروف مع فاعله [51] (المتكلم/ أو المخاطب أو الغائب مفرداً أو جمعاً). وخاصية الجمل الخبرية أنها تقول شيئاً ما عن شيء ما وأنها تحقق إخباراً. وللإخبار صورتان صورة موجبة هي الإثبات وأخرى سالبة هي الإنكار. وإجمالاً فمن طبيعة الجمل الخبرية أن تمثل حكماً بالصدق أو الكذب على حالة الأشياء التي تمثلها الجملة.

ملاحظة: يشير «غاردرنر» عن حق، إلى أنه لا ينبغي الخلط بين خاصية الجمل الخبرية هذه والاعتقاد المنطقي القائل بأن الخبر هو بالضرورة صادق أو كاذب. فهذه العلاقة بين اللغة والواقع لا تختلط مع قصد المتكلم القائم على إثبات كذب حالة الأشياء أو صدقها.

ويذهب «غاردرنر» على سبيل التدقيق، إلى أن الجمل الخبرية إنما يكون المسند فيها صادقاً أو كاذباً في تعلقه بالمسند إليه. ويشير من ناحية أخرى إلى أن الجمل الخبرية تكون مصحوبة بعدد من المقتضيات المتعلقة خصوصاً بصدق المتكلم وما له من معارف في شأن ما يتحدث عنه وصدق الجملة نفسها. ويلاحظ أن الأهداف التي تساق لأجلها الجمل الخبرية هي أعسر تحديداً من بقية أنماط الجمل.

الجمل الاستفهامية

إن نجاح العمل، في الجمل الاستفهامية، رهين تحقيق المخاطب لعمل ما، وهو في هذا الصدد إجابة لفظية مناسبة. وعلى أساس هذه الإجابة المرجوة يميز «غاردرنر» بين نمطين من الاستفهام: الاستفهامات التي تتطلب تصديقاً ويمكننا أن نجيب عنها بنعم أو لا، والاستفهامات التي تتطلب تصوراً وينبغي أن يجيب فيها المخاطب عن مسألة معينة. ونلاحظ أن هذا التمييز يمكن إقامته أيضاً على أساس الإسناد: ففي الاستفهامات التي تتطلب تصديقاً يكون المسند نفسه مستفهماً عنه وموضوع الشك وفي الاستفهامات التي تتطلب تصوراً لا يكون المسند مستفهماً عنه وليس محل شك.

لنأخذ المثالين (16) و(17):

(16) أجهأ زيد؟

(17) من جاء؟

في (16) يستفهم المتكلم لدى المخاطب عن صدق المسند جاء أو كذبه. وفي المثال (17) ليس المسند محل شك وإنما يستفهم المتكلم لدى المخاطب عن هوية القادم.

نظرية الأعمال اللغوية

ويوجد هذا التمييز «الإسنادي» بين الاستفهامات التي تتطلب تصديقا والاستفهامات التي تتطلب تصوّرا في شكل الجمل المستعملة نفسها. فالجمل الاستفهامية التي تتطلب تصديقا لا تشير إلى ذلك إلا/ بتغيير ترتيب الكلمات أو بتصديرها بحرف الاستفهام. [52] أمّا الجمل الاستفهامية التي تتطلب تصوّرا، فإن اسم الاستفهام (من، ما، ماذا، كيف.. إلخ) هو الذي يشير إلى النقطة المعينة التي يستفهم عنها المتكلّم لدى المخاطب.

الجمل الطلبية

تختصّ الجمل المجموعة تحت هذه التسمية أساسا، حسب «غاردرنر»، بتعبير المتكلّم عن رغبته في عمل ما ليس رهين إرادة المتكلّم أو هو ليس رهين إرادته فحسب. ويوجد عدد كبير من أنماط الطلب: كالأوامر والتضرّع والدعاء والنصح. . إلخ. وللطلب، غالبا، صورة مركّب فعلي (فعل أو مركّب إسنادي) مصحوب أو غير مصحوب بصيغة تأدّب من نوع من فضلك أو أرجوك.

واليك أمثلة على ذلك:

(18) أغلق الباب.

(19) اذهب.

(20) أغلق الباب من فضلك!

(21) اجلس، أرجوك!

الجملة التعجبية

يكون المتكلّم، هنا، في الصدارة بما أنّ جملة التعجب تمثّل أساساً مزاج المتكلّم أو موافقه أو رغبته. وهي على ما هو مفترض، تمثّل التعبير العفوي عنها. وبوسعنا أن نميّز ضمن الجمل التعجبية صنف أسماء الأفعال التي تضمّ «الأصوات الدالة» (على حدّ تعبير «غاردرنر») أكثر من كونها تضمّ كلمات. ونذكر من بين أسماء الأفعال، آه للتوجع، وإيخ للتقرّز، وهاه للاحتقار... إلخ.

ونلاحظ، مع ذلك، أنّ أسماء الأفعال تعود إلى صنف من الكلمات (أي إنّها ترتبط باللسان بقدر ارتباطها بالخطاب) في حين أنّ الجمل التعجبية توافق الجمل (أي: إنّها ترتبط بالخطاب).

وعلى هذا النحو، تدرج نظرية «غاردرنر»، انطلاقاً من التمييز بين اللسان والخطاب تمييزاً ثانياً بين الكلمة، باعتبارها وحدة من اللسان، والجملة باعتبارها وحدة من الخطاب، قبل

2 . الأصل الفرنسي يقتضي تصدير الجملة بـ «Est ce que» وقد غيّرتنا العبارة بما يناسب خصائص واسم الاستفهام في العربية [المترجم].

أن تفرع الجملة إلى مسند إليه ومسند. وعلى أساس مختلف ضروب التمييز هذه، يمكن لـ«غاردنر» أن يميز أربعة أساط كبرى من الجمل: الجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والجمل الطلبية والجمل التعجبية وهي توافق عددًا من الأعمال اللغوية. وإذا لم يتخط هذه المرحلة، فلأن ضروب التمييز الأشد لطفًا لا يمكنها، حسبه، أن تعتمد على صورة الجملة نفسها باعتبارها تجلو مقاصد المتكلم. / [53]

2. النظرية الكلاسيكية

لم يتولد فعليًا الاهتمام بالأعمال اللغوية في الفترة المعاصرة إلا مع «أوستين». ولم تولد التداولية أيضاً على الصورة التي نعرفها اليوم، إلا انطلاقاً من اكتشافه للظاهرة ومن الدراسة التي قام بها إثره «سيرل». وسنبداً إذن الفقرة حول النظرية الكلاسيكية للأعمال اللغوية بعرض لنظرية «أوستين». ثم نتناول نظرية «سيرل» كما عرضها في كتابه الأول الأعمال اللغوية (Searle 1972).

2.1 الصيغة الأوستينية لنظرية الأعمال اللغوية

يمكننا أن نميز مرحلتين في نظرية الأعمال اللغوية كما تطورت مع «أوستين». تتعلق المرحلة الأولى بالتمييز بين الإثباتات التي تحقق عملاً والإثباتات التي تصف واقعاً. وفي المرحلة الثانية تصبح الإثباتات التي تصف واقعاً حالة خاصة (جداً) من الإثباتات التي تحقق عملاً. إلا أن هاتين المرحلتين ليستا فعلياً متميزتين في الزمان وسنعمل في مجموع هذه الفقرة على النظر في النص العظيم المؤسس الذي خصّصه «أوستين» لهذه الظاهرة ونقصد محاضرات وليام جيمس (William James lectures) التي قدّمها في هارفارد Harvard سنة 1955 ونشرت بعنوان كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟ (How to do things with words) النصّ الإنكليزيّ 1962؛ الترجمة الفرنسية 1970 بعنوان (Quand dire, c'est faire).

2.1.1 الإنشائي والوصفي

إن الهدف الأساسي لـ«أوستين» في محاضرات وليام جيمس، هو أن يدخل التناقض في الاعتقاد المنتشر انتشاراً واسعاً في الوسط الفلسفيّ الإنغلو سكونيّ عصره، والقائل بأنّ للإثباتات خصوصاً، وللغة عموماً، وظيفة وصف حالة الأشياء وأنها إذن صادقة أو كاذبة. فلما كان عدد من الأقوال، حتى الإثباتية، لا يمكن اعتبارها على وجه مشروع، صادقة أو كاذبة، فقد أدى ذلك، ضمن هذا التصوّر، إلى اعتبارها إثباتات زائفة. وتم التشكيك في المسألة المتعلقة بالطابع الوصفيّ أساساً للغة، وهو ما أسماه «أوستين» بالوهم الوصفيّ، انطلاقاً من التمييز بين الإثباتات التي هي أوصاف حقاً وسمّاها وصفية

نظرية الأعمال اللغوية

والإثباتات التي ليست أوصافاً. وقد خصص «أوستين» بداية أعماله لعزل هذا الصنف الثاني من الإثباتات ووصفه.

فدرس أقوالاً ذات شكل إثباتي تتضمن فعلاً مسنداً إلى المتكلم المفرد في صيغة المضارع الدال على الحال المبني للمعلوم، وتتميز بما يلي:

(أ) لا تصف شيئاً فهي إذن لا صادقة ولا كاذبة،

[5-] (ب) توافق إنجاز عمل. /

فاقتراح أن يسمي هذه الأقوال أقوالاً إنشائية.

سنستعير من «أوستين» بعض الأمثلة:

(22) نعم أقبل (رداً على سؤال «أقبل/أقبلين الزواج من هذه المرأة/ من هذا الرجل؟» أثناء حفل زفاف).

(23) أسمى هذه السفينة الملكة إليزابيث.

(24) أراهنك على عشرة دنائير بأن السماء ستمطر.

إلا أنه لا يكفي، حتى يُنجزَ فعلياً عملٌ يوافق قولاً إنشائياً، أن يُنطق بالجملة المعنوية؛ إذ يجب أيضاً أن تكون ظروف إلقائها مناسبة.

2.1.2 توفيق الأقوال الإنشائية وإخفاؤها.

لا يعني هذا أن الإنشاء الذي يُلقى في ظروف غير مناسبة كاذب ولعته بعني بالأحرى أنه عمل باطل أو فارغ وأن القول غير موفق وأن العمل مخفق.

لنأخذ المثال العزيز على قلب «أوستين»، كما هو الحال عند «ريناتش»، وهو الوعد:

إذا ألقى منكّم القول (25) دون نية المجيء فلا يمكننا رغم ذلك القول إن (25) كاذب ولا أن المتكلم لم يعد.

(25) أعدك بأن أجيء.

بل نقول إن القول غير موفق وأن العمل مخفق. ويمكننا فعلاً أن نتحدث عن «وعد كاذب» في هذه الحالة ولكن لفظ كاذب لا يحمل هنا على معناه المنطقي الفلسفي المعهود.

ويقدم «أوستين» قائمة الشروط اللازمة لتوفيق القول الإنشائي ويعلق عليها.

أ. ينبغي أن يوجد إجراء مصطلح عليه مقبول يتمتع بتأثير مواضعة معينة ويشمل هذا الإجراء قول بعض الكلمات من قبل بعض الأشخاص في بعض الظروف.

إن الأقوال التي أخذها «أوستين» إلى هذا الحد بعين الاعتبار هي إنشاءات صريحة. غير أنه توجد أيضاً إنشاءات ضمنية تشك عن ضروب من اللبس لا نجدها في الإنشاءات الصريحة.

القاموس الموسوعي للتداولية

نتعد إلى مثال الوعد ولتقارن بين (25)، وهو إنشاء صريح، و(26) وهو إنشاء ضمني:

(25) أعدك بأن أجيء.

(26) سأجيء.

فإذا لم يوجد شك في أن (25) وعد فإن (26) يمكن أن يكون وعداً أو تكهناتاً أو تهديداً... [55] إلخ. /

وفي حالة الإنشاء الضمني لا وجود لإخفاق أو عدم تمام العمل ولكن يوجد لبس في القول.

أ. يجب أن يكون الأشخاص والظروف المعيّنين في الحالة المذكورة، مناسبين حتى يقع استحضار الإجراء المخصوص.

يوجد عدد كبير من حالات خرق هذه القاعدة من ذلك المثال (22) الذي يليه أخ العروس، أو مثال الأمر الذي يصدره شخص ليس له سلطة (كأن يصدره جندي لقائده مثلاً)، إلخ.

ب. يجب أن يتخذ جميع المشاركين الإجراء بصفة سليمة.

ويوافق هذا بالخصوص استعمال صيغة غير سليمة. ومثلما يلاحظ «أوستين»، قد توجد الأمثلة أساساً في الإنشاءات القانونية.

ب. يجب أن يطبق جميع المشاركين الإجراء بصفة تامة.

في هذه الحالة لا تكفي صيغة إنشائية وحدها لإنجاز العمل. فقد تستوجب المسألة إنشاء آخر رداً على الإنشاء الأول أو إنشاء موازياً للإنشاء الأول.

يذكرنا هذا بالموافقة اللازمة ليتم الرهان فعلاً أو بوجوب أن يقول العروسان «نعم، أقبل» في اللحظة المناسبة حتى يتم الزواج.

ج. حيث إن الإجراء، كما هو الشأن في الغالب، مجعول ليستخدمه أشخاص لهم أفكار أو مشاعر أو ليسوع أي من المشاركين في سلوك له تبعات فعلية الشخص المشارك في الإجراء فيستحضره بالتبع، أن تكون له فعلاً هذه الأفكار أو المشاعر وعلى المشاركين أن تكون لهم نية اتباع السلوك.

يقدم «أوستين» أمثلة تفتقد إلى هذا الشرط في شأن المشاعر والأفكار والنوايا. ويمكننا أن نضرب الأمثلة التالية:

في خصوص المشاعر

(27) أتقدم إليك بتعازي

(تقال والحال أنه ليس للمتكلم أي تعاطف مع مصاب مخاطبه)

نظرية الأعمال اللغوية

في خصوص الأفكار

(28) أنصحك بعدم السجىء

(يقولها متكلم لا يعتقد أن ذلك هو أفضل سلوك يسلكه المخاطب).

في خصوص النوايا

(29) أعدك بأن أجىء

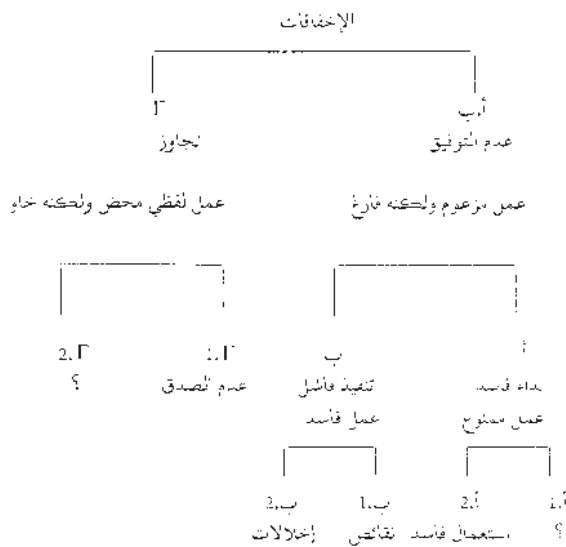
(يقولها متكلم لا نية له في المجيء) /

[54]

ج.2 يجب على المشاركين أن يتبعوا السلوك الذي يستلزمه الإجراء في ما سيأتي من الأحداث.

لا يُعلق أوستين، على هذه القاعدة الأخيرة ربنا لأنها بدت له بديهية. ولنا أن نقتراح أمثلة عديدة. فلتنظر ببساطة في (25) وإخفاها إذا لم يجيء المتكلم.

إن خرق كل قاعدة من هذه القواعد يوافق خطأ مخصوصاً من إخفاق الإنشاء. وعلى هذا يمكننا أن نقدم، متبعين «أوستين»، الرسم التالي الذي يصنف الإخفاقات بحسب شروط الخرق التي توافقها.



الرسم 1 مأخوذ عن أوستين (1970، ص 52)

ويلاحظ «أوستين»، أن الإخفاقات تتعلق بجميع الأعمال المؤسسية بما في ذلك الأعمال التي لا تستعمل فيها اللغة. أضف إلى ذلك أنه يجب أن تقصى من الأعمال الإنشائية

القاموس الموسوعي للتداولية

الموقفة الأعمال التي لا تتحقق بصفة جادة إذا ألقينا الجملة الموافقة مثلاً على خشبة المسرح أو في شريط سينمائي أو عموماً في عمل تخيلي. فالمسألة تتعلق حينئذ بنمط خاص من الإخفاق يوافق استعمالاً طفلياً للغة. وقد أدى ذلك بدأوستين، إلى تقديم شرطين عامين جداً لنجاح العمل اللغوي:

(أ) يجب أن يكون للمتكلم مخاطب، أي أن يكون قد سمعه شخص ما.

(ب) يجب أن يكون المخاطب قد فهم العمل وأن يكون تعرّف على العمل المقصود.

[57] نشير أخيراً إلى أن مختلف مصادر الإخفاق قد تتشابه. /

3.1.2 التوفيق مقابل الصدق والإنشائي مقابل الوصفي

لقد كان «أوستين» في هذه المرحلة إذن يشكك في الوهم «الوصفي»، بإدخال تمييز، ضمن صنف الإثباتات، بين الإثباتات التي تصف حقاً ويمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وهي المسمّاة وصفية، والإثباتات التي لا تصف ولكنها نحقق بها أعمالاً ويمكن أن تكون موقفة أو غير موقفة وهي المسمّاة إنشائية. وتكون الأقوال الوصفية صادقة إذا وجدت حالة أشياء للتحقق منها وكاذبة في الحالة المعاكسة. أما الأقوال الإنشائية فهي موقفة إذا توقّرت بعض الشروط وتكون غير موقفة في الحالة المعاكسة.

إلا أن «أوستين»، حين وصل إلى هذه المرحلة، لاحظ أن قولنا، من هذه الزاوية، إن قولاً إنشائياً يكون موقفاً إذا توقّرت بعض الشروط يعود إلى القول بأن قولاً إنشائياً يكون موقفاً إذا كانت بعض الإثباتات صادقة وهي تحديداً الإثباتات التي تصف هذه الشروط أو تتعلق بها. فهل علينا، حينئذ، أن نتخلّى عن التمييز بين الإنشائي والوصفي؟ يرفض «أوستين» ذلك ويدافع عن التمييز بينهما بحجة قوية. فإذا أمكننا القول، حسب، إن بعض الإثباتات ينبغي أن تكون صادقة حتى يكون الإنشاء موقفاً لا يعني أن الإنشائي قد اختزل في الوصفي. وبالفعل، فحتى إذا ما سلّمنا بوجود مظهر وصفي في الإنشاء الصريح، فإن الوصف المتحدث عنه لا يمكن التحقق منه بواسطة حالة أشياء في الكون مستقلة عنه: فتوفيق المظهر الإنشائي للإثبات هو الذي يجعل مظهره الوصفي صادقا.

لنقارن بين القولين التاليين:

(30) أجري.

(31) أعتذر.

نظرية الأعمال اللغوية

ما العلاقة بين القول أجري وحدث الجري وبين القول أعتذر وحدث الاعتذار؟ في المثال (30) يكون حدث الجري مستقلاً عن إلقاء (30). وفي المثال (31)، على العكس من ذلك. يربط حدث الاعتذار مباشرة، بإلقائي لـ (31).

إذن يعود التمييز بين الوصفي والإنشائي، في نهاية المطاف، إلى التمييز بين القول والفعل.

بقي أن صدق عديد من الإثباتات يرتبط وثيق الارتباط بتوفيق الإنشاء.

(أ) الإثبات القائل بأنه من باب الصدق أن المتكلم يفعل شيئاً ما وعلى وجه التحديد أن المتكلم يحقق عمل كذا...

[58] (ب) الإثبات القائل بأنه من باب الصدق أن بعض الشروط قد توفرت. /

(ج) الإثبات القائل بأنه من باب الصدق أن المتكلم يلتزم بتحقيق عمل لاحق.

غير أن علاقة الاستلزام التي توجد بين إثبات معين أو إثبات آخر أو إثباتات أخرى ليس لها شكل واحد. فقد تتخذ مظاهر ثلاثة تحددها أساساً في مستوى العلاقات القائمة بين ضروب نفي الإثباتات المعينة.

(أ) قد يستلزم إثبات ما إثباتاً آخر أو أكثر.

(32) تستلزم (33):

(32) جميع الرجال يدخلون.

(33) بعض الرجال يدخلون.

وبالفعل فلا يمكننا أن نقول كذا وأشار «أوستين»: جميع الرجال يدخلون ولكن ليس أي واحد منهم.

فإذا استلزم الإثبات (أ) الإثبات (ب) فإن نفي (ب) يستلزم نفي (أ).

لننظر في (33) وهي نفي لـ (32):

(33) بعض الرجال لا يدخلون.

فهي تستلزم (32) وهي نفي لـ (32):

(32) جميع الرجال لا يدخلون.

(ب) قد يستدل بإثبات على إثبات آخر أو أكثر.

يستدل بـ (34) على (35):

(34) القط فوق الحصير.

(35) أعتد أن القط فوق الحصير.

القاموس الموسوعي للتداولية

هنا، على خلاف ما سبق، إذا استدللنا من الإثبات (أ) على الإثبات (ب) فإن نفي (ب) لا يمكن من الاستدلال على نفي (أ).

إن المثال (35)، وهو نفي لـ (35)، لا يستدلّ منه على (34) الذي هو نفي لـ (34):
(34) ليس القط فوق الحصير.

(35) لا أعتقد أن القط فوق الحصير.

فـ (35)، كما نلاحظ، ليس متناقضاً مع (34): فقد يكون القط فوق الحصير ويكون المتكلم، في الآن نفسه، لا يعتقد أن القط فوق الحصير.

إن العلاقة بسيطة: فالإخبار عن قضية يُستدلّ به على الاعتقاد في صدق تلك القضية.

[59] (ج) قد يقتضي إثبات ما إثباتاً آخر أو أكثر.

(36) تقتضي (37):

(36) أبناء زيد صُلَّح.

(37) لزيد أبناء.

في حين أن (37)، الذي هو نفي لـ (37)، لا يقتضي (36) الذي هو نفي لـ (36):

(36) ليس أبناء زيد صلحاً.

(37) ليس لزيد أبناء.

وحين يكون الإثبات المُقتضى كاذباً، يعتبر «أوستين»، أن الإثبات المنطلق منه غير موفق. فهو باطل لاغ وليس صادقاً أو كاذباً.

وإذا عدنا إلى الإثباتات التي يرتبط صدقها بتوفيق القول الإثباتي نلاحظ أن العلاقة بين الإنشاء وصدق الإثباتات المتصلة بشروط التوفيق ستكون، بحسب تعلّقها بالشرطين 1.أ و 2.أ، أو بالشرط ج. 1 تباعاً، هي الاقتضاء والاستدلال. وبالمقابل، لنا أن نذهب إلى أن العلاقة بين توفيق الإنشاء والشرط ج. 2 توافق الاستلزام بالمعنى الحقيقي حيث تستلزم قضية قضية أخرى.

وهكذا نكون أمام واقع كون اعتبارات الصدق أو الكذب يمكن أن تصيب القول الإنشائي. لكن الأهم من ذلك أن اعتبارات التوفيق وعدم التوفيق يمكن أن تصيب الإثباتات التي عدت إلى حد الآن أقوالاً وصفية.

وبالفعل إذا نظرنا في المثال (38) لاحظنا أن الأمر يتعلّق ولا شك بقول وصفي ولكن هذا القول يوافق الإثبات (39) الذي هو إنشاء قابل للتوفيق وعدم التوفيق.

(38) سيكون الطقس جميلاً.

نظرية الأعمال اللغوية

(39) أثبت أن الطقس سيكون جسيلاً.

يعني هذا النحو وجد «أوستين» نفسه أمام مشكلة التمييز بين الإنشائي والوصفي، فكان عليه أن يقترح اختباراً (نحوياً على الأرجح)، بما أن التمييز القائم على المقابلة بين الصدق والكذب والتوفيق والإخفاق قد ضعف بموجب فشل هذا التقابل.

وشرع في فحص الافتراض القائل بأن القول الإنشائي يكون دائماً مسنداً إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم ليصل إلى لحظة أن لبعض الإنشاءات خصائص مختلفة جداً.

يقدم «أوستين» الأمثلة من (40) إلى (42):

(40) يُسمح لك بمقتضى هذا أن تدفع...

(41) ليكن في علم المسافرين أن عبور السكة الحديدية يكون عبر الممر العلوي. /

(42) يمنع الدخول منعاً باتاً وكل مخالف يدفع خطية.

فلا الصيغة ولا الزمن ولا الشخص يكفي لتحديد قول إنشائي. إلا أن بعض الكلمات تبدو دالة دلالة قوية على الطابع الإنشائي للقول مثل عبارة بمقتضى هذا.

وقد نميل إلى أن نستخلص أن وجود بعض الكلمات لا بد منه (نستحضر يسمح ويعد وخطر وحذار... إلخ)، إلا أنه يمكننا أن نظفر في آن واحد بإنشاءات لا توجد فيها تلك الكلمات وبأقوال غير إنشائية تتضمن مثل هذه الكلمات.

يقدم «أوستين» الأمثلة التالية:

(43) «منعرج» للدلالة على «منعرج خطير».

(44) «ثور» للدلالة على «احذر الثور».

(45) وعدت بالمجيء.

في المثالين (43) و(44) لنا إنشاء دون أن تكون لنا كلمة «إنشائية» وهي حالة الإنشاء الضمني. كما سنلاحظ، ومن هنا مأتى اللبس فيها. وفي (45)، بالمقابل، نجد استعمالاً لكلمة «إنشائية» (وعد) دون أن يكون القول إنشائياً.

فتخلّى «أوستين» عن فكرة اختبار لغوي محض (إعرابي أو معجمي) وعاد إلى تعريف الإنشاء نفسه: فما يحدد الإنشاء هو أن المتكلم بالقول يحقق، بموجب أداء القول، العمل. فقيمة مقولة الشخص كبيرة ويقترح «أوستين» الاختبار التالي:

اختبار الإنشائية

يجب أن يُرجع القول الإنشائي إلى قول يتضمن فعلاً مسنداً إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم.

القاموس الموسوعي للتداولية

ضمن هذا المنظور، يكون (46) إنشائيًا لأنه يمكن إرجاعه إلى (47):

(46) سأجيء غدًا.

(47) أعدك بأن أجيء غدًا.

وقد قاد هذا الاختبار «أوستين» إلى مشكلة الإنشاء الصريح والإنشاء الضمني (ويحتد تسميته بالإنشاء الأولي).

المثال (46) هو إنشاء أولي (ضمني) و(47) إنشاء صريح.

إن التمييز بين هذين النوعين تمييز مهم خصوصاً من وجهة نظر التأويل لأنه حين تكون الإنشاءات الصريحة غير ملتبسة فإن الإنشاءات الأولية ملتبسة. إلا أنه توجد وسائل لغوية أو مصاحبة للغة تدقق التأويل المسند إلى الإنشاءات الأولية: من قبيل الصيغة (كالأمر [61] مثلاً) والتنغيم والظروف و / الروابط والحركات وأخيراً ظروف إلقاء القول. بقي أن كلا منها غير كاف لإزالة جميع الشكوك المتعلقة بتأويل الإنشاءات الأولية.

وحسب «أوستين» فإن الإنشاءات الصريحة مشتقة تاريخياً من الإنشاءات الأولية. وهذا ما يفترض أن الإنشاءات الصريحة نفسها ليست بمنأى عن بعض العيوب: فبدلاً مما يمكننا أن نخلط بينها وبين الأقوال الوصفية، ثم إنه توجد صيغ ملتبسة يمكن أن توافق إتما قولاً إنشائيًا صريحاً وإتما قولاً وصفيًا. وهي بالخصوص السلوكيات التي توافق ردود فعل أو مواقف أو مشاعر بقدر ما توافق سلوكيات في مواجهة الآخرين.

يلاحظ «أوستين» أن صيغة أعتذر تمثل إنشاء صريحاً وأن صيغة أنا آسف تمثل قولاً شبه وصفي (له مظهر وصفي) وأن صيغة أنا آسف صيغة وصفية بوضوح.

ويوجد صنف من الصيغ، وهي التبييتات (دعم، استخلص، شهد، إلخ) تعتبر كذلك عن المواقف وردود الأفعال. ويجب من جهة أخرى أن نميز بين الإنشاءات الصريحة وصيغ التأدب.

أخيراً يلاحظ «أوستين» أن القضية كلها في الأقوال الإنشائية صادقة حتى إذا كان القول إنجازاً لعمل.

لننظر في المثال (47): فالتضية «أعدك بأن أجيء غدًا» هي صادقة أو كاذبة والقول أعدك بالمجيء غدًا يصلح لإنجاز الوعد.

4.1.2 الوصفي مقابل الإنشائي: الأعمال اللغوية

عالج «أوستين»، وهو مشغل دائماً بإقامة التمييز بين الإنشائي والوصفي، مسألة ما نقوم به حتى نقول شيئاً ما. فنحن، حسب رأيه، نحقق بالضرورة ثلاثة أعمال:

(أ) العمل التصويتي ومفاده إنتاج بعض الأصوات،

نظرية الأعمال اللغوية

- (ب) العمل الصيغي ومفاده إنتاج بعض الألفاظ في تركيب معين وتنظيم معين.
- (ج) العمل التبليغي ومفاده استعمال بعض التراكيب بدلالة معينة، وهذه الدلالة تتكوّن من معنى مكوّنات التركيب المستعمل وإحالتها.
- وبلاحظ «أوستين» أنّ إنتاج العمل الصيغي يقتضي العمل التصويّي، ولكن العكس غير صحيح بالطبع وأنّ العمل التبليغي هو الذي ننقله في الخطاب غير المباشر، وأخيرًا فإنّ المعنى والإحالة اللذين يكوّنان الدلالة هما عملاّن مساعدان يتحقّقان من خلال إنجاز [62] العمل التبليغي.

غير أنّ هذا كلّه، كما لاحظ «أوستين»، لا يوضّح التمييز بين الوصفي والإنشائي بما أنّ هذه الأعمال الثلاثة لا تنفصل عن أيّ إنتاج لغوي ذي دلالة سواء أكان ما ينتج عنه قولاً وصفيًا أم قولاً إنشائيًا.

فاقتراح «أوستين» تمييزًا جديدًا بين أعمال ثلاثة أخرى هي:

- (أ) العمل القولّي الذي نحقّقه حين نقول شيئًا ما،
- (ب) العمل المتضمّن في القول الذي نحقّقه في قولنا شيئًا ما،
- (ج) عمل التأثير بالقول الذي نحقّقه بواسطة قولنا شيئًا ما.
- يعرض «أوستين» تباعًا الأمثلة التالية:

(48) قال لي: «أطلق عليها النار» وهو يعني بـ«أطلق» معنى أطلق عليها وبحيل بالضمير «ها» على هي.

(49) يحثني / ينصّحني / يأمرني بأن أطلق النار

(50) أقنعني بأن أطلق عليها النار.

في حالة عمل التأثير بالقول، كما هو الشأن في حالة العمل المتضمّن في القول، يتعلّق الأمر باستعمال اللغة ولكنّ الفرق بين العمليّن يعود إلى وجود مظهر وضعي إنشائي في الثاني يخلو منه العمل الأوّل. والعلامة على مدى الاستعمال الوضعي هو إمكان التصريح بالعمل المتضمّن في القول بواسطة صيغة إنشائية توافقه، ومن جهة أخرى، إذا كان من الممكن أن يكون لعمل التأثير بالقول مثل العمل المتضمّن في القول تأثيرات فإنّ هذه التأثيرات تختلف بحسب كلّ صنف منهما. وتوجد أنواع ثلاثة من التأثيرات ترتبط على نحو مميز بالأعمال المتضمّنة في القول:

- (أ) إنّ فهم معنى القول وقيّمته (توافق القيمة نوع العمل المتضمّن في القول) يحدّد مباشرة توفيق العمل.

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب) إن التأثيرات المرتبطة وضعياً بالعمل المتضمن في القول يجب تمييزها عن التبعات المحتملة لهذا العمل.

(ج) يرتبط النوع الثالث من التأثيرات بكون جل الأعمال المتضمنة في القول تفرض عملاً لاحقاً إذا كانت موفقة.

ويعود «أوستين» إذن إلى التمييز بين الإنشائي والوصفي متناولاً إياه من زاوية الأقوال الوصفية هذه المرة. فلاحظ أن الحالة النمطية للوصفي هي الإثبات. ولكن المتكلم، في الإثبات، يحقق عملاً متضمناً في القول مثلما يحقق ذلك حين يحذر أو يصرح. [63] لذلك تنبغي العودة إلى مشكلة الصدق والكذب ويشير «أوستين» إلى أنه في نهاية المطاف لا يوجد بالضرورة تناقض حين نلزم في آن واحد بأن القول يصلح لتحقيق عمل وأن هذا القول أو بالأحرى القضية التي يعبر عنها صادقة أو كاذبة. أضف إلى ذلك أن الإثباتات قابلة للتوفيق والإخفاق شأنها شأن سائر الأعمال المتضمنة في القول ولأسباب نفسها.

غير أنه بقيت بعض الفروق بين الإنشاءات والإثباتات:

(أ) رغم أن لجل الإنشاءات أهدافاً تأثيرية ترتبط بها على نحو خاص فإن الأمر، في ما يبدو، يختلف بالنسبة إلى الإثباتات.

(ب) رغم أن الأقوال الإنشائية تقول شيئاً ما وتفعله في آن واحد فإنها ليست مع ذلك صادقة أو كاذبة مثلما عليه حال الإثباتات.

(ج) إن الفرق الأهم، في هذا الصدد، بين الإنشاءات والإثباتات هو أننا في القول الإنشائي نلج على جانب العمل المتضمن في القول في حين أننا في القول الإثباتي نلج على جانب العمل القولوي.

5.1.2 مختلف القوى المتضمنة في القول

يستلزم هذا كله ضرورة التمييز بين العمل القولوي والعمل المتضمن في القول. وقد أسس «أوستين» هذا التمييز على تصنيفية لمختلف القوى التي يمكن أن يتخذها العمل المتضمن في القول. فقدّم قائمة من خمسة أصناف:

(أ) صنف الحكميات وهو أساساً صنف الأعمال القضائية ويوافق أفعالاً مثل برأ، وأدان وأصدر حكماً وأصدر قراراً وصنف وقيم.. إلخ،

(ب) صنف الممارسات الذي يوافق شكلاً آخر من الحكم يتصل بما ينبغي أن يكون أكثر مما يتصل بما هو كائن. ويضم أفعالاً مثل حطّ من رتبته وقاد وأمر وأوصى وعفا.. إلخ،

نظرية الأعمال اللغوية

(ج) صنف الوعديات وهي تلزم المتكلم بتبني موقف ما أو بتبني عمل م. ويضمه أفعالاً مثل وعد ونذر وضمن وراهن وأقسم... إلخ.

(د) صنف اللوكيات الذي يستلزم موقفاً أو رد فعل بإزاء سلوك الآخرين أو وضعيتهم، ويوافق أفعالاً مثل اعتذر وشكر وشجب ونقد وتحذى... إلخ.

(هـ) صنف التبييتات، وهو آخرها، ويستعمل في أعمال/ عرض، ويوافق أفعالاً مثل أثبت ونفى وسلم بد ولاحظ... إلخ.

وقد أشار «أوستين»، خاتماً محاضراته الأخيرة، إلى أن أعماله بمثابة برنامج. وقد حال الموت دون مواصلة هذا ولكن نظريته استؤنفت على نحو واسع في السنوات الموالية، واستأنف ورثته المباشر الفيلسوف الأمريكي «جون سيرل»، برنامجه خصوصاً ما يتعلق منه بأهمية تصنيفية الأعمال اللغوية.

2.2. صيغة نظرية الأعمال اللغوية لدى «سيرل»

في نظرية «سيرل» حول الأعمال اللغوية جانبان: جانب فحص شروط نجاح العمل اللغوي، ومثاله المميز هو الوعد (انظر Searle, 1972) وجانب تصنيفية الأعمال اللغوية (انظر Searle, 1982)، وستناول تباعاً هذين الجانبين كما قدمهما «سيرل».

2.2.1 الأعمال القضيوية والأعمال المتضمنة في القول والواسمات القضيوية

وواسمات القوى المتضمنة في القول

انطلق «سيرل» من مبدأ أن وحدة التواصل هي إنتاج كلمة أو جملة في حد ذاته، ومن هنا فإن إنتاج جملة مستعملة هو عمل لغوي. لهذا، فالنظرية اللغوية، كما أشار بنفسه، جزء لا يتجزأ من نظرية العمل. وقد أضاف إلى هذا المبدأ مبدأً ثانياً هو مبدأ قابلية التعبير ومفاده أن كل ما نريد قوله يمكن أن يقال.

مبدأ الإبانة والتنصيص

لكل دلالة **س** وبالنسبة إلى كل متكلم **م**. كلما أراد **م** أن يدل (له نية تبليغ). يرغب في أن يبلغ... إلخ) على **س** فإنه من الممكن أن توجد عبارة **ع**، بحيث إن **ع** هي العبارة الدقيقة عن **س** أو صيغتها الدقيقة.

وانطلاقاً من هذين المبدأين تبني «سيرل» المنهج القائم على الانطلاق من الأقوال التي تمثل حرفياً وعوداً.

وحسب «سيرل»، يعود إلقاء جملة ذات دلالة إلى تحقيق أربعة أنواع من الأعمال آخرها اختياري:

(أ) عمل إلقاء القول وهو يقوم على التلّفظ بالكلمات أو الجمل،

القاموس الموسوعي للتداولية

- (ب) العمالان القضويان اللذان يوافقان الإحالة والحمل،
(ج) الأعمال المتضمنة في القول التي تتمثل في إلقاء الاستفهامات وإصدار الأوامر [65] وتقديم الوعود.. إلخ. /

(د) أعمال التأثير بالقول التي تتمثل في الإقناع والحمل عليه والإخافة.. إلخ.
ويشير «سيرل» إلى أن العاملين القضويين والأعمال المتضمنة في القول ترتبط وثيق الارتباط بالصورة اللغوية. فالعمل المتضمن في القول يوافق بالضرورة جملة تامة. أما العمالان القضويان يوافقان مركبا اسميا إذا تعلق الأمر بأعمال الإحالة وإلقاء مركب فعلي أو مسند نحوي إذا تعلق الأمر بأعمال الحمل.

فكيف نعزل، في قول ما، القضية باعتبارها ثمرة العاملين القضويين؟ إن عدة أقوال لها قوى متضمنة في القول مختلفة يمكن أن تعبر عن القضية نفسها، ومن هنا تأتي أهمية التمييز، في شأن قول ما، بين القضية التي يعبر عنها هذا القول والعمل المتضمن في القول الذي يحققه.

لننظر في الأمثلة التالية المأخوذة من «سيرل»:

(51) يدخن زيد كثيرا.

(52) هل يدخن زيد كثيرا؟

(53) زيد، دَخِنَ كثيرا.

(54) إلهي ما أكثر ما دخن زيد!

تعتبر (51) و(52) و(53) و(54) عن القضية نفسها في حين أن كل قول منها يحقق عملا متضمنا في القول مختلفا أي، تباعا، أعمال الإثبات والاستفهام والأمر والتعجب.

إن التعبير عن قضية هو تحقيق لعمل قضوي، وبموجب ذلك تحقيق عمل متضمن في القول.

ويقترح «سيرل»، انطلاقاً من هذا التمييز بين القضية المعبر عنها والعمل المتضمن في القول المتحقق، التفريق بين عنصرين من البنية الإعرابية للجملة هما: واسم المحتوى القضوي واسم القوة المتضمنة في القول إذ يشير الأول إلى القضية المعبر عنها، في حين يشير الثاني إلى العمل المتضمن في القول المتحقق.

نلاحظ أن هذا التمييز لا يدرك فعلياً من الناحية الإعرابية إلا في الإنشاءات الصريحة.

(55) أمرك بأن تغلق النافذة.

(56) أعدك بأن أغلق النافذة.

في المثالين (55) و(56) يمثل الإسناد الأصلي واسم قوة القول ويمثل الإسناد الفرعي واسم المحتوى القضوي. ولا شك أن الأقوال ليست جميعاً من الإنشاء الصريح، ولكن مبدأ قابلية التعبير بتكهن بإمكان إرجاعها إلى إنشاءات صريحة.

نظرية الأعمال اللغوية

ويُتَّرح «سيرل» الرمز **ق** (ض) حيث يُوافق **ق** واسم قوة القول ويُوافق ض القضية. :
يشير «سيرل» إلى أن التمييز بين واسم قوة القول وواسم المحتوى القضوي يسمح بإبراز بعض
عبر حسر النفي، إذ يمكن من التمييز بين نفي قوة القول والنفي القضوي وهو ما يمكن تمثيله تباعاً
- صريفة التالية:

ق (ض)

ق (ض)

وبالفعل فبحسب كون النفي نفيًا للعمل المتضمن في القول أم لا، فإن العمل المتضمن في القول
لا يكون هو نفسه، وهو ما نلاحظه بالنظر في المثالين التاليين:

(57) لا أعدك بأن أجيء غداً.

(58) أعدك بأن أجيء غداً.

2.2.2 القواعد المعيارية والقواعد التكوينية والمواضعات

يقترح «سيرل» تمييزاً جديداً ليس لغوياً بالمعنى الحرفي للكلمة. وهو التمييز بين
القواعد المعيارية والقواعد التكوينية. أما القواعد المعيارية فموضوعها السلوكيات أو
الأعمال التي توجد مستقلة عنها. وأما القواعد التكوينية، بالمقابل، فهي التي تخلق
الأنشطة التي ليس لها وجود مستقل. وعلى هذا النحو فإن قواعد اللياقة والتأدب التي
تحكم العلاقات بين الأفراد هي قواعد معيارية؛ إذ تستير شيئاً هو العلاقات الفردية التي
لها وجود مستقل. أما القواعد التكوينية فهي بصفة نموذجية قواعد تحكم الألعاب
مثل كرة القدم، فلعبة كرة القدم بدون قواعد تكوينية تنشئها لا يكون لها وجود،
ولخاصية القواعد التكوينية هذه انعكاس؛ ففي حين تكون للقواعد المعيارية صيغة
أوامر فإن القواعد التكوينية تتخذ تلقائياً صيغة تعريفات. وعلى هذا فقاعدة كش مات
هي تعريف لوضعية كش مات في لعبة الشطرنج.

وبهذا الاعتبار، إذا كان «التكلم بلسان هو تحقيق لأعمال طبقاً لقواعد» كما يقول
«سيرل» (Searle 1972، ص 76) فإن تحقيق عمل متضمن في القول يوافق إلقاء جملة
تستجيب، وفقاً لمواضعات، لقواعد تكوينية ترتبط بالعمل المتضمن في القول المعني.
وهكذا فإن المواضعات رهينة الألسنة المخصوصة في حين أن القواعد التكوينية لهذا
العمل اللغوي أو ذاك قواعد كلية تتجاوز الألسنة. فالمواضعات هي التي تحدد دلالة
الجملة والاستجابة للقواعد التكوينية هي التي تمكن من تحقيق هذا العمل المتضمن
في القول أو ذاك. وقد أفضت مشكلة العلاقة بين العمل المتضمن في القول والمواضعة،
وهي تعود في نهاية المطاف إلى مشكلة العلاقة بين ما نريد قوله ودلالة الكلمات التي

القاموس الموسوعي للتداولية

[67] نستعملها، بـسيرل، إلى طرح القضية العامة المتصلة بالدلالة / وبالاخصوص قضية الدلالة غير الطبيعية كما صاغها «غرايس» (انظر. Grice 1957).

3.2.2 سيرل، وإعادة النظر في الدلالة غير الطبيعية

انطلق «سيرل» من الفرق بين إصدار أصوات وتحقيق عمل متضمن في القول؛ فيجب، على الأقل، حتى نحقق عملاً متضمناً في القول بإصدار أصوات، أن تكون للأصوات دلالة وأن تستعمل لأجل أن تعني شيئاً ما. وبعبارة أخرى على المتكلم أن يكون له قصد أن يعنى شيئاً ما. وقد اقترح الفيلسوف الأمريكي «غرايس» (1957) مفهوم الدلالة غير الطبيعية التي عرّفها تعريفاً غير شكلي على النحو التالي: قولنا إن المتكلم م قد أراد أن يدلّ على شيء ما بـس يعني قولنا أن للمتكلم م، بقوله س، قصد إحداث تأثير في السامع ع بفضل تعرّف ع إلى هذا القصد. والنقطة الأساسية في هذا التعريف أن المتكلم يحدث الأثر المقصود لدى المخاطب بموجب كون هذا المخاطب يتعرّف إلى القصد.

إلاّ أنه، على الرغم من أهمية المفهوم الغرايسي للدلالة غير الطبيعية، فإنها حسب «سيرل» غير مناسبة؛ وفعلاً فقد ذهب «غرايس» أساساً إلى التأثيرات الناتجة عن التأثير بالقول. ولكن قول شيء ما وإرادة الدلالة على ما نقوله أو إرادة تبليغه. حسب «سيرل»، هو أن نحقق عملاً متضمناً في القول وأن نرمي تلقائياً إلى إحداث تأثير متضمن في القول هو نمطياً فهم ما قاله المتكلم. إلاّ أن تحليل الدلالة بحسب الفهم سيكون تحليلاً قائماً على الدور والتسلسل؛ وهنا تحديداً تقوم القواعد التكوينية بدور على ما يبرز من المقارنة بين تحليل الدلالة غير الطبيعية الذي قدّمه «غرايس» وبين التعديل الذي قام به «سيرل».

تحليل الدلالة غير الطبيعية حسب «غرايس» (كما عرضه «سيرل»)

قولنا إن المتكلم م يدلّ بطريقة غير طبيعية على شيء ما بواسطة س يساوي قولنا:

(أ) للمتكلم م باستعمال ت لـ س، قصد، ص- 1 إحداث تأثير بالقول ث.ق لدى السامع ع.

(ب) للمتكلم م قصد إحداث ث.ق، بواسطة ت، من خلال التعرّف إلى ص- 1.

تحليل «سيرل» للدلالة غير الطبيعية

قولنا إن م يلقي الجملة ج بقصد الدلالة على ج (أي إنه يدلّ حرفياً على ما يقوله) يساوي قولنا: م يلقي ج وأنّ:

نظرية الأعمال اللغوية

(أ) للمتكلم م، بواسطة القول ت الذي يدلّ على ج، القصد ص - 1 لجعل ع يعرف (يعترف، يعني) أنّ الوضعية التي تخصّصها قواعد ج (أو بعض قواعدها) قد تحقّقت. (ولنسم هذا التأثير التأثير المتضمّن في القول ث و).

(ب) للمتكلم م قصد إحداث ث و، بواسطة ج، من خلال التعرّف إلى ص-1.

(ج) قصد م هو أن يتمّ التعرّف إلى ص - 1 بفضل (أو بواسطة) معرفة ع بالقواعد (بعض القواعد) التي تسيّر (عناصر) ج. /

إنّ هذه الصياغة الجديدة لدى «سيرل» لمفهوم الدلالة غير الطبيعية قد قادت إلى لقواعد التكوينية للأعمال المتضمّنة في القول ولا عجب أن يكون مثاله، إثر «ريناتش» و«أوستين»، هو الوعد.

4.2.2 الوعد: القواعد التكوينية والقواعد الدلالية

عند هذا الحدّ، أدخل «سيرل» إمكانية إخفاق العمل المتضمّن في القول. فإذا لم يقع احترام القواعد التكوينية التي تحدّد وجود أيّ عمل متضمّن في القول في حدّ ذاته، أو لم يقع احترامها كلّها، فإنّ العمل المتضمّن في القول المعنوي سيخفق، وهذا الإخفاق سيكون مختلفاً بحسب خرق هذه القاعدة أو تلك. وهذا ما مكّنه من التمييز بين القواعد التكوينية والقواعد الدلالية. فالأولى ترتبط بالعمل المتضمّن في القول نفسه وتكوّنه في حين أنّ الثانية مشتقة من القواعد التكوينية، وتتحكّم فحسب في استعمال واسم القوة المتضمّنة في القول.

وعرض «سيرل»، بالنسبة إلى الوعد، القواعد التكوينية التالية:

القواعد التكوينية للوعد

- (1) تتوفّر الشروط العادية للانطلاق والوصول.
- (2) م يعتبر عن القضية ض باستعمال ج.
- (3) في التعبير عن ض، يند م إلى م عملاً مستقبلياً.
- (4) يجتذ م تحقيق م لـق على عدم تحقيقه، ويعتقد م ذلك.
- (5) ليس من البديهيّ لا بالنسبة إلى م ولا بالنسبة إلى ص أن م سيحقّق لا محالة ق.
- (6) م له نية تحقيق ق.
- (7) قصد م هو أن قول ج يجعله ملزماً بتحقيق ق.

القاموس الموسوعي للتداولية

(8) م له القصد ص - 1 لحمل س على التعرّف ف إلى أنّ قول ج يجب أن يجعل م ملزماً بتحقيق ق. وم له نيّة إحداث ف بواسطة التعرّف إلى ص - 1 وقصده أن يقع التعرّف إلى ص - 1 بفضل (بواسطة) معرفة س بدلالة ج.

(9) إنّ القواعد الدلالية للغة التي يتكلّمها كل من م وس تجعل ج مستمّلة استعمالاً سليماً صادقاً إذا وفقط إذا تحقّقت الشروط 1 - 8.

توافق القاعدة 1 الشروط التي يتطلّبها أيّ تواصل: فاللغة مشتركة ولا يعاني المتكلّم ولا المخاطب من قصور يمنعهما من التواصل وهما يتكلّمان على نحو جادّ (أي إنّ الأمر لا يتعلّق بوضعية تخيلية). وتعرّض القاعدة 2 القضية عن العمل المتضمّن في القول ذاته. وتخصّص القاعدة 3 على وجه التدقيق الوعد. وتمثّل القاعدتان 4 و5 الشروط التمهيدية: فالقاعدة 4 تمكّن من التمييز بين الوعد والتهديد وتوافق القاعدة 5 قانون المجهود الأدنى الذي يذكّرنا بحكمة النوع لدى «غرايس»، «ليكن قولك مناسباً». وتمكّننا القاعدة 6 من تمييز الوعد الصادق من الوعود/ غير الصادقة ويسمّيها «سيرل»، شرط النزاهة. والقاعدة 7 هي الشرط الأساسي وتمثّل تخصيصاً آخر للوعد. ولا تعدو القاعدة 8 أن تكون تذكيراً بصياغة «سيرل» الجديدة لمفهوم الدلالة غير الطبيعية. وتتصل القاعدة 9 أخيراً بطابع المواضعة وتشير، تحقيقاً للوعد، إلى أهمية القواعد الدلالية التي تتحكّم في استعمال واسم القوة المتضمّنة في القول المرتبط بالوعد.

إلا أنّ «سيرل» يعود إلى شرط النزاهة، فالواقع أنّ هذا الشرط إذا لم يحترم فهو يستلزم أنّ الوعد ليس صادقاً ولكنه لا يستلزم أنّه غير موجود. وبعبارة أخرى، فإنّ قائل الوعد، سواء أكان صادقاً أم غير صادق، يعتبر، بقوله، عن قصد القيام بعمل. وعلى هذا فإنّ الوعد، الصادق أو غير الصادق، يستلزم دائماً التزام القائل. لذلك يقترح «سيرل» إعادة صياغة الشرط 6 على النحو التالي:

6أ. قصد م هو أن يجعله قول ج مؤولاً عن قصد تحقيق ق.

ويستخلص «سيرل»، حينئذ القواعد الدلالية المثقّة من القواعد التكوينية للوعد والمتحكّمة في استعمال واسم القوة المتضمّنة في القول المرتبط بالوعد (أو اختصاراً وع).

القاعدة 1. لا يُستعمل وع إلا في سياق جملة (أو جزء من خطاب أوسع) ج يسمح قولها بإسناد عمل مستقبليّ ق إلى المتكلّم م (قاعدة المحتوى القضوي).

القاعدة 2. لا يُستعمل وع إلا إذا كان السامع ع يحبّذ تحقيق م للعمل ق على عدم تحقيقه، وإذا كان م يعتقد ذلك (القاعدة التمهيدية).

نظرية الأعمال اللغوية

القاعدة 3. لا يُستعمل **وع** إلا إذا لم يكن من البديهي للمتكلّم **م** ولا للسامع **ع** أن **م** محمول في جميع الحالات على تحقيق **ق** (القاعدة التمهيدية).

القاعدة 4. لا يستعمل **وع** إلا إذا كان لـ **م** قصد تحقيق **ق** (قاعدة النزاهة).

القاعدة 5. يعتبر استعمال **وع** التزاما بتحقيق **ق** (القاعدة الأساسية).

ويلاحظ «سيرل» أنّ ترتيب القواعد الدلالية ليس اعتباطيا وأنّ أولها ينبغي أن تطبق حتى يمكن تحقيق ما بعدها.

5.2.2 انعكاسات القواعد التكوينية للأعمال المتضمنة في القول وقواعدها الدلالية

لهاتين المجموعتين من القواعد، حسب «سيرل»، عدد من الانعكاسات.

(أ) حين توافق حالة نفسية ما أو شعور أو اعتقاد أو قصد أو موقف. إلخ عملا [70] متضمنا في القول فإنّ تحقيق هذا العمل يستلزم تلقائيا التعبير عن تلك الحالة، /

(ب) لا يمكن أن يكون عدم صدق **إلا** إذا كان العمل المتضمن في القول موافقا لحالة نفسية معينة.

(ج) يلمح المتكلم ضمنا بإنجازه لعمل متضمن في القول إلى أنّ الشروط التمهيدية قد توفرت.

(د) يمكننا أن نحقق عملا متضمنا في القول بطريقة ضمنية حين يُشير المقام إلى نوع العمل.

(هـ) يمكن دائما جعل القوة المتضمنة في القول صريحة.

(و) بعض الأعمال المتضمنة في القول هي حالات خاصة من أعمال أخرى. فالاستفهام بذلك هو حالة خاصة من الطلب.

(ز) يُحدّد الشرط الأساسي جميع الشروط الأخرى.

(ح) لا تتولّد الفروق بين الأعمال المتضمنة في القول بطريقة واحدة. فقد تركز على عوامل متنوعة جدًا من قبيل الهدف من العمل والعلاقة بين المتكلّم والسامع ودرجة الالتزام التي يتطلبها العمل والفرق في المحتوى القضوي والعلاقة بين المحتوى القضوي للعمل ومقاصد المتكلّم والحالات النفسية المعبر عنها والعلاقة بين العبارة المستعملة والسياق اللغوي الذي يظهر فيه.

(ط) بعض الأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول تستلزم تأثيرا بالقول. وليس ذلك حال جميع الأفعال من هذا الصنف.

3.2 تصنيفية «سيرل» للأعمال المتضمنة في القول

في مقال صدر بعد سنوات من صدور كتاب الأعمال اللغوية بعنوان: «تصنيف الأعمال المتضمنة في القول» (Searle 1977)، و1979 وسنة 1982 بالنسبة إلى الترجمة الفرنسية) تناول «سيرل» الأعمال المتضمنة في القول من زاوية التصنيف. فبدأ بالتذكير بالأصناف الخمسة الأساسية التي استخرجها «أوستين» وهي الحكيميات والممارسيات والوعديات والسلوكيات والتبشيرات. وآلى على نفسه في مقاله أن يراجع هذا التصنيف الذي قدمه «أوستين» وأن يعدله، إن لزم الأمر، من بعض النواحي.

وانطلق «سيرل» من التمييز بين الأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول والأعمال المتضمنة في القول. وهو تمييز يقوم على التفريق بين المظهر المتضمن في القول للغة الذي يتجاوز مختلف الألسنة الخاصة والأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول تنتمي إلى ألسنة خاصة.

1.3.2 مقاييس تصنيفية الأعمال المتضمنة في القول

قدّم «سيرل» قائمة من المقاييس التي احتفظ بها لوضع تصنيفية للأعمال المتضمنة في

[71] القول. /

(1) الهدف من العمل: يوافق الهدف من العمل المتضمن في القول أو الهدف المتضمن في القول الشروط الأساسية في تحليل «سيرل» للأعمال اللغوية. وهو يمثل جزءا من القوة المتضمنة في القول.

(2) اتجاه علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم: ويتعلق بالمحتوى القضوي للعمل، وهو جزء من هدفه المتضمن في القول أو انعكاساته، ففي خبر ما يجب أن «تطابق» الكلمات العالم. وفي الوعد، بالمقابل، يجب أن «يطابق» العالم، بواسطة أعمال المتكلم، الكلمات.

(3) الحالات النفسية المعبر عنها: حين يحقق المتكلم عملا متضمنا في القول يشير تلقائيا إلى موقف بإزاء المحتوى القضوي للعمل. ونشير إلى أن الحالة النفسية توافق شرط النزاهة في تحليل الأعمال اللغوية.

(4) القوة التي يعرض بها الهدف المتضمن في القول: كثيرا ما ترتبط بدرجة التصريح بالعمل قوة وضعفا أو بالفعل الإنشائي المستعمل إذا كان العمل صريحا.

نقارن على أساس ترتيب القوة تصاعديا، بين الأمثلة (59) و(60) و(61):

نظرية الأعمال اللغوية

(59) يمكننا أن نذهب إلى السينما.

(60) أقترح عليك أن نذهب إلى السينما.

(61) أريد أن نذهب إلى السينما.

(5) منزلة كل من المتكلم والمخاطب وتأثيرها في قوة القول المتضمنة في القول: يوافق هذا أحد الشروط التمهيديّة في تحليل الأعمال اللغويّة.

(6) علاقات القول بمصالح المتكلم والمخاطب: ويوافق هذا أيضاً أحد الشروط التمهيديّة.

(7) العلاقات مع بقية الخطاب: يتعلّق هذا أماساً بالتيّنيات في تصنيف «أوستين»، أي الأقوال من نوع أجاب واستخلص واعتراض، إلخ. ويمكننا أن نصيف إليها الروابط مثل إلّا أنّ، غير أنّ.. إلخ.

(8) الاختلافات في المحتوى القضوي التي تحددها آليات مرتبطة بالقوة المتضمنة في القول: نستحضر هنا الفرق بين العلاقة التي تتصل بحالات الأشياء في الماضي أو الحاضر وليس في المستقبل، والتكهن الذي يتصل بحالة أشياء مستقبلية.

(9) الاختلافات بين الأعمال التي لا يمكن أن تتحقّق إلّا بواسطة أعمال لغويّة والأعمال التي يمكن أن تتحقّق أيضاً بطرق أخرى: يمكننا أن نتخذ قراراً أو أن نعرض تشخيصاً.. إلخ، دون أن نقول إنّنا نفعل ذلك في حين أنّه لا يمكننا أن نُقسِم دون أن نقول إنّنا نُقسِم. / [72]

(10) الاختلافات بين الأعمال التي تتطلّب مؤسسات غير لغويّة لتحقيقها والأعمال التي لا تتطلّب ذلك: نستحضر هنا الحرمان الكنسي أو إعلان حرب.. إلخ.

(11) الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالاً إنشائياً والأعمال التي لا يستعمل الفعل فيها هذا الاستعمال: نستحضر هنا أفعالا مثل تبجّع وهذد.

(12) أسلوب تحقّق العمل: يمكننا أن نستحضر الفرق بين أعلن وأسرّ.

2.3.2 بديل «سيرل» عن تصنيف «أوستين»

نقد «سيرل» تصنيف «أوستين» للأعمال المتضمنة في القول ضرورياً من النقد. أولها أنّه لم يقدّم تصنيفاً للأعمال المتضمنة في القول بل هو تصنيف لأفعال بعضها لا يمت بصلة للأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول. أضف إلى ذلك أنّ هذا التصنيف الذي وضعه «أوستين» لا يقوم على أيّ مبدأ واضح أو حتّى جملة من المبادئ ممّا أدّى إلى تداخل الأصناف، إذ تنتمي بعض الأفعال إلى عدة أصناف مختلفة. وبعض الأصناف،

القاموس الموسوعي للتداولية

أخيراً، تتضمن أفعالاً مختلفة اختلافاً شديداً لا يستجيب جزء منها للتعريفات التي وضعها «أوستين».

لذلك يقترح «سيرل» تصنيفه الخاص القائم على أربعة معايير فحسب من المعايير المذكورة أعلاه تمكن من وصف البنية التركيبية العميقة للأقوال الموافقة لها.

ملاحظة: ينطلق «سيرل» من المبدأ القائل بأن للأعمال المتضمنة في القول جميعاً البنية العميقة التالية: أنا فعل متضمن في القول + ج. ونلاحظ أن هذا التحليل يوافق الفرضية الإنشائية التي اقترحها «روس» (1970) راجع، في هذا الكتاب الفصل 3 الفقرة 1.4.1.

وتقدم القائمة التالية:

(أ) **التمثيلات:** يلتزم المتكلم بصدق القضية المعبر عنها (إنه الهدف المتضمن في القول)، وتطابق الكلمات العالم، والحالة النفسية هي الاعتقاد، وترتبط درجة الالتزام بالفعل المستعمل. أما اختبار التمثيلات فهو الإجابة عن السؤال هل يمكننا أن نقول حرفياً إن القول صادق أو كاذب؟ وبنية التركيبية العميقة هي أنا فعل متضمن في القول أن ج،

(ب) **التوجيهيات:** انهدف المتضمن في القول للتوجيهيات، هو أن المتكلم يسعى إلى أن يجعل المخاطب يقوم بشيء ما، واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، والموقف الموافق لشرط النزاهة هو الرغبة، والمحتوى القضوي هو أن المخاطب يجب أن يفعل شيئاً ما، والبنية التركيبية العميقة هي أنا (إليك) فعل متضمن في القول أن ج م [73] **ف (في المستقبل)، /**

(ج) **الوعديات:** الهدف المتضمن في القول للوعديات هو إلزام المتكلم بتحقيق عمل ما (أو أكثر)، واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، ويتعلق شرط النزاهة بالقصد، والمحتوى القضوي هو أن المتكلم سيقوم بشيء ما والبنية التركيبية العميقة هي أنا (إليك) فعل متضمن في القول أن أنا م **ف (في المستقبل)،**

(د) **التعبيريات:** الهدف المتضمن في القول في التعبيريات هو التعبير عن الحالة النفسية التي يخصصها شرط النزاهة بالنسبة إلى حالة الأشياء التي يخصصها المحتوى القضوي. وتخلو التعبيريات من اتجاه مطابقة وصدق القضية المعبر عنها صدق مقتضى والبنية التركيبية العميقة هي أنا إليك فعل متضمن في القول أن أنا/أنت م **ف،**

(هـ) **الإقاعات:** تتميز بأنها تحدث صدق محتواها القضوي، وهي الأعمال التي مثلت في بداية نظرية الأعمال اللغوية صنف الإنشاءات. وتستلزم مؤسسة غير لغوية ومنازل خاصة لكل من المتكلم والمخاطب. واتجاه المطابقة مزدوج فهو من

نظرية الأعمال اللغوية

نكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، والبنية التركيبية العميقة هي أن فعل
نضمّن في القول م س₁ + م س₂.

وباختصار، فإنّ الأفعال الدالة على قوى متضمنة في القول ليست دائماً واسمات
الأمّاد المتضمنة في القول ولكتّها تسم خصائص أخرى من الأعمال المتضمنة في
نقول. وبحسب «سيرل»، فإنّ أهمّ خلاصة في ختام هذا التصنيف أنّه لا يوجد عدد لا
محدود من ألعاب اللغة كما أراد «فيتغنشتاين» Wittgenstein وأتباعه، ولكن يوجد
نقص في وضوح المعايير المعتمدة لتحديد ألعاب اللغة.

3. نظرية الأعمال اللغوية ونظرية المناسبة

تعالج نظرية الأعمال اللغوية، على أيّامنا هذه، بطريقتين مختلفتين اختلافاً جذرياً. إذ
يوجد من جهة، باحثون يسعون إلى شكلة النتائج التي توصل إليها «أوستين»، وبالخصوص
«سيرل»، في إطار منطق «متضمن في القول»، سواء على مستوى شروط النجاح في الأعمال
اللغوية أو المقاييس التي يتضمنها تصنيفها (انظر «سيرل»، وفاندر فيكن، Searle et 1985
Vanderveken و «كيرودا» Kuroda 1986)، وتوجد من جهة أخرى الأعمال الراهنة التي
تنظر إلى النظرية الكلاسيكية للأعمال اللغوية نظرة أشدّ نقداً ونقص «سبربر» و«ولسون»،
(1989 و Sperber et wilson 1986a) والفصل الذي خصّصه لنظرية الأعمال اللغوية في
كتابهما عن نظرية المناسبة. ولن نتناول هنا محاولات شكلة النظرية الكلاسيكية
فهي لم تعدل في شيء تعديلاً عميقاً ما قالته النظرية الكلاسيكية عن الظاهرة. وسنعرض،
على سبيل الخاتمة لهذا الفصل، تصوّر نظرية المناسبة للأعمال اللغوية. /

[74]

قدّم «سبربر» و«ولسون»، نقداً لنظرية الأعمال اللغوية تعلق بثلاث نقاط مختلفة هي:

- (أ) طابعها المناهض لشروط الصدق،
- (ب) الافتراض القائل بأنّ لتصنيف الأعمال اللغوية دوراً في تأويل الأقوال،
- (ج) الطابع الوضعي للأعمال اللغوية في النظرية الكلاسيكية.

وترتبط هذه الجوانب المختلفة من نظرية الأعمال اللغوية في ما بينها وهي مترابطة أيضاً
في النقد الذي وجهه «سبربر» و«ولسون». وسنبرز في البداية الرابط الذي يجمعها في
النظرية الكلاسيكية قبل أن نعرض نقد «سبربر» و«ولسون» وتحليلهما الخاصّ للأعمال
اللغوية.

1.3 النظرية الكلاسيكية: الرابط بين مناهضة شروط الصدق وأهمية التصنيف

والطابع الوضعي

1.1.3. الطابع المناهض لشروط الصدق في نظرية الأعمال اللغوية.

لنذكر أنّ من أهداف نظرية الأعمال اللغوية، بالنسبة إلى «أوستين» ثم إلى «سيرل»، التشكيك في «الوهم الوصفي»، أي المسألة القائلة بأنّ جميع الإثباتات تستعمل لوصف حالات الأشياء في الكون وهي من ثقة قابلة للحكم عليها بالصدق أو الكذب. وأوّل ما قام به «أوستين» هو أنّه عزل، داخل الإثباتات صنفا من الأقوال المسماة بإنشائية لها شكل الخبر ولكنها، بدل أن تصف حالات الأشياء، تحقّق عملا ما وهي، بذلك، ليست قابلة للتصديق والتكذيب بل للتوفيق والإخفاق. ثمّ لاحظ «أوستين»، في مرحلة ثانية أنّه يوجد صدق أو كذب في الإنشاءات وتوفيق أو إخفاق في الوصفيات. وهو ما يعني أنّ الحدّ بين الوصفيات، أي الإثباتات الوصفية في ظاهرها، والإنشاءات، أي الإثباتات التي تصلح لتحقيق عمل، حدّ يجب أن يكون مرنا وهذه المرونة، بالنسبة إلى «أوستين»، تقوم على اعتبار الوصفيات تصلح أيضاً لتحقيق أعمال سيسميها مذاك أعمالاً متضمّنة في القول. أمّا «سيرل» فقد ألغى كلّ حدّ واعتبر أنّ القول، ما إن يعتبر عن جملة نحوية تامّة يوافق تلقائياً تحقّق عمل متضمّن في القول. وحينئذ فإنّ المهمّ في تأويل قول ما، ليس صدق القضية التي يعبر عنها أو كذبها، بل العمل المتضمّن في القول الذي يحقّقه. إذ يمكننا أن نعتبر عن نفس المحتوى القضويّ في أقوال مختلفة وتحقيق أعمال [75] متضمّنة في القول مختلفة. /

2.1.3 تصنيف الأعمال المتضمّنة في القول

لما كان كلّ قولٍ موافقٍ لجملة نحوية محقّقاً لعمل متضمّن في القول فإنّه من المهمّ بالنسبة إلى المخاطب، عند تأويله للقول، أن يكون قادراً على تحديد أيّ الأعمال المتضمّنة في القول نقصد وما هي تبعات هذا العمل بالنسبة إلى أعماله المستقبلية الخاصة أو ما يمكن أن ينتظر من المتكلّم. وعلى هذا النحو، تنضاف إلى الحاجة النظرية إلى وصف تامّ لظاهرة الأعمال المتضمّنة في القول، بوضع تصنيف ينطلق من عدد معين من المعايير الدقيقة الحاجة إلى بيان الكيفية التي يتمّ بها هذا التأويل. ونلاحظ أنّ للمتكلّم نفسه قصداً إلى تحقيق هذا العمل المتضمّن في القول أو ذاك، وبموجب ذلك فإنّ القول الموافق للعمل المتضمّن في القول المعين يجب أن يعتبر عن قصد المتكلّم هذا. واستيعاب المخاطب لهذا القصد هو في ذاته شرط من شروط نجاح العمل.

نظرية الأعمال اللغوية

3.1.3 الطابع الوضعي لنظرية الأعمال اللغوية

إذا كانت الأقوال، باعتبارها تحقيقاً لأعمال لغوية، تبلغ تلقائياً، قصد المتكلم إلى تحقيق هذا العمل، وإذا كان نجاح العمل رهين تعرف المخاطب على هذا القصد فإن لائقة التي يتم بها هذا التعرف ينبغي أن تكون بسيطة نسبياً. وحسب 'سيرل'، كما هو الشأن مع 'أوستين'، يتم هذا التعرف بواسطة الشكل التركيبي للمجملية بقدر ما يكون بواسطة الكلمات التي تكونها وبعض الأشكال التركيبية المرتبطة ببعض كلمات الموافقة لهذا العمل المتضمن في القول أو ذاك. إنه الطابع الوضعي لنظرية الأعمال اللغوية، والحق أنه لا 'سيرل' ولا 'أوستين' زعم أن كل تحقيق لعمل متضمن في قول يمكن أن يكون حصرياً بالعودة إلى صيغة جامدة ولكن، بالنسبة إلى 'أوستين'، وبـالخصوص بالنسبة إلى 'سيرل'، الذي صاغ في ذلك مبدأً، يوجد دائماً قول صريح كان يمكن استعماله لنفس الغرض بدل قول ملتبس فعلياً أنتج لتحقيق العمل المتضمن في قول المعني.

4.1.3 الدور المحوري لتصنيف الأعمال المتضمنة في القول

على هذا النحو يبرز الدور المركزي لتصنيف الأعمال اللغوية، إذ تنأى أهميته من لفكرة القائلة بأن كل قول يعبر عن جملة نحوية تامة يحقق تلقائياً عملاً متضمناً في القول. وهو يحدد بدوره إلى حد ما الفرضية الوضعية لـ 'سيرل' و 'أوستين'، ولا معنى في 'نواقيع تصنيف الأعمال المتضمنة في القول' إلا إذا أمكننا أن نجد توافقاً بين مختلف الأعمال التي نظمناها على هذه الصورة والأقوال المنطوقة فعلياً، وعلى أساس أشكالها اللغوية نربطها بهذا العمل المتضمن في القول أو ذاك المنتمي إلى هذا القسم أو ذاك.

2.3 نقد تصنيف الأعمال المتضمنة في القول

لا يشكك 'سبرير' و 'ولسون' في التصنيف نفسه ولا حتى في صورته النظرية داخل نظرية الأعمال اللغوية، ولكنهما يشككان في الفرضية القائلة بأن تأويل قول ما هو تحديد العمل المتضمن في القول المتحقق. فهذه الفرضية، عندهما، لم يتم تبريرها بصفة مستقلة أبداً، ورغم أن بعض الأعمال اللغوية يجب تعيينها فعلاً حتى تتحقق فهيئات أن يخص الأمر جميع الأعمال اللغوية.

يقدم 'سبرير' و 'ولسون' مثال التكهن:

(62) سيكون الطقس غداً أشد حرارة.

(63) تكهن المتكلم بأن الطقس سيكون غداً أشد حرارة.

القاموس الموسوعي للتداولية

تقول النظرية الكلامية للأعمال اللغوية إن المحاطب، لكي يفهم القول (62) يجب أن يفهم شيئاً شبيهاً بـ (63). ليست هذه هي الحال حسب «سبرير» و«ولسون»، فالمهم، عندهما، في تأويل (62) ليس أن المخاطب فهم (63)، أي فهم أن المتكلم قصد القيام بتكهن، بل ببساطة أن المخاطب فهم أن القول يبلغ شيئاً ما بخصوص حدث مستقبلي. إلا أننا نلاحظ أن هذا المعنى لا يعني أن المخاطب لا يفهم البتة (63)، بل إن فهم (63) ليس لازماً لفهم (62).

وتوجد إذن مجموعتان من الأعمال اللغوية: أعمال يجب أن يعينها في آن واحد المتكلم والمخاطب حتى تتحقق وأعمال تتحقق دون أن يكون هذا التعيين ضرورياً.

(أ) نجد في المجموعة الأولى، مجموعة الأعمال التي يمكن تسميتها مؤسسية أو ذات طابع مؤسسي، أعمالاً من قبل التعميد وإعلان الحرب والرهان، بل نجد أعمالاً أكثر استعمالاً في حياتنا اليومية مثل الوعد.

(ب) نجد في المجموعة الثانية مجموعة الأعمال غير المؤسسية، أعمالاً مثل الإخبار والاقتراح والنفي والتحذير... إلخ.

وليست أعمال المجموعة الأولى مجموعة الأعمال المؤسسية، من صلاحيات اللسانيات وهي ليست أيضاً من صلاحيات التداولية، إنها أساساً من صلاحيات دراسة المؤسسات. إذ تستوجب الأعمال أحياناً كثيرة ظروفًا مؤسسية معينة (المكانة، الانتماء إلى هذه الهيئة أو تلك... إلخ) حتى تتحقق بنجاح. وبالمقابل فإن المجموعة الثانية من صلاحيات اللسانيات أو التداولية، ولكونها لا تتطلب في شيء تصنيف الأعمال المتضمنة في القول بما أن التعيين ليس لازماً لتحقيق الأعمال التي تكونها. / [77]

3.3 الأعمال اللغوية في نظرية المناسبة

توجد مجموعة ثالثة من الأعمال اللغوية لها قيمة خاصة جداً في التداولية.

ووافق هذه المجموعة الأعمال الثلاثة قال إن وأمر بـ واستخبر عن.

لننظر في الأمثلة (64) و(65) و(66):

(64) أغلقت الباب.

(65) أغلق الباب.

(66) هل أغلقت الباب؟

إذا كانت (64) عمل قول إن، فإن (65) عمل أمر بـ، و(66) عمل استخبر عن.

وقد لاحظ «سبرير» و«ولسون» أنه قد يكون بعض التشابه بين مختلف هذه الأعمال، خصوصاً حين تعبر عن القضية نفسها، ولكونها تبرز بعض الاختلافات أيضاً في مستوى العمل المتحقق على وجه التحديد. ويلاحظان أيضاً أنه، وإن كانت الأعمال المؤسسية

نظرية الأعمال اللغوية

تتغير حسب الثقافات واللغات (بعض الأعمال لا توجد إلا في بعض الثقافات). فإن أعمال القول إن والأمر والاستخبار عن أعمال كلّية.

ولنا أن نعتبر أن الأعمال الثلاثة التي احتفظ بها «سبرير» و«ولسون» توافق تصنيفاً جديداً للأعمال اللغوية، أكثر تقييداً ومبتأ بناء أشد التصاقاً بالتركيب، ولكته يحتفظ بالخصائص الأساسية لتصنيف «سيرل» للأعمال اللغوية. ومن هذه الزاوية، يكون عمل القول إن تعميماً لصنف الخبريات، ويكون عمل الأمر ب تعميماً للتوجيهيات، ويكون الاستخبار عن صيغة استفهامية للتوجيهيات. غير أن الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا كانت هذه الأعمال الثلاثة، بالفعل، وثيقة الصلة ظاهرياً بالشكل اللغوي للقول، فإن النظر في بعض الأمثلة يسمح لنا بأن نرى أن مختلف الشروط التي أثار إليها «سيرل» لتصنيف الأعمال المتضمنة في القول في نظريته لم يقع احترامها دائماً.

لننظر في الأمثلة التالية التي أخذناها إلى حد ما مباشرة من «سبرير» و«ولسون»:

(67) واصل، بقع الزرنية.

(68) أتى وحش تسول له نفسه إيذاء طفل بريء ؟

(69) سترحل غداً.

(70) هذا الكتاب رائع.

إن (67) قول ساخر ولنا أن نشك في أن يكون فعلاً عمل أمر ب. ويُمثل (68) استفهاماً بلاغياً وبموجب ذلك ليس عمل استخبار عن و(69) هو عمل أمر ب أكثر منه عمل قول إن و(70) يمكن أن تكون تعجباً أو إثباتاً.

[78] وعلى هذا النحو، يبدو أنه ينبغي التخلّي في آن واحد عن التوافق الصارم / بين الشكل التركيبي والعمل المتحقق وعن التصنيف التقليدي للأعمال اللغوية بما فيها من شروط نزاهة خصوصاً.

وبدل التوافق الصارم بين الشكل التركيبي ونمط العمل، يلاحظ «سبرير» و«ولسون» أنه يوجد عدد كبير من القرائن اللغوية التي تمكن من تحديد العمل المتحقق. ويقدمان تعريفاً لكلّ عمل من الأعمال الثلاثة الأساسية:

القول إن ض، حيث ض الشكل القضوي (أو المحتوى القضوي) للقول هو أن تبلغ أن الفكرة التي تعتبر عنها ض تعتبر وصفاً لحالة أشياء حقيقية.

أمر المخاطب بـ ض هو أن تبلغ أن الفكرة التي تعتبر عنها ض تعتبر وصفاً لحالة أشياء مرغوب فيها.

الاستخبار عن ض، هو

(أ) أن تبلغ، إذا كانت الإجابة ينبغي أن تكون بنعم أولاً، أن الفكرة التي تعتبر عنها ض ستكون مناسبة إذا كانت صادقة.

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب) أن تبْلَغ، إذا كانت الإجابة مفتوحة، أنه توجد طريقة ما لإتمام الفكرة التي تعتبر عنها **ض** إتماماً يجعلها مناسبة إذا كانت صادقة.

وعلى هذا النحو، نرى «سبرير» و«ولسون» يختزلان العدد الكبير من الأعمال في النظرية الكلاسيكية للأعمال اللغوية في ثلاثة أعمال أساسية هي في الآن نفسه غير مؤسسية وينبغي تعيينها بصفاتها أعمالاً حتى يكون تأويل القول مرضياً. أضف إلى ذلك، أن نظريتهما نظرية قائمة على شروط الصدق تجمع إلى تحقيق الأعمال صدق القضايا.

4.3 الخاتمة

قد يذهب في وهمنا أن نظرية الأعمال اللغوية التي اقترحها «سبرير» و«ولسون» في إطار نظرية المناسبة تمثل عوداً إلى الوراء نحو نظرية قريبة من نظرية «غاردنر»، وذلك باختزال الأعمال إلى بعض الأشكال التركيبية التي يمكن رصدها بيسر. والواقع أن هذا ليس بشيء، فما وقع التشكيك فيه داخل نظريتهما إنما هو تحديداً الربط الوضعي الوثيق بين الشكل اللغوي والعمل اللغوي.

2. التداوليّة المدمجة والتداوليّة العرفانيّة

ترجمة: عز الدين المجذوب

يوجد حاليًا جدولان معرفيّان أساسيّان في التداوليّة نصطلح على تسميتهما بالتداوليّة المدمجة والتداوليّة العرفانيّة.

(أ) التداوليّة المدمجة وهي نظريّة دلاليّة تدمج في الشفرة اللغويّة (اللسان بالمعنى نسوسيريّ 1968) مظاهر عمليّة القول.

(ب) التداوليّة العرفانيّة وهي تفترض أنّ العمليات المتّصلة بمعالجة الأقوال معالجة تداوليّة ليست مختصّة (أي موضوعه خاضعًا للنظام اللغويّ) وإنّما تتعلّق بالنظام المركزيّ للفكر.

يمثّل التيار الأوّل أعمال «دكرو» (Ducrot) («دكرو» 1972, 1984, 1980 c, «أنسكمبر» Anscombe و«دكرو» 1983) ويمثّل التيار الثاني «سبربر» (Sperber و«ولسون» Wilson 1986a و1989). وتقوم بين التيارين نقاط اتفاق واختلاف تجعل المقارنة بينهما مفيدة. وأهمّها النقاط التالية:

مواطن الاتفاق

(أ) ترفض المقاربتان المقابلة التقليديّة بين المعنى الحرفيّ (معنى الكلمات أو الجملة) والمعنى غير الحرفيّ (معنى إلقاء القول أو معنى المتكلّم locuteur) وتمثّل كلّ منهما مقاربة بنائيّة (constructivist) بالمعنى الذي يعتمده «أورتوني» (Ortony 1979)

ملاحظة: تعتبر كلّ نظريّة تداوليّة تفصل بين المعنى الحرفيّ والمعنى غير الحرفيّ نظريّة غير بنائيّة

(ب) تولي كلّ منهما أهميّة كبيرة لمفهوم التعليم سواء بمعنى الخطاطة التاويليّة (schéma) أو بمعنى المعلومة الإجرائيّة.

مواطن الاختلاف

(أ) بالنسبة إلى التداولية المُدمجة تمثل الإشارة إلى إلقاء القول خاصية مميزة للشفرة اللغوية (code) مسجلة في بنية اللسان. أمّا بالنسبة إلى التداولية العرفانية فإن الإشارة إلى إلقاء القول هي حالة خاصة من ظاهرة عامة تقتزن باستعمال تعبير من التعابير اللغوية هو استعماله التأويلي.

(ب) ويمثل حكم الاستدلال موطن اختلاف آخر. فالتداولية العرفانية تولي منزلة [80] هامة للمسارات الاستدلالية الاستنتاجية في / فهم الأقوال. أمّا بالنسبة إلى التداولية المُدمجة فإن فهم الأقوال يعتمد مسارات استدلالية خاصة باللسان هي الاستدلالات الحجاجية وهي غير استنتاجية وذات طبيعة درجية أي مرتبطة بالتدرج.

(ج) إنّ التداولية المدمجة لا صدقية لأنها تهدف إلى إبراز الفرق بين اللغة الطبيعية واللغة الصورية. أمّا التداولية العرفانية فهي بالعكس نظرية تقوم على شروط الصدق إذ لا تقتصر المظاهر الصدقية للأقوال على الدلالة ويقع على عاتق التداولية ضمن سائر مهماتها إسناد قيمة صدق لتلك الأقوال.

1. التداولية المُدمجة

سنقدم في هذه الفقرة عرضاً تأليفيّاً لمختلف مسلّمات التداولية المدمجة. فنقول تتميز التداولية المدمجة بالأطروحات التالية:

(أ) ليس اللسان شفرة بالمعنى الذي يقصده مهندسو الاتصال (شانون، وويفر، Shannon et Weaver 1949) بمعنى أنّه وضع بغاية إيصال المعلومات. بل إنّ النظام اللغويّ وضع [لغاية] التواصل باعتبار أنّ معنى القول [مرتبط ارتباطاً وثيقاً] بعملية قوله. لذا نقول إنّ بنية اللسان تعكس [عملية] إلقاء القول أو تشير إليها.

(ب) لا يمثل اللسان مجموعة من الإمكانيات النحوية فحسب [داخل الجملة] إذ توجد شروط لغوية دقيقة تقيد تسلسل الأقوال وتعاقبها. ويسمّى [أهل الصناعة] كلّ مقارنة للخطاب تضبط حسن اتلاف المتاليات [من الجمل] بالاعتماد على مجموعة من القواعد بنيوية الخطاب المثالي.

(ج) إن كانت التداولية مُدمجة في الدلالة (أو في الشفرة اللغوية) اقتضى ذلك أنّ دراسة معنى قول يشتغل على جانبيين هما دلالة الجملة (المجال اللغوي) ومعنى القول (المجال البلاغي أو التداولي). إنّ التمييز بين الدلالة والمعنى ضرورة كلّما أردنا التمييز داخل عملية بناء المعنى بين دور العناصر اللغوية ودور العناصر غير اللغوية.

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

- (د) إن العلاقة بين الأقوال علاقة حجاجية لا استنتاجية، والقواعد الحجاجية التي تحكم تتالي الأقوال وتأويلها ليست قواعد منطقية أو استنتاجية وإنما هي معان حجاجية مضروقة أي مواضع (topoi)، فالقواعد متدرجة وكلية ومقبولة من عامة الناس.
- (هـ) يُعَدُّ إلقاء القول أي النشاط الذي يكون وراء إنتاج الأقوال بنيةً معقدة من أحداث الخطاب (instance de discours) ذات وظائف / مختلفة.

ويميز الباحثون المتكلم (locuteur) والقائل (énonciateur) من الذات المتكلمة في الواقع ثم يميزون ضمن تجليات المتكلم وصور تحققه المتكلم في حد ذاته من المتكلم باعتباره كائناً من كائنات العالم. لذلك استلزمت التداولية المدمجة نظرية قول متعددة الأصوات (ن. فصل 12 فقرة 2.1).

- (و) يندرج منوال التداولية المدمجة ضمن إبستمولوجيا المحاكاة (simulation). وتقوم المسلمة الرئيسية على تمييز مجال الواقع الذي لا ندرك منه إلا الوقائع والأحداث ح (وهي خرج المنوال م) من عملية المحاكاة (العلمية). ويتمثل دور عملية المحاكاة في بناء منوال نظري م' مماثل للمنوال م الذي كان منطلق الأحداث الملاحظة وأساسها ويهدف م' لإنتاج أحداث ح' مماثلة للأحداث ح.

1.1 البنية وإلقاء القول، اللسان والخطاب

1.1.1 البنيوية اللغوية

قامت البنيوية، في اللسانيات، على مسلمتين سمحتا لها بتحديد موضوعها تحديدا علميا.

- (أ) استقلال الشكل بالنظر إلى المادة فالشكل اللغوي يمثل نظاما من الارتباطات الداخلية القائمة بذاتها (البنية بالمعنى الذي حدده «هيا المسلاف» 1968 Hjelmslev) إذ تُحدّد قيمة كل عنصر بطريقة خلافتية [أي بما يخالف بينه وبين العناصر المتممة معه في نفس النظام].

- (ب) استقلال اللغة بالنسبة إلى الواقع: فالعلامة اللغوية لا تهدف إلى ربط عبارة بشيء من الأشياء الموجودة في العالم (مرجع) وإنما تربط دالاً أي صورة أكتيكية بمُدلول (مفهوم). وبذلك يُعارض تصوّر اللسان باعتباره مصطلحية [التصوّر القديم] تصوّر اللسان باعتباره نظاما ويقابله (تصوّر دي سوسير).

لقد ترتّب عن هاتين المسلمتين نتيجة أساسية تتمثل في جعل دراسة اللغة مستقلة عن كل تفكير نفسي أو فلسفي فأصبحت القضايا التقليدية المرتبطة بعلاقة اللغة بالفكر التي كانت شائعة في نهاية القرن التاسع عشر قضايا غير علمية وكذلك شأن قضية العلاقة بين اللغة والواقع.

القاموس الموسوعي للتداولية

ملاحظة: ويمثل «بلومفيلد» (1970) Bloomfield هذه القطيعة مع التقليد الفلسفي في اللسانيات البنيوية الأمريكية وقد تخطى عن دراسة كل بعد دلالي في الوصف اللغوي. فهذا الوصف [المعنوي] للوحدات اللغوية مستحيل عنده لأنه يوافق تقديم تعريف علمي لها (قاعدة H_2O بالنسبة إلى الماء وNaCl بالنسبة إلى الملح إني علم الكيمياء الخ...) ونشير إلى وجود قرابة بين هذا وبين طريقة بعض الفلاسفة الأمريكيين مثل «بوتنام» و«كريبك» في معالجة معنى الألفاظ التي تعني مواد أو كائنات طبيعية («بوتنام» 1975 Putnam و«كريبك» 1982 Kripke ن. فصل 5 فقرة 5.2.4 و6.2.4).

وكان من نتائج هذا التصور البنيوي للغة أن أخرجت الظواهر المتعلقة بالقول [82] والخطاب من ميدان اللسانيات عبر المقابلة بين اللسان والكلام/. ذلك أن المقابلة بين اللسان والكلام تقتضي من ناحية أن كل واقعة من وقائع القول أو مرتبطة بالقائه لا تتعلق باللسان وإنما بالكلام بما أن المقابلة بين اللسان والكلام توافق المقابلة بين النظام والاستعمال. ومن جهة ثانية يفترض الخطاب باعتباره تحيينا لوحدات لغوية داخل عملية التواصل أن يأخذ المرء بعين الاعتبار برامترات أو مقاييس خارجة عن اللسان تتفاعل معها الوحدات اللغوية، إذ أن الخطاب يقتضي أن يُقدّم الجانب غير اللغوي (أو الخارجي) على الجانب اللغوي (أو الداخلي).

لقد دحض! بنفينيست (بنفينيست 1966 و1974) هذين القولين المضيقين لمجال اللسانيات (إلقاء القول والخطاب) وبين بشكل رائع حقيقة العلاقات التي تربط من ناحية بين البنية (اللغوية) وعملية القول ومن ناحية أخرى علاقة اللسان بالخطاب.

2.1.1 البنية وإلقاء القول

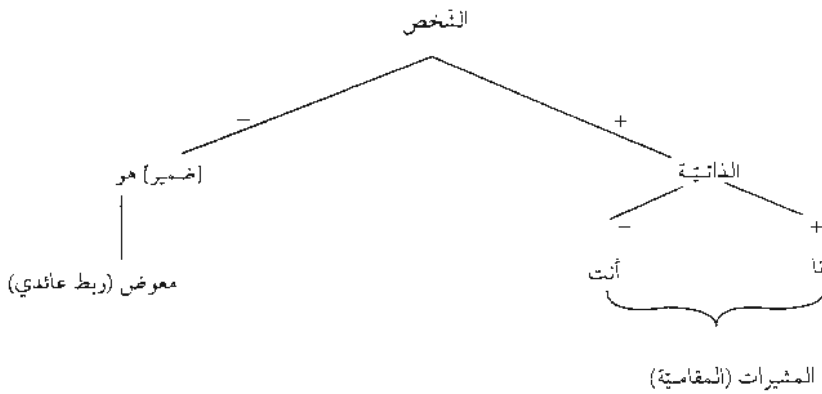
لقد بين بنفينيست عند تحليله لمقولة الشخص حدود المقابلة بين البنية (اللغوية) وعملية إلقاء القول. فهو يميز الشخص الأول والثاني (أي ما نسّميه في العربية ضمائر الحضور) من الشخص الثالث (أي ما نسّميه في العربية ضمير الغائب) من خلال نظامين من المقابلات (أو تعالّقين):

(أ) **تعالّق الشخص:** يقابل التمييز بين الشخص واللاشخص من جهة ضميري المتكلّم والمخاطب ومن جهة أخرى ضمير الغائب وهو غائب من مقام التواصل (بما أن الإبلاغ موجه من المتكلّم إلى المخاطب).

(ب) **تعالّق الذاتية:** يقابل التمييز شخص / غير شخص بين ضمير (أنا) (ذاتي) وضمير (أنت) [غير ذاتي].

فنحصل بذلك على البنية الوظيفية الثانية:

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية



رسم 1 /

[83]

إنّ التنظيم الهرمي لبنية الشخص هو الذي يفترض ما تشتمل به الضمائر من ميزات إحصائية خاصة. إنّ هذه الضمائر لا تحيل لا إلى مفهوم ولا إلى فرد. ويمثل ضمير (أنا) أوّل شاهد يدحض المقابلة بين البنية اللغوية وعملية إلقاء القول بما أنّ البنية [اللغوية] هي التي تفترض إسناد مرجع إلى وحدة لغوية عبر استعمالها في الخطاب (ن، فصل 13 فقرة 1.2).

3.1.1 اللسان والخطاب

إنّ دراسة اشتغال الأزمنة الفعلية يطعن أيضاً في المقابلة [الجارية] بين نظام اللسان واستعماله. إذ لو كانت قرائن وسم الأزمنة النحوية تمثّل نظاماً (وهو ما توهم به بعض الثنائيات المتناظرة [في اللسان الفرنسي]...) لأمكن ضبط نظاميتها بقطع النظر عن المقاييس والاعتبارات الخاصة بإلقاء القول أو بالخطاب. غير أنّ بنغيست بيّن التعالق المتين بين مستويات القول وتوزيع الأزمان الفعلية. (مستوى الحكاية ومستوى الخطاب)

(أ) القول التاريخي (الحكاية) وهو ضرب من القول يستبعد كلّ صيغة لغوية ذات طابع سير ذاتي أزمانه الأساسية في اللسان الفرنسي (الماضي البسيط والماضي الدائم والشرط والماضي المنقطع) ولا يستعمل فيه زمن الحال ولا ضمير المتكلم.

(ب) القول ذو الطابع الخطابّي (الخطاب) وهو ضرب من القول يبيّن استعمال كلّ الضمائر وكلّ الأزمان ما عدا الماضي البسيط (passé simple) ويستلزم وجود متكلم وسماع مع قصد الأوّل التأثير في الثاني بمخاطبته.

إنّ مستوى القول (الحكاية والخطاب) لم يحدّد انطلافاً من مقاييس من خارج اللغة. فالمقابلة بين اللغة والخطاب إذن ليست مبصرة أو معلّلة لا من حيث البنية اللغوية ولا من حيث اشتغالها. إنّ عملية القول هي بالفعل مكبّون وظيفي من مكبونات البنية.

القاموس الموسوعي للتداولية

وإن كان من مهام التداولية دراسة استعمال الأبنية اللغوية فإنها لا يمكن أن تكون إلا مدمجة في اللسانيات.

2.1 بنيوية الخطاب المثالي

صاغ «دكرو، (ن، «دكرو، 1984 فصل 4) صياغة تأليفية صريحة مهام التداولية المدمجة في عبارة بنيوية الخطاب المثالي. وسنوضح في ما يلي لازمتي هذه العبارة:

(أ) ينبغي للتداولية المدمجة باعتبارها اختصاصا قريبا من علم الدلالة ومشابها له [84] أن تكون بنيوية (بمعنى مستقلة)./

(ب) يتجلى التواصل (أي الخطاب) من ناحية على صعيد بنية مجردة (مثالية) ومن ناحية ثانية على مستوى القيود التي تحكم تعاقب الوحدات [الخاصة بالخطاب]

1.2.1 التداولية المدمجة والدلالة البنيوية

تُحدد الدلالة البنيوية انطلاقاً من المسلّمات نفسها المعتمدة في اللسانيات البنيوية. فمن ناحية تعتبر القيمة الدلالية لوحدة لغوية ما قيمة خلافية ومن ناحية ثانية تعتبر الدلالة [اللغوية] مستقلة. وينبغي فهم الاستقلال هنا باعتباره استقلالاً عن الواقع. فالقيمة الدلالية أو الخلافية للوحدة ليست في المرجع الذي تحيل عليه العبارة وإنما في الحاصل الذي نتج عن المقابلات الدلالية بين العبارات. فيمّ يمكن للتداولية المدمجة أن تكون داخل علم الدلالة البنيوي ومتعلقة به ؟. بكلّ بساطة بمقتضى أنّ تحليل إلقاء القول يتطلب وصفا مستقلاً. فدلالة هذه العملية ستكون إذن بنيوية ومستقلة. وتمثّل الحجة الأساسية في ذلك في أنّ كلّ عمل قول له إحالة ذاتية. وإن كان النشاط القولي يحيل إلى [عملية] إلقاء القول ذاتها (وذلك مكوّن أساسي من مكوّناتها) لزم أن تكون التداولية المدمجة مستقلة.

ملاحظة: ينتج عن التسليم باستقلالية دلالة إلقاء القول الطعن في أهمّ مسلّمات نظرية الأعمال اللغوية. فيتعدّر أن نتصور أنّ العمل اللغوي يمكن أن يؤثر في الواقع مثلما هو الحال في صياغة أستيّن (1970) و«سيرل» (1972) (ن. فصل 1 فقرة 2.1). ولو صحّ ذلك لامتنع تطبيق مبدأ استقلالية [البنية اللغوية]. واضطرّ «دكرو، (دكرو، 1972/1984، فصل 6) إلى اعتبار التغيير الذي يرقعه إلقاء عمل متضمّن في القول تغييراً مرعوماً وذا بعد قانوني.

2.2.1 الخطاب المثالي والتعاقب

تمثّل الخاصية الثانية لبنيوية الخطاب المثالي في اعتبار أنّ الخطاب تحكمه قواعد تضبط حسن تأليفه وتكوّنه ومثلما يفترض الدارسون شروطاً تضبط قواعد تكوين الجمل في علم الإعراب تكويناً نحويّاً سليماً يبيّن «دكرو، انطلاقاً من بعض الملاحظات الاختبارية أنّ القول أ ضمن متتالية من الأقوال تتكوّن من أ - ب يفرض قيوداً على ب.

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

لَا تَرَى أَنَّ الْجَوَابَ يَخْضَعُ لِبَعْضِ الْقُبُودِ الَّتِي تَخْصُ الْمَتَحَدِّثَ عَنْهُ أَوِ الْحَدِيثَ (thème/ propos) (ن. الشاهد (1) و(2)). كَمَا أَنَّ الْمَقْتَضَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَسَاساً نَعْتَمِدُهُ لِنَتَّبِعَهُ بِجَوَابٍ لِأَنَّ قَانُونَ الْخَطَابِ يَفْرَضُ إِلَّا نَبْنِي الْجَوَابَ إِلَّا عَلَى أَسَاسِ مَنْطُوقِ الْكَلَامِ وَمَقَرَّرَهُ (posé) (ن. الشاهد (3)). وَأَخِيرًا فَإِنَّ التَّوْجِيهَ الْحِجَاجِيَّ لِلْقَوْلِ بِعِنْدَمَا يَكُونُ مَرْسُوماً لِعَوْنِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَانِ مَعَ التَّوْجِيهِ الْحِجَاجِيَّ لِلْقَوْلِ أ (ن. (4)):

(1) أ. هَلْ عَاشَ جَانٌ فِي بَارِيسِ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ ؟

ب. نَعَمْ. فِي شَهْرِ مَآيَ (فِي شَهْرِ مَآيَ هُوَ الْحَدِيثُ)

ب. ؟؟ لَا فِي شَهْرِ مَآيَ فَحَسَبَ /

[55]

(2) أ. هَلْ كَانَ جَانٌ يَعِيشُ فِي بَارِيسِ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ ؟

ب. ؟؟ نَعَمْ فِي شَهْرِ مَآيَ

ب. لَا فِي شَهْرِ مَآيَ فَحَسَبَ

(3) أ. مَعْجِزَةٌ فِي [مَطَارٍ] رَوَاسِيٍّ أُمْكِنُ إِنْقَازِ أَحَدِ الْمَسَافِرِينَ.

ب. ؟؟ مَعْجِزَةٌ فِي مَطَارِ رَوَاسِيٍّ [بِبَارِيسٍ] هَلَكَ كُلُّ الْمَسَافِرِينَ إِلَّا مَسَافِرًا.

(4) أ. أَسْرَعُ: كَادَتْ تَدُقُّ السَّاعَةُ الثَّامِنَةُ

ب. ؟؟ لَا دَاعِي لِلْإِسْرَاعِ. كَادَتْ تَدُقُّ السَّاعَةُ الثَّامِنَةُ.

إِنَّ تَوْزِيعَ الْأُجُوبَةِ وَتَكَامُلَهَا فِي (1) وَ(2) يَفْتَرِ مِنْ نَاحِيَةٍ بِحَكْمِ الْحَدِيثِ [الْمَتَعَلِّقِ] بِالزَّمَنِ الَّذِي تَحَدَّدُهُ الْقَرِينَةُ الزَّمَنِيَّةُ الْمَاضِيَةُ (وَهُوَ حَكْمٌ يَحَدِّدُهُ وَقُوعُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ فِي ذَيْلِ الْقَوْلِ) وَيَفْتَرِ بِزَمَنِ الْفِعْلِ. فَالْفَرْقُ الْأَسَاسِيُّ بَيْنَ الْمَاضِيِّ الدَّائِمِ فِي الْقَرْنِيَّةِ وَالْمَاضِيِّ الْمَرْكَبِ (الْمَنْقَطِعِ) يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمَاضِيَّ الدَّائِمَ يَقْدَمُ الْعَمَلُ أَوِ الْحَدَثُ الَّذِي يَصِفُهُ الْفِعْلُ وَكَأَنَّهُ مَتَّصِفٌ بِمِيزَةٍ تَصْخُحُ لِمَجْمَلِ الْإِحَالَةِ الزَّمَنِيَّةِ الَّتِي يَفِيدُهَا الْحَدِيثُ [الْمَتَعَلِّقِ] بِالزَّمَنِ.... وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَلَوَّ السُّؤَالَ فِي 2 أ الْمَصْرُوفِ فِي الزَّمَنِ الدَّائِمِ إِلَّا بِالْقَرِينَةِ الزَّمَنِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ «لَا فِي شَهْرِ مَآيَ فَحَسَبَ» («دَكُرُوا» (1979a).

أَمَّا فِي الشَّاهِدِ (3) فَتَتِمَّائِلُ الْمَعْلُومَاتُ الَّتِي يَفِيدُهَا الْقَوْلَانِ «أُمْكِنُ إِنْقَازَ أَحَدِ الرِّكَّابِ» وَهَلَكَ كُلُّ الرِّكَّابِ إِلَّا وَاحِدًا «إِذْ يَسْتَلْزِمُ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ الْقَوْلَ الْآخَرَ وَلَهُمَا شُرُوطٌ صَدَقَ مِثَالُهُ. وَلَكِنَّ حَكْمَ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي يَنْقَلَانِهَا أَيْ 3 وَ3' لَيْسَ وَاحِدًا.

القاموس الموسوعي للتداولية

ذلك أن 3' هو منطوق به مقرر و3" هو مقتضى في الشاهد (3 أ)، أما في الشاهد (3 ب) ف3' هو مقتضى و3" هو منطوق به مقرر. («دكرو، 1972 و1977»).

(3) أنقذ أحد الركاب

(3) «هلك جميع المسافرين إلا مسافراً».

وأخيراً في الشاهد (4) فإن إمكانيات التعقيب ب «كاد» مقيدة بالتوجيه الذي نوجه به القول «دقت الساعة الثامنة»، فقولك كادت تدق الثامنة موجه نحو إفادة التأخير [في الوصول إلى موعد مثلاً] وهو ما يفتر صعوبة الاستئناف به في الشاهد (4 ب).

ملاحظة: سنرى في 1.2.3.1 أن مثل هذا الاستئناف مقبول بالاعتماد على قاعدة حجاجية مختلفة عن تلك التي استعملناها في (4 ب). لن يكون الفرق آنذاك دلالتاً وإثماً تداولياً ويفتر بمارات التأويل المختلفة التي حملنا عليها القولين. («انسكمبر، 1989») و«انسكمبر، و«دكرو، 1986 و«دكرو، 1983».

3.1 المعنى والدلالة

تؤدي إستراتيجية التحليل البنيوي للتداولية المدمجة إلى إجراء تفريق أساسي يمتد تأثيره في الآن نفسه إلى التداولية المدمجة وإلى المنوال الإيستمولوجي الذي يكمن وراءها. هذه المقابلة مزدوجة فهي تشمل مواضيع [الدراسة] [الجملة مقابل القول] وصفاتها (الدلالة مقابل المعنى)

1.3.1 الجملة والدلالة

إن موضوع التداولية المدمجة هي دلالة الجملة، وتحدد الجملة باعتبارها وحدة [86] مجردة يولدها المكون اللغوي، وتشق دلالة الجملة من القواعد اللغوية فحسب/ انطلاقاً من التعليمات المرتبطة بمكونات الجملة، وليست دلالة الجملة في إطار التداولية المدمجة قائمة على شروط الصدق ولا تقوم طريقة الحساب فيها ضرورة على مبدأ التأليف compositionnalité. فهو يقوم بالأساس على تعليمات مقترنة بالعبارات (القرائن الحجاجية والقولية) وتشير بعض هذه القرائن التي تكتسي طابع التعليم إلى [عملية] إلقاء القول. لذا وجب إكمال المكون اللغوي بمكون بلاغي مهمته إسناد قيمة أي ثابت للمتغيرات التي تتضمنها دلالة الجملة.

الشواهد النموذجية هي الشواهد المتعلقة بالروابط الحجاجية. فلفهم قول شكله من صنف من لـكن ج ينبغي للمرء أن يتوصل إلى إعادة بناء البنية الدلالية الكامنة ق لكن ي والتي يمكن انطلاقاً منها تطبيق التعليمات المقترنة ب «لكن» ومحصلها: استخلص من ق النتيجة ر واستخلص من ي النتيجة لا - ي واستخلص من ق لكن ي النتيجة لا - ي (ن، المقدمة 1.1.3.1). ولكن لا يمكن تعيين قيمة للمتغيرات ي ولا - ي إلا بالرجوع إلى المقام (على سبيل الذكر

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

بالنسبة إلى القول: «الطقس جميل ولكتني مرهق» يمكن أن نستنتج «لنخرج» و«كذلك»
لنمتنع عن الخروج»

2.3.1 القول والمعنى

إن الجملة ومن باب أولى وأحرى الدلالة المرتبطة بها ليست معطى ملموساً وقابلًا للملاحظة. بل هي حصيلة بناء [نظري] بينه اللساني. أما ما يمكن ملاحظته فهو المعنى المرتبط بالقول. وإن كان القول حصيلة إلقاء القول فإنه لا يُمثل رغم ذلك معطى ملموساً أو ثابتاً أكثر من الجملة. ولذلك تفترض التداولية المدمجة إذن أن كل متكلم قادر على تقديم فرضيات حول معنى قول ما (هو ما يستيه «دكرو، الفرضيات الخارجية») وهي فرضيات ينبغي تفسيرها. ويمزّ التفسير بمرحلتين:

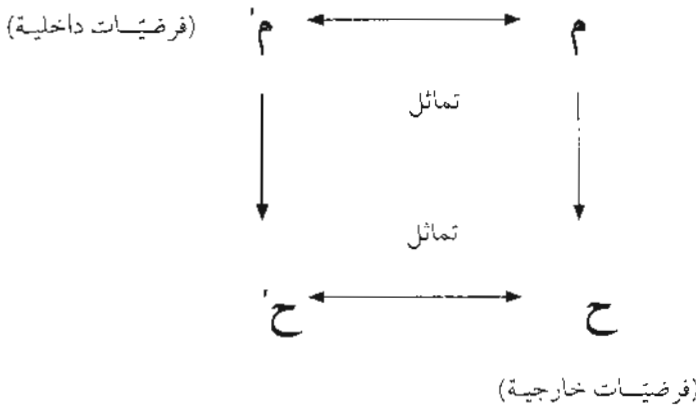
(أ) ينبغي للفرضيات الخارجية أي تعيين معنى للأقوال أن تكمّلها فرضيات داخلية. وهي تتمثل في مجموعة من القضايا التي تحدّد خصائص المنوال م' الذي يحاكي المنوال م (الذي لا يمكن الوصول إليه) الذي كان وراء الأحداث والوقائع ح موضوع الفرضيات الخارجية.

(ب) تتمثل مهمة الفرضيات الداخلية أي المنوال م' في إنتاج أحداث ح' على سبيل المحاكاة تكون مماثلة للأحداث ح التي كانت وراء الفرضيات الخارجية ومناظرة لها. إن العلاقات بين م وم' من جهة وح وح' من جهة أخرى هي علاقات تماثل.

إن كان يتعذر مراقبة العلاقة بين م - م' (لأنّ التداولية المدمجة ليست نظرية عرفانية ولا نظرية نفسية لغوية وإنما نظرية بنيوية) فإن العلاقة ح - ح' قابلة للمراقبة. وترتبط مقبولة المنوال م' / (ومن باب أولى وأحرى إمكانية دحضه) بتماسك العلاقة بين الفرضيات الخارجية (ح) وحاصل الفرضيات الداخلية (ح').

ويمكن أن نمثّل البنية العامة لمنوال التداولية المدمجة بالرسم 2 الذي يوضح نظرية المحاكاة الكامنة [وراءه] (ن. «دكرو، 1980a).

القاموس الموسوعي للتداولية



رسم 2

تجدر الملاحظة إلى أن العلاقة بين ح وح' ليست مباشرة، فالذي ينتجه م' هو دلالة الجمل (ح) أما ما ينتجه م فهو معنى الأقوال (ح). لذلك لا يمكن أن تكون علاقة التماثل بين ح وح' إلا جزئية تبعاً لطبيعة هندسة التداولية المدمجة. فهذه تعرف نفسها على أنها نظرية في شكل جذع شجرة أو في شكل الحرف اللاتيني Y حيث تفضي دلالة الجملة وهي خرج المكون اللغوي إلى معنى القول الذي يمثل خرج المكون البلاغي. إن عدم التطابق بين ح وح' يعود إلى أن المرء لا يعرف إن كان سيضطر إلى أن يطبق على دلالة الجملة قواعد خاصة بالخطاب أم لا. إن كانت القواعد الخارجية توافق خرج المكون اللغوي امتنع تطبيق أي قاعدة من قواعد الخطاب. وبالعكس إن اختلفت الفرضيات الخارجية مع خرج المكون اللغوي كان ضرورياً تطبيق قاعدة من قواعد الخطاب أو أكثر.

4.1 الحجاج

إن التداولية المدمجة نظرية دلالية لا صدقية. ولا نعني بالنظرية الدلالية اللاصدقية نظرية لا تهتم بالجوانب اللاصدقية للأقوال (مثلما هو شأن التداولية الجذرية. ن.المقدمة) وإنما نظرية تسلّم بأن المعلومات المفيدة لفهم الأقوال عند التواصل هي حجاجية لا إبلاغية. وإن اختصرنا القول قلنا إن قيمة القول الإبلاغية ثانوية بالنسبة إلى قيمته الحجاجية التي تعتبر أولية. / [88]

لعدم فرضية أولوية الحجاج على الإبلاغ [والمعلومة] في [الأقوال] يكون من الضروري تعريف مفهوم الحجاج فنياً. يميز «دكرو» (1987) لهذا الغرض معنيين للفظ الحجاج هما المعنى العادي والمعنى الفني. («موشلر»، 1989a، يقدم عرضاً شاملاً) ويذهب «دكرو» إلى أن موضوع التداولية المدمجة ليس الحجاج بالمعنى العادي وإنما الحجاج بالمعنى الفني.

1.4.1 الحجاج بالمعنى العادي

يعني الحجاج في معناه العاديّ مجموعة من الترتيبات والاستراتيجيات التي يستعملها المتكلم في الخطاب قصد إقناع سامعيه، وتعتبر المظاهر الخاصّة بالحجاج أثراً من آثار الخطاب ولا يبحث لها عن صلة باللغات الطبيعيّة. وقد أثمرت دراسة الحجاج بالمعنى العاديّ أعمالاً كثيرة خاصّة في إطار أنساق من المنطق [الحديث] تسمّى الأنساق المنطقيّة غير الصوريّة (بيرلمان، 1977) أو الأنساق المنطقيّة الطبيعيّة (غريز، 1982 و Grize 1990 و «غريز، (منسّق) 1984 و «بورال، Borel و «غريز، و «ميفيل، Mievville و «فينيو، Vignaux 1976). في هذا الإطار يندرج الحجاج ضمن ما يسمّى عادة تحليل الخطاب (ن، فصل 18 للبحث عن تأويل، مختلف للفظ تحليل الخطاب).

2.4.1 العجاج بالمعنى الفني

يعني الخطاب بالمعنى الفتي صنفًا مخصوصاً من العلاقات بين المضامين الدلالية
تتحقق في الخطاب وتكون مسجلة في اللسان. وتتميز العلاقة الحجاجية بكونها
درجية أي إنها تربط سلاسل. فالعلاقة الحجاجية بين حجة من الحجج ونتيجة ما تكسب
الشكل التالي « $ق، \pm$ ي» الذي يعطي الأشكال الأساسية الأربعة التالية: « $+$
 $ق، +$ ي»، « $-$ ق، - ي»، « $+$ ق، - ي»، « $-$ ق، + ي»، إن هذه الأشكال
الأساسية يمكن ردها إلى بنتين علائقيتين تضيوي تحتها من ناحية « $ق، +$ ي»،
« $-$ ق، - ي» ومن ناحية أخرى « $ق، -$ ي» و« $-$ ق، + ي». تسمى هذه
الأشكال الأصلية (générique) مواضع topoï ويمكن إرجاعها إلى مفهوم الموضع
المشترك الحجاجي lieu commun argumentatif.

تحدد الأشكال الأساسية المقترنة بالمواضع المسالك التي ينبغي للمرء أن يمرّ بها لتوضيح حجاج ما. ألا ترى أنّ المسالك التي تفضي بك من الحجّة إلى النتيجة في الشاهد (5) متعدّدة ويمكن أن يستقصيها الشاهد (6) ولكنّ المسالك في الشاهد (7) ليست متماثلة وتنتهي إلى أشكال موضعية مختلفة (forme topique).

(5) أ. أسرع. إنها الثامنة

ب. لا داعي للإسراع. إنها الثامنة.

(6) أ. موضع، كلما كان الوقت [المتاح] أقلّ وجب الإسراع أكثر، /

[89]

ب. موضع ، كلما كان الوقت متاح أطول كانت الحاجة إلى الإسراع أقل.

ج. موضع ٢، كلما كان الوقت متاح أقصر كانت الحاجة إلى الإسراع أقل،

القاموس الموسوعي للتداولية

د. موضع. ، ككلما كان الوقت المتاح أطول كانت الحاجة إلى الإسراع أكثر،

(7) أ. أسرع. كادت تدق الساعة الثامنة.

ب. لا داعي للإسراع. كادت تدق الساعة الثامنة.

يمكن الحصول على العلاقة الحجاجية في الشاهد (أ.5) إجاب (أ.6) وإجاب (د.6). وبالعكس فإن (5) ب يمكن أن يفسر ب (6) ب أو ب (6) ج. ولكن كل اختيار من هذين الاختيارين يستلزم مقاما مختلفا عن الآخر. وعلى سبيل المثال في التأويل رقم (6) (أ) للشاهد (أ.5) ينبغي أن نفترض أنه ما زال أمامنا متسع من الوقت إن أسرعنا لتقضي الشأن الذي نريده (كأن نذهب إلى موعد أو إلى عرض سينمائي). والأمر عكس ذلك في التأويل رقم (6) ج) للشاهد (5) ب. فالشكل الموضوعي (forme topique) يركز على ضيق الوقت ويوضح أنه لم يعد لنا متسع من الوقت لقضاء الشأن الذي ينبغي أن نسرع لقضائه.

إن الوضعية أكثر تقييدا بالنسبة إلى الشواهد رقم (7). فالفعل «يكاد» يعطي للحمجة توجيها حجاجيا خاصا. (إذ هو ينزلها من جهة التأخير) وإن هذا التوجيه هو الذي يفسر اللجوء إلى مواضع مختلفة للوصول إلى نتائج مختلفة. لذا ترى أن الشاهد (أ.7) يستعمل ضرورة (أ.6). لأن (6) ج) يفضي إلى نتيجة معاكسة هي (7) ب).

إن مفهوم السلم الحجاجي والتوجيه الحجاجي هي إذن خاصة بالعلاقة الحجاجية سواء أشير إلى هذه العلاقة بقرينة لغوية أو تم الاستدلال عليها تداوليا.

ويمكن في نطاق الحجاج بالمعنى الفني تبني فرضية أولوية الحجاج على الإبلاغ في [فهم الأقوال] فمن وجهة إبلاغية (أو صدقية) يكاد (ق) تستلزم لا - ق. غير أن جملة شكلها على منوال يكاد (ق) لا تستدعي موضعا يمكن أن تستعمله جملة شكلها على منوال لا - ق وإنما تستدعي موضعا يتلاءم مع جملة شكلها على منوال ق. ويتبين إذن أن القيمة الحجاجية (أي تعيين السلم الحجاجي الذي يقع فيه الحدث المعني بالقول) لها المنزلة الأولى بالنسبة إلى قيمتها الإبلاغية (ن. فصل 10 و 11 لطلب عرض أوفى حول الأطروحات الحجاجية).

5.1 تعدد الأصوات

من مظاهر طرافة التداولية المدمجة طعننا في الفرضية التقليدية في اللسانيات التي تقول بوحدة الذات المتكلمة. لقد تركت نظرية بنفينست حول الضمائر (التي تصنف الضمائر إلى مشيرات ومعرّضات) مفهوم المتكلم locuteur دون مزيد تحليل بحيث يمكن التسوية بينه وبين الذات المتكلمة. وقد أفضت التداولية المدمجة بحكم تركيزها على عملية القول في التحليل الدلالي بـ«دكرو» («دكرو» 1984 فصل 8 و«دكرو» 1989 فصل 7) إلى تحليل للنشاط القولّي يعتبره حاصل عدة أصوات أو وجهات نظر (ن. فصل 12 لتحليل أوفى لمفهوم إلقاء القول).

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

إن هذا التحليل ليس غريبا عن البحوث البنيوية / حول الخطاب وخاصة الخطاب الأدبي. وقد بين (جينات 1972 Genette وكذلك 1983 ون. هنا فصل 16 فقرة 1) عند دراسته الخطاب السردية ضرورة تمييز مستوى الحكاية (diégésis أو بنية الأحداث التي تكون الشخصيات هي الأطراف المشاركة فيها) من مستوى السرد التي يمثل الراوي والمروي له narrataire أي القارئ طرفيه الرئيسيين. ولا يختلف مفهوم الراوي فحسب عن الأطراف المشاركة في القصة récit لأنه يحدد وجهة النظر التي تقدم من خلالها الحكاية وإنما يختلف أيضاً عن المؤلف باعتباره كائناً واقعياً ويقابله.

ومن ناحية ثانية وبصفة موازية يظهر الخطاب المسرحي تشابهاً وظيفياً مدهشاً مع الخطاب السردية وإشكالية إلقاء القول (ن. «ريبول» 1984 و1985، «موشلر» و«ريبول» 1985)، إذ يظهر وجود متماهي توأصل أحدهما داخلي (من شخصية روائية إلى شخصية روائية) والآخر خارجي (من المؤلف إلى القارئ) أن قضية وجهة النظر لا يمكن اختزالها في وحدة الذات المتكلمة التي تدلّ عليها قرآن ضمير المتكلم المفرد.

ويدافع «دكرو» في مقابل فرضية وحدة ذات المتكلم عن نظرية تقول بتعدد الأصوات في عملية القول. يستلزم هذا المفهوم تعدد الأصوات في القول نفسه وأظهر الشواهد على ذلك في خطاب المتكلم هي الأقوال التي تتضمن نفاً أو تهكماً أو استعمال بعض الروابط مثل «بما أن»:

(8) ليس الطقس جميلاً

(9) (والمطر ينزل بقوة): كم الطقس جميل.

(10) بما أنك تعرف كل شيء أعطني الرقم الذي سيفوز في رهان الخيل.

إن القول المنفي عند «دكرو» لا يعني الإخبار عن كذب قضية وإنما يتمثل في صدام وجهتي نظر توافق وجهة النظر الأولى الإخبار بأن «الطقس جميل» وتوافق وجهة النظر الثانية التعبير عن رفض هذا الإخبار. ليست وجهتا النظر هاتين من صنع المتكلم وإنما هما من صنع قائلين مختلفين جمع بينهما المتكلم في ركع واحد، حيث لا يتماهى إلا مع القائل الثاني. ويمكن أن نمثل تحليل الشاهد (8) بـ (8):

(8) القائل: الطقس جميل

القائل: رفض (الطقس جميل)

المتكلم يتماهى مع القائل: لا مع القائل

حسب «دكرو» لا يؤزل القول الساخر وفق الفكرة التقليدية على أنه يعبر ضمناً على عكس ما يشته. وإن المرء مثلاً بين ذلك «سبربر» و«ولسون» (1978 و1989) ضمن تحليل يتبناه جزئياً «دكرو» لا يمكن أن يفهم لماذا تكون الإشارة إلى واقعة مخالفة للواقع مفيدة من وجهة نظر التواصل. وفي الواقع يوجد في كل سخريّة ذكر لأصوات متعددة أو تلميح لها («دكرو» 1984 الفصل 8).

القاموس الموسوعي للتداولية

فالمتكلم يحيل بقوله إلى إلقاء قول أو إلى وجهة نظر تعتبر سخيّة أو غير معقولة في الملاحظات الحالية وهي وجهة نظر يرفض التماهي معها أو تبنيها.

ويصّح المبدأ نفسه بالنسبة إلى الشاهد (10). ورغم أنّ المتكلم يقول «أنت» تعرف كل شيء» فالراجع (خاصّة بسبب وجود «بما أنّ») أنّ القائل لا يتعهد بهذا القول. ولذا يصبح الطلب [91] الذي يلي «أعطني الرقم / الذي سيفوز في رهان الخيل» سخيّاً وغير معقول. ويتّبع عن ذلك نزاع الثقة من القائل (وهو هنا المخاطب) الذي يدّعي معرفة كل شيء.

يظهر تحليل هذه الشواهد القليلة أنّه من الأفضل تعويض النظرة القائلة بوحداية الذات المتكلمة بتصور تعددي يميّز بين المتكلم (المسؤول عن أعمال القول) والقائل (الذي يحدّد وجهات النظر التي يعتمدها المتكلم). وإن عدنا إلى الاستعارة الركحية التي ذكرها «دكرو» (1984 فصل 8) (اعتماداً على «ريبول» 1984) قلنا إنّ منزلة المتكلم من المخرج تشبه منزلة القائلين من الشخصيّة الروائيّة (ن. حول تعدد الأصوات في اللغة والأدب الفصل 12 فقرة 1).

6.1 الخلاصة

تقدّم التداولية المدمجة باعتبارها نظريّة دلالية لا صدقيّة الإرشادات التالية حول دلالة الجملة:

- (أ) إرشادات حول التطوّرات الممكنة التي يمكن أن تفضي إليها عمليّة قول الجملة وفي الاتجاه السالب إرشادات حول التطوّرات الممنوعة.
- (ب) إرشادات حول طاقتها الحجاجيّة (توجيهها الحجاجي)
- (ج) إرشادات حول وجهات نظر القائلين المعبر عنها في الجملة.

2. التداولية العرفانيّة

إنّ أكثر النظريّات تمثيلاً لاتّجاه التداولية العرفانيّة هي نظريّة المناسبة لـ «سبربر» و«ولسون» (1986a، و1989). تقوم نظريّة المناسبة على فكرة بسيطة هي فكرة المردود. إنّ الفكر البشريّ (العرفان) بالنسبة إلى «سبربر» و«ولسون» هو جهاز موجه نحو المناسبة. ولا يوجد من باب أولى وأخرى نشاط من نشاطات التواصل لا يتوقّر (وهو أضعف الاحتمالات) على احتمال راجع للمناسبة إن لم نقل إنّّه يشتمل على ضمان للمناسبة (و هو أقوى الاحتمالات) إنّ المبدأ الذي تقوم عليه النظريّة هو مبدأ المناسبة الذي يصوغه «سبربر» و«ولسون» على النحو التالي:

مبدأ المناسبة

يبلغ كلّ عمل تواصل إشاريّ ostensif رجحان مناسبته بأقصى نسبة.

إنّ ما يعتبر عنه هذا المبدأ هو الفكرة التالية. لكي نفترض أنّ عمل تواصل ما يحظى باهتمام [92] المخاطب ويفضي إلى أثر تأويليّ [نفترض] أنّه يشتمل على ضمان بأنّه مناسب. / وذلك لأنّ تأويل قول ما ليس عملاً مجانيّاً وإنّما هو عمل يكون جزاءه بعض الآثار العرفانيّة.

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

وبناء على ذلك يمكن تحديد المناسبة باعتبارها مفهوما قوامه المقارنة ويحدّد:
عاملان أساسيان: الجهد العرفاني (تكلفة المعالجة) والأثر السياقي:

المناسبة

(أ) إذا افترضنا عدم تغيير في قيمة بقيّة المقاييس قلنا كلّما أحدث قول آثارا سياقية
كان هذا القول مناسباً.

(ب) وإذا افترضنا عدم تغيير في قيمة بقيّة المقاييس قلنا كلّما قلّ الجهد الذي
تقتضيه معالجة قول كان هذا القول مناسباً.

مستوسع في تحليل مفهومي الجهد العرفاني والأثر السياقي في الفصل 4. وتحدّد الآثار العرفانية
طبيعة المثير الذي سيُعالج مثل طول القول وبنية الإعرابية وشروط الوصول إلى الوحدات المعجمية.
أما الآثار السياقية فهي حصيلة معالجة القول وقد تمّ تأويله بالنظر إلى سياق محدّد (ومن ذلك الآثار
السياقية). وتنقسم الآثار السياقية إلى ثلاثة أصناف.

(أ) إضافة معلومات (ونصطلح على عبارة الاستلزام السياقي لوصف هذا الصنف من الاستلزام
الذي نتخلصه في الآن نفسه من القول ومن سياقه contexte

(ب) حذف معلومات (عندما يتضارب استلزام سياقي أو الشكل القضوي لقول ما مع قضية
احتفظت بها الذاكرة يحذف المرء أضعفها)

(ج) دعم قوة القضية التي تحتفظ الذاكرة بها.

يمكن تلخيص نظرية المناسبة انطلاقاً من الفرضيات الأربع التالية التي سنحلّلها
في بقية الفصل:

(أ) ليس التواصل اللفظي قضية شفرة فحسب. إنه أيضاً قضية استدلال.

(ب) يساهم في معالجة الأقوال ضربان من العمليات: عمليات مرتبطة بالتمثّل
représentation (وهي المسؤولة عن تكوّن الفرضيات) وعمليات مرتبطة بالحوسبة
computation (وهي المسؤولة عن الحساب الاستدلالي).

(ج) يتمثّل التأويل التداولي للأقوال في إثراء مظهرين من مظاهر الشكل القضوي
لقول من الأقوال: ما يضمّنه من استلزامات خطابية وما يصرّح به ويوضّحه.

(د) يمكن أن يستعمل القول إمّا للوصف (فنقول إنّ الشكل القضوي للقول يتمثّل
وصفاً لتفكير المتكلّم) وإمّا للتأويل (فنقول إنّ الشكل القضوي للقول يتمثّل تأويلاً

[93] لتفكير المتكلّم) /

1.2 منوال الشفرة ومنوال الاستدلال

1.1.2 منوال الشفرة

إن منوال التواصل الذي ساد اللسانيات البنيوية هو منوال الشفرة. وقد وصفه مهندسو الاتصال (شانون، و«ويفر» Shannon; Weaver 1949 وكذلك «ايكو» لمن يطلب عرضاً أشمل Eco. 1972) يشغل منوال الشفرة بالطريقة التالية («سبرير» و«ولسون» 1986a و1989 الفصل 1). تمثل الشفرة مجموعة من الرموز أو مجموعة من المزاوجات appariement بين الرسالة، الإشارة، (signal). وتحيل الرسالة التي لا يمكن نقلها على ما يسميه اللسانيون المدلول بينما توافق الإشارة التي يمكن نقلها و [إرسالها] ما يعادل المدلول وهو الدال.

يمكن للشفرة باعتبارها نظاماً من المزاوجات بين الرسالة والإشارة، أن تكون أكثر تشعباً لا مجرد قائمة من الرموز. فالألسنة الطبيعية شأنها في ذلك شأن اللغات الصورية باعتبارها شفرات تحددها قواعد علم الإعراب أو التركيب التي تضبط اتلاف الرموز في متتاليات و[تحددها] قواعد دلالية تسمح بتأويل هذه المتتاليات من الرموز وتعين لها رسائل.

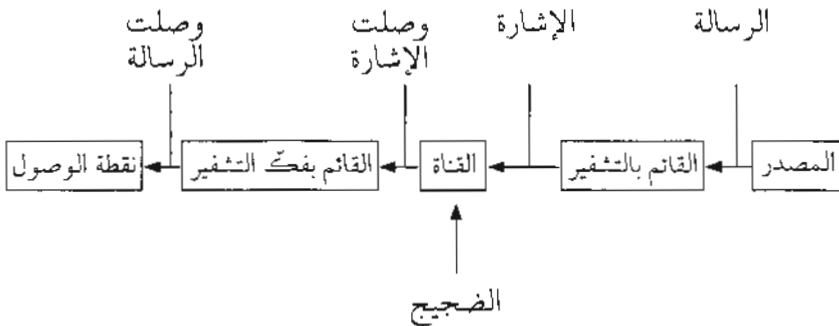
لا يتميز منوال الشفرة فقط بكونه نظاماً يزاوج بين الرسالة والإشارة. بل هو يفتر [أيضاً] كيف ترسل الرموز وتنقل وتزول في عملية التواصل. بعبارة أخرى إن منوال الشفرة هو نظرية للتواصل لأنه

(أ) يسمح بتفسير التشفير (علاقة المصدر - القائم بالتشفير).

(ب) يفتر نقل الرموز (عبر قناة [التواصل])

(ج) يفتر تفكيك الشفرة (علاقة القائم بتفكيك الشفرة - نقطة الوصول)

ويمكن التمثيل لهذا المنوال بالرسم رقم 3.



[94] رسم رقم 3 منوال الشفرة (عن سبرير وولسن 1989)/

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

إنَّ السمة الأساسية لمنوال الشفرة هي أنَّه يقوم على تصوّر متناظر لجانبي عملية التواصل. إذ تمثّل عملية تفكيك الشفرة النظير المعادل لعملية التشفير. ويكمن فضل هذا المنوال في قدرته التفسيرية العالية وهو بالفعل يفتر التواصل الناجح. ويتمثل الشرط الكافي لنجاح عملية التواصل في توفر شفرة مشتركة [بين المتخاطبين] كما يفتر فشل عملية التواصل الذي يعود بالإضافة إلى فقدان شفرة مشتركة إلى ضروب من الخلل يمكن أن تصيب قناة التواصل ويسمّيها اللسانيون «حججاً».

لكنَّ منوال الشفرة إن كان له قدرة تفسيرية كبيرة فإنَّ عيبه ضعف كفايته الوصفية. فهو لا يفتر بناتا كيف يمكن للسامع أن يفهم قصد المتكلّم. وعلة ذلك الأساسية أنَّ التواصل إن كان في جانب منه يقوم على الشفرة فهو يقوم أيضاً على الاستدلال. لذا وجب تكميل منوال الشفرة بمنوال الاستدلال.

2.1.2 منوال الاستدلال

يمكن إرجاع فكرة الاستدلال ومن باب أولى وأحرى منوال الاستدلال إلى نظرية الاستلزامات الخطابية (implicature) لـ«غرايس» (Grice 1975) وتوافق الاستلزامات الخطابية الجزء غير الحرفي من القول الذي يكون موضوع التواصل وهدفه. تقسّم الاستلزامات الخطابية في نظرية «غرايس» إلى صنفين: استلزامات خطابية محادثية إن كان القادح لها حكم المحادثة (حكم الكَم والنوع *qualité* والمناسبة والكيف *manière*) وحكم وضعية (conventionnelle) (ن. فصل 7 فقرة 2.2. لمن يطلب وصفا أدق للحكم).

يمكن توضيح فكرة الاستدلال المقترنة بالاستلزامات الخطابية بالطريقة التالية:

إجراء قرح الاستلزامات الخطابية المحادثية

1. يقول المتكلّم مت الجملة ق
2. لا شيء يدعو المخاطب مخ إلى افتراض أنَّ المتكلّم مت لا يحترم حكم المحادثة أو على الأقل مبدأ التعاون
3. لذلك ينبغي للمتكلّم أن يفكر في (ك).
4. يعلم المتكلّم مت (و يعلم أنَّ المخاطب يعلم) أنَّ المخاطب يفهم أنَّه من الضروري أن يفترض أنَّ المتكلّم يفكر في (ك).
5. لم يفعل المتكلّم شيئاً لمنع المخاطب من أن يفكر في (ك).
6. إذن المتكلّم يريد من المخاطب أن يفكر في (ك).
7. إذن إنَّ المتكلّم قد ضمن [كلامه] استلزاماً خطائياً [فجواه] (ك).

نسَمّي العلاقة بين الجملة ق والاستلزام الخطائى (ك) استدلالاً تداولياً غير برهاني non démonstratif. إنَّ الاستدلال تداولي لأنّه لم يتقدح فحسب من الأشكال [اللغوية] للجملة ودلالاتها. وإنما أثارته في الآن نفسه معلومات

القاموس الموسوعي للتداولية

لغوية ومعلومات غير لغوية (حكم [محادثة] ومعلومات تهمّ الخلفية). وهي أيضاً غير برهانية لأنه لا شيء يضمن أنه يجب استلزام **ك** بعد التسليم بالجملة **ق**.

إنّ منوال الاستدلال هو إذن منوال يفتر انطلاقاً من القول ومن معلومات أخرى (المقام [95] والسياق وحكم المحادثة). / كيف يمكن أن نسترجع الاستلزامات الخطابية لقول ما. وبصفة أعمّ نقول (سبربر، وولسون، 1986a و1989) إنّ منوال الاستدلال هو منوال يربط مجموعة من المقدمات بنتيجة. ونمثّل له بالرسم رقم 4.

مقدمة 1

مقدمة 2

.....

مقدمة ن

نتيجة

الرسم 4: منوال الاستدلال

تتميّز نظرية المناسبة لـ(سبربر، وولسون، من نظرية غرايس، في النقاط التالية:

(أ) الاستدلالات استنباطية لا استقرائية.

(ب) لا تنفدح الاستدلالات من قواعد أو حكم محادثة.

(ج) لا تهدف الاستدلالات فحسب [إلى تحديد] استلزامات القول الخطابية وإنّما تروم أيضاً إثراء صورته المنطقية (توضيحها).

2.2 التمثيل والحوسبة

إنّ تأويل الأقوال في نظرية المناسبة هو في الآن نفسه مسار تمثيلي وممار حوسبة. فالتمثيل والحوسبة هما جانبا التأويل المقترنان من جهة بتكوّن السياق ومن جهة ثانية بمسار الاستدلال.

1.2.2 التمثيل

يرتبط البعد التمثيلي لمعالجة الأقوال بالجانب الخلاق من تأويلها. وإن كان التأويل قائماً على الاستدلال فإنّ التأويل هو أيضاً رهين قدرة المخاطب العرفانية على بناء سياق يكون موفياً بالمناسبة أي سياقاً يسمح بإنتاج تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة..

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

يكون القول ضمن تأويل ما منسجما مع مبدأ المناسبة / إذا فقط إذا أمكن لمنتكلمه أن يتوقع منطقيا أن يكون ذلك القول مناسباً بقدر أقصى بالنسبة إلى السامع في هذا التأويل على أقصى قدر. وينتج عن ذلك أن التأويل الذي نحصل عليه ليس ذاك الذي ينتج أكثر الآثار [القولية] وإنما هو أول تأويل نحصل عليه وتعرض آثاره المجهود المبذول في المعالجة. وبالفعل فإن معيار الانسجام مع مبدأ المناسبة يفترض لماذا يتوقف سر التأويل عندما نحصل على تأويل ما. ولا يتواصل إلى ما لا نهاية له. إذ يكفي أن يكون المردود بين الجهد والآخر كافياً للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة. القانون الذي تصوغه نظرية المناسبة يتكهن بأن التأويل الذي نحصل عليه ليس ذاك الذي ينتج أكثر الآثار وإنما هو الذي يستغل أحسن استغلال المردود بين الجهد والمبذول والآثر [الحاصل]. (أي تلك التي توفر قدراً كافياً من الآثار مقابل كلفة معالجة دنيا)

إن التأويل الحاصل ليس إذن رهين القول فحسب وإنما هو حصيلة التوليف بين النقول والفرضيات أي جملة من القضايا ذات قوة اعتقاد معينة تتكون السياق. فخاصية السياق في نظرية المناسبة أن يكون مبتدئاً لا أن يكون معطى من معطيات المقام (فصل 4 فقرة 1.1.4). وبعبارة أخرى هو يمثل متغيراً لا ثابتاً من الثوابت.

2.2.2 الحوسبة

إن بعد الحوسبة لمعالجة القول هو الذي يقف وراء الاستدلالات. ويسمى «سبربر» و«ولسون» استلزماً سياقياً نتيجة الاستدلال الذي تتكون مقدماته من فرضية سياقية ومن قول. فالاستلزام السياقي هو إذن قضية لا يمكن استخلاصها لا من السياق وحده ولا من القول وحده. وتسمى العملية التي تربط الفرضيات السياقية والشكل القضيوي إقحاماً في السياق contextualisation.

لا يشتمل المعكّن الحوسبي (النظام الاستنباطي) إلا على قواعد استنباطية للحذف. إن القاعدة الاستنباطية déductive هي قاعدة حذف إذا وإذا فقط أنتجت معلومات جديدة أي استلزمات ليست مبتدلة ومسلماً بها. أما القواعد الاستنباطية التمهيدية فهي تسمح بالإطباب والتكرار وتنتج لهذا السبب استلزمات مبتدلة.

وستنقارن لهذه الغاية قاعدة حذف الاستلزام المادي التي تسمى *modus ponens* مع قاعدة إدراج رابط الوصل (و)

modus ponens (حذف إذا)

الدخل. أولاً. إذا كان **ق** إذن **ك**. (إذا كان زيد هادناً إذن سيذهب إلى السينما.)

القاموس الموسوعي للتداولية

ثانياً.	ق	(زيد هادي)
الخرج	ك	(سيد هب زيد للسنيما) /

[97]

إدخال الرابط (و)

الدخل	ق	(زيد ثرثار)
الخرج	ق وق	زيد ثرثار وزيد ثرثار

إن السبب الذي يفسر أننا لا نحتفظ إلا بقواعد الحذف في النظام الاستنباطي هو سبب نفسي. ويحسن التذكير أن نظرية المناسبة تفترض أن الفكر موجه نحو المناسبة. ولهذا يصعب التسليم بأن النظام الاستنباطي يشمل على قواعد استدلال تكثر (بدون أي قيد) نفس المعلومة، إذ لا شيء يمنع وفق قاعدة إدخال الرابط (و) انطلاقاً من **ق** أن نتج (ق) و (ق) ، (ق وق) وق، الخ..

وتمثل الخاصية الثانية للنظام الاستنباطي (إلى جانب قواعد الحذف) في تمييز القواعد التحليلية من القواعد التأليفية. لا تتضمن القاعدة التحليلية بمقتضى حدّها إلا مقدّمة باعتبارها دخلاً بينما تتضمن القاعدة التأليفية مقدّمتين.

وعلى سبيل المثال فإن قاعدة حذف رابط الوصل (و) هي قاعدة تحليلية. أمّا قاعدة modus tollendo tollens ((حذف الرابط أو) فهي قاعدة تأليفية

حذف الرابط «و»

الدخل	ق وك	(زيد يكتب ومريم تقرأ)
الخرج الأول.	ق	زيد يكتب
الخرج الثاني	ك	مريم تقرأ
(حذف الرابط «أو»)		

(أ) الدخل الأول	ق أو ك	(زيد يكتب أو مريم تقرأ)
الدخل الثاني	لا - ق	(زيد لا يكتب)
الخرج	ك	(مريم تقرأ)
(ب) الدخل الأول	ق أو ك	(زيد يكتب أو مريم تقرأ)
الثاني	لا - ك	(مريم لا تقرأ)
الخرج	ق	(زيد يكتب)

إن التمييز بين القواعد التحليلية والقواعد التأليفية يجبر قواعد الحذف المستوجبة في الاستنتاجات السابقة على أن تكون قواعد تأليفية. أضف إلى ذلك أن قواعد الاستنتاج المستلزمة

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

في لمسارات الاستدلالية لما كانت قواعد حذف كانت الاستلزامات التي ترتب عن تطبيقها غير مبتذلة (trivial) (ويعتبر الاستلزام مبتذلاً إن أنتجت قاعدة تمهيدية) règle d'introduction. كان الاستلزام السياقي تأليفاً (على نحو القواعد التأليفية في المنطق) لا مبتذلاً ويعني ذلك من وجهة نظر تواصلية أنه يمثل إضافة معلومة جديدة.

3.2 التصريح بالاستلزامات الخطابية وتضمينها

إن التمييز بين المظاهر الصريحة للمعنى ومظاهره الضمنية هو من خصائص المقاربات التداولية التقليدية مثلما هو شأن نظرية أستيّن حول الأعمال اللغوية أو نظرية «غرايس» حول الاستلزامات الخطابية. ومن آثار هذا التمييز وانعكاساته تفريق الباحثين بين المعنى الحرفي والاستلزام الخطابي «غرايس» والتفريق بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم «سيرل» أو التفريق بين العمل اللغوي الأولي والعمل اللغوي الثانوي. وإن كان لا يطعن أحد في [فائدة] هذه التميزات / فإن الباحثين يختلفون في مدى ضرورتها لوصف مسارات فهم الأقوال. ذلك أن النظريات التقليدية تفترض أن المعنى الضمني يشق من المعنى الحرفي ومن معلومات أخرى (هي ما يسميه «سيرل» الخلفية وما يسميه «غرايس» سياقاً) مقترنة بقواعد تداولية (هي شروط نجاح الأعمال المتضمنة بالقول وحكم المحادثة). ففك شفرة المعنى الحرفي إذن هو مرحلة ضرورية ويبقى قرار [السامع] بمواصلة المسار التأويلي أو التخلي عنه مرتبطاً بصفة أساسية بمبدأ التعاون ومدى اقتناعه بوجود خلل ما [في هذا المسار]. إن نظرية المناسبة تطعن في فرضية فرعية من فرضيات النظريات التداولية التقليدية مفادها أن المعنى الحرفي في عملية التواصل يمثل الحالة الطبيعية للتواصل. وتبعا لذلك يكون التواصل غير المباشر أو غير الحرفي حالة موسومة أي غير محبذة. وتكون الأشكال أو الصيغ اللغوية التي يتحقق بها هذا الضرب من التواصل في الاستعارة أو في الأعمال اللغوية غير المباشرة أو في الكناية أو التهكم أو في الاستعمالات التقريبية مخالفة للقواعد التداولية.

وتوضح هذه الوضعيات الشواهد التالية وخاصة حالات الاستعارة والأعمال اللغوية غير المباشرة والتهكم والقول المبهم.

(11)

أ. أنت ملح حياتي. (ترجمة حرفية)

ب. أود أن تضعي فستانك الأسود.

ج. (تحت مطر متهاطل) كم الطقس جميل. (أعجب به من طقس جميل)

د. يبدو أن الباحث في المركز الوطني للبحث العلمي لا يتجاوز مرثبه 10000 فرنك.

القاموس الموسوعي للتداولية

لا يطعن «سبربر» و«ولسون» و«من ثم» نظرية المناسبة في الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى غير الحرفي. وإنما يطعنان في التسليم بأن البعد الحرفي يمثل الجانب الأساسي من عملية التواصل. ويفترضان بدل ذلك أنه لا يوجد خط صارم واضح يفصل بين التواصل [القائم على] الاستعمال الحرفي والتواصل [القائم على] الاستعمال غير الحرفي ويفترضان أن التواصل الحرفي هو الذي يمثل الحالة الموسومة (أي غير المحبذة). (ن. في هذه النقطة الفصل 15 الفقرة 2.4). ويكفيك المقارنة بين الأقوال (12) و(11) للاقتناع بذلك.

(12)

أ. أنت سبب سعادتي.

ب. أطلب منك وضع فستانك الأسود.

ج. حكم الطقوس منم.

د. يبدو أن الباحث في المركز الوطني للبحث العلمي لا يبلغ مرتبه إلا 9897.68 فرنك.

يسمى «سبربر» و«ولسون» بُعدي المعنى اللذين ذكرنا بهما تصريحاً بالاستلزامات الخطابية وتضميناً لها.

1.3.2 التصريح [بالاستلزامات الخطابية]

إن التصريح هو تحليل للصورة المنطقية للقول ولا يوافق على هذا الأساس المعنى الحرفي. ونعني بـ«تحليل الصورة المنطقية» تعيين مراجع للعوائد (أي الضمائر العائدة) / والمشيريات المقامية وتحديد الموقف القضي للمتكلم الخ.. وباختصار نعني كل إثراء للصورة المنطقية يحصل نتيجة [الجمع] بين القول ومعلومات تخص الوضعية وفرضيات سياقية مخزنة في الذاكرة قابلة للاستحضار ومسارات استدلالية.

وعلى سبيل المثال فإن الصورة المنطقية للأقوال في الشاهد (13) هي ما ورد في رقم (14) وتوضيحاتها هو ما ورد في (15).

(13) أ. لم أره منذ مدة طويلة جداً

ب. هل يمكنك إعطائي الملح ؟

ج. لقد اتصلت مريم بالهاتف أمس

(14) أ. لم ير المتكلم من منذ ز. زه (ز = زمن)

ب. يطلب المتكلم من المخاطب إن كانت له القدرة على مده بالملح.

ج. لقد هتفت مريم إلى من اليوم الذي سبق إلقاء القول.

التداولية المدمجة والتداولية العرفانية

(15) أ. لم ير «جاك» موشر، «جان» كلود، «أنسكمبر» منذ سنة.

ب. يرغب جاك

في أن تعطيه «آن ريبول» الملح.

ج. لقد هتفت مريم بلوده [Myriam Bloedé] إلى «آن ريبول» [Anne Reboul] في 1 جانفي 1992.

يوافق التصريح بالاستلزامات الخطائية مسار تطوير الصورة المنطقية للقول التي أنتجها النظام اللغوي الظرفي (أو إثراءها).

ويتضح إذن أنّ المرور من الشاهد (13) إلى (15) لا يمكن أن يتمّ بالاعتصار على المعلومات المعطاة في (14). إنّ توضيح الأقوال هو مكّون أساسي من مكّونات المسار التأويلي التداولي ولا يمكن قصّره على مجرد عملية تفكيك شفرة. إنّ الأمر يتجاوز ذلك إذ هو مسار يتعلّق بتطوير الصورة المنطقية أو إثرائها.

2.3.2 تضمين الاستلزامات الخطائية (implicitation)

إنّ تضمينات القول (التي لا يمكن إرجاعها لا إلى الاستلزامات الخطائية المحادثية ولا إلى الاستلزامات الوضعية -غرايس-) لا توافق تطوير الصورة المنطقية وإنّما توافق جملة الفرضيات الضرورية للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة. ويميّز «سبرير» و«ولسون» بين نوعين من التضمينات: المقدمات المضمّنة والنتائج المضمّنة. لتأمّل الشاهد التالي:

(16) بيار: هل تؤدّين سياقة مرسيدس؟

ماري: لا أودّ سياقة أي سيارة من السيارات الفخمة.

لفهم جواب مريم يكون من الضروري الاعتماد على معارف مستقاة معارف موسوعة. وذلك هو شأن الشاهد (17) الذي ينتج الاستلزام السياقي (19) بعد أن قرناه بالتوضيح الذي يخصّه في [100] (18). لذا تكون (17) مقدّمة مضمّنة أمّا (19) فتكون نتيجة مضمّنة /.

(17) المرسيدس سيارة فخمة.

(18) لا ترغب ماري في سياقة سيارة فخمة.

(19) لا ترغب ماري في سياقة مرسيدس.

ملاحظة: لا يطابق تعريف تضمين الاستلزام الخطائي (implicitation) مفهوم «غرايس» للاستلزام الخطائي implicature، وبالفعل فإنّ الاستلزامات الخطائية تكون وضعية عندما ترتبط بشكل لغوي مخصوص (تكون غير قابلة للفصل non détachable) ولا تعتمد أيّ حساب استدلائي خاصّ بها (تكون غير قابلة للاحتساب) وتكون مقترنة آلياً بالتعبير اللغوي وتكون غير قابلة للإلغاء. أمّا الاستلزامات الخطائية فهي محادثية عندما تكون قابلة للفصل وقابلة للاحتساب وغير وضعية وقابلة للإلغاء أي عندما يكون القادح لها

القاموس الموسوعي للتداولية

استغلال حكم المحادثة أو خرقها. [لكن] نظرية المناسبة لا تفرّق بين هذين الضربين من الاستلزام الخطائين لأن التأويل التداولي لا ينقذ من استغلال حكم المحادثة أو إلغائها وإنما من مبدأ المناسبة. أضيف إلى ذلك أن نظرية «غرايس» تفترض أن الاستلزامات (الوضعية والمحادثة) تطابق المظاهر الالاصدية للأقوال. أمّا في نظرية المناسبة وهي نظرية تداولية صدقية فإن التضمينات [الخطائية] والتصريحات معا تشمل على خصائص صدقية (ن.الفصل 6 فقرة 4.3.3).

يمثل التمييز بين المقدمات المضمّنة والنتائج المضمّنة أمراً أساسياً في نظرية المناسبة. فالمقدمات المضمّنة تحيل على الفرضيات التي يجب على المخاطب استحضارها للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة. ومن جهة ثانية فإن من خصائص النتائج المضمّنة ألا تكون محدّدة تحديداً كلياً. فلو كان ما تريد ماري إبلاغه في (16) يطابق الشاهد (19) لحق لنا أن نتساءل لم لم تقل بكلّ بساطة (19) أي لم لم تبلغ حرفياً وبشكل كامل فكرتها. وجواب ذلك أن ماري في (16) تبلغ أكثر مما ورد في (19). وإذا افترضنا أن المخاطب يستحضر الشاهد (20) و(21) استحضاره ل (17) فإن ماري تبلغ أيضاً (22) و(23) وإن كان ذلك بشكل أضعف:

(20) البورش سيارة فخمة.

(21) الفزاري سيارة فخمة.

(22) لا ترغب ماري في سياقة بورش.

(23) لا ترغب ماري في سياقة فزاري.

إن كان تضمين الاستلزامات الخطائية (وخاصة النتائج المضمّنة) ليس محدّداً تحديداً كاملاً فإنها تختلف من حيث قوتها. ولا شك أن ماري تبلغ بشكل أقوى (19) أكثر مما تبلغ (22) أو (23) لأسباب تتعلق بموضوع الحوار. إلا أنه يكون من غير المنطقي القول إنها لا تبلغ (22) أو (23). ألا ترى أن هذه التضمينات هي التي تؤسّس لجواب ماري غير المباشر. ولو لم تكن ماري تقصد إلا إبلاغ (19) لأجابت مثلاً مباشرة ب (24):

(24) لن أسوق أبداً مرسيدس.

[101]

4.2 الوصف والتأويل

1.4.2 الاستعمال والذكر

من خصائص الألسنة الطبيعية الأساسية أنها تكون من نفسها ميتالغتها. ويعني ذلك أنك يمكن أن تستعمل اللسان باعتماد القواعد الإعرابية والمعجمية والدلالية نفسها في الآن نفسه باعتباره وصفاً [للعالم] (أي في وظيفته الإحالية المألوفة) وباعتباره ذكراً (فتكون الإحالة على التعبير [اللغوي] ذاته). من ذلك أن التعبير «الوردة الحمراء» تستعمل في (25أ). للوصف وتستعمل في (25ب). وتأويلها أو للذكر:

(25) أ. الوردة الحمراء في مزهرية.

ب. «الوردة الحمراء» مركب اسمي.

لقد أفاضت الأدبيات الفلسفية والمنطقية في تحليل هذا التمييز وتمثل المقابلة التقيدية بين الاستعمال والذكر نتيجة من نتائجه (ن. «ريكاناتي» 1979a). إن التمييز بين التعبير في حال الاستعمال وفي حال الذكر مفيد من وجهة نظر منطقية لأن التعبير عندما يكون في حال ذكر يكون سياقاً غامضاً وغير شفاف (oblique) يحوز شروط صحة الاستدلالات. وبالفعل يعتبر الاستدلال رقم (26) صحيحاً لأن المقدمات صحيحة وتترتب عنها نتيجة صحيحة وعلى العكس من ذلك إن جاز اعتبار أن مقدمات الشاهد (27) صحيحة امتنع الحكم بذلك على النتيجة ويعود ذلك إلى أن التعبير «سان أنطونيو» هو في حال استعمال في (27أ). بينما هو في حال ذكر في (27ب). فنحول بذلك السياق الشفاف في (26) إلى سياق غامض في (27):

(26) أ. سان أنطونيو = San Antonio = فريديريك دارد Frédéric Dard

ب. سان أنطونيو هو مؤلف الحياة السرية لولتر كلوزات Walter Klossett

ج. فريديريك دارد هو مؤلف الحياة السرية لولتر كلوزات

(27) أ. سان أنطونيو = فريديريك دارد

ب. سان أنطونيو له عشرة حروف

ج. فريديريك دارد له اثنا عشر حرفاً³

2.4.2 الاستعمال الوصفي والاستعمال التأويلي

لقد أعطت نظرية المناسبة منزلة مركزية لهذه المقابلة التي تطابق مفهومي الوصف والتأويل. وبصفة أدق يحسن أن نقول الاستعمال الوصفي والاستعمال التأويلي للشكل القضوي. يكون للشكل القضوي استعمال وصفي عندما يمثل حالة من الأشياء ويكون الشكل القضوي للقول في هذه الحالة وصفاً لحالة معينة من الأشياء في العالم. إلا أن الشكل القضوي يمكن أن يكون تمثيلاً لشيء آخر غير وضع من الأوضاع [في العالم] إذ يمكن أن يمثل تمثيلاً آخر ذا شكل قضوي (فكرة ما على سبيل المثال) بحكم التشابه بين الشكلين القضويين. ويكون التمثيل الأول في هذه الحالة تأويلاً للتمثيل الثاني فنقول إنه مستعمل استعمالاً تأويلياً. [102]

إن المفهوم المركزي هو مفهوم الشبه بين الأشكال القضائية وخاصة مفهوم الشبه التأويلي. ويُحكم بتشابه شكلين قضويين إن اتفقا في استلزاماتهما التحليلية والسياقية. إذ التشابه التأويلي مفهوم نسبي وقابل لأن يكون ذا درجات مختلفة. ويمكن أن نتصور الأصناف الثلاثة التالية:

(أ): لا يتفق الشكلان القضويان في أي استلزام من استلزاماتهما. فنقول في هذه الحالة التشابه التأويلي منعدم. وأحسن شاهد على التشابه التأويلي المنعدم هي وضعية فشل التواصل.

3. راعينا في احتساب الحروف الكتابة اللاتينية [المترجم]

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب): يشترك الشكلان القضويان في جزء فقط من استلزاماتهما فيكون التشابه التأويلي جزئياً وتطابق هذه الوضعية الحالة الطبيعية للتواصل. ويمثلها التواصل [أو الإبلاغ] غير الحرفي وخاصة الإبلاغ المستعمل للمجاز ولا سيما الاستعارة.

(ج): يطابق التواصل الحرفي الوضعية القصوى والاستثنائية حيث يتفق الشكلان القضويان في كل استلزاماتهما التحليلية والسياقية. ولا يعتبر التواصل الحرفي نوعياً أرقى وإنما يعتبر الحالة الموسومة للتواصل.

إن مختلف أنواع الشبه التأويلي تركّز إذن في دراستها لاستعمال اللغة على الحالات التي يكون فيها الشبه التأويلي جزئياً أي على التواصل غير الحرفي ويفتقر اعتماد نظرية المناسبة مفهوم الشبه التأويلي وتمييزها بين الاستعمال الوصفي والاستعمال التأويلي أن المعنى الحرفي في هذه النظرية ليس له أي منزلة على الصعيد النظري. وبالفعل لو كان الأمر كذلك لوافق الوضع العادي للتواصل [القائم على الاستعمال] الحرفي وهي وضعية تمثل في إطار نظرية المناسبة حالة قصوى [واستثنائية] من التشابه التأويلي.

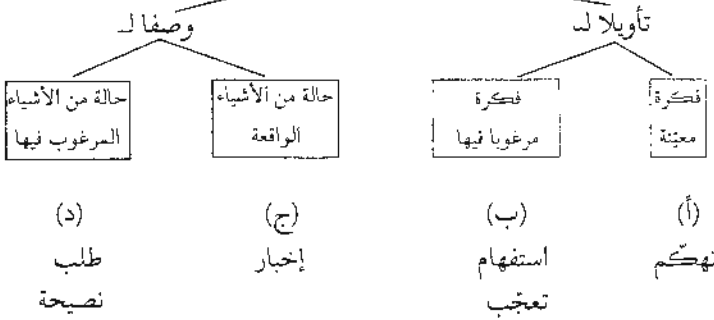
[103] ويوضح الرسم التالي لـ: سبربر، وولسون، الوضعية العاقبة وخاصة الفرق بين الوصف والتأويل.

الشكل القضوي للقول

هو تأويل لـ

فكرة المتكلم

التي قد تكون



الرسم رقم 5: الوصف والتأويل (ن. سبربر وولسون 1989)

3. التأويل الصدقيّ للأقوال: الصورة المنطقيّة مقابل الشكل القضويّ، التفسير والاستدلال

ترجمة: عز الدين المجذوب

قد يبدو من الغريب أن يخصص فصل كامل للتأويل الصدقيّ للأقوال في مصنف يتناول التداوليّة. وقد جرت العادة على اعتبار هذا الموضوع داخلا في الدلالة. تقتضي الإجابة عن هذا الاعتراض في نهاية المطاف التمييز بين الصورة المنطقيّة والشكل القضويّ للأقوال.

1. مفهوم الصورة المنطقيّة

1.1 مفهوم الصورة المنطقيّة ودخولها علم اللسانيات.

ظهر مفهوم الصورة المنطقيّة في بداية القرن العشرين في أعمال عالمي المنطق رسل Russel، وفريغه، Frege. وتوافق الصورة المنطقيّة لجمله من الجمل عند رسل (1905) وفريغه، (1882/1971) البنية المنطقيّة الكامنة وراء تلك الجملة. وقد صيغت حسب قواعد لغة شكلية معينة وتجدر الإشارة إلى أن المناطق يفصلون بين البنية الظاهرية للجمله (بنيتها النحويّة) والبنية المنطقيّة التي تتجلى في صورتها المنطقيّة. وتحدّد البنية المنطقيّة شروط صدق الجمله وتسمح بالحكم بصدقها أو كذبها.

إنّ الدلالة التوليدية هي التي أدخلت في بداية السنوات السبعين مفهوم الصورة المنطقيّة في اللسانيات، إذ افترضت أنّ البنية العميقة التي صادر عليها النحو التوليديّ تعود بكلّ بساطة إلى الصورة المنطقيّة وكانت التحويلات التركيبية تجري مباشرة على الصورة المنطقيّة التي كانت تختلط من هذا المنظور بالبنية العميقة للجمله. لقد كان لإدخال الصورة المنطقيّة إذن نتيجة هامة تتمثل في إضعاف الحدود الفاصلة بين علم الإعراب والدلالة وربما إزالتها. وقد كُمل بالنجاح هذا الطعن في استقلال البنية التركيبية، إلا أنّه يطرح عددا من القضايا تعود إلى أنّك إذا اختزلت الصورة المنطقيّة للجمله في البنية العميقة لم يمكنك أن تسند لها قيمة صدق إذ يجب أن تضيف إليها عدّة عناصر تعلق

القاموس الموسوعي للتداولية

خاصة بالإحالة وبعض القضايا التي جرت العادة على اعتبارها من مجال التداولية. إن [106] إدخال الصورة المنطقية على النحو الذي قامت به الدلالة التوليدية لا يطعن / فحسب في استقلال علم التركيب وإنما يطعن أيضاً في الحدود القائمة بين الدلالة والتداولية. وبعبارة أخرى، ماذا ينبغي للمرء أن يدخل ضمن الصورة المنطقية؟ وماذا ينبغي أن يخرج منه؟ هذا ما تناوله «لايكن» في مؤلف حديث العهد (Lycan، لا يكن، 1984) وقد توسعنا في اعتماده في هذا الفصل.

2.1 التقييد بالسياق: قضية الإحالة الإشارية وإحالة اسم الإشارة والألفاظ المبهمة

تستعمل الألسنة الطبيعية على نطاق واسع العناصر المسماة بالإشارات وهي عناصر متنوعة تشمل ضمائر المتكلم والمخاطب (أنا/نحن، وأنت أنت/أنتم أنتن) والوحدات الدالة على الزمن (الآن وغدا وأمس الخ) والوحدات الدالة على المكان (هنا، هناك) والأزمنة الفعلية. وتشارك هذه الوحدات في أن معناها لا يتحدد إلا عند الاستعمال انطلاقاً من نقطة ارتكاز (repère) يجسمها إلقاء القول.

ملاحظة أولى: ينبغي أن يحمل لفظ إلقاء القول بالمعنى الذي ذهب إليه «دكرو» (دكرو، 1980a) أي باعتباره حدثاً تاريخياً يحصل في زمان محدد ومكان محدد بواسطة شخص محدد.

ملاحظة ثانية: حسب مصطلحات «ميلنر» Milner (ميلنر، 1982/1978) تفتقر العناصر الإشارية إلى الاستقلال الإحالي بما أنها لا تستطيع بمفردها تعيين مرجعها. وهو كذلك شأن أسماء الإشارة التي تخلو من الاستقلال الإحالي لأنها خالية من الإحالة الاحتمالية أي ليس لها دلالة معجمية.

إن الصورة المنطقية حتى يكون لها قيمة صدق إذن ينبغي أن تتضمن عنصراً إشارياً يقيّد الحقيقة بزمان وقائل محددين. لكن هذا لا يفتر مشكل أسماء الإشارة. ذلك أن المتكلم عندما يرشد إلى ما يريد الحديث عنه بلفظ دال على الإشارة ويؤمى إليه بجارحة من الجوارح فإن الحقيقة لم تعد مقيدة بالمتكلم وزمن [الكلام] وإنما أصبحت مرتبطة بالمتكلم وزمن الكلام والشيء المشار إليه.

لكن تبقى أيضاً قضية الألفاظ المبهمة إذ تخلو بعض التعبيرات الإحالية أو غير الإحالية من دلالة ذاتية ويكون لها دلالة محدّدة جزئياً بمقام القول.

نجد لذلك شاهداً في الجملة التالية التي استمعنا إليها في حصة هزلية بإذاعة فرنسا الدولية

(1) Le chef, le vrai, descend d'abord de son père de chef et plus tard de sa
R25 gris métallisée avec motards (Claude Villiers au Vrai – faux journal
«de France Inter, 31 - 3 - 1992)

(1) «ينحدر القائد الحقيقي أولاً من أبيه القائد ثم ينزل بعد ذلك من سيارة رينو 25 ذات اللون الرمادي مع الحرس الخاص». عن كلود فيليبي النشرة الصادقة - الكاذبة. إذاعة فرنس إنটারفي 31 - 3 - 1992.

التأويل الصدقي للأقوال

إن لفظ descend يدلّ هنا على وجهين من وجوه الاستعمال إذ يدلّ حسب الوجه الأوّل على المعنى البيولوجي التي ينحدر بمقتضاه ابن من أبيه ويدلّ في الوجه الثاني على المعنى الفيزيائي الذي يوافق في العربية فعل نزل حيث تنتقل من وضعية معيّنة إلى وضعية سفلى /

إن كلّ هذه العناصر أي الإشارات وأسماء الإشارة عند الاستعمال والألفاظ المبهمة تطرح قضية الإحالة وصلة اللغة بما تعينه عند الاستعمال وهو أمر لا يمكن أن يفاجئنا إن سلّمنا أنّ صدق جملة يرتبط بإمكان مراقبة صدقها بوجود حالة من الأشياء في العالم. إن ما تسمح الصورة المنطقية بتدقيقه إنّما هي شروط الصدق أي وجود حالة أشياء في الكون تثبت صدق الجملة المعيّنة بالتحليل أو تنفيه. ويترتب عن هذا حسب (لايكن، النتيجة التالية: ينبغي للصورة المنطقية لكي يتسنى الحكم بصدقها أن تتكيف مع استعمال الجملة أي القول ولذا وجب تقييدها بسياق.

ملاحظة: نستعمل هنا «سياق» في معناها غير الفني انّذي لا يمت بصلة لاستعمال «سبرير، وولسون» (سبرير، وولسون، 1986a و1989 وفي هذا المؤلف الفصل 2 الفقرة 2.2. والفصل 4 الفقرة 1.1.4). ويعني اللفظ هنا وضعية إلقاء القول دون مزيد تدقيق.

3.1 الدلالات الفرعية: الاستلزامات الخطابية المحادثية والتضمينات والاقتضاءات

إن كان المنطق القديم لا يعترف إلا بعلاقة استدلالية وحيدة وقوية هي الاستدلال الماديّ فإنّ الدراسات حول الألسنة الطبيعية قد أضافت إليها ظواهر أخرى قريبة منها دون أن تماثلها (paralogique): هي الاستلزامات الخطابية المحادثية (بمفهوم غرايس، 1975) والتضمينات (implications) (بمعنى سبرير، وولسون، 1986a و1989) والاقتضاءات (presuppositions).

تبرّر هذه الإضافة انتماء هذه الدلالات الفرعية إلى دلالة الجملة. وهو انتماء يقوم بدوره على افتراض أنّ عدم إدراك هذه المعاني الفرعية يعني عدم فهم الجملة. وإن كان ذلك كذلك صار من الواجب معرفة إن كان ينبغي إدراج «هذه الدلالات الفرعية» في الصورة المنطقية للجملة أو إخراجها منها.

1.3.1 الاستلزامات الخطابية المحادثية

إنّ إجابة (لايكن، عن هذا السؤال بسيطة إذ هو يلفت الانتباه إلى أنّ الاستلزامات الغرايسية لا تدخل ضمن الدلالة بالمعنى الضيق أي باعتبارها جزءاً من المضمون القضوي وإنّما من حيث استعمالها من قبل المتكلّم بقصد معين.

يصحّ الشاهد التالي بالوقوف على قوة حجة (لايكن):

(2) أ: هل تريد سياقة سيارة بورش؟

ب: لا أريد أن أسوق أية سيارة فخمة.

القاموس الموسوعي للتداولية

(3) لا يريد ب سيطرة بورش.

[108] قد يذهب البعض إلى أنَّ الاستلزام المحادثي الذي يفيد الشاهد (2ب) هو (3) / إلا أنه يتضح أنه يصعب أن نزع أن (2ب) تعني (3) أو أن (2ب) تشمل (3). [إذن] ينبغي التمييز بين ما يجعل جملة صادقة أو كاذبة واستلزاماتها [المحادثية].

2.3.1 التضمينات

ويمكن أن نقدّم الجواب نفسه لقضية التضمينات بالمعنى المحدّد عند «سبرير، وولسون»، فهي شأنها شأن الاستلزمات المحادثية لا تتعلّق بدلالة الجملة ولا تدخل في مضمونها القضوي. ولعل رأي «لايكن» يزداد إقناعاً في شأنها لما كانت لا تطابق دائماً قصداً محدّداً من مقاصد المتكلّم.

لنعد إلى الشاهد (2). إن كانت (3) بمصطلحات «غرايس» استلزماً محادثياً للشاهد (2ب) فإنها أيضاً تضمين لـ (2ب) بمصطلحات «سبرير، وولسون»، لكنها ليست التضمين الوحيد فالشواهد (4) و(5) و(6) هي تضمينات أخرى لـ (2ب) لا نستطيع استنتاجها من (2ب) غير أن القائل بـ لم يقصدها ولم يبلغها بالقوة التي أبلغ بها (3).

(4) ب لا يريد سيطرة مازراتي.

(5) ب لا يريد سيطرة جاقوار.

(6) ب لا يريد سيطرة رولس رولس.

وتجدر الإشارة إلى أن «غرايس» لم يزعم لا هو ولا «ولسون» و«سبرير» أنَّ الاستلزمات المحادثية أو التضمينات يجب أن تدخل في الصورة المنطقية.

3.3.1 الاقتضاء والتخمين المعجمي

بقيت قضية الاقتضاء.

يمكن وصف ظاهرة الاقتضاء بيسر انطلاقاً من الشواهد التالية:

(7) أ. أطلع زيد عن التدخين.

ب. كان زيد يدخن.

(8) هل كان زيد يدخن؟

(9) لم ينقطع زيد عن التدخين.

إن كان الشاهد (7أ) يمثل القول مثلما نطق به (أي المنطوق *posé*) فإن (7ب) هو المقتضى (*présupposé*). ويتمثّل رائر الاقتضاء في ثبات الاقتضاء بعد عدّة تغييرات ندخلها على الجملة نخص بالذكر منها رائزي الاستفهام (مثل 8) والنفي مثل (9).

التأويل الصدقي للأقوال

إن إدخال الاقتضاء في الصورة المنطقية لا معنى له إلا إذا كان ظاهرة لغوية تؤثر في شروط صدق الجملة وليس مجرد ظاهرة تداولية. /

ملاحظة: توجد هنا فرضيتان متناقضتان: إما أن نعتبر أن (7ب) إن كان كاذبا كان الشاهد (7أ) كاذبا أيضاً (وهو موقف رسل 1905) وإما أن نعتبر أن (7ب) إن كان كاذبا تعذر الحكم بالصدق أو الكذب على (7أ) (وهو موقف 'ستراوسن'، 1977، Strawson). انظر هنا الفصل 8 الفقرة 3.1.1.

وقد طعن 'لايكن'، بناء على أعمال أخرى ('ولسون'، 1975 Wilson و'كمبسون'، 1975 Kempson) في مفهوم الاقتضاء الدلالي لأنه لا يصح أن نرهن صدق قضية ما بصدق قضية أخرى عارضة (contingente) وهو شأن الفرضية الأولى (رسل). ومن جهة ثانية إن كانت جملة ما عارية من قيمة الصدق، حيث تكون الصورة المنطقية في منظوره معادلة للبنية العميقة، كانت جملة لاحقة نحويًا. وبترتب عن ذلك إن قبلنا الفرضية الثانية ('ستراوسن') أننا نسلّم بكون الصيغة النحوية لجملة ما هي رهينة وقائع في العالم. وهي فرضية غير مقبولة.

ويتمثل الحل الذي يقترحه 'لايكن' في إبعاد مفهوم الاقتضاء والاستعاضة عنه بمفهوم التخمين المعجمي. *présomption lexicale*.

إن مفهوم التخمين المعجمي باعتراف 'لايكن' نفسه قريب من الاستلزام الخطابي الوضعي عند 'غرايس'، فالتخمين المعجمي له الخصائص التالية:

(أ) لا يمكن إلغاؤه مثلما يدلّ على ذلك الشاهد التالي:

(10)؟ لم يقلع زيد عن التدخين لكتّه لم يدخل قطّ.

(ب) يمكن فصله بالمعنى الذي حدّده 'غرايس' (أي يمكن أن نفرنه بالكلمة نفسها لا بدلالاتها).

(ج) لا يمكن احتسابه.

4.3.1 نوعان من النحوية

يفترض 'لايكن' أن البنية العميقة للقول أي من منظوره صورته المنطقية لا تمثل المدخل الوحيد للمكون التحويلي الذي يشغل في الآن نفسه على البنية العميقة وعلى التخمينات المتعلقة بالوقائع والأحداث (factuelles). تخضع هذه التخمينات المتعلقة بالوقائع لمسار من التحويلات تنجز التعجيم. وهو مسار قد يفضي إلى نتائج خاطئة. لذلك وجب التمييز بين مستويين من النحوية.

(أ) النحوية بالمعنى الواسع التي تكون الجملة بمقتضاها نحوية إن عيّنا لها تأويلا دلاليًا سواء تمّ أو لم يتمّ تعجيمها بشكل مرضي.

(ب) النحويّة بالمعنى الضيق حيث تكون الجملة نحويّة إن كانت في الآن نفسه نحويّة بالمعنى الواسع وكانت معتمدة تعجيماً صحيحاً.

ونشير بذلك إلى أن النحويّة بالمعنى الواسع يمكن أن تحدّد بالنسبة إلى جملة خارج أي سياق (hors emploi) بينما لا يمكن تحديد النحويّة بالمعنى الضيق / إلا في سياق. ويبدو من البديهي أنّ النحويّة بالمعنى الواسع هي التي تتعلّق بالصورة المنطقية.

4.1 الأفعال الإنشائية الصريحة والأفعال الإنشائية غير الصريحة والأعمال اللغوية غير المباشرة.

1.4.1 الفرضية الإنشائية والمفارقة الإنشائية

آخر ظاهرة تداولية هامة تناولها «لايكن» هي ظاهرة الأفعال الإنشائية. يتمثّل المشكل الأساسي في الفرضية الإنشائية («روس» 1970) التي تقضي إن كانت صحيحة أن نعالج الأفعال الإنشائية غير الصريحة معاملة الأفعال الإنشائية الصريحة والعكس صحيح.

يستمدّ الفعل الإنشائي جذوره من نظرية الأعمال اللغوية التي طورها أستيّن (أوستين، 1970) ثم «سيرل» (1972). انظر في هذا العمل الفصل 1 الفقرة 2). ضمن الصيغة الأولى للنظرية تكون الجملة إنشائية إن أنجز بمجرد قولها عمل لغويّ مثلما هو الحال في الشاهد رقم (11):

(11) أعدك بأن آتي غداً.

إنّ القائل بمجرد نطقه ب (11) ينجز عملاً متضمناً في القول هو عمل الوعد. وأصبحت في التطوّرات اللاحقة لنظرية الأعمال اللغوية كلّ جملة إن كانت مستقيمة نحويّاً تنجز عملاً متضمناً في القول بمجرد إجرائها. ففي الشاهد (12) ينجز القائل عمل إخبار:

(12) ينزل المطر

يعتبر الشاهد (11) في هذه الصيغة الثانية من النظرية فعلاً إنشائياً صريحاً بينما يعتبر (12) فعلاً إنشائياً غير صريح. لقد اقترح نحويّ توليديّ («روس» 1970) فرضية تسمح في الآن نفسه بتبرير توسيع [الخاصية] الإنشائية [لتشمل] الجمل الإنشائية غير الصريحة وأن يؤخذ [وصف] كلّ الجمل من وجهة نظر تركيبية. وهو يرى أن كلّ الجمل تنضمّن في بنيتها العميقة صدراً إنشائياً (préface performative) يمكن أن يظهر كما يمكن أن يحذف في البنية السطحية. فإن ظهر الصدر الإنشائي كان القول الإنشائي صريحاً وإن حُذف كان القول الإنشائي غير صريح. وقد عرفت هذه الفرضية باسم الفرضية الإنشائية أو التحليل الإنشائي. وبناء عليه تسند لجملة من قبيل الشاهد (12) البنية العميقة التالية:

(13) أثبت أنّ المطر ينزل.

وتبعاً لذلك ينبغي للأقوال الإنشائية الصريحة وغير الصريحة أن تُحلّل التحليل نفسه.

إن قبلنا الفرضية الإنشائية كان لكلّ جملة في بنيتها العميقة أي في صورتها المنطقية صدر إنشائي. إلا أنّ هذا القول تنشأ عنه المفارقة الإنشائية. ألا ترى أنّ صدق

التأويل الصدقي للأقوال

الجملة الخبرية أو كذبها لم يعد رهين مطابقتها لحالة الأشياء في العالم وإنما أصبح مرتبطاً بمجرد قولها.

تتمثل الصياغة التامة للمفارقة الإنشائية كما صاغها «لايكن» (لايكن، 1984) على النحو التالي: [11].

(1) إن كان التحليل الإنشائي صحيحاً تضمنت كل جملة فرنسية تامة على مستوى بنيتها العميقة فعلاً إنشائياً يسودها.

(2) إن تضمنت أي جملة من الجمل على مستوى بنيتها العميقة فعلاً إنشائياً غير قابل للتأويل دلالات كانت هي نفسها غير قابلة له أيضاً.

(3) إن تضمنت أي جملة على مستوى البنية العميقة فعلاً إنشائياً قد تم تأويله دلالاتاً إذن أسندنا له شروط صدق خاطئة. (كان كاذباً)

(4) إن كان التحليل الإنشائي صحيحاً تحتم أحد أمرين: إما أن تكون الجملة غير قابلة للتأويل وإما أن نسند لها شروط صدق خاطئة.

(5) لا يمكن قبول أي نتيجة من النتيجة المذكورتين.

لقد أدى هذا بـ«لايكن» في مرحلة أولى إلى التخلي عن فرضية الدلالة التوليدية التي تسوي بين البنية العميقة والصورة المنطقية. وقال بوجود التمييز داخل البنية العميقة بين الصورة المنطقية وصدورها الإنشائي. ويلخص هذا الرسم التالي:

الصورة المنطقية = البنية العميقة – الصدر الإنشائي

ملاحظة: يندرج هذا المقترح ضمن تصور «سيرل» الستى. ويحسن التذكير بأن «سيرل» («سيرل» 1972) يميز ضمن القول القوة المتضمنة في القول التي يمثل لها بمؤشر القوة المتضمنة في القول من المضمون القسري الذي يمثل له بواسطة المضمون القسوي. ويتطابق مضمون القوة المتضمنة في القول في الشاهد رقم (11) الفعل «أعد» بينما يطابق مؤشر المضمون القسوي «سأتي غدا». أمّا إن لم تتضمن الجملة صدراً إنشائياً صريحاً فإن «سيرل» وهو ما يفرق بينه وبين «لايكن» لا يفترض صدراً إنشائياً مقدراً في البنية العميقة غير أنه يقول إن واسم القوة المتضمنة في القول هو الشكل التركيبي للجملة نفسها. أي إكان تكون خبرية وهو شأن الجملة العربية (12) أو في صيغة الإخبار (indicatif) مثلما هو شأن الشاهد في الأصل الفرنسي (12) على سبيل الذكر.

إنّ هذا يطرح قضية دور الصدر الإنشائي. إن كان لا يساهم في تكوين الصورة المنطقية للقول أي في شروط صدقه ولا يقع تأويله دلالاتاً فما هي فادته؟

أضف إلى ذلك اشتغال الجمل التي تخلو من صدر إنشائي صريح على أشباه المفاعيل مثل الظروف وبعض الوحدات التي تشغل وظيفة حال وغيرها (مثل حقاً وبصراحة وبما أنك تطلب مني ذلك..) التي يتم تأويلها دلالاتاً بدون أدنى شك:

(14) إنك مضجر حقاً.

القاموس الموسوعي للتداولية

(15) بما أنك تطلب مني ذلك فأني سأهجرك.

إن أشباه المفاعيل هذه تشيرُ بوضوح إلى وجود فعل إنشائي في البنية العميقة، وتبعاً لذلك يصعب أن نزعّم أن الحال مثلاً (حقاً) يتم تأويله بينما لا يتم تأويل الفعل الذي يتعلّق به الحال. إلا أن [132] إدخال الفعل الإنشائي والحال في الصورة المنطقية يؤدي بنا من جديد إلى المفارقة الإنشائية /.

ويرى «لايكن» أن نتخلّى عن الفرضية الإنشائية التي تقرّ لكل جملة غير لاحنة في بنيتها العميقة صدراً إنشائياً وأن نَمَيز بين الجمل التي تشتمل على فعل إنشائي صريح أو حال أو شبه مفعول والجمل التي لا تتضمن البتة فعلاً إنشائياً صريحاً. فالمفارقة الإنشائية لا تصحّ إلا بالنسبة إلى الأقوال الإنشائية الصريحة ولا تنطبق على باقي الجمل. ولذا يكمن الحلّ في التحليل البراطكسي (parataxique) ويقتضي هذا التحليل أنك إن قلت جملة على منوال «أثبت أنّ ق» فإنّ مفعولها، ق، يقتضي بالضرورة أن يكون قد تمّ قوله أيضاً وأنّه يقتضي ق، إذن يمكن أن نحلّل الإخبار تحليلًا مقبولا.

لنعد إلى الشاهدين (12) و(13) ولنفترض أنّ (13) هو الذي قيل:

(12) ينزل المطر.

(13) أثبت أنّ المطر ينزل.

بناءً على إلقاء القول (13) كان الشاهد (12) هو نفسه قولاً ويقتضي «المطر ينزل» إنّ الجملة (13) تشتمل إذن على مجموعتين من شروط الصدق: مجموعة تطابق الصورة المنطقية للقول (13) وتحتوي على الصدر الإنشائي الصريح ومجموعة أخرى من شروط الصدق تطابق الصورة المنطقية للقول (12)

لماذا لا يمكن تطبيق هذا التحليل إن تبين أنّ الفرضية الإنشائية صحيحة ؟ لنعد إلى الشاهدين السابقين (12) و(13). هب أنه تمّ إلقاء القول (13). وطبقاً عليه التحليل البراطكسي وسلّمنا بالضرورة بأنّ الشاهد (12) قد تمّ قوله أيضاً. لكن الفرضية الإنشائية تقتضي أن يكون للشاهدين (12) و(13) الصورة المنطقية نفسها وهي تشتمل على الصدر الإنشائي الذي نجده في الشاهد (13). ويتبين بذلك أنّ الفرضية الإنشائية تمنع من تطبيق التحليل البراطكسي تطبيقاً ناجحاً.

هل يقضي ما قلناه بالتخلّي عن الفرضية الأساسية لنظرية الأعمال اللغوية التي وردت عند أستيّن «الثاني» وعند سيرل، التي تسلّم بإنجاز عمل متضمّن في القول في كلّ جملة صحيحة نحويّاً تمّ قولها. طبعاً لا ويعود في هذه النقطة «لايكن» إلى الستة السيرلية ومحصلها أنّ المؤشّرات على القوّة المتضمّنة في القول هي الأقوال الإنشائية الصريحة التي تتضمّن فعلاً مصرفاً مع ضمير المتكلم. وفي غياب هذه الأفعال تكون صيغة الجملة (أمر، إخبار، استفهام) وبناءً الفعل وقرائن أخرى هي الدالّة على مؤشّر القوّة المتضمّنة في القول.

التأويل الصدقي للأقوال

2.4.1 الأعمال اللغوية غير المباشرة

غير أنَّ هذا يطرح قضية أخرى هي قضية الأعمال اللغوية غير المباشرة. يعتبر العمل نحوي غير مباشر إن استعملت جملة ذات قوة متضمنة في القول معينة [لإفادة] قوة أخرى مغايرة للأولى تماماً كما يدل على ذلك الشاهد التالي:

(16) هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

ينبغي للشاهد (16) بحكم شكله النحوي أن يفيد القوة المتضمنة في القول لطلب المعلومة. غير أنه يكاد لا يستعمل إلا باعتباره التماساً مع القوة المتضمنة في القول المطابقة. /

وبناء على ذلك يصبح طرح الموضوع أوضح: إن كان مؤشّر القوة المتضمنة في قول هو الذي يحدّد قيمة الجملة فكيف يمكن استعمال جملة ذات واسم معيّن مع قوة متضمنة في القول تخالف القوة المتضمنة في القول المطابقة؟ يتمثل حلّ «لا يمكن» في التمييز بين ثلاثة أصناف من الأعمال اللغوية غير المباشرة تتوزّع على مسترسل ننقل فيه من أكثر الأعمال تمثيلاً للعمل اللغوي المباشر إلى أكثر الأعمال اللغوية تمثيلاً لعمل اللغوي غير المباشر.

(أ) الجمل التي يمكن أن تستعمل بشكل غير مباشر.

(ب) الجمل التي تحتوي عادة على قوة غير مباشرة.

(ج) الجمل التي لا يمكن أن تستعمل إلا بصفة غير مباشرة.

تطابق الأصناف الثلاثة على التوالي الشواهد التالية:

(17) أمام نافذة مفتوحة: «الطقس بارد هنا قليلاً»

(18) هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

(19) هل بإمكانك أن تناولني الملح من فضلك؟

تُحدّد القوة المتضمنة في القول الخاصة بجملة من الصنف الأوّل بالاعتماد على استلزام خطابي محادثي بمنظور «غرايس». وتُحدّد قوة الثانية بمواضعة استعمال حسب Morgan «مورغان»، «مورغان» (1978). أمّا الثالثة فتُحدّد بمواضعة استعمال حسب «مورغان» تدعمها عبارة أقربها العرف من قبيل من فضلك.

ملاحظة: يعود الفضل لـ «مورغان» في تطوير مفهوم المواضعة الاجتماعية (مورغان 1978) انطلاقاً من ملاحظة لـ «سيرل»، إن التمييز بين مواضعة المعنى ومواضعة الاستعمال محدّد بوضوح بناء على أن المواضعة الخاصة بالاستعمال لا تتغيّر معنى التعبير الذي تشملها إذ لا تجعل منه عبارة جاهزة (idiome) أوليّة وبعبارة أخرى إن عدنا ثانية للشاهد (18) فإن هذا الشاهد يستعمل في العادة لتقديم التماس إلا أن معناه لا يتغيّر بسبب ذلك.

5.1 الصورة المنطقية والبنية العميقة

هل تعادل الصورة المنطقية عند «لايكن»، في نهاية المطاف البنية العميقة للجملة؟ يبدو أنَّ الجواب هو بالإيجاب. إنَّ الصورة المنطقية للجملة حسب «لايكن»، هي البنية العميقة المقيّدة بمقام دون أن يحدّد معنى هذا اللفظ بدقّة، وتقصي وفق هذا المنظور البنية العميقة التي تطابق الصورة المنطقية للقول التخمينات المعجمية (انظر أعلاه الفقرة 3.3.1) وتقصي أيضاً القوّة المتضمّنة في القول للجمال التي ليست جملاً إنشائية صريحة كما تقصي القوّة المتضمّنة في القول للأعمال اللغوية غير المباشرة (انظر أعلاه الفقرة 4.1.4). لكنَّ التخمينات المعجمية والقوّة المتضمّنة في القول ينبغي أن يعالجا في مستوى لغويّ. ويقدر «لايكن»، أنَّ البنية العميقة لم تعد المادّة الوحيدة التي تجري عليها التحويلات التركيبية / (يحسن التذكير أنَّ «لايكن»، ينزّل عمله في نطاق تحليل لسانيّ من الصنف التوليديّ). إنَّ المكوّن التحويليّ يشغل إذن على التخمينات المعجمية وعلى القوّة المتضمّنة في القول. وبهذا الاعتبار تطابق الصورة المنطقية التحليل الدلاليّ للجملة ولكنها لا تنفذ تأويل القول.

2. الصورة المنطقية: التفسير والاستلزام

1.2 معنيان اثنان لكلمة دلالة

تجدر ملاحظة أنَّ الصورة المنطقية في تصوّر «لايكن»، إذا وافقت التحليل الدلاليّ للجملة، لا تفشل فحسب في إعطاء تأويل تام لها بل إنها تفشل أيضاً في تحديد كلّ شروط صدقها عند الاستعمال. وبهذا الاعتبار إن كانت الصورة المنطقية تسند للجملة تحليلاً دلاليّاً بالمعنى اللغويّ فإنّها لا تسند لها بالضرورة تحليلاً دلاليّاً بالمعنى الفلسفيّ. إذ يجب التمييز بين معنيين لكلمة دلالة:

(أ) في المعنى الأول وهو المعنى اللغويّ تشير كلمة دلالة إلى تحليل للدلالة يوافق ما يقره قانون اللسان أو شفرتة.

(ب) أمّا في المعنى الثاني وهو المعنى الفلسفيّ فإنّ لفظ دلالة يشير إلى شروط صدق الجملة. وتعادل دلالة الجملة شروط صدقها سواء حصلنا على هذه الشروط انطلاقاً من القانون اللغويّ بمفرده أو بإضافة عناصر سياقية.

وهكذا فإنّ الصورة المنطقية في تصوّر «لايكن»، إن كانت توافق تحليلاً دلاليّاً تاماً بالمعنى اللغويّ فإنّها لا توافق تحليلاً تاماً بالمعنى الفلسفيّ.

قد يحتج «لايكن»، لنفسه بإقحام مفهوم «التقييد بسياق». لكن هذا المفهوم بالإضافة إلى عدم دقته يبدو مقتصرًا في ذهن «لايكن»، على الوضعية الموضوعية التي تقال فيها الجملة. ولا يصعب بيان

التأويل الصدقي للأقوال

مثل هذا السياق لن يكون موفقاً بالتحليل خاصة بالنسبة إلى الوحدات الإحالية التي تتجاوز حيز جملته مثل ضمائر الربط والعوائد الإحالية.

لتبين الشاهد (20)

(20)أ - فقد زيد قُبعته

ب - يعتقد أنها اختلست منه

في (20ب) يوجد عدد من ضمائر الغيبة هي: دُ في كلمة قُبعته؛ وها والضمير المستتر في يعتقد وفعل اختلست. إن البنية العميقة ل (20ب) مفهوم لساني يحترم حدود حيز الجملة (domaine). وبعبارة أخرى إن البنية العميقة ل (20ب) لن تضيف شيئاً فيما يتعلق بإحالة الضمائر في الشاهد (20ب) وهو أن الضمير المستتر في فعل انشؤة الإسنادية «يعتقد» مقترن إحصائياً مع الضمير الغائب المنفصل في «منه» في المركب الإسنادي الفرعي «اختلست منه». لكن البنية العميقة لن تفيدنا بشيء في ما يتعلق بمرجع مختلف هذه الضمائر بما أن مفسر كل واحد منها / واقع خارج حيز الجملة. وإن شئت قلنا إن كانت الصورة المنطقية للشاهد (20ب) مكافئة للبنية العميقة فإنها لن تستطيع تعيين مرجع الضمائر المعنوية. ولن يفيدنا في هذه المهمة اللجوء إلى السياق بالمعنى الذي يعتمد عليه لا يمكن، لأن هذه المراجع لا توجد في وضعية إلقاء القول.

إذن يوجد بمقتضى تحديد شروط صدق الجملة أكثر مما تفيد الصورة المنطقية بالمعنى الذي يعتمد عليه لا يمكن، حتى وإن كانت هذه الصورة مقيدة بسياق.

2.2 الإحالة وشروط الصدق والإجراء (procédure)

إن عدم تطابق الصورة المنطقية، بمفهوم «لا يمكن»، مع التحديد التام لشروط صدق الجملة يعود إلى بعض التعابير الإحالية التي يمكن حصرها: وهي العناصر الإشارية أو الإشاريات وأسماء الإشارة والعوائد الإحالية (المجاورة لحدود الجملة) والألفاظ المبهمة. تشترك كل هذه التعابير الإحالية في خاصية مشتركة تتمثل في أن دلالتها المعجمية لا تكفي لتحديد مرجعها. ومعنى ذلك أنها فاقدة للاستقلال الإحالي. (انظر الفصل 13) وهو ما يفرق بينها وبين التعابير الإحالية الأخرى مثل الأوصاف المحددة أو غير المحددة وأسماء الأعلام.

ملاحظة: الوصف المحدد هو تعبير اسمي دخلت عليه أداة تعريف. أما الوصف غير المحدد فهو تعبير اسمي (اسم) لم تدخل عليه علامة تعريف (وقد يقترن بأداة تنكير مثلما تدل على ذلك الشواهد التالية:

(21) القط الذي اشترته آن ريبول، في 20 ماي 1992.

(22) قط أسود.

يجب أن نعتد في هذا الموضع إلى جانب التمييز بين الدلالة الصدقية والدلالة غير الصدقية التمييز بين الدلالة الوصفية والدلالة الإجرائية (procédurale). إن التعابير الإحالية التي تملك دلالة معجمية تكفي لتحديد مرجعها. شأنها في ذلك شأن

القاموس الموسوعي للتداولية

الأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة، تعابير تمتلك استقلالاً إحاليًا وتنتمي للدلالة الوصفية كما يمكن أن نتوقع ذلك. أما التعابير الإحالية المفتقرة للاستقلال الإحالي (مثل الإشاريات وأسماء الإشارة والروابط العائدة والأسماء المبهمة) فتدخل ضمن الدلالة الإجرائية (انظر المقدمة الفقرة 12.2..).

ويعتبر اللفظ داخلًا في الدلالة الإجرائية إن كان ما يقترن به، عرفًا ولغة، ليس دلالة معجمية وإنما مجموعة من التعليمات نسميها إجراءات. إن انطلقنا من مثال بسيط هو ضمير المتكلم المفرد قلنا إن الدلالة الوصفية لضمير «أنا» لا تتمثل في الفرد الذي يقول هذه الجملة أو يقول جملة مكافئة لها ولو كان الأمر على هذا النحو لكان ضمير أنا والفرد الذي يقول هذه الجملة مترادفين وقابلين لأن يُعوّض أحدهما بالآخر في كل السياقات اللغوية. وهو خلاف الواقع. [116] إن التعبير «الفرد الذي يقول هذه الجملة» لا يمثل الدلالة المعجمية / الوصفية لضمير «أنا» وإنما يبين الإجراءات المتصلة بضمير «أنا» التي تسمح بتعيين مرجع له (انظر في هذا العمل الفصل 12 الفقرة 1.3).

يميل عاقبة الباحثين إلى اعتبار أن التمييز بين الدلالة الصدقية والدلالة غير الصدقية والتمييز بين الدلالة الوصفية والدلالة الإجرائية تمييزان يقتسمان حقل الدلالة اقتسامًا متناظرًا. ويعتبرون أن الدلالة الصدقية والوصفية تطابقان اللسانيات بالمعنى الضيق للكلمة أي اللسانيات التي تدرس المظاهر النظامية في اللغة (الشفرة) بينما تطابق الدلالة غير الصدقية والدلالة الإجرائية (procédurale) التداولية. يحتاج هذا القول إلى تعديل لأن الإجراءات تخضع لعملية تشفير لغوي وتقرن معجميًا بالكلمة حتى وإن لم تمثل بالمعنى الدقيق للكلمة دلالتها المعجمية. ومن جهة ثانية تسهم الإجراءات المتصلة بالألفاظ الإحالية غير المستقلة في تحديد الدلالة الصدقية للجملة بما أنها تسمح بتعيين مراجع لهذه الألفاظ. هل يعني ذلك، على الأقل بالنسبة إلى هذه الحالة، أن الدلالة الإجرائية لهذه الألفاظ تتعلق بعلم اللسانيات بالمعنى الضيق. الجواب هو قطعًا لا. لأن مداخل هذه الإجراءات مكوناتات السياق المقالي (cotexte) التي تتجاوز حيز الجملة وعناصر مقام إلقاء القول وهو ما يجعل منها إجراءات تداولية. بعبارة أخرى إن تحديد الدلالة الصدقية للجملة يفترض تحليلها لغويًا ولكنه يقتضي أيضاً تحليلها تحليلًا تداوليًا جزئيًا. («سبرير» و«ولسون» 1990، 1986a)

3.2 التداولية وشروط الصدق

انتهينا إلى أن تحديد شروط صدق قول لا يمكن أن يتم بواسطة مسار دلالي قائم على الشفرة. بل يقتضي أيضاً مسارًا تداوليًا أو أكثر، خاصة المسارات التي تحكم في تعيين المراجع. إلا أن المرء قد يتساءل عن مشروعية معالجة عناصر صدقية في إطار تداولي. وجدير بالذكر أن بعض التيارات الراحنة للتداولية وأحسن ممثل لها التداولية المندمجة لـ«دكرو» ترفض قطعياً كل فرضية تقر أن وظيفة اللغة تمثيل الواقع (الفصول

التأويل الصدقي للأقوال

10 و 11)، فال تداولية المندمجة التي تنتسب إلى اللسانيات البنيوية تبني فرضية البنيوية بـثلاثة باستقلال اللغة عن الواقع واستقلال البنية اللغوية. بل تذهب أبعد من ذلك بفترضها استقلالية إجراء القول إذ تزعم أن كلّ إلقاء قول يحيل على نفسه إحالة ذاتية (sui - référentielle) فيصبح التحليل الصدقي للأقوال غير ذي فائدة. /

ملاحظة: تجدر ملاحظة أن فرضية استقلال عملية القول تؤدي بدكر، إلى تغيير نظرية الأعمال اللغوية، إذ لم يعد العمل اللغوي يؤثر في الواقع كما لم يعد من مقاصد المتكلم تغيير الواقع بمقتضى قوله. وبالأحرى فإن إنجاز عمل لغوي يزعم تغيير الواقع بينما لا يعدو أثره الأمر والطلب ويتعلق بما هو قانوني لا بالواقع.

1.3.2. حالة الكذب

تقوم القضية برمتها على صحة فرضية استقلال إلقاء القول. إن صححت هذه المصادرة سم تكن للغة ولا لاستعمالها علاقة بأحوال الأشياء في العالم.. لذلك يكون من المفيد لهذا السبب أن نكتب على ظاهرة الكذب وهي بدون شك تداولية. عندما يصنع متكلم قولاً كاذباً تكون له جملة من المقاصد أهمها إقناع مخاطبه أن القضية التي يعتبر عنها قوله صادقة والحال أن المتكلم يعتقد أنها كاذبة. للوصول إلى هذه النتيجة (وهو عمل التأثير بالقول) يلقي القائل جملة تكون لها في الغالب قوة متضمنة في القول إخبارية أو إثباتية.

ملاحظة: يميز أستيّن ضمن الأعمال اللغوية الأعمال القولية التي تطابق قول شيء ما والأعمال المتضمنة في القول التي تطابق العمل الذي نوقعه عندما نتكلم كالأمر أو التسمية أو الوعد أو يمين الطلاق الخ.. وأعمال التأثير بالقول التي ننجزها بمقتضى كلامنا (مثل الكذب أو الإقناع) (أستيّن 1970 وفي هذا العمل الفصل 1.21 الفقرة).

هل بإمكاننا في حالة الكذب أن نزعم أن مقاصد المتكلم أو العمل الذي يوقعه بالفعل لا علاقة له بالواقع أو بصدق القول وكذبه. إن من الشروط الأساسية للكذب باعتباره عملاً لغوياً أن يعتقد القائل في كذب الجملة التي ينطق بها كما أنه من شروط نجاح هذا العمل اللغوي الأساسية أن يعتقد المخاطب في صدقها.

لنتأمل الشاهد التالي:

(23) أجابت ليلى التي تبلغ من العمر ستين سنة زينب التي سألتها عن سنّها: (يا زينب) إنني أبلغ من العمر خمسا وأربعين سنة.

في هذا الشاهد نعتقد ليلى أن لها ستين سنة وعندما تقول الشاهد (23) فإنها تقصد إيهام زينب أن سنّها هو خمس وأربعون سنة. بعبارة أخرى هي تعتقد أن (23) كاذب وتريد إقناع زينب من خلال قولها (23) أن (23) قول صادق.

لعله من المفيد أن نفحص الأسس النظرية للفكرة القائلة بأن اللغة لا يصح أن تُدرس على أساس شروط الصدق. وقد نشأت هذه الفكرة في نظرية الأعمال اللغوية [118] وخاصة عندما عُمم مفهوم العمل المتضمن في القول على كل الأقوال. /

2.3.2 صدقية الأقوال ونظرية الأعمال اللغوية

لقد تأسست نظرية الأعمال اللغوية على أنقاض المصادرة الوصفية التي نعتها أستيـن بالوهم الوصفي. تشتمل كل الجمل الخبرية (declarative) وفق هذه المصادرة على قيمة صدق. لقد طعن أستيـن في الوهم الوصفي بالإشارة إلى أن كثيراً من الجمل الخبرية لا تعتمد في الحقيقة لوصف الواقع وإنما لإنجاز أعمال لغوية جـد مختلفة مثل الوعد والأمر وإعلان الحرب. ثم عَمّم هذه الملاحظة على عامة الجمل النحوية المنطوق بها، ففُضي إلى النتيجة التالية: لما كانت اللغة لا تُستعمل لوصف الواقع لم يكن لتحليل الجمل على أساس صدقها وكذبها معنى.

تجدر الملاحظة إلى أن الحجّتين اللتين انطلقت منهما نظرية الأعمال اللغوية وهما المصادرة الوصفية واستعمال الجمل لغايات غير وصفية حجتان صحيحتان إلا أنهما لا تنتميان إلى السجل نفسه من البحوث حول اللغة. فالمصادرة الوصفية التي مفادها أن كل الجمل الخبرية (declarative) هي صادقة أو كاذبة تتعلق بالميتافيزيقا، أمّا اكتشاف استعمال الجمل لغايات غير وصفية فيتعلق بنظرية الأعمال اللغوية أي بفرع آخر من الفلسفة ساهم مساهمة كبيرة في تأسيس التداولية. وبعبارة أخرى لا يمكن الطعن في كون كل الجمل الخبرية صادقة أو كاذبة بحجة أن الجمل الخبرية يمكن أن تستعمل لعمل لغوي آخر غير الوصف. ويعني ذلك أنه يمكن لجملـة خبرية أن تكون صادقة أو كاذبة وتنجز في الآن نفسه عملاً متضمناً في القول.

3.3.2 قيمة صدق الأقوال واستعمالها

إن كانت قيمة الصدق التي يمكن نسندھا إلى جملة ما قضية فلسفية لا علاقة لها باستعمالنا لها فإننا لا نرى أين تكمن فائدة تحديد شروط صدقها، ولكن المشكل ليس بالبساطة التي نعتقد. لنعد إلى موضوع الكذب. عندما يقول المتكلم قولاً كاذباً فإنه ينطق بجملة لها في الأغلب قوة متضمنة في القول خبرية ومضمون قضوي يعتقد أنه خاطئ. وإن كان المتكلم يعتقد أنه كاذب فلأنه قادر على تأويل القول دلالة أي أنه قادر على تحديد شروط صدق هذه الجملة. ولكن سواء اعتقد أن هذا المضمون صادق أو كاذب فإنه لا يمكن أن يعتقد أنه صادق أو كاذب إلا بالاعتماد على شروط صدق الجملة ومعتقداته حول العالم وخاصة حول وجود حالة من الأشياء في الكون تثبتھا أو تنفيھا، وفضلاً عن ذلك فإن المتكلم حين يكذب لتحقيق جملة من المقاصد منها إلقاء قول خبري ذي محتوى قضوي معين مع إيهام مخاطبه بأنه يعتقد في صدق هذا المضمون القضوي وإيهام مخاطبه أن هذا المحتوى القضوي صادق. [119] إن هذين المقصدين / يفترضان على الأقل أن المخاطب سيحلل الجملة تحليلًا دلاليًا

التأويل الصدقي للأقوال

يسمح له بتحديد شروط صدق مضمونها القضوي. وبعبارة أخرى إن تحديد شروط صدق جملة خبرية ليس قضية ميتافيزيقية تتعلق بقيمة صدق الجملة وإنما هو جزء لا يتجزأ من مسار تأويلها.

ويتضح إذن أن التحديد الكامل لشروط صدق الأقوال يرتبط بمسارات تداولية ويمثل جزءاً من المسار اللساني والتداولي لتأويلها.

3. الصورة المنطقية مقابل الشكل القضوي

لما كان تحديد شروط صدق الأقوال بشكل كامل يتطلب مراعاة المسارات التداولية أفضى ذلك بنا إلى التساؤل عن صحة موقف «لايكن» في موضوع الصورة المنطقية. والسؤال المطروح هو هل يصح أن نتمسك بالتكافؤ بين الصورة المنطقية والبنية العميقة للقول والحال أن البنية العميقة لا تكفي لتحديد شروط صدق الجملة حتى وإن كانت مقيدة بسياق؟ بعبارة أخرى ما الذي يمنع من أن نعتبر أن الصورة المنطقية لا تطابق ببساطة البنية العميقة وإنما تحدد البنية العميقة للقول وقد تم إثراؤها بمختلف التدقيقات التي تحدد الشروط الكاملة لشروط صدقه؟

1.3 الصورة المنطقية: دلالة منطقية أم دلالة فلسفية

هـب أننا أقمنا داخل الصورة المنطقية للقول بالإضافة إلى البنية العميقة مختلف التخصيصات الإحالية التي توفرها المسارات التداولية. عندئذ يتعلق مفهوم الصورة المنطقية بالدلالة الفلسفية لا بالدلالة اللغوية وحدها. ويترتب عن هذا أن الصورة المنطقية وفق هذا التصور لا يمكن أن تضبط بالنسبة إلى جملة خارج السياق وإنما تضبط بالنظر إلى جملة مستعملة في سياق محدد. وبعبارة أخرى فإننا نجرد الدلالة اللغوية من مفهوم جملة (خارج السياق) الذي يسمح لها بصياغة المعطيات التي نحدد بها شروط الصدق. وهي معطيات يفيدنا بها تفكيك القول. ومن جهة أخرى نعود ثانية إلى القضية النظرية الهامة التي هي علاقة التركيب بالدلالة فنقول إذا لم تعد الصورة المنطقية هي البنية العميقة فإن ما يربط التركيب بالدلالة هو أقل متانة مما كنا نتخيل دون أن يكون المجالان منفصلين تماما. ثم إن فتح مفهوم الصورة المنطقية على نتائج المسارات التداولية يعني أننا نحرم أنفسنا من التمييز بين شروط الصدق التي نستخلصها من التفكيك اللغوي للقول من تلك التي نستخلصها من تأويله تداولي. لكل هذه الأسباب يرغب «لايكن» في قصر الصورة المنطقية على البنية العميقة. / هل يعني هذا أن مفهوم الصورة المنطقية في [120] تصوره لا يتعلق إلا بالدلالة اللغوية؟ لا شك أن الجواب هو بالسلب فالصورة المنطقية حتى وإن كانت لا تفي بمفردها بتحديد شروط صدق القول فإنها تساهم فيها وتنتمي

القاموس الموسوعي للتداولية

بمقتضى ذلك إلى الدلالة الفلسفية. إن مفهوم الصورة المنطقية إذن حتى وإن كان يقتصر على المظاهر اللغوية من شروط الصدق يدخل لا محالة في الدلالة الفلسفية.

1.1.3 هندسة المسار التأويلي

إن المسار التأويلي في نظرية «بربر» و«ولسون» هو مسار تراتبي (hiérarchique). وهما يبتنيان هنا أطروحات «فودور» Fodor (فودور، 1986).

ملاحظة: يبتني «فودور» تصوّرًا تراتبيًا لاشتغال الدماغ إذ يرى أن المعطيات التي تدركها الحواسّ تعالجها منظومات متخصصة توفر دخلا للجهاز المركزي غير المختص.

يعالج القول في البداية بواسطة محولات (transducteur) وتعطيه شكلا يجعله في متناول المسارات الدماغية ثم تعالجه المنظومة اللغوية المختصة التي تطابق عادة مجالات الصوتية والتركييب والدلالية وهي متتالية مرتبة من المفاهيم. وتوفر لنا هذه المنظومة اللغوية الصورة المنطقية للقول. وتؤدي الصورة المنطقية للقول فيما بعد دور الدخّل لمسار التأويل التداولي. وبطابق هذا الدخّل استغلال الجهاز المركزي للفكر للقول وهو استغلال غير مختص. ويتم التأويل التداولي عن طريق نظام استباطي تكون مقدماته مكوّنة من جهة من الصورة المنطقية للقول ومن جهة ثانية من السياق. يتألف السياق من قضايا تطابق إرشادات استفيدت من المحيط الفيزيائي للمتكلّم ومن تأويل الأقوال التي سبقته مباشرة ومن معلومات مستمدة من معارف المتكلّم حول العالم وهي معلومات تمكّن مفاهيم الصورة المنطقية من بلوغها والوصول إليها.

فنحن إذن إزاء نظام ذي طابقين:

(أ) المنظومة اللغوية التي تشمل ميادين الصوتية والتركييب والدلالة وهي التي تُمدّنا بالصورة المنطقية للقول.

(ب) النظام المركزي الذي يتكفّل بالتأويل التداولي للقول ويعطي تأويله التام وبناء على ذلك يعطي شكله القضوي.

يطابق إذن التمييز بين الصورة المنطقية والشكل القضوي تمييزا داخل بناء النظام التأويلي نفسه بين المنظومة اللغوية والمنظومة المركزية. إن الصورة المنطقية هي ثمرة المسار المختص للمنظومة اللغوية. أما الشكل القضوي فهو ثمرة المسارات غير المختصة للنظام المركزي. ويفسر هذا لماذا لا يمكن للصورة المنطقية أن تبث في صدق القضايا incomplétude

2.3 شروط الصدق والشكل القضوي

سبق أن رأينا أنّ الصورة المنطقية للقول ينبغي أن تقتصر على شروط الصدق التي نستخلصها من المسار اللغوي لتأويل القول ويمكن أن ندعم هذا القرار بحجّة أخرى

التأويل الصدقي للأقوال

هي التالية. إنّ المسارات اللغوية والمسارات التداولية ليست متماثلة لذا كان التفريق بينهما ضرورياً لإنجاز تأويل تامّ (أي لغوي وتداولي) للأقوال. لكن تبقى القضية التالية مضمّنة. إن كانت الصورة المنطقية لا تشتمل على كلّ شروط الصدق فما هو حكم جملة الشروط هذه سواء تلك التي نستخلصها من الصورة المنطقية أو التي نستفيدها من التأويل التداولي؟ يقترح 'سبربر' و'ولسون' ضمن مقترح يتلاءم مع موقف 'لايكن' أن نسمي صورة منطقية حصيلة المعالجة اللسانية للقول وأن نفرد مصطلح شكل قضوي حصيلة المعالجة الكاملة للقول أي المعالجة اللسانية والتداولية. ويُسمى الانتقال من صورة المنطقية إلى الشكل القضوي وهو انتقال تداولي إثراء للصورة المنطقية. [إذن] من تحديد الشكل القضوي للجملة انطلاقاً من صورتها المنطقية التي كشف عنها تحليلها اللغوي هو مسار تأويلي مضبوط يدخل ضمن التأويل التداولي للجملة.

قبل أن نوضح تفاصيل هذا المسار ينبغي أن نعود إلى قضية الأعمال اللغوية. إن كان شكل القضوي للقول يطابق صورته المنطقية بعد إثرائها بنتائج المسار التداولي لتحليل الأقوال ألا يعترض علينا مُعترض بالمفارقة الإنشائية التي نبه إليها 'لايكن'.

1.2.3 طفو المفارقة الإنشائية

يحمّن التذكير أنّ المفارقة الإنشائية كانت وليدة إدراج القوة المتضمنة في القول ضمن شروط صدقه. لقد تفادى 'لايكن' الإشكال بالتسوية بين شروط الصدق والصورة المنطقية ثمّ بافترض أنّ الصورة المنطقية بدورها تعادل البنية العميقة بعد أن حُذفت منها القوة المتضمنة في القول وذلك بالنسبة إلى الأقوال التي تخلو من فعل إنشائي صريح (performatif explicite) أو ظرف أو حال. أمّا إن سلّمنا بأن شروط الصدق تحددها الصورة القضية أي الصورة المنطقية بعد إثرائها بنتائج التأويل الدلالي للقول كان احتمال طفو المفارقة الإنشائية كبيراً. وبالفعل فإن إحدى نتائج التحليل التداولي للأقوال التي لا يمكن التهرب منها هي تحديد القوة المتضمنة في القول وعندئذ يصعب [12] ألا تكون القوة المتضمنة في القول ضمن الشكل القضوي. /

ونلفت النظر هنا مجدداً إلى أنّ تطبيق التحليل البرطاكسي لا يرفع الإشكال. لتكن الشواهد التالية:

(24) كان الحجاج طاغية.

(25) أثبت أنّ الحجاج كان طاغية فظيعاً.

(26) أثبت زيد أنّ الحجاج كان طاغية فظيعاً.

هـب أنّ الجملة التي ألقاها القائل هي (25). ولنطبق عليها التحليل البرطاكسي الذي يقضي بأن من يقول (25) يكون بالضرورة قد قال (24). غير أنّ الشكل القضوي للشاهد (24) سيكون نفس الشكل القضوي للشاهد (25) أي الشاهد (26) فظهر المفارقة الإنشائية من جديد.

لرفع هذا الإشكال ينبغي التوصل إلى إقصاء القوة المتضمنة في القول من الشكل القضوي للقول.

3.3 التصريح والتضمن: إثراء الصورة المنطقية

لا تمثل القوة المتضمنة في القول العنصر الوحيد الذي ينبغي إخراجها من الشكل القضوي بل ينبغي كذلك إبعاد الدلالات الفرعية أي التضمينات بـ«سبرر» و«ولسون» و«يميز» «سبرر» و«ولسون» تضمينات قول من تصريحاته (explicitation). على النحو التالي:

التصريحات

تعتبر الفرضية التي نستخلصها من القول صريحة إن كانت نتيجة من نتائج صورته المنطقية المسجلة فيه.

التضمن

تعتبر كل فرضية نستخلصها من قول لم يقع إبلاغها إبلاغا صريحا فرضية ضمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين التصريح والتضمن ليس فصلا صارما وإنما هو فصل نسبي. فقد تكون فرضية ما صريحة بدرجات متفاوتة حسب عدد العوامل السياقية الضرورية للحصول عليها. وإن عدنا إلى قضية الدلالات الفرعية قلنا إننا لا نفهم قولاً ما إن لم ندرك أظهر الفرضيات التي يُبلغها وأكثرها تصريحاً. وفي مقابل ذلك يمكن أن نفهم قولاً ما لم ندرك كل ضمنيته إن كنا فهمنا تصريحاته. وبناء على ذلك لم يعد من موجب لأن نعتقد أن الضمنيات تمثل جزءاً من دلالة القول. ولذلك سنقصر الشكل القضوي للقول على ما يصرح به. وبذلك يتضح أن المطلوب ليس أن يستوعب الشكل القضوي كل نتائج الممار التأويلي التداولي فشروط صدق القول لا تستوفي تأويله.

تمثل أولى مهام المخاطب في استعادة تصريحات القول لكن هل يصح بناءً على ذلك أن نزع أن الشكل القضوي لقول ما / يطابق جملة ما يصرح به.؟ في الواقع [123] الأمر خلاف ذلك. إذ الشكل القضوي لقول ما هو إحدى تصريحاته غير أنها ليست التوضيح الوحيد وفي هذا الإطار يتنزل الجواب عن الإشكال (أي المفارقة الإنشائية) الذي يطرحه إدخال العوامل التداولية في تحديد شروط صدق القول. إن تعيين القوة المتضمنة في القول لقول ما هو بالفعل توضيح لما يصرح به ذلك القول أي هو إثراء له وليكنه إثراء من صنف خاص يُمدنا بفرضية من درجة عليا.

[ذلك أننا] إن عدنا إلى الشاهد (24) طابقت الفرضية العليا (26) التالية:

(26) يؤكد زيد أن الحجاج كان طاغية شنيعاً.

التأويل الصدقي للأقوال

إن الشاهد (26) هو توضيح لما يصريح به الشاهد (24) ولكنه لا يمثل شكله القضوي وبالعكس فإن المركب الإسنادي الواقع مفعولاً به لفعل أكد في (26) يطابق الشكل القضوي لـ (24).

فالأمر يتعلق إذن بإثراء للصورة المنطقية وهو إثراء خاص ببعض مجالات التداولية ومتصور عليها للحصول على الشكل القضوي للقول. (forme propositionnelle).

4.3 الشكل القضوي وإثراء الصورة المنطقية

إن وافقت الصورة المنطقية حسب ما أسلفنا التحليل الدلالي للجملة (بالمعنى اللغوي) خارج السياق فإن الشكل القضوي على عكس ذلك يطابق التحليل الدلالي للقول (بالمعنى الفلسفي) عند الاستعمال [في سياق محدد]

ملاحظة: يحسن التذكير أن التمييز بين الجملة والقول يعود إلى «دكرو». ذلك أن الجملة عنده بناء نظري يطابق تجريداً يجريه اللساني انطلاقاً من القول. بينما يمثل القول جزءاً من أجزاء اللسان أنتجه بالفعل قائل معين في زمن محدد. [إذن] ليس للجملة وجود إلا على الصعيد النظري. أما القول فله وجود مادي إذ هو نتيجة الحدث التاريخي الذي يمثله إلقاء القول. ويطابق هذا التمييز بين الجملة والقول الجاري في الفلسفة الانقلاوسكسوتية التمييز بين الصنف (type) والمنجز (token). ويطابق الصنف الجملة ويمكن أن يفيد معاني مختلفة حسب الملابسات التي يقال فيها. وعلى عكس ذلك يطابق المنجز القول وليس له إلا معنى واحد هو ذاك الذي قصده المتكلم.

وترتب عن هذا النتيجة التالية: يتضمن الشكل القضوي للقول الصورة المنطقية للجملة. ويفسر عجز الصورة المنطقية عن توفير كل شروط صدق الأقوال بكون الجملة نفسها يمكن أن تشتمل على شروط صدق جد مختلفة حسب الظروف والملابسات.

لنتأمل الشواهد التالية:

(27) قطي خرج وأنا أبحت عنه /

[124]

(28) لقد خرج أفيمال (اسم القط) وآن ريبول، تبحت عنه.

(29) باستيث (Basteth) خرجت وجاك موشر، يبحث عنها.

ستكون للجملة (27) صورة مطابقة لـ (28) إن كانت «آن ريبول» هي التي قالتها. وستكون صورتها المنطقية مطابقة لـ (29) إن كان «جاك موشر» هو قائلها.

وتتمثل مهمة المخاطب الأساسية في تعيين الشكل القضوي الصحيح أي ذاك الذي كان المتكلم يقصد إبلاغه. لكن ما هو معيار الاختيار؟ من البديهي أن هذا المعيار لا يمكن أن يكون قصد المتكلم لأن هذا القصد هو موضوع البحث. ومن

القاموس الموسوعي للتداولية

جهة ثانية ليس من المؤكد أنّ تطبيق مسار تأويلي ما يكفي لتحديد الشكل القضوي الصحيح.

ونتحقق من هذه الاستحالة عندما نفحص شواهد من صنف الأقوال التي يسمونها «الجمال المتاهة» (garden path sentences)

(30) a. la petite brise la glace

b. Qu'est ce que ce serait s'il s'agissait d'un grand vent

يحتمل الشاهد الفرنسي (30a) تأويلين ممكنين

(31) a. La petite fille brise la glace.

b. La petite brise lui donne froid.

(31) أ. هطمت البنت الصغيرة المرأة

ب. أصابته النسمة الخفيفة ببرد

وعلى العكس من ذلك فإن الشاهد (30b) (بالفرنسية) يفرض التأويل رقم (31b).

ويلجأ «سبربر» و«ولسون» في هذه الحالة إلى مبدأ المناسبة ويزعمان أنّ الشكل القضوي الذي يؤد المتكلم إبلاغه هو ذاك الذي يؤدي إلى تأويل تام كامل ومتناسق مع مبدأ المناسبة.

مبدأ المناسبة:

يفترض كلّ عمل إبلاغ (communication) قائم على الإشارة الحسية أنّه يحقق أقصى درجة من درجات المناسبة.

فرضية المناسبة القصوى

(أ) إنّ مجموع الفرضيات التي يقصد القائل إبلاغها مناسب مناسبة كافية لكي يتكفل المخاطب بمعالجة المثير القائم على الإشارة الحسية (ostensive)

(ب) إنّ المثير القائم على الإشارة الحسية هو أكثر المثيرات مناسبة لإبلاغ جملة هذه الفرضيات.

المناسبة

(أ) كلما زادت الآثار السياقية التي يولدها قول ازدادت درجة مناسبه أكثر مع مراعاة ما يجب تغييره.

(ب) كلما نقص الجهد الضروري لمعالجة قول كان هذا القول أكثر مناسبة مع مراعاة ما يجب تغييره.

التأويل الصدقي للأقوال

تتغير شروط الصدق حسب ملائمتها لإلقاء القول (أي المكان والزمان والمتخاطبين) وتمثل المهمات التي يجب على التأويل التداولي أن يضطلع بها للحصول على الشكل التقصوي للقول / انطلاقاً من صورته المنطقية في جملة ما في رفع اللبس وتعيين المراجع الخاصة بكل حالة] وتدقيق معنى بعض العبارات بالنسبة إلى بعض الألفاظ المبهمة.

إن رفع اللبس المتعلق بالشكل التقصوي الذي يقضي حسب ما ذكرنا آنفاً القوة المتضمنة في القول يطابق ضربين من اللبس: اللبس التركيبي واللبس الدلالي الذي غالباً ما يكون معجمياً. وهو ما يطابق الشاهد (32) مع التأويل المزدوج (32) و(32') و(33) مع التأويلين (33) و(33')

(32) Le vieux singe le masque

(32') [_s le vieux singe] [_v le masque]

القد المسن يحجب عنه الرؤية

(32'') [_s {le vieux} [_v singe le masque]]

يقلد الشيخ القناع

(33) Jean a posé la paille sur la table

وضع جان التبن على الطاولة

(33') paille = chalumeau pour boire

paille = الأنبوب من الورق على الطاولة

(33'') paille = litière et fourrage pour les ruminants

paille = التبن للحيوانات المجترّة

حسب التأويل في (32') تعني اللفظة الفرنسية singe اسماً (هو القرد) بينما يعني هذا الشكل نفسه في الشاهد (32'') فعلاً معناه (قلّد) وفي مقابل ذلك فإن كلمة paille تبقى اسماً في الشاهدين (33') و(33'') إلا أنه اسم يدلّ على معنيين مختلفين.

لا تنجز كلّ هذه المهمات بالطريقة نفسها فبعضها مرتبط وإن جزئياً بالمنظومة الطرفية اللغوية بينما بعضها الآخر استدلالي.

1.4.3 رفع اللبس مسار قائم على الشفرة جزئياً

إن رفع اللبس هو مسار طرفي بما أنه يمكن من بلوغ أحد التأويلين انطلاقاً من المنظومة اللغوية الطرفية سواء تعلّق الأمر بلبس تركيبّي أو لبس معجمي أو دلالي.

وإن عدنا إلى الشواهد (32) و(33) كانت التأويلات رقم (32') و(32'') وكذلك التأويلات رقم (33') و(33'') مولدة من قبل المنظومة الطرفية.

إذن يمكن أن نفترض أنّ رفع اللبس هو مسار تداولي بحث. ومن هذا المنظور يمكن أن تقدّم المنظومة اللغوية التأويلين (أو أكثر) المتعلقين بالجملة في شكل صورتين

القاموس الموسوعي للتداولية

منطقيّين مختلفتين وينتقي النظام المركزيّ أحد التأويلين انطلاقاً من الاستدلالات السياقية غير اللغوية. سيكون لهذه النظرية فضل التلاؤم مع النظرية المنظومية لدودور، وهي نظرية تعتبر أنّ علاقة المنظومة الطرفية بالنظام المركزيّ تقتصر على توفير صورة منطقية يشتغل عليها النظام المركزيّ، إلا أنّ علاقة المنظومة الطرفية بالنظام المركزيّ [126] قد تكون في الحقيقة أكثر تشعباً./

لنتأمل الشاهد الفرنسيّ التالي: [الذي تدلّ فيه كلمة paille على معنيين مختلفين]

(34) L'enfant a bu du sirop et il a laissé la paille dans le verre

شرب الطفل العصير وترك أنبوب الورق في الكأس

(34') paille = chalumeau pour boire

أي أنبوب للشرب

(34'') paille = fourrage et litière pour ruminants

أي تبن للحيوانات المجترة

يبدو هنا أنّ التأويل (34) تأويل يجب طرحه وأنّه من المستبعد أن يخامرنا.

يفترض «سبربر» و«ولسون» أنّ المنظومة الطرفية تشتغل اشتغالا شفافاً تحت الجهاز المركزيّ الذي يواكب تقدّم معالجة القول بصفة تدريجية. وبناء على ذلك فإنّه يمكن للجهاز أن يتدخل ليمنع بعض مسارات التأويل غير المفيدة.

إذا عدنا إلى الشاهد (34) نبيّن أنّ القسم الأوّل من الجملة شرب الطفل العصير يرجح بوضوح التأويل (34) بحيث يصبح لا طائل من معالجة التأويل (34').

إنّ رفع اللبس إذن مسار مختلط إذ تفكّك الفرضيات غير أنّها تقيّم تقيماً استدلالياً وينهض الجهاز المركزيّ بدور المراقب [الموجّه] في معالجة شفرة القول وقانونه.

2.4.3 إسناد المراجع : مسار استدلالني

تمثّل مهمّة المخاطب في ما يتعلّق بالشكل القضويّ في الوصول إلى الشكل القضويّ الصحيح وهو ذاك الذي كان يقصده المتكلّم. ولا يخلف الأمر فيما يتعلّق بتعيين المراجع إذ يجب عليه اختيار المرجع الصحيح الذي قصده المتكلّم. ومن البديهيّ أنّ العلاقة بين اختيار المرجع الصحيح والشكل القضويّ الصحيح متينة لكونها مرتبطة بمقاصد المتكلّم. فالمخاطب يفترض فرضيات تخصّ المراجع ويقيّمها مثلما يفترض فرضيات حول الشكل القضويّ للقول ويقيّمها. تستند هذه الفرضيات إلى ما للتعبير الإجماليّ من دلالة وصفية أو إجرائية انطلاقاً من السياق. إنّ اختيار الفرضية الإحالية الملائمة شأنه شأن الشكل القضويّ الصحيح مرتبط بمبدأ المناسبة. فالمرجع

التأويل الصدقي للأقوال

الصحيح هو الذي يوافق إنتاج الشكل القضوي الصحيح أي الشكل القضوي المنجم مع مبدأ المناسبة.

لنتأمل الشاهد التالي

(35) أ. هل اشترى زيد خبزاً؟

ب. إنه وعد بأن يعود بشيء منه هذا المساء.

إن تأويل الضمير الغائب المفرد في إنه مرتبط بتأويل القول السابق (35) أ. إن كل ما يفيد به ضمير الغائب المفرد أن المرجع يمكن تعيينه بالمذكور. ويتأكد أن الأمر يتعلق ببشر بما ولى من القول. / أما هوية هذا الكائن البشري فتتضح بالسياق الذي يتكوّن من تأويل الأقوال السابقة له مباشرة.

[12-]

إن تأويل الألفاظ الغامضة هو أيضاً مسار استدلالّي ويخضع للآليات نفسها التي يخضع لها إسناد المراجع.

لنتأمل الشاهد (36):

(36) أتم زيد كتابه.

(36') أتم زيد الكتاب الذي هو مؤلفه.

(36'') أتم زيد الكتاب الذي هو على ملكه.

يحتمل الشاهد (36) تأويلين دون أن نقطع بأن الأمر يتعلق بلبس. فهو ليس بلبس تركيبّي لأن كتابه يوافق كتاب زيد إذ لا يحتمل بذاته أي لفظ من اللفظيين من التعبير الاسمي كتابه عدة وجوه من التأويل. الحقيقة أننا إزاء [حالة] يتمتع فيها البت مثلما هو شأن الشاهد (37):

(37) رأيت القط الأسود.

فالتعبير القط الأسود تعبير ناقص ولا يكفي بمفرده لتعيين مرجع دون الاعتماد على السياق.

ويتبيّن بذلك أن الشفرة أو القانون اللغوي لا يكفي بمفرده لتعيين المراجع وأن الاستدلال ضروري [هنا] أيضاً.

4. تداوليّة السياق: إزالة اللبس وإسناد المراجع

ترجمة: سندس كرونة

ليست مهمة التداوليّة الأساميّة سوى وصف تأويل القول تأويلاً تاماً بالانطلاق ممّا تتجّه اللسانيّات - في معناها الضيق (الصوتية وعلم التركيب وعلم الدلالة) - من تأويل جزئيّ للجملة، ويتعلّق جانب من هذه المهمة في اختيار أحد التأويلات، هذا إذا ما أنتج التحليل اللسانيّ أكثر من تأويل، في حين يكمن الجانب الثاني من المهمة في أن تسند إلى مفردات إحاليّة مختلفة، مراجع - بالمعنى العام للكلمة - أي أشياء من العالم. ورغم أنّ الآليات المحقّقة لهما قد تكون جزئياً متماثلة (مثل استدعاء السياق والاتّجاه إلى الآليات الاستدلاليّة) فإنّ هذين الجانبين ليسا متكافئين، وينبغي أن يُعالجا بطريقة مختلفة.

إذن فالفكرة نفسها المتمثلة في أنّ عمليّتي إزالة اللبس في الأقوال وإسناد المراجع تعودان إلى التداوليّة هي ما يدرج العمليّتين في مرحلة تعدّ متأخّرة في العملية التداوليّة، أي بعد التأويل اللسانيّ الصرف، وتوجّه هذه الفكرة إلى رؤية تراثيّة نسبياً لتأويل الأقوال. ويجب أن يفهم من صفة تراثيّة ههنا معنيان: فهي تشير بدءاً إلى وجود فصل واضح، وإن لم يكن جذريّاً تماماً، بين آليات التأويل اللسانيّ وآليات التأويل التداوليّ. وهي ثانياً تتضمّن في ثناياها تصوّراً توقيّياً للعملية التداوليّة التي تصبح منحصرة حينئذ في متتالية من المراحل.

يعتبر هذا تصوّر لتأويل الأقوال واقعيّاً من جهة أنّه يفترض أنّ العمليات التي يقوم بوصفها هي عمليات قد وقعت بالفعل. فهي إذن عرفانيّة أيضاً. ويقع على عاتق النظرية التداوليّة العرفانيّة الاضطلاع بالمهمة الأساسيّة لوصف العملية التداوليّة. ومن هنا نجد إمكانيّين:

(أ) إمّا أن تقدّم هذه النظرية نفسها باعتبارها نظرية هدفها الوحيد العملية التداوليّة للأقوال ولا تعنى بعمليات عرفانيّة أخرى.

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب) وإما أن تندرج هذه النظرية في إطار دراسة عامة للعمليات العرفانية وتكون دراسة معالجة الأقوال أداتها لدرس العمليات العرفانية عامة.

ولا يمكن استبدال أحد هذين الإمكانين بالآخر إذ هما يفترضان نظريتين عرفانيتين مختلفتين: [130] /

(أ) نظرية تعتبر أن تأويل الأقوال عملية مستقلة، أو يمكن أن تدرس مستقلة عن بقية العمليات العرفانية.

(ب) نظرية تعتبر، على العكس من ذلك، أن جانباً، على الأقل، من تأويل الأقوال ليس مختصاً، ويتعلق بالعمليات العرفانية العامة التي يمكن اعتمادها في أنماط أخرى من الشيرات (كالتواصل غير اللفظي مثلاً)

من الصعب الدفاع عن النظرية الأولى إذ يبدو من البديهي أن عدداً هائلاً من المعلومات التي يكون بعضها غير لساني تتدخل في تأويل الأقوال. فلا يبقى حينئذ إلا النظرية الثانية.

تعد النظرية التي اقترحها سبربر، وولسون (سبربر، وولسون، 1986 أو 1989) الصياغة الأوضح في الوقت الحاضر لهذه الواجهة في النظر إلى الأشياء، وتندرج هذه النظرية ضمن رؤية منظوماتية (modulariste) وتمثيلية للعمليات العرفانية.

1. رؤية منظوماتية تراتبية لاشتغال الفكر

يقصد في عصرنا الحاضر بعلم النفس العرفاني ذلك الفرع من علم النفس الذي لا يهتم بشكل مباشر بدراسة الأحاسيس ولا بدراسة الاضطرابات الذهنية، بل يعني خاصة بالاشتغال الذهني للفكر البشري. وبعبارة أخرى فإن الآليات والعمليات العرفانية هي تلك التي نكتسب بواسطتها اعتقادنا حول العالم أو نحور هذه الاعتقادات أو بشكل عام عمليات التعلم في معناه الواسع.

تدرج نظرية سبربر، وولسون، عملية تأويل الأقوال ضمن هذا الاتجاه. وقد اختاراً صياغة نظريتهما في إطار التصور المنظوماتي لفودور، (انظر فودور، 1986). وإن لم يكن المجال ههنا يتسع لتفصيل القول في خصائص النظرية الفودورية في اشتغال الفكر، فإننا نطمح رغم ذلك إلى الإشارة باختصار إلى النقاط التي استند إليها سبربر، وولسون، في بناء نظريتهما في تأويل الأقوال.

إن نظرية فودور، كما عرضها كاملة في كتابه منظومة الفكر، هي تصور تراتبي ومنظومي في آن لاشتغال الذهن. وهي تعتمد بشكل كبير على القياس على كيفية معالجة المعلومات بواسطة الحاسوب. فيتم حسب فودور، معالجة المعلومات على مراحل عديدة بعضها مختص وبعضها الآخر غير مختص. فالمعطيات الإدراكية التي

تداولية السياق

يمكن أن تكون من طبيعة مختلفة (الإدراكات البصرية والسمعية والحيسية والشمية واللسانية الخ...) تعالجها أولاً ناقلات مترجمة (transducteurs)، يكمن دورها في ترجمة تلك المعطيات لجعلها قابلة للمعالجة/ بالآليات اللاحقة. ويبدو أن هذه الناقلات المترجمة آليات مختصة. ثم تعالج المعطيات التي تنتجها الناقلات المترجمة، الأنظمة الطرفية périphérique (أو أنظمة التصافح) التي تقدم تحليلاً أولاً للمعطيات. وفي الأخير نجد النظام المركزي الذي وإن لم يكن نظاماً مختصاً فإنه يشتغل على المعطيات التي توفرها الأنظمة السطحية.

لئن كانت الناقلات المترجمة تحافظ على المعلومات داخل الإدراكات الحسية، إذ تكفي بترجمتها، فإن الأمر ليس على هذا النحو بالنسبة إلى الأنظمة الطرفية. فهي حسب «فردور» تنتج تمثيلات تنظم الأشياء في العالم، وتنجز استدلالات مقدماتها هي المعطيات الإدراكية التي تعالجها المحولات ونتيجتها تمثيلات الأشياء أو أوصاف الأشياء وكيفية تنظيمها.

يأخذ «سبرير» و«ولسون»، كما سنرى لاحقاً، هذا التوزيع للدوار، في خطوطه الكبرى على الأقل. ففي تقديرهما، يوجد أيضاً محوّل مترجم لسانّي يترجم المعطيات الإدراكية اللسانية لجعلها في متناول النظام الطرفي اللساني. ويوافق النظام الطرفي اللساني المجال الذي تغطيه في التقسيم التقليدي للعلوم اللسانيات في معناها الضيق (الصوتية، علم التركيب، علم الدلالة). ويوافق جانب تأويل الأقوال الذي يتم في النظام المركزي التداولية. هكذا فإنّ كلاً من إزالة اللبس وإسناد المراجع هما عمليات تداولية ترجع إلى النظام المركزي للتفكير وتعالج المعطيات التي ينتجها التحليل اللساني.

2. إزالة اللبس عن الأقوال

ماذا نقصد من عبارة إزالة لبس الأقوال؟ لنوضح في البداية أنّ الحديث مداره على إزالة اللبس اللساني في المعنى الضيق للوصف: أي بعبارة أخرى نحن هنا في الحالة التي توفر فيها - مبدئياً على الأقل (وسنرى في ما سيأتي من فصول أنّ الأمور أكثر تعقيداً) - المعالجة اللسانية للأقوال تأويلين لسانيين أو أكثر. ويوجد، إذا أردنا التبسيط، حالتان ممكنتان:

(أ) اللبس التركيبي

(ب) اللبس المعجمي

يمكن يسر إعطاء أمثلة لهذا النوع من اللبس أو ذاك. ولنبدأ بـ اللبس التركيبي ونظر في الأمثلة التالية:

(1) Le vieux singe le masque

القاموس الموسوعي للتداولية

(2) La belle ferme le voile

[132] في (1) يمكن أن نحصل على تأويلين على حسب اعتبارنا الفاعل Le vieux والفعل / singe و le masque مفعوله أو اعتبارنا الفاعل Le vieux singe والفعل le masque والمفعول به. وفي (2) أيضا يمكن أن يكون الفاعل La belle والفعل ferme والمفعول به le voile أو أن يكون على التوالي La belle ferme و le voile والفاعل والفعل والمفعول. وتمثل هذه التأويلات الأربعة على النحو التالي:

(1) [ج] [مسن] [م] [فـ] [يحاكي] [م] [القناع] [[

(1) [ج] [مسن] [م] [فـ] [يخفي] [م] [هـ] [[

(2) [ج] [مسن] [م] [فـ] [تسدل] [م] [الحجاب] [[

(2) [ج] [مسن] [م] [فـ] [تخجب] [م] [هـ] [[

ونلاحظ أن اللبس في هذه الأمثلة لا يتعلق فحسب بالوظيفة النحوية (فاعل، فعل، مفعول.. في الجملة وإنما أيضاً بالمقولة التركيبية التي تصنف ضمنها اللغاطم: ففي (1) المسن اسم وفي (2) صفة وفي (1) singe فعل وفي (2) اسم الخ...

لنتنقل الآن إلى أمثلة اللبس المعجمي في معناه الدلالي. ولننظر في المثال التالي الذي أخذناه عن «سبرير، وولسون»:

Le loup est gris

لا يوجد هنا لبس تركيبى. ولكن في المقابل نجد لبسا معجميا: إذ loup قد تحيل على قناع في كرنفال أو على الحيوان المفترس.

ويقصى من معالجتنا لللبس ما قد يعتبر لبسا تداوليا. فلن تناقش هنا إسناد القوة المتضمنة بالقول ولا تفرع المعاني الضمنية واشتقاقها أو معالجة الألفاظ الغامضة. كل هذه المسائل تتعلق في الحقيقة بالاستعمال اللغوي وستكون محور فصول لاحقة. إذ لا يمكن النفاذ لأي منها انطلاقاً من التحليل اللساني.

لنذكر بمصطلحات أستي: الأعمال المتضمنة في القول هي مقابل الأعمال القولية والأعمال المؤثرة بالقول: الصنف الأول هي الأعمال التي ننجزها باللغة (الوعد، الأمر، إلخ..)، والثاني يضم الأعمال التي ننجزها بإلقاء القول، أما الثالث فهي الأعمال التي ننجزها من خلال اللغة (الإقناع) (انظر أستي 1970، هنا، ف 1، § 2.1) وباستثناء الإنشاء الصريح كما في الجملة (4) التي تشير مباشرة إلى القوة المتضمنة في القول فإن عددا كبيرا من الأقوال قد يكون لها قوى متضمنة بالقول مختلفة:

(4) أعدك أنني سأأتي.

(5) سأتي غدا.

تداولية السياق

إذا كانت (4) تعتبر وعداً واضحاً، فإن الأمر ليس كذلك في (5) التي قد تكون بمثابة تنبؤ أو وعداً على حد السواء.

أما نزع الضمّنات واشتقاقها فإنّه يطرح مشكلة السياق. فلننظر في المثال التالي الذي استعرنه من «سبرير» و«ولسون»:

(6) سؤال (أ): هل تريد قهوة؟

أجاب (ب): القهوة تمنعني من النوم.

إذا كان (ب) يريد الذهاب للنوم، يمكن أن تدلّ إجابة (ب) أنّه لا يريد قهوة. ولكن إذا

كان (ب) له عمل مستعجل عليه إتمامه ويجب أن يعمل جزءاً من الليل، فإنّها تعني أنّ (ب) يريد قهوة.

وفي الأخير لننظر في المثال (7) في ما يتعلّق بالعبارات الغامضة:

(7) جون أصلع.

إنّ (7) يمكنها أن تمثل في آن واحد كون جون ليس في رأسه شعرة واحدة أو كونه لم يعد لديه شعر كثير.

وسنلاحظ في المقابل وجود قاسم مشترك بين اللبس التداولي واللبس التركيبي أو الدلالي الذي ذكرناه آنفاً. ذلك أنّ المطلوب في هذه الحال أو تلك هو الحصول على التأويل «الجيد»، الذي كان يقصد المتكلّم تبليغه. والأمر ههنا أيضاً يمثل إشكالاً تداولياً.

3. إسناد المراجع

تعتمد مسألة إسناد المراجع، وكذا مسألة اللبس، عوامل لسانية وعوامل تداولية. لننطلق، كما فعل قبلنا «ميلنر»، من ملاحظة أنّ وظيفة اللغة هي أن تُعيّن وأنّ من مهام اللسانيات دراسة وظيفة التعيين في اللّغة. ولكن، وكما يبيّن «ميلنر» نفسه، لا يمكن أن تكفي اللسانيات بذلك. وهذا لأسباب عديدة.

1.3 الحاجة إلى تحليل تداولي: الأسباب اللسانية

توجد أولاً أسباب لغوية لاعتبار التحليل اللساني غير كاف. فمما تجدر ملاحظته بالفعل أنّ الوظيفة التعيينية للغة تتعلّق أساساً بالعبارات الإحالية التي تتجلى، إذا تجاوزنا وحدتها السطحية، في أشكال عديدة. فهذه العبارات هي مجموعات اسمية قد تكون في شكل ضمير أو في صورة اسم كتلك التي تكون في أسماء الأعلام. وإذا استثنينا أسماء الأعلام التي تطرح قضايا مخصوصة، فإنّ المجموعات الاسمية التي لها صورة المضمّر وتلك التي لها صورة اسمية يمكن تقسيمها وفق إمكانيات أخرى: إذ نجد الأسماء الضمائر كما نجد ضمائر الإشارة. وقد تكون العبارات الاسمية بسيطة

(أداة تعريف أو تنكير + اسم: قط، الطاولة، كلبان) أو مركبة (أداة تعريف أو تنكير + اسم + صفة: قط أسود، الطاولة الحمراء، كلبان شرسان، أو أداة تعريف أو تنكير + اسم + مركب موصولي اسمي: قط به حول، الطاولة التي أهدتني إياها الخالة أوديت، كلبان يتصارعان). وأدوات التعيين يمكن أن تتنوع: فقد تكون أدوات تعريف أو تنكير أو صفات إشارة أو ملكية [مثلما هو شأن الفرنسية] وحتى أعداداً.

1.1.3 الاستقلال الإحالي والافتقار إلى الاستقلال الإحالي

كل هذه الألفاظ وإن كانت جميعها إحالية ليست متكافئة من جهة مساهمتها في عملية إسناد المراجع. فإذا كانت بالفعل الدلالة المعجمية لبعض الكلمات الإحالية [134] تكفي مبدئياً لتحديد / مرجع هذه الكلمات موضع الاهتمام، فإن ذلك لا ينطبق على بقية الألفاظ الإحالية التي تبدو في الظاهر عارية من الدلالة المعجمية. ويعتبر، حسب اصطلاح «ميلنر»، النوع الأول مستقلاً إحالياً في حين يعدّ النوع الثاني مفتقراً إلى الاستقلال الإحالي. وتشير عبارة الاستقلال الإحالي في الواقع إلى امتلاك دلالة معجمية وإلى قدرة العبارة التي تتصف بهذا الوصف على أن تُحدّد عند استعمالها بنفسها مرجعها. أضف إلى ذلك أنّ الدلالة المعجمية تأليفيّة، أي إنّ الدلالة المعجمية لكلّ مكوّن، في العبارات الإحالية المركبة، تأتلف مع البقية، فتعطي دلالة إجمالية هي دلالة العبارة المركبة. فيوجد حينئذ صنفان من الألفاظ والعبارات الإحالية: تلك التي لها دلالة معجمية وبالتالي فهي ذات استقلال إحالي، وتلك التي بسبب إفراغها من الدلالة المعجمية ليس لها استقلال إحالي. ويوافق هذا التمييز موافقة تكاد تكون تامة تقسيم العبارات الإحالية إلى عبارات إحالية ذات صورة اسمية وأخرى ذات صورة ضمير أو مُعَوّض. ويعدّ النوع الأول مستقلاً إحالياً في حين ليس الثاني كذلك. وقبل أن نبيّن كيف أنّ هذه الموافقة لا تكون عنصراً عنصراً، أردنا تأمل النتيجة الأساسية لهذا التمييز بين العبارات المستقلة إحالياً والعبارات غير المستقلة إحالياً. وليس من المفاجئ أن تكون العبارات التي ليس لها استقلال إحالي تعتمد في تحديد مرجعها على عوامل لغوية أو غير لغوية.

يحسن ههنا تقديم بعض الأمثلة:

(8) رئيس الجمهورية الفرنسية الذي قد انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في 1988.

(9) جئت لرؤيتك البارحة.

(10) هذا جميل! هذا جميل جداً!

(11) لقد فقد قبعته.

تداولية السياق

في (8) لنا وصف محدّد، رئيس الجمهورية الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981، يحمل دلالة معجميّة تجعلنا نسد إليه مرجعا فرانسوا ميتران. وفي (9) و(10) و(11) نجد أمثلة مختلفة من العبارات الإحاليّة المفتقرة للاستقلال مثل ضمير الرفع للمتكلم المفرد، ضمير النصب للمخاطب المفرد، ضمير الإشارة هذا، ضمير الغائب المفرد المستتر وضمير الملكية الذي يناسبه. ونلاحظ أنّها في تحديد مراجعها لا تحتاج إلى نفس العوامل الخارجيّة: فيكفي في حالة ضمائر المتكلم وضمائر المخاطب الالتجاء إلى وضعية الخطاب. أمّا بالنسبة إلى اسم الإشارة، فلأنّ يكون اسم الإشارة مصحوبا بحركة جارجة من الجوارح أو ما يستقّى عموما إيماءة وإما أنّ يكون عائدا على عبارة لغويّة أخرى تكون مستقلّة. وتصح نفس هاتين الإمكانيتين بالنسبة إلى ضمير الغائب. أمّا ضمير الملكية الغائب فهو يختلف بحسب المرجع المسند/ إلى ضمير الغائب. أمّا مالك القبتة [135] فيوافق هذا المرجع. لندرس (10) و(11)

(10) لقد زرت كنيسة شارتر. هذا جميل. هذا جميل جدًا.

(11) جون هو دائما كثير النسيان. فقد فقد قبعته.

نرى في (10) و(11) أنّ العوامل اللسانية الخارجيّة التي يمكن أن يستند إليها اسم الإشارة وضمير الغائب هي على التوالي كنيسة شارتر وجون وهما لفظتان إحاليتان مستقلتان. ولكن قد تكون للمتكلم نفس الحظوظ كي يفهم إذا أشار بإصبعه إلى كنيسة شارتر وإلى جون وتلفظ على التوالي بـ (10) و(11). وبعبارة أخرى، يمكن استعمال أسماء الإشارة وضمائر الغائب بطريق الإيماءة أو باعتماد الإحالة اللغويّة [أي عودة الذكر] على حدّ السواء.

2.1.3 التعابير المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي: التمييز بين العائدي والإشاري

إذا عدنا إلى التمييز بين العبارات الإحاليّة المستقلّة وتلك غير المستقلّة إحاليّا، فإنّ الموازنة بين العبارات الإحاليّة ذات شكل اسميّ والعبارات الإحاليّة المتحقّقة في شكل ضمير، وإن كانت عملية، فإنّها غير مرضية تماما. لتندبّر العبارات الإحاليّة التي تتجلى في شكل مركّب اسميّ ويكون أحد مكوناتها أداة تعيين مثلاً اسم إشارة أو ضميرا متصلا مفيدا للملكيّة [كما هو الشأن في العربيّة]. إنّ مجرد حضور هذه الوحدات غير المستقلّة إحاليّا يكفي لتحرم هذه المركّبات من استقلالها الإحاليّ وإن كانت لا تُنقص شيئا من المعنى المعجميّ لبقية المكونات.

- يمكن أن نضيف هنا تفريعا ثانيا داخل مقولة العبارات المفتقرة للاستقلال الإحاليّ: فنسمّي تلك التي تلجأ لتحديد مراجعها إلى عوامل لغويّة عائديّة، والأخرى سعتة إشاريّة. وتجدر الملاحظة إلى أنّ هذا التمييز ليس تمييزا بين العبارات والوحدات (إذا استثنينا منها ضمائر المتكلم والمخاطب التي لا تقتضي استعمالا عائديّا)، ولكنه تمييز بين الاستعمالات.

لنعد للتمييز بين العائديّ والإشاريّ إلى الأمثلة من (9) إلى (11) والمثالين (10) و(11): في (9) الضمير، ضمير المتكلم وضمير المخاطب، إشاريّان، وفي (10) و(11) ضمير الإشارة وضمير الغائب عائديّان. ولنعد إلى إشكال العبارات الإحاليّة ذات الشكل الاسميّ والتي لها مكوّن مفتقر إلى الاستقلال الإحاليّ. ونجد مثالا على ذلك في (11) و(11) هو قبعته، إذ يمنع ضمير

الملكية المتصل به إسماد مرجع للعبارة دون الالتجاء إلى عوامل لغوية أو غير لغوية تتجاوزده. لننظر في المثال (12):

(12) المترشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية الذي انتخبته سنة 1981 سياسي محتك /

[136]

لنقارن بين الوصف المحدد في (12) المترشح الذي انتخبته في 1981 والوصف المحدد في (8) رئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب في 10 ماي 1981. إذا كان الوصف الأول الذي يتضمن ضمير المتكلم لا يسمح بتحديد المرجع، فإن الوصف الثاني الذي لا يتضمن ضمير المتكلم يسمح بذلك.

ويتبين بذلك أن العبارات المستقلة إحصائيا هي عبارات إحصائية ذات شكل اسمي باستثناء تلك التي تتضمن عنصرا استعمال استعمالا إحصائيا أو عائديا.

لن نهتم في هذا الفصل إلا بالعبارات الإحصائية المستقلة، أما المسائل التي تطرحها الإحصائية العائدية والإحصائية الإشارية فستكون موضوع فصل لاحق (ههنا في الفصل (13)

2.3 في الحاجة إلى تحليل تداولي: الأسباب التداولية

إذا أفصينا من هذا الفصل العبارات الإحصائية العائدية والإحصائية والعبارات الإحصائية التي تتضمن مكوّنا يستعمل بطريقة عائدية أو إحصائية فضلا عن أسماء الأعلام، نجد أنفسنا أمام صنفين من العبارات الإحصائية: الأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة.

ملاحظة هامة: الوصف المحدد هو عبارة اسمية متكوّنة من المعرف (ال) ويكون رأسها المعجمي اسما؛ القط الأسود، الطاولة الحمراء الخ... والوصف غير المحدد هو عبارة اسمية تتكوّن من علامة التنكير (غياب أداة التعريف) ويكون رأسه المعجمي اسما؛ قطّ أسود، طاولة حمراء.

للأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة مبدئيا استقلال إحصائي، وهي قادرة في الاستعمال على تحديد المرجع باعتماد معناها المعجمي. ولكن الواقع أكثر تعقيدا ممّا يبدو ههنا لأن الأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة يمكن أن لا تكون تامة.

1.2.3 الأوصاف المحددة التامة وغير التامة

قبل أن نتدبر المقصود من القول إن وصفا ما تام أو غير تام، لتساءل كيف يحدّد الوصف مرجعه على أساس دلالاته المعجمية؟ توافق دلالة اللفظ المعجمية، حسب «ميلنر» وهو لا يختلف مع التقليد الفلسفي في هذه النقطة (انظر «رسل» 1905 أو «فريغه»

تداولية السياق

1971: 166)، مجموعة الشروط التي يجب أن يستجيب لها الشيء في العالم ليكون مرجعاً لذلك اللفظ.

نعرض في ذلك إلى مثال من الأمثلة المتقدمة أعلاه، ينبغي على الشيء ليكون مرجع الوصف ضرورة الحمراء أن يكون له عدد معين من الخصائص المتصلة بحقيقة كونه طاولة (له أرجل)، يمثل سطح مستويًا، الخ... وأن يكون له خاصية كونه أحمر.

ينبغي ههنا التفريق، وقتاً على الأقل، بين إشكال الأوصاف المحددة وإشكال الأوصاف غير المحددة. فيبدو بالفعل، للوهلة الأولى، / أن المتكلم الذي يستعمل وصف المحدد يبحث عن تحديد شيء وحيد في العالم. فـينبغي إذن أن تكون دلالات لفظ المعجمية المختلفة المكونة للوصف المحدد، شروطاً ضرورية وكافية لتحديد شيء وحيد. إلا أن الأمر لا يكون على هذا النحو دوماً.

نرجع إلى المثال (8) ونضيف إليه المثال (13) للمقارنة بينهما:

(8) رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في 1988.

(13) القط الأسود ملكك لفيلب

من المفيد أن نقارن بين الوصف المحدد في (8) رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 والوصف في (13) القط الأسود. فالأول يمكن من تحديد مرجع واحد مهما كانت الوضعية التي أُلقي فيها القول. أما بالنسبة إلى الثاني، فالوضعية مختلفة تمام الاختلاف، فإذا كان بالفعل يوجد شخص واحد وحيد يستجيب للشروط التي حددها الوصف المحدد رئيس الجمهورية...، فكيف يوجد من حيوان يستجيب للشروط التي حددها الوصف المحدد القط الأسود؟ فمن المحتمل أن يوجد عدد لا نهائي. مما لا جدال فيه أن لمقام إلقاء القول دور مهم يلعبه. فإذا تلفظ شخص بـ (13) أمام قفص فيه ثلاثة قطط: أحدها أسود والثاني رمادي والثالث أحمر فسيميل بشكل شبه تلقائي إلى اعتبار القط الأسود المسجون داخل القفص هو الذي يعنيه المتكلم وليس حيواناً آخر لا يكون موجوداً أمامه. فبمكنا القول حينئذ إن الوصف المحدد رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 وصف تام لأنه يكفي لتحديد فرد واحد، بينما الوصف المحدد القط الأسود ليس كذلك لأنه لا يمكنه أن يكفي في ذاته لتحديد حيوان وحيد.

هكذا فإن الأوصاف المحددة في ذاتها، وإن كان لها استقلال مرجعي، يمكن أن لا تكفي للتعرف إلى المرجع. فـينبغي التمييز بين الأوصاف المحددة التامة والأوصاف المحددة غير التامة. ففي الحالة الثانية، لا يكفي التحليل اللساني وينبغي الاستناد إلى عوامل أخرى غير لسانية في أغلب الأحيان، ويكون فيها التحليل التداولي ضرورياً.

ولكن تجدر الملاحظة أنه يمكن للعوامل اللسانية أحياناً مثل الخبر الذي تلا الوصف المحدد الوارد مبتدأ في الجملة أن تسمح بإسناد مرجع إلى وصف محدد غير تام.

لنقارن المثالين (14) و(15):

(14) الأصلح المترشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية في 1981 سياسي محتك

(15) الأصلح المترشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية في 1981 أعيد انتخابه في 1988

[138] فالخبير سياسي محتك لا يكفي في (14) للتعرف إلى مرجع / الوصف الأصلح المترشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية في 1981. أما الخبير «أعيد انتخابه في 1988» فقد تمكن بالتضافر مع المعلومات المتضمنة في الوصف المحدد من التعرف إلى فرانسوا ميتران.

2.2.3 الأوصاف غير المحددة التامة وغير التامة

لنعد إلى التمييز بين الأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة وإلى إشكال البت فيها. في الظاهر، وإن كانت الأوصاف غير المحددة كتنظيرتها المحددة تحدد مرجعا واحدا، فإن المتكلم الذي ينشئها في المقابل ليس له مرجع واحد محدد في ذهنه، بعبارة أخرى، أي شيء يستجيب لوصف غير محدد هو مرجع ذلك الوصف غير المحدد. وبالتالي يبدو في الظاهر أن قضية قابلية البت وعدم البت فيها لا ينبغي أن تطرح بالنسبة إلى الأوصاف غير المحددة. ولكن الحقيقة غير ذلك. إذ الأوصاف غير المحددة قد تستعمل أحيانا وإن كان للمتكلم مرجع مخصوص في ذهنه.

لننظر في المثال (16)

(16) أبحث عن قط سيامي أحول العينين.

فوفقا للظروف التي قيلت فيها (16) يكون في ذهن ملقي القول (16) إما مرجع وحيد بل ومخصوص جدا وإما شيء أيا كان يستجيب للوصف غير المحدد. هب أن قائل (16) يبار وأنه قد ألقى هذا القول في محل للحيوانات الضائعة برصيف «لاميجيسري la Mégisserie» في باريس. فمن المحتمل جدا أن يكون أي قط سيامي أحول يرص يبار. ولنفتراض العكس أن يبار يبحث عن قطه الحبيب الذي تاه في الريف وأن (16) تمكنه من طلب إرشادات من أحد المتجولين. في هذه الحال، الغاية من استعمال الوصف غير المحدد هي تسمية حيوان بعينه هو قط يبار، وأي قط سيامي أحول لا يفي بالغرض. وبعبارة أخرى، إن الوصف غير المحدد قط سيامي أحول العينين وصف يمكن من البت في الوضعية التي تكون فيها (16) قولا ألقى في محل بيع حيوانات برصيف «لاميجيسري la Mégisserie» ولا يمكن من البت في الوضعية الثانية.

3.2.3 الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحائي

في الأخير، توجد حالات يكون فيها قائل الوصف المحدد حاملا في ذهنه لمرجع بعينه ولا يكون، لسبب ما، ذلك الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدد. في هذه الحال يمكن لعوامل خارج لغوية وحدها، وخاصة معتقدات المتكلم، أن تسمح بإسناد المرجع المقصود للوصف المحدد.

لننظر في المثال (17)

(17) قاتل بول مجنون خطر

تداولية السياق

هـب أن الوصف المحدّد «قاتل بول» تامّ، فهو يكفي إذن للتعرف إلى مرجع واحد. ولكن رغم ذلك يوجد احتمالان:

- قاتل (17) يعتقد أن قاتل بول أيا كان مجنون خطر

- قاتل (17) يعتقد أن ديون الذي ألقى عليه القبض لقتله بول مجنون / خطر

في الحال الثانية تكون الوضعية مختلفة اعتماداً على أن ديون إما أن يكون هو فعلاً قاتل بول أو أنه قد وقع إلقاء القبض عليه خطأ.

إذا تحقّق الإمكان الثاني، فإنّ ديون هو الذي يقصد المتكلّم الإحالة عليه في الوصف المحدّد «قاتل بول» في حين أن ديون ليس المرجع باعتباره لا يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدّد. فنبغي هنا أن تلعب اعتقادات المتكلّم دوراً في إسناد المراجع من خلال الملفوظات السابقة مثلاً، شرط أن تكون في متناول المخاطب.

إنّ التمييز بين استعمال وصف، سواء أكان محدّداً أم غير محدّد، لتسمية شيء معيّن وبين استعمال وصف، سواء أكان محدّداً أم غير محدّد، لتسمية شيء أياً كان يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف، إنّما هو تمييز تداولي بين الاستعمالات. وليس تمييزاً لسائياً بين الألفاظ. فيمكن للوصف نفسه، سواء أكان محدّداً أم غير محدّد، أن يستعمل لهذه الغاية أو تلك. ويسمّى الاستعمال الأول الذي يرمي إلى تسمية شيء معيّن استعمالاً إحصائياً، ويطلق على الاستعمال الثاني الذي يسعى إلى تسمية أي شيء يستجيب للوصف استعمالاً إسنادياً.

هكذا نجد أنفسنا، حتّى عند إقصائنا أسماء الأعلام والعبارات الإحصائية غير المستقلة مرجعياً، مازلنا أمام عدد من المشاكل مثل ضبط استعمال الوصف أو إحصائي أم إسنادي وتحديد مفهوم قابلية البتّ وكيفية إسناد المراجع. وحتّى تعالج كلّ هذه المشاكل فإنّها تتطلّب إلحاق معلومات إلى المعنى المعجمي للوصف نفسه، معلومات متأتية من المحيط اللغويّ وغير اللغويّ بما في ذلك معارف المتخاطب عن العالم. وبعبارة أخرى فهي تتطلّب خلق سياق وتنظيمه ووضع آليات محدّدة تمكّن، انطلاقاً من الوصف المحدّد ومن السياق، من إسناد مراجع. وستحوّل الآن إلى نظرية «سبربر» و«ولسون» التي تتضمّن إجابة عن هذه الأسئلة إلى جانب الإجابة عن مسألة إزالة اللبس.

4. نظرية المناسبة

أطلق على نظرية «سبربر» و«ولسون» لأسباب سنيّتها لاحقاً نظرية المناسبة. وكما ذكرنا سابقاً هي نظرية تداولية تدرج ضمن علم النفس العرفانيّ وتتصل بشكل خاصّ باتجاه معيّن في علم النفس العرفانيّ وهو نظرية «فودور» المنظوماتية التمثيلية.

ويجدر بنا قبل أن نحدّد بأيّ معنى تقدّم نظرية المناسبة حلولاً للإشكالات المطروحة

[140] الإشارة بسرعة إلى خطوطها العريضة. /

1.4 بعض العموميات حول نظرية المناسبة

يعتبر التحليل التداولي للأقوال المرحلة الأخيرة في سلسلة المراحل التي تكوّن العملية التأويلية للقول؛ فبعد الترجمة التي تقوم بها الناقلات المترجمة وانطلاقاً من تحليل لسانيّ يتقدّمه النظام الطرفي اللسانيّ، ينهي النظام المركزيّ غير المختصّ العملية التأويلية ويقدم التأويل التام للقول. ولكنا في المقابل سنلاحظ أنّ التحليل اللسانيّ لا يمثل المعطى الوحيد الذي يستند إليه النظام المركزيّ في اشتغاله، إذ لا نرى، لو كان الأمر كذلك، ما يمكن أن يضيفه إليه. إنّ طبيعة التأويل اللسانيّ، وطبيعة العناصر الأخرى التي يتوفّر عليها النظام المركزيّ إلى جانب عملية اشتغال النظام المركزيّ نفسها وخاصّة عندما ينتج تأويلاً تداولياً، هي المحاور الأساسية في كتاب سبائر وولسون.

1.1.4 المتصورات والسياق:

يقدم النظام الطرفي اللسانيّ حسب سبائر وولسون، تحليلاً أولياً (لسانياً) للقول. ويوافق هذا التحليل الأولي الصورة المنطقية للقول الذي هو سلسلة من المتصورات منظمّة في بنية. ويوافق كلّ متصور عنواناً في ذاكرة النظام المركزيّ. وتخزن تحت هذا العنوان معلومات من طبيعة مختلفة.

(أ) منطقية: المعلومات الموافقة للعلاقات المنطقية المختلفة (الاستلزام، التناقض...) التي تكون بين متصور وآخر.

(ب) موسوعية: ينضوي تحت هذا النوع كلّ المعلومات التي ليست بمنطقية ولا معجميّة والتي تمكّن من إسناد ماصدق للمتصور.

(ج) معجميّة: المعلومات المتعلقة بما يقابل ذلك المتصور في لسان أو ألسنة طبيعية مختلفة.

ليس القول في الجملة المحلّة تحليلاً تداولياً مؤوّلاً تأويلاً معزولاً، وإنّما باعتماد سياق ما. وتظهر، في هذا السياق، عدّة معلومات نجدها في عناوين المتصورات التي تتدخل في القول في شكل قضايا. ولا يكون السياق في هذا الإطار معطى بل يقع بناؤه تدريجياً قولاً قولاً. وليست المعلومات التصورية في المقابل المعلومات الوحيدة التي تؤدي دوراً في تكوين السياق، وإنّما يتدخل في ذلك أيضاً تأويل الأقوال السابقة مباشرة للقول والمحيط الفيزيائيّ الذي وقعت فيه عملية التواصل. فحسب سبائر وولسون، إنّ الأقوال السابقة مباشرة للقول المحلّ لا تنسى كما أنّها ليست مخزونة مباشرة في / ذاكرة [141] النظام المركزيّ أو في الذاكرة الطويلة المدى. فلنظام المركزيّ ثلاث ذاكرات:

(أ) ذاكرة عمل أو ذاكرة قصيرة المدى التي توافق السياق.

تداولية السياق

- (ب) ذاكرة متوسطة المدى يخزن فيها تأويل الأقوال السابقة مباشرة.
- (ج) ذاكرة طويلة المدى نجد فيها المعلومات التصورية التي عالجتها أعلاه.

2.1.4 المحيط العرفاني

يمثل السياق الذي على أساسه يؤول قول ما محوى الذاكرة القصيرة المدى أو ذاكرة العمل عند تأويل القول. وكما رأينا سابقاً، يتكوّن القول من قضايا توافق ثلاثة أصناف من المعلومات: تلك المستخرجة من الذاكرة الطويلة المدى وتلك المستخلصة من الذاكرة المتوسطة المدى والمعلومات المستخرجة من المحيط الفيزيائي أي من المعطيات الإدراكية المستخلصة من الوضعية التي حصل فيها التواصل.

تكوّن هذه الأصناف الثلاثة من المعطيات محيط المتكلم العرفاني. ومحيط الشخص العرفاني هو جملة الأحداث التي تكون ظاهرة وبينة لديه.

الحدث البين

يكون الحدث بيناً لدى الفرد في لحظة ما إذا وفقط إذا كان هذا الفرد قادراً في تلك اللحظة على تمثّل هذا الحدث ذهنياً وعلى قبول ذلك التمثّل باعتباره صادقاً أو محتمل الصدق.

سنلاحظ أنّ هذا التعريف يستلزم أن يشمل المحيط العرفاني، لفرد ما في لحظة ما، الأحداث التي يمكن للفرد الاستدلال عليها انطلاقاً من المعلومات التي لديه والأحداث التي يمكن للفرد إدراكها وتلك التي يدركها الفرد ويستدل عليها فعلياً.

لنفترض أنّ المتخاطبين في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. فهذا الحدث ظاهر بين بالنسبة إليهما إذا ما كان كلّ منهما قادراً على تمثّله ذهنياً وقبول هذا التمثّل على أنّه صادق أو ظاهرياً صادق. ولا يستلزم في المقابل كون هذا الحدث ظاهراً بيناً أن يكون المتخاطبان بالضرورة واعين بذلك وإنّما يكون ذلك مجرد احتمال.

يمكن القول إذن، حسب ما رأينا أعلاه، إنّ السياق الذي على أساسه يؤول القول يتكوّن من معلومات مستخلصة من محيط المتكلم العرفاني. ولكننا سنلاحظ أنّ السياق الذي قد يجمع بين كلّ المعلومات المتعلقة/ بالمتصورات والتي تظهر في الصورة المنطقية للقول، وكلّ المعلومات المستخلصة من تأويل الأقوال السابقة، وكلّ المعلومات الإدراكية التي يمكن التوصل إليها في المحيط الفيزيائي، قد يكون سياقاً ضخماً جداً إلى درجة أنّه لا يمكننا استغلاله. فالسياق إذن هو انتقاء [لبعض المعلومات] من كلّ هذه المعلومات المختلفة، وسنرى في ما يلي المبدأ الذي يُحتكم إليه في هذا الانتقاء.

2.4 التواصل الإشاري الاستدلالي ومبدأ المناسبة

1.2.4 التواصل الإشاري الاستدلالي

إنَّ المبدأ الذي يمكن من انتقاء المعلومات التي تكون السياق من مجموع المعلومات المتوفرة هو مبدأ المناسبة. ويحرّك هذا المبدأ التحليل الذي قام به «سبرير» و«ولسون» للتواصل اللغوي. فبالفعل يمثل التواصل اللساني أحد أنواع التواصل الإشاري الاستدلالي. ففي التواصل اللغوي وبشكل عام في التواصل الإشاري الاستدلالي، نمرّر مستويين من المعلومات:

(أ) المعلومة المتضمنة في القول.

(ب) المعلومة التي مفادها أنَّ إنتاج القول قصدي.

يقدم «سبرير» و«ولسون» التعريف التالي للتواصل الإشاري الاستدلالي.

التواصل الإشاري الاستدلالي:

يتج المتكلم مثيراً يجعل من الظاهر البين لدى كل من المتكلم والمتقبل أنَّ المتكلم يسمى من خلال ذلك المثير جعل مجموعة من الافتراضات ظاهرة بيّنة، أو أكثر بياناً لدى المتقبل.

يدخل «سبرير» و«ولسون» في هذا التعريف مفهوماً جديداً هو مفهوم المعرفة البيّنة لدى كلا المتخاطبين ويتحدّد باعتماد متصوّرين: متصوّر المعرفة البيّنة ومتصوّر المحيط العرفاني المتبادل. وتطلق عبارة «محيط عرفاني متبادل» على المحيط العرفاني المشترك الذي تكون فيه هوية الأفراد الذين يتقاسمونه بيّنة. فيكون بذلك كلّ افتراض بيّن، في محيط عرفاني متبادل، بيّناً بشكل متبادل.

لنعد إلى مثال المتخاطبين في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. في هذه الحال يتقاسم المتخاطبان نفس المحيط العرفاني، ويكون ظاهراً بالنسبة إلى كلّ منهما أنَّ الطرف الآخر يتقاسم هذا المحيط العرفاني والمقصود دائماً أنَّ كلاهما قد يمثّل في ذهنه أنَّ الآخر يقاسمه نفس المحيط وأنّه ليس من الضروري أن يفعل ذلك. هذا المحيط إذن هو محيط عرفاني متبادل بين المتخاطبين. فالافتراض أنَّ جدران الغرفة مطلية بالأزرق هو كما رأينا افتراض بيّن. وإذا كان المتخاطبان [143] في محيط عرفاني متبادل، فإنّ الافتراض بيّن بشكل متبادل. لأنّ الآن إلى التواصل الإشاري الاستدلالي. ولنفترض أنَّ أحد المتخاطبين في هذا المحيط ونسمّيه (أ) ألقي القول (18)

(18) لا أطيع الأزرق.

فإنّ (أ) يقوم من خلال قوله (18) بفعل تواصل إشاري استدلال. فيجعل من البين بشكل متبادل بالنسبة إليه كما إلى مخاطبه (ب) قصده إلى جعل كونه لا يطيق اللون الأزرق. أمراً بيّناً لدى (ب)

تداوليّة السياق

2.2.4 مبدأ المناسبة

يستلزم اختيار المتكلم أن يفصح عن نيّته في جعل مجموعة من الافتراضات بيّنة بالإضافة إلى هذه الافتراضات ذاتها أن يقترن عمله التواصلّي بشرط يضمن القدر الأقصى من المناسبة.

مبدأ المناسبة

كلّ فعل تواصل إشاريّ يعتبر عن مسلّمة ترجّح مناسبة القصوى

مسلمة المناسبة القصوى

(أ) تتكون مجموعة الافتراضات التي يقصد المتكلم إلى تبليغها مناسبة بحيث يعتبر المخاطب أنّ المثير الإشاريّ جدير بالتحليل.

(ب) المثير الإشاريّ هو المثير الأكثر مناسبة الذي يمكن للمتكلم استعماله للتعبير عن هذه المجموعة من الافتراضات.

مفهوم المناسبة:

(أ) كلّما أنتج القول آثاراً سياقيّة أكثر كان ذلك القول أكثر مناسبة مع مراعاة ما يجب تغييره.

(ب) من جهة ثانية كلّما نطلّب القول مجهوداً أقلّ لمعالجته كان ذلك القول أكثر إفادة مع مراعاة ما يجب تغييره.

تستوجب هذه التعريفات الثلاثة بعض التعليق بل تستوجب مثالا أيضاً. لنعد إلى المتخاطبين في غرفتهما ولنعد إلى المثال (18). يقوم (أ) من خلال إلقاءه القول (18) كما رأينا بعمل تواصل إشاريّ استدلالّي، ويعتبر هذا الفعل سبقاً عن مسلمة مناسبة القصوى أي كون (18) مناسبة إلى درجة اعتباره جديراً بالمعالجة من قبل (ب) وكون (18) هو القول الأكثر مناسبة الذي يمكن لـ (ب) إنتاجه حتى يعتبر عن أنّه لا يحبّ الأزرق.

3.2.4 الآثار السياقيّة

يبدو مفهوم المناسبة إذن مفهوماً نسبياً يختلف اختلافاً كبيراً بحسب اختلاف مفهومي **الآثر السياقيّ** و**تكلفة المعالجة** اللذين يرجعنا إلى عملية تأويل القول. فالقول كما رأينا يؤوّل اعتماداً على سياق ما، فيكوّن القول والسياق معاً مقدمات عملية التأويل التداوليّة التي هي عملية استدلاليّة قواعدها هي قواعد المنطق الكلاسيكيّ مع إقصاء قواعد [144] الإدراج. / [introduction]

نمّيز في المنطق بين قواعد الإدراج وقواعد الإقصاء. ويسمى أن نأخذ، بقطع النظر عن أيّ شكلية، مثالا لقواعد الإقصاء والإدراج في الواو. تنطلق قاعدة الإدراج من قضيتين بسيطتين صادقتين مثل «جاء بيار» و«رحل بول» ومن قضية واحدة في الحقيقة مركّبة صادقة هي «جاء بيار ورحل بول». أمّا قاعدة الإقصاء فتنتطق من قضية مركّبة صادقة بـ الواو مثل «جاء بيار ورحل بول» وتستخلص

القاموس الموسوعي للتداولية

منها قضيتين بسيطتين صادقتين هما «جاء بيار» و«رحل بول». ولكن ما من شيء يفرص أن تكون القصيتان المترابطتان بالواو، عندما نستعمل قاعدة الإدراج، مختلفتين ونستطيع بذلك الحصول على قضيتين مركبتين غير مفيدتين يعاد فيهما نفس العنصر عدّة مرّات: «جاء بيار وجاء بيار»، «جاء بيار وجاء بول... الخ». ولتفادي الإنتاج العقيم لمثل هذه القضايا المركبة غير المفيدة، قام «سيربر» و«ولسون» باعتماد قواعد الإدراج.

إنّ الآثار السياقية هي تلك التي تتجهها عملية التأويل انطلاقاً من مقدّمات هي الصورة المنطقية للقول والقضايا التي يتكوّن منها السياق. وهي من ثلاثة أصناف:

(أ) الاستلزامات السياقية، أي النتائج الجديدة التي نحصل عليها انطلاقاً من القول والسياق معاً.

(ب) إعادة تقييم المعلومات التي تتوفّر لدينا: يمكن تغيير القناة التي عليها تقوم قضية ما.

(ج) اجتثاث القضية القائمة على الأساس الأضعف في حالة التناقض بين قضية موجودة بعد في الذاكرة واستلزام سياقي.

إذا عدنا من جديد إلى (18)، يمكن أن نفترض له السياق التالي:

(19) أ - (أ) و(ب) في غرفة واحدة.

ب - جدران هذه الغرفة مطلية بالأزرق.

إذا أولنا (18) في السياق (19) يمكن أن نستخلص (20)

(20) (أ) لا يحب الغرفة التي يوجد فيها مع (ب).

ولكن إذا كانت (20) الاستلزام السياقي الوحيد لـ (18) في (19)، فيمكننا التساؤل عن مدى إفادة (18)، ألم يكن أكثر اقتصاداً من جهة تكلفة المعالجة أن يلقي (أ) القول (21):

(21) لا أحب هذه الغرفة.

ولكنّ هذا بالتأكيد ليس الاستلزام السياقي الوحيد الذي يمكن استخلاصه من (18):

(22) (أ) يريد الخروج من الغرفة.

(23) قد لا يحب (أ) أن يهديه (ب) شيئاً أزرق.

(24) لا يحب (أ) النظر إلى السماء أو البحر.

الخ، /

[145]

وفي خصوص بقية الآثار السياقية، نلجأ من جديد إلى الوضعية الأولى حيث (أ) و(ب) في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. ولنصف إليها تخصيصاً وهو أنّ (ب) دلتوني ولا يستطيع بسهولة التعرّف إلى الألوان. و(أ) يقول له:

(25) الجدران زرقاء.

تداولية السياق

كيف تكون الجملة (25) مفيدة؟ ف (بب) دللنا منّا جعلنا نفترض أنّه ليس على اثنين من نون جدران الغرفة التي يوجد فيها. هب أنّه يظنّ أنّ الجدران زرقاء دون أن يصحّح من شكك. فالقول (25) يدغم هذا الظنّ. ولنفترض أنّه يظنّ أنّ الجدران حمراء، فهذا مكان يعرف أنّه دللنا منّا سيميل إلى الشكّ في رأيه وسيقبل (25) باعتبارها أكاراً احتمالاً. وفي هذه الحال يكون لـ (25) أثر سياقي وهو اجتثاث القضية «جدران الغرفة حمراء» واستبعادها.

ويمكن أن نفتر انطلافاً منّا تقدّم كيف يقع اختيار السياق. إذ يكون السياق المختار هو الأكثر قدرة على جعل المناسبة قصوى.

3.4 الشكل القضوي وإثراء الصورة المنطقية

ذكرنا منذ بداية هذا الفصل أنّ إزالة اللبس، مثلها مثل عملية إسناد المراجع، من مهام التأويل التداولي وأنّ التأويل اللساني الصرف لا يمكن أن يكون كافياً. وقبل أن نشير إلى كيفية تصوّرنا لكلّ من المهمتين في إطار نظرية المناسبة، نودّ أن نعود إلى الخوض في التأويل اللساني والصورة المنطقية. يمثل، كما رأينا آنفاً وحسب «سيرير» و«ولسون»، ما ينتجه النظام الطرفي اللساني، أي التحليل اللساني للقول، الصورة المنطقية، أي عبارة أخرى متتالية من المتصورات منظمّة في بنية. وإذا كانت إزالة اللبس، مثلها مثل إسناد المراجع، من مهام التداولية، فإنّ النظام الطرفي اللساني ليس له فيها أيّ دخل. وينبغي حسب «سيرير» و«ولسون» التمييز بين الشكل القضوي للمحفوظ وصورته المنطقية. فشكل القول القضوي هو الذي يجعل القول قابلاً لأن تسند إليه قيمة صدق، بمعنى أنّه لا يحمل أيّ لبس وأنّ العبارات المرجعية فيه أو الإحالية مؤوَّلة، أي أسند إليها مرجع. في بعض الحالات النادرة، تكون الصورة المنطقية على نحو يمكن فيه أن تسند إليها قيمة صدق (عندما تكون مثلاً القضية التي يعتبر عنها القول بالضرورة صادقة أو كاذبة)، ولكن في أغلب الحالات تكون الصورة المنطقية غير قابلة لأن تسند إليه قيمة صدق، فيختلف بذلك عن الشكل القضوي. ولكتنا نلاحظ في المقابل أنّ الشكل القضوي الذي ينبغي تغطيته ليس أي شكل قضوي قد نحصل عليه انطلاقاً من الصورة المنطقية للقول. وإنّما الشكل القضوي «الجيد» هو ذلك الذي قصد المتكلم تبليغه. ويظنّ [146] مقياس الاختيار هنا أيضاً مبدأ المناسبة. / فحسب مبدأ المناسبة، يصحّح الشكل القضوي «الجيد» هو الشكل الذي يؤدّي إلى تأويل يكون منسجماً مع مبدأ المناسبة. يبدو من جديد مبدأ المناسبة متدخلاً في كلّ لحظة من لحظات عمليات إعادة بناء الشكل القضوي وإزالة اللبس وإسناد المراجع والتخلّص من الألفاظ الغامضة.

5. إزالة اللبس ومبدأ المناسبة

1.5 الصورة المنطقية والتأويل التفاضلي

لن نعالج، كما ذكرنا أعلاه في هذا الفصل، إلا اللبس اللساني فلن نعنى باللبس التداولي. وقد ميّزنا سابقاً بين صنفين من اللبس اللساني: اللبس التركيبي واللبس المعجمي. وفي الحالتين، فإنّ اللبس اللساني سواء أكان تركيبياً أم دلالياً يعني إمكان إنتاج صورتين منطقيتين مختلفتين على الأقل لنفس القول.

لنعد إلى المثالين (1) و(3):

(1) le vieux singe le masque.

(3) le loup est gris.

رأينا آنفاً أنّ (1) يعدّ مثالا من اللبس التركيبي و(3) مثالا من اللبس الدلالي. ولكن سبق أن لاحظنا بعد أن اللبس في (1) ليس معجمي أيضاً. فـ (1) ملتبس لأن كلمة vieux يمكن أن تفهم باعتبارها اسماً أو باعتبارها صفة وكلمة singe باعتبارها اسماً أو بوصفها فعلاً الخ... وبعبارة أخرى، وإذا تذكرنا أنّ الصورة المنطقية لقول ما هو متتالية مبنية من المتصورات، فلن يكون المتصور متصوراً واحداً وإنما متصورين مختلفين بحسب فهم vieux باعتباره اسماً أو صفة وـ singe باعتباره اسماً أو فعلاً،. إذن الشاهد (1) قابل لأن يمثل في صورتين منطقيتين مختلفتين مكونتين من متصورات مختلفة. أمّا بالنسبة إلى (3) فقد رأينا أنّ اللبس فيها لبس دلالي يرجع أساساً إلى وجود لفظ ملتبس هو loup. فليس كلّ لفظة من القول ههنا قابلة للإحالة على متصورين وإنما يكون ذلك في لفظة واحدة فقط. وفي هذه الحالة، وإن كانت لفظة واحدة هي المعنى، فإنّ القول (3) يوجد صورتين منطقيتين مختلفتين باختلاف المتصور الملائم للفظ loup التي قد تحيل على القناع الكرنفالي أو على الحيوان.

وإذا احتزننا وقلنا «إنتاج ممكن لصورتين منطقيتين»، فلأنّه من النادر جدّاً عموماً أن يصل التأويلان إلى مستوى الوعي لأنّ التأويل التفاضلي في الغالب ليس التأويل الجيد.

لننظر في المثال الموالي الذي أورده «سبرير» و«ولسون»

La petite brise la glace.

هذا المثال كما يذكر الكاتبان يقل تأويلين. ويعتبر التأويل (27) أ) الأكثر تداولاً خارج

[147] أي سياق لساني: /

(27) أ – الفتاة الصغيرة تكرر المرأة.

ب – النسيم البارد الخفيف أثلجها.

ولكن إذا عطفنا على الشاهد (26) الجملة التالية فكيف سيكون حالها إذا كانت الريح ريحا عاتية فسيقع الاختيار حتماً على التأويل (27 ب)

تداولية المتبايق

(28) النسيم البارد الخفيف يثلجها فكيف سيكون حالها إذا كانت الريح ريحاً عاتية.

أما هنا فإننا نعي بالتأويلين لأننا عدنا إلى القول لإعادة تأويله.

2.5 بناء المعلومة وانتقاؤها

إن إمكان العودة إلى التأويل، بناء على ما تقدم، يدعو إلى الاعتقاد أن العملية التي تقوم عليها إزالة اللبس هي عملية بناء افتراضات. واستناداً إلى وجهة النظر هذه، قد يكون النظام الطرفي اللساني الصورتين المنطقيتين - أو أكثر - الموافقتين للقول الملتبس. ثم يقع إقصاء الأشكال الموافقة للتأويلات الضعيفة في المستوى التداولي. ويمكننا في المقابل أن نفترض أن العلاقة بين النظام الطرفي اللساني والنظام المركزي التداولي أكثر تعقيداً وأن النظام المركزي يؤثر على عمليات النظام الطرفي اللساني باستغلال بعضها مثلاً. ما يقترحه «سبربر» و«ولسون» ههنا هو أن النظام الطرفي اللساني يبنى فعلياً مختلف التأويلات لكل مكون من الجملة وأن هذه التأويلات تخضع مع تقدم التأويل اللساني شيئاً فشيئاً إلى النظام المركزي الذي يختار تأويلاً واحداً (في حدود ما يتوفر لديه من معلومات ضرورية).

وهذا، كما سنلاحظ، لا يتعارض مع فرضية «فودور» التي مفادها أن الأنظمة الطرفية لا يمكنها الوصول إلى المعلومات التي في النظام المركزي.

لنعد إلى المثال (26)

(26) la petite brise la glace.

إذا كان (26) قد قيل بينما كان المتخاطبون يتأملون صورة لطفلة صغيرة من «لابونيا» (laponne) مشغولة بحفر فتحة في الجليد، فسيؤول النظام المركزي brise باعتبارها فعلاً لا اسماً وسيفضي في الآن نفسه كل ما بقي من التأويل (27 ب) مبقياً على (27 أ)

(27) أ - الفتاة الصغيرة كسرت الثلج

(27) ب - النسيم البارد أثلجها

ولكن الأمر لن يكون كذلك إذا كانت (26) مسبوقة بـ (29)

(29) انظري إلى فرانسواز: إنها لم تخلق للريف. فالنسيم البارد أثلجها.

في هذه الحالة ستؤول brise باعتبارها اسماً لا فعلاً. وسيقع الاختيار على التأويل (27 ب) عوض (27 أ)، وبعبارة أخرى يكون من المبكر جداً في مستوى التحليل اللساني أن يقع الاحتفاظ بـ [148] بأحد التأويلين / على حساب الآخر. ويكفي أن يقع الاختيار على أحدها حتى يوقف النظام المركزي تماماً وبشكل بساطة إنتاج التأويل الثاني في النظام الطرفي.

فيم تكمن أهمية هذا النظام؟ سنرى أنه يمكن من التخفيض من تكلفة معالجة القول باعتباره يوقف جزءاً من العملية التأويلية اللسانية. ولكن على أي أسس نختار

القاموس الموسوعي للتداولية

تأويلا لللفظة إثر اللفظة؟ وهنا ومن جديد يتدخل مبدأ المناسبة؛ فإذا وجد تأويلا ممكانا للفظ واحد، نختار التأويل الذي يبدو أكثر قابلية لجعل مناسبة مجموع القول مناسبة قصوى، أي ذلك الذي يكون الأكثر انسجاما مع مبدأ المناسبة.

لنعد إلى المثالين (26) و(29)

(26) la petite brise la glace.

(29) انظري إلى فرانسواز: إنها لم تخلق للريف. فالنسيم البارد أثلجها.

في الوضعية التي يكون فيها المتخاطبان ينظران إلى صورة فتاة لابونية صغيرة مشغولة بحفر فتحة في الجليد ستؤول brise باعتبارها فعلا لأن التأويل (27 أ) في السياق هو الأقرب وهو الذي يحقق اقتصادا أكبر في تكلفة المعالجة مقارنة بالتأويل (27 ب). أما بالنسبة إلى (29) فإن السياق الذي تقدمه الجملة الأولى يجعل التأويل (27 ب) هو التأويل الأقرب الذي يحقق اقتصادا أكبر من جهة تكلفة المعالجة.

هكذا يتضح أن التأويل المنسجم مع مبدأ المناسبة هو الأقرب إلى الأفهام.

وسنلاحظ أن الافتراضات التي تشتغل على أساسها عملية إزالة اللبس يقدمها النظام الطرفي وهي منتقاة من النظام المركزي. وسنرى أن عملية إسناد المراجع لا تشتغل بنفس الطريقة.

6. إسناد المراجع ومبدأ المناسبة

لنذكر في البداية أننا لن نعني هنا إلا بعملية إسناد المراجع إلى الأوصاف المحددة وغير المحددة. وسنبدا بالتذكير أنه هنا، كما الشأن فيما يتعلق بعملية إزالة اللبس، ليس المهم هو إيجاد مرجع ملائم أننا كان، بل إيجاد المرجع «الجيد» [أي الملائم]، المرجع الذي كان المتكلم يقصد تسميته باستعمال وصفه ذاك. وكما رأينا في بعض الحالات، عندما يكون الوصف المحدد تاما ويكون الاستعمال إسناديا، يكون التحليل الإسنادي كافيا مبدئيا لإسناد مرجع.

لنعد إلى المثال (8)

(8) رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في

1988.

[149]

إن عبارة «رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 هي وصف محدد. وهي أقرب ما تكون إلى الوصف المحدد التام، لأنها تعترف شخصا وحيدا هو فرانسوا ميتران، وليس من شخص آخر يمكنه الاستجابة للشروط المخصوصة. فيمكننا حينئذ أن نتخيل أن التحليل اللساني في حالة الوصف المحدد التام يكون وحده كافيا. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فإذا كان قائل (8) يعتقد أن رئيس الجمهورية الذي انتخب في 10 ماي 1981 ليس فرانسوا ميتران وإنما فاليري جسكار ديستان، يمكنه إلقاء القول (8) مع نية تسمية الشخص الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدد أننا كان ذلك الشخص أو مع نية تسمية فاليري

تداولية السياق

جسكار ديستان. في الحالة الثانية يستعمل الوصف المحدد استعمالاً مرجعياً. ولئن كان التحسين
سني يمكن من إسناد مرجع للوصف المحدد، فإنه لا يمكن من أن يسند إليه المرجع «الجيّد»
— أنه يؤدّي بالضرورة إلى فرانسوا ميران لا إلى فاليري جسكار ديستان.

توجد حينئذ مشاكل في كلّ من الأوصاف المحددة وغير المحددة التامة المستعملة
بطريقة إحالية وفي الأوصاف المحددة وغير المحددة غير التامة.

1.6 إسناد المراجع إلى الأوصاف التامة

لنبدأ بالأوصاف المحددة وغير المحددة التامة التي تستعمل بطريقة إحالية. يمكن
شرح الإشكال مبدئياً على النحو التالي: عندما نكون إزاء وصف محدّد أو غير محدّد
من هو مستعمل استعمالاً إسنادياً أم إحالياً، أي هل هو دالّ على شيء يستجيب
لـ الوصف أم أنّه دالّ على شيء معيّن؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن أن نحدّد إذا
كنا إزاء وصف ما إن كان مستعملاً استعمالاً إحالياً أم إسنادياً؟ سنذكر أولاً أنّ
أي وصف محدّد يمكن أن يستعمل بطريقة إسنادية أو إحالية باعتبار أنّ الزوج إحالي
/ إسنادي يرجع إلى الاستعمال اللغوي لا إلى اللغة نفسها. فلا توجد حينئذ علامات
وقرائن لغوية توضح نوع الاستعمال المعتمد داخل الوصف على الأقلّ. قد يمكننا أن
نفكر في الالتجاء إلى مجموع القول الذي ورد فيه الوصف وأن نفترض أنّ بعض الأبنية
اللغوية مهيئة أكثر من غيرها لهذا الاستعمال أو ذاك. ولكن في الحقيقة يمكن
لوصف ما وارد في جملة ما، حسب المقصد الذي يلقي على أساسه القول، أن يُستعمل
بطريقة إسنادية أو إحالية في الجملة ذاتها.

لنعد إلى المثال (8):

(8) رئيس الجمهورية الفرنسية الذي انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في
1988.

قد نميل إلى اعتقاد أنّ الاستعمال الوحيد الممكن للوصف المحدّد في هذه الجملة هو
استعمال إحالي. ولكن لتتصوّر وضعية ينطق فيها بالشاهد (8) سنة 2500 مؤرّخ يعرف شيئاً من /
[150] عادات الجمهورية الفرنسية وتقاليدها في نهاية القرن 20 (وخاصة المواعيد المنتظمة للانتخابات).
ولكنه يجهل أسماء رؤساء الجمهورية الخامسة لأنّه لم يعد يذكرها. فليس له إلا معلومات: في
1981، انتهى انتخاب رئيس الجمهورية بحفل في ساحة الباستي La Bastille في 10 ماي 1981.
وفي 1988، أعيد انتخاب رئيس الجمهورية المنتخب. واستنتج من ذلك أنّ الانتخابات الأولى
وقعت في 10 ماي 1981، فيمكنه التلقّظ بالجملة (8) وهو يجهل من كان رئيس الجمهورية الذي
انتخب في 1981 (وفي الحقيقة هو لا يعرف أصلاً من كان المترشح). إنه عندما يتلقّظ بالوصف
المحدّد «رئيس الجمهورية...» لم يكن يقصد الإشارة إلى شخص معيّن، وكلّ ما كان يريد
قوله هو أنّه أيّما كان الشخص الذي انتخب رئيساً في 1981 فقد أعيد انتخابه في 1988. فالوصف
المحدّد نفسه إذن في الجملة نفسها يمكنه بحسب الظروف المحيطة ومقاصد إلقائه أن يوافق
استعمالاً إسنادياً أو استعمالاً إحالياً.

2.6 الحل التداولي للاختيار بين الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحالي

إنّ المسار التداولي إذن هو وحده الذي قد يمكن من تحديد ما إذا كان الاستعمال إسناديًا أو إحاليًا. فبأي وجه يكون هذا ممكنًا؟ لنبدأ بملاحظة أنّ الإشكال ليس بالضرورة مطروحًا على النحو الأكمل. فالإشكال في التأويل الدلالي يكمن في إسناد المراجع. وليس للتمييز بين الاستعمال الإحالي والاستعمال الإسنادي بالنسبة إلى هذه الغاية من أهمية إلا إذا كان له دور يلعبه في عملية إسناد المراجع. فيمكننا إذن أن نفترض أن دور هذا التمييز قد يكمن في استخدام آليات مختلفة بحسب ما إذا كان الاستعمال في الوصف إسناديًا أو إحاليًا. فإذا كان الاستعمال إسناديًا مثلاً فإنّ التحليل اللساني وحده (في حالة وصف تام) كاف. أمّا إذا كان الاستعمال إحاليًا، فإنّ العملية ينبغي أن تتواصل مع أخذ العوامل التداولية بعين الاعتبار. ينبغي الملاحظة هنا أنّ الوضعية ليست بسيطة كما يظهر من الوهلة الأولى. إذ الأوصاف التامة تمثل في الحقيقة الشاذ لا القاعدة.

لنتدبر المثالين التاليين:

(30) أين القط ؟

(31) أين القطّ الأسود الأخضر العينين الذي اشتراه بول وسيلفي دييوا في 20 نوفمبر 1987 في كلوني ساون إي لوار ؟ (Cluny en Saône-et-Loire)

في عدد كبير من المقامات، قد ينجز القول (30) بدلا من القول (31). ولكن الوصف المحدّد للقطّ في (30) غير تامّ في حين أنّ الوصف المحدّد القطّ الأسود الأخضر العينين الذي اشتراه بول وسيلفي دييوا.. تامّ. فيمكننا أن نفترض إذن أنّ القول (31) قد يكون هو الذي يقع عليه الاختيار باعتبار أنّ التحليل اللساني البسيط يكفي لإسناد مرجع للوصف في (31)، في حين يعدّ في (30) أخذ العوامل التداولية بعين الاعتبار ضروريًا. ولكن الأمر على خلاف ذلك. / [151]

كيف تفسر هذه الوضعية التي تبدو مناقضة لمبدأ المناسبة؟ إنّها تفسّر بكون إسناد المراجع، وإن كان يحصل دائماً عبر التحليل اللساني، لا يقتصر أبداً على هذا التحليل اللساني. وبالفعل، لا يحصل تحديد المراجع إلا على أيدي أشخاص لا يمكنهم أخذ مجموع الأشياء في العالم بعين الاعتبار نظراً إلى أنّ قدراتهم العرفانية ومعارفهم محدودة. وهذا يشير إلى أنّه يجب على كلّ مرجع وصف ما، وهذا ينطبق على مرجع كلّ لفظ إحالي، أن يكون جزءاً من المحيط العرفاني المتبادل، أي أنّه عليه أن يكون إقنا قد وقع بعدّ التعرّف إليه، وإما هو قابل لأن يتعرّف إليه هذا المخاطب أو ذاك. وبعبارة أخرى ينبغي على اللفظ الإحالي حتّى يكون قابلاً لأن يتعرّف إليه أن يكون جزءاً من المحيط العرفاني المتبادل بين المتخاطبين.

تداولية السياق

لنعد إلى المثالين (30) و(31). لقد قلنا منذ قليل إنه سيقع الاختيار في أغلب الحالات على (30) دون (31). فلننظر في الحالة الأكثر احتمالاً التي تكون فيها سيلفي ديورا قد نطقت بالشاهد (30) مخاطبة بول ديورا:

(30) أين القط؟

من البديهي ههنا أن يكون مرجع الوصف قد وقع بعد التعرف إليه وهو جزء من المحيط العرفاني "متبادل بين المتخاطبين. وإذا كانت سيلفي تخاطب أحد المدعوين جون، فإنه من المحتمل أيضاً أن يكون القط جزءاً من المحيط العرفاني المتبادل بينهما. هذه حال أغلب استعمالات العبارات الإحالية، وإن كان لا يعني هذا أن كل المراجع هي في المتناول بنفس الدرجة أو بنفس الطريقة. وههنا تتدخل دلالة العبارات الإحالية المعجمية إضافة إلى العوامل التداولية.

هكذا فإنه بدلاً من اعتبار التمييز بين الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحالي لوصف تمييزاً يقوم به المتخاطبون، أي إنه قد يفرض عمليات تأويلية مختلفة، ينبغي تصوّره باعتباره تمييزاً نظرياً لا يظهر في إسناد المراجع إلا في الحال التي لا يكون فيها الوصف مستعملاً بطريقة إحالية ويكون فيها المرجع الذي في ذهن المتكلم هو الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف. وهذا يختزل إشكال الوصف التام المستعمل بطريقة إحالية في إشكال الأوصاف غير التامة. وفي الحالتين ينبغي للوصول إلى المرجع «الجيد» أن تضاف إلى المعلومات التي يقدمها الوصف نفسه معلومات سابقة يمكن استخلاصها من بقية القول أو من الأقوال السابقة أو ممّا هو خارج لساني أي عبارة أخرى معلومات ترجع إلى المحيط العرفاني المتبادل.

3.6 دور المعلومات غير اللغوية

إنّ ضرورة أخذ المعلومات التي قد تكون غير لغوية بعين الاعتبار أمر قد أقرّ بشكل [152] عرضي. ولكن ينبغي في المقابل الإشارة إلى / أهمية نظرية «سبربر» و«ولسون» التي تكمن في السماح بتدبير المعلومات اللسانية والخارج لسانية المكوّنة للمحيط العرفاني المتبادل بشكل متكافئ، باعتماد السياق. كيف يمكننا إتمام المعلومات التي يقدمها التحليل اللساني للوصف؟ لقد أشرنا إلى إمكانيات عديدة: منها بقية الملفوظ كالخبر مثلاً الذي قد يكون مسنداً إلى الوصف، ومنها تأويل الأقوال السابقة مع ما يقدمه من معلومات حول اعتقادات المتكلم، ومنها أيضاً المعلومات غير اللسانية الموسوعية أو المحيطية التي لدى المخاطب، والتأليف بين معلومات من مشارب مختلفة. يوافق كلّ هذا، كما سنبين، الموارد المحتملة للسياق ويخضع للقواعد المعهودة لتكوين السياق أي انتقاء سياق يمكن من الحصول على تأويل منسجم للسلفوظ مع مبدأ المناسبة. إنّ إسناد المراجع، مثله مثل إزالة اللبس، يحصل بتكوين الفرضيات وإقرارها. وفي المقابل، وخلافاً لعملية إزالة اللبس، لا تقع عملية تكوين الافتراضات لإسناد المراجع في مستوى

القاموس الموسوعي للتداولية

التحليل اللساني، بل تقع بالفعل في مستوى النظام المركزي على أساس مقدمات تصاغ باعتماد السياق والقول في ذاته.

لتصور الاحتمالات المختلفة مبتدئين بالاحتمال الأول وهو الوصف الذي يستعمل في شكل إسنادي أو يستعمل في شكل إحالي مع المطابقة بين المرجع المقصود والمرجع الذي يحدده معنى الوصف وحده.

لنعد إلى المثال (8)

(8) رئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب في 10 ماي 1981 قد أعيد انتخابه في 1988.

لقد تلفظ المتكلم بـ (8) إما بقصد تسمية مثيران وإما بقصد تسمية شخص ما قد انتخب في 10 ماي 1988 لرئاسة الجمهورية الفرنسية. يمكن أن يتوفر لدى المخاطب سياق يجد فيه المعلومة (32):

(32) فرانسوا ميران قد انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية في 10 ماي 1988.

في هذه الحالة يتعرف إلى فرانسوا ميران باعتباره مرجع الوصف رئيس الجمهورية... على أساس المعنى الإحالي للوصف والشاهد (32). ولكن لننظر في المعلومة (33):

(33) فرانسوا ميران قد انتخب رئيساً للجمهورية في 1988.

في هذه الحالة وعلى أساس التحليل اللساني للخبر «قد أعيد انتخابه في 1988» و(33) يتعرف المخاطب إلى فرانسوا ميران باعتباره مرجع الوصف. لننظر الآن في المثال (34):

(34) رئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب في 10 ماي 1981 «أوفرني» وهو رئيس بلدية «شاماليار» /

[153]

ههنا يعتقد المتكلم أن الرئيس الذي انتخب في 1981 هو فاليري جسكار ديستان. فهو يستعمل الوصف رئيس الجمهورية... استعمالاً إحالياً. فلنفترض أن المخاطب يملك في سياقه المعلومة (32) والمعلومة (35)

(35) فاليري جسكار ديستان أوفرني ورئيس بلدية شاماليار

لئن كان المعنى المعجمي للوصف بالتضافر مع المعلومة (32) يقود المخاطب إلى إسناد فرانسوا ميران باعتباره مرجع الوصف رئيس الجمهورية... فإن المعنى المعجمي للخبر أوفرني ورئيس بلدية شاماليار بالتضافر مع المعلومة (35) يقوده إلى الاستدلال على (36)

(36) يعتقد المتكلم أن فاليري جسكار ديستان هو رئيس الجمهورية المنتخب في 10 ماي 1981.

وانطلاقاً من (36) ومن الوصف رئيس الجمهورية... يمكن أن يسند إلى الوصف فاليري جسكار ديستان باعتباره مرجعاً. لتأمل الآن الحوار التالي:

(37) أ - يعجني رئيس الجمهورية. إنه رجل بسيط ظلّ رئيساً لبلدية شاماليار رغم مهامه العليا ورغم نجاحاته السياسية.

تداولية السياق

ب - رئيس بلدية شاماليار Chamalières؟ نجاحاته السياسية؟

أ - نعم، رئيس الجمهورية الذي قد انتخب في 10 ماي 1981 قد أعيد انتخابه في 1988.

ينبغي أن نفترض ههنا من جديد أن المتكلم يعتقد أن رئيس الجمهورية هو فاليري جسكار ديستان. وهو متأكد من ذلك حتى أنه يستعمل الوصف رئيس الجمهورية الذي قد انتخب في 10 ماي 1981 بطريقة مرجعية للإحالة على جسكار ديستان. فعلى أساس (36) والأقوال السابقة لـ (أ) يسند (ب) جسكار ديستان باعتباره مرجعا الوصف.

سنلاحظ في المقابل أنه لا آلية إسناد المراجع ولا آلية إزالة اللبس تعدّان ناجحتين نجاحاً تاماً. أي بعبارة أخرى إذا ما أخطأ المتكلم حول ما يعدّ جزءاً من المحيط لعرفاني المتبادل، فإنه يمكن أن يكون المرجع الذي يسند المخاطب لإحدى عبارات الإحالية التي استعملها المتكلم ليس ذلك الذي كان المتكلم ينوي لإحالة عليه. وليست هذه الإمكانية خاصّة بعملية إسناد المراجع أو إزالة اللبس وإنما هي خاصية عامة لكل فعل تواصل./

5. التداولية والإحالة:

العوالم الممكنة والفضاءات الذهنية

ترجمة: المكي العايدي

نظريتان اثنتان حديثتا العهد نسبياً تناولتا مسألة الإحالة، هما: نظرية العوالم الممكنة ونظرية الفضاءات الذهنية. إلا أنهما عرّضتا لهذه المسألة انطلاقاً من مسلّمات وأهداف متباينة شديد التباين مرّدها إلى خصائصهما الذاتية: فنظرية العوالم الممكنة نظرية في المنطق الجّهّي الذي مثل موضوع عدد هائل من الأعمال في الفلسفة التحليلية، لا سيّما أعمال «كريبك» (Kripke 1982) و«بوتنام» (Putnam 1975) و«كابلان» (Kaplan 1977) و«لويس» (Lewis 1973, 1983). أمّا نظرية الفضاءات الذهنية فنظرية عرفانية، وهي ثمرة عمل اللّسانيّ «فوكوني» (Fauconnier 1984)، وكانت قد مهّدت لها السبيل أعمال لسانيّ آخر هو «نونبرغ» (Nunberg 1978).

1. التداولية والإحالة

بم تكون الإحالة مسألة تداولية؟ لقد ذكر اللّسانيّ «ميلنر» (Milner 1989) أنّ وظيفة اللغة الأساسية إنّما هي التّعين، وأنّ دراسة هذه «الوظيفة التّعينية» هي أحد أغراض اللسانيّات المركزية، في معناها الدقيق، (الصوتية والتركيب وعلم الدلالة). ولئن لم يكن للشكّ مجال في أنّ إحدى وظائف اللغة الأساسية إنّما هي التّعين والإحالة، فإنّه ليس بالوُشع نفّي كون الإحالة، باعتبارها العلاقة بين اللغة والواقع (أو بمصطلحات أدخُل في الفلسفة علاقة الكلمات بالعالم الخارجيّ)، ليست، على وجه التّدقيق، مسألة لسانية حصراً. فمن جهة أولى، ليست اللغة، وسيلة التّعين أو الإحالة الوحيدة، وإنّ كانت أهمّ تلك الوسائل. إذ يمكن أن تحصل الإحالة بجّارحة من الجّوارح (تواصل غير لفظي)، وقد أمكن للبعض الرّغم (انظر «غودمان» Goodman 1976) أنّ التّمثيل التصويريّ يحصل من خلال التّعين Dénotation والإحالة. ومن جهة ثانية، عندما تحدث الإحالة بواسطة وسيلة لغوية، سواء أكانت تعضّدها إشارة حسّيّة عندما يتعلّق الأمر بأسماء الإشارة أم لم تكن معضّودة، فإنّ التحليل اللّسانيّ المحض غير كاف، عموماً، لتّعين مرجع ما في العالم الخارجيّ.

القاموس الموسوعي للتداولية

ملاحظة: إنَّ من مهام التداولية تأويل القول تأويلاً تاماً انطلاقاً من التأويل الجزئي الذي يوفِّره التأويل اللساني (الصوتي والتركيب والدلالي) للجمل. وإنَّ تحديد شروط صدق قول ما هو أحد عناصر تأويل القول تأويلاً تاماً. على أنَّ جزءاً من تحديد شروط الصدق، زيادة عن التحليل اللساني المحض، إنما هو إسناد المراجع.

وعلى هذا النحو يتعيّن المرور، فضلاً عن العمليات الرَّاجعة إلى الشِّفرة اللُّغوية، بعمليات مختلفة من بينها ما هو غير لغوي وما هو استدلائي،/ تسمح بتحديد المرجع [156] «المناسب» المقصود من قبل المتكلّم من ضمن مجموع المراجع الممكنة. بم تكون هذه العمليات تداولية؟ قبل كلّ شيء، لئن كان المرجع «المناسب» هو المرجع المقصود من قبل المتكلّم، فإنّه لا يمكن تحديد مرجع تعبير إحاليّ ما إلّا إذا كان مستعملاً، لأنّه لا مرجع له إلّا إذا كان مستعملاً. وبعبارة أخرى فإنّ الإحالة ظاهرة تتعلّق بالّلغة مُستعملة لا خارج نطاق الاستعمال. وهذه الخاصية تجلوها، من جهة ثانية، بعض التعابير الإحالية من قبيل التعابير الإشارية.

وهكذا فعبارة «قُطّي» لا تحدّد، في ذاتها وخارج أيّ سياق، مرجعاً. ومن الممكن في المقابل أن نعزو إليها مرجعاً إنْ ظهرت في القول التالي وقد تُلَقِّظت به «آن ريبول» في 14 ماي 1992: (1) أبحث عن قُطّي.

هل يحقّ القول إنّ اللسانيات لا توفّر ما تُسهم به في تحديد المراجع؟ الصحيح هو العكس: فلئن كان فكّ الشِّفرة اللُّغوية غير كاف لتعيين المراجع، فهر، مع ذلك، يوفّر التأويل الدلالي للتعابير الإحالية. وسنلاحظ أنّ هذه المساهمة ليست لها الأهمية نفسها ولا الطبيعة ذاتها بالنسبة إلى التعابير الإحالية جميعاً: فالدلالة المعجمية للأوصاف المحددة والأوصاف غير المحددة (ومثالها على التوالي: «القطّ الأسود» و«قطّ أسود») إنّما هي دلالة وصفية، أمّا دلالة التعابير الإشارية والعوائد وأسماء الإشارة فبنود، بدلا من ذلك، دلالة إجرائية. ويبقى أخيراً ضرب من التعابير الإحالية يبدو أنّ التصنيف اللساني لا يحيط به، ألا وهو الأسماء الأعلام التي ليست لها أيّة دلالة حسب النظرية التي وضعها «كريبك».

2. الإحالة باعتبارها إشكالية متعدّدة الأوجه

لقد رأينا منذ حين ما تكون به الإحالة (جزئياً) مسألة لسانية. فإنّه بحسب معناه يُعيّن تعبيراً إحاليّ ما هذا الشيء أو ذاك في العالم الخارجي. إنّ التعابير الإحالية متنوّعة الطوائع، وهي، دائماً، مركّبات اسمية (أو إن شئت تعابير اسمية). ولكن هذه المركّبات تتخذ أشكالاً شديدة التنوّع من قبيل ضمائر الشخص أو أسماء الإشارة والأسماء الأعلام والتعابير المحددة والتعابير غير المحددة وتعابير الإشارة أو الملكية. وباستثناء الأسماء الأعلام التي تثير إشكالاتاً مخصوصة، فإنّ جملة من الدواعي

التداولية والإحالة

تُرجَّح أنَّ المعنى المعجمي قد لا يكون كافياً، وحده وفي مقام مُعيَّن، لتحديد إحالة ما.

فكل شيء، إنَّ التعبير الإحالي نفسه قد يعرَى من معنى معجمي كافٍ تحدد إحالة ما في المقام: إنها حالة ضمير الغائب وضمائر الملكية المُوافقة لها، وهي صك حنة ألفاظ الإشارة ضمائر كانت أو صفات [مثلاً هو الشَّان في الفرنسية]، وهي أخيراً / حالة الأوصاف المحددة التافضة التي لا تُحدَّد، في مقام ما، شيئاً واحداً، وإنما تُحدَّد أشياء عديدة ممكنة.

(ب) يمكن للمركب الاسمي أن يحدَّد، بمفرده، مبدئياً، مرجعاً. ولكن الطريقة التي يُجرى بها تمنعه من ذلك. إنها حالة التعابير المحددة أو التعابير غير المحددة، وحالة الأسماء الأعلام المستعملة بطريقة غير مباشرة على سبيل المجاز مثلاً *métonymique*.

(ج) ونستحضر ههنا الأمثلة الأثيرة لدى «نوبيرغ» (انظر «نوبيرغ» (1978) أو لدى «فوكوني» (انظر «فوكوني» 1984):

(2) غادرت عُجَّة «الجانبون» دون تسديد الحساب.

(3) جورج صاند (George Sand) على الرف الثالث بدءاً من الأسفل.

(حيث تدلُّ عُجَّة الجانبون على الزَّبُون الذي طلب [أُكَلَّة] عُجَّة الجانبون، ويدلُّ جورج صاند على الكتب لا على مؤلفها).

ورغم ما للتحليل اللساني من دور يقوم به في هذه الحالات، فإنَّه يبدو عاجزاً عن تحديد مرجع. على التحليل التداولي، عندئذ، أن ينوب عن التحليل اللساني. وذلك هو مظهر الإحالة التداولي.

ويبقى، في نهاية المطاف، الوجه الأخير من مسألة الإحالة ألا وهو علاقة الكلمات أو تأويلها (بما في ذلك التأويل التداولي) بالعالم. فبناءً على الألفاظ الإحالية المستعملة فإنَّ العلاقة كلمات-عالم ليست، في واقع الأمر، وحسب بعض النظريات مثل نظرية العوالم الممكنة على الأقل، واحدة. وذاك هو مظهر المسألة الميتافيزيقي.

3. النظرية التفسيرية في مقابل النظرية المنطقية

كثيراً ما تتم المقارنة بين نظرية الفضاءات الذهنية ونظرية العوالم الممكنة، إلا أنَّه يتعيَّن القول إنَّ هاتين النظريتين تكشفتان، رغم ما بينهما من تشابه في الظاهر، عن فوارق عديدة، لا سيَّما في ما يتعلق بمسألة تحليل الإحالة. فإذا كانت الإحالة، مثلاً رأينا ذلك منذ حين، تتضمن مظاهر ثلاثة هي: المظهر اللساني والمظهر التداولي والمظهر الميتافيزيقي، فإنَّه يمكن أن نميِّز، بطريقة بسيطة ولكنها واضحة، نظرية الفضاءات

الذهنية من نظرية العوالم الممكنة قائلين إن الأولى تُعنى بمظهر الإحالة التداولي، في حين تُعنى الثانية بمظهرها الميتافيزيقي. ولئن كانت نظرية العوالم الممكنة، في واقع الأمر، نظرية في المنطق الفلسفي تنصّدي لمسألة الجهة (الإمكان والحقيقة غير الضرورية contingente والحقيقة الضرورية nécessaire)، فإن نظرية الفضاءات الذهنية نظرية نفسية بالمعنى السذي يضبطه علم النفس العرفاني، حيث يهتم علم النفس بنشاط العمليات الذهنية بدلا من دراسة المشاعر أو الاضطرابات العقلية. وهكذا، فكلاهما [158] أي نظرية الفضاءات الذهنية ونظرية العوالم الممكنة،/ تتناولان من الإحالة، من حيث المبدأ، الجانب غير اللساني ككله أي جانبا التداولي وجانبا الميتافيزيقي.

4. الفضاءات الذهنية والعوالم الممكنة

1.4 الفضاءات الذهنية

تتمثل نظرية الفضاءات الذهنية، وفقا لمبتكرها «فوكوني» (1984)، في اعتبار اللغة واستعمالها بناء ذهني مجردا لفضاءات وعناصر ولأدوار وعلاقات بين فضاءات. وقوام التواصل، حسب وجهة النظر نفسها، يتمثل في بناء فضاءات متشابهة أو متماثلة. وغرض نظرية الفضاءات الذهنية دراسة كيفية أو كيفية بناء الفضاءات والعلاقات بين الفضاءات. وعلى خلاف نظرية العوالم الممكنة، كما سنرى ذلك أسفله، فإنه لا يُعتد في نظرية الفضاءات الذهنية بالعلاقة بين الكلمات والعالم، وإنما مُنتهى ما يُعنى به هو العلاقة بين الكلمات والبناءات الذهنية constructions mentales التي ينشئها المتكلم والمخاطب.

1.1.4 مفهوم الوظيفة التداولية

إن نظرية الفضاءات الذهنية نظرية متولدة عن مفهوم الوظيفة الإحالية ومُستندة إليه، وهو المفهوم الذي سبق للساني الأمريكي «نوبسغ» أن حله (انظر «نوبسغ» 1978). والوظيفة الإحالية هي الوظيفة التي تسمح بإقامة علاقات بين أشياء مختلفة، سواء أكانت هذه العلاقات مندرجة في علم النفس أم في الثقافة أم في التداولية. وقد قدم «نوبسغ» بعض الأمثلة عن الوظائف الإحالية من قبيل: «نموذج من» و«سبب [من]» و«مالك لـ» و«جزء من» إلخ... أمّا بالنسبة إلى «فوكوني» الذي بنى المفهوم مُعْتبرا اسمه إلى الوظيفة التداولية، فإن الوظيفة التداولية تسمح بالمرور من فضاء إلى آخر. والعمليّة التي يتم من خلالها المرور من فضاء إلى آخر هي عمليّة التعيين التي يُعرّفها «فوكوني» على النحو الآتي:

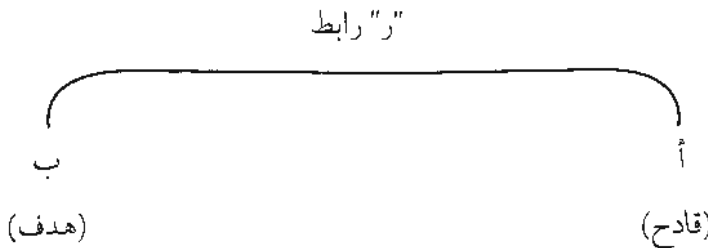
التعيين

إذا كان العنصران (في المعنى الأعم) «أ» و«ب» مترابطَيْن من خلال دالة تداولية (ب = ر(أ))، فإن وصف «أ» يمكن أن يُفيد في تعيين مُرافقه «ب».

التداولية والإحالة

وفي مصطلحية «فوكونبي» فإن «أ» هو قادح الإحالة و«ب» هو هدف الإحالة ور هو الرابط.

لِنَعُذَّ إِلَى الْمِثَالَيْنِ (2) و(3) الْمَعْرُوضَيْنِ أَعْلَاهُ، فَإِذَا كَانَتْ شُجَّةُ الْجَانِبُونِ قَادِحًا وَالزَّبُونُ هَدَفًا فَإِنَّ الزَّائِبَ هُوَ الذَّالَّةُ التَّدَاوِلِيَّةُ الَّتِي تَصِلُ، فِي مَقَامِ هُوَ الْمَطْعَمُ، الزَّبُونُ بِالطَّبَقِ الَّذِي طَبَخَهُ. وَكَذَلِكَ، إِذَا كَانَتْ جُورُج صَانِدَةً قَادِحًا وَالْكُتَّابُ الَّتِي كَتَبَهَا هَدَفًا فَإِنَّ الزَّائِبَ يَصِلُ مِنْ جَدِيدٍ، فِي الْمِيقَاتِ، الْكُتَّابُ بِكُتُبِهِمْ. وَبِمَكُنِّ، بِشَكْلِ عَامٍّ، أَنْ يُقَدِّمَ التَّعْيِينَ، عَلَى التَّحْوِ الْآتِي: /



رسم 1

وننبه أخيراً إلى أن إحدى الوظائف التداولية الأساسية إنما هي التماثل، تلك التي تجعل، على سبيل المثال، قارئ اليوم هو الفرد نفسه الذي كان عند ولادته رغم كل التغيرات التي طرأت عليه في الالبناء.

إن من فوائد مفهوم الوظيفة التداولية بالنسبة إلى الإحالة أنه يسمح، كما سترى ذلك لاحقاً، بأن يعالج، من بين ما يعالجه، مسائل لائقة مثل الإضرار.

2.1.4 عموميات حول الفضاءات الذهنية

إن الفضاءات الذهنية تمثل مجموعات من العناصر مُشكَّلة في بنية، ومن خلال العلاقات بين هذه العناصر. ويمكن، في الآن نفسه، تغيير المجموعات من خلال ضم عناصر جديدة إليها وإقامة علاقات جديدة بين هذه العناصر. ولقد رأينا، أعلاه، عند (فوكوني)، أنَّ بناء الفضاءات الذهنية وعلاقاتها مرتبط شديد الارتباط باللغة؛ فبعض التعبيرات اللغوية تقيم، بالفعل، فضاءات ذهنية أو تُعين فضاءات موجودة، وهي تُسمى العناصر البانية للفضاء⁽⁴⁾. ويُنسَى الفضاء، دوماً، داخل فضاء آخر يُطلق عليه اسم الفضاء القرين،

4. ننتي هنا في ترجمة مصطلح (Introduceurs d'espace) مُقترح شكري المبخوث، وهي ترجمة يدعها الأصل الأنغلزي (Space - builders) الدالّ على البناء، إذ يعرف (فوكونبي) هذا المصطلح على النحو الآتي: «أطلق مصطلح العناصر البانية للفضاء على التعابير التي يمكن لها أن تبني فضاء جديداً أو تحيل على فضاء مبنّي، بعدّ، في الخطاب». انظر:

Fauconnier G, 1984: *Espaces mentaux*, Paris, Minuit, p 32.

القاموس الموسوعي للتداولية

وعلاقة التضمّن inclusion هذه إما أن يدلّ عليها التّضمين enclassement التركيبي للعناصر البانية للفضاء، وإما أن يُستدلّ عليها تداوليًا. وهكذا، تُرتّب الفضاءات جزئيًا من خلال علاقة التّضمّن التي ليس لها، كما سيلاحظ، أيّ تأثير على العناصر: فالحقّ أنّ الفضاءات الذهنية متمايضة كليًا بعضها من بعض في ما يتعلّق بعناصرها. والعلاقة التداولية بين فضاء ما وفضائه القرين علاقة تُنشئها الرّوابط التداولية بين قوادر الفضاءات-القرناء وأهداف الفضاءات - الأبناء⁵.

إنّ العناصر البانية للفضاء هي، على وجه الخصوص، وإن لم تكن الوحيدة، التعبيرات التي تبني اعتقادات (في تصوّر...، وبقال...، يعتقد أنّ... إلخ...)، وتلك التي تُعَيّن التمثيلات والصور أو القصص (على صورة كذا الشميّة...، على رسم كذا...، في الفلم...، في الزاوية... إلخ...). وينبغي أن نضيف إلى ذلك الفضاءات الافتراضية المبنية بواسطة أدوات المُرط (إن...ف...) أو من خلال عبارات جِهية (على الأرجح، يمكن الافتراض أنّ... إلخ...). ولننظر في المثال (4) المقتبس من «فوكوني»: /

[160]

(4) في تصوّر لوقا أنّ للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينين خضراوين.

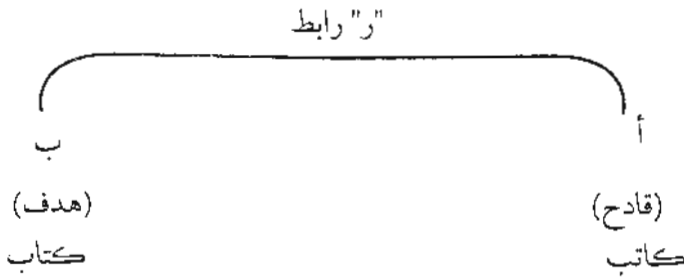
ففي هذا المثال يَبني التعبير «في تصوّر لوقا» فضاءً ابنًا (على اعتبار أنّ الفضاء القرين هو ذاك المتعلّق باعتقادات المتكلّم)، والقادح هو «الفتاة ذات العينين الزرقاوين»، والهدف هو «الفتاة ذات العينين الخضراوين». ويُقدّم كلّ ذلك على النحو الآتي:

1994 : p 17. Mental spaces, Cambridge, C. U. P., [المترجم]

5. يبدو أنّكاء (فوكوني) على الاستعارة في نحست المصطلحين جليًا (Espace - parent; Espace - enfant / Parent space; Daughter space)، وهي موظفة في هذا النطاق لبيان العلاقات التي تشدّ الفضاءات بعضها إلى بعض. ولئن كانت الفضاءات خاضعة، في نظره، إلى ترتيب قائم على التّضمّن (Inclusion) فإنّ ذلك لا يستلزم، عنده، انتماء العناصر، فـ: أ 3 م وم 3 ن لا يستلزم، خلافا لعلاقة التّضمّن في نظرية المجموعات الرياضية، أ 3 ن، إذ الفضاءات متباينة كليًا بمعنى أنّها لا تحتوي على عناصر مشتركة. ولتأدية معنى التّضمّن والتباين في الأصول الاستعارية الجارية في مصطلحات (فوكوني) نأخذ بمقترح شكري المبحوث في ترجمتها بـ: الفضاء الابن والفضاء القرين / القرناء. انظر كذلك:

- Fauconnier G, 1984: Espaces mentaux, Paris, Minuit, p 32.

1994 : p 16 - 17. Mental spaces, Cambridge, C. U. P., [المترجم]



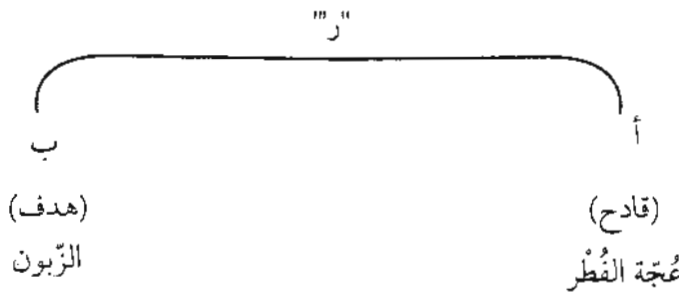
يُظهر المثالان (6) و(7) أنك يمكن أن تُضمَر إمّا القادح [الكاتب] وإمّا الهدف [الكتاب]:

(6) جورج صاند على الرف الأيسر. وهو مُجلّد.

(7) جورج صاند على الرف الأيسر. وبتري أنّها تكتب في غاية الإتقان.

فالهدف في (6) هو الذي أُستخدم مُفسّراً للضمير «هو»، أمّا في (7) فإنّ القادح هو الذي أُستخدم مُفسّراً للضمير «هي». فالرابط ر مُنفتح إذن.

لكن الأمر على خلاف ذلك في المثال (8):



(8) غادرت عجّة الفطر دون تسديد الحساب.

(9) غادرت عجّة الفطر دون تسديد الحساب. وفّر في سيارة أجرة.

(10) غادرت عجّة الفطر دون تسديد الحساب. وكانت فاسدة الطعم.

ألا ترى أنّ الهدف، وحده، هو المُفسّر الممكن، وأنّ الرابط «ر» مُنغلق.

وأخيراً، فإنّ الرابط كلّما شاع ويسر استعماله وسهل مأخذه بوجهه، غلب عليه

[162] الانفتاح./

4.1.4 عناصر الفضاءات

تكتسب الفضاءات الذهنية عناصرها بواسطة الوسائل اللغوية؛ فالمركبات الاسمية التصيب الأوفر في بناء العناصر في الفضاءات، وبذلك تتعقد علاقة ثانية بين الواقع اللغوي ونظرية الفضاءات الذهنية. وفعلًا فإنه لا يكون للمركب الاسمي، إن كان مَبْنِيًا بواسطة أداة التعريف (الـ) أو من خلال أداة التكبير، الأثر نفسه في فضاء ما، فالمركب الاسمي [الواقع معرفة] (الـ + س) يدل على عنصر سبق بناؤه في الفضاء، في حين يَبْنِي المركب الاسمي [الواقع نكرة] (س) عنصرًا جديدًا في الفضاء. ويصف «فوكوني» هذا الفرق من خلال القاعدتين التاليتين:

أداة التكبير

إن المركب الاسمي [الواقع نكرة] م س، في تعبير لغوي ما، يَبْنِي، في فضاء ما، عنصرًا جديدًا «ع» بحيث يكون س (ع) صحيحًا في هذا الفضاء.

أداة التعريف (الـ)

إن المركب الاسمي [الواقع معرفة] الـ + س، في تعبير لغوي ما، يدل على عنصر «أ» سبق بناؤه في فضاء ما ف بحيث يكون س (أ) صحيحًا في هذا الفضاء.

(يدل س على الخاصية المُعَيَّنة من خلال اسم الجنس س الذي يمكن أن يكون بسيطاً أو مركباً).

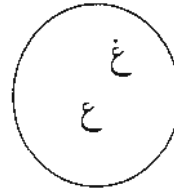
ولننظر في المثالين (11) و(12) المُقتبسَيْن من «فوكوني»:

(11) في رسم لوقا، تمتطي ساحرة قَارِنًا⁶⁵.

(12) في رسم لوقا، تمتطي الساحرة القَارِن.

المُلاحَظ أن (11) و(12) يشتركان في العنصر الباني للفضاء نفمه introducteur d'espace ألا وهو «في رسم لوقا»، وبناء عليه: فهما يشتركان في الفضاء نفسه. والعناصر التي يَبْنِيانها أو يُعَيَّنَانها، تبعاً، هي نفسها. ومع ذلك، فإن مساهمة المركبات الاسمية ليست نفسها، وإذا كان «أ» و«ب» يُمَثِّلان العناصر الموجودة في الفضاء المعني بالأمر، في حين أن «ع» و«غ» يُمَثِّلان العناصر المَبْنِيَّة في هذا الفضاء، فإنه من الممكن التمثيل لـ (11) و(12)، تبعاً، بواسطة الرسمين 5 و6:

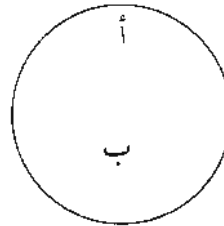
6 . القارن: حيوان أسطوري بجسم حصان وقرن في الجبين [المترجم].



ف رسم لوقا
غ: طاباتا، ساحرة
ع: بلانشات، قارن

رسم 5

[163]



ف رسم لوقا
أ: طاباتا، ساحرة
ب: بلانشات، قارن

رسم 6

وفضلاً عن ذلك، فإنه يوجد قدرٌ من عدم التناظر بين الأهداف والقَوَادِح: إذ لا تقتضي الأهدافُ، على خلاف القَوَادِح، أن تكون مَبْنِيَّة بصفة صريحة بما أن تحديدها هو من دور مبدأ التعيين. ويُقدّم «فوكوني» صياغةً جديدةً لهذا المبدأ ملائمةً للفضاءات:

مبدأ التعيين مطبقاً على الفضاءات

إذا سلّمنا بأن **ف وف** فضاءان مترابطان من خلال الزايط ر، وأن مركباً اسمياً «**م س**» مَبْنِيٌّ أو يدلّ على عنصر ما هو «س» في **ف**:

- إذا كان لـ«س» موافقٌ س' (س' = ر (س)) في **ف**، فإنه بإمكان المركب الاسمي «**م س**» أن يُعَيَّن س'.

- وإذا لم يكن لـ«س» موافق متحقق في **ف**، فإنه بإمكان المركب الاسمي «**م س**» أن يضعّ عنصراً جديداً س' وأن يُعَيَّن في **ف**، بحيث أن س' = ر(س).

ويحسُنُ التنبه ثانية إلى أن المركبات الاسمية المعرفة والتكرة ستصَرَّف على نحو مختلف، بما أنها توافق، على التوالي، المقامين المختلفين المذكورين أعلاه. ويستلزم هذا أن المركبات الاسمية التكرة تتسم ببعض اللبس في مداها [بالمعنى

التداولية والإحالة

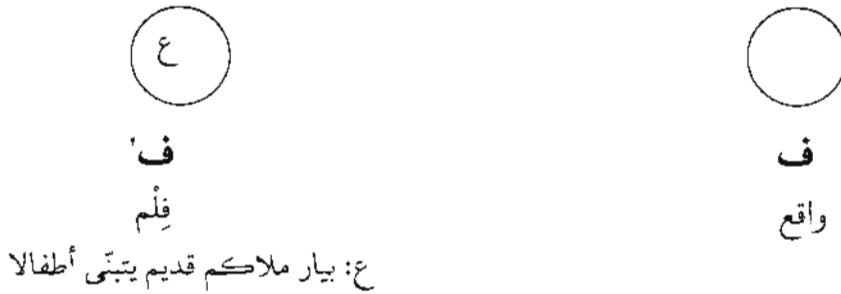
منطقتي| يعودُ إلى كونها يمكن أن تُبنى عنصرًا جديدًا في الفضاء الابن كما هو
نُشْن في الفضاء القرين.

ولننظر في المثال (13) المقتبس من فوكوني:

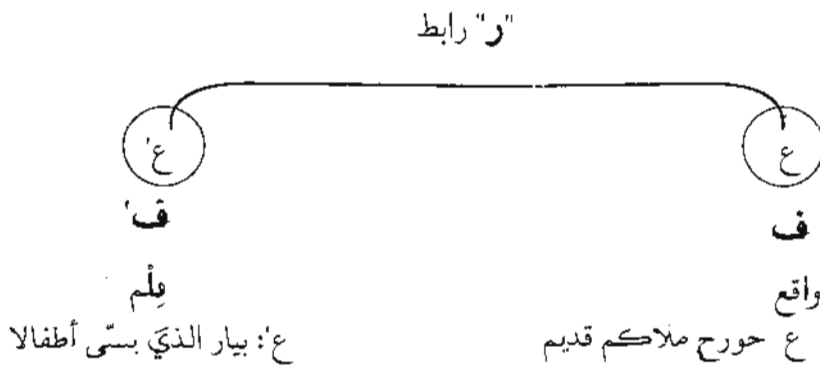
(13) في هذا الفلم، يتبنّى ملاكم قديم أطفالًا ثعساء.

إن المركب «في هذا الفلم» هو عنصر بان للفضاء **ف'** في **ف**، والرابط يصل الممثلين في **ف** بالشخصيات في **ف'**، ويتبني على المركب الاسمي «ملاكم قديم» أن بُعِنَ عنصرًا في **ف'**، إلا أن هذا الأمر يمكن أن يحصل، بسبب مبدأ التعيين، بطريقتين: إما أن يُبنى العنصر الجديد **ع**، الموافق لـ «ملاكم قديم» مباشرة في **ف'**، ويكون لـ «ع» في **ف'** خاصّة كونه «ملاكمًا قديمًا يتبنّى أطفالًا ثعساء»؛ وإما أن يُبنى العنصر الجديد «ع» في **ف**، ولـ «ع» في **ف** خاصيّة كونه ملاكمًا قديمًا (وقد عدّا مثالًا)، ومبدأ التعيين هو الذي يعين الشخصية الموافقة (التي تتبنّى أطفالًا

ثعساء) في **ف'**، والإمكانيتان الاثنتان معروضتان، تبعًا، في الرسمين 7 و 8:



رسم 7



رسم 8

ونُشيرُ إلى أنَّ هذا اللبسَ الحاصل في مدى التكررات يوجد أيضا عندما نستعمل أكثر من فضاءين. وفي هذه الحالة يمكن للمركب الاسمي أن يَبَيِّنَ العنصرَ الجديد «ع» في أي من هذه الفضاءات مُنتجا، بذلك، ما يعادلها من التأويلات المختلفة سياقيًا.

5.1.4 الأدوار والقيم

يمكن للروابط، شأنها في ذلك شأن المُوافقات (أهدافًا وقوادح)، أن تكون متعددة، وهذه التعددية تُفسَّر بكون الأوصاف المحددة (أو المركبات الاسمية المعروفة بأداة التعريف ال، ومثاله الرئيس) تُعين وظائف أدوار كما تُعين قيم هذه الوظائف.

تنطبق وظيفة دور على أوقات وأماكن ومقامات وسياقات، إلخ... وبعبارة أخرى فهي تنطبق على كل ما يمكن أن يُكوِّن فضاءً ذهنيًا ما. ويكتسب الدور قيمته ضمن عناصر الفضاء التي لها الخاصية **س** المشار إليها بواسطة المركب الاسمي **الـ + س**.

وإذا عُذنا إلى مثال «فوكوني»، فإن المركب الاسمي «الرئيس» يُعين أفرادًا مختلفين حسب [165] العصور والبلدان، وتتخذ وظيفة الدور «الرئيس» قيمًا مختلفة باختلاف هذه المقاييس.

ويمكن للخاصية **س** المُعَيَّنة من خلال المركب الاسمي **الـ + س** أن تكون خاصية لقيمة الدور في سياق ما أو أن تكون خاصية الدور نفسه. وقد لاحظ «فوكوني» هاتين الإمكانيتين على النحو التالي:

خ (د) خاصية دور

خ (د (ق)) خاصية قيمة دور

ولما كانت العلاقة بين دور ما وقيمه دالة تداولية أي رابطًا [بالمعنى المنطقي]، فإنَّ تَمَكُّنَ وصف لغوي من تعيين الدور أو تعيين قيمته هو حالة من حالات الإحالة المؤجلة بين القادح والهدف بناءً على بعض المقاييس. وهو ما يعرضه «فوكوني» بالطريقة التالية:

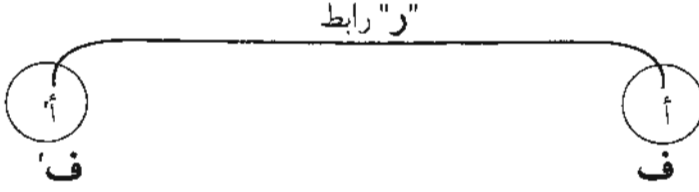
د (ق، د) = د (ق).

يتخذ الدور، إذن، قيمًا مختلفة في فضاءات مختلفة. ولكنَّ إسنادَ قيمة ما لدور ما ليست أمرًا لازماً، والروابط التي تصل الأدوار بقيمها إنما هي مفتوحة. ولهذا الأمر نتيجة مفادها أنَّ عناصر الفضاءات الذهنية بإمكانها أن تكون أدوارًا مثلما يمكنها أن تكون قيمَ أدوار.

ولنأخذ مثالاً لا نقتبه، هذه المرة، من «فوكوني»:

التداولية والإحالة

(14) دشّن الوزير الأوّل المركز التّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسسة] كهرباء فرنسا (EDF).



فرنسا سنة 1992
قبل تعيين بيار بيريقوفوا

أ' (هدف): إيديث كراستون

أ (قادح): الوزير الأوّل

رسم 9

والمثال (15) كالمثال (16) ممكنان:

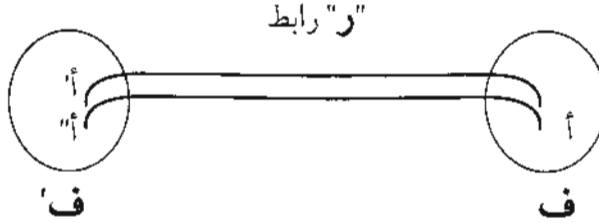
(15) دشّن الوزير الأوّل المركز التّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألّقت خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة. /

(16) دشّن الوزير الأوّل المركز التّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألّقى خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة.

إنّ مُفتر الضمير «هي» في (15) هو الهدف «أ»، أي قيمة وظيفة الدور «الوزير الأوّل». ومُفتر الضمير «هو» في (16) هو القادح «أ»، أي الدور نفسه.

وربّما كان التّأويل الممرّكّز على الدور هو التّأويل الوحيد الممكن كما في (17):

(17) ورّع الوزير الأوّل، سنة 1992، مليارين على الموظّفين.



فرنسا سنة 1992
أ' (هدف): إيديث كراستون
أ'' (هدف): بيار بيريقوفوا

رسم 10

القاموس الموسوعي للتداولية

لم يكن كل من إيديث كراستون وبيار بيريقوفا قد وزّع مليارين على الموظفين في سنة 1992. ويرتكز التأويل على الوظيفة أي على القادح أ. وبعبارة أخرى، فإن التأويل الكلي لـ (17) مُتَّبَعٌ، إذ لا يوجد:

(18) لكل س (وزير أول سنة 1992، س) ← س وزع مليارين على الموظفين سنة 1991.

إن هذا الموطن هو الذي يسمح لنا أخيرا بتفسير الفرق بين الأوصاف المحددة والأسماء الأعلام: فالأوصاف المحددة يمكن أن تُعَيَّن الدور نفسه مثلما تُعَيَّن قيمته، أما الأسماء الأعلام فتُعَيَّن القيمة.

2.4 العوالم الممكنة

1.2.4 نظريتان اثنتان في الأسماء الأعلام: نظرية «رسل» - «فريغه» [Russell]

- «فريغه» ونظرية ميل - «كريبك» [Mill - Kripke]

لا تتعلق الأسماء الأعلام، مثلما رأينا ذلك أعلاه، بالمعنى الدقيق لكلمة اللسانيات: [167] فهي، بالمعنى الضيق للكلمة، غير قابلة للترجمة،/ ولا يبدو أنّ لها معنى معجميًا. وهذه الخاصية الأخيرة قد تم الكشف عنها من خلال نظرية حديثة نسبتها هي نظرية الأسماء الأعلام التي بسطها «كريبك» في إطار نظرية العوالم الممكنة. ولا تتعلق نظرية «كريبك»، على النحو الذي عُرضت به في مؤلفه «منطق الأسماء الأعلام» (1982)، بالأسماء الأعلام، فقط، ولكنها تتعلق كذلك بمسألة الضرورة. فلقد بعث «كريبك»، على عكس ما ذهب إليه بعض المؤلفين لا سيما «رسل» (1905) و«فريغه» (1882/1971)، نظرية فلسفية قديمة هي نظرية جان ستيوارت ميل، ووفقا لهذه النظرية فإن للأسماء الأعلام مرجعا دون أن تكون لها دلالة، بالمعنى الدقيق. وقد اصطدمت هذه النظرية، بشهادة «كريبك» نفسه، بإشكالات عديدة أولها إشكال تحديد المرجع.

يوافق الاسم العلم، في نظرية «رسل» - «فريغه»، اختزال وصف مُحدّد. وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار الاسم العلم «أرسطو» اختزالا للوصف المحدّد التالي: الفيلسوف الاسطاجيري⁷، تلميذ أفلاطون، ومعلم الإسكندر الأكبر. فإن وُجد فرد واحد ووحيد يتوقّر فيه هذا الوصف، فإن هذا الفرد هو مرجع «أرسطو».

وكان على نظرية «ميل - كريبك» أن تواجه إشكالا آخر هو إشكال الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين énoncés d'identité.

لنتنظر في المثال (التقليدي) التالي:

7. اسطاجيري: نسبة إلى اسطاجيرا وهي مدينة في شمال اليونان ولد فيها (أرسطو) - (Stagire) [المترجم]

التداولية والإحالة

(19) هيسبيروس هو فوسفوروس⁸.

فإن لم تكن للأسماء الأعلام، كما في نظرية «ميل-كريبك»، دلالة، وكان لها مرجع لا غير، فإن كل ما يُخبر به، حيثُذ، هذا القول إنما هو كون شيء ما مطابقاً لنفسه، وهي معلومة تبدو مبتذلة. وفي المقابل فإن لـ «هيسبيروس» و«فوسفوروس»، في نظرية «رسل»-«فريغه»، معنى ودلالة، ويتعين أن يؤوّل (19) تأويل (20):

(20) الكوكب الذي يُرى مساءً مطابق للكوكب الذي يُرى صباحاً.

وقد يبدو، إذن، أن نظرية «رسل»-«فريغه»، التي تحلّ، في الآن نفسه، مسألة تحديد المرجع ومسألة ابتذال الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين، مفضّلة على نظرية «ميل-كريبك»، بيد أنها تصطدم بدورها بإشكالات ليس أقلها كون دلالة الاسم العلم نفسه قد تتغير بتغير الأفراد. ويتمثل الحلّ لتجاوز هذه الصعوبة في اعتبار كون دلالة الاسم العلم ليست وصفاً محدّداً وحيداً، ولكنها، بدلاً من ذلك، حزمة أوصاف محدّدة تقطع منها ما نشاء. ويتمثل الحلّ الآخر [للتذليل هذه الصعوبة في القول بأنّ حزمة الأوصاف المحدّدة أو الوصف المحدّد الوحيد لا تمثل معنى الاسم العلم وإنّما هي تصلح، فقط، لتحديد إحالته. والملاحظ، في الأثناء، حسب هذه الوجهة من النظر، أنّ نظرية «رسل»-«فريغه»، بما أدخل عليها من تعديل، لا تحلّ مطلقاً قضية الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين] وابتذالها المحتمل./ [168]

2.2.4 الإحالة والأسماء الأعلام

تبقى، مع ذلك، مسألة إسناد مرجع ما للأسماء الأعلام. فإن سلّمنا بنظرية «ميل-كريبك»، التي تعتبر أنّ للأسماء الأعلام مرجعاً وليست لها دلالة، فإننا لا نتيّن، فعلاً، كيف يمكن للمخاطب أن يُسند مرجعاً للاسم العلم المستعمل من قبل المتكلم. ويقدم «كريبك»، إذن، أطروحة هي أطروحة السلسلة السببية لتوضيح مسألة تعيين مراجع للأسماء الأعلام. ووفقاً له، توجد، في البدء، «تسمية» أوليّة حيث يُسند اسم علم ما لشيء ما بتعيين هذا الشيء على نحو إشارتي (Ostensive)، وذلك بجارحة من الجوارح على سبيل المثال، أو على نحو وصفي. ثم يتسنى لسائر الجماعة اللسانية أن تتعلّم استخدام

8. اعتقد الإغريق أنّ فسفوروس (نجمة الصباح) وهيسبيروس (نجمة المساء) جرمان سماويان مختلفان قبل أن يتبين أنّهما متطابقان وأنهما يعنيان كوكبا واحداً هو فينوس (Venus) عند الرومانيين أو الزهرة عند العرب.

وهذه الجملة: «فسفوروس هو هيسبيروس» شهيرة في فلسفة اللغة لا سيما في ما يتعلّق منها بالأسماء الأعلام. فقد استعملها غ. «فريغه» ليوضح الفرق بين المعنى والإحالة. واستعمل ص. «كريبك» الجملة ليبرهن على كون معرفة الشيء الضرورية (وفي هذه الحالة المطابقة بين فسفوروس وهيسبيروس) يمكن أن تكون محل اكتشاف أي معرفة بعديّة بدلاً من أن تكون معرفة قبلية. [المترجم]

الاسم العلم، على اعتبار أنه يتعين على الفرد الذي تعلم الاسم العلم أن يكون مقصده استعمال هذا الاسم العلم بنفس إحالة الفرد الذي علمه إياه.

3.2.4 الضرورة وابتذال الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين Trivialité des énoncés d'identité

لمفهوم الضرورة، عند «كريبك»، دالتان:

- (أ) دلالة إبستيمية [معرفية] يُستخدم فيها مصطلح «ضرورة» باعتباره مُكافئاً لمصطلح «ما قبلي»، وهو يُعين ما يمكن معرفته بصرف النظر عن التجربة.
- (ب) دلالة ميتافيزيقية يُحيل فيها مصطلح «ضرورة» على ما لا يمكن أن يكون مختلفاً.

وهاتان الدالتان ليستا متكافئتين: ولئن كانت بعض القضايا ضرورية بالمعنى الميتافيزيقي وضرورية بالمعنى الإبستيمي، في الآن نفسه، فإنه ما من داع، مبدئياً، لتصور عدم إمكان وجود قضايا تكون ضرورية بالمعنى الميتافيزيقي دون أن تكون كذلك بالمعنى الإبستيمي (وهي، حينئذ، مابعدية)، أو أن تكون ضرورية بالمعنى الإبستيمي دون أن تكون كذلك بالمعنى الميتافيزيقي (وهي، حينئذ، غير ضرورية *(contingentes)*).

ملاحظة: وهكذا فإن لنا أربعة مصطلحات: الضروري وغير الضروري والمقبلي والمابعد. وسنخصص، في ما يلي من هذا العرض، مصطلحي ضروري وغير ضروري للمجال الميتافيزيقي حيث يسمان، تبعاً، القضايا التي تصف أمراً واقعاً ما كان ليكون مختلفاً عما هو عليه، والقضايا التي تصف أمراً واقعاً ما كان يمكن أن يكون مختلفاً عما هو عليه. وسنخصص مصطلحي مقبلي ومابعد للمجال الإبستيمي حيث يسمان، تبعاً، القضايا التي نعرف إلى قيمة الصدق فيها بمعزل عن التجربة، والقضايا التي لا نعرف إلى قيمة الصدق فيها إلا من خلال التجربة.

إلا أنّ من الأقوال ما يكون، في الآن نفسه، مقبلياً وضرورياً: فالأقوال التحليلية الصادقة بمقتضى معانيها إنما هي أقوال صادقة، في الآن نفسه، ضرورياً ومقبلياً. وإن قلنا [169] بتحليل «كريبك» / أمكن أن تُطرح مسألة ابتذال الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين على النحو التالي: إن كان القول الجازم بالتماثل بين أمرين صادقا، فهل هو صادق بشكل ضروري وصادق بشكل ما قبلي؟

لِنَعُدْ إلى المثال (19). إن القول «هيسبيروس هو فوسفوروس» صادق. ويتمثل السؤال، من ناحية أولى، في معرفة ما إذا كان القول «هيسبيروس هو فوسفوروس» قولاً صادقا على نحو ضروري أو على نحو غير ضروري، ويتمثل، من ناحية أخرى، في معرفة ما إذا كان القول صادقا مقبلياً أو مابعدياً. إن تحليل «كريبك»، ككله للضرورة والمقبلي وتشيده على التمييز بين الدلالات الإبستيمية والميتافيزيقية لمصطلح الضرورة ليس له من هدف سوى بيان كون الإجابة عن أحد

التداولية والإحالة

منين التوالين لا تقتضي بأي شكل من الأشكال الإجابة عن السؤال الآخر. وبعبارة أخرى، فإن صَحَّ أن هيسبيروس إنما هو فوسفوروس فإنه، حينئذ، يصح في العوالم الممكنة كلها، وأمكن قول إنه صادق بالضرورة. على أنه من الممكن لحقيقة ما أن تكون ضرورة فتمثل موضوع اكتشاف، بمعنى أن تكون موضوعا مابعديا لا موضوعا ماقبليا. ويكون اكتشاف التطابق بين هيسبيروس وفوسفوروس قد حصل على نحو اختياري.

وهكذا، فإنه من الممكن لقول صادق أن يكون صادقا ضروريا دون أن يكون كذلك ماقبليا. ولئن كانت الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين صادقة ضروريا فإن ذلك قد لا يجعلها، آتيا، صادقة ماقبليا. والحال أن الابتذال، أي عدم تقديم أية معلومة، يتوقف على هذه الخاصية الماقبلية.

4.2.4 الضرورة والعوالم الممكنة

إذا استدنا إلى التعريف الحدسي للضرورة الميتافيزيقية على النحو الذي نُسب، أعلاه، إلى «كريبك»، لاحظنا أن ضرورة القول أو عدم ضرورته يتعلقان بحالة الأشياء، التي تمثلها القضية المعبرة عنها، وهل كان من الممكن أن تكون أو لا تكون مختلفة عما هي عليه. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم الضرورة مُوجَّه بمفهوم الإمكان. ولتدقيق فكرته حول الضرورة يعتمد «كريبك»، طبعا، نظرية في المنطق الجهي كان ساهم في تطويرها مساهمة عظيمة، هي نظرية العوالم الممكنة.

ويمكن القول، من خلال عرض حدسي لنظرية العوالم الممكنة كذلك الذي قدمه «كريبك» في مؤلفه (انظر «كريبك» 1982)، أن العالم الممكن عالم يمثل مقامًا مُخالفاً للوقائع *contrefactuelle*. ومن ثم، فإن العالم الممكن، إنما هو عالم، باصطلاحات «كريبك» نفسه، «مُفترَض» ومُحدَّد بـ«الشروط الوصفية» التي نسندها إليه. ففي إطار نظرية العوالم الممكنة، فإن قضية ما صادقة في عالمنا تكون صادقة بالضرورة إن كانت صادقة في العوالم الممكنة كلها. وإن قضية ما صادقة في عالمنا تكون صادقة على نحو غير ضروري إن كانت صادقة في بعض العوالم وكاذبة في عوالم أخرى. وأخيرا، فإن قضية كاذبة في عالمنا تكون كاذبة بالضرورة إن كانت كاذبة في العوالم الممكنة كلها.

بحسب تقديم بعض الأمثلة. إن القضية «نجمة الصباح هي نجمة المساء» صادقة في عالمنا وصادقة في العوالم الممكنة كلها، فهي، إذن، صادقة بالضرورة. وفي المقابل فإن القضية «فرانسوا ميتيران هو / أحد رؤساء الجمهورية الخامسة» صادقة في عالمنا ولكنها ليست صادقة في العوالم الممكنة كلها، إذ من العوالم الممكنة ما لم يكن فيها فرانسوا ميتيران، قط، رئيسا للجمهورية، إنما لأنه تُوُفِّي قبل شهر ماي من سنة 1981 أو لأن فاليري جيسكار ديستان قد فاز في الانتخابات، إلخ... وفي هذا الإطار، فإن القضية «فرانسوا ميتيران هو أحد رؤساء الجمهورية الخامسة» إنما هي قضية صادقة على نحو غير ضروري. وأخيرا، فإن القضية «نجمة الصباح ليست نجمة المساء»

القاموس الموسوعي للتداولية

كاذبة في عالمنا شأنها في العوالم الممكنة كلها، (بما أن القضية «نجمة الصباح هي نجمة المساء» صادقة في عالمنا وفي العوالم الممكنة كلها)؛ فهي، إذن، كاذبة بالضرورة.

إلا أن هذا الأمر يقودنا إلى مسألة الأسماء الأعلام. فلنكن يتسنى لقضية ما تتضمن الاسم العلم أن تكون صادقة في العوالم الممكنة كلها، ينبغي أن يُعَيَّن الاسم العلم المعني بالأمر الفرد نفسه في العوالم الممكنة كلها. وهو ما يُسمى بالهوية عبر العوالم الممكنة. وما يلاحظ أنه يمكن لشيء ما موجود في عالمنا ألا يكون موجودا في عوالم ممكنة أخرى، دون أن يضع هذا، من جديد، مسألة الهوية عبر العوالم الممكنة موضع تساؤل. وليست الهوية عبر العوالم الممكنة مسألة لسانية، فهي مسألة ترجع، ببساطة، إلى الأطروحة التي تذهب إلى أنه إن كان شيء ما ^أ موجودا في عالمنا الواقعي ^ع، وكان هذا الشيء ^أ موجودا أيضا في عالم ممكن ^{ع'} مختلف عن ^ع، فإن الشيء الموجود في ^ع هو نفسه وليسا شيئين مختلفين ولكنهما متشابهان. ولئن لم تكن الهوية عبر العوالم الممكنة مفهوما لسانيا فإنها تسمح، مع ذلك، بالتمييز بين الألفاظ الإحالية؛ فبعض الألفاظ الإحالية تُعبر الشيء نفسه في العوالم الممكنة كلها، بينما تُعَيَّن بعض الألفاظ الأخرى أشياء مختلفة في مختلف العوالم الممكنة. ويُسمى «كريبك» الألفاظ الأولى المُعَيَّنات الصارمة والألفاظ الثانية المُعَيَّنات غير الصارمة أو العارضة *accidentals*. وتعلّق الأسماء الأعلام، وفقا له، بالمقولة الأولى، بينما تعلّق الأوصاف المحددة، على سبيل المثال، بالمقولة الثانية. ويُميّز، على النحو نفسه، بين ضربين من التعريف مُبيّنا أن تعيين معنى عبارة ما لا يعني تحديد إحالتها. وينطبق هذا التمييز، أيضا، على الأسماء الأعلام، وحيثُ قد لا يمكن لوصف محدد ما أن يُحدّد، في بعض الحالات، إحالة الاسم العلم المعني فإنه لا يُمثّل، مع ذلك، جزءا من معناه.

ولئن أمكن تحديد إحالة الاسم العلم «أرسطو» بواسطة الوصف «فيلسوف اسطاجيري تلميذ أفلاطون ومعلّم الإسكندر الأكبر» فإنه من الممكن أن نقول (21) على نحو مُخالف للوقائع *contrefactuelle* دون أن نناقض أنفسنا، في حين لا يكون ذلك ممكنا بالنسبة إلى (22):

(21) لنفترض أن «أرسطو» لم يُمارس قطّ الفلسفة.

(22) لنفترض أن الفيلسوف الاسطاجيري الذي كان تلميذ أفلاطون ومعلّم الإسكندر الأكبر لم يُمارس قطّ الفلسفة.

وبعبارة أخرى، فإن (21) و(22) ليسا مترادفين، والتمييز بين تحديد إحالة كلمة ما وبين معناها

[171] لازم للتمييز بين مُعَيَّنات صارمة ومُعَيَّنات عارضة. /

وهكذا فإنّ للاسم العلم، باعتباره مُعَيِّنا صارما، المرجع نفسه في العوالم الممكنة كلها، والقول الجازم بالتماثل بين أمرين المتضمّن أسماء أعلام إذا كان صادقا فهو صادق بالضرورة، وهو ما لا يستلزم أن يكون مبتذلا. وكلّ ما هو ماقبلي فيما يتعلّق

بالقول الجازم بالتماثل بين أمرين المشتمل على أسماء أعلام إنما يتمثل في أن هذا القول إن كان صادقاً فهو صادق بالضرورة.

5.2.4 الضرورة وأسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر

هل تختص خاصية المُعين الضارم بالأسماء الأعلام فحسب؟ إن أسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر، وفقاً لـ «كريبك»، قريبة جداً من الأسماء الأعلام. والأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين المناسبة لمثل هذه الأسماء والمعتبرة عن اكتشافات علمية إنما هي أقوالٌ صادقة بالضرورة عندما تكون صادقة.

أسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر هي أسماء، على التوالي، من قبيل بقرة ونمر وكائن بشري ورئيسات (9)، ومن قبيل حرارة وصوت وضوء، ومن قبيل ذهب وماء إلخ... ونجد مثلاً عن الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين من نوع ما يذكره «كريبك» في المثال (23):

(23) ماء = H_2O .

ووفقاً لـ «كريبك»، فإن (23) صادق بالضرورة إذا كان (23)، مثلما يحق لنا أن نفترض فيه ذلك، صادقاً. وهذا يعني شيئاً ما؛ وهو أنه لا يوجد، من ناحية أولى، عالم ممكن لا يكون للماء فيه التركيبة الكيميائية H_2O . وإن كلمة ماء تُعين، من ناحية ثانية، الشيء ذاته في العوالم الممكنة كلها حيث يوجد الماء. فكلمة ماء، إذن، (شأنها في ذلك شأن جميع أسماء الأنواع الطبيعية) مُعين صارم، والأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين النظرية، مثل (23)، صادقة بالضرورة عندما تكون صادقة.

ما العلاقة بين الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين النظرية والطريقة التي يُعين بها مرجع الكلمات التي تظهر في تلك الأقوال؟ الملاحظ، من ناحية أولى، أننا لا نستعمل تركيبة الماء الكيميائية، مثلما تُوصف به من خلال القاعدة H_2O ، لتحديد مرجع كلمة ماء في الخطاب العادي، فهذه القاعدة، إذن، لا تُستخدم، حصراً، لتحديد إحالة كلمة ماء. وفي واقع الأمر، فإن دلالة كلمة ماء، حسب «كريبك»، مثل: ماء أو حرارة أو رئيسات لا تُوافق، شأن الأسماء الأعلام، الطريقة التي يُحدّد بها المرجع. وفعلاً فإن تحديد المرجع يحصل بواسطة قول جازم بالتماثل بين أمرين (غير نظري) يستند إلى خاصية أو أكثر من خصائص الشيء، وهي خصائص يمكن أن تكون غير ضرورية. لنأخذ المثال التالي:

(24) الإنسان كائن ذو قدمين دون ريش.

غالباً ما يُقدّم هذا القول باعتباره مثلاً لقول تحليلي. ومع ذلك، فإن كانت خاصية «ذو قدمين» ممثلة بكثرة بواسطة الكائنات الإنسانية، فإن من الكائنات الإنسانية من هم، عَرَضاً أو لأسباب وراثية، بساق واحدة لا بل مُعدّون، ومع ذلك يظلّون كائنات إنسانية. وهكذا فإن (24) قول ما

9. الرئيسات أو المقدمات (Primate) رتبة من الثدييات تحمل أطراف أجسامها خمسة أصابع تنتهي بأظافر، ومنها البشرية والقردية [المترجم]

قُبَلِيّ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ ضَرُورِيًّا وَلَا تَحْلِيلِيًّا. وَتَبَعًا لِذَلِكَ، فَلَنَنْ كَانَ يُمْكِنُ لِلْقَوْلِ «ذَوِ قَدَمَيْنِ / دُونِ رِيشٍ» أَنْ يَكُونَ طَرِيقَةً مَلَائِمَةً لِتَحْدِيدِ إِحَالَةِ اسْمِ التَّوَعِ الطَّبِيعِيِّ «إِنْسَانٍ»، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُمَثَّلُ مَعْنَاهُ. [172]

6.2.4 تقسيم العمل اللساني والقلب الجاهز

إنَّه الفيلسوف الأمريكي «بوتنام» (انظر «بوتنام، 1975») مَنْ أَدْخَلَ، بِمَنْظُورٍ قَرِيبٍ جَدًّا مِنْ مَنْظُورِ «كريبك»، مَفْهُومَ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ اللَّسَانِيِّ. وَيَتَعَلَّقُ هَذَا الْمَفْهُومُ بِالْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ الَّتِي كَانَتْ مَوْضُوعَ الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ أَسْمَاءُ الْأَنْوَاعِ الطَّبِيعِيَّةِ وَأَسْمَاءُ الْجَوَاهِرِ أَوْ أَسْمَاءُ الظُّوَاهِرِ الطَّبِيعِيَّةِ. وَيُجِيبُ مَفْهُومُ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ اللَّسَانِيِّ، جَزْئِيًّا عَلَى الْأَقْلَى، عَنْ مَسْأَلَةِ إِسْنَادِ الْمَرَاجِعِ، فَإِنَّ كَانَ عِدَدُهَا مِنْ الْأَقْوَالِ النَّظَرِيَّةِ الْجَازِمَةِ بِالتَّمَاثُلِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَعَدِّزًا عَلَيْنَا فَهْمَهُ (فَمَنْ مَتَى يَعْلَمُ أَنَّ لِلذَّهَبِ الْعِدَدَ الذَّرِّيَّ 79؟)، فَكَيْفَ يُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُسْنِدَ، مَعَ الْحَدِّ الْأَدْنَى مِنَ التَّثْبِتِ، مَرَاجِعَ لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ؟ يَجِيبُ «بوتنام» عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِطَرِيقَةٍ مَزْدُوجَةٍ: بِالِاتِّجَاءِ إِلَى مَفْهُومِ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ اللَّسَانِيِّ، وَبِالِاتِّجَاءِ إِلَى مَفْهُومِ الْقَالِبِ الْجَاهِزِ. وَيُوَافِقُ مَفْهُومُ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ اللَّسَانِيِّ الْإِتِّجَاءَ إِلَى خُبْرَاءٍ قَادِرِينَ، لَوْحَدِهِمْ، عَلَى تَحْدِيدِ مَفْهُومٍ (أَوْ دَلَالَةٍ، لَوْ أَثَرْنَا الْقَوْلَ) لَفَظٍ مَا عَامًّا. أَمَّا مَفْهُومُ الْقَالِبِ الْجَاهِزِ فَهُوَ مَفْهُومٌ سَوْسِيُولُوجِيٌّ يُوَافِقُ مَا يَعْلَمُهُ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرِ الْخَبِيرِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ يَكْفِيهِ لاسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي الْخُطَابِ. وَالتَّقْسِيمُ اللَّسَانِيُّ لِلْمَهَامِ يَعْمَلُ بِالطَّرِيقَةِ عَيْنِهَا، تَقْرِيْبًا، الَّتِي تَعْمَلُ بِهَا السَّلْسَلَةُ السَّبَبِيَّةُ الَّتِي يَسْلَمُ بِهَا «كريبك»، فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ: فَالْخَبْرَاءُ يُسَمُّونَ الْأَشْيَاءَ وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَسْتَعْمِلُونَ الْأَسْمَاءَ الْمَكْتَسِبَةَ، هَكَذَا، عَلَى أَسَاسِ أَنَّهَا قَوَالِبُ جَاهِزَةٌ مَنَقُولَةٌ تَدْرِيجِيًّا.

5. تَقْوِيمُ النَّظَرِيَّتَيْنِ الْاِثْنَتَيْنِ

بِمَ تَكُونُ هَاتَانِ النَّظَرِيَّتَانِ الْاِثْنَتَانِ أَوْ لَا تَكُونَانِ حُلُولًا لِمُخْتَلَفِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تُثِيرُهَا الْإِحَالَةُ؟ يَلَاظُ الْمَرْءُ، فِي الْبَدءِ، أَنَّ إِسْهَامَاتِهِمَا إِذْ لَا تُعَدُّ مِنْ طَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ الْحُلُولَ الَّتِي تَقْتَرِحَانِهَا شَأْنُ الْاِعْتِرَاضَاتِ الَّتِي تُثِيرَانِهَا لَيْسَتْ نَفْسَهَا كَذَلِكَ. يَتَعَيَّنُ، إِذَنْ، وَفِي مَرَحَلَةٍ أُولَى عَلَى الْأَقْلَى، تَمَيِّزُ الْعُقَبَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُ نَظَرِيَّةَ الْفَضَائَاتِ الذَّهْنِيَّةِ مِنْ تِلْكَ الْعُقَبَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُ نَظَرِيَّةَ الْعَوَالِمِ الْمُمْكِنَةِ.

1.5 إشكالات نظرية الفضاءات الذهنية

إِنَّ نَظَرِيَّةَ الْفَضَائَاتِ الذَّهْنِيَّةِ، كَمَا بَسَطَهَا «فوكونبي»، نَظَرِيَّةٌ مُغْرِيَةٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَوْفَّرُ، فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْأَقْلَى، حُلُولًا بَسِيطَةً وَلَكِنَّهَا مُنَاسِبَةٌ لِعِدَدِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ تَجِدْ بَعْدُ أَجُوبَةً تَحْظَى بِالْإِجْمَاعِ. وَهَذَا شَأْنُ الْمَسَائِلِ الَّتِي عَرَضْنَا لَهَا هَهُنَا، وَهِيَ مَسَائِلُ الْإِضْمَارِ وَالْمُطَابَقَةِ وَمَسَائِلُ الْإِحَالَةِ غَيْرِ الْمُبَاشِرَةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، يُمْكِنُ أَنْ يُخْشَى عَلَى نَظَرِيَّةِ «فوكونبي» الْإِفْرَاطُ فِي التَّبْسِيطِ. [173]

التداولية والإحالة

والمشكل المركزي الذي يعترض نظرية الفضاءات الذهنية، على نحو غير متوقع، أنه على مفهوم الوظيفة التداولية الذي يبدو أنه يثير من الصعاب أكثر مما يقدر على حله. فالوظيفة التداولية، كما نذكرها، هي العلاقة التي تُعين انطلاقاً من عنصر قادح في فضاء قرين عنصراً هدفاً في فضاء ابن، مُحدثة، بذلك، ارتباطاً بين هذين الفضاءين اللذين. وتعلّق الصعوبة التي يلاقيها المفهوم، تقريباً، بتطبيقه ودور العوامل التداولية الإنسانية على وجه الخصوص.

1.1.5 الوظيفة التداولية والعوامل التداولية

ويتعلّق هذا الأمر، كذلك، بظاهرة الإضمار والمطابقة. لنُعُدّ إلى المثالين (15) و(16) الملفوظين سنة 1992 قبل تعيين بيار بيريقوفوا، أي لَمَّا كانت جيبث كراتون وزيرا أول:

(15) دشن الوزير الأول المركز النووي الجديد الذي أعدته [مؤسسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقى خطاباً في تمجيد التكنولوجيا الفرنسية.

(16) دشن الوزير الأول المركز النووي الجديد الذي أعدته [مؤسسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقى خطاباً في تمجيد التكنولوجيا الفرنسية.

وكتا قد لاحظنا أنّ الإضمار في (15) بتعلّق بقيمة وظيفة دور «وزير أول»، بينما يتعلّق في (16) بالدور نفسه.

ومع ذلك، فكون الإضمار بإمكانه أن يقع تارة على الدور وطوراً على قيمته، فإنّ ذلك لا يخبرنا بشيء عن الحكم اللغوي للوظيفة التداولية التي تصل، ثانية، الدور بقيمة، كما لا يخبرنا بشيء، كذلك، عن الحكم اللغوي للقادح والهدف. وبعبارة أخرى، فإنّ العلاقة بين الفضاءات الذهنية والعمليات اللغوية (مثل الإضمار) لم تُفصل بطريقة شافية رغم تشديد «فوكوني» عليها تشديداً قوياً.

ويمكن التّساؤل، بالإضافة إلى ذلك، عمّا يحدث عندما تكون وظائف تداولية عديدة ممكنة مبدئياً. في هذه الحالة تُسهم عوامل تداولية و/أو لغوية في اختيار الوظيفة التداولية «المناسبة»، ولكن طبيعة هذا الدور والطريقة التي يعمل بها تظلّان غامضتين. لنُعُدّ إلى المثال (3):

(3) جورج صاند على الرف الثالث بدءاً من الأسفل.

من الواضح جدّاً، في هذه الحالة، أنّ الوظيفة التداولية التي تربط الكتاب بمؤلّفاتهم هي المعنية بالأمر. ولكنتا لا نرى ما يستبعد، مبدئياً، الوظيفة التداولية التي تربط مالكاً ما بالشيء الذي يملكه. فلماذا لا يمكن استعمال هذا الاسم العلم لتعيين الكتب التي تملكها، بينما يكون من الممكن استعمال الاسم العلم جورج صاند لتعيين الكتب التي ألّفها؟ إنّ نظرية الفضاءات الذهنية لا تُقدّم لنا جواباً عن هذا الضرب من المسائل، لا سيّما أنّ الوظيفة التداولية «مالك لـ» وظيفة مفتوحة، مثلما يُبينها المثالان (25) و(26) :

القاموس الموسوعي للتداولية

(25) أُمُشِيرًا إلى قَبْعة بيار: «إنَّه أتى أمس».

(26) أُمُشِيرًا إلى قَبْعة بيار: «إنَّه مُحدَّب».

وتوجد، زيادة على ذلك، الحالات التي تتدخل فيها العوامل التداولية لرفع لبس عن قول ما. وههنا، لا يقدم «فوكونني»، مرّة أخرى، أيّة إشارة عن الطريقة التي تعمل بها العلاقة بين الوظيفة التداولية وسائر العوامل التداولية.
لنعدّ إلى المثال (17):

(17) وزع الوزير الأوّل، سنة 1992، مليارين على الموظفين.

لقد لاحظنا، بعد، أنّ التأويل الصكّي مستحيل ههنا، وهو ما يعني، في نظرية الفضاءات الذهنية، أنّ مرجع «وزير أوّل» هو الدور وليس القيمة. وقد تمّ استبعاد التأويل الصكّي حيث يُوزع كلّ من «إيديث كراسون» و«بيار بيريقوفا» مليارين على الموظفين، لأسباب تداولية («ثقافية»). وكذلك إنّما أقرّ التأويل الصكّي في (27) لأسباب تداولية أو «ثقافية»:

(27) ترأّس رئيس الجمهورية سنة 1981 مجلس الوزراء مرّة كلّ أسبوع.

وههنا، فإنّ التأويل الصكّي هو التأويل المُفضّل، ويخصّص المحمول [ترأّس] قيمتي دور «رئيس الجمهورية سنة 1981» أي جيسكار ديستان وميتيران.

2.1.5 استحالة الالتجاء إلى وظيفة تداولية

ولنا، أخيراً، الحالة التي يبدو فيها الالتجاء إلى الوظيفة التداولية مستحيلاً لسببين:

(أ) إمّا لأنّ الوظيفة التداولية متعدّرة الفهم على المخاطب؛

(ب) وإمّا لأنّه لا توجد وظيفة تداولية.

فالحالة الأولى يمكن أن توافق جهل المخاطب. لنأخذ المثال التالي:

(28) باليستريني على الرّف الثالث بدءاً من الأسفل.

فإنّ كان المخاطب يجهل أنّ باليستريني كاتب إيطالي معاصر، فإنّه يبدو من العسير عليه تطبيق الوظيفة التداولية التي تقود من المؤلّف إلى آثاره. إلّا أنّه يبدو لنا أنّ هذا القول ليس، مع ذلك، بالمستحيل على التأويل.

وتبدلنا الحالة الأخيرة واضحة بما فيه الكفاية، وهي تظهر، من بين الحالات التي تظهر فيها، عندما يكون لنا استعمال للغة «متعدّد الأبعاد»، كما في المثال الموالي:

(29) قبل أن تذهب هناك، لا تُفوّت «الشاطي» (عالم الكتب، 19 جوان 1992).

[175]

وبتعبين، هنا، افتراض وجود وظيفة تداولية تنطلق من المركّب الاسمي «الشاطي» المذكور باعتباره عنوان أقصوصة، فحسب، إلى المركّب الاسمي الشاطي قيد الاستعمال والذي يُعبّر عن مكانا يعود عليه الإضمار.

ولنا إشكال شبيه بهذا، ولكّنه أكثر وضوحاً في أمثلة من قبيل (30):

التداولية والإحالة

(30) نَصَتْ عنها صَدَارَها [المُحْتَشِم] لِتُهْدِيَه [جَدًا]، فَلَمَّا، كَانَ كَذَلِكَ رَأْيِ مُحْتَشِمًا.

(30) Elle ôta son corsage pour en offrir un qui ne l'était guère¹⁰.

يعود الإضمار، هنا، على الجسد، ويحيل العائد في كذلك (guère) على مُحْتَشِم دون أن يكون بالإمكان القيام بافتراض مُشاكل يتعلّق بوظيفة تداولية تذهب من صدار (corsage) إلى جسد مُحْتَشِم (corps sage).

وهكذا، فرغم ما لنظرية «فوكوني» من أهميّة لا تُنكر فإنّها تظلّ نظريّة جزئيّة، رئيسيّة، في حدّ ذاتها، على قدر كافٍ من التفصيل فتكون حلّاً لمسائل الإضمار. ينبغي، أخيراً، أن نضيف، أيضاً، أن نظريّة «فوكوني»، خاضعة بشكل مفرط لحلّ [مسألة] لإحالة المباشرة، وهي مسألة لا تتصدّى لها، على خلاف نظرية العوالم الممكنة، نظريّة نفضاءات الذهنية.

2.5 إشكالات نظرية العوالم الممكنة

1.2.5 السياقات الغامضة

إنّ الإشكال الأساسي الذي يعترض نظرية العوالم الممكنة في ما يتعلّق بالأسماء الأعلام إنّما هو إشكال السياقات الغامضة التقليديّ: إذ ليس من الممكن، في سياق [مُفيد] للاعتقاد أنّشأه، على سبيل المثال، فعلٌ دالّ على موقف قضويّ من قبيل: اعتقد أو تصوّر، استبدال اسم علم ما باسم علم آخر من غير المجازفة بتغيير قيمة صدق الجملة. لنعتبر الأمثلة التالية:

(31) يعتقد جان أنّ أوغست كان الامبراطور الرومانيّ الأوّل.

(32) أوغست = أوكتاف.

(33) يعتقد جان أنّ أوكتاف كان الامبراطور الرومانيّ الأوّل.

بما أنّ (31) و(32) صادقان فإنّه لا يمكن استنتاج كون (33) صادقا، وبعبارة أخرى، فإنّه لا يمكن استبدال أوغست في (31) بأوكتاف في (33) دون المجازفة بتغيير قيمة صدق الجملة، أو لا يمكن، على وجه أعمّ، استبدال اسم علم ما باسم علم آخر مُقارِن له إحتاليّاً مع المحافظة على قيمة الصدق (11) Salva veritate.

10 . يوجد جناس لفظي بين كلمة corsage التي تفيد الصدار وبين المركّب بالنعت الذي له نفس النطق un corps sage ويعني الجسم الخجول أو المحتشم ويعود الضمير في المركّب الإسناديّ الواقع مفعولاً لأجله في الشاهد الفرنسيّ على كلمة corps وكأنّ كلمة «corsage» قد كتبت corps sage [المترجم].

11 . تعني Salva veritate في اللاتينية "إنقاذ الحقيقة"، ويرجع استعمال هذا المصطلح إلى لايبنتز (Leibniz)، إذ هو أحد مبادئ ثلاثة اقترحها في نطاق اهتمامه بالإحالة. وأوّل هذه المبادئ "مبدأ التعويض مع المحافظة على قيمة الصدق" (Principe de substitution salva veritate) الذي

فيم يكون إشكالُ السياقات الغامضة، على وجه الخصوص، مشكلاً عَوِيضاً [بالنسبة إلى] نظرية الأسماء الأعلام الكريكية؟ وعلى خلاف ما يقع في نظرية «رسل»-«فريغه»، حيث تكون للأسماء الأعلام دلالات، فإنه ليس للأسماء الأعلام في النظرية الكريكية دلالة. وهكذا يمكن أن يقع الالتجاء، في النظرية الأولى، إلى دلالة الأسماء الأعلام لتفسير استحالة استبدال اسم علم باسم علم آخر مُقارن له إجمالاً [176] في سياق غامض، مع المحافظة على قيمة الصدق، في حين/ لا تكون الحالة نفسها ممكنة في النظرية الثانية. ولهذا الفرق بين نظرية «رسل»-«فريغه»، والنظرية الكريكية نتيجة أخرى: فالأسماء الأعلام، في النظرية الثانية، لا يتعين عليها أن تكون قابلة، فقط، للاستبدال، مع المحافظة على قيمة الصدق *Salva veritate*، وإنما يتعين عليها أيضاً أن تحافظ على قيمة المعنى *Salva significatione*، وهو ما يشكّل الفرق بين الأسماء الأعلام والأوصاف المحددة. والحال أنه إذا كان هذا التكهّن متحققاً على وجه أكمل في السياقات الجّهية فإنه لا يتحقق في السياقات الإبتيمية [المعرفية] أي السياقات الغامضة. ويمكن أن يُطرح السؤال، إذن، على النحو التالي: كيف يمكن للمتكلم أن يعتقد، مثلاً، أنّ شيرون⁽¹²⁾ كان أصلع دون أن يعتقد أنّ توليوس كان أصلع؟

2.2.5 مبدأ التعهد والترجمة

يبين «كريبك»، في مقال له مهمّ (انظر «كريبك»، 1979)، أنّ المسألة لا تُختزل، خلافاً لما يمكن اعتقاده للوهلة الأولى، في قابلية الأسماء الأعلام لاستبدال بعضها

بعضه كالآتي: «إنّ الكلمتين اللتين يكون بالوسع تعويض إحداهما بالأخرى دون التأثير في قيمة صدق القضية إنما هما كلمتان متطابقتان».

(Deux termes que l'on peut substituer l'un à l'autre sans affecter la valeur de vérité de la proposition sont identiques.)

أما المبدأ الثاني والثالث فهما على التوالي:

«قانون لايبنتز» ويسمى أيضاً «مبدأ عدم قابلية التمييز بين المتطابقات»

(La loi de Leibniz ou Principe de l'indiscernabilité des identiques)

«و«مبدأ هوية اللاتمميزات» (Le principe de l'identité des indiscernables)

انظر:

-Ishiguro H. (1990) Leibniz's philosophy of logic and language (2^e edition), Cambridge, Cambridge University Press.

وقد وَرَدَ ذلك في مقال لـ(آن ريبول):

-Anne Reboul: (1997) combien y a-t-il de poulet ici? Les référents évolutifs, identité et désignation, in Kleiber, G. et al. (eds), La continuité référentielle, Klincksieck, 149179-, (p. 151). [المترجم]

12 . ماركوس توليوس شيرون (Marcus Tullius Cicero): ميامي وخطيب روماني (106 ق.م. - 43 ق.م.) [المترجم]

التداولية والإحالة

بعض، ولا في غياب قابلية الاستبدال هذه، كذلك. وقد أجرى، في هذه الحالة، مبدأين هما: مبدأ التعهد ومبدأ الترجمة:

Principe de décitation مبدأ التعهد

إن متكلماً فرنسياً عادياً غير متحفظ سيكون مُهيئاً للموافقة الصادقة الرضينة بأن «ب»، إذا، فقط إذا، كان يعتقد أن ب⁽¹³⁾.

مبدأ الترجمة

إن كانت جملة في لغة ما تعتبر عن حقيقة في هذه اللغة، فإن كل ترجمة لهذه الجملة إلى لغة أخرى تعتبر، أيضاً، عن هذه الحقيقة (في تلك اللغة الأخرى).

ويُقدّم «كريبك»، انطلاقاً من هذين المبدأين، صياغة الخاصة لهذه المفارقة: إذ يفترض أن فرنسياً هو بيار يعيش في فرنسا ولا يتحدث إلا اللغة الفرنسية، ويقول بيار باللغة الفرنسية: «لندرة جميلة» *Londres est jolie*. ويمكن أن نستخلص، على أساس هذا القول الصادق وعلى أساس مبدأ التعهد:

(34) يعتقد بيار أن لندرة جميلة.

ثم ينتقل بيار للسكن في مكان غير جميل في لندرة حيث يتعلّم اللغة الإنجليزية على عين المكان، ويتعلّم تعيين المكان الذي يعيش فيه باعتباره لندن *London*. فهو موافق على الجملة الإنجليزية (35) وغير موافق على الجملة الإنجليزية (36):

(35) لندن ليست جميلة *London is not pretty*.

(36) لندن جميلة *London is pretty*.

ويستمرّ بيار، مع ذلك، في الموافقة على (37):

(37) لندرة جميلة⁽¹⁴⁾ *Londres est jolie*.

13. الفرق بين «ب» الواردة بين مزدوجين وب دون مزدوجين ليس هو الفرق بين الذكر والاستعمال كما قد يتبادر للذهن (انظر في ما يتعلق بالاستعمال والذكر الفقرة 1.4.2 من الفصل الثاني من هذا الكتاب)، وإنما هو الفرق الشكلي الذي يجعل المتكلم حاملاً لاعتقادين مختلفين تعتبر عنهما جملتان (أو اسمان) متعلقان بالشيء نفسه، ومثاله من يعتقد أن عائشة عبد الرحمن غير بنت الشاطئ. فـ«ب» وب إذن قضيتان ناقلتان لاعتقادين مختلفين، لدى المتكلم، من المُحال عليه الواحد. ولذلك فقد ترجمنا مصطلح (Principe de décitation / Disquotational principle) في هذا السياق بـ «مبدأ التعهد». [المترجم]

14. يشي اعتقاد المتكلم «بيار» في (35) و(37)، في الآن نفسه، بمفارقة، في نظر كريبك، وذلك لكون المتكلم لا يعقد صلة مباشرة بين الاسم (لندرة *Londres*) في الجملة الفرنسية والاسم (لندن *London*) في الجملة الإنجليزية، أي أن هذه المفارقة ناتجة أساساً عن الجهل بالهوية المرجعية للاسمين وكونهما يتعلّقان بمدينة واحدة. وانطلاقاً من ذلك سعى «كريبك» إلى بيان عدم قابلية الأسماء الأعلام المتقارنة إحصائياً لأن يستبدل بعضها ببعض في السياقات المعرفية (Contextes Doxatiques) أو سياقات المواقف القضيوية (Contextes d'attitudes propositionnelles) [المترجم]

القاموس الموسوعي للتداولية

فبار، إذن، يعتقد، في الآن نفسه، أن لندرة جميلة وأن لندرة غير جميلة، ونحن نعتقد أن له هذه الاعتقادات.

وقد أمكن لـ«كريبك»، انطلاقاً من هذين المبدئين، أن يبرهن على أنه ليست اعتقادات الفرد، فحسب، التي يمكن لها أن تكون متناقضة، وإنما يمكن أن يكون ذلك، أيضاً، في الاعتقادات التي نحملها نحن عن هذه الاعتقادات. وحينئذ، فإنّ [177] الإشكال ليس في أن تكون الأسماء الأعلام المتقارنة إحصائياً قابلة للاستبدال مع المحافظة على قيمة المعنى *Salva significatione* أو حتى المحافظة على قيمة الصدق *Salva veritate*، وإنما في أن يكون مبدأ التعهد كافياً، لوحده، ومصحوباً عند الاقتضاء بمبدأ الترجمة، لطرح الإشكال دون استدعاء قابلية الاستبدال. وبعبارة أخرى، فإنّ الأمر ليس إشكالاً بسيطاً يتعلّق بالسياق الغامض.

وُسجِّل، في هذا النطاق، أن الإشكال لا يهتم نظرية الأسماء الأعلام الكريبكية فقط وإنما يهتم نظريات الأسماء الأعلام كلّها.

6. العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

ترجمة: عز الدين المجذوب

1. العوامل والروابط

لا يميز الباحثون دائماً تمييزاً صارماً الرابط من العامل. وسنقابل بينهما هنا على أساس مفهوم المدى. يعرف العامل (opérateur) بأنه وظيف (foncteur) يكون حده (argument) قضية بسيطة أو ذرية أما الرابط فهو وظيف يكون حده زوجاً مرتباً من القضايا.

لا يقدم هذا التعريف مبدئياً متروى الوظيفة (rang) لأن المقابلة بين العامل والرابط لاتهم المنطق أو الدلالة الشكلية فحسب حيث يعرف المجال بكونه مجموعة قيم الصدق غير الفارغة {ص، ك} حيث ص = صادق وك = كاذب. إن مجال العوامل والروابط المنطقية بمقتضى تعريفها هي المجموعة {ص، ك} بينما مجال العوامل والروابط غير المنطقية هي مجموعة من الأزواج المرتبة، شروط الاستعمال، شروط التأويل، وقد أدى الإقرار بالطابع غير الصدقي للعوامل والروابط في الألسنة الطبيعية إلى تضخم اصطلاحي. لذا تراهم يتحدثون مثلاً عن روابط دلالية وروابط تداولية (فان ديك، 1977، Van Dijk) وروابط حجاجية (دكرو، Ducrot وغيره 1980) وروابط خطائية (بلايكمور، Blakemore 1987) وروابط تفاعلية (رولي، وغيره 1985 Rouler) وعلامات ارتباط (لوشار، Lucher 1994) وعوامل حجاجية (دكرو، 1983) الخ.. أما في ما يخصنا فإننا سنفرد لفظي الرابط والعامل غير المنطقتين لتعيين الخصائص الدلالية والتداولية والخطائية لعوامل الألسنة الطبيعية وروابطها سواء كان لها مقابل في اللغات الصورية أم لا مثلما هو الشأن في منطق القضايا أو منطق المحمولات.

1.1 العوامل والروابط المنطقية

ينبغي لنا حسب الحد الذي حددنا به العوامل والروابط أن نفصل بين نوعين من الثوابت [المنطقية] الدالية: من جهة عامل النفي ومن جهة أخرى عوامل الوصل والفصل والاستلزام والتكافؤ. لم يعتمد المنطقة هذا التمييز لأنهم يصوغون الخصائص المنطقية (قواعد

القاموس الموسوعي للتداولية

[180] في الدالة. وبعد هذا التوضيح توجد فروق اصطلاحية/ وفروق أكثر أهمية. لذلك تراهم في التقاليد الأنطولوجية يستعملون **الرابط القضي** (أولود، Allwood، «أندرسون»، Anderson و«داهل»، Dahl 1977 و«مكاولي»، McCawley 1981) بينما يستعملون في القارة الأوروبية مصطلح **العامل القضي** أو **الوظيفة** أو **الواصل** (relateur) («غريز»، Grize 1972). ويجد المرء في مصنفات «غريز»، فارقاً رياضياً بين **العامل** و**الوظيفة** من جهة و**الواصل** من جهة أخرى. فالوظفء (جمع وظيف) هي عمليات على متغيرات أو على ميثامتغيرات منطقية (النفي والفصل والشرط والشرط الثنائي)، أما الواصلات (الاستلزام والتكافؤ) فتحدد على أساس العمليات التي تُهر بها بول Bool (الانعكاس والتناظر والتعدية transitivity) وسنستعمل مصطلح **رابط** (باعتباره مقابلاً للعامل على أساس المدى) وسندقق كلما اقتضى الأمر ذلك قيمته المنطقية أو غير المنطقية.

يعرف **الرابط المنطقي** (ونرمز له بـ*) تركيباً بأنه دالة حذها مجموعة مرتبة من القضايا (ب، خ) وقيمتها قضية جديدة س وهو ما يمكن تمثيله بالترقيم التالي:

* (ب، خ) ← س

و تمثل دلالة رابط ما في إسناد قيمة صدق للقضية س بالنظر إلى قيم الصدق المعينة للقضايا **ب** و**خ**. وقد حددت اللغات الصورية الكلامية من الدرجة الأولى du premier ordre مثل منطق المحمولات ومنطق القضايا بسبب حاجيات تتعلق بالاستدلال على المبرهنات روابط الوصل (٨) والفصل (٧) والشرط (conditionnalité) ← والشرط الثنائي (→) وعامل النفي (¬) على النحو التالي:

نوصن (و علامته ٨)		
ب	خ	ب ٨ ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

قائمة الصدق رقم 1 /

[181]

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

الفصل (أو الاحتوائي inclusif علامته v)		
ا	ح	ب v ح
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

قائمة الصدق 2

الشرط (إذا ... إذن و رمزه ←)		
ا	ح	ب ← ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

قائمة الصدق 3

الشرط الثنائي (إذا فقط إذا و رمزه ↔)		
ا	ح	ب ↔ ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ص

قائمة الصدق 4

التفني (لا، ورمزه ۛ)	
ب	ۛ ب
ص	ک
ک	ص

يصعب تطبيق هذا التحليل على المعطيات اللغوية التي تدحض عادة دلالة الروابط المنطقية. وسترى أنّ النفي اللغوي لا ينتج عنه دائماً نفي صدق القضية وأنّ الفصل في اللغة الطبيعية يمكن أن يؤرّل إما تأويلاً إقصائياً (exclusif) أو احتوائياً (inclusif) وأنّ إذا لا تفيد دائماً معنى الشرط المادّي (الذي أشرنا إليه أعلاه) وتمثّل هذه القضية محور النقاشات حول الطابع المنطقي أو غير المنطقي لروابط الألسنة الطسّعة وعمليها.

لا يمثل مجموع الروابط والعوامل المنطقية التي عرضنا لها أعلاه إلا مجموعة فرعية من جملة الدالات التي تتكوّن حدودها من أزواج قيم الصدق التالية { (ص , ص) (ص , ك) (ك , ك) (ك , ص) } ومستواها ((rang)) المجموعة {ص , ك}. وبلغ عدد كلّ الروابط المنطقية الممكنة 16 أي 2⁴. ويصف الجدول التالي مجمل العوامل الصدقية (vériconditionnels) التي يحتمل أن يستعملها نظام صوري. (غازدار، 1979Gazdar)

[illegible]

فائدہ: تصنیف و فہم 6

2.1 العوامل والروابط في اللسان الطبيعي

لعلّ أكثر القضايا التي أثارت الجدل في الكتابات التداولية هي القضية التالية:
هل للروابط في اللسان الطبيعي طابع منطقي أم لا. ولا يتعلق الأمر بمعرفة إن كان
لهذه الروابط استعمالات منحرفة بالنظر إلى دلالتها المنطقية. وإنما يتعلق الأمر بمعرفة
إن كان الاختلاف أو عدم التطابق بين الدلالات المنطقية للروابط واستعمالاتها في
الخطاب يمنع من أن نقرنها بدلالة منطقية [محددة] أم لا. سندرس في مرحلة أولى بعض
الاستعمالات الممثلة التي توضح الفرق بين الدلالة المنطقية والمعنى [الذي يكون

لها) في الخطاب. وتناول في مرحلة ثانية روابط الألسنة الطبيعية التي ليس لها مقابل منطقي.

1.2.1 الاستعمالات التداولية للعوامل والروابط المنطقية

النفي

[183] إنَّ النفي هو أظهر الشواهد التي تبرز الفرق بين الدلالة الصدقية والمعنى التداولي (/ غير الصدقي) للرباط. وتوجد كثير من استعمالات النفي التي نعتبرها غير صدقية لأنَّ النفي لا يؤثر في قيمة صدق القضية.

(1) ماري [لا تحسن العربية]: هل قطع اللحمات يا زوجي؟

الزوج عمر: لم أقطع اللحمات بل قطع اللحم [تصرفنا في الشاهد الفرنسي]

(2) لم تنجب مريم ثلاثة أطفال. إنها أنجبت أربعة

(3) لم يطلب المدير مني الخروج. إنه طردني

(4) لستُ ابنه. إنه أبي

هل يمكنك القول إنَّ الجمل التالية «قطع اللحمات» و«أنجبت مريم ثلاثة أطفال» و«طلب المدير مني الخروج» و«أنا ابنه» في الأقوال السابقة جمل كاذبة؟ ليس لهذا السؤال كبير فائدة. إنَّ ما رُفِض في الشاهد الأول هو قابلية الإخبار بـ«قطع اللحمات» [لا الإخبار في حد ذاته]. أما في الشاهد (2) فإنَّ الجملة المستأنفة «إنها أنجبت أربعة» تستلزم الجملة المنفية. «أنجبت مريم ثلاثة أطفال». ومما يزيد المفارقة غرابة أنَّ الجملة الأخيرة «أنجبت مريم ثلاثة أطفال» كان ينبغي أن تكون كاذبة بعد إدخال النفي عليها (أي لم تنجب مريم ثلاثة أطفال). وكذلك الشأن في (3) و(4) فالجملة المستأنفة [إنه طردني أو إنه أبي] تستلزم الجملة الأولى الابتدائية ولكنها مستلزمة أيضاً من قبل الجملة التي تصدرت القول.

إذا¹⁵

(أ) لا تفيد بعض استعمالات «إذا» التي تنسب إلى «أوستين» شرطاً ضرورياً للتالي (le conséquent) (الذي يُحدّد منطقياً باعتباره شرطاً ضرورياً للشرط السابق (l'antécédent))

(5) إن كنت عطشان فالجمعة موجودة في السلاجة.

(ب) وكذلك الأمر في الشاهد (6) الذي يسمّى الاستدلال المستدعي. (غايس Geiss و«زويكي» Zwicky 1971) فإنَّ القراءة الشرطية تفضي إلى تأويل شاذ أو منحرف وهو التأويل الذي يستتبع أنَّ رجوع الابن إلى المنزل قبل العاشرة يمكن أن ينجّر عنه عقاب. (في نطاق القراءة الشرطية لا يمنع كذب الشرط السابق صدق القضية):

15 . [ترجمنا si إذا وإن كانت تحتمل الترجمة إن. المترجم]

القاموس الموسوعي للتداولية

(6) يقول أب لابنه:

إذا عدت بعد العاشرة عاقبتك

إنَّ القراءة الملائمة هي التي تؤوّل «إذا» تأويلاً ثنائي الشرط (biconditionnel) أي أنَّها تقصر صدق العلاقة على صدق الشرط السابق والشرط اللاحق مجتمعين.

(ج) يوجد استعمال آخر لـ «إذا» لافِت للنظر يعود الفضل إلى «غرايس» في التنبيه إليه:

(7) ليس صحيحاً أنَّ «س» إن تناول البنسليين تحسّنت صحته.

فالشاهد (7) ليس له الدلالة المنطقية المطابقة للعبارة (7') التي نفيدنا بها قائمة الصدق رقم (7). وبعبارة أخرى إنَّ (7') لا تعني (8) على عكس ما تفيدُه دلالة الروابط المنطقية (قائمة الصدق (8). [184] إنَّ ما تفيدُه (7) أنَّ المتكلّم يرفض الإخبار (asserter) بالعلاقة الشرطية: /

(7') لا (إذا ب إذن خ)

ب	خ	ب ← خ	ب (ب ← خ)
ص	ص	ص	ك
ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ك

قائمة الصدق 7

(8) لا (إذا ب إذن خ) ↔ ب ولا - خ

ب	خ	ب ^ خ	ب ^ خ
ص	ص	ص	ك
ص	ك	ك	ص
ك	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ك

قائمة الصدق 8

لقد لاحظ الدارسون أنَّ أكثر استعمالات «أو» هي استعمالات إقصائية. وهي الاستعمالات التي تطابق قائمة صدقها الرابط (قائمة صدق 6) وتجدد الملاحظة إلى أنَّه إذا كُتب على قائمة أطعمة تابعة لمطعم «جين أو فاكهة» [تناول بعد الأكل] فإنَّ الحريف سيستنتج من ذلك أنَّ صاحب المطعم يقترح عليه أن يختار أحد الطبقين

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

لا الاثنين معا. فهل يدل ذلك على أن «أو» في الألسنة الطبيعية إقصائي أكثر مما هو احتوائي وإن كان الأمر كذلك كانت دلالة «أو» في الألسنة الطبيعية هي التالية:

أو إقصائي (رمزه ∇)		
ب	خ	ب ∇ خ
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

قائمة الصدق رقم 9 /

لكن بعض استعمالات «أو» هي استعمالات احتوائية:

(9) أ. بعد الظهر سأذهب إلى السينما أو سأنتجول أو الاثنين معا.

ب. (في مصعد لافتة تقول) 3 أشخاص أو 240 كلغ.

سنضطر، ضمن وجهة النظر المعتمدة هنا، أن نعتبر الروابط في الألسنة البشرية مُلبسة دلالية. إذ يطابق كل استعمال من استعمالاتها دلالة سواء كانت هذه الدلالة صدقية أو غير صدقية. وفي الواقع فإن هذا الحل غير مُرضٍ. والأفضل أن نتبنى بخصوص الروابط مبدأ عامًا يهدف إلى التقليل من دلالاتها قدر الإمكان. ويتمثل الإشكال عندئذ في تحديد قيمتها الدلالية الأساسية.

2.2.1 الاستعمالات التداولية للروابط غير المنطقية

تطرح القضية بالنسبة إلى الروابط غير المنطقية طرحا مختلفا أي الروابط التي ليس لها مقابل في اللغات الصورية. وفي هذا الصدد يمكن أن نسأل عن طبيعة شروط الصدق التي نسندها للرباط mais أي «لكن». إذا عدنا إلى قائمة الصدق 6 كان الرباط k هو أفضل ما يناسب دلالة «لكن». لكن k هو رباط الوصل ولا تختلف الدلالة الصدقية الخاصة بلكن عن دلالة «و». ولكن ماذا نقول عن روابط من قبيل رغم التي يشابه اشتغالها في بعض الأوجه اشتغال لكن أو بعض الروابط في اللسان

القاموس الموسوعي للتداولية

الفرنسيّ مثل.. (d'ailleurs, alors, après tout, donc) التي نترجمها بـ (من ناحية أخرى وعندئذٍ ومهما حدث أو على كلّ حال وإذن) فهي تفترض كلّها صحّة طرفيها وقد تعود كلّها إلى دلالة «و».

يحقّ للمرء أن يتساءل حول فائدة تحليل صدقيّ للروابط غير المنطقية فخصائصها التداولية لا تكاد تمتّ بصلة لشروط الصدق وهذه بعض خصائصها التداولية الأساسية.

(أ) تتمثّل دلالة الروابط غير المنطقية في جملة من التعليمات التداولية التي تحدّد باعتبارها زوجاً من «شروط الاستعمال وشروط التأويل» (موشلر، 1989a). أمّا شروط الاستعمال فهي مجموعات من الشروط التي ينبغي أن تليها عناصر كلّ سلسلة وأما شروط الاستعمال فتحدّد الاستدلالات التي يستلزمها وجود الرابط.

وتقوم الأمثلة في (10) شاهداً على التعليمتين المقترنتين بـ«لكن» وهما التعليمتان المسؤولتان عن الاستعمالين الموالين وأحدهما مباشر والآخر غير مباشر في (11).

(10) أ.المطر ينزل لكتني خارج.

ب. المطر ينزل لكتني أرغب في التفتّح

(11) أ «المطر ينزل» ← لا (أخرج)، أخرج،

ب «المطر ينزل» ← لا (أخرج)، أرغب في التفتّح ← أخرج،/ [186]

(ب) للروابط مدى أو حيّز (domaine/portée) متغيّر لا يطابق ضرورة الأجزاء التي تقع على يسار الرابط أو يمينه.

على سبيل المثال في المقطوعة التي يتصدّرها الرابط «لأنّ»..أو..«رغم ذلك» [المقابل العربيّ للرابط الفرنسيّ *quand même* و *parce que*] نلاحظ أنّ الرابط «لأنّ» يدرج السبب **خ** للآثر **ب** بينما يربط الرابط «رغم ذلك» **خ** بقضية **ط** غائبة من العلاقة الخطائية مثلما يدلّ على ذلك الشاهد (12) وتأويله (13)

(12) أنا خارج لأنني أريد رغم ذلك أن أتفتّح

(13) لأنني (أريد أن أتفتّح أنا خارج)

رغم أنّ (المطر ينزل أريد أن أتفتّح)

تفضي هاتان العلاقتان إلى التحليل التالي:

(14) أ. (أريد أن أتفتّح) سبب (أنا خارج)

ب. «المطر ينزل» ← لا (أنا خارج)، أريد أن أتفتّح ← أنا خارج،

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

ح) الخاصية الثالثة لروابط الألسنة البشرية هو تغير طبيعة أطراف العلاقة. فهذه لأطراف المرتبطة يمكن أن تكون تباعاً مضمونا قضوياً أو قوة متضمنة في القول أو بقاء قول (énonciation):

(15) أ. مرضت مريم لأنها أفرطت في الأكل.

ب. هل مرضت مريم؟ لأنني لم أرها بمكتبها.

ج. الدجاج موجود بالثلاجة لأنني لا أرغب في إعداد الطعام.

يمكن للعلاقات التي أفادها دخول «لأن» أن تفسر بـ (16) ويمكن ترجمتها بصياغة أكثر تقنية في (17):

(16) أ. علّة (سبب الخ..). مرض مريم أنها أفرطت في الأكل.

ب. هل مرضت مريم؟ إنني أسأل لأنني لم أرها بمكتبها.

ج. الدجاج موجود بالثلاجة وإنني أقول ذلك لأنني لا أرغب في إعداد الطعام.

(17) أ. سبب (أفرطت مريم في الأكل، مريم مريضة)

ب. سبب (لم أر مريم كامل اليوم، سؤال (مريم مريضة)

ج. سبب (لا أرغب في إعداد الطعام، قول (Dire) (الدجاج موجود بالثلاجة)

د) وأخيراً أهم خاصية من خصائص الروابط هي تغير الدلالة بتغير السياق. فالروابط المنطقية لها دلالة صدقية قارة لا تتغير حسب المضمون والسياق. أما الروابط التداولية على عكس ذلك فهي تتأثر بالمضمون وترتيب المقطوعات [النصية] والسياق وهي العناصر التي ينبغي تأويل القول وفقها.

و لا نظنّ أنّ أحداً يجادل في أنّ الأقوال (18) ليست مترادفة (مثلما يبرز ذلك إقحامها في [187] السياق (19) بينما تعطي الروابط التي تقابلها منطقيّاً نتائج متماثلة: /

(18) أ.زيد ذكيّ لكته مشوّش.

ب.زيد مشوّش لكته ذكيّ.

(19) (نريد انتداب شخص ذكيّ).

أ.زيد ذكيّ لكته مشوّش.

ب.زيد مشوّش لكته ذكيّ.

ويمكن أن نتأكد أنّ المقطوعة ب وخ ليست مكافئة في الخطاب للمقطوعة خ وب وذلك على عكس ما تتكهن به الدلالة المنطقية لرباط الوصل:

القاموس الموسوعي للتداولية

(20) حقيقة ما وقع ليس أن زيدا قد رحل (ثم) غضبت مريم ولكن مريم غضبت (ثم) رحل زيد.

2. المقاربة الشكلانية للروابط في الألسنة الطبيعية

لقد تمكن «غازدار» (1979) بناء على أعمال «غرايس» (Grice 1975) من صياغة مشكل علاقة الروابط المنطقية بالروابط في الألسنة البشرية صياغة صحيحة. وتهدف مقاربه أولاً إلى: ضبط الروابط المنطقية الممكنة في الألسنة الطبيعية وثانياً تفسير السبب الذي جعل الألسنة البشرية لا تحتفظ ضمن جملة الروابط الممكنة إلا بعدد قليل منها. يقوم موقفه واستدلّاه على المقدمات الغرايسية. وهو يعتمد كمبادئ تفسيرية حكم المحادثة وهي قواعد تداولية. («غرايس» 1975 والفصل 7 الفقرة 2.2). وسندرس في ما يلي تباعاً العوامل ثم الروابط.

1.2. العوامل الصدقية

ما هي العوامل الممكنة؟ أي الروابط (unaire) الأحادية [التي تدخل على قضية واحدة]. للحدّ (argument) قيمتان ممكنتان في المجموعة {ص، ك} وقيمتان (ك و ص) لمجال (rang) الحدّ وهو ما يعطي 2^2 من الحالات الممكنة

الحدّون	ط	ن	ب	خ
ص	ص	ك	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ك

فائدة العدد 10

لا تشتمل الألسنة الطبيعية إلا على العامل ن. لماذا؟ إنّ الجواب عن ذلك ليس [188] مرتبطاً بدلالة الألسنة الطبيعية وإنّما بمظهرها التداولي: /

(أ) يُطرح العامل ط بحكمة الكيف («كن موجزاً») وبالفعل يوجد تكافؤ بين قضية من القضايا $\emptyset$ وهذه القضية بعد أن حوّرَها العامل (ط $\emptyset$): ط $\leftrightarrow \emptyset$.

(ب) ويُطرح العاملان ب وخ بالاعتماد على قاعدة المناسبة (كن مناسباً): مهما كانت قيمة صدق $\emptyset$ فإنّ ب $\emptyset$ صادقة وب $\emptyset$ صادقة وهو ما يتج عنه التكافؤ بين ب $\emptyset$ وب $\emptyset$: ب $\leftrightarrow \emptyset$ وب $\emptyset$ ويصحّ الاستدلال نفسه بالنسبة إلى العامل خ: مهما كانت قيمة صدق $\emptyset$ فإنّ خ $\emptyset$ كاذبة وخ $\emptyset$ كاذبة وهو ما يتج عنه تكافؤ خ $\emptyset$ وخ $\emptyset$: خ $\leftrightarrow \emptyset$ وخ $\emptyset$.

(ج) وبناء على ما تقدّم يكون العامل **ن** هو العامل الوحيد المتوقّف بالنسبة إلى الألسنة الطبيعية وهو عامل يمكن استعماله لتعريف **ط: طه** $\rightarrow$ **ن ن**ه

2.2. الروابط الصدقية

ما هي الروابط الصدقية الممكنة في اللسان الطبيعي؟ للإجابة عن هذا السؤال يعطي غازدار، (1979) تعريفاً ضيقاً للروابط الصدقية ويقترح حصر مجمل الحالات الممكنة في ست عشرة حالة حسب التقليلات في قائمة الصدق (6). ويقدم التعريف التالي للروابط الصدقية:

الرابط الصدقي

الرابط الصدقي هو من الناحية الدلالية دالة يكون حدّها الوحيد مجموعة من قيم الصدق.

ما هي مجموع الحدود الممكنة بالنسبة إلى رابط من الروابط؟ إنّ المجموعة **س** للحدود المحتملة هي مجموع الفئات الفرعية غير الفارغة لقيم الحقيقة **ط** حيث **ط = {ك، ص}**. وبصفة أدقّ فإنّ **س** تتكوّن من الفئات الفرعية {ك}، {ص} و {ك، ص}:

$$س = \{\{ك\}, \{ص\}, \{ك، ص\}\}$$

يمكن الآن تعريف المجموعة **ر** من الروابط الصدقية. إنّ **ر** هي مجموعة دالات **س** في **ط: ر = ط**.

لما كانت **ط** لها عنصران و **س** لها ثلاثة عناصر كان مجمل الحالات المحتملة هي $2^3 = 8$ ونرمز لجملة الروابط بالروابط الثمانية التالية:

الحدود	A*	D*	E*	J*	K*	O*	V*	X*
{ص}	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص	ك
{ك، ص}	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ص	ك
{ك}	ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص

قائمة صدق 11

[189]

/ لم تتحقّق كلّ هذه الروابط في الألسنة الطبيعية وذلك يدفعنا للتساؤل عن سبب ذلك. ينبنى الجواب من ناحية على مبدأ دلالي مطبّق على الروابط الصدقية التي تُرّسّح لكي تكون روابط في اللسان الطبيعي (مبدأ الاعتراف confessionnalité) ومن ناحية ثانية على حكم المحادثة لـغرايس، (حكم المناسبة. ن. الفصل 7 الفقرة 2.2)،

مبدأ الاعتراف

ينبغي للرباط أن يعترف بكذب مكوثاته عندما يحدد قيمة صدق الجملة بأكملها. يقصي هذا المبدأ من الألسنة الطبيعية الروابط التي ليست اعترافية أي الروابط التي لا تعلن عن كذب حدودها. ويمنع هذا المبدأ أن يوجد في الألسنة الطبيعية أي رابط ينتج قيمة صدق إيجابية عندما يكون قرينه (أو قرناؤه) كاذبين. إن هذا المبدأ يقصي تبعاً لذلك الروابط X^*, V^*, E^*, D^* وهي روابط غير اعترافية. فالرابط $c \in C$ أي $R \in R$ يكون رابطاً اعترافياً إذا وفقط إذا $\{F\} = F$ أي $R = \{K\}$ أي إذا كانت قيمة صدقه كاذبة عندما تكون حدوده كاذبة.

وقد بقيت العوامل التالية مُرشحة لأن تكون روابط في الألسنة الطبيعية وهي O^*, K^*, J^*, A^* لكن قاعدة المناسبة تقصي الرابط O^* مثلما أقصت العامل Q أي X . وبالفعل فإن $O^* (\psi_1, \dots, \psi_m) = O^* (\phi_1, \dots, \phi_n)$ وذلك بالنسبة إلى أي متغير $\psi_1, \dots, \psi_m, \phi_1, \dots, \phi_n$.

وتطابق الروابط الباقية (حسب ترتيبها الأبجدي) أي K^*, J^*, A^* الرابط «أو» الاحتوائي و«أو» الإقصائي والرابط «و». أما الاستلزام المادّي (إذا) والشرط الثنائي (إذا وفقط إذا) فيطرحان لأنّ الرابطين غير اعترافيين. إن أكثر ما يفاجمنا أن هذا الطرح يؤدي بنا إلى أحد أمرين: إما أن نعتبر «أو» ملتباً بين أحد دالتين وإما أن نعتبره موافقاً لمدخلين معجميين منفصلين لكل منهما دلالة الخاصة (على التوالي A^* و J^*)

ملاحظة: وسرى أن الرابط «أو» الإقصائي يفسّر باعتباره نتيجة استلزام خطابين درجتي يتألف مع المعنى الأولي الاحتوائي لـ «أو» فلا يبقى في نهاية الأمر من جملة الروابط إلا الرابطان A^* و J^* باعتبارهما من الروابط المنطقية في اللسان الطبيعي.

3. المقاربات غير الشكلانية لروابط الألسنة الطبيعية

تنطلق المقاربات غير الشكلانية من [ملاحظة] عدم وجود تكافؤ صدقي بين الأقوال من الصنف التالي:

(21) أ. إن توفي الملك العجوز بأزمة قلبية وأعلنت الجمهورية إذن فلان زيدا سيكون سعيداً.

ب. إن أعلنت الجمهورية ومات الملك العجوز بأزمة قلبية إذن فلان زيدا سيكون سعيداً. /

[190]

(22) أ. لو كي لوك Lucky Luke امتطى حصانه واختفى في الشفق.

ب. لو كي لوك اختفى في الشفق وامتطى حصانه.

لا يوجد في هاتين الجملتين تكافؤ دلالي. ففي الشاهد (21أ)، كان إعلان الجمهورية تالياً لموت الملك العجوز ونتيجة من نتائجه أما في (21ب) فإن إعلان الجمهورية هو الذي يسبق موت

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

الملك المعجوز وبسببه. وفي (22أ). كان اخفاء الفارس تاليا رصوبه فرسه أما العلاقة المعاكسة فإنها تعطي تأويلا شاذًا في (22ب)

تبدو «و» مقترنة في هذه الاستعمالات بأثر معنوي زمني و/أو سببي. [والسؤال المطروح هو] هل يمثل هذا الأثر المعنوي جزءا من معنى «و» أو أنه يمكن اشتقاقه انطلاقاً من حكم محادثية (قوانين الخطاب).

1.3 التحليل غير الاختزالي

إن موقف «دكرو» (دكرو، 1972، 1973، 1989 الفصل الثاني) هو موقف غير شكلائي وغير اختزالي. ويعود موقفه غير الشكلائي إلى تسليمه بأن روابط الألسنة الطبيعية وعواملها ليس لها دلالة منطقية. ومن جهة ثانية فإن موقفه غير اختزالي على أساس أنه يرفض اعتبار أن استعمالات الروابط غير منطقية في ظاهرها فقط وإن شئت قلت إنه يرفض الفرضية التي تجعل المرء يؤول الأقوال باعتبارها اختزالا لعلاقات منطقية أكثر تشعبا.

1.1.3 التحليل الاختزالي لـ «إذا» و «و»¹⁹¹

تسمح الأمثلة المشتملة على «إذا» و «و» بتفسير أطروحة «دكرو» غير الشكلائية وغير الاختزالية. يبرز القائلون بالموقف الشكلائي موقفهم بالرغبة في استيعاب الظواهر المتعلقة بالاستدلال في اللغة الطبيعية وتفسيرها انطلاقاً من الدلالة المنطقية لكلمات مثل حرفي النفي «لم» أو «لا» و «أو» و «إن» و «كل» و «بعض» الخ. ويعترض «دكرو» على هذا التصور الشكلائي اعتراضاً كاملاً ويستند اعتراضه إلى الخصائص الاستدلالية للكلمات المنطقية. وبالفعل يمكن أن نستنتج من [العبارة] إذا ب إذن خ من وجهة نظر منطقية إذا لا - خ إذن لا - ب. كما أنه يمكن أن نستنتج من [العبارة] ب وخ من جهة ب ومن جهة أخرى خ.

تمثل الشواهد (23) و (24) الأمثلة النموذجية للاستدلال (23') و (24'):

(23) إذا أتى زيد لعبنا البريدج.

(24) أتى زيد ومريم.

(23') إذا لم نلعب البريدج إذن يكون زيد لم يأت.

(24') أ. أتى زيد.

ب. أتت مريم.

تظهر الإشكالات بالنسبة إلى الأقوال (25) و (26)

(25) يمكن لزيد أن يأتي إن رغب في ذلك /

[191]

16 . [إذا هي ترجمة لـ si وقد تؤدي كذلك بأن حسب السياقات]

القاموس الموسوعي للتداولية

(26) إن كنت عطشان فالجعة موجودة في الثلاجة.

ذلك أنه لا يمكن استنتاج الاستدلالات المنطقية العادية:

(25)؟ إن كان زيد لا يريد أن يأتي فذلك لأنه لا يرغب في ذلك.

(26)؟ إن كانت الجعة غير موجودة في الثلاجة فذلك لأنك لست عطشان.

وتقول المقاربة الشكلية إن الأقوال (25) - 26 ليست أقوالاً حقيقية وإنما هي [صيغ] مختزلة من الأقوال (25) - (26):

(25) يمكن لزيد أن يأتي وإن رغب في المجيء سيفيد من ذلك.

(26) الجعة موجودة بالثلاجة ويمكنك أن تشرب منها إن كنت عطشان.

غير أن «ذكرو» بين أن البرنامج الاختزالي لا يسمح بتفسير اشتغال حرف العطف «و» في الشاهد (28) مقارنة مع (27).

(27) يؤد أن يزور شمال الكرة الأرضية وإفريقيا.

(28) يؤد أن تعطيه الويسكي والماء.

(27) أ. يؤد أن يزور شمال الكرة الأرضية.

ب. يؤد أن يزور إفريقيا.

(28) أ. يؤد أن تعطيه الويسكي.

ب. يؤد أن تعطيه الماء.

إن التيجتين (27) مترتبان عن (27) وبالعكس من ذلك فإن (28) لا يسمح باستخلاص النتيجة (28). كيف تفسر المقاربة الاختزالية هذه الظواهر؟ إنها تفسرها بالطريقة السابقة نفسها أي بافتراض أن (27) و (28) ليست إلا [أقوالاً] مختزلة من (27) و (28).

(27) إن زار شمال الكرة الأرضية كان سعيداً وإن زار إفريقيا كان سعيداً.

(28) إن أعطيه الويسكي وإن أعطيه الماء كان سعيداً.

لكن الشاهد (27) يسمح باستنتاج (27) التي تمثل الشكل الأصلي (27) بينما لا تسمح (28) باستنتاج (28) لأسباب منطقية بحتة.

(27) إن زار شمال الكرة الأرضية كان سعيداً

(28) إن أعطيه الماء كان سعيداً.

ذلك أن الصورة المنطقية إذا ب إذن خ وإن ر إذن س تسمح الاستدلال ب إذا ب إذن

خ.

وعلى العكس من ذلك فإن الصورة المنطقية إذا ب وخ إذن ر لا تسمح باستدلال إن ب

إذن ر.

2.1.3 الاعتراضات على الموقف الاختزالي

ويخلص «دكرو» من هذه المعطيات إلى أن الروابط المنطقية في اللسان الطبيعي ليس لها خصائص استدلالية إلا إذا سلّمنا بالفرضية الاختزالية وهو يطمح في شرعية هذه المقاربة. وتتمثل حجته الرئيسية في القول بأن ظواهر الاستدلال لا تتعلق بالعلاقات [192] بين الأقوال وإنما تتعلق بالعلاقات / بين القضايا. وبعبارة أخرى فإنّ اللساني ليس معنياً بالاستدلال إلا بصفة غير مباشرة. فالارتباطات بين الأقوال تتعلق بظواهر دلالية أكثر بدائية مرتبطة بعملية القول والحجاج. فإن أبلغت الأقوال استدلالات كانت هذه الاستدلالات لأنها نتيجة ظواهر متعلقة بالخطاب استدلالات ذات طبيعة غير منطقية وغير صدقية (الفصل 10 و 11 لمزيد التوسع في المقاربة الحجاجية).

2.3 المقاربة الأدنوية.

تهدف المقاربة الأدنوية (Cornulier 1985) إلى التمييز بين ثلاثة مكوّنات في دلالة الروابط «المعنى القوي» أو م - القوي (كأن يكون المعنى الزمني أو السببي لـ «و» مثلاً) و«المعنى الأدنى» أو م - أدنى (الذي يطابق المضمون الدلالي للرباط الذي لا يتغيّر والمعلومة السياقية الذي يسمح بالانتقال من المعنى الأدنى إلى المعنى القوي وتُعرف المعلومة السياقية بكونها الحاصل من المعنى القوي بعد أن يُطرح منه المعنى الأدنى م - القوي ناقص م - أدنى

تناهض المقاربة الأدنوية أطروحتين: من ناحية أطروحة اللبس التي تعتبر الروابط دلاليًا مُلبسة (فتكون الواو ملتبسة بين المعنى الزمني والمعنى السببي والمقابلة والمعنى المنطقي الخ...) ومن جهة ثانية الأطروحة غير الاختزالية وخاصة الحجاج التي تدحض التأويل الاستدلالي للروابط المنطقية في اللسان الطبيعي.

1.2.3 المعنى الأدنوي واللبس الدلالي

لضبط ماهية المعنى الأدنوي للروابط نأخذ مثال OU [الذي يقابله في العربية «أو» أو «إما وإما»] الذي يمكن أن يلتبس بين معناه الاحتوائي ومعناه الإقصائي. ألا ترى أن (29) تحتل القراءتين (30) و(31). وتسمح العبارتان: «إما الاثنان معا» و«ليس الاحتمالان معا» برفع اللبس عن القول.

(29) (إما أن ماركة مريض وإما أن بول سافر

(30) إما أن ماركة مريض وإما أن بول سافر وإما الاحتمالان [معا]

(31) إما أن بول مريض وإما أن بول سافر لكن ليس الاحتمالان معا.

سنسند إلى القراءتين (30) و(31) الصورتين المنطقيتين (32) و(33) حيث يكون فيهما

القَامُوسُ المَوْسُوعِيُّ لِلتَّدَاوِلِيَّةِ

مار کے مریض = م.

ویوں ساغر = پ۔

أو الاحتمالان معا = أو (م وب) ولكن ليس الاحتمالان معا = وليس (م وب).

(32) (م أوب) أو (م وب).

(33) (مَأْوٍ) ولا (مَوْءٍ).

وَيُمَثِّلُ السُّؤَالُ الَّذِي يَطْرَحُهُ «كورنيلي»، Cornulier في معرفة التَّأْوِيلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ نَحْمِلَ عَلَيْهِ OU أي «أو» في هذه الصُّورِ المنطقيَّةِ. وَلَمَّا كَانَتْ «أو» تَدْخُلُ مَرَّتَيْنِ فِي الشَّاهِدِ (32) وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَأْخُذَ قِيَمَتَيْنِ (فَصَلَا احْتَوَائِيَا disjonction inclusive ∨ وَفَصَلَا إِقْصَائِيَا ∇: disjonction exclusive حصلنا على أربعة قراءات ممكنة ممثلة في قائمة الصدق رقم 12/، لَمَّا [193] كَانَ الرَّابِطُ «أو» فِي الشَّاهِدِ (33) لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَحْتَمِلِ الشَّاهِدُ إِلَّا قَرَأَتَيْنِ أَحَدَهُمَا مَعَ الْفَصْلِ الْاِحْتَوَائِيِّ ∨ وَالْأُخْرَى مَعَ الْفَصْلِ الْإِقْصَائِيِّ ∇:

د	ب	قراءة 1	قراءة 2	قراءة 3	قراءة 4
		(ب ∨ د) ∨ (ب ∨ د)	(ب ∨ د) ∨ (ب ∨ د)	(ب ∨ د) ∨ (ب ∨ د)	(ب ∨ د) ∨ (ب ∨ د)
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص

فائزہ احسنی رقم 12

بمقتضى قائمة الصدق رقم 12 تكون القراءات 1 و 3 و 4 متماثلة ما عدا القراءة رقم 2 التي تعطي نتائج مخالفة. في المجموعة الأولى من القراءات تكون شروط الصدق الخاصة بالقضية بـ «أ» أو «ب» أو «أ و ب» مكافئة لـ «أ» أو «ب» أو «أ و ب». ذلك أن تأويل الرابط «أ» أو «ب» الأول تأويلاً احتوائياً أو تأويلاً إقصائياً ليس مفيداً. [بينما] في القراءة الثانية يحدد النتيجة الرابط الثاني «أ» أو «ب» الإقصائي. ذلك أن شروط الصدق لا نفيدها شيء في ما يتعلق بقيمة الرابط «أ» أو «ب» الأول. ويتج عن ذلك أن «أ» أو «ب» ليس ملبساً وأنه يتعين تأويل الرابط «أ» أو «ب» في [العبارة]: م أو ب باعتباره احتوائياً

يمكن أن تؤكد هذه النتيجة بفحص شروط الصدق المتعلقة بالقراءة الثانية م أو ب أي م أو ب لكن ليس الاحتمالان [معا] (ن. 33) وتوجد هذه الشروط في قائمة الصدق رقم 13.

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

القراءة 2				القراءة 1				ب	م
(م ^ ب) ∩ ^ (م ∇ ب)				(م ^ ب) ∩ ^ (م ∇ ب)					
ص	ك	ك	ك	ص	ك	ك	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ك	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ك	ك	ص	ص	ك	ك	ك	ك

قائمة الصدق 13

و يستخلص «كورنيلي» من ذلك نتيجتين: من ناحية لاشيء يبرز أن معنى الرابط «أو» في اللسان الطبيعي هو معنى إقصائي يتقابل مع القيمة الاحتوائية للدلالة المنطقية. ومن ناحية ثانية يكون من الأفضل إسناد معنى أدنى احتوائي للرابط «أو» بدل اعتباره ملتبسا دلالياً وتفسير / القيمة الحاصلة في الاستعمال (مثلما هو شأن المعنى الإقصائي [19]) في [مثال] جبن أو فاكهة) باعتبارها حصيلة المعنى الأدنى مضافاً إليه معلومات سياقية ومبادئ تداولية عامة. ألا ترى أننا نشقّ المعنى القويّ الإقصائيّ لأننا نعلم باعتبارنا حرفاء أن قوائم الأكل تتيح لنا الاختيار في آخر الوجبة بين أكل حلو وآخر مالح. إن القول «جبن أو فاكهة» حتى يكون صادقاً يجب أن يفيد جبن ∇ فاكهة (المعنى الأدنى الاحتوائي) لأن صاحب المطعم الذي يعلن في لافتة مطعمه «جبن أو فاكهة» يتعهد بتوفير جبن أو فاكهة. وبذلك يتبين أن التحليل الأدنويّ يخالف في الآن نفسه نظرية اللبس والنظرية غير الاختزالية لـ«دكرو» التي تسند معنى أدنويّاً إقصائياً للرابط «أو».

2.2.3 الاستدلالات المنطقية والمبادئ التداولية (و)

توجد حالة يبدو أنّها تدعم التحليل غير الاختزاليّ لـ«دكرو» وتطعن في التحليل الأدنويّ. إنها حالة الرابط «و» خاصة في الاستعمالات التي تكون من قبيل (34)

(34) العلم أزرق وأحمر.

إن هذه الاستعمالات تناقض الاستعمالات النموذجية لـ«و» التي تتحقّق فيها الشروط المنطقية والاستدلالية.

(35) الطاولة بيضاء ومربعة.

تتكوّن الصورة المنطقية للقول في الشاهدين [34 و 35] من العبارة التالية: **س هي ي وز**. ويرى «دكرو» أنّ الاشتغال المنطقي للرباط «و» ينبغي أن يسمح بالتكهن انطلاقاً من: **س هي ي وز** بالاستنتاج **س هي «ي»** والاستنتاج **س هي «ز»**. ويصحّ وفق هذا التحليل أن نستنتج (35' أ) و (35 ب) لكن لا يصحّ استنتاج (34' أ) و (34 ب):

(34') أ. العلم أزرق.

ب. العلم أحمر.

(35') أ. الطاولة بيضاء.

ب. الطاولة مربعة.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الاستدلال ليس صحيحاً من وجهة نظر منطقية أو يتطلب في كلّ الأحوال توضيحاً. فشكلياً لا يمكن لصورة منطقية من نوع (أ) هي (ب) س حيث يكون أ وب محمولين وس متغيّر حدّ أن تسمح باستنتاج أس وب س وذلك لسبب بسيط مُحضّله أنّ (أ وب) س ليست عبارة مستقيمة التركيب فأداة الربط «و» في اللغات المنطقية الكلاسيكية هي عامل قسوي ولا يمكن أن يربط إلا قواعد (formule) أو قضايا. وللحصول على أس وب س ينبغي للصورة المنطقية التي هي أساس الاستدلال أن تكون أس وب س. وفي هذه الحالة يصحّ منطقياً استنتاج أس وب س.

إذن لو كان بالإمكان في جميع الأحوال اشتقاق العبارة المنطقية **س هي ي وس هي ز** من الصورة المنطقية **س هي ي وز** لأمكننا أن نستنتج من ذلك أنّ «الرباط» «و» في اللسان الطبيعي له بالفعل دلالة منطقية خاصّة به. ولكن لما كانت هذه [195] الاستدلالات غير ممكنة في جميع الأحوال كان من الصائب أن نستنتج أن «و» ليس له دلالة الرباط المنطقي وعلى كلّ حال ليس له خصائصه الاستدلالية.

ويتعلّق الأمر بمعرفة إن كان هذا الاختلاف في الاستدلال يعود إلى الرباط «أو» أو يعود إلى عوامل أخرى وخاصّة معنى محمول الجملة («كورنيلي» 1985).

لنقارن لهذا الغرض (34) و (36):

(34) العلم أزرق وأحمر.

(36) العلم أزرق.

للتشاهد (36) الدالتان التاليتان:

(36') أ. العلم كلّهُ أزرق.

ب. العلم هو جزئياً أزرق.

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

تجدر الملاحظة إلى أن الدلالة (36) أ، هي الدلالة العادية لـ (36) وذلك بمقتضى حكمة الحكم التي تقول: «أعط المعطيات بالقدر المطلوب»، ويحق للمخاطب لتأويل القول أن يفترض أن القائل قدّم المعلومة الأقوى. وفي المقابل فإنّ هذا ليس شأنَ الشاهد (34)، ألا ترى أنّ العلم إن كان أزرق وأحمر فإنّه لا يمكن أن يكون أزرق إلا بصفة جزئية، لذلك فإنّ استدالات الشاهد (34) و(36) هي تباعاً:

(34) أ. العلم هو جزئياً أزرق.

ب. العلم هو جزئياً أحمر.

(36) العلم كلّ أزرق.

والنتيجة الحاصلة من هذه الملاحظات أنّ اختلاف الاستدلالات التابعة للشاهدين (34) و(36) لا يعود إلى معنى «و» وإنما إلى المعاني المختلفة لكلمة «أزرق». وبالفعل فإنّك إن وضّحت معنى الشاهد (34) بالاستعانة بالشاهد (37) حصلت بسهولة على الاستدلالات (34) طبقاً للخصائص المنطقية للرباط «و»:

(37) العلم هو جزئياً أزرق وجزئياً أحمر.

وبذلك يستطاع الاعتراض على التعريف المنطقي أو الأدنوي للرباط «و».

لكن تبقى قضية مركزية معلقة لا تواجهها المقاربة الأدنوية بصفة مباشرة، هي: كيف نفسر مختلف قيم الرباط «و» الحاصلة عند الاستعمال انطلاقاً من معناها المنطقي؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال التعرّض لنظرية الاستلزامات الخطائية لغريس، (1975)

3.3 مقارنة غريس،

نجد إلى جانب المقاربة الأدنوية مقارنة غريس، وتمثلها أعمال «هورن» Horn (1972) و«غازدار» Gazdar (1979) و«ليفنسن» Levinson (1983)، تقوم هذه المقاربة على مفهوم الاستلزام وخاصة مفهوم الاستلزامات الخطائية المحادثية والاستلزامات الخطائية الوضعية. / تفترض هذه المقاربة أنّ الدلالات المرتبطة بالروابط في الألسنة الطبيعية لا تختلف عن دلالاتها المنطقية بل هي على العكس من ذلك حيلة استلزامات وضعية أو استلزامات محادثية.

على سبيل المثال نقول بناء على المنطلقات الغريسية إنّ الرباط «و» في الشاهد (38) يضمّن محادثياً علاقة تعاقب وترتيب بين أن يتزوج المرء وأن يكون سعيداً وأن ينبج كثيراً من الأبناء. وعلى العكس من ذلك تضمّن «إذن» وضعياً أنّ الشجاعة نتيجة الانتماء إلى الشعب الإنجليزي.

(38) تزوجا وعاشا سعيدين ورزقا بكثير من الأبناء.

(39) جون إنجليزي إذن هو شجاع..

القاموس الموسوعي للتداولية

يعني هذا أنّ الروابط تشغل مسارات استدلالية إما باعتبار دلالتها فحسب (استلزام وضعي) وإما باعتبار تفاعل دلالتها وحكم المحادثة.

1.3.3 الاستلزامات الوضعية والمحادثة

تتمثل وظيفة الاستلزام الخطابية التي تفسر المظاهر غير الصدقية لمعنى الأقوال أولاً في إعطاء تفسير وظيفي للمعطيات اللغوية، ثانياً في تفسير الإمكانية التي تسمح لنا بأن نُبلغ [من المعاني] أكثر ممّا نقول، ثالثاً بتبسيط الوصف الدلالي.

وبالفعل إن عدنا إلى الرابط «و» كانت دلالة «وبعد ذلك» في الشاهد (38) غير مختلفة عن المعنى المنطقي نظير «و» (انظر (40) مقابل (41)) وإنما هي استلزام محادثي تولده حكمة الكيف «كن منظماً» :

(40) أ. باريس هي عاصمة فرنسا ولندن عاصمة إنكلترا

ب. لندن عاصمة إنكلترا وباريس هي عاصمة فرنسا

(41) أ. امتطى لوكي لوك Luky Luke جواده وغاب في الشفق.

ب. ؟ غاب لوكي لوك في الشفق وامتطى جواده.

يتمثل الفارق بين الاستلزام المحادثي والاستلزام الوضعي في أنّ الاستلزام المحادثي هو الوحيد الذي تولده قواعد المحادثة (الكَم والنوع والمناسبة والكيف انظر الفصل 7 فقرة 2.2). أضف إلى ذلك أنّ خصائص ضروب هذه الاستلزامات ليست متماثلة. فالاستلزامات المحادثية قابلة للإلغاء annulable ولكتّها غير قابلة للفصل (non detachable) (أي إنها استدلالات قائمة على الدلالة أكثر من قيامها على أساس الشكل اللغوي) أما الاستدلالات الوضعية فهي غير قابلة للإلغاء ولكتّها قابلة للفصل (detachable) (ن. فصل 9 فقرة 4.1).

ويمكن المقارنة في هذا الصدد بين الشاهد (42) والشاهد (43) بالنسبة إلى قابلية الإلغاء [197] والشاهدين (44) و(45) بالنسبة إلى قابلية الفصل: /

(42) أ. شتم جان بول وضربه بول¹⁷

ب. شتم جان بول أولاً ثم ضربه بول

ج. شتم جان بول فضربه بول ولكن ليس بالضرورة في هذا الترتيب.

(43) أ. يملك الدوق نورفولك (Norfolk) ثلاثة قصور وفي الواقع أكثر من ذلك

17 . [يمكن أن يترجم الشاهد الفرنسي في هذا السياق بالعربية باستعمال الفاء بدل الواو ولذلك لا ينطبق هذا التحليل إلا على الروابط الفرنسية وتحتاج العربية إلى تحليل خاص بها. المترجم]

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

ب.؟؟ يملك الدوق نورفولك (Norfolk) ثلاثة قصور وفي الواقع أكثر من ذلك لكنه يملك سيارة واحدة ولا يوجد أي تعارض بين الواقعتين.

(44) أ.جان عبقرية.

ب. جان نابغة.

ج. جان عقل لاعم.

د. جان أحمق.

(45) أ. أنت الأستاذ

ب. أنتم الأستاذ

تظهر إمكانية (42ج) أن العلاقة التعااقبية قابلة للإلغاء وتمثل إذن استلزاما محادثيا. أما في الشاهد (43أ) فإن التأويل الذي يحمل ثلاثة قصور على أنها ثلاثة قصور وثلاثة قصور فحسب قد تم إلغاؤه بالتركيب «وفي الواقع أكثر». وعلى العكس من ذلك فإن فكرة التعارض التي تدخلها «لكن» لا يمكن إلغاؤها مثلما يدل على ذلك «الشاهد» (43ب) فالرابط «لكن» يدخل تعارضا بين ب وخ في العبارة ب لكن خ باعتباره استلزاما وضعيا (نحصل على المعنى الصدقي للعبارة ب لكن خ بالعبارة المنطقية ب⁸ خ) ويمكن في الشاهد (44) أن يضمن التأويل الساخر (44د). بأي قول من الأقوال (44أ - ج) وبذلك يتبين أن الاستلزامات المحادثية غير قابلة للفصل (non détachable). وعلى العكس من ذلك يمكن فصل الاستلزام الخطابي للشاهد (45ب) المقترن بأنتم لما كان المخاطب مبعدا أو أرفع منزلة من المتكلم لأنها غير مقترنة بالشكل اللغوي «أنت»¹⁸.

2.3.3 الاستلزام الدرجي (scalaire)

كيف نفسر أن الرابط «و» له معنى منطقي وأن من استلزاماته الخطابية المحادثية المعنى الزمني «وبعد ذلك» أو كيف نفسر أن المعنى الحرفي للرابط «أو» هو المعنى الاحتوائي (inclusif) وأن استلزامه المحادثي هو المعنى الإقصائي (exclusif). يقتضي الجواب عن السؤال الأول اللجوء إلى حكمة النوع التي تقول (مكن منظما) ونفترض أن هذه الحكمة ستكون محترمة وأنها تضمن محادثيا بالنسبة إلى كل متتالية ب وخ العلاقة التالية ز₁ (ب) ز₂ (خ) [ز رمز لزمن] ويقتضي الجواب عن السؤال الثاني مفهوم السلم الكمي (échelle quantitative) والتضمين الخطابي الدرجي (انظر «هورن» 1972 وغازدار، 1979 وليفنسن، 1983).

18 . [تستعمل المقابلة بين ضماير المخاطب المفرد والجمع في الفرنسية حسب علاقة المتكلم بالمخاطب المهية أو العائلية].

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

ب	خ	(ب - خ)	~	∩	(ب ~ خ)	↔	(ب ∨ خ)
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ك	ص	ك

قائمة الصدق رقم 14

وبذلك يتبين أنَّ معنى «أو» هو معناه المنطقي أو الاحتوائي بما أنَّ معناه الإقصائي مكافئ لالتقاء معناه الأولي الاحتوائي مع استلزامه الخطابي الدرجي.

ملاحظة: وتجدر الملاحظة إلى أنَّ المعنى الإقصائي لم يحدّد باعتباره استلزاماً خطابياً أو أثراً معنوياً مثلما هو الحال في المقاربة الأدنوية. /

[199]

3.3.3 مبدأ الإبلاغية، informativité

توجد استعمالات تداولية للرباط «و» تبدو مستعصية عن التفسير بالاعتماد على حكمة الترتيب لأنها تستلزم علاقة تعاقب و/أو علاقة سببية مثلما هو شأن الشاهد (50):

(50) أدار المفتاح واشتغل المحرك

سُوِّل هذا الشاهد تأويلاً قوياً باعتباره يُضمّن علاقة سببية بين **ب** و **خ** (ن. فصل 9 فقرة 2.4).

وقد اقترح «ليفنسن» (1983، 146) خوارزم التأويل المتعلق بالرباط «و» في الشاهد (51) وذلك خاصة لتفسير القراءات المختلفة للمثال (50):

(51) **هـ** أنَّ لك [العبارة المنطقية] **ب** و **خ**. حاول أن تؤولها باعتبارها:

(أ) «**ب** ثم **خ**» إن كان ذلك ممكناً حاول:

(ب) «**ب** و **إذن** **خ**» وإن كان ذلك ممكناً حاول:

(ج) «**ب** و **ب** هي سبب **خ**».

يطرح الخوارزم (51) الإشكال التالي وهو أنه لا يمكننا تفسير المرور من (50) إلى (50 ج) بالاعتماد على قاعدة الحكم. إذ لو كان القائل يعرف المعلومة الأقوى لكان عليه أن يعطيها. ذلك أنَّ قاعدة الحكم تقضي بأن يعطي القائل من المعلومات القدر المطلوب وهو ما يسمح للمخاطب بأن يستنتج أنَّ المعلومة الأقوى قد أعطيت. وقد اعتمد «ليفنسن» على مبدأ مناظر لقاعدة الحكم وهو مبدأ الإخبارية (ليفنسن، 1983، 146).

مبدأ الإبلاغية

في بعض الظروف إقرأ في القول معلومات أكثر مما يتضمن بالفعل حتى يكون القول متماسكا مع ما تعلمه عن العالم.

وفق هذا المبدأ لكي يكون القول متناسقا مع المعلومات التي نعرفها عن العالم ينبغي افتراض علاقة سبب بنتيجة بشكل ضمنى بين إدارة المفتاح واشتغال المحرك (ن. فصل 9 فقرة 4.2 لمزيد من التوضيح)

4.3.3 التصريح

ترى المقاربة الغرايسية في مختلف معاني الرابط «و» استلزامات خطابية مُحادثية وتكتسي بناء على ذلك مساهمة الرابط «و» في [بناء] معنى القول خاصيتين: أولاً لا تمثل الدلالة الزمنية (أو السببية الخ..). جزءاً من معنى الرابط «و»، وإنما تمثل استلزاما خطابياً مُحادثياً. ثانياً لا يدخل الاستلزام الخطابى المُحادثي في شروط صدق القول. وتفترض هذه المقاربة أنه كلما ضُمَّت [العبارة المنطقية] **ب** وخ خطابياً علاقة زمنية [200] أو سببية لم يدخل ذلك في تحديد شروط صدق القول. /

غير أنه توجد أمثلة (Wilson, Cohen 1971, Carston 1988، «كوهن»، «كارستون»، et Sperber 1993) تبين أن دخول الرابط «و» يؤثر في قيمة صدق القول:

(52) أجد نفسي في نفس الوضع في حفلات الاستقبال؛ إما أن لا يخاطبني أحد وأشرب حتى السكر وإما أن أشرب حتى الكر ولا يخاطبني أحد.

(53) حقيقة ما جرى ليس أن بيار رحل وغضبت مريم وإنما غضبت مريم ورحل بيار.

وتوافق الصورة المنطقية للقولين تباعاً ما يلي:

(52') (ب ٨ س) ٧ (س ٨ ب).

(53') (ب ٨ م) ٨ (م ٨ ب).

من ناحية منطقية صرف إن العبارة المنطقية (52') هي عبارة طوبولوجية (من تحصيل الحاصل) (ف ب وخ مكافئة منطقياً للعبارة خ و ب). أما العبارة (53') فمتناقضة (لأن لا - ب و ب تناقض منطقي). ولما كان الأمر على خلاف ذلك من وجهة نظر تداولية صخ القول إن ترتيب الأزواج المقترنة [في العبارات المنطقية] يؤثر في قيمة صدق الأقوال. لكن ترتب نتيجة هامة عند مراعاة القيم الدلالية للرابط «و» عند تحديد شروط الصدق وهي أنه لا يمكن اعتبار القيمة الدلالية استلزاماً خطابياً مُحادثياً لأن الاستلزام الخطابى لا يحدّد شروط صدق القول. والسؤال المطروح هو إذا لم تكن قيم الرابط «و» الزمنية والسببية الخ.. استلزامات خطابية فما عساها أن تكون؟ الجواب الوحيد المحتمل هو أنها توضيحات للقول أي شرح له وإثراء للصورة المنطقية للقول. وإن كان ذلك كذلك امتنع اعتبار هذه الآثار المعنوية نتيجة لحكم المحادثة.

العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية

وينبغي أن نلجأ إلى مبادئ أخرى. وتفترض نظرية المناسبة (سبرير، وولسون، 1986a و1989) أن التأويل الزمني أو السببي هو التأويل الذي ينتج أفضل مردود بين الجهد الذي يبذل في المعالجة والآثار السياقية أي التأويل المتناسق مع مبدأ المناسبة. ولما كان تأويل الأقوال حاصل المعلومات اللغوية وغير اللغوية لم يعد من الضروري أن نعتمد على الملايسات أو على المعارف حول العالم لتفسير الحالات التي تناقض حكمة الحكمة (quantité) وينتج تطبيق مبدأ المناسبة (pertinence) آتيا النتائج المتوقعة بشرط تأويل القيم الزمنية والسببية الخ. باعتبارها تساوي ضروريا من التصريح أو توضيح [القول] (explicitation).

7- قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

ترجمة: محمد الشيباني

1. التداولية وقوانين الخطاب

من أهم إضافات النظرية التداولية إلى فهم الوقائع اللغوية فكرة مفادها أن ضروب سلوكنا اللغوي محكومة بقواعد أو مبادئ كونية ذات طبيعة معقولة، وتباين هذه الفكرة على وجه الخصوص مع تصور أكثر تقليدية للعلاقة بين اللغة واستعمالها يرى أن مجموع القرائن التداولية (الزمانية والمكانية والشخصية أساساً) إضافة إلى مجموع المعارف المشتركة بين المساهمين في عملية التواصل هي عوامل محدّدة لقيمة استخدام قول ما في سياق ما، وبعبارة أخرى، تفترض النظرية التقليدية أن معنى قول ما عند الاستخدام (باعتباره متغيراً) متوقّف على السياق (باعتباره ثابتاً) الذي جرى فيه إجراء هذا القول.

وعلى هذا النحو تتعين القيمة التداولية لـ (1) - من وجهة نظر تقليدية - بواسطة التأويل السياقي للعبارة الإشارية من قبيل ضمائر المتكلم والخطاب وظروف الزمان والمكان والتي لا يمكن تحديد إحالتها الحاصلة (راجع الفصل 15، الفقرة 1) إلا في ارتباطها بمقام إلقاء القول.

(2) لن أخبرك هنا بما سأقوم به غدا.

وعلى خلاف التصور السياقي لتأويل الأقوال، نجد عدداً من المقاربات التداولية القائمة على الفرضية التالية: تتحدّد وجوه استخدامنا للغة أثناء التواصل والخطاب بمبادئ عامة أساسها استدلالات تداولية. وكان «غرايس» (Grice) هو الذي دشّن هذه الإستراتيجية في مقال صدر له سنة 1975 (راجع: «غرايس» 1975 و1979 بالنسبة إلى الترجمة الفرنسية)، وهو ما مكّن من ظهور تقاليد تحليل تداولي ترمي أساساً إلى قصر مجال علم الدلالة على مظاهر صدقية الأقوال. ولم تكن هذه التقاليد بمعزل عن تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة والأساليب البلاغية المستعملة في الخطاب من قبيل الاستعارة (راجع في هذا الكتاب الفصل 15) التي تفتحها بحوث فلسفة اللغة (راجع: «سيرل» 1982/ Searle) فضلاً عن تحليل علم الدلالة التوليدي للأعمال اللغوية غير المباشرة (راجع - «غوردن» ولايكوف، 1975/ Gordan / Lakoff). وبالموازاة مع التقاليد الغرايسية تطوّر بفرنسا تقليد لتحليل التداولي يهدف إلى الحدّ من - بمعنى مراقبة - استعمال المبادئ التداولية، مقتفياً

[202] بذلك أثر البنيوية الأوروبية، ويقوم هذا التقليد - وهو سليل أعمال /«دكرو»/ Ducrot حول الحجاج - (راجع 1973، 1980c، Ducrot 1972)، و«أنسكومبر» /Anscombe/ و«دكرو» (Ducrot 1983) خلافاً لمقاربة «غرايس» على تفسير مظاهر صدقية الأقوال باعتبارها نتائج للخصائص الحجاجية المسجلة في بنية اللسان، وتبعاً لهذا لن تغدو البنية قوانين الخطاب مبادئ مفسرة للآثار المعنوية المرتبطة باستعمال الأقوال، وإنما هي مبادئ تفسر الاختلاف بين الخاصيات الحجاجية للجملة في اللغة وخاصياتها الإحالية في الخطاب. (راجع في هذا الكتاب الفصل 2، الفقرة 1 عرضاً عاماً للتداولية المندمجة لـ«دكرو»، والفصلين 10 و11 وقد ورد فيهما تحليل مفصل لنظريته في الحجاج).

2. منطق المحادثة

دشنت نظرية «غرايس» طريقة جديدة في فهم التداولية ومسألة التواصل. وتمثل الإسهام الرئيسي لـ«غرايس» على المستوى النظري في أنه أدخل مفهوم الاستلزام الخطابية الذي يمكن من فهم الاختلاف المألوف بين دلالة الجملة والمعنى الذي يبلغه القول. وعلى مستوى التواصل اقترح «غرايس» مبدأً عاقلاً، هو مبدأ التعاون الذي يلزم افتراض أن السامع قد أحترمه حتى يتمكن من تأويل ما يريد المتكلم قوله.

1.2 الاستلزامات الخطيئة التواضعية والاستلزامات الخطيئة المحادثية

لاحظ «غرايس» أن بعض الأقوال تبلغ أكثر مما يدل عليه مجموع الكلمات التي تكون الجملة. ويُسَمَّى «غرايس» هذا الجانب من دلالة الأقوال الذي يُفَلَّت عن شروط صدق الجملة استلزامها الخطابي. ويتعين انطلاقاً من هذا أن نفهم أن المتكلم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفي للجملة. وبحسب العامل الذي يولد الاستلزام، أكان عبارة لغوية أم مبادئ عامة مقترنة بالتواصل والمعقولة، يغدو هذا الاستلزام، وضعياً أو محادثياً.

وهكذا إذا قال المتكلم في (2) في شأن «جون»: «إنه إنجليزي وإته شجاع»، لم يقل حرفياً إن شجاعته مأتاها جنسيته، وإنما يستلزم ذلك. ونظراً إلى أن هذا الاستلزام (راجع (3)) تولد بسبب حضور «إذن» سنسميه استلزاماً خطيبياً وضعياً.

(2) «جون إنجليزي إذن فهو شجاع.

(3) جميع الإنجليز شجعان (استلزام خطابي وضعي).

ومقابل هذا، أن نفهم انطلاقاً من رد «ب» في المثال (4) أن «ج» يتزع غالباً إلى التصرف بكيفية لا تنم عن استقامة في السلوك فهذا لا يرجع إلى دلالة أية كلمة، وإنما له صلة بالمعارف التي تمثل خلفية يفترض «ب» أنها سهلة المنال بالنسبة إلى «أ» وهكذا يكون المثال (5) استلزاماً

[203] خطيبياً محادثياً لـ (4): /

(4) «أ» سأل «ب» بخصوص العمل الجديد لـ «ج» في مؤسسة مصرفية).

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

«ب»: «أوه، أعتقد أن أحواله ليست سيئة، فهو على درجة كبيرة من التفاهم مع زملائه، ولم يُرَجَّح به بعد في السجن».

(5) «ج»: ليس مستقيماً في عمله.

من المفترض أن يمكن الاختلاف في طبيعة العناصر التي تولد الاستلزام الخطابي (عنصر لغوي مقابل عنصر غير لغوي) من التحديد الواضح لنوع الاستلزام الخطابي. وفي الواقع تبدو الأمور أشد تعقيداً لأن «غرايس» يقترح أن نميز - من جملة الاستلزامات الخطابية المحادثية - ما كان من الاستلزامات الخطابية مرتبطاً بعبارة لغوية من تلك التي لم تولد إلا نتيجة العلاقة بين القول وسياق ما. ويقدم «غرايس» (1975) مثال المركب الاسمي: «س» ما [أي اسم نكرة] الذي يستلزم محادثياً أن «س» ليس له علاقة قرابة بشخص محدد (المتكلم أو غيره). ويطلق «غرايس» تسمية «الاستلزامات الخطابية المحادثية المعممة» على الاستلزامات الخطابية التي يولدها شكل لغوي، ويسمي «الاستلزامات الخطابية المحادثية المخصصة» ما كان خلاف الأولى كما هو شأن (5).

وهكذا يستلزم المتكلم في (6) أن البيت الذي يحيل إليه لا علاقة له به خلافاً لـ (7) و(8):

(6) دخلت بيتاً.

(7) دخلت البيت.

(8) دخلت بيتي.

ولتمييز الاستلزامات الخطابية الوضعية من الاستلزامات الخطابية المحادثية المعممة والاستلزامات الخطابية المحادثية المخصصة اقترح «غرايس» بعض المعايير مثل قابلية إلغاء الاستلزامات الخطابية وقابلية انفصالها وقابلية احتسابها وتحديدها. فالاستلزامات الخطابية المحادثية تكون قابلة للإبطال وغير قابلة للانفصال (يقترن الاستلزام الخطابي بمعنى العبارة التي تولده لا بشكلها) وهي قابلة للاحتساب وغير محددة، في حين أن الاستلزامات الخطابية الوضعية ليست قابلة للإلغاء وهي قابلة للانفصال وليست قابلة للاحتساب وهي محددة (راجع في هذا الكتاب الفصل 9، الفقرة 1 - 4 لمزيد من التحليل المفضل لهذه المعايير).

لكن الاختلاف الجوهرى القائم بين الاستلزام الخطابي المحادثي والاستلزام الخطابي الوضعي مرده إلى أنه إذا كانت الاستلزامات الوضعية تولدها كلمات أو عبارات لغوية، فإن الاستلزامات المحادثية يولدها إجراء يعمل مفهومي مبدأ التعاون وحكمة المحادثة. ويتمثل هذا الإجراء فيما يلي:

إجراء قدح الاستلزامات الخطابية المحادثية

1 - المتكلم «ق» قال «س».

2 - المخاطب «م» لا يحق له افتراض أن «ق» لا يحترم حُكم المحادثة أو على الأقل مبدأ التعاون. /

3 - افتراض أن «ق» يحترم مبدأ التعاون وأن الحُكم تستلزم أن «ق» يفكر في «ص».

4 - يعلم «ق» (ويعلم أن «م» يعلم أن «ق» يعلم) أن «م» يدرك أنه من الضروري افتراض أن «ق» يفكر في «ص».

5 - لم يفعل «ق» شيئاً ليمنع «م» من التفكير في «ص».

6 - لذا يريد «ق» أن «م» يفكر في «ص».

7 - حينئذ فإن «ق» استلزم «ص».

ويوضح هذا الإجراء كيف يمكن احتساب استلزام خطابي محادثي (وعلى سبيل التدقيق نقول إن الاستدلال غير إيمائي وغير استقرائي) وأن الاستدلال الذي يمثل موضوع هذا الإجراء يوظف مبدأ للتواصل التعاوني وقواعد للمحادثة أو حكمها.

2.2 مبدأ التعاون وحكم المحادثة

تتمثل فكرة «غرايس» في أن مساهمات المتكلمين في المحاورات يحكمها أثناء المحادثة مبدأ عام - مقبول ضمناً من المتخاطبين - يسميه مبدأ التعاون. وبالنسبة إلى «غرايس» أن نتعاون يعني تلبية المتكلم، المُساهم في محادثة، ما هو مطلوب منه بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها. ويصوغ «غرايس» هذا المبدأ على النحو التالي:

مبدأ التعاون:

لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحادثة اللغوية التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة (ترجمة «ولسون» و«سبربر» / Sperber - Wilson، 1979، 93).

وعلى وجه التحديد يمكن لفكرة التعاون أن يوضحها مبدأ التعاون أكثر اعتماداً على أربع مقولات عامة تتصل بكمية المعلومات المُقدّمة وبمدى صدقها ومناسبتها والكيفية التي صيغت بها. وقد أطلق على هذه المقولات اسم حكم المحادثة.

حكم الكم:

1 - لتكن مساهمتك محتوية الحد المطلوب من المعلومات.

2 - لتكن مساهمتك غير محتوية حدًا يفوق المطلوب من المعلومات.

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

حكم النوع (الصدق):

لَتَكُنْ مساهمتك صادقة.

1 - لا تؤكّد ما تعتقد في كذبه.

2 - لا تؤكّد ما تعوزك الحجج في شأنه.

حكمة العلاقة (المناسبة):

تحدّث كلاماً في محلّه (كن وثيق الصلة بالموضوع).

حكم الكيف:

كُن واضحاً:

1 - تجنّب الإيهام في التعبير.

2 - تجنّب اللبس /

3 - أوجز (تجنّب كلّ إطناب غير مفيد).

4 - كُن منظماً.

[205]

وهكذا فإنّ تقديم الكثير من المعلومات أو القليل منها أو إثبات ما نعرف أو نعتقد أنّه كاذب أو أنّنا لا نضمن صدقه، أو قول شيء لا صلة له بموضوع المحادثة، أو التحدّث بكيفيّة مبهمّة أو فيها لبس أو إطناب أو انعدام للنظام، هي ظواهر تمثّل جميعها ضرورياً من السلوك غير المتعاون.

ومتى وصلنا إلى هذا المستوى، أمكن لنا القول إنّ تصوّر «غرايس» للتواصل مثالي ومعياريّ من جهة أنّ كميّات التصرف الفعلي المتكلّمين [إبّان محاوراتهم] تكشف غالباً انتهاكاً لهذه المبادئ، وأنّه من باب الوهم التنظير لسلوك تفاعليّ من قبيل المحادثة انطلاقاً من مبادئ معيارية. وبالفعل فإنّ النظرية الغرايسية ينبغي ألاّ تؤوّلها على هذا النحو وذلك لسببين. أمّا السبب الأوّل فلاّتها لا تمثّل مجموعة من المبادئ المعيارية التي تفرض على المساهمين في المحادثة أن يتصرّفوا بهذه الكيفيّة أو تلك. فهي أساساً نظرية لتأويل الأقوال، وعلى وجه أخصّ، إنّها صيغة مُطَوَّرَة من النظرية الغرايسية للدلالة غير الطبيعية (راجع: «غرايس»، 1957 Grice). ومن جانب آخر فقد بيّن «غرايس» أنّ احترام الحكم ليس شرطاً ضرورياً لتولّد استلزام خطابيّ ما؛ إذ نجد في العديد من الحالات ما يسمّيه «غرايس» توظيفاً للحكمة من خلال انتهاكها صراحةً. وهكذا فإنّ للمتكلّم استراتيجيتين لتوليد استلزام خطابيّ ما؛ إمّا احترام الحكم أو توظيفها عبر انتهاك هذه الحكمة أو تلك.

1.2.2 استعمال الحكم

حكمة الكم:

تمكّن حكمة الكم («قدم المعلومة الأقوى») في المثال (9) من استخلاص الالتزام الخطائي المحادثي (10) وهو استلزام خطائي تَعَطَّلَ في (11). وكذا الأمر بالنسبة إلى المثال (12) اندي ولَدَ (13) لأنّه لو ثبت أنّ (14) هو الواقع فعلاً، لتستى لنا أن نلوم المتكلّم على عدم احترامه لحكمة الكم.

(9) العَلَّةُ أبيض.

(10) العلم كنه أبيض.

(11) العلم أبيض وأسود.

(12) لـ «جاءك» و«آن» أربعة عشر طفلاً.

(13) لـ «جاءك» و«آن» أربعة عشر طفلاً بالضبط.

(14) لـ «جاءك» و«آن» خمسة عشر طفلاً. /

[206]

حكم النوع:

هل توجد استلزامات خطائية محادثية ناتجة عن استعمال هذه الحكمة أو تلك من حكم النوع ؟ يقدم ليفنسن، (Levinson, 1983) المثال التالي:

(15) «جان» حائز على شهادتي دكتوراه.

(16) أعتقد أنّ «جان» حائز على شهادتي دكتوراه، ولديّ من الحجج ما يثبت ذلك.

ليس تحليل ليفنسن، غرايساً بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنّه إذا أمكن لنا افتراض أنّ المثال (16) قد استلزمه أو اقتضاه (15) على نحو ما (شرط نزاهة الإخبار، أي إنّ الاعتقاد قد استلزمه/ اقتضاه التلقظ بالإخبار) فهل بإمكاننا مع ذلك القول إنّ (15) يستلزم (16) ؟ يبدو غرايس، مقراً خلاف هذا، وخصوصاً عندما يؤكد (غرايس، 1978، 114): «ليس صحيحاً في مقارنتي أنّه عندما أقول إنّ «ق» فإنّي استلزم محادثياً أنّي أعتقد في «ق»، لأنّ افتراضي أنّي أعتقد في «ق» هو مجرد افتراض أنّي في هذه الحالة أحرّم الحكمة الأولى للنوع. [...] فليس من باب الاستخدام الطبيعي للغة أنّ نصف من قال إنّ «ق» يكونه استلزم أنّه يعتقد في «ق» أو يدلّ على ذلك أو أوصى به. وبهذا لا مجال لافتراض وجود متكلّم قادر على استلزام قضية «ض» وهو يستخدم إيجاباً حكمة من حكم النوع إيان قول «ق».

حكمة العلاقة:

المثال الذي يقدّمه غرايس، هو مثال كلاسيكي يحملنا على افتراض وجود علاقة مناسبة بين المعلومة التي قدّمها «ب» وما طلبه «أ».

(17) أ - نفذ بنزين سيارتي.

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

ب - يوجد مستودع في زاوية الشارع.

إذا افترضنا أن «ب» يحترم مبدأ التعاون وحكم المحادثة، فإنه بإمكان «أ» أن يستدل أن «ب» قدم معلومة مناسبة أي ذات صلة بما طلبه «أ» (باستلزام (18)). ويستسنى لنا القول حينئذ بأن «ب» قد استلزم (19).

(18) هل بإمكانكم أن تمنوني على مكان أجد فيه البنزين ؟

(19) المستودع مفتوح وفيه نجد البنزين.

حكم الكيف:

تعتبر حكمة الترتيب المثل الأفضل لاستخدام حكمة من حكم الكيف. كيف لنا أن نؤول في المثال (20) القيمة الزمنية للحرف «و» (الذي يعني «وإثر ذلك» ؟). تقسم الإجابة الغريسية على اعتبار القيمة الزمنية لـ «و» استلزاما خطايا محادثيا ولدت حكمة الترتيب (انظر في هذا الكتاب الفصل 6 الفقرة 1.3.3). إذ يتأثى التوافق بين نظام الوقائع ونظام الخطاب من احترام حكمة الترتيب:

(20) امتطى «لوكي لوك» صهوة «جولي جمبر» وتوارى في الأفق. /

[207]

(21) امتطى «لوكي لوك» صهوة «جولي جمبر» وإثر ذلك توارى في الأفق.

2.2.2 توظيف الحكم

قبل كل شيء، ثمة حالة يجري فيها انتهاك حكمة ما بغية اجتناب انتهاك حكمة أخرى يكون المتكلم منزما أكثر باحترامها، وهي الحالة التي يجسدها المثال الذي قدمه «غرايس». لانتهاك حكمة من حكم الكم حتى لا تنتهك الحكمة الأولى للنع:

(22) أ - أين يمكن «ج» ؟

ب - في ناحية ما في جنوب فرنسا.

نفترض في هذا المثال أنه لا مبرر لـ «ب» حتى يحجب عن «أ» أية معلومة بشأن «ج». (بإمكان افتراض أن «أ» و«ب» بضد الاستعداد للشفر إلى فرنسا، ويودان زيارة «ج»). إن إجابة «ب» من حيث كونه لا تقدم القدر الكافي من المعلومات. تنتهك حكمة الحكمة الأولى. بيد أن هذا الانتهاك مشروط بعدم الرغبة في انتهاك الحكمة الأولى للنع، ويترتب عن هذا التصادم تولد الاستلزام الخطابي (23).

(23) لا يعلم «ب» بالضبط مقر سكنى «ج».

حكمة النكت:

تعدّ أمثلة تحصيل الحاصل الحالات الأنسب لانتهاك الحكمة الأولى للحكم: فتحصيل الحاصل هو بالفعل قضية صادقة دائماً (بالضرورة صادقة). وعلاوة عن أن المثالين (24) و(26) ليس فيهما وجوباً إبلاغ فإنه يتعين توفرهما على المعنى نفسه بما أن لهما شروط الصدق نفسها، غير أن هذا لا يأخذ في الحسبان استلزاماتهما الخطابية المحادثية كما جاء في المثالين (25) و(27):

(24) الرجل هو الرجل.

(25) الرجال سواء (أنانيون - ذكوريون - مغتربون - غير مسؤولين، إلخ).

(26) إقاميأتي «جان» وإما أنه لن يأتي.

(27) لا نقدر على فعل ما به نؤثر في قدم «جان».

حكم النوع:

يقدم «غرايس» عدداً كبيراً من الأمثلة على انتهاك الحكمة الأولى المتنوع (حكمة المصادقية) وهي أمثلة يخبر المتكلم فيها بقول كاذب كذباً تاماً. وتنتمي هذه الأمثلة كلها إلى ما نسميه تقليدياً وجوهاً بلاغية أو مجازاً من قبيل السخرية أو الاستعارة أو التلطيف.

(28) أ - ما الذي سيحدث لو صوت الفرنسيون بـ «لا» في الاستفتاء بشأن أوروبا؟

ب - لتسمعن، ألا يخطر ببالك أن الفرنسيين يريدون إزعاج «ميران».

(29) «صوفيا» قطعة ثلج. /

[208]

(30) في حاجز تفتيش ينفخ «أ» في آلة لقيس نسبة الكحول في الدم، ويبرز لأعوان شرطة المرور وجود غرامين من الكحول في دمه مُستجّلين في الآلة على النحو التالي: «شربك القليل القليل من الخمر أثناء تناول فطور الغداء».

من البين أن المتكلم لا يُنتج هذه الأقوال لمغالطة سامعه. وإذا كان معنى هذه الأقوال لا يمكن اختزاله في معناها الحرفي فلاّتها تبلغ استلزامات خطابتها. إلا أن الاستلزامات الخطابتية في الوجوه البلاغية مُحَدَّدة تقريباً - ويصغ هذا بالخصوص على الاستعارات - وهي كذلك رهينة لدرجة تكلس العبارة. وهكذا فمما لا ريب فيه أن الاستلزام الخطابي (31) مُحدَّد تحديداً يقل عن استلزام (29).

(31) يُعدّ «ماكس» آلة جرّافة.

إلا أن كلا من «سبرير» و«ولسون» (راجع: Wilson et Sperber 1979) أبدى اعتراضاً كبيراً على معالجة المجاز باعتباره ضرباً من الاستلزامات الخطابتية المحادثية. ويتمثل اعتراضهما في ما يلي: أولاً إذا كانت الاستلزامات الخطابتية في الحالات العادية تتضاف

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

إلى دلالة الجملة فإنها في حالات المجاز تحل محل الدلالة الحرفية، ومن ناحية ثانية ليست العلاقات بين القضايا الحاصلة في باب المجاز مألوفة منطقية وإنما هي نفسية (بعض الصلات أوضح من غيرها). وأخيراً نسجل أن انتهاك حكمة الصدق لا يمثل شرطاً كافياً بالنسبة إلى المجاز. من ذلك أنه لا يمكننا قول - ونحن نمذ ورقة من فئة 100 فرنك إلى مخاطبنا - الأمثلة (32) أو (33) أو (34) حتى نتج قولاً ساخراً أو استعارة أو تلطيفاً:

(32) أعطيك هذه الورقة النقدية وهي ليست من فئة 100 فرنك.

(33) أعطيك هذه الورقة النقدية من فئة 100 دولار.

(34) أعطيك هذه الورقة النقدية من فئة 20 فرنك.

حكمة العلاقة:

يتحدث «أ» و«ب» بشأن أستاذ «س» فيصرخ فجأة «أ» ب (35) دون أن يتنبه إلى وجود زميله «هـ» وراءه. ويسعى «ب» إلى أن يحول وجهة الحديث بواسطة (35 ب):

(35) أ: الأستاذ «س» أحمق.

ب: عني ففكر. أين ستذهب خلال العطلة هذا الصيف؟

يستلزم «ب» قولاً من قبيل (36):

(36) لتحدث في شيء آخر من فضلك.

حكمة الكيف:

الحكمة الفرعية: الوضوح:

(37) يتحدث «أ» و«ب» أمام أطفالهما:

«أ»: لو ذهبنا إلى شاطئ البحر؟

«ب»: نعم ولكن على ألا نشترى م - ث - ل - ج - ا - ت في طريق العودة./

[209]

الحكمة الفرعية: الإيجاز:

(38) يكشف ناقد موسيقي كفاءة مغنية قائلاً:

السيدة «بيانكا كاستافوري» (Bianca Castafiore) عندليب ميلانو المشهور أنتجت سلسلة أصوات شبيهة تقريباً بـ نعم «الحلي» لفأوست دي غونود. «Faust»
«de Gounod»

في هذين المثالين يُرفقُ انتهاك حكمة ما باستلزام خطابي على النحو التالي:

(39) ينبغي ألا يفهم الأطفال ما نقوله.

القاموس الموسوعي للتداولية

(40) أداء السيدة «كستافيري» كان كارثياً.

3.2 الأعمال اللغوية غير المباشرة

واجهت نظرية الأعمال اللغوية التي وضعها سيرل، (راجع «سيرل»، 1969، 1979، Searle) وبالنسبة إلى الترجمة الفرنسية راجع تباعاً 1972 و 1982 أنظر في هذا الكتاب الفصل 1 (الفقرة 2 - 2) مشكلاً شبيهاً بمشكل الالتزامات الخطابية المحادثية المعقمة، ويتمثل في الأعمال اللغوية غير المباشرة. ففي العمل اللغوي غير المباشر يتج المتكلم عملاً متضمناً في القول أولياً بواسطة عمل متضمن في القول ثانوي، وهو يقصد أن يتعرف سامعه إلى قصده المتضمن في القول (انجاز العمل الأولي).

والمثال الكلاسيكي هو (41)، وتحليله وارد في (42).

(41) هل بإمكانك أن تعطيني الملح؟

(42) العمل المتضمن في القول الأولي: الطلب.

العمل المتضمن في القول الثانوي: الاستفهام.

وبعبارة أخرى يُنجز طلب (الملح من المخاطب) بواسطة الاستفهام (الذي يتصل بقدرة المخاطب على إعطاء الملح).

ويفترض «سيرل» ما يلي: «في حالة الأعمال اللغوية غير المباشرة يبلغ المتكلم إلى السامع معطيات أكثر مما يقوله فعلياً باعتماده على معلومات تمثل خلفية مشتركة بينهما، وهي معلومات لغوية وغير لغوية في آن معا. ويعتمد كذلك على ما للسامع من قدرات عامة ذات صلة بالمعقولة والاستدلال». («سيرل»، 1975، 60 - 61). ولتفسير الآليات التي تستند إليها الأعمال اللغوية غير المباشرة وظف «سيرل» نظرية الأعمال اللغوية من جهة، بالإضافة إلى المبادئ العامة للمحادثة القائمة على التعاون التي وضعها «غرايس».

1.3.2 طريقة اشتقاق الأعمال اللغوية غير المباشرة

كيف يمكن لنظرية الأعمال اللغوية والمعلومات التي تمثل خلفية مشتركة ومبادئ المحادثة القائمة على التعاون أن تتفاعل فيما بينها لتفسر تحقق عمل متضمن في القول أولي عبر التلفظ بعمل متضمن في القول ثانوي؟. للتوصل إلى عمل أولي يتمثل في طلب [210] إعطاء الملح انطلاقاً من قول عمل ثانوي هو الاستفهام: هل بإمكانك أن تعطيني / الملح؟، يتعين حسب «سيرل» (1975، 73 - 74) اعتماد طريقة تقوم على عشر مراحل. وتهدف هذه الطريقة إلى بيان الدور الذي تنهض به تباعاً المعلومات التي تمثل خلفية مشتركة (معرفتنا للعالم) ومبادئ التعاون المحادثي (لـ«غرايس»)، مبدأ التعاون وحكم المحادثة)، فضلاً عن القواعد الدلالية لنظرية الأعمال اللغوية (وتحديداً شروط الاستيفاء).

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

إلا أن هذه الطريقة تمثل إعادة بناء منطقي يبين مختلف مراحل المسار الاستدلالي أكثر من كونها مخطط استدلال مُبرَّرًا نفسانيًا وعرفانيًا.

طريقة اشتقاق العمل الأولي:

المرحلة 1: «س» سألني لمعرفة قدرتي على إعطائه الملح (واقع المحادثة).

المرحلة 2: أفترضُ تعاوُنَه في المحادثة، وأنّ لقوله حينئذ موضوعاً أو غرضاً (مبادئ التعاون المحادثي).

المرحلة 3: إطار محادثتنا ليس مناسباً لتحديد فائدة نظرية بشأن قدرتي على إعطاء الملح (معارضة حديثة تمثل خلفية مشتركة).

المرحلة 4: فضلاً عن هذا، من المحتمل أن «س» يعلم أن الإجابة عن هذا السؤال هي «نعم» (معلومة واقعية تمثل خلفية مشتركة).

المرحلة 5: حينئذ من المحتمل أن تلفظه ليس سؤالاً فحسب. إذ من المرجح أن له غرضاً آخر متضمناً في القول (استدلال المراحل 1 - 4) فما عساه يكون ؟.

المرحلة 6: ثمة شرط تحضيريّ لكلّ عمل متضمن في القول توجيهيّ هو قدرة «م» (المخاطب) على إنجاز العمل المسند في شرط المضمون القضوي (نظرية الأعمال اللغوية).

المرحلة 7: حينئذ وضع «س» سؤالاً قد تستلزم الإجابة عنه بالإثبات أن الشرط التحضيري لطلب إعطائه الملح قد تمت تلبية (استدلال المرحلتين 1 و6).

المرحلة 8: نحن بصدد تناول فطور الغداء، ومن العادة أن نوفر الملح على المائدة، وأن يعطيه الواحد منا إلى الآخر، ونحاول إعطاء بعضنا لبعض إلخ.. (معلومة تمثل خلفية مشتركة).

المرحلة 9: لمُح «س» حينئذ إلى تلبية شرط تحضيريّ لطلب من المحتمل أنه يريد مني تلبية شروط الإذعان له (استدلال المرحلتين 7 و8).

المرحلة 10: حينئذ وفي غياب أيّ غرض آخر متضمن في القول يكون معقولاً، من المحتمل أنه يسألني أن أعطيه الملح (استدلال المرحلتين 5 و9).

نتبين أن الإجابة عن سؤال الأعمال اللغوية غير المباشرة يمرّ عبر العلاقة القائمة بين شروط استيفاء الأعمال المتضمنة في القول (راجع المرحلتين 7 و9) والعلاقة القائمة بين هذه الشروط والشكل اللغويّ للقول (ونذكر بالخصوص هنا صيغة الاستفهام التي

[211] ورد عليها الطلب). /

القاموس الموسوعي للتداولية

2.3.2 ضروب الطلب غير المباشرة وشروط الاستيفاء

ما هي مختلف الطرق التي تنتج بها طلبا غير مباشر؟ هل توجد علاقة بين هذه الوسائل وشروط استيفاء طلب ما؟ اقترح «سيرل» في مقاله حول الأعمال اللغوية غير المباشرة، (1975، ص 64 - 67) الأنواع التالية لضروب الطلب غير المباشر:

المجموعة 1: جمل تخصّ قدرة المخاطب «م» على إنجاز «أ».

- هل بإمكانك إعطائي الملح؟

- هل بإمكانك أن تقلّل من الضجيج؟

- بإمكانك أن تقلّل من الضجيج.

- بإمكانك أن تنصرف الآن.

المجموعة 2: جمل تخصّ رغبة المتكلّم «ق» في - أو إرادته أن - ينجز المخاطب «م» العمل «أ».

- أودّ أن تنصرف الآن.

- أريد أن تفعل هذا من أجلي.

- أمل أن تفعله.

المجموعة 3: جمل تخصّ إنجاز «م» لـ «ص».

- يحمل الضبّاط من هنا فصاعدا رباطات العنق عند تناول العشاء.

- هل ستكفّ عن إحداث هذه الجلبة المروّعة؟

- هل بإمكانكم الكفّ عن محاولة الاعتداء عليّ؟

- هل ستكفّون قريبا عن إحداث كلّ هذا الضجيج؟

المجموعة 4: جمل تخصّ رغبة «م» في القيام بـ «أ» أو قبوله ذلك.

- هل تقبلون تحرير رسالة للتوصية بي؟

- هل تريد أن تمنّيني المطرقة التي توجد فوق الطاولة؟

- هل يزعجكم القيام بأقلّ ما يمكن من الضجيج؟

المجموعة 5: جمل تخصّ «دواعي القيام بـ «أ».

- يتعيّن عليك أن تكون أكثر أدبا مع أمك.

- ينبغي أن ترحل حالا.

- هل من المفروض عليك قطعاً الاستمرار في الضرب على هذا النحو بهذه المطرقة؟

- ألا يجدر بك أن ترحل الآن؟

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

- لماذا لا يكون التوقف هنا؟

المجموعة 6: جمل تُضمَّن معطًى من هذه المعطيات في غيره، وجمل أخرى تضمَّن كذلك فعلاً متضمناً في القول توجيهياً صريحاً في سياق من هذه التباينات.

- ألا يزعمكم تحرير رسالة التوصية بي؟

- ألا أبلغ إن أوجه إليكم اقتراحاً بإحداث أقل ما يمكن من ضجيج إن كنتم قادرين على ذلك؟

- هل بإمكانني أن أطلب منكم نزع هذه القُبعة؟

كيف يمكن تفسير هذه الطرق المختلفة لإنجاز طلب ما؟ الرأي عند «سيرل» يتمثل في أنه ينبغي الأخذ في الحسبان تحليل الأعمال التوجيهية (الأمر، الطلب، إلخ) الذي تقترحه نظرية الأعمال اللغوية استناداً إلى شروط استيفاء هذا النوع من الأعمال. فشرط استيفاء عمل متضمن في القول هو شرط ضروري لتحقيقه على نحو لا يشوبه نقص، إذ [212] يُمثل مجموع شروط الاستيفاء شرطاً كافياً/ لإنجازه الموفق أي غير المشوب بنقص. وشروط الاستيفاء بالنسبة إلى عمل توجيهي من قبيل الطلب هي التالية:

شروط استيفاء الأعمال التوجيهية	
بإمكان "م" إنجاز "أ"	- شرط حصري
تريب "ق" من "م" إنجاز "أ"	- شرط التواضع
تُسند "ق" إلى "م" عبارة "أ" تُحرَق في المستقبل	- شرط المتسبون النقصي
نقص محادثة "ق" حصل "م" على التزام "أ"	- الشرط الأساسي

النسكل عدد 1

نذكر أن شروط استيفاء الأعمال اللغوية تتعلق بالمسائل التالية:

أ- يُحدَّد شرط المضمون القضوي خصائص المضمون القضوي للعمل («عمل يُنجزه المخاطب في المستقبل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهية).

ب - يُحدَّد الشرط الأولي (أو يُحدَّد الشرط الأولية) - الشروط التي ينبغي استيفاؤها بصفة مسبقة حتى يتم إنجاز العمل («قدرة المخاطب على إنجاز عمل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهية).

ت - يُحدَّد شرط النزاهة الحالة النفسية للمتكلّم («الرغبة» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهية).

ج - يُحدَّد الشرط الأساسي الغرض المتضمن في القول بالنسبة إلى العمل اللغوي («حمل المخاطب على إنجاز العمل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهية).

وإذا عدنا الآن إلى مجموعة الأعمال غير المباشرة للمطلب فما عسانا أن نقول؟ بعض المجموعات (من 1 إلى 3) تتدخل فيها شروط استيفاء الطلب، في حين تهتم الأخرى (4 و 5) بدواعي القيام بالعمل، أما المجموعة الأخيرة فتُضمَّن معطًى من هذه المعطيات في الآخر.

وعلى وجه التحديد يتدخل في المجموعة 1 الشرط التحضيري، ويتدخل في المجموعة 2 شرط النزاهة، وفي المجموعة 3 يتدخل شرط المضمون القضي. وانطلاقاً من هذه الملاحظات اقترح «سيرل» أربعة تعميمات يجب أن تمتص من تفسير العلاقات النظامية بين شكل الجمل في المجموعات من 1 إلى 6 ونوعها المتضمن في القول (توجيهي) (راجع: «سيرل»، 1975 - 72 Searle).

تعميمات بخصوص الأعمال التوجيهية

التعميم الأول: يستطيع «ق» أن ينجز طلباً غير مباشر (أو عملاً توجيهياً آخر) إما بالسؤال عما إذا تم استيفاء شرط تحضيرّي يخص قدرة «م» على القيام بـ «أ» وإما بتأكيد هذا الاستيفاء.

التعميم الثاني: يستطيع «ق» أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر إما بالسؤال عما إذا تم استيفاء شرط المضمون القضي وإما بتأكيد هذا الاستيفاء. /

[213]

التعميم الثالث: يستطيع «ق» أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر بتأكيد أنه تم استيفاء شرط النزاهة، ولكن ليس بالسؤال عما إذا تم استيفاء هذا الشرط.

التعميم الرابع: يستطيع «ق» أن يقوم بعمل توجيهي غير مباشر إما بتأكيد أنه توجد أسباب وجيهة أو أسباب محدّدة تبرّر القيام بـ «أ» وإما بالسؤال عما إذا كان ذلك موجوداً، إلا إذا كان الداعي إلى ذلك يتمثل في أن «م» يريد القيام بـ «أ» أو يرغب في ذلك الخ. وفي هذه الحالة فحسب يمكنه السؤال إن كان «م» يريد القيام بـ «أ» أو يرغب في ذلك الخ (سيرل، 1975، 72 Searle).

وتكمن طرافة تحليل الأعمال اللغوية في أنه لا يقتضي أية قاعدة أو مبادئ محادثية ما عدا المصادرة الأولية لمبدأ التعاون المحادثي ومصادرات نظرية الأعمال اللغوية. وسننقح الآن مقارنة بديلة مركّزة على الموضوع نفسه (الأعمال اللغوية غير المباشرة) ولكن مع إقحام المبادئ المحادثية في علم النحو.

4.2 علم النحو والمنطق الطبيعي

في إطار علم الدلالة التوليدي (راجع في هذا الكتاب الفصل 3، الفقرة 1.4، 1.4) اقترح «غوردن» و«لايكوف» (Gordon et Lakoff, 1975) صيغة شكلية للمبادئ التي يمكن من تفسير الأعمال المتضمنة في القول غير المباشرة. ويقوم تحليلهما على صياغة صريحة لشرطي النزاهة والمعقولة الخاصين بالأعمال اللغوية (على سبيل المثال: الطلب) لنعمل مفهومين في أساس عملية اشتقاق الأعمال غير المباشرة: مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة.

ملاحظة: يستعمل «غوردن» و«لايكوف» (1975) مصطلح (reasonability) [أي المعقولة] والذي ترجم في الضياغة الفرنسية بالعبارة المؤلّدة (raisonnabilité) [راجع «غوردن» و«لايكوف»، 1973 Gordon et Lakoff] ونقر هنا هذا الاستعمال.

1.4.2 مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة

ترتبط مصادرات المعنى البنية المنطقية لجسلة ما (صورته المنطقية أو بنيتها العميقة في علم الدلالة التوليدي) بصنف من الاستلزامات (entailments) التي يمكن المنطق الطبيعي (بالمعنى الوارد عند لايفكوف، 1972a lakoff) من استخلاصها. فإذا كانت «ب» هي البنية المنطقية لجسلة و«م» (ب) هو مجموع استلزاماتها فإن مصادرات المعنى يقع تحديدها بواسطة العلاقة التالية:

مصادرة المعنى:

«ب» أ- م (ب) (ب) تستلزم كل عنصر يتسبى إلى «م» (ب).

ويتم تحديد مصادرات المحادثة باعتبارها قواعد تمكن من تفسير كيف تُبلِّغ أبنية منطقية في أصناف من السياقات المحددة (تلك السياقات التي تكون فيها البنية المنطقية صادقة) أكثر مما يُبلِّغه صنف الاستلزامات «م» (ب). ويُدرج «غوردن» و«لايفكوف» مفهوم الاستلزام المحادثي في صنف من السياقات، وذلك بغية تحديد الوظيفة التي يكون مجالها المجموع الحاصل من صنف من السياقات و/ مصادرات المحادثة والبنية المنطقية للجسلة، وتمثل قيمة هذه الوظيفة في الاستلزام المحادثي لـ «ب» [214]

الاستلزام المحادثي:

تستلزم «ب» محادثياً «ق» في السياق «س» (1) إذا وفقط إذا كان مجموع السياق س، ومصادرات المحادثة «مص م» والبنية المنطقية { بن م } للجسلة «ب» يستلزم «ق»، أي إذا وفقط إذا:

س 1 «مص م» ∪ «بن م» ∪ «أ- ق»

ويُطلق على «ب» المعنى الحرفي للجسلة وعلى «ق» المعنى المستلزم محادثياً.

ملاحظة: تعد مصطلحات «غوردن» و«لايفكوف» غير موفقة إلى حد ما. فمن جهة يشير النجوى إلى مبادئ أو حكم المحادثة إلى الطابع غير المنطقي للعلاقات بين «ب» و«ق»؛ فالأمر لا يتعلق باستلزام (Entailment) بالمعنى الحصري للكلمة وإنما يتصل باستلزام خطابي (Implicature). ومن جهة أخرى، وكما سرى ذلك لاحقاً فإن مجال الإجراء ليس الاستلزامات الخطابية المحادثية المخصصة وإنما الاستلزامات الخطابية المحادثية المعممة وعلى وجه التحديد أكثر الأعمال اللغوية غير المباشرة. وبالفعل لا تتصل فرضيات المحادثة بحكم عامة للمحادثة بل تدور على شروط استيفاء الأعمال المتضمنة في القول.

2.4.2 شروط نزاهة أعمال الطلب ومعقوليتها

وعندئذ يكون مبدأ التحليل ما يلي:

أ- بالنسبة إلى كل نوع من الأعمال المتضمنة في القول يقع تحديد مصادرات المعنى مقترنة من جهة بشروط النزاهة ومن جهة أخرى بشروط المعقولية.

ب - يقع قرُن كل مصادرة معنى بمصادرة محادثة تفسر العلاقة بين العمل المتضمن في القول الثانوي والعمل المتضمن في القول الأولي.

مصادرات المعنى والمحادثة المرتبطة بشروط النزاهة:

بالنسبة إلى «غوردن» و«لايكوف» يتحدد طلب نزيه بمصادرات المعنى التالية:

(43): أ- نزيه (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← «رغبة في (أ، ق)

ب- نزيه (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← «افتراض (أ، قادر على (ب، ق)

ج- نزيه (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← «افتراض أن (أ، راغب فعلا في (ب، ق))

د- نزيه (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← «افتراض أن (أ، لا - ق) حيث «ق» = مستقبل (قيام ب (ب، ر)) (ب، سينجز العمل «و»).

وبعبارة أخرى، إذا طلب «أ» من «ب» بكل نزاهة القيام بعمل «و» في المستقبل، في حين أن «أ» يرغب في أن يقوم «ب» بالعمل «و»، فإن «أ» يفترض أن «ب» قادر على إنجاز «و»، وأنه يرغب فعلا في القيام به وأنه لا يمكن لإنجاز «و» في غياب الطلب.

وإذا تناولنا مجموع الأمثلة (44) ستبين أن مصادرات المعنى (43) تحدد مجمل مصادرات المحادثة (45).

وتقوم هذه المصادرات إما على الإخبار بشرط من شروط النزاهة الواردة في (43) أو [215] السؤال عنها وهو ما يلخصه المبدأ (46): /

(44): أ - أريد أن تُخرج حاوية القمامة.

ب - هل بإمكانك إخراج حاوية القمامة ؟

ج - هل ترغب فعلا في إخراج حاوية القمامة ؟

د - هل ستُخرج حاوية القمامة ؟

(45): أ - قول (أ، ب، رغبة في (أ، ق)) ← طلب (أ، ب، ق)

ب - سؤال (أ، ب، قدرة على (ب، ق)) ← طلب (أ، ب، ق)

ج - سؤال (أ، ب، رغبة فعلية في (ب، ق)) ← طلب (أ، ب، ق)

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

د - سؤال (أ، ب، ق) ← طلب (أ، ب، ق)

حيث «ق» مستقبل (قيام بـ (ب، و)) (سينجز ب العمل و).

(46) يمكن إبلاغ الطلب إما (أ) بإقرار شرط نزاهة المتكلم وإما (ب) بالسؤال عن شرط نزاهة السامع (Gordon et Lakoff 1975:35).

وتفسر مصادرات المحادثة (45) أن عملاً متضمنًا في القول يمكن أن يبلغ عملاً متضمنًا في القول آخر من خلال تضمن طَرَفَي الاستلزام فعلاً إنشائيًا.

ملاحظة: يحسن التذكير هنا بفرضية علم الدلالة التوليدي التي وفقها تكون كل بنية عميقة لكل جملة (بنيتها أو صورتها المنطقية) مصدرة بمحمول إنشائي ضمنى (راجع: «روس»، Ross 1970، «لايكوف»، Lakoff, 1972 a، «سدوك»، Sadock 1974، راجع أيضاً في هذا الكتاب الفصل 3، الفقرة، 1.4.1).

وفضلاً عن هذا يفسر المبدأ (46) ما يقع من تقسيمات إضافية بين شروط نزاهة المتكلم وشروط نزاهة السامع. وهكذا لا تمكن الأمثلة (47) من إنجاز أعمال طلب نزاهة، من جهة أن قيمتي «أ» و«ب» لا توافقتان توضيحات (46):

(47) أ - تريد إنزال حاوية القمامة (إخبار).

ب - هل بإمكانني إنزال حاوية القمامة ؟ (طلب الإذن).

ج - هل أريد إنزال حاوية القمامة ؟ (استفهام رجوع صدى).

د - هل سأنزل حاوية القمامة ؟ (استفهام رجوع صدى).

مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة المرتبطة بشروط المعقولية:

رأينا أن طريقة إنجاز الطلب غير المباشر تقوم على تحديد دواعي القيام بالعمل المعنى. ويسحب «غوردن» و«لايكوف» هذه الفكرة على المبدأ الذي، استناداً إليه، يوافق كل شرط نزاهة شرط معقولية. ويمكن عندئذ لمصادرات المعنى التي تحدّد شروط نزاهة أعمال الطلب الواردة في (43) أن تكملها فرضيات المعنى التي تحدّد شروط معقولية أعمال الطلب:

(48): أ - معقول (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← (ب معق) سبب (معق، أ،

رغبة في (أ، ق)). حيث $\exists =$ يوجد]

ب - معقول (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← (ب معق) سبب (معق، أ،

افتراض أن (أ، قدرة على (ب، ق)).

ج - معقول (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← (ب معق) سبب (معق، أ، افتراض

أن (أ، رغبة فعلية في (ب، ق)). /

[216]

د - معقول (أ، طلب (أ، ب، ق)) ← (ب، معق) سبب (معق، أ، افتراض
أن (أ، لا - ق)).

حيث ق = مستقبل (القيام ب (ب، و)) (سينجز «ب» العمل «و»).

وهذا ما يعني (راجع «غوردن، ولايكوف»، 1975, 90 (Gordon et Lakoff):

(49) أ - لا يكون طلب ما معقولا إلا إذا كان للمتكلم سبب يبرز رغبته في تحقيقه.

ب - لا يكون طلب ما معقولا إلا إذا كانت للمتكلم أسباب تبرز افتراضه أن السامع قادر على تحقيقه.

ج - لا يكون طلب ما معقولا إلا إذا كانت للمتكلم أسباب تبرز افتراضه أن المتكلم مستعد لتحقيقه.

د - لا يكون طلب ما معقولا إلا إذا كان للمتكلم سبب يبرز افتراضه أن السامع لم يتمكن من تحقيقه على غير هذا النحو.

ونستطيع أن نضرب الأمثلة التالية على مصادرات المحادثة هذه. وهي أمثلة مدارها على السؤال عن وجود شرط للمعقولية:

(50) أ - لماذا تريدون مني أن أفعل هذا؟

ب - ما الذي يجعلكم ترون أنه بإمكانني القيام بهذا؟

ج - ما الذي يجعلكم ترون أنني مستعد للقيام بهذا؟

د - لماذا ترون أنني مهما يمكن من أمر لن أفعل هذا؟

وبالموازاة مع هذا فإن الطعن في شرط المعقولية هو طعن في العمل نفسه (عمل الطلب في هذه الحالة):

(51) أ - لا تريدون حقاً أن أقوم بهذا، هذا يتعارض مع مصالحكم.

ب - ليس بإمكانني القيام بهذا، لقد أصبت ذراعي.

ج - لن أكون مستعداً للقيام بهذا، يتعارض هذا مع أخلاقياتي.

د - على أية حال كنت أنوي القيام بهذا.

5.2 خلاصة

تنتمي مبادئ الاشتقاق التي كنا بصدد تحليلها إلى استراتيجيات مختلفة تماماً. في تحليل «سيرل»، نستخدم المبادئ أو التعميمات المتعلقة بالأعمال اللغوية غير المباشرة مبادئ عامة للمحادثة القائمة على التعاون، ونستخدم معلومات تمثل خلفية مشتركة، هذا فضلاً عن استخدامها نظرية الأعمال اللغوية. فإجراء الاشتقاق هو إجراء استدلال غير إيمائي وهو استقرائي. وفي مقابل هذا يُختزل المسار الاستدلالي مع تحليل «غوردن»

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

ولايكوف، في قواعد استلزامية (مصادر المحادثة) تنتمي إلى علم النحو، وحينئذ يتعين على النظرية اللسانية (ونقصد هنا علم الدلالة التوليدي) أن تبين التعميمات القائمة بين الأشكال اللغوية والوظائف التداولية.

وهذا يفيد أن هاتين المقاربتين اقتصرتا على مبادئ وضعيّة بشأن الأعمال اللغوية (شروط الاستيفاء لدى سيرل، وشروط النزاهة والمعقوليّة لدى غوردن، ولايكوف)، أي الاقتصاد على مجال الاستلزامات المحادثيّة المعمّمة. وبالفعل فملاحظة أن مجال الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة / المخصّصة لا تفسره مبادئ متفرّعة عن نظرية الأعمال اللغويّة يعدّ أمراً ذا دلالة. وقد حاول سيرل، حقاً أن يقدم تفسيراً له صبغة عامّة بالنسبة إلى ضروب المجاز من قبيل السخرية أو الاستعارة (راجع Searle 1982) وانظر في هذا الكتاب في الفصل 15، الفقرة 2.2)، إلا أن المبادئ المُستخلّصة لم تكن لها صبغة التعميمات التي تتصل بالأعمال اللغويّة غير المباشرة. ما عسانا نقول إذن في شأن الحالات الكلاسيكية للعمل اللغوي غير المباشر التي تنتمي إلى صنف الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة من قبيل المثال (52) الذي تم استخدامه لإبلاغ (53)؟:

(52) ثمة مجرى للهواء.

(53) أغلق الباب.

سنضطرّ في تحليل سيرل، إلى تصنيف (52) ضمن مجموعة الأمثلة عدد 5 التي تبين دواعي القيام بالعمل المطلوب. وفي تحليل غوردن، ولايكوف، يوضّح المثال (52) شرطاً من شروط معقوليّة الطلب. ولكن سنكون في حيرة من أمرنا إذا ما تحتم علينا أن نبين استناداً إلى أية مصادرة من مصادرات المعنى نتوصل إلى (53) انطلاقاً من (52)، إذ يفترض في الواقع الإنجاز التزيه والمعقول لـ (52) استيفاء جميع شروط المعقوليّة. زد على هذا، إذا قبلنا تحليل سيرل، لـ (52) فهل بإمكاننا مع ذلك استخدام التعميم (4) الذي استناداً إليه يكفي الإخبار بوجود حجة معقولة للقيام بـ «ق» حتى نطلب القيام بـ «ق»؟. لا يكفي بلا شك هذا البدأ، لأنه ينبغي بمعينة هذا أن نتضاف معارف تمثل خلفيّة مشتركة تمكّن من بيان أن مجرى الهواء أمرٌ مزعج يجعل شخصاً ما، يتصرّف بمعقوليّة، يسعى إلى التخلص منه غالباً.

3. قوانين الخطاب والمكوّن البلاغي

قد يبدو مفاجئاً منذ أوّل وهلة أن نجد تقليداً غير منطقي، مثل التداوليّة المدمجة لـ «دكرو»، قد توصل إلى صياغة مقارنة فريدة لقوانين الخطاب (ما يعادل حكم المحادثة)، في حين أن مجمل أعمال «دكرو» تهدف خلافاً لهذا إلى البرهنة على تصوّر غير استدلالي للتداوليّة. وبالفعل نجد البحوث التي قام بها «دكرو» حول الحجاج وبالأخصّص ببحوثه في شأن الظواهر الدّرَجِيّة (راجع «دكرو»؛ Ducrot 1972, 1973, 1980

C، «دكرو، وأنسكومبر 1983 (Anscombe et Ducrot) قد ارتكزت بالأساس على الحد من اللجوء إلى المبادئ التداولية من قبيل قانون الخطاب، وإبراء الوصف الدلالي بالموازاة مع ذلك. والحجة الأهم (التي تُكْمَلُ تصوّره غير الاختزالي المعروض في الفصل 6) هي حجة مضادة للتحليل الغرائسي، وعمادها تفسير بعض الوقائع الصدقية باعتبارها نتائج لخصائص حجاجية، وليس تفسير الخصائص الحجاجية من حيث كونها قابلة للاستنتاج انطلاقاً من المظاهر الصدقية (راجع في هذا الكتاب الفصل 11، الفقرة 2 لتعميق النظر في هذه الأطروحة). /

[218]

1.3 قوانين الخطاب في التداولية المدمجة

سعى «دكرو» (1979 و1984، الفصل 5) إلى تبرير اللجوء إلى قوانين الخطاب في إطار التداولية المدمجة. وارتبط هذا اللجوء بالهندسة العامة للتداولية المدمجة التي تريد وصف قول ما باعتباره مساراً ذا مرحلتين في صلة تباعاً بالمكوّن اللساني والمكوّن البلاغي. أمّا خُرج المكوّن اللساني فهي دلالة الجملة من حيث هي كيان مجرد يتحقّق بواسطة القول الذي يمثّل في حدّ ذاته نتيجة الحدث التاريخي المتمثّل في إلقاء القول. أمّا المكوّن البلاغي فنُدخله هو خُرج السكوّن اللساني بالإضافة إلى ملابسات إلقاء القول، أمّا خُرجه فمعنى القول (راجع في هذا الكتاب المقدمة الفقرة 2.1.1 والفصل 2 والفقرة 3.1 للاطلاع على عرض لهندسة التداولية المدمجة). وحينئذ يكون السبب الأول لاستعمال قوانين الخطاب ذا طابع نظري، ذلك أن قوانين الخطاب هي نتيجة مباشرة للتمييز بين الجملة والقول (وتبعاً لذلك التمييز بين الدلالة والمعنى) من جهة، وبين المكوّن اللساني والمكوّن البلاغي من جهة أخرى.

آية وظيفة نسدها للمكوّن البلاغي ؟ يمكن التفكير في الحلّ التالي: إذا تعلق الأمر بإسناد قيمة إحالية أو قيمة حجاجية للجملة تكون الدلالة دالّةً حدّها argument مقام الخطاب. وبالفعل فمما لا غنى عنه أن تُكْمَلَ ملابسات إلقاء القول المكوّن اللساني من خلال توفير معلومات تُمكن من إسناد قيم للمتغيّرات المسجلة في دلالة الجملة. وبعبارة أخرى، فإنّ التأويل البلاغي، أي المعنى، (الذي يُفهم على أنّه خُرج المكوّن البلاغي) يعتبر قيمة الدالّة التي تتخذ حدّاً لها مقام الخطاب. وعلى نحو أكثر وضوحاً:

الدلالة	= (المقام)	المعنى
↓	↓	↓
الدالة	= (الحدّ)	القيمة الحجاجية

إلا أن هذا التصور للمكوّن البلاغي يبدو عند «دكرو» مناقضا تماماً لفكرة قانون الخطاب في حد ذاتها، إذ قد نجد أنفسنا حيثن في التصور الكلاسيكي للتداولية من جديد. وهو تصور يسند للسياق اللغوي دور الثوابت الإحالية، وخلافاً لهذا، يفترض توظيف قوانين الخطاب أن يُعدّ المكوّن البلاغي في حد ذاته دالة تتكوّن حدودها من الدلالة من ناحية ومن مقام الخطاب من ناحية أخرى. وعلى وجه أكثر تحديداً، ينقسم المكوّن البلاغي إلى مكوّنين فرعيين: أما الأول فوظيفته إسناد القيم الإحالية والحجاجية، ويوافق الحاصل من ذلك المعنى الحرفي. أما المكوّن الفرعي الثاني فمداره على المعنى الحرفي مقترنا بملاسات إلقاء القول. ويُفسّر هذا التقسيم للمهام بكون اللجوء إلى قوانين الخطاب يفترض / قدرتنا على التمييز بين مستويين من المعنى: المعنى الحرفي (وهو هنا حاصل عمليات تحيين إحالية وحجاجية) من جهة، ومختلف آثار المعنى أو التلميحات من جهة أخرى (وتحددها هنا عملية الجمع بين ملاسات إلقاء القول وقوانين الخطاب) التي يوحى بها المتكلم أو يلمح إليها (راجع «ريكاناتي»؛ [219] Récanati 1979 b).

ويبقى مشكل آخر ينتظر الحل: إذا سلمنا أن معنى القول هو تعيين مختلف الأعمال اللغوية المنجزة بواسطة قول الجملة (وهذه إحدى الفرضيات الكبرى للتداولية المدمجة)، فكيف لنا أن نفهم أن المتكلم بإمكانه في الآن نفسه أن يريد المعنى الحرفي لقوله ويلمح إلى أعمال لغوية أخرى (من ذلك أن المتكلم وهو يخبر بـ «ق» بإمكانه أن يُعاتب غيره - عن طريق التلميح - [مفيداً] أن المقصود بـ «ق» هو العتاب. ويرتبط جواب «دكرو» بالفرضية التي ترى أن التلميح هو «طريقة من طرق تجلّي الأعمال اللغوية» («دكرو»؛ Ducrot 1984, 102) وهو حاصل قوانين الخطاب التي تمثل بهذا «جهازاً ينظّم الحوار والذاتية المشتركة بين المتخاطبين» (نفسه ص 105).

ملاحظة: نسجل هنا أن اللجوء إلى قوانين الخطاب يمكن فهمه بكيفيتين مختلفتين: إما على أساس أن قوانين الخطاب تقرر دلالة الجملة بمعنى القول، وهي بهذا تقوم بالدور المنهجي نفسه للتحويلات التثومسكية، أي إنها تصلح لتفسير بعض آثار المعنى (ما يقابل الأبنية التطحية) انطلاقاً من مبادئ غير لغوية ومن الدلالة اللغوية (ما يقابل الأبنية العميقة). وإما على أساس أن قوانين الخطاب تقرر المعنى الحرفي (وهو كذلك نتيجة للمكوّن الفرعي الأول البلاغي) بالتلميح الذي «يقصّد المتكلم بإبلاغه» («ريكاناتي»؛ Récanati 1979 b). وفي هذه الحالة ليس مدار قوانين الخطاب على تخرج المكوّن اللساني وإنما على تخرج المكوّن الفرعي الأول البلاغي. وموقف «دكرو» من هذه المسألة ليس واضحاً، إلا أن مجمل تحاليله تُفضي إلى تبني الحل الثاني.

2.3 المكوّن البلاغي وقوانين الخطاب

يبدو أن التواصل اللفظي غني بالوضعيات التي يُسمَح فيها للسامع أن يفهم أكثر ممّا تعنيه حرفياً جمل المتكلم، وهذا يجري بمعزل عن النوايا التواصلية الدقيقة. ويجدر بنا

هنا التمييز بين طريقتين لنهيم قوانين الخطاب ودورها في التواصل، وهو تمييز لا يقوم به «دكرو، داتما».

(أ) يمكن التفكير في عدد من مبادئ التواصل اللفظي وقواعده ومعاييرته التي تمكن، في بعض السياقات، من استخلاص ما هو موضع تلميح في قول المتكلم. إلا أن الطابع القصدي لا يمكن فعلياً تصوره هنا. فمن جهة تبدو طبيعة هذه القوانين أكثر ارتباطاً بمعايير التواصل أو المواضيع الاجتماعية من ارتباطها بمبادئ عقلية كونية. ومن جهة أخرى يستطيع دائماً المتكلم الذي نعزو إليه عمل التلميح إلى «ح» بالتعويل على «ق» أن ينكر أنه أراد/ إبلاغ «ع». ولتمييز هذه المبادئ من قوانين الخطاب بالمعنى الضعيف للكلمة، نتحدث هنا عن معايير التواصل.

(ب) ومن جهة أخرى يمكن التفكير في عدد من القوانين غير المرتبطة بمعايير التواصل، وإنما بمبادئ السمعولية. وتبدو قوانين الخطاب هنا أقرب من حكم المحادثة الغريسية ولها خاصية كروية مرتبطة بسياقات قاذرة مخصوصة. ونفرد مصطلح قانون الخطاب لهذا النصف الثاني من المبادئ.

1.2.3 بعض الأمثلة من معايير التواصل

يضرب «دكرو» (1972) في كتابه «القول وعدم لقول» (Dire et ne pas Dire) عدداً من الأمثلة على قوانين الخطاب التي تشغل باعتبارها معايير للتواصل. وهنا نحن نورد بعضها منها.

(أ) «أن نتحدث في موضوع» «س» مع مخاطب «ص» هذا معناه في ملايسات بعينها وعلى سبيل الاستلزام أن «ص» يُبدي اهتماماً بـ «س». وإذا عكسنا الأمر بالنسبة إلى «م»، فإنه إذ يترك المتكلم يتحدث في موضوع «س» فهذا قد يُؤوّل على أنه إقرار بكونه يُبدي عناية بـ «س». (نفسه ص9). وعلى سبيل المثال، واستناداً إلى هذا، يوحي السؤال عن أخبار أطفال «ص» بأن «ص» يُبدي اهتماماً بأطفاله.

ملاحظة: يُعدّ معيار التواصل هذا جزئياً غير حتمي. وبالإمكان أن يتضح بصياغة معكوسة: «أن نتحدث في موضوع» «س» مع مخاطب «ص»، هذا معناه في ملايسات بعينها على سبيل الاستلزام أن «المتكلم» يبدي اهتماماً بـ «س». وهكذا إذا طلبت من «ص» معلومات تخص أطفاله، أوحى من خلال هذا بأنّي أبدي اهتماماً بأمرهم.

(ب) تفترض بعض الأعمال مثل الأمر، ليقع الامتثال لها وحتى يتم إنجاز العمل بكيفية لا يشوبها نقص، بعض الشروط التحضيرية. وعلى هذا النحو يستوجب إنجاز عمل الأمر شرط الاستعلاء بأن يكون الأمر في مرتبة أعلى من المأمور. ويمكننا - ودائماً حسب رأي «دكرو» - أن نتبين بوضوح أن مجرد توجيه «أمر» يبلغ على سبيل

التلميح بأننا «في مقام يخول لنا توجيهه» (نفسه ص 9). ولقانون الخطاب هذا تأثير ذو بعد اجتماعي قائم على المفارقة التالية: انطلاقاً من الشرط الضروري لعمل الأمر يصبح الشرط التحضيري (أن يكون الأمر في مرتبة الاستعلاء) شرطاً كافياً. وعلى سبيل المثال، ووفق هذا القانون قد لا يعني فحسب توجيه الأمر من عسكري في رتبة رقيب طلب تنفيذ عمل ما وإنما كذلك إبلاغ أن الأمر مؤهل لإصداره.

(ج) وبناء على ما للمعنى من طابع إحصائي ذاتي، ليس مفاجئاً أن نرى «دكرو» يقترح قانوناً مفاده «أن نتحدث عن واقعة «س» مع سامع «ص» قد يعني في بعض الأحوال [221] [...] أنه توجد مصلحة في أن يكون «ص» على بيّنة من «س» (نفسه ص 10). وعلى سبيل المثال، وعملاً بهذا القانون فإن «إعلام شخص ما بما تشير إليه الساعة قد يعني [...] أنه يُطلب منه الانصراف» (نفسه ص 11).

2.2.3 بعض الأمثلة من قوانين الخطاب: قانون الإبلاغية وقانون الشمول وقانون

التلطيف

قبل أن نقدّم بعض الأمثلة من قوانين الخطاب وبيان دورها في الجهاز العام للتداولية المدمجة علينا أن نذكر أن التلميح الذي يولده قانون الخطاب هو عند «دكرو» بمثابة الاستلزام المحادثي عند «غرايس». إذ هو نتاج استدلال يمكن رده إلى الصيغة التالية (نفسه ص 132) «إذا رأى «س» أنه من الصالح أن يقول «ق»، فذلك لأنه يفكر في «ع». إلا أن المسألة الأهم عند «دكرو» هي أن «ع» ليس مُستخلصاً «مما قد قيل وإنما من عملية قوله» (نفسه). وحينئذ يكمن قول عمل لغوي مخصص وراء الاستدلال والاستنتاج المتولد عنه في الآن نفسه. وبيان تولّد ما يؤخى به انطلاقاً من قوانين الخطاب سنفحص تباعاً ثلاثة قوانين خطاب «قانون الإبلاغية»، و«قانون الشمول»، و«قانون التلطيف».

ملاحظة: بعض قوانين الخطاب الأخرى مثل القوانين المرتبطة بالنفي وقانون الضعف وقانون الاقتصاد سيقع تحليلها في الفصل 10 الفقرة 2.2.

قانون الإبلاغية

ينصّ هذا القانون على «إن كلّ قول ق. إذا ما جرى تقديمه على أنه مصدر نَتَقِي منه المعلومات. يكون وراء إحياء مفاده أن المخاطب يجهل «ق»، بل إننا نتوقع بالأحرى وعلى وجه الاحتمال لا - ق (نفسه ص 133) ولا يعني هذا القانون إلا ما يُطلق به من مضامين ولا يشمل ما يُقتضى منها. (راجع في هذا الكتاب الفصل 8، الفقرة 3).

وعلى سبيل المثال، سيقع تحليل القول (54) - على مستوى المحكّن اللّائي - إلى مضمون منطوق: منط (55أ). وإلى مضمون مُقتضى: مُق (55ب). إلا أن هذا التحليل الدلالي لا يوظف

القاموس الموسوعي للتداولية

جميع الوسائل التداولية الخاصة بالقول، وبالاختصاص اعتبار أن المتكلم قد يكون أراد إبلاغ (56).

(54): زيد وحده جاء.

(55): أ - منط: ما جاء أحد آخر غير زيد.

ب - مُق: جاء زيد.

(56): من المتوقع أن يأتي أشخاص آخرون.

نلاحظ أن المثال (56) لا يدور على المُقتضى وإنما على المنطوق فحسب. وبالفعل يُعتبر التلميح (56) بسطاً للمضمون المُقتر. فإذا نطق القول بأن لا أحد غير زيد قد جاء، لامت هذه المعلومة كونها تتوقع مقدم أشخاص آخرين. وتمثل حينئذ المعلومة المبلغة لا «ق» انطلاقاً من [222] القول «ق» تلميحاً قدحه قانون الإبلاغية. /

قانون الشمول

يتطلب قانون الشمول - وهو المعادل للحكمة الأولى للكَم كما جاءت عند «غرايس» - أن «يقدم المتكلم في شأن الموضوع الذي يتحدث فيه من المعلومات المتوفرة لديه أقواها، وما قد يهتم منها المخاطب» (نفسه ص، 134). ويمكن تجسيم هذا القانون بواسطة السور «بعض»، وبالفعل، إذا أكدنا أن بعض «س» هو «ع» لمحنا عبر قانون الشمول أن البعض الآخر من «س» ليس «ع»، إذ لو أن المتكلم كان بإمكانه أن يقدم معلومة أقوى (كما هو الشأن بالنسبة إلى: أغلب «س» هم «ع» أو حتى جميع «س» هم «ع») لكان يلزم القيام بذلك بموجب قانون الشمول.

وبصفة ملموسة أكثر، سنقول إن (57) يُوحى من خلال قانون الشمول، ب (58).

(57) بعض فصول هذا الكتاب مهمة.

(58) بعض فصول هذا الكتاب ليست مهمة.

يؤثر قانون الشمول على نحو بَيّن في تأويل «البعض» على أنها «البعض فقط»، وهو ما يخالف بعض الخصائص الحجاجية لهذا السور. وبالفعل يناقض اتصال «بعض» ب «حتى» كما هو الأمر في (59) الإيحاء المرتبط ب «بعض». وتبرز هذه الملاحظة اقتسام الأدوار بين المكون اللساني والمكون البلاغي بل اقتسامها حتى بين المكونين الفرعيين البلاغيين، بما أن الخصائص الحجاجية للقول هي نتاج للمكون اللساني (أو، في صيغة أقل جذرية للتداولية المدمجة، هي نتاج للمكون الفرعي البلاغي):

(59) بعض الفصول مهمة بل وحتى جميعها.

ويمكن مثال آخر، ملتبس تداولياً، من تفسير اللجوء إلى قانون الشمول، وهو المثال المشهور: «مفتوحة يوم الثلاثاء» الذي يؤوّل بحسب السياقات كما يلي: «مفتوحة حتى يوم الثلاثاء» أو «مفتوحة فقط يوم الثلاثاء». والرأي عند «دكرو» أن المكون اللساني محايد بالنسبة إلى هذين التأويلين، ولا يمكن إلا من هذه الدلالة لا غير: «هذه المغازة «مفتوحة يوم الثلاثاء». ولفهم هذه المعلومة أو

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة

تلك بتعين تنزيل قول هذا المثال في سياق بعينه. فإذا تمّ قوله في عالم تُفتَح فيه عادة المغزات يوم الثلاثاء تمّ ترجيح التأويل التالي: «مفتوحة فقط يوم الثلاثاء». ونحن نفترض فعلاً أن قانون الإبلاغية لا يمكن من الاحتفاظ بالتأويل المحايد. وفي المقابل إذا وقع إنتاج القول في عالم تُغلق فيه عادة المغازات يوم الثلاثاء يتم الاحتفاظ بالتأويل المحايد ذلك أن قانون الإبلاغية لا يقدر على إبقائه.

قانون التلطيف

قانون التلطيف الذي يوافق مبدأ الإبلاغية لـ «ليفنسن» (Levinson) (راجع هنا الفصل 6، الفقرة 3 - 3 - 3 والفصل 9 الفقرة 2.4) «يفضي إلى تأويل قول على أساس أنه يعبر أكثر من دلالة الحرفية» (دكرو، 1972، 137 Ducrot). ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى سائر قوانين الخطاب لا يتصل قانون التلطيف إلا بالمضامين المنطوقة. وفي الواقع يعدّ قانون التلطيف مُكمّلاً لقانون الشمول. وسبق أن رأينا أنه وفق قانون الشمول يُؤوّل السور «بعض» باعتباره دالاً على «البعض فقط». إلا أنه يمكننا في العديد من السياقات تأويل «بعض» على أنها تدلّ على «جميع»، ويكون التمثلي التأويلي عندئذ كما يلي: «إذا اختار المتكلم «ق» - وهو أقوى الأقوال المتاحة - فلاّته بلا ريب كان يريد أن يقول أكثر، إلا أنه لم يمكنه ذلك» (نفسه ص ص 8 - 137)؛ وعلى هذا النحو إذا تلفّظ صحافي بـ (60) أمكن لنا حتماً بموجب قانون الشمول أن نفهم أنه يقصد (61)، إلا أنه لا شيء يمنع من الذهاب، في سياق «قضايا» عالقة بالحزب الاشتراكي الفرنسي، إلى أن المتكلم أراد أن يقصد (62):

(60) بعض النواب الاشتراكيين فاسدون.

(61) بعض النواب الاشتراكيين فقط فاسدون.

(62) جميع النواب الاشتراكيين فاسدون.

وحسب رأي «دكرو»، ليتسنى تطبيق قانون الشمول، يتعيّن استيفاء بعض الشروط السياقية وبالخصوص «توفر بعض الأسباب (وربما مواضع اجتماعية) التي تعارض - في مقام خطاب معيّن - استخدام قول أشدّ قوّة» (نفسه ص 137).

وتوجد جملة من الإشكالات المرتبطة باستخدام النفي، إذ سبق أن لاحظنا أن نفي عبارة قد يُؤوّل على أنه تأكيد لعبارة نقيضة مثلما تبينه الأمثلة التالية:

(63) لا أريد: أرفض.

(64) لست طبيباً: أنت شَرير.

(65) ليس جميلاً: هو قبيح.

إلا أنّ هذه المعالجة المعجمية تثير على الفور مشكلاً، عند مباشرة أمثلة من الكلمات الأضداد إذ يتعيّن تفسيرُ انعدام التناظر في معالجة النفي بما أنه إذا كان نفي العبارة الموجبة (أو غير المَوْسومة) يعادل نفي العبارة السالبة (العبارة المَوْسومة) فإنّ العكس غير صحيح:

القاموس الموسوعي للتداولية

(66) لا أرفض ≠ أريد.

(67) أنت لست شريفاً ≠ أنت طيب.

(68) ليس قبيحاً ≠ إنه جميل.

وثقة ما هو أسوأ، إذ يبدو في بعض الحالات أنه من الواجب تأويل نفي العبارة الموسومة باعتبارها دالة أكثر مثلما هو الحال بالنسبة إلى (69) و(70).

(69) لا أكرهك البتة = أحبك

(70) ليس سيئاً = هو حسن

ونحن ندرك انطلاقاً من جملة الأمثلة خطورة تفسير آثار معنى النفي انطلاقاً من الممكن اللساني فحسب، لأننا في هذه الحالة إما أن نقبل وجود تناظر أصلي بين نفي عبارة موجبة ونفي عبارة سالبة. إلا أنه سيفقد وقتئذ من العسير تفسير انعدام التناظر / في (66) - (68)، وإما أن نقبل انعدام التناظر الدلالي الأصلي وهو ما يمكن من تفسير حالات يقع فيها «الرفع» من شأن النفي (كما هو الحال في (69) و(70)) انطلاقاً من قانون التلطيف، وهي حالات تتعارض مع النتائج الكلاسيكية للتخفيف من قوة النفي (فالقول: «**س** ليس كبير السن» يدلّ على أن «**س** دون كبير السن» وليس على أنه «أكبر من»). إلا أننا إذا قبلنا انعدام التناظر هذا بين نفي عبارة موجبة ونفي عبارة سالبة تعين علينا قبول وجود مكونين اثنين، والحدّ من مدى الوصف الدلالي باللجوء إلى قوانين للخطاب.

8. الاقتضاءات الدلالية والتداولية

ترجمة: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي

من الأكيد أن مسألة الاقتضاء هي التي أفرزت أكثر البحوث في علمي الدلالة والتداولية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، إذ لم تشغل هذه القضية الفلاسفة والمناطق اللسانيين فحسب بل شغلت كذلك الباحثين في كل ميادين اللسانيات (من علم الإعراب إلى التداولية مروراً بعلم الدلالة) ونظرياتها (النحو التوليدي، دلالة «مونتاغ» (Montague)، نظرية الاستلزامات الخطائية والأعمال اللغوية، إلخ). ورغم ما بلغه وصف الظاهرة والتنظير لها من مستوى تقني عال وتعقيد فإن مسألة الاقتضاء تعتبر مركز الدرسين الدلالي والتداولي في الألسنة الطبيعية لأن طبيعة الأجوبة المقدمة للأسئلة التي تثيرها هي التي تحدّد التشكّل العام للنظرية اللسانية. وبعبارة أخرى، فإن الاقتضاء لا يمكن تناوله باعتباره ظاهرة محلية.

من الجدير بالسلطة أن اهتمام علماء الدلالة والتدوليين بمسألة الاقتضاء قد تراجع بعض الشيء منذ عشر سنوات وحلّت محلّها قضايا أخرى مثل قضية الطراز والتضمينات، وهذا أمر يفتر في بعض جوانبه بتاريخ نظريات الاقتضاء. فقد تحولت من نظريات منطقية إلى دلالية ومن صدقية إلى غير صدقية. وبعبارة أخرى، فإن ما ظلّ لعهود طويلة معزولاً باعتباره ظاهرة مخصوصة لها شروط تحقّقها الذاتية قد أصبح يفتر تدريجياً في إطار نظريات تداولية أعم.

لن نستطيع في هذا الفصل الإيفاء بكل المقاربات والنظريات، وإنما سيكون حاجتنا المحافظة على انسجام هذا المصنف. لذا، فإن هذا الفصل سيدور حول القضايا التالية: الاستلزامات المنطقية والاستلزامات الخطائية المحادثية، والصورة المنطقية، وكذلك حول مفهومي الخلفية المحادثية والاتساق الخطابي. وسنحاول، إضافة إلى ذلك، مناقشة مسألة النفي الذي يمثل مقياساً أساسياً وتقليدياً في وصف الاقتضاء، ولكنّه لم يعالج معالجة منسجمة في الأعمال التي أنجزت حول الاقتضاء.

من بين المصنّفات العديدة التي خضعت لمسألة الاقتضاء نحيل القارئ على الفصل 4 من مصنف «لفنسون» 1983 Levinson في عمل تألّفي غاية في التمام، وعلى «فيلمور» و«لانجوندون» (1971 Fillmore et Langendoen) في أول مقارنة لسانية للاقتضاء، وعلى «روجرز» و«بول» و«مورفي» (1977 Rogers, Wall et Murphy) في مقالات أساسية (كروتون، وستالنيكار، Karttunen et

القاموس الموسوعي للتداولية

[226] Stalnaker، وعلى «ولسون» (Wilson 1975) و«كمبسون» (Kempson 1975) في / مقارنة غرابسية وغير صدقية، وكذلك على «غازدار» (Gazdar 1979) حول قضية الإسقاط، وأحيل القارئ بالخصوص على مجموعة «أؤ» و«داينين» (Oh et Dinneen 1979) في أهم الإسهامات في نهاية السبعينات. ولن نغفل أخيراً مؤلف «دكرو» (Ducrot 1972) الذي يتميز بمقاربة طريفة جداً لمسألة الاقتضاء في إطار نظرية الأعمال اللغوية

1. الإخبار والاقتضاء: الأوصاف المحددة والنفي

1.1 «كبلير» وملك فرنسا

1.1.1 المعنى والتعيين والاقتضاء

ينسب التقليد المنطقي والفلسفي إلى «فريغه» (Frege 1882/1971) اكتشاف خاصية هامة لبعض البنى التركيبية. فمعنى الجملة الموصولة في (1) ليس فكرة كاملة حسب فريغه، وتعينه (أو مرجعه) ليس قيمة صدق بل هو شخص وهو «كبلير» (راجع هوية قيم الصدق لـ (1) و(2):

(1) الذي اكتشف الشكل البيضاوي للمسارات الكوكبية مات فقيراً.

(2) مات كبلير فقيراً.

يمثل الإشكال المطروح، من وجهة نظر منطقية، فيما يلي: إذا كان «كبلير» يشير، في (2)، إلى شخص فإننا لا نستطيع مع ذلك أن نستنتج أن الفكرة التي يشير إليها اسم كبلير موجودة في معنى القضية «مات كبلير فقيراً». والسبب هو أنه لو كان الأمر كذلك لما كان يمكن أن يكون نفي (2) هو (3) بل يكون نفي (2) هو (4):

(3) لم يموت كبلير فقيراً.

(4) إما أن كبلير لم يموت فقيراً وإما أن اسم كبلير لا يطابق شيئاً.

وهذا يعود إلى أنه إذا كانت الصورة المنطقية للقول (2) هو المجموع التأليفي للفكرتين «مات كبلير فقيراً» (ق) و«اسم كبلير يعين شخصاً» (م)، فإن نفي الوصل هو الفصل بين القضايا المنفية كما تبينه المصادر المنطقية (5):

$$(5) \neg (ق \wedge م) \leftrightarrow (\neg ق \vee \neg م)$$

بعبارة أخرى، لا يمكن أن تكون الصورة المنطقية للقول (3) إلا (6)، أي نفي القضية (ق) «مات كبلير فقيراً» والإخبار بالقضية (م) «اسم كبلير يعين شخصاً»

(6) لم يموت كبلير فقيراً واسم كبلير يعين شخصاً.

$$(6) \neg ق \wedge م$$

إن السلوك المخصوص للنفي، مقارنة بخصائصه المنطقية التقليدية، قد دعا «فريغه» إلى عدم المطابقة بين الفكرتين المكونتين للصورة المنطقية للقول، فسميت القضية [227] «م» مقتضى (vorausgesetzt)، وهو لفظ ترجم، لسوء الحظ، إلى اللغة الفرنسية/

الافتضاءات الدلالية والتداولية

بلفظ *suppose* أي مفترض. وهكذا، سيقع التمييز، داخل مكونات الصورة 'المنطقية' للقضية. بين المعلومة المكونة للافتضاء وتلك التي تكون الإخبار بالقضية. فإذا أخبر قول «و» بقضية «ق» واقتضى «م» فإن نفيه «لا - و» سيخبر بـ «لا - ق» وسيقتضي «م». وهكذا نرى أن الافتضاء مرتبط شديد الارتباط بقضية النفي.

2.1.1 الأوصاف المحددة والكذب

عارض «رَسل» (Russell 1905) الموقف الذي دافع عنه «فريغه»، وقدم موقفا مفاده أنه إذا لم يكن لصفة محددة في قضية (مثل ملك فرنسا) مرجع، فإن ذلك لا يعني أن القضية لا معنى لها ولا مرجع. ففي حين جعل التمييز بين ما هو مخبر عنه وما هو مقتضى لدى «فريغه» من الافتضاء شرطا لمضمون القضية، دافع «رَسل» عن الفكرة القائلة بأن الجملة التي تحتوي على وصف محدد دون مرجع هي بكل بساطة جملة كاذبة. ليكن القول (7):

(7) ملك فرنسا حكيم.

هذا القول ليس له الصورة المنطقية $\text{الـك هو ح أوح (الـك)}$ (حيث $\text{ك} = \text{ملك فرنسا وح} = \text{حكيم}$). إن صورته المنطقية هي، بعكس ذلك، الوصل بين القضايا المقدمة في (8)، وهو ما يمكن تمثيله بطريقة أكثر شكلة في (9):

(8) أ. يوجد «س» بحيث له خاصية كونه ملكا لفرنسا (ك).

ب. لا يوجد «ص» مختلف عن «س» وله الخاصية « ك ».

ج. «س» له خاصية كونه حكيمًا (ح).

(9) $\exists \text{س} (\text{ك} \text{س} \wedge \neg \text{ص} \text{س}) \wedge (\text{ص} \text{س} \rightarrow \text{ك} \text{ص}) \wedge \text{ح} \text{س}$

«يوجد «س» بحيث (أولا) «س» هو ملك فرنسا (ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث

«ص» يختلف عن «س» و«ص» هو ملك (ثالثا) «س» حكيم».

لهذا التحليل نتيجتان، فمن جهة نرى أن افتضاء الوجود لا ينفصل عن الإخبار ولكن يمثل أحد مكونات الصورة المنطقية، ومن جهة ثانية، حين تنفي الجملة (7) كما في (10)، فإن الجملة يمكن أن تكون كاذبة إما لأنه لا وجود لملك لفرنسا (فنقول إن للنفي مدى واسعا (wide - scope)) (راجع (11))، أو لأن خاصية الحكمة لا تتوفر في الشخص الذي يقال إنه ملك لفرنسا (فنقول إن للنفي مدى ضيقا (narrow - scope)) (راجع (12)):

(10) ملك فرنسا ليس حكيمًا.

(11) $\neg \exists \text{س} (\text{ك} \text{س} \wedge \neg \text{ص} \text{س}) \wedge (\text{ص} \text{س} \rightarrow \text{ك} \text{ص}) \wedge \text{ح} \text{س}$

القاموس الموسوعي للتداولية

«ليس صادقا وجود «س» بحيث (أولا) «س» هو ملك فرنسا و(ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث «ص» مختلف عن «س» و«ص» ملك و(ثالثا) «س» حكيم».

(12) س (ك) س ٨-٨ ص (ص ≠ س) ٨-٨ ص (٨-٨ ح س)

«يوجد «س» بحيث (أولا) «س» هو ملك فرنسا و(ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث «ص» مختلف عن «س» و«ص» ملك و(ثالثا) «س» ليس حكيم» /

[228]

إن النتيجة الأساسية لتحليل «رسل» الذي سنعود إليه لاحقا، تتمثل في تحميله النفي مسؤولية اللبس بين القراءتين (11) و(12) للقول (10). بعبارة أخرى، النفي، حسب نظرية «رسل»، ملتبس لأسباب تعود إلى المدى.

3.1.1 الاقتضاء شرطاً للاستعمال

لقي موقف «رسل» معارضة شديدة من «ستراوسن» (Strawson 1977) الذي عاد لتندد ذلك الموقف إلى نظرية الأوصاف المحددة لرسل. فحسب «ستراوسن»، يجب أن نميز بين نوعين من العلاقات في جملة منفردة مثل «ملك فرنسا حكيم». إذ يستلزم المتكلم (ليس بالمعنى المنطقي للفظ) من ناحية أنه يوجد ملك لفرنسا، ويخبر من ناحية أخرى بأن ملك فرنسا حكيم. والقضية الأساسية تتمثل في أنه إذا كان الاستلزام (سنقول الاقتضاء) كاذبا فإن مسألة معنى القول لا تطرح بكل بساطة، حسب «ستراوسن». بعبارة أخرى، لكي يكون لقول ما معنى يجب أن تكون اقتضاءاته الوجودية مستوفاة، وإن لم تكن كذلك فإن مسألة قيمة صدق القول لا تطرح بكل بساطة.

لهذا التحليل نتيجتان هامتان، تتمثل أولاهما في أن الاقتضاءات تكون شروطاً لاستعمال القول، فإذا كانت الاقتضاءات صادقة يمكن للقول أن يكون إما صادقا أو كاذبا، أما إذا كانت الاقتضاءات كاذبة فإن القول لا معنى له من حيث إنه لا يمكن أن يكون صادقا ولا كاذبا. وتتمثل النتيجة الثانية لتحليل «ستراوسن» في أن اعتبار القول المنفي مثل «ملك فرنسا ليس حكيم» قولاً ملتبسا، واعتبار النفي عبارة لغوية ملتبسة دلاليًا، أمران مرتبطان بالشيء المنفي، أي إما عمل الإخبار أو الاقتضاء الوجودي. وهكذا نلاحظ أن «رسل» و«ستراوسن» وإن اختلفا جذرياً في تحليل الأوصاف المحددة، فإنهما يتفقان حول لبس الأقوال المنفية. وسنحيل لاحقا على هاتين النظريتين في حديثنا عن نظريات اللبس في مقابل نظريات أحادية الدلالة التي تعتبر أن النفي ليس ملتبسا.

2.1 الاقتضاء الدلالي والنفي

في هذا المستوى من التحليل يمكن أن نقدم الاقتضاء بشكل أوضح وأكثر تصريحاً، فما وصف تحت اسم الاقتضاء يمكن أن يحلّل تحليلًا دلاليًا صدقيًا داخل أنظمة منطقية كاملة (راجع خاصة ج.ن. مارتان، 1979 J.N Martin).

1.2.1 الاقتضاء الدلالي والاستلزام

الاقتضاء، في التصور المنطقي أو الشكلي، هو علاقة دلالية شبيهة بالاستلزام [229] الدلالي ولكنها مختلفة عنها. / وسنقدم التعريفين التاليين للاقتضاء الدلالي والاستلزام (راجع، الفنسون، 1983):

الاقتضاء الدلالي

تقتضي قضية Q دلالية قضية M إذا وفقط إذا، (أولاً) في جميع المقامات التي تكون فيها Q صادقة تكون M صادقة (ثانيًا) في جميع المقامات التي تكون فيها Q كاذبة تكون M كاذبة.

يستند هذا التعريف إلى تعريف الاستلزام الدلالي:

الاستلزام الدلالي

ستتزم قضية Q دلالية قضية M (تكتب $Q \dashv\vdash M$) إذا وفقط إذا، كل مقام يجعل Q صادقة يجعل M صادقة.

يسمح التعريف الذي قدم للاستلزام بإعادة صياغة تعريف الاقتضاء الدلالي بلغة الاستلزام.

الاقتضاء الدلالي

تقتضي قضية Q دلالية قضية M إذا وفقط إذا:

(أ) $Q \dashv\vdash M$

(ب) $\neg Q \dashv\vdash \neg M$

يشير هذا التعريف إشكالا نظريًا هامًا في إطار المنطق الكلاسيكي الذي يقر بمبدأ ثنائية القيمة. إذ ينص هذا المبدأ، في التيارات المنطقية الكلاسيكية التي لا تقر إلا بقيمتين للصق على أن أية قضية تكون إما صادقة أو كاذبة، وعندئذ، يمكن صياغة نتائج التعريف الدلالي للاقتضاء على النحو التالي (راجع «لفنسون» 1983، 175 عن «غاردار»، 1979، 90). إذا افترضنا أن Q تقتضي M فإن Q تستلزم M ولا Q تستلزم M . إضافة إلى ذلك، إذا كان لكل قضية Q ما يقابلها في النفي لا $\neg Q$ ، فإنه من الممكن أن نستنتج، من خلال مبدأ ثنائية القيمة وقانون النفي، أن M يجب أن تكون دائمًا صادقة كما تبينه البرهنة التالية:

(13). 1. Q تقتضي M .

2. إذن **ق** تستلزم **م**، و**ق** تستلزم **م**.

3. (أ) **كَلَّ قَضِيَّةٌ قَ لَهَا نَفِي ق**

(ب) **ق صادقة أو ق كاذبة** (ثنائية القيمة).

(ج) **ق صادقة أو ق صادقة** (نفي).

4. إذن **م** صادقة دائماً.

نحن إذن، في منطق يقرّ بمبدأ ثنائية القيمة، في وضعيّة حرجة، لأنّ كلّ اقتضاء هو دائماً صادق، والحال أنّنا نجد حالات كثيرة قد يكون فيها الاقتضاء كاذباً. فإذا قلت اليوم «ملك فرنسا حكيم» اقتضى قلبي هذا وجود شخص يمكن تعيينه بالوصف المحدّد «ملك فرنسا»، وبما أنّ فرنسا هي جمهورية فإنّ الاقتضاء الوجودي «يوجد ملك لفرنسا» كاذب. إذن فالحجّة المقدّمة في (13) غير متماسكة.

كيف نخرج من هذه المفارقة؟ ليس هناك سوى حلّين، فإمّا أن نتخلّى عن [230] التعريف الدلاليّ للاقتضاء وعندئذ نعرّفه على أنّه علاقة تداوليّة بين أقوال لا/ علاقة دلاليّة بين قضايا، أو أن نزيد في حجم الدلالة في الحساب المنطقي وذلك بإضافة قيمة صدق ثالثة هي القيمة المحايدة التي تعني «لا صادق ولا كاذب». وسننظر في هذين الإمكانين.

2.2.1 منطق ذو ثلاث قيم، النفي الخارجي والنفي الداخلي

إذا قبلنا بإمكانية تعريف الاقتضاء وفق مقياس قيم الصدق، فإنّنا يمكن أن نقرّح الجدول التالي لقيم الصدق

(راجع «كمبون، 1975، 49):

الافتضاءات الدلالية والتداولية

الافتضاء	
ق	م
ص	← ص
(ص ٧ ك)	→ ك
ك	← ص

جدول الصدق 1

هذا الجدول يمكن أن يقابل بجدول الاستلزام الوارد ذكره في الجدول 2

الاستلزام	
ق	م
ص	← ص
ك	→ ك
ك	← ص ٧ ك

جدول الصدق 2

في الجدول 1، لم يعد الافتضاء يحدّد بمجرد علاقة استلزام من ق إلى م، بل باعتباره كذلك علاقة من م إلى ق. إذا كانت م كاذبة فإن ق لا يمكن أن تكون، تبعاً لذلك، صادقة ولا كاذبة، بمعنى أنني إذا قلت «ملك فرنسا حكيم» في حال عدم وجود ملك لفرنسا، فإنه لا يمكن اعتبار ق صادقة ولا كاذبة. أمّا بالنسبة إلى الاستلزام الدلالي فالأمور مختلفة، إذ إذا كانت ق كاذبة فإن ذلك لا يعني ضرورة أن م كاذبة (قد تكون م صادقة)، بينما إذا كانت م كاذبة [231] فإن ق تكون ضرورة كاذبة (راجع، «مترنان، 1976). /

لنأخذ الأمثلة التالية توضيحاً للجدول 2:

(14) اشترى ماجد سيارتين.

(15) اشترى ماجد سيارة.

القاموس الموسوعي للتداولية

(16) لم يشتر ماجد سيترين

(17) لم يشتر ماجد سيارة.

سنقر أن (14) تستلزم (15) وفق علاقة الانضواء الفائمة بين لفظ سيارة والمنضوي تحته سيترين. في حين أن (16) لا تستلزم ضرورة (17) كما يبينه (18). وأخيراً، إذا كان (15) كاذباً فإن (14) كاذب كما يبينه (19)

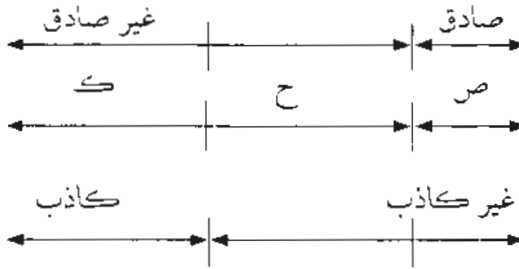
(18) أ. لم يشتر ماجد سيترين بل دراجة نارية.

ب. لم يشتر ماجد سيترين بل يجر

(19) أ. لم يشتر ماجد سيارة بل دراجة نارية.

ب. ؟؟ لم يشتر ماجد سيارة بل سيترين.

لكن، لنا أن نتساءل عن مدى كفاية جدول الصدق 1 لتفسير ظواهر الاقتضاء. إذ أن النظام، كما جرى استعماله، لا يحوي سوى قيمتي صدق (الصادق والكاذب) وعامل واحد للنفي. لكن المنطقة المحددة بقيمة $\neg$ (ص $\vee$ ك) تستدعي في الواقع قيمة ثالثة كما يوضحه الشكل 1 التالي (راجع، هورن: 1972، 7):



الشكل 1

بالفعل، فإن المنطقة المحددة بغير الصادق وغير الكاذب تحد نقطة تقاطع لا يمكن أن تكون فيها القضية المفحوصة صادقة ولا كاذبة، وهذه المنطقة الوسطى تسمى قيمة محايدة وتكون قيمة صدق ثالثة. إذن فالمنطق الضروري لوصف الاقتضاء يجب أن يضم ثلاث قيم: الصادق (ص) والكاذب (ك) والمحايد (ح). ولتمييز القيمة المحايدة عن القيمتين الأخريين، يجب كذلك التمييز بين نوعين من النفي [232] سنستهما النفسي الداخلي (ق $\neg$) والنفسي الخارجي (P $\neg$). ويمكن تمثيل هذا النظام المنطقي الذي يضم ثلاث قيم صدق ونوعين من النفي في الجدول 3 التالي:

الافتضاءات الدلالية والتداولية

ق	ق -	ق
ص	ص	ص
ك	ك	ك
ح	ح	ح

جدول الصدق 3

كيف نؤول هذا الجدول؟ إن القضية الأساسية تتعلق بتأويل القيمتين المحايدتين الواقعتين تحت ضربي النفي: الداخلي والخارجي. لنقر بأن القيمة المحايدة توافق قراءة «ملك فرنسا حكيم» في مقام لا يوجد فيه ملك لفرنسا (قيمة ح)، فإن الجملة المنفية نفياً داخلياً «ملك فرنسا ليس حكيماً» ستعني في هذه الحالة أن ملك فرنسا لا يمتاز بخاضية الحكمة (قد يكون مثلاً محباً للحرب). لكن بما أن الافتضاء الوجودي ليس أكثر تحققاً في الجملة المنفية منه في الجملة المثبتة فإن قيمة الصدق لا يمكن أن تكون مختلفة، ويؤول القول المنفي على أنه «ح». في المقابل، تكون قيمة النفي الخارجي الذي يسلط على الافتضاءات قيمة موجبة (ص) كما يبينه (20)، لأنه إذا صح عدم وجود ملك لفرنسا فإن القول «ملك فرنسا ليس حكيماً» لا يمكن أن يكون إلا صادقا:

(20) ملك فرنسا ليس حكيماً لأنه لا وجود لملك لفرنسا.

فكيف نؤول القيمتين الأخريين للنفي الخارجي أي النفي الخارجي لقضية صادقة من ناحية ولقضية كاذبة من ناحية ثانية؟ لنعد إلى الجملة (7):

(7) ملك فرنسا حكيم.

إذا كان (7) صادقا، فإن النفي الخارجي له والمتمثل في نفي وجود ملك لفرنسا، لا يمكن أن ينفي إلا إلى تأويل القضية «ملك فرنسا حكيم» على أنها كاذبة. وكذا الأمر في حالة كذب (7) فإن الحاصل من نفيها نفياً خارجياً هو قضية صادقة، أي قضية يكون فيها عدم وجود ملك لفرنسا صادقا، وبعبارة أخرى، إن الجملة المنفية (10) تكون صادقة في حالتي النفي الداخلي والخارجي معاً.

(10) ملك فرنسا ليس حكيماً.

لنكرر الجدير بالملاحظة أن جدول الصدق 3 لا يوافق كلياً تحليل «رسل» لأن اللبس في النفي اعتبر ضمنه لبساً معجمياً (راجع الفرق بين Q و $\bar{P}$))، والحال أن اللبس عند «رسل» يعزى إلى المدى. ولتقديم ترجمة لللبس وفق مفهوم المدى، يكفي

القاموس الموسوعي للتداولية

[233] أن ندخل الرابط (ر) الذي له موضع واحد. وهو يتسلط على قضية، تعني «من الصادق أن...»، ويؤزل قيم الصدق المسندة إلى قضية ما (ق) ويترجم بطريقة غير مباشرة القيمة المرتبطة بالنفي الداخلي. ولكي ندرج النفي الخارجي يكفي أن ننفي الرابط (ر) وبذلك نحصل على جدول صدق جديد هو التالي:

ق	ر (ق)	ر (ق)
ص	ص	ك
ك	ك	ص
ح	ك	ص

جدول الصدق 4

إن المسألة الهامة في هذا الجدول الجديد هي التالية: الرابط (ر) هو رابط ثنائي القيمة، وهذا يعني أنه يؤزل أية قيمة صدق كانت وفق ثنائية الصدق أو الكذب. وبذلك فإن قضية «ق» ذات قيمة «ح» تؤزل بالرابط «ر» على أنها كاذبة، ويكون نفي القيمة المحايدة، بالتالي، القيمة المعاكسة أي «ص». وبصفة موازية، تؤزل القضية الكاذبة بـ«ر» على أنها كاذبة ويكون نفيها صادقا. إذن فالمسألة الأساسية هي أن نوعي النفي، الداخلي والخارجي يُحدّدان بـ«ر» (على التوالي بالنسبة للنقيم «ك» والنقيم «ح» للقضية «ق»).

يتوقّر لدينا إذن وصف قوي للنفي سواء في صيغة معجمية أو صيغة تستند إلى المدى، وهذا الوصف يمكننا من تمييز النفي الخارجي من النفي الداخلي ويحلّ تبعاً لذلك مشكلة الاقتضاء. وبممكننا إضافة إلى ذلك المحافظة، في كلا التأويلين للنفي، على التعريف الدلالي للاقتضاء القائم على قيم الصدق. إلا أن هذا التناول يواجه اعتراضاً هافياً، ذلك أنه يقوم على افتراض أن النفي هو عبارة ملتبسة والحال أن كلّ الأعمال ذات التوجّه التداولي حول الاقتضاء تقريباً، قد تبنت مواقفاً مختلفاً في خصوص النفي واقترحت صياغة للنفي خالية من مفهوم اللبس. وهذا ما سميناه نظريات أحادية الدلالة وهو ما سننظر فيه الآن.

3.2.1 أحادية الدلالة للنفي اللغوي

إن الحدث الأساسي في الدراسات حول الاقتضاء يتمثل في تحوّل وجهة التحليل لا على أساس ظواهر تجريبية جديدة بل على أساس تحليل النفي. ففي المقاربة الدلالية

الاقتضاءات الدلالية والتداولية

التي صغناها في الفقرات السابقة، يفضي التعريف الصدقي للاقتضاء، ضرورة إلى اعتبار [234] النفي ملتباً إما / معجمياً أو من حيث المدى. والسؤال الذي طرحه اللسانيون التداوليون إنمّا يتعلّق بالمشروعية التجريبية لمثل هذا التمييز. فبذلك لاحظوا أنّه حين تتوفر في الألسنة الطبيعية واسمات نفي عديدة وخاصّة حين نجد تقابلاً بين نفي غير موسوم وآخر موسوم أو مؤكّد (مثال ذلك في اليونانية القديمة *me* و *ou*، وفي اللاتينية *ne* و *non*، وفي الفرنسية *non* و *pas*، الخ)، فإنّ هذه المقابلة لا توافق أبداً الفرق بين النفي الداخلي والنفي الخارجي. إضافة إلى ذلك. فإنّ لسانا ينجز فيها النفي بلفظين منفصلين لا يتلو أحدهما الآخر، كاللغة الفرنسية، لا نجد فيها أقلّ من ستة واسمات للنفي، وهي لا تفرق أبداً بتصنيفها إلى نفي داخلي ونفي خارجي (راجع، (21):

ne...pas/ point/ aucun/ personne/ rien/ jamais (21)

يبدو إذن أنّه ليس ثمة أيّ مبرّر تجريبي لوجود نوعين من النفي في اللغة. وبالإضافة إلى هذا الاعتراض التجريبي، نجد اعتراضاً نظرياً صاغه «غرايس» (9 – 118، 1978 Grice) في صورة منقحة «لمبدأ موسى أو كام» *Rasoir d'Occam* ويمكن صياغة هذا المبدأ على النحو التالي:

«موسى أو كام» منقّحاً

إنّ الدلالات يجب أن لا يتجاوز تعددها الحد الضروري.

وأحد الأمثلة التي قدّمها «غرايس» هو التالي:

(22) ليس صادقاً أنّه إذا تناول *س* البنسلين فيكون أحسن حالاً.

المسألة هنا تكمن في تعذّر الربط بين نفي القضية وكذبها، ولو كان الأمر كذلك لدلّ القول (22) الذي سنربطه بالصورة المنطقية (23) على (24) وذلك طبقاً لما ينشأ به منطق القضايا (راجع، جدول الصدق (5):

(23) أ. لا (إن ق إذن م)، أو

ب. م ← (ق م)

(24) أ. سيتناول *س* البنسلين ولن يكون *س* أحسن حالاً، أو

ب. ق م ← م

ق	م	ق ← م	م (ق ← م)	ق ← م	ق ← م	ق ← م (ق ← م)
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

جدول الصدق 5 /

[235]

ما يوضحه هذا المثال هو وجود فرق بين صدق القضية وقابلية الإخبار بها. فما يرفضه المتمكّم ليس إذن صدق الشرط بل الإخبار بهذه القضية. إذن ليس هناك مجال لاعتبار معينين للنفي، أحدهما صدقي يمكن منه المنطق الكلاسيكي، والثاني تداولي نجده في أمثلة مثل (22). لكن ما يبدو أكثر عقلانية في مقابل ذلك هو الاحتفاظ بفكرة أنّ النفي قد تكون له استخدامات متنوعة جداً من بينها الاستعمال التداولي من قبيل (22).

ولقد قادت هذه الملاحظة، بالتوازي مع ملاحظة حالات مثل (25)، «هورن» (1985) إلى التمييز بين ضريين من النفي، نفي وصفي صدقي ونفي ميتالغوي غير صدقي:

(25) أ، نحن لا نحب القهوة، نحن نعشقها.

ب، ليس لزينب ثلاثة أطفال، لها أربعة.

ج، لم تقرأ زينب بعض كتب «تشومسكي»، لقد قرأت كل كتب «تشومسكي».

د، لست ابنه، هو أبي.

لو قابلنا هذه الأمثلة بحالات النفي الخارجي المسلط على الاقتضاءات لوجدنا حالة من التشابه الواضح، إذ في كلتا الحالتين يلغى استلزام خطابي (معجمي، درجي) أو اقتضاء. وهكذا نجد أنفسنا في وضعية ملائمة أكثر ممّا سبق، إذ لا تبدو الظاهرة المرتبطة بالنفي الخارجي المسلط على الاقتضاءات ظاهرة خاصة بالاستدلال الدلالي الذي يمثلّه الاقتضاء بل هي خاصة بالنفي.

الاقتضاءات الدلالية والتداولية

وإذ قد بلغنا هذه المرحلة فإننا نجد خطتين ممكنتين لتفسير شيتين في الآن نفسه: سلوكات النفي والظواهر التي تجمع تحت ما يسمى بالـ **الاقتضاء**. فإما أن نتراجع أصلاً عن تعريف الاقتضاء وذلك بالتخلي عن تعريفه الدلالي وإما أن ندرج ظواهر الاقتضاء ضمن صنف أوسع من الظواهر غير الصدقية (الاستلزامات الخطائية). وقد استعملت هاتان الخطتان في إضار اتجاهات تداولية هي على التوالي اتجاهات غير شكلانية وشكلانية. وسنظر الآن في الحل الأول أما الثاني فسيكون موضوع الفصل 9، الفقرة 2.

2. الاقتضاء التداولي ونظرية المعرفة المشتركة

يتشتمل البديل لتصور الدلالي أو الصدقي للاقتضاء في أخذ موقف «متراوسن» مأخذ الجدة دون التسعي إلى اختزاله اختزالاً منطقياً. ومفاد هذا الموقف هو اعتبار الاقتضاء [236] علاقة تداولية بين الأقوال لا علاقة دلالية بين القضايا. / وقد قاد هذا الموقف إلى ظهور توجّهين مختلفين من حيث تقليدهما دون أن يكون أحدهما مقصياً للآخر. إذ نجد من ناحية نظرية نجعل من الاقتضاءات مجموعة الاعتقادات الخلفية لأقوال المتكلم (راجع، «ستالينكار» 1977، «فان دير أوير» 1981)؛ ونجد من ناحية أخرى نظرية تجعل من الاقتضاءات مجموعة من شروط اتساق الخطاب (راجع، «دكرو» 1972 والفقرة 3 من هذا الفصل).

1.2 الاقتضاء التداولي والاعتقادات الخلفية

يعتبر «ستالينكار» (1977) «الممثل النموذجي للاتجاه التداولي غير الشكلاني القائم على الأعمال المؤسسية لـ «غرايس». فالأقتضاء لا يحدّد في مقارنته، باعتبار مضمون القضايا المعبر عنها بل يحدّد باعتبار المفاهيم التي ينجز فيها الإثبات، وهي مقامات تضم على وجه الخصوص السواقف القضائية ومقاصد كلّ من المتكلم ومخاطبه. إذن فالأقتضاءات تحيل على الاعتقادات الخلفية أي على القضايا التي يعتبرها المتكلم صادقة.

إنّ مفهوم الاعتقادات الخلفية مبرّر ببعض «البديهيات» المتصلة بالتواصل. إذ يرى «ستالينكار» من ناحية أولى أنّ التواصل لغويّاً كان أو غير لغوي، لا يمكن أن يتحقّق إلّا إذا كان قائماً على الاعتقادات الخلفية المشتركة بين المتكلم ومخاطبه. فوجود مثل هذه الفرضيات يعتبر ضرورة للتواصل؛ وبدونها لا يمكن أن يكون التواصل ممكناً لأنّ انعدامها سيستوجب صياغة صريحة للمعلومات الخلفية وراء الأقوال المنجزة.

وهكذا، فإنّني إذ تدقّقت مثلاً مع حلاقي حول الوضع الاقتصادي، كان من الضروري أن يقوم هذا النقاش على عدد من الوقائع باعتبارها خلفية لمحاورتنا، منها أنّ التضخّم هو عامل من عوامل الأزمة الاقتصادية، وأنّ سياسة الانكماش تقود إلى تخفيض الاستهلاك، وأنّ المستهلك،

القاموس الموسوعي للتداولية

فردا كان أو شركة، لا يمكن أن ينفق أكثر مما يكسب دون أن يضع وضعه المالي في خطر، وأن الفرنك الفرنسي واقع تحت تأثير المارك، الخ... والجدير بالملاحظة أن بعض هذه الفرضيات يمكن أن يكون قابلا للنقاش لكن من الضروري أن يكون هناك عدد من القضايا المشتركة حتى يتحقق التبادل في عملية التواصل.

ومن ناحية ثانية، يرى «ستالنيكار» أن العلاقة القائمة بين الإخبارات أو غيرها من الأعمال المتضمنة في القول وفرضيات الخلفية المشتركة ليست معطاة دفعة واحدة بل هي علاقة متجددة، إذ أن كل معلومة أخبر بها أو مستلزمة تضاف إلى تلك الفرضيات التي تكون مقام الخطاب. وعندئذ يمكن أن نعرف الخلفية المشتركة بين المتكلم والمخاطب بأنها مجموع المقامات الممكنة التي ينوي المتكلم تمييزها بواسطة [237] إخباراته./

والآن نستطيع أن نقدّم تعريفا للاقتضاء التداولي كما صاغه «ستالنيكار» (1977)، (137):

تعريف الاقتضاء التداولي

تعتبر قضية ق اقتضاء تداوليا لمتكلم ما في سياق معين إذا تبنى المتكلم ق أو اعتقد أن ق، وإذا تبنى أو اعتقد أن مخاطبه يتبنى أو يعتقد أن ق وإذا تبنى أو اعتقد أن مخاطبه يعترف بأنه يقوم بهذه الفرضيات أو له هذه الاعتقادات.

يجب أن نلاحظ قبل كل شيء أن الاقتضاءات تنسب إلى الأشخاص (المتكلمين) لا إلى الأقوال. إذن فموقف «ستالنيكار» ليس تقليديا لأن التقاليد جرت بأن تعتبر الاقتضاءات ظواهر لغوية سواء من وجهة نظر دلالية أو تداولية. ومن ناحية ثانية، يمكن أن نذهب إلى التفكير في أن الاقتضاء هو موقف من قبيل الاعتقاد أن «ق» أو الاعتقاد أن «م». لكن الأمر بالنسبة إلى «ستالنيكار» هو بعكس ذلك، إذ الاقتضاء عنده هو «استعداد لغوي» لدى المتكلم لاستعمال اللغة.

يتميز الموقف التداولي، حسب «ستالنيكار»، من التعريف الدلالي للاقتضاء بأربعة أشياء.

(أ) تمثل الميزة الأولى في أن تعريف الاقتضاءات بمعزل عن شروط الصدق يمكن من تفسير تغير الاقتضاءات من سياق إلى آخر، والمثال الذي يقدمه هو التالي:

(26) لم يعد ابن عمي ولدا.

فبحسب السياق، يمكن أن أفصد أن ابن عمي هو الآن شاب (لأنه تقدّم في السن) أو أنه لم يعد ولدا لأنه غير جنسه، ولا يمكن أن تتحقق هذه التأويلات المحتملة المختلفة إلا بحسب الفرضيات الخلفية.

(ب) الميزة الثانية للموقف التداولي تتمثل في أنه يمكن من الفصل بين مشكلتي الامتيازات والاقتضاءات فصلا واضحا. نذكر بأن التعريف الدلالي ينص على أن أ تقتضي ب إذا فقط إذا

الافتقضاءات الدلالية والتداولية

كانت **ب** تفرضها **أ** ولا - **أ** في نفس الوقت، وأن **أ** تستلزم **ب** إذا وفقط إذا كانت **ب** تفرضها **أ** ولا تفرضها لا - **أ**.

ومن الإشكالات التي تطرحها هذه التعريفات أن **ق** في القول «أدرك رامي أن **ق**» هي مستلزمة ومتفوضة في الآن نفسه، أمّا في التعريف التداولي فإن الافتقضاء يكون كذلك مستلزماً إمكاناً لا وجوباً.

(ج) أمّا الميزة الثالثة فتربط بالطبيعة المتدرجة للإكراهات التي يفرضها إخبار ما على افتقضاءاته. ومفاد هذه الفكرة هو أن بعض الافتقضاءات تكون ملزمة أو تصبح ضرورية بصفة ملحة (في القول «فوجئ رامي بخسارة شيراك في الانتخابات» يقتضي المتكلم افتقضاء قريباً أن شيراك قد خسر الانتخابات)، في حين يكون إبلاغ بعض الافتقضاءات الأخرى ضعيفاً، مثال ذلك: قد يقتضي (27) الشاهد (28) لكن قد يُقْلَى هذا الافتقضاء في سياق معين:

(27) لو كان السيد باز (R.Barre) أكثر وضوحاً لفاز شيراك في الانتخابات.

(28) خسر شيراك الانتخابات. /

[238]

السياق (29) يلغي (28):

(29) لو كان باز أكثر وضوحاً لنجح شيراك (مع ذلك) في الانتخابات.

(د) الميزة الأخيرة للتعريف التداولي للافتقضاء تتمثل في إضفاء تبسيط على الوصف اللساني. إذ أنّ نعرف أن هناك فرقاً بين التعريفات اللغوية للوحدات المعجمية واستعمال هذه الوحدات في المحاورات اليومية. فعوض أن نعتقد المعجم والوصف الدلالي لتفسير هذه الظواهر، من الأجدر اللجوء إلى تعريف تداولي للافتقضاء. ويمكن أن نقدم فعل اليقين «علم» مثلاً على ذلك، وهو فعل يستلزم صدق متبناه ويقتضيه (القضية المستقلة بـ«أن» والتي لها وظيفة المتمم). لكن إذا أقررنا بأن المحدثّة هي سلسلة من الأعمال المعتبرة فكيف نفسر اختيار المتكلم القول إن **س** يعلم أن **ق** إذا كان القول مقتضب لـ **ق** وكانت **ق**. تبعاً لذلك، جزء من الفرضيات الخلفية المشتركة؟ تتمثل إجابة سبنسر، في أن المتكلم يمكن أن يختار هذه الصيغة إمّا في سياق تكون فيه **ق** قابلة للنقاش بالنسبة إلى المخاطب (وبذلك يكون هذا المخاطب مدعواً إلى قبول **ق** باعتبارها اعتقاداً خلفياً)، أو في سياق يكون فيه المتكلم عالماً بأن مخاطبه يجهل أن **ق** (وهذا ما يقدّر انسخط إلى أن يزيد، بالافتقضاء، في معلوماته الخلفية). إذن لم يعد هناك مجال لتفسير هذه الظواهر عن طريق المعجم أو الدلالة: إذ أن استعمال اللغة وتنوع السياقات هما اللذان يفسران دور الافتقضاءات.

2.2 نقد مناسب لنظرية المعرفة المشتركة

صاغ كل من «سبرير» و«ولسون» (1986 1989) Sperber et Wilson في كتابهما «المناسبة» نقداً شاملاً لنظريات المعرفة المشتركة أو المتبادلة. وتتمثل الحجّة الأساسية في التالي: إن تعريف المعرفة المشتركة ليس واقعياً من الناحية النفسية لأنه يفرض إجراءً للثبّت لا يمكن أن يكون مآله النجاح. ولبيان هذه المسألة يجب أن نقدم تعريفاً أكثر شمولاً للمعرفة المشتركة أو المتبادلة وذلك على النحو التالي («سبرير» و«ولسون» 1982، 63):

تعريف المعرفة المشتركة

يعرف المتكلم **ك** والمخاطب **خ** القضية **ق** معرفة مشتركة إذا وفقط إذا:

(أ) **ك** يعرف أن **ق**

(ب) **خ** يعرف أن **ق**

(ج) **ك** يعرف (ب)

(د) **خ** يعرف (أ)

(هـ) **ك** يعرف (د)

(و) **خ** يعرف (ج)

... وهكذا إلى ما لا نهاية له.

بعبارة أخرى، لا يكفي، لكي تكون معرفة ما مشتركة، أن تكون القضية **ق**، التي يفترض أن تكون جزءاً من المجموع **ج** للمعارف المشتركة بين **ك** و**خ**، معروفة لدى **ك** و**خ**. إن كان الأمر كذلك فإن ما ينتج عنه هو أن تكون **ق**، فعلاً، جزءاً من مجموع معارف **ك** ومجموع معارف **خ**. لكن إذا كان هذا يمثل شرطاً ضرورياً للانتماء إلى **ج**، فإنه لا يكون شرطاً كافياً، إذ يجب أن يضاف إلى ذلك إجراء يمكن من التثبت من أن **ق** هي فعلاً معرفة مشتركة بالنسبة إلى **ك** و**خ** معاً. والمفارقة هي أن/ الإجراء الوحيد الناجع يوجب تدخل معارف من مستوى أعلى (راجع، القضايا (ج) و(د))، وهذه المعارف تحتاج بدورها، للتثبت من كونها تمثل معارف مشتركة، إلى معارف مشتركة في مستوى أعلى. إذن، لئن قُدمت نظرية المعارف المشتركة تعريفاً دقيقاً لهذا المفهوم، فإنها اقتضت كذلك إجراءً للتثبت ملزماً جداً يقود ضرورة إلى تراجع لا نهاية له.

تبدو الوضعية معقدة في هذه المرحلة، إذ أن مفهوم المعرفة المشتركة (وبالأحرى مفهوم الاقتضاء التداولي) ضروري لتحديد السياق، لكن الإجراء الذي يرتبط به ارتباطاً ضرورياً يسبب تراجعاً إلى ما لا نهاية له. كيف نوضح عندئذ مفهوم المعرفة المشتركة والاقتضاء التداولي؟

قدّم «سبربر» و«ولسون» (1986a و1989) إجابة عن هذا السؤال تقوم، مع الأسف، على التخلي عن مفهوم المعرفة المشتركة وبالتالي عن مفهوم الاقتضاء التداولي. فالسؤال الذي يجب أن يطرح، قبل تقديم حلّ بديل، يتعلق بمعرفة ما إذا كانت المعارف المشتركة شروطاً ضرورية وكافية للتواصل. والجواب الذي اقترحه كان بالنفي، وقد علّاه على النحو التالي.

1.2.2 المعارف المشتركة والشروط الكافية للانتماء إلى السياق

تمثل فكرة «سبربر» و«ولسون» (1982) في أن المعارف المشتركة ليست شرطاً كافياً لتكوين السياق الذي تعالج فيه المعلومة، والمثال الذي يقدمه هو التالي:

الافتقادات الدلالية والتداولية

(30) أنا مسلم، أنا لا أشرب الخمرة.

يفترض فهم (30) أن المخاطب قادر على تحصيل المعلومة (31)

(31) يمنع على المسلمين شرب الخمرة.

111

لكن هل يمكن أن نقبل أن يكون تحصيل (31) قائما على مجموع المعارف المشتركة بين المتخاطبين؟ تبدو هذه الفرضية بعيدة عن المعقول إلى حد ما لأسباب تعود إلى حجم مجموع المعارف المشتركة وإلى سرعة عملية الفهم. فإذا أصبح (31) ضروريا لمعالجة (30) وإذا كان (31) جزءا من السياق الذي يمكن من تأويل (30)، فإن الطريق المفضية إلى (31) هي إذن مبادئ مختلفة عن مبادئ نظرية المعرفة المشتركة.

يوجد مثال آخر يوضح الفكرة أكثر. لنفترض متكلما يطلب من مخاطبه غلق النافذة باستعمال القول (32):

(32) أغلق النافذة.

ولنفترض أن الغرفة التي يوجد فيها المتخاطبان لها أكثر من نافذة. فهذا الواقع لا يمكن أن يكون إلا متقاسما وهذا يعني أن هذا المعطى لا يكفي لتحديد المرجع الصحيح للنافذة. / [240]

الاستنتاج بسيط وهو أن مجموع المعلومات الضرورية لفهم الأقوال، أي السياق، هو بالضرورة أقل من مجموع المعارف التي تسمى مشتركة أو متبادلة. وبالفعل فالفرضيات السياقية الضرورية لفهم القول، في المثالين، تكون مجموعة فرعية من جملة المعارف المشتركة.

2.2.2 المعارف المشتركة والشروط الضرورية للانتماء إلى السياق

إذا لم تكن المعارف المشتركة شروطا كافية لتكوين السياق فهل يمكن أن نقول مع ذلك إنها شروط الضرورية؟ الجواب هو لا، والسبب هو التالي: يفترض اعتبار المعارف المشتركة شروطا ضرورية لتكوين السياق أن التواصل هو تمش ناجح نجاحا كلياً وأن المعارف المشتركة هي شروط ضرورية لهذا التواصل. ويمكننا، في الواقع، أن نتصور أن التواصل هو تمش إذا نجح كان نجاحه كلياً، لكن الأمر عند «سبربر» و«ولسون» هو بعكس ذلك. إذ التواصل، في رأيهما، تمش على درجة عالية من المجازفة، لأنه لا يوجد أي ضمان مسبق يمكن من الإقرار بأنه لن يفشل، وإذا فشل فإن ذلك لا يعود ضرورة إلى غياب نظام شفرة مشترك بين المشاركين في عملية التواصل. من الجدير بالذكر فعلا أن نظرية المناسبة قد بنت تصوراً مختلطاً للتواصل يقوم على منوال الشفرة ومنوال الاستدلال في نفس الوقت. والمسألة الأساسية هنا ليست المقابلة بين هذين المنوالين بل هي معرفة مدى إمكانية صياغة منوال الاستدلال على أساس منوال الشفرة. بالنسبة إلى «سبربر» و«ولسون»، هذه الإمكانية تحققت بمنوال «غرايس» رغم أنه يتطلب اللجوء إلى المعارف المشتركة باعتبارها شرطاً ضرورياً وكافياً. وهنا نلاحظ الكلفة النظرية للجوء إلى مفهوم المعرفة المشتركة. وتمثل هذه الكلفة في التمكن

من معالجة ظواهر استدلالية في إطار نظرية شفرة موسعة (راجع، «سبربر» و«ولسون» 1986a و1989).

تتبنى نظرية المناسبة فرضية مختلفة تماماً حول التواصل مفادها أن دور منوال الشفرة ينحصر في معالجة المظاهر اللغوية للتواصل، أما معالجة المظاهر غير اللغوية (إسناد المراجع ورفع اللبس وتحديد الفترة المتضمنة في القول وتحديد التضمينات) فهي من مشمولات منوال الاستدلال. وبما أن هذا المنوال غير محكوم بمبادئ منوال الشفرة، فإننا نفهم أن مفهوم المعرفة المشتركة لم يعد ضرورياً. لكن لتفسير غياب الاختلاف الكلي بين المتكلم والمخاطب في بناء السياقات الضرورية للفهم،/ استعمل «سبربر» و«ولسون» مفهوماً أكثر مرونة من مفهوم المعرفة المشتركة هو الفرضية البيئية للمتخاطبين (راجع الفصل 4، الفقرة 1.2.4 من هذا المصنف، في تعريف دقيق لهذا المفهوم). وتمثل الفكرة الأساسية لهذا المفهوم في المحيط العرفاني المشترك إذ نقول إن واقعا ما ظاهر بالنسبة إلى شخص ما إذا انتمى إلى محيطه العرفاني، وإنه يبين للمتخاطبين إذا انتمى إلى المحيط العرفاني المشترك بين المتكلم والمخاطب. ولكي تكون الفرضية سياقية يجب، ولكن لا يكفي، أن تكون جزءاً من المحيط العرفاني المشترك.

3. الاقتضاء والأعمال اللغوية والاتساق الخطابين

إن نظرية الاقتضاء التي بناها «دكرو» (1972، الفصل 3) طريفة في أكثر من جانب. فقد حاول، من ناحية أولى، البرهنة على أن الاقتضاء ليس شرط استعمال قول ولا هو شرط مضمون بل هو شرط يتصل بالإطار المفروض على الخطاب. فكما هو الشأن في نظرية الأعمال اللغوية حيث ترتبط الأعمال المتضمنة في القول بعدد من الإلزامات القانونية المفروضة على الأعمال (الخطابية وغير الخطابية) وعلى المتخاطبين (الاستفهام يلزم المخاطب بالجواب والوعد يلزم المتكلم بتحقيق المحتوى القضوي لوعده، الخ...)، يفترض كل عمل متضمن في القول، حسب «دكرو»، إنجاز عمل اقتضاء تكون وظيفته ضبط الإطار اللاحق للخطاب. فالشروط التداولية للاقتضاء لم تعد من مستوى عرفاني أو أبستمي (كما هو الشأن في القراءة غير الصورية للاقتضاء)، بل أصبحت خطابية، إذ أن الخطاب هو الذي يفرض الخلفية التي لا يمكن التراجع عنها إلا باستعمال آليات تبكيت جدالي (راجع، «موشلر» 1982 في تحليل للتبكيات الاقتضائية).

لنتخيل أن أ مقتنع بأن ج كثير التدخين، فإن أ الذي لاحظ أن ج لا يدخن سينجز (33)، وب، الذي يعلم من ناحيته أن ج لم يدخن أبداً، سيرد رداً جدالياً بتبكيت مقتضى أ وهو بذلك يرفض الإطار الخطابى الذي اقترحه مقتضى قول أ:

(33) (أ) أفلح ج عن التدخين

الاقتضاءات الدلالية والتداولية

(ب) غير صحيح، إن ج لم يدخن أبدا.

بعبارة صريحة، يحلّل كلّ قول إلى محتوين يوافقان على التوالي محتوي عملي الإخبار والاقتضاء وهما المحتوى المنطوق (رمزه «منط») والمحتوى المقتضى (رمزه «مُق»):

(34) «منط» ج لا يدخن حاليا.

«مُق» كان ج يدخن سابقا. /

[242]

ملاحظة: الاصطلاح الذي استعمله «دكرو» في مقابلته بين المحتوى المنطوق والمحتوى المقتضى يوافق حرفيا الاصطلاح الأنغلو - سكموني الذي يقابل بين الإخبار والاقتضاء.

1.3 النفي والاستفهام والتعقيب

إن المقياس الذي استعمله «دكرو» لاكتشاف الاقتضاء هو بكلّ بساطة مقياس النفي والاستفهام نظراً إلى أن هاتين البنيتين التركيبيتين تحافظان على المحتوى المقتضى. وسنلاحظ أن القولين (35) و(36) لهما نفس المقتضى كما يوضحه الوصفان (37) و(38).

(35) لم يقنع ج عن التدخين.

(36) هل أقطع ج عن التدخين؟

(37) «منط». لا (ج لا يدخن حاليا)،

أوج يدخن حاليا.

«مُق». كان ج يدخن سابقا.

(38) «منط». سؤال (ج لا يدخن حاليا).

«مُق». كان ج يدخن سابقا.

يجب ألا نفهم استعمال «دكرو» لمقياسي النفي والاستفهام في مقارنته على أنه عودة إلى التصوّر الصدقي للاقتضاء، فهو ينظر إلى النفي باعتباره مقياساً [أو راتراً] لا باعتباره خاصية تعريفية. وعلى كلّ فإنّ هذا المقياس ليس قابلاً للاستعمال دائماً، والدليل على ذلك صعوبة تطبيق راتر النفي في الأقوال المنفية مثل:

(39) لم يعد رامي يدخن.

(40) أ. لا يدخن رامي لم يعد.

ب. ليس صحيحاً أن رامي لم يعد يدخن.

لكن يجب ألا يمنعنا هذا الإشكال من تحليل قول مثل (39) باعتباره يتكون من محتوين دلاليين: محتوى منطوق وآخر مقتضى كما يوضحه (41):

القاموس الموسوعي للتداولية

(41) «منط». رامي لا يدخن حاليا.

«مُنْ». كان رامي يدخن سابقا.

فكيف نبّر بمثل هذا التحليل. إذا كان الرائر الأساسي (النفي) قد فقد فعاليته؟ للإجابة عن هذا السؤال سنعمل مثالا شبيها بالقول (39) لكن على أن نشفعه بالتعقيين (أ) و(ب)

(42) لم يعد ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح.

أ. لأن عليه أن يدفع ضرائبه.

ب. ؟ إذن فقد تناوله سابقا. /

[243]

لا يقع التعقيان على درجة واحدة من الطبعية، وقد تكهن «دكرو» من خلال تحليله للاقتضاء. بأن التعقيب (أ) فقط هو المقبول في مقام عادي للخطاب، فكيف نفتر ذلك؟ من الأكيد أن الأمر لا يرتبط باستعمال الروابط بما أننا نجد تعقيبات حاصلة باستعمال «لأن» أو «استثنافا» بـ «إذن» تكون. على التوالي. غير مقبولة ومقبولة:

(43) لم يعد ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح.

أ. ؟ لأنه كان يتناوله سابقا.

ب. إذن سيتمكن من دفع ضرائبه.

إن السبب الذي يجعل التعقيب ممكنا وغير ممكن مزدوج، فهو يرتبط من ناحية بالتحليل الاقتضائي للقول (42) ويقانون من قوانين الخطاب حول التسلسل يستق قانون التعقيب، من ناحية ثانية. وحينئذ يكون التحليل الاقتضائي للقول (42) على النحو التالي:

(44) «منط». ماجد لا يتناول حاليا الكافيار في فطور الصباح.

«مُنْ». كان ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح سابقا.

يمكن هذا التحليل من إقامة فرضية هامة حول التعقيبات، فإذا عدنا إلى التعقيبين في (42) و(43) بمعزل عن نوع الرابط المستعمل، لاحظنا أن التعقيبات المتعلقة بالمحتوى المنطوق هي فقط الممكنة. بعبارة أخرى، حين يكون المحتوى المقتضى هو موضوع التعقيب يكون المقطع الخطاب غير مناسب، وبذلك يمكن اقتراح قانون الخطاب التالي بشأن الاقتضاءات (راجع، «دكرو» 1972، 81):

قانون التعقيب

إذا كان بين قول أ وقول ب تعقيب فإن العلاقة بين أ وب لا تهم أبدا ما هو مقتضى بل تهم فقط ما هو منطوق في أ وب.

الافتضاءات الدلالية والتداولية

ملاحظة: في صياغة «دكرو» الكاملة استثناء لهذا المبدأ؛ وذلك حين يتحقق الربط بأحد الرابطين «و» أو «إن». إذ يمكن فعلاً استعمال هذين الرابطين في مقاطع تبدو خارقة لقانون التعقيب كما يوضحه المثالان التاليان:

(45) ألم تعلم بآخر خبر عن ماجد؟ حسناً، لقد كان يتناول الكافيار في فطور الصباح والآن لم يعد يتناوله.

(46) إن كان ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح فإنه لم يعد يتناوله حالياً.

يقدم «دكرو» (1977) مثالا لقانون التعقيب أكثر وضوحاً. لتتخيل المقام التالي: إثر كارثة جوية في مطار «رواسي»، كان أمام صحيفة يومية باريصة الخيار بين تسلسل لوضع عنوان لمقال في خمسة أعمدة. هذان القولان يوفران المعلومات نفسها ولكنهما لا يتساويان من حيث مقبوليتهما. سيتم اختيار التعقيب (47أ) في الصحافة الإخبارية في حين أن (47ب) قد يحظى، إذا لزم الأمر، باختيار صحيفة ساخرة:

(47) أ. معجزة في مطار «رواسي»: لقد أمكن إنقاذ أحد الركاب.

ب. معجزة في مطار «رواسي»: هلك كل الركاب إلا واحداً.

[244] إذا كان الجانب الكارثي هو المراد إبرازه فسيقع اختيار (48أ) بدلاً من (48ب)، في حين أن (48ب)، كما هو متوقع، لا يمكن أن تدل إلا على ذوق فاسد:

(48) أ. كارثة في «رواسي»: هلك كل الركاب إلا واحداً.

ب. ؟ كارثة في «رواسي»: لقد أمكن إنقاذ أحد الركاب.

كيف نفسر هذه الوقائع؟ يكفي التمييز بين المحتوى المنطوق والمحتوى المقتضى وكذلك قانون التعقيب. وهكذا فإن المحتويين التاليين في (47) ستكون لهما وظيفتان مختلفتان (منطوق ومقتضى). الأمر الذي يفسر قيام التعقيب في (47أ) على المحتوى المنطوق قيامه على المحتوى المقتضى في (47ب) وهو ما سيبيته تحليل (47) في (49):

(49) أ. «منط» أحد الركاب لم يهلك.

«مُق» هلك كل الركاب إلا واحداً.

ب. «منط» هلك كل الركاب إلا واحداً.

«مُق» أحد الركاب لم يهلك.

2.3 الوظائف الخطابية للافتضاء

فهمنا أن التعريف الذي يقترحه «دكرو» للافتضاء انطلاقاً من مقياس التعقيب يجعل منه مفهوماً خطائياً أكثر منه دلالياً. ويقوم هذا التحليل على عدد من الفرضيات حول اشتغال الخطاب ومبادئ تنظيمه. إلا أن تحليله يوجهه أساساً تصور بنيوي للخطاب وهو ما سسمّاه «دكرو» (1984، الفصل 4) بنوعية الخطاب المثالي (للقوف على تحليل لهذا المفهوم، راجع، الفصل 2 من هذا المؤلف، الفقرة 2.1). ومفاد فكرة «دكرو» هو أن مقاطع الأقوال لا تكون كلها بصفة آلية خطاباً وأنه توجد مبادئ للتكوين الجيد

القاموس الموسوعي للتداولية

للخطاب. وأحد المبادئ الأساسية لتنظيم الخطاب هو قانون التعقيب، هذا إلى جانب المبادئ الحجاجية وقوانين الخطاب (راجع، في هذا المصنف، الفصول 10، 7 و 11). فما هي مختلف الوظائف الخطابية التي يمكن ربطها بالافتضاءات؟ يحصي «دكرو» منها، أساسا، ثلاثا.

(أ) الوظيفة الأولى للافتضاءات هي حفظها في لعبة الأسئلة والأجوبة، فلكي يكون الزوج سؤال - جواب جيد التكون خطائيا أو منجما، يجب أن يشترك السؤال والجواب معا في الافتضاءات نفسها.

يمكن إبراز هذه الفرضية بالمقطع الحوارية التالي:

(50) - ضابط الشرطة: أين وضعت جثة زوجتك؟

- المتهم: لم أضعها في أي مكان بما أنني لم أقتلها.

يقضي السؤال، في هذا التبادل القولوي القصير، أن المتهم قد وضع جثة زوجته في مكان ما (الأمر الذي يستلزم أنه قتل زوجته)، وهو ما ينفيه المتهم. نلاحظ هنا أن الجواب لم يكن غير مناسب، لأنه، من ناحية، يدور على الممكن (في أي مكان)، ولأن رفض الإطار الافتضائي لا يعني، من ناحية أخرى، الخروج من الحوار بل يعني بكل بساطة رفض الأنس التي يقوم عليها. [245]

(ب) تتمثل الوظيفة الثانية للافتضاءات في تأمين ضرب من الإطناب في الخطاب. إذ الخطاب، حسب «دكرو»، يجب أن يفي بشرطين حتى يكون تكويبه جيدا: هما من ناحية، شرط التنامي الذي يؤمن الزيادة في معلومات الخطاب، ومن ناحية ثانية شرط الانسجام الذي يحدد الإطار الذي تكون فيه بعض المعلومات على درجة من الإطناب [والتناسب] تكفي لكي لا يبدو المتكلم يخطئ بخط عشوائي. فوظيفة الافتضاءات هي بالضبط تحديد إطار انسجام الخطاب (راجع، الفصل 17 من هذا المؤلف، الفقرة 1.3).

وهكذا فإن القول (51) لا يفي بشرط الانسجام إذ لا توجد علاقة واضحة أو مناسبة تبدو مقبولة بين المحتويات التي تربطها «لكن». في المقابل، نجد أن شرط التنامي هو الذي لم يتحقق في (51)، فالقضيتان اللتان تربطهما «و» ليس لهما قيمة الصدق نفسها فحسب بل إن كل واحدة منهما تستلزم الأخرى ولكنهما لا توفران أية معلومة جديدة (راجع، «موشلر»، 1985 ب في تحليل لهذا الضرب من الأمثلة في مسرح «إيونسكو»):

(51) أ، نحن نمشي بأقدامنا ولكننا نتدق بالطاقة الكهربائية أو بالفحم («إيونسكو»، «المغنية الصلحاء»).

ب. زيد أعزب وليس متزوجا.

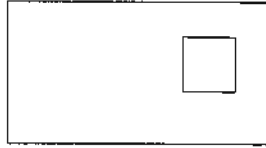
(ج) أما الوظيفة الثالثة للافتضاءات في الخطاب فتمثل في ما سماه «دكرو» خارجيتها بالنسبة إلى التسلسلات في الخطاب. وقد رأينا، فعلا، أن قانون التسلسل لا يهتم إلا بالمحتويات المنطوقة لا المقتضاة. فحين يتعلق التسلسل المتحقق بالقول «ب» على القول «أ» بمقتضى «أ» لا بمنطوقه، ينتج إما حرجا تراجيديا أو لا تناسبا خطائيا أساسيا.

الاقضاءات الدلالية والتداولية

بعبارة أخرى، فإنّ الاقضاءات لا تغذي الخطاب بالمعلومات بل تكوّن، بكلّ بساطة، إطاراً له. وبهذا الاعتبار فإنّ الوظيفة التي تقوم بها الاقضاءات بالنسبة إلى المحتويات المنطوقة هي نفسها الوظيفة التي يقوم بها العمق بالنسبة إلى الصورة في نظرية الصورة (النظرية القشالتيّة).

إذا فحصنا الصورة 2، فإنّ رؤية مرتع داخل مستطيل «ط»، في هذه الصورة، تفترض أنّ الخلفية (المستطيل) هي التي تحدّد الصورة، المربع (انظر الصورة 3)، لكن يمكن أن نجد تأويلاً آخر وهو أن يكون المستطيل هو الصورة في حين تكون الخلفية، التي لا نرى منها سوى الأثر من خلال المرتع، محجوبة بالأمامية (مثلاً ثقب في طاولة) (انظر الصورة 4). راجع، «جاكندوف» Jackendoff (1983) و«رينهارت» Reinhart (1986) في مقدّمة لمبادئ نظرية الصورة. نحيل كذلك على الأمثلة العديدة للصور المتنبسة مثل صورة البطّة - الأرنب لفتنشتاين Wittgenstein، الفتاة - الساحرة،

[246] فولتير - الراهبة أو كذلك الشمعدان - الوجه¹⁹ /



صورة 2



صورة 3



صورة 4

19 . تشير الأمثلة المقدّمة إلى صور متنبسة معروفة في الثقافة البصرية الأوروبية، ويمكن الوصول إليها على الشبكة العنكبوتية بالبحث في (ambiguïté de perspective) أو (figures ambiguës) وتمثل صورة البطّة - الأرنب رسماً يمكن تأويله على أنّه صورة أرنب، كما يمكن تأويله على أنّه صورة بطّة وهو مثال مشهور عند الفيلسوف فتنشتاين. أمّا الفتاة - الساحرة فهي رسم لبورنغ Jeune vieille fille de Boring يتردّد الناظر في قراءته بين صورة فتاة وصورة ساحرة، وكذلك الشأن في الشمعدان الوجه أو فولتير الراهبة حيث يتردد النظر بين قراءتين متنافستين ويحار في الاختيار بينهما.

4. قضايا الاقتضاء: قابلية الإلغاء والإسقاط

يتمثل أحد الإشكالات الأساسية في الاقتضاءات في كونها، من ناحية، قابلة للإلغاء في بعض السياقات خاصة تلك التي يظل فيها الاستلزام قائما، وأنها من ناحية أخرى لا تصمد في سياقات لغوية صمدت فيها الاستلزمات وكان يتوقع أن تصمد الاقتضاءات فيها. وقد سميت هاتان القضيتان، تقليديا، قضية قابلية الإلغاء (defeasibility) وقضية الإسقاط.

1.4 قابلية إلغاء الاقتضاءات

تلغى الاقتضاءات التي ترتبط عادة بعبارة أو ببنية لغوية في بعض المقامات (سياق لغوي أو خطابي أو كذلك مقامي). وسنقدم بعض الأمثلة على ضروب إلغاء الاقتضاء [247] محددين أسبابه.

(أ) ليكن الفعل «علم». هذا الفعل يسمى فعل يقين لأنه يقتضي صدق جملته المتممة (الذي تكون وظيفته مفعولا به مصدرا بـ «أن»). إلا أن يقينية هذا الفعل تلغى مع ضمير المتكلم المفرد في الحاضر. إذن فتتوزع الضمائر قد يكون عاملا محددا لإلغاء الاقتضاءات:

(52) أ. يعلم زيد أن عمرا سيأتي.

ب. لا يعلم زيد أن عمرا سيأتي.

(53) سيأتي عمرو.

الجملة المثبتة والجملة المنفية، مع ضمير الغائب، تقتضيان الجملة الموصولة بـ «أن» أي «سيأتي عمرو» وهذا لا ينطبق على ضمير المتكلم إذ الجملة المثبتة (54) فقط هي التي تقتضي صدق متممها في حين أن الجملة المنفية (54ب) مع ضمير المتكلم لا يمكن أن تخبر بحدث يجهله المتكلم ومقتضى يعرفه في الوقت نفسه:

(54) أ. أعلم أن عمرا سيأتي.

ب. لا أعلم أن عمرا سيأتي.

وخلافا لهذا فإن الصيغة الممكنة نحويًا مع «إن» تعطي نتائج عكسية: (55) هو مثال فاسد النظم أو غريب في حين أن (55ب) ممكن وهو يدل على شك المتكلم. لكن الفعل «علم» لم يعد يستعمل فيه باعتبار أنه فعل يقين

(55) أ. ؟ أعلم إن كان عمرو سيأتي.

ب. لا أعلم إن كان عمرو سيأتي.

(ب) في بعض الحالات ليس السياق اللغوي هو الذي يلغي الاقتضاء بل هي المعارف المشتركة بين المتكلم وسامعيه. لنفترض أن أ يعلم ب بأنه قد وقع رفض

الافتضاءات الدلالية والتداولية

تسجيل «رامي» في شهادة الدكتوراه، يمكن لب أن يخبر بالقول (56) دون أن يكون ذلك مقتضياً لـ (57) افتضاء يرتبط عادة بفعل اليقين ندم، كما يبينه التولان (58) و(59) اللذان يقتضيان (60):

(56) على الأقل، لن يندم رامي على مناقشة أطروحته.

(57) ناقش رامي أطروحته.

(58) ندم رامي على أنه لم ينه تحرير أطروحته.

(59) لم يندم رامي على أنه لم ينه تحرير أطروحته.

(60) لم ينه رامي تحرير أطروحته.

(ج) في حالات أخرى كذلك، ليس السياق اللغوي ولا المعرفة بمقام مخصوص هما اللذان يلغيان الافتضاء، بل هي معرفة العالم. فالقضايا المصدرة بالظرف قبل أن/ قبل+مصدر هي بصفة عامة قضايا مقتضاة كما يبينه (61) في علاقته بالقول (62). في حين أنه لم يتم حفظ الافتضاء (62) في سياق (63):

(61) بكت زينب قبل أن تنهي أطروحتها. / [248]

(62) أنهت زينب أطروحتها.

(63) ماتت زينب قبل أن تنهي أطروحتها.

(د) أخيراً، يقع تعليق الافتضاء داخل القول المنفي حين يكون تبرير النفي مخبراً بنفي الافتضاء كما يبينه الأقوال التالية:

(64) لا أتأسف على موت زيد، بما أنه يتمتع بصحة جيدة.

(65) لم يحاول زيد اجتياز امتحاناته، هو في الواقع لم يتقدم لإجرائها أصلاً.

(66) ليس لزيد أربعة أبناء، بما أنه ليس له إلا واحد.

الافتضاءات، في هذه الأقوال على التوالي، هي إما معلقة أو ملغاة:

(67) توفي زيد.

(68) تقدم زيد لإجراء امتحاناته.

(69) لزيد أبناء.

2.4 قضية الإسقاط

طرحنا قضية الإسقاط في إطار الدلالة الصورية التي تبنت مبدأ منطقياً أساسياً سمي تقليدياً المبدأ «الفريغي» أو مبدأ التأليفة:

مبدأ التأليفيّة

يتحدّد معنى الجملة بمعنى أجزائها

ويصاغ هذا المبدأ، إذا طبق على الاقتضاء، على النحو التالي (راجع، «لانجوندون» و«سافان»: 1971 Langendoen et Savin):

مبدأ إسقاط الاقتضاءات

إنّ مجموع اقتضاءات جملة مركّبة هو الحاصل التأليفيّ لاقتضاءات القضايا التي تتكوّن منها.

بعبارة أخرى، إذا تركّبت جملة ج₁ من سلسلة من الجمل ج₁، ج₂، ...، ج_n، فإنّ اقتضاءات ج₁ تساوي مجموع اقتضاءات ج₁، ج₂، ...، ج_n.

لشأن أمكن لنا الحديث عن قضية الإسقاط فلأنّ مبدأ إسقاط الاقتضاءات لا يطبق دائماً. إنّ الوضعية معقّدة نسبياً لأنّنا نواجه وضعيات مختلفة.

(أ) نجد حالات تصدّد فيها الاقتضاءات في حين لا تصمد الاستلزامات، في هذه الحالة تتركّب الجملة كلّها اقتضاءات الجمل التي تتكوّن منها وتحدث عندئذ عن ثقب [249] (راجع، «كروتونن»: 1973). /

يوجد عدد من السياقات اللغويّة يمكن اعتبارها ثقباً نخضع فيها بالذكر أفعال اليقين والنفي والجهة. فإذا اكتفينا بمثالي النفي والجهة، وجدنا أنّ (70) تقتضي (71) وتستلزم (72) وهذا ما يبيّنه القول المنفيّ (73) الذي يقتضي دائماً (71) لكنّه لم يعد يستلزم (72):

(70) ألقى ضابط الشرطة «ميقري» القبض على ثلاثة رجال.

(71) يوجد ضابط اسمه «ميقري».

(72) ألقى ضابط الشرطة «ميقري» القبض على رجلين.

(73) لم يلق ضابط الشرطة «ميقري» القبض على ثلاثة رجال.

إذا أدخلنا عاملاً جهتيّاً تحليليّاً (متعلّقاً بصدق القضية) أو إيسيميّاً أو معرفيّاً (متعلّقاً بالاعتقادات) أو déontique (متعلّقاً بالواجبات، فإنّ الاقتضاء (71) يبقى دائماً محفوظاً، الأمر الذي لا ينطبق على الاستلزام (72):

(74) من الممكن أن يكون الضابط «ميقري» قد ألقى القبض على ثلاثة رجال (معنى تحليليّ).

(75) يجب أن يكون الضابط «ميقري» قد ألقى القبض على ثلاثة رجال (معنى إيسيميّ).

الاقترضاءات الدلالية والتداولية

(76) كان يجب على الضابط «ميقري» أن يلقي القبض على ثلاثة رجال (معنى أدبياتي).

(ب) هناك سياقات تعطل حفظ الاقترضاءات والحال أن الاستلزامات تكون محفوظة. في هذه الحالة لا ترث الجملة كلاًها اقترضاءات الجمل التي تكونها وعندئذ نتحدث عن سدّادات.

إنّ الأفعال الدالة على موقف قضوي مثل «وغب، اعتقد، تخيل، حلم الخ...»، وكذلك أفعال القول مثل «قال، روى، همس، ردّ الخ...»، تشتغل باعتبارها سدّادات. فالجملة التامة المنجزة بهذه الأفعال لا ترث اقترضاءات متمماتها، وبذلك فإنّ (77) يقتضي (78) دون (79) وكذلك الأمر بالنسبة إلى (80) و(81) و(82):

(77) تجهل المنظمة الدولية للصليب الأحمر وجود معسكرات موت في البوسنة.

(78) توجد في البوسنة معسكرات موت.

(79) أعلن الناطق باسم «المنظمة العالمية للصليب الأحمر» أنّ «المنظمة العالمية للصليب الأحمر» كانت تجهل وجود معسكرات موت في البوسنة.

(80) السيد سن هو ملك فرنسا.

(81) يوجد ملك لفرنسا.

(82) يعتقد السيد سن أنّه ملك فرنسا.

(ج) وأخيراً، توجد أبنية تحفظ اقترضاءات الأجزاء في بعض السياقات وتحول دون حفظها في سياقات أخرى، في هذه الحالة يكون إرث الاقترضاءات رهين السياق وتحدث عندئذ عن مصاف.

يمثل الرابطان «إن» و«أو» أنموذج الأبنية التي تشتغل باعتبارها مصاف، وهما يحفظان اقترضاءات مكوّناتهما في بعض السياقات/ ويعطلان حفظها في سياقات أخرى. بعبارة أخرى، المصافي المرتبطة بهذين الرابطين تشتغل ثقباً وسدّادات في الوقت نفسه. وقد اقترح «كروتون» (1973) شروط الغرلة التالية بالنسبة إلى الرابطين «إن» و«أو»:

مصفاة «إن»

في جملة ما ذات الشكل **إنّ ق** إذن م، ترث الجملة كلاًها مقتضيات أجزائها، إلا إذا كانت م تقتضي ع وق تستلزم ع.

مصفاة «أو»

في جملة لها شكل **ق أو م**، ترث الجملة كلاًها مقتضيات أجزائها، إلا إذا كانت م تقتضي ع ولا - ق تستلزم ع.

لنأخذ (83) مثلاً لمصفاة إن:

(83) إن درس ماجد اللسانيات فإنّه سيندم على ذلك.

القاموس الموسوعي للتداولية

عادة، يقتضي التالي (83)، أي سيندم ماجد على دراسته للسانيات، أنَّ ماجد سيدرس اللسانيات. لكن (83) لا يحفظ هذا الاقتضاء فهل يمكن أن تفسر مصفاة «إن» ذلك؟ هذا أكيد، فإذا كانت ق = يدرس ماجد اللسانيات وم = سيندم ماجد على دراسته للسانيات، وع = سيدرس ماجد اللسانيات، فإننا نحصل على العلاقات الواردة في (84) والتي تثبت أنَّ المصفاة قد اشتغلت وأنَّ (83) لا يقتضي ع:

(84) أ. م تقتضي ع.

ب. ق تستلزم ع.

ولنأخذ (85) مثالاً لمصفاة «أو» حيث لا - ق = كانت ماري مرمونية²⁰، وم = انقطعت ماري عن ارتداء ملابس داخلية محترمة، وع = ارتدت ماري ملابس داخلية محترمة:

(85) إذا أنَّ ماري لم تكن أبداً مرمونية أو أنها كُفّت عن ارتداء ملابس داخلية محترمة.

هنا تشتغل مصفاة «أو»، يعني أنَّ (85) لا يقتضي (86) بما أنَّ (85) تؤدي إلى العلاقات الواردة في (87):

(86) ارتدت ماري ملابس داخلية محترمة.

(87) أ. م تقتضي ع.

ب. لا - ق تستلزم ع.

الجدير بالملاحظة أنه لحي تكون العلاقة (87) مقبولة، يجب أن نفهم أن في سياق الجملة المنفصلة، كون المرأة مرمونية يستلزم أنها ترتدي ملابس داخلية محترمة.

20 . مرموني: عضو في طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث سنة 1830. وقد أبحاث هذه الطائفة في البدء تعدد الزوجات.

9. الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

ترجمة: بسمة بلحاج رحومه الشكيلي

قدّمنا في الفصل 7 لمحة أولى عن نظرية الاستلزامات الخطابية عند «غرايس»، Grice لكننا لم نناقش إلا المبادئ التداولية التي يمكن أن تنقح انطلاقاً منها الاستدلالات في التواصل اللفظي. وفي هذا الفصل، سنناقش بصفة أعمق مفهوم الاستلزام الخطابية كما قدّمه «غرايس»، وكما استعمل فيما بعد في التداولية الغرايسية الجديدة، وسيقودنا هذا النقاش إلى تحليل النقاط التالية:

(أ) في البداية، سنقدّم التمييز بين الاستلزامات الخطابية الوضعية والاستلزامات الخطابية المحادثية (راجع، «غرايس» 1975).

(ب) بعد ذلك، سننظر في أثر استعمال مفهوم الاستلزام الخطابية في معالجة الاقتضاءات (راجع، «كروتون» و«بيترز» 1979، Karttunen et Peters).

(ج) في مرحلة ثالثة، ستطرق إلى نوعين هامين من الاستلزامات الخطابية الكمية هما، الاستلزامات الخطابية الدرجة والاستلزامات الخطابية من جملة صغرى (راجع، «غازدار» 1979، Gazdar).

(د) وأخيراً، سنناقش صياغتين حديثتين لنظرية «غرايس»، تقومان، من ناحية، على المبدأ - ع والمبدأ - ك (راجع، «هورن» 1984 و1988، Horn)، وعلى المبدأ - إ، من ناحية أخرى («أتلاس»، و«ليفنسن» 1981، Atlas et Levinson)، «ليفنسن» (1987).

1. مختلف أنواع الاستلزامات الخطابية ومقاييس التمييز بينها

1.1 المقول والمستلزم خطابيا

يقوم مفهوم الاستلزام الخطابية (راجع، «غرايس» 1975) على التمييز الأساسي بين ما يقال في القول وما يستلزم خطابيا (implicated). فالمحتوى الذي يبلغه المقول يوافق المحتوى المنطقي للقول، أي المظاهر الصدقية. أمّا المستلزم خطابيا فيحدّد سلباً بأنه «ما

يلتج بعد طرح ما يقال». بعبارة أخرى، تخصّ الاستلزامات الخطائية أساساً المظاهر غير الصدقية للأقوال.

[252] لتوضيح الفرق بين المظاهر الصدقية للقول ومظاهره غير الصدقية، نأخذ المثالين (1) و(2): /

(1) صحيح أن زيدا لسانيّ.

(2) من المدهش أن يكون زيد لسانياً.

نلاحظ أنه لكي يكون (1) صادقا يجب أن تكون القضية «زيد لسانيّ» صادقة وهذا أمر ليس ضرورياً البتة في (2) إذ من الممكن جداً أن تكون القضية «زيد لسانيّ» كاذبة وتكون الجملة بأكملها صادقة إذا كان الإخبار بأن زيدا لسانياً أمراً غريباً.

2.1 الاستلزامات الخطائية الوضعية والاستلزامات الخطائية غير الوضعية

يتكوّن قسم الاستلزامات الخطائية من قسمين فرعيين هما الاستلزامات الخطائية الوضعية والاستلزامات الخطائية غير الوضعية. تمثل الأولى المظاهر غير الصدقية للقول، وهي تحدّد انطلاقاً من كلمات الجملة الملفوظة وشكلها فقط، وبذلك فإنّ صدق اقتضاء المتكلم في (2) لكون «زيد لسانياً» هو عند غرايس، استلزام خطائي وضعي. إلى جانب هذه الاستلزامات نجد قسماً فرعياً كبيراً آخر يضمّ الاستلزامات الخطائية غير الوضعية (راجع، «سدوك» Sadok 1978، «ليفنسن» 1983). وهي تنقسم إلى صنفين غير متساويين هما الاستلزامات الخطائية المحادثية والاستلزامات الخطائية غير المحادثية.

(أ) تستدعي الاستلزامات الخطائية المحادثية تدخّل مبدأ التعاون والحكم المحادثية. ينصّ مبدأ التعاون على أنه من المفروض أن يكون كلّ مشارك في المحادثة متعاوناً في عملية التبادل القولي، بمعنى أنّ مساهمته يجب أن تكون موافقة لما هو مطلوب منه وذلك وفق ما يفرضه اتجاه المحادثة وأهدافها المقبولة ضمناً. ويفترض السلوك المتعاون أن يستعمل المتكلم (أي يستغلّ) أثناء المحادثة حكم المحادثة التالية (لمزيد التدقيق راجع، الفصل 7، الفقرة 2.2 من هذا المؤلف):

1. حكم الحكم، تفرض على المتكلم ألاّ يقدّم من المعلومات أكثر ممّا يتطلّبه هدف التواصل ولا أقلّ.

2. حكم النوع، تفرض على المتكلم ألاّ يخبر بما يعتقد أنه كاذب وبما لا دليل له عليه.

3. حكم العلاقة، تدعو المتكلم إلى أن يعمل على أن تكون مساهمته مناسبة.

4. حكم الكيف، تدعو المتكلم إلى أن يساهم في المحادثة بطريقة منظّمة وأن يتجنّب اللبس والإسهاب والغموض.

ملاحظة: السلوك التعاوني للمتكلم لا يقتضي ضرورة احترامه للحكم بحيث تكون مساهمته، ضرورة، إبلاغية بطريقة ملائمة وصادقة ومناسبة وواضحة. فقد رأينا في الفصل 7

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

(الفقرة 2.2.2) أن «غرايس» يعالج حالات يستغل فيها المتكلم الحكم، أي يخرقها قصد
بهدف إيصال استلزام خطابي ما (أكثر الحالات بدهشة تمثلها المجازات مثل / السخرية
والاستعارة والتلطيف حيث يتم خرق حكمة النوع الأولى). [253]

(ب) تحتسب الاستلزامات الخطابية غير المحادثية انطلاقاً من المعنى الوضعي
للكلمات ومن المعارف الخلفية. فهي ترتبط بحكم غير محادثية ذات طبيعة «جمالية
أو اجتماعية أو أخلاقية». وقد قدم «غرايس» في هذا الشأن مثال الحكمة «لتكن متأدباً»
التي لا تعذ، بالنسبة إليه، حكمة محادثية. وهذا ما يسمح بإقصاء مظاهر التأدب من صنف
الاستلزامات الخطابية المحادثية (راجع، «براون» و«ليفنسن» 1978 Brown et Levinson
و1987 في خيار مختلف جذرياً). وهذا يعني، كما يلاحظه بذلك «سدوك» (1978)،
أن الاستلزامات الخطابية غير المحادثية أقرب إلى الاستلزامات الخطابية المحادثية منها
إلى الاستلزامات الخطابية الوضعية.

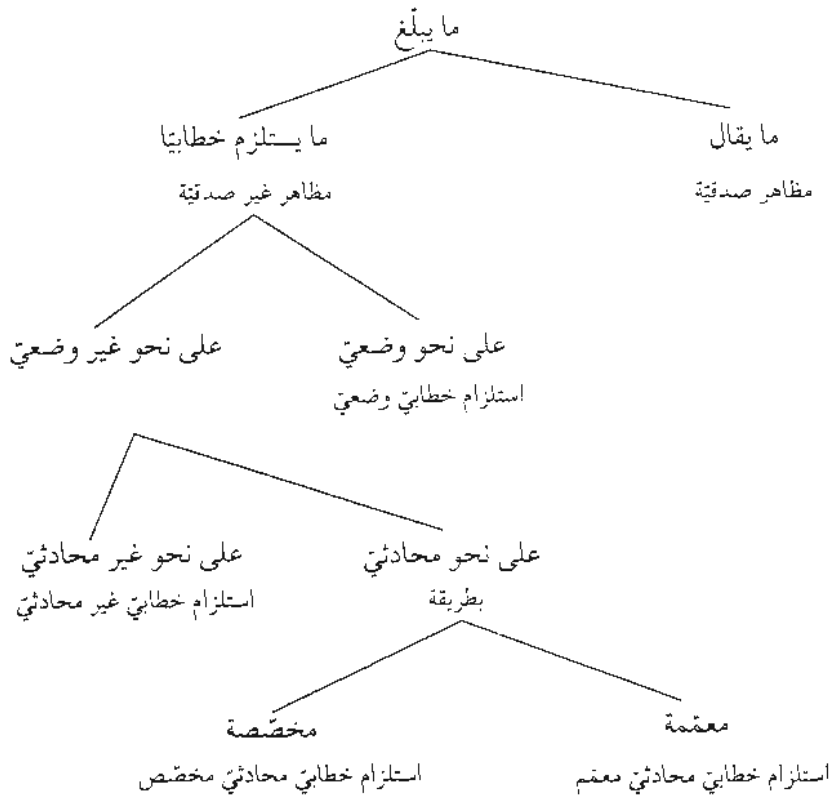
يمكن أن نسأل عن مدى وجود حكم غير محادثية، وعمّا إذا لم تكن حكم التأدب التي
أشار إليها «غرايس» في الواقع حكم محادثية. سنجد لدى «ر. لايفكوف» (1973) R. Lakoff مقترحاً
لتكملة حكم «غرايس» بحكم التأدب التي تنظم السلوكات المحادثية للمشاركين. وهذا يعني
أن الفصل بين القاعدة المحادثية والقاعدة غير المحادثية، وبالتالي الفصل بين الاستلزام الخطابي
المحادثي والاستلزام الخطابي غير المحادثي أمر يرتبط بمقابلة أساسية في النظرية التداولية تتمثل في
التمييز بين المبادئ التداولية الكلية والمبادئ التداولية الخاصة بثقافة ما. ومن البديهي في هذا الصدد
أن تدعي حكم المحادثة صفة الكونية، في حين يكون من العبث اعتبار قواعد التأدب قواعد
كونية. راجع، «كينان» (1976) Keenan في نقاش لكونية المبادئ المحادثية عند «غرايس».

3.1 الاستلزامات الخطابية المحادثية المعممة والمخصصة

تنقسم الاستلزامات الخطابية المحادثية بدورها إلى قسمين كبيرين هما: الاستلزامات
الخطابية المحادثية المعممة (generalized) والاستلزامات الخطابية المحادثية
المخصصة (particularized). ويستلزم كل قسم استعمال الحكم المحادثية. لكن
في حين ترتفع الاستلزامات الخطابية المخصصة بالسياق (تفترض التمكن من جملة
من المعلومات الخلفية التي تكون المعارف المشتركة)، يكون المرجع في حصول
الاستلزامات الخطابية المعممة إلى الوحدات اللغوية وحدها، فهي إذن مستقلة عن
السياق. وبهذا الاعتبار فإن شدة ارتباطها بشكل العبارات ومحتواها جعلتها عرضة إلى
الالتباس بالاستلزامات الخطابية الوضعية.

يمكن تمثيل كل أصناف الاستلزامات الخطابية في الشكل التالي (راجع، «سدوك» 1978
[254] و«ليفنسن» 1983 و«هورن» 1988): /

القاموس الموسوعي للتداولية

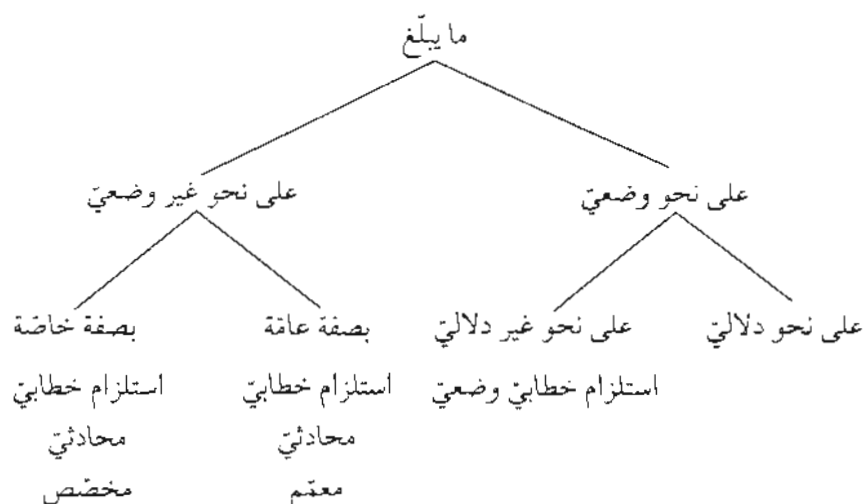


الشكل 1

الجدير بالملاحظة أن مختلف هذه المقابلات لا تفضي مباشرة إلى فصل المهام بين علم الدلالة والتداولية، بل يرتبط هذا الفصل، في الواقع، بالتعريف الذي سبق وضعه لعلم الدلالة. فإذا كان موضوع هذا العلم المظاهر الصدقية للأقوال فإنها تقتصر على ما يقال، في حين تستوعب التداولية ميدان الاستلزامات الخطابية سواء كانت وضعيّة أو غير وضعيّة. وبمعكس ذلك، إذا كان مجال علم الدلالة المظاهر «الوضعيّة» للدلالة ومجال التداولية مظاهرها «الطبيعيّة» فإن الحدود بين علمي الدلالة والتداولية تخترق مفهوم الاستلزام الخطابي، بحيث تكون الاستلزامات الخطابية الوضعيّة من مشاغل الدلالة وتلحق الاستلزامات الخطابية غير الوضعيّة وحدها بالتداولية.

ولتجنب هذا النوع من الخلط، اقترح «سدوك» (1978) إعادة تمثيل مختلف الأصناف التي أدرجها «غرايس» في الصورة 2. ويتمثل فضل هذا الشكل في التمييز، تمييزاً لا لبس فيه، بين مهام النسانيات (التي تقف عند المظاهر الدلالية الوضعيّة) ومهام التداولية.

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحدثة



الشكل 2

4.1 مقاييس التمييز بين الاستلزامات الخطابية /

[255]

قدّم «غرايس» (1975) في نهاية مقاله ستة مقاييس تمكّن من التمييز بين مختلف أنواع الاستلزامات الخطابية، وهي: قابلية الاحتساب وقابلية الإلغاء وعدم قابلية الانفصال والوضعية وإلقاء القول وعدم التحديد. وانطلاقاً من هذه المقاييس يتم تعريف الاستلزامات الخطابية المحدثة والوضعية على النحو التالي:

الاستلزامات الخطابية الوضعية	الاستلزامات الخطابية المحدثة
غير قابلة للاحتساب	قابلة للاحتساب
غير قابلة للإلغاء	قابلة للإلغاء
قابلة للانفصال	غير قابلة للانفصال
وضعية	غير وضعية
مستقلة عن إلقاء القول	رهينة إلقاء القول
محددة	غير محددة

الشكل 3

1.4.1 قابلية الاحتساب

يقع تحليل الاستلزامات الخطابية المحادثية، مبدئياً، بالاستناد إلى مبدأ التعاون وإلى الحكم المحادثية، فهي إذن قابلة للاحتساب خلافاً للاستلزامات الخطابية الوضعية التي تكون، بعكس ذلك، غير قابلة للاحتساب، بل هي تنقذح آلياً استناداً إلى محتوى العبارة.

يطرح مقياس قابلية الاحتساب نوعين من الإشكالات. من ناحية أولى، يفترض احتساب الاستلزامات الخطابية المحادثية، على أساس مبدأ التعاون والحكم المحادثية، أن تكون هذه الحكم على درجة من الدقة تكفي لتحديد الاستلزامات الخطابية تحديداً صريحاً. إلا أن صياغة هذه الاستلزامات عاقبة وواسعة إلى درجة أنها تفسر أحياناً الظواهر نفسها، فكيف يمكن مثلاً أن نحقق المناسبة ونحر نقول في الوقت نفسه أقل من المطلوب أو أكثر. ومن ناحية ثانية فإن قابلية الاحتساب لا تمثل شرطاً كافياً وهذا يعود إلى أن الاستلزامات الخطابية المحادثية تصبح، تدريجياً، وضعية. وأدلى الأمثلة على ذلك هي المسكوكات كالقول (3) الذي لا يعتبر متناقضاً (راجع، مورغان، 1978):

(3) ذهب مكثي إلى دورة المساء حاجته فوق زريبة قاعة الجلوس

2.4.1 قابلية الإلغاء /

[256]

يفيد مقياس قابلية الإلغاء (cancellability) أن الاستلزام الخطابي المحادثي يمكن أن يلغى دون أن يتسبب ذلك في تناقض في حين أن إلغاء الاستلزام الخطابي الوضعي يسبب تناقضاً.

وهكذا فإنه يمكن إلغاء الاستلزام الخطابي المحادثي للقول (4) الممثل في (5) كما يبينه (6) في حين لا يمكن إلغاء الاستلزام الخطابي الوضعي للقول (7) الممثل في (8) (راجع، (9)):

(4) شتم زيد عمرا وسدد له عمرو لكمة.

(5) في البداية شتم زيد عمرا، وبعد ذلك سدد له عمرو لكمة.

(6) شتم زيد عمرا وسدد له عمرو لكمة، لكن ليس على هذا الترتيب ضرورة.

(7) للذوق نورفولك ثلاثة قصور ولكن له سيارة واحدة.

(8) توجد مفارقة بين امتلاك ثلاثة قصور وامتلاك سيارة واحدة.

(9) ؟ للذوق نورفولك ثلاثة قصور ولكن له سيارة واحدة، ولا توجد في الواقع أية مفارقة بين هذين الواقعين.

في مقابل الاستلزامات الخطابية المحادثية، فإن الاستلزامات ليست قابلة للإلغاء، فالقول (10) يستلزم استلزاماً خطابياً محادثياً (11) عبر حكمة الحكم (يفترض أن يكون المتكلم قد قدم أقوى معلومة) ولكنه يستلزم (12) (بمعنى الاستلزام الدلالي الذي عرفناه في الفصل 8، الفقرة 1.2: تستلزم قضية «ق» دلالاتاً قضية «م» إذا وفقط إذا كان كل مقام يجعل «ق» صادقة يجعل «م»

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

صادقة). وبالفعل، فإذا كان القول (10) صادقا فإن (12) صادق. إذا كان لشخص ما ثلاثة أبناء فإن له أيضاً، منطقياً، ابنين. ويمكن إبراز هذا الاختلاف بكون إلغاء الاستلزام الخطابي لا يجعل القول متناقضاً. (راجع، (13)) في حين يجعله إلغاء الاستلزام الدلالي كذلك (راجع، (14)).

(10) لزينب ثلاثة أبناء.

(11) لزينب ثلاثة أبناء فقط لا أكثر.

(12) لزينب ابنان.

(13) لزينب ثلاثة أبناء إن لم يكونوا أربعة.

(14) ؟ لزينب ثلاثة أبناء إن لم يكونا اثنين.

3.4.1 عدم قابلية الانفصال.

لتكن «س» عبارة لها معنى «ع» و«إي» استلزاما خطابيا محادثيا قائما على التلغظ بالعبارة «س» في السياق «ي». نقول، إذا تعذر وجود عبارة «س» تشترك مع «س» في المعنى «ع» وليس لها الاستلزام الخطابي المحادثي «إي» فإن الاستلزام الخطابي «إي» ليس قابلاً للانفصال. بعبارة أخرى، فالاستلزام الخطابي لا يكون قابلاً للانفصال إذا كان قائماً على معنى العبارة لا على شكلها، وإذا تعذر إذن فصل الاستلزام الخطابي عن القول بمجرد تعويض العبارة بأحد مرادفاتها. /

[257]

الاستلزامات الخطابية المحادثية المخصصة، مثلاً، كالسخرية، غير قابلة للانفصال بما أن المتكلم له الخيار بين العبارات الواردة في (16) لتبليغ (15):

(15) زيد أحقق.

(16) أ. زيد عبقرتي.

ب. زيد خارق الذكاء.

ج. زيد دماغ، إلخ.

في المقابل، فإن (17) يستلزم خطابياً (18) وله نفس شروط صدق (19) لكن (19) لا يستلزم خطابياً البتة (18)، نقول إذن إن (17) يستلزم (18) استلزوماً خطابياً وضعياً:

(17) لم ينجح زيد في بلوغ القمة.

(18) حاول زيد بلوغ القمة.

(19) لم يبلغ زيد القمة.

بين «سدوك» (1978) أن عدم قابلية الانفصال: ليس شرطاً كافياً لتحديد استلزام خطابي محادثي، شأنه في ذلك شأن قابلية الاحتساب، وبالفعل فإن عدم قابلية الانفصال لا يكفي لتمييز الاستلزامات الخطابية المحادثية من الاستلزامات. والمثال على ذلك هو مثال الحرف «و». فلا يمكن، حسب «سدوك»، شرح القول «انصرف زيد وعمرو» دون تبليغ «انصرف عمرو». لكن هذه القضية ليست استلزوماً خطابياً محادثياً بل استدلالاً منطقياً.

4.4.1 عدم الوضعية

يترجم مقياس عدم وضعية الاستلزامات الخطابية المحادثية، بكلّ بساطة، فكرة أنّ هذه الاستلزامات الخطابية لا تمثل جزءاً من المعنى الوضعي للعبارات اللغوية، خلافاً للاستلزامات الخطابية الوضعية.

تعدّ الحجج التي قدّمت وتوقّعت نسبياً من حيث أنها تفترض سلبية في المعالجة بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم من ناحية، وبين المظاهر الصدقية وغير الصدقية للقول من ناحية أخرى. وبالفعل فنحن إذا أقررنا بوجوب احتساب المعنى الحرفي للقول قبل احتساب استلزاماته الخطابية، فإنّ هذه الاستلزامات لا يمكن أن تكون جزءاً من المعنى الوضعي للعبارات اللغوية. من ناحية أخرى، من الممكن جداً أن يكون القول صادقاً في حين تكون استلزاماته الخطابية كاذبة، فإذا أخبر المتكلم أنّ لزيب ثلاثة أبناء والحال أنّ لها أربعة، فإنّ قوله ليس كاذباً لكنّ استلزامه الخطابية المحادثي (لزيب ثلاثة أبناء فقط لا أكثر) كاذب. هذا المقياس، في الواقع، يوقعنا في الدور فالاستلزامات الخطابية المحادثية هي في أصل تعريفها غير وضعية. إضافة إلى ذلك، فلو أمكن لنا تمييز الوضعي من غيره، حدسياً، فلن نحتاج أبداً إلى هذا المقياس.

5.4.1 الارتباط بإلقاء القول

لم يكن هذا المقياس محلّ نقاش عامة، لكنّه ينسجم مع مقياس عدم وضعية الاستلزامات الخطابية المحادثية. وبالفعل، فإذا لم يكن الاستلزام الخطابية المحادثي جزءاً من المعنى الوضعي / للقول أو بالأحرى جزءاً من المقول، ترتّب على ذلك أنّه لا يمكن أن يتقدّح إلّا من التلقّظ بعبارة ما في معنى ما. ولهذه الملاحظة أثر خطير، فإذا كانت الاستلزامات الخطابية المحادثية نتاجاً لفعل القول لا للمقول فإنّ ذلك يستوجب معرفة الحلّ ممكناً لكي يكون المقياس قابلاً للاستعمال، أي معرفة جملة الاستلزامات الخطابية المحادثية للعبارة بمعزل عن قولها. لكنّ المقياس لن يكون حينئذ مناسباً.

6.4.1 عدم التحديد

إنّ أحسن مثال للاستلزامات الخطابية المحادثية غير المحددة هو مثال الاستعارات. ففي بعض الاستعارات تكون هذه الاستلزامات أكثر تحديداً وتكون في بعضها الآخر أقلّ. ويرتبط هذا التنوع في تحديد الاستلزامات الخطابية المحادثية بدرجة تكّس الاستعارة، فكلّما ارتفعت درجة التكّس كانت الاستلزامات أكثر تحديداً وكلّما انخفضت (أي كانت أكثر إبداعاً) كانت الاستلزامات أقلّ تحديداً.

لنقارن في هذا الصدد بين الاستعارتين التاليتين:

(20) هذه الغرفة زربية خنازير.

(21) زيد جزافسة.

الامتيازات الخطابية الوضعية والمحادثة

يستلزم القولان (20) و(21) خطاباً ما يلي تبعاً:

(22) هذه الغرفة في حالة تجعلها تشبه زريبة خنازير.

(23) زيد صلب وقوي وناجع، هو شخص لا يوقفه شيء، الخ.

من السهل نسبياً تحديد الامتياز الخطابى للقول (20) (أو امتيازاته الخطابية)، وفي المقابل فإن تبعية (21) للسياق أقوى بكثير. فالامتيازات الخطابية التي يمكن الاستدلال عليها انطلاقاً من (21) تختلف بحسب طريقة حديثنا عن زيد أي سلباً أو إيجاباً. إضافة إلى ذلك، لا شيء يمنع من اعتبار أن القائمة الواردة في (23) غير شاملة وغير كافية للإيفاء بالفكرة المعقدة التي يريد المتكلم إبلاغها. ونحيل حول قضية الامتياز إلى الفصل 15.

إذن نلاحظ أن المقاييس التي اقترحها غرايس، ليست شروطاً ضرورية ولا كافية لتحديد الخاصية المحادثية للامتياز الخطابى.

من الأكيد أن قابلية الاحساب هو شرط ضروري، مع أنه ليس كافياً، لكثته ضروري بصفة مبتدلة. وعدم قابلية الانفصال ليس شرطاً ضرورياً للامتيازات الخطابية المحادثية فلا شيء يمنع من التفكير في أن تختلف وحدتان معجميتان في لسان طبيعي ما، بحيث تلغي إحداهما الامتياز الخطابى المحادثى المرتبط بالأخرى. وإذا كان مقياس عدم قابلية الإلغاء شرطاً ضرورياً للامتيازات الخطابية المحادثية فإنه لا يكون مع ذلك خاصية نوعية، فكلما كان الامتياز الخطابى معمماً (أي كلما كان متكلساً) كان إلغاؤه أصعب. أمّا بالنسبة إلى المقاييس الأخرى [259] فقد رأينا أنها إما أن تكون مستلزماً امتزماً مبتدلاً / في تعريف الامتيازات الحوارية أو أن تكون دائرية في تعريفها. إذن فمفهوم الامتياز الخطابى المحادثى هو مفهوم ذو حدود ضبابية نسبياً.

2. الاقتضاءات والامتيازات الخطابية

كان مفهوم الامتياز الخطابى المحادثى بمثابة القريب الفقير بالنسبة إلى التداولية وكان يجب أن يظهر مقال «كروتون، وبيترز، الهام» (1979) حتى يحظى بموقع مهم في الأدبيات التداولية. ويعتبر هذا المقال طريفاً من حيث أنه:

(أ) يحاول أن يبين أن عدداً كبيراً من الظواهر الملحقة بصنف الاقتضاءات عامة هي في الواقع حالات كلاسيكية لامتيازات الخطابية إما الوضعية أو المحادثية.

(ب) يدرج تحليل الامتيازات الخطابية الوضعية في إطار علم دلالة صورية هي دلالة «مونتاق»، وبصفة أخص في الترجمة التي قدمها «مونتاق» في A Proper Treatment Of Quantification (PTQ) (راجع، «مونتاق» 1974 في أهم أعماله، «داوتي»، «وول»، و«بيترز»، Dowty, Wall et Peters 1981 في مقدمة كاملة جداً لـ PTQ و«غلميش، Galmiche 1991 في أول مدخل باللغة الفرنسية).

ونحن لن نتطرق في هذه الفقرة إلا إلى نقطتين هما، تحليل حالات اقتضاء باعتبارها استلزامات خطابية محادثية مخصصة. من ناحية، وتحليل حالات اقتضاء باعتبارها استلزامات خطابية وضعية، من ناحية ثانية.

1.2 الاقتضاء والاستلزام الخطابي المحادثي المخصص

المثال الأول الذي عالجه كل من «كروتون»، و«بترز»، هو مثال الجمل الشرطية وبصفة أخص جمل الشرط الامتناعي. ويتمثل أحد التحاليل العديدة التي أنجزت في هذا الشأن (راجع «لابكوف»، 1972 وأجاز، و«ريبول»، 1990 Jayez et Reboul في عمل تألفي) في القول إن الشروط الامتناعية تقتضي كذب شرطها.

وبذلك فإن القول (24) يقتضي أن النمطر لا يهطل في الخارج:

(24) لو كانت الأمطار تهطل في الخارج لغطى وقعها فوق السقف أصواتنا.

نلاحظ هنا أنه إذا كانت الجملة كلها صادقة فإنها تفترض، لأسباب ليست من طبيعة منطقية، أن الشرط كاذب فالمخاطب يستنتج، وهو يستمع بوضوح إلى المتكلم، كذب الشرط. نلاحظ كذلك أنه من غير المقبول أن نتخيل مقاما يكون فيه الشرط صادقا والجواب كاذبا، ومرة ذلك دائما إلى أسباب تداولية. وباختصار فإن الأسباب التي تمكنا من تقديم تحليل صدقي أو دلالي خالص للشروط الامتناعية لا تبدو كافية بما أننا يمكن أن نقدم لها تأويلا تداوليا. / [260]

لكن بعض هذه الشروط، بالإضافة إلى ذلك، تؤول ضرورة باعتبار أن لها شرطا صادقا كما يبينه المثال (25):

(25) لو كانت فاطمة تشكو من الحساسية للبسيلين لكان لها بالضبط الأعراض التي تبدو عليها.

يستنتج المخاطب هنا أن فاطمة تشكو من الحساسية للبسيلين.

لا نستطيع إذن أن نبني جذيا القاعدة: «الشرط الامتناعي ذو الصورة المنطقية «إن «ق»، «م» يقتضي كذب «ق»». وإذا كانت هذه القاعدة خاطئة فإن ذلك لا يعود، بكل بساطة، إلى أن الشروط الامتناعية لا تملك الخاصيات التي أسندت إليها، بل إلى أن كذب شرطها ليس مقتضى بل مستلزما خطابيا. بعبارة أخرى، تكون الشروط الامتناعية عددا من حالات الاستلزامات الخطابية المحادثية المخصصة التي تستوجب اللجوء إلى السياق وإلى الحكم السحاثية في الوقت نفسه. والحكمتان اللتان سيرجع إليهما هنا هما حكمتا النوع أو الصدق («لا تخبر بما تعتقد أنه كاذب») والمناسبة («كن مناسبا»).

2.2 الاقتضاء والاستلزام الخطابي الوضعي

تتمثل فرضية «كروتون»، و«بترز» في أن عددا كبيرا من حالات الاقتضاء هي في الواقع استلزامات خطابية وضعية. ومن أدل الأمثلة على ذلك نجد العوامل: «فقط، حتى،

كذلك»، وأفعال اليقين: «نسي، أدرك»، والأفعال الاستلزامية: «نجح، فشل» وأخيراً
أبنية التخصيص أو الشبهة بها. ولن نناقش هنا إلا حالات العامل même «حتى»

1.2.2 تحليل حتى même

تمت الإشارة إلى أن même أي «حتى» لا تقوم بأي دور في تحديد شروط صدق
القول. بعبارة أخرى فإن شروط صدق (26) هي ذاتها شروط صدق (27)، وهاتان
الجملتان صادقتان إذا وفقط إذا كان القول «زيد يحب فاطمة» صادقا:

(26) حتى زيد يحب فاطمة.

(27) زيد يحب فاطمة.

وهذا يعني أنه إذا كانت «حتى» لا تقوم بأي دور في شروط صدق (26) فإن ذلك
لا يعني أنها لا تسهم البتة في معنى القول. وفعلاً فإن القول (26) يسمح بالاستدلال على
(28) وهو أمر لا يسمح به (27):

(28) أ، أشخاص آخرون غير زيد يحبون فاطمة.

ب. من بين هؤلاء الأشخاص نجد زيدا أبعدهم عن حب فاطمة. /

[261]

الجدير بالملاحظة هنا أن «كروتون، وبيتز، يربان أن المتكلم في (26) يلتزم بـ (28) على قدر
التزامه بـ (27). لكن هذين الصنفين من المعلومات ليسا بنفس الأهمية، إذ أن تبكيات (28) التي
تخص «حتى» تكون ألطف من تبكيات (27) الذي يمثل جزءاً من معنى (26).

تمثل النقطة الهامة في أن الفرق بين (26) و(27) هو ذاك الذي يوجد بين ما يقال
وما يستلزم خطائياً، بعبارة أخرى، يقول المتكلم في (26) أنه من الصحيح أن زيدا يحب
فاطمة ويستلزم خطائياً أن أشخاصاً آخرين غير زيد يحبون فاطمة وأنه كان من المتوقع
ألا يحبها زيد. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الاستلزامات الخطابية وضعية إذ لا يمكن،
من ناحية، إسنادها إلى أي مبدأ محادثي أو إلى أي سياق إلقاء قول كان وهي تنقذ من
وجود «حتى» في القول، ولا يمكن، من ناحية أخرى، إلغاؤها دون أن ينتج عن ذلك
قول متناقض كما يبينه (29):

(29) ؟ حتى زيد يحب فاطمة، لكن لا أحد غيره يحبها.

إن إحدى القضايا التي وجد لها «كروتون، وبيتز، حلاً قضية الإسقاط أي قضية
معالجة الاقضاءات (أو الاستلزامات الخطابية الوضعية) في الجمل المركبة (راجع،
الفصل 8، الفقرة 2.4).

لنأخذ فعل يقين مثل «لاحظ» ومثال بنية شرطية:

(30) لاحظت للتو أنه حتى زيد يحب فاطمة.

(31) إن كان حتى زيد يحب فاطمة فإن كل شيء على ما يرام.

تقول الجملة (30) إن المتكلم لاحظ أن زيدا يحب فاطمة، ولكنها لا تعني أنه لاحظ أن أشخاصاً آخرين غير زيد يحبون فاطمة أو أن زيدا كان أبعدهم عن حبها. بعبارة أخرى، فإن معنى «لاحظ» لا ينطبق، من وجهة نظر صدقية، إلا على القضية التي تحدّد شروط صدق «حتى زيد يحب فاطمة»، يعني «زيد يحب فاطمة». لكن الأكثر من ذلك أن المتكلم في (30) يلتزم بصدق (28) بنفس الطريقة التي يلتزم بها المتكلم في (26). فالجملة المركبة تروث (inherited) إذن الاستلزامات الخطابية الوضعية للجملة المتممة. وهذا النوع من التحليل ذاته ينطبق على الجملة الشرطية (31). فالمتكلم هنا لا يلتزم بصدق (27) إذ لا يعرف إن كانت القضية «زيد يحب فاطمة» صادقة، لكنه يلتزم بصدق (28) التزام المتكلم بها في (26).

2.2.2 الاستلزامات الخطابية الوضعية والاقتضاءات التداولية

يقع تحليل «كروتون» و«بيرز» لمفهوم الاستلزام الخطابية الوضعية في إطار نظرية صورية هي دلالة «مونتاق» (ترجمت الملاحظات غير الصورية، التي وقعت صياغتها في 1.2.2، في المنطق المفهومي لـ «A Proper Treatment Of Quantification»)، راجع، «مونتاق» (1974). لكنهما حاولا، إضافة إلى ذلك، تقديم تفسير وظيفي لذلك المفهوم. وهنا [262] تلقي حدوسهما بحدوس «ستالنيكار» Stalnaker حول مفهوم الاقتضاء / التداولي، كما يتضح ارتباط نظرية الاستلزامات الخطابية عند «غرايس» بمفهوم المعرفة المشتركة ارتباطاً صريحاً.

وتمثّل فرضيتهما في أن المشاركين في المحادثة يأخذون، في كل لحظة من لحظاتها، جملة من القضايا مأخذ الصدق، وذلك مثلاً باعتبار ما قيل إلى حدود تلك اللحظة. وهذه المجموعة من القضايا تكون الخلفية المشتركة للمحادثة (common ground). إضافة إلى ذلك، يفترض الباحثان أنه لا يمكن التلّفظ بجملة ما، في محادثة يتوفّر فيها التعاون، إلا إذا لم تكن تتلزم وضعياً قضايا قد تكون محلّ نقاش في تلك اللحظة من المحادثة. وبما أن أقلّ القضايا إثارة للنقاش هي حتماً تلك التي تنتمي إلى الخلفية المشتركة للمحادثة، فقد جاز لنا أن نستنتج أن كلّ استلزام خطابي وضعي ينتمي إلى الخلفية المشتركة للمحادثة. بعبارة أخرى، توافق الاستلزامات الخطابية الوضعية، من حيث وظيفتها، ما سمّي بالاقتضاءات التداولية (راجع، «ستالنيكار» 1977، «غازدار» 1978).

وإذا كان «كروتون» و«بيرز» قد تمكّنا من إثبات أن عدداً كبيراً من الاقتضاءات الدلالية تمثّل، في الواقع، من جهة خصائصها اللغوية استلزامات خطابية وضعية، فإنهما يبيّنان هنا، من وجهة نظر وظيفية، أن مفهوم الاستلزام الخطابي الوضعي يوافق كلياً مفهوم الاقتضاء التداولي. إذن فعوض أن نستمرّ في التمييز بين نوعين من الاقتضاءات: الاقتضاءات الدلالية والاقتضاءات التداولية، من الأفضل الدّجاء إلى مفهوم غير صدقي وغير تداولي وهو مفهوم الاستلزام الخطابي الوضعي.

3.2.2 النفي العادي والنفي المتناقض

إنّ تحليل «كروتون، وبيتروز، مهما بدا مغرياً، لا يحلّ كلّ المشاكل المتعلقة بمفهوم الاقتضاء وخاصة ما تعلّق منها بمنزلة النفي. فقد رأينا، في الفصل 8، أنّ أحد الإشكالات التي يطرحها مفهوم الاقتضاء الدلالي هو حتمية تصوّر ضربين من النفي أحدهما داخلي لا يمسّ الاقتضاءات والآخر خارجي وهو يسلّط على الاقتضاءات. ولقد وصفنا النظريات التي تفضي إلى الاعتراف بهذين النوعين من النفي بنظريات اللبس وجعلناها مقابلة لنظريات أحادية الدلالة. فما هو شأن النفي في المقاربة التي تعتبر الاقتضاءات استلزامات خطابية وضعية؟ يعترف «كروتون، وبيتروز، بأنّ بعض الأقوال التي ينفي قسمها الثاني استلزامات القسم الأول الخطابية الوضعية ليست متناقضة:

(32) أ. لم يتخلف أحمد عن الحضور. في الواقع لم يكن من المفترض أبداً أن يأتي.

ب. لم يكن زيد قد نسي أن اليوم هو يوم جمعة. لأنّ اليوم هو يوم الخميس.

ج. فاطمة ليست مريضة أيضاً. لا أحد غيرها مريض. /

[263]

يتمثّل الحلّ الذي اقترحه في التمييز بين نوعين من النفي يسمّيانهما النفي العادي (يوافق النفي الداخلي) من ناحية، والنفي المتناقض (يوافق النفي الخارجي) من ناحية أخرى. ويتميّز الضرب الثاني أساساً بأنّه لا يمسّ ما يقال فحسب بل يمسّ كذلك ما يستلزم استلزاماً خطابياً وضعياً، في حين أنّ الضرب الأول لا يؤثر إلّا فيما يقال وهو لا يؤثر في الاستلزامات الخطابية الوضعية.

إذا كانت ϕ جملة إثبات يمثل معناها ϕ ، حيث ϕ هو توسعة extension للجملة ϕ (ما نقوله ϕ) و ϕ هي الاستلزامات الخطابية الوضعية للجملة ϕ إذن يمكن تحديد نوعي النفي على النحو التالي:

(33) أ. نفي عادي للجملة ϕ : $\neg \phi$ ،

ب. نفي متناقض للجملة ϕ : $\neg[\phi \wedge \neg \phi]$ ؛ $\neg[\phi \vee \neg \phi]$ ،

بعبارة أخرى. فإنّ النفي العادي لا ينفي إلّا التصريح بالقضية ϕ ، في حين يفهم النفي المتناقض على أنّه نفي للتوصل بين التصريح والاستلزام الخطابي مع الإبقاء على إمكانية نفي الاستلزام الخطابي الوضعي.

نلاحظ إذن أنّ الحلّ الذي يقّمه «كروتون، وبيتروز، هو أقرب إلى الحلّ التقنيّ منه إلى المعالجة العميقة للإشكالات التي يطرحها مفهوما الاقتضاء الدلالي والاقتضاء التداولي. ونحن الآن سننظر في مقاربة بديلة في نفس الإطار النظري، وهي مقاربة لها الفضل في الربط بين جملة الظواهر الاستدلالية، دلالية كانت (أي صدقية) أو تداولية

(أي غير صدقية)، وهي مقارنة «غازدار» التي صاغها في أطروحته (راجع، «غازدار» 1977) وعاد إليها في «غازدار» (1979).

3. الاستلزامات الخطابية الكمية المعممة

تعتبر مشكلة قابلية الإلغاء إحدى المشاكل القارّة في الأدبيات التداولية حول الاقتضاءات والاستلزامات الخطابية. ومن أهمّ الحلول التي اقترحت لهذا الإشكال نجد الحلّ الذي قدّمه «غازدار» (1979). فقد أقام سلمية لضروب الاستدلال. ومفاد هذه الفكرة هو أنّ الاستلزامات الخطابية والاقتضاءات يمكن أن تلغى سياقياً بخلاف الاستلزامات. ولتحديد إمكانية الإلغاء يجب إقرار ترتيب ما لتطبيق الاستدلالات التداولية، والتراتبية التي يقترحها هي التالية (راجع، «ليفنسن» 1983، 213):

نظام تطبيق الاستدلالات التداولية

1. استلزامات الجملة الملفوظة ج.
2. الاستلزامات الخطابية من جملة صغرى للجملة ج.
3. الاستلزامات الخطابية الدرجة للجملة ج.

4. اقتضاءات ج. /

[264]

بعبارة أخرى، فإنّ أول الاستدلالات المستقاة من جملة «ج» هي استلزاماتها، تليها استلزاماتها الخطابية، وأخيراً اقتضاءاتها. وبما أنّ الاستلزامات ليست قابلة للإلغاء فإنّ الاستلزامات الخطابية والاقتضاءات هي التي ستلغى إن ناقضت قضية من القضايا المتضمنة إلى الخلفية المشتركة للمحادثة وخاصة الاستلزام، وسنعود إلى هذه الحالات لاحقاً.

1.3 الاستلزامات الخطابية المعممة والاستلزامات الخطابية المحتملة والاقتضاءات

يتمثّل المفهوم الأساسي عند «غازدار» في مفهوم الاستلزام الخطابي المعمّم الذي يوافق مجموعة فرعية من الاستلزامات الخطابية المحادثية. وتعتبر هذه الاستلزامات الخطابية محادثية من حيث أنّ القادح لها هو حكمة محادثية، والحكم التي يستعملها «غازدار» هي، أساساً، حكم النوع والحكم. إضافة إلى ذلك، سرى أنّ مقارنته تستوجب التمييز بين نوعين من الاستلزامات الخطابية هما: الاستلزامات الخطابية المحتملة أو الاستلزامات القابلة للاحتساب بمعزل عن السياق، والاستلزامات الخطابية الحاصلة التي تعتبر نتيجة للتعامل بين السياق والجملة الملفوظة. ويصالح هذا المبدأ نفسه لظواهر الاقتضاء، لذا فيقع بهذا الاعتبار، تمييز الاقتضاءات المحتملة من الاقتضاءات الحاصلة.

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثة

1.1.3 الاستلزامات الخطابية النوعية والكمية

أعاد غازدار، (1979، 46) صياغة حكمة النوع الأولى («لا تقل ما تعتقد أنه كاذب») على النحو التالي:

النوع

لا تقل إلا ما تعرف.

وتمثل نتيجة هذه الصياغة الجديدة في أن التلفظ بعمل إخبار يتج آليا استلزاما خطابيا نوعيا (quality implicature):

الاستلزام الخطابية النوعية

قول المتكلم «ل» للجملة «ق» يستلزم خطابيا «ك» (حيث تقرأ «ك» «ل» يعلم أن «ق»).

وبذلك فإن شروط نجاح عمل إخبار متضمن في القول (راجع، الفصل 1) لن تكون سوى حالة مخصوصة من الاستلزامات الخطابية هي الاستلزامات الخطابية المحادثية النوعية.

ملاحظة: رأينا في الفصل 7 (الفقرة 1.2.2) أن «غرايس» كان يرفض اعتبار شروط نجاح الإخبارات استلزامات خطابية محادثية، فإذا تلفظ ل بقول ق في صيغة الإخبار فإنه لا يستلزم خطابيا مع ذلك، أن ل يعرف أو يعتقد أن ق، بالمعنى الذي يقصده «غرايس» لفعل يستلزم. يفتر الإنجاز الذي حققه غازدار، هنا برغبته في شكلة الاستلزامات الخطابية ويلجؤه إلى المنطق المفهوم، وهو لجوء ضروري في إطار دلالة «مونتاق». فاستعمال عوامل إستيمية (épistémiques) مثل ك (بالنسبة إلى عَرَفَ) هو دليل واضح على ذلك. /

[265]

ممكن اللجوء إلى حكم الكم («أعط من المعلومات على قدر المطلوب») و«لا تعط أكثر مما يطلب منك من المعلومات») من صياغة حل عام للإشكال التالي.

في الجمل (34) - (38)، تمثل الجمل - ب استلزامات خطابية للمجمل - أ، وتحتوي الجمل - ج على قضية تلغي الاستلزام الخطابي، وتستلزم الجمل - د الجمل - أ ولكنها غير متماسكة مع استلزاماتها الخطابية (الجمل - ب):

(34) أ. كان بعض الأولاد في الحفل.

ب. لم يكن كل الأولاد في الحفل.

ج. كان بعض الأولاد، في الواقع كانوا كلهم، في الحفل.

د. كان كل الأولاد في الحفل.

(35) أ. حاولت فاطمة صرف صك بنكي.

ب. لم تنجح فاطمة في صرف صك بنكي.

ج. حاولت فاطمة، في الواقع نجحت، في صرف صك بنكي.

القاموس الموسوعي للتداولية

د. نجحت فاطمة في صرف صك بنكي.

(36) أ. أظن أنه مريض.

ب. لا أعرف إن كان مريضا.

ج. أعتقد، وفي الواقع أعرف، أنه مريض.

د. أعرف أنه مريض.

(37) أ. إن رأني زيد فسيخبر زينب بذلك

ب. لا أعرف إن كان زيد سيرانى.

ج. إن رأني زيد، وأنا أعرف أنه سيرانى، فسيخبر زينب بذلك.

د. بما أن زيدا سيرانى فإنه سيخبر زينب بذلك.

(38) أ. أختي موجودة إما في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ب. لا أعرف إن كانت أختي في غرفة الاستحمام ولا أعرف إن كانت في المطبخ.

ج. أختي موجودة إما في غرفة الاستحمام أو في المطبخ، وأنا أعرف مكانها.

د. أعرف أن أختي في غرفة الاستحمام.

د. أعرف أن أختي في المطبخ.

التعميم الذي يقترحه «غازدار» هو التالي: كل من قال جملة - أ، وكان باستطاعته قبول جملة - د، كان أقل إبلاغا مما كان يمكن أن يكون، بما أن الجملة - د أقوى من الجملة - أ. وإذا كان المتكلم متعاوناً ومراعياً لحكم الكم فإن قوله لجملة - أ يعود إلى استلزامه خطابياً نفى الجملة - د. بعبارة أخرى، إن نفى الجملة - د هو استلزام خطابي كمي معمم للجملة - أ. وهكذا فإن القول «لم يكن كل الأولاد في الحفل» هو استلزام كمي معمم للقول «كان بعض الأولاد في الحفل»./ [266]

2.1.3 الاستلزامات الخطابية المحتملة والحاصلة والاقتضاءات المحتملة والحاصلة

أحدث «غازدار» تمييزاً بين الاستدلال المحتمل والاستدلال الحاصل بالنسبة إلى الاستلزامات والاقتضاءات معاً. فالاستلزام الخطابي المحتمل هو ذاك الذي يمكن أن تبلغه الجملة قبل الإلغاء السياقي. بعبارة أخرى، لا ينظر إلى ظواهر إلغاء الاستلزام الخطابي وكذلك إلى ظواهر إلغاء الاقتضاء باعتبارها أمثلة معاكسة لتعريف الاستلزامات الخطابية والاقتضاءات، بل تعزف، بعكس ذلك، بأنها مسارات سياقية. وهكذا، فإنه على الوصف اللغوي أن يتكهن بجملة الاستلزامات الخطابية والاقتضاءات المحتملة وكذلك بعدد معين من القيود المعيقة لاشتقاقهما. إن شروط مرور الاستلزام الخطابي أو الاقتضاء من الاحتمال إلى الحصول ليست محددة هنا بسلسلة من القيود اللغوية

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

(المرتبطة بوحدات معجمية لها وظيفة الثقب أو السداد أو المصفاة، كما هو الشأن عند «كروتون» 1973، وراجع، الفصل 8، الفقرة 2.4 من هذا المؤلف)، بل بشروط تداولية دقيقة. فحتى لا يلغى الاستدلال التداولي (استلزام خطابي محتمل أو اقتضاء محتمل)، يجب أن يكون متماسكا مع القضايا التي تكوّن السياق الذي يعرف بأنه جملة القضايا المقبولة دون نقاش من المشاركين في المحادثة، أي ليست محلّ تبكيت.

لننظر في حالات إلغاء الاقتضاءات كما تظهر في المثال (39):

(39) لم يأسف عمر على فشله، بما أنه نجح.

يستلزم (39) (40) استلزاما يضاف إلى السياق قبل الاقتضاء المحتمل (41):

(40) نجح عمر.

(41) فشل عمر.

بما أنّ (41) ضعيف بالنسبة إلى (40) وبما أنّ (40) قد أضيف ضرورة إلى السياق باعتباره استلزاما، فإنّ الاقتضاء المحتمل (41) لن يضاف ولا يمكن أن يضاف إلى السياق. إذن، تفتقر عملية الإلغاء، بكل بساطة، بالترتيب الذي تنقذ وفقه الاستدلالات التداولية.

لتفسير عملية إلغاء الاستلزامات الخطابية الكمية للجمل - ب في (34) - (38)، علينا أن نقدم تعريفا دقيقا لمفهومين متدخلين في تراتبية الاستدلالات التداولية، هما مفهوم الاستلزام الخطابي الدرجي والاستلزام الخطابي من جملة صغرى.

[267] 2.3 الاستلزامات الخطابية الدرجيّة والاستلزامات الخطابية من جملة صغرى /

ترتبط الاستلزامات الخطابية الدرجيّة بالمحمولات الدرجيّة في حين ترتبط الاستلزامات الخطابية من جملة صغرى بالروابط المنطقية «إن» و«أو».

1.2.3 السلالمة الكمية والاستلزامات الخطابية الدرجيّة

يتمثل المفهوم المحوري في مفهوم السّلم الكميّ، وسنقدم له التعريف التالي (حسب «هورن» 1972، و«غازدار» 1979 و«ليفنسن» 1983):

السّلم الكميّ

السّلم الكميّ هو مجموعة منظّمة من المحمولات «و»، «و...و»، «أو»، «أو...و» بحيث إذا كان «أ» إظارا تركيبيا و«أ(و)» جملة سليمة البناء فإنّ «أ(و)» تستلزم «أ(و)» و«أ(و)» تستلزم «أ(و)» لكنّ العكس غير ممكن.

نستطيع أن نقدّم الأمثلة التالية للسلالم الكميّة:

(42) «كلّ، أغلب، كثير، بعض، قليل...»

«لا أحد، ليس الكل،

«أكيد، مرجّح، ممكن»

القاموس الموسوعي للتداولية

«دائماً، غالباً، أحياناً،

«و، أو»

«ن،، 5، 4، 3، 2، 1،

«ممتاز، جيد،

«يغلي، ساخن،

«بارد، منعش،

«الخ.

نقرّ مثلاً بأنّ القهوة إن كانت تغلي فهي ساخنة لكنّ العكس لا يصح. كذلك إذا كان من الأكيد أنّ المطر سينزل فإنّه من المرجح أنّها ستمطر وليس العكس. فمفهوم الاستلزام هو إذن أساس التلالم الكميّة. وبصفة عامّة، نقول إنّ المحمولات، في التلالم الكميّة، مترابطة تنازلياً (lower - bound) وفق علاقة الاستلزام.

والآن نستطيع أن نعرّف الاستلزام الخطابيّ الدرجي (راجع، «ليفنسن، 1983، 133 عن «غازدار، 1979، 58):

الاستلزام الخطابيّ الدرجي

ليكن التلّم «ر، و، ..»، إذا أخبر المتكلّم بالجملة أ (و) فهو يستلزم خطابياً
ـ أ (و) وإذا أخبر بالجملة أ (و) فهو يستلزم خطابياً ـ أ (و) وـ أ (و)، وبصفة
عامّة فإنّه إذا أخبر بالجملة أ (و) استلزم خطابياً ـ أ (و)، ـ أ (و)، وهكذا
إلى غاية ـ أ (و).

لنعد إلى الأمثلة (34) حتّى نفتر الاستلزام الخطابيّ الدرجي:

(34) أ. كان بعض الأولاد في الحفل.

ب. لم يكن كلّ الأولاد في الحفل.

ج. كان بعض الأولاد، وفي الواقع كانوا كلّهم، في الحفل.

د. كان كلّ الأولاد في الحفل.

رأينا أنّ الاستلزام الخطابيّ الكميّ للقول (34) هو (34ب) وأنّ (34د) يستلزم [268] (34أ). فـ «كلّ وبعض» تنتمي، من وجهة نظر كميّة، إلى / التلّم نفسه بما أنّ «كلّ» تقع موقعاً أعلى من موقع «بعض» في هذا التلّم بسبب علاقة الاستلزام التي تتّجه من الكلّ إلى البعض. وإذا كانت «كلّ وبعض» تنتمي إلى التلّم الكميّ نفسه فإنّنا يمكن أن نتكهّن بأنّ التلفظ بـ «بعض من» ينتج الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ «ليس كلّ من». وبالفعل فإذا كانت محمولات التلّم مترابطة تنازلياً بالاستلزام فإنّها ترتبط تصاعدياً بالاستلزام الخطابيّ. بعبارة أخرى، تستلزم (34أ) استلزاماً خطابياً كميّاً (34ب).

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

يبقى تفسير إمكانية (34ج)، إذ كيف لا تعتبر هذه الجملة متناقضة وقد أُلغيت الاستلزام الخطابية المحتمل المرتبط بـ«بعض»؟ وكيف نفتر، من ناحية أخرى، إمكانية مش هذا الإلغاء؟ تستوجب الإجابة عن هذين السؤالين المرور بمفهوم الاستلزام الخطابي المحتمل واللجوء إلى علاقة الترتاب بين الاستدلالات التداولية، فـ(34ج) تستلزم (34د)، وهذا الاستلزام لا يتماشى مع الاستلزام الخطابي الدرجي (34ب)، وبما أن ترتيب تطبيق الاستدلالات يقضي بأن الاستلزامات هي التي تضاف أولاً إلى السياق وبعد ذلك فقط يأتي دور الاستلزامات الخطابية، فإننا نفهم كيف يعطل الاستلزام الاستلزامات الخطابية المحتملة. إذن فالمتمشي الذي نفتر به إلغاء الاستلزامات الخطابية الدرجية هو نفسه الذي نفتر به إلغاء الاقتضاءات.

2.2.3 الاستلزامات الخطابية من جملة صغرى.

إن التفسير الذي وضع للاستلزام الخطابي الدرجي لا يسمح بتفسير أمثلة الاستلزامات الخطابية الكمية المرتبطة بالروابط مثل (37) و(38):

(37) أ. إن رأني زيد فسيخبر فاطمة بذلك.

ب. لا أعرف إن كان زيد سيراني.

ج. إن رأني زيد، وأنا أعرف أنه سيراني، فإنه سيخبر فاطمة بذلك.

د. بما أن زيداً سيراني فإنه سيخبر فاطمة بذلك.

(38) أ. أختي موجودة إما في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ب. لا أعرف إن كانت أختي في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ج. أختي موجودة إما في غرفة الاستحمام أو في المطبخ، وأنا أعرف مكانها.

د. أعرف أن أختي في غرفة الاستحمام.

د. أعرف أن أختي في المطبخ.

رأينا أن «أو» تنتمي إلى السلم الكمي، و«أو»، من هنا نستطيع أن نستدل على تأويلها الإقصائي بالاستلزام الخطابي الدرجي (راجع الفصل 6، الفقرة 2.3.3 من هذا المؤلف). لكن مثل هذا الإجراء لا يفتر، مع ذلك، جهل المتكلم لمكان وجود أخته وهو ما يُلغى الاستلزام الخطابي (38ب). إذن فهذا الاستلزام الخطابي ليس درجياً، بل نقول إنه من جملة صغرى لأنه يرتبط بنوع الجملة أو البنية / التركيبية التي يتقدح منها. ففي المثال [269] (37) يفترض التأويل بلغة الاستلزام الخطابي الدرجي وجود سلم كمي «بما أن»، وهذا السلم لا يمكن تعليله تعليلاً صدقياً. إذن، فإن (37) إن استلزم خطابياً (37ب) فذلك

يعود إلى نوع مختلف من أنواع الاستلزام الخطابي الكمي هو الاستلزام الخطابي من جملة صغرى وتعريفه هو التالي (راجع، «غازدار، 1979، 59، ليفسن، 1983، 136):

الاستلزام الخطابي من جملة صفري

لنكن «ج» جملة مركبة محتوية على جملة مضنية «م»، بحيث «ج» لا تستلزم ولا هي تقتضي «م». ولنكن «ر» عبارة بديلة للجملة «ج» محتوية على «م»، بحيث «ر» تستلزم أو تقتضي «م». نقول إن المتكلم إذا أخبر بالجملة «ج» بدل «ر» فإنه يستلزم خطايا أنه لا يعرف إن كانت «م» صادقة أو كاذبة وأنه يستلزم خطايا «ج م ج م» «م» «يمكن أن تكون «ج» ويمكن أن تكون «لا-ج»»

إنَّ الحدس الذي يترجمه هذا التعريف هو التالي: إذا لم تلزم عبارة لغوية ما المتكلم بصدق قضية مضمَّنة، وإذا وجدت عبارة أقوى يمكن أن تلزمه، فإنَّ التلَفُظ بالعبارة الأضعف يستلزم من جملة صغرى جهل المتكلم بصدق القضية المضمَّنة أو بكذبها. وهذا مثال بسيط جدًّا يفسِّر هذه الظاهرة:

(43) أَضْحَى أَنْ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ.

(44) أَعِفْ أَنْ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ.

يستلزم (44) أنَّ فاطمة قد خرجت ويقتضيه. أمَّا (43) فهو لا يستلزم أنَّ فاطمة قد خرجت ولا هو يقتضيه. فإذا اختار المتكلم (43) مكان (44) فذلك لأنه لا يعرف إن كانت القضية «خرجت فاطمة» صادقة أو كاذبة.

كيف يسمح تعريف الاستلزام الخطابي من جملة صغرى بتفسير الاستلزامين الخطابيين الكميّين (37ب) و(38ب) وتفسير خاصية عدم التناقض في (37ج) و(38ج) حيث علق الاستلزام الخطابي من جملة صغرى؟ للإجابة عن هذين السؤالين، يجب الإقرار بأنّ الرابطين «إن» و«أو» لهما شكل أقوى هو، على التوالي: «بما أنّ» و«و». وإذا احترم المتكلم حكمة الكم فهذا يعني أنّه لا يمكن أن يتلفظ بالشكل الأقوى وأنّه لا يمكن، إذن، أن يلتزم بصدق القضية الشرطيّة أو بإحدى قضايا الفصل. وهكذا نستطيع أن نصوغ الاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى للرابطين «إن و«أو» صياغة أكثر شكلية:

الاستلزامات الخطائية من جملة صفى للرابطين «إن» و«أو»

يتلزم الرابطان المنطقيان «إن» و«أو» استلزاما خطائيا من جملة صغرى مجموع القضايا {ق ق، ق ق، ق ق، ق ق}.

بعبارة أخرى، فإن المتكلم الذي يخبر بـ «إن ق، م»، لا يمكنه أن يلتزم بصدق «ق» و«م» في الوقت نفسه، وهذا يعني أن «ق» قد تكون صادقة أو أن «ق» قد تكون كاذبة أو أن «م» قد تكون صادقة أو أن «م» قد تكون كاذبة. وهذه النتيجة نفسها

الاستلزامات الخطابية الوجودية والمحادثية

[27] تصلح / للرباط «أو»، ولكي نلخص العلاقة بين الأشكال القوية والأشكال الضعيفة وبين الاستلزامات الخطابية الكمية، نعرض الجدول التالي:

شكل قوي	شكل ضعيف	استلزام خطابي درجي	استلزام خطابي من جملة صغرى
ق و م ق، بما أن م	ق أو م إن ق، م	ك ر (ق م) ٥	{ ق ق، ق ر، ق م، ق م } { م م }
			{ ق ق، ق ر، ق م، ق م } { م م }

الشكل 5

تفسر إمكانية تحقق (37ج) و(38ج) الآن بالطريقة التالية: تستلزم (37ج) و(38ج) على التوالي (37د) و(38د - د)، فيما أن الجمل - د أقوى من الجمل - أ، وبما أنها تستلزم على التوالي صدق «سيراني زيد» و«أختي في غرفة الاستحمام» أو «أختي في المطبخ»، فإنه يجوز لنا أن نستنتج من ذلك أن المتكلم، في الجملتين - أ، لا يعرف إن كان زيد سيراه أو أنه لا يعرف إن كانت أخته في غرفة الاستحمام أو أنه لا يعرف إن كانت أخته في المطبخ، وذلك تبعاً لمبدأ الاستلزام الخطابي من جملة صغرى. لكن هذه الاستدلالات هي استلزامات خطابية ويمكن، بهذه الصفة، إلغاؤها، إذن، فإذا كانت قابلة للإلغاء دون أن يكون القول غير متماسك أو متناقضاً فذلك لأنها مشتقة بعد الاستلزامات. إن الاستلزامات وحدها هي التي تضاف إلى السياق، أما الاستلزامات الخطابية المحتملة للجملة الشرطية أو للجملة المنفصلة فقد عطلت.

لقد نظرنا هنا في مقارنة غاية في التمام لظواهر الاستلزام الخطابي الكمي، وهي مقارنة تحل ثلاثة مشاكل، في وقت واحد. تتعلق بالافتراضات وبقابليتها للإلغاء وبإسقاطها. وسنقدم الآن مقارنة في الاتجاه نفسه تهدف إلى تبسيط عدد الحكم المحادثية ووظائفها وإلى تنظيمها، وأهم ممثلي هذه المقارنة نذكر «هورن» و«ليفنسن».

4. من الحكم إلى المبادئ

وأينا في الفترة السابقة أن الحكم المحادثية المستعملة في احتساب الاستلزامات الخطابية المحادثية المعممة تفسر على حكم الحكم التي تفضي مراعاتها إلى الاستلزامات

القاموس الموسوعي للتداولية

الخطابية الكمية المعممة. وقد سعى عدد من التداوليين، منذ أعمال «غازدار»، إقنا إلى اختزال عدد الحكم المحادثية أو إلى تفسيرها انطلاقاً من مبادئ تواصلية أعم. وسنقدم [271] لمحة سريعة عن توجهين من هذا النوع هما توجه «هورن» و«ليفنسن».

ملاحظة: حتى تكون الصورة كاملة، يجب إدراج أعمال «سبرير» و«ولسون» حول المناسبة (راجع، «سبرير» و«ولسون» 1986 و1989). ونحن في الواقع سنتعرض، في فصول أخرى، إلى نظرية المناسبة وخاصة إلى تحويل مبدأ التعاون والحكم المحادثية إلى مبدأ واحد يكون أساس التواصل اللفظي، هو مبدأ المناسبة. راجع. الفصول 2، 3، 4، 6، 15 من هذا المؤلف. ستجدون عرضاً كاملاً لهذه المقاربات ستجدون كذلك في «كارستون» Carston (1990) امتداداً لها في إطار نظرية المناسبة.

1.4 المبدأ - ك والمبدأ - ع

اقترح «هورن» (1984 و1988) إعادة تجميع الحكم المحادثية في مبدئين متقابلين، يقوم أولهما على المتكلم ويسمى المبدأ - ع أو مبدأ التقليل في الأشكال اللغوية (الموافق لمبدأ المجهود الأدنى)، ويقوم ثانيهما على المخاطب وهو المبدأ - ك أو مبدأ التكثير في المحتوى الإلغائي (الموافق لحكم الكم عند «غرايس»).

ملاحظة: يشير الرمز «ع» و«ك» على التوالي إلى حكمتي العلاقة (أو المناسبة) والكم عند «غرايس».

يلخص «هورن» (1988) هذين المبدئين على النحو التالي:

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

المبدأ - ك	المبدأ - ع
- عمل على أن تكون ماهمتك كافية: قل قدر - تستطيع قوله (باعتبار "ع")	- اعمل على أن تكون ماهمتك ضرورية: لا تقل أكثر مما يجب قوله (باعتبار "ك")
- مبدأ العلاقة السفلى المقضية إلى الاستلزامات "خطابية المترابطة تصاعدياً." يضم حكمة الحكم الأولى لدغرايس، ("كن مبلغاً") وحكم الكيف الفرعية "تجنب اللبس" و "تجنب الغموض". مثال نموذجي: الاستلزامات الخطابية الدرجية	- مبدأ العلاقة العليا المقضية إلى الاستلزامات الخطابية المترابطة تنازلياً. يضم حكمة العلاقة لدغرايس، ("كن مناسباً")، حكمة الحكم الثانية ("لا تقدم من المعلومات أكثر مما هو مطلوب") وحكم الكيف الفرعية ("تجنب الهدر"). مثال نموذجي: الاعمال اللغوية غير المباشرة.

الشكل 5 /

[22]

من بين العوامل المحددة لعلاقة التوتر بين المبدأ - ع والمبدأ - ك وما ينجز عنهما من استدلالات، نذكر إمكانية الحصول على سلم كمي يسعى إلى تقوية الخطاطات الاستدلالية التي يقودها المبدأ - ك، أو على قوالب مخصوصة مقوية للاستدلالات التي يحكمها المبدأ - ع (راجع، الفقرة 2.4).

2.4 المبدأ - ! والمبدأ - ك

قام ليفنسن، (راجع، أتلاس، وليفنسن، 1981، ليفنسن، 1987) بتطوير مواز لحكم دغرايس، ويعود منطلقه إلى ملاحظة الخلاف بين نوعين من الاستلزامات: الاستلزامات الخطابية الكمية (درجية أو من جملة صغرى) أو الاستلزامات الخطابية - ك، والاستلزامات الخطابية الإبلاغية أو استلزامات خطابية - !. وقد رأينا في الفقرة 3 أن الاستلزامات الخطابية - ك تفترض أن المتكلم قد أعطى أقوى معلومة، لكن يبدو أن هناك عدداً كبيراً من المقامات التي ينقدح فيها الاستلزام الخطابي الكمي على أساس أن المتكلم قد قدم أضعف معلومة. وقد حدّد ليفنسن، (1987، 65) الاستلزامات الخطابية - ! بطريقة أدق على النحو التالي:

الاستلزامات الخطابية - !

ليكن الشكل الضعيف «ض» والشكل القوي «ق» متممين إلى مجال دلالي واحد بحيث «أ (ق)» تتلزم «أ (ض)». إذا أخبر المتكلم «أ (ض)»، فإنه يستلزم خطابياً القضية الأقوى «أ (ق)» بشرط أن تكون متماشية مع ما أخذ مأخذ الصدق (أي ما ينتمي إلى الخلفية المشتركة للمحادثة).

القاموس الموسوعي للتداولية

و أمثلة الاستلزامات الخطابية - إ هي التالية (تصف الجمل - أ القواخ وتصف الجمل - ب، ج. الخ. الاستلزامات الخطابية - إ):

(45) تقوية الوصل (conjunction buttressing) (أتلان، وليفنسن، 1987)

أ. أدار رامي المفتاح واشتغل المحرك.

ب. أدار رامي المفتاح وبعد ذلك اشتغل المحرك.

ج. أدار رامي المفتاح وبسبب ذلك اشتغل المحرك.

د. أدار رامي المفتاح كي يشتغل المحرك.

(46) استدلال مستدعي (غاييس و«زويكي، 1971 Geiss et Z.wiky)

أ. إذا قصصت العشب فسأعطيك خمسين فرنكا.

ب. إذا فقط إذا قصصت العشب فسأعطيك خمسين فرنكا.

(47) تجسير استدلالتي (كلارك، وهافيلند، 1977 Clark et Haviland)

أ. أفرغ رامي لوازم الغداء في الهواء الطلق، كانت الوجبة ساخنة.

ب. الوجبة من مكونات الغداء.

(48) بنية الانتماء المقولي (Sacks 1972)

أ. صاح الرضيع: حملته الأم بين ذراعيها.

ب. الأم هي والدة الرضيع.

(49) استدلال موجه بـ «الجاهز» (أتلان، وليفنسن، 1981)

أ. حيا زيدا الوزير وإثر ذلك ابتسم.

ب. حيا زيدا الوزير - الذكر وإثر ذلك ابتسم.

[273]

(50) التقارن الإحالي المفضل (ليفنسن، 1987)

أ. دخل زيد وجلس.

ب. دخل زيد وجلس زيد.

إنَّ إلحاق كمنسة وزير في (49) بالقول يعود إلى كونها تعين شخصا من جنس الذكور (لأسباب لغوية بقدر ما هي اجتماعية)، والتأويل المفضل في (50) هو ذاك الذي يؤمن علاقة تقارن إحالي بين «زيد» و«هو». إنَّ التأويل غير التقارني الإحالي مسكن دائما بالطبع لكنه يبقى الحالة الموسومة. حين نقول إنَّ (49) و(50) وكذلك (45) ب - د) و(46) ب) و(47) ب) و(48) ب) هي استلزامات خطابية - إ، فإننا نريد القول إنَّ هذه الاستدلالات مسموح بها آليا إذا كانت مناقضة لما نعرفه حول العالم.

لكي نفتر الاستلزامات الخطابية - إ المختلفة بالقوة مع الاستلزامات الخطابية - ك، من الضروري أن يكون لنا مبدأ هو المبدأ - إ الذي يسمح بالإثراء الإلغائي الذي أثارته

الاستلزامات الخطائية الوضعية والمحادثية

الاستلزامات الخطائية - إ. وقد اقترح ليفنسن، الإجراء التالي (راجع، أتالاس، وليفنسن، 1987، 66):

حكمة النبية

(أ) لا تشغل نفسك بقول ما لا يقبل النقاش.

(ب) افهم ما قيل على أنه متماسك مع ما لا يقبل النقاش.

مواضعة عدم قابلية النقاش

(أ) أن تكون للراجع وللمقامات خصائص القوالب الجاهزة أمر غير قابل للنقاش

(ب) وجود ما تحدث عنه الجملة أو حقيقته أمران لا يقبلان النقاش.

مبدأ الإبلاعية

أحسن تأويل للقول هو التأويل الأكثر إبلاعية والمتماسك مع ما لا يقبل النقاش.

إن الاستلزام الخطائي - إ والاستلزام الخطائي - ك غير متلائمين فيما بينهما، فالاستلزامات - ك تسمح لنا بأن نستنتج أن المتكلم قد أعطى المعلومة الأقوى في حين تتطلب الاستلزامات - إ استخلاص أكثر مما يقوله القول. وهذا الخلاف نفسه هو أصل المبدأين - ك و - ع لـ «هورن»، بما أن المبدأ - ك يفتر الاستلزامات الخطائية الدرجية ومن جملة صغرى وينسب المبدأ - ع التأويلات المرتبطة بالانتظارات المقولة. وهذا ما جعل ليفنسن، (1987، 8 - 67) يقابل بين المبدأين - ك و - ع اللذين يصوغهما على النحو التالي:

المبدأ - ك

1. حكمة المتكلم

«اعمل على أن تكون مساهمتك إبلاعية بالقدر الذي تتطلبه أهداف التبادل المحادثي». «بصفة أدق: لا تنجز خبراً أضعف، إبلاغياً، مما تسمح به معرفتك بالعالم إلا إذا كان الخبر الأقوى مناقضاً للمبدأ - إ. /

[274]

2. لازمة المخاطب

«افهم أن المتكلم قد أنجز الخبر الأقوى والمتماسك مع ما يعرف.»

المبدأ - إ

1. حكمة المتكلم: حكمة التقليل

«قل أقل ما هو ضروري»، أي أنتج المقطع اللغوي الأدنى الضروري لتحقيق أهدافك التواصلية.

2. استنتاج المخاطب: حكمة الإثراء

القاموس الموسوعي للتداولية

«ضخم المحتوى الإبلاغي لقول المتكلم بإيجاد تأويل مخصص أكثر إلى أن ترى أنك بلغت القصد الإبلاغي لمتكلم.»

ترتبط النقطة الأساسية بحكمة التقليل، إذ تعني هذه الحكمة أنه من الممكن أن نقصد الكثير ونحن نقول القليل. لكنها تتقابل في كفة أخرى بقاعدة تأويل توافق حكمة تكثير استدلالتي تتطلب الاستدلال أكثر ما يمكن.

ويجب أن نسجل كذلك أن النقطة المحورية لهذين المبدئين هي مفهوم عدم قابلية النقاش. فلنكي يكون الاستدلال مسموحاً به، يجب أن يكون الاستلزام الخطابي الناتج عنه ملائماً لما يكون الخلفية المشتركة للمحادثة، أي أن يكون غير قابل للنقاش. وبهذه الطريقة اقترح «ليفنسن» حل مشكلة القطيعة بين الاستدلالات - ك والاستدلالات - إ:

فض الخلاف بين الاستلزامات الخطابية - ك والاستلزامات الخطابية - إ (1)

عند وجود خلاف حقيقي، تكون الغلبة للاستلزامات الخطابية - ك على الاستلزامات الخطابية - إ، إلا إذا لم تكن تلك متماسكة مع ما أخذ مأخذ الصدق. بعبارة أخرى، فإن «ك» تربح «إ» في حالة وجود خلاف بينهما.

لكن الجدير بالملاحظة أن أصل هذين النوعين من الاستلزامات الخطابية لا يعود إلى عناصر متطابقة، إذ تقود الاستلزامات الخطابية - إ إلى تأويلات مقولة وترتبط أساساً بألفاظ غير موسومة، وتحدد الاستلزامات الخطابية - ك، من ناحيتها بقوة بما تتميز به العناصر التي تقدمها من وسم. ويقترح «ليفنسن» وصف هذه الاستلزامات الخطابية بالاستلزامات الخطابية - ك / ف، باعتبار أن استعمال حكمة الكم يرتبها مباشرة بحكم الكيف الفرعية «كن موجزاً» و«تجنب الهذر». يمكن إذن أن تعاد صياغة مشكلة الخلاف بين الاستلزامات الخطابية على النحو التالي:

فض الخلاف (2)

(أ) الاستلزامات الخطابية - ك الحقيقية لها الغلبة على الاستلزامات الخطابية - إ

(ب) في الحالات الأخرى، تقود الاستلزامات الخطابية - إ إلى تأويلات مخصصة مقولة.

(ج) إذا وجدنا عبارتين أو أكثر، تتوسع دلالتها في نفس الاتجاه إحداها [275] موسومة والأخرى غير موسومة، فإن الشكل غير الموسوم / يبلغ استلزاماً خطابياً - إ،

الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية

يستلزم الشكل الموسوم خطائياً - **ك/ف** عدم قابلية تطبيق الاستلزام الخطابي - **إ** س.م.ب.

وهكذا، فإنّ (51أ) إذا استلزم خطائياً - **إ** (51ب) (وهو الشكل غير الموسوم).
يكون (51ج) مُستلزماً خطائياً - **ك/ف** (51د)، أي عدم قابلية (51ب) للتطبيق.
وعندئذ نفهم أنّ الممثل النموذجي للاستلزامات الخطابية - **إ** هو الأعمال اللغوية غير
مباشرة كما يتكهن به المبدأ - **ع** لـ «هورن»؛
(51) أ. استطاع زيد أن يحلّ المشكل.

ب. حلّ زيد المشكل.

ج. كان زيد يستطيع أن يحلّ المشكل.

د. من الممكن ألا يكون زيد قد حلّ المشكل.

10. السّلام الحجاجيّة والظواهر الدرّجيّة²¹

ترجمة: عز الدين المجدوب و توفيق قريرة

1. اللغة والخاصيّة الدرّجيّة

لقد وصف عدد كبير من الظواهر الدلالية والتداولية انطلاقاً من خصائصها الدرّجيّة. وتعتبر ظاهرة ما ذات خاصيّة درّجيّة إذا اقتضى وصفها عنصراً له ارتباط متبادل مع عنصر آخر على الأقلّ وإذا وجدت علاقة استلزام بينهما نسبيّاً تعالفاً. وتكوّن مجموعة العناصر المرتبطة بعضها ببعض ما نسمّيه سلماً مرتّباً من المتعلقات *corrélats*. وسنقدّم مثالين تقليديين من الظواهر الدرّجيّة: الألفاظ المتكاملة والمتضادة من ناحية والأسوار من ناحية ثانية.

1.1 الألفاظ المتكاملة والمتضادة

سنطلق من شاهد لغويّ كيّ نبيّن الفارق بين المفاهيم الدرّجيّة والمفاهيم غير الدرّجيّة. لنسّم أنّ الزواج يقابل العزوبة في حضارة ما، بحيث يكون نعت شخص راشد بأنّه غير متزوج يستلزم أنّه أعزب وهو ما يمكن أن نلخصه بالاعتماد على مسلّمة المعنى في (1):

(1) - ∇ س (ليس متزوجاً) (س) ← أعزب (س).

لكلّ س، إذا س ليس متزوجاً، إذن س أعزب.

ونحن نسّم بالتوازي مع ذلك بأنّ س إذا كان متزوجاً فإنّ ذلك يستلزم أنّ س ليس أعزب مثلما توضّحه مسلّمة المعنى (2):

(2) - ∇ س (متزوج) (س) ← ليس أعزب (س).

لكلّ س، إذا س متزوج، إذن س ليس أعزب.

21. إن التحليل المقدم صالح للفرنسية وتحتاج العربية إلى وصف نظير يكون خاصاً بها. [المترجم]

القاموس الموسوعي للتداولية

ملاحظة: سنفترض هنا أن التقابل المعجمي المفيد يقع داخل المجموعة التي تكونها الوجدتان المعجميتان { متزوج، أعزب }، أقا في الحقيقة فينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المجموعة المعجمية التالية: { متزوج، أعزب، أرمل، مطلق }، وفي مثل هذه الحال يكون نظام التقابل المعجمي أكثر تعقيدا مثلما تبينه الشواهد التالية:

(3) أ. ماركس ليس متزوجا، إنه أرمل.

ب. ماركس ليس متزوجا، إنه مُطلق.

لنقبل الآن على حالة لا يمكن فيها مبدئيا أن نحدد مملتي المعنى المعطائتين في (4) بل ما ورد فقط في (4. أ)، وفعلا فإن الالتزام الوحيد الذي يصح في (5) هو الالتزام (6) أما الالتزام (ب) فباطل ويمثل كل متغير من متغيرات القضايا **ك** [278] **و** محمولا ذا متغير واحد: /

(4) أ. $\forall$ (س ق) $\rightarrow$ لا - **ك** (س))

ب. $\forall$ (س لا - ق) (س) $\rightarrow$ **ك** (س))

(5) أ. ماتيلدا ماي Mathilda May جميلة

ب. ماتيلدا ماي Mathilda May ليست جميلة.

(6) أ. ماتيلدا ماي جميلة $\leftrightarrow$ ماتيلدا ماي ليست فييحة.

ب. ماتيلدا ماي ليست جميلة $\leftrightarrow$ ماتيلدا ماي فييحة.

يعود السبب في امتناع استلزام «غير جميلة» لقييحة إلى أن الصفتين جميل وقبيح ليستا من الألفاظ المتكاملة مثل متزوج وأعزب ولكتهما من الألفاظ المتضادة وميزتها الأساسية أنها تحدد قطبي سلم، ولئن كان من الممكن من خلال [كناية] التلطيف أن نؤول ليست جميلة بمعنى قبيحة، إلا أن هذا التأويل يمكن بكل تأكيد أن ينافسه تأويل بديل مثل المذكور في (7):

(7) ماتيلدا ماي ليست جميلة ولكنها عادية.

ملاحظة: سنعود لاحقا إلى كون التأويلات المخفضة تمثل عينات من اشتغال النفي اشتغالا يختلف عن اشتغاله في التأويلات المصعدة كالتي في (8):

(8) ليست ماتيلدا ماي جميلة بل هي جميلة جدا.

2.1 الأسوار

ليست الصفات المتضادة المجال الوحيد الموفي بتوضيح الظواهر الدرّجيّة. إذ يرجع إلى جانبه شاهد لا يقلّ عن الأول تقليديّة هو مجال الأسوار. نذكر بأنّ السور في لسان من الألسنة الطبعيّة مثل الفرنسيّة أو العربيّة كلمة (من مثل: *chaque, le, un* وغيرها وفي العربيّة هو كلمة مثل كلّ، ولام التعريف والتنكير وغيرها) أو تعبير جاهز (مثل: *la plupart de* أغلبهم، *une kyrielle*، سلسلة من، *une floppée*، مجموعة من، *un tas de* عدد كبير من..)، تنتمي إلى مقولات تركيبيّة مختلفة حسب الألسنة (كأدوات التعيّن مثل *tous, chaque, quelques, aucun*، والظرف من نوع *beaucoup, trop, peu, un peu*، . . .) أي بالعربيّة كثير وقدر قليل من... وقدر قليل لا قيمة له وأكثر ممّا يجب.... وتعبر عن الكميّة التي يسندها المتكلم للأسماء (س) [قصد] تحديدها. ولهذه العبارات المسوّرة خاصيّة تحديد السلام الكميّة. وإذا انطلقنا من اللسان الفرنسيّ كان السّلم الكميّ الإيجابي يتضمّن على سبيل الذكر لا الحصر الـوحدات التالية (*un peu, quelques, beaucoup, tous un*). [ويقابلها في العربيّة التنكير وقليل من وبعض وكثير وكلّ] وقد ترتّب عن وجود سلام كميّة مرتبطة بالأسوار مظهران تداوليان يناقضان التكهّنات المنطقيّة وتوقّعاتها.

1.2.1 الأسوار المنطقيّة والأسوار اللغويّة

تمثّل النتيجة الأولى في تباين الخصوصيّات الدلاليّة للأسوار في اللسان الطبعي والأسوار في منطق المحمولات مثل السور الكوني $\forall$ س (لكلّ س) والسور الوجوديّ $\exists$ س (يوجد على الأقلّ س واحد). والواقع أنّ كلّ المتغيّرات س لا تعني دائماً $\forall$ س، وس كذلك ليس له دائماً الدلالة المنطقيّة للعبارة المنطقيّة $\exists$ س مثلما تبيّنه الشواهد التالية: / [279]

(9) أ. كلّ الأطفال، لإبول Paul، يمكن أن يذهبوا إلى السباحة.

ب. الرجل هو الرجل.

إنّ التّأويل في المثال (9)، انّذي ينبغي أن يفهم له كلّ الأطفال ليس التّأويل المنطقي. فهذا التّأويل يستلزم في الحقيقة أن يكون كلّ عنصر من مجموعة الأطفال التي يكون كمّها *cardinal* يستجيب من غير استثناء لخصوصيّة «القدرة على الذهاب إلى السباحة». ففي الفرنسيّة إنّ كلّ س هي ق لا تدلّ بالضرورة على أنّ كلّ عنصر من مجموعة المتغيّرات (س) له ومن دون استثناء الخصوصيّة ق: ذلك أنّ توارّد cooccurrence لفظة *tous* أي كلّ مع *sauf* أي إلّا يبيّن أنّ كمّ المتغيّرات - (س) التي لها الخصوصيّة ق يمكن أن يؤوّل على أنّه دالّ على «أقلّ من ن».

القاموس الموسوعي للتداولية

والأمر نفسه يقال عن «الرجل» في (9ب) فإنه لا يعني «يوجد على الأقل من بحيث يكون من هو رجل» ألا ترى أن «الرجل» في قولنا بالفرنسية *Un homme est un homme* أي «الرجل هو الرجل» يستلزم كل الرجال.

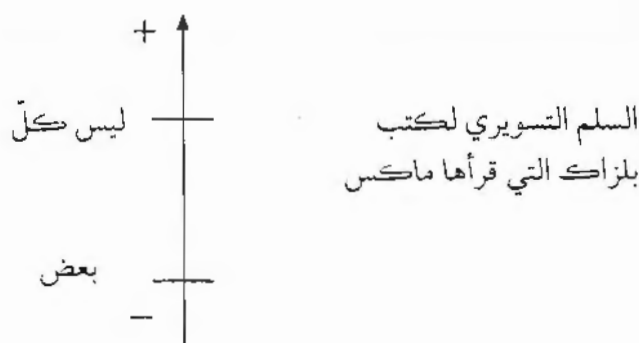
2.2.1 الدلالة المنطقية واللغوية للأسوار

النتيجة الثانية التي تترتب عن التباعد بين الدلالة اللغوية والدلالة المنطقية للأسوار تتصل بأنواع التعقيبات التي تسمح بها كل منهما وبالتالي فهي تتصل بالأحرى بخصائصها الحجاجية. ولقد لاحظ «دكرو» (Ducrot 1980 c) أن القولين في (10) لهما خصائص حجاجية هي في الظاهر مناقضة لخصائصها المنطقية:

(10) أ. لم يقرأ ماكس [Max] كل روايات بلزاك.

ب. قرأ ماكس بعض روايات بلزاك.

إن الحدس المرتبط بالمعيتات الكمية [مثل كل وبعض] هو التالي: إذا طلب المتكلم من مخاطب ما إذا كان ماكس يعرف جيداً بلزاك ويستطيع أن يرشده حول مؤلف من [مجموع] الكوميديا البشرية. فإن الإجابة (10 أ) لا (10 ب) هي التي تكون أكثر مناسبة لماكس (ومادة له). فنحن نتوقع من شخص قيل في شأنه إنه لم يقرأ كل روايات بلزاك أن يكون قد قرأ منها الكثير إن لم نقل إنه قرأها جميعاً. وبالعكس من ذلك إذا قلنا عنه إنه قرأ بعض روايات بلزاك فسنفهم أن بعض روايات تدل على بعض الروايات فقط. بعبارة أخرى ستكون بعض في السلم التسويقي للكتب التي ألفها بلزاك والتي قرأها ماكس أقل من ليس كل [الروايات] مثلما يبينه السلم التسويقي التالي:



شكل 1

2. السَّلام الحجاجيَّة

صيغت نظرية السَّلام الحجاجيَّة صياغةً أولى في (دكرو، 1973 فصل، 13 Ducrot) ثمَّ عدَّلها في (دكرو، 1980c Ducrot) وتطابق نظرية السَّلام المحاولة الأولى لصياغة صريحة لنظرية الحجاج وسماها بالحجاجيَّة الضعيفة. لن نخوض ههنا في الحجاجيَّة القويَّة المحلَّلة في الفصل 11 وهي التي تتلاءم مع الصيغة النموذجيَّة لنظرية الحجاج. أمَّا في هذه الفقرة فسنتناول المفاهيم الأساسيَّة لنظرية السَّلام الحجاجيَّة ومسألة النفي ودور [281] قوانين الخطاب في تحليل الظواهر الدَّرجيَّة. /

1.2 مفاهيم الحجاج الأساسيَّة: القسم والسُّلم والقوَّة الحجاجيَّة:

1.1.2 باب القسم الحجاجي

نقول عن قولين ق وق' إنَّهما ينتميان إلى باب حجاجي واحد يحدِّده قول ن إذا كان المتكلِّم يعتبر أنَّ ق وق' بمثابة حجج لفائدة ن (دكرو، 1980c، 17 Ducrot). فمفهوم القسم الحجاجي هو إذن [محدَّد] بالنسبة إلى مفهوم النتيجة من ناحية والمتكلِّم من ناحية أخرى: فإذا انتمى قولان أو أكثر إلى باب حجاجي واحد فذلك يعني أنَّهما يمكنان من خدمة النتيجة نفسها ويسَّان اختيار متكلِّم واحد.

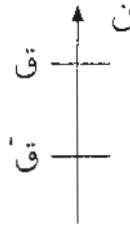
2.1.2 القوَّة الحجاجيَّة

تنظم الحجج التي تنتمي إلى قسم حجاجي واحد في علاقة ترتيب: إذ بعض الحجج هي أقوى من بعض وبعضها أضعف من بعض. ليكن القولان ق وق' متممين إلى قسم حجاجي واحد، سنقول عن ق' إنَّ المتكلِّم قدَّمه على أنَّه حجَّة أقوى من ق إذا كانت النتيجة ر المستخلصة من ق تستلزم النتيجة ر المستخلصة من ق' ولا يصحَّ العكس (دكرو، 1980c، 18 Ducrot).

3.1.2 السُّلم الحجاجي

حين توجَّه علاقة ترتيب أو قوَّة [العناصر الموجودة داخل] قسم حجاجي سنقول إنَّ السُّلم الحجاجي تنتمي إلى سُّلم حجاجي واحد (دكرو، 1980c، 18 Ducrot). فالسُّلم الحجاجي هو إذن قسم حجاجي موجه. ونحن نمثل للسُّلم الحجاجي بواسطة النتيجة ن والحجَّتَيْن ق وق' التي تستجيب ثلاثتها لتعريف القوَّة الحجاجيَّة على النحو التالي:

السلالم الحجاجية والظواهر الدرجيّة



الشكل 2

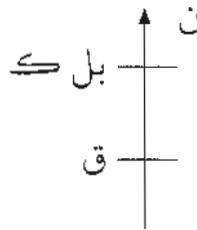
وللتمثيل لهذه المفاهيم بشكل ملموس أكثر سنناقش نموذجاً من رابطتين حجاجيتين [في اللسان الفرنسي] هما *même* و *mais* [يؤدّي معنى *même* في العربية بعدة طرق منها التعقيب بالفاء وإنّ ويل وحتىّ ويؤدّي معنى *mais* بلكن ولكن]. /

نذكر بأنّ الرابط هو علامة لغويّة تربط بين عمليتين لغويتين داخل القول الواحد. ونقول عن رابط أنّه حجاجيّ إذا ما ربط بين عمليتين حجاجيتين وأنّ عمل الحجاج يتمثل في إلقاء قول يعمل عمل الحجّة.

4.1.2 مثالان من الربط [في الفرنسية]: *mais* و *même*

الرابط *Même* [ف، إنّ، بل، حتىّ]

يرى «دكرو» أنّ الرابط *même* يفيد بالوضع علاقة قوّة حجاجيّة في اللسان الفرنسي.. ففني مقطوعة من قبيل *p et même q* التي يوافقها في العربية [في بعض السياقات] *ق بل ك* تنتمي ك وق إلى السلم الحجاجي نفسه لكن ك أقوى حجاجيّاً من ق مثلما يبيّنه الشكل 3:



الشكل 3

ومن الممكن أن نمثّل لعلاقة الترتيب هذه بجدول الأمثلة التالية:

(15) أ. ييار متحصل على أطروحة مرحلة ثالثة وحتىّ على أطروحة [دكتوراه] دولة.

القاموس الموسوعي للتداولية

Pierre a une thèse de troisième cycle et même une thèse d'état

ب. ؟؟ بيار متحصل على أطروحة [دكتوراه] دولة بل على أطروحة مرحلة ثالثة.

?? Pierre a une thèse d'état et même une thèse de troisième cycle

نحن نقبل هنا أن يكون ترتيب القيم المؤسساتية هو [أطروحة المرحلة الثالثة < أطروحة دكتوراه الدولة]. ويفترض إمكان ربط هاتين المعلومتين في اللسان الفرنسي بعبارة même أي بل. إن القولين: Pierre a une thèse de troisième cycle أي بيار متحصل على أطروحة مرحلة ثالثة و Pierre a une thèse d'état أي بيار متحصل على أطروحة [دكتوراه] دولة ينتميان إلى قسم حجاجي واحد. وإذا كانت q même أي بل كـ (الحصول على أطروحة دكتوراه دولة) أقوى حجاجيًا من قـ (الحصول على أطروحة مرحلة ثالثة)، فذاك يفترض أن [النتيجة] ن يمكن أن تدعم بواسطة كـ دعمًا أفضل مما تدعم بواسطة قـ.

سنلاحظ أن رابطًا قريبًا من même هو surtout أي لا سيّما لا يفرض هذا الضرب من شروط الاستعمال؛ ويدلّ على ذلك الفرق بين ما يُلتمَح إليه القولان التاليان:

(16) أ. النساء في فرنسا جميلات ولا سيّما في باريس

En France, les femmes sont belles, surtout à Paris

ب. النساء في فرنسا جميلات حتى في باريس [ترجم même في هذا السياق بحثيًا]

En France, les femmes sont belles, même à Paris

إنّ الملمّح إليه في (16) هو أن النساء في باريس أجمل مما عليه النسوة في مكان آخر في فرنسا، بينما الملمّح إليه في (16ب) أننا لا نتظر أن تكون النسوة جميلات في باريس. / [283]

ملاحظة: لا يقوم التعليق على استعمال même حتى أعلاه على خصائصه الحجاجية وإنما يعتمد على خصائصه الدلالية (انظر في هذا الكتاب نفسه الفصل 9 الفقرة 1.2.2). سنناقش في موضع لاحق مثال même (أي) حتى ومختلف الطرق التي يمكن بها تفسير دلالاته.

مثال أخير مأخوذ من إشهار لقميص الكوكاي Kookai المكشوف الرقبة والكشفين يمكن جتيدا من بيان الفرق بين surtout لا سيّما و même حتى:

(17) وأنت أمام صورة شابة مراهقة ترتدي قميصا مكشوف الرقبة والكشفين:

أ. سيكون الصيف حارًا لا سيّما بالنسبة إلى الذكور.

ب. ؟ سيكون الصيف حارًا حتى بالنسبة إلى الذكور.

الرابط Mais لكن

يوضّح الرابط الحجاجيّ Mais لكن علاقة القوّة الحجاجيّة ويوضّح أيضاً مفهومه: جديداً هو مفهوم التناقض الحجاجي. وتفترض هذه العلاقة أنّه إذا كانت حجة ق تنتمي إلى قسم حجاجيّ تحدّده النتيجة ن، فإنّه توجد حجة [أخرى] ق' تنتمي إلى قسم حجاجيّ [آخر] تحدّده النتيجة المناقضة لا - ن. وحين ينتمي قولان ق وق' إلى القسم الحجاجي نفسه فإننا نقول إنّ لهما الوجهة الحجاجيّة نفسها أو يشتركان فيها. وبالعكس فإنّه إذا ما انتمى ق وق' كلاهما إلى قسمين حجاجيّين متناقضين نقول إنّ لهما توجيهاً حجاجيّاً متناقضاً، ونحن نمثّل لعلاقة التناقض الحجاجي بالطريقة التالية:



الشكل 4

ول Mais أي لكن الخاصيّة الحجاجيّة العجيبة المتمثّلة في أنّها تؤلّف بين علاقة القوّة الحجاجيّة وعلاقة التناقض الحجاجي وتجمع بينهما. وبناء على ذلك حين توجد علاقة قوّة حجاجيّة بين حجتين فذاك لا يستلزم بالضرورة أنّ الحجج تنتمي إلى السّلم الحجاجي نفسه، ولتوضيح هاتين الميزتين الحجاجيّتين لتدبّر الأمثلة التالية:

(18) أ. لو كنت مكانك لما عهدت بهذا العمل لماكس؛ إنه كفاء ولكته مشوّش. / [284]

ب. ؟؟ لو كنت مكانك لما عهدت بهذا العمل لماكس؛ إنه مشوّش ولكته كفاء.

(19) أ. ؟؟ لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس؛ إنه كفاء ولكته مشوّش.

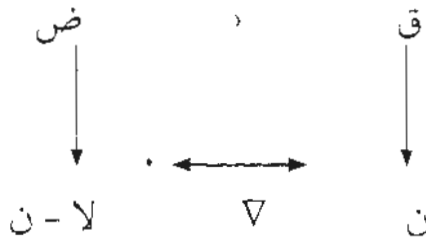
ب. لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس؛ إنه مشوّش ولكته كفاء.

نحن نسلم أنّ كون [الشخص] كفاءاً ينتمي إلى القسم الحجاجي الذي تحدّده النتيجة لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس، ونسلم أنّ كون الشخص مشوّشاً ينتمي إلى القسم الحجاجي الذي تحدّده النتيجة المعاكسة. وبذلك يتضح أنّ علاقة الترتيب [بين الحجج] أو علاقة القوّة الحجاجيّة لا يمكن تحديدها بصفة مسبقة وما قبلية. ألا ترى أنّ الحجة ماكس مشوّش في (18) هي أقوى من الحجة ماكس كفاء بينما الأمر على خلاف ذلك وعكسه في (19) وتبيّن

القاموس الموسوعي للتداولية

بالإضافة إلى ذلك أن النتيجة ينبغي أن تناسب القسم الحجاجي الذي تدرجه mais أو لكن حتى يستقيم القول حجاجيًا.

ومعنا من الممكن أن نمثل البنية الدلالية لـ Mais أي لكن بالمرتج الحجاجي التالي (انظر :Moeschler 1989 a, 57)

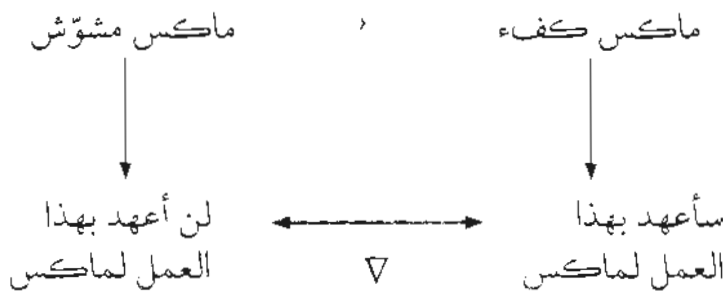


∇ = رابط فصل إقصائي (تناقض منطقي)

المرتبطة بالمرتبطة

المرتبطة بالمرتبطة

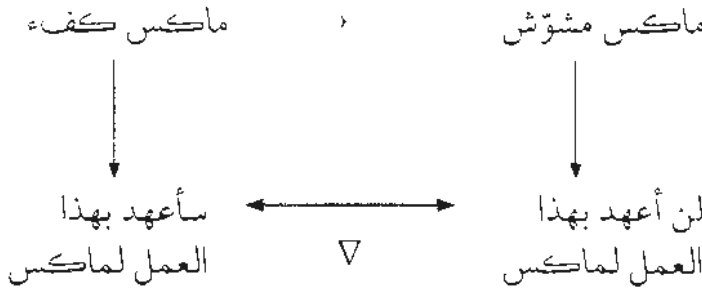
تسند القيم التالية لهذا الرسم لكي تشرح على التوالي (18أ) و(19ب):



الشكل 6 /

[285]

التلالم الحجاجية والظواهر الدرجية



الشكل 7

2.2 النفي وقوانين الخطاب

إن التحليل الحجاجي للنفي مفيد لأسباب عديدة لأنه من ناحية يثير اشتغال النفي في اللسان بالنسبة إلى التلالم الحجاجية ومن ناحية أخرى يستلزم الاعتماد على عدد من قوانين الخطاب. وحتى نتجنب أي لبس سنشير منذ الآن إلى أن التحليل الذي يقترحه «دكرو» للنفي يقتصر على ما يسميه النفي الوصفي في مقابل النفي الجدالي والنفي الميتالغوي.

ملاحظة: نذكر أن النفي الوصفي يوافق مجرد الوصف لوضع سلبي بينما يناقض كل من النفي الجدالي والميتالغوي مجموعة أقوال ويكون أعمالاً هي إما تصحيح أو دحض وتبكيث، ونحيل على «موشر» (Moeschler 1982, 1991, 1992) في تحليل لأصناف النفي الثلاثة وعلى «دكرو» (Ducrot 1984 الفصل 8) ونحيل في هذا الكتاب على الفصل 12، الفقرة 4.2.1 لوصف للنفي المتعدد الأصوات وعلى «دكرو» (Ducrot 1972) لوصف تداولي أول للنفي.

ولكي نصف الخصائص الحجاجية للنفي من الضروري أن نعتد عدداً من قوانين الخطاب: قانون النفي، قانون القلب، قانون الضعف، قانون التخفيض، قانون الشمول.

وهذه القوانين الخطابية تنتمي إلى المكوّن البلاغي كما هو موصوف في المقدمة الفقرة 2.3 وفي الفصل 7 الفقرة 1.3.

1.2.2 قانون النفي

يخصّ هذا القانون الأول حدثاً حجاجياً حديثاً ليس له مقابل منطقي يافقه. وينصّ القانون في الواقع على أنّه إذا انتمت حجة ق إلى القسم الحجاجي الذي تعينه النتيجة ن، فإنّ نفيها لا - ق سيُعدّ حجةً رتدعم[النتيجة لا - ن].

فمثلاً إذا قبلنا الحجة السعطاء في (20) فإنّه ينبغي لنا بالأحرى أن نقبل الحجة السلبية (21):

(20) ماكس ذكي. لقد اجتاز البكالوريا.

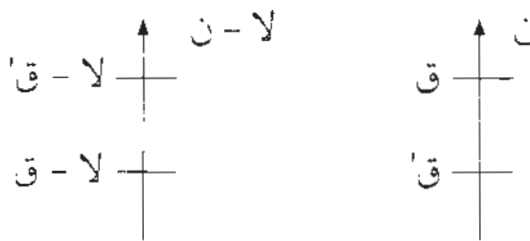
(21) ماكس ليس ذكياً؛ إنّه لم يجتز البكالوريا.

ملاحظة: يجدر التنبيه إلى أنّ العلاقة الحجاجية التي توجد بين الحجة ونتيجتها تتصرّف في هذا الموضع بشكل يختلف عن الامتزاج المادي / للمنطق الكلاسيكي. والحق أننا نحاسب أنّه إذا كانت ق تقتضي ك فإنّ ذلك لا يستلزم أنّ لا - ق يستلزم لا - ك. وأكثر ما يمكن تمثيله من ذلك هو القول بالتكافؤ المطلق (22) بين العبارة ق يستلزم ك والعبارة لا - ك يستلزم لا - ق (التكافؤ المنفي عكس التقيض (contraposition):

(22) (ق - ك) ⇔ (لا - ك ← لا - ق)

2.2.2 قانون القلب الحجاجي

قانون القلب الحجاجي هو تفسير لقانون النفي الذي يراعي الخصائص المنصّة بالحجج التي تنتمي إلى سلّم حجاجي. هذا القانون ينصّ على أنّ سلّم الأقوال السلبية هي عكس سلّم الأقوال الإيجابية [الحجاجي]. فإذا كانت ق' هي أقوى من ق في السلّم الحجاجي الذي تحدده النتيجة ن، فإنّ قانون القلب الحجاجي يتكهن بأنّ السلّم السلبي يجعل من لا - ق حجة أقوى من لا - ق' بالنسبة إلى النتيجة لا - ن وهو ما يمثله الشكل 8:



الشكل 8

فمثلاً إذا سلّمنا بأنّ الحصول على دكتوراه الدولة هو حجة أعلى من الحصول على دكتوراه المرحلة الثالثة بالنسبة إلى نتيجة معينة ن، فإنّنا سنقبل حتى ندافع على النتيجة المناقضة بأنّ القلب هو الذي يصحّ في ترتيب الحجج على:

(23) أ. ماكس متحصّل على دكتوراه المرحلة الثالثة وحتى على دكتوراه الدولة.

ب. ليس لـماكس دكتوراه الدولة ولا حتى دكتوراه المرحلة الثالثة.

السَّلام الحجاجية والظواهر الدرجية

(24) أ. ؟؟ ماكس متحصل على دكتوراه الدولة وحتى على دكتوراه المرحلة الثالثة.

ب. ؟؟ ليس لماكس دكتوراه المرحلة الثالثة ولا حتى دكتوراه الدولة.

تجدد الإشارة إلى أنَّ قانون القلب inversion لا يفتر إلاَّ وجوه تصرف النفي الوصفي لأنَّ الاستخدامات الميتالغوية للنفي ليست مُفترَّة: إذ يستعمل النفي هناك استعمالاً يُرفع ولا يُخفض (راجع قانون التخفيض):

(25) ليس ماكس راضياً عن سيارته الجديدة، إنه متحمس لها./

[287]

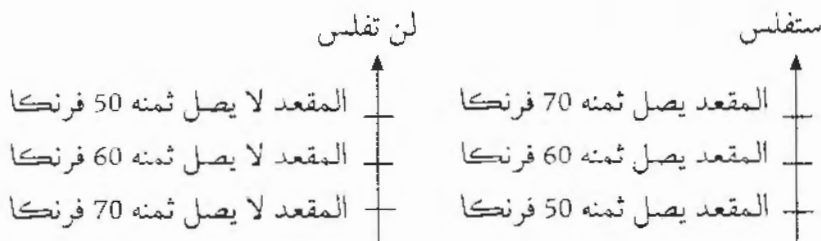
3.2.2 قانون الضعف

يدلَّ قانون الضعف على أنَّه إذا كان القول ق ينتمي إلى القسم الحجاجي المحدد بـ ن، ولكنه حجة ضعيفة بالنسبة إلى ن، إذن فإنَّ ق يمكن في بعض الحالات أن يكون حجة بالنسبة إلى لا-ن. بعبارة أخرى فإنَّ «إثبات كمية تعتبر ضعيفة [يؤول إلى] إثبات ضعف تلك الكمية» (Ducrot 1980 c, 30). لنفترض أنَّ المتكلم يحاول إقناع مخاطبه بأنَّ ثمن المقعد في المسرح ليس مكلفاً، فبإمكانه أن يستعمل - على السواء - إمَّا القول الموجب وإمَّا السالب:

(26) أ. لن تفلس: المقعد ثمنه خمسون فرنكاً.

ب. لن تفلس: المقعد لا يصل ثمنه إلى خمسين فرنكاً.

إنَّ اللجوء إلى قانون الضعف ضروري هنا لتفسير الاستخدام الحجاجي للحجة - المقعد ثمنه خمسون فرنكاً. ولو لم نعتمد قانون الضعف لتعدَّر علينا تفسير العلاقة الحجاجية الواردة في (26): ألا ترى أنَّ القسم الحجاجي للحجة الإيجابية تحدده في الواقع النتيجة لن تفلس مثلما يبينه السَّلمان الحجاجيان في الشكل 9:



الشكل 9

4.2.2 قانون التخفيض

يعتبر قانون التخفيض تعبيراً صريحاً عن فكرة أنّ النفي اللغوي الوصفي يعني «أقلّ من» (دكرو، Ducrot, 1980c, 31). ويفسر هذا القانون أنّ القولين في (27) يعينان القولين (28) ولا يعينان القولين (29):

(27) أ. ليس الجوّ بارداً. Il ne fait pas froid.

ب. لم يكن يوجد كثير من الأصدقاء في الاجتماع.

Il n'y avait pas beaucoup d'amis à la réunion.

(28) أ. الجوّ معتدل (أو حارّ). Il fait tiède (ou chaud).

ب. جاء عدد قليل جداً من الأصدقاء. Peu d'amis sont venus.

(29) أ. الجوّ أكثر من بارد. Il fait plus que froid.

ب. لم يأت إلى الاجتماع أيّ صديق. Aucun ami n'est venu à la reunion.

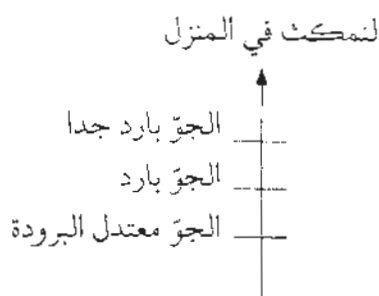
/

[288]

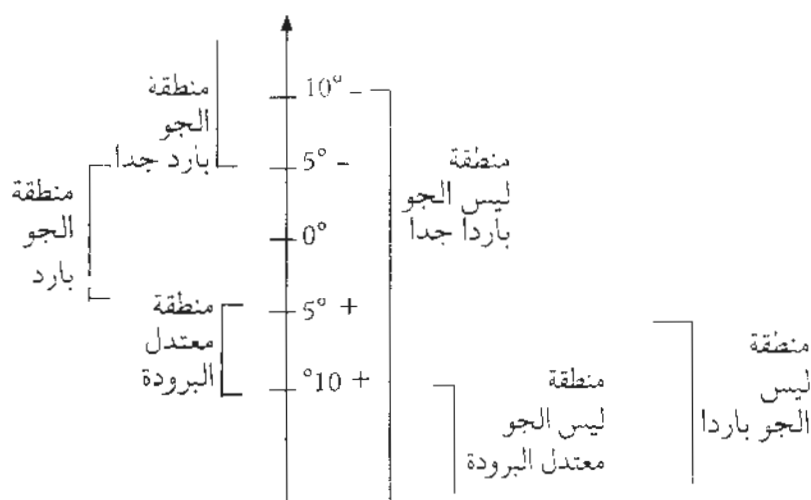
إنّ الصياغة الصريحة لقانون التخفيض قد تعقّدت، وعقّدها وجوب اللجوء إلى مفهوم وسط بين التدرّج الفيزيائي (مثلاً الحرارة) الذي ليس له توجيه والسلم الحجاجي الذي هو في مقابل ذلك موجه. فأدخل «دكرو» (Ducrot, 1980c, 32) لهذا السبب مفهوم التدرّج النظير لسلم حجاجي ليحدّد التدرّج الفيزيائي الموجه حسب السلم الحجاجي الموافق. لتكن ل منطقة التدرّج الموضوعي المُناظرة لسلم حجاجي يثبت صحته قول ق ينتمي إلى القسم الحجاجي الذي تحدّده ن. يقول قانون التخفيض إنّّه إذا صحت ق في ل، فإنّ لا - ق قد صحت في المنطقة الأدنى من ل لا في المنطقة الأعلى.

حتى نشرح بشكل ملموس أكثر قانون التخفيض، لنأخذ السلم الحجاجي في الشكل 10 والتدرّج الفيزيائي المناظر المعطى في الشكل 11. ونشير إلى أنّ التدرّجات الفيزيائية المطابقة للأقوال هي اعتباطية ولا تتغيّر بنية القاعدة؛ وأنّ المناطق المقترنة بالأقوال السليّة تحدّد منطقة في التدرّج الفيزيائي الأدنى منها بالضرورة:

التلالم الحجاجية والظواهر الدرجية



الشكل 10

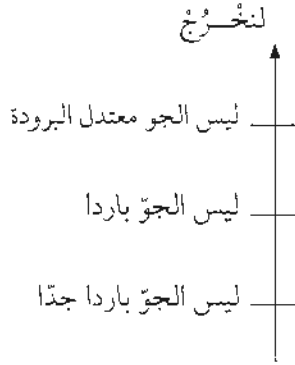


الشكل 11 /

[289]

ينعكس قانون القلب inversion بأن سلم الأقوال السلبية الموافق للسلم الإيجابي في الشكل 10 مطابق السلم المعاكس المعكوس في الشكل 12. لكن قانون القلب لا يسمح بوضع السلم الحجاجي مع تدرج فيزيائي مناظر [يوافقه عنصرا عنصرا]. لذلك يكون من مهام قانون التخفيض أن يحلل هذه الظاهرة ويفسرهما.

القاموس الموسوعي للتداولية



الشكل 12

5.2.2 قانون الشمول

تبقى مشكلة أخيرة يثيرها قانون التخفيض. إن المنطقة لـ 'المتعلقة بأنواع الحرارة في القول: ليس الجو باردا جدا أقل من منطقة لـ 'المتعلقة بأنواع الحرارة في القول الجو بارد جدا وفق المعطيات التي يوفرها الشكل 11. ينجم عن ذلك أن لـ 'تضم المناطق المتعلقة بـ ليس الجو باردا وليس الجو معتدل البرودة. وهذا يطرح القضية التداولية التالية: ما الذي يجعل متكئاً لا يستخدم حين يريد التعبير عن أن الطقس جميل القول: ليس الجو باردا جدا ولكن يستخدم بدلا منه ليس الجو باردا أو ليس الجو معتدل البرودة. الحل يكمن هنا في الاستنتاج بقانون الشمول (أو قاعدة الحكم عند 'غرايس، Grice (1975)، بفرض قانون الشمول أن يستعمل القول الذي يوفر معلومات أكثر، وبالتالي القول الأقوى. ومثلما أن الشكل 11 يظهر مناطق متناظرة من التدرج الفيزيائي بالنسبة إلى الأقوال الإيجابية، فإن قانون الشمول يمكن من تصور مثل هذه المناطق التي تصحح الأثر المفرط لقانون التخفيض وهذا ما يبيته الشكل 13 (انظر الصفحة الموالية)

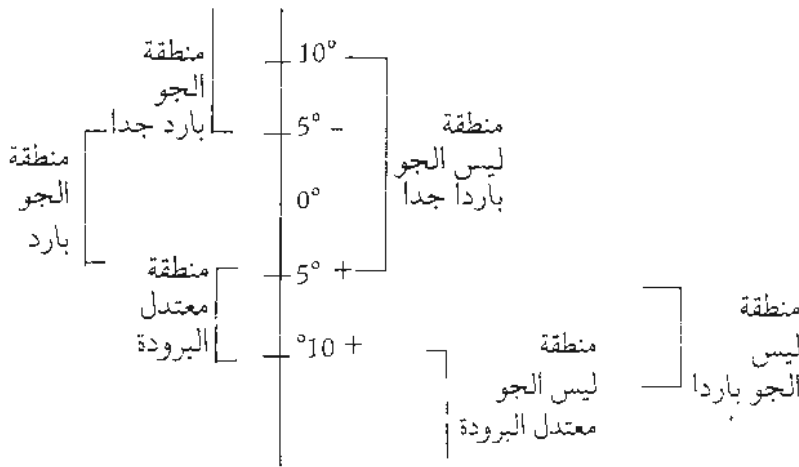
3.2 قدر قليل Un Peu / وقدّر قليل لا قيمة له Peu: الاقتضاء والتلميح

1.3.2 التاويلات الكمية والجهية.

لقد فُسر التقابل الموجود في الفرنسية بين *un peu* و *peu*، تقليدياً، تفسيراً كمياً: ألا ترى أننا نسلّم بأن الكمية الموصوفة في (30أ) هي أقل من تلك المذكورة في

[290] (30ب): /

السلام الحجاجية والظواهر الدرجية



الشكل 13

(30) أ. شربت قدراً قليلاً لا قيمة له من الخمر. J'ai bu peu de vin.

ب. شربت قدراً قليلاً من الخمر. J'ai bu un peu de vin.

لهذا التأويل أساس من الشرعية. إذ من الأفضل أن تجيب بـ (30أ) بدلاً من (30ب) شرطاً يطلب منك ماذا شربت قبل الانطلاق بالسيارة: فالشاهد (30ب) يحتمل في الواقع تأويلاً فيه تلطيف (ويكون المعنى المستفاد شربت كثيراً من الخمر) وهو ما لا يفيد (30أ). لكن التأويل الكمي يُشكل حين لا تكون للمحمول دلالة إحصائية كمية مثلما هو الحال في (31):

(31) أ. في هذه الوضعية قدر قليل من الإزعاج لا قيمة له

Cette situation est peu gênante.

ب. هذه الوضعية فيها قدر قليل من الإزعاج

Cette situation est un peu gênante.

إن التقابل ههنا جهتي بما أننا نؤول (31أ) تأويلاً قريباً من قول سلبي (هذه الوضعية ليست مزعجة)²²، بينما يكون (31ب) أقرب إلى التأويل الإيجابي (هذه الوضعية مزعجة).

22. [قريب من هذا إدراج النحاة العرب الأقوال التي تتضمن قلماً ضمن غير الواجب مع النفي]

2.3.2 التأويلات الحجاجية والاقتضائية.

لتجنبّ الحسم بين مقاربتين اقترح «دكرو» (1972 Ducrot الفصل 7) حلاً بديلاً على أساس مفهومي الاقتضاء والسلم الحجاجي. فعنده أن عبارة *قدر قليل* / *وقدر قليل لا قيمة له* [وهي ترجمة] *Peu / Un Peu* لا يتقابلان بالمقياسين الكمّي أو الجهّي، ولكن بالمقاييس الحجاجيّة والاقتضائية. تتأسس الملاحظة الأولى التي تدعم هذه الفرضيّة على ضروب التعقيب أي الجمل المستأنفة التي تسمح بها *Peu / Un Peu* أي *قدر قليل* / *وقدر قليل لا قيمة له*. فنحن في الواقع نجيز التعقيب بالجملة المستأنفة في (32) بينما يبدو الاستئناف في (33) غريباً:

(32) *Max semble devenir sobre: il a bu peu de vin hier soir.* أ.

يبدو أن ماكس أصبح معتدلاً [في شرب الخمر]: لقد شرب قدراً قليلاً لا قيمة له من الخمر ليلة أمس.

Max semble devenir moins sobre: il a bu un peu de vin hier soir. ب.

يبدو أن ماكس أصبح أقل اعتدالاً [في شرب الخمر]: لقد شرب قدراً قليلاً من الخمر ليلة أمس. /

[291]

(33) *Max semble devenir sobre: il a bu un peu de vin hier soir.* أ.

؟. يبدو أن ماكس أصبح معتدلاً [في شرب الخمر]: لقد شرب قدراً قليلاً من الخمر ليلة أمس.

Max semble devenir moins sobre: il a bu un peu de vin hier soir. ب.

؟ يبدو أن ماكس أصبح أقل اعتدالاً [في شرب الخمر]: لقد شرب قدراً قليلاً من الخمر لا قيمة له ليلة أمس.

لنلاحظ أن ضروب التعقيب هذه يمكن لها دائماً أن تُشرح في إطار المقاربات الكمّيّة أو الجهيّة: إذا دلت *Peu* أي *قدر قليل لا قيمة له* على كمّيّة قليلة أو على كمّيّة قريبة من النفي فإننا سنفهم أننا سنحتاج *peu de vin* أي *قليلاً من الخمر* على الاعتدال [في شرب الخمر]. لكن لو لم يكن الفارق إلا كمّيّاً أو جهّيّاً فإن التغيير الذي يدخله *Peu* أي *قدر قليل لا قيمة له* و *Un Peu* أي *قدر قليل* في المعنى الحجاجي في اتجاه الزيادة للأول والنقص في الثاني لكان ينبغي أن يسمح بالوصول إلى تكافؤ لوجهيهما الحجاجيّة. غير أن الأمثلة في (34) و (35) تبين بجلء أن هذه الفرضية ليست صحيحة:

(34) *Max semble devenir sobre: il a bu assez peu de vin hier soir.* أ.

يبدو أن ماكس أصبح معتدلاً [في شرب الخمر]: لقد شرب قدراً قليلاً لا قيمة له من الخمر ليلة أمس

السلالم الحجاجية والظواهر الدرجية

Max semble devenir moins sobre: il a bu un tout petit peu de vin hier soir
ب. ب. ب.

يبدو أن ماكس أصبح أقل اعتدالا في شرب الخمر: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر أمس.

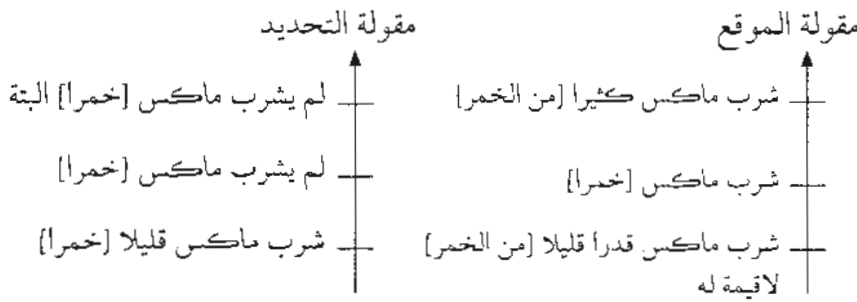
Max semble devenir sobre: il a bu un tout petit peu de vin hier soir.
أ. (35)

؟ يبدو أن ماكس أصبح معتدلا في شرب الخمر: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر.

Max semble devenir moins sobre: il a bu assez peu de vin hier soir
ب. ب. ب.

؟ يبدو أن ماكس أصبح أقل اعتدالا في شرب الخمر: إنه لم يشرب قدرا قليلا جدًا من الخمر أمس.

لو لم يكن حقا الفرق بين Un Peu و Peu إلا كميًا أو جهتيًا لانتظرنا أن يكون (35) مقبولا شأنه شأن (34). ولما كان الأمر خلاف ذلك تعين البحث عنه في موطن آخر. لنفترض في مرحلة أولى أن الأصناف الدلالية التي يتمي إليها على التوالي Un Peu و Peu هي أصناف متباينة ليست كميّة ولا جهتيّة. اقترح «دكرو» (1972، 200) أن يعبر عن هذا الاختلاف بواسطة مقولة الموقع (فيما يخص Un Peu) ومقولة التحديد (فيما يخص Peu) مثلما تبيّن السلالم الحجاجية التالية:



الشكل 14

إذا لم يكن الفرق لا كميًا ولا جهتيًا فكيف عندئذ يعبر عنه ؟ اقترح «دكرو» الاستعانة بالفرق بين الاقتضاء والتلميح. وبناء عليه يعتبر المضمون ك هو المقتضى لقول مضمونه ق إذا لم يتغير ذلك المضمون ق بعد إدخال النفي والاستفهام عليه (أي [292] لا تمثل ق لا موضوع / الاستفهام ولا محطّ النفي). وفي مقابل ذلك يكون المضمون

القاموس الموسوعي للتداولية

ك ملاحظا إليه في القول ق إذا ما كان المتكلم، وهو يصريح بـ ق لفتح بأن ك هي السعنى المقصود وحسن يفترض أن المشتق لـ ق يستلزم قدرا من المعلومات تمكنه من استرجاع ك انطلاقاً من ق ومن قانون من قوانين الخطاب (راجع في هذا الكتاب الفصل 7، الفقرة 3)، إن الـ مقتضى هو إذن من اختصاص المكون اللغوي، أنا الضمني فيتبع المكون البلاغي. بعد التذكير بهذه المفاهيم نبين وجه الانتفاع بها في وصف Un Peu و Peu

(أ) ليكن القول: Pierre a bu du vin hier شرب بيار قدرا من الخمر البارحة والقول Pierre a bu peu de vin hier شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة. إن الوصف الذي اقترحه، دعكروا، لـ أ هو التالي: يقتضي أ ما ينطق به أ (بمعنى: شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة) وينطق بأن الكم الذي شرب من الخمر قليل. ويتأكد هذا الوصف في القولين الموافقين والمنفي والاستفهام اللذين يقتضيان أيضاً أن بيار شرب قدرا من الخمر البارحة:

(36) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة.

Pierre n'a pas bu peu de vin hier

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة؟

Est - ce que Pierre a bu peu de vin hier ?

(ب) ليكن ب القول: Pierre a bu un peu de vin شرب بيار قدرا قليلا من الخمر، المكون انطلاقاً من أ في هذه الحالة ينطق القول ب بأن أ هي الحالة المقصودة وذلك بتحديد الكم المعنى في نسبة قليلة، بعبارة أخرى ينطق اللفظ un peu أي قدر قليل بوجود أ ويحدد أ في كمية قليل بينما تقتضي الكلمة الفرنسية peu القول أ، سنرى أن (37. أ) و (37. ب) لا يحملان أي محتوى خصوصي مقتضى مثلما يبينه التعقيب بالجمل المستأنفة في (38):

(37) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة.

Pierre n'a pas bu un peu de vin hier.

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة؟

Est - ce que Pierre a bu un peu de vin hier ?

(38) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة، بل لم يشرب الخمر البتة.

Pierre n'a pas bu un peu de vin hier, il n'en a même pas bu du tout.

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة؟ فهو في العادة لا يشربه.

Est-ce que Pierre a bu un peu de vin hier? parce que généralement il n'en boit pas.

3.3.2 الوصف الاقتضائي وقوانين الخطاب

للووصف الذي يقترحه «دكرو، بعض المزايا، فهو يمكن أولاً من شرح بعض الآثار المعنوية المرتبطة باستعمال الكلمتين الفرنسيتين *Un Peu* و *Peu* والتي لا تدخل ضمن وصفها الدلالي: إنها بالخصوص آثار قانون التلطيف الذي من دوره تخفيف الإثبات (في الفرنسية) بواسطة *Un Peu* وتخفيف النفي بواسطة *Peu*. ألا ترى أن المتكلم إذا قال (39) والحال أن لديه كثيراً من المال فإنه لا تلومه على الكذب ولكن لأنه جعلك تفهم تأويلاً مقيداً بحدود يعينه قانون الشمول (انظر، مع ذلك، محتوى (39ب) الذي يفرض تأويلاً تلطيفياً)، ولا يوجد كذلك تناقض حين تفكر في أن كتاباً ليس مفيداً فتقول في (40) إنه مفيد قدرًا من الإفادة لا قيمة لها فقانون التلطيف يفسر أن *Peu* أي قدر قليل لا قيمة له يبلغ أكثر مما تعنيه دلالاته في اللسان (راجع في الشاهد (40ب) مناسبة التعقيب بالكلمة الفرنسية *même* التي تترجم في الشاهد العربي بكلمة بل): / [293]

(39) أ. أحمل قدرًا قليلًا من المال معي

ب. لو كان لي قدر قليل من المال هذا الصيف لذهبت في عطلة إلى إيطاليا

(40) أ. هذا الكتاب مفيد قدرًا قليلًا من الإفادة لا قيمة له.

ب. هذا الكتاب مفيد قدرًا قليلًا من الإفادة لا قيمة له، بل هو ليس مفيداً بالمرّة.

المزية الأولى التي للوصف الاقتضائي هي إذن جعل الوصف الدلالي في *Peu* و *Un Peu* متناسقًا مع الاستعانة بقوانين الخطاب. إلا أن هناك مزية أخرى ليست أقل قيمة هي مزية شرح الظواهر التي بقيت مستعصية في إطار التحليل التقليدي. لتفان لهذه النتيجة (41) و(42)، كيف يمكن لنا أن نشرح أن (41) وحدها تتضمن (43)، أي إن لفظة *Peu* وحدها هي التي تدخل تقابلًا؟

Pierre a bu peu de vin blanc (41)

شرب بيار قدرًا قليلًا لا قيمة له من الخمر الأبيض.

Pierre a bu un peu de vin blanc (42)

شرب بيار قدرًا قليلًا من الخمر الأبيض.

Pierre a bu du vin autre que blanc (rouge par exemple) ou (43)
d'autres boissons alcoolisées.

القاموس الموسوعي للتداولية

شرب بيار قدرا قليلا من الخمر غير الخمر الأبيض (أحمر مثلا) أو غير ذلك من المشروبات الكحولية.

ينبغي كي نفسّر هذا الفرق أن نعود في مرحلة أولى إلى الوصف الاقتضائي لـ *Peu* أي قدر قليل لا قيمة له و *Un Peu* قدر قليل. ويكون الوصف [الدلالي] للشاهدين (41) و(42) كالتالي:

(41): المقتضى: شرب بيار قدرا من الخمر الأبيض

المنطوق: الكمية التي شُربت من الخمر الأبيض قليلة

(42) المنطوق *posé*: شرب بيار كمية محدودة (يسيرة على الأقل) من الخمر الأبيض.

ينبغي أن يسند الأثر المعنوي (43) إلى قانون من قوانين الخطاب لا إلى الوصف الدلالي. قانون الخطاب ذاك هو قانون اقتصاد التعيين الذي «يفرض أن يكون لكل تعيين خصوصي نقيّد به القول الإثباتي قيمة إبلاغية» (دكرو، 1972، 201) (Ducrot) يفهم هذا القانون بالطريقة التالية. ليسكن أ جملة وب تعبيرا مُخصّصا (في المثال الذي قدّمناه أبيض في قدر قليل لا قيمة له من خمر أبيض، وقدر قليل من خمر من الخمر الأبيض). نقول إن ب لها قيمة إبلاغية في أ إذا كان واحد من الشرطين التاليين متحققا:

(أ) لا يستطيع المتعم أن يستتج أ من أ - ب

(ب) لا يستطيع المتكلم أن يضمن صدق أ - ب

قبل أن نطبق هذا القانون على (41) و(42) نذكر بأن قوانين الخطاب لا تمتس إلا المحتويات المنطوقة ولا تمتس البتة المحتويات المقتضاة (المحتويات المقتضاة هي شروط استرسال الخطاب واتصال بعضه ببعض). إذا كانت أ تحوي إذن عبارة ب يمكن أن نطرحها من أ ونقصها منها من دون أن نفسد بنية الجملة فإن قانون اقتصاد التعيين [294] يمكن من التنبؤ بأن «استعمال أ يفرض في العادة - وبالتالي يلمح - إما إلى أن تكون أ - ب غير واضحة أو أن المعلومة التي نطق بها أ لا يمكن استنتاجها من تلك التي نطقت بها العبارة أ - ب» (دكرو، 1972، 203) (Ducrot)

لنأخذ أولا مثال *Un Peu* أي قدر قليل. إن المحتوى الذي ينطق به (42) هو أن بيار شرب كمية ما (يسيرة على الأقل) من خمر أبيض. وبما أنه ليس بإمكاننا أن نستتج المحتوى المنطوق في أ انطلاقا من أ - ب (شرب بيار قدرا قليلا من الخمر) ينجم عن ذلك اعتبار أن قانون الاقتصاد قد طبق ولن يُحمّل أي تلميح. فمادّا عن الشاهد (41) الذي محلّه استعمال *Peu* أي قدر قليل لا معنى له ؟ إن المحتوى المنطوق هو «الكمية التي شُربت من الخمر الأبيض ضعيفة». لكن هذه المعلومة يمكن أن تستتج من أ - ب أي من شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر. إذا لم يتم استيفاء الشرط الأول من قانون الاقتصاد فهل تم استيفاء الشرط الثاني ومحضله أن «المتكلم لا يمكن أن يضمن صحة أ - ب؟» بعبارة أخرى هل يعني قولك إن شخصا ما قد شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر

التلالم الحجاجية والظواهر الدرجية

«بيض التشيك» في كونه شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر؟ لا بكل تأكيد. ويدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول عن زيد إنه شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر الأبيض وأن تردف أنّه شرب كثيراً من الخمر الأحمر. ويرى «دكرو» أنّ هذه المعلومة مضنّة في القول على وجه التلميح وأنّ قانون اقتصاد التعيين هو الذي يقده، وهذا مترتب عن أنّ «أداء قول بضمن أنّ كلّ قيود التعيين أو التخصيص المضنّة فيه لها قيمة إبلاغية» («دكرو» 1972, 202). بعبارة أخرى فإنّ «استعمالك أ يلمح إما إلى أن أ - ب غير محققة ومشكوك فيها وإما إلى أنّ المتكلم لا يستطيع أن يستخلص من أ - ب «كلّ المعلومات التي تحملها إليه أ»» (المرجع نفسه).

إنّ القول في الشاهد (42) يلمح إلى أنّ بيار شرب كميّة (قليلة أو هامة) من الخمر غير الأبيض لأنّ هذا الشرط الأوّل هو الذي تم استيفاؤه. ولما كان هذا الشرط الثاني هو الوحيد الذي تم استيفاؤه فإنّ القول الذي وردت فيه كلمة un peu لا يقدح أيّ تلميح ولا بولده.

3. الحجاجية والأدنوية: في استخدام قوانين الخطاب استخداما جيّدا

أفضى تحليل الظواهر الدرجية في الألسنة الطبيعية في نهاية السبعينات إلى ظهور جدل متشعب جدّا بين أصحاب مذهبين تداوليّين متباينين: أصحاب - حجاجية جذرية من جهة (راجع أسكمبر و«دكرو» 1983 Anscambre et Ducrot الفصل 2) ومن جهة أخرى القائلون بمقاربة دلالية تسمّى بالأدنوية (فوكونياي و«كورنيلي» & Fauconnier 1984 Cornulier) موضوعها الاعتماد على قوانين الخطاب اعتماداً منهجياً. وإذا تجاوزنا هذا التباين المبدئي اكتشفنا فرقا له أبعاد خطيرة: إذ يختلف الفريقان حول ضرورة الاعتماد على مبادئ منطقية في تفسير المعطيات الدلالية أو عدم ضرورتها.

1.3 الاستعانة بقوانين الخطاب

يبدو اللجوء إلى قوانين الخطاب، مهما كانت النظرية التي يتم تبنيها ضرورياً وتبرزه الأسباب التالية. إذ يحتمل القول (44) وجهين من وجوه التأويل، تأويل نسّيه حصرياً (لي قدر من الوقت تعني [295] لي قدر من الوقت وقدر من الوقت فقط) وتأويل غير حصريّ (لي قدر قليل من الوقت يعني / لي قدر قليل من الوقت وقدر قليل من الوقت على الأقل). ونفترض عادة لتفسير غلبة التأويل الحصريّ في الشاهد (44) أنّه نتيجة قانون من قوانين الخطاب هو قانون الشمول. ويبدو اللجوء إلى قانون الخطاب هذا ضرورياً لأنّه لو لا ه لما فهمنا كيف يمكن أن نحمل [الأقوال]، في بعض السياقات اللغوية، على وجوه من التأويل غير حصريّة (بالخصوص الجملة الشرطية مثلما هو الحال في (45)):

(44) لي قدر قليل من وقت الفراغ.

(45) إن يكن لي قدر قليل من وقت الفراغ هذا الصيف أسافر في العطلة إلى إيطاليا.

بعبارة أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّه يمكننا تأويل العبارة un peu de X أي قدر قليل من س تأويلاً حصرياً (يفيد قدرا قليلا من الوقت فقط)، وتأويلاً غير حصريّ (يفيد قدرا قليلا من الوقت على الأقل)، فإنّ العبارة الفرنسية un peu de X سيكون لها دلالة أساسية غير حصريّة، ثمّ نشقّق منها بالاعتماد على قانون الشمول القيمة الحصريّة. يوافق

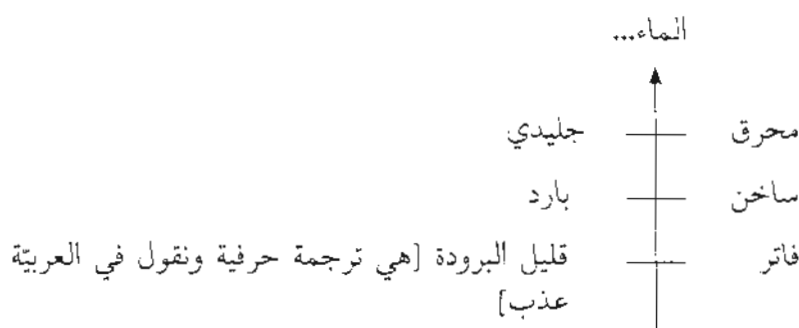
القاموس الموسوعي للتداولية

هذا الرأي الموقف الأدنوي الذي يمتاز بتقليص القيمة الدلالية الأساسية إلى حدودها الدنيا واستخدام قوانين الخطاب استخداماً نظامياً لتفسير الآثار المعنوية المرتبطة بقول الجمل في السياق.

ملاحظة: يحسن التنبيه أن الموقف المخالف الذي تمثله الحجاجية الجذرية لـ أنسكومبر، و«دكرو» Anscombe et Ducrot لا يطعن في استعمال قوانين الخطاب ولكنه يقلل من اعتمادها إلى أبعد حد؛ ثم إن الموقف الحجاجي الجذري argumentativiste على عكس المقاربة الدلالية الأدنوية لا يقول إن الترتيب الدرجي للأحداث اللغوية يوافق ترتيب الاستلزامات بين الأقوال ترتيباً منطقياً.

2.3 الظواهر الدرجية والاستلزامات

سننطلق من السلم المرسوم في الشكل 15 وهو سلم تحدده على مستوى اللسان علاقات الصفات الدالة على الحرارة. ويبرزه أن المقولات الدالة على الحرارة موجهة بمعنى أن صفة جليدي تفيد أكثر [برودة] من صفة بارد في ترتيب ما هو بارد وأن محرق هو أكثر [حرارة] من صفة حار في ترتيب ما هو مرتفع الحرارة.



الشكل 15 /

{296}

23 . تتغير أوصاف الحرارة حسب المحمولات من لسان إلى آخر. [المترجم]

السلام الحجاجية والظواهر الدرجية

كيف نبرز هذا السلم؟ لنسلم بادئ ذي بدء أننا لم نجتمع بين المقولات في حد ذاتها (من خلال الصفات الدالة على الحرارة) وإنما جمعنا بين الجمل التي تحتوي على هذه الكلمات وهي مُنزلة في سياق. ثانياً إن علاقة الترتيب المشار إليها في السلم تحدّد بدءاً على علاقات الاستلزام التي تعقدها هذه الجمل فيما بينها. وإن شئت قلنا إن الترتيب الحاصل [بين الصفات] عذب - بارد - جليديّ تحدّد الاستلزمات التالية

(46) أ. الماء جليديّ ← الماء بارد

ب. الماء بارد الماء ← عذب

فتكون صياغة مبدأ الاستلزام الدرجي على النحو التالي:

هـ مجموعة من المقولات $T_1, T_2, \dots, T_n$ مرتبة في سلم تكون فيه علاقة الترتيب $T_1 < T_2 < \dots < T_n$ تستلزم الجمل التي تحتوي على T_1 الجمل التي تحتوي على $T_2, \dots, T_n$ وتستلزم الجمل التي تتضمن T_2 الجمل التي تحتوي على $T_3, \dots, T_n$ ويعني ذلك أن الجمل الواقعة في أعلى السلم تستلزم كلّ الجمل الواقعة دونها فيه.

ترتّب عن علاقة الترتيب هذه التي تبرزها علاقات الاستلزام الدلالي بين الجمل نتيجة هامة محصلها أننا إن سلّمنا بأن جملتين تنتميان إلى نفس السلم دل ذلك على أنّهما تتلاءمان [وتناسب إحداهما الأخرى]. فإذا كان تعبير ماء جليديّ يستلزم ماء عذبا لزمك التسليم بأن الماء هو في الآن نفسه جليديّ وعذب. لكن لتفادي التناقض ينبغي أن نفهم من العنصر الواقع في أسفل السلم أنه يعني [بالإضافة إلى ما يدلّ عليه] على الأقل. ولو لم يكن ذلك لما فهمنا لم تكون الجملتان التاليتان صادقتين معا: الماء جليديّ والماء عذب. وبعبارة أخرى فإن جملة الماء عذب ينبغي أن تفهم على أنّها تفيد الماء عذب على الأقل. فيتبيّن إذن أن الأطروحة الأدنوية تتمثل في إسناد عنصر درجيّ س يعبر عن كمية ك، الدلالة الأساسية على الأقل ك. من ذلك أنّه يجب تأويل (47) على أنّها تعني (48) لتفسير أنّ الجملتين في الشاهد (47) تناسب إحداهما الأخرى وتلائمها (وبصفة أدقّ أنّ (47) يستلزم (47 ب)):

(47) أ. أن Anne لها ثلاثة أطفال.

ب. أن لها طفلان.

(48) أن لها على الأقل طفلان.

ويمكننا حينئذ تفسير الدلالة الحصرية بيسر بالاعتماد على قانون الشمول أو قانون الكمية بعد أن عبرنا عن الدلالة الأساسية بالقيد على الأقل س (وهو ما سمّيناه الدلالة

[297] غير الحصرية) .. /

3.3 الطعون في الأدنوية

وجه «أنسكامبر» و«دكرو» (الفصل 3؛ 1983) Anscombe & Ducrot عددا من الطعون إلى الموقف الأدنوي وبالخصوص الصياغة التي تبناها فوكونيائي (1976) Fauconnier (أ) يتعلق الطعن الأول بما يفضي إليه الموقف الأدنوي من قلة بساطة [في الوصف] إذ يتعدّر على سبيل الذكر تأويل السؤال (49) إن كانت العبارة شرب كمّية س تعني شرب الكمّية س عل الأقل أي مجموعة لا يتأهى لها عدّ من الكمّيات. وإن شئت قلنا إن كان التأويل الوحيد الذي نحمل عليه الشاهد (49) هو (50) فذاك يعني أننا نغيّر التعبير المفيد للمفرد إلى تعبير يفيد الجمع.

(49). ما هي الكمّية التي شربها بيار؟

(50). ما هي الكمّيات التي شربها بيار؟

وبالإضافة إلى هذا التعقيد الذي لا طائل من ورائه فإن «أنسكامبر» و«دكرو» (Anscombe & Ducrot, 1983; 68) أشارا إلى تناقض نظري أساسي بين زمن إجراء قوانين الخطاب والزمن المحدّد لظهورها النظري. يحسن التذكير أن قوانين الخطاب من الناحية النظرية تطبق بعد استكمال جميع العمليات المنطقية واللغوية. غير أنه لا مناص من الإقرار بأن دلالة السؤال في الشاهد (49) قد تمّ الحصول عليها بعد إدخال الاستفهام على الجملة الإخبارية شرب بيار س. ولما كانت قيمتها غير حصرية أي شرب بيار على الأقل س تعين إجراء قانون الشمول في ذلك الوقت بالذات للحصول على التأويل الحصريّ شرب بيار س بالضبط. وإذا أجري قانون الخطاب أجريت العملية التركيبية التي تُحوّل الجملة الإخبارية شرب بيار س بالضبط إلى الجملة الاستفهامية ما هي الكمّية التي شربها بيار؟ وهذا يعني أنه تمّ إجراء قاعدة تداولية (قانون خطاب) قبل استكمال تطبيق القواعد التركيبية.

(ب) يطعن «أنسكامبر» و«دكرو» ثانيا في عدم تدقيق [الشروط لدى] إجراء قوانين الخطاب وبالخصوص قانون الشمول. لتتدبّر الشاهد (51):

(51) ؟ يمكنك أن تستفيد من تعريفه منخفضة بالنسبة إلى سفرة تدوم 21 يوما و45 على الأكثر.

لا يعتبر «أنسكامبر» و«دكرو» (1983; 71) Anscombe & Ducrot، هذا المثال مقبولا تمام القبول ويعتبران أن إدخال العبارة على الأقل يزيل الاحتراز عليه:

(52) يمكنك أن تستفيد من تعريفه منخفضة بالنسبة إلى سفرة تدوم 21 يوما على الأقل و45 على الأكثر.

لكنّ الإشكال هو أن قولك بدوم 21 يوما في (52) يتضارب مع قولك بدوم 22 يوما أو بدوم 23 يوما الخ.. غير أنه ينجم من ذلك مشكلان أولهما أن المفترض في قانون الشمول أن يجرى على مكّون من مكّونات الجملة لا على الجملة بأكملها ومن جهة ثانية لا ندري كيف نفسّر إجراء قانون الشمول في سياق لغوي لا يتضارب مع تأويل غير حصريّ (انظر (51)). / [298]

السلالم الحجاجية والظواهر الدرجية

غير أنّ هذه الطعون لا تكفي (لإبطال) الفرضية الأدنوية إذ هي تحلّل تحليلًا شافيا عددا من الشواهد المستعصية التي تجد المقاربة الحجاجية صعوبة في تفسيرها.

4.3 محاسن الأدنوية ونقائصها

من أظهر نجاحات الفرضية الاستلزامية تفسيرها للأثر المعنوي المسمّى بتخفيض النفي دون اللجوء إلى قانون معين من قوانين الخطاب. فالجملة (53) مثلاً تعني الجملة (54) بسبب خصائص النفي الوصفي

(53) المقعد لا يساوي ثمنه 50 فرنكا.

(54) ثمن المقعد أقل من 50 فرنكا.

وليس هذا كلّ ما في الأمر. فالنفي في الجملة ج يتضارب مع ج ومع كلّ الجمل التي توجد مباشرة في مستوى أرفع من ج [في الباب الحجاجي]، ممّا يجعل أنّ (53) تتضارب مع الشاهدين (55) و(56):

(55) ثمن المقعد 50 فرنكا.

(56) ثمن المقعد 60 فرنكا.

وتفسّر النظرية الاستلزامية هذه المعطيات بيسر بما أنّ الشاهد (56) يستلزم (55)

(57) ثمن المقعد 60 فرنكا ← ثمن المقعد فرنكاً 50

و حينئذ نفترس بواسطة عكس النقيض الأثر المعنوي لتخفيض النفي في الجملة (53):

(58) المقعد لا يساوي ثمنه 50 فرنكاً ← ليس (المقعد ثمنه 50 فرنكا) ليس (المقعد ثمنه 60 فرنكا).

تبدو النتيجة بينة إذ يكفي اعتماد الفرضية الاستلزامية لتفسير آثار تخفيض النفي بدل اللجوء إلى قوانين خطاب معقّدة ومرجلة حسب الحاجة مثلما هو شأن قانون التخفيض.

إلا أنّه ينبغي الإقرار بأنّ الفرضية الاستلزامية لا تفسّر تفسيراً جيّداً بعض آثار النفي. إنّها استعملت النفي الجدالي *polémique* أو النفي الميتالغوي الذي يظهر في الشاهد (59)

(59) ليس ثمن المقعد 50 فرنكاً بل 60

يقتضي تأويل هذه الظواهر في إطار استلزامي التسليم بأنّ استلزام 60 فرنكاً لـ 50 فرنكاً قد أبطل قبل إجراء النفي أي قبل إجراء عملية منطقية. والحال أنّ الأدنوية

القاموس الموسوعي للتداولية

تفترض (على الأقل في ذهن أنسكتر وذكروا) أن قوانين الخطاب تطبق بعد العمليات [299] المنطقية. /

ملاحظة: نجد في دكتوريلبي، Cornulier (1984) على طعون أنسكتر وذكروا، اعتراضاً على مبادئ تطبيق القواعد اللغوية والتداولية التي ينسبها إلى الأدوية.

لم يعد المشكل الذي يثيره النفي الجدالي في الحجاجية مطروحاً. يمكن للاختراع بذلك أن نسلم بـ (أ) أن النفي الجدالي لا يأخذ بعين الاعتبار القيمة الحجاجية للجملة (التي لا تتعلق إلا بالنفي الوصفي) (ب) أن قانون التخفيض السدي لا يعني غير النفي الوصفي لا يمكن إذن أن ينطبق في سياقات النفي الجدالي. (ج) أن الصفة الحجاجية لجملة ما هو أحد مقتضياتها، (د) أن النفي الجدالي يغيب إلى حين المقتضيات. وبعبارة أخرى، فإن حكم النفي الجدالي أو الميتالغوي يعلق الأثر المعنوي المرتبط بقاعدة التخفيض. ويرتب على هذا القول لازمة أساسية مفادها أن النفي لا يؤثر في الخصائص الحجاجية للجملة وإنما يؤثر في خصائصها المتضمنة في القول وخصائصها الاقتضائية

5.3 خلاصة

يقوم النقاش بين الاتجاه الحجاجي والاتجاه الأدوي على تصورات مختلفة للغة وللنظرية اللسانية. فالإتجاه الحجاجي لا يحدد القيم الدلالية الأساسية بالاعتماد على علاقات الاستلزام التي تنعقد بين الجمل وإنما حسب التوجيهات الحجاجية التي تسند لها التعابير اللغوية التي تتضمنها. ولا يلجأ إلى قوانين الخطاب إلا إذا عجز الوصف الإنساني عن الحفاظ على الفرضية الحجاجية. أما الفرضية الأدوية فتفترض أن الظواهر الدرجية التي تتدخل في الألسنة الطبيعية تحددها علاقات الاستلزام (العلاقات المنطقية) التي تقوم بينها. ولا تتدخل قوانين الخطاب بصفة مرتجلة وحسب الحاجة وإنما تعتمد لتفسير ما يوجد من فرق بين علاقات الاستلزام بين الجمل وما تولده من معان في السياق.

إن القضية الأساسية التي تتعلق [بتقييم] الكفاية الوصفية والتفسيرية لهاتين المقاربتين تتمثل في أن كلا منهما يقدم تحليلاً مقبولاً انطلاقاً من جدول محدود من الأمثلة. حيث يبدو أن تحليل كل مدرسة أفضل من تحليل منافستها تماسكاً وبساطة. ويمكن من المنهية أيضاً أن نلاحظ أن تفضيل المرء لهذه المقاربة أو تلك هو رهين عوامل خارجية (مثل الفرضيات حول وظيفة اللغة وأهداف النظرية اللسانية وعلاقة المنطق باللسان الخ...) أكثر مما هو رهين متانة الاستدلال العلمي وقيمه. وإن شئت قلنا لن بقي السجال متعادلاً (بالعنى الرياضي للكلمة) على الصعيد العلمي فإن الأمر يختلف على صعيد الاعتقادات.

11. الحجاج والوجهة الحجاجية

ترجمة: أحمد الجوة و محمد الخبو

1. الحجاج والخطاب واللغة

إنّ من البديهي أن نلاحظ أنّ الأقوال والخطابات يمكن أن تُستعمل لغايات حجاجية. فالتجربة التي تحصل لنا من الخطاب السياسي ومن متطلبات الحياة اليومية (من قبيل تفاوضنا مع مؤسستنا البنكية وشركة التأمين والإدارة وغير ذلك من وجوه التعامل)، كلّ ذلك يمكننا من تمييز ما هو مُجدٍ ممّا ليس مُجدياً كما يمكننا من تمييز ما هو مغالط ممّا هو ليس مغالطاً، وما هو مفيد ممّا ليس مفيداً، وذلك في نطاق مجموع الخطابات الحجاجية التي تواجهنا. ومقابل ذلك، يبدو الأمر أقلّ بداهة إذا ما افترضنا أنّ الخصائص الحجاجية لأقوالنا ليست خصائص يُستدلّ عليها بالمقام التواصلّي أو بعوامل تداوليّة، وإنّما هي خصائص لغويّة أو دلاليّة.

إنّ هذه الأطروحة التي تعتبر الوقائع الحجاجية مُكوّنات للبنية الدلاليّة للغة هي أساس من الأسس التي تقوم عليها النظرية الحجاجية التي طوّرها «جان كلود أنسكمبر» و«أوزوالد دكرو» منذ خمسة عشر عاماً (انظر خاصة «أنسكمبر» و«دكرو» 1983 و«دكرو» 1980c). إنّ هذه المقاربة المترسّخة في التداوليّة المدمجة نظريّة غير وصفية (Ascriptiviste) وليست ذات نزعة منطقيّة (logicieste) للغة. وهي تفترض أنّ اللغة ليست لها بالأساس وظيفة التمثيل والوصف. والنتيجة النظرية المتولّدة من ذلك هي أنّ القيمة المرجعية للأقوال ليست من الناحية الدلالية قيمة من درجة أولى بل قيمة من درجة ثانية. وفي مقابل ذلك، نجد أنّ القيم الحجاجية التي نعتبرها بصفة عامّة آثاراً للخطاب أو للسياق التداوليّ هي قيم من درجة أولى مسجّلة في البنية اللغويّة ذاتها لدى «أنسكمبر» و«دكرو». وبعبارة أخرى فإنّ قوام فرضيتهما هو أنّ الوقائع الدلالية الأولى لا تتعلّق بقيمة صدق الأقوال، وإنّما بالقيمة الحجاجية للجمل، وأنّه من الممكن وصف قيم الصدق الموسومة بها الأقوال باعتبارها أقوالاً مشتقة من القيم الحجاجية تداوليّة.

ويفترض قبول تقديم الصبغة الحجاجية للدلالة في اللغة تقديم فرضية إضافية بخصوص طبيعة الوقائع الدلالية. إن الوقائع الدلالية، أي الوقائع الحجاجية لدى «أنسكمبر» و«دكرو»، تكون دائماً درجية بشكل أساسي. ويفترض ذلك أن تكون القواعد الحجاجية التي تُتيح ربط الأقوال بعضها ببعض داخل الخطاب قواعد درجية. لقد أدرج «أنسكمبر» و«دكرو» نمطاً من القواعد المخصصة قصد توضيح هذه العلاقات / [302] وهي المواضيع التي يعود مبدأ اشتغالها إلى ما يسميه «أرسطو» مواضيع مشتركة. وبخلاف قواعد الاستدلال، ليست هذه المواضيع قواعد استنتاج، وإنما هي عبارة عن مبادئ تتكون داخل الخطاب، تنير التبليل الضرورية المؤدية إلى إسناد معنى إلى قول. والحجة الأساسية في رفض الصبغة الاستنتاجية أو الاستدلالية التي تنسب بها القواعد الحجاجية، تتمثل في أن قواعد الاستدلال تتعلق بالبرهنة، وموضوع هذه القواعد قضايا يكون تأويلها تأويلاً صديقاً بالضرورة (وهذا يعني من جملة ما يعني أن قضية (ق) تكتسب من حيث التأويل الدلالي قيمة الصدق أو الكذب)، وخلافاً لذلك فإن موضوع القواعد الحجاجية ليس القضايا وإنما الأقوال من مثل ما يكون من أعمال القول وقد حُمِلت معنى ما في خطاب ما. ولذلك سيكون من باب التعسف أن تُنسَخ العلاقات المنطقية على موضوع تتحكم في تنظيمه الداخلي مبادئ مختلفة خاصة به - دون أن تكون اعتبارية - . إن مهمة التداولية المدمجة ومهمة نظرية الحجاج تخصيصاً، هي الإبانة عن طبيعة هذه المبادئ وعن وظيفتها في التواصل.

ملاحظة مهمة: قدمت نظرية الحجاج عدداً كبيراً من إصدارات لـ«دكرو» ولـ«أنسكمبر». ولـ«أنسكمبر» و«دكرو» وسُحِل بالخصوص على «دكرو» (1973)، (1982)، (1980c)، (1983) وعلى «أنسكمبر» (1973)، (1975)، (1989) وعلى «أنسكمبر» و«دكرو» (1983)، وسنجد ملخصات لنظرية الحجاج في كتاب «موشلر» (1985، الفصل: 2) وفي كتاب «موشلر» (1989a، الفصل: 1).

2. الحجاج والإبلاغ

رأينا في الفقرة السابقة أن نظرية الحجاج تقدم فرضية محصلها أن الوقائع الحجاجية وقائع من درجة أولى وهذا يستلزم أن القيمة الإبلاغية للقول أي ما يُخبر به هذا القول عن العالم قيمة من درجة ثانية، وهذه الفرضية تتطلب - دون شك - التجويد باعتماد وقائع لغوية (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» 1983 و«أنسكمبر» 1989).

1.2 التناقض المنطقي والانسجام الحجاجي

إن بعض الأقوال باعتبار استلزاماتها المنطقية أقوال متناقضة من الناحية المنطقية والحال أنها مقبولة تماماً من زاوية الحجاج. وسنقوم هنا بتحليل العبارات الفرنسية التالية (Presque)، أي تقريباً، à peine، أي يكاد و (Peut - être) من المحتمل.

الحجاج والوجهة الحجاجية

1.1.2 presque تقريباً

لنفترض قضية من القضايا (ق) ولنفترض قضية (ق') مُركبة مع قضية (ق)، ومحورة عبارة «تقريباً». فهذا الافتراض يقضي إلى المعادلة التالية: (ق' = تقريباً ق)، فمن الناحية لـلالية أي عبارات شروط الصدق تستلزم ق' لا-ق. وبالفعل، فإذا أقر متكلم أنه كان حاضراً في الموعد تقريباً، استلزم إقراره من الناحية المنطقية أنه لم يكن حاضراً في الموعد. لتختل الآن الحوار الآتي:

(1) أ - ديبون إنك متأخر مرة أخرى

ب - نعم لكنني كنت في الموعد تقريباً.

فكيف نفسر في هذه الحالة أن البلاغين: «جاء متأخراً» و«جاء في الموعد تقريباً» قولان متضاداً الوجهة من حيث كونهما يسيران متعاكسين من الناحية الحجاجية (انظر الوصف الذي قدمه «أنسكمبر» و«دكرو» للكلمة الفرنسية mais أي لكن، 1977) والحال أن العلاقات في (2) تكون مقبولة من الناحية المنطقية بين هذين القولين؟

(2) أ - يكون في الموعد تقريباً ← ليس (في الموعد)

ب - ليس في الموعد → كان متأخراً.

إن الأمور في المثال (3) تكون أكثر وضوحاً بما أن القول في المثال ب يتعين أن يكون طرفاً متناقضين؛ ذلك أن عبارة «هو جاهز تقريباً» يستلزم عبارة «غير جاهز» التي هي عبارة مناقضة للجواب الإيجابي نعم.

(3) أ - هل أخضر العشاء؟

ب - نعم، تقريباً.

فيذا نظرنا في جدول الإجابات الممكنة لاحظنا أن إجابة الإثبات لا يمكن أن تتحقق إلا بعبارة presque «تقريباً»، وأن إجابة منفية يجب - خلافاً لذلك - أن تستخدم مرادفاً لعبارة «تقريباً» من الناحية الإبلاغية وذلك من قبيل عبارة tout à fait «تماماً». والنقطة الحاسمة هنا هي أننا لا يمكن أن نجعل في ملفوظ واحد العبارات التالية: (لا، تقريباً)، (نعم، ليس تماماً) وذلك من خلال المثال التالي:

Est - ce que le dîner est prêt ? (4)

أ. هل العشاء جاهز؟

.Oui presque

ب. أ - نعم، تقريباً

Non presque ??

القاموس الموسوعي للتداولية

ب - ٩٩ لا، تقريباً

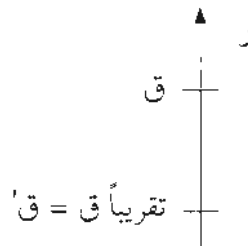
Non, pas tout à fait

ج - لا، ليس تماماً

Oui pas tout à fait ??

د - ٩٩ نعم، ليس تماماً.

إن الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها هذه الأمثلة أسأشها الفرق بين القيمة الإبلاغية والقيمة الحجاجية، والملاحظة الأولى التي يمكن إبدائها هي أنّ وجوه التعقيب (والاستئناف) التي تكون في الخطاب لا تقوم على القيمة الإبلاغية للأقوال وإنما تقوم على ما لها من قيم حجاجية. والفرضية التي هي أصل هذه الأطروحة الأولى قوامها أنّ عبارة «تقريباً ق» تكسب الجملة التي قيلت فيها توجيهاً حجاجياً، وهو توجيه مطابق للتوجيه المتعلق بقول «ق». فإذا استلزمت عبارة «تقريباً ق» من الناحية الإخبارية عبارة «غير ق» وإن كانت لها القيمة الحجاجية نفسها التي لعبارة «ق»، فإن هذا يعني أنّ عبارة «تقريباً ق» وعبارة «ق» تندرجان في السلم الحجاجي نفسه من مثل توجيه السلم ذي الطبيعة الكمية نحو عدد من النتائج المتماثلة. وانتماء قولين ق وق' إلى السلم الحجاجي نفسه يستوجب أولاً انتماءهما إلى القسم الحجاجي نفسه من قبيل أن يُعتبرا حججاً تفضي إلى النتيجة عينها (ر) كما يستوجب ذلك الانتماء ثانياً وجود علاقة نظام أو علاقة قوة حجاجية بين ق وق' (انظر هنا الفصل 10، الفقرة 2.1.2) ويكون بوسعنا عندئذ تمثيل علاقة الترتيب بين عبارة «تقريباً ق» وعبارة ق' على النحو التالي: /



الشكل I

إننا نلاحظ على الفور أنّ التحليل الأول يفسر المثال رقم (2) وبالفعل، فإذا كان قولنا «العشاء جاهز تقريباً» حجة أضعف من قولنا «العشاء جاهز» للوصول إلى نتيجة ر، فإن التعقيب بقولنا (نعم إن العشاء جاهز) أقوى من التعقيب بقولنا (نعم إنه جاهز تقريباً).

الحجاج والوجهة الحجاجية

وبناءً على هذا، فإن هذا التحليل سيطرح المزيد من المشاكل بالنسبة إلى اعتياد في
الشاهد (1) الذي يغدو غير منسجم إذا حذفنا منه عبارة تقريباً.

(1) أ ديبون، إنك متأخر مرة أخرى.

ب ٩٩ نعم ولكنتي كنت في الموعد.

وإليك مثالا كلاسيكياً آخر مضاداً محصلاً أن نفترض أن مُسْعِفَيْن وصلتا إلى
مكان الحادث. فإذا أراد المرافق أن يستحث السائق على الإسراع قال له:

(5) أسرع. لقد مات الرجل تقريباً.

فإذا كانت عبارة «مات تقريباً» حجة أضعف ولكنتها حجة لها التوجه نفسه الذي
لعبارة «لقد مات الرجل» فإننا لا نفهم كيف تستعمل هذه الحجة لبلوغ النتيجة التي
مؤدّاها «أسرع». إننا نلاحظ بالفعل أن التعقيب الذي ليست فيه عبارة «تقريباً» يجب أن
يفرض النتيجة المعاكسة:

(6) لا فائدة من أن تُسرّع: لقد مات الرجل.

وستكون الإجابة عن هذه الاعتراضات من خلال تحليل نوعين من الظواهر أولهما
تعديل الوصف المسند إلى عبارة *presque* «تقريباً»، وثانتهما إدراج مفهوم أكثر مرونة
لتفسير التعقيبات الحجاجية وهو المفهوم المتعلق بالمواضع (انظر الفقرة 3.3.3).

2.1.2 à peine لا يكاد

إن عبارة *à peine* «لا يكاد» تنطوي من جهة قيمتها الإبلagية على استلزامات
معاكسة لتلك التي لعبارة *presque* «تقريباً». فإذا كانت عبارة «تقريباً» تستلزم
عبارة «لا-ق» فإن عبارة «لا يكاد» تستلزم ق. وعبارة أخرى إذا ذكر قائل أنه لم
يكذب بدأ كتابة مقاله، استلزم هذا أنه بدأ كتابته:

(7) لا يكاد ق ← ق

لكن الأمثلة الواردة تحت رقم (8) تُظهر أن الخصائص الحجاجية لعبارة «لا يكاد»
معاكسة لخصائصها الإبلagية. وعبارة أخرى / فإن ضرور التعقيب في الخطاب ز التي
تكون ضمن الجملة نفسها أو بين جمل مستقلة* تعتمد فحسب على القيمة الإبلagية
المسندة إلى عبارة «لا-ق» ولا تعتمد على الملفوظ ق (انظر «أنسكمبر» 1989).

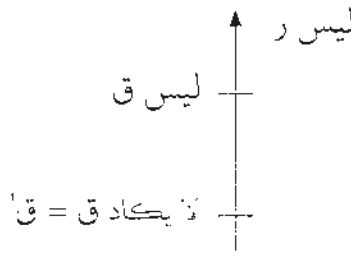
(8) أ. سأقوم بجولة قصيرة منتظراً أن تكوني جاهزة.

ب. أ. ستكون مجبراً على الانتظار فانا لم أكد أبدأ العمل. للحذف ٩٩٩

ب ٩٩ لن تنتظر وقتاً طويلاً، فانا لم أكد أبدأ.

وعبارة أخرى لو كان القول «لا يكاد» يستلزم «ق» لوجب علينا التكهّن بأن

الملفوظ «لَمْ أَكْذِبْ أَبَدًا» يسمح لنا بأن نستأنف قائلين «لن تنتظر وقتاً طويلاً». وبالفعل، فإن القيمة المظهرية للشروع المعبرة عن بداية العمل والموسومة بعبارة «لا يكاد» (أو لَمْ يَكْذِبْ) تنحو نحواً معاكساً. ألا ترى أن العملَ لَمَّا يكتمل وهو لا يزال في بدايته ولذلك أن يُنظر إليه وهو مكتمل تماماً، ومن ثم ندرك لماذا لا يقوم التعقيب أو الاستئناف إلا على القيمة المنسوبة إلى عبارة «لا-ق»، وهذا يعني من الناحية الحجاجية أن عبارة «لا يكاد-ق» تنتمي إلى السَلَم الحجاجي نفسه الذي تنتمي إليه عبارة «لا-ق» لكن ذلك يُدرج حجة أضعف من «لا-ق» وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم 2.



الشكل 2

وسنجد بالضد من ذلك أنواعاً من التعقيب والاستئناف المعاكسة مع عبارة «تقريباً» في الحوار (8) مثلما يوضحه المثال (8')

(8') أ. سأقوم بجولة قصيرة منتظراً أن تكوني جاهزة

ب. ب. ؟؟ ستكون مجبراً على الانتظار فأنا كدت أنتهي.

ب - لن تنتظر طويلاً فأنا كدت أنتهي.؟؟

سنلاحظ أننا باستعمال عبارة à peine «لا يكاد» لا نقف على سلوك نظير للسلوك الخاص بمثال المسعفين. وبالفعل، فإذا كانت عبارة «لا يكاد-ق» حجة لها الوجهة الحجاجية ذاتها التي لعبارة «لا-ق» وإن كانت هذه الحجة أضعف من الناحية الحجاجية. تعين علينا أن نتوقع أن يكون المثال رقم (10) أقوى حجاجياً من المثال رقم (9). وهذا بالفعل ما حصل وذلك خلافاً لما يفيد المثالان (5) و(6) عند استعمال عبارة «تقريباً».

(9) - لا فائدة من الإسراع. إنه لم يَكْذِبْ يُجرح.

(10) - لا فائدة من الإسراع. إنه لم يُجرح.

وأما بخصوص المشكل المطروح في المثال رقم (1) فإننا نرى أن تحويله إلى المثال (11) لا يفضي إلى المثال (12) وذلك خلافاً لتوقعات التحليل الحجاجي.

الحجاج والوجهة الحجاجية

(11) أ. ديون أنت متأخر مرة أخرى

ب. نعم ولعنتي لم أكُذُ أتأخر /

(12) أ. ديون أنت متأخر مرة أخرى

ب. ؟؟ نعم ولعنتي لم أكن متأخراً

[306]

3.1.2 peut être من المحتمل [يُحتمل أن]

إن مسألة «من المحتمل» أكثر أهمية مما سبق ذكره. فنحن نسلّم بأن جملة يكون شكلها على هيئة «من المحتمل أن يكون ق» قد توافق وتلائم من جهة شروط صدقها القول «ق» والقول «لا-ق» بحسب ما يظهره المثال رقم (13).

(13) أ. هناك مشكل، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

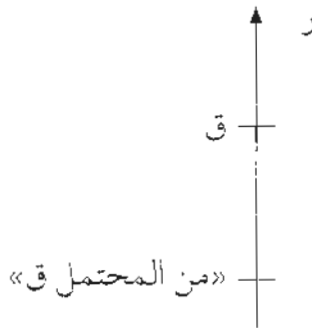
ب. ليس هناك مشكل فإذا جاء هيئنا له صحنًا إضافيًا على المائدة. وإذا لم يأت انحَل المشكل.

غير أن أنسكبر (1989) لاحظ أن التعقيب بعبارة «من المحتمل» لا يمكن أن تكون إلا في صورة الاحتمال الإيجابي، وبعبارة أخرى لا تصح إلا نتيجة متصلة بالحدث أو الواقعة المقترنة بـ«ق».

(14) أ. لنضيف صحنًا آخر على المائدة، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

ب. ؟؟ اسحب صحنًا من المائدة، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

إن التحليل المنطقي الذي تعني فيه عبارة (من المحتمل ق) أو «لا-ق» ليس قادراً إذن على تفسير صحة انتظام التعقيبات المبينة على النتائج التي تم استخلاصها واستلزامها من «ق» لا غير، ولا وبالتالي على تفسير الوجهة الحجاجية الموجبة لعبارة peut - être «من المحتمل». إن وصفاً درجياً لهذه الظاهرة قد يفضي بنا - على هذا النحو - إلى اقتراح السَلَم الحجاجي التالي لعبارة «من المحتمل»:



الشكل 3

2.2 الأسئلة والحجاج

إن التحليل الدلالي المتكامل لا يستلزم الأسئلة المغلقة أي استنهاض التصديق (من قبيل هل ق) يؤول إلى طرح الخيار الذي قوامه ق أولاً. (15) هل يستقر ق بأفق أو لا. ق.

إن الفرضية الحجاجية (انظر أنسكمبر، و«دكرو» (1983) فرضية مختلفة كل الاختلاف، فالتوجيه الحجاجي (التي يرمز إليها بوج) التي لعبارة «هل ق؟» وجهة مطابقة لوجهة العبارة «لا-ق» ومماثلة لها

$$[307] \quad (16) \text{ (هل ق؟) = (لا-ق) وج} /$$

فإذا صحت هذه الفرضية فهذا يعني وجود أقوال لها قيمة حجاجية دون أن يكون لها مع ذلك قيمة إبلاغية (إننا نسلم بأن يكون سؤال من نوع «هل ق» يعبر عن شك القائل في صدق «ق»)، وتكون البرهنة على ذلك اعتماداً على التقييمات بواسطة الروابط. لنفرض الأقوال الإثباتية التالية (انظر أنسكمبر، (1989):

(17) أ. لدي شكوك في فوز إيدبرغ. فهو مرشح للفوز في دورة ويمبليدون ولكنه سينهزم أمام أغاسي.

ب. لدي شكوك في فوز إيدبرغ. فهو مرشح للفوز في دورة ريسبيدون ولكنه سينهزم أمام أغاسي.

وبعبارة أخرى فإن جزء الخطاب المدرج بواسطة الرابط «لكن» يجب أن يكون الحجة التي تدعم النتيجة التي محصلها: لدي شكوك في فوز إيدبرغ وهذا ما يفسر

الحجاج والوجهة الحجاجية

لماذا لا يمكن للقضية التي قوامها «إيدبرغ سيهزم أغاسي» أن تكون حجةً موجّهةً نحو هذه النتيجة، إن السؤال الذي يمكن أن نطرحه الآن يتعلّق باشتغال الأقوال الاستفهامية عندما نستعملها أدلّةً. ونلاحظ بالفعل أنّ ما يحصل من نتائج في المثال رقم (18) يتعارض مع ما يحصل في المثال (17). ولكي نحصل على تماثل المثالين يتحتم إدراج التّفي في السؤال. (انظر المثال 19). وبعبارة أخرى فإنّ السؤال هل ق؟ يتصرّف تصرّف إثبات «لاق» من الناحية الحجاجية.

(18) أ. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، إنه الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن هل سيهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، إنه الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن هل سيهزم أغاسي؟

(19) أ. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن هل أنّه لا يهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن أم يهزم أغاسي؟

يجب أن نربط الأقوال الاستفهامية بما يوافقها من أقوال سفيّة حتّى تكون البرهنة كاملةً على نحو ما نجده في المثال رقم (20).

(20) أ. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المحفوظ في دورة ويمبليدون ولكنه لن يهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المحفوظ في دورة ويمبليدون ولكنه لن يهزم أغاسي؟

3.2 القيمة الإبلاغيّة والقيمة الحجاجيّة

يوجد نمط ثالث من الحجج لإثبات الطّابع الأوّل للحجاج على الإبلاغ، والوجه في ذلك إثبات أنّ بعض القيم الإبلاغيّة يجب أن تكون مشتقة من القيمة الحجاجيّة بدل أن يكون الأمر عكس ذلك، وسننظر تبعاً في العبارات التالية: *presque* تقريباً، [308] مقارنة التسوية *aussi grand que* وفي محاولات من قبيل ذكي، وجيد إلخ. /

1.3.2 اللبس في عبارة تقريباً 10٪

قدّم «أنسكمبر» (1989) مثلاً مهتماً للقيمة الإبلاغيّة التي اشتقت من القيمة الحجاجيّة:

(21) تحسّل الحزب الشيوعي تقريباً على 10% من الأصوات المؤيدة له في آخر العمليات لسبر الآراء.

القاموس الموسوعي للتداولية

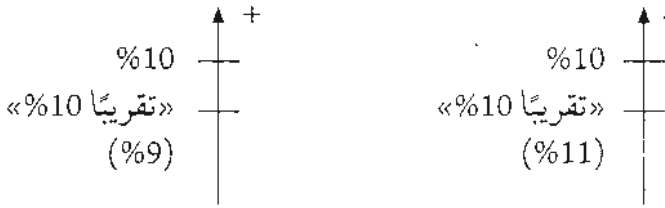
مفاد هذه الملاحظة أن عبارة «تقريباً 10%» قد تدلّ إما على ما هو دون هذه النسبة المئوية بقليل وإما على ما هو أكثر منها بقليل. وتؤوّلت عبارة «تقريباً 10%» عند غياب أيّ تدقيق مخالف على أنها دالة على معنى «ما هو دون 10%». ولكنّ سياق المقال يوجب قراءة تنازلية بحيث تدلّ عبارة «تقريباً 10%» على ما هو «أكثر بقليل من 10%»

(22) [الآن] يحسر الحزب الشيوعي أصواتاً: كانت نسبة ما حصل عليه في المرة السابقة 21 %. أما في العمليات الأخيرة لسبر الآراء فقد حصل تقريباً على نسبة 10%.

و ترجع القراءة التصاعديّة الدالة على ما هو دون 10% بقليل في السياق التالي:

(23) كسب الحزب الشيوعي أصواتاً: كانت نسبة ما حصل عليه في المرة السابقة 5%، أما في العمليات الأخيرة لسبر الآراء فقد حصل على 10% تقريباً من الأصوات.

وبعبارة أخرى يتعيّن معرفة الوجهة الحجاجيّة العامة للقول من أجل معرفة القيمة الإبلاغيّة لعبارة تقريباً 10%، ويكون ذلك باختيار واحد من السّلمين الحجاجيّين الآتيين:



قراءة تنازليّة

قراءة تصاعديّة

الشكل 4

وقد قدّم «أنسكمبر» و«دكرو» (1983) مثلاً آخر لعبارة تقريباً في المثال (24) وفيه تناقض بين الوجهة الحجاجيّة المتعلّقة بعبارة peu أي قليلاً (في سلّم النقصان) وعبارة presque تقريباً في (سلّم الزيادة):

Peu d'automobilistes dépassent 120 km/h (presque 20%) (24)

هناك عدد قليل من سائقي السيارات يتجاوزون سرعة 120 كلم في الساعة (بنسبة 20 % تقريباً)

وقد لاحظ «أنسكمبر» و«دكرو» (1983) أنّه كان يوسّعنا - بدل عبارة presque تقريباً - أن نعمل عبارة à peine «لا يكاد» أو مقطّعاً ذا توجيه مضاد يتمثل في عبارة mais presque «لكن [309] تقريباً». والمسألة التي يوضّحها هذا / المثال تتمثل في أنّ القيمة الإبلاغيّة لعبارة «تقريباً 20%» إما

الحجاج والوجهة الحجاجية

أن تكون محددة بتوجيه حجاجي سلمي يتعلّق بالقول بواسطة عبارة «قليلاً» (عبارة «تقريباً 20%» قد تعني إذن معنى أكثر بقليل من 20%) وإنما أن تكون محدّدة تخميناً تحديداً تناقصياً بواسطة توجيهها الحجاجي الموجب وهو ما كان أصلاً للغاية الحجاجية، لكن سنرى في بعض الحالات أن الوجهة الحجاجية هي التي تحدّد حقاً القيمة الإخبارية للقول.

2.3.2 مقارن التسوية

قدّم «أنسكبر» (1975) تحليلاً حجاجياً طريفاً لمقارن التسوية وهو تحليل استند إليه هو و«دكرو» في عديد المواضيع من كتابهما الصادر سنة 1983. ومنطلقهما في ذلك هو الموازنة بين مقارن التسوية الوارد في المثال عدد (25) وما يشبه الكلام الشارح له في المثال عدد (26).

(25) إن «بيار» طويل بمثل طول مريم.

(26) لبيار قامّة تساوي قامّة مريم.

تبدو دلالة المثال عدد (25) من الوهلة الأولى دلالة إبلاغية ويمكن اختزالها في المثال عدد (26) ولكن يمكن أن نبدي على هذه الفرضية الاعتراضات الآتية:

(أ) إذا نظرنا في الشواهد المنفية الموافقة للمثالين (25) و(26) لاحظنا أن المثال (27) له الدلالة نفسها التي للمثال (28) بينما قد يدرّ المثال (29) على المثال (30 أ) أو (30 ب)، وعبارة أخرى فإنّ قولنا «ليس بمثل طول» يعني دائماً «أقلّ طولاً»، ولا ينطبق هذا على التقى في القول بالتساوي في طول القامة:

(27) بيار ليس بمثل طول مريم قامّة

(28) طول بيار أقلّ من طول مريم

(29) لا يساوي بيار مريم طولاً

(30) أ، بيار أقلّ طولاً من مريم

ب. يفرق بيار مريم طولاً

(ب) ويقترح «أنسكبر» و«دكرو» - بالإضافة إلى هذا الاختلاف الدلالي الأول - عدداً من الاختلافات التداولية. لنسلم بأنّ بيار ومريم طفلان، ويوجد تناسب بين السّن وطول القامة بصفة عامة، فنلاحظ أنّ المثال عدد (25) يمكن أن يخدم التّيجتين التّاليتين أولاهما أنّ طول بيار يتجاوز سنّه وثانيتهما أنّ طول مريم لا يناسب سنّها. ولكن ذلك المثال لا يخدم التّيجتين وهما أنّ طول بيار دون سنّه وأنّ طول مريم يتجاوز سنّها.

(31) إنّ طول بيار يتجاوز سنّه فهو بمثل طول مريم التي تكبره بسنتين.

(32) إنّ طول مريم لا يناسب سنّها، فبيار الذي يصغرها بسنتين يعادلها طولاً

(33) ؟ إن طول بيار دون سته فهو بمثل طول مريم التي تصغره بستتين.

(34) ؟ إن طول مريم يتجاوز سته، بيار الذي يكبرها بستتين طويل بمثل طولها. [310]

فما هي الخصائص التي يمكن إسنادها إلى مقارن التسوية بالنظر إلى الأمثلة السابقة؟ عندما يكون بيار متحدثاً عنه في القول (أي يكون تحديداً موضوعاً للنتيجة) فإن المثال «بيار بمثل طول مريم» لا يمكن أن يدغم إلا نتائج تتعلق بطوله وهذه نتائج يكون بوسعنا بلوغها بتوسل حجة أقوى من قبيل قولنا: «بيار طويل» نكن دون أن نتوسل حجة موجهة من الناحية الحجاجية من نحو: «ليس بيار طويلاً». وخلافاً لذلك، فعندما تكون مريم موضوعاً للنتيجة، نلاحظ أن قولنا «بيار ليس بمثل طول مريم» لا يمكن أن تكون له إلا الوجهة الحجاجية نفسها التي لقولنا إن مريم ليست طويلة. لهذا تكون لمقارن التسوية إذن قيمة حجاجية أساسية تفوق قيمته الإلغائية.

(ج) لقد قدم «أنسكمبر» (1975) حججاً إضافية ليثبت أن قولنا «هو بمثل طول» لا يمكن اختزاله في قولنا «هو مساو على الأقل لكذا» ($\geq$)، فكيف نفسر أن المثال (35) هو مثال مكرر مضطرب وأن المثال (36) متناقض إذا ما كان لقولنا «هو بمثل طول» الرمز التالي $\geq$ باعتباره قيمة إبلاغية أولية؟ قد نتوقع بالفعل أن الجزء الثاني من الأقوال يكون ذا قيمة إبلاغية وليس هذا واقع الحال في قولنا:

(35) إن بيار طويل بمثل طول مريم وأن مريم هي أيضاً بمثل طول بيار

(36) إن بيار بمثل طول مريم ولكنه مريم ليست بمثل طول بيار.

ثم كيف نفسر في نضاق وصف ذي طابع إبلاغي أن المثال (37) يكون ممكناً خاصة للإجابة عن من أعلن أن بيار أطول؟ وكيف نفسر أيضاً أنه لا يكون لدينا أبداً مثال من قبيل (38)؟

(37) إن بيار طويل بمثل طول مريم ولكنه ليس أطول منها.

(38) ؟؟ إن بيار طويل بمثل طول مريم ولكنه قامتة ليست بمثل قامتها.

ومما تقدم نستخلص أن مقارن التسوية aussi grand que بمثل طول لا يعني التناظر بين شيئين (وذلك خلافاً لقولنا avoir la même taille «له القامة نفسها»)، وأن له قيمة حجاجية أولية تكون وجهتها موجبة (وقد اتخذت الموقع نفسه الذي اتخذته صفة «طويل») على السلم الحجاجي.

3.3.2 الحجاج والاقتوائية

إن النمط الأخير من أنماط الحجج الذي سنذكره لإبراز الطابع الأولي للقيمة الحجاجية تقدمه محمولات من قبيل إحدى الصفتين: ذكي أو جيد وهما صفتان نجدهما في المثالين القائمين في رقم (39)

(39) أ. بيار ذكي

ب. هذا النزل جيد.

إن هذه المحمولات تفارق محمولات أخرى من نحو محمولي «مرتفع» أو «أحمر»،

الحجاج والوجهة الحجاجية

وذلك لأن معانها مرتبط من جهة أولى بتقويم ذاتي (للسدكاه أو الجودة) ولأنيها - من جهة ثانية - ينجزان أعمالاً مضمّنة في القول من قبيل المدح والتصح. وفي مقابل ذلك لا يمكن لقائل الأقوال في المثال (40) أن يزعم أنه أُنجز أعمالاً مضمّنة في القول تختلف عن عمل الإخبار.

(40) أ. الطّاولَة مربعة المُكسَل

ب. الغطاءُ أحمر اللون. /

[311]

إن «دكرو» (1984، الفصل 6) و«أنسكبر» و«دكرو» (1983، الفصل 7) يقدمان عدداً من الحجج ليبين أن القيمة التداولية (المضمّنة في القول) ليست قيمةً مشتقةً من القيمة الإبلاغية. إن هذه القيمة - خلافاً لذلك - هي التي تُشتق من قيمة أكثر أصالة ذات طابع حجاجي. وتبنى الحاجة في مرحلتين اثنتين:

(أ). إذا قررنا أولاً أن تُسند قيمةً إبلاغيةً أوليةً إلى هذه المحمولات فهذا يعني في ميتالغة عالم الدلالة [اللغة الواصفة] وجود تعريف علمي لها. وقد رفض «أنسكبر» و«دكرو» إمكان تعريف من هذا القبيل، وبعبارة أخرى، لا توجد بالنسبة إلى أصحاب التداولية المُدمجة متصورات معرّفة تعريفاً واضحاً وقابلة لأن توصف وصفا موضوعياً كاملاً وتشتمل على شروط صدق توافق الوجدتين المعجميتين **ذكي** أو **جيد**

ملاحظة: إننا نواجه هنا مشكلًا. وهو في صياغته وفي حله، قريب من المشكل الخاص بالكلمات غير المصنفة والكلمات الغامضة. ونذكر (انظر في هذا الفصل 14، الفقرة: 1.1.1. لمزيد من التحليل) أن الكلمة غير المصنفة (من نحو كاسبي «سخيف» و«غيبي» وغيرهما) تُخذ من الذخيرة الدلالية بكونها لا تكتسب قيمة (مرجعية وإحالية أو غيرها) إلا عند استعمالها. فالسخيف هو من يُقال عنه إنه كذلك. أما المشكل المتعلق بالكلمات الغامضة فهو مختلف عما تقدّم ذكره ولكنه مع ذلك يُطرح بالطريقة نفسها التي طُرح بها المشكل السابق. فكلمة من نحو كلمة «أصلع» ليست لها - منذ الوهلة الأولى - دلالة دقيقة بعينها بما أن شروط استعمالها تتعارض عمومًا مع شروط صدقها وبالفعل فنحن نقول عمن فقد جزءاً كبيراً من شعره إنه أصلع في الوقت الذي نقبل فيه أن «الأصلع» يعني ذاك الذي فقد كل شعره، وفي كلتا الحالتين، كما في حالة المحمولات التقويمية من قبيل محمولي «جميل» و«ذكي»، لا يكون المعنى قابلاً للتحديد بمعزل عن استعمال العبارة.

وفي نطاق النظريات الدلالية الكلاسيكية، يُحد مفهوماً من قبيل «ذكي» بمجموعة من الشروط يُقال إنها ضرورية وكافية. إذا أردنا إطلاق صفة «ذكي» على شخص ما (س) وأردنا أن تنطبق عليه الدالة **ذكي** (س) انطباقاً حقيقياً، وجب أن يستوفي المتغير (س) كل الشروط الضرورية التي تحدد المحمول.

والمسألة التجريبية التي تُطرح على عالم الدلالة هي معرفة الكيفية التي تُضبط بها هذه الشروط. إن علم الدلالة الشكلي قد توصل، بطريقة أو بأخرى، إلى حل المسألة المذكورة. فدلالة المحمول ذي المتغير الواحد (مثل محمولي «ذكي» و«جيد» وغيرهما)، تتكوّن من مجموع الكلمات

القاموس الموسوعي للتداولية

التي تكون ما صدقها، فتكون دلالة المحمول الذي يشتمل على متغير واحد مجموعة العناصر أو الكلمات التي تستوفي هذه العلاقة (انظر «داوتي»، «وول» و«بيرتز»، 1981، و«غلميش»، 1991).

ونحن واحدون مقارنة غير كلاسيكية مختلفة ضمن الدراسات المنزلة في علم الدلالة العرفاني، والتي تنسب إلى نظرية الطراز (انظر «لايكوف»، 1987، و«كلير»، 1990 Kleiber) للظفر بخلصة تأليفية جيدة). ففي نطاق نظرية الطراز لا يحد معنى مفهوم ما بمجموعة من الشروط الضرورية الكافية وإنما يحد معناه بالاعتماد على الخصائص أو السمات النموذجية، تلك التي يترجح أن يشترك فيها الأفراد المنتمون إلى المقولة ويكونون تجلياتها أو نسخها، فإذا ما صُيِّق الأمر على المحمولات التقويمية، فإن ذلك يستلزم ألا تحدد كلمة «ذكي» مثلاً بالخصائص الضرورية وإنما بالخصائص النموذجية، ويتعلق الأمر حينئذ بمعرفة الخصائص النموذجية لمفهوم كلمة «ذكي» وما إذا كان / من المنيد اعتماد مفهوم الطراز لدراسة دلالة المفاهيم التقويمية (انظر في هذا النطاق الفصل 14، الفقرة 2.2).

(ب) كيف يتسنى لنا إذن تفسير القيم التداولية التي للأقوال من جنس ما في المثال (39)؟ سيلجأ أصحاب النظرية الكلاسيكية أو الوصفية إلى قوانين الخطاب لتفسير أن قولنا «إن هذا المنزل فخم» يعني أننا ننصح به؛ انظر ههنا الفصل نفسه 7، الفقرة 3). إن لهذا القانون الخطابي الشكل التالي: «إن إسناد صفات تعتبر صفات إيجابية إلى موضوع ما، هو ضرب من الشثناء عليه وامتداحه» (انظر «أنسكمبر» و«دكرو»، 1983، ص 172)؛ وسيستخدم هذا القانون الخطابي كذلك لتفسير القيمة المدحبة في قولنا «إن بيار ذكي». وميزة هذا التحليل ميزة لا جدال فيها، فهو يفسر أولاً إمكان استعمال أقوال من هذا النوع في القياسات الشكلية كما هو في المثال (41) ثانياً عدم إمكان استخدام مبادئ خاصة جداً ومرجلة تُبين أن القول الذي انطلقنا منه فقد قيمته التداولية وهي مبادئ تكون في بعض الأنواع من التراكيب ولا سيما تلك التي تكون مضمنة في مركبات أوسع منها من جنس الجمل الشرطية. فالجمل الشرطية في المثال (42 أ) في التحليل الكلاسيكي تؤوّل بالطريقة نفسها التي تُتأوّل بها جملة (42 ب).

(41) أ. إذا كان هذا المنزل جيداً كان باهض الثمن.

ب. هذا المنزل جيد.

ج. إذن فهو نزل باهض الثمن

(42) أ. إذا كان هذا المنزل جيداً وجب أن يكون باهض الثمن

ب. إذا كان المنزل في وسط المدينة وجب أن يكون باهض الثمن.

إن الموقف الذي تبناه «أنسكمبر» و«دكرو» لحل هذه الصعوبات والإبانة عن القيمة الحجاجية الأولية للمحمولات التقويمية موقف غير وصفي بالأساس يرفض اللجوء إلى

الحجاج والوجهة الحجاجية

قوانين الخطاب. وقد توخيا خطة مختلفة تماماً اعتماداً فيها مفهوماً كان «بنفيسست» أول من قال به (1966 الفصل 23) وهذا المفهوم هو مفهوم الاقتوائية (انظر «أنسكمبر» 1979 لمزيد التعمق في هذا المفهوم) وقوامه أن القيمة الإخبارية تشتق اشتقاقاً اقوتالياً من قيمتها الحجاجية الأولية.

يجب أن يُنهم مفهوم الاقتوائية على النحو التالي: إن عبارة ع₁ تشتق من الناحية الاقتوائية من عبارة ع₂، أولاً إذا كان الدال في ع₁ مَصْوغاً من الدال الذي له ع₂ بحيث يذكر به²³، ثانياً، إذا كان المدلول مدلول₂ للعبارة ع₁ لا يعتمد المدلول مدلول₁ للعبارة ع₂ وإنما يعتمد قيمة تداولية ناتجة عن قول ع₁ (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» 1983، ص 173). والمثال على ذلك أن الاسم «ألامبالاة» مشتق اقوتالي من عبارة «لا أبالي» فكيف يمكن من هذه الناحية أن نفسر القيمة الوصفية لقولنا «هذا المنزل جيد» من خلال الاشتقاق الاقتوائي؟ إن المعنى م₁ الزاجع إلى عبارة ع₁ (س جيد) هو عمل حجاجي لصالح س₁. وانطلاقاً من عبارة ع₂ يجب التسليم بصياغة عبارة ع₁ وهي عبارة لا يكون المعنى «م₁» فيها مطابقاً لمعنى م₂ (من حيث يكون الحجاج لصالح س₂)، ولكنه معنى يدمج الخصائص المقترنة بالعمل الذي تنجزه عبارة ع₁ والمشتقة منه. [وبعبارة أخرى: إذا سلمنا بقانون للخطاب يفيد / أن إلقاء القول الذي ينجز عملاً حجاجياً (313) تبرره خاصية الموضوع الذي يصاغ في شأنه الحجاج («أنسكمبر» و«دكرو» 1983، ص 173) فإننا نستق من الناحية الاقتوائية السمات الموضوعية المتصلة بالمحمول «جيد» من خلال المدلول مدلول₁ لتكوين الدلالة مدلول₂ المرتبطة بعبارة ع₂.

وإجمالاً كلما استعملنا جملة من نحو «هذا المنزل جيد» أتاحت لنا عملية الاشتقاق الاقتوائية أن نقرأها على أنها دالة على قولنا: لهذا المنزل الخصائص التي تشرع العمل الحجاجي الذي نوقعه بنطقنا بـ «هذا المنزل جيد» (المرجع السابق، ص 174).

ملاحظة: نشير إلى أن تفسير عملية الاشتقاق الاقتوائي يقتضي ضرورة الاستنجااد بقانون من قوانين الخطاب يفسر الانتقال من مدلول₁ م₁ إلى مدلول₂ م₂، وإذن يبدو مستحيل الاستغناء عن اللجوء إلى قوانين الخطاب ذلك أن هذه القوانين في التحليل ذي الطابع الوصفي تتدخل لتفسير الانتقال من القيمة الإبلاغية إلى القيمة التداولية. وتتدخل قوانين الخطاب أيضاً في مجال التحليل الحجاجي لتبرير عملية الاشتقاق الاقتوائي التي تفسر الانتقال من القيمة الحجاجية إلى القيمة الإبلاغية.

25. وذلك من قبيل الفعلين بسمل وحمدل اللذين صيغا من عبارة بسم الله والحمد لله. [المترجم].

3. الحجاج والمواضع

1.3 الحجاج والاستدلال

من أهم المميزات التي تشتمل بها نظرية الحجاج لدى «أنسكمبر» و«دكرو»، تلك التي ترفض الخلط أو الجمع بين الحجاج والاستدلال. فالحجاج عندهما علاقة من طبيعة خطابية تقوم بين قولين أحدهما يكون حجةً وثانيهما يكون نتيجة، بحيث إن الفاعل يقدم حجة حتى يقنع (المخاطب) بالتسليم بنتيجة ما. أمّا الاستدلال فهو العلاقة التي تنعقد بين حدث **س** وإلقاء قول **ق** حيث يكون **س** نقطة انطلاق لاستنتاج ما يفضي إلى إلقاء القول **ق**. ألا ترى أن القول الأول [أي الجملة الابتدائية] في الشاهد (43) هو حجة نخدم القول الثاني [أي الجملة المستأنفة]. أمّا في المثال (44) فإن الحدث الذي أفاد به القول أ هو الذي يتيح الاستدلال الذي كان وراء القول **ب**.

(43) لمست شوزيرا على النحو الذي تتصوره. إليك الشبارة لتذهب إلى الشينما.

(44) أ. لقد هانف. ب. ب. إنّه سيأتي غداً

ب. عنيك. إن أن نكون سعيداً بهذا الخبر.

ففي المثال (43) نجد أن العلاقة الحجاجية لا تكون بين مضمون أول ومضمون ثان، وإنما تصكون بين عمليتين مضمونيتين في القول أولهما إخبار وثانيهما ترخيص. وهذا يعني أن هناك عمليتين منجزتين في الحجاج: عمل الحجاج وعمل الاستنتاج. أمّا في المثال (44) فإن الحدث (**س**) الذي كان وراء الاستدلال هو قول. ولكن هذا ليس نتيجة ضرورية، والمثال على ذلك أنه إذا فتح شخص (أ) النافذة وتأمل جمال الطقس في الصيف أمكنه أن ينجز استدلالاً يفضي إلى إلقاء القول (45):

(45) إذن هل ستقوم بهذه الرحلة ؟ /

[314]

يتناول «أنسكمبر» و«دكرو» (1983، ص 11) بالتحليل صورة أخرى من صور المسألة، وآية ذلك أن الاستدلال يُمكن أن يُجرى من خلال عمل قول مثل السؤال، أي من خلال الحدث المنصوص الذي يتجسم في إلقاء قول مثلاً يوضحه المثال (46)

(46) أ قل لي كيف صار أمرُ بيار؟

ب أنت تهتت بأمر بيار إذن؟

إن التمييز بين الحجاج والاستدلال يُمكن أن يبرز على النحو التالي:

نحن نجد من جهة أولى ضرورياً من الاستدلال الممكن في الحوارات ولكن هذه الضروب غير ممكنة في السونولوجيات [أحاديث النفس] (انظر المثالين 47 و48)، ومن جهة أخرى نجد أن بعض العمليات الحجاجية لا تستند إلى أي ضرب من ضروب الاستدلال (انظر المثال 49).

الحجاج والوجهة الحجاجية

(47) أ يشكك بيار في وجود مريم هنا

ب قل لي. هل توجد مريم هنا؟

(48) ؟ يشكك بيار في وجود مريم هنا، فهي إذن هنا.

(49) إنني متردد في شراء هذه السيارة. هل هي سيارة اقتصادية من كل الجوانب؟

إن المخاطب في المثال (47) يمكنه أن يني تعقيب على المقضى التالي: «إن مريم هنا» ويشير بذلك إلى أنه كان يجهل وجود مريم قبل أن يلتقي شخص «أ» قوله: «يشكك بيار في وجود مريم هنا». ونحك هذا الإمكان غير قائم في المونولوج إذ لا يستطيع المتكلم أن يفترض المقضى (ق) ويخبر بالمضمون نفسه ق بحسب قانون منع تحصيل الحاصل لدى «دكرو» (انظر 1972، ص 83) وهو قانون يحكم بالسداجة على ظروف الاستدلال التي تكفي فيها النتيجة بإعادة صياغة المقدمات. ففي المثال (49) لا يمكننا أن ندعي أن حدثاً (ن) هو سبب إلقاء قول ما بما أن المتكلم يطرح سؤالاً يدل أن يخبر بحدث. وبناء على ما تقدم، وبموجب المسئمة الحجاجية التي تفترض أن السؤال «هل ق» له الوجهة الحجاجية للقول «لا-ق»، ندرك أن السؤال يمثل حجة نخدم النتيجة التالية «أنا متردد في شراء هذه السيارة».

2.3 الحجاج والوجهة الحجاجية والعوامل الحجاجية

من الأسئلة التي يمكن إثارتها عند تناول مسألة الحجاج في اللغة على النحو الذي به طرح في نظرية الحجاج السؤال الخاص بمعرفة المبادئ والقواعد أو القوانين التي تنعقد بها الصلات بين الأقوال داخل عملية الحجاج. فإذا قبلنا الفرق بين الحجاج والاستدلال أمكننا بعد التكهّن بأن المبادئ المعنوية لن تكون مبادئ استدلالية. إنها - في تقدير أنسكمبر، ودكرو، مبادئ أساسها ذو طابع خطابي وحجاجي. وهذا يعني من جهة أولى أن مجال تطبيق هذه المبادئ هو الخطاب، ويعني من جهة ثانية أنها مبادئ موسومة بسمة حجاجية هي سمة الدرجة. وثمة خاصية ثالثة يمكن إقرارها من الآن: (هي الوجهة الحجاجية) فإذا كان الحجاج يفرض بعض الأنماط من التعقيب وعدداً من المتتاليات الخطابية، كان موضوع المبادئ الحجاجية في هذه الحالة الوجهة الحجاجية للجمل التي تستعمل في الحجاج. / [315]

سنعرّف الوجهة الحجاجية على النحو التالي: إن الوجهة الحجاجية هي الاتجاه الذي يُعين | لنقول قصد الوصول إلى هذا القسم من الاستنتاجات أو إلى غيره. إن الوجهة الحجاجية هي خاصية من خصائص الجملة. موضوع أداء القول وهي التي تحدّد معنى القول. وإن شئت قلنا تُسند وجهة حجاجية ما إلى جملة ذات دلالة في شكل حجة، وبحكم هذه الوجهة يُمكن للحجة أن توظف في هذا القسم من الاستنتاجات أو في قسم آخر.

فما هي العوامل التي تحدّد أو لا تحدّد إسناد وجهة إلى الجملة المقولة؟ يوجد

نوعان من العوامل الأساسية التي تحدّد وجهة الجملة: العوامل الخطائية والعوامل اللغوية ونقصد بالعوامل الخطائية ضروب التعقيب والاستئناف التي تسمح بها. أمّا العوامل اللغوية فالمقصود منها حضور الواسمات اللغوية المختصّة في تعيين الوجهة الحجاجيّة، وتُسمّى هذه الواسمات عوامل حجاجيّة. والعامل الحجاجي - حين يجري في الجملة - واسم لغويّ يقيد احتمالاتها عندما يعبّر لها وجهة حجاجيّة. وسننظر في هذه المفاهيم (الخاصّة بالوجهة الحجاجيّة والعامل الحجاجي) من خلال الأمثلة التالية:

(50) أ. ستفلس. إنّ ثمن هذه البضاعة 200 فرنك

ب. ستوقّر مالاً [كثيراً]. إنّ ثمن هذه البضاعة 200 فرنك

(51) أ. ستفلس. إنّ ثمن هذه البضاعة لا يساوي إلاّ 200 فرنك

ب. ستوقّر مالاً [كثيراً]. إنّ هذه البضاعة لا تكلف إلاّ 200 فرنك.

توضّح هذه الأمثلة الأمر التالي: ففي حين يكون القول «ثمن هذه البضاعة 200 فرنك» قولاً محايداً من ناحية وجهته الحجاجيّة (وهو قول يمكن أن يصلح حجة مؤيدة إلى نتيجة فحواها «ستفلس» كما يمكن أن يصلح للنتيجة المعاكسة) يكون القول الذي مؤداه «إنّ هذه البضاعة لا تساوي إلاّ 200 فرنك» لا يصلح إلاّ لنتيجة محصّنها «ستوقّر مالاً». ثمة إذن حصر لإمكانات الحجاج من خلال القول «إنّ هذه البضاعة لا تكلف إلاّ 200 فرنك». إنّ الحصر المؤدّي بتركيب «لا... إلاّ» يعمل باعتباره عاملاً حجاجيّاً يقيد الاحتمالات الحجاجيّة للجملة التي يتعلّق بها.

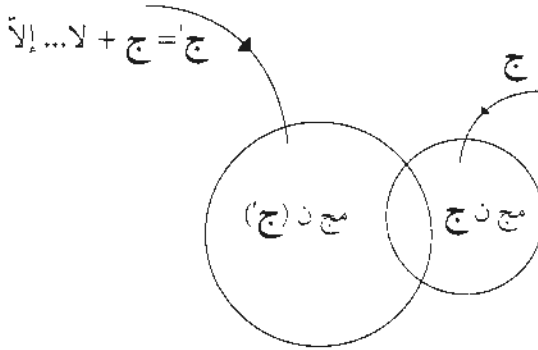
ملاحظة: نشير إلى أنّ تحديد الوجهة الحجاجيّة للقول ليس معطى سياقيّاً في إطار النظرية التي تُعبّر بها هنا. إذ أنّ ضروب التعقيب والاستئناف في الخطاب هي التي تحدّد الوجهة الحجاجيّة في المثال (50) كما يُحدّدها تركيب الحصر في المثال (51).

إنّ هذه الأمثلة تبرز لنا الفرق القائم بين النتيجة والوجهة الحجاجيّة. فالنتيجة هي القول الضمنيّ أو الصريح الذي استخدمت من أجله الحجة. أمّا الوجهة الحجاجيّة فهي الاتجاه المسند إلى الجملة. وهكذا فإنّ قولنا «ثمن هذه البضاعة 200 فرنك» يكتسب الوجهة الحجاجيّة التي مؤداه «باهضة الثمن» في المثال (50) و«بخسة الثمن» في المثال (51). ويكون هذا التحديد بموجب العلاقة القائمة بين الحجة والنتيجة. ومقابل ذلك، نجد أنّ القول الذي مؤداه «هذه البضاعة لا تساوي إلاّ 200 فرنك» لا تكون له الوجهة التي تكون لقولنا «بخس الثمن». والنقطة المهمة هنا هي أنّ هذا التقيد في احتمالات الحجاج /، مستقلّ عن أيّ تعديل (في المضمون) المرجعيّ أو الإبلاغيّ: فنقولنا «هذا الشيء لا يكلف إلاّ 200 فرنك» يعني دائماً - من الناحية الإبلاغيّة - قولنا «يكلف 200 فرنك» بينما نجد أنّ قولنا «هذا لا يكلف إلاّ 200 فرنك» لا يعني من الناحية الحجاجيّة قولنا «هذا يكلف 200 فرنك».

وقد قدّم «أنسكمبر» المسائل بطريقة حساب المجموعات حتّى يبيّن الفروق القائمة بين المثالين (50) و(51)، ويتمثّل محتوى تقديمه في أنّ مجموع النتائج (ن) المقصودة من جملة (ج) (هذا الشيء

الحجاج والوجهة الحجاجية

يبلغ ثمنه 200 فرنك) مرتبط ارتباطاً قائماً على التقاطع الجزئي بمجموعة النتائج المقصودة بالعبارة ج = ج + لا... إلّا (انظر الشكل 5).



مج ن (ج) مجموعة النتائج المقصودة لجملة (ج)

الشكل 5

كان يجب أن تُفسر الوضعية المجتمعة بالمثالين (50) و(51) بمفهوم الوجهة الحجاجية والعامل الحجاجي ولكن الأمر - لسوء الحظ - ليس على هذا القدر من البساطة حتى مع العامل الحجاجي نفسه، وهذا شأن سلسلة الأمثلة التالية حيث لا يتلص إدراج العامل الحجاجي «لا... إلّا» والذي نُؤديه في العربية كذلك ب إنما إمكانيات الحجاج.

(52) أ. أسرع، إنها الثامنة.

ب. تمهل إنها الثامنة.

(53) أ. أسرع، إنما هي الثامنة. ليست إلا

ب. تسهل. إنما هي الثامنة.

إن التحليل القائم على أساس الوجهة الحجاجية والعامل الحجاجي ينبغي أن يؤدي إلى التكهّن بأن القول في المثال (53 أ) قول مستحيل من الناحية الحجاجية. وبالفعل، فإذا كان قولنا «إنما هي الثامنة» قولاً موجّهاً حجاجياً إلى نتيجة مؤداها «الوقت مبكر» فإننا لا نفهم كيف ولماذا يمكن أن تُستخدم هذه الحجة للوصول إلى نتيجة مؤداها «أسرع»./ [317]

ولتفسير هذه الظاهرة المفارقة يتعين أن نضيف مفهوماً جديداً إلى الوصف ذي النزعة

الحجاجية وهذا المفهوم هو الموضوع أو القاعدة الحجاجية.

3.3 التعقيبات الحجاجية والمواضع

1.3.3 المواضع والأشكال الموضوعية

إن مفهوم الموضع (وجمعه مواضع) الذي استعير من مواضع «أرسطو»، مفهوم يُعَيَّن مبادئ مقبولة داخل مجموعة لغوية، وهذه المبادئ تكون بمثابة الدعائم للعملية الحجاجية. فإذا برزت رغبتي في متابعة سباق دورة فرنسا للدرجات عند بلوغه نقطة «ألب هواز» (L'Alpe d'Huez) بالقول (54) فإنما أشير إلى موضع من نوع «لا يجب أن تفوتك الأحداث الرياضية الكبيرة».

(54) سأتابع مرحلة الوصول إلى نقطة «ألب هواز»، فهي المرحلة الأهم في سباق الدورة.

هكذا نجد أنفسنا في الوضعية التالية: فبدل أن تكون العلاقة الحجاجية علاقة آلية بين قسم الحجج وقسم النتائج، يرى «أنسكمبر» و«دكرو» (انظر «دكرو» 1982، 1983، 1987 وانظر أيضاً «أنسكمبر» و«دكرو» 1986 و«أنسكمبر» 1989) أن هذه العلاقة تمر عبر القواعد الحجاجية وتقوم واسطة بينها. ولهذه القواعد خاصية أساسية (علاوة على كونها محل إجماع) هي أنها ذات طبيعة درجية. فشكلها العام من نوع القاعدة التي سؤاها «بقدر ما يكون لموضوع ما خاصية خ يكون للموضوع م» (وهو موضوع مطابق للموضوع «م» أو مختلف عنه) خاصية «خ». وإذا أجملنا العلاقات خ (م) وخ (م) تبعاً بواسطة الأشكال القسورية (ق و ك) حصلنا بضرب من التركيب المنطقي على أربع بنى منطقية تسمى أشكالاً موضوعية (انظر «دكرو» 1983 و1987) من نوع:

$$(55) \text{أ. د. ق.} + \text{ك} <$$

$$\text{ب. د. ق.} - \text{ك} <$$

$$\text{ت. د. ق.} - \text{ك} <$$

$$\text{ث. د. ق.} + \text{ك} <$$

فمن الناحية المنطقية، إن الأشكال الموضوعية (أ) و(ب) من جهة و(ت) و(ث) من جهة أخرى يجب أن تدل - بطريقة ما - على العلاقة نفسها، ولذلك نقول إن هذه الأشكال الموضوعية تتعلق بموضعين متعارضين يمثلان إيديولوجيتين مختلفتين بينما تمثل الأشكال (أ) و(ب) من جهة و(ت) و(ث) من جهة أخرى الأشكال الموضوعية المتبادلة. فالمتكلم الذي يقبل المثال (55) لا يمكن أن يرفض المثال (55 ب).

ونحن نشير أيضاً قبل أن نقدّم تفسيراً لاشتغال المواضع داخل السلسلات إلى أن هذه المواضع قلماً تكون موضحة من ناحية أنها قلماً تكون موضوع إخبار. وستقارن في هذا السياق بين درجات صفة «طبيعي» في عمليات الحجاج التالية:

الحجاج والوجهة الحجاجية

(56) أ هل تريد كأساً أخرى من الخمر؟

ب لا، شكرًا لك، إني أفود السيارة. /

[318]

(57) أ هل تريد كأساً أخرى من الخمر؟

ب ؟ لا، شكرًا. كلّمنا احتسبنا الخمر زاد احتمالُ التّسبّب في حادث ونحن نغود السيارة.

ثم إن العلاقة التي يدرجها الموضع لا تكون لها قيمة إلا في منطقة ذات صحة خاصة. فإذا أمكننا قبول موضع مؤذاه «إننا نسبح في الطّقس الجميل» أمكننا تماماً أن نشير إلى أنّ حدود الحرّ التي تسوّغ تطبيق آليات الموضع قد وقع تجاوزها وذلك إذا ما كانت درجة الحرارة مرتفعة جدًا.

(58) أ هل تأتي للنباحه؟

ب لا، إن الطّقس شديد الحرارة.

إن صفة من قبيل «شديد» تشير حقاً إلى أنّ المنطقة التي يكون دونها تطبيق آليّة الموضع ممكناً قد وقع تجاوزها كما تشير إلى أنّ الموضع لم يعد ممكناً التطبيق.

2.3.3 المواضع والمسارات التأويلية

لنعد إلى الأمثلة التي أشكلت بالنسبة إلى النظرية غير الموضوعية التي للحجاج أو للحجاجية الضعيفة (انظر موشلر، 1989 أ).

(52) أ، أسرع، إنها الثامنة.

ب. تمهل، إنها الثامنة.

(53) أ، أسرع، إنما هي الثامنة.

ب. تمهل، إنما هي الثامنة.

فكيف نفسّر أنّ التعقيب في (53 أ) تعقيب ممكن، بينما يتعيّن على التركيب الفرنسي "ne...que" - بشكل مسبق - أن يوجه جملة «الآن الساعة الثامنة» على سلّم «التبكير»؟ إن تفسير ذلك دفع «أنكمبر» وذكر، إلى تقديم فرضية قوامها وجود طريقتين لاعتبار الزّمن الذي يُمكن التصرّف فيه. فالمبدأ الأول يقتضي وجوب التّمهل أو التصرّف في الزّمن الذي هو في متناولنا، وهو ما يستلزم قاعدة مفادها «كلّما توفّر لدينا الزّمن قلّت ضرورة الإسراع» (انظر ز في المثال 59). أمّا المبدأ الثاني على خلاف ما تقدّم، فيشير إلى عدم إضاعة الوقت وهو ما يمكن تمثيله بواسطة الشّكل الموضوعي التالي: «كلّما توفّر لدينا الوقت تحتمّ إسرَاعنا» (انظر ز في المثال 59). فإذا اعتبرنا الفرضية التالية (ق) «لدينا الوقت» وما ينتج عنها «ك» يجب الإسراع حصلنا على

26. الذي يؤدّي بالعربية إما بتركيب الحصر أو بالقصر. [المترجم]

الأشكال الموضوعية الأربعة التالية:

(59) ز. كلما كان لدينا وقت تعين إسرعنا > + ق. + ك <

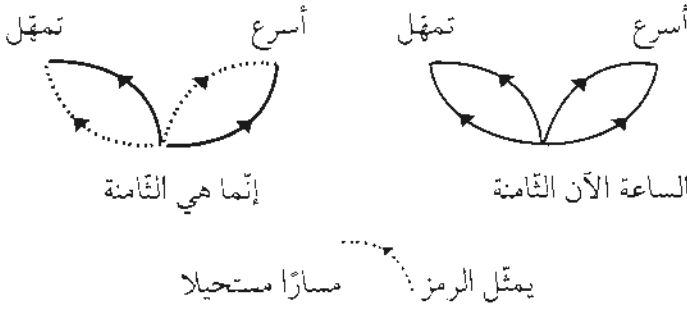
ز. كلما قل الوقت ضعف وجوب إسرعنا > - ق. - ك <

ز. كلما كان لدينا وقت ضعف وجوب إسرعنا > + ق. - ك <

ز. كلما قل الوقت وجب إسرعنا > - ق. + ك <

فماذا تمثل هذه الأشكال الموضوعية المختلفة؟ إنها تُعرف بحسب «أنسكمبر، وذكروا، المسارات أو السبل التي يتعين علينا أن نسلکها لوصول حجة بنتيجة، وقد مثل «أنسكمبر، (1989 ص 25) ذلك بالرّسوم التالية: /

[319]



الشكل 6

إنّ الوظيفة المسندة إلى المواضع تستلزم تعديل التعريف الخاص بالعوامل الحجاجية. فنحن لا يمكننا القول بحسب ما جاء في الشكل رقم (6) إنّ العامل الحجاجي يقلص إمكانات الحجاج في جملة من الجمل. فما يقلصه إتّما هو المسالك التأويلية التي تصل الحجة بالنتيجة. ونحن نلاحظ بالفعل أنّ قولنا «إنّ السّاعة الآن هي الثّامنة» قول يمكن أن يُفسي إلى النتيجة التالية «أسرع» من خلال مسارين مختلفين هما (ز. أو ز.). وأما المسلك الرّابط قولنا «ليست السّاعة إلّا الثّامنة» بالنتيجة «أسرع» فيتخذ بالضرورة مسلك (ز.)، فالتركيب الحصري «ليس... إلّا» يعيق استعمال المملك (ز.) باعتباره ماراً ممكناً يصل الحجة بالنتيجة.

إنّ «أنسكمبر، (1989) يستعمل اتّعقيبات بواسطة عبارة «mème» ليعين الدور الذي يلعبه تركيب الحصر «ليس... إلّا» أو القصر بإتّما في العربية. في فتح بعض المسالك أو في غلقها. وسنذكر (انظر ههنا الفصل 10، الفقرة 4.1.2) أنّ العبارة الفرنسيّة «mème» تشير إلى أنّ الحجة التي تعدّلها تنزّل دائماً في أعلى درجات السّلم الحجاجي ولذلك يتوجب أن يكون قولنا «بل ك»

الحجاج والوجهة الحجاجية

وقولنا «بل **ك**» تشترك في نفس الوجهة الحجاجية في نطاق القول **ق** أي يتيمان إلى التسليم الحجاجي نفسه²⁷. إن جدول الأمثلة المعدلة بواسطة même «بل» يشتمل على الأقواس التي ذكرت فيها المواضع المستعملة والمحظورة وهو كالتالي:

- (60) أ. أسرع، إنها الساعة الثامنة، بل إنها الساعة الثامنة وخمس دقائق (ز).
 ب. أسرع، إنها الساعة الثامنة، بل إنها الساعة الثامنة إلا خمس دقائق (ز).
 (61) أ. تمهل، إنها الساعة الثامنة، بل الساعة الثامنة وخمس دقائق (ز).
 ب. تمهل، إنها الساعة الثامنة، بل إن الساعة الآن الثامنة إلا خمس دقائق (ز).
 (62) أ. أسرع فليست الساعة إلا الثامنة بل إن الساعة ليست إلا الثامنة وخمس دقائق (ز).
 ب - أسرع فليست الساعة إلا الثامنة بل إن الساعة ليست إلا الثامنة إلا خمس دقائق (ز).
 (63) أ. تمهل، فليست الساعة إلا الثامنة بل إن الساعة ليست إلا الثامنة وخمس دقائق (ز).
 ب. تمهل، فليست الساعة إلا الثامنة بل إن الساعة ليست إلا الثامنة إلا خمس دقائق (ز) /

[320]

فما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه التحاليل؟ إنها نتائج ثلاث (انظر «أنسكمبر، 1989، ص 24):

- (أ) تحدّد الجملة مجموعة النتائج التي يمكن أن تبلغها من خلال المواضع المتدرّجة التي يمكن أن تُقرن بها، ولا تحدّد بالاعتماد على مجرد مواطن ذكر الجملة في الخطاب.
 (ب) لا تكفي معرفة الوجهة الحجاجية للجملة المنطوق بها للوصول إلى نتيجة ما، بل يجب اعتماد موضع من المواضع.
 (ج) إن العوامل الحجاجية لا تحدّد الوجهة الحجاجية للجملة التي تحوّلها تحديداً مباشراً، ولكن لها - بدلاً من ذلك - وظيفة تقليص استعمال المواضع التي تسمح ببلوغ مجموعة النتائج.

27. تترجم الكلمة الفرنسية même، بأكثر من عبارة في العربية انظر في هذا العمل الفصل العاشر. المترجم

3.3.3 النزعة الحجاجية الضعيفة والنزعة الحجاجية القوية: إعادة النظر في

عبارة *presque* «تقريباً»

واجهتنا في نطاق النظرية الكلاسيكية أو غير الموضوعية للحجاج (وهو ما يُسمى حجاجية ضعيفة) بعض المشاكل تتعلق بتفسير بعض الاستعمالات الخاصة بعبارة «تقريباً»، لا سيما ذاك الذي يظهر في المثال (5)

(5) أسرع، فإنه مات تقريباً.

لقد كان المشكل مرتبطاً بكون العامل الحجاجي في مجال الحجاجية الضعيفة يُكسب الجملة التي يعدلها وجهة حجاجية، وهي الوجهة ذاتها التي للجملة غير المعدلة. ويبلغ الأمر حد المفارقة عندما يستحيل تماماً اعتبار عبارة «مات تقريباً» موجّهة التوجيه نفسه الذي لعبارة «مات» فهل بوسع التحليل الموضوعي المندرج في الحجاجية القوية أن يقدم حلاً لهذا المشكل؟

إن العامل الحجاجي ممثلاً في عبارة «تقريباً» لا يمكن أن يُسند في نطاق الحجاجية القوية وجهة حجاجية بطريقة مباشرة إلى الجملة التي يعدلها، ولكنه يتخير المسالك التأويلية (المواضع). ونحن نلاحظ في هذا الضدد أن السبل التي تتخيرها عبارة «تقريباً» سبل معاكسة للسبل التي ينتقيها التركيب الحصري «لا... إلا» وهذا ما تبرزه الأمثلة في (64) و(65)

(64) أ. أسرع فإن الساعة الآن الثامنة تقريباً بل هي الثامنة (ز)

ب. أسرع فإن الساعة الآن الثامنة تقريباً بل هي الثامنة إلا عشر دقائق (ز')

(65) أ. تمهل فإن الساعة الآن الثامنة تقريباً بل هي الثامنة (ز)

ب. تمهل فإن الساعة الآن الثامنة تقريباً بل هي الثامنة إلا عشر دقائق (ز')

[321] فماداً يمكن قوله في خصوص المثال (5): «أسرع فقد مات تقريباً» ؟ /

لنأخذ جدول الأمثلة التالي حتى نفهم هذا المثال:

(66) أ. تمهل فإنه مات.

Prends ton temps: il est mort.

ب. أسرع فإنه مات.

Dépêche-toi: il est mort.

(67) أ. تمهل فإنه لم يمُت.

Prends ton temps: il n'est pas mort.

ب. أسرع فإنه لم يمُت.

الحجاج والوجهة الحجاجية

Dépêche-toi: il n'est pas mort.

(68) أ. تمهّل فإنّه مات تقريباً (أو أشرف على الموت).

Trends ton temps: il est presque mort.

ب. أسرع فإنّه مات تقريباً. (أو أشرف على الموت).

Dépêche-toi: il est presque mort.

فلنسلّم بالأشكال الموضوعية التالية لتفسير إمكان هذه الأقوال:

(69) (ز) كلّما كان الموت أكثر قرباً كان الإسراع أكثر وجوباً

(ز) كلّما كان الموت أقلّ قرباً كان الإسراع أقلّ وجوباً

(ز) كلّما كان الموت أكثر قرباً كان الإسراع أقلّ وجوباً

(ز) كلّما كان الموت أقلّ قرباً كان الإسراع أكثر وجوباً

إنّ (ز) و(ز) غير متلائمين مع (ز) و(ز)، والإيديولوجيا التي يكون بوسعنا أن نربطها تبعاً باستخدام هذه الأشكال الموضوعية المتبادلة يُمكن أن تتمثّل بالموضعين المتعارضين التاليين:

(70) أ. الموضع 1: إنّ الاستعجال متناسب مع الاقتراب الحاسم للموت

ب. الموضع 2: إنّ الاستعجال متناسب مع ابتعاد الموت.

ملاحظة هامّة: إنّ الموضع عدد 2 يمكن أن يبدو غير أخلاقي أو مستحيلاً من حيث تصوّره، وبالفعل فإنّ الخطة القصيّة العسكرية (التيوسيرية على الأقل) تخضع لهذا المبدأ. وفي مقابل ذلك يتناسب الموضع عدد 1 تناسباً أكثر والإيديولوجيا التي كانت سبباً في إيجاد نظام سيارات الإسعاف في فرنسا (SAMU) وهي التي تسيّر الأعمال التي ينهض بها الأعوان الصّخيريون.

لنعد الآن إلى الأمثلة من (66) إلى (68)، إنّنا نحصل من خلالها على التحاليل الآتية:

• (66) أ) يُفسّر بواسطة (ز) ويُفسّر (66 ب) بواسطة (ز) ونحن نقبل أنّ عبارة «مات» هي التي تحتلّ المنزلة الأعلى في سلّم الاقتراب من الموت.

• (67) أ) يُفسّر بـ (ز) ويُفسّر (67 ب) بـ (ز).

• (68) أ) يُفسّر بـ (ز) ويُفسّر (68 ب) بـ (ز).

وبعبارة أخرى فإنّ المواضع لمنتقاة ههنا بواسطة عبارة presque «تقريباً» مواضع مطابقة للمواضع في الجمل الموجبة الخالية من هذه العبارة، ولكن يجب أن نذكر أنّ هذه الأقوال من قبيل القول (66) لا يمكن تفسيرها إلا إذا اعتمدنا على الموضعين (ز) و(ز)، ودون اللجوء إلى هذين الموضعين تكون الجملة غير معقولة ومستحينة، وفي آخر الأمر إذا كانت الجملة التي تحوّلها عبارة presque «تقريباً» تقتضي اعتماد المواضع نفسها التي تعتمد عليها الجملة المثبتة فإنّ

ذلك يدعم ما حدثت به الحجاجية غير المغالية التي زعمت أن *presque p* أي تقريباً لها نفس وجهة ق.

فما هي العلاقة القائمة بين مفاهيم الحجاج والعامل الحجاجي والمواضع من جهة، [322] وتصور اللغة الذي سنته / التداولية المدمجة ؟ لقد لخص «دكرو» (1987) الحجاجية القوية على النحو التالي:

(أ) تفترض أطروحة الحجاج في اللغة أن تكون الاحتمالات الحجاجية مسجلة في المعجم وفي البنى اللغوية.

(ب) إن العوامل الحجاجية هي بمثابة الآثار الصريحة الدالة على الخصائص الحجاجية المسجلة في بنية اللسان.

(ج) يتحتم اللجوء إلى موضع من المواضع حتى يحصل حجاج وإن شئت قلنا حتى يمكن اعتماد جملة في الخطاب لخدمة نتيجة أو قسم من النتائج.

(د) إن المواضع ذات درجات، وهي تكتسب شكلين موضعيتين متبادلين ومتماثلين هما شكل معادل لاسم التفضيل «أكثر» وآخر معادل لاسم التفضيل «أقل».

(هـ) للعوامل الحجاجية وظيفة خاصة بها أساسها تحديد الوجهة الحجاجية للجملة وذلك باختيار الشكل الموضعي المناسب للتعبير.

(و) إن استعمال اللغة في الخطاب يتطلب قائمة من المواضع.

(ز) إذا كانت اللغة هي التي تحدد بنية المواضع، فإنها لا تحدد محتواها (وهذا البند يرتبط بكون اللغة تقبل مواضع متناقضة).

12. تعدّد الأصوات وإلقاء القول

ترجمة: منصور الميغري

مفهوم ما تعدّد الأصوات وإلقاء القول مترابطان منذ أعمال «أوزولد دكرو» في بداية الثمانينات، غير أنّ مفهوم إلقاء القول يتجاوز من بعيد إشكالية التداولية المدمجة التي تقدّم بشأنه تعريفاً أضيق بكثير، كما سنراه، من التعريف اللساني التقليدي. ففي الأصل يدلّ مفهوم إلقاء القول على العبارات التي يتوقّف معناها في جزء منه على الأقل، على المقام الذي تستعمل فيه ويتغير بتغيّره، وهي بلفظ آخر العبارات الراجعة إلى الإحالة الإشاريّة.

يجري التمييز بين الإشاريات وهي التي يتوقّف تأويلها على مقام القول، والعوائد وهي التي يتوقّف تأويلها على المحيط اللغوي. لتدبر المثالين الآتيين.

(1) قد جئت هنا هذا الصباح.

(2) قد حلّ إبراهيم بين طلاب الجغرافيا. إنّه طالب زنجي لكّته يجيد التكلّم بالعربيّة.

إنّ «أنا» و«هنا» و«هذا الصباح» في (1) إشاريات أيّ إنّها تؤوّل تأويلاً مختلفاً باختلاف الشخص المتلفّظ بالجملة والمكان الذي يجري فيه التلفّظ بها والزمان الذي يحصل فيه ذلك. وفي المثال (2) يتعيّن من أجل تأويل ضمير الغائب الذي هو عائذ [نصي] أن يُفصّل مفترّه وهو في السياق «إبراهيم» فيسّل ضمير الغائب المفرد على الطالب الزنجي الذي حلّ بين طلبة الجغرافيا.

تكمن خصوصيّة أعمال «دكرو» حول إلقاء القول في إلحاحه على مظهر تعدّد الأصوات في الخطاب. أي على تعدّد وجهات النظر المعرب عنها في قول واحد. وقد سبقه في هذا المنحى «باختين».

سنبداً بالتذكير بأعمال «باختين» Bachtine ثمّ بأعمال «دكرو» قبل أن نخلص إلى مسألة إلقاء القول بالمعنى التقليدي [النجاري] في اللسانيات أي التعبير عن الذاتية في اللغة.

1. الحوارية وتعدد الأصوات

1.1 حوارية «باختين»

يمكن القول، وهو رأي «دكرو»، نفسه، إن تعدد الأصوات مرتبط ارتباطاً متيناً بنظرية «باختين» عن الحوارية ولا يعني هذا أن تكون أعمال «دكرو» مستمدة مباشرة من أعمال «باختين». فهما على الأصح يطلبان نفس الهدف وهو التشكيك في وحدة الذات المتكلمة / [324]

اشتغل «باختين» بالأساس بمسائل لسانية وأدبية مع ميل ظاهر إلى الأدب (انظر بالخصوص Bakhtine 1977, 1978, 1984). وليس في هذا ما يفاجئ، فالمجال المفضل للحوارية هو عنده النص الأدبي. إن الحدود بين الدراسات اللسانية والدراسات الأدبية حدود نفيذة عند «باختين»، فهو يثير مسألة التعدد اللغوي في اللغة الروائية من خلال مسألة التكثف اللغوي (plurilinguisme) في مستوى اللغة، ويرى أن خاصية اللغة الروائية تكمن في أنها تقدم صورة عن اللغة أكثر منه صورة عن الإنسان.

تظهر الحوارية بطرق شتى في الخطاب الروائي:

(أ) من خلال تمثيل التعدد اللهجي في صورة اللهجات المحلية والسجلات الحرفية والعاميات المختلفة إلخ.

(ب) من خلال البعد «التناسي»، أي من خلال قدرة خطاب ما على الارتباط بخطابات أخرى حول نفس الغرض أو على الانفصال عنها.

(ج) من خلال البعد «التأويلي» أي من خلال كون عملية الفهم جدلية مشروطة بالجواب الذي تتبعه.

(د) من خلال البعد «الإنتاجي» أخيراً عبر مختلف صيغ الخطاب المحكي.

تنعكس هذه الأبعاد المختلفة في ظواهر دلالية وتركيبية، هي وفقاً لـ «باختين»، من ميدان الأسلوبية.

فتجعل هذه الأعمال، إذن، وحدة الذات المتكلمة موضع طعن.

2.1 نظرية تعدد الأصوات عند «دكرو»

1.2.1 تعدد الأصوات ومسلمة وحدة الذات المتكلمة

تعود أعمال «دكرو» عن تعدد الأصوات إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. أما النظرية نفسها فمعروضة في ثلاثة مقالات رئيسية (انظر Anscombe et Ducrot

تعدد الأصوات وإنقاء القول

وسنحاول أن نشير إليها تدريجياً في أثناء عرضنا. وقد لحققتها بين أول هذه الأعمال وآخرها بعض تحويلات (1984, Ducrot 1980a et 1983)

يقول «دكرو» في مقالته الأخير المهم عن تعدد الأصوات (Ducrot 1984) إن نظريته في تعدد الأصوات إنما هي امتداد في اللسانيات وبالتالي في [باب] القول لأعمال «باختين» في الأدب أي في النص. وهو يضع، شأنه في ذلك شأن «باختين»، وحدة الذات المتكلمة موضع سؤال، فيصورها على النحو الآتي:

مسألة وحدة الذات المتكلمة:

[325] قول - ذات. /

و الذات بالنسبة إلى الآخذين بهذه المسألة مسؤولة عن الأنشطة النفسية والفيزيولوجية المرتبطة بإلقاء القول. وتدل عليها في القول علامات الشخص الأول.

ومع هذا فإن نظرية تعدد الأصوات إنما يبررها بمعزل عن أعمال «باختين»، مسائل لسانية كان «دكرو» يشتغل عليها أصلاً منذ زمن بعيد لا سيما مسألة الفرق الشائع بين دلالة الجملة ومعنى القول.

2.2.1 الجملة والقول وإنقاء القول.

يبدأ «دكرو» مقالته الأول عن تعدد الأصوات (Ducrot 1980a) بتمييز الجملة من القول. أما الجملة فكيان مجرد هو عبارة عن مجموعة من المفردات مؤلفة وفق قواعد النحو. وأما القول فهو عبارة عن إلقاء قولي مخصوص للجملة. فيجري الحديث في اصطلاح «دكرو» عن دلالة الجملة ومعنى القول. وينظر «دكرو» في الحالة التي يستحيل فيها أن نستخلص من دلالة الجملة على نحو ما تصورها اللسانيون، المعنى الذي نعينه للقول. والحق أن دلالة الجملة في التقليد اللساني إنما هي «المعنى الحرفي»، وتدل عبارة المعنى الحرفي على ما يبقى ثابتاً من الجملة بين تحقق وآخر. إن إمكانية ألا يُنتج معنى القول من دلالة الجملة قد قاد «دكرو» إلى الكثير من وجوه التجديد النظري.

فمن ناحية لم تعد دلالة الجملة أمراً يمكن قوله وليكتفها بالأحرى مجموعة من التعليمات تمكن بالرجوع إلى مقام الخطاب، من النفاذ إلى معنى القول. ومن ناحية أخرى فإن قصد المتكلم المنشئ للقول لم يعد يتمثل في الإنتاج الآلي لدلالة الجملة ولكن في أن يُطلع مخاطبه على استنتاج معين هو ما يستهدفه إذ ينشئ القول.

إن إلقاء القول الذي سيكون له دور كبير يؤديه في [بناء] دلالة القول إن لم يكن في [تخصيص] دلالة الجملة لهو الحدث التاريخي الذي يمثله ظهور القول ومنذئذ يمكن القول إن معنى القول هو تمثيل أدائه القولي الخاص.

إنّ تعريف القول المقصور ببساطة في المقال الأول (Ducrot 1980a) على الإلقاء القولّي للجملة قد تغيّر في المقال الأخير (Ducrot 1984) فأضاف إليه «دكرو، معياراً لضبط حدود القول الذي ينبغي أن يكون موضوع اختيار «مستغن نسبياً» نسبة إلى اختيار الأقوال الأخرى. ويوافق معيار الاستغناء النسبي نفسه شرطين هما الاتساق والاستقلال. أمّا الاتساق فيوافق حقيقة أنّ اختيار كلّ مكوّن من مكوّنات القول محكوم باختيار كلّ القول. وأمّا الاستقلال فيوافق واقعة أنّ اختيار القول لا يتوقّف على اختيار / مجموعة أوسع يكون هو عنصراً فيها. فيُسجّل منذئذ أنّ الجملة والقول لا يتطابقان آلياً.

على هذا النحو يُوضّح «دكرو، أنّه من الممكن اعتبار مجموع نصّ ما (مسرحية أو رواية مثلاً) قولاً وحيداً رغم أنّ هذا النصّ ينطوي على عديد الجدل. وفي الواقع فإنّ كلّ مقطع طويل من نصّ مسرحي مبرّر بموقعه من مجمل النصّ وهذا هو شرط الاتساق. وفي المقابل فإنّ مجموع النصّ لا يتوقّف على مجموعة أكبر منه بل يكتفي بنفسه، وهذا هو شرط الاستقلال. فقد بان في هذه الحالة أنّ الجملة والقول لا يتطابقان.

ولنعد الآن إلى مقال «دكرو، الأول وإلى الفرضية التي يسوقها فيه لمعالجة مسألة الفرق بين دلالة الجملة ومعنى القول. فهو يقترح أن تُعدّ أقوالاً بتمامها أو أجزاءً من الأقوال مكوّنات لخطاب يُسند له المتكلّم لقائل خيالي. وتدسج هذه الفرضية التي هي في أساس نظرية تعدّد الأصوات عديد الكيانات النظرية التي تتركّس انشطار الذات.

3.2.1 الذات المتكلّمة والمتكلّم والقائل.

إذا كان لابدّ حسب «دكرو، من أطراح مسلمة وحدة الذات المتكلّمة وكان (أي «دكرو،) يدمج من أجل ذلك كيانات متعدّدة فلا بدّ من ملاحظة أنّ هذه الكيانات تناسب كائنات نظرية وليس أفراداً [موجودين] في العالم. فدكرو، يقيم بناءً على هذا، حاجزاً غير نفيذ بين الذات المتكلّمة أي الفرد المائل في العالم الذي يتلفظ بالقول والمتكلّم والقائلين الذين يظنون كائنات نظرية لا تتجسّم.

وإذا كان معنى القول تمثيلاً لإلقاءه القولّي الخاصّ فإنّ هذا التمثيل يبدأ من علامات الشخص الأول (أي المتكلّم المفرد). فهذه العلامات تدلّ، باستثناء ما يكون منها في الخطاب المحصّي في الأسلوب المباشر، على المتكلّم. إنّ المتكلّم هو المسؤول إذن عن إلقاء القول ويقابله المخاطب، وهو الذي يتّجه إليه إلقاء القول. ومن ناحية أخرى فإنّ إلقاء القول يظهر بمظهر الخالق لبعض الآثار المرتبطة بالأعمال المتضمّنة في القول التي يزجيها وينجزها. ويدرج «دكرو، من أجل تفسير الأعمال المتضمّنة في القول زوجاً جديداً من الكائنات النظرية هما القائل المسؤول عن الأعمال المتضمّنة في القول والمتقبّل المتّجهة إليه الأعمال المتضمّنة في القول.

تعدد الأصوات وإلقاء القول

ومن منذ فإنه من الممكن القبول بأن جمعا من الأصوات هي أصوات القائلين تعتبر عن نفسها في نفس الخطاب لا بل في نفس القول أي إن [الأمر] تعدد أصوات ولا يمكن أن يُختصر أبدا، حسب «دكرو»، في مجرد خطاب محكي.

إن مثالا جيدا على الفرق بين المتكلم (الواحد بالتعريف في هذا المستوى) والقائلين (الذين يمكن أن يكونوا كثرة) فهو عمل لغوي غير مباشر:

(3) ألا تجد الجو باردا هنا؟ /

{327}

لنا في (3) متكلم ينتج قولاً وقائلان، أحدهما المسؤول عن الاستفهام، والآخر المسؤول عن الالتماس (أغلق النافذة!). وهاتان يلتبس المخاطب أو المخاطبون بالمتقبل أو المتقبلين. ولكن يمكن مع هذا، تخیل مقامات لا يجري فيها الأمر على هذا النحو. ففي المشهد 6 من الفصل الثاني من مسرحية النساء العالمات لموليير يُطرد كريسال مُكرها مُرغما من زوجته فيلمانت الخادمة مارتين قائلا:

(4) هيا اغربي عتي. (بصوت خفيض) غادري يا صغيرتي البائسة...

هاتان يمكن الدفاع عن تحييل تكون فيه فيلمانت مخاطبة بينما تكون مارتين المتقبلة.

لحققت مفهوم المتكلم والقائل شأنهما شأن مفهوم القول بعض تحويلات بين المقال الأول (Ducrot 1980a) والمقال الأخير (Ducrot 1984). ولنبداً بمفهوم المتكلم فهو يُشَقَّق في هذا المقال الأخير إلى كائنين نظريين مختلفين هما المتكلم بصفته متكلماً (رمزه م) والمتكلم بصفته كائناً في العالم (رمزه مت). الأول مسؤول فحسب عن القول بينما الثاني شخص كامل أيضاً أي إنه قابل لأن تُسند إليه سمات خاصة رغم أنه يظل كائناً خطائياً. هذا الفرق يمكن، كما سنرى لاحقاً، من معالجة ظاهرة السخرية الذاتية.

أما القائل فإنه لم تلحق تعريفه تحويلات لكن «دكرو» حد من قدراته فلم يعد مسؤولاً عن الأعمال المُتَضَمِّنة في القول وقد جرى اختزاله في الكائن أو الكيانات التي يحمل القول صوته. فممكن هذا من تجنب التحقق المترام لأعمال مضمّنة في القول متعددة.

سمح هذا التنوع في الكائنات النظرية وفي وظائفها في الخطاب لـ«دكرو»، بأن يعالج عديد الظواهر اللسانية أو التداولية شأن النفي والسخرية أو الخطاب المحكي. فإلى هذه التحليلات المختلفة سيُتجه اهتمامنا الآن.

4.2.1 تحليل متعدد الأصوات للنفي.

يقدم «دكرو» تحليلين مختلفين للنفي. الأول في مقاله الأول (Ducrot 1980a) والثاني في مقاله الأخير (Ducrot 1984). ولن نتناول بالعرض هاتان إلا الثاني. (Ducrot 1984) (217s.)

القاموس الموسوعي للتداولية

يمتيز «دكرو» في هذا المقال الأخير ثلاث صور من النفي يحللها في إطار نظرية تعدد الأصوات:

(أ) نفي الميتالغوي. يأتي لينقض قولاً قد وقع التلّفظ به حقاً. يختصّ هذا النفي من بين ما يختصّ به بأنه يسمح بأن تُلغى صراحة مقتضيات القول الموجب الموافق له ويهتّى. صراحة هاهنا أيضاً، أثر مبالغة وتكثير.

[328] لتندبر المثالين (5) و(6) المأخوذتين من «دكرو»:

(5) لم ينقطع زيد عن التدخين مطلقاً. في الواقع هو لم يدخن في حياته قطّ.

(6) زيد ليس بدكّي. إنه عبقرّي.

ينقض (5) القول الموجب قد انقطع زيد عن التدخين والملاحظ أنّه ينقض في جزئه الثاني (في الواقع هو لم يدخن في حياته قطّ) [المعنى المقتضى] كان زيد يدخن وهو لا يكون ممكناً إلا إذا كان متكلّم آخر قد تلّفظ فعلاً بالقول قد توقّف زيد عن التدخين. وأما (6) فإنّه ينقض القول الموجب زيد دكّي. ولكن ما يسمح به النفي الميتالغوي أبعد من مجرد المناقضة، هو أن تردف صراحة [القول المنفي بقول آخر هو] زيد عبقرّي أي أن يعكس الأثر المعتاد في النفي وهو أثر مقلّل (زيد أدنى من دكّي) إنه مختل ذهني) وأن يتج أثراً مكثراً (زيد أكثر من دكّي) إنه عبقرّي).

(ب) نفي جدالي: يختلف عن النفي الميتالغوي بأن القول الموجب الموافق له ليس من شرطه أن يتلفّظ به فعلاً.

لتندبر المثالين (7) و(8)

(7) لم يتوقّف زيد عن التدخين.

(8) زيد ليس بدكّي.

يسجل أنّ (7) و(8) يتميزان من (5) و(6) على التوالي بأنهما لا يحتويان التمتّة (أي في الواقع هو لم يدخن بحياته قطّ، إنه عبقرّي) ويلاحظ أنّ هاتين التمتتين ليستا ممكنتين إذا كان القول الموجب (أي زيد توقّف عن التدخين وزيد دكّي على التوالي) لم يتلفّظ به فعلاً. ومثلما يشير إليه «دكرو»، فإنّ المعنى المقتضى لا يبطئه (7)، وله (8) بالتأكيد أثر تقليل من قبيل زيد أقلّ ذكاء. إنّ تحليل «دكرو» تعددي الأصوات ما دام يفترض أنّ المتكلّم م قد قدّم قائلين هما:

- القائل ق الذي يتماهى معه م وهو الناطق بالقول زيد لم يتوقّف عن التدخين (أو زيد ليس ذكياً) والمعارض لـ

- القائل ق الذي يتباعد عنه م وهو القائل (توقّف زيد عن التدخين (أو زيد دكّي)).

في هذه الحالة لا ينقض المتكلّم بالقول المنفي قولاً آخر قد تلّفظ به حقاً متكلّم آخر. إنه يعرض [على الركح] قائلين ق وق جاعلا ق الذي يتماهى معه ينفي قولاً يستند إلى ق. إنّ آثار النفي الجدالي هي أيضاً مختلفة عن آثار النفي الميتالغوي. ففي

تعدد الأصوات وإلقاء القول

حين يسمح النفي الميتالغوتي بنقض مقتضيات القول الموجب ويكون له أثر تكثيري فإن النفي الجدالي له أثر مقلل ولا ينقض المعاني المقتضاة.

(ج) **نفي وصفي**: هو حسب «دكرو» مشتق اقترالي من النفي الجدالي أي إن المرء إذ ينشئ قولاً منفيًا ينسب إلى الفاعل خاصية زائفة تبرر موقف المتكلم في النفي الجدالي [329] الموافق له /.

لنستعد المثال (8)، ففي النفي الوصفي لا يعرض المتكلم قائلين، ولكنه يجعل لزيد الخاصية الزائفة التي تبرر موقف المتكلم في النفي الجدالي الموافق.

5.2.1 تحليل متعدد الأصوات للسخرية.

يرتكز تحليل السخرية الذي يقرحه «دكرو»، باعتبار بعض التحويرات، على تحليلات «سبرير» و«ولسون» (Sperber et Wilson 1978) وكذلك على أعمال «بروندونر» (1981). فهو شأنه شأن هؤلاء المؤلفين يرفض تحليل السخرية على أنها قلب معنى تتمثل في قول الإفهام لا-أ وهو شأنه شأنهم أيضاً يجعل من السخرية نوعاً من استرجاع خطاب حقيقي أو خيالي. ففي نظرية تعدد الأصوات يعرض متكلم ينتج قولاً ساخراً إلقاء القول على أنه تعبير عن وجهة نظر قائل **ق** يتباعد هو منه، إن **م** [المتكلم] هو المسؤول عن إلقاء القول ولكن ليس عن وجهة النظر المعبر عنها فيه وهي **ل** **ق**. إن فرقا أساسياً بين النفي الجدالي والسخرية ليمثل في أن المتكلم يعرض [على الركح] قائلًا وحيداً يدافع عن وجهة نظر عابثة لا قائلين يدافع أحدهما عن وجهة النظر العابثة فيتباعد عنه المتكلم بينما يدافع الآخر عن وجهة نظر معقولة وبه يتشبه المتكلم. إن المسافة بين **م** و **ق** يُدُل عليها بالفجوة القائمة بين المقام ومضمون القول وبأنواع الأداء النغمي الخاص وعرضاً بأضرب من التعبيرات الخاصة من مثل ما شاء الله! والله الله!²⁸

لنتخيل الوضعية الآتية: بيار وماري في عطلة وقد عزمَا على الخروج في نزهة. في صباح اليوم الموعد تتلبذ السماء فيقول بيار لماري «انتظري وسترين أن الجو سيصفو» فيخرجان على هذا. وما إن يقضعا بضع كلمات حتى تهب عاصفة قوية فتقول ماري لبيار:

(9) إنك لخبير مناخ ماهر. إن الجو ليصحو فعلاً.

يعرض المتكلم (9) أي **م** قائلًا **ق** قد جرت مُناهاه مع بيار يجعل على لسانه الخطاب العيب «إن الطقس لفي طريقه إلى التحسن فعلاً». إن مساهمة القائل **ق** مع بيار يجعل السخرية عينية فعلاً في هذه الحالة. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن قولاً ما يمكن أن يكون ساخراً والحال أنه لا يستعيد قولاً متلفظاً به وأن القائل غير متمم مع فرد بعينه في العالم ومثاله عندما يستعيد القول فكرة شائعة في مقدم بخصتها.

28 . المثالان اللذان توردتهما المؤلفة هما: c'est du joli ou excusez du peu ولا معنى لترجمتهما ترجمة حرفية، فأبدلنا منهما ما يمكن أن يقوم مقامهما فيؤدي وظيفتهما من التعبيرات العربية المجارية في المخاطبات اليومية.

توجد حالتان من السخرية أخريان خاصتان جديرتان ببضع كلمات: الأولى هي السخرية الذاتية حيث يسخر المتكلم من نفسه والثانية هي حالة الأقوال الساخرة المنفية وهي تثير مسألة الجمع بين التحليل متعدد الأصوات للنفي والتحليل متعدد الأصوات للسخرية.

لنبداً بحالة السخرية الذاتية، فعلى نفسه يتهمكم المتكلم في هذه الحالة. ويبدو [330] أن هذا يأتي ليخطئ / تحليل السخرية المقدم أعلاه. وفي الواقع فلن إدراج الفرق بين المتكلم بصفته متكلماً، م والمتكلم بصفته كائناً من العالم، مت يأتي ليحل الإشكال. فإذا كان لدينا هذا الفرق فبالإمكان صياغة التحليل الآتي: إن م هو المسؤول عن إلقاء القول وهو يعرض قائلاً ق يجعله يعبر عن وجهة النظر العابثة. وهذا القائل لا يتماهى مع م نفسه ولكن مع مت.

لنستعد الوضعية الموصوفة أعلاه، فقد خرج بيار وماري في نزهتهما رغم السماء المنيرة وذلك بسبب تأكيدات بيار عن تطوّر الحالة المناخية، ولكن تدهمهما عاصفة قوية فيقول بيار حينئذ:

(10) قد رأيت أيّ خبير بالمناخ أكون! إنّ الطقس لفي طريقه إلى التحتن فعلاً.

يعرض المتكلم م في (10) قائلاً ق يجعله متماهياً مع مت وهو مختلف، كما سنلاحظ، عن م.

تبقى أخيراً مسألة الأقوال التي هي ساخرة ومنفية في الآن نفسه، وهي أعسر على الحل.

6.2.1 صعوبات التحليل متعدد الأصوات للأقوال الساخرة المنفية

إنّ حلاً أول كان يمكن أن يتمثل في معالجة الأقوال الساخرة المنفية كما يعالج أيّ قول منفي جدالي حيث يعرض م قائلين ق، وق. الثاني منهما مسؤول عن القول المتلفظ به فعلاً وتمامه مع شخص المخاطب في محادثة سابقة. والأول مسؤول عن القول الموجب الموافق وهو متمام مع شخص المتكلم في محادثة سابقة أي مع مت. وتكمن السخرية في أنّه لا أحد من القائلين متمام مع المتكلم في القول الساخر.

لنأخذ الوضعية التي تخيلها «دكرو» حيث تجري محادثة بين شخصين زيد وبكر. يدعي بكر أنّه سينتهي من مقاله في الوقت المعين ويحييه زيد بأنّ ذلك متحيل، لكنّ بكرًا ينهي المقال في الأجل ويسلمه لزيد قائلاً:

(11) انظر إنّي لم أنه المقال في الوقت الموعود.

يعرض المتكلم ق، المتماهي مع شخص المتكلم في أول لقاء له مع زيد والمتوقع إنهاء المقال في الأجل وق، المتماهي مع زيد في المحادثة الأولى وهو المسؤول عن القول المنفي.

ومع ذلك إذا كان من المقبول، على نحو ما لاحظته «دكرو» نفسه، أن يُماهى ق، مع شخص المتكلم في محادثة سابقة فإنّه يتعين في المقابل من أجل أن يكون القول راسخاً في السخرية أن يُماهى ق، مع المخاطب في المحادثة الحالية وليس مع شخص

تعدد الأصوات وإلقاء القول

المخاطب في المحادثة السابقة. ولكن يكون من الصعب حينئذ أن لا يُقبل بمهااة
[331] **ق** مع **مت** بدلا من **م** /

يقترح «دكرو» إذن تحليلًا آخر يتمثل في افتراض أن القائلين ليسوا واقعين في نفس
المستوى فيكون لنا على هذا النحو قائل **ق** متماها مع المخاطب في زمن المحادثة
الثانية وهذا القائل **ق** يعرض في مستوى أدنى قائلين آخرين **ق** و **ق** يدور بينهما كلام
منفي.

لنستعد المثال (11) بمقامه المرافق له: ففي هذا التحليل الجديد يكون لنا إذن قائل **ق**
متماها مع زيد في وقت المحادثة الثانية وهو يعرض قائلين **ق** و **ق** أما **ق** فتتم مهااته مع بكر
في وقت المحادثة الثانية وهو ينشئ القول الموجب» انظر. فقد أنهيت المقال في الوقت الموعود..
أما **ق** الذي يتماهى معه **ق** فيرد هذا الإنبات.

لهذا الحل فضل منع مهااة أحد القائلين **ق** و **ق** مع **م** بما أنه لم يعد هو من
يعرضهما [على الركن] بل **ق**. ولكن فيه منقصة التسبب في صعوبات جديدة لا سيما
تلك التي يثيرها تراتب القائلين والذي يقرب القائلين على نحو مضر من المتكلم. ويجد
«دكرو» في ذلك فضل إبعاد مواقف القائلين عن وصف الواقع. فالمحتويات تمثل
ضمن هذا المنظور وجهتي نظر القائلين الأدنوين.

7.2.1 تعدد الأصوات والخطاب المحكي في الأسلوب المباشر

تقرب العناية بالحكاية وجهة نظر «دكرو» من وجهة نظر اللسانيات التقليدية في
إلقاء القول. والواقع أن إلقاء القول يعود بالنسبة إلى اللسانيات التقليدية إلى مجمل
حقل الإحالة الإشارية أي إلى علامات الشخص الأول على وجه الخصوص. فالرأي في
اللسانيات التقليدية التي تدافع عن مسأمة وحدة الذات المتكلمة، هو أن ضمير الشخص
الأول المفرد يدل على الذات المتكلمة. وهذا يصطدم لا محالة بالمثال المضاد القريب،
وهو الذي يمثله الخطاب المحكي في الأسلوب المباشر.

يجري التفريق بين ثلاثة أنواع من الخطاب المحكي:

(12) بيار: قالت ماري: «سأني غدا».

(13) بيار: قالت ماري إنها قد تأتي غدا.

(14) بيار: ماري قد تأتي غدا، تقول [هي].

فـ (12) خطاب محكي في أسلوب مباشر، و(13) خطاب محكي في أسلوب غير مباشر
و(14) خطاب محكي في أسلوب غير مباشر حر.

فإذا ظهر ضمير المتكلم في الخطاب المحكي في أسلوب مباشر فهو لا يحيل
[332] على الذات المتكلمة التي أنتجت مجمل الخطاب /.

القاموس الموسوعي للتداولية

ففي المثال (12) لا يدل ضمير المتكلم الذي يظهر في الخطاب المحكي أي في «سأتي غدا» على بيار المتلفظ بـ (12) بل على ماريّا صاحبة الخطاب الذي يحكيه بيار.

إنّ حلاً كثيراً ما يتحضر هاهنا ليمثل في القول بأنّ الخطاب الذي يرد بين علامتي تنصيص غير مستعمل وإنّما هو ببساطة خطاب مذكور. وبعبارة أخرى فإنّ بيار إذ يتلفظ بـ «سأتي غدا» لا يحيل على محال عليه خارج لساني وإنّما يكتفي بإيراد قول ماريّا.

لا يدلّ الشخص الأول بالنسبة إلى «ذكرو» المشكك في أطروحة وحدة الذات المتكلّمة على كائن مائل في العالم هو الذات المتكلّمة بل على كائن نظريّ هو المتكلم المسؤول عن إلقاء القول وهو يرفض كذلك الأطروحة القاضية بأنّ المتكلم في الخطاب المحكي يكتفي بإيراد خطاب الشخص المحكي ولكنه حينئذ يجد نفسه في مواجهة ذات الإشكال الذي يعترض أيضاً التحليل الكلاسيكي. إذا كانت علامات الشخص الأول تدلّ على المتكلم فكيف تعامل إذا ظهرت في خطاب يحكيه المتكلم دون أن يكون هو نفسه متكلماً به؟

لنأخذ المثال (12)

(12). بيار: قالت ماريّا: «سأتي غدا»

ليس الإشكال هاهنا في أنّ ضمير المتكلم في «سأتي غدا» يدلّ على ماريّا بدلا من بيار، ولكن يمكن الإشكال حقاً في أنّ الشخص الأول في قالت لي ماريّا لا يدلّ على الكائن نفسه الذي تدلّ عليه علامة الشخص الأول في «سأتي غدا».

يتمثّل الحلّ الذي يقترحه «ذكرو» في الزعم بأنّه يوجد هاهنا قول واحد حقاً، ولكن هذا القول الوحيد يطوي على متكلّمين. الأول متماه مع الذات المتكلّمة بمجمل القول بينما الثاني متماه مع الذات المتكلّمة بالخطاب المحكي.

فإذا طبق هذا التحليل على المثال (12) رأينا متكلّمين الأول مسؤول عن الإلقاء القوليّ لـ (12) ومتماه مع بيار بينما الثاني المسؤول عن الإلقاء القوليّ لـ «سأتي غدا» متماه مع ماريّا.

يقترح «ذكرو» أن يجعل من هذا الحلّ التعريف نفسه للخطاب المحكي في الأسلوب المباشر والذي يتمثّل ضمن هذا المنظور في تمثيل للقول على أنّه اثنيّ على مرادٍ هو أنّ معنى القول يجعل للإلقاء القوليّ متكلّمين اثنين مختلفين يمكن أن يكونا متراتبين.

3.1 نقد لتعدد الأصوات

لنظريّة تعدد الأصوات التي وضعها «ذكرو» فضل إلقاء ضوء على عدد من الظواهر [333] وتقديم تحليل جديد لها. غير أنّها تلاقي عددا من الصعوبات [333].

تعدد الأصوات والقاء القول

أولى هذه الصعوبات تتعلق بميزر التحليل متعدد الأصوات نفسه. فالحق أن ميزر الأول ليس مناهضة وحدة الذات المتكلمة ولكن بالأحرى تفسير البون الفاصل بين دلالة الجملة بالمنهزم التقليدي ومعنى القول. و الحال أنه يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان هذا الميزر، باعتبار اختيارات «دكرو» النظرية، ضروريا حقا، فمن ناحية أولى يبدو ما أجراه «دكرو» من إعادة تعريف لدلالة الجملة - وهو الذي يستل في شأنه أن ليس له علاقة متينة بتعدد الأصوات، ووفقه ليست دلالة الجملة الجزء من معنى القول الذي يظل ثابتا قولا بعد آخر. وإنما هي مجموعة من التعليمات التي تنصب على مقام إلقاء القول وتسمح بالنفاذ إلى معنى القول - يبدو كافيا لتفسير هذا البون الذي يستهدف بالأساس سده. ومن ناحية أخرى ينال مفهوم القول تغييرا هام يخص ضبط حدوده. ففي البدء كان القول يوافق الإلقاء القول للجملة وفي المنتهى صار يوافق جزء خطاب هو موضوع اختيار «متغن نسبيا». هذا الجزء يمكن ألا يطابق الجملة. ولكن المرء لا يرى جيدا حينئذ، فيم بقاء بون بين الجملة والقول لينم سده؟ ولنفرض أن القول يوافق عدة جمل فمن المؤكد أن معناه لا يوافق دلالة واحدة فحسب من هذه الجمل (بمعنى الدلالة التقليدي). ولكن هذا ما كان ليفاجئ أحدا.

لنأخذ المثال (15)

(15) بيار: «قد شتمني ماريا؛ إنك لأحمق» قالت لي.

لنا هاهنا، وفق معيار الاستغناء لنسب قول واحد ولكن جملتان (قد شتمني ماريا وإنك لأحمق قالت لي) إن حظوظ مطابقة معنى القول لدلالة واحدة فحسب من هاتين الجملتين منعدمة. ولكن إذا افترض المرء أن معنى القول يوافق دلالة هاتين الجملتين فإن تعريف دلالة الجملة الذي قدمه «دكرو» ينبغي أن يكون كافيا لتفسير معنى القول.

لا يوجد إلا تبرير واحد محتمل: أن يعتبر المرء أن التعليمات التي تنطوي عليها دلالة الجملة متعددة الأصوات بالضرورة وهو ما يُناسب تماما فرضية «دكرو» التي ترى في دلالة الجملة مجموعة من التعليمات تقود إلى معنى القول أي إلى تمثيل أدائه القول.

يبقى مع ذلك إشكال آخر أثاره «دكرو» نفسه في أثناء تحليله الأقوال الساخرة المنفية وهو إشكال التلازم بين مختلف التحليلات المتعددة الأصوات. يمكن أن تعتبر مضاعفة الكيانات النظرية معضلة كبرى. فتحليل السخرية الذاتية يفرض من أجل ألا ينقض تحليل السخرية المانع لمماهة المتكلم مع قائل ما، تشقيق المتكلم إلى كائنين نظريين مختلفين هما المتكلم بصفته متكلمًا والمتكلم / بصفته كائنا [334] من العالم. فينضي تحليل الأقوال الساخرة المنفية إلى فرضية القائلين [المرتبين] في مستويات مختلفة. ويمكن للمرء أن يتساءل عن عدد الكائنات النظرية أو المستويات التي يتطلبها عدد أكبر من الظواهر اللغوية. وأخيرا فإن هذه المضاعفة للكائنات النظرية تشير إشكالا بالنسبة إلى تحليل الأعمال اللغوية.

وهكذا فإن نظرية «دكرو» رغم فائدتها الثابتة لا تحلّ كلّ قضايا القول وهي تترك في الظلّ على وجه الخصوص وبطريقة لا تفاجئ إلا قليلا المظهر الإجمالي من الظواهر المتصلة بالقول. وأخطر من ذلك أنها تتجاهل بنفس الأمر، دور علامات القول وبالأخصّ علامات الشخص الأول في التعبير باللغة عن الذاتية.

2. إلقاء القول والتعبير عن الذاتية باللغة

يوافق إلقاء القول في تعريفه التقليدي، بصفة تقريبية، الألفاظ الإشارية. وعلى نحو ما قد تبيّنت لنا رؤيته من قبل فإنّ العناصر الإشارية هي في شطرها الأعظم على الأقلّ، عناصر إجابية تدلّ على موضوعات في العالم (بالمعنى الأوسع لكلمة موضوعات). إنّه المظهر الإجمالي من الإشارات. ولها (أي الإشارات) مظهر آخر يتصل بإلقاء القول يهتم على وجه الخصوص علامات الشخص الأول ويمكن أن يتسع كذلك لعلامات الشخص الثاني والشخص الثالث على نحو ما سنراه، إنّه التعبير عن الذاتية.

1.2 ضمائر الشخص والتعبير عن الذاتية.

إنّ الأعمال الأهمّ عن ضمائر الشخص في المجال الترنيكفوني هي على الأرجح أعمال «بنفنيست» (Benveniste 1966). كان «بنفنيست» يرى أنّ ضمائر الشخص في الفرنسية تتجمّع في نظام تقابلي حاول أن يصفه. ووفقا لرأيه فإنّ الاصطلاح الذي يجعل اسم الشخص لضمائر الشخص الأول والثاني والثالث اصطلاح مُضلل، وتلك فرصة لبناء التقابل الأول: فإذا كان ضميرا الشخص الأول والشخص الثاني يوافقان بالتأكيد شخصا محددا في مقام التواصل أي المتكلّم والمخاطب، فإن الشخص الثالث يحيل على فرد غائب من المقام. وهو يقابل حسب «بنفنيست» الضميرين الشخصيين الآخرين في تعالق الحضور والغية²⁹.

ملاحظة: يُستعمل هاهنا أنّا نستعيد اصطلاحنا الذي بدأنا به. فالمتكلّم هو الفرد الذي يتكلّم والمخاطب هو الفرد الذي يتكلّم معه فنحن إذن لم نعد نستعمل اصطلاح «دكرو».

وهكذا فإنّ ضميري الشخص الأول والشخص الثاني الدالّين على طرفي التواصل هما حقّا ضميرا شخص بينما يعبر ضمير الشخص الثالث الدالّ على فرد / غائب عن اللاشخص. ولهذا عدد من النتائج:

29 . تحسن الإشارة إلى أنّ «بنفنيست» انطلق بصفة صريحة في نقده لمقولة الشخص في اللسان الفرنسي من تمييز النحاة العرب بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

تعدد الأصوات والقاء القول

(أ) يحدد ضمير الشخصين الأول والثاني فردا مفردا يمكن تعيينه مباشرة من خلال دوره في التواصل بينما لا يعين ضمير الشخص الثالث بنفسه فردا مفردا ولكن عدد لامتناهيا من الأفراد.

(ب) يحلّ ضمير الشخص الأول محلّ ضمير الشخص الثاني والعكس بالعكس عندما يتبادل المتخاطبان دوريهما.

(ج) ضمير الشخص الثالث هو الوحيد الذي يمكن أن يستعمل في الدلالة على الجوامد.

ليس تعالق الحضور والغية، مع ذلك، التعالق الوحيد الذي يتشكل داخله نظام الضمائر التقابلي. إذ يتعين أن نضيف إليه تعالق الذاتية. ولا يخضّر تعالق الذاتية إلا الضمائر الراسخة في الشخصية ويُقضى منها ضمير الشخص الثالث. فهو يجعل من «أنا» مقابلا لـ «أنت» على أنه التعبير الوحيد الممكن عن الذاتية ويجعل من «أنت» ضمير اللا-أنا. فـ «أنا» إذن هو الشخص الذاتي و«أنت» هو الشخص اللاذاتي. إن «أنا» هو كذلك الشخص المتعالي الذي يُقابل «أنت» في علاقته بـ «داخل النفس» بما أن «أنا» يعتبر عن الذاتية، وهو الشخص الوحيد القادر على فعل ذلك وفي علاقته بالتعالي لأن «أنا» هو الشخص الأساسي الذي تتعرف بالنظر إليه الضمائر الأخرى.

يعرب بنفيسيت، هكذا. عن موقفه بوضوح: توجد علامة وحيدة على الذاتية في اللغة، إنها ضمير الشخص الأول والعلامات الموصولة به.

2.2 التعبير عن الذاتية في الأسلوب غير المباشر الحرّ

نواجه في هذا المستوى من عرضنا نظريتين. إحداهما نظرية «دكرو، المتعلقة بالقاء القول وتعدد الأصوات، والأخرى نظرية بنفيسيت، عن نظام الضمائر والتعبير عن الذاتية. يطعن «دكرو، شأنه شأن «باختين، في مسأمة وحدة الذات المتكلمة القاضية بأنه، بالنسبة إلى قول ما لا يمكن أن يوجد إلا ذات وحيدة هي في الآن نفسه مسؤولة عن الأنشطة النفسية الثابتة وراء القول ومصدر وجهات النظر والمواقف المعرب عنها فيه. ولم يتكلم بنفيسيت، الذي سبق أعماله أعمال «دكرو، في هذه المسألة. ولكن يمكن الافتراض بناء على إلحاحه على الشخص الأول باعتباره تعبيراً وحيداً ممكناً عن الذاتية، بأنه كان يدافع عن مسأمة وحدة الذات المتكلمة، على الأقل، في ما يخص [336] مصدراً وحيداً لوجهات النظر والمواقف المعرب عنها في القول وكذا في الدلالة على / هذا المصدر بالشخص الأول. والحال أن هاتين النظريتين، لأسباب مختلفة، تطعن فيهما ظاهرة الأسلوب غير المباشر الحرّ.

1.2.2 الأسلوب غير المباشر الحر وتعدد الاصوات

إنَّ أكمل ما بحورتنا من وصف للأسلوب غير المباشر الحر هو وصفه أن بنفيلد (Banfield 1982). تضع آن بنفيلد نفسها ضمن منظور مناقض تماماً لمنظور «ذكرو». فاللغة عند «ذكرو» كما عند «ياختين» هي في المقام الأول أداة تواصل، والعكس بالنسبة إلى بنفيلد التي تشايح هاهنا «شومسكي»، فإن اللغة هي قبل كل شيء موضوع معرفة وهي أداة تواصل على نحو عرضي فحسب. ويمثل الأسلوب غير المباشر الحر مناسبة للدفاع عن وجهة النظر هذه.

فانطلاقاً من عدد من التراكييب اللغوية التي تجمعها تحت المصطلح العام «الذاتية في اللغة» (عبارات التعجب والتشكيك وضمائر الشخص والمشيريات إلخ...)، تعرّف بنفيلد الأسلوب بأنه حضور هذه التراكييب في خطاب معين أو غيابها منه. إن حضور هذه التراكييب يعتبر بصفة عامة حجة في صالح اعتبار اللغة أداة تواصل، وتهدف بنفيلد من تحليلها للأسلوب غير المباشر الحر إلى أن تبين أن هذه التراكييب تظهر في سياقات غير تواصلية، وهي حينئذ لا تفضل صالحة للمخاطب عن الأشرطة التواصلية في اللغة. وحسب أن بنفيلد فإن الخطاب السردّي الذي يخرج عن التواصل الشفوي لهذا السياق.

وهناك وصف للأسلوب غير المباشر الحر الذي تقدمه.

- (أ) ينتمي هذا الأسلوب إلى النصوص الأدبية حصرياً. أي إننا لا نصادفه في الخطاب الشفوي أو في النصوص غير الأدبية.
- (ب) له جملة من الخصائص التركيبية:

- فهو خلافاً للأسلوب غير المباشر ليس مضمناً أي إنه لا ينطوي على صر من قبيل: أخبر زيد أن.. أو ظنّ زيد أن....

- هو جملة تامة.

- نجد فيه عدداً من الأبنية التركيبية السميّة للخطاب المباشر.

- يتواجد فيه الماضي المستمر مع [عبارات من قبيل] الآن، اليوم إلخ... وفيه يستعمل الشخص الثالث مع الإقصاء النسبي للشخص الأول والإقصاء المطلق للشخص الثاني.

- (ج) إن الخطاب غير المباشر الحر هو على نحو حصري أسلوب تمثيل الذاتية من

[337] خلال الشخص الثالث /.

تعدد الأصوات وإلقاء القول

ووفقاً لبنييلد فإنّ جمل الأسلوب غير المباشر الحرّ تشارك الأسلوب المباشر عدداً كبيراً من خصائصه، وهي تقترح القاعدة الآتية التي تصلح لجمل الأسلوب غير المباشر الحرّ.

قاعدة وحدة ذات الوعي:

1 - يوجد بالنسبة إلى كلّ جملة جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ أو في الخطاب المباشر مرجع واحد على الأكثر يُسمى ذات الوعي تسند إليه كلّ العناصر المعبرة، ويعني هذا أنّ كلّ تحقّقات ذات الوعي متقارنة إحصائياً.

2 - إذا وُجد ضمير المتكلم «أنا» فـ«أنا» مقارن إحصائياً لذات الوعي، وفي غياب «أنا» فإنّ ضمير غيبة يمكن أن يُؤوّل على أنّه ذات وعي.

3 - إذا كانت الجملة مربوطة إحصائياً بمتّهم فعل من أفعال الاعتقاد فإنّ ذات الوعي فيها تكون مقارنة إحصائياً لفاعل هذا الفعل أو مفعوله غير المباشر.

يناقض تحليل بنييلد، على ما هو بين، تحليل «دكرو» بما أنّها ترفض إمكانية وجود ذوات وعي متعدّدة مختلفة في جملة واحدة رفضها لوجود ذات وعي تختلف عن المتكلم.

وقد ردّ «دكرو» على هذا الهجوم ضدّ [نظرية] تعدّد الأصوات بقوله إنّ بنييلد إذ تعرّف الأسلوب غير المباشر الحرّ تعريفاً موهولاً في الحصر تضيّقه على نحو مصطنع، وهو يقدم لدعم هذا الرأي مثالا يوجد فيه حسب رأيه، تعبير عن وجهتي نظر مختلفتين.

نحن نستعيد المثال هاهنا وهو مأخوذ من حكاية لافنتان الإسكافي والصيرفي.

(16) إن يُحدث قطّ حسيّاً

فالقطّ كان يختلس المال.

إنّ البيت الثاني في (16) جارٍ حسب «دكرو»، في الأسلوب غير المباشر الحرّ وهو يعتبر عن وجهة نظر مشتركة. فاللفظ المرجعي «القطّ» ينتمي إلى وجهة نظر الحكواتي الذي يعلم أنّ الأمر يتعلق بقطّ، بينما يعتبر المحمول «كان يختلس المال» من وجهة نظر الإسكافي.

إحدى المشكلات تتمثّل بالتأكيد في معرفة ما إذا كان المثال الذي اقترحه «دكرو» من الأسلوب غير المباشر الحرّ حقاً حتّى بقطع النظر عن الوصف الذي قدّمته آن بنييلد، والحال أنّه لا شيء يؤكّد هذا.

لنستعد المثال (16)، إذا نظرنا في البيت الأوّل وليس في البيت الثاني فقط فستبين أنّ الأمر يتعلّق بجملة شرط (إن يُحدث قطّ حسيّاً) البيت الثاني جوابه (فالقطّ كان يختلس المال)، فيبدو لنا حينئذ أنّه يتعيّن النظر إلى البيتين على أنّهما عبارة عن تنكير الإسكافي. فالأمر إذن مجرد جملة من جمل السرد بذات وعي هي القصص وليس جملة جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ منظوبة على ذاتي وعي هما الإسكافي والقصاص.

وقد رأينا، بعد، أنَّ نظرية «دكرو» تواجه زيادة على هذه المعضلة، بعض المشاكل [338] بمقتضى نفس بنيتها.

2.2.2 الأسلوب غير المباشر الحر والتعبير عن الذاتية

إذا كان تحليل بنفيلد للأسلوب غير المباشر الحر يناقض نظرية تعدد الأصوات فإن ظاهرة الأسلوب غير المباشر الحر نفسها تنقض نظرية «بنفيسست» عن نظام الضمائر ولاسيما إلحاحه على الشخص الأول معتبرا وحيدا ممكنا عن الذاتية.

لنتدبر المثال الآتي المستل من رواية مدام بوفاري³⁰ (وقد جعلت الجمل الجارية في الأسلوب غير المباشر الحر بخط مميز) وهو يصف زوجة شارل الأولى.

(17) كان يلزمها قهوتها كل صباح وملاطفات لا تنتهي. كانت لا تني تشكو من أعصابها ومن صدرها ومن ثقلات مزاجها. إن حيس الأقدام يؤلمها. وإذا انفضوا من حولها غدت الوحدة مقبلة وإذا تحلقوا حولها كان ذلك على الأرجح لمشاهدتها وهي تموت. وفي المساء عندما كان شارل يعود كانت تمد من تحت اللحاف ذراعيها الطويلتين الهزيلتين وتعانقه. وتشعر إذ تجلسه على حافة السرير تحدثه عن أحزانها إنه يهملها ويتعشق أخرى! لقد قيل لها إنها ستكون شقية. وكانت تسأله قليلا من الدواء لصحتها وقدرا أكبر من المحبة.

نحن هاهنا إزاء مثال المحكي فيه خطاب. وبحكي المثال المواني المأخوذ كذلك، من [رواية] مدام بوفاري خواطر إيم (Emma) إذ تفكر في ليون.

(18) ما كانت تستطيع رفع بصرها عن هذا السجاد حيث كان قد شئ وعن هذا الأثاث الخاوي حيث كان جالسا. كان الجدول ينسب دوما وكان يدفع دفعا وثيدا موجاته الصغيرة على طول الحافة الزلقة. كانا قد تنزها فيه غير مرة على صوت هسس الأمواج فوق الحصى المغمور بالزبد. ما كان أجملها شموسا تمثما بها! وما لها من أماس قضياها وحيدين في الظل في عمق الحديقة! كان يقرأ بصوت عال ورأس عار جالسا على طنبورة من أعواد صلبة وكانت ريح المرح الندية تعبت بصفحات الكتاب وأطراف العريش... آه! قد رحل فتنة عمرها الأوحاد والأمل الوحيد الممكن في خلاص ما! كيف لم تستشعر هذه السعادة عندما كانا يتعارفان! لماذا لم تتمسك به بكلتا يديها ولم تركع على ركبتيها عندما كان يريد الهروب؟

واضح من هذين المثالين أنَّ جمل الأسلوب غير المباشر الحر هي في الآن نفسه بلفظ الشخص الثالث وتعبير عن الذاتية.

إن هذه المقدرة التي للأسلوب غير المباشر الحر في الإفصاح عن الذاتية والتعبير عنها بلفظ الشخص الثالث لتنقض بوضوح التحليل الذي اقترحه «بنفيسست» لنظام الضمائر

30 . «مدام بوفاري» من أشهر ما ألفه الروائي الفرنسي غوستاف فلوبار Gustave Flaubert (1821 - 1880)

تعدد الأصوات وإلقاء القول

الشخصية؛ فكيف يمكن للضمير المعبر عن اللاشخص والمقصى بمقتضى هذا من تعالق الذاتية أن يُعبر فعلاً عن الذاتية؟

نودّ قبل الإجابة عن هذا السؤال في فترة لاحقة أن نتوقف عند تحليل بنفيلد للأسلوب غير المباشر الحرّ وأن نبدأ من نقطتين: الإقصاء التام للشخص الثاني والإقصاء الجزئي [339] للشخص الأول من الأسلوب غير المباشر الحرّ. /

يسدوننا، في الواقع، أنه يوجد خلافاً لما تزعمه بنفيلد عدد لا يُستهان به من أمثلة الأسلوب غير المباشر الحرّ جارية بلفظ الشخص الأول.

لنُفحص المثالين الآتيين المأخوذ أولهما من [رواية] الصديق المستعاد لأولمان³¹ وثانيهما من [رواية] مذكرات هديان ليورسنا³²:

(19) كنت أقرب وجهها المزهر ذا القسمات الجميلة، وفي الحقّ ما استطاع عاشق قطّ أن يتّمسّ هيلان دو تروا بأكثر عمق أو أن يكون أشدّ اقتناعاً بدونيته الخاصة. من كنت لأجرؤ على الكلام معها؟ في أيّ قيتو (citero) في أوروبا كان أسلاني قد تعفّنوا عندما كان فريدريك هوهنستاوفن قد مذّبه المرضعة بالخواتم لآتو هوهنفال؟ ما الذي كنت أستطيع إذن، أنا ابن الطبيب اليهودي وحفيد حبر واين حفيد حبر والمنحدر من سلالة من التجار الصغار وباعة المواشي، أن أهديه لهذا الطفل ذي الشعر الذهبي الذي يغمرني مجرد ذكر اسمه بمثل هذا القدر من الاحترام المشوب بالخشية.

(20) كنت أفهم بطريقة مختلفة واجباتي كشخص ناج. كان هذا الموت يكون بلا معنى لو لم أكن أملك شجاعة النظر إليه مباشرة وأن أتمسّك بحقائق البرد هذه وبالصمت وبالدم المتخفّر وبالأعضاء الهامدة التي سرعان ما يوارى بها الإنسان بالتراب وبالنفاق.

لقد رسمنا جمل الأسلوب غير المباشر الحرّ بخطّ مستر. ولكن خلافاً لما تزعمه بنفيلد فإنّ الذاتية غير معبر عنها فيها بالشخص الثالث بل بالشخص الأول.

وهكذا فإنّ الذاتية يمكن أن يُعبر عنها بالإضافة إلى الأسلوب غير المباشر الحرّ، بلفظ الشخص الثالث [أو الغائب] أو الشخص الأول [أي المتكلّم]. بيد أنّّه يوجد كذلك فيما يبدو لنا أمثلة من الأسلوب غير المباشر الحرّ مهما يكن عددها قليلاً، بلفظ الشخص الثاني.

فرواية بيتور المعنونة بـ «التحوير»³³ والمكتوبة كلّها بضمير المخاطب تضمّن عدّة فقر جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ:

31. فراد أولمان (1901 - 1985) روائي ألماني عاش في بريطانيا. [المترجم]

32. ليورسنا (1903 - 1987) روائية فرنسية. [المترجم]

33. ميشال بيتور (1926 -) روائي فرنسي عُرف بنزعة التجريبية، وتعد رواية «التحوير» La Modification أشهر أعماله وقد كتبت كلها تقريباً بضمير المخاطب.

القاموس الموسوعي للتداولية

(21) بعد الظهور، قرّر قرارك، أن تنزّه في كلّ هذا الجانب من المدينة حيث يصادف المرة في كلّ خطوة أطلال المعالم القديمة للإمبراطورية (...)

ها أنت تجتاز الميدان وتصعد إلى ابلاط حيث يذكرك كلّ حجر تقريباً وكل جدار من الأجر بشيء من أقوال سيسيل. شيء قد قرأته أو تعلّمته ليذكرك أن تنسبه إليه. ها أنت تتأقّل من قصر سبتيسيوس ماوريوس المساء يحل بأعالي حفامات كراكلاء التي تنصب وسط الصنوبر.

ولفظ أقرب فإنّ الأسلوب غير المباشر الحرّ هو خلافاً لما تقوله بنفيلد التعبير المفضّل عن الذاتية بلفظ الشخص الثالث، ولكّنه يسمح كذلك بالتعبير عن الذاتية بلفظ الشخص الأول والثاني. وهو في هذا ينتقض في الظاهر على الأقلّ تحليل «بنفيسست» الذي يرى أنّ الشخص الأول هو الضمير الذاتي بامتياز.

[340] ها نحن إذن إزاء نوعين من القضايا مختلفين: /

(أ) فمن ناحية لا تبدو مضاعفة الكائنات النظرية الطريقة الأمثل في وصف إلقاء القول.

(ب) ومن ناحية أخرى. وخلافاً لما يمكن للمرء أن يتوقعه، فالحقيقة أبعد من أن يكون استعمال الشخص الأول هو الطريقة الوحيدة الممكنة للتعبير عن الذاتية إذ يمكن للشخصين الثاني والثالث هما أيضاً أن يفعل ذلك.

تضطرّنا هاتان القضيتان إلى البحث عن وصف لإلقاء القول يمكننا من دون الوقوع في الصعوبات التي تواجه نظرية «دكرو» من تفسير تعدّد إمكانيات التعبير عن الذاتية الذي تسمح به اللغة.

3. إلقاء القول والتعبير عن الذاتية

قد رأينا أعلاه، أنّ وجهتي نظر «بنفيسست» و«دكرو» متعارضتان إلى حدّ ما؛ فحسب الأول علامات الشخص الأول هي وحدها القادرة على التعبير عن الذاتية. وعند الثاني تكفّي هذه العلامات بالدلالة على المتكلّم المسؤول عن إلقاء القول وليس على مصدر وجهة النظر المعبر عنها في القول بما أنّ هذه تعود إلى القائلين. ويلاحظ المرء مع هذا أنّ نظرية «دكرو» التي تجعل من المتكلّم والقائلين كائنات نظرية ليس لها أن تتماهى من حيث المبدأ مع فرد في العالم، لا تعالج في الواقع مسألة الذاتية.

فإذا افترض المرء مع بنفيلد أنّ التعبير عن الذاتية من خلال بعض العلامات ومن بينها الضمائر الشخصية - ومنها سيقتصر حديثنا في ما يأتي من هذا الفصل - يشكل الأسلوب فإنّه يتعيّن كذلك الافتراض، إذا كان «بنفيسست» محقاً في قصره إمكانيات التعبير عن الذاتية على الشخص الأول، بأنّ الأسلوب وإلقاء القول إنّما هما لفظان للحديث

تعدد الأصوات والقاء القول

عن الشيء نفسه. وفي الحقّ، فقد رأينا أنّ «بنفيسيت» يخطئ، إذ يظنّ أنّ الشخص الأول وحده يمكن أن يمثّل الذاتية وأنّ بنفيلد تخطئ إذ تظنّ أنّ التعبير عن الذاتية مقصور في الأسلوب غير المباشر الحرّ على الشخص الثالث، فالأسلوب والقاء القول لا يتداخلان إذن. وإنّ ما سيشغلنا في بقية هذا الفصل لهو مجمل الإشكال المتمثّل في ضبط حدود الأسلوب وحدود إلقاء القول من خلال دراسة سريعة للضمائر الشخصية.

1.3 مميزات الشخص الأول

إنّ أول ما يجدر التذكير به في شأن ضمير الشخص الأول، كما بالنسبة إلى كلّ الضمائر الشخصية أيضاً، هو أنّه لفظ إحالي، والحال أنّ لضمير الشخص الأول بضع مميزات مهمّة من وجهة النظر هذه. فالإحالة هي في المقام الأول عمل لغويّ، ويمكنها [341] ككّل عمل لغوي أن تنجح أو أن تفشل /، ومن أجل ضبط شروط نجاحها يتعيّن التذكير بفرق أساسي هو الفرق بين الإحالة الدلالية وإحالة المتكلم.

1.1.3 الإحالة الدلالية في مقابل إحالة المتكلم

إنّ الفرق بين الإحالة الدلالية وإحالة المتكلم، وهو ليس بالجديد، قد استعاد قيمته حديثاً مع «دونيلان» (Donnellan 1979). تقابل الباحثة من خلال عبارة إحالية مستعملة، بين الموضوع الذي يريد المتكلم الدلالة عليه والموضوع الذي يتوصّل إليه المخاطب باعتقاد دلالة العبارة المرجعية المعنوية. هذان الموضوعان يمكن أن يتطابقا، وفي هذه الحالة ينجح عمل الإحالة أو يمكن أن يختلفا وفي هذه الحالة يفشل عمل الإحالة.

يمكن إذن بالانطلاق من هذا الفرق أن يُقترح التعريف الآتي لشروط نجاح عمل الإحالة.

شروط نجاح عمل الإحالة

يتوزع عمل الإحالة بالنجاح إذا وفقط إذا تطابقت إحالة المتكلم والإحالة الدلالية.

ويمكننا مع هذا أن نسأل عمّا يمكن أن يُفشل عمل إحالة: أمّا بالنسبة إلى الأوصاف المحددة (القطّ الأسود، رداء إيزيلاً الأحمر...) فالجواب بسيط. إذ الأوصاف المحددة تضبط بمقتضى معناها المعجمي مجموعة من الشروط يتعيّن على موضوع ما أن يستوفيها ليكون مرجع الوصف المحدّد المعني. وحينئذ، فإنّه توجد إمكانيتان للفشل بالنسبة إلى عمل إحالة يتعمل وصفاً محدداً.

(أ) فإنّما أن يكون الوصف المحدّد ناقصاً، أي أنّ الشروط التي يضعها تلبّيها موضوعات كثيرة في العالم ويستحيل إذن أن يُسند إليه مرجع وحيد.

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب) وإذا أن يضع النوصف المحدد شروطاً بليتها موضوع هو غير الموضوع الذي يقصد المتكلم الإحالة عليه إذ يستعمل الوصف المحدد لأن المتد شلم يخطئ في [تبين] خصائص هذا الموضوع.

أما بالنسبة إلى الضميرين الشخصيين الأول والثاني، فالوضعية مختلفة (وسنعود لاحقاً إلى حالة ضمير الشخص الثالث). ففي الواقع لا تكمن دلالتها المعجمية في مجموعة شروط يتعين على موضوع ما أن يلبتها، بل بالأحرى تكمن في إجراء يُطبق على مقام التواصل، فدلالة «أنا» و«أنت» إجرائيتان إذن. وعملية إسناد المراجع الخاصة بهما تتمثل في تطبيق القاعدتين الآتيتين على الترتيب: البحث عن الشخص الذي يتكلم، والبحث عن الشخص الذي يتكلم معه. وإذن، [فالسؤال] ضمن أية شروط يمكن لعمل [342] إحالة يستعمل ضميراً شخصياً للشخص الأول أو الشخص الثاني / أن يفشل؟ [الجواب] إذا كان المتكلم يريد أن يدلّ، إذ يستعمل الضمير المعني، على فرد آخر سوى الذي تؤدي إليه عملية إسناد المراجع.

2.1.3 العصمة الضميرية: ظاهرة إجابية أم ظاهرة أسلوية؟

هاهنا تظهر الميزة الكبرى لضمير الشخص الأول، فإذا كان يمكن للمرء أن يتخيل من دون صعوبة أن المتكلم يستعمل ضمير الشخص الثاني وأما في هوية الشخص الذي يتحدث معه (في الهاتف مثلاً أو لأنه لم ينظر إليه) فإنه من المستحيل التفكير في أنه يخطئ في هوية الشخص المدلول عليه بـ «أنا» ويستحق هذا الأمر إيراد بعض الأمثلة:

(22) كاترين ديرون: «أنا نابليون بوناپارت».

إن القضية المعرب عنها في (22)، «كاترين ديرون هي نابليون بوناپارت» قضية كاذبة، لكن، وهنا مربط الفرس، ليست القضية كاذبة لأن كاترين ديرون تفشل في الإحالة على ذاتها بل لأن كاترين ديرون تهّم في الخصائص التي تسند لها ذاتها كجنسها ووضعها الاجتماعي وفتحاتها العسكرية إلخ... ومع ذلك، فإنه ليس لكاترين ديرون إذ تتلفظ بـ «أنا» في (22) نية الإحالة على شخص آخر سوى نفسها.

لنتخيل الآن الوضعية الآتية: لكاترين ديرون ولدان جاك وبيار، وهي بصدد مشاهدة التلفاز في الصالون إذ يدخل ابنها بيار الغرفة وتظنه جاك فتقول:

(23) ها أنت هنا إذن؟ أين بيار؟

تخطئ كاترين هنا، لا في شأن الخصائص التي تسند لها لمرجعها ولكن في شأن المرجع نفسه. فنجد أنفسنا في الوضعية التي لا يكون فيها مرجع المتكلم هو نفسه المرجع الدلالي، فكاترين ديرون تريد الإحالة على جاك وتحيل في الواقع على بيار.

سندل على ميزة الشخص الأول هذه بمصطلح **العصمة الضميرية**، وهي عبارة تدل على حقيقة أنه لا يمكن أن يحصل عدم تطابق بين مرجع المتكلم والمرجع الدلالي عندما يُستخدم ضمير الشخص الأول. يبقى علينا الآن أن نُفسر **العصمة الضميرية**. ولذا هاهنا فرضيتان:

(أ) **العصمة الضميرية تُفسر بأن المتكلم يستخدم ضمير الشخص الأول للإحالة على نفسه.**

(ب) **العصمة الضميرية تُفسر بواقع أن نفس استخدام ضمير الشخص الأول هو العمل الذي يعرب به المتكلم عن ذاتيته الخاصة.**

ملاحظة: هذه الفرضية فرضية «نوزيك» (Nozick 1981) الذي اكتشف ظاهرة **العصمة الضميرية**. ووفقاً له فإن **العصمة الضميرية** لا يمكن أن تُفسر إلا لأنه هي نفس استخدام ضمير الشخص الأول / ينشأ مرجع الشخص الأول، أي الذاتية. فإذا كان «نوزيك» على حق في نفس هذه المسألة فإن هذا يكون معناه أن الشخص الأول وحده يمكنه فعلياً أن يُعبر عن الذاتية بسأله وحده، يستطيع إنشاءها وإخراجها إلى الوجود. [343]

إن اعتمدنا الفرضية الأولى: سلّمنا بأن **العصمة الضميرية** ظاهرة إحالية. أما إن قبلنا الفرضية الثانية سلّمنا بأن **العصمة الضميرية** ظاهرة أسلوية باعتبار أن المعنى وثيق الارتباط بالذاتية، وسنحاول في ما يلي فحص هاتين الفرضيتين.

3.1.3 العصمة وعملية تعيين الهوية

يمكن وصف **العصمة الضميرية** على النحو الآتي:

العصمة الضميرية:

في كل ذكر لـ «أنا» تكون إحالة المتكلم مرافقة للإحالة الدلالية.

يمكن من أجل اختيار أحد فرعي البديل المعروف أعلاه أن تُقارن **عصمة الشخص الأول** بـ **قابلية الخطأ** في ضمير الشخص الثاني من وجهة الفرق بين **الإحالة الدلالية** و **إحالة المتكلم**. فإذا بدأ المرء بالإحالة الدلالية رده ذلك إلى الواقعة البديهية المتمثلة في أن الإجراء المرتبط بضمير الشخص الأول يقود إلى المتكلم بينما يقود الإجراء المرتبط بضمير الشخص الثاني إلى المخاطب. وبلغ آخر فئته في الحالة الأولى، على نفسه يحيل المتكلم بينما يحيل في الثانية على فرد مختلف عنه. فيستلزم هذا على نحو بديهي أن مضمون إحالة المتكلم سيكون مختلفاً في هذه الحالة أو في الأخرى، فما الذي يشكل محتوى إحالة المتكلم؟ يمكن الإجابة بصفة عامة أن لإحالة المتكلم محتوى هو الطريقة التي بها يعين المتكلم هوية الموضوع الذي يريد الدلالة عليه باستعمال عبارة إحالية معينة. ويُلاحظ أنه ليس لهذا التعيين أن يطابق محتوى الدلالة

المعجمية في العبارة المعنوية. وهذا الاختلاف في المستوي، رغم أنه يمكن أن يفرض أيضاً إلى فشل عمل الإحالة، لا يهيئ بالضرورة نجاح عمل الإحالة.

لنتخيل المقام الآتي: بول عميل سري قد نجح في إقناع موقف في سفارة قوة معادية. ميخائيل بأن يزوده بوثائق، فيتحدث إلى شخص ما يجهل كل شيء عن نشاطه وعن نشاط ميخائيل. فيعطين ميخائيل بأنه عملي في السفارة من. من لبين مع هذا أنه لا يستخدم الوصف المحدد المناسب من أجل التحدث مع مخاطبه عن ميخائيل. فيقول السليق بالسفارة ميخائيل ن... بكتل عمل الإحالة [347] في هذه الحالة بالتحاج. فحالة المتكلم والإحالة الدلالية / تتطابقان، في حين أن محتوى إحالة المتكلم الطريقة التي يعين بها المتكلم لنفسه الفرد الذي يريد التحديث عنه) ومحتوى المعنى المعجمي للعبارة الإحالية المستعملة مختلفان.

كيف يمكن حينئذ أن يُفسر كون إحالة المتكلم والإحالة الدلالية تتطابقان أساساً في حالة الشخص الأول وليس في حالة الشخص الثاني؟ نقضي فرضيتنا بأن عدم التطبيق في إحالة المتكلم الذي يمكن لأن محتوى إحالة المتكلم يمكن أن يعين موضوعاً غير الإحالة الدلالية، أجمالاً فإنه إذا كان هناك عصمة ضمنية فلا أن المتكلم الذي يستخدم ضمير الشخص الأول، قصد الدلالة على نفسه وليس بحاجة إلى أن يعرف بنفسه لنفسه. وهذا ما يسمى المنفذ الممتاز: فلما منفذ ممتاز إلى أحاسيسنا الخاصة وإلى مشاعرنا وإلى اعتقادات إلخ... ولست في حاجة إلى سؤال أنفسنا عما لنا منها. فلنمتكلم إذن قصد، إحالي، ولكنته لا يعين لنفسه. وحينئذ فإن عمل التعيين الذاتي للموضوع الذي يريد الدلالة عليه إذ لا يوجد لا يمكن أن يُفرض إلى موضوع مختلف عن الإحالة الدلالية.

من الممكن أن نتساءل بقصد معرفة ما إذا كان انجواب مطابقاً للفرضية الإحالية أم للفرضية الأسلوبية حول العصمة الضمنية. ويبدو لنا أنها إحالية أساساً (فلأن المتكلم يحيل على ذاته لا يمكنه أن يُخطئ في استعمال أنا) وأسلوبية جزئياً (فلأن خاصية الذاتية تمكن في التنازل المباشر إلى الذات لا يمكن للمتكلم أن يُخطئ في استعمال أنا). ونلاحظ مع ذلك، أن هذا الشطر الثاني من تفسيرنا ليس موصولاً بخاصية في لفظ «أنا» بل بخاصية في الذاتية التي توجد في استقلال عن ضمير الشخص الأول وعن استعماله. وإذاً فإن الشخص الأول هو بالتأكيد ممثل ممكن للذاتية ولكنته ليس الممثل الوحيد.

2.3 التعبير عن الذاتية بالشخص الثاني والثالث

قد بينت دراسة الأسلوب غير المباشر الحر أن التعبير عن الذاتية يمكن أن يحصل بضمير الشخص الأول حصوله بضميري الشخصين الثاني والثالث. وسنعمل نهاية هذا الفصل لتفسير هذه الإمكانيات المتعددة.

1.2.3 قواعد المحافظة على الإحالة

يُلاحظ أولاً أنه في حدود كون الضمائر الشخصية عناصر إحالية ينبغي أن يُراعى في تفسير استعمالها هذه الخاصية. فضلاً عن ذلك فإنه إذا كان للأسلوب غير المباشر الحرّ قواسم مشتركة مع الخطاب المباشر فإن له كذلك عدداً / من القواسم المشتركة مع الخطاب غير المباشر، ولا سيما تلك التي تخصّ تغير بعض الألفاظ الإحالية عند التحول من الخطاب المباشر إلى الخطاب غير المباشر، وهذا التغير موضوع قواعد تسمح بالمحافظة على الإحالة.

قواعد المحافظة على الإحالة في الأسلوب غير المباشر الحرّ

1. عندما يحكي المتكلم خطابه الخاص أو فكره الخاصة فإنه يتعين عليه أن يستعمل «أنا» للإحالة على ذاته.
 2. عندما يحكي المتكلم خطابه الخاص أو خطاب شخص آخر عن المخاطب، فإنه يتعين عليه أن يستعمل «أنت» للإحالة على مخاطبه.
 3. عندما يحكي المتكلم خطاب طرف مختلف عنه هو أو عن مخاطبه أو خطاباً عن طرف غيره هو نفسه أو غير مخاطبه، فإنه يتعين عليه أن يستعمل «هو/هي» أو عبارة أخرى مقارنه لهما إحاطة للدلالة على هذا الفرد.
- من البين أنه ليس لهذه القواعد من هدف آخر سوى حفظ الإحالة ومن البين كذلك أنها لا تكفي لوصف الأسلوب غير المباشر الحرّ. فإذا كان من الممكن في الواقع أن يستعمل في الأسلوب غير المباشر الحرّ اسم علم أو وصف محدد للدلالة على فرد هو موضوع الخطاب أو الفكر المحكي فإنه من غير الممكن أن يستعمل اسم علم أو وصف محدد في القول (الجري) في الأسلوب غير المباشر الحرّ نفسه للدلالة على المتكلم بالقول الأصلي أو صاحب الفكرة الأصلية. يوجد إذن في الأسلوب غير المباشر الحرّ شيء أكثر من مجرد المحافظة على الإحالة. وهذا الأكثر موصول بالتعبير عن الذاتية.

2.2.3 التعبير عن الذاتية والمحافظة على الشفافية القضية

إن التقابل بين الشفافية والغموض الإحالي ليس بالتقابل الجديد.

تدر مسألة الغموض الإحالي في سياقات موسومة بتها منحرفة أو غامضة والتي تفسر بفعل معبر عن معرفت قصوي كلفظ مثلاً. ففي مثل هذه السياقات لا يمكن أن تُستبدل عبارة إحالية ما بعبارة أخرى مقارنة لها إحاطة من دون أن تتغير قيمة الصدق في مجمل الجملة، وبلفظ آخر، فإنه لا يمكن أن تعزّض عبارة بعبارة مقارنة لها إحاطة مع المحافظة على الحقيقة.

(24) أ. يظنّ جون أنّ سيناك كان معلّم الإسكندر الأكبر.

ب. سيناك = معلّم نيرون.

ج. يُظَنُّ جون أنَّ معلم نيرون كان معلِّم الإسكندر الأكبر.

لقد اقتضى الحال انتظار كاستانيديا (Castañeda, 1979, 1989) لِيَسَمَّ التمييز بين الشفافية والغموض القضوي. يتقدَّم كاستانيديا نظرية في الإحالة تتأسس على التفريق بين [346] ثلاثة ظواهر كبرى غالباً ما تتداخل /.

(أ) الإحالة في فكر الشخص الأول، first person thinking reference، أي الإحالة التي يقوم بها شخص ص ما على كيان ما بمجرد تفكيره فيه.

(ب) إسناد الإحالة إلى الشخص الثاني، second person attribution of reference أو إسناد المتكلم عمل الإحالة إلى شخص آخر (أو شخص يظنه آخر) عن خطأ أو عن صواب.

(ج) دلالة المطابقة المسجلة في المعنى المعجمي.

إنَّ نمط الإحالة الأساسي هو الأول ويكون التواصل تاماً حسب كاستانيديا ما دامت القضايا تُبلَّغ على نحو ما تُلفَّظ بها أو تُبَدِّلَت، وإما بأن يُتمكَّن بكلِّ بساطة من ترديد القول كما جرى التلفُّظ به [في الأول]، وإما بأن يُتمكَّن من إعادة صياغته في ألفاظ مطابقة. وإذن فإنَّ الشفافية أو الغموض القضوي يرجعان إلى وفاء حكاية فكر شخص ثالث أو قوله لفكر ذلك الشخص الثالث أو قوله. فلا تلتبس الشفافية القسويَّة بالشفافية الإحاليَّة، ويمكن لقول ما أن يكون شفافاً من الناحية القسويَّة دون أن يكون كذلك من الناحية الإحاليَّة، والعكس بالعكس. ويشير هذا فوراً مسألة مؤدَّاها إذا حُكيَّ قول شخص آخر وكان في هذا الخطاب إحالة على المتكلم باستعمال واحدة من علامات الشخص الأول فإنَّ هذا الخطاب لا يمكن إعادة حرقها من دون إفساد الإحالة، فلا يمكن إذن نقله مع المحافظة على الشفافية القسويَّة. توجد مع هذا، وسيلة للقيام بذلك بتوسط ما يُسمَّى كاستانيديا شبه المثيرات: تقابل شبه المثيرات المثيرات. ويمكننا أن نعرِّف هذه وتلك بما يلي.

تعريف المثير

يستعمل لفظ ما استعمال المثير إذا كان في استعماله ذاك متعلِّقاً بالنمط الأول من الإحالة، first person thinking reference. أي الإحالة في فكر الشخص الأول أي إذا كان يستعمله فرد معين في إحالة إشارية أو مرتبطة باسم إشارة.

تعريف شبه المثير

يُستعمل لفظ ما استعمال شبه المثير إذا كان في استعماله ذاك متعلِّقاً بالنمط الثاني من الإحالة، second person attribution of reference أي إذا كان يستعمله فرد معين ليسند إلى فرد آخر (أو فرد يظنه آخر) نشاط إحالة مخصوصة وصيغتها.

تعدد الأصوات وإلقاء القول

إنَّ الفرق بين المثير وشبه المثير فرق تداولي مرجعه إلى استعمال الألفاظ أكثر منه إلى دلالتها. ويلاحظ المرء مع ذلك أنَّ المثيرات هي في الأغلب، إشارات (أنا، هنا، الآن إلخ...) بينما شبه المثيرات هي في الأغلب عوائد. ويمكن مع ذلك، أن يعثر السَّرد على إشارات في دور شبه مثيرات ويمكن الرجوع في هذا إلى المثال المأخوذ من [رواية] بيتور أو المأخوذ من [رواية] يورسندر أو [رواية] أولسان (وهي على الترتيب الأمثلة (19)، (20)، (21)). / [347]

من البين أنَّ تعريف المثيرات وشبه المثيرات تداولي على أوسع نطاق، ويسجل مع هذا أنَّ البعض فقط من الألفاظ الإحالية يمكن أن يستعمل بطريقة إشارية أو شبه إشارية وهي الضمائر الشخصية والألفاظ الموصولة بها (ضمائر الملكية، الضمائر المنعكسة والضمائر المتصلة إلخ...). [من جهة] وأسماء الإشارة [من جهة أخرى].

فما الذي يمكن قوله إذا ما عدنا إلى مسألة التعبير عن الذاتية؟ [الجواب] أنه من الأساسي فيما يتعلق بها أن تكون الإحالة في فكر الشخص الأول محفوظة أو، بعبارة أخرى، أن تكون الشفافية النظرية متناهية، وحينئذ، فإنَّ الألفاظ الإحالية المستعملة في خطاب يعبر عن الذاتية ينبغي أن تكون، ما استطاع المرء إلى ذلك سبيلا، شبه مثيرات عندما يكون في مجرد إعادة الخطاب خطر خرق قواعد المحافظة على الإحالة المنصوص عليها أعلاه. وهكذا فإنَّ الأسلوب غير المباشر الحر الذي هو شكل الخطاب المحكي الهادف إلى التعبير عن الذاتية (ومن هنا أهميته في الخطاب الأدبي) لا يستجيب فقط لقواعد المحافظة على الإحالة بل هو يستجيب كذلك لقاعدة عامة جدًا [تتم] المحافظة على الشفافية النظرية تُلزمه باستعمال شبه المثيرات الموافقة للمثيرات المستعملة في الخطاب أو الفكر الأصليين.

13. العنصر الإشاري والعائد

ترجمة: محمد الشيباني

يمثل العنصر الإشاري والعائد شكلين مختلفين لما يمكن أن تتخذه الإحالة: الإحالة المباشرة والإحالة غير المباشرة والإحالة الإيمائية والإحالة الإشارية والإحالة لعائدية.

ونقدم أمثلة لكل واحد من ضروب الإحالات:

(1) «ماركوبولو» (Marco Polo) هو أيضاً شخصية في «المدن غير المرئية» لـ «إيتالو كالفينو» (Italo calvino).

(2) «طبق الكعكي» (الزبون الذي طلب طبق الكعكي) غادر المحل دون أن يدفع.

(3) قال «أ» وهو يشير باليد إلى «س»: «هذا الطفل مُصاب بالحمى».

(4) أسناني تؤلمني.

(5) أضاع «بيار» قبعته. إنه شخص شارد الذهن.

في المثال (1) تحقق أسماء الأعلام «ماركوبولو» و«إيتالو كالفينو» أعمال إحالة مباشرة. وفي (2) يحقق المركب الإضافي: (مضاف ومضاف إليه): «طبق الكعكي» عمل إحالة غير مباشر. وفي (3) يحقق المركب البدلي المصدر باسم إشارة يليه اسم معرف بالآلف واللام عمل إحالة إيمائية. وفي (4) يحقق ضمير المتكلم المنفرد المتصل (هي) عمل إحالة إشارية. أما في (5) فإن ضمير الغائب المنفرد المذكر المتصل (ه) يحقق عمل إحالة عائدية.

وإجمالاً نعتبر الإحالة الإيمائية ضرباً من الإحالة الإشارية. وسنرى لاحقاً أنّ هذا الرأي يمكن مناقشته. ونحن ندمج - وإلى حدود هذا المستوى - الإحالة الإيمائية في الإحالة الإشارية. وقبل كلّ شيء يفترض تحليل للعنصر الإشاري وللعائد جواباً عن السؤالين التاليين:

(أ) ما القاسم المشترك بين الإحالة الإيمائية والإحالة العائدية ؟

(ب) ما الذي يفصل بينهما ؟.

1. العنصر الإشاري والعائد: النقص في الاستقلالية الإحالية

يعود الفضل للسانسي الفرنسي: «جان كلود ميلنر» (Jean Claude Milner) (راجع Milner 1982) في اقتراح نظرية لسانية في الإحالة. ولهذه النظرية مزية، من جملة مزايا أخرى، في تعيين حدود التحليل اللساني في إسناد المراجع وتفسير - في صلب النظرية نفسها - ما تشكوه من نقص التعابير الإحالية التي لها دور في الإحالة الإشارية والإحالة العائدية وذلك انطلاقاً من خصوصياتها الدلالية. فالتعابير الإحالية، ويقطع النظر عن [350] مختلف وجوه استعمالها، تبدو متحدة في الظاهر إذ يتعلّق الأمر بمركبات اسمية وضمائر وأسماء أعلام وأوصاف محدّدة وغير محدّدة النغ. فنحن نسند مرجعاً إلى تعبير إحالي بناء على دلالاته المعجمية. ونحدّث وفق اصطلاح «ميلنر» عن إحالة حاصلة لتعيين مرجع العبارة، وإحالة محتملة لتعيين دلالاته المعجمية. وإذا كانت لتعبير إحالي إحالة محتملة بمعزل عن استعمالها فإنّه لا يتسنى مقابل ذلك أن تكون له إحالة حاصلة إلّا عند استعماله. فلا يمكن أن نسند مرجعاً - أي إحالة حقيقية - إلى تعبير إحالي إلّا متى ظهر هذا التعبير في قول أنتجه متكلم.

ما هو بالضبط الدور الذي تضطلع به الإحالة المحتملة في إسناد إحالة حاصلة إلى تعبير إحالي؟ تحدّد الإحالة المحتملة لتعبير إحالي ما الشروط التي يتعيّن على شيء ما موجود في العالم (بالمعنى الواسع للكلمة) استيفائها حتى يكون هذا الشيء مرجعاً للتعبير المعنوي. وفي عدد من الحالات - من ذلك الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة - لا يكون التعبير الإحالي بسيطاً وإنّما مركباً: ويُطبّق مبدأ التأليف compositionnalité حينئذ وتكون الإحالة المحتملة تأليفاً للإحالات المحتملة لمختلف مكوّنات التعبير.

لننحصر المثال التالي:

(6) خرج القطّ الأسود من النافذة.

يمثل التعبير الإحالي: القطّ الأسود وصفاً محدّداً مركباً. وحتى يكون شيء ما في العالم مرجعاً له فيلزم عليه أن يستوفي الشروط المرتبطة بكونه قطّاً والشروط المناسبة لكونه أسود.

يبدو أنّ بعض التعابير الإحالية مفتقرة إلى الإحالة المحتملة، وهذا هو شأن الضمائر وأسماء الإشارة. ومن المستحيل إذن أن نمكّنها من إحالة حاصلة استناداً إلى إحالتها المحتملة بما أنّ هذه الضمائر وأسماء الإشارة تفتقر إليها. لهذا فهي عاجزة بمفردها عن تحديد إحالتها الحاصلة عند الاستعمال. وهذا ما جعل «ميلنر» يقول إنّها فاقدة للاستقلالية الإحالية. وهكذا نميّز، ضمن التعابير الإحالية، التعابير ذات الإحالة المحتملة والاستقلالية الإحالية من تلك التعابير المجردة من الإحالة المحتملة والفاقدة للاستقلالية الإحالية. أمّا التعابير الإحالية المستعملة في الإحالة الإشارية والإحالة العائدية فهي من الصنف الثاني،

العنصر الإشاري والعائد

ذ أنها فاقدة للاستقلالية الإحالية. وتكمن الخاصية المشتركة بينهما في افتقارهما إلى هذه الاستقلالية.

لنتناول مجدداً المثال (6) ولنقارنه بالمثالين (4) و(5):

(6) خرج القط الأسود من النافذة.

(4) أسناني تؤلمني.

(5) أضاع «بيار» قبعته. إنَّه شخص شارد الذهن. /

[55]

في المثال (6) يمكن مبدئياً على الأقل إسناد مرجع للوصف المخصص «القط الأسود» الذي يعين عدداً من الشروط التي ينبغي على شيء ما أن يستوفيها ليكون هو هذا المرجع. وبالنسبة إلى ضمير المتكلم في المثال (4) فلا وجود لشرط آخر غير قولنا «أنا» وهو شرط يوقعنا في الدور [منطقياً]. أمّا فيما يخص ضمير الغائب في (5) فإنَّ الأمر أكثر سوءاً، ذلك أنَّ الشرط الوحيد الذي يتعين على المرجع استيفاؤه يتمثل في القدرة على أن يُشارَ إليه بجنس المذكور.

2. العنصر الإشاري والعائد: اللجوء إلى المفسر واللجوء إلى مقام إلقاء القول

1.1 الإشباع الدلالي والإحالة المحتملة:

ما تشترك فيه الإحالة الإشارية والإحالة العائدية - وقد سلف أن تبيننا هذا - هو عدم الاستقلالية الإحالية للتعبير المستعملة. وإذا عرفنا الإشباع الدلالي بأنه خاصية الإحالة المحتملة (راجع ميلنر،: 1989 Milner) فإنَّ صفة عدم الاستقلالية الإحالية تعني ضعفاً في الإشباع الدلالي. وسنلاحظ أنَّ الإشباع الدلالي يعدّ خاصية تدرك بالمقارنة، ذلك أنَّ تعبيراً ما قد يكون مشبعاً دلالياً على نحو ضعيف أو متوسط أو قوي. ولهذا تشترك التعبيرات المستعملة للإحالة العائدية والإحالة الإشارية في كون إشباعها الدلالي ضعيفاً، والمسار الذي يمكن من إسنادها مرجعاً هو إذن مسار إشباع دلالي. وما يميز الإحالة الإشارية من الإحالة العائدية هو الاختلاف في هذا المسار. ولا شكَّ في أنه يجب، في هذه الحالة وتلك، تلافي ما سُجِّل من نقص في الإحالة المحتملة بواسطة معلومات نستقيها من مورد آخر. ولكن - وعلى وجه التدقيق - يختلف مصدر هذه المعلومات بحسب تعاملنا مع مثال من الإحالة الإشارية أو مثال من الإحالة العائدية.

(١) في مثال الإحالة العائدية نلجأ بالفعل إلى الجوار اللغوي للبحث في تَمَّة لهذه المعلومات التي ستأخذ شكل المفسر، أي شكل تعبير مستقلّ إحالياً مرتبط بالعنصر العائدي بعلاقة مزدوجة: علاقة تقارن إحالي وعودة الذكر، ويُقرض هذا التعبير إحالته المحتملة إلى العنصر العائدي ممكناً إيَّاه في الآن نفسه من فرصة اكتساب إحالة حاصلة.

(ب) في مثال الإحالة الإشارية فإننا نتجه مباشرة إلى المحيط المادي للبحث في المرجع، سواء حددناه بجارحة من الجوارح، قيسمى إشارة أو حددناه (جزئياً) بتعليمات متصلة لغوياً بالتعبير الإشاري.

وتنظّل الإحالة العائدية مبدئياً لغوية. أما الإحالة الإشارية فهي في المقابل تخلط [352] المظاهر اللغوية بالمظاهر غير اللغوية. /

لننحصر مجدداً للأمثلة (3) و(4) و(5):

(3) قال «أ» وهو يشير باليد إلى «س»: «هذا الطفل مُصاب بالحمى».

(4) أنساني تؤلّسي.

(5) أضاع «بيار» قبعته. إنه شخص شارد الذهن.

نكون مع (3) و(4) إزاء مثالين من الإحالة الإشارية، أما مع (5) فنحن إزاء مثال من الإحالة العائدية. وفيما يخص (3) يتعلّق الأمر على وجه أكثر تحديداً بإحالة إيمائية، فمن يخاطبه «أ» يُعَيّن مرجع «هذا الطفل» استناداً إلى التعبير الإحالي والحركة التي قام بها «أ». ويتصل الأمر في (4) بإحالة إشارية غير إيمائية ذلك أنّ المخاطب - استناداً إلى الإحالة المحتملة لأنا (هذا الضمير الذي قد يوافق طبقاً لهذا المنظور شيئاً ما من قبيل المتكلم بهذا القول) وإلى مقام إلقاء القول - يُعَيّن المتكلم بالشاهد (4) باعتباره مرجعاً لأننا. وأخيراً يدور الأمر في (5) على إحالة عائدية: فنحن نسند مرجعاً إلى الضمير الغائب: «ه» اعتماداً على مفتّره «بيار».

2.2 التقارن الإحالي الحاصل والتقارن الإحالي المحتمل

حتى نفرغ من هذه المقاربة الأولى المميّزة بين العائد والعنصر الإشاري نعود قليلاً إلى الإحالة العائدية. سبق أن قلنا إنّ العنصر الإشاري ومفتّره هما في علاقة مزدوجة: تقارن إحالي من جهة وعودة ذكر من جهة أخرى. ويقرّ «ميلنر» - إلى جانب التمييز بين الإحالة المحتملة والإحالة الحاصلة وبالموازاة مع هذا التفريق - تمييزاً بين التقارن الإحالي المحتمل والتقارن الإحالي الحاصل.

لننظر في الأمثلة التالية التي استعناها من «ميلنر»:

(7). خلّقنا شعر «شمشون» وأحرقناه.

(8). خلّقنا شعر «شمشون» وتبّت من جديد.

في المثال (7) وكذا في (8) نجد أنّ للضمير الغائب (الضمير المتصل في «أحرقناه»، وضمير الغائب المفرد المذكّر المقدر في «تبّت») مفسّراً واحداً هو المركّب الإضافي «شعر شمشون». وفيما يخصّ علاقة التقارن الإحالي بين الضمير والمفسّر يوجد فرق. ففي (7) نرى أنّ ما قُصّ وكان فوق رأس «شمشون» هو الذي أحرقناه. ومع ذلك ثمة تقارن إحالي محتمل وتقارن إحالي حاصل بين الضمير والمفسّر. أمّا في (8) فإنّ ما قُصّ وكان فوق رأس «شمشون» لا يطابق ما تبّت مجدداً من شعر فوق رأس «شمشون». وعندها فإنّ التقارن الإحالي بين الضمير والمفسّر ليس إلّا محتملاً.

العنصر الإشاري والعائد

وم يذهب إليه «ميلنر» أنه ليس للتقارن الإحالي المحتمل والتقارن الإحالي الحاصل دور نفسه في الإحالة العائدية وبالفعل، إذا كانت علاقة التقارن الإحالي بين الضمير والمفسر في الغالب مزدوجة، إذ هي في الآن نفسه علاقة تقارن إحالي محتمل وعلاقة تقارن إحالي حاصل، فإن علاقة التقارن الإحالي المحتمل هي وحدها أساسية بالنسبة إلى لإحالة العائدية، إذ هي التي تمكن فعلا من إسناد إحالة حاصلة للضمير. ولذا في ظل غياب التقارن الإحالي المحتمل لا وجود للإحالة العائدية. /

3. الصعوبات التي تواجه التحليل التقليدي للإشارات والعائد

يعود الفضل إلى «ميلنر» الذي دقق هذين التعريفين اللذين اعتمدتهما اللسانيات التقليدية وهما لا يخلوان من تعميم وغموض، بحيث يستل لنا تقدير مزاياهما وحدودهما. وفي الحقيقة تجابه النظرية التقليدية - كما جاء في العرض الرائع الذي قدمه «ميلنر» - عددا من المشاكل عندما يُحتكّم إلى الواقع اللغوي. ومما يفاجئنا نوعا ما أن هذه الصعوبات ليست نفسها بحسب تعلق الأمر بتعريف العائد أو العنصر الإشاري. وسنشرح في فحوص الصعوبات التي يلقيها تعريف العائد (انظر في هذا الصدد: «كلير»، 1989، Kleiber).

1.3 هل يمثل فعلا العائد ظاهرة لغوية؟

1.1.3 عدم وجود تعابير عائدية.

لو كان العائد ظاهرة لغوية لتوقعنا أن تكون هذه الظاهرة مؤسومة لغويا، بمعنى ألا تكون إلا نتاجا لبعض التعابير الإحالية التي يكون استعمالها على وجه الإحالة الاستعمال الوحيد الممكن. لنتذكر خصائص الإحالة العائدية:

- (أ) وجود مسار مخصوص لتحديد الإحالي.
- (ب) الاعتماد على تعبير إحالي آخر هو المفسر.
- (ج) أن يكون التعبير الإحالي مفتقرا للاستقلالية الإحالية (وهو ما يجعل منه ضميرا بصفة طبيعية).
- (د) وجود علاقة تقارن إحالي.
- (هـ) وجود عودة ذكر.

سنلاحظ أنه بقطع النظر عن ضمير الغائب فإن غيره من التعابير الإحالية التي تعتبر في أغلب الأحيان تعابير عائدية لا تجتمع فيها كل هذه الخصائص.

القاموس الموسوعي للتداولية

وهو أمر بديهي جدًا فيما يعني التعبيرات الإيمائية أو الأوصاف المحددة إوتوافق في العربية المركبات النعتية والإضافية. المترجم]، إذ يمكن أن تستعمل أحياناً على نحو يبدو في الظاهر على الأقل قريباً من الاستعمال العائدي. لننظر في المثالين (9) و(10):

(9) هل رأيت سيارة «بيار» الجديدة ؟ بإمكان هذه العربة أن تبلغ سرعة 260 كلم/س.

(10) غوريلا حديقة الحيوانات مصاب بالاكنتاب، إذ فقد الحيوان مؤخراً قريته.

جرى استعمال التعبيرين «هذه العربة» و«الحيوان» استعمالاً يمكن اعتباره عائدياً (ويوافق ذلك ما يسميه النحاة العرب الكناية في باب المضمرات. المترجم). إلا أننا لا نجد هذا التعبير أو ذاك مجرداً من الإحالة المحتملة. ومع هذا سنلاحظ أن التعبير الإيمائي «هذه العربة» بمقتضى وجود اسم الإشارة باعتباره أداة من أدوات التعيين déterminant يتميز بكونه فاقداً / للاستقلالية الإحالية. ولكن لا ينطبق الأمر على الوصف المحدد «الحيوان». وهكذا لا يمكن لنا أن نزعّم أن التعبير الإحالي المفتقر تماماً للإحالة المحتملة هو وحده الذي يمكنه أن يحيل إحالة عائدية.

ومن جهة أخرى، فإنه إذا صح أن ضمير الغائب تجتمع فيه هذه الخصائص كلها فإنه من غير المستبعد أن يكون قابلاً لأن يستعمل استعمالاً آخرى ونخص بالذكر الاستعمالات الإيمائية.

لنفحص أمر المثال (11):

(11) يشير «أ» إلى «س»: «هو يشكر من الحتمى يا دكتور!»

نلاحظ هنا أنّ ضمير الغائب وقع استخدامه هنا على نحو إيمائي وليس على سبيل الاستعمال العائدي. إنها إيماء صدرت من «أ» تمثلت في إشارة اقترنت به تمسكاً من أن نُسند إليه إحالة حاصلة، وفي هذه الحال لا حاجة إطلاقاً إلى اللجوء إلى مفسّر.

وعلى هذا الأساس يبدو أنه لا وجود لمجموعة من التعبيرات الإحالية تكون حكرًا على الإحالة العائدية. ولئن كان العائد ظاهرة لغوية فإنه على أية حال ليس ظاهرة موسومة لغوياً.

2.1.3 الصعوبات التي يواجهها مفهوم عودة الذكر

سنلاحظ أنه بناء على التعريف الذي قدّمناه أعلاه للعائد، وكذا شأن التعريف الخاص باستخدام تعبير إحالي غير مُشَبَّع والذي يتحقّق مسار إشباعه الإحالي باللجوء إلى الجوار اللغوي، فإنه لا مبرر لاعتبار العائد أمراً آخر غير كونه ظاهرة لغوية. زد على ذلك أن «ميلنر، نفسه (راجع «ميلنر»؛ Milner 1982) يلجّ على هذه المسألة ويقول صراحة إنّ العائد يُعالج استناداً إلى الجوار اللغوي لا غير أي المقال. ومن جهة أخرى إذا كانت علاقة التقارن الإحالي في حدّ ذاتها غير مختصة بالعائد فإنّ علاقتي التقارن الإحالي وعودة الذكر هما علاقتان حاسمتان. [بل] إنّ عودة الذكر هي الخاصية الأساسية في تعريف

العنصر الإشاري والعائد

نعتمد باعتبارها علاقة غير متناظرة تجمع عنصراً فاقداً للاستقلالية الإحالية بعنصر آخر يشتمل عليها ويمتاز بها.

لأن مفهوم إعادة الذكر في حد ذاته ليس واضحاً تمام الوضوح. ما هي خصائصه الرئيسية؟ فمن جهة يُعتبر غالباً علاقة تركيبية (على مذهب اللسانيات التوليدية بالخصوص) ومن جهة أخرى يقوم - إذا صح التحليل (الدلالي أساساً وهذا ما سنبيته) - الذي اقترحه (ميلر) - على مفهوم القبليّة. فالمفتر ينبغي أن يتقدّم التعبير العائدي (الضمير مثلاً) ليتمكن من إسناد مرجع إليه. لتدبر هاتين الخاصيتين؟

لن نتوسّع في تحليل العلاقة التركيبية لعودة الذكر. وسنكتفي بملاحظة أن المجال الذي تتحقّق فيه الجملة هو علم التركيب، وأننا نجد أحياناً في بعض الأمثلة المفتر والعائد ينتميان إلى الجملة نفسها. /

لنعالج انطلاقاً من وجهة النظر هذه المثالين (12) و(13)

(12) يعتقد «جان» أنه أخفق في امتحانه.

(13) أضع «جان» قبعته.

لا وجود هنا لأيّ مشكل، إذ يظهر المفتر - أي «جان» والضمير الغائب العائد عليه المتصل والمقدّر في (12) أو الضمير المتصل «ه» الدالّ على نسبة الشيء إليه في (13) - في الجملة نفسها. لذا تجمع بينهما عملية إعادة الذكر أي كانت هذه العلاقة تركيبية.

لأنّ أنه تتعيّن الإشارة إلى أنّ تزامن وجود تعبيرين إحاليين في الجملة نفسها، حيث التعبير الأول ذو استقلالية إحالية في حين أنّ الثاني فاقداً لها لا يستلزم بالضرورة أن يكون هذان التعبيران مرتبطين تجمعهما علاقة إعادة ذكر فضلاً عن أن يجمع بينهما عائد.

يوضح هذه المسألة المثالان (14) و(15) اللذان ينزّلان الشاهدين (12) و(13) في السياق المتّعين:

(14) يبدو «بول» غير مبتهج. يعتقد «جان» أنه أخفق في امتحانه.

(15) يبدو «بول» كئيباً. فقدّ أضع «جان» قبعته.

نرى هنا أنّ للضمير الغائب في الجملة الثانية [أي 15] مفتره المتمثّل في الاسم العلم الوارد في الجملة الأولى [أي بول]. وليست له عندئذ أية علاقة عائدية مع الاسم العلم في الجملة الثانية.

ولكن ليس ما أسلفنا كلّ ما في الأمر، ذلك أنّنا لا ندري كيف يمكن تحديد إعادة الذكر باعتبارها علاقة نحوية عندما يكون المفتر خارج حدود الجملة التي يقع فيها العائد.

نجد أنفسنا إزاء الحالتين اللتين يجمعهما المثالان (14) و(15). فالعلاقة العائدية التي تنعقد تبعاً بين «بول» في الجملة الأولى والضمير الغائب المذكر المفرد في الجملة الثانية من جهة،

القاموس الموسوعي للتداولية

وبين «بول» في الجملة الأولى والضمير الغائب المتصل «هـ» في الجملة الثانية لا يمكن في أية حال أن تكون من باب العلاقة «التركيبة» التي تتجتم في عودة الذكر.

وحينئذ يبدو من العسير اعتبار مفهوم عودة الذكر بمثابة العلاقة التركيبية إلا إذا افترضنا أنه لا تدخل في باب العائد كل الحالات - التي يبحث فيها المرء للعائد عن مرجع وقع ذكره في جملة سابقة للجملة التي ظهر فيها وهي حالات جرت العادة عند أهل الصناعة على اعتبارها من الظواهر العادية.

ونلاحظ كذلك أنه إذا كانت علاقة عودة الذكر تركيبية فإنه يمكننا توقع حصول علاقة مطابقة بين العائد ومفتره. وهذا ما لا يتحقق في جميع الأحوال.

لننظر في المثال (16):

Le premier ministre a inauguré la nouvelle centrale nucléaire par EDF. Elle /
il a prononcé un discours à la gloire de la technologie ³⁴française.

(16) دشّن الوزير الأول المحطة النووية الجديدة التي أنشأتها الشركة الفرنسية للكهرباء (EDF). وألقى / (ت) خطاباً في الإشادة بالتكنولوجيا الفرنسية.

تسنّى عودة الذكر هنا إذا كان الوزير الأول امرأة إقاً بضمير الغائب المفرد المذكور وإقاً بضمير الغائب المفرد المؤنث. ويبدو أنه لا وجود عندئذ لعلاقة مطابقة. / [356]

وهكذا فبحكم إمكان وجود مفتر خارج الجملة ونظراً إلى الطابع غير الإلزامي للمطابقة فإنه يمكن أن نشكك في المظهر التركيبي لمفهوم إعادة الذكر.

ماذا الآن عن أمر تقدّم المفسر على العائد ؟ إذا صغ أن مفهوم عودة الذكر، وكذا بالتبع ؟ مفهوم العائد، يفرض - فيما يبدو - ترتيباً في ظهور العنصرين اللذين يربط بينهما، حيث نجد أن التعبير المستقل إحالياً يتقدّم التعبير غير المستقل، فهل يُحترم هذا الترتيب في الواقع ؟ إن مفهوم الإحالة البعدية caraphore الذي ظهر خاصة لتفسير الاستعمالات اللغوية التي يلي فيها التعبير المستقل إحالياً التعبير غير المستقل، تناقض أصل تقدّم المفسر.

لنفحص المثالين التاليين:

34 . تجدر الملاحظة إلى أن الفرنسية تطلق لقب Le premier ministre أي الوزير الأول وهو مذكّر على أي شخص اضطلع بالمهمة سواء كان رجلاً أو امرأة. ولذلك يجوز أن يعود الذكر إلى امرأة تنهض بهذه المهمة إقاً على أساس اللفظ بضمير مذكّر وإقاً على أساس المعنى بضمير مؤنث. [المترجم]

(17)

C'est quand il s'est accroché au plafond en dévorant une banane avec la peau que Max s'est aperçu que son copain Bill, était un chimpanzé³⁵.

عندما تعلق [Ø] بالشقف وهو يلتهم حبة موز بقشرتها تبين «ماكس» أن صديقه «بيل» كان قردا من نوع الشمبانزي.

(18)

Il est venu, il a vu, il a vaincu, César ! Et toi pauvre minable, tu es venu, tu as vu et tu es parti³⁶!

جاء ورأى [Ø] وربح [Ø]، «سيزار» ! أما أنت أيها الحقيير التافه، جئت ورأيت ثم انصرفت.

نجد في (17) أن مفسر الضمير الغائب المذكر الذي يظهر في بداية الجملة هو «بيل» الذي يظهر لاحقا، وكذا الأمر في (18) حيث نتبين أن مفسر مختلف ضمائر الغائب المفرد المذكر المقدر «هو» يتمثل في الاسم العلم «سيزار» الذي كان آخر كلمة في الجملة الأولى الفرنسية.

ومع هذا سنلاحظ أن النحو التوليدي اقترح قاعدة تسمح بالتقارن الإحالي بين عائد ومفسر يتقدمه في بنية تركيبية مخصوصة تعرف باسم التحكم المكوني (C.Commande) ولكن تمنع هذه القاعدة التقارن في البنية نفسها إذا كان الضمير يسبق المفسر³⁷.

(19) يعتقد جان، أنه سيحصل على المنصب.

(19') هو يعتقد أن جان سيحصل على المنصب.

في المثال (19) يسبق المفسر «جان» العائد [أي الضمير] «ه»، ويكون التقارن الإحالي ممكنا. وفي المثال (19') نرى أن المفسر «جان» يلي العائد [أي الضمير] «هو»، ويكون الاقتران الإحالي مستحيلا لأن ضمير الغائب «هو» يتحكم مكونيا في مفسره (وبصيغة لا يغلب عليها الطابع التقني كثيرا، فإن هذا الضمير يهيمن على مفسره).

ومع ذلك للاحظ (راجع «باخ» 1987 Bach وكاستانيدا، 1989 Castañeda) أنه إذا تناولنا المسألة انطلاقاً من اقتراض أن «جان» يجهل أنه «جان» (إذ يعاني من فقدان الذاكرة أو من ازدواج في الشخصية إلخ...) أو إذا انطلقنا من أمثلة بعض الشخصيات التي تحيل على أنفسها باستعمال ضمير الغائب كما هو شأن «الجنرال ديغول» (Le Général de Gaulle) أو «ألان ديلون» (Alain Delon)

35 . يمكن أن نقرب بين هذه الظاهرة والشواهد التالية في العربية رأيتهم محمداً (هيشري، 2003، ص 388) والآية وأوجس في نفسه خيفة موسى، آية 67 طه... [المترجم]

36 . يمكن أن نقرب بين هذا الشاهد والشاهد: ضرب غلامه زيد. (هيشري 2003 ص 424) [المترجم].

37 . الأغلب أنه يوجد خطأ أو سهو في المتن الفرنسي، والصواب ما أثبتناه. المترجم

أو «إيف مونتان» (Yves Montand)، ونكتفي بذكر هذه الحالات فحسب، فإن التقارن الإحالي ليس أمراً مستحيلاً في المثال (19).

وهكذا فإن مفهوم عودة الذكر الذي لا يعد ظاهرة تركيبية من جهة، ولا يوافق دائماً مفهوماً تقدم ذكره من جهة أخرى - يظل مفهوماً غير واضح تمام الوضوح. لذا يبدو أن مفهوم العائد يؤول من ناحية إلى مفهوم التقارن الإحالي ومن ناحية أخرى إلى علاقة تبعية قائمة بين لفظ يمكن له أن يحيل إحالة حاصلة بصفة مستقلة عن المكونات الأخرى للجملة، وبين لفظ آخر لا يستنى له ذلك. / [357]

3.1.3 الصعوبات التي تواجه التقارن الإحالي

سبق لنا أن تبينا أعلاه أن التقارن الإحالي يفتقر إلى علاقتين، علاقة التقارن الإحالي المحتمل حيث يتقاسم التعبيران إحالتهما المحتملة، وعلاقة التقارن الحاصل حيث يتقاسم التعبيران إحالتهما الحاصلة. ولندكر أنه إذا كان التقارن الحاصل كثيراً ما يتجسد في العلاقة العائدية فإنه مع ذلك ليس أساسياً، إذ يعود الدور الرئيسي إلى التقارن المحتمل بسبب تبعية اللفظ غير المستقل إحالياً في مقابل اللفظ المستقل إحالياً الذي يضمن له بصفة غير مباشرة حيازة إحالة حاصلة، ولذا قد يُغرنا القول إن ما يميز العائد في نهاية المطاف هو بكل بساطة علاقة التقارن الإحالي المحتمل. غير أنه توجد عدة موانع تطعن في هذا الرأي، من ذلك أولاً: إمكان ألا يكفي التقارن الإحالي المحتمل لتحديد المفسر «الجيد» في الحالات التي نجد فيها أكثر من مرشح للقيام بدور المفسر. وثانياً: احتمال وجود علاقة عائدية دون اقتران إحالي محتمل. هذا وقد تأكد تحقق هذين الاحتمالين.

تحديد المفسر «الجيد»

من جملة مشاكل تعيين المفسر «الجيد» استناداً إلى مجرد علاقة التقارن الإحالي المحتمل نذكر على وجه الدقة ضعف الإشباع الدلالي للعنصر العائدي عندما يتعلق بضمير الغائب. وبالفعل نبتين في هذه الحالة أن المعلومة الوحيدة التي يقدمها هذا الضمير تتمثل في أن مرجع مفسره (بما أنه كما رأينا سلفاً ليست المطابقة مع المفسر مضمونة دائماً) يمكن تعيينه بلفظ مذكر إذا تعلق الأمر بضمير الغائب المذكر أو بلفظ مؤنث متى تعلق الأمر بضمير الغائب المؤنث. وبهذا يكفي أن تشارك عدة تعابير إحالية في هذه الخاصية ليغدو عسيراً - في ظل غياب معلومة إضافية - تحديد المرجع.

لندكر مثالاً أصبح كلاسيكياً نستعيره من «ميهلر» (Mehler) و«ديبو» (Dupoux) (راجع: Mehler et Dupoux, 1987).

(20) أطرِد ربُّ العمل العاملَ لأنّه كان شيوعياً خالصاً.

العنصر الإشاري والعائد

لا شيء في دلالة الضمير الغائب المتصل «هـ» ولا شيء في تركيب الجملة يمكن من تحديد مكان المفسر هو رب العمل أو العامل³⁸. وعلى هذا النحو يكون مفهوم التقارن الإحالي محتمل ضرورياً بالنسبة إلى العائد ولكنه غير كاف على الأقل فيما اتصل بتحديد مفسر.

الإحالة القبلية في غياب التقارن الإحالي المحتمل

لكن هل التقارن الإحالي المحتمل ضروري فعلاً بالنسبة إلى الإحالة القبلية [مثل ضمير الشأن في العربية] فإن كان ذلك كذلك فلا إمكان لوجود عائد دون وجود علاقة تقارن إحالي / محتمل. بيد أنه من الواضح تماماً وجود هذه الحالة وبالخصوص متى كان العائد متصلاً بلفظ يتغير مرجعه بمرور الزمن. وبالفعل يفترض مفهوم التقارن الإحالي المحتمل تماثل المعنى المعجمي للفظين اللذين أقيمت بينهما علاقة، وعندئذ ينبغي أن يصح أن نستبدل اللفظ ذا الإشباع الإحالي الضعيف بلفظ مشبع إحالياً إشباعاً قوياً. إلا أنه - وهذه مسألة جوهرية - إذا وُصف مرجع اللفظ المشبع إحالياً إشباعاً قوياً بأنه قد خضع لعدد من التحويلات فإن الاستبدال يصبح غير ممكن.

لننظر في مثال آخر أخذناه من كتاب [الأعداد وصفات الطبخ]: «I.e Petit Perret»
«Gourmand».

(21) خذ (ي) ديكا روميا حيا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات واقتل (ي) هـ، وانتف (ي) ريشه بلا ماء، ثم أفرغ (ي) أحشاءه وأضرم (ي) النار فيه، ثم افتح (ي) هـ تماماً مثل الكتاب وأز (ي) ل (ي) عظامه ثم أقطع (ي) أعصابه.

(22) خذ (ي) ديكا روميا حيا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات واقتل (ي) ديكا روميا حيا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات، وانتف (ي) بلا ماء ريش ديكا رومي حيا وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات وأضرم (ي) النار في ديكا رومي حيا وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات ثم افتح (ي) تماماً ديكا روميا حيا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات مثل الكتاب وأزل / أزيل عظام ديكا رومي حيا وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات ثم أقطع (ي) تماماً أعصاب ديكا رومي حيا وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات.

يمكن مجرد إلقاء نظرة على المثال (22) - حيث عوضنا الضمير المتصل (هـ) في (21) بالمفسر: ديكا رومي حيا وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات. من تبيين أن الاستبدال يعطينا نتيجة مضحكة ويجعل من وصفة مطبخ عادية جداً تؤول إلى درس ثقيل لا يكاد يفهم. وهكذا لن نجد هنا تقارنا إحالياً محتملاً. وبالعكس من ذلك فإن التقارن الإحالي الحاصل متوفر بدون أدنى شك.

38. ولا شيء يمكن من الجزم بأن المفسر للشاهد اعتقد أخو زيد أنه ناجح. إن المفسر هو زيد أو أخوه. هيشري 2003 ص 374. [المترجم]

ومع هذا يظل في هذه الحالة حضور العائد قائماً. ويتضح إذن أنّ علاقة التقارن الإحالي المحتمل وإن كانت متواترة فإنها ليست ضرورية بالنسبة إلى العائد، وليست أيضاً كافية لتحديد مفسر هذا العائد. وسنرى أنّ هذا كله يثير مشكلاً أعم، فمفهوم العائد نفسه - كما سبق الإشارة إليه في بداية هذا الفصل - قائم على فكرة أنّ مسار الإشباع المُستخدَم بالنسبة إلى إسناد المراجع إلى التعابير المُستعملة على نحو عائديّ هو مسار مخصوص. وهو حسب ميلنر، - الذي يحتذي في هذا الرأي التقاليد المستقرة - مسار لغويّ خالص. لكنّ أساس هذا المسار قد كان علاقة التقارن الإحالي، ذلك أنّ العائد غير المستقلّ يكتسب إحالته الحاصلة عبر اقتراضها من الدلالة المحتملة للفظ مستقلّ إحيالاً. فكيف لعنصر غير مستقلّ إحيالاً وغير مستعمل استعمالاً إيمائياً أو إشارياً أن يكتسب إحالة حاصلة إذا لم تعد علاقة التقارن المحتمل هي الأصل في ذلك؟ [359]

2.3 هل الإحالة الإيمائية تمثل فعلاً حالة خاصة من الإحالة الإشارية ؟

نفحص بدءاً في هذه الفقرة أمثلة الإحالة الإشارية غير الإيمائية. ونقصد تلك الأمثلة التي يستقي فيها اللفظ غير المستقلّ إحيالاً مرجعه من المحيط المادّي دون اللجوء إلى جارحة أو إيماءة ما، وتوافق هذه الأمثلة ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض الظروف الزمانية والمكانية من قبيل «هنا» و«الآن». ومع هذا سنكتفي هنا بضمائر المتكلم والمخاطب فحسب.

أين تكمن خصوصية هذه الضمائر؟ سنلاحظ قبل كلّ شيء أنّه لتحديد الإحالة الحاصلة لضمير متكلم أو مخاطب فإنه ليس من الضروري أن يكون العنصر اللغوي المتمثّل في الضمير مصحوباً بعنصر غير لغويّ من قبيل الإيماءة. إنّ الإحالة تحدّد فوراً بالاعتماد على مقام إلقاء القول والضمير (فحسب). وهكذا ورغم أنّ ضمائر المتكلم والمخاطب التي نطلق عليها الآن تسمية عناصر إشارية لنميزها من ضمائر الغائب عديمة الاستقلالية الإحالية - بما أنّه يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار مقام القول لنتمكن من إسنادها مرجعاً - فإنها ليست جميعها مجردة من الإحالة المحتملة لأنّ إحالتها المحتملة تحدّد الشروط الكافية الدقيقة بما فيه الكفاية حتّى نتوصّل إلى تمكينها من مرجع عند استعمالها في مقام القول.

لنفترض وجود متكلم ومخاطب. يقول الأوّل للثاني: «أدعوك لتناول العشاء هذه الليلة». لن يخامر هذا ولا ذاك أدنى شك بشأن مرجع الضمير «أنا» و«أنت».

يمثّل هذا - ونلخ على هذا الجانب - خاصية فذة تماماً تنفرد بها الضمائر الإشارية ولا تشترك فيها مع أيّ لفظ آخر غير مستقلّ إحيالاً.

العنصر الإشاري والعائد

إلا أن للضمائر الإشارية خاصيّة أخرى غير متوقّعة من تعابير فاقدة للاستقلاليّة لإحاليّة، إذ لا يمكن استعمالها على نحو آخر غير إشاري. وفي الوقت الذي نجد فيه أن أسماء الإشارة قد تُستعمل على نحو عائدي للكناية، ونجد فيه أن ضمير الغائب - الذي غالباً ما اعتُبر المثال الأنموذجي للعائد - يمكن استعماله على نحو إيمائي فإنّ 'ضمائر الإشارة: ضمائر المتكلّم والمخاطب، لا نستطيع استخدامها على نحو إيمائي أو عائدي.

وهكذا نستطيع أن ننتج المثالين التاليين:

(9) هل رأيت سيارة «بيار» الجديدة ؟ بإمكان هذه العربة أن تبلغ سرعة 260 كلم/س.

(11) يشير «أ» إلى «س» «هو يشكو من الحمى يا دكتور».

ولا يمكن قبول المثالين التاليين:

(23) أخو «بيار» غشاش، أنت تعرف هذا جيداً.

(24) «آن ريبول» تعتقد أنني لست واضع هذا الكتاب.

ونلاحظ أنه يستلزم قبول الشاهدين (23) و(24) إذا افترضنا أنّ هوية «بيار» والمخاطب في المثال (23) مجهولة عندهما وكذلك شأن هوية آن ريبول، والمتكلّم في المثال (24) مجهولة عندهما أيضاً. ويوجد تواز لافت للانتباه مع الاستحالة النظرية لـ (25)، وهي استحالة أمكن ملاحظة احتمال زوالها إذا كان «جان» جاهلاً بكونه «جان».

(25) يظنّ [هو] أنّ «جان» قد قضى.

وقد يُعتَرَض علينا بمثال من الأسلوب المباشر.

(26) قال «جان»: «أنا الأفضل».

إلا أن تحديد مرجع الضمير «أنا» لا يتحقّق هنا بكيفيّة مختلفة عن تلك التي تكون في الخطاب المباشر غير المحكي، إذ من خلال تطبيق الإجراء نفسه نتوصّل إلى «جان». والاختلاف الوحيد يتمثل في أنّ مقام القول المناسب لتحديد مرجع الضمير «أنا» موصوف في القول نفسه.

وهكذا يمكننا أن نرى أنّ الألفاظ الإيمائية والعوائد تدلّ لغويّاً على نقص استقلالها الإحاليّ دون أن تدلّ رغم ذلك على كيفيّة تلافيه، في حين أنّ العناصر الإشاريّة تدلّ في الآن نفسه على نقص استقلالها الإحاليّ وتُتمكّن من تلافيه.

4. الإحالة العائدية، الإحالة الإشاريّة، الإحالة الإيمائيّة: إسناد المراجع

كنا قد رأينا فيما سلف أنّ مسار الإشباع الدلاليّ، الذي يحلّ مبدئيّاً مشكل إسناد المراجع، هو الذي يميّز ضروب المراجع التي عرضنا لها هنا: الإحالة العائدية والإحالة الإشاريّة والإحالة الإيمائيّة. ومع ذلك من بين أولى المسائل التي تُثار مسألة المعادلة المبدئية - وفق التقاليد اللسانية - بين مسار الإشباع الدلاليّ وإسناد المراجع، وبعبارة

أخرى هل إن مسار الإشباع الدلالي لتعبير إحالي ما يكفي لإسناد مرجع إلى هذا التعبير؟ بإمكاننا الرد ببساطة على هذا السؤال انطلاقاً من فحص التعابير الإحالية المُشَبَّعة دلاليًا والتي يصفها «ميلنر» باعتبارها ذات استقلالية إحالية، وهي الأوصاف المحددة.

1.4 الإشباع الدلالي والاستقلالية الإحالية: الأوصاف المحددة أنموذجاً

يرى «ميلنر» - وهو في هذا يحتذي التقاليد اللسانية - أنه إذا كان لتعبير إحالي ما إحالة محتملة فإنه يكون مشبعاً دلاليًا، ويضمن له هذا الإشباع الدلالي استقلالية إحالية، أي القدرة - استناداً إلى إحالته المحتملة - على تحديد الشيء الموجود في العالم الذي [361] يُمثِّل / إحالته الحاصلة. ومع هذا بإمكاننا أن نسأل أنفسنا لمعرفة إن كان هذا هو الحال دائماً؛ فإذا وجدنا تعبيراً إحالياً مُشَبَّعاً دلاليًا - من قبيل الوصف المحدد - يُعَيِّن بدقة مجموع الشروط التي يجب على شيء ما أن يستوفيها ليكون مرجعاً له، فهل يمكن أن يُخفق في أن يعيّن شيئاً مفرداً بهذه الكيفية نظراً إلى أننا نجد في العالم العديد من الأشياء التي تستوفي مجموع الشروط هذه. وهنا نكون إزاء حالة التعبير الإحالي المشبع دلاليًا، وتبعاً لذلك إزاء تعبير ذي استقلالية إحالية، ولكنه رغم ذلك يخفق في أن يُمكن نفسه من مرجع رغم ذلك.

لننظر في المثال (6):

(6) خرج القط الأسود من النافذة.

نحن هنا إزاء وصف محدد، ومبدئياً يجب أن يكون «القط الأسود» على الأقل كفاياً لتحديد مرجع. ولكن من البين أنه لا حظ له في بلوغ ذلك دون إضافة معطيات أخرى. إذ ثمة فعلاً في العالم عدة أشياء تستوفي الشروط التي تجعل منها قطاً ومتصفة باللون الأسود. غير أن أيًا من هذه الأشياء لا يتسنى له أن يكون مرجعاً للتعبير: «القط الأسود». فالأمر لا يعني في الواقع إلا حيواناً محدداً قَصَدَ المتكلم تعيينه عندما استعمل الوصف المحدد: «القط الأسود».

يوافق هذا الإمكان الذي يتحقق غالباً في الواقع ما يُسمّى بامتناع البت في حالة الأوصاف المُحدَّدة. وعندما يخفق وصف مُحدَّد في أن يحدّد لنفسه مرجعاً يكون شيئاً مفرداً في العالم نقول إنه ناقص. إن هذا الوصف - رغم أنه مُشَبَّعٌ دلاليًا دائماً، وتبعاً لذلك نجده مبدئياً مستقلاً إحالياً - قد يخفق هكذا في أن يمكن نفسه من مرجع. وليس الإشباع الدلالي في هذا المستوى شرطاً كفاياً لتحديد المراجع. على هذا النحو، وإن كان مسار الإشباع الدلالي للألفاظ ضعيفة الإشباع الدلالي جزءاً من مسار إسناد المراجع فلا شيء يبرز أن نرى فيه معادلاً له. وفضلاً عن هذا لا مانع من أن نعتبر بصفة قبلية أننا إذا توصلنا بسهولة في حياتنا اليومية إلى إسناد مراجع إلى أوصاف محدّدة ناقصة فإن المسارات التي نتوصل من خلالها إلى ذلك تكون أيضاً حاضرة عندما يلزمنا إسناد مراجع إلى تعابير ضعيفة الإشباع. ومع هذا سنلاحظ أن هذه المسارات ليست مسارات إشباع دلالي أو إنها ليست كذلك فحسب.

2.4 الإشباع الدلالي والإشباع الإحالي

كنا قد توصلنا إلى أن مفهوم الإشباع الدلالي لا يكفي للإبانة عن كيفية إسناد المراجع. وسنقترح مفهوماً آخر: الإشباع الإحالي. ولكن قبل عرض ما به يختلف عن مفهوم الإشباع الدلالي نريد أن نذكر ببعض العموميات بشأن الإحالة. /

لنلاحظ قبل كل شيء أن الإحالة هي عمل لغوي يستخدم فيه المتكلم تعبيراً إحالياً معيّنًا مع قصده تعيين شيء ما في العالم من خلال استخدام هذا التعبير الإحالي. وكما هو شأن كل عمل لغوي فإن عمل الإحالة قد ينجح وقد يُخفق. ويمكن أن نقترح له شرط النجاح التالي:

شرط نجاح عمل الإحالة

نعتبر عمل إحالة ما ناجحاً إذا كان الشيء الذي يسنده المُخاطَب مرجعاً إلى التعبير الإحالي مُطابقاً للشيء الذي كان المتكلم يقصد تعيينه من خلال استخدامه هذا التعبير الإحالي.

وعندئذ سنلاحظ أن هدف المُخاطَب لا يتمثل في أن يسند إلى تعبير إحالي مرجعاً - أي مرجع - وإنما المرجع «المناسب» أي ما كان المتكلم يقصد تعيينه. وفضلاً عن ذلك فإن إسناد المراجع، بالمعنى الدقيق للكلمة، المرتبط بالعلاقة بين الكلمات والأشياء أو، إن شئنا، المرتبط بالعلاقة بين الكلمات والعالم لا يمكن أن يكون ظاهرة لسانية خالصة. وأخيراً فإن إسناد المراجع هو من صنع كائن إنساني هو المُخاطَب الذي تمنعه قدراته العرفانية المحدودة من اعتبار أن مجمل أشياء العالم مرشحة لتكون لها وظيفة المرجع. ويقود هذا كله إلى أن نرى في الإحالة ظاهرة ذات وجهين، فهي في جانب منها لسانية وهي في جانب آخر تداولية. وهكذا لئن كان مفهوم الإشباع الدلالي يوافق المظهر اللساني للظاهرة فثمة مكان، بجانبه، لمفهوم آخر قد يأخذ بعين الاعتبار الوجوه التداولية والعرفانية للظاهرة.

وبناءً على هذا المنظور نقترح تمييز الإشباع الدلالي لتعبير إحالي من إشباعه الإحالي. فالنوع الأول مرتبط بالإحالة المحتملة، بالمعنى المعجمي، للتعبير، وهو حينئذ يتحدد خارج الاستعمال. أمّا النوع الثاني فمرتبط بقدرة التعبير، في حال استخدامه في المقام المتعين، على تحديد مرجع استناداً إلى إحالته المحتملة والمعطيات التي تكون بحوزة المُخاطَب.

الإشباع الإحالي

يعتبر تعبير ما مُشبَّعا إحاليتا إذا أمكن لنا - آخذين بعين الاعتبار السياق والإحالة المحتملة للتعبير المعني - أن نسند إليه مرجعا.

ملاحظة: نستعمل هنا كلمة سياق بالمعنى الذي عناه كل من «سبرير» (Sperber) و«ولسون» (Wilson) (راجع: 1986a و1989) ويُراد به مجموع القضايا التي يعتد المخاطبُ في كونها صادقة. وتتكوّن هذا المجموع شيئا فشيئا بالنسبة إلى كل قول اعتماداً على مبدأ المناسبة، إذ أنه ليس مُعطى هكذا دفعة واحدة. (راجع بخصوص هذا الموضوع كتابنا هذا في فصله 4 الفقرة 1.1.4).

وإذا كان الإشباع الدلالي والإشباع الإحالي مترابطين جزئيا بحكم أنه كلما [363] كان تعبير إحاليتا مُشبَّعا دلاليا / كانت الحظوظ أوفر في أن يكون مُشبَّعا إحاليتا، فإنّ هذا الارتباط ليس مطلقا مثلما يمكن لنا تبينه إذا أخذنا في الحسبان الإحالة الإشارية.

لننظر في المثال (4):

(4) أَسْنَانِي تُولَمْنِي.

وإذا تأخذ في الحسبان مقام إلقاء القول والإحالة المحتملة لضمير «أنا» (وهو اعتبار كما سبق أن ذكرنا لا يكفي لضمان الاستقلالية الإحالية لضمير المتكلم) كان بإمكاننا أن نسند بكل يسر مرجعا إلى ضمير «أنا». وهكذا نتبين أن ضمير المتكلم له إشباع دلالي ضعيف لكنه بمجرد استخدامه يحصل له إشباع إحاليتي قوي.

في الوقت الذي يتسنى لنا فيه الحديث عن مسار للإشباع الدلالي من خلاله يثري تعبير إحاليتي دلالته المحتملة (ويتجتم المثل على هذا المسار في تحديد المفتر بال نسبة إلى عائد) يتسنى لنا حينئذ الحديث عن مسار للإشباع الإحاليتي قد يردنا إلى مسار يكتسب من خلاله تعبير إحاليتي إحالته الحاصلة ما لم تكن إحالته المحتملة كافية لتحديده.

3.4 مسار الإشباع الإحاليتي

قبل أن نحدّد حقيقة مسار الإشباع الإحاليتي، علينا أن نجيب عن سؤال أخير. إذا أخذنا بعين الاعتبار التمييز الحاصل بين التعابير غير المستقلة إحاليتا، هل يجب افتراض أن الإحالات الإشارية والإيمائية والعائدية قد تكون موضوع مسارات إشباع إحاليتي مختلفة؟ ويستدعي هذا السؤال سؤالا غيره: إذا أخذنا في الحسبان المشاكل التي تعترض المفهوم التقليدي للعائد فما هي الجدوى من التمييز بين الإحالة العائدية من جهة والإحالة الإيمائية والإشارية من جهة أخرى؟

وبالفعل، وكما بان لنا سلفاً، يعرّف التعريف إيجاباً بصنف عام من العائد بما أن عدداً كبيراً من الظواهر الإحالية التي غالباً ما تُعتبر عائدة لا يستجيب إلى الخصائص التي ضبطها التعريف التقليدي للعائد. بإمكاننا إذن البحث في الأسباب التي تجعلنا لا ننفك عن تسميتها عوائد، والرأي عندنا أن الجواب بسيط. نحن نسميها عوائد لأنها ليست من باب الإحالة المباشرة أو الإحالة غير المباشرة أو الإحالة الإشارية أو الإحالة إيمائية. ولذا نُحدّد العائد بصفة غير رسمية وعلى نحو سلبي بكونه ما يوافق الحالات التي تخفق فيها الإحالة المحتملة للتعبير الإحالي بنفسها في أن تحدّد لهذا التعبير مرجعاً دون أن يتعلّق الأمر مع ذلك بإحالة إشارية أو إيمائية. ومقابل هذا يضطرنا ما نحن فيه من استحالة التحديد الإيجابي للعائد إلى أن نفحص على نحو إيجابي الإحالات الإشارية والإيمائية، وإليها سنصرف العناية الآن. /

1.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة الإشارية

سبق لنا أعلاه (راجع الفقرة 3 - 2) أن قلنا إن في الإحالة الإشارية سمات لافتة لثلاثه: فمن جهة إن التعبيرات المستخدمة في الإحالة الإشارية تنفرد بها الإحالة الإشارية، ومن جهة أخرى فإنه في حين تكون هذه التعبيرات ذات إشباع إحالي ضعيف خارج الاستخدام يكون إشباعها الدلالي قوياً جداً وهي في حال استخدام. لنذكر أننا لا نعتبر هنا إلا ضمائر المتكلم والمخاطب ولا نفحص أمر ظروف الزمان والمكان.

وسبب ما للإحالة المحتملة من خصوصية فإن التعبيرات الإشارية تجمع خصائص الإشباع الدلالي الضعيف إلى خصائص الإشباع الإحالي القوي وهي خصائص قد نظرت بصفة قبلية أنها متعارضة. فما هي فعلياً طبيعة إحالتها المحتملة؟ لنلاحظ بدءاً أن الدلالة المعجمية لتعبير إشاري ما ليست وصفاً للشروط التي ينبغي استيفائها بخلاف ما يجري مع الوصف المحدّد. فمما لا شك فيه أن مرجع ضمير المتكلم ينبغي أن يكون من نطق بهذا الضمير. ولكن مجرد أن أكون من تلفظ بهذا القول الذي يظهر فيه ضمير المتكلم فهذا لا يحدّد المرجع بتاتا. ولو كانت دلالة التعبيرات الإشارية وصفية لأمكننا استبدال التعبير الإحالي بالوصف الذي يناسبه. بيد أن الأمر ليس كذلك.

لنفحص المثال التالي الذي استعرناه من «كابلان» (1978، 1977 - kaplan).

(27) لست موجوداً.

(27) المتكلم بهذه الجملة ليس موجوداً.

إذا كانت دلالة ضمير المتكلم وصفية تَعَيَّن قبولُ أن (27) لا يمكن أن تكون صادقة إلا في مقام مُحدّد في (27)، حيث المتكلم بالقول غير موجود. وسري، إذا كانت هذه هي الحال، أن (27) لن تكون صادقة أبداً وأنه ينبغي القبول بوجود وجود الشخص المتلفظ بالجملة. وهذه

القاموس الموسوعي للتداولية

النتيجة غير معقولة، ولذا يقترح «كابلان» التخلي عن الفكرة التي تذهب إلى اعتبار دلالة ضمير المتكلم وصفية.

إلا أنه إذا كانت الدلالة المعجمية للتعابير الإشارية ليست وصفية فما عساها تكون طبيعتها؟ وفيما تمثل؟

تتم الإجابة عن هذا السؤال في تقديرنا من خلال التمييز بين **الدلالة الوصفية والدلالة الإجرائية**. (راجع «سبرر» و«ولسون»: 1990، Wilson et sperber). ولقد سبق لنا أن رأينا أن الدلالة الوصفية أو الدلالة التمثيلية توافق، في حالة التعابير الإحالية على الأقل، مجموعة من التخصيصات والشروط التي تمكن مبدئياً من تعيين مرجع على الأقل. أما الدلالة الإجرائية أو الحوسبية فتتمثل في مجموع التعليمات التي توافق إجراء يُمكن من تعيين مرجع متى طُبّق على المعلومات التي تتوفر عليها الإولية التأويلية. / [365]

ونحن نبين كيف يمكن أن يجري هذا في حالة ضمير المتكلم أو المخاطب. ستوافق تباعاً دلالة هذا الضمير أو ذاك - بدلاً من أن تكون وصفاً للمرجع - صيغة من قبيل: حدّد، في مقام إلقاء أقول المتكلم أو حدّد في مقام إلقاء القول المخاطب. فكيف سيحلّ هذا [التحليل] المشكّل الذي أثاره «كابلان»؟ لنناول مجدداً المثال (27):

(27) لست موجوداً/لست موجودة.

إذا كانت دلالة ضمير المتكلم إجرائية، فإن الأمر لم يعد دائراً على إحلال دلالة وصفية غير موجودة محلّ ضمير. وفي هذه الحالة لا يعادل (27) الشاهد (27):

(27) المتكلم بهذه الجملة غير موجود.

إذا كان المثال (27) مِنْ تَلَفُظٍ «آن ريبول» يكون المثال (27) معادلاً لـ (27)، أما المثال (27) وعلى خلاف (27) فهو ليس كاذباً بالضرورة:

(27) «آن ريبول» ليست موجودة.

وتصبح القضية التي يعبر عنها هذا القول كاذبة، بيد أنه كان بالإمكان أن تكون صادقة.

وتفسر طبيعة الدلالة المعجمية للتعابير الإشارية ضعف هذه التعابير من حيث الإشباع الدلالي وقوة إشباعها الإحالي، ذلك أن إحالتها الاحتمالية - أو إن شئنا دلالتها المعجمية - ليست وصفية وإنما هي حوسبية. وينطبق المسار الذي تعينه على مقام إلقاء القول. وحينئذ لا تُحدّد بتاتا الإحالة المحتملة مجموع الشروط التي قد يجب على المرجع استيفاؤها. أما التعابير الإشارية ففارقة للاستقلالية الإحالية وضعيفة الإشباع. إلا أنه عندما يتم استخدام التعابير الإشارية يغدو من السهل على المسار المُعَيَّن في الإحالة المحتملة، التوصل إلى مقام إلقاء القول، ويكفي هذا المسار ليحدّد لهذه التعابير مرجعاً.

2.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة الإيمائية

بخلاف الإحالة الإشارية التي توافق مجموعاً محدداً من التعابير ذات دلالة إجرائية يمكن - بالرغم من نقص الإشباع الدلالي فيها - من إسنادها مرجعاً، فإن التعابير الإحالية المستعملة في الإحالة الإيمائية ليست ذات خصوصية، فالتعابير التي نقول في شأنها إنها إيمائية لا تنفرد بها فعلياً الإحالة العائدية، إلا أنها تستطيع أن تقوم بدور كذلك في الإحالة العائدية. أما التعابير التي لا تُعتبر عادة إيمائية مثل ضمير الغائب فيمكن استخدامها في الإحالة الإيمائية. ومع هذا سلاحظ أن جميع التعابير التي يقع استعمالها في الإحالة الإيمائية لها خاصية مشتركة، إذ هي ضعيفة الإشباع دلالياً وفاقة للاستقلالية الإحالية. / ومع ذلك تتعين ملاحظة أننا نجد من ضمن التعابير المستعملة في الإحالة الإيمائية أوصافاً تكون أداة التعيين فيها اسم الإشارة. والوصف نفسه الذي تكون أداة التعيين فيه أداة التعريف لا يمكن اعتباره ذا إشباع إحالي ضعيف أو فاقداً للاستقلالية الإحالية.

لنتدبر الأمثلة التالية:

(28) الترنوف³⁹ هاديء هدوءاً خاصاً

(29) هذا الترنوف هاديء بالخصوص.⁴⁰

إن الوصف نفسه الذي لا نغير فيه إلا أداة التعيين الـ/ هذا ترنوف / سيفع اعتباره ناقصاً عندما يتحقق باسم الإشارة (هذا الترنوف)، ويجب حينئذ أن يكون مرفوقاً بإيماءة إشارية حتى نستطيع أن نسند إليه مرجعاً. وخلافاً لهذا عندما نستعمل المثال (28) فليس من الضروري مبدئياً أن نشفعه بإيماءة إشارية لنحدد مرجعاً للوصف.

ولمّا كان الاختلاف الوحيد كما هنا في أداة التعيين *déterminant*، تعين التسليم بأن الوظيفة الرئيسية للنوع أو أسماء الإشارة تتمثل في الدلالة على أن الإشباع الدلالي للتعبير الإحالي في مجمله لا يكفي ليحدد له مرجعاً. ولا يمكننا القول إن حضور أداة تعيين مثل اسم الإشارة يحدد الكيفية التي ينبغي بها إتمام الإحالة المحتملة للتعبير المعني، بما أن التعبير نفسه قد يُستعمل على نحو عائدي وإيمائي في الآن نفسه. ولذا فلمّا تعدّر القول بأن التمييز بين الإحالة العائدية والإحالة الإيمائية موسوم لغوياً، سلاحظ ببساطة أن التعابير المستعملة للإحالة الإيمائية تخفق في أن تمكن نفسها من مرجع استناداً إلى إحالتها المحتملة.

39 . كلب طويل الوبر ينسب إلى جزيرة تيرنوف. (المترجم)

40 . وتجزئ اللغة العربية قولنا: «الترنوف هذا» على سبيل التعت (المترجم).

القاموس الموسوعي للتداولية

وعندئذ ما الذي يميز الإحالة الإيمائية من الإحالة العائدية ؟ إن الإحالة الإيمائية إذا كانت خالية - كما هو شأن الإحالة الإشارية - من تحديد لغوي لمسار الإشباع الإحالي الذي يُطبَّق عليها، يتم إرفاقها على الأقل بجارحة من الجوارح تعيّن الشيء الذي يمثل مرجعها. وتسمى هذه الحركة بالجارحة عادة إيماءة (راجع «كابلان، 1977 Kaplan). وستبين أنّ الإحالة الإيمائية - من قبيل الوصف المحدّد - قد تكون ناقصة إذا أخذت الإشارة التي ترفّق بها - بالاشتراك مع الإحالة المحتملة للتعبير المستخدم، في تعيين شيء مُفرد بعينه. وفي هذه الحالة، فإنّ التعبير الإحالي المتّخذ لا يكون مشبعاً [367] إحاليّاً. وحينئذ من المحتمل إخفاق الإحالة الإيمائية. /

3.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة العائدية

حدّ العائد

لنتناول مجدداً تعريفنا غير الرسمي والسّلبي للعائد: قلنا كلّ إحالة ليست مباشرة، وليست غير مباشرة وليست إشارية ولا هي إيمائية هي إحالة عائدية. أضف إلى هذا فإنّ التعابير المستعملة في الإحالة الإيمائية والإحالة الإشارية والإحالة العائدية تشترك في أنّ إحالتها المحتملة تُخفق في أن تحدّد بنفسها مرجعاً لها. وأخيراً كنّا قدّمنا الفرضية التي بمقتضاها نرى أنّ التمييز بين ضروب الإحالة الثلاثة هذه يعتمد على طريقة إشباعها الإحالي التي تختلف في الحالات الثلاث. والآن بإمكاننا أن نحاول تقديم اقتراح لتعريف العائد وهو تعريف يجب أن يكون مع ذلك أقلّ سلبية حتّى يصبح حدّاً رسمياً.

حدّ الإحالة العائدية

إنّ تعبيراً إحاليّاً لا تكفي إحالته المحتملة لتحديد المرجع - إمّا بسبب نقص في الإشباع الدلالي، وإمّا بسبب امتناع البث في حالة الأوصاف المحددة أو غير المحددة دون أن يوافق امتناع البث ذلك إخفاق عمل الإحالة - يقع استخدامه في إحالة عائدية. إذا:

(1). لم تُدلّ إحالته المحتملة على مسار إشباع إحاليّ محدّد.

(2). ولم يُؤدّف بإيماءة.

إنّ هذا التعريف بالسلب ليس أقلّ نجاعة لأنّه يمكننا من محاصرة مجموعة من الظواهر المتنوعة تنوعاً كبيراً ولكنّ جميعها يتّصل بالعائد. وبالفعل تُردّد استحالة تعريف العائد بالإيجاب إلى تنوع الظواهر التي تجتمع تحت هذا الاسم. ومن نتائج هذا التنوع أنّ مسار الإشباع الإحالي في ظاهرة الإحالة العائدية، يتخذ صوراً شتى.

حالة أنموذجية

تتكن البداية بالحالة الأنموذجية حيث يُؤوّل مسارُ الإشباع الإحاليّ إلى مسار الإشباع -لاني، ونقصد بذلك إفضاءه إلى تحديد مفسّر، وفي هذه الحالة التي توافق ما نَظَر فيه ميسر، يمكن تقديم فرضيتين:

1. إنّ تحديد المفسّر هو مسار لغويّ، بالمعنى الدقيق أيّ إنّه على وجه التحديد مسار تركيبّي ودلاليّ.

2. إنّ تحديد المفسّر هو مسار تداوليّ يتحقّق من خلال إوالية تشكّل فرضيات وقرار لها.

ويجب أن نلاحظ، مع ذلك، أنّه لا يوجد مانع من اعتبار أنّ لبعض أنواع العوائد حلاً لسائتا (علم التركيب و/أو علم الدلالة) في حين قد تجد غيرها من ضروب العوائد حلاً تداولياً. ومن جهة أخرى ونظراً إلى أنّ مجال علم التركيب هو الجملة، فإن كلّ عائد له مفسّر واقع في جملة أخرى غير تلك التي يظهر فيها يكون آلياً موضوع مسار تداوليّ محدّد للمفسّر. ويبقى حينئذ عدد من الحالات التي يظهر فيها العائد مع مفسّره في الجملة نفسها. ونشير أولاً إلى أنّ هذا لا يكفي هذا لنضمن أنّ تحديد المرجع هو ذو طبيعة لغوية، وإنّما يمكن أن يكون هذا التحديد كذلك. ثمّ، ليس من المستحيل أن تصوّر في بعض الحالات وجود تفاعل بين عوامل لغوية وعوامل تداولية لتحديد المراجع. وسنكون وقتها إزاء ثلاث حالات يؤوّل فيها الإشباع الإحاليّ إلى إشباع دلاليّ:

(أ) تحديد لغويّ للمفسّر (المفسّر والعائد حاضران وجوبا في الجملة نفسها) وهذه هي الحالة الأنموذجية.

(ب) تحديد تداوليّ للمفسّر (المفسّر والعائد قد يوجدان في الجملة نفسها وفي جمل مختلفة) وهذه هي الحالة غير الأنموذجية.

(ج) تحديد مشترك للمفسّر، إذ يكون في الآن نفسه تحديدا لغويّا وتداوليّاً (المفسّر والعائد قد يوجدان في جمل مختلفة) وهذه حالة أخرى غير أنموذجية.

حالة أنموذجية ظاهرياً

لنشرع بدءاً في استبعاد حالة تبدو في الظاهر تركيبية خالصة وهي في الواقع ليست كذلك، إنّها الحالة التي يظهر فيها المفسّر والعائد في الجملة نفسها، وحيث يمكننا افتراض وجود أكثر من مفسّر مُحتمَل بالنسبة إلى العائد نفسه دون أن يكون علم التركيب قادراً على أن يحدّد بوضوح أيّ مفسّر منها معنيّ بهذا العائد.

القاموس الموسوعي للتداولية

لننظر في الأمثلة التالية:

(30) يقطن «جان» في منزل جدّه الذي يحوي سبع غرف.

(31) يقطن «جان» في منزل جدّه الذي هَرَمَ.

نستغل هنا أنّ البنية التركيبية للقولين هي نفسها بالضبط. ويحدّد المخاطب أنّ مفتيّر اسم الموصول «الذي» يتمثّل في: «منزل جدّه» في (30) وأنّ مفتيّر في (31) يتمثّل في: «جدّه» بالاعتماد على المحمول الواقع صلة الموصول الذي.

وستبيّن أنّ انتماء المفتيّر والعائد إلى الجملة نفسها لا دور له فيما يبدو كما يوضّح ذلك المثالان التاليان:

(32) يقطن «جان» في منزل جدّه. إنّه يحوي سبع غرف.

(33) يقطن «جان» في منزل جدّه. إنّه هَرَمَ. /

[369]

الأفعال المتحيّزة

والمقابل، وفي حالات أخرى غالبا ما يطلق عليها الأفعال المتحيّزة يمكننا أن نفترض أنّ للعوامل اللسانية التركيبية و/أو الدلالية دورا. وتتجلّى الظاهرة في أبنية تركيبية يربطها قيد سببيّ من نوع

...NP_i V NP_j parce que pro

مركّب اسميّ + فعل + مركّب اسميّ لأنّ + ضمير [إذا اعتبرنا هذا التركيب ممثلا للجملة في اللسان الفرنسي مثلما هو الشاهد (34) أو (35)]

إنّ بعض الأفعال التي تظهر في صدر هذه التراكيب وتضطلع فيها بالإسناد الأصلي [مثل وِخ أو آثار] ترجع التقارن الإحالي بين فاعل المركّب الإسناديّ الفعليّ في الإسناد الفرعيّ وفاعل الإسناد الأصليّ الواقع في صدر الجملة، في حين أنّ أفعالا أخرى ترجّح التقارن الإحاليّ بين فاعل المركّب الإسناد الفرعيّ [مثل كسّر أو يدخن] والمفعول به معمول الفعل الذي يتصدّر الجملة ويضطلع فيها بالإسناد الأصليّ. ويظهر في هذه الوضعية نوع ثالث من الأفعال لا يتحيّز، في نهاية الأمر، لهذه الإمكانيّة أو تلك [ولا يرجّح أيّ نوع من التقارن]. إنّ جميع هذه الظواهر تجعلنا نفترض أنّ التحيّز ظاهرة دلالية في جزء منها (متّصلة بالفعل)، وظاهرة تركيبية (متّصلة بالبنية التركيبية التي يظهر فيها الفعل).

وفي مقال رائع يدقّق هذا الموضوع، يعطينا كلّ من «شارول» وسبرنجير - شارول (Charolles et Sprenger - Charolles, 1989) عددا لا بأس به من الأمثلة:

Paul blâme Pierre parce qu'il a cassé le vase. (34)

يوتغ «بول» «بيار» لأنّه كسّر المزهرية.

العنصر الإشاري والعائد

Paul dégoûte Pierre parce qu'il fume. (35)

أثار بول اشمزاز «بيار» لأنه يدخن.

في المثال (34) نجد أن الفعل «وتبخ» فعل متحيز لفائدة المفعول، وأن التقارن الإحالي يعتمد عن طريق «بيار». [ويدل على ذلك إظهاره الذي يعطينا الجملة التالية: «بول» «بيار» لأن بيار كثر المزهرية] وفي المثال (35) فإن المحمول «أثار اشمزاز» الذي ترجمنا به dégoûter هو فع متحيز لفائدة الفاعل وأن التقارن الإحالي يعتمد مع بول [ويدل على ذلك إظهاره الذي يعطينا جملة التالية أثار بول اشمزاز بيار لأن بول يدخن].

إلا أن التحيز يمثل ظاهرة قابلة للانعكاس، فبحسب محمول الإسناد الفرعي يمكن للتحيز أن يلغى ولا يمنع فعل متحيز لفائدة المفعول في هذه الحالة التقارن الإحالي مع الفاعل والعكس صحيح. ويبدو أن هذا يساعد على افتراض أن للتداولية دورا تنهض به في مثل هذه الأبنية إذ أن محمول الإسناد الفرعي يؤكد الفرضية التي تقوم على تحليل لغوي أولي أو يلغيها.

لننظر في المثال (36):

(36) «وتبخ» «بول» «بيار» لأنه قاسي القلب.

نسجل هنا أن الاقتران الإحالي مع الفاعل ممكن على الأقل (راجع 1994 Rebol). [وذلك إذا كان الإظهار على النحو التالي: «وتبخ» «بول» «بيار» لأن بول قاسي القلب]

حالة غير أنموذجية

هكذا نصل إلى الحالة التي يؤول فيها مسار الإشباع الإحالي إلى إشباع دلالي. أي إلى تحديد مفسر ما، وحيث يكون هذا المسار تداوليا. وقبل كل شيء من الغريب القول إن الأمر يتعلق بمسار إشباع دلالي ونضيف إلى هذا قولنا إنه تداولي. بهذا الاعتبار من المفيد أن نقارن هذه الحالة مع تلك التي يؤول فيها مسار الإشباع الإحالي إلى مسار للإشباع الدلالي بما أنه لا وجود لمفسر. ومما لا شك فيه أنه قد يعترض علينا معترض [370] بالقول إن الجملة في هذه الحالة / ليست مقبولة نحويًا. وهذا لا ريب في صحته، إلا أننا نجد عددا كبيرا من الأقوال من هذا الصنف يقع إنتاجها في المحاورات اليومية، وهي بالإضافة إلى ذلك تؤول دون أية صعوبة. ونستطيع حينئذ افتراض أن إسناد مرجع دون المرور بمفسر حسب ما يبدو يعادل تقريبا تعيين مرجع بالنسبة إلى الأوصاف المحددة وغير المحددة الناقصة.

لنفحص مثالين واقعيين استعرناهما من «ريتشلي - بيغليين» (راجع 1988 Reichler - Béguelin) ومن «يول» (راجع 1982 Yule).

il neige et elle rient (37)

يتساقط الثلج ولا يتقطع.

القاموس الموسوعي للتداولية

La voiture arrive au carrefour et il commence à tourner à droite (38)

تصل السيارة إلى مفترق الطرق، وتأخذ في الدوران إلى اليمين.

يعود ضمير الغائب المؤنث elle في الشاهد الفرنسي (37) على كلمة la neige أي الثلج، ويعود ضمير الغائب المذكر المفرد il في الشاهد الفرنسي (38) على سائق السيارة. ولكننا لا نجد أثراً لأي مفسر سبق ذكره في الشاهد (37) ولا في الشاهد (38). ومقابل هذا تمكن الجملة الأولى في القولين (il neige أي يتساقط الثلج في (37) و La voiture arrive au carrefour أي «تصل السيارة إلى مفترق الطرق» في (38)) من بناء سياق استناداً إلى ما للمخاطب من معارف موسوعية (حول العالم)، وتمكن أيضاً من إسناد مرجع إلى ضمير الغائب المذكر في الفرنسية il من خلال إولية قوية جداً من تلك التي تم إعمالها بغية إسناد مرجع إلى الأوصاف المحددة أو غير المحددة الناقصة⁴¹.

يبد أننا نجد أطروحة مخالفة في مقالين كتبهما «تسموفسكي» (Tasmowski) و«فرلوتين» (Verluyten) (راجع: Tasmowski - De Ryck et Verluyten, 1985 و Tasmowski et Verluyten 1982). يتعين حسب رأيهما الأخذ في الحبان في مثال الضمائر التي تفتقر إلى مفسر، مسألة المطابقة التي قد تفضي بالنسبة إليهما إلى افتراض وجود مراقبة لغوية بواسطة «مفسر غائب» [أو مقدر].

لننظر مرة أخرى في المثالين (37) و(38)، مما لا يمكن إنكاره أنه من بين العوامل التي تؤدي إلى إسنادنا كلمة la neige المؤنثة أي «الثلج» مرجعاً إلى ضمير الغائب المفرد المؤنث elle في الجملة الثانية من الشاهد الفرنسي (37) هو جنس الضمير المؤنث elle وكذلك الشأن في إسنادنا le conducteur de la voiture أي «سائق السيارة» مرجعاً إلى الضمير الغائب المفرد il أي «هو» في الجملة الثانية في الشاهد الفرنسي (38)، فقد تم ذلك اعتماداً على جنس الضمير: المذكر il.

وبسبب لنا مع هذا أنه ثمة عائق يحول دون تبني هذا الرأي، ويكمن هذا العائق في الحالات التي يوجد فيها مفسر لكن الضمير العائد لا يتطابق مع هذا المفسر.

لننظر في المثال (16) ولنضيف إليه المثال (39) الذي نستعيده من «كلير» (Kleiber) (راجع: Kleiber 1990b).

Le premier ministre a inauguré la nouvelle centrale nucléaire (16)
ouverte par EDF. Elle/il a prononcé un discours à la gloire de la
technologie française.

دشن الوزير الأول المحطة النووية الجديدة التي أنشأتها الشركة الفرنسية
للكهرباء (E.D.F) - وألقى / (ت) خطاباً في الإشادة بالتكنولوجيا الفرنسية.

41 . يمكن أن نقرب بين الأمثلة وما جاء من شواهد في العربية. عن الهيثري الشاذلي 2003 ص 403 وقالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل فأسرّها يوسف في نفسه (سورة يوسف 77) حيث يعود الضمير في أسرّها على كلمة وهي غير مذكورة.
وص 402 وطفى في الأرض فساداً وبعدها تاب توبة نصوحاً ويعود الضمير في هذا الشاهد على فترة الطغيان أو مرحلة الطغيان. [المترجم].

Paul n'a qu'un enfant qui s'appelle Sophie. Elle / Il a huit ans. (39)

ليس لـ «بول» إلا طفل اسمه «صوفي» تبلغ / يبلغ من العمر 8 سنوات.

إذا كان ثمة في الشاهد الفرنسي (16) إمكانان، فإنما المطابقة مع المفسر le premier ministre «الوزير الأول» لفظاً وإنما المطابقة مع المرجع معنى باستعمال ضمير نختار: بمقتضى جنس المرجع رجل أو امرأة، فإنه لا يوجد في الشاهد الفرنسي (39) إلا إمكان واحد، لأن نوع الضمير Elle/Il مرتبط بجنس المرجع. وبإمكاننا بلا ريب افتراض أن الضمير في المثال الفرنسي (39) يتطابق مع اسم العلم Sophie «صوفي» / الذي يستعمل عادة لأشخاص من جنس المؤنث. إلا أن إلقاء نظرة على الشاهد الفرنسي (40) يثبت أن الأمر خلاف هذا.

Paul n'a qu'un enfant. Elle s'appelle Sophie. (40)

ليس لـ «بول» إلا طفل. اسمها «صوفي».

نرى في الشاهد الفرنسي (40) أن الاسم العلم Sophie «صوفي» لا يمكنه بأي حال أن يكون مفسر الضمير Elle في الجملة الثانية من الشاهد نفسه.

في مثل هذه الحالات، وهي أكثر مما نتصور، يبدو لنا أن الأمر لا يتعلق بـ «مراقبة لغوية بواسطة مفسر غائب»، حيث نرى فضلاً عن هذا أن مفهوم «المفسر الغائب» في حد ذاته يعسر تحديده والدفاع عنه، بقدر ما هي حالة يقوم فيها المضمون الدلالي للضمير نفسه بدور. والحق، أننا تابعنا إلى هذا الحد التوجّه الذي اقترحه «ميلنر، وأساسه أن ضمير الغائب ليست فيه بتاتا إحالة محتملة. ومع هذا فإن الإحالة المحتملة للضمير الغائب المفرد الذي له صيغتان صيغة المذكر il وصيغة المؤنث Elle ينبغي أن تتضمن تعلية توافق هذا الاحتمال، بما في ذلك من تحديد أن مرجع الضمير: il أي «هو» يجب أن يعينه تعبير من جنس المذكر، في حين أن مرجع الضمير: Elle أي «هي» يجب أن يعينه تعبير من جنس المؤنث، وإذا كانت هذه الإحالة مُحْتَزَلَةً جداً فإنها ليست فارغة تماماً. وبإمكاننا حينئذ أن نعتبر أنه في هذه الحالات - حيث لا يوجد تطابق بين المفسر المذكور لغوياً والضمير العائد، مثلما هو شأن حالات العوائد التي تفتقر إلى مفسر، يتم إسناد مرجع إلى الضمير من خلال إوالية قريبة وجوبا من تلك التي تنطبق على الأوصاف المحددة أو الأوصاف غير المحددة. وبعبارة أخرى، ينبغي على مرجع الضمير - كما هو حال التعابير الإحالية كلها. ولأسباب تتصل بالكفاءات العرفانية البشرية المحدودة التي ألحنا عليها سابقاً - أن يكون شيئاً قد تم تحديده أو هو قابل للتحديد، أي إنه بين للمتخاطبين بالمعنى الذي قصده «سيربر، وولسون» (1986a و1989). ومع هذا نلاحظ في حالة ضمائر الغائب أن ضعف إحالتها المحتملة يثير مشكلاً. وهذا ما سنصرف إليه عنايتنا الآن.

الإحالة المحتملة لضمير الغائب وإسناد المرجع في حالة غير أنموذجية

ينبغي أن يجري إسناد مرجع إلى تعبير إحاليٍّ مهما كان على مرحلتين منفصلتين تقريباً:

(أ) تحديد مجمل المراجع الممكنة (التي توافق بناء سياق معيّن في نظرية المناسبة (راجع «سبرير» و«ولسون»: «Wilson و Sperber 1989»)).

(ب) اختيار مرجع ضمن هذا المجموع.

يبيّن «كلير» (راجع: Kleiber 1990b) أنّه ينبغي لمعنى ضمير الغائب أن يتضمّن أيضاً تعليمات أخرى تخصّ تعيين المرجع مع تتييد هذا البحث بمقام بارز للعيان أو/ جلي: وذلك من خلال اختيار شيء ما يكون الفاعل الأساسي في هذا المقام. ومن هذا المنظور نستبعد أن تكون الإحالة المحتملة - وإن ظلت ضعيفة الإشباع دلاليّاً - شاعرة بما أنّها قد تتضمّن بنسبته بخصوص بناء السياق، وبشأن اختيار المرجع داخل هذا السياق. وتتفق هذه الفرضيّة تماماً مع تلك الفرضيّة التي يدافع عنها «أرييل» (Ariel) (راجع 1988 Ariel) والتي بمقتضاها تؤثر مختلف التعابير الإحاليّة على نحو أقرّه الواضع (بواسطة القانون اللغوي) على درجة النفاذ إلى مراجعها. وعلى نحو أقلّ إثارة للدهشة، تذهب هذه الفرضيّة إلى زعم أنّه كلّما كان التعبير الإحاليّ مشبعاً دلاليّاً نضاءلت حظوظ النفاذ إلى مرجعه، وكلّما كان هذا التعبير أقلّ إشباعاً دلاليّاً تضاعفت حظوظ النفاذ إلى مرجعه. ويتمّ التأثير على درجات الاختلاف في النفاذ إلى المرجع باعتماد واسم النفاذ إلى المرجع (راجع في هذا الكتاب الفصل 17 - الفقرة: 2.2.2)

ويبدو لنا أنّ ضرورة وجود واسم النفاذ إلى المرجع ليس أمراً بديهياً، فإذا عالجتنا المسألة - مثلما فعل ذلك «آريال» - فيما يبدو - من زاوية نظرية المناسبة، ضَمِنَ مبدأً المناسبة أَوْفَرَ حظوظِ النفاذ إلى مرجع تعبير ذي إشباع دلاليّ ضعيف. لذا لا نرى ضرورة افتراض أنّ النفاذ أمر يتصل بقرينة لغويّة قساً، إذ ليس موردّها إلاّ الدلالة المعجميّة للفظ ومبدأً المناسبة. والحجّة نفسها تصلح - والعكس يصحّ مع مراعاة ما يجب تغييره - بالنسبة إلى مقترح «كلير». ونظراً إلى ضعف الإشباع الدلاليّ للضمير الغائب يشير مبدأ المناسبة إلى ضرورة أن ينتمي مرجع هذا الضمير إلى السياق (بالمعنى الذي يقصده «سبرير» و«ولسون») وأن يكون بارزاً للعيان في هذا السياق. ومن الوسائل التي تجعل مرجعاً ما بارزاً للعيان في سياق ما هي كونه ناتجاً عن إجراء خاصّ بإسناد المرجع، أي أن يكون هذا المرجع مفسّراً.

هل يمكن الحديث عن مقولة العائد ؟

ثمة مشكل يظلّ مع ذلك عالقا، نرى وفق ما كتبنا بصدده أنّ العائد غير الأنموذجي ليس له في الواقع مسار إشباع إحصائي خاص به، بما أنّ هذا العائد يُؤوّل تقريبا تأويل نوصف المحدّد أو الوصف غير المحدّد الناقص. وعندئذ ما هي مشروعية الحديث عن عائد ؟

لا يسعنا هنا إلا أن نكرّر ما قلناه في بداية هذه الفقرة المخصصة للعائد: لا يمكننا أن نعرّف العائد إلاّ تعريفاً سلبياً، ولهذا السبب لا يمكننا أن نسند إليه مساراً موحداً من الإشباع الإحصائي. وفي هذا النطاق يمكننا اعتبار إمّا أنّ حالات العوائد الأنموذجية فقط وهي التي تمّ تحليلها تحليلاً لغوياً صرفاً - إن وُجدَ - داخلية ضمن باب العائد، وإمّا أنّ مجموع الحالات التي نعتبرها عادة عائدية داخلية ضمن باب العائد رغم كونها غير أنموذجية. ونحن ذهبنا إلى الخيار الثاني.

14. المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

ترجمة: شكري السعدي

لن نتناول بالبحث في هذا الباب الوصف الناقص ولا اللبس الإعرابي أو الدلالي. فوصف محدّد أو غير محدّد يكون ناقصاً إن هو فُشِلَ في تحديد مرجع وحيد. ويُتلافى هذا النقصان عموماً بإجراءات تداوليّة تقوم على الاستعانة بالسياق.

لننظر في هذين الوصفين المحدّدين: الفيلسوف الاسطاغيري⁴²، تلميذ أفلاطون، مؤدّب الإسكندر الأكبر؛ والقبط السيامي⁴³. فالوصف الأول تامّ من قِبَل أنّه يعيّن مرجعاً وحيداً هو أرسطو. أمّا الوصف الثاني فنناقص لأن في العالم حيوانات كثيرة هي قطة سياميّة؛ فهو يفتقر من ثَمَّ عن تعيين مرجع وحيد، غير أنّنا نلاحظ أنّ اعتبار العناصر السياقية، عند الاستعمال في مقام يكون فيه قَطُّ سياميّ واحداً، يُتيح لنا أن ننسب إلى الوصف مرجعاً وحيداً.

واللبس سواءً كان إعرابياً أو دلالياً هو لبس معجميّ دوماً. فهو إعرابي عندما يجوز أن يدخل لفظ من الألفاظ تحت مقولتين إعرابيتين أو أكثر. وهو دلاليّ عندما يحتمل لفظ من الألفاظ دلالتين أو أكثر. ومن الغني عن البيان أنّ اللفظ الملبس إعرابياً ملبس دلالياً أيضاً، ولا ينعكس. ويُرفع اللبس في الغالب الأعمّ بالمقام سواء أكان لبساً إعرابياً (أي تركيبياً) أم دلالياً.

ولنأخذ مثلاً عن اللبس الإعرابي نقبسه من «سبرير» و«ولسون» (Sperber Wilson 1989)

La petite brise brise la glace. (1)

فلفظ petite في هذا الموضع يجوز أن يكون اسماً [بمعنى الصغيرة⁴⁴] ويجوز أن يكون صفة [بمعنى العليل]، أمّا لفظ brise فيجوز أن يكون اسماً [بمعنى النسيم] ويجوز أن يكون فعلاً [بمعنى كثر]، وكذا القول في لفظ glace [الذي يجوز أن يكون اسماً بمعنى الجليد، وفعلاً بمعنى جمّد]. غير أنّ اللبس يرفع في هذين المقامين:

42 . نسبة إلى قرية اسطاغيرا Stagire الواقعة بمقدونيا شمال اليونان، وهي مسقط رأس أرسطو [المترجم].

43 . نسبة إلى سيام Siam وهو اسم قديم لتايلندا [المترجم].

44 . من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، والأصل «الفتاة الصغيرة» [المترجم].

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

(1) أ. La petite brise la glace. Que serait – ce s'il s'agissait d'un grand vent!

إذا كان النسيم العليل يُجمّدها فما بالك بالريح العاتية!

ب. La petite brise la glace. La banquise n'est pas trop épaisse à cet endroit-là.

تكسر الصغيرة الجليد، وليس الجليد العائم شديد السمك في ذلك الموضع.

وهاك الآن مثالا عن اللبس الدلالي الذي يُزال بالمقام:

(2) Le chef, le vrai, descend d'abord de son père de chef, puis de sa R25 gris métallisé avec motards

ينحدر القائد، القائد الحقيقي، من أبيه القائد أولاً، ثم من سيارته الرينو 25 الرمادية ذات البريق المعدني، التي يحفّ بها رجال الدراجات النارية (كلود فيليبي، من برنامج «نشرة المصادق والكاذب من الأخبار Vrai - faux journal» بإذاعة فرنسا الدولية).

فنفس الفعل descend يستعمل ههنا في معنيين مختلفين هما المعنى البيولوجي (بمعنى ينحدر، أو ينتسب) والمعنى النفسي الحركي (بمعنى ينزل).

والظواهر التي ستناولها بالبحث ههنا هي أيضاً ظواهر معجمية من قبيل أنها تتعلق ببعض ما نستعمله في كلامنا من الألفاظ: / غير أنّ هذه الألفاظ وإن لم تكن متعددة الدلالات - ومن ثمّ ملتبسة على سبيل الحقيقة - فإنها مع ذلك غير محدّدة نسبياً أو قل هي مبهمة.

وهذا هو حال لفظ أصلع مثلاً. فنحن نقول عن يول برينر⁴⁵ (Yul Brinner) الذي يعدّ رأسه الشعر تماماً كما نقول عن فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) الذي بقيت في رأسه شعيرات معدودات: إنهما أصلعان.

وأمام هذه الظاهرة يمكننا أن نفترض عدّة فرضيات لا منافاة بينها:

- (أ) العالم مبهم، واللغة تعكس بباطة هذه الخاصية.
- (ب) ليس العالم مبهماً، ولكن إدراكنا للعالم مبهم واللغة تعكس هذه الخاصية.
- (ج) ليس العالم ولا إدراكنا للعالم مبهمين، بل إنّ اللغة هي المبهمة.
- (د) ليس العالم ولا إدراكنا للعالم ولا اللغة مبهمة، بل إنّ استعمالنا للغة هو المبهم، وإن كان ذلك على نحو جزئي في الأقل.

45 . يول برينر (1920 - 1985): ممثل أمريكي من أصول سويسرية ومنغولية ورومية [المترجم].

وحتى لا نخلط بين هذه الفرضيات المختلفة فإننا نسميها بأسماء. فالأولى هي الفرضية غسفية؛ والثانية هي الفرضية النفسانية؛ والثالثة هي الفرضية اللسانية؛ والرابعة، أخيراً، هي الفرضية التداولية. وسننظر في جميع هذه الفرضيات ما عدا الفرضية الفلسفية.

يبد أنه يلزمنا، بادئ ذي بدء، أن نحدد ما إذا كان يوجد نوع واحد أو أنواع كثيرة من الألفاظ المبهمة أو غير المحددة.

1. الألفاظ المبهمة: النقطة المشتركة والفروق

1.1 المبهم

إذا كان لجميع الألفاظ المبهمة أو غير المحددة من خاصية مشتركة فهي، على وجه الدقة، طابع الإبهام الذي يكونها. غير أنه يبقى بعد ذلك أن نحدد هذه الخاصية على نحو واضح. ونستعين على ذلك بمقارنة الإبهام باللبس الدلالي: فقد تقدم قولنا إن الألفاظ الملتبسة دلاليًا هي كذلك لأنها تحتل دلالات كثيرة مختلفة؛ أما الألفاظ المبهمة فلا تحتل إلا دلالة واحدة، لكن هذه الدلالة غير كافية لتحديد انطباق اللفظ على الشيء المتعلق به في الخارج أو عدم صدقه عليه. وبعبارة أخرى إن اللفظ، في اللبس، هو الذي لا يتحدد بين دلالات عديدة؛ أما في الإبهام فإن الدلالة هي التي لا تتحدد بالنظر إلى ما تصدق عليه. وعلى هذا يكون اللفظ ملتبسًا إذا جاز أن نسمد إليه ماصدقات مختلفة اختلافًا جزئيًا في الأقل. ولكنه يكون مبهمًا إذا شق علينا تعيين ما صدقه على وجه الدقة. /

ملاحظة: لنلاحظ مع ذلك أن اللفظ قد يكون مبهمًا وملتبسًا في حال واحدة، مبدئيًا في الأقل. وفي هذه الحالة يعين اللفظ في حال واحدة ماصدقات عديدة، ويكون واحد، في الأقل، من هذه الماصدقات غامضًا.

ويمكن، بناء على الملاحظات السابقة، أن نقترح تعريفًا للمراد من الإبهام في اللفظ.

تعريف اللفظ المبهم

يكون لفظ ل مبهمًا إذا، وفقط إذا، وُجد في الأقل شيء ش في العالم بحيث لا نستطيع أن نقول إن كانت القضية «ش هو ل» صادقة أو كاذبة.

وبعبارة أخرى إن ما يجيز القول عن لفظ من الألفاظ إنه مبهم هو وجود حالة بين بين.

ولننظر مجددًا في مثال لفظ أصلع. فوجود حالات بيئية كثيرًا ما يظهر في محاورات من هذا القبيل:

(3) أ زيد أصلع.

القاموس الموسوعي للتداولية

ب كلاً، فقد انحسر الشعر عن رأسه قليلاً.

غير أن وجود مثل هذه الحالات البيئية لا يظهر بصفة متكافئة، وليس له نفس التأثير بالنسبة إلى جميع الألفاظ المبهمة؛ ويبدو أن مَرَدَّ الفروق هو الخصائص التي تدلّ عليها تلك الألفاظ.

2.1 مختلف أنواع الألفاظ المبهمة

لقد أمكن تمييز (انظر Kleiber 1987) ثلاثة أنواع من «الإبهام»

(أ) الإبهام المتعلق بالملاحظة:

(ب) الإبهام الذاتي:

(ج) الإبهام المتعدد الأبعاد.

وتوافق هذه الأنواع الثلاثة على التوالي الأمثلة التالية:

(4) زيد طويل.

(5) زيد وسيم.

(6) هو طائر.

فليس لللفظ طويل في المثال (4) الدلالة نفسها إذا كانَ زيدَ قزماً أو كانَ سُوَيْدياً. وفي المثال (5) قد تختلف الآراء في شأن وسامة زيد، ولا يبدو أنه يوجد مقياس موضوعي يستند إليه قرارنا. وأخيراً قد يشقّ على بعضهم في المثال (6) أن يقطع برأي في كون حيوان ما طائراً أو لا، وتكون المقاييس التي يعتمد عليها القرار متعددة.

وفائدة هذا التقسيم للألفاظ المبهمة إلى ثلاثة أنماط هي أنه يبدو موافقاً لسلوكات [376] منطقية ولسانية ونفسانية مختلفة. /

3.1 آثار الإبهام المختلفة

1.3.1 الألفاظ المتعلقة بالملاحظة

من الخصائص الرئيسية للألفاظ التي تُرَدُّ إلى الإبهام المتعلق بالملاحظة ما يُفْضِي إلى مفارقة وانغ (Wang). ويتمثل عمل مفارقة وانغ في تطبيق مبدأ عام على التعريف. ومُفَاد هذا المبدأ أنه إذا كان شيء ما، نَصْطَلِحُ عليه بـ أ، له ع - (من الشَّعْرَاتِ أو السِّتَمَرَاتِ أو الكِيلوغرامات، إلخ.)، فَإِنْ شِئْنَا له ع + 1 - (من الشَّعْرَاتِ أو السِّتَمَرَاتِ أو الكِيلوغرامات، إلخ.) هو أيضاً أ.

ويمكن أن تصاغ مفارقة وانغ على هذا النحو:

(7) مفارقة وانغ

الرقم 0 صغير.

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

إذا كان ع صغيراً، فع $1 +$ صغير،

فإذن كل الأعداد صغيرة.

ويسو أن وجهها ما من مفارقة وانع يمكن أن ينطبق، بعد تغير ما يجب تغييره، على
نقطة المتعلقة بالملاحظة.

لنتحقق من ذلك بقياسه على المثالين اللذين قدما ذكرهما:

(8) مفارقة الصِّلَع

الرجل الذي ليس على رأسه شعرة أصْلَع.

إذا كان الرجل الذي له ع من الشعرات أصْلَع، فإن الرجل الذي له ع $1 +$
من الشعرات أصْلَع.

فكل الرجال صُلَع.

(9) مفارقة طول القامة

الرجل الذي طوله متر ونصف رجل قصير.

إذا كان الرجل الذي طوله ع من الستمترات قصيراً، فإن الرجل الذي طوله
ع $1 +$ من الستمترات قصير.

فكل الرجال قصار.

ومن ثم يجوز أن نأخذ إما بالحلّ الفلسفي الذي يقوم على القول بأنّ العالم نفسه
غير محدّد فيما يتعلق بالطول أو الصِّلَع أو أي خاصية أخرى تتصل بالملاحظة وتخصّ
الأفراد أو الأشياء المكوّنة له؛ أو بالحلّ النّفساني الذي يقوم على القول بأنّ إدراكنا
هو غير المحدّد؛ أو أن نأخذ بالحلّ اللساني الذي يقوم على القول بأنّ اللفظ نفسه هو
غير المحدّد؛ أو أن نأخذ، أخيراً، بالحلّ التداولي الذي يقوم على القول بأنّ استعمالنا
للغة هو المبهّم، غير أنّه ليس من البين أنّ هذه الحلول مقبولة على حدّ سواء.

وانظر مجدداً في المثالين (8) و(9) تجد أن مورد الإشكال ليس تحديد عدد شعرات فرد من
الأفراد، ولكنّه معرفة الصنف الذي يدخل تحته ذلك الشخص: الصِّلَع أم الشُّعر؟ وهذا اعتماداً
على ذلك العدد من الشعرات. ولا يتعلق الأمر كذلك بتحديد طول قامة فرد من الأفراد
بالستمترات، ولكنّه يتعلق بمعرفة الصنف الذي يتدرج فيه اعتماداً على هذا التحديد: الطوال أم

[377] الفصار؟ /

وتعضد هذه الملاحظة ملاحظة أخرى مُفادها أنّ مفارقة وانع يمكن أن تصدق
على ألفاظ تدلّ على خصائص ليست قابلة للقياس مباشرة من الناحية المبدئية وذلك
كاللون. فلننظر في المفارقة التالية:

(10) مفارقة الإشباع اللوني:

محتوى وعاء من أوعية الطلاء أحمر.

القاموس الموسوعي للتداولية

إذا كان اللون في هذا الوعاء أحمر، وخففناه بشيء من الماء فإنه يبقى أحمر.
فمحتوى الوعاء يظل دوماً أحمر.

ويظهر بذلك أنه يجب استبعاد الحلين الأولين ههنا: الحلّ الفلسفيّ والحلّ النفسانيّ، وذلك من قبيل أنّ مورد الإشكال ليس: فيما يبدو، نفس مقدار الشخص أو مقدار شعره، إلخ، ولكنه كونه ذلك المقدار مقياساً. وبعبارة أخرى ليس مورد الإشكال العالم نفسه ولا إدراكنا للعالم، ولكنه تحديد المقياس الذي ينبغي الأخذ به حتى ينطبق اللفظ.

وتقرن الألفاظ المبهمة، عادة، بعبارات ظرفية تدلّ على ما في تلك الألفاظ من إبهام. وتسمى هذه العبارات الظرفية عادة سياجات (hedges بالإنجليزية، انظر Lakoff 1972b)، وهي تختلف بحسب كون اللفظ المبهم الذي تقترن به متعلّقاً بالملاحظة أو ذاتياً أو متعدّد الأبعاد. وعلى هذا لا تظهر الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة عادة في سياق يتضمّن سياجات من قبيل «على نحو ما» و«من بعض الوجوه» و«في حقيقة الأمر» إلخ. التي تنفد وجود مقاييس كثيرة؛ وهي، بضد ذلك، تقبل كلّ القبول السياجات «المحايدة» نحو: «جداً» و«في رأيي» و«على حظّ من».

ويتبين ذلك من هذه الأمثلة التي اقتبسناها من «كلير» (Kleiber 1987)

(11)؟ زيد طويل على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر / بوجه من الوجود / أصلاً.

(12) أ. زيد طويل جداً / على حظّ من الطول.

ب. زيد طويل، في رأيي.

2.3.1 الألفاظ الذاتية

الألفاظ الذاتية ألفاظ من قبيل جيد، وذكيّ وممتع ولطيف وأبله إلخ. وهي تختلف، بادئ ذي بدء، عن المحمولات المتعلّقة بالملاحظة بأنّ مفارقة وانغ لا تردّ عليها. وإذا جاز أن نقول عنها إنّها مبهمّة، فليس سبب ذلك أنّها، عند فرد من الأفراد، حالات بين بين بحيث إذا عرّض عليها شيء ما توقّف ولم يقطع فيه برأي، بقدر ما هو كون الجماعة من الناس لا تتفق بالضرورة في الحكم إذا عرّض عليها شيء ما. وبعبارة أخرى قد يذهب بنا الظنّ إلى أنّ الحلّ النفسانيّ هو الذي ينبغي أن يؤخذ به ههنا. بيد أنّ الأمر لا يتعلق بإدراكنا للعالم ولا / بالعالم نفسه، بل بقدرتنا على الاتفاق على اللفظ الذاتيّ [378] الذي ينبغي أن يطلق على شيء ما؛ وعلى هذا يمكننا أن نقول إمّا بالحلّ اللسانيّ وإمّا بالحلّ التداوليّ.

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

أما ما تختص به الألفاظ الذاتية فإننا نلاحظ بادئ ذي بدء أنها تقبل تمام القبول لسياجات التي تستعدها الألفاظ المتعلقة بالملاحظة، أي «على نحو ما» و«من بعض الوجوه» و«في حقيقة الأمر» إلخ. وأنها تحتل السياجات التي تقبلها الألفاظ المتعلقة بالملاحظة من قبيل «جدا» و«في رأيي» إلخ. وهي تحتل، في نهاية الأمر، نوعا آخر من السياجات غير الظرفية من قبيل «رهط من» و«نوع من» و«رهط من».

ولننظر في الأمثلة التالية:

(13) عمرو ذكّي على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر.

(14) أ. زيد ذكّي جدا / على حظ من الذكاء.

ب. زيد ذكّي، في رأيي.

(15) Jean est une espèce d'imbécile auto-satisfait.

[حرفياً] صالح رهط من البله المزهُوّن بأنفسهم.

يبد أنّ هذه ليست الخصائص الوحيدة للألفاظ الذاتية، وقد أحصى «ميلنر» (Milner 1978) عددا من خصائصها الإعرابية نجتزئ بعداد أهمها:

(أ) قد تظهر بعض الأسماء الذاتية نحو أسماء المقادير في أبنية من قبيل الاسم المضاف إلى الاسم: **س₁ س₂**.

ولننظر في هذه الأمثلة المقتبسة من «ميلنر» (1978):

{	(16) رطلُ
	رغيْفُ
	قُتاتُ

خبز.

(17) أ. Cette cruche de Jeanne⁴⁶

«هندُ الحمقاء هذه» [حرفياً: «حمقاء هند هذه»].

ب. Un imbécile de gendarmerie.

«دركي غبي» [حرفياً: «غبي دركي»].

ج. Mon crétin de mari.

«زوجي القدّم» [حرفياً: «قدّم زوجي»].

د. Mon idiot de sœur.

46 . يقرب هذا من بعض أمثلة الإضافة اللفظية في العربية كما في قولنا: «كبير الرأس»، و«طويل القامة»، و«ممشوقة القوام» و«بليد الطبع»، وفيها يخصص الأول الثاني [الترجم].

القاموس الموسوعي للتداولية

«أختي البهاء» [حرفياً: «بهاء أختي»].

ونلاحظ في العبارات الواردة في (26) و(27) أن ليس من هو الذي يختص من ولكن من هو الذي يختص من وذلك خلافاً لما عليه الأمر في عبارات من من العادية (نحو: «سيارة زيد»).

(ب) يمكن للألفاظ الذاتية أسماء أو صفات بحسب الحالة أن تدخل في التعجب ونداء المخاطب والانعكاس المتعلق بالغائب والعبارة الاعتراضية الوصفية والعائد الإحالي.

وتجسّم هذه الأبنية "سختلغة على التوالي في الأمثلة التالية:

(18) ما أجمله!

(19) يا غبي!

(20) الغبي! /

[379]

(21) لقد صدّق ذلك، الغبي!

(22) سافر زيد إلى أمريكا. لقد كان الغبي يظن أن الإثراء فيها يسير.

وقد يستهويننا أن نُجري عليها الحلّ اللساني. بناءً على هذه التصرفات اللغوية المخصوصة. وستقف لاحقاً على أن هذا هو اختيار «ميلنر» (1978) و«دكرو» (1984) (Ducrot).

3.3.1 الألفاظ المتعددة الأبعاد

الألفاظ المتعددة الأبعاد قريبة في بعض الوجود من الألفاظ الذاتية لسبب رئيسي هو أنها لا تقبل مفارقة وانع، ولأنها تقبل السياجات التي هي من نوع «بوجه من الوجوه» و«في حقيقة الأمر» و«أساساً» إلخ. وبضد ذلك فهي لا تقبل السياجات المتعلقة بالدرجة من قبيل «جداً».

ويتبين هذا من النظر في هذه الأمثلة:

(23) هو كرسّي بوجه من وجود / شمساً / في حقيقة الأمر.

(24) *هو كرسّي جداً.

وهي تقبل أيضاً سياجات أخرى غير ظرفية من قبيل «ضرب من» و«نوع من» وهي سياجات تقبلها أيضاً الأسماء الذاتية.

ولننظر في المثالين (25) و(26):

(25) هو ضرب من / نوع من الكراسي.

(26) الدودو "ضرب من / نوع من الطيور.

بيد أنه ينبغي أن نلاحظ أنها، خلافاً للألفاظ الذاتية، لا تكون إلا أسماء؛ وأنه إن جاز، من ناحية أخرى، أن توجد اختلافات فردية في إسنادها، فالظاهر أن هذه الاختلافات لا تُردُّ إلى تنوع المقاييس بحسب الأفراد، ولكنها تُردُّ إلى كثرة المقاييس التي ينبغي النظر فيها للبحث في انطباق اللفظ أو عدم انطباقه. وفي هذه الحال يمكننا أن نعتبر في هذا الموضع أن إدراكنا للعالم هو من الغموض بحيث يحول دون القطع برأي، وأن نأخذ بالفرضية النفسانية. وسنقف على أن هذه الفرضية هي، بوجه من الوجوه، التي تم الدفاع عنها.

2. الألفاظ المبهمة: تعدد الفرضيات

إن الألفاظ المبهمة تختلف فيما بينها من حيث تأثيرها أو من حيث السياق اللغوي الذي يمكن أن تظهر فيه، وهي تختلف أيضاً في الحلول المقترحة لها، وسنقف على أن هذه الحلول مرتبطة ارتباطاً متفاوتة باثنتين من فرضيتنا: الفرضية النفسانية والفرضية اللسانية.

1.2 الفرضية اللسانية /

[38]

تتعلق الفرضية اللسانية بالألفاظ الذاتية وقد نجم عنها صيغتان مستقلتان وإن كانتا متقاربتين، وهما صيغة «ميلنر» (1978) وصيغة «دكرو» (1984). وسننظر فيهما تباعاً.

1.1.2 قابلية التصنيف وعدم قابلية التصنيف

يقابل «ميلنر» الألفاظ المصنفة بالألفاظ غير المصنفة⁴⁷ بدّل مقابلة الألفاظ الذاتية بسائر الألفاظ. وتقابل الألفاظ المصنفة إجمالاً الألفاظ التي يمكن أن يقال عنها إنها عادية؛ أما الألفاظ غير المصنفة فتوافق أسماء الصفة⁴⁸ (والصفات المقترنة بها) أساساً.

ملاحظة: تتقابل الأسماء العادية وأسماء الصفة عند «ميلنر» من وجوه عدة. فدلّ أسماء العادية الخصائص التالية:

(أ) إنها تعين بذاتها ما تحيل عليه من مرجع.

47 . الدودو (dodo): طائر عذاء (لا يطير)، كان يعيش في جزيرة موريس، انقرض في القرن الثامن عشر [المترجم].

48 . الألفاظ المصنفة termes classifiants عند «ميلنر» ألفاظ تفيد الانتماء أو الانتساب إلى صنف فرعي مثل «أبيض» في قولنا: «ثوب أبيض»؛ أما الألفاظ غير المصنفة termes non classifiants فتفيد أحكاماً تقويمية ذاتية وذلك مثل جميل وقبيح [المترجم].

49 . الاسم الصفة nom de qualité يناسب إجمالاً اسم العرض أي اسم ما لا يقوم بنفسه ويحتاج إلى غيره في الوجود كالبياض والجمال [المترجم].

القاموس الموسوعي للتداولية

(ب) إنها تحتمل في استعمالاتها الإسنادية تأويلاً يعقد الانتماء إلى صنف من الأصناف.

(ج) إن هذا الحكم بالانتماء يمكن أن يكون أيضاً حكماً منفيّاً.

(د) إنه يمكن استعمالها على نحو تقابلي للدلالة على مجموعة فرعية.

(هـ) إن بعضها لا يمكن أن يقوم، في الغالب الأعم، مقام البعض الآخر دون تغيير الجملة تغييراً جذريّاً.

أما أسماء الصفة فلها هذه الخصائص:

(أ) إنه يمكن استعمالها على نحو لا تستقلّ معه بنفسها، وأنها تستمدّ إحالتها من اسم عاديّ متقدّم عليها.

(ب) إنها لا تفيد دوماً، في استعمالاتها الإسنادية، معنى الانتماء بل يجوز أن تكون شتيمة، وهذا ما يقربها من الإنشائيات.

(ج) إن هذا التقريب يترسخ بتصرّفها في الجمل الحمليّة المنفية وفي الشواهد.

(د) يجوز لأسماء الصفة أن تستعمل على نحو غير مقيد دون أن تدلّ على مجموعة فرعية.

(هـ) إنّ أسماء الصفة قابلة للاستبدال في حدود مراعاة إنشائيتها، وذلك دون أن يمكننا الكلام على ترادف في شأنها.

وعند «ميلنر» أنّ لأسماء الصفة خصيصة تنفرد بها وهي أنّها تشارك الضمائر في بعض خصائصها (ولا سيّما الدلالية منها). فالضمائر، شأنها في هذا شأن الأسماء، ألفاظ إحالية، ولكنتها، على خلاف الأسماء، قاصرة عن أن تعين لنفسها وب نفسها مرجعاً. ولندكر بأنّ لـ«ميلنر» مصطلحاته الخاصة به، وهي مصطلحات سنستعملها في هذه الفقرة: إنّ مرجع لفظ إحاليّ، أي الشيء الموجود في الخارج والذي يدلّ عليه هذا اللفظ، هو إحالة اللفظ الحاصلة؛ أمّا دلالة اللفظ الإحاليّ المعجميّة / التي تحدّد الشروط التي ينبغي أن يستوفيها الشيء الموجود في الخارج حتى يكون هو الإحالة الحاصلة لللفظ المذكور، فهي إحالته الممكنة. ويكون اللفظ الإحاليّ مستقلاًّ إحاليّاً إذا كانت إحالته الممكنة هي التي تجيز أن نسد إليه إحالة حاصلة أو فعلية، وإلاّ فإنّه يكون عارياً من الاستقلال الإحاليّ أو خلواً منه. فالضمائر، وهي قاصرة عن تعيين إحالتها الذاتية بنفسها، تفتقر إلى الإحالة الممكنة، ومن ثمّ إلى الاستقلال الإحاليّ. وعند «ميلنر» أنّ الخصوصيّة المشتركة بين اسم الصفة (وذلك نحو جيّد وجميل وذكيّ وغبيّ الخ.) والضمير هي، على وجه التحديد، افتقارهما إلى الاستقلال الإحاليّ. غير أنّنا نلاحظ أنّ هذه الخصيصة لا تستلزم أن يتعذر على اسم الصفة أو الضمير أن يكتسبا إحالة حاصلة: بيد أنّهما لا يستمدّانها إلّا

من انضمامهما إلى اسم عاديّ شريطة أن يكون هذا الاسم محيلاً إحالة محتملة تجيز له أن يعين لنفسه مرجعاً (انظر في هذا الكتاب الفصل 13، §1).

وفعلاً إنه يجوز أن تتخذ الإحالة المحتملة صورتين مختلفتين: إذ يمكنها أن تُعرف اللفظ دون أن يظهر اللفظ ذاته في التعريف؛ ويمكنها من ناحية أخرى أن تعرف اللفظ بإظهاره في التعريف نفسه.

وخذ إليك مثال لفظ الصفة أبلة: فالشرط الذي ينبغي أن يستوفيه شيء ما في الخارج حتى يصبح أن يُسمى أبلة هو أن يسمى أبلة.

وتوافق الحالة الأولى الأسماء العادية المصنّفة، أما الحالة الثانية فتوافق أسماء الصفة غير المصنّفة. والتعريف المشتمل على اللفظ المراد تعريفه تعريف دائري، ومن ثمّ مأتى عدم الاستقلال الإحالي في الألفاظ غير المصنّفة. ولهذه الخاصية نتيجة تلزم عنها: وهي أن اللفظ غير المصنّف يتوقّف في تعيين إحالته الحاصلة على التلقّظ به وعلى الملايسات التي حفّت بإنتاج القول. وفي هذه الحال تخرج الألفاظ غير المصنّفة كما يخرج مفهوم عدم قابلية التصنيف نفسه، جزئياً في الأقل، عن اللسانيات بمعناها الأصلي (الصوتية، علم التركيب، علم الدلالة).

فما هو الوجه الذي تحلّ منه نظرية «ميلنر» مشكل الإبهام في الألفاظ الذاتية؟ إنه يبين بياناً كافياً، بتعليقه إسناد الألفاظ الذاتية بعملية قولها ذاتها، أن هذا الإسناد يتوقّف على مقاييس ذاتية أكثر من توقّعه على مقاييس موضوعية. وبعبارة أخرى إنه لا يمكن إسناد قيمة صدق إلى القضية المشتملة على لفظ ذاتي.

2.1.2 الألفاظ الذاتية والاقتوال

خلافاً لـ «ميلنر» الذي طوّر مقترحه المتعلّق بالألفاظ الذاتية حتى جعل منه نظرية كاملة، فإنّ مقترحات «دكرو» لم تكن محلّ عرض واف بل كانت موضوع ملاحظات مبرّنة هنا وهناك في أعماله. فهو إنّما قدّم بعض المقترحات في معرض البحوث الإبيستيمولوجية المتعلّقة باللسانيات (انظر الفصل 6 من 1984 Ducrot) / [382]

ويبدأ «دكرو» بملاحظة أن الألفاظ الذاتية لا تفيد خصائص محدّدة تحديداً دقيقاً، وأنّ المتكلّم الذي ينشئ في هذه الحالة قولاً يصف فيه شيئاً أو فرداً بواسطة لفظ ذاتي فإنه لا يسند إلى ذلك الشيء أو هذا الشخص خاصية ما.

ولننظر في المثال (27):

(27) زيد ذكي.

القاموس الموسوعي للتداولية

فالمتكلم بإلقاء قوله في المثال (27): لا يُلزمُ نفسه بصدق قضية تسندُ إلى زيد خاصة ما، كما أنه لا يُلزمُ نفسه بصدق قضية تُتَرَلَّ زيدا في مجموعة محددة على نحو مستقل هي مجموعة الناس الأذكاء.

وعند «دكرو» أن المتكلم الذي ينشئ مثل هذا القول لا ينجز بهذا عمل الإثبات، بل يحتاج لنتيجة ما. فليس للفظ ذكي مضمون يختص به، وهذا ما يفسر طابع الإبهام فيه. ولكن، إذا لم يكن له معنى فكيف يجوز أن يستخدم للاحتجاج لنتيجة ما؟ إن جواب «دكرو» عن هذا السؤال يمر بمفهوم الاقتوال (انظر الفصل 11 الفقرة 3.3.2).

ملاحظة: يقوم الاقتوال على بناء خاصة انطلاقاً من خطاب. والمثال المتعارف هو عبارة (être un m'as - tu - vu) ومعناها كون المرء ذا عجب وخيلاء إحرافياً: كونه «هل رأيته؟»؛ وهي مأخوذة بطريق النحت مما دأب عليه بعض الممثلين في منعطف القرن [التاسع عشر] من قوله: «هل رأيته في دور لُذريق؟»، «هل رأيته في دور هاملت؟» إلخ...

وبعبارة أخرى يُستعمل اللفظ الذاتي بادئ ذي بدء تَمْثِيَّةً لضرب من النتائج - وهي إجمالاً نتائج تكون للفرد الذي نخبر عنه بأنه من، أو تكون عليه - ثم يُنشئ الاشتقاق الاقتوالي بعد ذلك (شبه) دلالة في صورة (شبه) خاصة يُفترض أنها تناسب اللفظ المشار إليه.

ونلاحظ شدة القرابة بين تحليلي «ميلنر» و«دكرو»، وهما تحليلان يحلان كلاهما على الخطاب وإلقاء القول لوصف الألفاظ الذاتية. غير أنه يوجد فرق ظاهر: فللفظ الذاتي عند «دكرو»، في مرحلة ثانية على الأقل، (شبه) دلالة. بيد أن هذه الدلالة تحيلُ على (شبه) خاصة يتوقف مجرد وجودها، حسب «دكرو»، على التلَفُّظ باللفظ، وهو التلَفُّظ الذي يُفترض فيه تعيين تلك الخاصة، فالفرق من ثم فرق ضئيل جداً.

إن تحليلي «ميلنر» و«دكرو» هما تحليلان لسائتان من جهة أنهما يريان أن إبهام الألفاظ الذاتية يرجع إلى طبيعة دلالة هذه الألفاظ. فهي دلالة دائرية عند «ميلنر»، اقتوائية عند «دكرو». ويجوز لنا أن نعتبرهما أيضاً تحليلين تداوليين بناء على اشتراكهما في الإلحاح [383] على إلقاء القول. غير أنهما لا يكونان كذلك إلا متى كان / إلقاء القول موضوع تمثيل لسائتي ومتى كان الإبهام في الألفاظ الذاتية، في تحليلي «دكرو» و«ميلنر»، يعود فعلاً إلى ما في هذه الألفاظ من دلالة خاصة أكثر مما يعود إلى الاستعمال الذي يمكن أن يجري بها.

2.2 الفرضية النفسانية : نظرية الطرازات

تتناول الفرضية النفسانية أساساً الألفاظ المتعددة الأبعاد، والألفاظ المتعلقة بالملاحظة على نحو عرضي فحسب، وهي فرضية حديثة لا تعزى إلى لسانيين وإنما إلى علماء نفس كانوا يشتغلون بالمتصورات في نطاق علم النفس العرفاني، وهو فرع من علم النفس لا يعني بدراسة المشاعر ولا بالاضطرابات العقلية ولكتّه يعني باشتغال الفكر. وقد قامت هذه الفرضية النفسانية المعروفة باسم نظرية الطرازات ضد النظريات الفلسفية أو اللسانية التقليدية المتعلقة بالمتصورات من ناحية والمعجم من ناحية أخرى.

1.2.2 النظريات التقليدية : منوال الشروط الضرورية والكافية

تقوم النظريات التقليدية على ضرب من التصور للعقل البشري، وهو تصور يمكن تلخيصه في أربع قضايا (انظر 1987 Lakoff):

- (أ) العقل مجرد وغير متجسد.
- (ب) التفكير دقيق ومعنى ذلك أنه يتناول قضايا تكون صادقة أو كاذبة.
- (ج) الفكر منطقي بالمعنى الفلسفي، وهو قابل للنمذجة رياضياً.
- (د) الفكر انعكاس للطبيعة: فهو يستعمل رموزاً مجردة هي التمثيل الداخلي للواقع الخارجي.

والمشكل المركزي من هذه الجهة هو المَقُولَة والسؤال الذي تنبغي الإجابة عنه هو هذا: ما هي المقاييس التي يمكن أن نقرر على أساسها انتماء شيء ما إلى مقولة من المقولات أو عدم انتمائه إليها؟

لقد اقترحت الفلسفة منذ القدم جواباً بسيطاً نسبياً عن هذا السؤال: فعناصر المقولة الواحدة تترك في الخصائص نفسها، ويقتضي مقياس الانتماء إلى المقولة المذكورة وجود هذه الخصائص فيها. ومن ثم تقوم المَقُولَة على منوال الشروط الضرورية والكافية وتستند إلى القضايا التالية (انظر 1990a Kleiber):

[384] (أ) المتصورات أو المقولات كيانات ذات حدود معينة تعييناً واضحاً. /

(ب) يوافق انتماء كيان ما إلى مقولة من المقولات نظام الصدق والكذب.

(ج) لعناصر المقولة الواحدة منزلة مقولية متساوية.

وتوافق هذه المقولة الأخيرة الرأي القائل بأن المرء لا يكون إنساناً على نحو متفاوت يزيد وينقص، وأن الطائر لا يكون طائراً على نحو متفاوت. فليس للجملتين التاليتين، حسب هذه القضية، أي معنى:

(28) الدوري أدخل في كونه طائراً من النعامة.

القاموس الموسوعي للتداولية

(29) الكلب المعروف بـكلب الراعي الألماني أدخل في الكلية من الكلب المعروف بالشاربي *Shar - Pei*.

فانتماء شيء مُعَيَّن إلى مقولة يتوقف على استيفاء ذلك الشيء لجملة من الشروط الضرورية والكافية، غير أنه ليس لسمي ضروري وكاف نفس المدى (انظر Kleiber 1990a)؛ فالأولى تصدق على كل شرط من المجموعة، ومعنى ذلك أن كل واحد من الشروط ضروري، ولكن لا أحد منها كاف، ذلك أن مجموع جملة الشروط هو الكافي. وبعبارة أخرى ينبغي للشيء أن يستوفي جميع الشروط المنوطة بالمقولة حتى ينتمي إلى تلك المقولة.

والعلاقة بين هذه النظرية والمعجمية التقليدية هي أن مجموع الشروط الضرورية والكافية توافقت في أغلب النظريات المعجمية التأليفية معنى اللفظ المعجمي. وبعبارة أخرى يوافق المقولة الطبيعية التي تنتمي إليها الأشياء متصور، ويوافق المتصور لفظ معجمي. وحتى ينتمي شيء من الأشياء إلى المقولة ويوافق المتصور، ويمكن أن توضع بإزائه الكلمة فإنه ينبغي أن يستوفي مجموع الشروط الضرورية والكافية. ونلاحظ أنه فضلا عن الخصائص التي توافقت الشروط الضرورية والكافية (التي توافقت في النظرية الماهوية ماهية الشيء)، فإن للأشياء في العالم جملة من الخصائص الحادثة والعرضية. فالتمييز بين خصائص الشيء الضرورية والكافية التي توافقت معنى اللفظ المعجمي الدال على هذا الشيء، وبين الخصائص الحادثة التي توافقت ما يمكن أن يحصل لدينا من المعارف الموسوعية عن ذلك الشيء تمييز تُلَفِّه في أكثر النظريات اللسانية (عند ميلر، 1982، مثلا، حيث يُعرَّف المعنى المعجمي لللفظ من الألفاظ بكونه مجموع الشروط الضرورية والكافية التي ينبغي أن يستوفيها الشيء في الخارج حتى يكون مرجع اللفظ)؛ وهذا الاختلاف هو الذي يكمن وراء التمييز بين اللسانيات والتداولية. فالمعني المعجمي من مشمولات اللسانيات، أما المعارف الموسوعية فمرجعها إلى التداولية.

وحتى نبتن الفرق بين الشروط الضرورية والكافية لننظر في مثال الشحور. ذلك أنه ينبغي أن تكون للشيء في الخارج جملة من الخصائص البيولوجية حتى يكون شحورا، ومن أظهرها [385] أن يكون طائرا. ويوافق مجموع هذه الخصائص مجموع الشروط الضرورية / والكافية المنوطة بمقولة الشحور. غير أننا نلاحظ أنه توجد خصائص موزعة توزيعا حسا بين مجموع الشحارير من قبيل الريش الأسود مثلا، دون أن تكون مع ذلك خصائص ضرورية وكافية؛ ذلك أنه توجد شحارير بيضاء. والقضية التي تقول: الشحارير سوداء هي جزء من معارفنا الموسوعية عن الشحارير، ولكنها ليست مما يتعلق به المعنى المعجمي لللفظ شحور.

ورغم ما لمنوال الشروط الضرورية والكافية من شهرة وفائدة فإنه لا يخلو من إشكالات تَرِد عليه.

2.2.2 الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضرورية والكافية

يوافق منوال الشروط الضرورية والكافية من الجهة النفسانية حدسا مزدوجا (انظر (Kleiber 1990a):

(أ) لكل كلمة دلالة مضبوطة.

(ب) المقولات كيانات منفصل بعضها عن بعض؛ ومعنى ذلك أنه يوجد «تقطيع طبيعي» للأشياء في العالم يكون فيه كل نوع بل كل ضرب من الحوادث العرضية متميزا مما يجاوره تميزا واضحا.

فالإشكالات الواردة على منوال الشروط الضرورية والكافية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذين الحدسين.

(أ) لا يمكن التحقق من استيفاء كل عنصر من عناصر مقولة ما لمجموع الشروط الضرورية والكافية المنوطة بالمقولة المشار إليها أو عدم استيفائه لها.

(ب) يعسر على منوال الشروط الضرورية والكافية وصف بعض المقولات، ولا سيما تلك التي تتعلق بالأنواع الطبيعية والألوان. وهذه المقولات تفضي إلى الإبهام.

(ج) لا يفتر منوال الشروط الضرورية والكافية السبب الذي من أجله لا يشار، في الغالب الأعم، في أعمال الإحالة التي يُنشئها شيء من الأشياء - وهو الشيء الذي يمكن أن يشار إليه، مبدئيا، بألفاظ كثيرة توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها - إلا بلفظ واحد من هذه الألفاظ.

ولنتظر في حالة «ميلو» (Milou)⁵⁰ الذي هو كلبٌ أوكار وكنبٌ وثدييٌ وحيوانٌ، ففي أغلب المقامات يُشار إلى ميلو بـ«كلب» و«الكلب» و«هذا الكلب». ومن ثم فإن السؤال المطروح هو هذا: لِمَ لا يمكننا أن نستعمل دون تمييز، في بعض المقامات، جميع الألفاظ التي توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها شيء من الأشياء للإحالة على ذلك الشيء؟

(د) إن منوال الشروط الضرورية والكافية قاصر على تفسير الضبابية الإحالية: وتحصل الضبابية الإحالية عندما / يستعمل اللفظ الواحد لتعيين الأشياء المختلفة دون [386] أن يمكننا القول بوجود اشتراك لفظي أي كلمات كثيرة مختلفة.

وهذا ما يحدث عندما يستعمل اللفظ الواحد للإحالة على حيوان ينتمي إلى المقولة الموافقة لذلك اللفظ كما يستعمل للإحالة على لحم ذلك الحيوان أو جلده. ومن ذلك إطلاقهم في الفرنسية كلمة (veau) على الحيوان واللحم والجلد.

50 . شخصية شهيرة من شخصيات سلسلة الرسوم المتحركة الموسومة بـ«مغامرات تانتان وميلو» (Les Aventures de Tintin et Milou)، وهي عبارة عن كلب من فصيلة كلاب الأوكار (fox-terriers) [الترجم].

القاموس الموسوعي للتداولية

(هـ) خلافا لما يدّعيه منوال الشروط الضرورية والكافية الذي تتكافأ بحسبه جميع عناصر المقولة الواحدة، فإن الاختبارات النفسانية تكشف وجود سُلّمِيَّات داخلية في المقولات.

وحتى تناول مثالا ذكرناه فيما تقدّم، وهو مثال مقولة الطائر، فقد بينت بعض الاختبارات أنه إذا طلبنا من الناس ذكرَ مثال مميز للمقولة أو ترتيبَ طيور مختلفة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة فإنَّ الدُّورِيَّ يبدو مثالا للطائر يُفضّل الدجاجة أو النعامة.

فليست الجملة (30)، من هذه الجهة، عارية من المعنى، خلافا لما يتكهن به مثال الشروط الضرورية والكافية:

(30) الدُّورِيَّ أُدخل في كونه طائرا من النعامة.

(و) ويقتضي منوال الشروط الضرورية والكافية، أخيراً، أن نطرح بعض الخصائص التعريفية التي تتحقّق، عموماً ولكن لا على نحو كليّ، في مجموع عناصر المقولة.

وكذا القول في ريش الشحارير الأسود، فمنوال الشروط الضرورية والكافية يقتضي أطراح الشرط الموافق لهذه الخاصية من جملة الشروط الضرورية والكافية التي نعين مقولة الشحارير، وذلك لوجود شحارير بيضاء. بيد أن الريش الأسود يؤدي دوراً لا شك فيه في تشخيص الشحارير.

وقد أدت جميع هذه الإشكالات ببعض اللسانيين (انظر Lakoff 1987 على وجه الخصوص) إلى تقديم نظرية منافسة تقوم على بحوث نفسانية حديثة في مجال المَقُولَة (انظر على وجه الخصوص «روش» Rosch 1977 و1978). وقد تطوّرت هذه النظرية بمرور الزمان، ونحن نعتمد ههنا على مؤلّف جليل حديث (انظر Kleiber 1990a) لنعرض عرضاً سريعاً صيغتها الأقدم وهي الصيغة النموذجية والصيغة الأحدث وهي الصيغة الموسّعة.

3.2.2 الصيغة النموذجية لنظرية الطرازات

جعلت نظرية الطرازات، على نحو غير مستغرب، وكذا حلّ الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضرورية والكافية. وهي تتناول البعد الأفقيّ في البنية الداخلية للمقولات كما تتناول البعد العموديّ للبنية بين المقولات. / [387]

وبعبارة أخرى إنها تصف السبب الذي من أجله يكون للجملة (30) معنى، والسبب الذي من أجله نشير إلى «ميلو»، في أغلب المقامات، باعتباره كلباً لا باعتباره ثديياً أو حيواناً.

البعد الأفقيّ

تعتمد نظرية الطرازات على سُلّمِيّة واقعة داخل المقولات لتعوض مفهوم مجموع الشروط الضرورية والكافية بمفهوم مشابهة الطراز الذي أصبح بهذا أساس المَقُولَة. فالطراز هو أفضل ما يمثّل المَقُولَة، ويعرّف على نحو إحصائيّ بنسبة تواتره في الذكر.

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

وإذا ما تناولنا مثال مقولة الطائر مجدداً، فإن الدَّوري، من هذه الجهة، هو أفضل ما يمثل السُّقْرة. وهو طرازها، ويقرَّرُ انتماء شيء ما إلى المقولة استناداً إلى درجة المشابهة بين الشيء المذكور وبين الدَّوري.

وتقوم نظرية الطراز النموذجية على عدد من الفرضيات:

- (أ) لكل مقولة بنية طرازية داخلية.
- (ب) تكون العينة من المقولة ممثلة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة.
- (ج) حدود المقولات ضبابية.
- (د) لا تشترك جميع عناصر المقولة في نفس الخصائص، فما يربطها هو التشابه العائلي.

ملاحظة: مفهوم التشابه العائلي مُقتبس من «فيتغنشتاين» (Wittgenstein 1953)، وينطبق «فيتغنشتاين» من مثال الألعاب. ذلك أننا نسمي بالكلمة نفسها، وهو لفظ اللعب، عدداً من الأنشطة التي تختلف بعض الاختلاف إجمالاً، والتي لا يبدو أنها تشترك ولو في خاصية واحدة. غير أننا نستعمل نفس الكلمة للدلالة على هذه الأنشطة المختلفة ونعتبر أنها تنتمي إلى نفس المقولة. فكيف نبرر إذن هذا الانتماء المشترك؟ يستعمل «فيتغنشتاين» في هذه الحالة مفهوم التشابه العائلي: فللألعاب فيما بينها نفس علاقة الشبه التي توجد بين مختلف أعضاء العائلة الواحدة، ذلك أنه يجوز أن لا تكون لها خاصية (أو خاصيات) مشتركة، ويكون لها، مع ذلك، تشابه عائلي. ويقوم التشابه العائلي على حقيقة أن أي فرد من عائلة ما يشارك فرداً آخر، في الأقل، من تلك العائلة في خاصية واحدة من خصائصه على الأقل. وهو نفس الضرب من العلاقة الرابطة بين مختلف عناصر مقولة اللعب؛ فلا شك أنه لا يوجد لأول وهلة تشابه بين لعبة الورق المعروفة بالبريدج والرُّقبي (rugby)، ولكن يوجد تشابه بين الرُّقبي وكرة القدم؛ وبين كرة القدم وكرة السلة إلخ.

- (و) إن تقرير انتماء شيء ما إلى مقولة ما يجري على أساس درجة المشابهة بين الشيء المشار إليه وطراز المقولة. / [388]

- (ز) إن الانتماء لا يجري بطريقة تحليلية أي بمقارنة كل خاصية من خاصيات الشيء بكل خاصية من خاصيات الطراز، ولكنه يجري على نحو إجمالي.

وكما أن علم الدلالة التأليفي يوافق منوال الشروط الضرورية والكافية فإن علم دلالة الطراز يوافق نظرية الطرازات. ويتضمن هذا جملة من النتائج اللطيفة أظهرها أن الطراز ليس شيئاً يحصل في الخارج ويمثل المقولة أفضل تمثيل، ولكنه صورة ذهنية أو قالب جامد يُقرَن بالكلمة التي توافقه في المقولة، ويمكن اعتبار هذه الصورة الذهنية بمثابة معنى الكلمة. ومن ثم تسوخ نتيجة لطيفة أخرى تشير إليها لاحقاً، وهي أنه يمكن اعتبار الطراز أفضل ما يمثل المقولة لاشتماله على الخصائص المعبرة نموذجية في المقولة المذكورة، فليس هو، من ثم، بالضرورة فرداً عينياً يحقق المقولة،

إذ يمكن أن يكون بناء ذهنيًا. ويقتضي هذا تغييرًا في التوجه: فعندما يوافق الطراز شيئًا في الخارج فإننا إنما نحدد الخصائص النموذجية لأفراد المقولة انطلاقاً منه؛ وعندما يوافق بناء ذهنيًا فإننا نطلق من الخصائص النموذجية وصولاً إلى الطراز. وإذا رجعنا إلى مفهوم التشابه العائلي فإن الطراز يمكن بهذا أن يظهر باعتباره الشيء الذي يشتمل على أكبر عدد من الخصائص النموذجية، ومن ثم الشيء الذي له أكثر علاقات المشابهة بسائر أعضاء المقولة.

البعد العمودي

قد تقدّم قولنا إن نظرية الطراز تتناول أيضاً البعد العمودي للعلاقات بين المقولات. فالشيء الواحد قد ينتمي إلى مقولات مختلفة.

وعلى هذا يكون «ميلو» كلباً أوكارٍ وكلباً وثدياً وحيواناً.

وتنتمي هذه المقولات المختلفة إلى سلمية واحدة كائنة بين المقولات، وهي ليست متكافئة فيما بينها. وقد أمكن تمييز ثلاثة مستويات من المقولة:

(أ) مستوى الرتبة العليا:

وفي مستوى الرتبة العليا يكون «ميلو» حيواناً.

(ب) المستوى الأساسي:

وفي المستوى الأساسي يكون «ميلو» كلباً.

(ج) مستوى الرتبة الدنيا:

[389] وفي مستوى الرتبة الدنيا يكون «ميلو» كلباً أوكاراً. /

واعتماداً على هذه السلمية القائمة بين المقولات يمكن تفسير كون الألفاظ الأكثر استعمالاً للإحالة على الأشياء هي الألفاظ التي توافق المقولات الأساسية. وللمقولات الأساسية أربع خصوصيات لافتة للنظر:

(أ) إنها توافق إدراك التشابه الإجمالي ومن ثم التشخيص السريع.

(ب) إذا كانت المقولة تجمع أنشطة فإنها توافق برنامجاً محرّكاً عاطفاً، وفي هذا المستوى من العمومية ينعقد التماثل.

(ج) الكلمات التي توافق مقولة أساسية تكون عموماً أخفّ، وهي أكثر ما يُستعمل وأول ما يُتعلم.

(د) هي المقولات الأكثر إفادة وإخباراً لأنها هي التي تشتمل على أكبر قدر من صلاحية السمة.

المتصوّرات الضبابية والاستعمالات التقريبية

وَيَتعلّق صلاحية السمة بالصفات أو الخصائص، وتُعرّف وفقاً لمقياسين:

تعريف صلاحية السمة

(أ) كلما كانت صفة من الصفات مشتركة بين عناصر المقولة كانت صلاحية سمتها أكبر.

(ب) كلما كانت صفة من الصفات أقل توزعاً بين عناصر مقولات أخرى كانت صلاحية سمتها أقل.

ونلاحظ أنّ هذا يقتضي أنّه كلما كانت صلاحية السمة في مقولة من المقولات أكبر كان من الأسير تمييز الأشياء التي تنتمي إلى هذه المقولة من الأشياء التي لا تنتمي إليها.

4.2.2 الإشكالات الواردة على نظرية الطرازات النموذجية

لنظرية الطرازات بعض المزايا: فهي تتيح، مبدئياً في الأقل، تفسير المبهم من قِبَل أنّها تقدّر أنّ الحدود بين المقولات حدوداً ضبابية في نفسها. بيد أنّنا نلاحظ أنّ علم دلالة الطراز لا يشكك حقاً، في حاصل الأمر، في مبدأ تأليفية المعنى المعجمي من جهة أنّ الخصائص النموذجية تعزّض الشروط الضرورية والكافية. فهو يجتزئ بتليين هذا المبدأ بعض التليين. ومن ثمّ فإنّ نظرية الطرازات لا تخلو من إشكالات تردّ عليها:

(أ) ليست هذه النظرية أقدر من منوال الشروط الضرورية والكافية في معالجة المقولات المتعلقة بالألوان.

(ب) ليست هذه النظرية تحليلية، وهي تستبعد بذلك إمكان القول بكليّة بعض الخصائص، والحال أنّ هذه الكونية تبدو ضرورية للمقولة.

وإذا ما تناولنا مجدداً مثلاً مأخوذاً من «كليس» (Kleiber 1990a) فإنّه يبدو أنّ الحيوانية خاصة [390] كليّة لجميع عناصر مقولة القط، / وهذه الكليّة واضحة إذا اعتبرنا غرابة بعض الأقوال (ونقطة الاستفهام التي تسبقها هي دليل على هذه الغرابة):

(31) أ. ؟ هو قطّ، ولكته حيوان.

ب. ؟ هو قطّ، ولكته ليس حيواناً.

ج. ؟ كلّ القطط حيوانات.

د. ؟ القطّ حيوان.

هـ. ؟ اشتريت قطّاً وحيواناً.

و. اشتريت قطّاً وحيواناً آخر.

(ج) تعمل هذه النظرية في بعض القطاعات (كالأجناس الطبيعية والحوادث المصطنعة) على نحو يفضّل عملها في قطاعات أخرى، وتعمل على الأسماء أفضل ممّا تعمل على الأفعال والصفات، وهو ما يُفسّر بالحاجة جزئياً إلى الإحالية.

القاموس الموسوعي للتداولية

(د) تعمل هذه النظرية على نحو غير مُرضٍ عندما يتعلّق الأمر بالعبارات المركّبة من قبيل الأوصاف المحدّدة أو غير المحدّدة.

ولتقريب من «كليب» (Kleiber 1990a) مثال الكلب الأصفر، فليس للكلب الأصفر نفس اللون الذي للكناري الأصفر مثلاً.

(هـ) ليست هذه النظرية متجانسة؛ فماتى تمثيلية الطراز، فيما يتعلّق بالمقولات العالية الرتبة، هو إلّاها واستثناسنا بها؛ وهو. فيما يتصل بالمقولات الأساسية، الخصائص النموذجية.

(و) لا تتيج لنا هذه النظرية أن نقطع على وجه اليقين بانتفاء شيء من الأشياء إلى مقولة من قبل أن الخصائص النموذجية نفسها لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين جميع عناصر المقولة الواحدة.

(ز) وما هو أشد من ذلك أنه يجوز كلّ الجواز أن يكون القول بالانتماء إلى مقولة مُوقعا في الدّور بسبب تخلف الشروط الضرورية والكافية. فالحق أنّه يجب علينا، في هذه الحال، أن نرجع القمقري إلى استدلالات من قبيل: إذا كانت س هي ج، وفي صورة عدم ورود النقيض، فإن س يمكن...، وهي استدلالات تبين بياناً كافياً أن انتماء س إلى المقولة ج ينبغي أن يكون مقرراً سلفاً. ولكن ما فائدة الخصائص النموذجية عندئذ؟

لننظر في مثال النعامة، ولنجري عليه استدلالاً من قبيل الاستدلال الذي تقدّم ذكره؛ فإذا كانت النعامة طائراً، وإذا لم يرد علينا ما يناقض هذا، فإن النعامة يمكن أن تطير. بيد أننا نعلم جميعاً أن النعامة لا تقدر على الطيران. ومن ثم فإن الخاصية النموذجية وهي القدرة على الطيران لا تفيدنا بشيء في تحديد كون النعامة طائراً أو لا؛ وكذا القول في جميع الخاصيات النموذجية.

وقد قادت جميع هذه الإشكالات القائلين بنظرية الطراز إلى إخراجها في صيغة جديدة هي الصيغة الموسعة. / [391]

5.2.2 الصيغة الموسعة لنظرية الطرازات

اقترح أصحاب نظرية الطراز، سعياً منهم إلى إنقاذها، اعتبار المقولات متفاوتة في طرازيتها، ومعنى ذلك أنهم اقترحوا إجراء نظرية الطرازات على المقولات نفسها.

ومن هذه الجهة تكون بعض المقولات أكثر طرازية وأكثر تمثيلاً لما عليه المقولة الطرازية من البعض الآخر.

وتعرّف هذه الصيغة الموسعة من نظرية الطرازات المقولة الطرازية بهذه الخصائص الأربع؛

(أ) يوجد في الآن نفسه تعدّد في الإحالة ووحدة حدسية للدلالة.

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

فلفظ الطائر الذي يوافق مقولة الطائر يُعَيِّن طيور الدَّورِي والدَّحَاج والنعام والخُطَّاف، إلخ. فهو من هذه الجهة من المشترك الدلالي (ومعنى ذلك أنَّ له مراجع عديدة). ولكنتنا ندركه على أنَّه أحادي المعنى (أي كما لو أنَّ له معنى واحداً).

(ب) يوجد تشابه عائلي يتجلى في ما يوجد من تطابق وتقاطع بين المعاني أو الخصائص.

(د) ليست العناصر متكافئة، ومعنى ذلك أنَّ لها درجات تمثيل مختلفة.

(و) للمقولة حدود ضبابية.

ومن ثم تُعرَّف هذه الخاصيات المقولات الطرازية، ويمكن لمقولة من المقولات أن تشمل على خاصية واحدة أو خاصيات عديدة من جملة هذه الخاصيات، ودون أن تشمل عليها كلها. وبعبارة أخرى إنَّ المقولات تتفاوت في طرازيتها، ونلاحظ من هذه الجهة أنَّ فرضيتين فحسب من النظرية النموذجية توجدان في النظرية الموسعة:

(أ) أنه توجد تأثيرات طرازية.

(ب) أنَّ التشابه العائلي هو الذي يجمع مختلف عناصر المقولة.

ولهذا أثر يترتب عليه: وهو الإعراض عن مفهوم الطراز باعتباره أفضل ما يمثل كل مقولة، وهو المفهوم الذي تُولَّفُ صورته الذهنية دلالة اللفظ الموافق. وعندئذ تصبح الصيغة النموذجية من نظرية الطراز بعد توسيعها نظرية قائمة بالاشتراك الدلالي، بعد أن كانت في أول أمرها نظرية قائمة بأحادية المعنى. زد على ذلك أنَّه لا تعود لحكم المتكلمين فائدة من قبل أنَّه لم يعد يوجد ممثل أفضل يتعلّق به هذا الحكم.

[392] ومن ثم فإنَّ للصيغة الموسعة، فيما يتعلّق بالطراز، هذه الخصائص: /

(أ) الطراز ظاهرة سطحية (أي متعلقة بالاستعمال).

(ب) يتجلى الطراز في صور مختلفة بحسب المقولة، وتسمى هذه الصور التأثيرات الطرازية.

(ج) لم يعد الطراز أهم ما يمثل المقولة دوماً في حكم المتكلمين.

ومن ثم فإنَّ النظرية الموسعة لم تعد قادرة على تفسير بنية المقولات بعد أن اضمحل مفهوم الطراز. ولتفسيرها استُعيِنَ (انظر Lakoff 1987 خصوصاً) بالمنوال العرفانية المؤمثلة (idealised cognitive models أو ICM)، وهي منوال توجّهها مبادئ أربعة:

القاموس الموسوعي للتداولية

(أ) مبدأ البنى القسوية الذي يوافق منوالات من نوع منوال الشروط الضرورية والكافية: ومعنى ذلك أنه يوافق وجود جملة من الخصائص المشتركة بين جميع عناصر المقولة:

(ب) مبدأ البنى ذات خطاطة الصور، وهو الذي يدمج الصور الذهنية في عملية المقولة:

(ج) مبدأ الاتساع الاستعاري الذي يدمج العمليات الاستعارية في عملية المقولة.

(د) مبدأ الاتساع المتعلق بالمجاز المرسل، وهو الذي يدمج العمليات المتعلقة بانديجاز المرسل في عملية المقولة.

وإذا كان الشبه العائلي، فضلا عن ذلك، مؤلفا للرباط بين عناصر المقولة الواحدة فإن معنى ذلك إدخال الاشتراك الدلالي في النظرية، ومن ثم مآتى الانتقال الطبيعي من مفهوم المقولة إلى مفهوم اللفظ المعجمي. وعلى هذا نفترض أنه إذا وُجد لفظ معجمي وحيد فإنه لا توجد إلا مقولة واحدة. في حين أنه لا شيء يحول دون أن توافق اللفظ المعجمي الوحيد مقولات متعددة. بيد أنه إذا عاملنا لفظا معجميا فريدا على أنه يوافق مقولة وحيدة فإنه يلزم تمييز الألفاظ الأحادية المعنى (التي تجمع المراجع المتشابهة) من الألفاظ المشتركة الدلالة (التي تجمع مراجع مختلفة).

ولننظر مجددا في أمثلة سبق أن عالجنها، فنقول إن لفظ الدوري لفظ أحادي المعنى لأن كل الأفراد التي يشملها (شريطة التسليم بالاختلاف ذكر / أنثى) أفراد متشابهة؛ وبضد ذلك فإن لفظ طائر من المشترك الدلالي لأنه يدل على أفراد مختلفة (الدوري، القرطب، الدجاجة، النعامة، الكوي، الدودو، الإيمو، مانك الحزين إلخ).

ولكن الانتماء إلى مقولة من المقولات لا يعود خاضعا عندئذ لنفس المقاييس، وذلك بحسب كون اللفظ الموافق أحادي المعنى أو من المشترك الدلالي: / [393]

(أ) إذا كان اللفظ أحادي المعنى فإنه يقال إن الشيء ينتمي إلى المقولة لأن له الخصائص المقرنة بالمقولة.

ومثال ذلك أن طائرا ما يكون شحورا لأنه طائر، ولأنه يكبر قليلا صغير الجواثم، ولأنه أسود ذو منقار أصفر ولأنه يصقر.

(ب) إذا كان اللفظ من المشترك الدلالي فإنه يقال إن الشيء ينتمي إلى المقولة لأن له الخصائص المقرنة بمقولة أخرى، وهذه المقولة الأخرى تنتمي إلى المقولة التي انطلقنا منها.

ومثال ذلك أن النعامة طائر لأنها تبيض ولها ريش مثل الشحور.

وعلى هذا فإنَّ عيب الصيغة الموسعة لنظرية الطراز هو أنَّها تحدّد على نحوٍ شديد الاختلاف الانتماء إلى مقولة من المقولات.

3.2 الإشكالات الواردة على الفرضيات النفسانية واللسانية

لم نستثمر حتى الآن إلا فرضيتين هما الفرضية النفسانية التي ترى أنَّ إدراكنا للأشياء في الخارج هو الضبابي - وهي توافق نظرية الطراز في صيغتها النموذجية خاصة - والفرضية اللسانية التي ترى أنَّ الدلالة المعجمية هي المبهمة، وتوافق نظريتي «دكرو» و«ميلنر» اللتين سبق أن أوامنا إلى ما بينهما من قرابة كما توافق الصورة الموسعة من نظرية الطراز.

ولا تبدو جميع هذه التحاليل مُرضيةً على ما فيها من فائدة. ولن تناول هنا الإشكالات الواردة على نظرية الطراز النموذجية لأننا قد تكلمنا عليها من جهة، ولأنَّ القائلين بها قد أعرضوا، من جهة أخرى، عن صيغتها «المغالية». ونقتصر في هذا الموضع على النظريات التي توافق الفرضية اللسانية أي: نظرية «دكرو» ونظرية «ميلنر» والصيغة الموسعة لنظرية الطراز.

1.3.2 نظرية «دكرو» ونظرية «ميلنر»

لنظريتي «دكرو» و«ميلنر» مواطن اتفاق عديدة:

(أ) فهما، رغم إلحاح «ميلنر» و«دكرو» على إلقاء القول، نظريتان لسانيتان من قبيل أنَّهما تعتبران أنَّ طابع الإبهام لا يرتبط باستعمال الكلمات بل بخصيصة دلالية.

(ب) وهذه الخصيصة الدلالية عبارة عن (افتقار أو) خُلُو دلالي، رغم الاختلافات السطحية: فليس للألفاظ المبهمة معنى خاصٌّ بها، رغم أنَّه يمكن أن تكون لها تأثيرات حجاجية عند «دكرو» وإنشائية عند «ميلنر».

فقيم يمكن القول عن معنى لفظ مبهم إنَّه خاوي؟ إنَّ دلالة لفظ غير مُصنّف عند «ميلنر» [394] هي دلالة دائرية: فهو يعترف بالاعتماد على نفسه. أمّا تحليل «دكرو» فهو / أعقد في الظاهر، ولكنه يفضي إلى النتيجة نفسها. فليس لألفاظ من قبيل ذكّي ولطيف وجميل إلخ. في نظرية «دكرو» معنى في أنفسها، ولكن يمكن استعمالها لتوجيه الاستدلال إلى نتائج قد تكون للفرد الذي توضع بإزائه تلك الألفاظ وقد تكون عليه. ثمَّ تكون للألفاظ بعد ذلك، بواسطة الاقتوال، «دلالة» ضروب الحجاج التي يمكن أن تنشئها تلك الألفاظ. بيد أنَّه يمكن أن نسأل عن الطابع التفسيري لهذه النظرية: فإذا كان اللفظ ذكّي مستعملاً للاحتجاج الموجه وجهة ما (ولتكنَّ الوجهة الموجبة) واللفظ غبي مستعملاً للاحتجاج الموجه وجهة معاكسة: وإذا كان جواز إسناد مختلف هذه القُدّرات الحجاجية إلى تلك الألفاظ، على أنَّها معنى لها، إنّما يكون بواسطة الاقتوال،

القاموس الموسوعي للتداولية

فإنه يمكن أن نتساءل عن أصل هذه القدرات إذا كانت هذه الألفاظ، في أول أمرها، عارية من المعنى تماماً.

ولنعد إلى المثال النموذجي للاقتوائي. وهو المثال القائم على تسمية الشخص الذي يطلب مدح الناس له وثناءهم عليه باسم هل رأيتني. وذلك بواسطة الاقتوال، بناء على ميل الممثلين في آخر القرن الماضي ميلاً ينم عن عُجب إلى السؤال على هذا النحو: «هل رأيتني في دور ألسايت؟». «هل رأيتني في دور عُظيل؟» إلخ. غير أنه يوجد اختلاف ظاهر بين هذا المثال وبين تحليل «دكرو» للألفاظ المشبهة. فالحق أننا، في المثال النموذجي للاقتوال، نشق عبارة هل رأيتني من استعمالات سابقة لها، غير أن العبارة في هذه الاستعمالات السابقة لها بعد معنى، لا شك في أنه مختلف (وهنا مدخل الاقتوال) ولكنه معنى على كل حال. أما في تحليل «دكرو»، فإن لفظ دكني يشق دلالاته (الحجاجية) اقتوائياً من الاستعمالات الحجاجية السابقة حيث لم يكن للفظ أي معنى. وههنا اختلاف أي اختلاف.

فالنظريتان، في حاشي الأسر، أشبه ببعضهما مما قد يبدو من جهة أنهما تُفضيان إلى إسناد مضمون دلالي خالص إلى الألفاظ الذاتية. ولكنهما، عندئذ، تحكمان على أنفسهما بالقصر عن تفسير السبب الذي من أجله لا تكون مختلف هذه الألفاظ الذاتية مترادفة تماماً، والسبب الذي يحول دوننا ودون أن نستنتج النتيجة نفسها من جمائين نحصل عليهما باستبدال أحد هذين اللغظين بالآخر.

ولنتظر في هذين المثالين:

(32) مريم جميلة.

(33) مريم ذكية.

إذ يمكننا أن نستخلص منهما هاتين النتيجةين على التوالي:

(32') يمكنها أن تترقى في عمل عارضة أزياء.

(33') يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القومية للإدارة.

وهذا الاختلاف في النتائج الذي يمكن استخلاصه من القولين (32) و(33) اختلافٌ بَيِّنٌ إذا ما نظرنا في هذين المثالين:

(32'') مريم جميلة: يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القومية للإدارة.

(33'') مريم ذكية: يمكنها أن تترقى في عمل عارضة أزياء. /

[395]

فمن ثم يجوز لنا أن نشك في حل نظريتي «دكرو» و«ميلتر» لمشكل الألفاظ الذاتية: فهما قد تفسران طابع الإبهام فيه، ولكنهما لا تفسران قطعاً الاستعمال الذي يمكن أن يجري بتلك الألفاظ.

2.3.2 نظرية الطراز الموسعة

تترتب على نظرية الطراز الموسعة القائمة على مفهوم التشابه العائلي نتيجة يعسر قبولها؛ ذلك أن أي شيء يمكن أن ينتمي إلى أي مقولة.

ولنتذكر فعلاً أن مفهوم التشابه العائلي يوجب فقط أن يشارك شيء عنصراً من المقولة في خاصية على الأقل حتى ينتمي إلى تلك المقولة، وما إن يشتمل على تلك الخاصية حتى يصبح هو نفسه عنصراً من المقولة. ومن ثم يجوز أن نلّم بأن جميع الأشياء في الخارج تكون، شيئاً فشيئاً، منتمية إلى هذه المقولة، كما أنها تكون منتمية إلى سائر المقولات.

ملاحظة: وهذا، بوجه من الوجود، مفارقة جديدة قريبة بعض القرابة من مفارقة وانغ:

إذا كان شيء ما هو من عنصراً من المقولة م، وإذا كان شيء ما هو من يشارك من في خاصية هي خ، فإن من ينتمي إلى م.

وإذا كان شيء ما هو من يشارك من في خاصية هي ك (وهي خاصية يمكن أن تكون مختلفة عن خ)، فإن من ينتمي إلى م. الخ.

فجميع الأشياء في الخارج تنتمي إلى م.

ويكفي مجرد انتفاء الشروط الضرورية والكافية، من جهة أخرى، لطرح المشكل.

لننظر مجدداً في مقولة الطائر. فإنه توجد خاصية مشتركة بين الإنسان وبين أي طائر، وهو كونه ذا قائمتين. فقد يحملنا هذا على القول بأن الإنسان طائر.

فأنت ترى أن المقولة استناداً إلى الشبه العائلي تفضي، في حاصل الأمر، إلى إبطال المقولة.

3. الألفاظ المبهمة: الفرضية التداولية

وعلى هذا يبدو جلياً أن الفرضية النفسانية والفرضية اللسانية كلتيهما قد أخطأتا المرمى. وقد حان الوقت لتقديم فرضية تداولية تفسر الإبهام. ففي التعريف المشع الذي عرفنا به الإبهام لا تنزل الفرضية التداولية الإبهام في العالم نفسه، ولا في إدراكنا للعالم، ولا في الدلالة المعجمية للألفاظ، بل تنزلها في استعمال تلك الألفاظ. وتُعزى الفرضية التداولية الأكثر إقناعاً إلى «سبربر» و«ولسون» / (Sperber & Wilson, 1986b) وهي تقوم على القول بأن الألفاظ توافق متصورات محددة تحديداً واضحاً ولكونها مستعملة على نحو ينحط عن الدقة والضبط.

فكل قول يمثل حسب «سبربر» و«ولسون» 1986 (a و 1989) فكرة من فكر المتكلم. وهذه الفكرة نفسها تمثل يمكن أن يكون موضوعه تمثلاً آخر هو عبارة عن فكرة أو

قول أو هيئة للأشياء. وعلى هذا يجوز لنا القول إنَّ كلَّ قول هو تأويل لفكرة المتكلِّم باعتباره يمثِّل هذه الفكرة، ويتفاوت هذا التأويل دقَّةً وضبطاً حسب درجة الشبه بين القول والفكرة. فالفكرة والقول تمثِّلان ذوا شكل قضويٍّ؛ وإنَّما تحصل علاقة الشبه، وهي علاقة مقارنَّة، بين شكلَيْهما القضويين.

وعلى هذا نقول إنَّ قولاً من الأقوال هو تأويل دقيق للفكرة التي يمثِّلها عندما يترتَّب على القول والفكرة، المؤلِّين بالنظر إلى مقام واحد، نفسُ مجموع النتائج. وفي سائر الحالات يكون القول تأويلاً ينحطُّ عن درجة الدقَّة والضبط للفكرة التي يمثِّلها، باعتبار أنَّ درجة الدقَّة تُقوِّم بالنظر إلى عدد النتائج المشتركة التي يمكن استخلاصها من القول والفكرة بالنظر إلى المقام الواحد.

وأغلب الأقوال حسب «سبرير» و«ولسون»، هي تأويلات للفكرة التي تمثِّلها تنحطُّ عن درجة الدقَّة والضبط، إمَّا لأنَّها توافق استعارات أو وجوها بلاغيَّة أخرى، وإمَّا لأنَّها توافق استعمالاً تقريبياً للغة. وإنَّما يعنينا ههنا الإمكانُ الثاني، ولننظر في هذا المثال:

(34) أ كم تكسبُ في الشهر؟

ب₁: أكسبُ 1277 ديناراً و53 درهماً.

ب₂: أكسبُ 1280 ديناراً.

ففي هذا المثال المخصوص يكون الجواب ب₁ صادقاً والجواب ب₂ كاذباً. ومن جهة أخرى فإنَّ الجواب ب₁ تأويل دقيق ومضبوط لفكرة المتكلِّم، أمَّا الجواب ب₂ فهو تأويل لهذه الفكرة ينحطُّ عن درجة الدقَّة والضبط. وإذا أجاب المتكلِّم ب ب₂ عوض الإجابة ب ب₁ فلأنَّ ل ب₁ تقريباً نفسُ النتائج التي ل ب₁، ولأنَّ ب₂ أيسرُ تأويلاً. ومن ثمَّ فإنَّ المتكلِّم يستعمل ب₂ بدل ب₁ لأنَّه يطلب الإفادة والمناسبة.

وعلى هذا فإنَّ فرضيَّة «سبرير» و«ولسون» فيما يتعلَّق بالإبهام هي هذه: تكاد بعض الألفاظ لا تستعمل إلا استعمالاً غير دقيق رغم أنَّ لها معنى مضبوطاً.

ومن شأن هذا أن يحلَّ مشكل الإبهام ولكنه لا يفسِّر التأثيرات الطرازية. ونفترض أنَّ التأثيرات الطرازية تُفسَّر بأنَّ أكثر المتكلِّمين يألَفون بعض عناصر المقولة أكثر ممَّا يألَفون البعض الآخر. ويبدو لنا من ناحية أخرى أنَّ السُّلمية القائمة بين المقولات ليس على هذا النحو من الباطة التي تسمى الصيغة النموذجية / لنظريَّة الطراز إلى إيهامنا به. وأخيراً فإنَّ استعمال لفظ يعيِّن مقولة ينتمي إليها الشيء دون مقولة أخرى قد يُفسَّر بالاعتماد على مبدأ المناسبة. وبعبارة أخرى إنَّ المقولة الأساسيّة ليست مطرّدة الاستعمال دوماً.

المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية

وعلى هذا فرغم كون الدجاجة طائراً، فإننا نشير إليها في الغالب بالأعم بلفظ دجاجة بدل الإشارة إليها بلفظ المقولة الأساسية طائر. فإذا كانت المعاملة مع محب للكلاب فإننا لا نتردد في الإشارة إلى «ميلو» بـ **كلب** أو **كار** بدل الإشارة إليه بلفظ **كلب**. وههنا أيضاً فإن المستعمل ليس لفظ المقولة الأساسية.

ومن ثم فإن للفرضية التداولية فضل تقديم الحل لمشكل الإبهام، وهو حل لا يقتضي إضعاف حدود المقولات أو إنكار المعنى المعجمي المضبوط للألفاظ اللغوية.

15. المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

ترجمة: سهيل الشملي

يعود التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي، تاريخيًا، إلى البلاغة التقليدية. وقد كانت قضية استعمال اللغة استعمالًا غير حرفي موضوع دراسات كثيرة تمتد في الزمان على مراحل طويلة جدًا. لذا يتحتم علينا أن نفتتح هذا الفصل بتذكير تاريخي سريع بالأدبيات البلاغية نكتفي فيه بأنموذج الاستعارة.

1. نظرة تاريخية شاملة في الأعمال المتعلقة بالاستعارة

ننص، عموماً، في الدراسات المعاصرة المتعلقة بالاستعارة (انظر «أورتوني، Ortony 1979) مقاربتين اثنتين، المقاربة البنائية والمقاربة غير البنائية. أما المقاربة البنائية فتوافق بالأساس أعمالاً حديثة مفادها التقليل من شأن التمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي بل ربما العمل على حذف هذا التمييز. أما المقاربة غير البنائية فهي توافق البلاغة الكلاسيكية وبعض الأعمال الحديثة. وهي مقارنة أساسها تمييزان اثنان، أحدهما تمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي والآخر تمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي. وللأعمال التي تنتمي إلى هذه المقاربة غير البنائية، نخصص مجمل هذه الفقرة.

انطلقت الأعمال المتصلة بالاستعارة منذ القدم وأشهرها، بل قد تكون أهمها، أعمال «أرسطو». فيه، إذن، نبدأ وبعد ذلك نهتم بأعمال من جاؤوا بعده أي بالبلاغيين التقليديين وننظر كذلك في نظرية «فونانيي» (Fontanier).

1.1 أرسطو، والاستعارة

يوجد التحليل الأرسطي للاستعارة في كتابين للفيلسوف هما: «فن الشعر» و«الخطابة» (كتاب III) وهذا التحليل غير متماثل في هذين الكتابين إلا أنه لا يبلغ حد التناقض. وسنكتفي هنا بالنظر فقط في «الخطابة» وهو الكتاب الذي تتم الإحالة عليه غالباً.

تتفرّع الخطابة عند «أرسطو» إلى ثلاثة أقسام: invention استكشاف الحجج وهو يوافق الموضوع أي ما نتحدث عنه والحجج التي نستعملها فيه، وترتيب أجزاء القول وهو يوافق الطريقة التي بها ترتبط مختلف أقسام الخطاب أو الكلمات، والأسلوب وهو يوافق الخصائص الفردية للخطاب المدروس. ومن غير المفاجئ أن تتعلّق الاستعارة بالأسلوب. وللأسلوب خاصيتان ممكنتان: البيان الذي يوافق استعمال الكلمات [400] استعمالا على الحقيقة أي استعمالا مناسبا، والتحسين / الذي يوافق كلّ ما فيه عدول عن الاستعمال العاديّ. فحسب «أرسطو»، وهو في هذا يبتعد عن رأي البلاغيين بعده، تتعلّق الاستعارة، التي ليست حكرا على الشعر لأنّها تظهر في الشر أيضاً، بالبيان أكثر ممّا تتعلّق بالتحسين. ويقوم بيان الاستعارة على القياس إذ من خصائصها الجمع بين أشياء وأشكال على أساس ضرب من التشابه والاقتران والمزاوجة.

وهذا ما يقرب بطبيعة الحال بين الاستعارة والتشبيه. بل إنّ «أرسطو» يذهب إلى أنّ التشبيه ضرب من الاستعارة.

الأمثلة التي يعتمد عليها في هذه النقطة مستمدة من «هوميروس» وهي التالية:

(1) قفز [أشيل] كالأسد.

(2) قفز الأسد [أشيل].

يشير «أرسطو» في تعليقه إلى أنّ في (1) تشبيها وفي (2) استعارة؛ وميزة الاستعارة في هذه الحالة الخاصة هي أنّ التماثل بين أشيل والأسد يُبيح لهوميروس أن يسمّي أشيل أسداً.

فللاستعارات والتشابه إذن نفس الاستعمال وينبغي أن تخضع لنفس قواعد قياس الأشياء التي يتمّ عقد علاقة مقارنة بينها؛ فالألفاظ المستعملة ينبغي أن تنتمي إلى نفس الجنس وما تميّنه من أشياء ينبغي أن يكون في علاقة قياس متبادل، غير أنّ للاستعارة فضلا على التشبيه، يعود إلى إيجازها؛ فهي أكثر اختراالا من التشبيه وهي تمكّن من «التعلّم بسهولة أكبر» وهو أمر ممتع. فالاستعارة والتشبيه يكونان أكثر نجاعة في مجال التعلّم وبالتالي أكثر إمتاعا كلّما قربا بين أشياء تستجيب لقانون القياس دون أن تكون تلك الأشياء قريبة قربا مفرطا فيه أي بعبارة أخرى لا ينبغي لهما أن يعبرا عن بديهيات.

فبأيّ وجه تكون بلاغة «أرسطو» نظريّة غير بناءيّة؟ حقّا، إنّها لا تميّز تميزا صارما بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي تاركة ذلك للبلاغيين اللاحقين. أضف إلى ذلك، أنّ تفرّيع البلاغة إلى ثلاثة أقسام، منها قسمان أولان على الأقلّ يتعلّقان بالخطاب في مجمله لا بنمط مخصوص من أنماط الخطاب، هو تفرّيع يبيّن إلى حدّ ما أنّ التمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي ليس أمرا مطروحا فعلا. ولما كانت الحال تلك، فإنّ «أرسطو» قرب بين الاستعارة والتشبيه وانخرط بمقتضى ذلك في تقاليد نظريات

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حاشية الاستعارة

المشابهة التي ترى أن المعنى المجازي لاستعارة ما إنما هو التشبيه لغير فرق به، أي هو انخرط في تقاليد نظريات الدلالة المزدوجة التي ترى وجود معنيين، معنى الاستعارة ومعنى التشبيه الموافق لها.

وفي إطار نظرية التشابه يكون للاستعارة التي ذكرها «روميو» (روميو وجوليت الفصل 2 المشهد 2) والمنقولة هنا في (3) نفس معنى (4) الذي يمثل مكافئاً لها من الناحية الدلالية.

(3) جوليات شمس. /

(4) جوليات كالشمس.

فمن هذا المنظور تكون للقول (3) دلالتان في آن واحد، دلالة حرفية، وهي دلالة كاذبة تكون بمقتضاها «جوليات» شمساً (حرفياً) ودلالة مجازية تكون بمقتضاها «جوليات» شبيهة بالشمس. فنظريات التشابه هي إذن نظريات الدلالة المزدوجة.

2.1 النظريات البلاغية الكلاسيكية: فنتانيي

تهتم بلاغة فونتانيي، (1830 - 1968) بكلّ وجوه الخطاب التي تعرّف بكونها عدولاً مقارنة بالمعيار الذي يمثلها إما التعبير البسيط المشترك أي الخطاب اليومي وإما المعنى الحرفي. وضمن وجوه الخطاب نجد المجازات أو الوجوه المعنوية التي تتمثل في إسكاب اللفظ معنى جديداً باستعماله لشيء جديد أو «فكرة» جديدة. والاستعارة مجاز أي بعبارة أخرى هي مجاز جارٍ في كلمة. فبالنسبة إلى كلمة مستعملة استعمالاً مجازياً ثمة معنيان، معنى أولي وهو المعنى المؤلف لهذه الكلمة في الخطاب الحرفي ومعنى مجازي يكون حسب الحالات إما مجازاً وإما توسعاً. فالمعنى يكون مجازياً إذا لم يكن الدافع إليه شيء آخر غير رغبة المتكلم في الخروج عن المؤلف. ويكون توسعياً إذا أصبحت دلالاته الجديدة دلالة مألوفة. فإذا كان المعنى مجازياً يصحّ لنا الحديث، أصالة، عن وجه معنوي. وإذا كان المعنى توسعياً فإنّ الأمر يتعلق بمجاز اضطراب.

فلننظر في المثالين التاليين:

(5) هذه الغرفة زربية خنازير.

(6) الإنسان قصبة مفكّرة.

المثال (5) هو مجاز اضطراب؛ فإذا لم يكن فعلاً لللفظ «زربية خنازير» في هذا المثال معناه الأولي الذي به يُمتنّ اللفظ الموضّع الذي يصلح لإيواء الخنازير، فالمعنى المجازي الذي فيه ليس مجازاً بل هو معنى توسعي، فبالإضافة وصلنا إلى تسمية مكان وسخ لا ترتب فيه بزربية خنازير. وفي (6) لم تُعمل عبارة «قصبة مفكّرة» في معناها الأولي وهي من جهة أخرى عبارة لا تعين شيئاً إذ لا وجود لقصبة تكون مفكّرة. فهي إذن مستعملة على المجاز وهذا المعنى معنى مجازي لا معنى توسعي؛ فليس فيه فعلاً شيء مؤلف. ف (6) هو، إذن، وجه معنوي وفي هذه الحالة هو استعارة.

القاموس الموسوعي للتداولية

أخيراً توجد ثلاثة أنماط من المجازات، المجاز القائم على التوافق وأبرز وجوهه المجاز المرسل [الذي علاقته كل/جزء] والمجاز القائم على الارتباط أو المجاز المرسل [الذي علاقته غير العلاقة كل/جزء] وأخيراً المجاز القائم على المشابهة وتمثله أساساً الاستعارة.

فلننظر في السالين (7) و(8):

(7) كان البحر مغطى بالأسرعة.

(8) في القرن الثامن عشر كان النخاسون يتعاطون تجارتهم الحقيرة وكانت إفريقيا في الأصفاد. /

[402]

ففي (7) يحيل لفظ 'الأسرعة' على السراكب الشراعية؛ فالمجاز استغل هنا علاقة الجزء بالكل. أمّا في (8) فلفظة الأصفاد تحيل على العبودية فالمجاز المرسل استغل علاقة إحدى الآلات بالممارسة التي افتتتها.

وتقوم الاستعارة، أو مجاز المشابهة، على تمثيل شيء أو فكرة بشيء آخر أو بفكرة أخرى وبين الأول والثاني علاقة قياس. ويشير 'فونتايني'، وهو مصيب في ذلك، إلى أن أي مقولة إعرابية (اسم، فعل، صفة، إلخ...) يمكن أن تستعمل استعمالاً استعارياً.

إن العلاقة بين الاستعارة والتشبيه متينة؛ فالاستعارة هي فعلاً قائمة، حسب 'فونتايني'، على قياس حقيقتي بين شيئين في الكون لا على مجرد قياس مفترض بين لفظين في قول ما.

والأمر واضح، وضوحاً كافياً، في المثال الذي اعتمده وفي تعليقه عليه:

(9) حياة عاصفة.

فحسب 'فونتايني'، إذا أمكن القول عن حياة ما بأنها عاصفة أو كانت عاصفة، فالسبب هو أن هذه الحياة كانت مضطربة وأن الشخص الذي عاشها مرّ بانفعالات كبرى وآلام شديدة. وبناء على ذلك، ثمة تشابه (قد نميل إلى وصفه بالموضوعي) بين هذه الحياة والطقس العاصف.

فإذا كان 'فونتايني' لا يُلخّص أكثر على التقارب الموجود بين الاستعارة والتشبيه فمرد ذلك إلى حدوث انزلاق، إذ الاستعارة لديه لا تتعلق بالبيان بل تتعلق بالمحسنات. فهو إذن يعطي الأولوية لعدد من المظاهر السطحية للاستعارة (الأشياء التي تقرب بينها.. إلخ) التي لن تتوقف عندها.

إلا أننا ندرك، والحال كذلك، إلى أين يمكن أن يوصلنا التقارب بين الاستعارة والتشبيه؛ فإذا كان التشبيه عند 'أرسطو' شكلاً من الاستعارة، أي تابعاً لها من وجه من الوجوه، فإن العلاقة عند 'فونتايني' تنقلب لتصبح الاستعارة عدولاً مقارنة بالمعيار الذي يمثله التشبيه.

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

ومنذ ذلك الوقت اندرجت النظريات البلاغية في المقاربة غير البنائية: فهذه المقاربة تحلت عنها الدراسات في عصرنا إلا أنها احتفظت ببعض الأنصار نذكر منهم خاصة جماعة مو^١ (Groupe ١) وهم مجموعة من البلاغيين المتأخرين وضعوا نسخة بنوية بلاغة (انظر 1982 Groupe ١) لن تناولها بالدرس هنا لأنها لم تلق قبولا واسعا. ولكننا، في المقابل، سنهتم بالتمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي كما أعاد تحديده بعض فلاسفة اللغة، لاسيما «سيرل» (1982). /

2. التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي

1.2 المعنى الحرفي

يعتبر المعنى الحرفي، عامة، معنى جملة ما عندما تكون مؤولة خارج سياقها. أما «سيرل» (1982) فيعارض هذا التصور ويقترح، على العكس من ذلك، اعتبار مفهوم المعنى الحرفي لا معنى له إلا بإزاء خلفية بلاغية.

يستعيد «سيرل»، مثالا مشتركا في دراسات فلسفة اللغة ويزيح منذ البدء مشكلة الوحدات الإشارية أي العناصر اللغوية التي لا تكتسب معنى إلا في علاقتها بمقام القول.

المثال الذي يذكره «سيرل» هو التالي:

(10) القُط فوق الحَصير.

إن العناصر التي تحتاج إلى التدقيق في هذه الجملة هي التالية: القُط والحَصير. ويشير «سيرل» بوضوح إلى أن قضية معرفة الكيفية التي بها يسند إلى كل منهما مرجع لا تهمة.

إن ما يهمه هو أن شروط صدق جملة خبرية هي رهينة عدد من الاعتقادات (أو الفرضيات السياقية أو الخلفية) وأن هذه الاعتقادات لا تختلط بقضايا الإشارية واللبس والاقتضاء... إلخ. وهذه الفرضيات الخلفية يمكن أن تتنوع أو أن تغيب في بعض المقامات: هذه التعديلات يمكن أن تجرّ إلى تعديل شروط صدق الجملة بل إلى استحالة تحديد شروط صدقها استحالة تامة. وتبعا لهذا تكون هذه الفرضيات الخلفية غير ثابتة، إلا أنه بناء على وجودها يمكن أن يطبق مفهوم المعنى الحرفي.

يفترض «سيرل»، تبعا لذلك، أن الجملة (10) يمكن أن تتحقق في فضاء بيفلكي (intersidéral) لا ينطبق فيه قانون الجاذبية وفي هذه الحالة يكون القُط على ارتفاع عشرين سنتيمترا من الحَصير. فالفرضيات الخلفية إذن ينبغي أن تحوّر تبعا لذلك.

إن ضرورة الفرضيات الخلفية لاكتساب معنى حرفي تنطبق أيضا، بعد تغيير ما يستوجب التغيير، على الجمل غير الحرفية مثل الجمل التي تعبّر عن أمر. فههنا لا حديث عن شروط صدق بل عن شروط نجاح.

القاموس الموسوعي للتداولية

يتخذ «سيرل» المثال (11) وقد قاله أحدهم في مطعم:

(11) إيتي بهمبرغر تأمّ الطبخ مع كاتشاب [أي طماطم] وخردل ولكن لا تكثّر من الخيار المختل.

يشير «سيرل» إلى أنّه لو جيء للمتكلّم بهمبرغر طوله كيلومتر أو لو قدّم له همبرغر موضوع في معكّب من البلاستيك يحتاج فتحه إلى مطرقة ثاقبة فإنّ الأمر الذي أصدره يكون غير ناجح بسبب [404] الفرضيات الخلفيّة المتعلّقة بحجمه الهمبرغر وطريقة تقديمه. /

وهكذا فإنّ المعنى الحرفي للجملة مرتبط بالفرضيات الخلفيّة التي يفرضها المقام. إلّا أنّ «سيرل» يرفض الاستنتاجين القائلين بأنّ المعنى الحرفي غير موجود وبأنّ نسبيته تستلزم التباسه بالمعنى الذي كان المتكلّم يريد تبليغه (أو حسب مصطلحات «سيرل» معنى قول المتكلّم). وخلاصة الأمر هي أنّ «سيرل» يدافع عن الأطروحات الأربع التالية:

(أ) المعنى الحرفي لا يوافق دلالة الجملة خارج السياق.

(ب) المعنى الحرفي للجملة، أي بحسب الحالتين شروط صدقها أو شروط نجاحها، هو دهيّين لفرضيات الخلفيّة.

(ج) المعنى الحرفي للجملة هو إذن نسبي وهذا لا يعني أنّه غير موجود.

(د) ثمة فرق مبدئي بين المعنى الحرفي للجملة ومعنى قول المتكلّم الموافق لهذه الجملة.

وفي نفس الكتاب (انظر 1982 Searle)، وانطلاقاً من مفاهيم مجاورة (الفرضيات الخلفيّة والتمييز بين دلالة الجملة ومعنى قول المتكلّم)، نظر «سيرل» في الاستعارة. وبه نبدأ التعرّض للنظريّات الحديثة حول الاستعارة.

2.2 المعنى المجازي: الاستعارة

ينطلق «سيرل» من عرض لنقضايا الأساسيّة المتعلّقة بالاستعارة وهي:

(أ) ما هي الخصوصيّات التعريفية للاستعارة؟

(ب) لم نستعمل الاستعارات؟

(ج) كيف تشغل الاستعارات؟

(د) ما الذي يكسب الاستعارة مزية؟

وعن السؤال (ج) المخصّص لاشتغال الاستعارات ينوي «سيرل» الإجابة. ففي نظره مشكلة الاستعارة لا يمكن أن يوجد لها حلّ إلّا انطلاقاً من تمييز أساسي بين معنى الجملة أو الكلمة من جهة ومعنى قول المتكلّم (*) من جهة أخرى.

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

(*) ملاحظة (من صاحبة الفصل): لقد نقلت مترجمة كتاب «سيرل بنفس عبارة اللفظة الإنكليزية (Utterance) إلى الفرنسية بلفظة (Enonciation)، أي تمفّظ في حين أنّ اللفظة في الإنكليزية يمكن أن تعين الحدث أو النتيجة. ويسدو أنّ ترجمة ذلك بـ (Sens de l'énoncé du locuteur) أي «معنى ملفوظ المتكلم» كان بالإمكان أن يكون أحسن. ولكن رغم ذلك سنواصل استعمال العبارة كما هي جنداً للالتباس^{٩١} /

وهذا التمييز يوافق التمييز المتعارف عليه بين قول شيء ما وإرادة قول شيء ما.

فلنأخذ مثلاً يشبه نسبياً المثال الذي نقله «أرسطو» عن هوميروس:

(12) أشبيل أسد.

هذا المثال (12) يوافق معنى الجملة في حين أنّ معنى قول المتكلم يوافق المثال (13):

(13) أشبيل قويّ شجاع.

فانطلاقاً من هذا يمكن أن نعرّف الخطاب المجازي بأنه خطاب يكون فيه مراد نقول غير مطابق لما قيل:

الخطاب المجازي

يكون القول مجازياً إذا فقط إذا كان معنى الجملة لا يوافق معنى قول المتكلم.

ومن زاوية النظر هذه، تكمن قضية اشتغال الاستعارة في معرفة السبيل التي بها يستطيع المخاطب الوصول إلى معنى قول المتكلم انطلاقاً من معنى الجملة. ويفترض «سيرل» أنّه توجد مبادئ تمكّن من المرور من أحدهما إلى الآخر. وهو يميّز بين ثلاث مراحل في تأويل الاستعارة مكثفاً هنا بالأمثلة التي يكون فيها معنى الجملة هو (ج) هي (ض) في حين يكون معنى القول هو (ج هي ع):

م: أن نحدّد هل إن الأمر يتعلّق بقول استعاري.

م: أن نحسب بناء على مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ، القيم الممكنة لـ ع.

م: أن نحدّد على أساس مجموعة من الإستراتيجيات مجال (ع).

ولكن واحدة من هذه المراحل إستراتيجية توافقها:

س: إذا كان القول محمولاً على حرفيته فاسداً فابحث عن معنى القول الذي يختلف عن معنى الجملة.

51. تعليق (من المترجم): ترجمة العبارة إلى العربية بـ «معنى قول المتكلم» لا يضرح شيء مشكلة لأنّ لفظة «قول» تعبّر في العربية عن الدلالة الحدّثية (Enonciation) والدلالة لاسمّية (Enoncé).

س: بالنسبة إلى كل القيم الممكنة لـ **ع**، إذا وجدت أن (**ج** هي **ض**) فابحث فيم **ج** يمكن أن تشبه **ض**، وكبي تعرف من أي وجه من الوجوه يمكن لـ **ج** أن تشبه **ض** ابحث عن سمات بارزة معروفة مميزة للأشياء **ض**.

س: عد إلى اللفظ **ج** وانظر أيًا من المرشحين الكثير للقيمة **ع** يمثل خصائص محتملة لـ **ج**.

[406] ويقترح 'سيرل' أيضاً المبادئ التالية لبيان كيفية المرور من **ض** إلى **ع** /

د: الأشياء التي هي **ض** هي بمقتضى التعريف **ع**. فإذا اشتغلت الاستعارة فإن **ع** ستكون عامة إحدى الخاصيات التعريفية البارزة لـ **ض**.
فالعلاق مثلاً طويل القامة تعريفاً فإذا قلنا عن زيد إنه عملاق فإننا نقول إنه طويل القامة.

د: الأشياء التي هي **ض** هي عرضاً **ع**. ومرة أخرى إذا اشتغلت الاستعارة فإن الخاصية **ع** ينبغي أن تكون خاصية بارزة أو معروفة عن الأشياء **ض**.
فالخنازير تعتبر عادة قذرة فإن تقول عن شخص ما إنه خنزير فذلك يعني أنك تقول إنه قذر.

د: يقال أو يعتقد عامة أن الأشياء التي هي **ض** هي **ع** حتى إذا كان المتكلم والمخاطب يعرفان من جهتهما أن **ع** لا تصدق عليها **ض**.
نحن نعتقد عامة وعلى وجه الخطأ أن الغورلى حيوان مفترس وعندما نقول عن إنسان إنه غورلى فذلك قلماً يكون لإبراز رفته ولطفه.

د: الأشياء التي هي **ض** ليست **ع** ولا هي تشبه الأشياء **ع** ولا هي تُحمل على أنها **ع** غير أننا نميل بإحساسنا وبناء على اعتقاد يمكن أن يكون ثقافياً أو طبيعياً إلى أن نرى بينها علاقة بحيث تستدعي **ض** في ذهننا خاصيات من **ع**.

فإذا قلنا عن امرأة إنها قطعة ثلج فإن ذلك يستلزم أنها قليلة اللطف وربما باردة جنسياً.

د: الأشياء **ض** لا تشبه الأشياء **ع** ولا أحد يعتقد ذلك إلا أن الحال التي عليها **ض** تشبه الحال التي عليها **ع**.

فلنأخذ الحالة التي نقول فيها مثلاً لطفل يوم عيد ميلاده: «ها أنك أصبحت رجلاً» فانطلق ليس رجلاً ولكن نموه يدفعنا إلى أن نطلب منه أن يتصرف تصرف الكهول أكثر فأكثر.

د: ثمة حالات يكون فيها لـ **ض** ولـ **ع** نفس المعنى أو معنى مشابه لكن أحدهما، وعادة ما يكون **ض**، له استعمال ضيق بحيث لا ينطبق حرفياً على

ج

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

بمبدأ ينطبق على الرضعية التي نقول فيها عن كتاب أو شريط سينمائي بأنه عسير الهضم. فكتاب أو شريط ليسا مما يدخل في عملية الهضم إلا أن قراءة كتاب أو مشاهدة شريط تثير حساس -نضيق والضجر.

د: هذا المبدأ هو طريقة في تطبيق المبادئ السابقة على حالات يكون فيها

معنى قول المتكلم ليس هو «ج هي ض». فليست مهمة السامع المروّز

من «ج هي ض» إلى «ج هي ع» بل من «ج العلاقة ض ج» إلى «ج

العلاقة ع ج» فعليه أن يجد علاقة ع / مختلفة عن العلاقة ض ولمكتها

شبيهة بها في مظهر ما، فالمبدأ¹ إذا طُبّق على هذا الصنف من الحالات فإنه

يصبح كالتالي: العلاقات ض هي بموجب التعريف علاقات ع.

يعالج هذا المبدأ الحالات التي لا نكون فيها الاستعارة متعلقة باسم بل بظرف أو صفة أو فعل

كما هو الحال في المثال التالي:

(14) السفينة تحرّث لبحر.

د: في تحليل «سيرل» للاستعارة، تصبح القضية قضية مصطلحات، حين يتعلّق

الأمر بمعرفة هل إنّ المجاز الذي علاقته كلّ / جزء أو المجاز الذي له

علاقات أخرى، هو حالات خاصة من الاستعارة أم مجازات مستقلة. فحين

نريد أن نقول «ج هي ع» بقولنا «ج هي ض» يمكن أن نقرن ض وع

بعلاقات مثل علاقة كلّ / جزء أو ظرف / مظهر أو حتى علاقة لابس /

ملبوس.

إذن عن طريق هذه المجموعة من الإستراتيجيات والمبادئ يجيب «سيرل» عن قضية

اشتغال الاستعارة. والملاحظ أنّه، لئن أجاب عنها فإنه أجاب بطريقة غير مباشرة عن

قضية المزية في الاستعارة ولمكتها تحاشي قضية تعريفها (فهو عزف الخطاب المجازي

ولم يعزف الاستعارة) وقضية الفائدة من استعمالها. وإلى هاتين القضيتين سنوجّه اهتمامنا

الآن، لنقيّم جواب «سيرل» حول قضية اشتغال الاستعارة.

3. الاستعارة: المظاهر اللسانية والفلسفية

1.3 خاصيات الاستعارة: الاختلال المعجمي ونظرية التشبيه

لئن عرّف «سيرل» الخطاب المجازي لا الاستعارة فإن البلاغة الكلاسيكية في المقابل عزفت الخطاب المجازي والاستعارة في الآن نفسه. فالخطاب المجازي، عندها، هو عدول بالنظر إلى معيار ما والاستعارة هي مجاز التشبيه. وقد استبعد هذا التعريف، على الأقل في ما يتصل بالخطاب المجازي، وفي المقابل يتم السعي إلى تحديد خاصية لغوية للاستعارة. وهذه الخاصية لا يمكن أن تكون في المجال التركيبي إذ الاستعارة، كما بينت البلاغة الكلاسيكية، يمكن أن تتعلق بكل أقسام الكلام. وبعبارة أخرى هي تتعلق بكل الألفاظ مهما كانت المقولة الإعرابية التي تنتمي إليها. ثم إن فرضية التميز الصوتي تبدو غير واعدة. وإذا ما بقينا في حدود اللسانيات المتعارف عليها (صوتية، إعراب، دلالة) فإن الفرضية التي تبقى هي فرضية التميز الدلالي. وههنا توجد خاصية معترف بها للاستعارة اعترافاً واسعاً ألا وهي «الغرابية» أو الاختلال / المعجمي [408]. وهذه الخاصية تُترجم بكذب الأقوال الاستعارية. وهذا ما يفسر الميل إلى ترشيح معنيين للأقوال الاستعارية (على طريقة «سيرل» مثلاً). وهذا الميل يرجع في الغالب إلى اعتبار قول استعاري ما معادلاً للتشبيه الموافق له (على طريقة «أرسطو» أو فونتانيني). وهذا الاختيار الذي اصطفته نظريات كثيرة في الاستعارة جرّ إلى نعت هذه النظريات بعبارة عامة، هي نظريات المشابهة.

وضمن هذا الخيار، يكون المثال (12) موافقاً دلاليًا للمثال (12)؛

(12) أشيل أسد.

(12) أشيل كالأسد.

وتبعاً لذلك يكون الاختلاف بين الأقوال الاستعارية والأقوال غير الاستعارية راجعاً إلى اختلال معجمي متصل بالأقوال الأولى؛ أعني الأقوال الاستعارية، وإلى الكذب المنجر عنه. ولهذا الاختلال عامة شكل إسناد غير متلائم.

فلنعد إلى المثال (12)؛

(12) أشيل أسد.

فأشيل يعين إنساناً والمتكلم أسد إليه خاصية تجعله أسداً أي حيواناً لا إنساناً. وبعبارة أخرى ربط المتكلم في المثال (12) بين مفهومين غير متوافقين. ونشير إلى أن هاتين الحالتين من الاختلال المعجمي لا تلتبسان بحالات اللامعنى كما في المثال (15)

(15) فوق ذهب مائدة.

فكي يُكوّن الاختلال المعجمي فعلاً الخاصية التعريفية للاستعارة ينبغي:

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

(أ) أن تكون الاستعارات هي الوحيدة التي تمتلك هذه الخاصية وهذا هو الشرط الكافي.

(ب) أن تكون لكل الاستعارات هذه الخاصية. وهو الشرط الضروري.

فهل الحال هي تلك؟ عرضت البلاغة الكلاسيكية أصنافاً أخرى من الأقواز تُبدي اختلالاً معجمياً، «غرابية»، شبيهة بما يسند للاستعارة. وذلك هو شأن المقابلات والطباق وبعض الأقوال الساخرة، دون الحديث، ولو بدرجة أقل، عن حالات عطف غير المتناسبين.

فلننظر في الأمثلة التالية:

(16) الإنسان ليس إلّا قصبة، إنه أضعف الخلق، ولعنه قصبة مفكرة.
(Pascal, Pensées)

(17) إنهم يقطعون عنا الحياة قبل أن يأخذنا الموت.

/ (La fontaine, le Philosophe scythe)

[409]

(18) إن نصف الأكاذيب التي تقال في شأني صادقة. (Smullyan 1983)

ففي المثال (16) ثمة استعارة فعلاً ولكن في المثال (17) ثمة طباق وفي المثال (18) قول ساخر.

ففي هذا النطاق، ليس الاختلال المعجمي شرطاً كافياً ليكون قول ما استعارياً. فهل هو شرط ضروري للاستعارة؟ ليكون ذلك كذلك ينبغي ألا يكون القول صادقاً واستعارياً، إلا أنه على ما يبدو ثمة فعلاً بعض الأقوال تكون في الآن نفسه صادقة واستعارية إتما لأنها توافق نفيًا لقول استعاري وهو نفي يجعل القول صادقاً دون أن يذهب بطابعه الاستعاري، وإما لأنها بكلّ جلاء وباطة صادقة.

فلننظر في المثالين التاليين:

(12) أشيل ليس أسداً.

(19) لا إنسان جزيرة.

إنّ (12) نفي للمثال (12)، ونبتين أنّ (12) حافظ علي الطابع الاستعاري للمثال (12). أمّا المثال (19) وهو ترجمة عن الانجليزية لجملة جون دون (No man is a island) (John Donne) فإنه في الآن نفسه صادق واستعاري.

بناء على ما سبق، ليس الاختلال المعجمي شرطاً كافياً ولا شرطاً ضرورياً للطابع الاستعاري لقول ما.

ويمكننا، على كلّ حال، أن نشكّ في أن تكون ميزة الاستعارة ذات ضيعة لسانية. فثمة، بالفعل، أقوال قابلة للاستعمال الاستعاري والاستعمال غير الاستعاري.

القاموس الموسوعي للتداولية

وفي هذه الحالة على الأقل، يكون الطابع الاستعاري للأقوال قضية استعمال، أي قضية تداولية.

فلنتفحص المثال التالي:

(20) الصخر البالي هش.

هذه الجملة يمكن أن يستعملها متسلقو الجبال لوصف الأخطار التي يمكن أن تحدث بالمتسلق بسبب صنف ما من الحجارة؛ ففي هذه الحالة ليس للقول حظ من الاستعارة. إلا أنه يمكن أن يستعمل في وصف شيخ وهن منه الذهن وفي هذه الحالة يكون استعارياً.

ونشير إلى أن هذا الصنف الأخير من الأمثلة يستبعد المقترح القائل بأننا نستطيع الإبقاء على مفهوم الاختلال الاستعاري مع استبعاد مفهوم كذب الاستعارات. وفي هذه الحالة لا مجال فعلاً لقضية الاختلال المعجمي.

ويمكننا بناء على ذلك الرجوع إلى فكرة «سيرل» التي تقول إن علامة القول المجازي: بل ربما القول الاستعاري، هي عدم التوافق بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم. وانعدام التوافق هذا قد يمثل إذن شرطاً ضرورياً، بل لعله شرط كاف [410] للاستعارة، غير أن المرحلة الأولى / من تأويل الاستعارات حسب «سيرل» هي تحديد ما إذا كان القول استعارياً؛ ومن هذا التحديد نستنتج الفرق بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم. وبناء على ذلك، من الصعب أن نفترض أن ذلك الفرق هو علامة الاستعارة إذ، زيادة على صعوبة الاستنتاج من ذلك الفرق كون القول استعارياً، علينا أيضاً أن نستنتج العلامة منه. فهذه، إذن، صعوبة أولى تعترض التحليل الذي قدمه «سيرل» لاشتغال الأقوال الاستعارية.

2.3 فائدة الاستعارة

ولما اكتفى «سيرل» بالسكوت عن الإجابة عن قضية خصوصية الاستعارة، رغم أنها أساسية في تحليله لها، جاز لنا، أيضاً، أن نسأل أ لم يكن الحل الذي يقترحه لقضية اشتغال الاستعارة هو الذي حال دون الإجابة عن قضية فائدة الاستعارة. وبعبارة عامة يمكن أن نصوغ هذه المسألة على النحو التالي: لم نستعمل الاستعارة عوضاً عن قول حرفي؟ وحسب عبارة «سيرل» يكون السؤال كالآتي: لماذا المتكلم وهو يريد أن يقول (ج هي ع) يقول (ج هي ض)؟

من الصعب الإجابة عن قضية فائدة الاستعارة حسب صياغة «سيرل». وهذه الصعوبة في الإجابة ليست خاصة بالاستعارة. إنها مرتبطة بالفرضية القائلة بوجود معنيين يعتملان في الاستعارة. في حين أن التمييز بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم، حسب «سيرل»، هو أساس التمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي. ويمكننا، والحال تلك، أن نفترض أن هذه القضية لا تظهر إلا إذا كان المعنيان المعنيتان ينتميان إلى المضمون

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

الدلالي للقول، إلا أن الحال ليست كذلك، إذ حسب «سيرل»، «يتم حسب سيرة... إلى معنى قول المتكلم (ج هي ع) انطلاقاً من معنى الجملة (ج هي ض)». ستعبر مجموعة من الاستراتيجيات والمواد المعقدة نسبياً والتي توافق استغلال معارف خفية أكثر مما توافق المعنى الدلالي للجملة ذاتها، وبناء على ذلك يمكن أن نذهب إلى أن معنى قول المتكلم ليس داخلاً في باب الدلالة في حين أن معنى الجملة داخل في ذلك الباب، بقي أننا لا نفهم لم لم يقل المتكلم ببساطة ما يريد قوله إذا كان ما يريد قوله قابلاً للصياغة لغوياً.

إلا أن تحليل «سيرل» لا يتضمن شيئاً مفاد أن معنى قول المتكلم مستحيل الصياغة لغوياً؛ بل على العكس من ذلك، يتحدث «سيرل» نفسه عن الاستعارة باعتبارها موافقة لكون المتكلم يقول (ج هي ض) في حين أنه يريد أن يقول (ج هي ع). فمن المتأكد أن «سيرل» ينكر أن تكون الاستعارة قابلة للشرح لأنه يقول إن المهم هو أن نصل إلى معنى قول المتكلم ببساطة معنى الجملة. / إلا أن تحليله لاستغلال الاستعارة يناقض هذا الإثبات القائل باستحالة شرح الاستعارة، فضلاً عن ذلك، لا يذكر تحليله لماذا من المهم الوصول إلى معنى قول المتكلم ببساطة معنى الجملة، وهل هو قادر على ذلك؟، ثم إن تحليله، على ما آتينا منذ قليل، مهدد، في كيانته، بصعوبة العثور على خاصية تعريفية أو أكثر للاستعارة.

وتبعاً لذلك، يمكن أن نعامل نظرية «سيرل»، مثلما نعامل أي نظرية تسلم بأن وراء كل استعارة معنيين، معنى حرفياً ومعنى مجازياً، الأول موافق لمعنى الاستعارة ذاتها والثاني موافق للتشبيه المشتق. ولكن العائق الأكبر، في هذا الصنف من النظريات، هو في ما تجده من عجز عن الإجابة عن السؤال التالي: لماذا نستعمل قولاً استعارياً عوض قول حرفي؟ الجواب الوحيد عن هذا السؤال هو أنه لم يكن في مقدورنا أن نستعمل قولاً آخر. وهذه الإجابة مستحيلة ما إن نفترض أن للاستعارة معنيين، معنى حرفياً ومعنى مجازياً، هما الاثنان قابلاً للتعبير عنهما لسائياً.

ولكن ليست هذه هي القضية الوحيدة التي تعترض نظريات الاستعارة المؤسسة على هذه الفرضية والتي تُسمى لهذا السبب بنظريات الدلالة المزدوجة، وإليها وجه «دافيدسون» (Davidson 1984) نقداً في مقال جيد، وإلى هذا النقده نوجه اهتمامنا الآن.

3.3 نقد نظريات الدلالة المزدوجة

يصرّح «دافيدسون»، بوضوح ومنذ بداية مقاله، بالمبدأ الذي ينطلق منه: ففي نظرية... ليس للاستعارة إلا دلالة واحدة هي التي نحصل عليها انطلاقاً من عناصر القول أي بعدة أخرى مما نسقيه عامة الدلالة الحرفية. غير أننا نشير إلى أن مقاله لا يمثل اقتراحاً نظرياً جديدة بقدر ما يمثل نقداً للنظريات السابقة وخاصة تلك التي يسميها نظريات الدلالة

المزدوجة، أي كلّ النظريات التي تَلَمَّ بأنَّ للاستعارة معنيين، معنى حرفيًا ومعنى مجازيًا أو استعاريًا. وهذا هو شأن كلّ نظريات المشابهة.

ينطلق «دافيدسون» من إقرار باستحالة شرح معنى استعارة إبداعية بطريقة مُرضية أي بطريقة تستنفد الدلالة كلّها. وهذه الاستحالة، حسب رأيه، ليست مرتبطة بكون الاستعارة قد يكون لها معنى مجازي يستحيل التعبير عنه حرفيًا بل إلى كون الاستعارة ليس لها معنى غير معنى الألفاظ التي تكوّننها وبالتالي يكون كلّ قول شارح لمعناها لا طائل من ورائه. ولا يعني ذلك أن «دافيدسون» ينكر وجود فرق بين الأقوال الاستعارية والأقوال غير الاستعارية ولكن هذا الفرق ليس مجرد فرق/ دلالي. فهو فرق يسيّر والحدّ [412] القائم بين الدلالة والتداولية، وهو مؤسس على التمييز بين دلالة الكلمات واستعمالها. فالاستعارة، وعلى وجه التخصيص تأثيراتها، رهينة استعمال الكلمات. وفي الاستعارة تُستعمل الكلمات بطريقة إبداعية، وتظهر التأثيرات دون أن يُحوّر معنى الكلمات.

قد تنتاب المرء رغبة في اقتراح نظرية يبحث، حسبها، في الاستعارة، عن الخاصية المشتركة بين عناصر الصنف الذي يعينه المسند الاستعاري مضيفين إلى هذا الصنف الفرد الذي يعينه المسند إليه في القول.

فلننظر في المثالين التاليين:

(21) تولستوي كان في ما مضى صبيًا.

(22) تولستوي صبي مسنّ واعظ.

فإذا كان المثال (21) قولاً عاديًا فإنّ المثال (22) قول استعاري. وإزاء مثال كالمثال (22) قد يسهونا اعتبار تأويله بحثاً عن الخاصية المشتركة بين صف الصبيان التي نضيف إليه تولستوي.

إلا أنّ ذلك يعني الاعتراف بوجود دلالة استعارية. وهذه الفرضية يرفضها «دافيدسون»: ففي نظره، لا تتأتّى التأثيرات الاستعارية إلا من تأويل القول تأويلاً حرفيًا مبنياً على المعنى الحرفي.

وهو بذلك يقيم توازياً جزئياً بين الاستعارة والتشبيه: فالفرق بين هذه وتلك، في نظره، هو أنّ التشبيه يقول صراحة ما تُلغى الاستعارة ضمناً. إلا أنّ هذا الأمر لا يستلزم القول بأنّ الاستعارة يمكن أن تُختزل في تشبيه: فالتشبيه يُظهر، فعلاً، تماثلاً، في حين أنّ الاستعارة تُلمح إليه فقط. وهذا الفرق في الطابع الصريح لما يتمّ تبليغه، يفسّر ما لنا من ميل إلى إسناد معنى ثانٍ للاستعارة، في حين أنّه لا وجود لهذا الميل في ما يخصّ التشبيه. فحسب «دافيدسون»، لا وجود، والحال تلك، لمبرّر يجعل ما يتيحه الاستعمال الحرفي للكلمات أمراً ممكناً بالتشبيه ولا يجعل نفس ذلك الاستعمال الأمر ممكناً بالاستعارة. فلطف الاستعارة إنّما هو أدقّ من لطف التشبيه.

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

ومن جهة أخرى، إذا كانت للاستعارة تأثيرات فإنها لا توفق في شيء سيمى
المجازي ولا طائل من صياغة قول شارح لها، فتأثيرات استعارة واحدة تنتج شيء
المُخاطَبين. وأقصى ما يمكن القيام به في شأن الاستعارات الإبداعية هو أن نشرح
تأثيرات استعارة بعينها على شخص بعينه. وتبعاً لذلك، ليس للاستعارة، خارج معده
الحرفي، مضمون عرفاني ثابت خاص بها. وإضافة إلى ذلك فتأثيرات الاستعارة كثير
ما تكون ذات طبيعة غير قضوية. وهو ما يمثل سبباً جديداً لاستحالة إعطائها شرح
كافياً. /

وفي إيجاز، ليست الاستعارة، حسب «دافيدسون»، قضية دلالية متعلقة بازدواج الدلالة
ولكنها قضية تداولية متعلقة باستعمال الكلمات. فالاستعارة ليس لها قول شارح لأنها،
من جهة، ذات دلالة وحيدة ولا جدوى من شرحها، ومن جهة ثانية، تأثيراتها، هي في
الآن نفسه، غير ثابتة، متغيرة من شخص إلى آخر وغير قضوية غالباً. وفي الأخير تستدعي
الاستعارة، شأنها شأن التشبيه، عملية تشبيه دون أن يكون أحدهما مكافئاً للآخر من
وجهة نظر دلالية.

4.3 الاستعارة والتشبيه

سبق أن رأينا، أن أغلب النظريات المتعلقة بالاستعارة تستدعي بصورة مباشرة أو غير
مباشرة التشبيه؛ فهي إما تقر بالتكافؤ الدلالي بين الاستعارة والتشبيه وإما تفترض عملية
تشبيه لبعض الاستعارات (كما هو الشأن لدى «سيرل»)، أو لمجموع الاستعارات (كما
هو الحال لدى «دافيدسون»). فما شأن العلاقات بين الاستعارة والتشبيه بالضبط؟ يشير
«دافيدسون» إلى الصعوبات الموجودة في نظريات الدلالة المزدوجة. غير أنه يوجد نوعان
من نظريات المشابهة مَيَّز بينهما «سيرل» بدقة في تحليله للاستعارة (انظر 1982 Searle).

(أ) النوع الأول دلالي ويتمثل في الإقرار بأن معنى القول الاستعاري يكافئ التشبيه
الموافق له أو يتضمنه بطريقة أو بأخرى.

فلنرجع إلى المثالين (12) و(12'):

(12) أشيل أسد.

(12') أشيل كالأسد.

فحسب الصيغة الدلالية لنظريات المشابهة، يُكافئ المثال (12) دلالية المثال (12') أو أن معنى
(12) يتضمن (12') ولو أن (12') لا يستند تماماً لدلالة (12).

(ب) النوع الثاني تداولي ويتمثل في الإقرار بأن تأويل استعارة ما يمر عبر عملية
تشبيه لا تختلف عن العملية التي يستخدمها التشبيه الموافق.

القاموس الموسوعي للتداولية

هنا ليس الأمر متعلقاً بمعنى المثال (12) فهو مكافئ لمعنى (12) أم متضمن له بقدر ما يتعلق بعملية التأويل أي مكافئة أم متضمنة لعملية تأويل (12).

ولا يضع نقد «دافيدسون» موضع تساؤل إلا الصيغة الدلالية من نظريات المشابهة. ونستطيع، والحال تلك، أن نقدم حجة أخرى أيضاً: فالقول بأن معنى الاستعارة يكافئ معنى التشبيه الموافق لها لا يحل القضية الدلالية للاستعارة إلا إذا كنا متيقنين من أن [414] التشبيه الموافق لاستعارة ما هو / قول حرفي. وفي الحالة المعاكسة تكتفي الصيغة الدلالية من نظريات المشابهة بإرجاء المشكلة بعض الشيء دون أن تحلها. في حين أن كل التشبيهات ليست حرفية.

فلننظر في المثالين التاليين:

(23) الأرض زرقاء كبرتقالة. (Paul Eluard)

(24) جَنّ الليل كما تداعى بيت آشر. (Malcolm Lowry, Sous le volcan)

فلا التشبيه الأول ولا التشبيه الثاني بيدوان قولين حرفيين.

بل من العسير أيضاً أن يكون التشبيه الموافق لاستعارة إبداعية حقاً حرفياً. وعلى كل حال، بعضها لن يكون كذلك.

فلنعد إلى المثال (6) ولننظر في التشبيه الموافق (6):

(6) الإنسان قصبة مفكرة.

(6) الإنسان كقصبة مفكرة.

يبدو من العسير، وسنبين علة ذلك لاحقاً، اعتبار المثال (6) قولاً حرفياً.

إذن، بقطع النظر عن الانتقادات المبدئية لـ «دافيدسون»، تواجه الصيغة الدلالية من نظريات التشبيه صعوبات كبرى.

فماذا عن الصيغة التداولية من نظريات المشابهة التي تعتبر أن العمليات التأويلية هي المتكافئة تقريباً؟ فلنسأل: بكون العمليات التأويلية هي تقريباً متكافئة. وأذاً ما ينبغي أن نسأل ما هي العملية التأويلية لتشبيه ما؟ فالمتكلم الذي عقد تشبيهاً قصد إلى شدّ انتباه مخاطبه إلى خاصية أو خاصيات مشتركة بين شيئين سمّ الربط بينهما. وحينئذ ينبغي أن يكون هدف مخاطبه هو تحديد الخاصية أو الخاصيات التي جالت بخلد المتكلم.

ملاحظة: ليست شروط صدق التشبيه رهينة مقاصد المتكلم: فكي يكون التشبيه صادقاً ينبغي ويكفي أن تكون بين الشيئين اللذين عُقدت بينهما علاقة المشابهة خاصية مشتركة واحدة على الأقل.

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

وتمثل العملية حينئذ في فحص الشئيين وفي البحث عن الخاصية أو الخَصِيَّة المشتركة بينهما.

فالقول بأن العمليات التأويلية للاستعارة والتشبيه متكافئة، ولو جزئياً، يعني أن تأويل الاستعارة يستوجب فحص الشئيين اللذين عُقدت بينهما علاقة المشابهة والبحث عن الخاصية أو الخاصيات المشتركة بينهما بغاية تحديد ما كان منها في ذهن المتكلم حين أُنْتِج القول. غير أنه في كثير من الحالات تكون هذه الخاصيات خاصيات - - - نسنداً نحن إلى الأشياء أكثر مما تكون خاصيات تختص بها الأشياء حقيقة. /

فلنعد إلى المثال (12):

(12) أشيل أسد.

هذه الاستعارة السبذلة هي عادة ما تُحمل على المعنى المذكور في (13):

(13) أشيل قويّ شجاع.

غير أن المتعارف عليه في الإيتولوجيا (علم السلوكيات) أن الذكر من الأسود قد يكون قوياً إلا أنه عسول وليس بالضرورة شجاعاً. وكذا الشأن بالنسبة إلى المثال (25) الذي يُؤوّل عامة بالمثال (26). في حين أن الغورنّي هو - بالأحرى، حيوان مسالم من أكلّي الثمر.

(25) ريشار غورنّي.

(26) ريشار مضّ غليظ متوحش.

ههنا تكون المشابهة بين الشئيين عسيرة الإمكان وإذا عُقدت فإنها تكون بين التصوّرات الموافقة للأشياء. وكذا هو الشأن بالنسبة إلى الحالات التي تُعقد فيها الاستعارة علاقة بين شئيين أحدهما ليس له وجود في الحكون.

يمكننا هنا أن نستحضر عبارة «قصبة مفكرة» في المثال (6) أو عبارة «صبيّ منّ وأعظ» في المثال (22). وبكثير من البساطة، تستخدم عديد الأقوال الاستعارية ألفاظاً تعيّن شخصيات خيالية كما هو الشأن في المثالين (27) و(28):

(27) جون هو أربغون. (Harpagon)

(28) بيار هو دون كيشوت.

ولكن ما معنى التشبيه بين تصوّرات الأشياء؟

وعلى هذا النحو لا تخلو الصيغة التداولية شأنها شأن الصيغة الدلالية من نظريّات المشابهة من صعوبات ولعلّه ينبغي أن نقرّ أن الخاصية المشتركة بين الاستعارات والتشابهات الموافقة لها إنما هي اللاحرفيّة.

5.3 تأثيرات الاستعارة: اللآيات واللاقضية؟

أخيراً، تتوقع نظرية «دافيدسون» أن تأثيرات الاستعارة (التي تمثل خاصية الاستعارة في نظريته) هي في الآن نفسه، غير ثابتة، أي قابلة للتغيير من مخاطب إلى آخر، وغير قضوية. فماذا عن كل واحدة من هاتين الخاصيتين؟ فلنبداً باللاقضية، بناء على الأمثلة التي رأيناها للتو في فحصنا للصيغة التداولية من نظريات المشابهة، يمكن أن يذهب في اعتقادنا أن «دافيدسون» قد أخطأ ههنا؛ لَمَا كانت الاستعارات تستغل اعتقادات خاطئة متعلقة بأشياء في الكون أو معارف عن أشياء خيالية فإن هذه المعارف قضوية وبالتالي ستكون هذه التأثيرات هي أيضاً قضوية. فلا قضوية تأثيرات الاستعارة ليس إذن مبرهاً عليها. وما أبعدنا عن ذلك. / [416]

تبقى، الآن، الخاصية المتحركة لهذه التأثيرات، وهي خاصية تمثل، حسب «دافيدسون»، أحد أسباب استحالة صوغ قول شارح للاستعارات. ونحن، في هذا الموضوع، متفقون مع «دافيدسون». فيبدو فعلاً أن تأثيرات استعارة ما غير ثابتة وتغير وفق الأشخاص، إضافة إلى أن هذا الأمر أبين حين تكون الاستعارة أبعد. ومن جهة أخرى، تبدو صعوبة شرح الاستعارة على وجه مريض أي باستنفاد ما فيها من تأثيرات، هي الحقيقة الأساسية للاستعارة. وهي، زيادة على ذلك، تكون قاعدة كل تفسير لأهمية الاستعارات. وبعبارة أخرى، نحن نستعمل استعارة ما لأنه لا توجد طريقة أخرى لتبليغ ما نقصد إلى تبليغه.

لقد رأينا سابقاً أن التشبيه الموافق للاستعارة لا يمثل معناها. فافترضنا، حينئذ قولين شارحين للمثالين (12) و(25): فبالنسبة إلينا، الشرحان المشار إليهما يوافقان فقط أحد تأثيرات الاستعارتين (12) و(25)، والأرجح تأثيرهما المحوري. إلا أنهما لا يستنفدان مجسوع التأثيرات في (12) أو (25) والسبب الوحيد الذي يمكننا من اقتراحهما هو أن (12) و(25) مثالان منطقتان أشد التنميط. ففي حال استعارة إبداعية، ليس من المستحيل فقط أن نصوغ قولاً شارحاً يستنفد كل تأثيرات الاستعارة بل عاقبة ما يكون من الصعب أن نذكر تأثيرها الأساسي (التأثير الذي يدركه كل المخاطبين).

ونشير إلى أنه يوجد هنا اختلاف آخر عن التشبيه: فكما رأينا أعلاه، إن قصد المتكلم الذي يتلفظ بتشبيه هو أن يشد الانتباه إلى خضية محددة مشتركة أو أكثر متعلقة بالأشياء المعنود بينها التشبيه. ولا مبرر يدعو إلى اعتبار أن الوضع هو نفسه بالنسبة إلى المتلفظ باستعارة. والحجة الأساسية لرفض وحدة القصد هو أنه لو كانت متصدة هي ذاتها، فلماذا لا ندرك جيداً لم يستعمل المتكلم استعارة عوض تشبيه. وفي كل الأحوال، التشبيه فقط يوافق التزاماً من المتكلم بوجود خاصية مشتركة واحدة على الأقل.

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

4. تحليل تداولي للاستعارة

1.4 وضعية البحث في المسألة

آن الأوان أن نجتمع ما أفادنا به نظرنا في الاستعارة من معارف متعلقة بهذا النوع من الأقوال:

- (أ) لا تكشف الاستعارات عن خصوصية لغوية: فهي ليست دائماً مختلفة لغوياً.
- (ب) لا تكشف الاستعارات عن خصوصية منطقية: فهي ليست دائماً كاذبة.
- (ج) لا يرجع معنى استعارة ما إلى معنى التشبيه الموافق لها.
- (د) لا تتبس العملية التأويلية للاستعارة بالعملية التأويلية للتشبيه الموافق لها. /
- (هـ) لا تطابق مقاصد المتكلم باستعارة ما مقاصد المتكلم بتشبيه ما؛ لاسيما أن المتكلم بالاستعارة غير ملتزم بوجود خاصية مشتركة بين الأشياء المعنية.
- (و) إن تأثيرات استعارة ما تأثيرات غير قارة أي يمكن أن تتغير من مخاطب إلى آخر ويكون ذلك أصدق كلما كانت الاستعارة أبعد.
- (ز) يمكن أن تكون تأثيرات الاستعارة قضوية بل هي كذلك غالباً.
- (ح) لا يمكن أن نصوغ للاستعارة قولاً شارحاً.
- (ط) تستعمل الاستعارة في حالات لا يمكن فيها لأي قول آخر أن تكون له نفس التأثيرات.

كل هذه المعارف التي تجمعت لدينا عن الاستعارة هي في مجملها سلبية. لذا آن الأوان كي نقترح نظرية للاستعارة تأخذ في اعتبارها كل هذه المظاهر وتدمجها في نظرية إيجابية. وهذه النظرية توضح كيف تؤول الاستعارة، وتشرح لم نستعملها، فعلى ما نعلم لا وجود، في الوقت الحاضر، إلا لنظرية واحدة تلبي هذه الحاجة وهي نظرية تداولية ونعني بها نظرية «سبرير» و«ولسون».

2.4 نظرية «سبرير» و«ولسون»

لن نعرض من نظرية «سبرير» و«ولسون» (1986 - a و 1989) إلا ما لا بد منه لتحصل لنا فكرة دقيقة عن تحليلهما للاستعارة. فلنقل، منذ البدء، إنها نظرية تأخذ في اعتبارها كلاً من خاصيات الاستعارة (السالبة غالباً) المعروضة أعلاه.

1.2.4 الخطاب الحرفي والخطاب المجازي: وصف وتأويل

لنبداً بالتمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي لأن نقطة الاتفاق الوحيدة العامة في شأن الاستعارة هي أنها من الخطاب المجازي. والتعريف الوحيد للخطاب المجازي المتوفر لدينا هو تعريف «سيرل» القائم على التمييز بين معنى الجملة / ومعنى قول المتكلم:

الخطاب المجازي

يعتبر القول مجازياً إذا وفقط إذا كان معنى الجملة لا يتطابق مع معنى قول المتكلم.

كنا قد أشرنا إلى صعوبة من الصعوبات المتصلة بهذا التعريف: فالتمييز بين ما يقوله المتكلم وما كان يريد قوله (وهو يستلزم استلزماً قوياً أنه كان في إمكانه أن يقول حرفياً ما كان يريد قوله) يجعل، من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نشرح لماذا اختار المتكلم استعمال قول غير حرفي (أي الاستعارة في هذه الحال) لقول ما يريد قوله. /

[418]

وقد حلل «سيرل» و«ولسون» التمييز بين الخطاب الحرفي والخطاب المجازي دون أن تعترضهما هذه العقبة.

فحسب «سيرل» و«ولسون»، يمثل كل قول فكرة للمتكلم. ولكن هذا التمثيل يمكن أن يكون حرفياً أو مجازياً. وترتبط حرفية القول أو مجازيته بالمشابهة بين القول والفكرة التي يمثلها. فكيف نعرف المشابهة بين قول وفكرة؟ إن القول تمثيل ذو شكل قسري شأنه في ذلك شأن الفكرة (أي هما احتملان قبول قيمة صدق) ويمثل القول فكرة المتكلم، ويمكن أن تكون هذه الفكرة، في حد ذاتها، إما تمثيلاً لحالة أشياء تطابقها وإما تمثيلاً لتمثيل آخر، مقول أو مفكر فيه، مشابه لها. وفي كل الحالات الممكنة. يكون القول تأويلاً للفكرة. فإذا كانت الفكرة تمثيلاً لحالة الأشياء في الكون كانت وصفية وإذا كانت تمثل تمثيلاً آخر، مقولاً أو مفكراً فيه، كانت تأويلية.

للتفريق بين قول وصفي (من درجة ثانية) وقول تأويلي (من درجة ثانية)، فلننظر في المثالين التاليين:

(10) القَطُّ فوق الحَصِير.

(29) كان الَفَطُّ فوق الحَصِير.

فإذا كان المثال (10) قولاً وصفيًا من درجة ثانية من حيث أن شروط صدقه توافق كون القط موجوداً فوق الحَصِير أو غير موجود فوقه فإن القول (29) رهين كون أحدهم (المتكلم أو شخص آخر غيره) اعتقد أن الَفَطُّ كان فوق الحَصِير.

2.2.4 المشابهة التأويلية

ستتوقف هنا عند أول علاقة، علاقة الفكرة بالقول. وهذه العلاقة، وقد قلنا ذلك، هي علاقة مشابهة بين تمثيلين لهما شكل قضوي. ولكن، كيف نعرّف، حينئذ، المشابهة بين الأشكال القضيةيّة؟ تؤوّل الأقوال، في نظريّة «سبرر» و«ولسون»، في علاقتها بالسياق. ويتكوّن السياق من قضايا يعتقد المخاطب أنّها صادقة وهي منثّية من ثلاثة مصادر.

(أ) تأويل الأقوال السابقة مباشرة.

فلنعد إلى المثالين (10) و(29). ففي كلتا الحالتين يمكن أن نفترض لكلّ منهما حواراً يكون على التوالي:

(10)'أ - أين القطّ؟ (قول شخص معيّن في مكان بعينه)

ب - القطّ فوق الحصير.

(29)'أ. كانت تسأل أين كان القطّ؟ ب. القطّ كان فوق الحصير، فما كان عليها

[419] إلّا أن تذهب لترى نفسها. /

فالأمر في المثال (10) يتعلّق بخطاب مباشر وفي المثال (29) بخطاب غير مباشر حرّ. وفي الحالتين يمكن أن نستنتج القضية (30):

(30) يوجد قطّ معيّن.

(ب) المعارف الموسوعيّة التي نملكها عن الكون.

يمكننا هنا أن نتصوّر قضية مثل:

(31) قلّما تبعد القطط عن مكان سكناها.

(ج) المحيط المادي

فعلى سبيل الذكر ودائماً بالنسبة إلى المثالين (10) و(29):

(32) في المقام ثمة قطّ واحد هو «نيمو».

فالقضايا (30) و(31) و(32) تتكوّن سياقاً أدنى يؤوّل فيه المثالان (10) أو (29).

تبعاً لذلك، تكون المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي رهينة كون القولين يفضيان حين يؤوّلان في علاقتهما بنفس السياق إلى نفس الاستنتاجات المتحصّل عليهما بواسطة الاستدلال الاستنباطي أو عن طريق الاستلزامات السياقية.

لنعد إلى المثالين (10) و(29). يفضي المثالان (10) و(29) إذاً أولاً في علاقتهما بسياق أدنى - تتكوّن من (30) و(31) و(32) إلى الاستلزام السياقي (33) والاستلزام السياقي (34):

(33) نيمو فوق الحصير.

(34) كان نيمو فوق الحصار.

وانطلاقاً من هذا، يمكننا أن نعرّف المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي، فعندما يؤل التمثيلان القضوي الشكل (وا) و(و) في علاقتهما بسياق واحد (س) ثمة وضعيات متعددة ممكنة:

المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي

أ. مجموعة الاستلزامات السياقية (ز) المستنبطة من التمثيل (و) في سياق هو (س) ومجموعة الاستلزامات السياقية (ز') المستنبطة من التمثيل (و) في السياق (س) نفسه هي متماثلة: فالمشابهة بين (و) و(و') مشابهة كلية.

ب. مجموعة الاستلزامات السياقية (ز) المستنبطة من التمثيل (و) في سياق هو (س) ومجموعة الاستلزامات السياقية (ز') المستنبطة من التمثيل (و) في السياق (س) نفسه هي في علاقة تقاطع: فالمشابهة بين (و) و(و') مشابهة غير تامة وكل الدرجات ممكنة تبعاً لعدد الاستلزامات السياقية الممكنة.

ج. مجموعة الاستلزامات السياقية (ز) المستنبطة من التمثيل (و) في سياق هو (س) ومجموعة الاستلزامات السياقية (ز') المستنبطة من التمثيل (و) في السياق (س) نفسه ليس بينهما أي استلزام سياقي مشترك: فليس ثمة، إذن، تشابه بين (و) و(و').

[420]

وانطلاقاً من مفهوم المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي، يمكن أن نمتز قولاً حرفياً من قول أقل حرفية، مع العلم أن الحرفية هي علاقة بين القول والفكرة التي يمثلها:

(أ) يكون القول حرفياً إذا عقد علاقة مشابهة تامة مع الفكرة التي يمثلها.

(ب) يكون القول أقل حرفية إذا عقد مع الفكرة التي يمثلها علاقة ليست مشابهة تامة.

ملاحظة: إذا كان القول والفكرة داخلين في الحالة (ج) التي لا توجد فيها أية علاقة مشابهة بين شكلَيْهما القضوي، فمن البديهي أن القول ليس تمثيلاً للفكرة.

3.2.4 الألاحرفية: الاستعمال التقريبي والاستعارة

الحرفية، حسب «سبربر» و«ولسون»، شأنها شأن مفهوم المشابهة، هي علاقة تقابل: فبين الحرفية التامة، وكون القول ليس تمثيلاً للفكرة، كل الدرجات ممكنة. وليست الاستعارة إلا وجهاً من وجوه الخطاب الأقل حرفية، غير أن «سبربر» و«ولسون» يتصوران حالة يكون فيها القول تمثيلاً حرفياً للفكرة الممثلة. فهل يعني هذا، بالنسبة إليهما، كما هو الشأن بالنسبة إلى «سبرل»، أنه يوجد تمييز واضح بين قول حرفي وقول أقل حرفية؟ في الواقع، حسب «سبربر» و«ولسون»، إن الخطاب الأقل حرفية أشد تواتراً

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

وأكثر انتشاراً من الخطاب الحرفي: الخطاب الأقل حرفية يفيض أيضاً عن حدود الجوهري: التقليدية التي تعترف بها البلاغة، ويشمل الخطاب التقريبي، الذي قد يكون وجه من وجوه الأكثر تواتراً.

لننظر في السؤال التالي المطروح على فيليب:

(35) أين تقطن؟

فيليب يقطن في «نويي» على النخوم بين باريس وضواحيها. فهو يقطن على بعد ثلاث دقائق من محطة المترو الباريسي «بون دي نويي». وأمام فيليب إمكانيتان فيمكن أن يجيب:

(36) أ. أقطن في نويي.

ب. أقطن في باريس.

ففيليب يعرف أنه يقطن في نويي وهذه المعرفة ممثلة في الفكرة التي لديه. غير أنه يستطيع قول (36 - أ) وهي تمثيل حرفي لفكرته أو قول (36 - ب) وهي تمثيل أقل حرفية لفكرته. فالقول (36 - أ) مؤوّل في علاقته بالسياق (37) يفضي تقريباً إلى نفس الاستلزامات السياقية (38) التي لـ (36 - ب).

(37) أ. نويي على مقربة من الجهة الأخرى للطريق الحزامية.

ب. نويي ضاحية قريبة من باريس.

ج. العيش في نويي كالعيش في باريس. /

[421]

(38) أ. فيليب يركب المترو إذا أراد ركوب وسيلة نقل عمومية.

ب. فيليب يحيا حياة باريسية.

فلو حدث فيليب أحدّهم ممن لا يعرف باريس ونويي، فإنه سيقدم فكرة أدق عن حياته باستعماله لـ (36 - ب) عوضاً عن (36 - أ) ولكن في أغلب المقامات سيفضّل (36 - أ).

إذن، الخطاب التقريبي والاستعارة تجليان من تجليات الخطاب الأقل حرفية. ولكن، وإن التقيا في هذه النقطة، فإنهما لا يلتسان. فمتكلّم ما لا يستعمل قولاً تقريبياً لنفس الأسباب التي يستعمل لها قولاً استعارياً: فهو يستعمل الأول حرصاً على المناسبة لأن الاستنتاجات التي يريد تبليغها يكون الوصول إليها انطلاقاً من هذا القول التقريبي أيسر ممّا يكون من القول الحرفي. وهو يستعمل القول الاستعاريّ لأنه لم يكن يوجد قول قادراً على التعبير حرفياً عن فكرته لفرط تعقدها مثلاً.

ملاحظة: مفهوم المناسبة، الذي يشدّ نظرية «سبرير» و«ولسون» كلّها، يمكن التعبير عنه بالطريقة التالية:

المناسبة:

أ. يكون قول ما أكثر مناسبة في علاقته بـ «ما»، كلّما أنتج أكثر تأثيرات في ذلك السياق.

القاموس الموسوعي للتداولية

ب. يكون قول ما أكثر مناسبة في علاقته بسياق ما، كلما كان تأويله أيسر في علاقته بذلك السياق.

4.2.4 الاستعارة والمناسبة

لنسترجع الآن كلّ الخاصيات التي أسندناها أعلاه للاستعارة ولننظر كيف تتناولها نظرية «سبرير» و«ولسون».

(أ) ليس للاستعارات خاصيات لغوية؛ وهذا الأمر، الذي يحول دون إدراكها، يطرح صعوبات على كلّ نظرية تفترض أنّ تأويل الاستعارة يكون بعملية مخصوصة مختلفة عن العملية المستخدمة في تأويل الأقوال العادية. وليس الحال كذلك في نظرية «سبرير» و«ولسون» التي ترى أنّ القول الاستعاري يؤوّل كما يؤوّل أيّ قول آخر.

(ب) الاستعارات ليس لها خاصيات منطقية. فحسب «سبرير» و«ولسون» لا تطرح الاستعارة صعوبات مخصوصة في التأويل.

(ج) لا يمكن ردّ معنى الاستعارة إلى معنى التشبيه الموافق؛ فـ«سبرير» و«ولسون» لا يريان علاقة متميزة بين الاستعارة والتشبيه.

(د) [422] عملية تأويل الاستعارة لا تلتبس بعملية تأويل / التشبيه الموافق؛ فالجواب عن هذه المسألة كالجواب عن المسألة السابقة.

(هـ) مقاصد المتكلم باستعارة ما ليست مماثلة لمقاصد المتكلم بتشبيه ما؛ فحسب «سبرير» و«ولسون»، مقاصد المتكلم، مهما كان القول، هي أن يتجّ القول الأكثر مناسبة أي الذي يعبر تعبيراً أحسن عن الفكرة التي يريد التعبير عنها وبأقلّ كلفة في التأويل. فالفرق بين التشبيه الحرفي والاستعارة هو أنّ المتكلم بالتشبيه الحرفي، شأنه شأن من يتكلم بأيّ قول حرفي آخر، كان بإمكانه التعبير عن فكرته بطريقة حرفية، بينما لم تكن للمتكلم بالاستعارة طريقة حرفية للتعبير عن فكرته.

(و) تأثيرات الاستعارة غير قارة؛ ففي نظرية «سبرير» و«ولسون»، تؤوّل الاستعارة، كأيّ قول آخر، في علاقتها بسياق ما. والقضايا التي يتكوّن منها هذا السياق متأتية من مصادر مختلفة: أحدها تلك المعارف الموسوعية التي يمتلكها المتكلم. وهذه المعارف الموسوعية مرتبطة بما للمتكلم من تاريخ شخصي وبالتالي هي تتنوّع بتنوّع المتكلمين، وهذا هو ما تبيّن اختلاف سياق التأويل من مخاطب إلى آخر بالنسبة إلى القول الواحد، في مقام القول الواحد. وهذا التنوّع في المعارف الموسوعية يفسّر عدم استقرار تأثيرات الاستعارة.

(ز) تأثيرات الاستعارة يمكن أن تكون قسوتة بل هي في الأغلب كذلك؛ فحسب «سبرير» و«ولسون»، تأثيرات الاستعارة هي الاستلزامات السياقية التي نستطيع

المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة

استخراجها منها وهي، بطبيعة الحال، استلزامات قضوية لأنها ناتجة عن عملية استدلال استنباطي.

(ح) لا يمكن أن نصوغ للاستعارة قولاً شارحاً؛ وهذا إقرار قد يكون «سبرير» ودولسون، موافقين عليه بسبب النقطتين (هـ) و(و) المذكورتين أعلاه.

(ط) تستعمل الاستعارة في الحالات التي لا يمكن فيها لأي قول آخر أن تكون له نفس التأثيرات؛ ونستند هنا إلى النقطة (هـ) المذكورة أعلاه.

على هذا النحو، تُمكن نظرية «سبرير» ودولسون، من معالجة الاستعارات لا باعتبارها ظاهرة معزولة بل باعتبارها أقوالاً من الكلام العادي. وهذه الطريقة في المعالجة طريقة سليمة في تناول المسألة، على رأي البلاغيين الكلاسيكيين الذين كانوا يقولون بأنّ في الأسواق كلّ يوم من الاستعارات على قدر ما في قصائد الشعراء.

16. السرد والتخييل

ترجمة: خالد الوغلاني

نخصّص هذا الفصل بالأساس لمشكل تعدّد التداوليّة محوريّاً، وهو مشكل لا يطرحه السرد بقدر ما يطرحه التخييل. ولكي نبين السمة المحوريّة للتخييل في علاقته بالسرد، سنبدأ بالنظر في نظريّة انكبّت بصفة حصريّة على السرد الأدبي، وهي علم السرد عند جينات (انظر جينات 1972 و 1983). وسنبيّن أنّ هذه النظرية تتعرّض، رغم أهميّتها، إلى مشكل محوريّ آلت على نفسها ألاّ تواجهه ويتمثّل في انتماء معظم ما تنظر فيه من خطابات إلى التخييل. وسنركّز اهتمامنا بعد ذلك على التخييل مبتدئين باستبعاد أطروحة على قدر واسع من الانتشار وهي تلك التي تتعلّق بوجود لغة خاصّة بالتخييل. وسنستعرض بعد ذلك نظريّة «سيرل» (1982) عن التخييل إذ يرى أنّه يقوم على عمل إيهام أوزعم، وسنشير إلى حدود هذه النظرية. ثمّ سننظر بعد ذلك في نظريّة «لويس» (1983) التي يتعامل فيها مع مشكل التخييل بمنطق العوالم الممكنة ثمّ سنقترح حلاً تداولياً لتأويل نصوص التخييل وخطاباته.

1. علم السرد

1.1 عرض النظرية

تمت صياغة النظرية السردية عند جينات أساساً في كتابين يمثل أولهما (جينات 1972) طرحاً للنظرية. أمّا الثاني (جينات 1983) فهو محاولة للسرد على الانتقادات التي وجهها في الفترة الفاصلة بين الكتابين باحثون آخرون من ذوي الاهتمام بظاهرة السرد. وينبغي لكلّ عرض للنظرية السردية أن يذكر القارئ بأنّه إزاء نظرية بنيوية عن القصة الأدبية وأنها تحتلّ من هذا المنظور مكانة ما بين البحوث العلامية أو العلاماتية (حب الاصطلاحات) داخل التقاليد البنيوية الكبرى، ومع ذلك فهي تتميز عن هذه التقاليد بأنّها وإن اتّخذت لنفسها موضوعاً يتوافق في جانب منه مع موضوع العلامية - وهي القصة والقصة الأدبية - لا يختلط ما تدرسه من هذا الموضوع بما تدرسه العلامية:

القاموس الموسوعي للتداولية

(أ) لأن موضوع علامة القصص يتمثل في الحقيقة في دراسة ما يعمل فيها من أحداث وما ينشأ بين هذه الأحداث من علاقات.

(ب) لأن موضوع علم الترد يتمثل في الطريقة التي تروى بها مجموعة من [424] الأحداث./

وهكذا فإن علم الترد لا يهتم بالأحداث إلا باعتبارها تمكّن من تحديد الطريقة التي رويت بها. ومن ذلك فإنه يستند إلى مسلّمة.

مسلّمة علم الترد

يمكننا داخل قصة ما أن نفرّق بين الأحداث التي تروى بها قصة ما والطريقة التي تروى بها تلك الأحداث.

2.1 المفاهيم الأساسية في علم الترد

وأول ما تتجلى فيه هذه المسلّمة، ذلك التمييز الأساسي في منظور علم الترد، بين ثلاثة عناصر هي الحكاية والقصّ والترد:

(أ) الحكاية تحيل على المدلول أي على الأحداث المروية.

(ب) القصّ يحيل على الدالّ أو القول أو الخطاب أو النصّ الذي تروى بواسطته الأحداث.

(ج) الترد يحيل على العمل التردّي ويحيل بصفة أعمّ على المقام الذي يتم فيه الترد.

ومن هذا المنظور يكون موضوع علم الترد هو العدول الحاصل بين الحكاية والقصّ وهو ذلك العدول الذي ينتج عن الترد.

ويمكن للعدول الحاصل بين الحكاية والقصّ أن يظهر في ثلاثة أبعاد مختلفة:

(أ) الزمن: إذ تختلف العلاقات الزمنية بين الحكاية والقصّ بحسب احترام القصّ للترتيب الزمني للأحداث أو تعديله لهذا الترتيب باعتماد الاقتضاب وغيره...

لنستحضر هنا المثال الذي كثيراً ما يستعمله جينات نفسه في النصّ الذي كتبه سنة 1972 وهو رواية «في البحث عن الزمن الضائع» لمارسيل بروست حيث تروى الأحداث دونما ترتيب زمنيّ وحيث يكون القصّ معتمداً الإطناب أحياناً والإيجاز أحياناً أخرى...

(ب) الصيغة: ولها مظهران مختلفان: فمن ناحية أولى توافق المسافة التمييز القديم بين الحكاية *diégésis* والمحاكاة *mimésis* وقد وقعت استعادة هذا التمييز في تمييز متأخر نسبياً بين فعل الإشارة (*showing*) وفعل القول (*telling*) ثم استعادة جينات في

السرد والتخييل

تمييزه بين قصّ أقوال وقصّ أحداث، ومن ناحية أخرى توافق الرؤية مختلف وجهات النظر معتمدة كما توافق ظاهرة النظر إلى الأحداث فهو برؤية شخصية [روائية] مخصوصة.

وقد كان التمييز القديم بين الإخبار والمحاكاة يستند إلى تمييز بين أمرين هما على التوالي نقصة (هوميروس) والدراما (أوريبيد وسوفوكل). وأما تمييز جينات بين قصّ أقوال وقصّ أحداث فيندرج ضمن القصة وحدها ويقضي بذلك المسرح. وهو يسلط الضوء على ظاهرة تتمثل في أنّ لرواية يمكن أن تتكوّن كلياً من الحوارات - نستحضر في هذا المجال روايات مثل «الأرواح القوية» لجان جيونو أو «التحقيق» ليرنار بانجي - أو يمكن أن تخلو تماماً من الحوار فتكون قصاً خالصاً - وهذا شأن «الذهب» لبلاز سندرارس - ، أو أن تتضمن / أقساماً من الحوار وأخرى من القصّ الخالص على نحو ما نجده في بعض الروايات البوليسية لأغاثا كريستي. وعن وجهات النظر يمكن أن نستحضر مثالا في غاية الوضوح هو رواية «ما كانت تعرفه ميزي» لهنري جايمنس حيث تروى أحداث التاريخ القدرة من منظور طفلة صغيرة لا تفهم من هذه الأحداث شيئا.

(ج) الصوت: يتم إبراز السرد أو إخفاؤه حسب ما إذا كان السارد ظاهراً أو عليمًا غائبا عن القصّ. وكذلك التناسب الزمني بين السرد والحكاية، يكون مختلفا بحسب اختلاف السرد من متزامن مع الأحداث إلى لاحق بها أو سابق لوقوعها.

ويمكن أن نستحضر التباين بين عمل مثل رواية «في البحث عن الزمن الضائع» لمرسال بروست حيث يقدم السارد نفسه باعتباره منبع القصّ فيقول «أنا»، ورواية «التربة العاطفية» لقيستاف فلوبار حيث لا يوجد سارد ظاهر (لا أحد يقول أنا)، بل يوجد فقط سارد عليم خارج عن القصّ. أما عن المظهر الزمني للصوت فيمكن أن يتمثل في رواية «تريستام شاندي»⁵² للورنس ستيرن (Lawrence Sterne) بالنسبة إلى السرد اللاحق لأحداث، وفي رواية «مرتفعات هارلغنت» لإيميلي برونت بالنسبة إلى السرد المتزامن مع الأحداث. أما النموذج الذي يكون فيه السرد سابقاً بالأحداث فيبدو أنه أقرب إلى نموذج مدرسي منه إلى نموذج متواتر.

لقد رأينا كيف ظهر في التميزات السابقة تمييز بين الشخصية والسارد. وفي الحقيقة فإنّ جينات يقيم تميزات موازية لما كان شائعا في تلك الفترة داخل النظرية اللسانية من تميزات تخصّ تعدّد الأصوات، وهي تميزات توصل إليها بصفة مستقلة حتى يفرّق بين مختلف الكائنات النظرية التي تشارك في السرد. وهذا التمييز بين كيانات كثيرة مسؤولة عن مظاهر مختلفة من القصّ ليس أمرا مفاجئا إذ ينبغي لنا أن نفهم أنّ السرد هو المقابل في علم السرد لمصطلح إلقاء القول في لسانيات «دكرو». ولعلّ هذه التميزات التي يقيمها جينات بين مختلف هذه الكائنات النظرية في علم السرد تقترب كثيرا، إذا ما روعيت التفسيرات اللازمة، من التميزات التي أجراها «دكرو» بين الكائنات النظرية في نظريته عن إلقاء القول. وبذلك يكون لنا في علم السرد:

52 - «تريستام شاندي»: رواية للورنس ستيرن (Lawrence Sterne) نشرت في تسعة مجلّدات نشر المجلّدان الأولان منها سنة 1760 ونشرت بقية المجلّدات على مدى السنوات العشر الموالية وتعتبر الرواية من أهمّ الروايات في الأدب الغربي.

(أ) المؤلف وهو ليس كائنًا نظريًا وإنما هو الإنسان الذي أمسك في عالم الحقيقة بالقلم وهو يوافق الذات المتكلمة عند «دكرو» فهو مثله مستثنى من التحاليل النظرية. ففي رواية «السيدة بوفاري» كان المؤلف هو فلوبيير، إذ هو الذي قام في عالم الحقيقة بالإنتاج الفيزيائي للنص.

(ب) السارد وهو كائن نظري: يوافق المخاطب، فمثلما يكون المخاطب مسؤولاً عن إلقاء القول محدداً بسمات ضمير المتكلم المفرد يكون السارد كذلك مسؤولاً عن السرد محدداً بسمات ضمير المتكلم المفرد.

ففي رواية «في البحث عن الزمن الضائع»، كان السارد المعبر عنه هو مارسيل الذي لا مجال [426] للالتباس بينه وبين الكاتب بروست. /

(ج) وجهة النظر، وتوافق القائل عند «دكرو»، وهي تشير إلى الشخصية التي يعتبر القصّ عن آرائها دون أن تلتبس بالضرورة بالسارد.

ففي رواية «ما كانت تعرفه ميزي» كانت وجهة النظر الأكثر استعمالاً هي وجهة نظر ميزي التي لا مجال إلى أن تلتبس مع السارد العليم ولا مع الكاتب هنري جايمس.

وبناء على هذه التميزات المختلفة وعلى المثال الذي توفّره رواية «في البحث عن الزمن الضائع» يستكشف جينات مختلف الإمكانيات التي توفّرها القصص الموجودة ويشير إلى الإمكانيات التي يمكن أن توفّرها القصص المقبلة. إلا أنّ نظرية جينات تصطدم بمشاكل عديدة.

3.1 الصعوبات التي يواجهها علم السرد

يتمثل المشكل الرئيسي الذي يعترض علم السرد في أنّ المسألة التي تؤسسه لا تصبّح على القصص التخيليّة. إذ يُظهر عدد معين من القرائن صعوبة الفصل بين القصّ والسرد في القصص التخيليّة.

(أ) أولاً يمكن لعلم السرد أن ينطبق على نصوص مسرحيّة في حين أنّه كان بالإمكان أن تتصوّر عكس ذلك تماماً: فجينات يرى أنّ الأحداث في المسرح «محكيّة» أكثر منها «ممثلة» وأنّ المسافة الفاصلة بين الحكاية والقصّ، وهي موضوع السرد، قد تكون غير موجودة. ومع ذلك فإنّ النظر المتأني في النصوص المسرحيّة يبيّن لنا أنّنا إذا راعينا التّغييرات اللاّزمة يمكن أن نطبّق عليها، دون صعوبة، نفس التحاليل (السردية) التي نطبّقها على القصص الروائيّة (انظر «ريبول»، 1984). ومن هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج أنّ القصّ ليس بناء يثمره السرد انطلاقاً من حكاية معطاة، إذ الأحداث هي قبل ذلك بناء منجز، والتميز بين الحكاية *histoire* والقصّ *récit* إنّما يبدو هشاً للغاية.

السرد والتخييل

ونحن نجد في المسرح عددا من الخطابات الموجهة إلى الجمهور، وهي إن لم تظهر وجود سارد فإنها تظهر على الأقل وجود سرد، ونستحضر في هذا الاتجاه مسرح مولير والعديد من المسرحيات الحديثة فأنويل (Anouilh) مثلاً من المتعودين على هذه الظاهرة.

(ب) ثم إن بعض الأنماط من الخطاب، ولا سيما الخطاب الساخر، لا يمكن أن يفسر إلا إذا أضفنا كائنات نظرية جديدة إلى قائمة الكائنات النظرية التي قدمها جينات. وهنا نشير إلى أن نفس هذه الصعوبة تعترض نظرية «دكرو» عن تعدد الأصوات. فهناك كائن نظري، أو غير نظري، ينبغي أن يسند إليه المقصد الساخر؛ إذ أن هذا المقصد الساخر الذي يفترض أن يضمّن داخل السرد أي أن يرتبط بالشارد، إنما يقع على هذا الشارد دون أن يمكن اعتباره مع ذلك سخرية ذاتية، وهو لذلك يضطرنا إلى أن نسلم بوجود شخصية أخرى هي التي تضطلع قبل السارد بمسؤولية السخرية.

[427] وتظهر هذه الصعوبة خاصة عندما يكون ضحية السخرية السارد، نفسه إذ تزداد الصعوبة وضوحاً في القصص التي يكون فيها السارد / ظاهراً، ونكتفي هنا بمثال واحد مستخلص من رواية «باري ليندون» لوليام ماكبيس تاكراي، ففي كامل هذه القصة التي يرويها على لسان المتكلم المفرد بطل يعطيها اسمه في العنوان، والتي يلتبس السارد فيها تبعاً لذلك مع الشخصية الرئيسية، تحضر السخرية تجاه هذا البطل دون أن تتوفر إمكانية نسبها إلى السارد.

(1) أتعرف أن أخطائي كثيرة، ولا أدعي نفسي أي استقرار في المزاج، ولكني أنا والسيدة لندون لم نختصم أكثر مما هو دارج بين عاقمة الناس. وفي البداية كنا دائماً نتصالح بسهولة. لا شك في أنني رجل مليء بالأخطاء، ولكني لست ذلك الشيطان الذي يصفه أولئك البغيضون من عائلة التيتوف، ففي السنوات الثلاث الأولى لم أكن أضرب زوجتي إلا عندما أكون سكران.

ففي هذه الحالة لا يمكن الشك في نزاهة باري لندون ولا في السمة الساخرة للقول، ولكن لمن سنسند المقصد الساخر حينئذ؟

(ج) توجد إمكانية أن يندس داخل الأحداث، بصفة مقصودة أو غير مقصودة، على النحو الذي رويت به، تضارب ما أو تناقض أو مفارقة، والحال أننا إذا أردنا أن نتمكن من التمييز بين الحكاية والقص ينبغي أن نظل الحكاية متماسكة وإلا أصبح التمييز غير ذي معنى حقاً، وأصبحت أحداث الحكاية مبنية على نحو بناء القص نفسه.

ويوجد في التخييل سواء كان روايتاً أو مسرحياً الكثير من الأمثلة على تضاربات من هذا النمط، وسنقتصر هنا على مثال واحد من الأدب الروائي الفرنسي وهو «المزيفون» لجيد: فسارد «المزيفون» بصدد كتابة الرواية التي نحن بصدد قراءتها.

إن كل هذه الصعوبات في الدفاع عن وجود حدود صارمة بين الأحداث المعطاة والقص المبنى، داخل القصص التخيلية، يفرض علينا مراجعة مسلّمة علم السرد التي لم يعد هناك مجال لتطبيقها إلا على القصة غير التخيلية. بل يمكننا أن نضيف، من هذا المنطلق وبعبارة عن القول بوجود عدول بين الحكاية والقص، أن بين هذين الطرفين

صلة لا تنفصم وأن السرد يمثل جزءاً من القصّ. وقد نضيف في نفس الاتجاه أنّ بناء الأحداث هو الذي يبرز ببساطة ووضوح سمتها التخيلية.

2. التخيل: مشكل لسانيّ أم مشكل تداوليّ؟

لقد كان بالإمكان أن يكون التخيل مشكلاً لسانياً لو كان هنالك صيغ مخصوصة تميّز هذا النمط من الخطاب أو عبارة أخرى لو كان هنالك لغة خاصة بالتخيل. وفرضية وجود لغة خاصة بالتخيل قد طرحت بكثرة سواء كان ذلك بصفة صريحة أو بصفة ضمنية. ولذلك رأينا أن نخصّص الفقرة التالية لمناقشتها. / [428]

1.2 لغة التخيل: حقيقة أم تخيل؟

لقد رأينا في الفقرة السابقة أننا لا يمكن أن نميّز داخل قصّة تخيلية ما بين الأحداث أو الحكاية، حسب اصطلاحية جينات، والطريقة التي رويت بها أو القصّ، دائماً حسب الاصطلاحية نفسها. ومن هذا المنطلق فإنّ الخصوصيّة التي تميّز معظم النصوص المسرحيّة، إن لم نقل كلّها، وكلّ الكتابات الروائيّة، تتمثّل في سمتها التخيلية. ولعلّ من المغري للباحث أن يجعل من هذه السمة التخيلية خصوصيّة لغويّة، وهذه الأطروحة عن وجود لغة للتخيل كثيراً ما يتأسّس عليها، بشكل صريح نوعاً ما، عدد لا بأس به من البحوث الخاصّة بالتخيل.

إنّ هذه الأطروحة جذابة وعبها الوحيد هو أنّها خاطئة. فما الذي ينقصها لكي تكون صحيحة؟ وفي البداية ماذا تدّعي فعلاً؟ وماذا يعني أن نقول إنّّه توجد لغة للتخيل؟ يمكن لنا أن نفكّك هذا الإثبات إلى فرضيات متعدّدة:

(أ) هناك لغة مخصوصة للتخيل.

(ب) إلى جانب اللغة التي نستعملها في الخطاب العاديّ غير التخيليّ توجد لغة أخرى لا تستعمل إلّا في الخطاب التخيليّ بصفة حصريّة.

(ج) وهذا يستلزم أن تتحقّق إحدى الإمكانيتين التاليتين:

أ. إمّا أن تكون الكلمات والجمل المستعملة في الخطاب التخيليّ مختلفة (صوتياً، وتركيبياً، ودلالياً) عن الكلمات والجمل المستعملة في الكلام العاديّ،

ب. أو أن تكون الكلمات والجمل المستعملة في الخطاب التخيليّ مطابقة (صوتياً، وتركيبياً، ودلالياً) للكلمات والجمل المستعملة في الخطاب العاديّ، غير أنّ معناها مختلف (أي أنّ هناك فارقاً دلالياً).

وهكذا فإننا إذا أردنا التشريع لفرضيّة وجود لغة للتخيل، ينبغي لنا أن نقرّ على الأقلّ بوجود بعض العناصر اللغويّة التي لا تظهر إلّا في الخطاب التخيليّ أو التي يتغيّر

التردد والتخييل

معناها داخل الخطاب التخيلي، والحال أنّ كلّ المحاولات التي سعت إلى عزل عنصر أو أكثر من هذا القبيل تبين أنّها بلا جدوى.

وسنشير فقط إلى عنصرين مما يزعم أنّها عناصر لغوية مخصوصة بالتخييل:

(أ) فمن ناحية ما، كثيراً ما يقال بأنّ الماضي البسيط في الفرنسية لا يظهر إلا في الخطاب المكتوب؛ وحتى بقطع النظر عن كون هذا القول المتداول لا يكتسي البدهة المطلوبة، فإنّه إذا أريد لهذا الارتباط الحصريّ بالكتابة أن يكون عنصراً من عناصر لغة ما للتخييل، ينبغي الإقرار بأنّ كلّ ما هو مكتوب يرتبط بالتخييل وهو زعم أقلّ ما يقال فيه إنّهُ يصعب القبول به. / [429]

(ب) ومن جانب أكثر جدّة جرت محاولات (انظر بانفيلد، 1982) تثبت أنّ الأسلوب غير المباشر الحر مرتبط بالنص التخيلي؛ ولكنها بقيت رغم ذلك محاولات غير مقنعة بما فيه الكفاية لأنها تتركز على تعريف دائري للظاهرة، إذ تقع المعادلة بين واحد من الأبنية التركيبية الخاصة بالأسلوب غير المباشر الحرّ والآثار التأويلية التابعة له. فإذا تركنا هذا التعريف، لاحظنا أنّ الأسلوب غير المباشر الحرّ يظهر أيضاً في الخطاب المنقول سواء كان ذلك في المشافهة أو في المكتوب وهو يوجد بصفة أكبر في الخطابات التي ليست من التخييل في شيء.

ومن جهة أخرى يبدو لنا أنّ هنالك حاجة أخرى لرفض الأطروحة القائلة بوجود لغة خاصة بالتخييل. فإذا كان التخييل يقتضي أن نمثّل شخصيات وأشياء وأحداثاً لا وجود لها في عالم الحقيقة، فإنّها لا يمكن أن تمثلها إلاّ لأنّها تستعمل نفس اللغة التي نستعملها في تمثيل شخصيات وأشياء وأحداث موجودة في عالم الحقيقة، بل إنّ نفس الأمر يحدث في التمثيل التابع لفن الرسم لشيء أو لشخصية أو لحدث تخيليّ، إذ يمثّل بنفس الوسائل التي يمثّل بها شيء أو شخصية أو حدث موجود. وهكذا فإنّ إمكانية وجود التخييل تتوقّف في حدّ ذاتها على استعمالها للغة العادية واستعمالها بصفة أعمّ للوسائل المألوفة في التمثيل.

2.2 التخييل: المظاهر التداولية

لقد رأينا قبل قليل أنّ التخييل ليس مشكلاً لغوياً، وهو ليس كذلك لأنّه لا وجود للغة خاصة بالتخييل تختلف عن اللغة العادية. وهو ليس كذلك لأنّ التخييل يمكن أن يستعمل وسائل أخرى للتمثيل غير اللغة كالرسم أو السنما مثلاً، فكيف يمكن لنا أن نقول إنّ التخييل هو مشكل تداوليّ أو أنّ له مظاهر تداوليّة؟ وما هي هذه المظاهر؟

في التخييل، يبتّ المؤلف أو القائل (حسب اصطلاحية تختلف عن اصطلاحية جينات أو اصطلاحية «دكرو») قولاً يمثّل قضية هي في معظم الأحيان خاطئة، وهو يعلم أنّ هذه القضية خاطئة، ويبتّها مخاطباً أو قارئاً يعلم أيضاً أنّها خاطئة. لذلك يتمثّل أحد المشاكل التداولية التي يثيرها التخييل (كالاستعارة) في الغايات التي من أجلها نمضي

وقتا لكي نتيج أقوالا ونؤول أقوالا يكون محتواها الإبلاغي أقرب إلى الضعف إن لم يكن معدما. وسنحاول أن نجيب عن هذا السؤال فيما تبقى من هذا الفصل.

ومن جهة أخرى يتحدث التخيل عن أشياء وشخصيات غير موجودة يعينها ويحيل عليها. ولعل الطريقة التي يفعل بها ذلك، ونجاح ما ينجز من أعمال إحالة داخل التخيل، يمثلان مسألتين أخريين يمكن لنا طرحهما وهما مسألتان تداوليتان، تماما مثلما أن مشكل الإحالة تداولي في مجمله.

وأخيراً، ينجز في قول تخيلي ما، مثلما هو الشأن في كل قول نحوي، حسب نظرية [430] الأعمال اللغوية، عمل متضمن في القول. أما / طبيعة هذا العمل والصيغ التي يتحقق بها فتانك هما المسألتان التداوليتان الأخريان اللتان يثيرهما التخيل.

وسنبداً بالنظر في هاتين المسألتين الأخيرتين على أن نخصص الفقرة المقبلة لنظرية تحاول الإجابة عنهما وهي نظرية «سيرل» عن التخيل.

3. نظرية الأعمال اللغوية والتخيل

يمكننا أن نتطرق إلى مشكل التخيل من زاويتين اثنتين: زاوية الموضوعات التي يتحدث فيها التخيل وحكمها، وزاوية تمثيل التخيل وحكمه. وقد رأينا أن التخيل يمكن أن يستعمل وسائل مختلفة من قبيل الرسم والسما والمسرح والرواية والخرافات وغيرها. ولا نهتم هنا إلا بالوسائل اللغوية الخالصة، ونُمنى بشكل رئيسي بالرواية. وبعد أن فرغنا من استبعاد الأطروحة القائلة بوجود لغة خاصة بالتخيل، يمكننا أن نفترض أن خطاب التخيل يختلف عن اللغة العادية. وليس ذلك من حيث اللغة التي يستعملها بل ربما من حيث الطريقة التي يستعمل بها هذه اللغة. وهذه الفرضية هي التي تجعل التخيل يكتسي، في غياب خصوصيات لغوية خالصة، خصوصيات تداولية نريد الآن أن ننظر فيها.

1.3 فرضية عمل متضمن في القول خاص بالتخيل

لقد قدّمنا فرضية عن عمل متضمن في القول مخصوص بالتخيل. وحسب التمييز الذي أجراه «أوستين» (انظر «أوستين» 1970) بين العمل القولّي وعمل التأثير بالقول والعمل المتضمن في القول، يمثل العمل المتضمن في القول عملاً ينجز في اللغة، في حين يوافق العمل القولّي النشاط الفيزيائي الذي ينشأ عنه القول، ويوافق عمل التأثير بالقول عملاً ينجز بواسطة اللغة.

والمثال النموذجي عن أعمال التأثير بالقول هو الإقناع، أما الأعمال المتضمنة في القول فهي على نمط الوعد والأمر والدعاء وغيرها.

السرد والتخييل

فكلّ قول يوافق جملة نحويّة تامة يؤدّي بالضرورة عملاً ما متضمّناً في القول، ومع ذلك يمكننا أن نميّز بين ثلاث وسائل رئيسيّة لإنجاز عمل متضمّن في القول:

(أ) بواسطة قول إنشائيّ صريح.

لنتأمّل المثال التالي:

(2) أعدك أن آتي غدا

فالقائل في المثال (2) ينجز عملاً متضمّناً في القول يفيد الوعد. وقد أنجز هذا العمل بمجرد إلقاء القول (2) وقد وقعت الإشارة إليه تصريحاً بالمقدّمة «أعدك أن». فالقول الإنشائيّ الصريح يميّز بوجود مقدّمة أو فعل إنشائيّ (وعد، دعا، أمر وغيره) مستعمل مع ضمير المتكلّم المفرد في [431] المضارع المرفوع.

(ب) بواسطة البناء التركيبيّ للقول ومعنى الكلمات التي تكوّنه.

لنتأمّل المثالين (3) و(4)

(3) سأتي غدا

(4) من أتي؟

ففي المثال (3) يجعل البناء التركيبيّ للجملة وهي جملة خبريّة والزمن المستعمل وهو زمن المستقبل، القول وعداً أو تكهناتاً بل وتهديداً أيضاً؛ وهذه الإمكانيّات تتحدّد بواسطة البناء التركيبيّ للقول ولكتّنها لا تكفي بالضرورة وحدها لتحديد يقيني لنمط العمل المتضمّن في القول الذي تمّ إنجازه. إذ من الممكن أن تكون العودة إلى السياق ضروريّة.

وفي المثال (4) لا يدع بناء الجملة الاستفهاميّ مجالاً للشكّ: إنّ إنجاز لعمل متضمّن في القول يفيد السؤال. ونلاحظ أنّ الصيغة الطليّة تشير كذلك إلى الأمر. وهكذا فإنّ بعض الأبنية التركيبيّة كافية، مع مراعاة التغيرات اللازمة، للإشارة بوضوح إلى ما يوافق من الأعمال المتضمّنة في القول.

(ج) بواسطة عمل لغويّ غير مباشر.

ولنأخذ المثالين (5) و(6):

(4) هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

(5) هل بإمكانك أن تفتح النافذة؟

المثالان (5) و(6) هما عملان متضمّنان في القول يفيدان الالتماس: فهما غير مباشرين بما أنّهما لا يردان في شكل إلزاميّ، وإنّما يردان في شكل استفهاميّ حيث يدور الاستفهام حول قدرة المخاطّب على إنجاز العمل المرتجى. فعبّر مسار استدلاليّ يقرّر المخاطّب أن الإجابة الملائمة للمثال (5) أو (6) ليست خطاباً عن قدراته الجسديّة أو العقلية بل هي عمل فيزيائيّ يتمثّل على التوالي إمّا في منالة المخاطّب الملح أو في إغلاق النافذة.

وبناء على ذلك، أمكن لنا افتراض أن يكون مؤلف الرواية، أو بصفة أعم، القائل في خطاب التخيل، إنما ينجز عملاً متضمناً في القول مخصوصاً يتمثل في رواية حكاية أو كتابة رواية.

وقبل أن نرى إن كانت هذه الفرضية مقبولة أم لا، من المفيد أن ننظر فيما يترتب عنها. ونلاحظ بدءاً أنه إذا كان هناك عمل متضمن في القول لرواية حكاية أو كتابة رواية، فإن هناك إمكانية ضئيلة أن يكون هذا العمل غير مباشر: فالطابع غير المباشر يبدو في الواقع مرتبطاً بمواضع اجتماعية والحال أن عملاً من قبيل رواية حكاية أو كتابة رواية هو، بخلاف الأمر أو الالتماس، قابل لأن يستغني بسهولة عن التلطف. فهو عمل معترف به اجتماعياً (إلى درجة أن أصحابه يكافؤون أحياناً بالجوائز والتكريم) وليس فيه تهديد أو إيذاء للمخاطب الذي لا يمكن أن يضعه القول في منزلة دونية. وهكذا لم تبق إلا إمكانيتان، إحداهما تلك التي نكون فيها إزاء عمل منجز بقول إنشائي صريح، أما الإمكانية الثانية فهي تلك التي تكون فيها دلالة الجملة، المستندة [432] إلى بنائها التركيبي / وإلى معنى عناصرها، هي التي يمكن أن تتحدد أننا إزاء عمل متضمن في القول يفيد رواية حكاية أو كتابة رواية.

ومن البديهي القول بأن الفرضية الأولى مستبعدة إذ لا يبدو أن هناك تركيبة إنشائية من قبيل أمر كـ ب أو أعددك بتوافق عملاً ما متضمناً في القول لرواية حكاية أو كتابة رواية. وهكذا تبقى الفرضية القائلة بوجود عمل متضمن في القول يقع الإعلان عنه بواسطة دلالة القول الذي أنجز فيه. فما هي قيمة هذه الفرضية؟

وفي البداية لا نكتفي بملاحظة أن اللغة المستعملة في الخطاب التخيلي هي نفس اللغة التي تظهر في الخطاب العادي، بل إن الجمل التي تكون الخطاب التخيلي هي جمل عادية توافق عدداً معيناً من الأعمال المتضمنة في القول التي يكون عمل الإخبار أكثرها شيوعاً في هذا النمط من الخطاب.

عمل الإخبار يوافق الجملتين الإخباريتين العاديتين التاليتين:

(6) السماء تمطر.

(7) خرجت المركبة في الساعة الخامسة.

ينجز القائل في المثال (8) تماماً مثل القائل في المثال (7) عملاً متضمناً في القول يفيد الإخبار، وهذا يعني أنه يخبر بتحقيق حالة ما من الأشياء في عالم الحقيقة. والملاحظ أن المثال (8) هو مثال نموذجي بالنسبة إلى النظرية الأدبية منذ أن أدخله بول فاليري إلى هذا الاختصاص.

إن الأقوال المكونة للخطاب التخيلي هي أساساً أعمال إخبارية. ومن هذا المنطلق كيف يمكن لها أن تكون شيئاً مغايراً؟ وهنا لدينا فرضيتان:

السرد والتخييل

(أ) أن تكون أعمالاً إخبارية وتكون في نفس الوقت أعمالاً تفيد بالتوازي مع ذلك رواية حكاية أو كتابة رواية.

(ب) أن يكون لها مظهر الأعمال الإخبارية في حين أنها في الحقيقة ليست أعمالاً إخبارية بل هي أعمال لرواية حكاية أو كتابة رواية.

وتبدو الفرضية الأولى مثيرة للشك إذ أنها لا تتوافق مع نظرية الأعمال اللغوية القائلة بأنه إذا وجد عمل واحد متضمن في القول، تم إنجازها ضمن أي قول يوافق جملة نحوية تامة، فإنه لا يمكن أن يوجد اثنان. فهذه النظرية ليس لها إجابة حول الطريقة التي ينجز بها العمل الثاني وهو عمل رواية حكاية أو كتابة رواية، بل إنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن الإجابة الوحيدة عن هذه المسألة تتمثل في افتراض أن يكون القول داخل الخطاب التخيليّ حاملاً لدالتين اثنتين إحداهما يكون القول فيها موافقاً لعمل يفيد الإخبار أما الثانية فيكون القول فيها موافقاً لعمل يفيد رواية حكاية.

ملاحظة: من المرجح أن تكون فرضية فويوم Vuillaume هي التي تعتمد التمييز بين تخييل رئيسي وتخييل ثانوي (انظر فويوم 1990 وانظر هنا بالتحديد الفصل 17، الفقرة 1-2-2).

[433]

ولكن بما أن اللغة المستعملة في الخطاب التخيلي هي نفس اللغة التي نستعملها في الخطاب العادي، فإن هذا يفترض أن الأقوال في الخطاب العادي لها أيضاً نفس هذه الازدواجية في الدلالة، وبعبارة أخرى فإن كل الأقوال، سواء أكانت في الخطاب العادي أو في الخطاب التخيلي، توافق عملين متضمنين في القول، يكون واحد منهما عملاً يفيد رواية حكاية، وهو أمر غير معقول.

أما الفرضية الثانية فتدعو إلى الظن أن الأقوال في الخطاب التخيلي لا تحمل نفس ما للأقوال في الخطاب العادي من دلالة (قد تنجز الأقوال فيها في الأغلب أعمالاً تفيد الإخبار)، وإنما تفيد دلالة أخرى (قد تنجز الأقوال فيها أعمالاً تفيد رواية حكاية). وهذا يعيدنا إلى الفرضية القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتخييل وهي الفرضية التي كنا قد رأينا فيما تقدم أنها غير مقبولة.

وهكذا يبدو أن الفرضية القائلة بوجود عمل متضمن في القول مخصوص بالتخييل، هي مثل الفرضية القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتخييل، لا بد لها أن تترك.

2.3 التخييل والعمل المزعوم

نعرض الآن لنظرية «سيرل» في التخييل. فـ «سيرل»، وهو بعد «أوستين»، واحد من الواضعين الرئيسيين لنظرية الأعمال اللغوية، يرفض هو الآخر النظرية القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتخييل والفرضية القائلة بوجود عمل متضمن في القول مخصوص بالتخييل.

إلا أنه يستنتج، وهو في ذلك محقّ تماماً، أن الأعمال المتضمّنة في القول التي توافق في الخطاب التخيليّ الكلمات والجمل المستعملة هي أعمال متضمّنة في القول لا تنجز حقيقة.

وبعبارة أخرى فإنّ المثال (8) إذا ظهر في خطاب عاديّ سيكون صالحاً لإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار في حين أنّه إذا ظهر في خطاب تخيليّ فإنّه لا يسمح بإنجاز عمل إخباريّ وذلك رغم أنّه لا يكون صالحاً لإنجاز عمل متضمّن في القول آخر؛
(8) خرجت المركبة في الساعة الخامسة.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح مشكل الأعمال المتضمّنة في القول في علاقتها بالتخييل، ولن يكون ذلك بمعنى العمل المتضمّن في القول المخصوص بالتخييل بل يكون بمعنى السؤال التالي:

كيف كانت اللغة المستعملة في الخطاب التخيليّ هي اللغة العادية وهل بإمكانها الحفاظ على معناها العاديّ، والحال أنّها لا تسمح بإنجاز الأعمال المتضمّنة في القول المرتبطة بها دلاليّاً؟

قبل أن نقترح إجابة عن هذا السؤال، نقول إنّ «سيرل» يقدّم تمييزين، أولهما تمييز بين التخييل والأدب، والثاني تمييز بين الخطاب التخيليّ والخطاب المجازيّ. ويرى «سيرل» أنّ الأدب لا يرتبط في كليّته بالتخييل وكذلك التخييل لا يرتبط في كليّته بالأدب [434] (يكفي أن نذكّر الحكايات المضحكة)؛ /

(أ) إنّ نوايا المؤلف هي التي تقرّر ما إذا كان مؤلّف معيّن تابعا للتخييل أم لا.
(ب) إنّ التقييم الذي يتوقّر للقارئ عن المؤلف هو الذي يسمح له بأنّ يعتبره أدباً أم لا.

وكذلك فإنّ «سيرل» يرى أيضاً أنّ الخطاب التخيليّ مثل الخطاب المجازيّ يوجد فيه تغيير لبعض القواعد الدلاليّة، إلّا أنّ التمييز بين هذا النمط من الخطاب أو ذاك يكون بديهياً إذا تذكّرنا أنّ الصّور البلاغيّة تظهر في الخطاب العاديّ مثلما تظهر في الخطاب التخيليّ:

(أ) الخطاب المجازيّ ليس حرفيّاً
(ب) الخطاب التخيليّ ليس جاداً.

ومصطلح جاد يحيل بصفة حصريّة على التزام المخاطب الشخصي بأنّ القول الذي ينتجه أو الأقوال التي ينتجها حقيقة.

وينصبّ اهتمام «سيرل» هنا على التمييز بين الخطاب الجاد غير التخيليّ والخطاب التخيليّ غير الجاد. ويقارن بين الخطاب الحرفيّ الجاد والخطاب الحرفيّ غير الجاد

الشرذ والتخييل

ويستتج أن المخاطب في الخطاب الأول قد أحترم عددا من القواعد التي أهملها المخاطب في الخطاب الثاني، وهي قواعد الإخبار (بما أن الأشكال اللغوية المطابقة لعمل الإخبار هي نفسها الأشكال الأكثر تواترا في الخطاب التخيلي):

قواعد الإخبار:

1. القاعدة الأساسية: إن المضطلع بالإخبار يضمن صدق القضية المعبر عنها.
2. القواعد التمهيدية: على المتكلم أن يكون قادرا على تقديم الأدلة والأسباب والعلل التي تثبت صدق القضية المعبر عنها.
3. ينبغي ألا يكون صدق القضية المعبر عنها ظاهرا للمتكلم ولا للمستمع في مقام إلقاء القول.
4. قاعدة النزاهة: المتكلم ينطق عن اعتقاده ضمن السياق الذي ورد فيه إلقاء القول.

ويرى «سيرل» أن المخاطب في القول الذي يظهر في الخطاب التخيلي يوهم بأنه يقرم بإخبار. وفعل أوهم أو زعم ينبغي أن يفهم بمعنى أن المخاطب في الخطاب التخيلي لا يسعى إلى مغالطة مخاطبه بخصوص التزامه ولا بخصوص نواياه. فإمكانية وقوع مثل هذا العمل للإيهام بإنجاز عمل متضمن في القول إنما تقوم على وجود مجموعة من المواضع، غير اللغوية ولا الدلالية، تعطل الصلة بين دلالة الجملة وإنجاز العمل المتضمن في القول الموافق لها (وهي في حالة الإخبار القواعد من 1 إلى 4).

فلنتأمل، مثل «سيرل»، الفرق بين الخطاب التخيلي والخطاب الكاذب: ففي النوع الأول، يوهم المتكلم دون أن تكون له نية المغالطة مع وجود / مواضع معطلة. أما في النوع الثاني فللمخاطب نية المغالطة مع أن القواعد غير معطلة. [435]

ولكي ينجز المخاطب عمله الموهم دون نية في المغالطة، ينجز بالفعل عملا متضمنا في القول لإلقاء القول مما جعل «سيرل» يلاحظ أنه إذا كان العمل المتضمن في القول موهوما، فإن عمل إلقاء القول واقعي.

ولما كان المؤلف قد خلق شخصيات تخيلية موهما بأنه يحيل عليها، يمكننا، ونحن خارج التخيل، أن نحيل عليها بطريقة أصيلة للغاية وذلك ضمن خطاب جاد عن التخيل، والفرق بين الخطاب الجاد والخطاب الجاد عن التخيل هو، كما تبينه التسمية، أن الخطاب الجاد لا يتحدث عن الخطاب التخيلي في حين أن الخطاب الجاد عن التخيل يتحدث عنه. والإحالة تستتبع التصديق بأن الشيء الذي نحيل عليه موجود. أما الإيهام بالإحالة فيستتبع الإيهام بالاعتقاد بأن الشيء الذي نحيل عليه موجود.

ومن جهة أخرى فإنّ القاعدة الوحيدة التي ينبغي للمتكلّم أن يحترمها في الخطاب التخيلي هي قاعدة الانسجام: فكلّ الأحداث التي تظهر في التخيل ينبغي أن تكون منسجمة فيما بينها.

ومع ذلك فإنّ كلّ قول يظهر داخل التخيل لا يوافق بالضرورة عملاً متضمّناً في القول موهوماً. ويمكن فعلاً أن توجد داخل الخطاب التخيلي أقوال تحيل على شخصيات أو أماكن أو أحداث وقعت فعلاً ويمكن للمخاطب أن ينجز حول هذه الشخصيات أو هذه الأماكن أو هذه الأحداث أعمالاً متضمّنة في القول حقيقة.

ويمكننا أن نتذكّر في هذا الاتجاه رواية مثل «رباعي الإسكندرية» للورانس دورال. فالشخصيات التي تظهر فيها خيالية مثل الأحداث التي تروى فيها. ولكن المدينة ليست كذلك وهي في ذلك لا تختلف عن بحيرة ماريوتيس. وفي رواية «دير بارما» لستدال توصف معركة أوسترلitz وهي معركة حقيقة وذلك رغم أنّ كلّاً من فابريس وسانسيفيرينا غير موجودين. ويمكننا أن نقترح العديد من الأمثلة في هذا الاتجاه.

ويتصدّى «سيرل» أخيراً إلى مسألة أخيرة وهي مسألة الجدوى من التخيل. لماذا نمضي الوقت في كتابة خطابات غير جادة في التخيل أو قراءتها؟ وهو يرى أنّ الآثار التخيلية تحمل رسالة أو رسائل تنقل عبر الخطاب دون أن تكون في الخطاب بأنّ معنى الكلمة.

3.3 مصاعب نظرية التخيل باعتباره زعماً

تواجه نظرية «سيرل» عن التخيل جملة من الصعوبات. فهي وإن تجاوزت العقبة التي تمثلها فرضية وجود لغة مخصوصة بالتخيل أو عقبة عمل متضمّن في القول مخصوص بالتخيل وهو في آخر المطاف يؤدي إلى نفس الشيء، فإنّها تواجه مع ذلك عقبة أخرى [436] هي العقبة المتعلقة بمفهوم عمل الإيهام دونيّة في المغالطة وهو مفهوم مركزي في هذه النظرية. فالمتكلّم في القول التخيلي له فعلاً نية الإيهام ولكن ليست له نية المغالطة؛ فهو إلى جانب ذلك، ينوي الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول وهو عادة عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار. ولهذا الغرض فإنّ المخاطب، كما يلاحظ حقاً «سيرل»، يقوم بعمل إلقاء قول حقيقيّ تاماً. ولكن لكي يكون عمله في الإيهام بإنجاز عمل إخباري مكلّلاً بالنجاح، لا يمكنه أن يقول ما اتفق: إذ لا بدّ له من أن يقول جملة نحوية وأن تكون هذه الجملة هي الشكل الذي يرتبط به إنجاز العمل الإخباري داخل الخطاب العادي. وهكذا فإنّه لا يوجد بين الجملة التي يقولها المتكلّم في القول التخيلي نية الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار والجملة الواردة في الخطاب العادي أي اختلاف في الظاهر إذ يكمن الاختلاف الوحيد بينهما في نوايا المتكلّم. إلى هذا الحدّ ليست هناك صعوبة: إذ المخاطب يقول جملة نحوية ذات شكل إخباري نية الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول، وهناك مجال واسع للاعتقاد بأنّ مخاطبته

السرد والتخييل

سيصدق بأنه ينجز عملاً متضمنًا في القول يفيد الإخبار. الإشكال يطرح عندما يقع تغيير نية المخاطب الأولى، وهي نية الإيهام بإنجاز العمل المتضمن في القول المفيد للإخبار وذلك بأن تضاف إليها نية ثانية هي نية عدم المغالطة. ومن هذا المنطلق ينبغي فعلاً أن نضيف إلى شروط نجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمن في القول، شروط نجاح عمل الإيهام الخالي من المغالطة. ولنعدد الشروط الأولى والثانية:

شروط نجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمن في القول يفيد الإخبار

أ. إنجاز عمل إلقاء قول

ب. أن يكون هذا العمل مطابقاً لإلقاء قول جملة نحوية تامة ذات صيغة إخبارية.

شروط نجاح عمل إيهام خال من المغالطة

أ. الإشارة إلى أن عمل الإيهام عمل مؤهّم

يتمثل الإشكال في وجود تناقض بين الشرط (ب) من عمل الإيهام لإنجاز عمل متضمن في القول يفيد الإخبار والشرط الوحيد لعمل الإيهام الخالي من المغالطة: إذ لا يمكننا أن نقول في نفس الوقت جملة نحوية تامة ذات صيغة إخبارية ونشير إلى أن العمل المنجز فيها هو عمل مؤهّم، إلا إذا أرفقناها بمقدمة أو بملحق يشير إلى هذه السمة غير الجادة. والحال أنه لا يوجد في التخييل مقدمات أو ملاحق من هذا القبيل.

المقدمة الوحيدة الموجودة فيما نعلم هي الافتتاحية التقليدية في الحكايات الخرافية: «كان يا ما كان في قديم الزمان...» ولكن ظهورها مع الأسف في هذا النمط الوحيد من التخييل يمنعنا من اعتبارها حلاً للإشكال.

[437] وهكذا نرى أن الحل الذي اقترحه «سيرل» يتعرض إلى بعض الصعوبات. /

4.3 الإيهام دون نية المغالطة: صعوبة تحديد مدى [الواسم التخيلي]

ومع ذلك يمكن لنا أن نحسن الوضعية: إذ يكفي لتحقيق ذلك أن نقرر أن كلّ قول يظهر في خطاب تخيلي يوافق بالضرورة عملاً مؤهّماً بإنجاز عمل متضمن في القول يفيد الإخبار، دون نية في المغالطة. وبعبارة أخرى فإنّ كلّ قول في خطاب تخيلي يقع في مدى مؤشر تخيلي ما [قياساً على مدى العوامل المنطقية مثل النفي] كاف للإشارة إلى أن العمل المتضمن في القول مؤهّم. وهذا يمكن أن يكون كافياً لتلبية الشرط المتعلق بنجاح عمل الإيهام الخالي من المغالطة وذلك دون الوقوع في التناقض مع الشرط الثاني لنجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمن في القول للإخبار.

ونلاحظ أن هذه الفكرة توافق إذا ما انتشرت مجموع النصوص التخيلية التي ترد فيها صيغة تشير إلى سمتها التخيلية وذلك على نحو جملة «كان يا ما كان في قديم الزمان...» بالنسبة إلى الحكايات الخرافية.

غير أن هذا الحل لا يخلو من صعوبات، إذ يؤكّد «سيرل» أنّ الأقوال التي تعبر في نصّ تخيليّ ما عن قضية صادقة تتوافق تماماً مع الأعمال المتضمّنة في القول الحقيقيّة التي تفيد الإخبار. وبعبارة أخرى إذا كان لا بدّ من أن نميّز داخل خطاب تخيليّ وحيد بين الأقوال التي تعتبر عن قضية صادقة يتحقّق فيها عمل متضمّن في القول أصيل يفيد الإخبار وبين الأقوال التي تعتبر عن قضية كاذبة يتحقّق فيها دونيّة المغالطة فعل الإيهام بعمل متضمّن في القول يفيد الإخبار، فإنّه لم يعد بالإمكان أن نقبل بأنّ جميع الأقوال في الخطاب التخييليّ تقع في مدى [أو حيز] واسم للتخييل [يتسلّط عليها].

وقد يكون من الممكن إدخال تعديل جديد على نظرية «سيرل» حول التخييل حتّى تكون نظريّة قابلة للاستمرار. ويتمثّل هذا التعديل في حذف التمييز بين الأقوال الصادقة والأقوال الكاذبة داخل خطاب تخيليّ وهو أمر سينجر عنه اعتماد الحل المذكور أعلاه. وإذا ما استقام ذلك فإنّ جميع الأقوال التي تظهر في الخطاب التخييليّ الذي عُدّ كذلك لأنّه منشور في سلسلة روايات أو سلسلة تخيلية، هي بالضرورة أقوال:

- (أ) لا يلتزم فيها المخاطب بقواعد الإخبار المحددة بين 1 و4،
- (ب) يوهّم فيها المخاطب بأنّه يحترم هذه القواعد،
- (ج) لا يسعى فيها المخاطب إلى خداع مخاطبه فيما تعلق بهذه النقطة،
- (د) تطبّق فيها المواضع الخاصة بالتخييل،
- (هـ) يعرف فيها المخاطب أنّ مخاطبه لا يحترم القواعد المحددة بين 1 و4.

ولكن لكي يطبّق هذا الحلّ فعلاً في الإطار الذي توقّعه «سيرل»، ألا ينبغي كذلك [438] القبول بإدخال تعديل أخير على نظرية / التخييل لديه، إذ لا بدّ من التسليم بأنّ الخطاب التخييليّ خطاب مجازيّ، بمعنى أنّه خطاب غير حرفيّ. والحقيقة أنّ من زاوية النظر هذه فإنّ المتكلّم الذي يظهر في الخطاب التخييليّ يقصد بذلك إلى أن يعرف مخاطبه بأنّ القواعد الدلاليّة التي تحكم معنى قوله هي التي تطبّق (أنّه ملفوظ حرفيّ) وأنّ القواعد المحددة بين 1 و4 والتي تحكم العمل المتضمّن في القول الذي يفيد الإخبار قد عطّلت. ولكن إذا كانت القواعد المحددة بين 1 و4 والتي تحكم العمل المتضمّن في القول الذي يفيد الإخبار قد عطّلت فإنّ القول إذن غير حرفيّ. ويرجع ذلك إلى أنّ هذه القواعد (وهذا هو جوهر تعريف العمل المتضمّن في القول) إنّما هي جزء لا يتجزأ من دلالة القول الحرفيّة.

وهكذا فلا نفاذ نظرية التخييل لدى «سيرل» لا بدّ من أن تدخل عليها ثلاثة تعديلات مهمّة:

السرد والتخييل

(أ) لا مجال للتفريق داخل الخطابات التخيلية بين الأقوال الصادقة والذرية الكاذبة فجميعها يخضع للمعالجة نفسها.

(ب) جميع الأقوال التي تظهر في الخطاب التخيلي توافق بالضرورة عمل الإيهام بتحقيق عمل متضمن في القول يفيد الإخبار دون نية المغالطة.

(ج) خطاب التخييل ليس خطاباً غير جذّي فحسب وإنما هو كذلك خطاب غير حرفي.

غير أنه بإدخال هذه التعديلات الثلاثة لم يعد من الممكن أن نتعرف بيسر إلى نظرية «سيرل». وفضلاً عن ذلك يمكننا أن نسأل عما إذا كان عمل الإيهام هو حقيقة العمل الذي ينجزه مخاطب متخيل. وأخيراً، فرغم أن الفكرة التي مفادها أن الخطاب التخيلي خطاب غير حرفي فكرة مشمرة للغاية في تصوّرنا، فمما لا شكّ فيه أنها غير مقبولة تماماً في عرف «سيرل».

4. الصدق والتخييل: نظرية العوالم الممكنة

1.4 التخييل

لقد رأينا في بداية هذا الفصل أن العقبة الأساسية التي تواجه نظريات السرد النبوية الواقعة حتماً خارج الميدان الأنطولوجي تكمن في الطابع التخيلي لقسم كبير من القصص. فماذا يوافق هذا الطابع التخيلي؟ يمكن القول بصفة تقريبية جداً (وهو ما سنعود إليه لاحقاً) إن قصة ما تكون قصة تخيلية إذا كان الخطاب يمثل أفراداً يمارسون فعلاً ما على أشياء ما داخل وضعيات ما، في حين أن المخاطب يعتقد أن هؤلاء الأفراد وهذه الأشياء وهذه الوضعيات لا وجود لها أو أنها توجد على الوجه الذي يصفها به. وبعبارة أخرى فإن الأشياء والأفراد والوضعيات الخاصة بالخطاب التخيلي لا وجود لها خارج هذا الخطاب.

مصطلح أنطولوجيا مصطلح فلسفي يعني بالنسبة إلى نظرية معينة جملة الأشياء المادية أو العقلية التي تقبل بها هذه النظرية. ويمكن أن تعتبر الأنطولوجيات وهي تواجه مشكل التخييل مقسمة إلى صنفين كبيرين هما: / [439]

(أ) الأنطولوجيات التي تعتبر أن الأشياء (في معناها الواسع) الخاصة بالتخييل جزء من الأنطولوجيا بمعنى تلك التي تسند لأشياء التخييل نمطا من الوجود يمكن أن يبلغ حدّ التوافق مع وجود الأشياء المتضمنة إلى العالم الواقعي.

(ب) الأنطولوجيات التي تعتبر أن الأشياء الوحيدة الموجودة هي الأشياء التي تنتمي إلى عالم الواقع أنطولوجيات يمكن أن تتكرر أي وجود لأشياء خاصة بالتخييل.

يمكن إذن تعريف التخييل في علاقته بانتفاء وجود الأشياء التي يصفها. وفي هذه الحالة سيقال إن الأقوال في الخطاب التخيلي كاذبة أو مجردة من قيمة الصدق.

2.4 التّخيل وقانون التماسك المنطقي

إنّ لهذا الانتفاء في وجود الأشياء الخاصة بالتّخيل عدداً معيّناً من النتائج، ولعلّ أهم نتيجة هي أنّ هذه الأشياء لا ينبغي لها أن تدعّن للقوانين الفيزيائية التي تحكم الأشياء في عالم الواقع. والأسوأ من ذلك أنّ الأقوال التي تصفها وتصف سلوكها لا ينبغي لها أن تستجيب لقانون الثالث المرفوع.

قانون الثالث المرفوع

لا يمكن لقضية ما ونقيضها أن يكون كلاهما صادقا.

فعلى سبيل المثال لا يمكن للقولين (8) و(8') أن يعبرا في الوقت نفسه عن قضيتين صادقتين.

(8) خرجت المركبة في الساعة الخامسة.

(8') لم تخرج المركبة في الساعة الخامسة.

غير أنّ العديد من النظريات (انظر خصوصاً «بانفيلد، 1982») تفترض أن تكون القضايا التي يعبر عنها الخطاب التخيلي متماسكة فيما بينها:

قانون التماسك المنطقي

ينبغي أن تكون جميع أحداث التخيل متماسكة فيما بينها أي ينبغي لها أن تستجيب لقانون الثالث المرفوع.

ولنا أن نذكّر أيضاً أنّ الخطاب التخيلي يحترم حسب «سيرل» ضرورة الالتزام بالانسجام. فهذه الطريقة في النظر إلى الأشياء لا تتعدّ كثيراً عن الزاوية التي يتوافق وفقها الخطاب التخيلي مع جملة من القضايا التي تمّ التأكد منها في عالم ممكن (أو في العديد من العوالم الممكنة).

والحال أنّ بعض خطابات التخيل، وقد سبق أن لاحظنا ذلك أعلاه، تمثّل، حسب الحالات، تضاربات أو تناقضات أو مفارقات. وهذه التضاربات تكون في غالب الأحيان إرادية، وبمعنى آخر فإنّ عدم إدماجها في تأويل الخطاب التخيلي الذي يتضمنها يعني عدم فهم هذا الخطاب. ومن المشاكل التي تطرحها الخطابات التخيلية هذه، استحالة اعتبارها مجموعة من القضايا التي يتمّ التأكد منها داخل عالم ممكن: وبالفعل فإنّ [440] عالماً ممكناً ما / لا يمكن حدّياً أن يتضمّن أحداثاً متناقضة لأنّه سيكون عند ذلك عالماً مستحيلاً.

لقد اقترحت العديد من الحلول التي تحاول أن تنقذ فكرة التخيل الذي يوافق عالم الممكن خصوصاً بالبحث عن حلّ لمشكل التّخيلات غير المتماسكة (انظر خصوصاً Cresswell «كروويل، 1983 و1985»). إلّا أنّنا لن ننظر هنا إلّا في أكثرها أهميّة وهي

تلك التي اقترحها «لويس» (1983) فيما ذيل به مقاله حول معالجة التخييل ضمن نظرية العوالم الممكنة.

3.4 التخييل والعامل المفهومي

توجد صلات لا يمكن تجاهلها بين نظرية لاويس والنسخة المعدلة من نظرية «سيرل» التي اقترحناها في نهاية الفقرة السابقة. فهذه النظرية تعتبر أن كل قول يظهر في خطاب تخيلي (ولكن كل قول يتحدث أيضاً عن شخصية متخيلة) يتضمن عاملاً مفهوماً *intensionnel* في شكل سابقة ضمنية مفادها «في هذا التخييل أو ذاك...»

هكذا فإن كل جملة في رواية مادام بوفاري ستكون لها مقدمة ضمنية وتقدم كما يلي:

(9) في رواية مادام بوفاري، شارل...

وبعد جملة من المحاولات غير المرضية يقترح لاويس أن يجري التحليل التالي على العامل الذي مفاده «في هذا التخييل أو ذاك...» (حيث يكون العنصر ϕ مطابقاً لقضية من قضايا التخييل):

إن جملة ما من الجمل التي تحمل الشكل التالي «في سياق التخييل x ، يكون العنصر ϕ » تعد جملة صادقة صدقاً غير مفرغ من معناه إذا فقط إذا اعتبرنا أن عالماً ما يُعد فيه x حدثاً معروفاً وبعد فيه العنصر ϕ صادقاً هو مختلف عن عالمنا اختلافاً أقل من اختلاف أي عالم يعتبر فيه x حدثاً معروفاً ويعتبر العنصر ϕ غير صادق. إنها جملة صادقة صدقاً مفرغاً من معناه إذا لم يكن هناك عالم يعتبر فيه x حدثاً معروفاً.

إن هذه الشروط للصدق التي تخص جملة تحمل هذا الشكل «في سياق التخييل x ، يكون العنصر ϕ » تستجيب لمشغلي اثنين:

(أ) أحدهما وضع شروط صدق العنصر ϕ ضمن x ،

(ب) والثاني ضمان ما يكفي من التقارب بين عالم الواقع والعالم الذي يتأكد من الجملة حتى يمكن أن نخدمنا المعارف التي نمتلكها عن العالم الواقعي في تأويل x .

والملاحظ أنه في هذا التعريف، وسنرى أن ذلك لا يتعد كثيراً عن التخيلات غير المتناسكة، تكون الجملة صادقة بشكل مفرغ من معناه إذا كان الحدث الذي تنقله لا تسنّى معرفته. وبمعنى آخر إذا كان التخييل مستحيلاً. ويكون التخييل مستحيلاً في حالتين:

(أ) الحكاية مستحيلة لأن الوقائع التي ترويها لا تخضع لقانون الثالث المرفوع.

[441] (ب) الحكاية نفسها تستلزم عجز أي كان عن روايتها. /

ومن الممكن أن يعتبر كل شيء صادقا بشكل مفرغ من معناه في الحالة الأولى أي في الحكايات المستحيلة: وهذا يعني القول بأن لكل الحكايات المستحيلة نفس الدلالة. ولتجنب هذه النتيجة غير السارة لا يترح لاويس الحل التالي:

- (أ) حتى في التخيلات غير المتماكة توجد أجزاء متماسكة،
(ب) كل جزء من هذه الأجزاء المتماكة يوافقه عالم ممكن تتحقق فيه،
(ج) من هذا المنطلق يكون هناك حلان:

(أ) إما أن نعتبر أن العنصر ϕ صادق ضمن التخيل x إذا كان العنصر ϕ صادقا في كل مقطع متماسك من مقاطع x .

(ب) أو أن العنصر ϕ صادق ضمن التخيل x إذا كان العنصر ϕ صادقا في أي مقطع كان من مقاطع x .

وحسب رأي ليويس فإن مزية الحل الثاني في أنه يسمح بأن يكون قولان متناقضان صادقين ضمن التخيل نفسه مع استبعاد المشكل الذي قد يطرحه عالم مستحيل أو مشكل الحقيقة المفرغة من معناها. وإضافة إلى ذلك فإنه إذا قبلت إمكانية وجود أقوال متناقضة تؤخذ خصوصية التخيل بعين الاعتبار، أي خصوصية طابعه غير المتماكة.

4.4 عدم التماسك القصدي وعدم التماسك غير القصدي

إنه من المهم جدًا، مثلما لاحظ ليويس، مصيبا في ذلك أيما إصابة وهو السبب الذي جعله يعتمد الحل الثاني بدلا من الأول أن يتم اقتراح تحليل لا يقصي السمة غير المتماكة التي يتسم بها تخيل ما لاسيما إذا كانت هذه السمة قصدية، أي خاصة إذا كانت للمخاطب نفسه نتيجة إنتاج تخيل غير متماسك. ومع ذلك فإن الحل الذي يقترحه، وإن كان يمكن في الآن نفسه من تفسير بعض التخيلات غير المتماكة وعدم إنكار سماتها غير المتماكة، لا يمكن من التفطن إلى جميع التخيلات غير المتماكة. والأسوأ أنه لا يسمح بالتفطن إلى جميع التخيلات التي تكون غير متماسكة عن قصد.

وفعلا فإن الحل الذي انتهجه ليويس يصلح للتخيلات غير المتماكة التي تنقل حكاية مستحيلة ولا يصلح لتلك التخيلات التي تستلزم أنه لم يوجد أي شخص قادر على روايتها.

ومن أمثلة التخيل الذي اعتبر غير متماسك لأنه لم يوجد أي شخص قادر على روايته يمكن اقتراح شريط «شارع الغروب» (Sunset Boulevard). ففي بداية الشريط تطفو جثة على سطح مسبح داخل إقامة نجم مشهور بشارع الغروب. وتروي هذه الجثة اعتماداً على تقنية الصوت من خارج

المرء والتخييل

الشاشة والومضة الوراثة القصص التي يعرضها الشريط فيما بعد، ومن البديهي أن عدم التماسك هذا [442] مقصود ويتوافق والموقف المسبق الذي اتخذته كل من كاتب السيناريو والمخرج. /

إن نظرية التخييل لدى ليويس تسمح بتفسير قسم من التخييلات ألا متماسكة. ومن هذا المنظور لا يعتبر الحل الذي جاء به مرضيًا رغم أنه مغر في الظاهر.

وما يشير إليه هذا الإخفاق هو أنه لا معنى لإرساء مفهوم الصدق بالنسبة إلى التخييل: فإذا كان من الأكيد أن كل ملفوظ من ملفوظات التخييل إنما يكون صادقاً أو كاذباً بحسب الشيء الذي يتحدث عنه ووفق ما يقوله، فإن البحث في مقابل ذلك عن قيم الصدق التي تسمح بالقول إن جميع أقوال التخييل صادقة يمثل مشروعاً لا طائل من ورائه، وذلك حتى لو صرفنا النظر عن مخاطر الإخفاق التي ينطوي عليها، على نحو ما سنرى لاحقاً.

5. مقارنة تداولية لمسألة التخييل

لقد قمنا فيما تقدم بتعداد المشاكل التداولية التي يطرحها التخييل من حيث أهميته وشروط نجاح أعمال الإحالة التي تتحقق فيه وما ينجز داخله من عمل متضمن في القول أو أعمال متضمنة في القول. فمشكل التخييل ليس مشكلاً لغوياً ولا يوجد له حل منطقي مثلما رأينا للتو. ونود الآن أن نبرز أن مشكل انتفاء وجود الأشياء الخاصة بالتخييل لا يفضي إلا إلى نتائج تداولية تتعلق بتأويل الأقوال، وستتولى سريعاً تقديم مخطط لنظرية تداولية عن التخييل يكون هدفها الإجابة عن الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكننا إدراك خطابات التخييل وتأويلها؟

(ب) ما هي شروط نجاح عمل إحالي يكون متعلقاً بشيء تخيلي؟

(ج) ما هو العمل المتضمن في القول الذي ينجز داخل قول تخيلي؟

(د) لماذا نمضي وقتاً لإدراك خطابات تخيلية ولتأويلها؟

والملاحظ أن السؤال الأول يمثل وجهاً عرفانياً من وجوه المشكل الأنطولوجي، إذ ليس السؤال المطروح ماذا يوجد؟ بل السؤال هو كيف لنا إدراك ما لا يوجد؟ وسنقترح إجابات على هذين السؤالين في إطار نظرية تداولية حديثة وهي نظرية المناسبة لسبيرير و«ولسون».

1.5 شروط نجاح عمل الإحالة على شيء تخيلي

كيف يمكن أن تحدّد شروط نجاح عمل إحالي ما؟ يمكن أن نتخذ الإجابة عن هذا السؤال منحيين بسبب خصوصية الأشياء التخيلية إن لم نقل انتفاء وجودها.

(أ) يمكن اعتبار شروط نجاح عمل من أعمال الإحالة على شيء تخيلي ما شروطاً [443] تختلف اختلافاً تاماً عن شروط نجاح عمل الإحالة على شيء موجود في العالم./

(ب) يمكن أن نعتبر أن شروط نجاح عمل الإحالة على شيء تخيلي ما تماثل تماماً شروط عمل الإحالة على شيء موجود في العالم.

إنّ للاختيار الأول من الاختيارين عدداً من النتائج:

(أ) هو خيار ترتّب عنه إمكانية التمييز بين عمل الإحالة على شيء تخيلي ما وعمل الإحالة على شيء موجود في العالم أي إن أمراً ما يفرّق بينهما ويذهب أبعد من التفريق بين الأشياء التابعة لهما، إذ أحدهما موجود والآخر غير موجود.

(ب) إنّه خيار يترتب عنه، بالضرورة، وجود اختلاف بين القيام بعمل إحالة على شيء تخيلي والقيام بعمل إحالة على شيء موجود في العالم فيما يتعلق بمقاصد كلّ من المخاطب والمخاطب.

(ج) إنّه خيار يترتب عنه أنّ المسار التأويلي المتعلّق بعمل الإحالة على شيء تخيلي ما يختلف عن المسار التأويلي المتعلّق بعمل الإحالة على شيء موجود في العالم.

إنّ كلّ هذه النتائج مجتمعة تفضي إلى خاتمة عامّة: فاللغة المستخدمة في خطاب التخيل من أجل الإحالة على شيء تخيلي ليست هي نفس اللغة المستخدمة في الخطاب العادي من أجل الإحالة على شيء موجود في العالم. على أنّه سبق لنا أن دحضنا هذه الفرضيّة التي لا تُقبل لأسباب مختلفة. فالمنحى الأول المتعلّق بشروط النجاح في فعل الإحالة على شيء تخيلي غير مقبول بدوره ولا بدّ إذن من التحوّل إلى المنحى الثاني.

في الفرضيّة الثانية تكون شروط النجاح هي نفس شروط نجاح عمل إحالة على شيء موجود في العالم. ومن هذا المنطلق يطرح سؤال آخر: ألا يؤدي انعدام وجود أشياء للتخيل إلى حتميّة إخفاق الأعمال التي تحيل على هذه الأشياء؟

وللإجابة عن هذا السؤال فلنذكر بشروط نجاح عمل الإحالة:

شروط نجاح عمل الإحالة

يقال عن عمل إحالة ما إنّه ناجح إذا كان الشيء الذي يسند المخاطب باعتباره مرجعاً للعبارة الإحاليّة مطابقاً للشيء الذي كان للمخاطب مقصد في تعيينه بفضل استخدام هذه العبارة الإحاليّة.

إنّ هذه الصياغة لشروط النجاح في عمل الإحالة لا تفضي إلى الإخفاق الشامل لأعمال الإحالة على شيء تخيلي ما، إلا إذا كان مصطلح الشيء محصوراً في الصيغة

الشرذ والتخييل

التالية « (يحيل) على الأشياء الموجودة في العالم»، في حين أنه ما من سبب يحمل على التفكير بأن الأمر كذلك.

ورغم ذلك كله يمكن التساؤل حول الحكم الذي يمكن أن ننزل فيه حيثاً أشياء التخييل. ألا ينبغي إقحامها في أنطولوجيتنا وأن نسد إليها حكماً وجودياً يمكن أن يجعل منها معادلة للأشياء الموجودة في العالم؟ / [444]

2.5 حكم منزلة أشياء التخييل عرفانياً

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بطرق عديدة سواء أكان ذلك في معنى فلسفي أم في معنى نفسي. وسنحلل في هذا الموضع الإجابة النفسية، وللإجابة عن السؤال الفلسفي سنكتفي بالقول إن الأشياء المتممة حديثاً إلى التخييل لا وجود لها وإنه لا مكان لها إذن ضمن الأنطولوجيا. غير أن عدم وجودها لا يمنع من وضع تصور لها. ولكي ننظر في الطريقة التي يتم بها تصورنا نخضع هذه الفقرة.

إن القول بأن شيئاً ما لا وجود له لا يفيدنا بشيء - مثلما سنلاحظ ذلك - عن الطريقة التي يقع بها تصوّره لذا سنعمد فرضية مفادها أن شيئاً تخيلياً ما يتم تصوّره بنفس الطريقة التي يتم بها تصوّر شيء موجود في عالم الواقع، وبعبارة أخرى، إن المنظومة المفهومية لم يقع تغييرها. وسنفترض سيرا على خطى «سبرير» و«ولسون» أن كلمات اللغة توافق متصورات. وهذه المتصورات تمثل عناوين في الذاكرة يصنف تحتها عدد من المعلومات ذات طبيعة مختلفة: منطقية وموسوعية ومعجمية.

ويتم التفريق بين المعلومات المنطقية والموسوعية والمعجمية بالطريقة التالية:

(أ) فأما الأولى فتوافق المعلومات التي تخص العلاقات المنطقية (الامتياز والتناقض إلخ...) التي يمكن للمتصور أن يقيمها مع متصورات أخرى.

(ب) وأما الثانية فتوافق كل المعلومات ذات الطبيعة غير المنطقية التي نكوّنها عن المتصور والتي تسمح بأن نسد إليه ما صدقاً إذا لم يكن له من قبل ما صدق.

(ج) وأما الثالثة فتعلق أخيراً بما يقابل المتصور في اللغة الطبيعية أي الكلمة (أو الكلمات) التي توافق هذا المتصور.

فعندما يكون مقابل المتصور في اللغة الطبيعية اسم علم، لا توجد في الغالب معلومات منطقية توافقه، وتقوم فرضيتنا على أن المتصور المتعلق بشيء تخيليّ ما، مثلما هو شأن أغلب المتصورات التي تكون مقابلاتها المعجمية أسماء أعلام يعتبر متصوراً مركباً مكوّناً من مختلف المتصورات التي يمكن أن تكون بدورها بسيطة أو مركبة. وترتبط المتصورات البسيطة بمختلف الخصائص المسندة إلى الشيء في خطاب التخييل وتضاف إليها خاصية: وهي خصيصة أن يكون شيئاً (أو شخصيّة) يتعلّق

بهذا التخيل أو ذاك. وتحت عنوان هذا المتصور الذي يوافق الاسم المتخيل المعني بالأمر تكون طبيعة التخيل في الخطاب المعني محلّ تعيين.

ولنأخذ على ذلك مثال هاملت. فالمتصور المركّب لاسم هاملت سيكون مركّباً من المتصورات التالية: أمير، دانماركي، طالب في فيتنبرغ، قُتل أبوه، شخصية في مسرحية هاملت. وتحت [445] هاملت سنجد مسرحية وعملاً لويليام شكسبير ونصاً متخيلاً. /

وعندئذ بماذا يمكن أن تلبّي شروط نجاح أعمال الإحالة على شيء تخيليّ ما؟ تلبّي ببساطة لأنّها مشتركة بين المؤلّف والقارئ، فإذا كان القارئ قد فهم خطاب التخيل فذلك لأنّ هذه المجموعة من المعلومات بالذات هي التي قد تساعده من جهة أخرى على التعرّف إلى مرجع ما داخل العالم، هذا إذا وجد مثل هذا المرجع.

3.5 العمل المتضمن في القول للتخيل

لا يغيب عن الأذهان أنّ الصعوبة الأساسية التي واجهت «سيرل» متأتية من أنّ لأقوال خطاب التخيل عموماً شكلاً إخبارياً وأنّ القواعد التي يسندها إلى عمل الإخبار (وخصوصاً قاعدة النزاهة) لا يمكن تطبيقها على خطاب التخيل حيث لا يلتزم المخاطب بصدق القضية التي يعبر عنها في قوله وقد زال هذا الإشكال في نظرية «سيربر» و«ولسون».

والحقيقة أنّ لـ«سيربر» و«ولسون» نظرية في الأعمال اللغوية مبسّطة إلى أبعد حدّ. فهما يميّزان بين ثلاثة أعمال متضمنة في القول أساسية (انظر أيضاً هذا الكتاب الفصل 1 الفقرة 3): عمل قول إنّ، والأمر بـ والاستخبار عن. ويتعلّق الأول بالإثبات أو الإخبار. أمّا الثاني فيتصل بالأمر أو الطلب ويرتبط الثالث بالتماس الإرشاد أو السؤال. ومن البديهيّ أن يكون عمل القول إنّ موافقاً للأقوال التخيلية ذات الشكل الإخباري. والحال أن فعل القول إنّ في نظرية «سيربر» و«ولسون» - وفي ذلك يكمن الحلّ - لا يقتضي أن يلتزم المخاطب بصدق القضية التي يعبر عنها في قوله، تماماً كما لا يقتضي أن يكون القول خرفياً.

فـ«القول إنّ ق» يعني أن نبلغ أنّ ق هي تمثيل لفكر وقع تصويره كما لو كان وصفاً لحال الأشياء في الواقع.

ومع ذلك يمكننا التساؤل عمّا إذا كان القول التخيليّ تمثيلاً لفكر وقع تصوّره كما لو كان حالة الأشياء في الواقع. فكيف يمكن الردّ على هذه الصعوبة الجديدة؟

4.5 فائدة التّخيل

إنّ الإجابة عن مشكل فائدة التّخيل تحلّ ذلك المشكل الذي يطرحه تحليل قول تخيليّ ما باعتباره تمثيلاً لفكر وقع تصوّره كما لو كان واصفاً حال الأشياء في الواقع. وفي اعتقادنا فإنّ خطاب التّخيل يوافق بشكل غير مباشر وصف حال الأشياء في الواقع. إنّ طبيعة هذه السمة غير المباشرة هي التي ستكون موضوع اهتمامنا الآن.

لقد تعرضنا في موقع سابق إلى أنّ الفكرة التي بمقتضاها يعتبر خطاب التّخيل خطاباً حرفياً فكرة تطرح بعض الصعوبات. وفضلاً عن ذلك لا يمكن أن ندعم الفكرة القائلة إنّ خطاب التّخيل يمثل عالم الواقع تمثيلاً حرفياً. بل على العكس من ذلك، فنحن نقترح أن يُعتبر خطاب التّخيل تمثيلاً دون مستوى الحرفيّة لفكر هو في حدّ ذاته وصف لعالم الواقع وأن يعتبر خطاباً يمثل هذا الفكر بسبب علاقة التشابه التي تجمعهما. وفي نظريّة «سبرير» و«ولسون» يمثل التشابه بين القول والفكر الذي يمثله / تشابهها بين تمثيلين لهما شكل قضويّ يقع تأويلهما بالنظر إلى السياق نفسه. ويقع تحديد هذا التشابه بالطريقة التالية:

التشابه بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ

أ. إنّ مجموع الاستلزامات السياقيّة من التي يتم استخراجها من تمثيل ث في سياق من ومجموع الاستلزامات السياقيّة من التي يتم استخراجها من تمثيل ث في نفس السياق من تعدّ متماثلة؛ فالتشابه إذن بين ث و ث تشابه تام.

ب. مجموع الاستلزامات السياقيّة من التي يتم استخراجها من تمثيل ث في سياق من ومجموع الاستلزامات السياقيّة التي يقع استخراجها في نفس السياق من تجمعها علاقة تقاطع؛ إذ إنّ التشابه بين ث و ث ليس تاماً وجميع درجات التشابه ممكنة حسب عدد الاستلزامات السياقيّة المشتركة.

ج. إنّ مجموع الاستلزامات السياقيّة من التي تستخرج من تمثيل ث في السياق من ومجموع الاستلزامات السياقيّة من لتمثيل ث في السياق من نفسه ليس لها أيّ استلزام سياقيّ مشترك؛ فلا وجود إذن لتشابه بين ث و ث.

وهكذا فإنّ قولاً ما سيكون تمثيلاً حرفياً للفكر في الحالة الأولى وسيكون تمثيلاً للفكر دون مستوى الحرفيّة في الحالة الثانية في حين أنّه لن يمثل الفكر في الحالة الثالثة.

وتكون فرضيتنا إذن هي التالية:

(أ) إنّ خطاباً للتّخيل هو تمثيل دون مستوى الحرفيّة لفكر المخاطب، بما أنّ هذا الفكر يتم إدراكه على أنّه وصف لعالم الواقع أي باعتباره جملة من المعتقدات العامة جدّاً حول العالم.

القاموس الموسوعي للتداولية

- (ب) خطاب التخيل يتكوّن من سلسلة من الأقوال التي تعادل عددا من أعمال القول إن... غير حرفية، والتي لا يلتزم المخاطب فيها بصدق القضية المعبر عنها.
- (ج) خطاب التخيل يتقاسم، فضلا عن لاهرفيته، خاصية أخرى مع الاستعارة، إذ لا توجد طريقة أخرى لإبلاغ فكر المخاطب حرفيًا.
- (د) ومثلما هو الشأن في الاستعارة، وربما لنفس السبب، لا يمكن ترديد خطاب تخيليّ إبداعيّ بشكل يبعث على الرضا. إذ لا تتوافق قراءة تلخيص لمسرحية بيرينيس مع قراءة المسرحية نفسها وذلك على الرغم ممّا يراه التلاميذ.

17. الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

ترجمة: سهيل الشملي

من القضايا الكبرى في تحليل الخطاب قضية الانسجام. فهي مسألة كلاسيكية فعلا من جهة أنها أذت، في مجال تحليل الخطاب عامة وفي لسانيات النص على وجه التخصيص، دورا كان مماثلا لدور مفهوم النحوية في النحو الشكلي. فالقضية المحورية في تحليل الخطاب يمكن صياغتها على النحو التالي: بأي الشروط يمكن لخطاب، أي متتالية من الأقوال، أن يوسم بكونه خطابا حسن الصياغة أو منسجما؟ فشروط الانسجام، على تعددها، تتدخل فيها إجمالا عوامل لغوية وعوامل غير لغوية في الآن نفسه. فحينئذ هل من الممكن أن نعتبر الخطاب نتاجا لقواعد تضمن انسجامه، أي خاصية تلاؤم وجه التسلسلات فيه [مثل التعقيب والاستئناف]؟ قبل النظر في مشكلة قواعد الانسجام ارتأينا تناول بعدين رئيسيين لانسجام الخطابات: بعده الزمني وبعده الإحالي.

1. الانسجام الزمني

لقد تمّ بيان دور الأزمنة في تنظيم الخطابات وانسجامها وتحليله منذ مدة، خاصة في أعمال «بنفنيست» (1966) و«فاينرش» (Weinrich 1973).

1.1 مستويان لعملية القول وموقفان للتكلم

1.1.1 الحكاية والخطاب.

تحدّد أزمنة الفعل، بالنسبة إلى «بنفنيست»، نظامين متمايزين متكاملين لا يحتوي كلّ واحد منهما إلا على قسم من أزمنة الفعل ومستويين للقول هما الحكاية والخطاب.

(أ) يستبعد قول الحكاية، حسب «بنفنيست»، وهو قول مقصور على اللغة المكتوبة، كلّ شكل لغوي ذاتي، ويتجلى باعتباره «قصا لأحداث من الماضي» أو «عرضا لوقائع حدثت في وقت ما من الزمن دون أي تدخل من المتكلم في القص» (Benveniste 1966). فآزمنة قول الحكاية هي الماضي المبهم (الماضي البسيط) والماضي المستمر (239).

وصيغة الفعل المشروط والماضي المنقطع، فزمن الحاضر مقصّي منه والزمن الأساسي فيه هو الماضي المبهم، زمن الأحداث خارج شخص الراوي.

[448] (ب) يحيل الخطاب على «كلّ قول يفترض متكّلاً / ومخاطباً، مع قصد الأول التأثير في الثاني بطريقة من الطرق» (Benveniste 1966, 242). فالخطاب، على عكس الحكاية، يستخدم بحرّية كلّ صيغ الفعل المنسدة إلى الشخص. فكّل الأزمنة ممكنة إلّا واحداً هو الماضي المبهم. والأزمنة الثلاثة الأساسيّة للخطاب هي الحاضر والمستقبل والماضي المركّب (ثلاثتها مستبعدة من القصّ الحكائي). أمّا الماضي المستمرّ فمشارك بين مستويي الحكاية والخطاب.

يفترض تحليل «بنفيسيت»، إذن، نظاماً مزدوجاً من التعالقات: فثمة تعالق بين مستوى القول (حكاية مقابل خطاب) وأزمنة القول من جهة وبين مستوى القول والضمائر من جهة ثانية. فالضمائر الإشاريّة أو المشيرات (أنا وأنت) تنتمي فعلاً إلى مستوى الخطاب. أمّا الضمائر العائديّة أو المعوّضات (ضمائر الغائب) فتنتهي إلى مستوى الحكاية.

2.1.1 القصّ والتعليق

يُعَدّ تحليل «فاينرش» (1973)، في نفس الوقت، امتداداً لنظرية «بنفيسيت» (أزمنة الفعل تنظم في نظامين يحيلان على مستويين للقول) ولنظرية «هامبرغر» (Hamburger 1986): إنّ أزمنة الفعل خالية من كلّ إحالة زمنيّة وهي تمثّل «علامات عنيدة»، أي ذات درجة عالية من التواتر، تشير إلى موقف تكلم (تعليق أو قصّ) وإلى منظور تكلم (استرجاع أو استباق أو من الدرجة الصفر). ويختصّ تصنيف الأزمنة (انظر الرسم 1) بتوزيع تكامليّ لأزمنة الفعل ويفضّ بطريقة نصيّة إشكال الفرق بين الماضي البسيط (المعروف بكونه زمن الأماميّة) والماضي المستمرّ (المعروف بكونه زمن الخلفيّة) المتعارضين على محور الإبراز.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

موقف التكلم		منظور التكلم
تعليق	قص	
الماضي المركب المستقبل الحاضر	الماضي المنقطع مستقبل الماضي صيغة الفعل المشروط الماضي المستمر الماضي البسيط	استرجاع استباق النقطة الصفر
		الإبراز
		خلفية أمامية

الرسم 1

[449]

ملاحظة: التأويل الكلامي للتقابل بين الأمامية والخلفية مرتبط بالفرق الموجود بين المعلومة التبيرية والمعلومة غير التبيرية (انظر «هوبر» و«طمسن» Hooper 1979, Hooper et Thomson 1980). غير أن راينهارت (1986) يبين أن الفرق بين الأمامية والخلفية لم يكن تميزاً يمكن من تنظيم القيمة الإبلاغية للأحداث في بنية ولعته تمييز ذو طبيعة عرفانية مرتبط بقدرتنا الذهنية على بنية المعلومة. فمثلاً تُبَيِّن المكان عبر الصورة والخلفية، نحن في حاجة، في المستوى الزمني، إلى التمييز بين الأمامية والخلفية. ففي التشكلات الزمنية قد تكون نسبة الأمامية للخلفية كنسبة المُصَدِّر في الصورة إلى المشهد الخلفي. وهذا ما يفتر أن المعلومات الخلفية يمكن أن تكون ذات طبيعة غير زمنية وزمنية. ويقدم راينهارت المقاييس التي تمكن من تمييز الخلفية من الأمامية كما يلي: فبالنسبة إلى الخلفية هو الإتيان والمعطيات التي تصلح لتفسير الأحداث. أما بالنسبة إلى الأمامية فهو الاستمرار الزمني والدقة والإنجاز.

للمقاربتين النصيتين اللتين نظرنا فيهما آنفاً («بنفيسيت» و«فاينرش») وظيفة بيان أن اختيار أزمنة الفعل محدد بموقف تكلم أو خطة قول، وهو يشير في المقابل إلى هذا الاختيار من قبل المتكلم أو السارد. ومن هذه الناحية، يكون الخطاب الذي قد يختار الخلط بين هذين الضربين من التنظيم القولّي خطاباً غير محكم الصياغة. وبالتالي يمكن اعتباره غير منسجم. إلا أنه يوجد عدد هام من الخطابات حُسن صياغتها واضح ولا تستجيب لهذه الشروط من الانسجام الزمني.

ومن أبرز النماذج المضادة نشير إلى القص السير ذاتي والقص المسند إلى ضمير المتكلم اللذين يجمعان بين ضمير المتكلم وزمن الماضي البسيط. هذا التشكل يقصبه «بنفيسيت» من حيث إن القرائن الزمنية تعبر عن الانتماء إلى مستوى قول الحكاية في حين أن قرائن ضمير المتكلم ترجع إلى مستوى الخطاب. ولكن ثمة مجموعة أخرى من النماذج المضادة تختص بأقوال هجينة زمنياً تجمع في الآن نفسه بين قرائن زمنية إشارية (مثل الآن، اليوم، أمس، غدا، .. إلخ) وأزمنة من الماضي (الماضي المستمر، الماضي البسيط). وهذه الوضعيات يمكن أن توضحها إما أقوال ذات أسلوب غير مباشر حر وإما جمل من السرد يستحيل تأويلها بالأسلوب غير المباشر الحر وقد تكون مصدر مفارقات زمنية.

2.1 الأسلوب غير المباشر الحر والمفارقات الزمنية

1.2.1 الأسلوب غير المباشر الحر

نجد في الجمل ذات الأسلوب غير المباشر الحر علامات زمنية إشارية وأزمنة من الماضي. فحسب الظاهر، ينبغي أن تؤدي هذه الوضعيات إلى تأويل فيه مفارقة من جهة أن القرائن الإشارية تؤول زمنياً في علاقتها بلحظة القول (نقطة الكلام عند «ريخباخ» [450] Reichenbach 1947)، في حين أن / أزمنة الماضي في القص لا يمكن أن تقبل إحالة زمنية معينة بالنسبة إلى لحظة الكلام.

وبناء على ذلك إذا قال متكلم القول (1) فإن ذلك يستلزم علاقة تقارن زمني بين الحدث المنقضي الموصوف ويوم ذلك الحدث (السابق لنقطة الكلام). ولكن في القول (2) من غير الممكن، بسبب سياق السرد، أن نؤول أمس بنسبة إلى نقطة الكلام؛ فالتأريخ هنا هو داخل الحكاية، وإذا كان ممكناً بواسطة قرينة إشارية فعلة ذلك تكمن في كونه إنما استند إلى وجهة نظر الشخصية لا إلى وجهة نظر السارد.

(1) أمس، كان المطر ينزل.

(2) وأخيراً جمعت «إما» أفكارها. كانت تذكر... ذات يوم مع «ليون» آه! كم كان بعيداً.. كانت الشمس تلقي بأشعتها على النهر والياسمين البري يفوح.. وأنداك، وبينما هي مأخوذة بذكرياتها كأنها في سيل عارم، انتهت سريعاً إلى تذكر عشية ذلك اليوم. سألت: كم الساعة؟ خرجت الأم «رؤلي» [..]. ثم رجعت ببطء قائلة: قريباً الساعة الثالثة. - آه! شكر! لآه [ليون] كان سيأتي. ذلك كان متأكداً! لعله وجد مالا. ولكته قد يذهب هناك دون أن يشك أنها كانت هنا. وأمرت الحاضنة بأن تهرع إلى بيتها لتأتي به [..]. كانت مندهشة الآن لكونها لم تفكر فيه منذ البدء. أمس كان قد وعد ولن ينكث وعده.

(G.Flaubert, Madame Bovary, cité par Vuillaume 1990)

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

تقترح «بانفيلد» (1982) لتفسير هذه الظاهرة والخصائص اللسانية للأسلوب غير نمبر الحرّ المبدأين التاليين: المبدأ 1 عبارة / ذات واعية، والمبدأ 1 عبارة / الآن

[ملاحظة من المترجم: أي توافق كلّ عبارة من العبارات ذات وعي واحدة وتوافق كلّ عبارة من العبارات لحظة زمنية واحدة تحيل على اللحظة الزمنية التي نعيّن بكلمة الآن أي زمن القول].

هذان المبدأان هما امتدادان لمبادئ أكثر تقييداً تحكم الخصائص اللسانية والتداولية للعبارات (وحدات غير تكرارية وغير قابلة لأن تدرج أو تضمّن في تركيب أوسع منها، تنقل ذاتية وجهة نظر) ونعني بذلك المبدأين المواليين:

أي المبدأين 1 عبارة / أنا و 1 عبارة / حاضر

[ملاحظة من المترجم: أي توافق عبارة واحدة ضمير متكلّم مفرد واحد هو أنا. وتوافق عبارة واحدة لحظة زمنية واحدة هي التي نسمّيها الحاضر].

المبدأ الأول: 1 عبارة / أنا

لكل عبارة مرجع وحيد ل أنا (المتكلّم) ومرجع وحيد ل أنت (المخاطب).

المبدأ الثاني: 1 عبارة / حاضر

لكل عبارة مرجع وحيد للزمن الحاضر متقارن زمنياً مع الآن.

يفترض هذان المبدأان، على التوالي، أنّ علامات الذاتية وقرائنها تسند إلى ضمير المتكلّم المفرد وأنّ زمن الحاضر [الحال] يعيّن لحظة يتقارن فيها زمنياً زمن القول مع زمن الإخبار به ويجسّم ذلك الظرف الآن. ولتفسير الأقوال ذات الأسلوب غير المباشر الحرّ، مثل التي في القول (2)، والتي قرّنت فيها الذاتية بضمير الغائب ولتفسير المعين الزمني بالنسبة إلى العبارات الإشاريّة المنفصلة عن زمن القول يكون من الضروريّ تعديل هذين المبدأين وأن نعوض الإحالة على المتكلّم بالذات الواعية ونعوض الإحالة [451] على الحاضر بكلمة الآن.

1 عبارة / ذات واعية

لكل عبارة على الأكثر مرجع يسمّى «ذات واعية» وإليه تسند كلّ العناصر التعبيرية.

الأولى للمتكلّم

إذا وُجد ضمير المتكلّم أنا فأنا متقارن إحتالياً مع الذات الواعية. وفي غياب ضمير المتكلّم أنا يمكن أن يؤوّل ضمير الغائب على أنّه الذات الواعية.

1 عبارة / الآن

كلّ مواطن ذكر لفظة الآن في العبارة الواحدة هي مقارنة زمنية.

أولوية زمن الحاضر

إذا وُجد الحاضر فعبارة الآن تكون متزامنة مع الحاضر وفي عياب صيغة زمنية أو قرينة تفيد الحاضر تكون عبارة الآن متقارنة زمنياً مع الماضي.

تعريف: الآن = اللحظة التي تفيدها الوحدات الإشارية الدالة على زمن الحاضر والمستقبل.

يمكن هذان المبدآن من تفسير الوضعية اللسانية المفارقة التي يمكن أن تسند فيها قرائن الذاتية لضمير الغائب وأن تُربط فيها قرائن إشارية بأزمته من الماضي، لاسيما، الماضي المستمر والماضي المنقطع وصيغة الفعل المشروط.

2.2.1 المفارقات الزمنية

الحكاية الرئيسية والحكاية الثانوية

القضية الثانية التي تجعل المقاربات النصية، مثل مقارنة «بنفيسست» و«فاينرش»، موضع تساؤل تمثلها النماذج التي ترتبط فيها علامة إشارية بزمن ماض (الماضي البسيط مثلاً) دون أن يكون من الممكن تأويلها على أنها من الأسلوب غير المباشر الحرّ (انظر «فيوم» (Vuillaume 1990).

(3) المصائب تنهك الفكر. بطلنا من سوء حفظه توقف بالقرب من هذا الكرسي الصغير من القش، هذا الذي قد كان شاهداً على انتصارات باهرة. اليوم لا أحد توجه إليه بكلمة ولم يأبه أحد لحضوره بل أدهى من ذلك وأمر.

(Stendhal, le rouge et le noir)

هذه الوضعية مفارقة لأننا نتوقع إما قرينة إشارية وزمناً يحيل على لحظة الكلام (أي زمن الإخبار بالقول) [حاضر، ماض مركب، مستقبل] وإما قرينة عائدة (ذاك اليوم) وزمناً ينفصل فيه زمن القول عن زمن الإخبار به (الماضي المستمر، الماضي البسيط). وبعبارة أخرى تكون الأقوال التي تتكهن بها قواعد الانسجام الزمني إما (4 أ) وإما (4 ب):

(4)

أ - اليوم لا أحد يتوجه إليه بكلمة.

(Aujourd'hui, personne ne lui adresse la parole.)

ب - ذاك اليوم لا أحد توجه إليه بكلمة.

(Ce jour - là, personne ne lui adressa la parole.)

والتفسير المقدم لهذه الوقائع المفارقة، هو عند فييوم، راجع إلى كون الأقوال من صنف (3) تكون توليفاً للقولين (4) وهي نتيجة تطفل الحكاية الثانوية التي يمثل السارد والقارئ المشاركون الرئيسيين فيها، على الحكاية الرئيسية (التي تعرف بكونها مجموع الأحداث المسندة إلى شخصيات الحكاية). فالمفارقة الزمنية تزول إذن، إذا / كانت الأحكام الزمنية التي

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

تمتكن من تأويل القرائن الزمنية ليست هي نفسها؛ فالأمر يتعلق بالحكاية الأساسية بالنسبة إلى زمنية الماضي والحكاية الثانوية بالنسبة إلى القرائن الإشارية.

فضاء الكون المروي والفضاء المسار

قُدِّم تفسير بديل في إطار نظرية الفضاءات الذهنية (انظر Fauconnier 1984 وانظر هذا الكتاب الفصل 5 الفقرة 4 - 1). ويتمثل التحليل في تفسير توارد مشيرات زمنية وأزمنة من الماضي انطلاقاً من مبدأ تداولي أساسي هو مبدأ التعمين الذي يمكن بمقتضاه تعيين، في وضعية تداولية مقيدة بسياق، هدف العلاقة بواسطة قاذح (مثلاً تعيين الكتب التي ألفها أفلاطون بواسطة لفظة أفلاطون عبر الرابط كُتَاب ← كُتِبَ). أما في ما يخص القصة فتمّ فضاء ان ذهنيان تربط بينهما وظيفة تداولية: هما فضاء الكون المروي (فضاء زمني) والفضاء المسار (فضاء مكاني). ففضاء الكون المسرود هو الفضاء الذي تتحرك فيه شخصيات الحكاية بينما الفضاء المسار هو الفضاء الذي يتنقل فيه السارد والقارئ. ووظيفته هي تمكين القارئ من تبين موضعه من الحكاية. وحقيقته النفسية تقوم على وجود عدد كبير من الاستعارات الفضائية التي تمكّن من النظر إلى الحكاية باعتبارها مسافة. وهذا ما توضّحه الأقوال في (5):

(5) تتبع القصة، ولج القصة، وصل إلى نهاية القصة، تاه داخل القصة، وصل إلى منرج القصة، وصل إلى نقطة ما في القصة، عاد إلى الوراء في القصة، استأنف القصة من جديد (بعد استطراد).

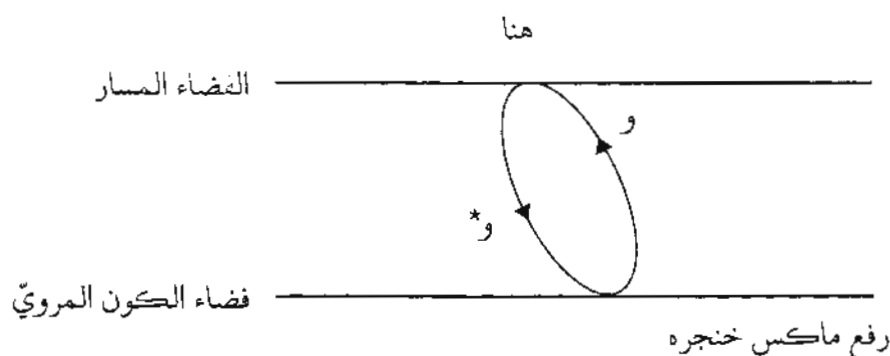
والعلاقة بين فضاء الكون المسرود والفضاء المسار تتجلى من خلال إمكانية إدراج مشيرات مكانية في مجريات القصة كما في المثالين (6) و(7):

(6) ههنا نترك «إلفير» Elvire لندرج إلى الوراء بعض الشيء.

(7) رفع «ماكس» خنجره وههنا تعكّرت الأمور.

ففي المثال (6) تمكّن «ههنا» من المرور من فضاء الكون المروي إلى الفضاء المسار (وهذا ما تشير إليه الدالة و في الرسم 2). وفي المثال (7) ههنا حدّدت نقطة من فضاء الكون المروي في فضاء المسار. فكيف يمكن لـ «ههنا» أن تعيّن لحظة في الزمن ينبغي في المقابل أن توضع النقطة المعيّنة في فضاء المسار في اللحظة التي توافقه من فضاء الكون المروي (انظر الدالة و* في الرسم 2). فالدالة بين الفضاءات الذهنية (المشار إليها بـ و+ و* في الرسم 2) هي إذن مرشحة

[453] وهو ما يوضّحه الرسم 2: /



رسم 2

وتعتمد هذه العملية نفسها في حالات التوارد المتزامن لعناصر إشارية دالة على الزمن وأزمنة من الماضي. فما تتيحه الوحدات الإشارية هو تعيين لحظة من الكون المروي في الفضاء المار دون أن تُعينها تعييناً فضائياً. إن تعيينها الزمني رهين إسقاط المعين (repère) الإشاري، هو بدوره، على فضاء الكون المسرود، وهذا ما يفسر شكله الزمني.

3.1 مظاهر دلالية وتداولية من الانسجام الزمني

1.3.1 الأقسام المظهرية ومبدأ تأويل الخطابات الزمنية

يرتبط أحد المظاهر الأساسية للانسجام الزمني بما يسمى مشكلة الترتيب الزمني (انظر Wilson et Sperber 1993) الذي أشار إليه علماء الدلالة مثل دوتي (1986) و«كوبر» Cooper (1986) أو كذلك Rohrer و«كامب» و«دروهرير» (1983): فعندما تكون جملتان ج₁ وج₂ مرتبتين في قصة ما، عامة ما تكون الإحالة الزمنية لـ ج₂ لاحقة على الإحالة الزمنية لـ ج₁. والمثال المعروف هو القول المنسوب إلى قيصر «أتى، رأى، انتصر» والذي يفهم منه أن قيصر أتى ثم رأى وأخيراً انتصر. وكذا الشأن في تلك الخاتمة المألوفة في قصص الأطفال «تزوجا وعاشا سعيدين وأنجبا كثيراً من الأطفال» التي يكون فيها إنجاب الأطفال نتيجة للسعادة الناتجة هي أيضاً عن الزواج. إلا أن مشكلة الترتيب الزمني أعقد من ذلك لأن التالي في الخطاب لا هو شرط ضروري ولا هو شرط كاف للتنامي الزمني. فقد تبين (انظر «داوتي» 1986 Dowry) أن العامل الرئيسي المحدد للتقدم الزمني أو عدمه هو القسم المظهري للجملة ج₂ وهو ما تبيته الأمثلة في (8):

(8) أ. دخل «زيد» مكتب الرئيس فتقدم الرئيس نحوه.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

ب. دخل «زيد» مكتب الرئيس فوقف الرئيس.

ج. دخل «زيد» مكتب الرئيس وكان الرئيس جالسا خلف مكتبه الضخم.

د. دخل «زيد» مكتب الرئيس وكانت الساعة الحائطية تدق دقا قويا. /

[454]

إنّ التعميمات التي تتيحها لنا هذه الأمثلة هي التالية: لا يتقدّم الزمن إلا إذا احتوت ج₂ محمولا يفيد الأداء (أ8) أو الإتمام (ب8) وإذا احتوت ج₃ محمولا هيئة (ج8) أو نشاط (د8). فثمة علاقة اشتغال لا علاقة تعاقب. والتمييز بين أداء/إتمام، وهيئة/نشاط هو التالي (انظر Dowty 1986):

أ. تكون الجملة (Φ) معتبرة عن هيئة إذا فقط إذا نتج عن صدق (Φ) في الحيز (ح) أنّ (Φ) صادقة في كلّ الحيزات الفرعية لـ (ح).

ب. تكون الجملة (Φ) معتبرة عن نشاط إذا فقط إذا نتج عن صدق (Φ) في الحيز (ح) أنّ (Φ) صادقة في كلّ الحيزات الفرعية لـ (ح) إلى حدّ معين من الاتساع.

ج. تكون الجملة (Φ) معتبرة عن أداء/إتمام إذا فقط إذا نتج عن صدق (Φ) في الحيز (ح) أنّ (Φ) كاذبة في كلّ الحيزات الفرعية لـ (ح).

وبناء على ذلك، إذا كان زيد نائما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية ظهرا فإنه نائم في كلّ الحيزات الزمنية الفرعية الواقعة بين الواحدة والثانية ظهرا؛ فالنوم هو محمول هيئة. وإذا كان زيد يسير بين الساعة الواحدة والساعة الثانية فإنه يسير في أغلب الأحيان الفرعية الواقعة بين الساعتين (فليس مستبعدا أن يكون زيد قد أصاب قسطا من الراحة بدقائق معدودات على أحد المقاعد)؛ فالسير هو محمول نشاط. وإذا كان زيد يمني بيتا بين غرة سبتمبر وآخر يوم من مارس فإنه من غير الصادق أن يكون زيد يمني البيت في كلّ الأحيان الفرعية لتلك الفترة؛ فالبنا هو محمول أداء/إتمام.

ملاحظة: نشير إلى أنّ دوتي، على عكس فاندلر (Vendler 1967)، لا يميّز في الأقسام المظهرية بين الأداء والإتمام. وفي تحليل فندلر الأداء (مثل بناء بيت) يتميز عن الإتمام (مثل الموت) من جهة أنّ الإتمام يكون نقطيا في حين أنّ الأداء يكون ذا ديمومة.

فهل يوجد مبدأ خطاب يمكن من الربط بين الخاصيات المظهرية للمحمولات والتماسي الزمني؟ يقترح دوتي (1986، 45) مبدأ تأويل الخطابات الزمنية (م ت خ ز) التالي:

مبدأ تأويل الخطابات الزمنية

هـ. مقطعا من الجمل ج₁، ج₂، ... ج_n علينا تأويلها باعتبارها خطابا سرديا، فالزمن الإحاليّ لكلّ جملة ج_i (بالنسبة إلى ز مثل 1 < z ≤ n) يؤوّل باعتباره:

أ. لحظة ثابتة مع الظرف الزمنيّ المحدّد في (ج_i) إذا كان فيها ظرف.

القاموس الموسوعي للتداولية

ب. أول لحظة تلي مباشرة الزمن الإحالي الذي يوجد في الجملة السابقة (ج-ب).

وهذا المبدأ لا ينطبق إلا إذا كان محمول الجملة (ج) معبراً عن أداء/إتمام إذ هذه هي الحالة الوحيدة التي توجد فيها علاقة تعاقب زمني بين الجملتين.

2.3.1 الترتيب الزمني والسببية والفواصل الزمنية

ليست مشكلة الترتيب الزمني المشكلة الوحيدة التي تُطرح في شأن العلاقة الزمنية [455] في الخطاب. فإلى جانبها تُطرح أيضاً / مشكلة الفواصل الزمنية ومشكلة السببية (انظر Wilson et Sperber 1993). ونمثل للترتيب الزمني والفواصل الزمنية والسببية بالأثلة الواردة في (9):

(9) أ - أخرجت مفاتيحي وفتحت الباب.

ب - سقطت الكأس من يدي فتكسرت.

ج - بذرت حبة فأنبتت.

د - رحل «زيد» فغضبت «مريم».

ففي المثال (9) ثمة إضافة إلى الترتيب الزمني علاقة سببية (فبالفاتيح التي أخرجتها فتحت الباب) وثمة أيضاً فاصل زمني (عاقبة يخرج المرء المفاتيح ثم يفتح الباب). وفي المثال (9ب) و(9ج) توجد علاقة سببية من جهة بين سقوط الكأس وانكساره ومن جهة ثانية بين بذر الحبة وإنباتها. إلا أن الحيز الزمني الذي يفصل بين الحدثين ليس هو نفسه. وأخيراً في المثال (9د) للتأويل وجوه فإما ألا يكون بين الحدثين علاقة سببية ولا علاقة زمنية وإما أن تكون بينهما علاقة زمنية وإما علاقة زمنية وسببية في آن.

يمكن المنظور التداولي من الشك في فكرة وجود مبدأ خطابي مثل مبدأ تأويل الخطابات الزمنية. فمن جهة أولى إذا كان مثل هذا المبدأ يتيح تفسيراً (جزئياً) لمشكلة الترتيب الزمني فإنه لا يفرض لا مشكلة السببية ولا مشكلة الفواصل الزمنية. ومن جهة ثانية يجرّ مبدأ الترتيب الزمني إلى تكهنات خاطئة حول تأويل الأقوال. حقاً إن العلاقات الزمنية يمكن أن تتعدّد وهذا ما تبرزه الأقوال الواردة في (10): فهي تعاقبية في (10أ) وتلازمية في (10ب) وسابقة في (10ج) وغير محدّدة في (10د):

(10) أ. أخرجت مفاتيحي وفتحت الباب.

ب. كان «عمرو» يضحك. كان يضحك في حزن.

ج. انكسرت الكأس. لقد سقطت من يدي.

د. اليوم وقعت عقداً مع ناشر وشريت فنجان شاي صحبة صديق قديم.

فالتفسير التداولي لا يمرّ لا عبر مبدأ خطابي ولا عبر حكمة محادثة مثل حكمة الترتيب «لتكن منظماً» (انظر Grice 1975) وانظر أيضاً الفصول 6 و7 و9 من هذا

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

الكتاب)، بل عبر مقياس مرتبط بتأويل الأقوال، مقياس الانسجام مع مبدأ المناسبة (انظر Wilson et Sperber 1993).

مقياس الانسجام مع مبدأ المناسبة

يكون القول، في تأويل ما، منسجماً مع مبدأ المناسبة إذا وفقط إذا تَوَقَّع المتكلم عقلاً أن يكون قوله أشدَّ مناسبة للسامع في ذلك التأويل.

فحسب هذا المقياس يكون التأويل في (10) إمّا التعاقب الزمني وإمّا العلاقة السببية وإمّا أيضاً انقضاء العلاقة بين الحديثين. فالنقطة الحاسمة هي أن التأويل يكون هذا أو ذاك بناء على الفرضيات [456] السياقية التي ينشأ عنها المخاطب. /

2. الانسجام الغرضي والإحالي

أُحِلَّتْ مسألة حسن صياغة الخطابات، أي الانسجام، مفهوم العلاقة الغرضية مكانة هامة. وليست هذه المسألة غريبة، في جوهرها، عن مسألة العلاقات الإحالية. إلا أنه لئن تمّت دراستهما عامّة منفصلتين فلاّتهما تحيلان على قضايا متباينة. فالانسجام الغرضي يطرح قضية موضوع الخطاب أي قضية عن أي شيء نقول شيئاً ما (وهي المسألة الكلاسيكية المتعلقة بموضوع الحديث). أمّا الانسجام الإحالي فيهتم بالعلاقات القائمة بين العبارات المتقارنة إحالياً في الخطاب ويدورها في الانسجام.

1.2 الانسجام الغرضي

لقد عبّر تاريخ النحو واللسانيات عددٌ هامٌّ من المتقابلات غايتها تحليل البنية الوظيفية للأقوال (مقابل تحليل البنية الشكلية للجمل): مسند إليه مقابل مسند، متحدث عنه مقابل حديث، المصدر مقابل التعليق، معلومة حاصلة مقابل معلومة جديدة، بؤرة مقابل اقتضاء. والهدف من هذه المتقابلات بيان أن مكونات القول ليس لها كلّها نفس الوظيفة التواصلية وأن هذا الفرق يمكن أن يبيّنه بنية القول أو موقع المكون.

هكذا إذن تكون بين الشكل الأصلي من صنف فعل - فاعل - مفعول (انظر (11)) والشكل المخصّص (انظر (12)) فوارق لا إعرابية فقط بل وظيفية أيضاً؛ فالشكل المخصّص [أو بنية التخصيص] يوافق الإبراز ويقتضي أن شخصاً ما يضرب زوجته، ويجب عن سؤال (من يضرب زوجته؟)، ويستلزم تقابلاً (زيد لا عمرو ولا بكر) وهذه وظائف ليست موسومة في القول الأصلي:

(11) يضرب زيد زوجته.

(12) إن زيدا هو الذي يضرب زوجته.

فعدد التصورات أو التقابلات التي تمّ حصرها تبين حينئذ أن هذه المصطلحات ليس لها نفس المعنى. فالمقابلة مسند إليه/مسند هي في الآن نفسه تمييز لسانی ومنطقي والزوج المصدر/التعليق ذو طبيعة إعرابية في حين أن العلاقة متحدث به/حديث هي علاقة وظيفية.

القاموس الموسوعي للتداولية

وأخيراً الفوارق بين معلومة حاصلة ومعلومة جديدة هي فوارق نفسية. في حين أن الفرق بين بؤرة/اقتضاء هو فرق دلالي.

1.1.2 المسند إليه مقابل المسند

المقابلة مسند إليه / مسند هي في الآن نفسه تمييز نحوي وتمييز منطقي. ففي السنن النحوية الغربية (انظر Lyons 1980, 133) المسند إليه يمكن المتكلم من تعيين موضوع خطابه والمسند يمكن من قول شيء ما في شأنه. فهذه المقابلة الوظيفية هي [457] في الحقيقة موازية للتعريف المنطقي. ففي السنن المنطقية / (خاصة 1974 Strawson) كل قضية تتكوّن من لفظ خاص (الموضوع) ولفظ عام (المحمول). والعلاقة بين الموضوع والمحمول في السنن المنطقية لتحليل اللغة لا توافق التقسيم إلى مقولات ووظائف نحوية.

أ. لا يوافق الموضوع المنطقي دائماً المسند إليه النحوي. ففي جملة مبنية للمجهول ثمة تباعد بين الموضوع المنطقي والمسند إليه النحوي مثلما تبين ذلك الصورة المنطقية (14) التي تنطبق على صورتين المبني للمعلوم (13 أ) والمبني للمجهول (13 ب):

(13) أ. قتل زيدٌ عمراً.

ب. قتل عمرو من قبل زيد.

(14) قَتَلَ (زيد، عمرو)

ب. لا يوافق المسند دائماً الفعل؛ فيمكن أن يتحقّق بالصفة أو الاسم أو الحرف مثلاً، كما تبين ذلك الأمثلة في (15):

(15) أ - الإنسان فان.

ب. «آن» لسائبة.

ج. البيانو في المكتب.

(16) أ. فان (الإنسان).

ب. لسائبة (آن).

ج. في (البيانو - المكتب)

2.1.2 الصدر مقابل التعليق

التمييز بين الصدر والتعليق إعرابي أو موقعي. فالصدر يوافق ما يذكره المتكلم ابتداءً، أي ما يوضع في موقع الصدارة. وبعد إدراج الصدر يدرج المتكلم التعليق.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

فالحديث عن التصدير يكون لتخصيص العملية المتمثلة في إدراج مكوّن في موقع صدارة أو إبراز على يمين الجملة كما في المثال (17):

(17) زيدٌ لم أره طيلة أسبوع.

فمفهوم الصدر غالبا ما تم تأويله على أنه مفهوم وظيفي نظراً للتوافق المتواتر بين الصدر والمند إليه النحوي وبين التعليق والمند (انظر «هوكيت، 1958» Hockett).

ويضرب من التوسع في المجال النحوي، غالبا ما يتم الحديث، في الدراسات الأنفلوسكسوتية، عن صدر الخطاب. وفي هذه الحالة ليس الصدر مكوّنًا اسميًا بل هو قضية توافق ما قيل في محادثة أو ما كتب في نص. فيكون الحديث عن غرض الخطاب لتعيين مجمل محتواه أو الحديث عن أغراض الخطاب لتعيين محاور محتواه الأساسية.

3.1.2 متحدث عنه مقابل حديث

المقابلة متحدث عنه / حديث مفهوم وظيفي يوافق المقابلة بين موضوع الخطاب وما [458] يقوله المتكلم في شأنه. فموقع / المتحدث عنه هو في العادة موقع صدارة. وهذا يعني أن للعبارة اللغوية، أيًا كانت وظيفتها الإعرابية، في موقع الصدارة وظيفة غرضية. فمن الضروري إذن أن نميز البنية الإبلاغية للقول من البنية الغرضية (انظر هليداي Halliday 1970).

ففي المثالين الواردين في (18) تنتمي أمين في (18أ) إلى الحديث وفي (18ب) هي متحدث عنه:

(18) أ - لقيت زيدا أمس.

ب - أمس، لقيت زيدا.

ملاحظة 1: في تقاليد المدرسة الوظيفية ببراغ Prague (انظر «فاشيك»، «فيرباس»، «داينس»، «شغال». Vachek ed 1964, 1966, Firbas 1964, Danes 1968, Sgall et al. 1969)، يُميز بين المتحدث عنه والمتحدث به الذي يعين العبارة التي تحتوي المعلومة التي يرغب المتكلم في تبليغها. فليس التمييز إذن بين متحدث عنه والمتحدث به تمييزا نحويًا ولا هو تمييز دلالي بل هو تمييز وظيفي ليس له من فائدة غير الفائدة التواصلية.

ملاحظة 2: نشير إلى أن لمفهوم المتحدث عنه، مستعملا خارج حقل اللسانيات، معنى أشد ضابطة فهو لا يحيل على خاصية وظيفية لمكوّن من مكوّنات القول بل على مستوى ما من التنظيم الدلالي للخطاب.

4.1.2 المعلومة الحاصلة مقابل المعلومة الجديدة

أستكمل التفسير القائم على الوظيفة التواصلية بإسناد خاصية إضافية ذات طبيعة عرفانية. فالمعلومة الحاصلة في موقع غرضي توافق عامة معلومة قديمة، حاصلة إما من المقام وإما من السياق (Chafe 1976 «تشايف»، «هليداي» Halliday 1967). وفي المتدبر

القاموس الموسوعي للتداولية

تكون المعلومة غير الغرضية جديدة. فالمعلومة الحاصلة يفترض المتكلم أنها معروفة لدى المخاطب بينما المعلومة الجديدة يفترض أنَّ المخاطب لا يعرفها.

هذا الفرق أصبح صريحا في التركيب النحوي للغات الطبيعية. حيث يمكن أن نعتبر استعمال أدوات التمييز (خصوصاً المعرفة وغير المعرفة) باعتبارها مدرجة تباعا لمعلومة جديدة ومعلومة حاصلة.

إنَّ التمييز بين المعلومة الحاصلة والمعلومة الجديدة تمييز نفسي مؤسس على الفكرة القائلة بأنَّ المعلومة القديمة هي المعلومة التي يمكن تحصيلها انطلاقاً من المقام أو عن طريق العائد في حين أنَّ المعلومة الجديدة تبثيرة بمعنى أنَّه لا يمكن تحصيلها من المعلومات المتقدمة في الخطاب (انظر Halliday 1967). ومن منظور نفسي أكثر راديكالية، يقرن شايف (1976) وضعية المعلومة الحاصلة بالبروز المقامي: فبناء على خاصيات البروز الموضوعي والفضائي تسند للمعلومة منزلة المعلومة الحاصلة أو القديمة.

5.1.2 البؤرة مقابل الاقتضاء

يوجد مفهوم مواز للمعلومة الحاصلة هو مفهوم الاقتضاء المقابل لمفهوم البؤرة [459] التي توافق المعلومة الجديدة / (انظر 1972 jackendoff, 1975 Chomsky). فالمعلومة المقتضاة هي المعلومة التي يفترض أنَّها مشتركة بين المتكلم والمخاطب. وهي عادة المعلومة المشتركة بين الاستفهام وجوابه. والبؤرة هي محل نبرة التبشير، وهي تبعا لذلك تتلقى تنغيما موسوما. أضيف إلى ذلك أنَّ البؤرة تتحقق عادة في تراكيب التخصيص.

ففي المثال (19) زيد هو البؤرة والاقتضاء توفّره وظيفة قسوية (شخص ما يضرب زوجته):

(19) إنَّ زيدا هو الذي يضرب زوجته.

(19) البؤرة زيد

الاقتضاء شخص ما يضرب زوجته.

وفي المثال (20) يمكن التمييز من تمييز البؤرة من الاقتضاء:

(20) أ. زيد قد أكل كَلَّ الحلويات.

ب. زيد قد أكل كَلَّ الحلويات.

ج. زيد قد أكل كَلَّ الحلويات.

د. زيد قد أكل كَلَّ الحلويات.

هـ. زيد قد أكل كَلَّ الحلويات.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

وأخيراً، المقطعان (21) و(22) كلٌّ منهما على التوالي حسن الصياغة خطابياً (أي منسجماً) ورديء الصياغة خطابياً (أي غير منسجم) لأسباب متعلقة بالاقترضاء. ففي (21) يشترك الاستفهام والجواب في الاقترضاء بينما في (22) يختلف اقترضاء الاستفهام عن اقترضاء الجواب:

(21) أ زيد هو من يكتب الشعر؟

ب لا، إنما عمرو هو من يكتب الشعر.

(22) أ زيد هو من يكتب الشعر؟

ب لا، إنما زيد هو من يكتب الأقصوصة.

(21) أ الاقترضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = زيد

ب الاقترضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = عمرو

(22) أ الاقترضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = زيد

ب الاقترضاء = شخص ما يكتب الأقصوصة

البؤرة = زيد

فانسجام المقاطع محدد إذن بالاشتراك في الاقترضاءات (انظر (21)). وليس الاشتراك في البؤرة كما في (22) شرطاً ضرورياً ولا شرطاً كافياً للانسجام. وهنا ننظر بأحد مبادئ التحليل في التداولية المدمجة التي تصوغ شرطاً موازياً يتعلّق بالاحتفاظ بالاقترضاءات في الخطاب (خاصة في ثنائية استفهام - جواب) ويقيّد التعقيب الذي يفرض ألا يتعلّق التعقيب والاستئناف إلا بالمضمون المنطوق (مقابل المقتضى) (انظر Ducrot 1972 وهذا الكتاب الفصل 8 الفقرة 3). / [460]

2.2 الانسجام الإحالي

يتكوّن الخطاب من مجموعة من الأقوال يوجد بينها رابط. وهذا الرابط ذو طبيعة متعدّدة: غرضي وإحالي وقضوي ومتضمّن في القول وحجاجي. وأحد شروط الصياغة الحسنة مرتبط بوجود اتّصال غرضي.

1.2.2 العلاقة الغرضية والعلاقة الإحالية

إنّ وجود علاقة إحالية (تقارن إحالي) بين العبارات اللغوية في خطاب ما ليس شرطاً ضرورياً ولا شرطاً كافياً لانسجامه. فعلاً إنّ وجود علاقات عائدة بين اسم وضمير ليس شرطاً كافياً لإمكان تأويل الخطاب (انظر المثال (23)). ومن الممكن جداً أيضاً أن يكون الخطاب منسجماً وقابلاً للتأويل دون أن تُقدّم فيه أيّة علاقة إحالية داخلية في السياق اللغوي (انظر المثال (26)). فالانسجام هو إذن مسألة تأويل أكثر منه مسألة

القاموس الموسوعي للتداولية

شكلية: وإن متتالية ما من الأقوال تكون منسجمة فتمثل خطاباً حسن الصياغة إذا وفقط إذا وُجد تأويل يمكن من ربط علاقة بين تلك الأقوال.
لننظر في الأمثلة التالية:

(23) زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جداً في الشتاء.

(24) في البحر مركب وفي المركب غرفة وفي الغرفة قفص وفي القفص عصفور
[... (M. Schwob)]

(25) ذهبنا إلى السينما. كانت الجعة باردة.

(26) سنستقبل ضيوفاً على العشاء. كالديرون كان كاتباً عظيماً.

يبدو، ظاهرياً على الأقل، أن هذه الأقوال الأربعة ليس بينها غرض مشترك. فالصلات في (23) ذات طبيعة عائدة: فكل ضمير قابل للتأويل وتأويله ذو طبيعة إحالية داخلية (مرتبط بالسياق اللغوي) إلا أن السلسلة العائدة غير كافية فهي تقدم تأويلاً غريباً مرده غياب متحدث عنه مشترك. فالتناهي الغرضي هو على هيئة تجعل الاستفهام المتعلق بموضوع الحديث (عم يتحدث في هذا الخطاب؟) لا يجد جواباً واضحاً. ويمكن أن تمثل للعلاقات العائدة في المثال (23) على النحو التالي:

(23)

زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جداً في الشتاء.

س ش ش ص ص

فالتأويل الذي يمكن من إعطاء الخطاب متانة غرضية وانسجاماً يفرض علاقة تقارن إحصائية بين زيد ومواطن ذكر الضمير «هو». وهذا الأمر يؤدي إلى تأويل عبثي:

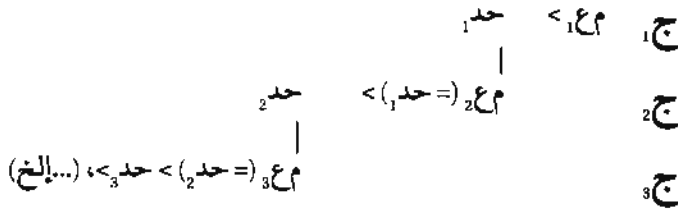
(23)

زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جداً في الشتاء.

س ش س ص س

[461] / وفي المثال (24) العلاقات على ما يبدو من نفس نوع المثال السابق. فالحديث (جد) في القول الأول يصبح المتحدث عنه (م ع) في القول الموالي وهلمّ جزاً. وهذا ما يبيّنه (24) (نقلاً عن أدام 1990، 47)

(24)



يبدو أنَّ البنية هي نفس بنية (23) ولكنَّ علاقة التضمّن الموجودة بين القضايا لا تلغي فرضيّة المناسبة المشتركة. وهذا هو عيب (23).

أمّا العلاقات في المثالين (25) و(26) فليست علاقات متماثلة: فلا وجود لأية علاقة إحاليّة أو عائديّة بين الأقوال التي تكوّنهما، ولكنّهما، رغم ذلك، ليسا غير قابلين للتأويل. فالجمعة في (25) تحيل على الشراب الذي استهلكه المتكلّم في فترة الاستراحة أو بعد العرض (انظر (25)). أمّا المثال (26) الذي يُقدّم على أنّه خطاب غير منسجم (Van Dijk 1972) فيمكن أن يسند إليه تأويل يكون بمقتضاه المتكلّم وأصدقائه قد أحبوا ذكرى وفاة كالدرون كما هو الشأن في (26) (انظر (Charolles 1988 a)).

(25) أ. إذا ذهبنا إلى السينما نشرب بعضا من الجمعة في الحانة أثناء فترة الاستراحة.

ب. ذهبنا إلى السينما.

ج. شربنا بعضا من الجمعة في الحانة.

(26) أ. كلّ سنة، نحيي ذكرى وفاة كالدرون.

ب. إحياء لذكرى وفاة كالدرون، ندعو الأصدقاء للعشاء.

فوجود أداة التعريف في المثال (25) يُفتر بعلاقة التداخي الموجودة بين السينما والجمعة عبر الاستدلال المقدّم في (25).

2.2.2 السلاسل الإحاليّة والسلاسل العائديّة

أحد عوامل انسجام النصّ يتحدّد بوجود سلاسل إحالة. وتُعرّف سلسلة الإحالة (انظر «كوربلان، Corblin 1985) بكونها متتالية من عبارات نصيّة ينشئ بينها التأويل تطابقا إحاليّا. وشرط وجود سلسلة إحالة في نصّ هو أن يكون بين العبارات تقارن إحالي أيّ إنّها تمكّن من تعيين القطعة نفسها في الواقع. وينبغي أن نميّز سلسلة الإحالة ممّا يسمّى (انظر «شاستن، Chastain 1975) سلسلة عائديّة. فالسلسلة العائديّة هي متتالية من الألفاظ المفردة تظهر في سياق ما بحيث إذا أحال أحدها على شيء فإنّ جميع الألفاظ الأخرى تحيل إذن على نفس ذلك الشيء.

من الممكن جدًا أن تتكوّن سلسلة الإحالة من عبارات إحاليّة مستقلة أي غير عائديّة كما يبيّن ذلك المثال (27):

(27) إنَّ الذين يُبرمجون اعتماداً على لِسِب (LISP) يتحدّثون عنه غالباً بكثير من الشغف. فبالنسبة إليهم إذا استطاع لِسِب (LISP) أن يصمد فذاك إنصاف له لأنَّ: لِسِب (LISP) واضح، لِسِب (LISP) فعّال، لِسِب / (LISP) مرن، لِسِب (LISP) مرونته لا محدودة. [462]
وبليجاز: «لِسِب (LISP) جميل» (H. Farreny, Programmer en (LISP, Paris, 1984; tiré de Corblin 1985).

إنَّ كلّ المواطن التي ذكر فيها لِسِب (LISP) في (27) مقارنة الإحالة وهي تكون سلسلة إحالة ولكّتها لا تكون سلسلة عائدة. ولكي تكون الحال تلك ينبغي أن توجد، إضافة إلى علاقة التقارن الإحالي، إعادة ذكر، بواسطة العائد، لعبارة مقارنة الإحالة. فعلى وجه الذكر، المثال (28) يمثّل وضعية سلسلة عائدة:

(28)

ماركس روسي (MARC ROSSET) بطولي.

إنّه يعود إلى ملاقة سامبراس (Sampras)، اليوم، في رولان قروس، لثبّتها مباراتهما.

قدّم السويسري لعباً ممتازاً أمام صاحب المرتبة الثالثة عالمياً. إلّا أنّه وجد نفسه خاسراً بنتيجة 4 مقابل 2 في الشوط الخامس من مقابلة مثيرة حالت الأمطار دون إتمامها. (لاسويس، 25 - 9 - 1992)

فالعبارات مارك روسي، والضمير (هـ) الواقع اسم إنّ، والسويسري، والضمير المستتر في فعل قدّم، والضمير (هـ) الواقع اسم أنّ، والضمير المستتر في فعل وجد والضمير (هـ) الواقع مضافاً إليه في نفسه عبارات مقارنة إحاليّة وهي تمثّل، بناءً على ذلك، سلسلة إحالة. ولكن «الضمير (هـ) الواقع اسم إنّ، والسويسري» يمثلان إعادة ذكر لمارك روسي ويجعلان من السلسلة مارك روسي، والضمير (هـ) الواقع اسم إنّ، والسويسري، والضمير (هـ) والضمير المستتر سلسلة عائدة أيضاً.

إحدى الملاحظات الأكثر أهميّة حول سلاسل الإحالة تلك المتعلقة بدرجة النفاذ التي تشير إليه العبارة الإحاليّة (انظر في هذا الكتاب، الفصل 13، الفقرة 4 - 3 - 3). فقد لاحظنا (Ariel 1988, Kleiber 1990 c) أنّ الذكر الأول للمرجع يحتوي، من حيث الأفضليّة، على واسم ضعيف النفاذ إليه - وهذا هو شأن الأسماء الأعلام أو الأوصاف المعرّفة - مقارنة بواسم متوسط النفاذ إليه (أسماء الإشارة) أو واسم جيّد النفاذ إليه (الضمائر). ولكن في المقابل عند الذكر الثاني يخيّر واسم جيّد النفاذ إليه:

(29) أ - ؟ هي ذكّيّة جدّاً.

ب - ؟ هذه المرأة ذكّيّة جدّاً.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

ج - فاطمة ذكينة جدًا.

(30) أ - جيرلدين فزارو كانت ناشطة ديمقراطية على مدى عدد من السنوات ولكنها لم تدخل السباق من أجل نيابة الرئاسة إلا سنة 1984.

ب - ؟ جيرلدين فزارو كانت ناشطة ديمقراطية على مدى عدد من السنوات ولكن جيرلدين فزارو لم تدخل السباق من أجل نيابة الرئاسة إلا سنة 1984.

ولتفسير سلمية النفاذ إلى العبارات الإحالية، يمكن الاستئجار بمبدأ الاستلزام الدرجي لـ«لفنسون» (Levinson 1983) و«هورن» (Horn 1984) (انظر c Kleiber 1990):

الاستلزام الدرجي

إن استعمال عبارة ضعيفة ق واقعة في درجة من السلم أقل من عبارة أقوى ق يستلزم أن المتكلم لم يتطع استعمال العبارة الأقوى ق في السياق المعنى.

إن مبدأ الاستلزام الدرجي هو في الحقيقة تطبيق مخصوص لحكمة الحكم لـ«غرايس» (1975)، وهي حكمة تنص على أن المتكلم ينبغي أن يقدم من المعلومات القدر المطلوب أي المعلومة الأقوى (انظر في هذا الكتاب الفصل 7 الفقرة 2 - 2). لذلك فإن اختيار واسم ضعيف إدراكه مثل الاسم العلم يشير إلى أن أي عبارة إحالية أخرى جيد إدراكها / (مثل الضمير) لا تضمن أبدا النفاذ إلى المرجع. غير أنه في حالة [463] إحالة مباشرة أو إشارية (انظر هذا الكتاب، الفصل 13) من الممكن إدراج واسم جيد إدراكه لأن خصائص المقام تكون على هيئة تجعل موضوع عمل الإحالة واضحا أو واضحا وضوحا متبادلا.

(31) (يقال في شأن شاب يسير على الرصيف المقابل)

لم أره منذ سنة.

3. قواعد الانسجام

تتيح لنا الظواهر التي نظرنا فيها إلى حد الآن التساؤل: عما إذا كان من الممكن أن يبين الانسجام بقواعد خطاب صريحة. وبعبارة أخرى تصبح مشكلة الانسجام مشكلة قواعد الانسجام. هذه الإشكالية معقدة من حيث إنها تستمد أصولها من عدد هام من العوامل منها اللساني ومنها غير اللساني. وقبل النظر في مسألة قواعد الانسجام نقدم تمييزا كلاسيكيا في لسانيات الخطاب بين الانسجام والاتساق والترابط.

1.3 الانسجام والاتساق والترابط

كثيرا ما تقدم الدراسات المختصة للسانيات النص وتحليل الخطاب (المكتوب أو الشفوي) تمييزا بين الانسجام والاتساق والترابط. فالمجالات التي تمتد إليها هذه

المفاهيم ليست متماثلة رغم أنها تتعلق في مجملها بقضايا الانسجام التي نظرنا فيها إلى حد الآن.

1.1.3 الانسجام

يحيل الانسجام على خصائص النص أو الخطاب التي تضمن قابليته للتأويل. وكي يكون النص منسجماً ليس من الضروري أن تشير خصائصه الشكلية، صراحة، إلى العلاقات بين الأقوال. فهذه العلاقات يمكن الحصول عليها عن طريق الاستدلال إما بمقدمة ضمنية وإما بفرضية سياقية وإما أيضاً بخطاطة أعمال منطبة (سكربت أو خطة أو سيناريو).

وبناء على ذلك فإن قرينة الربط «إذن» في المثال (32) تستدعي المقدمة الضمنية (33) التي تجيز العلاقة بين القولين. وهذه المقدمة الضمنية، أو الالتزام الخطابي الوضعي عند «غرايس» (1975)، ليست في حاجة إلى أن تكون صادقة (بل من الممكن جداً أن تكون (33) كاذبة بالنسبة إلى المخاطب):

(32) جون إنغليزي، هو إذن شجاع.

(33) الإنغليز شجاعان.

وفي المثال (34) الفرضية السياقية (35) (الموضع في نظرية «دكرو» الحجاجية) هي التي تجيز الربط بين القولين لتجعل منهما خطاباً منسجماً:

(34) الماء بارد جداً. سألني على الشاطئ. /

[464]

(35) كلما ازدادت برودة الماء قلت الرغبة في السباحة.

وأخيراً من الضروري في المثال (36) أن تكون لدينا معلومات أكثر متصلة بخطاطات أعمال كي نفهم الربط بين القولين وهذه الخطاطة يقدمها (37)

(36) كانت مريم جائعة. فتحت دليل ميشلان.

(37) أ - دليل ميشلان يحتوي معلومات عن المطاعم.

ب - المطاعم أماكن عمومية يستطيع فيها المرء أن يأكل بمقابل مالي.

ج - الإحساس بالجوع يثير الرغبة في القضاء عليه.

د - إحدى وسائل القضاء على الإحساس بالجوع الأكل.

فانطلاقاً من (37) نستدل على أن مريم فتحت الدليل لتختار مطعمًا يمكنها من تلبية حاجتها إلى الطعام وليس غرضها من ذلك مثلاً أن تستعمل ورق الدليل لتسكت جوعها.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

أحد استعمالات مفهوم السكرية، مثلما هو مستعمل عند «شانك» و«أيلسون» (1977)، هو عرض مقاطع سردية محدودة يفترض فيها التأويل أن الانسجام مرتبط بمجموعة من الأعمال المرتبة التي يمكن أن يتوصل إليها المخاطب أو القارئ مثلما يبين ذلك المثال (38):

(38) دخل زيد المطعم. طلب شريحة لحم مشوي. دفع الثمن وخرج تحت مطر متهاطل.

ففي المثال (38) كل المراحل المرتبطة بالسكرية «مطعم» ليست مذكورة فهي ليست ضرورية من جهة أن السكرية يحدد مقطع أعمال مرتبة منطقة تمكن من إتمام المراحل المحدودة: وفي هذه الحالة بالذات جلس زيد إلى طاولة وتفحص قائمة الأكلات وطلب شريحة لحم مشوي وأكلها قبل أن يدفع الثمن ويخرج.

2.1.3 الاتساق

إذا كان الانسجام البعد التأويلي للخطاب فإن الاتساق بعده اللساني والدلالي: والخطاب يكون متسقاً حقاً إذا وجدت علاقات قسوية بين الأقوال التي تكونه. فالخطاب الذي يعقد علاقات زمنية وغرضية وإحالية يكون إذن متسقاً. ولكن في المقابل من الممكن جداً أن يكون الخطاب منسجماً دون أن يكون متسقاً كما هو الشأن خاصة في حالات الإجابة غير المباشرة:

(39) أ. كم الساعة؟

ب. منذ قليل مَرَّ ساعي البريد.

غالباً ما عُدَّ الاتساق شرطاً ضرورياً لحسن صياغة الخطابات ورديفاً لتاميتها. فعلاً، كي يكون الخطاب حسن الصياغة، من الضروري أولاً أن يحتفظ ببعض العناصر الدلالية (أ) كان قائماً على المعلومة الحاصلة أم على المعلومة التي يمكن استرجاعها من الذاكرة). ولكن من الضروري أيضاً أن يتنامى من حيث مواضع الخطاب وضروب الإسناد المعقودة فيه (شرط التامية). وهذه القيود (شرط التامية وشرط الاتساق) تُصاغ إما باعتبارها شروطاً تعريفية للخطاب المثالي وإما باعتبارها خصائص ملازمة للنصانية (انظر Adam 1990). [465]

3.1.3 الترابط

يطلق الترابط على العلاقات بين الأقوال الموسومة لغوياً. والمثال الكلاسيكي للترابط بين الجمل (أو بين الأقوال) تقدّمه الروابط التداولية مثل لكن، و، لـ، إذن، مع ذلك، رغم، إلّا أن، أيضاً، والحال أن، فعلاً، فضلاً عن،... إلخ. فالرابط التداولي لفظ نحوي (حرف، ظرف، عبارة) وظيفته ربط أجزاء من الخطاب (الأقوال) من جهة، والإسهام في تكوين وحدات خطائية مركبة انطلاقاً من وحدات خطائية بسيطة من جهة ثانية. فترابط الخطاب خاصية شكلية ولكن يبدو أنها لا تمثل شرطاً ضرورياً لا لاتساق النصوص ولا لانسجامها. فإذا كان من الصعوبة بمكان تصوّر خضب

القاموس الموسوعي للتداولية

بلا إضمار ولا إعادة ذكر (سلسلة عائدة وسلسلة إحالية) فإنه من الممكن جداً أن يكون الخطاب موسوماً وما ضعيفاً بل غير موسوم من حيث ترابطه. وبناءً على ذلك ما عاها تكون وظيفة الترابط مقابل وظيفة الانسجام (قابلية التأويل) ووظيفة الاتساق (استرسال المعلومات)؟ وبعبارة أخرى ما الفرق بين ثنائيات القول التالية؟

(40) أ - صرخ زيد فبكت زينب.

ب - صرخ زيد، بكت زينب.

(41) أ. الطقس جميل ولكنني سأصيب قليلاً من الراحة.

ب . الطقس جميل، سأصيب قليلاً من الراحة.

(42) أ. جون الإنجليزي هو إذن شجاع.

ب. جون إنجليزي. هو شجاع.

(43) أ. ماذا تفعل هذا المساء؟ لأن لي دجاجة مصليّة في البيت.

ب. ماذا تفعل هذا المساء؟ لي دجاجة مصليّة في البيت.

ففي المثال (40) نؤزل مقطع الأعمال على أنه يقيم علاقة زمنيّة وسببيّة، في حين أنّ المثال (40ب) حياديّ في مستوى علاقته. وفي المثال (41) التضمين هو أنّ الطقس الجميل قد يكون سبباً لعمل، في حين أنّ غياب «لكنّ» في المثال (41ب) يأخذنا إلى التضمين المعاكس. وفي المثال (42) تستلزم «إذن» معنى أنّ الإنجليزي شجاع، وغيابها في (42ب) لا يفرض أيّ ربط من هذا الصنف. وأخيراً تضيف «لأنّ» تبريراً للسؤال في (43)، والربط غير الموسوم (غياب لأنّ) لا يبرّر الاستفهام ولعنه يقدّم حجة (علّة) لقبول الدعوة.

نلاحظ إذن أنّ حضور واسمات الربط مثل الروابط التداوليّة أو غيابها يحدّدان شروط التأويل. والنتيجة واحدة بالنسبة إلى كلّ مثال: إذ حضور الرابط يجعل الربط غير

[466] ملتبس وأحاديّ الدلالة. /

2.3 الانسجام وقواعد التعقيب

سنلتزم، في عرضنا لقواعد الانسجام، بمناقشة مظهرين من انسجام الخطابات والنصوص: من جهة انطلاقاً من بحوث «شارول» حول انسجام النصّ (Charolles 1989, 1988 b, 1988 a, 1987, 1983, 1978) والموجهة إلى بحوث نحو النصّ (انظر Van 1975, Petöfi 1977, Dijk 1972)، ومن جهة أخرى انطلاقاً من البحوث ذات التوجّه المحادثي التي طوّرها «موشلر» ومدارها إشكالية قواعد التعقيب والتسلسل (انظر Moeschler 1982, 1985a, 1989a, 1989b).

1.2.3 ميثاقواعد الانسجام

اقترح «شارول» (1978)، مفتتيا أثر فان دايك (1972)، أربعة ميثاقواعد للانسجام يُفترض أن تعبر عن الحدس المقابل نظريّ المُدرِك للانسجام أو عدمه - وهو حدس مرتبط بأحكامنا على الخطاب وهذه الميثاقواعد أو «قواعد القواعد» هي التالية: التكرار والتنامي وعدم التناقض والعلاقة:

ميثاقاعدة التكرار

ليكون النص منسجما ينبغي أن يحتوي في تناميه الخطّي عناصر ذات تكرار مُلزم.

وهذه الميثاقاعدة تصرّح بمظهر اتساق النصوص الممثل خاصة بالسلاسل العائدية والسلاسل الإحالية. ويقدم «شارول» لقاعدة التكرار مثال الإضمار في (44) والتعريف والإحالة الإشارية السياقية في (45) والاستبدال المعجمي في (46) والاسترجاع الاقتضائي والاستعادة الاستدلالية في (47):

(44) قُتلت امرأة عجوز الأسبوع الماضي. وجدوها في مغسل الاستحمام.

(45) قد اشترى ماكس بيتا. البيت / هذا البيت فسيح متميز.

(46) مات بيكاسو منذ عشرين عاما. وهب الفنان مجموعة لوحاته الشخصية لمتحف برشلونة.

(47) أ هل باع فيليب سيارته؟

ب₁ لا، باع دراجته.

ب₂ لا، سُرقت منه.

ب₃ ؟ لا، خف وزنه.

ميثاقاعدة التنامي

ليكون النص منسجما ينبغي أن يكون تناميه مصحوبا بإضافة دلالية تتجدد بصفة دائمة.

هذه القاعدة توافق الشرط الثاني لآساق النصوص أي شرط النمو لدى «دكرو» (1972). أضف إلى ذلك أنّ هذه القاعدة مضمومة إلى القاعدة الأولى توضّح أنّ النص المنسجم يجب أن يكون [467] فيه توازن بين الاسترسال الغرضي والتنامي الدلالي / (21, 1978 Charolles).

فالنص في المثال (48) لا يستوفي شرط هذه القاعدة لأنه لا يدرج معلومات إلّا على سبيل الإطناب [غير المفيد].

(48) الأرامل من النساء لا يتقاضين إلّا نصف جناية تقاعد الزوج المتوفى. والنساء غير المتزوجات يتقاضين جناية مساوية لنصف ما كان يتقاضاه القرين المتوفى. ولا يتحصّلن إلّا على خمسين بالمائة من المنح التي كان يقبضها الزوج عندما

القاموس الموسوعي للتداولية

كان حيا. وفي الفترة التي كان فيها الزوج محالا على التقاعد، كانت زوجات المتقاعدين يتقاسمن مع أزواجهن مجمل الجراية.

ميتاقاعدة عدم التناقض

ليكون النصّ منسجما ينبغي ألا يُدرَج في تناميه أيّ عنصر دلاليّ يناقض محتوى منطوقا أو محتوى مقتضى، بواسطة مواطن ذكر سابقة أو ما يمكن أن يستنبط من تلك المواطن عن طريق الاستدلال.

يقدم «شارول» مثالين يخرقان هذه القاعدة في مستوى التناقض القوليّ والتناقض الاستدلاليّ:

(49) دخل «مالكو» [آنذاك] دون استئذان مكتب رئيس المخابرات الأمريكية. كان يرتدي بدلة داكنة اللون ويمسك في يده حقيبة رائعة من جلد التماسيح. [الآن] يجلس مالكو. ويشعل سيكار هافانا.

(50) خالتي أرملة. زوجها يهوى جمع آلات الخياطة.

المثال (49) غير منسجم لأنّ الجملتين الأخيرتين [الآن] يجلس مالكو. ويشعل سيكار هافانا تدرج إطار إحالة زمنيّة (غير سرديّة) لأنّ المضارع متّصل بزمان الإخبار بالقول) مختلف عن الأوّل (سرديّ). والشاهد الفرنسيّ أوضح لأنّ الزمن المستعمل هو الماضي المبهم أو البسيط). وفي المثال (50) لفظة أرملة تقتضي أنّ الزوج توفيّ وهذا الاقتضاء يناقض الاقتضاء الذي مفاده أنّ الزوج يهوى جمع... (زوجها حيّ).

ميتاقاعدة العلاقة

ليكون المقطع أو النصّ منسجما ينبغي أن تكون الأحداث التي يدلّ عليها في الكون الممثّل مترابطة.

هذه القاعدة تستلزم أن تكون الأعمال أو الأحوال أو الأحداث المعبر عنها في المقطع الخطابيّ متلائمة في الكون المدرك ممّن يقيّمه. وينبغي أن يفهم التلاؤم هنا، على أنّه علاقة مناسبة وسبب وشرط ونتيجة بين قضيتين (ق) و(ك). وهكذا تكون العلاقات متلائمة في عالم (ع) في (51) و(52) وغير متلائمة في (53):

(51) مريم مريضة لأنّها ستلد قريبا.

(52) مريم ستلد قريبا ولكنها مريضة.

(53) مريم ستلد قريبا، إذن المغنّون الفاتنون لا يروقون للمثّقّفين.

ملاحظة: تشير إلى أنّ هذه المبادئ تمّ التعبير عنها في مناسبات عدّة من منظورات دلالية أو تداولية مختلفة. فميتاقاعدة التكرار مرتبطة إذن بالدور الخطابيّ للاقتضاءات في الخطاب وبالرصيد المشترك للمحادثة. وميتاقاعدة التامّي اعتمدت العلاقة بين معلومة حاصلة ومعلومة جديدة. أمّا ميتاقاعدة عدم التناقض لازمتها السردية هي قانون التماسك المنطقي لـ«بانتفيلد» (1982) (انظر في هذا الكتاب الفصل 16 الفقرة 4 - 2).

وأخيراً ميتاقاعدة العلاقة ومفهوم التلازم اعتماداً الوظيفة التداولية في نظريات لغوية
الذهنية (انظر Fauconnier 1984)

[465]

2.2.3 قواعد التعقيب

هل توجد قواعد للتعقيب والاستئناف في الخطاب؟ هل يمكن أن نبين مظاهر التعقيب والاستئناف في الخطاب بواسطة مبادئ أو قواعد لسانية؟ مثل هذه المحاولة أقرحت في إطار أنموذج مدرسة جنيف لتحليل الخطاب (انظر Moeschler 1982, 1985a, 1985b, chapitre 3). والفكرة المحورية التي تمثل أساساً لمفهوم قاعدة التعقيب (أو قيد المحادثة) هي التالية: أثناء وقوع التعامل القولّي تخضع الأقوال لقيود مقطعية أو لقيود تخص التعقيب. وإن الاستجابة لهذه القيود هي التي تحدّد درجة اتساق المقطوعة ودرجة انسجامها. فحسب طبيعة المكونات، أي التبادل أو المخاطبة، التي تفرض القيود (انظر في هذا الكتاب الفصل 18 الفقرة 2)، نبيّن صنفين من قيود التعقيب: قيود بين المخاطبات وقيود صلب المخاطبة.

قيود التعقيب بين المخاطبات

قيود التعقيب المقترنة بحسن صياغة التبادل يُعبّر عنها بالشروط التالية:

(أ) الشرط الغرضي **ش غ** يفرض على مكوّن الاستجابة نفس غرض مكوّن الاستهلال.

(ب) شرط المضمون القضي **ش م ق** يفرض على مكوّن الاستجابة أن يكون على علاقة دلالية (تقابل أو استلزام أو شرح) بمكوّن الاستهلال.

(ج) شرط التضمّن في القول **(ش في ق)** يفرض على مكوّن الاستجابة نوع وظيفته المتضمّنة في القول.

(د) شرط الوجهة الحجاجية **(ش و ح)** يفرض على مكوّن الاستجابة أن يكون موجّها حجاجياً إلى نفس وجهة مكوّن الاستهلال.

ملاحظة: التبادلات هي الوحدات الحوارية الدنيا للمحادثة المتكوّنة على الأقل من مخاطبتين وهي أكبر مكونات الوحدة الحوارية لمحادثة. ونميّز، في التبادلات، مكونات (مخاطبات) الاستهلال من مكونات الاستجابة. فمكوّن الاستهلال هو، على نحو نموذجي، مكوّن يستهلّ مقطعاً محادثياً (تبادلاً). ومكوّن الاستجابة هو، على نحو نموذجي، مكوّن ردّ فعل على مكوّن الاستهلال وعامة ما يكون تالياً له. فنتبع لذلك يكون الاستفهام مكوّن استهلال نموذجياً والجواب مكوّن جواب نموذجي (لمزيد التحليل انظر في هذا الكتاب الفصل 18 الفقرة 2).

إنّ درجة استيفاء هذه القيود هو الذي يحدّد درجة اتساق و/ أو درجة انسجام المقطع: فكلّما كانت الاستجابة لقيود التعقيب أكبر اعتبر المقطع منسجماً/ متسقاً.

فالتبيعة التدرّجية في استيفاء القيود توضح فرضية أنّ الانسجام مسألة درجات ومُسلم. [469] ولذلك يمكن الحديث عن درجة تلاؤم / التعالق النصّي لنتجت درجة انسجام/ اتّساق الخطابات (انظر 1982 et 1985 a Moeschler).

المقاطع (54) توضح درجة تلاؤم التعالق النصّي لمكوّن الاستجابة:
(54)

أ أ يمكنك أن تقول لي كم الساعة؟
ب ب رأسي يؤلمني. - ش غ
ب ب منذ قليل مرّ ساعي البريد. + ش غ، - ش م ق --
ب ب ألم تحن بعد الساعة العاشرة؟ + ش غ، + ش م ق، - ش في ق
ب ب لم تحن بعد الساعة العاشرة. + ش غ، + ش م ق، + ش في ق، - ش و ح
ب ب إنها الساعة العاشرة. + ش غ، + ش م ق، + ش في ق، + ش و ح

عندما يتم استيفاء الشرط الغرضي (ش غ) وشرط المحتوى القضوي (ش م ق) والشرط التضمّن في القول (ش في ق) يقال عن الخطاب أنّه منسجم. وعندما لا تتم الاستجابة إلّا للشرط (ش غ) و(ش م ق) لا يكون الخطاب إلّا متسقاً. وفي إطار نظرية شروط التعقيب يعتبر كلّ خطاب منسجم متسقاً دائماً والعكس ليس صحيحاً.

المفهوم المقابل لشروط تلاؤم التعالق النصّي (المحدّد بدرجة الاستجابة للقيود المقطعية) هو مفهوم شروط التلاؤم السياقي. وهذه الشروط لا تتعلّق بمكوّن الاستجابة بل بمكوّن الاستهلال. فدرجة التلاؤم السياقي بالنسبة إلى مكوّن ما استهلالي تحدّد بواسطة مكوّن الاستجابة، وعلى وجه التدقيق، تلاؤم التعالق النصّي لمكوّن الاستجابة يحدّد التلاؤم السياقي لمكوّن الاستهلال حسب المبدأ التالي:

مبدأ التبعيّة بين التلاؤم السياقي وتلاؤم التعالق النصّي لمكوّنّي الابتداء والاستجابة.

كلّما كان مكوّن الاستجابة أكثر استيفاء لقيود التعقيب كان أكثر موافقة لملاءمته السياقية لمكوّن الاستهلال. وكلّما كان مكوّن الاستجابة أقلّ استيفاء لقيود التعقيب كان أكثر موافقة لعدم الملاءمة السياقية لمكوّن الاستهلال.

ونتيجة هذا المبدأ هي التالية: إنّ ظواهر التعقيب والتأويل في مقاطع المحادثة تكون مرتبطة في ما بينها ارتباطاً وثيقاً. وبعبارة أخرى، إنّ تعقيباً حوارياً ما (ملائماً أو غير ملائم) يقدّم دائماً صورة عن تأويل مكوّن الاستهلال ويؤيّد درجة ملاءمته السياقية أو ينفيها بصفة رجعيّة. وهذه الفرضيّة صيغت بطريقة أكثر وضوحاً في مبدأ التأويل الحواريّ (انظر 1989 a, 94 Moeschler):

مبدأ التأويل الحواريّ

إنّ تأويل مكوّن مخاطبة هو ظاهرة حوارية ونتيجة التعقيب أو الاستئناف الذي يتولّد عنه في الحوار.

الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب

والمقطع (55) يوضح درجة التلاؤم السياقي في أ تبعاً لتلاؤم التعالق النصي في [47]: **ب:** /

(55)

أ بول صديق يمكنك التعويل عليه.

ب₁ على فكرة ماذا تفعل غداً؟ - ش غ

ب₂ تستي هذا صديقاً! + ش غ، - ش م ق

ب₃ أنسيت أنه صوت ضد مشروعك؟ + ش غ، + ش م ق، - ش في ق

ب₄ لم ألق به أبداً. + ش غ، + ش م ق، + ش في ق، - ش وح

ب₅ أنا موافق تماماً. + ش غ، + ش م ق، + ش في ق، + ش وح

قيود التعقيب صلب المخاطبة

قيود التعقيب صلب المخاطبة مقترنة بحسن صياغة المخاطبات (Roulet et Al.) 9 - 1985, 208) وتوضحها الشروط التالية:

(أ) الشرط الغرضي (ش غ): هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بموضوع الخطاب المعروض في أول مكوّن للمخاطبة.

(ب) شرط العلاقة الحجاجية (ش ع ح): هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بمكوّن قابل للدخول في علاقة حجاجية بأول مكوّن.

(ج) شرط الوجهة الحجاجية (ش وح): هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بمكوّن لا يناقض الوجهة الحجاجية لأول مكوّن.

توضح التعقيبات التالية بالتدرج حالات استيفاء هذه الشروط وعدم استيفائها:

(56)

أ الطقس جميل وماكس لسانتي. - ش غ

ب الطقس جميل والمطر يهطل. + ش غ، + ش ع ح

ج الطقس جميل والشمس غير مشرقة. + ش غ، + ش ع ح، - ش وح

د الطقس جميل وبى رغبة في استنشاق الهواء. + ش غ، + ش ع ح، + ش وح

شرط الوجهة الحجاجية هو ترجمة لمبدأ حجاجي هو مبدأ عدم التناقض الحجاجي (انظر (Moeschler 1985a, 1989a):

مبدأ عدم التناقض الحجائي

أ. ليس ممكنا الدفاع عن نتيجتين متناقضتين باعتماد نفس الحجة.

ب. لا يمكن لحجتين متناقضتين أن تخرجا نفس النتيجة.

إنّ التحليل المقترح يجعل من الانسجام الحجائي شرطا للانسجام المحادثي، ولكنه يميّز بين المقامات الحوارية ومقامات الوحدات الحوارية: فليس الانسجام الحجائي شرطا ضروريا ولا شرطا كافيا لإدماج المكونات في تبادل بينما هو شرط ضروري لإدماجها في مخاطبة.

18. تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

ترجمة: عز الدين المجدوب

1. اتجاهاان في تحليل المُحادثات

يُعَدّ الخطاب أحد المجالات المفضّلة لتطبيق المناويل التداولية. وليس من المفاجئ، في الواقع، أن يسمح تحليل استعمالات اللّغة ببعض التكهّنات حول أشكال النّظام [المُفتر] لتعاقب الخطاب وعمليات التّأويل الجارية فيه. ولكنّ المجال الذي مثل موضوع الأعمال الأكثر تعبيراً عن التّوجه التداوليّ، هو، بالأساس، مجال التّعامل اللغويّ، ويسمّى عادة بتحليل المُحادثات. ويرمي هذا الفصل إلى تقديم أبرز مقومات التّيارين المُهمّين على تحليل المُحادثات الموسومين منذ «ليفنسن» (1983) بتحليل الخطاب وتحليل المُحادثة.

ولهذين المجالين بعض الخاصيّات المشتركة والخصائص المختلفة.

1.1 الخاصيّات المشتركة بين تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

1.1.1 دراسة المُحادثات الطّبيعيّة

يُعنى تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة بالخطاب الشّفويّ أساساً، وتحليل المُحادثات الطّبيعيّة على وجه الخصوص. ونُعني بالمُحادثة الطّبيعيّة هاهنا، كلّ تعامل لغويّ يتمّ [عن قُرب] وجها لوجه أو عن بُعدٍ (عن طريق الهاتف المرئيّ أو البريد الإلكترونيّ التّعاملّي الخ....) تنهض فيه العوامل المقاميّة والسياقيّة والتنظيميّة والإشارات الحسيّة بدور هامّ. ونذكر، على سبيل التّمثيل على المُحادثات الطّبيعيّة، المُحادثات الهاتفية والتّعاملات [اللّغويّة] بين الآباء والأبناء والمعلّم والتلاميذ والطبيب والمريض، والتّعاملات في الفضاءات العامّة (الصفقات التجاريّة) أو في الفضاءات الخاصّة (الأحاديث في المقهى والأحاديث العائليّة) والمجادلات السياسيّة والمقابلات الصحفيّة الخ....

كان من نتائج تحليلات المُحادثة مناقشة مبدأ أساسيّ في اللّسانيّات الحديثة، ممثّل، على وجه الخصوص، في التقليد التوليديّ، هو الالتجاء إلى حدس المتكلّم لتقويم المعطيات. ومن المُفيد، في هذا الصّدد أن نلاحظ، أنّ جميع مقاربات المُحادثة تقريباً تستند إلى لسانيّات الكلام

القاموس الموسوعي للتداولية

(في مقابل لسانيات اللسان في المفهوم السوسيري) أو لسانيات الإنجاز (في مقابل لسانيات الملكة [472] في المنظور التشومسكي). وهو السبب الذي جعل الأعمال ذات الأصول الاجتماعية اللسانية/ (التقليد القائل بالتغير والتنوع عند «لابوف» 1978 و 1976، أو الممتية إلى إثنوغرافيا التواصل، انظر بالخصوص «غمبرز» و«هايمس» 1972، و«غمبرز» 1989) تؤثر بشدة في التقليد المحادثي بل تُغري في مجال اللسانيات، بلسانيات «تعاملية» (انظر بالخصوص «كيربرات أوريكيوني» 1990 Kerbart Orecchioni).

2.1.1 الانسجام

تهتم المقاربتان، أساساً، بالنظام المُفسّر لتعاقب المُحادثات، وتهتمان على وجه الخصوص بالمبادئ أو القواعد أو المعايير التي تحقق لها الانسجام (انظر في هذا الكتاب الفصل 17 الفقرة 3). ولهذا السبب المهم، يَبِينُ أَنَّ قسماً هاماً من الأعمال حول الانسجام النصّي المنجزة في نطاق اللسانيات النصيّة (انظر بالخصوص «بوغراند» و«درسلر» 1981 و Dressler و«شارول» 1988) لم تُؤخذ بعين الاعتبار في تقليد تحليل المُحادثات أو قلّما كانت كذلك. أضف إلى ذلك أَنَّ قضايا الانسجام لا يمكن أَنْ تُحلَّ إلاّ بعسر شديد من وجهة نظر داخلية للخطاب، وأنّ نظريات المُحادثة لم تتناول هذه المسألة إلاّ بالاعتماد على مبادئ [تُفسّر] التصرّف في المعلومات السياقية. وليس من المفاجئ أَنَّ قسماً من الأوصاف المُحادثةيّة يتمثل في وصف إثنوغرافي دقيق للسياق التّعاملي والاجتماعي. ومن جهة أخرى فإنّ الإغراء كان عظيماً بتعريف السياق قصد تأويل المُحادثات بناء على مصطلحات شبكات المعارف، وباختزال مجموعة المعلومات المناسبة في أكوان محدّدة ما قبلية (انظر، لاسيّما في ما يتعلّق بمجال تحليل المُحادثات المطبّق على الحوار إنسان - آلة، «ريشمان» 1986 Reichman).

3.1.1 منطق الأعمال

تتمثّل الخاصية الثالثة المشتركة بين تحليل المُحادثة وتحليل الخطاب في كونهما يحيلان، بصفة صريحة أو ضمنيّة، على منطق الأعمال. إذ ترتبط المبادئ المنطقية، في تحليل الخطاب، أساساً، بنظرية الأعمال اللغوية. وانطلاقاً من هذه النظرية يمكن التكهّن (انظر «سيرل» و«فاندر فيكن» 1985) بوجود علاقات بين الأعمال في مقطوعات الأعمال التي تشكّلها المُحادثات (سؤال يستدعي جواباً، ودعوة تستدعي قبولاً، وأمر يستدعي امتثالاً إلخ...). ويتعلّق منطق الأعمال في تحليل المُحادثة، الذي يضمّ التنظيم المُحادثي، أساساً، بمقطوعات الأعمال الأصلية أو المنجزة بواسطة المتكلّمين على نحو قائم على التفضيل (انظر تعريفات التنظيم القائم على التفضيل والمناسبة المشروطة

[473] في 3.2.1). [473]

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

2.1 مظاهر الاختلاف بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة

1.2.1 مجال الإحالة: اللسانيات في مقابل علم الاجتماع

يُتصل أول مظهر من مظاهر الاختلاف بمجال إحالة هاتين المقاربتين. فتحليل الخطاب تستند إلى نسق اللسانيات الشكلية، فتستعير منه طرائقه المنهجية ومبادئه الإستمولوجية. ومن جهتها فإن مرجع أصول تحليل المحادثة إلى علم الاجتماع التفاعلي، لاسيما التياراتين المتقدمين من قبل قوفمان وساكس، ولقد بلور التقليد التفاعلي مجموعة من الملاحظات حول طقوس التعامل التي يعدّ التعامل المحادثي من أهم مظاهرها (انظر بالخصوص قوفمان 1973). ومن جهة أخرى، فقد انصب اهتمام التيار المعروف بالمنهج الإثنوغرافي على المناهج الإثنوغرافية التي يستعملها المتكلمون في النهوض بما يناط بهم من مهام (من قبيل اتخاذ لجنة تحكيم قرارا ما). ومن المناهج الإثنوغرافية الأسهل مأخذاً عند التحليل والأقل وصفا من قبل الدراسات الاجتماعية، نجد، بحق، المحادثة الطبيعية.

2.2.1 المنهج: القواعد التكوينية في مقابل التنظيم القائم على التفضيل

إنّ الاختلاف الأساسي بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة هو اختلاف منهجيّ. فتحليل الخطاب تستعمل منهجية تقليدية خاصة بلسانيات الجملة. وتتمثل هذه التحاليل في محاولات - هامة - لتطبيق مبادئ التحليل اللساني على وحدات أكبر من الجملة. ولا بدّ، لذلك، من شرطين: أولهما تحديد مجموعة من المقولات أو الوحدات الخطابية لا تلك المتعلقة بتركيب الألسنة الطبيعية (المقولات المعجمية والمقولات التركيبية)، وإثما تلك المتعلقة بتركيب خطاب (من قبيل الوحدات: عمل ومُخاطبة وتبادل وصفقة وتدخل، في منوال تحليل الخطاب [المدرسة] جينيف، انظر رولي، ومن معه 1985 و«موشلر، 1985 أ»). وثانيهما، صياغة مبادئ التعاقب أو قواعد التعاقب النازمة لهذه المقولات (قواعد التسلسل أو التعقيب ومبادئ التأليف)، التي تُمكن من تمييز المقطوعات الخطابية الحسنة الصياغة (منسجمة) من المقطوعات الخطابية السيئة الصياغة (غير منسجمة). والمسألة الأساسية، هاهنا، هي مفهوم التأليف الحسن لتعاقب المقطوعات (أو الانسجام) الذي يمثل الموافق الخطابي لمفهوم النحوية وهو المفهوم التركيبي. فكما أنّ للمتكلّم مقدرة لغوية (قدرة) تمكّنه من صياغة أحكام نحوية تتعلق بالجمال، فكذلك للمتكلّم كفاءة حسب فرضية تحليل الخطاب على إطلاق أحكام تتعلق بحسن صياغة تعاقب مقطوعات الخطاب، وبالتالي على تمييز خطاب منسجم من خطاب غير منسجم.

من المفاهيم المركزية في تحليل الخطاب مفهوم الانسجام الذي شكّل، في إطار الأنحاء النصية، موضوع تطوّرات موازية، خاصة في ما يتعلق بالنص المكتوب. / ويتعين أن نلاحظ أنّ مفهوم الانسجام، في إطار تحليل الخطاب، إنّما هو مفهوم تعاقبي حصراً. إلّا أنّه من المتعذر تمييز

القاموس الموسوعي للتداولية

الوقائع المتعلقة [بتعاقب] المقطوعات من الوقائع المتعلقة بالتأويل. فإذا كان، من الممكن، على سبيل المثال، القول إنَّ المقطوعة [التالية]: سنستقبل ضيوفاً على العشاء. كان كالديرون كاتباً عظيماً، مقطوعة منسجمة، فذلك لكونها قابلة للتأويل. وإذا كانت قابلة للتأويل فلأنَّ معلومات سياقية توفرت و[سمحت] بتأويلها. وحينئذ، فإنَّ الانسجام [مفهوم] لا يمكن تعريفه بطريقة تعاقبية خالصة: إذ هو مفهوم تعاقبي وتأويلي في الآن نفسه (انظر الفصل 17 من هذا الكتاب، الفقرة 1.2.2).

والملاحظ أيضاً أنَّ إشكالية تحليل الخطاب، ولاسيما تحليل الوحدات، قد شهدت في إطار أعمال برندونر صياغة حديثة تلخ على إبراز الفوارق بين تركيب الجملة (أو التركيب الأصغر) وتركيب الخطاب (أو التركيب الأكبر). (انظر برندونر وريشبلر - بيجيلان 1990). واقترح «شارول» (1988ب)، بالتوازي مع ذلك، مقارنة قائمة على تعدد الطبقات تمكن من حصر مختلف مستويات تنظيم الخطاب (من سلاسل إحالية وفضاءات ذهنية وبنى نصية والقاء قول)، كما اقترح تحليلاً للخطاب وفق مصطلحات التسلسل والممدى والمقطوعة والحقة (الزمانية) (انظر كذلك أدام 1990).

أما تحليل المحادثة فقد اعتنى، من جهته، بمسألة تعاقب المقطوعات، أساساً، ولاسيما بالقواعد أو المبادئ التي تمكن المشاركين في محادثة ما من ترتيب أخذ أدوارهم في الكلام. ويقوم نظام توزيع أدوار الكلام المقترح من قبل «ساكس» و«شيفغلوف» و«جيفرسون» (1978 و 1974) Sacks, Schegloff و Jefferson على مفاهيم اختيار المتكلم الموالي و[اختيار المتكلم لنفسه] وموقع الانتقال المناسب [من قول إلى قول]. وبالتالي، فإنَّ النحو الموضوع إنما هو نظام تعديل مقبول، ضمناً، وضروري من وجهة نظر نظام التعامل الذي تتمثل مهمته في تيسير التعاملات اللغوية وإنجاحها. وحينئذ، فإنَّ نظام تعاقب المقطوعات يُقارب من منظور تنظيم أدوار الكلام أساساً.

أما مسألة الانسجام فلم تتم صياغتها في إطار إشكالية التآليف الحسن لمقطوعات الكلام، وإنما باعتبارها نتيجة المبادئ التي تُوجّه تنظيم المحادثات تنظيمياً يُفضّل بعضها على بعض. وهذه الخاصية أساسية لأنَّ التنظيم القائم على التفضيل غير معرف ما قبلية، وذلك لأسباب خاصة بالمنوال المحادثي. فإذا كانت بعض ردود الفعل تُعدّ مفضلة أو غير موسومة تعامليةاً فلأنَّه قد أمكن لنا أن نبرهن على كونها تظهر، في الغالب، في ذلك الموضع الذي تُعدّ فيه ردود الفعل غير مفضلة أو موسومة. وهكذا، فإنَّ المقطوعات: عرض - قبول، والتماس - موافقة، ونقد - اعتراض، هي مقطوعات مفضلة أي غير موسومة تعامليةاً لكونها أكثر تواتراً ولكونها تستتبع من النتائج، في ما يتعلق بما يلي من مجرى المحادثة، أقلّ مما تستتبعه المقطوعات: عرض - رفض، والتماس - رفض، ونقد - قبول.

نجد في أعمال «مارندان» (Marandin 1986) دراسات هامة حول المقطوعات المفضلة على المجاملات، كما نجد لدى «فورنال» (Fornel 1990) تطبيقاً لهذه الملاحظات على دلالة الأنواع الإنشائية (لاسيما جاملي). /

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

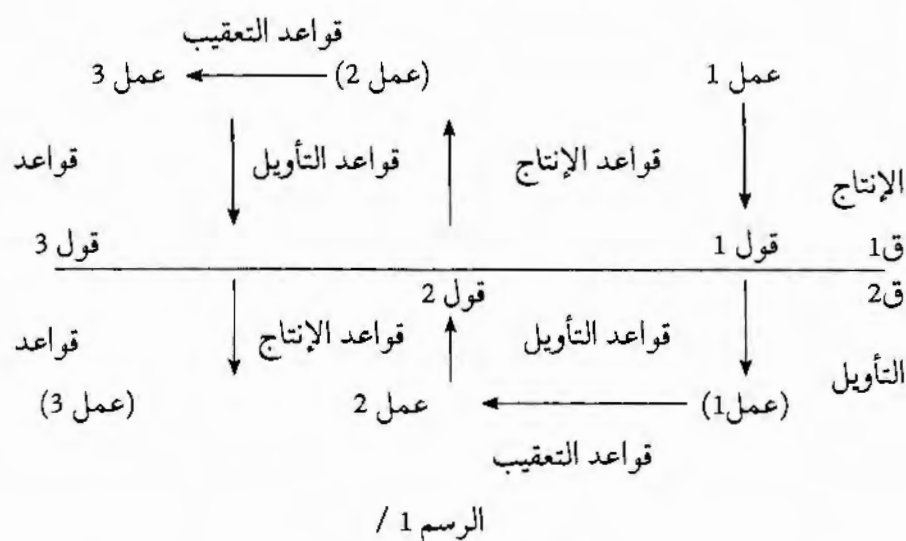
[475] 3.2.1 الإستمولوجيا: المَنَوَلَة في مقابل التَّغْمِيم

ثالث الاختلافات بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة هو اختلاف ذو طبيعة إستمولوجية، فإستمولوجيا تحليل الخطاب إنما هي إستمولوجيا المحاكاة أي افتراضية استنباطية لأنَّ غرض تحليل الخطاب مَثُولة المحادثة. ومن جهتها فإنَّ إستمولوجيا تحليل المحادثة اختبارية واستقرائية، إذ يخلُص تحليل المحادثة، انطلاقاً من عدد كبير من المعطيات المحادثية، إلى تعميمات حَذَرَة.

قواعد التأويل وقواعد التعقيب

إن أحسن ما يُمثل مظهر منّولة الحوار، في إطار تحاليل الخطاب، هو صياغة قواعد التأويل وقواعد التعقيب والتسلسل. وقد تم توضيح إشكالية تحليل الخطاب، لاسيّما في مؤلف «لابوف» (1976)، بواسطة أنواع ثلاثة من القواعد تتدخّل في تشكيل المقطوعة وتأويل الخطابات:

- (أ) قواعد إنتاج تربط الأعمال المبرمجة بالأقوال المُنجِزة لها،
 (ب) قواعد تأويل تربط الأقوال بالأعمال التي تُنجزها،
 (ج) قواعد تعقيب وتسلسل تشدّ الأعمال بعضها إلى بعض (انظر الرّسم 1):



[476] إن إستيمولوجيًا تحليل الخطاب استنباطية إذن. وقواعد التأويل والتعقيب والتسلسل التي تمت صياغتها هي نتيجة تكهّنات النظرية التداولية الكامنة وراءها. إذ يمكن،

القاموس الموسوعي للتداولية

على سبيل المثال، أن نقترح، بناء على تكتهات نظرية الأعمال اللغوية، قواعد التأويل التالية (لابوف، وفانشال، 1977 و Labov, Fanshel 1978):

قاعدة الطلبات

إن أصدر أ: ل: ب أمرًا يحدد عملاً ما س في اللحظة ز₁، وإذا كان ب يعتقد أن أ يعتقد أن:

1. أ. س يتعين أن يُنجزَ (لتحقيق الغرض غ) (سبب العمل)

1. ب. ب ما كان له أن يُنجز س في غياب الطلب (سبب الطلب)

2. ل ب القدرة على إنجاز س (بواسطة الأداة د)

3. ب مُلزمٌ بالقيام ب س أو أنه على استعداد للقيام ب س

4. ل أ الحق في أن يطلب من ب القيام ب س

فإن أ، حينئذ، يُعتبر قائماً بطلب يمكن اعتباره طلباً صحيحاً.

تستخدم هذه القاعدة إستراتيجية في التحليل قريبة جداً من تلك الإستراتيجيات التي تمّ التعريف بها في نظرية الأعمال اللغوية (انظر الفصل 1 من هذا الكتاب الفقرة 2.2 والفصل 7 الفقرة 3.2). والواقع أن مفاهيم السبب والقدرة والإلزام والحق مستعملة باعتبارها شروطاً مسبقة تضمن الإنجاز الصادق والمرضي للأعمال اللغوية. ولتحديد صيغة إنجاز الطلبات يمكن تصوّر قاعدة التأويل الآتية المتعلقة بالطلبات غير المباشرة (انظر لابوف، وفانشال، 1977 و 1982):

قواعد الطلبات غير المباشرة

إن طلب أ من ب معلومة أو إثباتاً يتعلّق ب:

أ. الوضع أو الحكم الوجودي للعمل س الذي سيُنجز بواسطة ب.

ج. نتائج إنجاز العمل س.

ج. اللحظة ز₁ التي يتعين فيها إنجاز العمل س بواسطة ب.

د. أي شرط مسبق لطلب ما، وارد حسب قواعد [تقديم] الطلبات، يصحّ أن يُطلَق عليه س.

وإذا تمّ الإيفاء بكلّ شرط مسبق آخر، فإنّ أ، حينئذ، يُعتبر قائماً بطلب عمل س من ب ويمكن اعتباره طلباً صحيحاً.

وتُنجز الأمثلة الموالية طلبات غير مباشرة:

(1) الوضع الوجودي

هل نفضت الغبار بعد؟

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

يبدولي أنك لم تنفض الغبار بعد.

(2) النتائج

ما عسى هذا الأمر أن يشبه لو أنك تنفض الغبار عن هذه الغرفة؟
ستكون هذه الحجرة في مظهر أجمل لو تنفض عنها الغبار.

(3) الإحالة الزمانية

متى تعزم أن تنفض الغبار؟
أعتقد أنك ستنفض الغبار هذا المساء.

(4) شروط مسبقة أخرى

أ. سبب العمل

ألا تعتقد أن الغبار كثيف حقاً؟ /
هذه الحجرة مُعبّرة حقاً

ب. سبب الطلب

هل تنوي أن تنفض غبار هذه الحجرة؟
لست في حاجة لتذكيرك بنفض غبار هذه الحجرة.

ج. القدرة

هل يمكنك أن تتناول نقّاضة الغبار وأن تنفض الغبار بدءاً من هنا؟
بوسعك أن تنفض الغبار قبل أن تخرج.

د. الإرادة

هل يضايقك أن تنفض الغبار؟
أنا متأكد أنك لا تعترض على تناول نقّاضة الغبار لنفض غبار هذه الحجرة.

هـ. الإلزام

أليس دورك في نفض الغبار؟
عليك أن تشارك في المحافظة على النظافة هنا.

و. الحق

ألم تطلب مني أن أذكرك بنفض الغبار؟
من المفروض أن أهتم بهذا الزكن لا أن أقوم بالعمل كلّه.

ويقترح «لابوف» و«فانشال» (1977، 1991)، في ما يتعلق بالطلبات، قاعدة التسلسل التالية:

قاعدة الطلبات المُدرّجة:

إن طلب **أ** من **ب** القيام بعمل ما، وإن أجاب **ب** مستخبراً عن شيء ما، فإن **ب** يُعتبر في حكم المتأكد من لزوم هذه المعلومة ليردّ على طلب **أ**.

ويوضّح المثال (5) قاعدة الطلبات المُدرّجة:

(5) **أ** هل يمكنك أن تُخرج صندوق القمامة؟

ب لماذا؟

أ لأنني بصدد إطعام الوليد.

ب حسناً.

الأزواج المُتجاورة والمناسبة المشروطة والتنظيم القائم على التفضيل

تُفضي مقاربات تحليل المحادثة، من جهةها، إلى ضرب من التعميم، لأنّ منهجها ليس استنباطياً وإنّما هو استقرائي. ويتعلّق هذا الأمر بما يتطلّبه تحليل المحادثة من وقائع ومعطيات عديدة لصياغة قاعدة أو مبدأ ما، والمعطيات عديدة، ولكنّ التكرار فقط هو ما يسمح بصياغة فرضية من الفرضيات. وعلى هذا النحو فإنّ مسألة تعاقب المقطوعات لن تُقارَب بمصطلحات قواعد التسلسل وإنّما ستُقارَب بمصطلحات المناسبة المشروطة والتنظيم القائم على التفضيل.

ولتقديم مفهوم المناسبة المشروطة يتعيّن اللّجوء إلى مفهوم مركزيّ من مفاهيم تحليل المحادثة هو مفهوم الزوج المتجاور الذي نعرّفه على النحو التالي (انظر «ليفسن»

[478] 1983، ص ص 303 - 304)؛ /

الزوج المُتجاور

الزوج مقطوعة تشكّل من قولين اثنين يكونان:

أ. مُتجاورين

ب. من إنتاج متكلمين مختلفين.

ج. مُوزَّعين على طرف أول وطرف ثان

د. مُتممّجين على نحو يقتضي فيه الطرف الأول طرفاً ثانياً مخصوصاً.

إنّ المبدأ المتحكّم في الأزواج المتجاورة هو مبدأ المناسبة المشروطة لدور ثان ما (انظر «شيفلوف» 1972 و«ليفسن» 1983). ويفسّر مقياس المناسبة المشروطة الشرط (د) من تعريف الزوج المتجاور، الذي يفترض اختلافاً بين مقطوعة نموذجية (زوج متجاور) ومقطوعة غير نموذجية (مقطوعات مُفحّمة). وتُعرّف المناسبة المشروطة على النحو الآتي (انظر «ليفسن» 1983، ص 306):

المناسبة المشروطة:

إنّ التسليم بوجود الطرف الأول من الزوج المتجاور يعني مباشرة التسليم بظرف من مناسب ومتوقع. فإن لم يظهر ذلك الطرف لُوَحَظَ غيابه، وإن ظهر في محله ضُرفَ أول من زوج ثأن فَإِنَّهُ يُؤَوَّلُ في حُكم العنصر الممهّد للطرف الثاني من الزوج لأَوَّل الذي لا يمكن لمناسبته أن تُخطئ إلا عند إخفاق عمل العنصر الممهّد.

وهكذا، يمكن القول إن جوابا ج₁ عن سؤال س₁ مناسب شرطياً للمقطوعة س₂ - ج₂ المُقحمة في مقطوعة س₁ (س₂ - ج₂) ج₁، كما هو مبين في المثال (6):

(6) س₁ من هذه الفتاة الجميلة؟

س₂ ألا تعرفها؟

ج₂ لا.

ج₁ إنها أستاذة اللسانيات الجديدة.

ويمكن أن نلاحظ، في شأن هذا المثال، أنّ مناسبة الطرف الثاني من الزوج الأول تتوقف على نجاح العنصر التمهيدى. والإجابة الموجبة في ج₂ تجعل المقطوعة متناقضة:

(7) س₁ من هذه الفتاة الجميلة؟

س₂ ألا تعرفها؟

ج₂ بلى.

ج₁ فَلِمَ تسألني إذن؟

لقد سمح الاهتمام إلى الأزواج المتجاورة باستخلاص فرضية عامة كلياً حول التنظيم القائم على التفضيل للمقطوعات المحادثية مَفَادُهَا أَنَّ الطرف الثاني من زوج مجاور ما إتما هو دوما الطرف المفضل أو غير الموسوم من ذلك الزوج. وعندما يكون الطرف غير المفضل أو الموسوم هو الطرف المنتقى يلاحظ أنّه كان يظهر (أ) بعد وقف، (ب) مُدمجا بواسطة تمهيد دالّ، نموذجيًا، على وضعه غير المفضل (well في اللغة الإنكليزية و Ben في اللغة الفرنسية)، (ج) مرفقا بذكر للأسباب المفترسة لعدم إنجاز العمل المفضل

[479] (عن ليفسن، 1983، ص 307). /

القاموس الموسوعي للتداولية

ويمكن، حينئذ، أن يُعرّف مفهوم التنظيم القائم على التفضيل من خلال القاعدة التالية (انظر ليفنسن، 1983، ص 333):

قاعدة التنظيم القائم على التفضيل

حاول تجنب العمل غير المفضل أي العمل الذي يظهر، عموماً، على نحو غير مفضل أو موسوم.

وتُصنّف أطراف الزوج الثانية في شكل مكّونات مفضّلة مقابل مكّونات غير مفضّلة، وذلك على النحو الآتي:

سؤال	عرض/دعوة	طلب	طرف أول	
إجابة متوقعة	قبول	قبول	مفضل	طرف ثان
إجابة غير متوقعة أو عدم إجابة	رفض	رفض	غير مفضل	

الرسم 2

2. مثال عن تحليل الخطاب: المنوال التراتبي الوظيفي [لمدرسة] جينيف

من الممكن عدّ المنوال التراتبي الوظيفي [لمدرسة] جينيف في تحليل المحادثة (انظر «موشلر، 1985 أ، و«رولي، ومن معه 1985) مثالا نموذجياً لمنوال تحليل الخطاب. وهو يقوم على فرضية كون المحادثة تنظم ضمن مجموعة مترتبة من وحدات [تابعة] لمستوى من المستويات وعلاقات أو وظائف بين هذه الوحدات. وتستجيب الوحدات أو المكّونات لمبدأ التآليف التراتبي التالي:

مبدأ التآليف التراتبي:

يتألف كلّ مكّون [تابع] لمستوى من المستويات ع من مكّونات [تابعة] لمستوى من المستويات ع - 1.

ومكّونات المحادثة هي التدخّل والصفقة والتبادل والمُخاطبة والعمل اللغوي.

1.2 التدخّل:

التدخّل هو المكّون الأكبر المُساوي للتعامُل (اللغوي) بين متكلمين اثنين أو أكثر. وتتمثّل خاصية التدخّل الأساسية، بالإضافة إلى تألفه من معاملات عديدة في كونه يُستهلّ بتبادل افتتاح وينتهي بتبادل اختتام. وتبادلات الافتتاح والاختتام هي، نموذجياً، تبادلات تحريرية (انظر «غوفمان، 1973)، فهي تنهض بوظيفة تقرير وجود/علاقات اجتماعية بين المتخاطبين في التدخّل، وبذلك تشارك في طفوس التقرير.

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

إنّ البنية النموذجية لتبادل تقريريّ ما هي بنية ثنائية تقوم على تدخلين من نوع: صباح الخير صباح الخير، وكيف حالك؟ - بخير، وأنت؟، بالنسبة إلى تبادلات الافتتاح، ومن نوع: إلى اللقاء إلى اللقاء، في ما يتعلق بتبادلات الاختتام. وقد بين كونين، (1990) Conein تعقّد بنية التبادلات التقريرية، لاسيّما تلك المتعلقة بالتحديات في المحادثات الهاتفية.

2.2 الصّفقة:

تمثّل الصّفقات مجالات غرضية متجانسة. ففي تعامل بمكتبة، على سبيل المثال، تبيّن صفقات من قبيل طلب شراء وعرض طلب وعرض بيع وطلب إيضاحات وطلب تدقيق إلخ... (انظر، في ما يتعلّق بتحليل للصّفقات قابل للتكرار، «أوشلين» و«زينون» 1980). ويتعلّق مجال الصّفقة بتنظيم المعلومة حصراً وبنية العمل الكُبرى على وجه الخصوص.

يتحدّد المستوى البنيوي الأكبر، في منظور العلاقات الوظيفية، بواسطة تركيب الشرط (إن... ف)، ويُعبّر عن حدود العلاقة بواسطة العلاقة الموجبة (توفيق) أو السالبة (فشل). إذ نجد على سبيل المثال، في مستوى البنية الأكبر علاقات من نوع: «إنّ فشل عرض الشراء فتعهّد إذن بطلية»، و«إنّ وُقفت الطلبية فأؤصّ إذن بعرض طلب»، إلخ...

3.2 التبادل:

تتألّف الصّفقة، بنيويّاً، من تبادلات ترضية («غوفمان» 1973). وتبادل الترضية بنية تُحيل على طقس من طقوس الترضية عن إساءة موضوعيّة تحصل من خلال إنجاز طلب ما. المثال النموذجي عن طقس ترضية معروض في الموقف (8) الذي يسمح فيه الاعتذار بالترضية عن الإساءة الموضوعيّة:

(8) أ يدوس على قدّمي ب

أ عفوا.

ب الأمر لا يستوجب.

يمكن أن تُبين ردّة فعل ب - أ أنّ الحادث قد انتهى وأنّ التوازن الطقوسي قد أُصلح. ويعرّف غوفمان (1973)، في ما يتعلّق بتحليل التعامل اللغوي، بدورتي ترضية تتضمّنان، تبعاً، حركات (moves) الترضية - الرضا من جهة، والتقدير - التلطيف من جهة ثانية، ويمكن أن يغيب التلطيف:

(9) أ هل يمكنك أن تمدّ لي الملح؟ (ترضية)

ب طبعاً.

أ شكراً جزيلاً.

(تقدير)

(ب) الأمر لا يستوجب

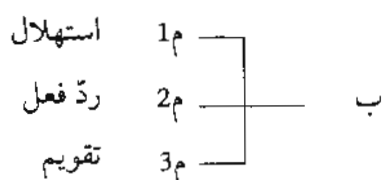
(تلطيف) /

[481]

القاموس الموسوعي للتداولية

إنَّ مكوّنات التّبادل هي المُخاطبات (حركة *move* عند «غوفمان» 1973، وSinclair «سانكلار» وCoulthard «كولثارد» 1975). والبنية الأساسيّة لتبادل ترضية في المنوال التّراتبيّ الوظيفيّ هي بنية تقوم على مُخاطبات ثلاث معروضة في الشّكل المشجّر المُقدّم في (10):

(10)



حيث م = مُخاطبة، و ب = تبادل

ويختلف عدد مُخاطبات التّبادل باختلاف طبيعة التّبادل. فإن كان ردّ الفعل سلبيّاً فإنّ التّبادل، حينئذ، يتتابع مُولّداً عدداً من المُخاطبات المتنوّعة:

(11) أ₁ ألتمس منك خدمة.

هل يمكنك أن تعوّضي في درس النحو.

ب₁ طلبك غير، إذ يتعيّن عليّ أن أكمل كتابة فصل حول تحليل الحوار.

أ₂ أتفهمك، ولكنتي متزعج جداً.

فأنا أيضاً لي مقال يتعيّن عليّ أن أكمل كتابته، ولا أعرف متى أفرغ منه.

ب₂ حسناً، أظنّ أنّك أقنعتني

ولكن بشرط المعاملة بالمثل.

أ₃ طبعاً.

والمبادئ الموضوعية من قبل التحليل التّراتبيّ على ضريئين، هما: مبدأ تجزئة يمكن من ضبط مكوّنات التّبادل (المُخاطبات)، ومبدأ اختتام.

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

(أ) مبرّر مبدأ التجزئة أنّ المنوال التراتبي الوظيفي لا يتضمّن علاقة الواحد - واحد⁵³ بين أدوار الكلام ومكونات التبادل (المُخاطبات): فالشكل السطحي للحوار في مستوى تعاقب أدوار الكلام لا يعكس بنية التبادل التراتبية ولا انتظامه الوظيفي. والواقع أنّ دور كلام يمكن أن يكون موضع نهاية تبادل وبداية آخر.

ملاحظة: إنّ علاقة الواحد - واحد هي علاقة تصل عنصراً ما من مجموعة انطلاق بعنصر. وعنصر واحد فقط، من مجموعة وصول. وهكذا فإنّ العلاقة بين دور كلام ومُخاطبة ليست علاقة الواحد - واحد لأنّ دور كلام ما يمكن أن يتضمّن أكثر من مُخاطبة.

(ب) يتطلّب تعريف التبادل، في مرحلة ثانية، مبدأ تعريف التبادل التام أي مبدأ اختتام. فالتبادل يكون تاماً أو منغلقاً إنّ لبي شرط قابلية البت التعاملي أو قيد التوافق المزدوج فارضاً بذلك على المُخاطبتين الأخيرتين أن تكونا موجّهتين حجاجياً (انظر «موشلر» [482] 1982، ودولي، ومن معه 1985). /

ينضاف إلى التحليل التراتبي للتبادل التحليل الوظيفي. فمكونات التبادل تنهض، من جهة، بوظيفة (هي وظيفة التأويل التداولي). ولا يخضع الانتظام الوظيفي، من جهة ثانية، لمبدأ التّأليف التراتبي، وإنّما يخضع لمبدأ وظيفي تكراري.

4.2 المُخاطبة

المُخاطبة هي الوحدة المونولوجية الأكبر من الحوار. وتتألف المُخاطبة، وفقاً لمبدأ التّأليف التراتبي من أعمال لغوية. إلّا أنّ مبدأ قابلية التكرار يجيز أبنية مُخاطبة مشكّلة انطلاقاً من تبادلات ومُخاطبات و/أو أعمال لغوية:

مبدأ قابلية التكرار:

إنّ كلّ مكوّن مركّب (تابع لمستوى التبادل ومستوى المُخاطبة) إنّما هو مكوّن قابل للتكرار أي إنّّه من الممكن أن يكون مكوّن مُخاطبة.

ملاحظة: يوجد ضرب من التماثل بين هذا المبدأ ومبدأ قابلية التكرار المستعمل في الأنحاء الصورية. فالحقّ أنّ الجملة (باعتبارها إسقاطاً أعلى للمقولة الوظيفية صُرْفَة أو INFL) والمركّب الاسمي (باعتباره إسقاطاً أعلى لـ س)، في الأنحاء الصورية، رموز قابلة للتكرار أي مكونات قابلة للإدراج في مركّب اسمي أو م س (انظر «تشومسكي» 1986، وريزي، Rizzi 1988).

إنّ تبادلات المقطوعات المبقة أمثلة دقيقة عن التبادلات المُدرّجة مثلما يبيّنه جزء التعامل التالي (المستمدّ من «أبوستروف»، 1 - 2 - 1985):

53. 1. علاقة الواحد - واحد نوع من أنواع التّعلّات (Corrélation) في المنطق. انظر، على سبيل المثال:

- عبد الرحمان بدوي: المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الخامسة 1987، ص ص 285 - 286. [المترجم]

القاموس الموسوعي للتداولية

(12) أ₁ أذكر أبي وهو يحمل مِسْدا مساء السادس من شهر فيفري.

ب₁ ومن يكون أبوك؟

أ₂ آه أبي هو أندري شامسون

ب₂ أندري شامسون

ب₃ لأنّ كلّ المتفرجين لا يعرفون ذلك.

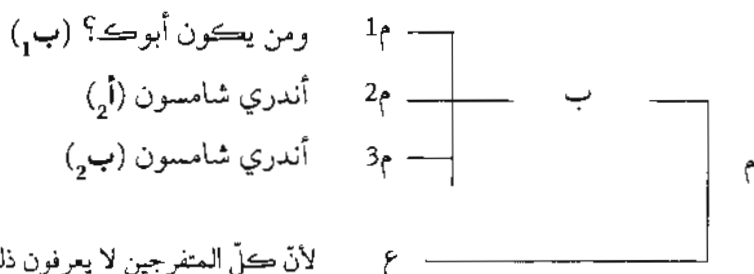
ب₄ كان كاتباً إذن

أ₃ شديد الالتزام

ب₃ شديد الالتزام. يقال في اليسار مثقف يساري، وعندكم أنتم كان هناك كلّ مثقفي اليسار...

إنّ البنية التراتبية من ب₁ إلى ب₃ معروضة في (13) الذي يعين تشكّل مخاطبة ما انطلقاً من التبادل ب₁ - أ₂ - ب₂:

(13)



حيث ع = عمل لغوي، وم = مخاطبة، وب = تبادل /

[483]

ومن الضروري، لفهم الأبنية من نوع (13)، مثلما هو شأن مبدأ قابلية التكرار، أن نكمل مبدأ التأليف التراتبي من خلال مبدأ وظيفي هو مبدأ التأليف الوظيفي الذي لا يربط قطّ مكوّنات التبادل والمُخاطبة بقيود من مستوى مقولي، وإنّما يربطها بقيود ذات وظائف تداولية:

مبدأ التأليف الوظيفي

يتألف التبادل من مكوّنات مرتبطة بعضها ببعض بواسطة وظائف متضمّنة في القول أي مخاطبات. وتتألف المُخاطبة من مكوّنات مرتبطة بعضها ببعض بواسطة وظائف تعاملية أي بواسطة تبادلات ومُخاطبات و/ أو أعمال لغوية.

ملاحظة: لا يمكن فصل التحليل الوظيفي، بالتأكيد، عن التحليل التراتبي، وهو الأمر الذي يدعوا، غالباً، إلى تسمية التحاليل المنجزة في هذا الإطار بتحاليل تراتبية وظيفية.

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

1.4.2 الوظائف المتضمنة في القول

الوظائف المتضمنة في القول المقترنة بالمُخاطبات المكوّنة للتبادل هي على أُصْرِب عامة ثلاثة: الوظائف الاستهلاكية والوظائف التفاعلية - الاستهلاكية والوظائف التفاعلية.

ترتبط الوظيفة الاستهلاكية لزوماً بالمُخاطبة الأولى من تبادل ما، فهي التي تتحكّم في وجهة المقطوعة الحوارية الغرضية (اتّاق) والمتضمنة في القول (انسجام). وترتبط الوظائف التفاعلية بالمُخاطبات المُختِمة للتبادل، وهي وظائف متوقّفة، من وجهة نظر التسلسل وانسجام الحوار، على الوظائف الاستهلاكية. وأخيراً فإنّ الوظائف التفاعلية - الاستهلاكية ترتبط بالمُخاطبات طبقاً لمُخاطبة (تفاعلية -) استهلاكية، ولهذه الوظائف الخاصية البنوية التي ترسّحها لتكون وسائط في بنية التبادل.

يستند المنوال التراتبي الوظيفي إلى نظرية الأعمال اللغوية. والمكوّنات المناسبة من وجهة نظر تعيين قوّة ما متضمنة في القول (أي وظيفة متضمنة في القول) هي مكوّنات التبادل أي المُخاطبات. وترتبط تبعيّة منوال تحليل الخطاب لنظرية الأعمال اللغوية بالعلاقة «الواحد واحد» بين مُخاطبة ووظيفة متضمنة في القول. إذ تُتيح الوظيفة المتضمنة في القول تأويل المُخاطبة في المقطوعة الحوارية. إلّا أنّ مصدر مثل هذه التأويلات هي علاقة التسلسل بين المُخاطبات. ففي حالة من قبيل إجابة غير مباشرة فإنّ طبيعة ردّ الفعل هي ما يسمح بأن تُسند لها وظيفتها المتضمنة في القول. ويُحدّد ردّ الفعل أ₁ في (14) وضع عدم إجابة ب₂، بينما يُسند أ₂ الذي يمثل تسلسلاً حول الإجابة، بمقتضى هذا الأمر نفسه، لـ: ب₂ وظيفة متضمنة في القول تفاعلية - استهلاكية:

(14) أ، كم الساعة؟

ب، لقد مرّ موزّع البريد الساعة.

أ₂ ماذا؟ ماذا تقول؟

أ₂₂ ما اعتقدتُ أنّها، بعدُ، الساعة الحادية عشرة. /

[484]

2.4.2 الوظائف التفاعلية

تُعرّف العلاقات بين مكوّنات المُخاطبة باعتبارها وظائف تعاملية. والوظيفة التفاعلية هي وظيفة مونولوجية تربط مكوّنًا أساسيًا أو مكوّنًا موجّهاً (من مستوى عمل أو مُخاطبة هما على التوالي: ع.مع أو م.مع) (عمل مُوجّه أو مُخاطبة مُوجّهة) بمكوّن تابع (من مستوى عمل أو مُخاطبة أو تبادل، هي على التوالي: ع.تا، م.تا، ب.تا، [عمل تابع، مُخاطبة تابعة، تبادل تابع]. والمكوّن الموجّه المهيمن، في مُخاطبة م. هو المكوّن الذي تُهيمن فيه وظيفته المتضمنة في القول على المُخاطبة.

القاموس الموسوعي للتداولية

إنَّ عمليةَ التعيين الوظيفيَّ مزدوجة إذن. فالتعقيب هو الذي يسمح، في مستوى بنية التبادل، بتخصيص وظيفة المكوّن المجاور. أمّا المكوّن الموجّه فهو الذي يحدّد، في مستوى المُخاطبة، التأويل الوظيفي.

يوجد لا تناظر رئيسي بين مكوّنات المُخاطبة الموجّهة ومكوّناتها التابعة: فالمكوّنات المونولوجيّة هي الوحيدة التي يمكن لها أن تكون موجّهة، بينما يمكن لأيّ مكوّن (ع، م، ب) [عمل، مُخاطبة، تبادل] أن يكون تابعا. ولهذا اللّاتناظر علّة وظيفيّة لا بنيويّة. إذ ما من مانع، من وجهة نظر التراتب الحواريّ، من وجود مكوّنات - تبادلات موجّهة، بالنظر إلى تبادلات أو مُخاطبات أخرى، مثلما بيّنه الأمثلة التالية:

(15) إنّه التهاب الأذن (مستمدّ من شمائل - بيتون، وشمائل، 1984 (Schmale)).

أ₁ الو

ب₁ معكم دي بوبي

ب₂ على الطيب أن يأتي إلى منزل جاك ماريشال هذا الصباح

أ₂ نعم سأخبره

ب₃ نعم

ب₄ إذن، هذا الصباح من فضلك

أ₃ نعم، حسنا

أ₄ ولكن من هو المريض من فضلك؟

ب₅ إنّه ابني، وهو مصاب بالتهاب في الأذن. هذا من أجل عمله، وربما يودّ أن يعرف

أ₅ نعم نعم سأخبره

ب₆ شكرا إلى اللقاء

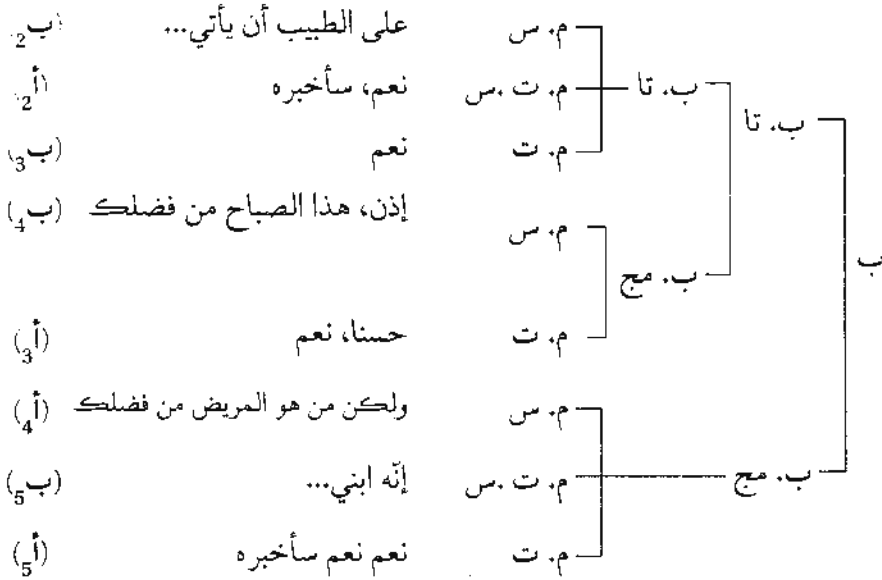
أ₆ إلى اللقاء سيّدي

فالتّبادل ب₂ - أ₂ - ب₃ في (15) تابع للتّبادل ب₄ - أ₃ (هذا الأخير يمكن من استخلاص نتيجة من التبادل السابق)، وهذا التّبادل تابع للتّبادل أ₄ - ب₅ - أ₅ (الحاصل

[485] أنّ ذلك يضيف حيويّة توجّه من جديد مجرى المحادثة) كما بيّنه (16): /

(16)

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة



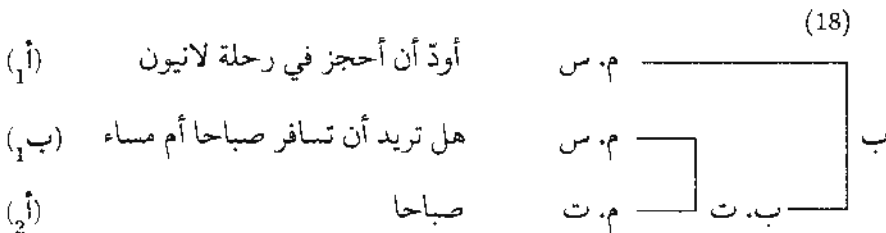
حيث م س = مخاطبة استهلاكية، و، م ت س = مخاطبة تفاعلية - استهلاكية،
و، م ت = مخاطبة تفاعلية، و، ب مع = تبادل موجه، و، ب تا = تبادل
تابع.

وترتّب الإجابة في (17) من تبادل (سؤال - جواب)، وهو ما يعرضه (18):

(17) أ₁ أودّ أن أحجز في رحلة لانيون ليوم الخميس 10 ديسمبر

ب₁ هل تريد أن تسافر صباحاً أم مساءً ؟

أ₂ صباحاً.



حيث م س = مخاطبة استهلاكية، و، م ت = مخاطبة تفاعلية، و، ب = تبادل، و،
ب ت = تبادل تفاعلي.

تشير هذه الحلول مسائل دقيقة في منظور نظرية الحوار.

القاموس الموسوعي للتداولية

(أ) إذا كان من الممكن للتبادل أن يكون موجّهاً فإنّه يتعيّن عليه، لينهض بوظيفة متضمّنة في القول، أن يستمدّ هذه الوظيفة من أحد مكوّناته، أي من إحدى مخاطباته. ويتمثّل المشكل، إذن، في معرفة أيّ مخاطبة تُحدّد وظيفة التبادل. فلو تمّ التمييز بين وظائف مكوّنات التبادل فإنّ ذلك يقود، بالنسبة إلى بنية التبادل، إلى تراتب موازٍ لذلك الكائن بين مكوّنات المُخاطبة، وإلى إلغاء فائدة التمايز بين وظيفة متضمّنة في القول ووظيفة تعاملية.

(ب) إذا كان تبادل ما موجّهاً، فبالنظر إلى أيّ مكوّن يُعدّ كذلك؟ يتعيّن على تبادل موجّه ما، في مستوى تراتب الوظائف، أن يكون موجّهاً في إطار مخاطبة [486] ما. وقد نصل بذلك إلى مفارقة، لأنّه يتعيّن أن تُدْمَج التبادلات، في التمثيل (18) /، في كل مرّة، في مخاطبة، وربما يكون، أخيراً، لكلّ خطاب حواريّ بنية الخطاب المونولوجي.

فمن الأخرى، إذن، المحافظة على اللاتناظر بين مكوّنات قابلة للتكرار (تبادل - مخاطبة) ومكوّنات غير قابلة للتكرار (عمل، ولكنه أيضاً تدخّل وصفقة) من جهة أولى، وبين مكوّنات مونولوجيّة (عمل ومُخاطبة) ومكوّنات حواريّة (تبادل وصفقة وتدخّل) من جهة ثانية، وهو ما يمثّله الرّسم 3.

مكوّن	قابل للتكرار	غير قابل للتكرار
مونولوجي	مُخاطبة	عمل لغويّ
حواريّ	تبادل	تدخّل صفقة

الرسم 3

5.2 العمل اللّغويّ

للعمل اللّغويّ، باعتباره وحدة خطاب، خصائص ثلاث:

- (أ) فهو الوحدة التجزيئية الدنيا،
- (ب) ينهض بوظيفة تعاملية (أن يكون موجّهاً مقابل أن يكون تابعاً)،
- (ج) يؤسسه أن ينقل قوّته المتضمّنة في القول المحتملة إلى مكوّن من مستوى أعلى (المُخاطبة).

إنّ العمل اللّغويّ، بوصفه وحدة تابعة لمستوى من المستويات، هو وحدة خطاب، والاختلاف بين وظيفة تعاملية ووظيفة متضمّنة في القول يُبين أنّه ليس بالإمكان أن نقرن وحدة الخطاب التي

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

نسميها [عملاً لغوياً بوحدة التواصل] المسمّاة [عملاً لغوياً في نظرية الأعمال اللغوية] (انظر بخصوص «موشلر، 1990 ب»). ومزد ذلك، إلى أن للعمل، في بنية المُخاطبة، وظيفة حجاجية بالأساس: فير إذا أن يكون حجة تأييد أو حجة تفنيد أو نتيجة. وليس من المفاجيء، حينئذ، أن تنتمي مبادئ تنظيم تعاقب المقطوعات الأساسية إلى نظرية الحجاج (انظر بالخصوص «أنسكمبر، وديكور، 1983، و«دكرو، 1980 ج، و«دكرو، 1984، و«دكرو، ومن معه 1980). وسنجد لهذه المبادئ صيغة واضحة في مبدأ تبعية الإدماج الوظيفي في مقابل مبدأ إدماج المكونات الحجاجي أو فرضية الترجيح الحجاجي المشترك أيضاً، باعتبارها شرط الانسجام المحادثي (انظر بالخصوص «موشلر، 1982، و«موشلر، 1985 أ، و«رولي، ومن معه 1985).

3. تحليل خطاب أم تحليل محادثة؟

1.3 طُغون تحليل المحادثة على تحليل الخطاب

في مؤلّف «ليفنسن» (1983) نقد أساسي لمقاربات تحليل الخطاب. وينصبّ النقد على [487] طرائق استعمال تحاليل / الخطاب لنظرية الأعمال اللغوية، وعلى الأطروحات الأربع الموالية على وجه التدقيق التي تعيّن على التحاليل أن تعتمدها (انظر بالخصوص «ليفنسن، 1983، ص 289):

أطروحات تحليل الخطاب

(أ) توجد وحدات - أعمال (أعمال لغوية أو مخاطبات) مُنجزة في اللغة، وهي متمية إلى مجموعة مخصوصة محدّدة.

(ب) إلقاء الأقوال هو إلقاء قابل للتجزئة إلى وحدات - أقوال توافق كلّ واحدة منها (في الأقلّ) وحدة - عمل.

(ج) توجد وظيفة قابلة للتخصيص بل إجراء يجعل كلّ وحدة - قول توافق وحدة - عمل، والعكس بالعكس.

(د) المقطوعات المحادثية هي بالأساس مقطوعات تسيرها مجموعة من قواعد التسلسل المستندة إلى أنواع الأعمال اللغوية (للمخاطبات).

إنّ الفكرة المركزية لمقاربات تحليل الخطاب، طبقاً لتكهنات تحليل الخطاب، هي أنّ القيود على تعاقب المقطوعات في المحادثة لا تسلّط على شكل الأقوال أو على معانيها، وإنّما تنصبّ على الأعمال التي تسمح بإنجازها. فمن الممكن إذن التكهن بإمكان تجزئة إلقاء الأقوال إلى أقوال نماذج، وجعل هذه الوحدات - الأقوال توافق وحدات - أعمال، والتكهن أخيراً بالعلاقات بين وحدات - أعمال. وهكذا توافق الأطروحة (ج) قواعد التأويل عند «لابوف» و«فانشال» (1977). وتوافق الأطروحة (د) قواعدهما في التعقيب والتسلسل.

تتجه طُغون «ليفنسن» إلى كلّ أطروحة من هذه الأطروحات، لاسيّما أنّه يزعم أنّ

(أ) القول بوسعه أن يُنجز أكثر من عمل في الآن نفسه.

(ب) من الممكن أن تُنجز وحدات أخرى، غير الأقوال، عملاً.

(ج) لا وجود لوظيفة تربط وحدة - قول بوحدة - عمل.

(د) لا وجود لقاعدة تعقيب وتسلسل.

1.1.3 بوسع القول أن ينجز أكثر من عمل في الآن نفسه

ينصبّ النقد الأول على الأطروحة (أ) التي تعتبر أنّ القول لا يمكن أن ينجز، في الآن نفسه، إلّا عملاً واحداً. والحال أنّ بعض مقامات الخطاب تُبين، على خلاف ذلك، أنّ نفس القول، يمكن أن يُنجز أكثر من عمل واحد. فالقول الأول في (19)، على سبيل المثال، هو في الآن نفسه سؤال وعرض:

(19) أ ألا ترغب في كأس أخرى؟

ب نعم، شكراً، ولكن لتكن أصغر.

إذا كان أ ينجز، بحق، سؤالاً وعرضاً في الآن نفسه، فإنّ وجود وظيفة تربط الوحدات - الأقوال بالوحدات - الأعمال هو وجود في حدّ ذاته إشكالي. ويوجد مثال آخر، من طبيعة أدخّل في المحادثة، يتمثّل في «ألو» (les allô) المستخدمة عند الإجابة على رنين الهاتف، فهي تنهض، في الآن نفسه، بوظيفتي الإجابة ونداء التعرّف.

2.1.3 إنجاز الأعمال بواسطة وحدات أخرى غير الأقوال

إذا كانت العلاقات بين مكونات الخطاب إنّما هي علاقات بين أعمال بدلا من أن تكون علاقات بين أقوال، فإنّه من غير المفاجئ إمكان حصول بعض الأعمال بواسطة وحدات غير لسانية: فالضحكات والإشارات [الحسية] والصمت / تمثّل ردود فعل أو إجابات ملائمة لأعمال استهلاكية شأنها شأن الأقوال:

(20) أ هل تسكن مع أبيك؟

ب [ضحكات]

(21) أ هل يمكنك أن تمدّ لي الملح؟

ب يمدّ الملح [أ]

(22) أ يتحدث إلى ب وس عن صديق مشترك هو د معتقدا أنّه قد

سانده أثناء أحد الانتخابات الأستاذية، في حين أنّ د لم يساند أ، وب وس يعرفان ذلك:

أ لم أعين أستاذا رغم جهود د.

[يصمت ب وس]

3.1.3 لا وجود لوظيفة رابطة بين وحدة - قول ووحدة - عمل

لاستيفاء الشرط الثالث أي وجود وظيفة رابطة بين الوحدات - الأقوال والوحدات - الأعمال، يتعيّن على نظرية الأعمال اللغوية أن تقدّم من جهة، مجموعة محدّدة بدقّة من الأعمال المناسبة (أي من أصناف الأعمال المتضمّنة في القول وأصناف الأعمال المتضمّنة في القول الفرعية) وأن تقدّم، من جهة ثانية، مجموعة مناسبة من الوحدات - الأقوال. فحتّى وإن أُقترحت بعض التصنيفات للأعمال المتضمّنة في القول (انظر، بالنسبة إلى أكثر المؤلّفات شيوعاً، «سيرل» 1977 و1982، و«باخ» و«هارنيس» 1979، و«فاندر فيكن» 1988) وقُدّمت بعض المقترحات الوجهية لتفسير الاختلاف بين الشكل والوظيفة (انظر فرضيات «سيرل» 1975 حول الأعمال اللغوية غير المباشرة)، فإنّه يبدو من العسير التسليم بوجود تعالق مطلق بين الشكل والقوّة المتضمّنة في القول. وبصرف النظر عن هذه المسألة الخاصة بنظرية الأعمال اللغوية فإنّه لا يكفي توقّر وظيفة ما، لأنّ ما نحتاج إليه إنّما هو إجراء أو نظام في الحساب الخوارزمي. وبناء على ذلك فإنّ إشكاليات العلاقات شكل - وظيفة يمكن حلّها بطريقة أيسر من خارج نظرية الأعمال اللغوية أي في إطار المقاربات الاستدلالية (نظرية الاستلزامات الخطابية الغراسية ونظرية المناسبة).

4.1.3 لا وجود لقاعدة تسلسل أو تعقيب

لمفهوم قاعدة التسلسل أو التعقيب لازمة أساسية هي إمكانية تمييز الباحث، من خلال مجموعة المقطوعات الخطابية الممكنة، المقطوعات التي صيغت خطابياً صياغة حسنة من المقطوعات التي صيغت خطابياً صياغة رديئة. وترتبط خاصية الفصل الصارم [أي التفاضل] بين مقطوعة حسنة الصياغة ومقطوعة رديئة الصياغة [بذلك] التوازي بين نحو الجملة ونحو الخطاب: فكما أنّ نحو الجملة موضوعه النحوية، فكذلك كان موضوع [علم] تحليل الخطاب تحسّن تأليف المقطوعات في تعاقبها، وكما أنّ النحوية تُعرّف بالاعتماد على مصطلحات القواعد أو الشروط الضرورية، كذلك يُعرّف تحسّن تأليف المقطوعات في تعاقبها بالاعتماد على قواعد لا تخرُج عن الإجابة [489] بنعم أو لا. /

ويتعلّق الاعتراض الأساسي على مفهوم قاعدة التعقيب بأنّه من الممكن تمييز جمل نحوية (من قبيل: القطّ فوق الحصير) من جمل غير نحوية (من قبيل: حصير الفوق قطّ الـ). ولكنه من غير الممكن تمييز مقطوعة صيغت خطابياً صياغة سيئة من مقطوعة صيغت خطابياً صياغة حسنة. والسبب الأساسي أنّه من الممكن دوماً، عندما لا يتجلّى أيّ اتّسق دلاليّ، وجود ارتباط في مستوى الاستلزامات الخطابية (لاسيماً المُحدثة بواسطة خرق حكمة محادثيّة ما)، أو في مستوى مناسبة ردّ الفعل المشروطة قياساً إلى الزوج المتجور.

الذي يُقَحَّم فيه. ومفهوم التعقيب، وفق هذا المنظور، ليس مسألة نعم أو لا (حُسْنُ تأليف المقطوعات في تعاقبها أو سوء تأليف المقطوعات في تعاقبها) وإنما هي مسألة مناسبة واستدلال وقصد تواصلي.

ويمكن أن نقدم، عن حالة الخطاب الذي تدور فيه قواعد تعاقب المقطوعات مُنتهكة إلى أبعد حد، المقطوعات المتعددة من مسرحية «المغنية الصلحاء» لـ: يونسكو (انظر موشلر، 1985 ب) من نوع:

(23) إننا نسير على القدمين، ولعنتنا نتدقأ بالكهرباء أو بالفحم.

فإذا كانت القضيتان **س** و **ج** في المقطوعة **س لكن ج** صادقتين من وجهة نظر تحليلية وتأليفية، فليس يُعلم كيف يكون صدق القضيتين مناسباً للسلسلة المكوّنة بواسطة **لكن**؟ وما العلاقة بين **س** و **ج**؟ وفيما يكمن التقابل بين **س** و **ج**؟ أضف إلى ذلك، إذا كانت هذه الأسئلة مناسبة، فإن هذا يعني أنها لا تمنع، إطلاقاً، إمكان تقديم بعض الأجوبة، من قبيل: «التدفؤ بواسطة الطاقة أكثر نجاعة من التدفؤ من خلال المشي»، أو أيضاً «ينبغي عدم الخلط بين أطراف الجسم البشري والطاقة الحجرية أو الكهربائية» الخ...

2.3 الردود على الطغون

1.2.3 الوظيفة المتضمنة في القول في مقابل القيمة المتضمنة في القول

توجد إجابتان ممكنتان على الاعتراض الذي يذهب إلى أن القول يمكن أن يُنجز، خلافاً لتكهنات نظرية الأعمال اللغوية، أكثر من عمل لغوي واحد. ويتعلق الجواب الأول بكون التقدير يفتر بعض التعقيبات باعتبارها لا تنصب على العمل المتضمن في القول وإنما تنصب على عمل التأثير بالقول. ففي (24)، وهو مثال قدمه «ليفنسن» (1983، ص 290)، لا تنبني أي من ردود الفعل في عمل أعلى قوتها المتضمنة في القول وإنما تنبني على أعمال التأثير بالقول التي يمكن لها أن تُبلغها:

(24) أ و ب في حفل استقبال. ينزع أ ويقول لـ ب:

1 أ لقد تأخرنا

ب 1 ولكنتي أقضي أوقات ممتعة جداً.

ب 2 أ تريد العودة إلى المنزل؟

ب 3 أ تزعج؟ /

[490]

ملاحظة: في الواقع، لا تقوم ردود أفعال ب المسكنة على عمل التأثير بالقول، وإنما تقوم على الاستلزام الخطابي المُحدَثي أو، بلفظ آخر، العمل اللغوي غير المباشر الموجّه «فَلْنَعُدْ!». وإذا كان ذلك كذلك، فلم يعد هناك إشكال في كون أ يُنجز عمليتين لغويتين اثنتين هما: عمل إخبار ثانوي وعمل طلب أساسي.

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

والجواب الثاني شبيه بالأول، إذ ينصبّ النقد على كون القول يمكن أن يُنجز. في مقامات من الحوار بسيطة جداً، أكثر من عمل لغوي واحد، أي سؤالاً وعرضاً، كما بيّنه (19):

(19) أ ألا ترغب في كأس أخرى؟

ب نعم، شكراً، ولكن لئلا أضغّر.

إلا أنّ نظرية الأعمال اللغوية، وعلى وجه الخصوص نظرية الأعمال اللغوية غير المباشرة (انظر «سيرل» 1975)، تفسّران هذا الأمر بيسر شديد. فإذا عبّر أ عن عرض بواسطة سؤال، فلاّ إحدى الشروط التمهيدية للعروض (أن يرغب المخاطب في أن يؤدي المتكلم العمل أ) كانت محلّ طلب، ولأنّه يكفي، كي يُنجز عملٌ وعِد غير مباشر، التحقّق من وضعية المخاطب.

إنّ الإجابتين الاثنتين المقدمتين جُزئيتان ولا تمثّلان دحوضاً مباشرة للاعتراضات على تحليل الخطاب. يتعيّن، إذن، تقديم إجابة أكثر تماسكاً. تتعلّق الظواهر التي يطعّن بها تحليل المُحادثة على تحليل الخطاب بمسألة رئيسية بالنسبة إلى تحليل المُحادثة، هي: وفق أيّ مقاييس يمكن أن يُعزى تأويل ما إلى قول من الأقوال؟ إذا اعتمدنا عَرَضَ ليفسن، لتحليل الخطاب، فإنّ ذلك يتمّ انطلاقاً من خصائص الأقوال الشكليّة ومن بعض مبادئ نظرية الأعمال اللغوية فحسب. والمبدأ المرعّي في جميع هذه الأمثلة هو التالي: إذا كان من الممكن لعمل ما أن يحصل بعض القيم المتضمّنة في القول المختلفة (استخبار مقابل عرض، وإخبار مقابل طلب القيام بالفعل الخ...) فإنّ التعقيب الذي يولده يمنحه وظيفة واحدة متضمّنة في القول، فقط واحدة. والحقيقة أنّ عدم وجود علاقة الواحد واحد بين قول وعمل يمكن أن يؤوّل باعتباره نتيجة الحدث التعامليّ الموالي: إنّ تعيين وظيفة متضمّنة في القول لعمل ما إنّما هو حدث تعامليّ وينجم عن تأويل المُخاطبة التفاعلية للمُخاطبة الاستهلاكية تأويلاً ارتجاعياً (انظر في ما يلي مبدأ التأويل الحواريّ 3.2.3).

2.2.3 المُخاطبة في مقابل دور الكلام

يتعلّق الاعتراض الثاني بأنّ الوظيفة يمكن أن تتحقّق بواسطة شيء آخر غير القول، كما بيّنه المثالان (20) - (22). وفي الواقع، إذا سلّمنا بأنّ وظيفة متضمّنة في القول تسند إلى الوحدة [التي سمّيناها] مُخاطبة، فإنّه ما من مانع من أنّه يمكن للمُخاطبات. [491] بصفتها وحدة خطاب، أن تُنجز بواسطة مكوّنات غير لغوية. والأمر الأساسيّ إذن هو: تمييز المُخاطبة بصفتها وحدة وظيفيّة من دور الكلام بصفته وحدة سطحيّة تُساوي أخذ الكلمة بواسطة متكلم واحد.

القاموس الموسوعي للتداولية

ويمكن أن نقدم حجة إضافية تتمثل في أن التبادل يمكن أن يُنجز بواسطة مكونات مُحاطبات (من مستوى مقولي) من مادة غير لغوية. لتختل المشهد التالي: ينتظر المفتشان أ وب، في مكانين اثنين في الشارع، خروج المشبوه فيه ص. ويلمح أ المشبوه ص خارجا من العمارة ويرفع ذقنه في اتجاه ب. يطأطي ب رأسه في إشارة امتثال. لقد حصل تبادل ما، ولكن لم يتم إنتاج أي قول. ويمكن عرض سلسلة أعمال أ وب على النحو الآتي:

(25) أ [يرفع ذقنه = «إنه هو»]

ب [يطأطي رأسه = «مفهوم»]

3.2.3 التآويل الحوارية في مقابل الوظيفة التأويلية

يقومُ الاعتراض الثالث على تعذر وجود وظيفة، إن لم نقل بتعذر وجود آلية، تربط بين شكل الأقوال ووظيفتها. غير أنه يمكن، مع ذلك، أن نتساءل: وفق أيّ مقاييس تُحدّد وظيفة ما متضمنة في القول في المحادثة؟ لتدبر هذه المسألة، لنأخذ القول (26) ولنصوّر مجموعة الردود الممكنة (26ب):

(26) أ عجباً. لقد حان منتصف الليل!

ب₁ لا إنها الحادية عشرة، فنحن لا نزال في التوقيت الصيفي.

ب₂ أتريد أن تنام؟

ب₃ أعتقد أنه قد آن أوان العودة [إلى المنزل].

ب₄ لا أصدق أن يمر الوقت بمثل هذه السرعة حول كأس [من الخمر]

ولتفسير تنوع الردود الممكنة يمكن تصوّر هذه الحلول الممكنة:

(أ) أ مُلبسٌ ع مرّات، ويُرفع اللبس بواسطة التعقيب المقترن بإحدى القيم المتضمنة في القول المحتملة،

(ب) يرتبط بوظيفة ما متضمنة في القول (مثل الوظيفة الإخبارية) عدد مُحدّد من الوظائف المتضمنة في القول التفاعلية التي تكوّن معها مقطوعات حسنة التأليف.

وهذان الحلان غير مُرضيين لانهما لا يقومان على أي مبدأ مستقلّ وبدواً أنهما قد وُضعا خصيصاً لتفسير هذه الظواهر. فمن الأخرى إذن تبني الحلّ الثالث الآتي:

(ج) ليست وظيفة أ مُلبسة ولا أحادية الدلالة، فهي مُنتقاة بواسطة مبدأ تأويلي عام في المحادثة هو مبدأ التآويل الحوارية.

تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

مبدأ التأويل الحواريّ

إنَّ تأويل المكوّن مُحادثة حدثٍ حواريّ وهو نتيجة التسلسل الحواريّ الذي ينشئه.

ويُشيرُ هذا المبدأ إلى أنَّ لـ أ الوظيفة المتضمّنة في القول للإخبار بالنظر إلى التعقيب ب₁، والوظيفة المتضمّنة في القول للدعوة بالنظر إلى ب₂، والوظيفة المتضمّنة في القول للطلب بالنظر إلى ب₃، وأخيراً، أنَّ أ يعبر عن التعجب بالنظر إلى ب₄. / [492]

إنَّ التسليم بكون التأويلات المُقرّنة بمُخاطبات التبادل هي نتاج التعقيب يمكن من الرّدّ على الاعتراض حول وجود وظيفة رابطة بين وحدات - أقوال ووحدات - أعمال، فالتأويل في المُحادثة عمليّة حواريّة.

3. 2. 4 قيود التعقيب في مقابل قواعد التعقيب

إنَّ التعريف الذي يقدّمه 'ليفنسن' لمفهوم قاعدة التعقيب هو تعريف كلاسيكيّ، وقوامه أنَّ القاعدة إمّا أن تُطبّق أو لا تُطبّق. فإذا كانت تُطبّق، في حين لا تكون شروط استعمالها كافية، فإنّ المقطوعة تكون سيّئة الصياغة. وفي الواقع، فإنّه من الضروريّ أن نستدعي مفهومًا أكثر مرونة لتفسير ضروب التعقيب وأنواعه في الحوار، ألا وهو قيد التعقيب. وقيود التعقيب مجموعة منظّمة من الشّروط تتعلّق بالتسلسلات التي تضبط مدى حُسن تأليف المقطوعات في تعاقبها، أو التي تضبط على وجه التدقيق درجة التلاؤم المقاليّ للمُخاطبة التفاعليّة. ومثلما نسلم، عمومًا، أنَّ عملاً ما متضمّنًا في القول هو عمل ملائم بالنظر إلى السياق، فإنّه يُفترض أنَّ المُخاطبة التفاعليّة تكون ملائمة تقريبًا وفقًا لدرجة تلبية قيود التعقيب. فقيود التعقيب تحدّد العلاقات الغرضيّة والقضويّة والمتضمّنة في القول والحجاجيّة (انظر 'موشلر'، 1985 أ و 1989 أ، والفصل 17 من هذا الكتاب، الفقرة 3. 2. 2).

إنَّ حلّ مشكل التعقيب بالاعتماد على مصطلحات القيود على تعاقب المقطوعات تترتب عنه نتيجة مفادها أنَّ مسألة التعقيب لا يمكن أن تُطرح بمعزل عن مسألة التأويل. فنمط الوظيفة المتضمّنة في القول هو الذي يفرض على المُخاطبة التفاعليّة نمط قيود التعقيب. ويلزم من ذلك لزوماً منطقيًا أنَّ مسألة التأويل متوقّفة على مسألة التعقيب، مادامنا قد رأينا أنَّ التأويل المنسوب إلى مُخاطبة ما هو حدث حواريّ. والنتيجة المترتبة عن هذه العلاقة الاستلزاميّة المزدوجة بين التعقيب والتأويل هي أنَّ أحداث التعقيب والتأويل في المُحادثة مرتبطة ببعضها ببعض ارتباطاً ضروريًا.

الخاتمة

ترجمة: شكري المبخوت

مستقبل التداولية

ها أننا قد وصلنا إلى نهاية هذا العرض الشامل للتداولية. وقد عملنا على أن نبين أنّ التداولية، بعد أن انطلقت من منزلة «سلة مهملات اللسانيات»، وهي منزلة مشينة، وأوكلت إليها المهام المستهجنة التي تجنبت الأخت الكبرى، بكل حرص، معالجتها، قد اكتسبت ركيزة ثابتة وأساساً نظرية تجعل منها ندًا لللسانيات وتسمح لها بأن توسع مجالها إلى مواضيع كانت اللسانيات تزعم تحليلها دون أن تُبين فيها عن نجاعة كبيرة، من قبيل الضمائر العائدة مثلاً.

ونريد، في هذا الفصل الأخير، أن نبين أنّ للتداولية مستقبلًا زاهرًا وأنّ مستقبل اللسانيات رهين بمستقبل التداولية أكثر من أن يكون مستقبل التداولية رهين اللسانيات. لذا فمن المهم أن نبين ما يميّز اللسانيات والتداولية وما يقرب بينهما وما يفصل.

1. اللسانيات والتداولية

اقترح «موريس» (1938) أن يميّز داخل السيميائية، باعتبارها نظرية عاقمة في العلامات، فروعًا ثلاثة: التركيب والدلالة والتداولية. ولئن لم يقع التحلي تمامًا عن مشروع علم عام بالعلامات فقد وقع الحطّ منه، مع ذلك، حطًا كبيرًا لترك المكان لمشروع أضيق مختلف عنه شديد الاختلاف، مشروع علم باللغة، هو اللسانيات. وفي سعي حديث لبناء هذا المشروع على أسس إبستمولوجية جدية قدّم «ميلنر» (1989) وصفًا لما يجب أن يكون عليه علم باللغة، أي اللسانيات. فاللسانيات لا تبرز بصفاتها تلك في التقسيم الثلاثي لـ«موريس». ولا تبرز التداولية برونًا أوضح، في الكتاب الممتاز لـ«ميلنر» في حين كان للدلالة، وللتركيب بالخصوص، نصيب الأسد. وقد تتابنا الحيرة إذا لم يدفنا التجديد الحالي للتداولية إلى التفاؤل، ونرجو أن نكون قد قدّمنا في هذا الكتاب صورة وافية عن هذا التجديد.

ولقضية منزلة التداولية وجوه عديدة: هل نربط التداولية بالعلوم الإنسانية أو بالعلوم التجريبية؟ وهل تمثل جزءًا من اللسانيات؟ وهل تشترك مع اللسانيات في بعض الأسس

الإبستمولوجية؟ وأي أسس مشتركة بينهما؟ هل توجد أسباب علمية للقطيعة الحالية بين اللسانيات بالمعنى الحصري للكلمة (خصوصاً التوليدية) والتداولية؟ وهل يجب على التداولية أن تنصهر في سيميائية محتملة؟ أخيراً، واعتباراً للإجابات التي ستقدمها [494] عن الأسئلة السابقة، أي مستقبل للتداولية يمكننا تصوّره؟ / إنّ هذا الفصل سيعمل على الإجابة عن هذه الأسئلة جميعاً في ضوء الأطروحات التي عرضها «ميلنر» (1989).

2. التداولية واللسانيات: علمان تجريبيان؟

ما الوصف الذي قدمه «ميلنر» لللسانيات؟ تتّصل المشكلة الأولى التي طرحها بالمنزلة العلمية لللسانيات: أهى علم إنساني أم علم تجريبي؟ وفي تقديرنا، إنّ من المزايا العديدة لكتاب «ميلنر» أنّه أعطى كلّ ذي حقّ حقه في شأن بعض الادّعاءات الراهنة، وبالخصوص ادّعاءات بعضهم إقامة علوم إنسانية تمتاز عن العلوم التجريبية بجملة من القيم المختلفة، إلّا أنّ أقلّ ما يقال عنها إنّها ظلّت ضبابية. وليس أفضل عندنا، بالنسبة إلى المسألة الخاصة «بالعلوم الإنسانية»، من أن نستشهد بـ«ميلنر» الذي حسم المسألة نهائياً في بضعة أسطر:

«يصعب الاعتقاد اليوم بأن العلوم الإنسانية يمكنها أن تلجأ إلى إبستمولوجية خاصة بها. فلا مناص من الاختيار: إمّا أن تكون العلوم الإنسانية علوماً، فتكون حينئذ علوماً بنفس الصفة التي تكون بها علوم الطبيعة وترتبط بنفس الإبستمولوجية (بحيث لا تشمل الصفة «إنسانية» أي خصوصية غير ما يتّصل بالإنسان)، وإمّا أن تكون بالفعل إنسانية (أو اجتماعية أو أي شيء آخر)، فليست، حينئذ، علوماً وليست لها إبستمولوجية» (Milner 1989, 10).

وبعبارة أخرى، إذا كانت اللسانيات علماً فلا يمكنها أن تكون «إنسانية». ولنا أن نستخلص أنّ اللسانيات إمّا أنّها علم وحينئذ هي علم تجريبي، وإمّا أنّها ليست علماً فلا تُطرح مشكلة إبستمولوجيتها. وبالطبع اختار «ميلنر» الوجه الأول من الثنائية: فاللسانيات، عنده، علم تجريبي ومن أهداف كتابه أن يضع الأسس الإبستمولوجية لهذا العلم.

هل ينبغي أن نعارض «ميلنر» في شأن قضية المظهر التجريبي لللسانيات ونجعل مقابل لسانياته العلمية لسانيات «إنسانية»؟ وبقطع النظر عن أنّ عبارة «لسانيات إنسانية» تبدو لنا خالية من المعنى، يبدو أنّ مستقبل اللسانيات رهين اكتسابها لخاصية علمية تربطها بعلوم الطبيعة. وهذا شأن التداولية أيضاً، ولا شكّ، عندنا، أنّ التداولية كاللسانيات ونفس الصفة، علم تجريبي.

3. هل تمثل التداولية جزءاً من اللسانيات؟

ليس للتداولية، كما رأينا، مكان في اللسانيات كما وصفها «ميلنر». ويمكننا، [495] حينئذ، أن نقترح حلين لمشكلة منزلتها. /

(أ) ليس الوصف الذي قدمه «ميلنر» للسانيات، وصفاً جيّداً؛ إذ ينبغي توسيعه لأخذ استعمال اللغة بعين الاعتبار والسماح بوضع التداولية، على وجه مشروع، ضمن علم اللغة الذي هو اللسانيات.

(ب) الوصف الذي قدمه «ميلنر» للسانيات وصف جيّد ولا سبيل إلى تعديله. فالتداولية لا تتعلق باللغة بل باستعمالها ولـ«ميلنر» الحق في إقصائها من حقل اللسانيات بالمعنى الحصري. فمكانها بجانب اللسانيات وليس داخلها.

وقد رأينا أننا متفقون مع «ميلنر» في الطابع العلمي التجريبي للسانيات تمام الاتفاق. وليس التشكيك في الوصف الذي قدمه «ميلنر» للسانيات، في تقديرنا، مهمة مجدية أو مبررة بأيّ وجه من الوجوه. لذلك سنتناول هنا الإمكانية الثانية، إمكانية علمين متجاورين ومتكاملين وليس علماً واحداً.

علينا أن نتفق، بدءاً، على ماهية التداولية. وأقل ما يمكن أن يقال هو أنّ ازدهار نظريات «تداولية» حديثاً لم يجعل هذا الميدان متسماً بالبساطة. فقد تكون النقطة المشتركة بين هذه المجموعة الواسعة من «النظريات» المسمّاة تداولية هي، إلى حدّ ما على الأقل، مجال البحث. فالظواهر التي تهتم التداولية، وتعلّق الأمر هنا كما لاحظ «لفنسون» (1983) «باختصاص تصحيحي»، هي الظواهر التي تتدخل في تأويل الأقوال ولكن لا يعالجها التركيب ولا تعالجها الدلالة؛ ويشمل هذا ظواهر متنوّعة جداً تتصل باللغة في استعمالها وفي السياق وبإسناد الإحالات ورفع اللبس، وإسناد القوة المتضمنة في القول... إلخ.

إنّ هذا المجال الواسع جدّاً يسمح لنا بالقول إنّ التداولية لا تعود، بصفتها تلك، إلى اللسانيات باعتبارها تحليلاً للظواهر اللغوية المحددة وضعياً وهي ظواهر يدرسها التركيب والدلالة. وبالفعل، فلئن أمكننا التسليم بأنّ تعيين القوة المتضمنة في القول يمرّ عبر الطابع الوضعي، فإنّ إسناد الإحالات لا يمكن اختزاله في الطابع الوضعي حتّى وإن كان يستغلّ بعض مظاهره. لذلك يجب التخلّي تخلياً تاماً عن مشروع إدراج التداولية في صلب اللسانيات، بل علينا أن نعمل على وضع أسس لتداولية قادرة على التفاعل مع اللسانيات للوصول، إن أمكن، إلى تحليل تام لظاهرة إنتاج اللغة وتأويلها.

واستناداً إلى هذه المجموعة من الظواهر، وهي أوسع ممّا يبدو لأوّل وهلة، تمّ تطوير [496] عديد النظريات. وبدل استعراضها سنسعى انطلاقاً من مطالب / كتاب «ميلنر» إلى رسم

صورة عن تداولية مثالية. ونشير، في هذا الصدد، إلى أن التداولية، كما رأينا أعلاه، إذا كانت تتدخل إلى جانب اللسانيات، وليس من داخلها، فإن بعض خصائص اللسانيات قد تكون غريبة عنها، كما أن بعض خصائص التداولية قد تظل غريبة عن اللسانيات.

4. الخصائص الإستمولوجية للعلوم الصحيحة

لا ننسى أن النقطة المركزية، حسب «ميلنر»، لإستمولوجية اللسانيات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ق. إذا كانت اللسانيات علما فهي علم تجريبي.

ولا يمكن للتداولية أن تفصل عن اللسانيات في هذه النقطة ولنا أن نقدم الصياغة التالية:

ق. إذا كانت التداولية علما فهي علم تجريبي.

وحيث، يجب على اللسانيات والتداولية، في هذه النقطة المخصصة للانتماء إلى العلوم التجريبية، أن تستجيبا لنفس المتطلبات. فالعلم التجريبي يستجيب إلى ثلاثة معايير:

(أ) الصياغة الرياضية للمعطى التجريبي: وهي توافق الطابع الحرفي للقضايا: فالرموز تُستعمل فقط بحسب ما لها من قواعد خاصة دون أن نكون في حاجة إلى أخذ ما تعينه بعين الاعتبار. وهو ما يضمن الطابع التكراري، التعاوني، للاستدلالات وبالتالي الطابع التجريبي. غير أن للقضية التجريبية إحالة قابلة للتمثيل في المكان والزمان.

(ب) بناء علاقة مع التقنية: في حالي اللسانيات والتداولية مجال التقنية محدود. فيمكننا أن نقترح ميدان تعليم اللغات وكذلك، على نحو أكثر جدية، مجال اللسانيات الحاسوبية سواء أكان في الترجمة الآلية أم في الحوار بين الإنسان والآلة.

(ج) قابلية القضايا للتكذيب: القضية القابلة للتكذيب هي القضية التي يمكن، مبدئيا، مناقضتها بعدد من الملاحظات التجريبية. ويوافق الاختبار بناء هذه المجموعة المنتهية من الملاحظات التجريبية التي يمكنها أن تناقض قضية من قضايا النظرية. ويتمثل التجريب في الإفصاح عن المعطيات التي تسمح بتفعيل الاختبار. ويستند كل تجريب حينئذ إلى نظرية دنيا مسبقة. ولا تعدو قابلية التكذيب أن تكون مجرد دحض. ومن نافل القول أن المعطيات التجريبية المستعملة في الدحض يجب أن تكون مستقلة [497] عن القضايا موضوع الاختبار. /

هذه إذن معايير الطابع التجريبي الاختباري لعلم من العلوم. والمعياران الأولان خارجيان أما المعيار الثالث فداخلي.

5. معايير وأوائل مشتركة بين اللسانيات والتداولية

ماذا عن مدى استجابة اللسانيات لهذه المعايير الثلاثة؟ تستجيب اللسانيات أو يمكنها أن تستجيب للمعيار الأول المتعلق بالصياغة الرياضية للمعطيات. وتستجيب للمعيار الثالث المتعلق بقابلية القضايا النظرية للتكذيب، ولا تستجيب للمعيار الثاني المتصل بالعلاقة مع التقنية. وفعلا، فميدان تطبيق اللسانيات ضيق. ورغم الحاجة إلى نظريات في اللغات الصورية في ميدان الإعلامية فإن اللسانيات ظلت منبوذة إلى حد ما من الثورة الإعلامية. ولهذا أسباب عدة: فمن جهة، لا وجود لعلاقة مباشرة بين قضية ما من علم اللسانيات وإجراء تقني معين، ومن جهة أخرى دفعت المسافة القائمة بين علم اللسانيات وتطبيقها بالتقنيين في الإعلامية إلى صياغة لسانياتهم الخاصة، التي تتلخص في تقنية مطبقة على اللغة أكثر منها باللغة. وعلى هذا النحو، فإن طريق التطبيق الآلي، حسب «ميلنر»، ما زال بعيدا عن اللسانيات. ولذلك، فإن المعايير الثلاثة المتعلقة بالصياغة الرياضية للمعطيات التجريبية والعلاقة مع التقنية وقابلية التكذيب تختزل في معيارين يصوغهما على النحو التالي:

- (أ) تلجئ اللسانيات إلى وظيفة تزييف منبئية على الواقع التجريبي (المنغرس في الواقع المكاني - الزماني).
- (ب) ليست القضايا التي تقدمها تحليلية.

ويجب على التداولية، التي وصفناها إلى حد الآن على أنها شريك لللسانيات وعلم مكمل لها، أن تشارك معها في أنها علم تجريبي كما ذكرنا في ق₂. وعليها إذن أن تستجيب، على الأقل، إلى المعيارين اللذين ذكرناهما. ولكن ماذا عن معيار العلاقة مع التقنية؟ إذا كانت التداولية قاصرة، لوحدها، كاللسانيات، عن إقامة علاقة مع التقنية (أي الإعلامية في هذا الصدد)، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى تحالف التداولية مع اللسانيات لأن هذا التحالف قادر على إقامة هذه العلاقة مع التقنية التي لا تستطيع هذه ولا تلك بمفردها أن تقيمها. وينبغي للتداولية، بصفتها طرفا في هذا التحالف، إذن أن تستجيب للمعايير الثلاثة للعلم التجريبي. ولكن لللسانيات عددا آخر من الأوائل (أو المبادئ الأساسية) التي يجب أن تُقاسمها فيها اللسانيات.

[498] ويذكر «ميلنر، الأوائل التالية: /

- (أ) واقع اللسان، وهو أن ما نتكلمه هو لسان،
- (ب) واقع الألسنة، وهو وجود لغات متنوعة لا تكون صنفا منسجما،
- (ج) واقع النحو، فإمكان وصف الألسنة بواسطة خصائصها هو النحو.

إلا أنه إذا كانت اللسانيات والتداولية تستجيبان (مقا) للمعايير الثلاثة للعلوم التجريبية وإذا كانتا تتقاسمان الأوائل التي عددنا، فإنهما لا تشتركان مع ذلك في موضوع البحث. وإن هذا الاختلاف بين موضوع بحث اللسانيات وموضوع بحث التداولية هو الذي يسمح، مبدئياً على الأقل، أي يقطع النظر عن الأحكام المسبقة لهذا اللساني أو ذاك أو لهذا التداولي أو ذاك، بتعاونهما ويمكن من الاستجابة المشتركة للمعايير التي تجعل منهما علمين تجريبيين بآتم معنى الكلمة.

6. موضوعات اللسانيات والتداولية

إن الموضوع الأساسي للسانيات، حسب «ميلنر»، هو التمييز بين ما هو لسان وما ليس لساناً. أما بالنسبة إلى التداولية التي تتدخل بعد اللسانيات فتكفلها بوجه من الوجود، فإن هذا ليس موضوعاً للبحث. ثم إن للسانيات مشغلاً آخر مرتبطاً بالسابق هو التمييز بين ما هو نحوي وما ليس نحويًا؛ ففي هذا المنظور، يكون المثال معطى من اللسان يُكوّن موضوع حكم تخصيصي أو حكم بالنحوية (أنظر. Milner 1989) مثال «السماء زرقاء» جملة تقال). ونشير إلى أن مشغل نحوية الأقوال يستند إلى فرضية رئيسية:

ف يمكن ألا يتوافق الممكن اللساني والممكن المادي.

وبعبارة أخرى، يمكن أن تقال بعض العبارات أو الجمل والحال أنها ليست نحوية. على هذا الاعتبار، فإن اللسانيات لا تقوم على جمع معطيات اللسان، بل على التمييز بينها. وعلى هذا، يقترب النحو من المعيار: فالحكم التمييزي هو حكم جهي. فلا تعنى اللسانيات إلا بتفسير الحكم النحوي. وللقواعد التي تستعملها لهذا الغرض خصائص أربع:

(أ) لما كانت الأحكام النحوية أحكاماً جهية (يمكن... / لا يمكن...) فإنها أوامر (قل... / لا تقل...).

(ب) إنها تحدّد عمليات (تحويلات مثلما هو الشأن في النحو التوليدي مثلاً).

(ج) [499] إنها تسمح بالحكم بإسناد تمايز أساسي. /

(د) إنها لا تحتاج إلى أن تكون معروفة حتى تطبق أي إنها، بعبارة أخرى، ليست واعية ولا تكفي عملية استبطان لاكتشافها.

وفي التداولية، لا حاجة لتفسير التمييز بين الأقوال النحوية والأقوال اللانحوية على أهميتها؛ فهي مهمة اللسانيات، أما مهمة التداولية فهي بيان مظاهر إنتاج الأقوال التي لا تعالجها اللسانيات وتأويلها. وبهذا الاعتبار لا يمكنها الاكتفاء بالتمييز بين الأقوال

الختاتمة

النحوية واللائحية. وهنا يمكننا أن نعرض الأسباب العلمية التي يكون بها الطلاق بين اللسانيات والتداولية طلاقاً مشروعاً، وإن لم يمنع التعاون بينهما.

على اللسانيات أن تفسر التمايز اللساني بما أن موضوعها، على وجه التحديد، هو الواقع اللساني. وعلى التداولية، دون التشكيك في التمييز بين الممكن اللساني والممكن المادي، أن تفسر الوجود (المادي) للممكنات المادية التي لا تتوافق مع ممكنات اللسان، وأن تفسر، على العكس من ذلك، ممكنات اللسان الموجودة التي لا تتوافق مع الممكنات المادية. فموضوع التداولية هو فعلاً إنتاج الأقوال وتأويلها التام. ويمكن للقدرة التي نملكها على إنتاج الأقوال النحوية وتأويلها أن تقدم لنا معلومات ثمينة في شأن العمليات التي نقوم بها لإنتاج الأقوال النحوية وتأويلها. وبعبارة أخرى، على التداولية أن تعنى أيضاً بما لا تهتم به اللسانيات.

ونشير إضافة ذلك إلى أن القواعد التي تتضمنها التداولية، إن تضمنت قواعد، لن تكون قواعد أمرة بالمعنى الذي يمكن أن تكون عليه قواعد اللسانيات بما أن موضوع التداولية ليس إسناد التمايز اللساني ولا تفسيره. إلا أن هذه القواعد يمكن أن تحدد العمليات، ولن تتعلق بحكم إسناد التمايز النحوي ولا تحتاج إلى أن تُعرف بالضرورة حتى تطبق. وعلى هذا النحو، تحافظ على خصائص القواعد اللسانية التي لا ترتبط مباشرة بوجود التمايز النحوي.

ويحتاج هذا الفرق بين موضوعات اللسانيات وموضوعات التداولية إلى بعض التعليقات؛ أيعني الزعم بأن موضوع اللسانيات هو الواقع اللغوي، في حين أن موضوع التداولية التأويل التام للأقوال، أن اللسانيات لا رأي لها في تأويل الأقوال؟ من البين أن هذا ليس بشيء؛ فاللسانيات، وإن لم يكن تأويل الأقوال من شواغلها الكبرى، توضّح جلّ الجوانب الوضعية من القول إن لم نقل جميع هذه الجوانب. إلا أنه لما كان موضوع التداولية هو التأويل التام للأقوال، فإن اللسانيات لا تكفي في هذا الباب وتبقى [500] بقية من هذا / التأويل لا رأي للسانيات فيها، وهي بقية غير وضعية في جزء منها على الأقل.

7. التداولية وما يتبقى من اللسانيات

ليبان طبيعة هذه البقية التأويلية نستخدم منهجاً مشتركاً بين اللسانيات والتداولية هو منهج التنوع.

لنفحص المثالين الأخوذتين تبعاً من باسكال وفاليري عن «ميلتر» لوصف منهج التنوع:

(1) إن الصمت الأبدي لهذه الفضاءات اللامتناهية يفرغني.

القاموس الموسوعي للتداولية

(2) إن الثروة المتقطعة لمجتمعاتنا الصغيرة تطمثني.

يستخدم «ميلر» هذا المثال لبيان التمييز بين التركيب والدلالة. فالبنية التركيبية في (1) و(2) قارة، وما يتغير إنما هو الجانب الدلالي من القول.

وليبيان الفرق بين الدلالة اللسانية والتأويل التام لقول ما فإننا سنوضح بواسطة منهج التنويع الفرق القائم بين الجملة والقول.
فهو الجملية:

(3) قطني فوق الحصار.

يمكن قول هذه الجملة في سياقات مختلفة ومن متكلمين مختلفين:

(4) قالت «آن ريبول». القاطنة في 17 نهج بولو بجينيف، يوم 11 أوت 1992 على الساعة العاشرة صباحاً: «قطني فوق الحصار».

(5) قال «جاك موشر»، في بيت كاهن سان فانسان، بدروم، يوم 14 نوفمبر 1992 على الساعة الثانية بعد الزوال: «قطني فوق الحصار»

يوافق القولان (4) و(5) الجملة الوحيدة (3). فلا فرق بينهما تركيباً ودلالة. إلا أنهما يقبلان تأويلين مختلفين جداً:

(4') مبنوش على الحصار الموضوع أمام البيت الواقع في الطابق الخامس من العمارة عدد 17 بنهج بولو بجينيف يوم 11 أوت 1992 على الساعة العاشرة صباحاً.

(5') شوشو على الحصار الموضوع أمام بيت كاهن «سان فانسان» «بدروم» يوم 14 نوفمبر 1992 على الساعة الثانية بعد الزوال.

إذا لم يكن لكل من التركيب والدلالة رأي في هذا الفرق التأويلي فلأن كليهما، أي باعتبارهما مكونين للسانيات، لا رأي لهما في القول أكثر من الرأي الذي لهما في الجملة. وهذا الفرق الذي سكنت عليه اللسانيات هو الذي تعنى به التداولية. فمهمتها إذن وصف تكملة الدلالة اللسانية للجملة إلى حدود التأويل التام للأقوال الموافقة لها. / [501]

إلا أنه يحق لنا أن نذهب إلى أن هذا الفرق كامن في مقام القول فحسب، وأن الدلالة اللسانية، في اقتراحها بمقام القول، كافية لتحديد التأويل التام للقول دون الحاجة إلى عملية مكتملة. ولكن، وبصرف النظر عن مسألة الربط بين الدلالة اللسانية ومقام القول، ينبغي أن نشير إلى أن المشيرات مثلاً، تحدد إجراءات تفعل فعلها مباشرة في المعطيات التي يقرها مقام القول، وهي معطيات، كما سنرى، تفلت تمامًا من نطاق التحليل اللساني. أضف إلى ذلك أن بعض الفروق في مقبولية الجمل، وهي اللفظ من مجرد النحوية واللائحية، تستعصي على التفسير بواسطة التحليل اللساني. ونستحضر هنا أيضاً الروابط غير المنطقية.

بقي أن جميع العناصر التي أثرناها تبدو، جزئياً على الأقل، وضعية. فإذا كانت تمثل كل ما يفصل ميدان التداولية عن ميدان اللسانيات فلم لا ندرج التداولية في اللسانيات؟ وبكفي لذلك أن نوسع، قليلاً، ميدان اللسانيات. نذكر هنا بمبدأ أساسي في اللسانيات حسب تصوّر «ميلنر»:

ق: لا يُفَرِّقُ معطى لغوياً إلا معطى لغوياً.

من البين أن المسائل المشارّة أعلاه لا يمكن تفسيرها باعتماد معطيات لغوية أخرى. وهكذا، فإنه توجد عناصر محدّدة وضعياً تؤدي دوراً في التأويل التام للأقوال والحال أنّها لا تتعلّق بالدلالة اللسانية وتتدخل من خارج حقل اللسانيات. وللاقتناع بفائدة التحليل التداولي ليس لنا، على كلّ حال، إلا أن نفحص مسألة عمليّات إسناد الإحالة.

8. عمليّات إسناد الإحالة

للفظ المعجمي، حسب «ميلنر»، أبعاد ثلاثة تسمح مقترنة بتعيينه:

- (أ) صورته الصوتية، أي سلسلة الأصوات التي يوافقها؛
 - (ب) معناه المعجمي، أي مجموع الشروط التي يجب أن تتوفّر في شيء ما في العالم (بالمعنى الواسع للكلمة) حتّى يكون مرجعاً له؛
 - (ج) انتماءه المقولي، أي أن يكون اسماً أو فعلاً أو صفة إلخ. ..
- [502] فإذا نقص بعدد منها أو كان غير كاف، كان لنا المبدأ التالي: /

ق: يجب على كائن لساني غير تام أن يكون قادراً على قبول الأبعاد التي تنقصه.

إنّ العمليات التي تسدّ النقص المحتمل في وحدة لسانية غير تامة هي عمليّات إسناد الإحالة وهي ذات طابع تداولي إلى حدّ كبير. وترتكز هذه العمليات، حسب «ميلنر»، إمّا على مقام الخطاب وإمّا على السياق اللساني. والمثال الكلاسيكي الذي يُضرب على ضرورة عمليّات إسناد الإحالة هو مثال الضمير العائد.

وعلى هذا، تنضاف التداولية إلى اللسانيات لتبيّن عمليات غير لسانية في تأويل الأقوال. وعلى هذا الاعتبار، نفهم التجاء التداولية إلى أمثلة حقيقية لا تستعمل على أنّها اختبارات بل على أنّها تجلّ لوقائع تأويلية تحتاج إلى تفسير، وإن كان الالتجاء إلى أمثلة مصنوعة شرعياً في التداولية وأكثر تواتراً في آن واحد.

لننظر ضمن هذا المنظور، في المثال اللانحوي التالي:

(6) إنّها طريق النجاة وهو طويل.

القاموس الموسوعي للتداولية

يبيّن هذا المثال الفرق اللساني بين الممكن اللغوي والممكن المادي: فهو حقيقي وبالتالي ممكن مادياً ولكنه لا نحوي وبالتالي غير ممكن لغوياً. ويبيّن أيضاً أنه من الضروري للسانيات أن تستعمل أمثلة تتعلق بالممكن المادي دون أن تكون متممة إلى الممكن اللغوي. وسلط هذا التمييز الضوء على واقع مهم في حد ذاته وهو أن إمكانية تأويل قول ما لا تتوقف بالضرورة على نحوية الجملة الموافقة له.

وعلى هذا النحو، لا تتجاوز عمليات التأويل التام للأقوال مجرد العمليات اللسانية بل، إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتدخل عملية إسناد الإحالة في حالات نقد عفوية استحالتها بسبب لا نحويتها.

وتبيّن أمثلة المشيرات المقامية والروابط أو إسناد الإحالة أن موضوع التداولية هو عمليات ترتبط بمظهر وضعي من اللغة ولكنه مظهر غير لساني بصفة حصرية، أي إنه مظهر وضعي من اللغة لا يحدد العلاقات بين لفظ لساني وألفاظ أخرى من الجملة نفسها، بل يحدد العلاقة بين لفظ لساني وكيان غير لساني، سواء أكان شيئاً في الكون أو تمثيلاً في الذهن. وفي تحليل أمثلة لضمائر بلا مفسر معبر عنها لسانياً فائدة وأيّ فائدة؟ ففي هذه الحالة، فإن كلّ ما يقدمه الضمير المستعمل من معلومات هو أنّ الشيء الذي يعينه في الكون يمكن أن يعين بالتذكير أو التأنيث وهو ما يترك، والحق يقال، مجالاً واسعاً جداً من الإمكانيات. ولا يمكن لعملية إسناد الإحالات، في هذه الوضعية، أن تلجأ إلى مفسر غير موجود، بل تمرّ عبر آلية / تكوين وتأکید [503] أو دحض للفرضيات، التي لا يقيدّها إلا جنس الضمير المستعمل.

9. هل يجب أن تضمحل التداولية في سيميائية محتملة؟

إننا هنا أبعد ما نكون عن عمليات محدّدة لسانياً، فهل يعني ذلك أنّ على التداولية أن تدرج في [نظرية] سيميائية؟ فعلى اعتبار أنّ السيميائية دراسة لأنظمة العلامات، أي دراسة لما هو محدّد وضعياً سواء أكان في لغة أم في نظام من العلامات غير لغوي، فإنّ المسألة لا تطرح البتّة. فالقضية التي يثيرها إسناد الإحالة إلى الضمائر التي لا مرجع لها معتبراً عنه لسانياً لا يمكن حلّها باعتماد مزيد من المواضع بل باعتماد عمليات يكون فيه نصيب الوضع محدوداً جداً. لذلك لا نرى وجهاً لأن تكون التداولية تابعة لنظرية سيميائية ما.

غير أنّ عملية تكويس فرضيات وتأكيدها أو دحضها، على ما ذكرنا سابقاً، لا يمكن أن يصلح لمجرد إسناد الإحالة لسانياً. إذ يبدو، من البديهي، أنّ صياغة الفرضيات أمرٌ متواتر في الحياة اليومية؛ فإذا شممنّا رائحة غاز افترضنا أنّه يوجد تسرب للغاز، ونؤكد هذه الفرضية بتفقد جهاز التدفئة أو آلة الطبخ، وإذا شاهدنا سيارة صديق قرب بيته افترضنا أنّه موجود في البيت، ونؤكد هذا الافتراض بطرق الباب لإلقاء التحية

عليه... إلخ. وبعبارة أخرى إن كانت التداولية وثيقة الصلة باللسانيات على اعتبار أنها تهتم على نحو واسع بعمليات إسناد الإحالة، وبعضها، على الأقل، محدّد وضعيًا حتى وإن لم يكن لسانيًا محضًا (مثال ذلك ما يتصل بالمشيرات)، فإنها تعالج العمليات الذهنية التي يتجاوز مجال عملها، أيما تجاوز، مجرد عمليات إسناد الإحالة اللسانية. وهكذا فإنّ التداولية تعالج العمليات الذهنية غير اللسانية التي تثير بعضها عناصر لسانية وتهدف إلى إسناد الإحالة إلى هذه العناصر اللسانية، إلّا أنّ بعضها الآخر لا يتصل بتاتا بها وتعالج المعلومات المستمدة مباشرة من إدراكات العالم الخارجي.

إلّا أنّ العمليات نفسها التي تقع استثارها لغويًا يجب أن تكون مقيّدة بما هو أبعد من العناصر اللغوية التي يوقرها السياق وبما هو أبعد من العناصر اللغوية التي يوقرها مقام القول. وهكذا فبالنسبة إلى عدد من الحالات التي ليس لللسانيات أن تهتم بها ولا يمكن للتداولية أن تتجاهلها فإنّ خاصيّة عمليّة إسناد الإحالة شأنها شأن الالتجاء إلى السياق اللساني أو مقام القول، غير كافية، ويجب أن يضاف إليها مبدأ أو أكثر [504] يتحكّم في عملية صياغة الفرضيات والتحقّق / منها. إلّا أنّه، على ما رأينا أعلاه، ينبغي للعمليات التي تصفها التداولية أن تفعل فعلها في معلومات شديدة الاختلاف ليست بالضرورة لسانية. ويجب ألا تقتصر هذه المبادئ، وهذا من باب حسن التدبير العلمي، على العمليات اللسانية بل ينبغي مبدئيًا أن تكون قابلة للتطبيق على مجموع العمليات المتاحة للتداولية.

وبإيجاز، لا يمكن للتداولية بأيّ حال من الأحوال، أن تضمحل في نظريّة سيميائية مهما كانت. وينبغي لها، إضافة إلى ذلك، أن تتضمن مبادئ تقيّد عمليات تكوين الفرضيات وتوكيدها أو دحضها سواء كان موضوعها معطيات لسانية أو معطيات من نوع آخر.

10. منزلة الأمثلة في اللسانيات والتداولية

يشير «ميلنر»، في مؤلفه، إلى أنّ الفرق بين الممكن المادّي والممكن اللغوي وإلى أنّ غياب أيّ مظهر تجريبيّ آخر غير المثال المبني دائمًا في اللسانيات يستلزمان أنّ اللسانيات علم لا يقع البتة على «معطيات خام»، فجميع الأمثلة تفترض من قبل تفكيرًا لسانيًا أيّ حدًا أدنى من النحو. وبسبب من هذه الخاصيّة تشتغل اللسانيات ضمن إستمولوجيّة الجهاز: ويُمكنها هذا الجهاز من بناء تمثيلات مفصّلة دون النفاذ إلى معطيات خام، وهو يتركز على ثلاث قضايا أساسية:

- (أ) لنا أن نسلّم بقضايا تتجاوز الملاحظة.
- (ب) القضايا اللسانية قضايا واقعية فهي تعلّق بمادّة الأشياء

القاموس الموسوعي للتداولية

(ج) يجب أن تقدم اللسانيات تمثيلات مفصلة عن الأشياء كما لو أنها استمدتها من المعطيات الخام.

فكيف الحال الآن مع التداولية؟ أترتكز بدورها على إيستمولوجية الجهاز؟ ألهذا نفاذ إلى المعطيات الخام؟ وبعبارة أخرى أتكون الأمثلة مصنوعة دائماً في التداولية؟ أتمثل المظهر التجريبي الوحيد للتداولية؟

بالنظر إلى الوضع الحالي فإن الأمثلة هي المظهر التجريبي الوحيد الذي يتوفر للتداولية. أما مسألة بناء الأمثلة فالإجابة عنها أعسر. فالواقع أن مسألة بناء الأمثلة حسب «ميلنر» مسألة مطروحة طرحاً غير مناسب فالمثال هو دائماً مصنوع. فمن جهة، نختار المثال على أساس خاصية واحدة من خاصياته وليس على أساسها جميعاً، ومن جهة أخرى يكون المثال دائماً محللاً: فبحسب التحليل الذي نقوم به نختار المثال لاختبار قاعدة معينة. / [505]

ومن البين أن تحليل «ميلنر» ينطبق أيضاً على التداولية. فقد يكشف المثال في التداولية عن خصائص مختلفة هي في جزء منها، والحق يقال، لسانية ولكن جزءاً آخر منها سيكون تداولياً.

لننظر في المثال التالي:

(7) إنَّ. إنَّه مرَّ.

يمكن لهذا المثال، من الناحية التداولية فحسب، أن يبين العملية الموافقة لرفع اللبس (إنَّ الأولى أي ناسخ أم هي الأمر من «أَنْ يَتَنَ»، ومرَّ أي صفة من المرارة أم فعل مسند إلى الغائب المذكور المفرد. .. إلخ) أو عملية إسناد الإحالة إلى المضمرات على من يعود الضمير المستتر في الفعل «إنَّ» والضمير المتصل في «إنَّه... إلخ».

ومن ناحية أخرى يستعمل المثال لأنه محلل بغية اختبار هذا التحليل أو ذاك أو هذه العملية التداولية أو تلك.

وعلى هذا النحو، فإنَّ المثال (6) بصفته في الآن نفسه لا نحوياً وقابلاً للتأويل، يمكننا استعماله لاختبار القاعدة:

د لا تمنع لا نحوية قول ما بالضرورة تأويله.

وهذه القاعدة تستلزم المبدأ التالي:

م لا يختلط الممكن اللساني والممكن التداولي.

وهكذا فإنَّ المثال، كما هو الشأن في اللسانيات، سواء أكان حقيقة أم لا، هو دائماً مبني في التداولية، أي إنه يستلزم دائماً تحليلاً مسبقاً. وعلى هذا الاعتبار فإنَّ التداولية، مثل اللسانيات، لا تنفذ إلى المعطيات الخام، وإذا رغبت في أن تكون قادرة

الخصائص

على توفير تمثيلات مفصلة وجب عليها أن تنزل في إستمولوجية الجهاز وتبني التقديرات الثلاث المذكورة أعلاه، وعليها أيضاً، وعند هذا الحد نختم فحصنا للتداولية المثالية. أن تبني خصائص الجهاز العلمي.

11. خصائص الجهاز العلمي

يجب على أي علم يتبنى إستمولوجية الجهاز أن يتبنى، بالفعل، القضايا الأساسية الثلاث المذكورة أعلاه، ولكن عليه أيضاً أن يبني جهازه أو أجهزته وفق قواعد دقيقة تمثل خصائص الجهاز العلمي.

- (أ) هو جهاز قابل للتمثيل في الزمان والمكان.
- (ب) هو جهاز تخميني أي يبني بواسطة الاستدلال.
- (ج) هو جهاز مفضل ويستلزم مجموعة من التخمينات أكثر مما يستلزم تخميناً واحداً.

- [506] (د) هو غير قابل للدحض في حد ذاته ولكنه يقبل دحض قضاياها. /
 - (هـ) هو يتضمن أجزاءً اعتباطية في ذاتها، أي إن الطابع غير القابل للتثبت في بعض قضاياها مرتبط بهذا الطابع الاعباطي.
 - (و) هو واضح و متميز.
 - (ز) هو سببي، أي إن بين ما هو قابل للملاحظة وجهاز التخمينات علاقة سببية.
- وطالما كانت التداولية تستجيب إلى هذه الشروط وكانت اللسانيات تستجيب إليها أيضاً، فإن اشتغالها معاً لا يطرح أي إشكال، ومثلما سنرى الآن، فإن مستقبل التداولية يمرّ عبر تحالفها مع اللسانيات.

12. مستقبل التداولية

يجب تصوّر مستقبل التداولية من جهتين:

- (أ) أولاهما الناحية المؤسسية، وهي ناحية لا تخلو من خسارة: من أين تتأني التمويلات التي تدعم التداولية وتدعمها في المستقبل؟
- (ب) وثانيتهما ذات صبغة علمية: في أي اتجاه ولأي هدف أو أهداف يجب أن تتطوّر التداولية؟

وهذان الجانبان مترابطان بداهة. فالتداولية ستتطوّر في هذا الاتجاه أو ذاك بحسب مصدر التمويل التي ستسند إليها، وحسب الاتجاه الذي ستسلكه التداولية قد يكون لهذا المصدر أو ذاك من مصادر التمويل مصلحة في دعمها.

والرأي عندنا، وهذه الملاحظة ليست خاصة بالتداولية، أن الدعم الذي ستحصل عليه التداولية سيكون أهمّ كلّما تبين أن الأبحاث في التداولية مهمة بالنسبة إلى بعض الميادين التقنية من قبيل «الصناعات اللغوية» بطبيعة الحال. إلا أنه من البديهي أن التداولية لن تضيف إضافة خاصة ذات بال إلى بعض الميادين التي تشملها الصناعات اللغوية من قبيل التعرّف الآلي على الأصوات (ميدان «الكلام»). وبالمقابل، فإن لها نفعاً عظيماً في جميع ميادين الصناعات اللغوية، ذات الصلة بالتأويل، بل حتى بإنتاج الأقوال ونعني بالخصوص الترجمة الآلية والحوار بين الإنسان والآلة.

فمن مصلحة التداولية إذن أن تدفع ببحوثها إلى ميدان تأويل الأقوال. وهو يمثل ميدانها الطبيعي؛ فالبحوث حول آداب التخاطب وافتتاح المحادثات واختتامها تنتمي بالأحرى إلى المنهجية الإثنوغرافية أو علم الاجتماع الخاص. إلا أنه بقيت مشكلة: أليس التداولية في صلتها بالتقنية عرضة لمواجهة نفس الصعاب التي وصفها «ميلنر» بالنسبة إلى اللسانيات، أي ضعف العلاقة المباشرة / بين المقترحات العلمية والتطبيقات التقنية وما قد تولده هذه المسافة من حذر لدى تقني اللغة؟ [507]

إن هذه المشكلة تطرح فعلياً بالنسبة إلى التداولية كما تطرح بالنسبة إلى اللسانيات ولكونها ليست مشكلة بلا حل. فمن جهة، لا تعود المسافة الفاصلة بين قضايا اللسانيات والتقنية إلى اللسانيات في حد ذاتها، بل تعود إلى أن التقنية تبحث عن أمر لا توفّره اللسانيات وحدها ونقصد تأويل الأقوال تأويلاً أوفى من مجرد تحليلها اللساني. ويكمن الحل في تحالف اللسانيات والتداولية، وهو مأتى الأهمية التي ينبغي أن يوليها التداولي واللساني لمسألة التوافق الإبيمولوجي بين الاختصاصين. فما لا تستطيع اللسانيات وحدها أو التداولية وحدها تحقيقه يفترض أن يكون ممكناً بتكاتفهما. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يقلّ حذر التقنيين على قدر ما في اللسانيات والتداولية من طابع العلم التجريبي. بناء على ذلك، فإن المسافة بين قضايا اللسانيات والتداولية (مجتمعتين) والتقنية ينبغي ألا تكون أكبر من المسافة القائمة بين سائر العلوم الأساسية والتقنية.

وعلى هذا النحو، فإن خاصية العلوم التجريبية بالنسبة إلى اللسانيات وإلى التداولية ليست مطلباً أخلاقياً فحسب بل هي أيضاً مطلب عملي: فكّماً بلغت التداولية درجة أعلى في الصرامة العلمية ضمنت لنفسها مستقبلاً مؤسسياً. أمّا في خصوص التطور العلمي فإن للعلاقة مع التقنية فائدة أخرى غير الفائدة المؤسسية. فإذا كانت التقنية تنتظر من اللسانيات والتداولية أن توقرا لها العناصر التي تسمح لها بتشغيل العمليات الآلية على اللغة، فإنه بمقدور اللسانيات والتداولية أن تنتظرا من التقنية أن تؤكد أو تبطل الفرضيات حول اشتغال عمليات تأويل اللغة وإنتاجها، وهي عمليات يمكننا أن نفترض أنها عمليات آلية وإن لم تكن مشفرة كلياً ولا قابلة للتكهن بها باستقلال عن نظام الاعتقادات. ففي نهاية الأمر، ما ربك بلاعب الترد حتى مع اللغة.

بيليو غرافيا

- Adam, J.-M. (1990), *Éléments de linguistique textuelle. Théorie et pratique de l'analyse textuelle*, Bruxelles, Mardaga.
- Allwood, J., Andersson, L.G., & Dahl, Ö. (1977), *Logic in Linguistics*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Anscombe, J.-C. (1973), « Même le roi de France est sage », *Communications* 20, 40-82.
- (1975), « Il était une fois une princesse aussi belle que bonne », *Semantikos* 1, 1-26.
- (1979), « Délocutivité généralisée, délocutivité benvenistienne et performativité », *Langue française* 42, 69-84.
- (1989), « Théorie de l'argumentation, topoï et structuration discursive », *Revue québécoise de linguistique* 18/1, 13-56.
- Anscombe, J.-C., & Ducrot, O. (1977), « Deux *mais* en français? », *Lingua* 43, 23-40.
- (1983), *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, Mardaga.
- (1986), « Argumentativité et informativité », in Meyer, M. (éd.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, Editions de l'Université de Bruxelles, 79-94.
- Ariel, M. (1988), « Referring and accessibility », *Journal of Linguistics* 24, 65-87.
- Atlas, J.D., & Levinson, S.C. (1981), « It-clefts, informativeness, and logical form : Radical pragmatics (revised standard version) », in Cole, P. (ed.) (1981), *Radical Pragmatics*, New York, Academic Press, 1-61.
- Auchlin, A., & Zenone, A. (1980), « Conversations, actions, actes de langage : éléments d'un système d'analyse », *Cahiers de linguistique française* 1, Université de Genève, 6-41.
- Austin, J.L. (1970), *Quand dire, c'est faire*, Paris, Seuil.
- Auwers, J. van der (1979), « Pragmatic presupposition : Shared beliefs in a theory of irrefutable meaning », in Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press, 249-264.
- Bach, K. (1987), *Thought and Reference*, Oxford, Clarendon Press.
- Bach, K., & Harnish, R.M. (1979), *Linguistic Communication and Speech Acts*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Bakhtine, M. (1977), *Le Marxisme et la philosophie du langage*, Paris, Minuit.
- (1978), *Esthétique et théorie du roman*, Paris, Gallimard.
- (1984), *Esthétique de la création verbale*, Paris, Gallimard.

- Banfield, A. (1982), *Unspeakable Sentences. Narration and Representation in the Language of Fiction*, Londres, Routledge & Kegan Paul.
- Bates, E. (1976), *Language in Context. The Acquisition of Pragmatics*, New York, Academic Press.
- Beaugrande, R.A. de, & Dressler, W. (1981), *Introduction to Text Linguistics*, [510] Londres, Longman.
- Benveniste, E. (1966), *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard.
- (1974), *Problèmes de linguistique générale II*, Paris, Gallimard.
- Berrendonner, A. (1981), *Éléments de pragmatique linguistique*, Paris, Minuit.
- Berrendonner, A., & Reichler-Béguelin, M.-J. (1990), « Décalages : les niveaux de l'analyse linguistique », *Langue française* 81, 99-125.
- Blakemore, D. (1987), *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford, Basil Blackwell.
- Bloomfield, L. (1970), *Le Langage*, Paris, Payot.
- Borel, M.-J., Grize, J.-B., & Miéville, D. (1983), *Essai de logique naturelle*, Berne, Lang.
- Brown, P., & Levinson, S.C. (1978), « Universals in language usage : Politeness phenomena », in Goody, E.N. (ed.), *Questions and Politeness*, Cambridge, Cambridge University Press, 56-289.
- (1987), *Politeness. Some Universals in Language Use*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Carnap, R. (1942), *Introduction to Semantics*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Carston, R. (1988), « Implicature, explicature, and truth-theoretic semantics », in Kempson, R. (ed.), *Mental Representations. The Interface between Language and Reality*, Cambridge, Cambridge University Press, 155-181.
- (1990), « Quantity maxims and generalised implicature », *UCL Working Papers in Linguistics* 2, 1-31.
- Castañeda, H.N. (1979), « On the philosophical foundations of the theory of communication : Reference », in French, P.A., Uehling Jr., Th.E., & Wettstein, H.K. (eds.), *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 125-146.
- (1989), *Thinking, Language and Experience*, Minneapolis, University of Minnesota Press.
- Chafe, W. (1976), « Givenness, contrastiveness, definitiveness, subjects, topics, and points of view », in Li, C.N. (ed.), *Subject and Topics*, New York, Academic Press, 25-55.
- Charolles, M. (1978), « Introduction aux problèmes de la cohérence des textes », *Langue française* 38, 7-41.

- (1983), « Coherence as a principle in the interpretation of discourse », [511] *Text* 3/1, 71-99.
- (1987), « Text connexity, text coherence and text interpretation processing », in Sözer, E. (ed.), *Text Connexity, Text Coherence*, Hambourg, Buske, 1-15.
- (1988 a), « Les études sur la cohérence, la cohésion et la connexité textuelle depuis la fin des années 1960 », *Modèles linguistiques* 10/2, 45-66.
- (1988 b), « Les plans d'organisation textuelle. Périodes, chaînes, portées et séquences », *Pratiques* 57, 3-13.
- (1989), « Coherence as a principle in the regulation of discursive production », in Heydrich, W., Neubauer, F., Petöfi, J.S., & Sözer, E. (eds.), *Connexity and Coherence. Analysis of Text and Discourse*, Berlin, de Gruyter, 3-15.
- (1990), « Coût, surcoût et pertinence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 127-147.
- Charolles, M., & Sprenger-Charolles, L. (1989), « Les paradoxes de la résolution immédiate des pronoms », in Reichler-Béguelin, M.J. (éd.), *Perspectives méthodologiques et épistémologiques dans les sciences du langage*, Berne, Lang, 159-189.
- Chastain, C. (1975), « Reference and context », in Gunderson, K. (ed.), *Language, Mind and Knowledge*, Minneapolis, University of Minneapolis Press, 194-269.
- Chierchia, G., & McConnell-Ginet, S. (1990), *Meaning and Grammar. An Introduction to Semantics*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Chomsky, N. (1969), *La Linguistique cartésienne*, Paris, Seuil.
- (1971), *Aspects de la théorie syntaxique*, Paris, Seuil.
- (1975), « Structure profonde, structure de surface et interprétation sémantique », in *Questions de sémantique*, Paris, Seuil, 9-72.
- (1986), *Barriers*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- (1987), *La Nouvelle Syntaxe*, Paris, Seuil.
- (1991), *Théorie du gouvernement et du liage. Les conférences de Pise*, Paris, Seuil.
- Clark, H., & Haviland, S.E. (1977), « Comprehension and the given-new contrasts », in Freedle, R. (ed.) *Discourse Production and Comprehension*, Hillsdale, Erlbaum, 1-40.
- Cohen, L.J. (1971), « The logical particles of natural language », in Bar-Hillel, Y. (ed.), *Pragmatics of Natural Language*, Dordrecht, Reidel, 50-68.
- Cole, P. (ed.), (1978), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press.
- (1981), *Radical Pragmatics*, New York, Academic Press.

- Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.) (1975), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press.
- Conein, B. (1990), « Formalité et contingence interactionnelle : échange des noms et des salutations au téléphone », in *Les Formes de la conversation*, vol. 1, Paris, CNET, 145-160.
- Cooper, R. (1986), « Tense and discourse location in situation semantics », *Linguistics and Philosophy* 9/1, 17-36.
- Corblin, F. (1985), « Remarques sur la notion d'anaphore », *Revue québécoise de linguistique* 15/1, 173-195.
- Cornulier, B. de (1984), « Pour l'analyse minimaliste de certaines expressions de quantité. Réponse à des objections d'Anscombe et Ducrot », *Journal of Pragmatics* 8/5-6, 661-691.
- (1985), *Effets de sens*, Paris, Minuit.
- Cresswell, M.J. (1983), « A highly impossible scene », in Bäuerle, R., Schwarze, Ch., & von Stechow, A. (eds.), *Meaning, Use and Interpretation of Language*, Berlin/New York, de Gruyter, 62-78.
- (1985), *Structured Meanings. The Semantics of Propositional Attitudes*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Danes, F. (1968), « Some thoughts on the semantic structure of the sentence », *Lingua* 21, 55-9.
- Davidson, D. (1984), « What metaphors mean », in *Inquiries into Truth & Interpretation*, Oxford, Clarendon Press, 245-264.
- Dijk, T.A. van (1972), *Some Aspects of Text Grammars*, La Haye, Mouton.
- (1977), *Text and Context. Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse*, Londres, Longman.
- Donnellan, K. (1979), « Speaker reference, descriptions and anaphora », in French, P.A., Uehling Jr., Th.E., & Wettstein, H.K. (eds.), *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 28-44.
- Dowty, D.R. (1986), « The effects of aspectual class on the temporal structure of discourse : Semantics or pragmatics ? », *Linguistics and Philosophy* 9/1, 37-61.
- Dowty, D.R., Wall, R., & Peters, S. (1981), *Introduction to Montague Semantics*, Dordrecht, Reidel.
- Ducrot, O. (1972), *Dire et ne pas dire. Principes de sémantique linguistique*, Paris, Hermann.
- (1972/1980), « Illocutoire et performatif », in *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann, 2^e éd., 279-305.
- (1973), *La Preuve et le dire*, Tours, Mame.
- (1977), « Note sur la présupposition et le sens littéral », postface à Henry,

- P., *Le Mauvais Outil. Langue, sujet et discours*, Paris, Klincksieck, 169-203.
- (1979 a), « L'imparfait en français », *Linguistische Berichte* 60, 1-23.
 - (1979 b), « Les lois de discours », *Langue française* 42, 21-33.
 - (1980 a), « Analyse de textes et linguistique de l'énonciation », in Ducrot, O. et al., *Les Mots du discours*, Paris, Minuit, 7-56.
 - (1980 b), « Analyses pragmatiques », *Communications* 32, 11-60.
 - (1980 c), *Les Echelles argumentatives*, Paris, Minuit.
 - (1982), « Notes sur l'argumentation et l'acte d'argumenter », *Cahiers de linguistique française* 4, Université de Genève, 143-163.
 - (1983), « Opérateurs argumentatifs et visée argumentative », *Cahiers de linguistique française* 5, Université de Genève, 7-36.
 - (1984), *Le Dire et le dit*, Paris, Minuit.
 - (1987), « Argumentation et *topoi* argumentatifs », ms.
 - (1989), *Logique, structure, énonciation*, Paris, Minuit.
- Ducrot, O., et al. (1980), *Les Mots du discours*, Paris, Minuit.
- Ducrot, O., & Todorov, T. (1972), *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, Seuil.
- Eco, U. (1972), *La Structure absente. Introduction à la recherche sémiotique*, Paris, Mercure de France.
- Fauconnier, G. (1976), « Remarques sur la théorie des phénomènes scalaires », *Semantikos* 1/3, 13-36.
- (1984), *Espaces mentaux. Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*, Paris, Minuit.
- Fillmore, C.J. (1982), « Towards a descriptive framework for spatial deixis », in Jarvella, R., & Klein, E. (eds.), *Speech, Place and Action*, Londres, Wiley.
- Fillmore, C.J., & Langendoen, D.T. (eds.) (1971), *Studies in Linguistic Semantics*, New York, Holt, Rinehart & Winston.
- Firbas, J. (1964), « On defining the theme in functional sentence analysis », *Travaux linguistiques de Prague* 1, 267-280.
- Fodor, J. (1986), *La Modularité de l'esprit*, Paris, Minuit.
- Fontanier, P. (1830/1968), *Les Figures du discours*, Paris, Flammarion. [514]
- Fornel, M. de (1990), « Sémantique du prototype et analyse de conversation », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 159-178.
- Frege, G. (1882/1971), *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil.

- Galmiche, M. (1975), *La sémantique générative*, Paris, Larousse.
- (1991), *Sémantique linguistique et logique. Un exemple : la théorie de R. Montague*, Paris, Presses universitaires de France.
- Gardiner, A.H. (1989), *Langage et acte de langage. Aux sources de la pragmatique*, Lille, Presses universitaires de Lille.
- Gazdar, G. (1977), *Implicature, Presupposition and Logical Form*, Bloomington, IULC.
- (1979), *Pragmatics. Implicature, Presupposition and Logical Form*, New York, Academic Press.
- Geiss, M., & Zwicky, A. (1971), « On invited inferences », *Linguistic Inquiry* 2, 561-566.
- Genette, G. (1972), *Figures III*, Paris, Seuil.
- (1983), *Nouveau discours du récit*, Paris, Seuil.
- Goffman, E. (1973), *La Mise en scène de la vie quotidienne*, 2 vol., Paris, Minuit.
- (1974), *Les Rites d'interaction*, Paris, Minuit.
- (1987), *Façons de parler*, Paris, Minuit.
- Goodman, N. (1976), *Languages of Art*, Indianapolis, Hackett Publishing Company.
- Gordon, D., & Lakoff, G. (1973), « Postulats de conversation », *Langages* 30, 32-55.
- (1975), « Conversational postulates », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 83-106.
- Grice, H.P. (1957), « Meaning », *The Philosophical Review* 67, 377-388.
- (1967), *Logic and Conversation : The William James Lectures*, ms.
- (1975), « Logic and conversation », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 41-58.
- (1978), « Further notes on logic and conversation », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 9 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 113-127. [515]
- (1979), « Logique et conversation », *Communications* 30, 57-72.
- (1989), *Studies in the Way of Words*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press.
- Grize, J.B. (1972), *Logique moderne. Fascicule I*, Paris/La Haye, Mouton/Gauthier-Villars.
- (1982), *De la logique à l'argumentation*, Genève, Droz.
- (1990), *Logique et langage*, Paris, Ophrys.
- Grize, J.B. (éd.) (1984), *Sémiologie du raisonnement*, Berne, Lang.
- Groupe μ (1982), *Rhétorique générale*, Paris, Seuil.
- Gumperz, J. (1989), *Engager la conversation. Introduction à la sociolinguistique interactionnelle*, Paris, Minuit.

Gumperz, J., & Hymes, D. (1972), *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston.

Halliday, M.A.K. (1967), « Notes on transitivity and theme in English : Part 2 », *Journal of Linguistics* 3, 199-244.

— (1970), « Language structure and language function », in Lyons, J. (ed.), *New Horizons in Linguistics*, Harmondsworth, Penguin Books, 140-165.

Hamburger, K. (1986), *La Logique des genres littéraires*, Paris, Seuil.

Hjelmslev, L. (1968), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Minuit.

Hockett, C.F. (1958), *A Course in Modern English*, New York, Macmillan.

Hooper, P. (1979), « Some observations on the typology of focus and aspect in narrative language », *Studies in Language* 3/1, 37-64.

Hooper, P., & Thompson, S. (1980), « Transitivity in grammar and discourse », *Language* 56/2, 251-299.

Horn, L.R. (1972), *On the Semantic Properties of Logical Operators in English*, Bloomington, IULC.

— (1984), « Towards new taxonomy for pragmatic inference : Q-based and R-based implicature », in Schiffrin, D. (ed.), *Meaning Form and Use in Context (GURT 84)*, Washington, Georgetown University Press.

— (1985), « Metalinguistic negation and pragmatic ambiguity », *Language* 61/1, 121-174.

— (1988), « Pragmatic Theory », in Newmeyer, F. (ed.), *Linguistics : The Cambridge Survey*, vol. 1, Cambridge, Cambridge University Press, 113-145.

Jackendoff, R.S. (1972), *Semantic Interpretation in Generative Grammar*, [516] Cambridge (Mass.), The MIT Press.

— (1983), *Semantics and Cognition*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Jacob, P. (1980), *L'Empirisme logique*, Paris, Minuit.

Jakobson, R. (1963), « Linguistique et poétique », in *Essais de linguistique générale*, Paris, Minuit, 209-248.

Jayez, J., & Reboul, A. (1990), « Si j'aurais su, j'aurais mis Paris en bouteille : contrefactualité et inférence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 49-75.

Johnson-Laird, P.N. (1983), *Mental Models. Towards a Cognitive Science of Language, Inference, and Consciousness*, Cambridge, Cambridge University Press.

Kamp, H., & Rohrer, C. (1983), « Tense in texts », in Bäuerle, R., Schwarze, C., & von Stechow, A. (eds.), *Meaning, Use, and Interpretation of Language*, Berlin/New York, de Gruyter, 250-269.

- Kaplan, D. (1977), *Demonstratives : An Essay in the Semantics, Logic, Metaphysics and Epistemology of Demonstratives and Other Indexicals*, ms.
- (1978), « Dthat », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 9 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 47-68.
- Karttunen, L. (1973), « Presuppositions of compound sentences », *Linguistic Inquiry* 4, 169-194.
- Karttunen, L., & Peters, S. (1979), « Conventional implicature », in Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press, 1-56.
- Keenan, E.O. (1976), « The universality of conversational postulates », *Language in Society* 5, 67-80.
- Kempson, R. (1975), *Presupposition and the Delimitation of Semantics*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Kempson, R. (ed.) (1988), *Mental Representations. The Interface between Language and Reality*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1990), *Les Interactions verbales*, Paris, Colin.
- Kleiber, G. (1987), « Quelques réflexions sur le vague dans les langues naturelles », in *Etudes de linguistique générale et de linguistique latine offertes en hommage à Guy Serbat*, Paris, Bibliothèque de l'information, 157-172.
- (1989), « Peut-on définir une catégorie générale de l'anaphore? », in *Reprise(s) : travaux sur les processus référentiels anaphoriques*, Publications du groupe Anaphore et Déixis 1, Strasbourg. [517]
- (1990 a), *La Sémantique du prototype. Catégories et sens lexical*, Paris, Presses universitaires de France.
- (1990 b), « Quand il n'a pas d'antécédent », *Langages* 97, 24-50.
- (1990 c), « Marqueurs référentiels et processus interprétatifs : pour une approche "plus sémantique" », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 241-258.
- Kripke, S. (1979), « A puzzle about belief », in Margalit, A. (ed.), *Meaning and Use*, Dordrecht, Reidel, 239-283.
- (1982), *La Logique des noms propres*, Paris, Minuit.
- Kuroda, S.Y. (1986), « A formal theory of speech acts », *Linguistics and Philosophy* 9, 495-524.
- Labov, W. (1976), *Sociolinguistique*, Paris, Minuit.
- (1978), *Le Parler ordinaire*, 2 vol., Paris, Minuit.
- Labov, W., & Fanshel, D. (1977), *Therapeutic Discourse. Psychotherapy as Conversation*, New York, Academic Press.
- Lakoff, G. (1972 a), « Linguistics and natural logic », in Davidson, D., & Harman, G. (eds.), *Semantics of Natural Language*, Dordrecht, Reidel, 545-665.

- (1972 b), « Hedges : A study in meaning criteria and the logic of fuzzy concepts », *Papers from the 8 th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 182-228.
- (1982), *Categories and Cognitive Models*, Trier, LAUT.
- (1987), *Women, Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind*, Chicago, The University of Chicago Press.
- Lakoff, R. (1973), « The logic of politeness : Or minding your p's and q's », *Proceedings of the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 292-305.
- Langendoen, D.T., & Savin, H.B. (1971), « The projection problem for presuppositions », in Fillmore, C.J., & Langendoen, D.T. (eds.), *Studies in Linguistic Semantics*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 55-62.
- Leech, G. (1980), *Explorations in Semantics and Pragmatics*, Amsterdam, John Benjamins.
- (1990), *Principles of Pragmatics*, Londres, Longman.
- Leveit, J.M. (1989), *Speaking. From Intention to Articulation*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Levinson, S.C. (1983), *Pragmatics*, Cambridge, Cambridge University Press.
- (1987), « Minimization and conversational inference », in Verschueren, J., & Bertucelli-Papi, M. (eds.), *The Pragmatic Perspective*, Amsterdam, John Benjamins, 61-129. [518]
- Lewis, D. (1973), *Counterfactuals*, Oxford, Basil Blackwell.
- (1983), *Philosophical Papers, Volume I*, Oxford, Oxford University Press.
- Luscher, J.-M. (1994), « Les marques de connexion : des guides pour l'interprétation », in Moeschler, J., et al., *Langage et pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et lexique*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, chapitre 3.
- Lycan, W.G. (1984), *Logical Form in Natural Language*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Lyons, J. (1977), *Semantics*, 2 vol., Cambridge, Cambridge University Press.
- (1980), *Sémantique linguistique*, Paris, Larousse.
- Marandin, J.-M. (1986), « Des mots et des actions : compliment, complimenter et l'action de complimenter », *Lexiques* 5, 65-99.
- Martin, J.N. (1979), *Some Misconceptions in the Critique of Semantic Presuppositions*, Bloomington, IULC.
- Martin, R. (1976), *Inférence, antonymie et paraphrase. Eléments pour une théorie sémantique*, Paris, Klincksieck.
- McCawley, J.D. (1981), *Everything that Linguists Have always Wanted to Know about Logic*, *but Where Ashamed to Ask*, Chicago, The University of Chicago Press.

- Mehler, J., & Dupoux, E. (1987), « De la psychologie à la science cognitive », *Le Débat* 47, 65-87.
- Miller, G.A., & Johnson-Laird, P.N. (1976), *Language and Perception*, Cambridge (Mass.), The Belknap Press of Harvard University Press.
- Milner, J.-C. (1978), *De la syntaxe à l'interprétation. Quantité, insultes, exclamations*, Paris, Seuil.
- (1982), *Ordres et raisons de langue*, Paris, Seuil.
- (1989), *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil.
- Moeschler, J. (1982), *Dire et contredire. Pragmatique de la négation et acte de réfutation dans la conversation*, Berne, Lang.
- (1985 a), *Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, Hatier.
- (1985 b), « Contradiction et cohérence dans *La Cantatrice chauve* », *Cahiers de linguistique française*, Université de Genève, 79-102.
- (1989 a), *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative*, Paris, Hermès. [519]
- (1989 b), « La problématique des règles d'enchaînement et d'interprétation revisitée », in Rubattel, C. (éd.), *Modèles du discours. Recherches actuelles en Suisse romande*, Berne, Lang, 61-84.
- (1990 a), « Pragmatique et linguistique de la parole », in Amacker, R., & Engler, R. (éds.), *Présence de Saussure*, Genève, Droz, 143-162.
- (1990 b), « Théorie des actes de langage et analyse de conversation », in Charolles, M., Fischer, S., & Jayez, J. (éds.), *Le Discours. Représentations et interprétations*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, 53-69.
- (1991), « The pragmatic aspects of linguistic negation : Speech act, argumentation and pragmatic inference », *Argumentation* 6/1, 51-76.
- (1992), « Une, deux ou trois négations ? », *Langue française* 94, 8-25.
- Moeschler, J., & Reboul, A. (1985), « Ambiguïté et stratégies interprétatives dans *L'Ecole des maris* », *Cahiers de linguistique française* 6, Université de Genève, 11-48.
- Montague, R. (1974), *Formal Philosophy. Selected Papers of Richard Montague*, New Haven, Yale University Press.
- Morgan, J.M. (1978), « Two types of convention in indirect speech acts », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 245-259.
- Morris, Ch. (1938), « Foundations of the theory of signs », in *International Encyclopaedia of Unified Sciences* 1/2, Chicago, University of Chicago Press.
- (1974), « Fondements de la théorie des signes », *Langages* 35, 15-21.

- Nozick, R. (1981), *Philosophical Explanations*, Oxford, Clarendon Press.
- Nunberg, G.D. (1978), *The Pragmatics of Reference*, Bloomington, IULC.
- Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.) (1979), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press.
- Ortony, A. (1979), « Metaphor : A multidimensional problem », in Ortony, A. (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 1-16.
- Ortony, A. (ed.) (1979), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press. [520]
- Pierce, C.S. (1931-1958), *Collected Papers*, vol. 1-8, Cambridge (Mass.), Harvard University Press.
- Perelman, C. (1977), *L'Empire rhétorique. Rhétorique et argumentation*, Paris, Vrin.
- Petöfi, J.S. (1975), « Une théorie partielle du texte (TeSWeST) et quelques aspects de son application », in Petöfi, J.S. (éd.), *Vers une théorie partielle du texte*, Hambourg, Buske, 113-132.
- Putnam, H. (1975), *Mind, Language and Reality. Philosophical Papers 2*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Rastier, F. (1991), *Sémantique et recherches cognitives*, Paris, Presses universitaires de France.
- Reboul, A. (1984), *Le Discours théâtral. Problèmes de narratologie et de pragmatique linguistique*, thèse de 3^e cycle, Paris, EHESS.
- (1985), « Le texte de théâtre comme discours dialogal monologique polyphonique », *Cahiers de linguistique française* 6, Université de Genève, 49-77.
- (1992), *Rhétorique et stylistique de la fiction*, Nancy, Presses universitaires de Nancy.
- (1994), « L'anaphore pronominale : le problème de l'attribution des référents », in Moeschler, J., et al., *Langage et pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et lexique*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, chapitre 2.
- Récanati, F. (1979 a), *La Transparence et l'énonciation. Pour introduire à la pragmatique*, Paris, Seuil.
- (1979 b), « Insinuation et sous-entendu », *Communications* 30, 95-106.
- (1981), *Les Énoncés performatifs*, Paris, Minuit.
- Reddy, M. (1969), « The conduit metaphor. A case of frame conflict in our language about language », in Ortony, A. (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 284-324.
- Reichenbach, H. (1947), *Elements of Symbolic Logic*, New York, Free Press.

- Reichler-Béguelin, M.J. (1988) : « Anaphore, cataphore et mémoire discursive », *Pratiques* 57, 15-43.
- Reichman, R. (1986), *Getting Computers to Talk like You and Me*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
- Reinach, A. (1983), « The A priori foundations of the civil law », *Aletheia* 3, 1-142.
- Reinhart, T. (1986), « Principes de perception des formes et organisation temporelle des textes narratifs », *Recherches linguistiques* 14/15, 45-92.
- Rizzi, L. (1988), « On the structural uniformity of syntactic categories », in *Congrès de la langue basque*, Vitoria-Gasteiz, Servio Central de Publicaciones del Gobierno Vasco, 89-101.
- Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.) (1977), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Arlington, Center for Applied Linguistics.
- Rosch, E. (1977), « Classification of real-world objects : Origins and representations in cognition », in Johnson-Laird, P.N., & Wason, P.C. (eds.), *Thinking. Readings in Cognitive Science*, Cambridge, Cambridge University Press, 212-222.
- (1978), « Principles of categorization », in Rosch, E., & Lloyd, B. (eds.), *Cognition and Categorization*, Hillsdale, Laurence Erlbaum, 27-48.
- Ross, J.R. (1970), « On declarative sentences », in Jacob, R.A., & Rosenbaum, P.S. (eds.), *Readings in English Transformational Grammar*, Waltham, Ginn, 222-272.
- Roulet, E., et al. (1985), *L'Articulation du discours en français contemporain*, Berne, Lang.
- Russell, B. (1905), « On denoting », *Mind* 14, 479-493.
- Sack, H. (1972), « On the analyzability of stories by children », in Gumperz, J., & Hymes, D., *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 325-345.
- Sacks, H., Schegloff, E.A., & Jefferson, G. (1974), « A simplest systematics for the organization of turn-taking in conversation », *Language* 50/4, 696-735.
- (1978), « A simplest systematics for the organization of turn-taking in conversation », in Schenkein, J. (ed.), *Studies in the Organisation of Conversational Interaction*, New York, Academic Press, 7-55.
- Sadock, J.M. (1974), *Toward a Linguistic Theory of Speech Acts*, New York, Academic Press.
- (1978), « On testing for conversational implicature », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 281-297.

- Saussure, F. de (1968), *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot.
- Sayward, C. (1974), « The received distinction between pragmatics, semantics and syntax », *Foundations of Language* 11, 97-104.
- Schank, R.C., & Abelson, R.P. (1977), « Scripts, plans and knowledge », in Johnson-Laird, P.N., & Wason, P.C. (eds.), *Thinking. Readings in Cognitive Science*, Cambridge, Cambridge University Press, 421-32.
- Schegloff, E. (1972), « Sequencing in conversational openings », in Gumperz, J., & Hymes, D. (eds.), *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 346-380.
- Schmale-Buton, E., & Schmale, G. (1984), *Conversations téléphoniques*, Bielefeld, Université.
- Searle, J.R. (1969), *Speech Acts*, Cambridge, Cambridge University Press.
- (1972), *Les Actes de langage*, Paris, Hermann.
- (1975), « Indirect Speech Acts », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 59-82.
- (1977), « A classification of illocutionary acts », in Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Arlington, Center for Applied Linguistics, 27-45.
- (1979), *Expression and Meaning*, Cambridge, Cambridge University Press.
- (1982), *Sens et expression*, Paris, Minuit.
- Searle, J.R., & Vanderveken, D. (1985), *Foundations of Illocutionary Logic*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Sgall, P., et al. (1969), *A Functional Approach to Syntax*, Amsterdam, Elsevier.
- Shannon, C.E., & Weaver, W. (1949), *The Mathematical Theory of Communication*, Urbana, University of Illinois Press.
- Sinclair, J.McH., & Coulthard, R.M. (1975), *Towards an Analysis of Discourse. The English Used by Teachers and Pupils*, Oxford, Oxford University Press.
- Smith, N., & Wilson, D. (1979), *Modern Linguistics. The Results of Chomsky's Revolution*, Bloomington, Indiana University Press.
- Smullyan, R. (1983), *Quel est le titre de ce livre ?*, Paris, Dunod.
- Sperber, D., & Wilson, D. (1978), « Les ironies comme mention », *Poétique* 36, 399-412.
- (1982), « Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension », in Smith, N.V. (ed.), *Mutual Knowledge*, New York, Academic Press, 61-85.
- (1986 a), *Relevance. Communication and Cognition*, Oxford, Blackwell.
- (1986 b), « Façons de parler », in *Cahiers de linguistique française* 7, Université de Genève, 9-26.
- (1989), *La Pertinence. Communication et cognition*, Paris, Minuit.

- Stalnaker, R. (1977), « Pragmatic presuppositions », in Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Arlington, Center for Applied Linguistics, 135-147.
- Strawson, P.F. (1974), *Subject and Predicate in Logic and Grammar*, Londres, Methuen.
- (1977), « De l'acte de référence », in *Etudes de logique et de linguistique*, Paris, Seuil, 9-38.
- Tasmowski-De Ryck, L., & Verluyten, P. (1982), « Linguistic control of pronouns », *Journal of Semantics* 1/4, 323-346.
- Tasmowski, L., & Verluyten, P. (1985), « Control mechanisms of anaphora », *Journal of Semantics* 4/4, 341-370.
- Vachek, J. (1966), *The Linguistic School of Prague*, Bloomington, Indiana University Press.
- Vachek, J. (ed.) (1964), *A Prague School Reader in Linguistics*, Bloomington, Indiana University Press.
- Vanderveken, D. (1988), *Les Actes de discours*, Bruxelles, Mardaga.
- Vendler, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press.
- Vignaux, G. (1976), *L'Argumentation*, Genève, Droz.
- Vuillaume, M. (1990), *Grammaire temporelle des récits*, Paris, Minuit.
- Weinrich, H. (1973), *Le Temps. Le récit et le commentaire*, Paris, Seuil.
- Wilson, D. (1975), *Presuppositions and Non-Truth-Conditional Semantics*, New York, Academic Press.
- Wilson, D., & Sperber, D. (1979), « Remarques sur l'interprétation des énoncés selon Paul Grice », *Communications* 30, 80-94.
- (1986), « Pragmatics and modularity », *Parasession on Pragmatics and Grammatical Theory*, Chicago, Chicago Linguistics Society, 61-85.
- (1990), « Forme linguistique et pertinence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 13-53.
- (1993), « Pragmatique et temps », *Langages* 112, 8-25.
- Wittgenstein, L. (1953), *Philosophical Investigations*, New York, Macmillan.
- Yule, G. (1982), « Interpreting anaphora without identifying reference », *Journal of Semantics* 1/4, 315,322.

معجم المصطلحات

ترجمة: عز الدين المجذوب

الأعمال اللغوية

(acte de langage)

كان الفلاسفة وكثير من اللسانيين إلى حدود السنوات الخمسين يرون أنّ وظيفة الجمل الخبريّة هي وصف العالم، وقد طعن الفيلسوف «جون أوستين» في هذه المسلّمة التي أصبحت تنعت تحقيرا بالوهم الوصفيّ. وقال إنّ كلّ جملة تامة سليمة نحويّا توافق إنجاز ثلاثة أعمال مختلفة:

أوّلا. **عمل قولّي** يوافق حدث التكلّم أي نطق المتكلّم بهذه الجملة أو تلك.

ثانيا. **عمل متضمّن** في القول يوافق العمل الذي كان المتكلّم يقصد تحقيقه باستعمال هذه الجملة أو تلك: كالوعد والتهديد والتسمية وإعلان الحرب.. الخ.

ثالثا. **عمل أو أعمال التأثير** بالقول وهي أعمال أنجزها المتكلّم وحققها بنطق هذه الجملة أو تلك مثل الإقناع أو الترهيب الخ...

لبس

(ambiguïté)

سنقصر معنى اللفظ على وجهه الدلاليّ فنقول: تعتبر الجملة ملبسة إن احتملت عدّة دلالات، وتنشأ هذه الإمكانية من مصدرين أساسيين. إمّا أن تفيد الكلمة معنيين أو أكثر (الدلالة المعجميّة) وإمّا أن يكون إعراب الجملة قابلا لعدّة أوجه (اللبس التركيبيّ). ونستخلص أنّه يوجد آليا لبس دلاليّ كلّما وجد لبس معجميّ أو لبس تركيبيّ. ومن جهة ثانية تكون الجملة ملبسة دلالياً إن كانت القراءتان [أو القراءات] التي حملناها عليها تقتضي شروط صدق مختلفة.

(anaphore)

عائد

يستعمل مصطلح العائد عندما يستعمل لفظ - كثيراً ما يكون ضميراً - لربط تعبير اسمي سبقه [في الذكر] يسمى عادة المفسر. ويشاركه في الإحالة أي في المرجع الذي يعينه. خذ الشاهد التالي: زيد سكران. لقد شرب الخمر التي تسمى «شنابس».

إن [اسم العلم] «زيد» هو مفسر الضمير المستتر في الفعل «شرب». أما الضمير المستتر في الفعل فهو العائد ويعين الاسم والضمير معا الشيء نفسه أي الشخص الذي يشكو من السكر. وإن تقدم المفسر على [الضمير] العائد سمينا ذلك إحالة بعدية (cataphore) من قبيل لقد شرب الخمر التي تسمى «شنابس» وسكر. [إنه] زيد.

(antécédent)

[524] مفسر: ن. عائد /

(antonyme)

ضد:

يعتبر اللفظان ضدّين إن كانا يتقابلان: صغير / كبير، جميل / قبيح الخ... وتُتَّصف المقابلة في حالة الأضداد بعلاقة الاستلزام التي تجعل الإخبار بأحد الضدين مستلزماً لنفي للآخر ولا يصحّ العكس (ألا ترى أن [لفظ] صغير يستلزم غير كبير بينما غير كبير لا يستلزم صغير)

(attributif)

إسنادي:

يتميز عامة الباحثين عادة بين استعمالين للوصف المحدّد (القطّ الأسود للخالة فاطمة، أرض الجيران الجديدة، قدر كبير الطباخين، أخت عمرو) الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحالي. يحيل الوصف المحدّد في الاستعمالين على شيء من الأشياء. أمّا الاستعمال الإحالي فيحيل على شيء معيّن يفكر فيه المتكلّم، وأمّا في الاستعمال الإسنادي فإنّ أيّ شيء يستجيب للوصف يفي بالغرض. إنّ هذا التمييز الذي يتعلّق باستعمال اللغة لا باللغة في حدّ ذاتها هو بالأساس تمييز تداولي.

(autonomie référentielle)

استقلال إحالي:

يطلق هذا اللفظ على التعابير الإحالية التي يمكنها مبدئياً بالاعتماد على دلالتها المعجمية فحسب أن تعين لنفسها مرجعاً. ومن أفضل الشواهد على التعابير المستقلة إحاليّات التعابير المحددة وغير المحددة. وهذا المصطلح من مصطلحات «جان كلود ميلنر».

إحالة قبلية: ن. العائد (cataphore)

مقولة: (catégorie)

تعني المقولة وفي بعض الأحيان التصور (concept) عندما يكونان مرتبطين بعنصر لغوي صنفًا تجتمع فيه الأشياء التي نفترض اتفاقها في بعض الخصائص المشتركة أو التي تشترك في التشابه مع شيء معين نسميه طرازًا. وتسمى العملية التي ننظم بها الأشياء [أو الموجودات] مقولة.

مقولة: ن. مقولة (catégorisation)

قابلية التصنيف: ن. مقولة (classifiante)

يقيم أهل الصناعة عادة مقابلة بين الألفاظ المصنفة والألفاظ غير المصنفة وبصفة أعم يقابلون بين قابلية التصنيف وانعدام قابلية التصنيف. ويعتبر اللفظ مصنّفًا إن أمكن للمرء أن يجزم جزماً مطلقاً باتّناء هذا الموجود أو ذاك إلى ما صدّق به. ويُعتبر غير مصنّف في عكس ذلك. إنّ أسماء أنواع [الكائنات] الطبيعية مثل الطير والكلب والبقرة الخ... أسماء مصنّفة أمّا الأسماء [الدالة] على النوع (qualité) مثل جميل وحسن وذكي وأحمق فهي غير مصنّفة حسب مصطلحات «جان كلود ميلتر» / [525]

شفرة: (code)

يصح إطلاق لفظ شفرة إذا أمكن الربط حسب قواعد نظامية بين عناصر متفاصلة وعناصر أخرى خاصة بقاعدة أو بنظام.

عرفاني: ن. عرفان (cognitif)

عرفان: (cognition)

العرفان وبصفة أعم المعرفة هو موضوع علم حديث يسمى علم النفس العرفاني. وهو لم يعد يهتم فقط بالأمراض العقلية وإنّما بالطريقة التي يشتغل بها الفكر البشري.

عرفاني (علم النفس العرفاني): ن. عرفان. (cognitive «psychologie»)

انسجام: (cohérence)

يوافق الانسجام العلاقة التداولية [الحاصلة] بين قولين. ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة وتوافق قرائن متعدّدة: مثل العائد ووجود الروابط والتضمينات الخ... ويمكن أن نقدّم لذلك القولين التاليين:

زيد: كم الساعة؟

عمرو: لقد مرّ ساعي البريد منذ حين.

اتساق: (cohésion)

الاتساق هي علاقة دلالية تربط ملفوظين من قبيل: زيد أعزب. إنه لم يتزوج قط.

كفاءة: (compétence)

يعود الفضل في إدخال هذا المصطلح إلى اللسانيات إلى «شومسكي» وهو يعني في معناه الضيق القدرات اللغوية (الفونولوجية والتركييبية والدلالية) ويعني كفاءة كل متكلم بلسان ما على إنتاج جمل نحوية والحكم على [صحتها] دون أن يكون قد سبق له أن سمعها وذلك حتى وإن لم يكن قادراً على توضيحها وتدخل في ذلك حتى الجمل التي لن ينطق بها بالفعل أبداً. ويقابل «شومسكي» بين الكفاءة والإنجاز الذي يعني قدرة فرد من الأفراد في الواقع على إنتاج هذا القول أو ذاك وهو قول يتجه المتكلم بالفعل.

متصور: (concept)

ن. مقولة. يستعمل «دان سيربر» و«دايدر ولسن» مفهوم المتصور استعمالاً أوسع لتعيين مكونات الصورة المنطقية للقول ويدخلون في المتصورات أشياء لا توافق المقولات.

وصل: (conjonction)

تسمى جملتان متصلتين عندما ترتبطان بحرف العطف «و» من قبيل: جاء زيد وغادر عمرو. وتكونان منفصلتين عندما ترتبطان بالأداة «أو» مثل قولك: جاء زيد أو غادر عمرو. / [526]

رابط: (connecteur)

يسمى اللفظ رابطاً إن كان يسمح بربط مركبين إسناديين اثنين [أي جملتين غير مستقلتين] أو أكثر أو يسمح بربط جملتين [مستقلتين] أو أكثر لتكوين مركبات إسنادية مركبة أو جمل مركبة. ونميز الروابط المنطقية «و» و«أو» و«إن» و«إذن» من الروابط غير المنطقية مثل لكن ولأن وغير أن الخ... لقد أثارت قضية وجهة الفصل بين الروابط غير المنطقية والروابط المنطقية كثيراً من الجدل أو أثمرت كثيراً من الأعمال [ونكتفي بالإشارة إلى أن الذين يقولون بعدم الفصل بين النوعين من الروابط يرون أن الروابط غير المنطقية تؤول في نهاية الأمر دلالتاً إلى الروابط المنطقية حتى وإن كان استعمالها في الخطاب يجب أن يقترن بالاعتماد مبادئ تداولية مختلفة.

مضمون قضوي: (contenu propositionnel)

لقد اقترح الفيلسوف «جون سيرل» مفتاحاً في ذلك أثر «أوستين» التمييز ضمن القول بين المضمون القضوي للقول وقوتها المتضمنة في القول. ويوسم كل منهما لغوياً سواء

على مستوى الألفاظ المستعملة أو على المستوى التركيبي. ويُميز تبعاً لذلك بين وسم المضمون القضوي وواسم القوة المتضمنة في القول.

وإذا انطلقنا من القول: «أعدك بأن آتي غدا» كان واسم القوة المتضمنة في القول هو أعدك وكان واسم المضمون القضوي هو آتي غدا. فالقوة المتضمنة في القول هي الوعد والمضمون القضوي هو «سيأتي المتكلم في مكان معين وزمان معين».

سياق: (contexte)

لقد استعمل مصطلح السياق بمضامين مختلفة في البحوث اللسانية. وكثيراً ما يستعمل لتعيين المحيط اللغوي للفظ أو لقول، أي الخطاب الذي يظهر فيه هذا القول. ويمكن أن يعني أيضاً جملة من المعلومات التي تتوفّر للمخاطب ويعتمدها لتأويل الخطاب أو جزء الخطاب المعني. ويستعمل «دان سبربر» و«دايدر ولسن» لفظ السياق بالمعنى الثاني مع بعض الخصوصيات فهما يذهبان إلى أن السياق ليس معطى مرة واحدة وإنما يبينه المخاطب قولاً بعد قول بناء على معلومات من مصادر متعددة وبناء على مبدأ المناسبة.

تعاون: (coopération)

يعود الفضل إلى الفيلسوف «بول غرايس» في إدخال مفهوم التعاون لتفسير التواصل. إن التواصل حسب هذا الفيلسوف هي عملية أو مسار يحكمه مبدأ التعاون. وهو يحدد هذا المبدأ على النحو التالي:

لتكن مساهمتك في المحادثة حال حصولها مرافقة للهدف أو للاتجاه المتفق عليه للتبادل الكلامي الذي شاركت فيه. /

[527]

وقد دقق هذا المبدأ بأربع حكم محادثية

حكم الحكم

1. لتتضمن مساهمتك قدراً من المعلومات يوافق المطلوب

2. تفاد أن تتضمن مساهمتك قدراً من المعلومات يتجاوز المطلوب

حكم النوع (أو الصدق)

لتكن مساهمتك صادقة:

1. لا تثبت ما تعتقد أنه كاذب.

2. لا تثبت ما تفتقر الدليل عليه.

حكمة العلاقة (المناسبة)

ليكن حديثك مناسباً.

حكم الكيف

كن واضحاً:

1. تجنب التعبير [عن أفكارك] بطريقة غامضة.

2. تجنّب اللبس.

3. كن موجزاً (تجنّب كلّ ثرثرة لا فائدة منها)

4. كن منظماً.

تقارن إحاليّ: (coréférence)

تعتبر كلمتان متقارنتين إحاليّاً إن عيّنا الشيء نفسه في العالم. وعلى سبيل المثال يكون اسم العلم فرنسوا ميتران و[المركّب الإضافيّ] رئيس الجمهورية الفرنسيّة سنة 1993 متقارنين إحاليّاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ العائد إن كان يستلزم عادة التقارن الإحاليّ فإنّ العكس غير صحيح.

مقال: (cotexte)

أدخل هذا المصطلح لتعيين الجوار اللغويّ للكلمة أو للجملة وإن شئت قلت لتعيين الخطاب أو جزء الخطاب الذي يظهر فيه.

استنتاج: (déduction)

الاستنتاج هو أحد الأشكال التي يمكن أن يأخذها الاستدلال. ويتعلّق الأمر انطلاقاً من عدد معيّن من المعطيات باستخلاص إثبات خاص. مثلما هو شأن الشاهد التالي:

كلّ إنسان فان، سقراط إنسان، إذن سقراط فان.

إشارات: (déixis)

تستعمل لفظة الإشارات أو [الخاصيّة] الإشاريّة لتعيين ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض ظروف الزمان مثل الآن واليوم وبالأمس وغدا الخ.. إنّ ما يجمع بين كلّ هذه الوحدات المسمّاة إشارات هو أنّه يمكننا إسناد دلالة لها على أساس الإرشادات اللغويّة المتّصلة بها إن نحن عرفنا مقام القول. ألا ترى أنّ ضمير «أنا» يعيّن الشخص الذي يتكلم وضمير «أنت» يعيّن الشخص الذي نتوجّه له بالخطاب والظرف «الآن» يعيّن زمن حصول الكلام. وإذا تعدّد علينا معرفة مقام إلقاء القول استحال علينا

[528] تعيين دلالة الإشارات مثلما يظهر ذلك / الشاهد التالي الذي اقتبسناه من فرنسوا ويريقانيس François Weyergans: أنا اليوم هنا. أين أكون غدا لأقول إن [ذلك] كان بالأمس؟

اقتوائية: (délocutivité)

الاقتوائية هي تكوين خاصية [انطلاقاً] من الخطاب. الشاهد التقليدي في الفرنسية هو التعبير «un m'as - tu vu» ومعناه كون المرء ذا عجب وخيلاء ويوافق في العربية الأفعال المتولدة من عبارات من قبيل بسمَل وحمل المأخوذة من عبارة بسم الله والحمد لله. ويعود الفضل في إدخال هذا المفهوم إلى «جان كلود أنسكوبر» وأوسالد دكرو. وقد طوّراه انطلاقاً من ملاحظات لايميل بنفينيست.

معين: (désignateur)

يتداخل مفهوم المعين مع مفهوم التعبير الإحالي. وتعتبر أي كلمة معينا إن أمكن استعمالها لتعيين شيء في العالم (عالمنا هذا أو عالم ممكن) ويميز «كريبك» الذي أدخل المفهوم المعينات الصارمة (وأحسن شاهد عليها أسماء الأعلام) التي يمكن أن تعين نفس الفرد في كلّ العوالم الممكنة حيث يوجد ذلك الفرد من المعينات غير الصارمة أو العارضة التي يمكن أن تعين أفرادا مختلفين حسب العوالم الممكنة. وبناء على ذلك يكون إسكندر الأكبر معينا صارما يعين نفس الشخص في كلّ العوالم بينما يكون «ابن فيليب المقدوني» معينا غير صارم لأن فيليب المقدوني كان من الممكن أن يكون له ابن آخر غير إسكندر.

فصل: ن. الوصل (disjonction)

تبادل: (échange)

التبادل هو أصغر وحدة حوارية (بين شخصين في محادثة) ويتكوّن على الأقل من تدخلين. ويعتبر التدخل أكبر وحدة حوارية داخلية (يشوّهها متكلم وحيد)

سلم: (échelle)

يفيد هذا اللفظ معنيين مختلفين: السلالم الكمية والسلالم الحجاجية. يعود الفضل إلى اللساني «لاورنس هورن» في إدخال مفهوم السلم الكمي الذي يهتم ترتيب المحمولات والعلاقات الاستلزام بين المحمولات ترتيباً هرمياً. أما مفهوم السلم الحجاجي فقد أدخله اللساني أ. «دكرو» ويتعلق أيضاً بترتيب بعض المحمولات والعلاقات بينها (المحمولات لا من وجهة نظر منطقية وإنما باعتبار الحجاج أي باعتبار الاستعمال الذي نخضع به.

تعقيب:

(enchaînement)

هو علاقة بين المكونات (مركبات، جمل، أقوال، أعمال، تدخلات، تبادل، الخ...) تضمن اتساق الخطاب وتحكم هذه العلاقة قواعد وقيود وقوانين. إنّ موضوع قاعدة التعقيب أو التسلسل هو الاتساق وهي تحدّد عادة / على أساس الأعمال التي تسمح الأقوال بإنجازها. ويحدّد قيد التعقيب (سواء داخل التدخلات أو بين التدخلات) الشروط التي يفرضها مكوّن من مكونات الخطاب على مكوّن يليه حتّى يكون متنسقا معه. ويستعمل قانون التعقيب أو التسلسل لوصف دور الافتضاءات في الخطاب وتشير خاصّة إلى أنّ التعقيب لا يمكن أن يتمّ إلا بالاعتماد على المضمون المقرّر للقول السابق لا على أساس مضمونه المُقْتَضَى.

قول:

(énoncé)

يميّز الباحثون عادة الجملة من القول. وإن كانت الجملة بناء نظرياً يبنيه اللسانيّ أو النحويّ فإنّ القول هو الإنجاز الملموس لها عندما ينطق بها فعلياً متكلم في مقام محدّد. ونسمّي هذا الحدث التاريخيّ الذي يمثله إنتاج القول إلقاء القول ويمكن أن نستعمل لفظ «مواطن الذكر» لتعيين القول وإلقاء القول. وأخيراً يمكننا حسب السّنة الأنثروبولوجيّة استعمال «المنجز» لتعيين القول أو بكلّ بساطة تعبيراً مستعملاً في القول.

قائل: ن. متكلم

(énonciateur)

إلقاء القول: ن. قول

(énonciation)

توضيح: ن. تضمين

(explication)

ماصدق:

(extension)

يميّز الباحثون ماصدق اللفظ من مفهومه. هب كلمة «قِطْ» فما صدقه هو جملة الحيوانات التي تدرج في مقولة القِطط. أمّا مفهومه فهو جملة الشروط النظريّة التي ينبغي أن يستجيب لها موجود من الموجودات للانتماء إلى هذه المقولة. وإن أجمّلنا الأمر إجمالاً شديداً قلنا إنّ مفهوم اللفظ هو دلّالته وإنّ ما صدقه هي الأشياء (أو الشّيء) التي يعيّنّها.

وجه مجازيّ:

(figure)

يرتبط مفهوم الوجه المجازيّ بالتقليد البلاغيّ الكلاسيكيّ. وتعني مصطلحات أوجه المجاز البلاغيّة أو المجاز عدداً من أصناف الجمل التي لا تستعمل استعمالاً حرفياً وخاصّة الاستعارة والكناية والتلطيف والطباق الخ..

نحوية: (grammaticalité)

النحوية مفهوم لغوي مرتبط خاصة بمفهوم علم الإعراب أو التركيب ويخص الجملة أكثر مما يخص القول. لذلك فهو ليس مفهوماً تداولياً، ذلك أنهم يصنفون الجمل إلى مجموعتين: الجمل النحوية [أي الصحيحة نحويًا] والجمل اللاحنة. وينبغي الحكم بالاعتماد على حدس الناطقين / بالسليقة للسان محدّد. [530]

ويجدر التنبيه إلى أنّ جملة ما يمكن أن تكون لاحنة وقابلة للتأويل كما يمكن أن تكون نحوية دون أن تكون قابلة للتأويل. ونشير في هذا الصدد إلى شاهد «تشمسكي» الشهير «تنام أفكار خضراء لالون لها بحق»

اشتراك لفظي: (homonymie)

يعتبر لفظان من الاشتراك اللفظي عندما يشتركان في الشكل اللغوي دون أن يكون لهما نفس الدلالة. (عين تفيد عين الماء وعين الإنسان والجاسوس) وي طرح مفهوم الاشتراك اللفظي قضية تماثل الوحدات المعجمية واختلافها.

لسان فردي: (idiolecte)

اللسان الفردي هو على نحو ما لغة فرعية وبديل من بدائل اللغة يحتمل أن يتكلمه عدد قليل من الناس أو أن يتكلم به متكلم واحد.

متضمن في القول: ن. الأعمال اللغوية (illocutionnaire)

استلزام: (implication)

الاستلزام علاقة منطقية تربط قضية أو جملة أو عدة جمل بمسار استدلال استنتاجي. وتطلق لفظة الاستلزام توسعاً على النتيجة التي يفرض إليها المسار الاستدلالي. إن انطلقنا من المقدمتين سقراط إنسان وكل إنسان فإن استنتجنا سقراط فإن، وتسمى العلاقة التي تسمح من الانتقال من المقدمات إلى النتيجة استلزاماً (بالإنجليزية entailment) ويمكن التوسع في ذلك وإطلاق لفظ الاستلزام على النتيجة.

استلزام خطابي: (implicature)

أدخل «بول غرايس» مصطلح الاستلزام الخطابي لتعيين بعض النتائج التي يمكن أن نستخلصها من بعض الأقوال دون أن تعود العلاقة بين النتائج والأقوال إلى علاقة الاستلزام المنطقية. ويميّز «غرايس» الاستلزمات الخطابية الوضعية من الاستلزمات الخطابية المحادثية. نحصل على الأولى انطلاقاً من الألفاظ اللغوية نفسها. أمّا الثانية فهي قريبة من الاقتضاءات أو من التخمينات المعجمية. [من ذلك] أنّ الشاهد «انقطع زيد عن التدخين» يفيد الاستلزام الخطابي المحادثي «كان زيد يدخن». ونحصل على

القاموس الموسوعي للتداولية

الاستلزامات الخطائية المحادثية بالاستدلال غير البرهاني انطلاقاً من الأقوال والحكم المحادثية. فإن اقترح أ على ب ترشف قهوة وأجاب ب أن القهوة تمنع النوم عنه استلزم [531] قول ب استلزاما خطائيا محادثيا أن ب لا يريد شرب قهوة. /

تضمينات: (implication)

أدخل «دان سبرير، و«دايدر ولسن، مصطلحي التضمن والتوضيح لتعيين نوعين من نتائج تأويل الأقوال. ويتمثل التوضيح في إثراء بسيط للصورة المنطقية للقول أما كّل القضايا التي يمكننا استخلاصها من القول وليست توضيحات فهي تضمينات.

عناصر إشارية: (indexicaux)

العناصر الإشارية هي تقريبا مرادف للفظ الإشارات. إن العناصر الإشارية هي الألفاظ التي تتحدد دلالتها على الأقل جزئيا من مقام التواصل مثل ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض الظروف الدالة على المكان (هنا) والزمان (الآن).

استدلال: (inférence)

الاستدلال مسار يفضي بنا إلى عدة نتائج انطلاقاً من مقدّمات ويسمى ذلك مسارا استدلاليا

استدلاليّ: ن. استدلال (inférentiel)

مفهوم: ن. ماصدق (intension)

تدخل: ن. تبادل (intervention)

متكلم: (locuteur)

يعني لفظ المتكلم عادة الشخص الذي يتكلم ويتج قولا. إلا أن «أوسوالد دكرو، يفصل ضمن نظرية تعدد الأصوات نظرياً بين الذات المتحدثة وهو الشخص الذي أنتج بالفعل القول والمتكلم وهو كائن نظري يضع على خشبة المسرح قائلاً أو قائلين يمكن أن يتماثل مع بعضهم كما يمكن أن يختلف عنهم.

قولي: ن. أعمال لغوية (locutionnaire)

حكمة: ن. التعاون (maxime)

ميتالغة: (métalangage)

الميتالغة هي لغة (من الدرجة الثانية) تسمح بالحديث عن لغة أخرى. وإن اشتغل لساني على لسانه الأم كانت اللغة [الموصوفة] والميتالغة [الواصفة] لغة واحدة. غير

أنّ بعض الألفاظ التابعة للسانيات لا تكاد تظهر وهو شأن أغلب الألفاظ التي تكون
[555] مدخل هذا القاموس في الكلام العاديّ بما في ذلك نفسها كلمة ميتالغة. /

جهة: (modalité)

الجهة هي طريقة نحوّر بها مضمون القول وذلك شأن الإمكان مثل زيد يكتب رواية/زيد يمكن أن يكتب رواية والوجوب مثل كتب زيد رسالة إلى أهله /يجب أن يكتب زيد رسالة إلى أهله والزمن مثل يحب زيد ليلي / كان زيد يحب ليلي.

منظومية: (modularité)

لا يتعلّق مصطلح المنظومية لا باللسانيات ولا بالتداوليّة وإتّما بعلم النفس العرفانيّ. أدخل هذا المفهوم «فودور» إلى علم النفس العرفانيّ لإحياء نظريّة الملكات التي طوّرها في القرن 19 غال (Gall)، نفترض في نطاق نظريّة منظومية أنّ اشتغال الفكر خاصّة فيما يتعلّق ملكات الإدراك هو مفرّق في مستوى أوّل أوّليّ نسبيّا بين منظومات متخصصة. تكون بعضها مختصّة في معالجة الإدراك البصريّ وبعضها في حاسة السّم وبعضها الآخر في الإدراك اللغويّ الخ...

منظومة: ن. المنظوميّة (module)

عدم قابليّة التصنيف: ن. قابليّة التصنيف (non-classifiante)

مواطن الذكر: القول (occurrence)

غموض: (opacité)

يميّز أهل الصناعة اقتفاء «لـ«فريغه»» و«كواين» السياقات الغامضة من السياقات الشفافة إحاليّا وسلمون في الغالب بأنّه إن كان لنا تعبيران يعيّنان نفس الشيء (سيناك هو معلّم بيرون) أمكن تعويض أحدهما بالآخر في أيّ قضية دون تغيير قيمة صدقها. وهو ما يصحّ في الغالب فنقول حينئذ إنّ السياق الذي تمّت فيه عملية التعويض شفاف إحاليّا. ألا ترى أنّه يصحّ أن نقول «انتحر سيناك» أو «انتحر معلّم بيرون» فتكون القضيتان صحيحتين. غير أنّ التعويض في حالات أخرى يغيّر قيمة صدق القول. وإليك الشاهد التالي: إن كان جان يعتقد أنّ سيناك كان معلّم إسكندر الأكبر (لأنّ جان يعتقد مخطئاً أنّ القضية التي مفادها سيناك كان معلّم إسكندر الأكبر صحيحة) فإنّ القضية «يعتقد جان أنّ معلّم بيرون كان معلّم إسكندر الأكبر» يمكن أن تكون كاذبة. فنقول في هذه الحالة إنّ السياق غامض. وتنشأ السياقات الغامضة في الأغلب عند وجود فعل معتر عن موقف قضويّ مثل اعتقد ورأى وتصور الخ...

قول شارح: (paraphrase)

يعتبر قول ما شارحا لقول آخر إن كان للقولين نفس المعنى أو تقريبا نفس المعنى دون [533] أن يكون لهما نفس الشكل اللغوي. /

إنجاز: ن. كفاءة (performance)

إنشائي: (performatif)

أدخل «جون أوستين» مصطلحي **إنشائي** و**وصفي** في أعماله الأولى حول الأعمال اللغوية عندما كان يحاول إقامة تمييز بين صنفين من أعمال الإثبات: الأعمال التي تكتفي بوصف حالة أو وضعية وهي الوصفية وتلك التي تنجز عملا وهي الإنشائية ويمكن التمثيل للأولى بقولك: القط فوق المقعد وللثانية بقولك أعدك بأن آتي غدا.

تأثير بالقول: ن. أعمال لغوية (perlocutionnaire)

مناسبة: (pertinence)

أدخل مفهوم المناسبة «دان سبرير» و«دايدر ولسن» لتعويض حكم «غرايس» المتصلة بمبدأ التعاون. ويمكن أن نعرف المناسبة باختصار شديد بناء على مفهوم الآثار [المعنوية] التي نحصل عليها في آخر مسار التأويل وبناء على مفهوم الجهد [المبدول] في المعالجة أثناء التأويل. فكلمًا ازدادت الآثار التي ينتجها قول ما عندما نؤوله في سياق معين كان هذا القول مناسباً. وكلمًا اقتضى تأويل قول في سياق ما مزيد جهد قلّت مناسبة. فتكون مناسبة القول قضية مردود.

جملة: ن. قول (phrase)

اقتضاء: (présupposition)

يمكن التمييز داخل قول بين المنطوق والمقتضى وإذا انطلقنا من الشاهد «أقنع جان عن التدخين كان المنطوق «جان لا يدخن» والمقتضى «كان جان يدخن» ولمعرفة إن كانت جملة ما مقتضى قول آخر أو لا يطلب تحويل القول إلى صيغة الاستفهام أو إدخال أداة نفي عليه. فإن حصلنا على نفس الجملة أو القضية كان ذلك هو المقتضى. ألا ترى أنك سواء قلت: أقنع زيد عن التدخين أو هل أقنع زيد عن التدخين أو لم يقلع زيد عن التدخين فإننا نحصل دائماً على كان جان يدخن. إذن فإن هذه الجملة هي بالفعل هي المقتضى بالنسبة إلى القول أقنع زيد عن التدخين.

طراز: (prototype)

لقد أدخل مفهوم الطراز للطعن في التصور الكلاسيكي للمقولة (الذي يعود إلى «أرسطو») الذي عرف أيضاً بمنوال الشروط الضرورية الكافية، وكان الناس يسمون أنّ شيئاً ما لكي ينتمي إلى مقولة ما ينبغي له أن تتوفر فيه جملة من الشروط الضرورية الكافية. وتقتصر نظرية الطراز التي ظهرت منذ حوالي 20 سنة بدل هذا التصور المتحجر [534] تصوراً. أكثر / مرونة. وهو يفترض أنّ انتماء شيء ما إلى مقولة يتحدد بناء على درجة شبهه بنسخة خاصة من هذه المقولة هي الطراز.

سور: (quantificateur)

مفهوم السور في الأصل مفهوم مقتبس من المنطق الذي يميز السور الكوني (V س: لكل س) من السور الوجودي (∃ س: يوجد س). وشملت بعد ذلك الدلالة الشكلية وتهم مخصصات معينة من قبيل كلّ وكلّ واحد وبعض وواحد الخ...

إحالة: (référence)

هي العلاقة التي تربط تعبيراً من تعابير اللغة (يسمى تعبيراً إحالياً) في قول والشيء الذي يعينه ذلك التعبير في العالم. فهي إذن بمصطلحات «جون سيرل» علاقة الكلمات بالعالم.

معنى: (sens)

معنى اللفظ أو القول أو دلالاته (بالإنجليزية meaning) هو إجمالاً ما يفيد هذا اللفظ أو القول أمّا في منظور [النظريات] الدلالية وهي في الغالب نظريات صدقية فإنّ معنى قول يعني أحد أمرين إمّا قيمة صدق القول وإمّا الشروط التي ينبغي أن تتوفر في العالم حتّى يكون القول الذي تعبّر عنه القضية صادقا. غير أنّ بعض الباحثين يميزون المعنى من الدلالة. وذلك شأن «أوزوالد دكرو» الذي يميز الجملة من القول وبناء على ذلك يخصّ الجملة بالدلالة ويخصّ القول بالمعنى لذا نتحدث ضمن نظريته عن دلالة الجملة ومعنى القول.

دالّ: (signifiant)

درج الباحثون بعد فردينان دي «سوسير» على تمييز الدالّ أي «الصورة الأكوستيكية» أو إن شئت قلت الشكل اللغويّ من المدلول أو المتصور أي ما يعنيه الشكل اللغويّ.

(signification) دلالة: معنى

(signifié) مدلول: دالّ

(style) أسلوب:

يتعلّق مفهوم الأسلوب بالأسلوبية أكثر ممّا يتعلّق بالتداولية أو اللسانيات. وإنّ الصعوبة التي تعترض المرء في حدّ الأسلوبية باعتبارها اختصاصاً مستقلاً معلومة ومشهورة وتضاهي صعوبة تعريف مصطلح الأسلوب نفسه. لقد حاول بعض اللسانيين تجاوز التعريف [الشائع] والغامض الذي يعرف الأسلوب بأنه ما يميّز الفنان والموسيقي والكاتب والشاعر من نظرائه وأن يحدّوا نقصه /. وهو شأن «أن بانفيلد، التي تعرف الأسلوب بحضور القرائن الدالة على الذاتية حضوراً متفاوتاً [من كاتب إلى آخر] [535] (الإشارات وعلامات التعجب والشتائم الخ....). وهو أيضاً شأن «دان سبرير، ودايدر ولسن، اللذين يعرفان الأسلوب [بالاعتماد على] اختلاف الوسائل التي يستخدمها هذا المتكلّم أو ذاك لتحقيق المناسبة أي لتحقيق المعادلة بين كلفة المعالجة والآثار التأويلية.

(sui-référence) إحالة ذاتية:

يستعمل مصطلح الإحالة الذاتية لتعيين قول يحيل على نفسه وذلك شأن الأقوال التي تظهر في بعض المفارقات التي تجمع تحت اسم مفارقات الكذاب من نحو قولك مثلاً «أنا أكذب» أو قولك «هذه الجملة كاذبة». بيد أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الإحالة الذاتية لا تكفي لتوليد المفارقة مثلما تدلّ على ذلك الجملة التالية «هذه الجملة صادقة» إذ هي تحيل إحالة ذاتية ولكنها لا تشتمل على مفارقة.

(synonymie) مترادف:

الترادف هو بشكل ما عكس الاشتراك اللفظي. ويكون اللفظان مترادفين إن كانت لهما نفس الدلالة واختلفا في الشكل اللغوي (مغفل أحقق/بخيل صحيح)

(token) منجز: ن. القول

(vériconditionnalité) صدقية:

تميز الصدقية عامة النظريات الدلالية الشكلية وتزعم هذه النظريات المسمّاة بالنظريات الصدقية أنّه لا يمكن الحديث عن معنى القول دون الحديث عن صدق القضية التي يعبر عنها ذلك القول. أمّا الحقيقة فهي مرتبطة بأن يكون الواقع في العالم مماثلاً للوصف الذي يصفه به القول.

(vériconditionnel) صدقي: ن. الصدقية

(vérité) الحقيقة: ن. الصدقية

ثبت المفاهيم والأعلام

تحليل الأرقام على صفحات النصّ الفرنسيّ الأصليّ وقد أثبتناها في هامش النصّ العربيّ [المترجم]

[Effet abaissant]

أ

تأثير المعنى 190، 202، 219،

223، 292، 293، 295، 299

تأثير متضمّن في القول 67

إجراء / طريقة 27، 40، 115، 116،

238، 341، 343، 364، 372، 501

إجراء قدح الاستلزامات

الخطابية المُحدّثة 94، 203

إجراء تداوليّ 373

طريقة اشتقاق العمل الأوّل 210

إجرائيّ

معلومة إجرائيّة 27، 28، 79

[information procédurale]

إجرائيّة

جوانب إجرائيّة 27

أحاديّ المعنى

[monosémique] لفظ أحاديّ المعنى

393-391

نظرية أحادية المعنى 391

أحادية الدلالة

نظرية أحادية الدلالة 228، 262

إحالة 61، 64، 84، 101، 105، 107،

155-172، 226، 227، 340، 346، 362،

380

إحالة إشاريّة [référence]

463 [indexicale]

إبلاغية [informative]

قيمة إبلاغية 302-304، 307،

311، 312

«أبيلسون» 464

اتّساق 464، 465، 466، 468، 483

إتمام

[achèvement] 454

إثبات 50، 51-74، 117، 236، 331،

382، 445

إثبات زائف 53

أثر / تأثير [effet] 421

أثر تأويلي 429

أثر سياقي 92، 124، 143، 144،

200

أثر عرفاني 92

تأثير الاستعارة 415-416، 417،

422

تأثير إنشائيّ 393

تأثير بالقول 67، 70

أثر تخفيض النفيّ 298

تأثير حجاجيّ 393

تأثير طرازيّ 391، 392، 396

أثر مُكثّر 327، 328

[Effet majorant]

تأثير قضويّ 417، 422

تأثير مقلّل 328

هدف الإحالة 158	إحالة إشارية [référence]
إحالة ذاتية 31	360، 351-349، 331، 323 [déictique]
إحاليّ / مرجعيّ	364، 363
استعمال إحاليّ / مرجعيّ 139،	إحالة إشارية غير إيمائية 359
151، 150، 149	إحالة احتمالية 106، 352-350،
لفظ إحاليّ / مرجعيّ 129، 133،	381، 365-363، 360، 359
145، 151، 157، 170، 334، 340، 349-	إحالة إيمائية 349، 360، 363،
380، 372	366، 365
إحاليةّ / مرجعيةّ	إحالة دلاليةّ 341، 342، 343،
تعبير إحاليّ 106، 115، 133،	344
134، 156، 341، 350-372	إحالة زمانيةّ 85، 448، 450،
تعبير إحاليّ غير مستقلّ 139	453
خاصية إحاليةّ 202	إحالة عائديةّ 349، 350، 351،
سلسلة إحاليةّ 474	352، 354، 360، 363، 366، 367
ضبابية إحاليةّ 385	إحالة غير مباشرة 160، 172،
قيمة إحاليةّ 218، 301	349
وظيفة إحاليةّ 158	إحالة مباشرة 175، 349، 363،
إخبار	463
[déclaration] 52، 51-50	إحالة حاصلة 201، 350، 352،
إعلان الحرب 72، 76	380، 356
إخبار [assertion]	إحالة المتكلم 341، 342، 343،
112، 110، 71، 58، 51، 21	344
117، 215، 226، 227، 228، 236، 237،	زمن الإحالة 454
241، 242، 264، 273، 310، 313، 314،	سلسلة إحالة 461
317، 438، 476، 490، 491	شروط نجاح عمل الإحالة 341،
شروط نجاح عمل الإيهام بإنجاز	443، 362
عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار 436	عمل إحالة 65، 385، 429،
عمل إخبار 432 - 445، 448	443، 442
قواعد الإخبار 434	قادح الإحالة 158
إخباريّ [déclaratif] عمل إخباريّ	قواعد المحافظة على الإحالة في
73	الأسلوب غير المباشر 345
اختبار 496	نظرية الإحالة اللسانية 349

اختتام	مبدأ الاختتام	481
اختراع		399
اختزاليّ	نظرية غير اختزالية	190
إخفاق / فشل		59، 56، 55
أداء	[accomplissement]	449، 72، 454
أدب / تأدب	[politesse]	
صنع آداب الحديث		33
حكم التأدب		253
أدب		91، 324، 427، 433، 434
أدبيّ	نظرية أدبية	432
أداة	أداة التعريف	115، 133، 136، 162، 349، 366، 461
	أداة التشكير	115، 133، 136، 162
أداة تعيين		
	[déterminant]	36، 133، 135، 353، 366، 458
أدام		461، 464، 474
إدماج	إدماج حجاجيّ	486
	إدماج وظيفي	486
أدنويّ	مقاربة أدنوية	192-195، 294-299
موقع أدنويّ		295
إذا / إن		15، 28، 32، 182، 189، 190، 234، 243، 247، 260، 267، 269، 270
إذا / إن الاستلزاميّة		28
إذا / إن الأوستينية		183
إذا / إن إنشائيّة		28
إذا / إن منطقية		28
استلزام خطابيّ من جملة صغرى		422
استدلال		18، 20، 21، 26، 29، 39، 79، 92، 96، 125، 127، 131، 190، 191، 196، 251، 313، 314، 463، 489
استدلال استقرائيّ		95، 204
استدلال مستدعي		182، 272
استدلال استنباطيّ		95، 419
استدلال موجّه بقالب جاهز		272
ثنائيّة الشرط		183
[الدالة على] التسليم بالشيء		
[concessif]		28
ذات الشرط الكافي		28
الاستدلال المستدعي		183
[inférence invitée]		
حذف / إلغاء إذا		96
[elimination de]		
مخالفة للواقع		28
مصفاة إذا / إن		250
قائمة الصدق		181
إذا وفقط إذا		189
قائمة الصدق		181
إذن		185، 202
ارتباط	[connexion]	سمة / أمانة
الارتباط		179
أرسطو،		317، 399، 400، 402
أرييل،		372، 462
أساسيّة		
قاعدة أساسيّة		69
استبدال		358، 394
استخبر عن	[demander si]	77
استخبار عن [عمل -]		77، 78
[Acte de demander si]		

استعمال نظام اللسان 25	[dirigée par un stéréotype]
استعمال النظام اللغوي 19	استدلال تداولي 26، 201، 266
شروط الاستعمال 17	استدلال تداولي غير إيماني 94
استعمال طفيلي 56	[non démonstrative]
[parasitaire]	ترتيب تطبيق الاستدلالات التداولية 263
استفهام 242	استدلال دلالي 235
استفهام 21، 27، 45، 50، 51، 52، 65،	استدلال غير استقرائي 80
468، 459، 314، 210، 209، 70	استدلال حاصل 266
استفهام بلاغي 45	استدلال مُحتمل 266
استفهام رجع صدى 215	رسم الاستدلال 210
[écho]	قاعدة الاستدلال 97، 302
استقرائي	منوال الاستدلال 94، 240
اشتقاق استقرائي 216	استدلال «إ» (إيلاغي) 274
استقلال إجمالي 106، 115، 137، 350-	استدلال «ك» (كمي) 274
365	استدلالي
الافتقار للاستقلال الإجمالي	تجسير استدلالي 272
381، 360	حساب استدلالي 92
[manque d'autonomie référentielle]	استعارة 201، 207، 208، 217، 253،
فاقة للاستقلالية الإجمالية 134،	429، 446، 422-409، 399، 258
135، 350، 365، 381	تكلّس استعارة 258
[privé d'autonomie référentielle]	استعمال [emploi] 23، 27، 67،
استلزام 18، 21، 58، 59، 102، 140،	68، 69، 83، 90، 106، 107، 114، 119،
179، 180، 213، 214، 228، 230، 237،	123، 134، 136، 148، 151، 156، 182-
246، 248، 249، 256، 263، 267، 268،	185، 190، 194، 243، 320، 342-344،
270، 277، 278، 296، 298، 302، 304،	346، 350، 359، 362، 364، 373، 393-
444	395، 397، 400
استلزام مبتذل 96	استعمال [usage] 26، 28، 82،
استلزام دَرَجِي 296	101، 346، 392
استلزام دلالي 229، 230	استعمال الكلمات 412
استلزام سياقي 92، 96، 97، 99،	استعمال اللغة 17، 132، 238،
102، 144، 419، 422، 446	374
استلزام غير مبتذل 96	استعمال متعدّد الأبعاد 174

استلزام خطابيّ كمّيّ مُعمّم 265	استلزام ماديّ 15، 32، 96، 107،
استلزام خطابيّ نوعيّ 264	182، 189، 285
استلزام خطابيّ وضعيّ 32، 99،	استلزام مُحادثيّ 213، 214
109، 195، 196، 202، 203، 252، 255،	استلزام منطقيّ 225
256، 259، 260، 261، 262، 463	قائمة الصدق 230
نظريّة الاستلزام الخطابيّ 488	استلزام خطابيّ
استلزام خطابيّ «إ» (إبلاغيّ)	[implicature] 18، 94، 95، 97،
274-272	100، 196، 202، 208، 214، 225، 235،
استلزام خطابيّ «ك»	251، 255، 262، 263، 268، 282، 489
(كمّيّ) 274-273	استلزام خطابيّ إبلاغيّ 272
استلزام خطابيّ «ك/ف»	استلزام خطابيّ درجيّ 189،
(كمّيّ / كيفيّ) 274	197، 198، 263، 267، 268، 270، 462
استنباط [Dédution] 313	الاستلزام الدرّجيّ لـ «أو» 198
استنباط طبيعيّ 179	[Implicature scalaire de ou]
قواعد الاستنباط 302	استلزام خطابيّ غير مُحادثيّ
استنباطيّة	253
قاعدة استنباطيّة 96	استلزام خطابيّ غير وضعيّ 252
إسقاط 270، 261، 248، 246	استلزام خطابيّ حاصل 264،
إسقاط الاقتضاءات	266
مبدأ إسقاط الاقتضاءات 248	استلزام خطابيّ مُحادثيّ 32، 94،
أسلوب 343، 340، 336	99، 107، 113، 195، 196، 199، 202،
أسلوب غير مباشر 331، 336	203، 225، 252-258، 264، 490
أسلوب غير مباشر حرّ 336-	استلزام خطابيّ مُحادثيّ مُخصّص 203،
340، 344-345، 347، 429، 449-451	253، 260
أسلوب مباشر 326، 331، 332	استلزام خطابيّ مُحادثيّ مُعمّم 203، 216،
أسلوبيّة 324	253
اسم [nom] 457	استلزام خطابيّ مُعمّم 264
اسم [substantif] 373، 378،	استلزام خطابيّ مُحتمل 264،
379	266
اسم الإشارة 106، 107، 115، 156	استلزام خطابيّ من جملة
اسم إشارة 133، 134، 135، 350،	صغرى 263، 267، 269، 270
366	استلزام خطابيّ كمّيّ 272

إشباع دلاليّ 351، 360-362،	اسم إشارة أداة تعيين 366
369-367	صفة 133، 135، 353، 366
إشباع دلاليّ ضعيف 357، 363، 364،	عنصر إشاريّ 359، 360، 365
372	الاسم العلم 115، 156، 166-168،
إشباع دلاليّ قويّ 364	170، 171، 175، 350
عملية الإشباع الدلاليّ 351، 354، 360،	إسناديّ 151
367، 361	استعمال إسناديّ 139، 148،
إشباع العوائد	149، 150
عملية إشباع العوائد 505	[Usage attributif]
عملية الإشباع 502	استعمال إحاليّ 150، 151
اشتراك لفظيّ 386	[Usage référentiel]
إضمار 160، 161، 172، 173، 175،	إشارة [signal] 93
إطار 245	إشارة إيمايّة [démonstration]
إطلاق/ عدم تحديد 258	134، 351، 354، 366، 367،
أطلس 251، 272، 273،	إشاريّ
إطناب 96	[déictique] 17، 99، 106، 135،
إعادة تقويم 144	136، 156، 351، 358، 359، 360
اعترافيّة	اسم إشارة 359، 448
مبدأ الاعترافيّة 189	إشارة زمنيّة 449-453
اعتقاد 23، 58، 69، 72، 96، 118، 130،	مشيرات مكانيّة 452
138، 152، 159، 160، 176، 206، 236،	[Déictiques spatiaux]
237، 249، 403، 415، 434، 446،	تعبير إشاريّ 156، 450
أعمال اجتماعيّة 43-47	لفظ إشاريّ 364، 365
أعمال لغويّة 18، 30، 43-78، 91،	إشاريّات [déixis] 349، 352،
117، 121، 219، 282، 334، 445، 482-	353
490	إشباع/إسناد الإحالة 501
الأعمال اللغويّة غير المباشرة	إشباع إحاليّ 361، 362، 367،
112، 113، 201، 209-212، 214،	368
216، 217، 271، 275، 431، 488	إشباع إحاليّ قويّ 363، 364
نجاح الأعمال اللغويّة 51، 56،	عملية الإشباع الإحاليّ 363، 66، 367،
75، 76	369، 372

255، 295، 313، 315، 323، 325-340،	نظرية الأعمال اللغوية 53، 64،
381-393، 404، 425، 474، 487	78-73، 84، 97، 110، 112، 117، 118،
استقلال أداء القول 117	209، 210، 211، 213، 217، 225، 241،
مستوى القول 83، 447، 449	429، 432، 433، 472، 476، 483، 486،
سياق إلقاء القول 17، 39، 261،	490
434	نقد نظرية الأعمال اللغوية 74
ظرف / مُخصَّصُ حدث إلقاء	إغناء الصورة المنطقية 92، 95، 99،
القول 20، 21	121، 123، 200
ظروف إلقاء القول 61، 124، 218	أفعال جِهية 159، 290
عمل إلقاء القول 21، 64، 84،	اقتضاء
436، 435، 302، 116	[présupposition] 59، 107-
عمل قولِي 435	109، 225-250، 259-261، 263، 270،
قول استعاري 405	290-291، 403، 456، 458-459، 467
قول حرفي 405	اقتضاء حاصل 266
قول حكائي 83، 447، 449	اقتضاء مُحتمل 266
قول خطابي 83، 447	اقتضاء وجودي 228
لحظة إلقاء القول 449	إلغاء الاقتضاء 266
معنى القول 417	عمل اقتضاء 241
مقام القول 23، 106، 116، 137،	قائمة الصدق 230
201، 333، 352، 359، 360، 365، 403،	[Table de vérité]
422، 501، 503	اقتضاء
نظرية القول 81، 90، 425	[pré-supposition] 266
اليوم 106، 336، 449، 451	الاقتصاد في التعيين قانون
أمامية 449	الاقتصاد في التعيين 293
زمن الأمامية 448	اقتوالي 312، 328
[Temps de l'avant-plan]	اقتوالية 312، 382، 394
الأمر [impératif] 60	أقسام الكلام 399، 407
أمر [ordre] 65	التماس 45، 50، 52
أمر [jussif] 117	إلقاء القول 17، 20-21، 22، 31،
أمر بـ [dire de] 77	54، 60، 79، 80، 82، 83، 90، 91،
عمل أمر بـ 77، 78	106، 110، 115، 186، 192، 218، 236،
أمس 106، 449	

انسجام زمنيّ 447، 449، 451،	إمكان 157، 169
453	من المحتمل [peut-être] 306
انسجام الخطاب 245	الآن 17، 106، 336، 359، 449-451
انسجام غرضيّ 456	أنا 17، 82-83، 106، 115، 331،
الالتزام بالانسجام 439	335، 337، 341-345، 349، 351، 352،
Obligation de cohérence	359، 360، 363، 425، 448، 451-450
انسجام مُحادثيّ 470، 486	أنت 82، 106، 335، 341، 345،
الانسجام مع مبدأ المناسبة 96،	359، 448، 450
455	إنتاج قواعد الإنتاج 475
معيّار الانسجام مع مبدأ المناسبة	إنجاز / كفاءة 29، 30، 34، 36
455	أشباه الإنشاءات 45
شروط الانسجام 245، 447	نظرية الإنجاز / كفاءة 30، 34
قواعد الانسجام 435، 463،	إنشاء (ي) 54، 57، 59-63، 73،
466	110، 380
درجة الانسجام 469	استعمال إنشائيّ 72
ميتا قواعد الانسجام 466	إنشاء أوليّ 60
«انسكبر» 22، 23، 24، 30، 37،	إنشاء صريح 54، 60، 65، 110،
38، 79، 85، 202، 217، 294-299، 301،	112، 121، 132، 430، 431
320، 324، 486	إنشاء ضمّنّيّ 54، 60
أنطولوجيا 438، 439، 444	إنشاء غير صريح 110
مسألة أنطولوجيّة 442	فعل إنشائيّ 71، 215، 747
انعكاسيّ 347	قول إنشائيّ 20، 54، 57، 74
انعكاسيّة 180	إنشائيّ إثبات إنشائيّ 57
أو 184، 189، 190، 192، 193،	صيغة إنشائيّة 55، 62، 432
194، 197، 198، 200، 267-270	إنشائيّة
حذف الرّابط «أو» 97	رائز الإنشائيّة 60
Elimination de ou	«أندرسون» 31، 180
الرّابط «أو» الإقصائيّ 189	انسجام 447، 456، 459، 460، 461،
Le ou exclusif	463، 464، 465، 468، 472، 473، 474،
قائمة الصدق 184	483
مصفاة أو 250	انسجام إجماليّ 456
	انسجام حجاجيّ 302، 470

البِتّ (قابليّة)	138، 139	استلزام خطابيّ من جملة صغرى	
قابليّة البِتّ التّعامليّ	481	الرّابط «أو» الاحتوائيّ	185، 189
براون،	33، 253	Le ou inclusif	
بروز مقاميّ	458	قائمة الصدق	181
برّوندونر،	38، 329، 474	معنى إقصائيّ	192
بعض	190، 278	Sens exclusif	
بلاغة / بلاغيّ	399-401، 420	معنى احتوائيّ	192، 198
بلاغة تقليديّة	399	Sens inclusif	
بلاغة كلاسيكيّة	399، 407،		
	408	«أورتوني،	79، 399
مكوّن بلاغيّ	23، 38، 39،	«أوستين،	17، 18، 43، 53-64، 68، 70،
	86، 87، 218، 219، 292		72، 73، 74، 75، 84، 110، 112، 117،
«بلايكمور،	179		118، 132، 430، 433
«بلومفيلد،	81	«أوشلين،	480
بما أنّ [Puisque]	20، 21، 90،	«أولوود،	31، 180
	269، 270	«أويرا، (فان دير)	236
بنائيّة		«إيكور،	93
مقاربة بنائيّة	79، 399	إيمائيّ [démonstrative] تعبير	
نظريّة غير بنائيّة	400	إيمائيّ	353
«بنفنيست،	30، 82، 83، 89، 312،		
	334، 335، 338، 339، 340، 447-449،		
	451		
بنية	22، 33، 81، 82، 83	بؤرة [Foyer]	456، 458، 459
بنية إخباريّة	458	«باختين،	323، 324، 335، 336
بنية ترابطيّة	481، 482	بارز مرجع بارز	372
بنية تركيبيّة	92	[Réfèrent saillant]	
بنية دلاليّة	86، 284	مقام بارز	371
بنية سطحيّة	19، 110، 219	[Situation saillante]	
بنية العمل		«بانفيلد،	35، 340، 336، 429، 439، 450،
بنية العمل الكلّيّة	480		467
بنية عميقة	19، 31، 105، 109-	«بايتس،	34
	114، 121، 119، 213، 215، 219	«باخ،	356، 488

ت

- بنية غرضية 458
بنية اللسان 80، 202، 322
بنية منطقية 105، 213، 214
بنية نصية 474
بنية وظيفية 82، 456
بنوي
لسانيات بنوية 30، 84، 93
بنوية 19، 202
بلاغة بنوية 402
بنوية الخطاب المثالي 80، 83، 84، 244
بنوية لسانية 81
تقليد بنوي 18، 31، 423
لسانيات بنوية 116
نظرية بنوية 86
«بوتنام» 81، 155، 172
«بورال» 88
«بوغراند» 472
«بيتز» 31، 251، 259-263، 311
«بيتوفي» 466
«بيرس» 36
«بيرلمان» 88
بين [manifeste]
فرضية بينة 142، 143
فرضية بينة عند المتخاطبين 142
مقام بين 372
موضوع بين عند المتخاطبين
371
واقعة بينة 141
تابع مستوى تابع 388
تأثير (أطلب أثر)
تأثير بالقول 117
عمل التأثير بالقول 62، 65، 117، 132، 430، 489، 490
تأدب (أطلب أدب)
«تسموفسكي» 370
تأليف
تراتب
مبدأ التأليف التراتبي 479
مبادئ التأليف 473
وظيفي
مبدأ التأليف الوظيفي 483
تألفي [compositionnelle]
نظرية معجمية تأليفية 384
تألفي [synthétique]
حقيقة تأليفية 489
قاعدة تأليفية 97
تأليفية
مبدأ التأليفية 248
تام
وصف تام 150، 151
وصف غير مُحدّد 138
وصف مُحدّد تام 137، 138، 148، 149
وصف مُحدّد ووصف غير مُحدّد 149
تأويل 95، 101، 102، 273، 396، 418، 492

- تبادل ترضية 480، 481
تبادل تقريريّ 479، 480
مكّونات التبادل 481
التبعية بين التلاؤم السياقيّ وتلاؤم التعلّاق
المقالّي
مبدأ التبعية بين التلاؤم السياقيّ
وتلاؤم التعلّاق المقالّي 469
تبليغيّ
عمل تبليغيّ 61
تجزئة
مبدأ التّجزئة 481
تحصيل الحاصل [tautologie] 207
تحصيل حاصل [tautologique] 200
تحليل
تحليل ترانسيّ 481
تحليل الخطاب 88، 447، 463،
468، 471-490
أطروحات تحليل الخطاب 487
تحليل المُحادثات 471، 472
تحليل مُحادّثيّ 471-490
تحليل وظيفيّ 482
تحليليّ
استلزام تحليليّ 102
حقيقة تحليليّة 489
قاعدة تحليليّة 97
قول تحليليّ 168، 171
تحويل 358، 498
تحويل تركيبيّ 105
تخفيض
تخفيض النفي 298
قانون التّخفيض 287، 299
- تأويل تامّ 26، 40، 114، 120،
121، 124، 129، 140، 499، 500
تأويل تداوليّ 119، 120، 121،
124، 140، 145، 150، 482
تأويل جزئيّ 40، 129
تأويل دقيق / حرفيّ 396، 412
تأويل دلاليّ 109، 302
تأويل صدقيّ 302
تأويل غير مقيدّ 294، 295
تأويل قائم على التّفضيل 146
تأويل لغويّ 139، 131، 140،
145، 155
تأويل مقيدّ 294، 295
تأويل مناسب 133
التأويل المنسجم مع مبدأ
المناسبة 95، 99، 100، 146، 152، 200
تأويل ينحط عن درجة الدقّة
والضبط 396
[Interprétation moins que littérale]
حواريّ
مبدأ التأويل الحواريّ 469، 491
شروط التأويل 179
قواعد التأويل 475، 476، 487
نظرية التأويل 205
تأويليّ
استعمال تأويليّ 79، 92، 101
فكر تأويليّ 418
تبادل 34، 468، 473، 480-486،
491، 492
تبادل اختتام 479
تبادل افتتاح 479
تبادل تامّ 481

- التداولي غير الشكلياني
[الاتجاه -] 236
- عملية التأويل التداولي 120،
143، 122
- نظرية التداولية 139، 201، 417
- تدخل 473 [Incursion]، 479، 486
تدرّج 80
تدرّج فيزيائي 288
ترابط 465
ترائب / سُلمية 387، 386
السلمية القائمة بين المقولات
388، 389، 396
- [Hiérarchie intercatégorielle]
تراجع لا مُتناه 239
ترادف 380
ترتيب أجزاء القول [disposition] 399
ترجمة
ترجمة آلية 496، 506
مبدأ الترجمة 176
تركيب / إعراب 19، 24، 25، 31، 35-
37، 39، 40، 93، 105، 119، 120، 129،
131، 155، 225، 354، 381، 407، 493،
495
استقلال التركيب 105
تركيب أصغر 474
تركيب أكبر 474
تعقيب / تسلسل [Enchaînement] 80،
242-245، 279، 280، 290، 292، 303-
307، 314، 317-319، 322، 484، 492
تعقيب خطابي 304، 315
قانون التعقيب 84، 243-245
- تخييل / حكاية [Fiction] 415، 423،
427، 429، 430، 433-442، 450، 452
تخييل مستحيل 440
صدق التخييل 442
عمل متضمّن في القول خاصّ
بالتخييل 430، 433، 435، 437
قصص تخييليّ 426-428، 438
تخييل رئيسي / تخييل ثانويّ
432، 451
تخييلات غير متماسكة 440،
441
قول تخييليّ 436، 442، 445
لغة التخييل 423، 427-429،
430، 433، 435
مؤشّر تخييلي 437
نظرية تداولية عن التخييل 442
تداولية / تداولي 17، 19، 22، 24، 25،
29، 30، 32، 39، 40، 43، 53، 76، 77،
105، 116، 123، 129، 131، 145، 155،
157، 158، 187، 202، 225، 254، 259،
369، 384، 412، 423، 493
آلية تأويل 129
تاريخ التداولية 17
تداولية جذرية 32، 39
تداولية مثالية 496
تداولية مُدمجة 30، 38، 79، 80-
91، 116، 121، 218، 221، 301، 302،
311، 322، 323، 459
تداولية عرفانية 79، 80، 91-
103، 129
التداولية الغرائسية الجديدة 251

تصنيفية / تصنيف تصنيفية الأعمال	قواعد التعقيب 466، 468، 473،
المتضمنة في القول 70، 75	475، 477، 487، 492
تصنيف أوستين 63، 72	قيد التعقيب 468، 469، 492
تصوري / مفهومي	قيد التعقيب بين المخاطبات 468
تشفير تصوري وإجرائي 29	قيد التعقيب في المخاطبات 470
[encodage conceptuel et procédural]	تسمية / تعמיד 76
معلومات مفهومية 28	تشابه / مشابهة / شبه [Ressemblance]
تصويتي عمل تصويتي 61	395، 396، 402، 446
تضارب / تضاربات 439، 427	تشابه عائلي 387، 388، 391،
تضمن 159	392، 395
تضمن [enchâssement] تضمن	مشابهة تأويلية 102، 418
تركيبي 159	مشابهة تامة 420
تضمن [implication] 40، 92، 98-	المشابهة بين الأشكال القضية
100، 107، 108، 122، 132، 240، 465	418
تطور / نمو / تنام 464، 466	المشابهة بين التمثيلات ذات
تطور تاريخي 453	الشكل القضوي 419، 446
تطور زمني 454	تشايف، 458
تطور غرضي 460	تشبيه 400، 402، 408، 411-416
ميتا قاعدة التطور 466، 467	نظرية التشبيه 408، 411-415
تطور الصورة المنطقية 98، 99، 122	تشفير 26، 93، 94
تعاقب	«تشومسكي» 29، 30، 40، 336، 458،
قواعد التعاقب 473	482
تعاقب المقطوعات [séquentialité]	«تشيرتيا» 31
474، 477	تصدير 457
تعاقب المقطوعات [séquentielle]	تصريح / توضيح 92، 95، 98، 99، 100،
حسن تأليف تعاقب المقطوعات	122، 123، 200
473، 474، 488	تصنيف
قواعد حسن تأليف تعاقب	تصنيف الأعمال اللغوية 72،
المقطوعات 80	75، 77
قيد على تعاقب المقطوعات	تصنيف الأعمال المتضمنة في
84، 468، 487	القول 76
تعالق	

تعميمات	تعالق الذاتية 82، 335، 338
تعميمات بخصوص الأعمال	تعالق الشخص/تعلق الحضور
التوجيهية 212	والغنية 82، 334
تعميمية 19	تعامل 471، 474، 480
تعهد 177	تعامل لغوي 468، 471، 479،
مبدأ التعهد 176	480
تعيين 158	تعامل محادثي 473
مبدأ التعيين 160، 163، 452	طقوس التعامل 33، 473
تفسيري	تعاملية اجتماعية 33
طابع تفسيري 394	تعاون
قدرة/كفاية تفسيرية 94، 299	مبدأ التعاون 22، 94، 98، 202-
تقارن إحصائي 351-357، 369، 460،	204، 210، 252، 255، 271
462	تعبير [expression] 64، 450،
تقارن إحصائي محتمل 352، 357،	451
358	تعبيري عمل تعبيري 73 [acte
تقارن إحصائي حاصل 352، 357	expressif]
تقارن زمني 450	تعجب 50، 52، 65، 77، 336
تقريباً/كاد 39، 85، 89، 302-304،	تعدد الأصوات 90، 323، 326، 335،
305، 308-309، 320-321	337
تقريب	نظرية تعدد الأصوات 324-334
استعمال تقريبي 98، 396، 420	تعدد لغوي [polylinguisme]
خطاب تقريبي 420، 421	324
قول تقريبي 421	تعدد لساني (تكثر)
تقسيم العمل اللساني 172	[plurilinguisme] 324
تقنية 496	تعدد معنوي 392
تكافؤ 179، 180، 188، 198	تعديّة 180
تكرار 466	تعليق 448، 456، 457
ميتا قاعدة التكرار 466	تعليمات [instructions] 20، 23، 24،
تكهن 54، 71، 76	27، 29، 30، 38، 39، 79، 86، 115، 325،
تلازم سياقي 469	333، 351، 364، 371
درجة التلازم السياقي 469	تعليمات تداولية 185
شروط التلازم السياقي 469	التحليل القائم على التعليمات 24

تلاؤم التعالق النصي	469	تنام (اطلب تطور)
درجة تلاؤم التعالق النصي	468	تنظيم / انتظام
	469	[organisation] انتظام وظيفي 481،
شروط تلاؤم التعالق النصي	469	482
تلطيف	207، 208، 253، 278	تنظيم تعاقب المقطوعات 471،
قانون التلطيف	39، 222، 292	472، 486
تلميح	219-222، 282، 291، 292	تنظيم قائم على التفضيل 472،
تماسك منطقي		474، 477، 478
قانون التماسك المنطقي	439	قاعدة التنظيم القائم على التفضيل 479
	467	تنظيم مُحادثي 472
تمثيل/تمثّل	95، 131، 141، 396	تنعيم 60، 61، 329
	418، 420، 429، 445	تنوّع/توزيع [variation] 500
تمثيل ذو شكل قضوي	418	تنوّع اجتماعي لساني 33
	419	تهديد 54، 68
تمثيل حرفي	446	تواصل 17، 18، 29، 30، 48، 68، 80،
تمثيل دون مستوى الحرفية		82، 84، 87، 94، 201، 202، 236، 239،
	446	240، 271، 302، 334، 335
[représentation moins que littérale]		إثنوغرافيا التواصل 33، 472
تمثيل تابع لفنّ الرسم	429	أداة تواصل 336
عملية التمثّل	92	أهداف التواصل 274
عمل تمثيلي	72	تصوّر التواصل 205
تمثيلية		التصوّر العقلانيّ للتواصل 18
نظرية تمثيلية	139	تواصل إشاري 124، 143
تمهيد	69	تواصل إشاري- استدلالّي 142،
تناصي	324	143
بُعد تناصي	180	تواصل تامّ 346
تناظر	140، 144، 256، 292، 308	تواصل تعاوني
تناقض	328، 427، 439، 444	مبدأ التواصل التعاوني 204
تناقض استدلالّي	467	تواصل حرفي 98، 102
تناقض قولّي	467	[littérale]
تناقض منطقي	200، 284، 302	تواصل غير حرفي 21، 98، 102
		[non littérale]

- جهد جهد في المعالجة 124، 143
 جهد عرفانيّ 92
 جواب 459، 468، 487
 جواب غير مُتوقَّع 479
 جواب مُتوقَّع 479
 لا جواب 483
 «جونسون- لارد، 34
 «جيفرسون» 33، 474
- ح**
- حاضر / حال 59، 83، 447، 448، 451
 أولية الحاضر 451
 حجاج 88، 192، 307، 313، 314، 321، 322، 394
 الحجاج في معناه الفنيّ 88، 89
 الحجاج في معناه العاديّ 88
 عمل حجاج 282، 313
 نظريّة الحجاج 30، 280، 301، 318، 463
 حجاجيّ مُربَّع حجاجيّ 284
 حجاجيّ حجاجيّ
 استدلال حجاجيّ 80
 تناقض حجاجيّ 283
 توجيه حجاجيّ 39، 84، 89، 91، 280، 283، 301، 303، 305، 306، 308، 314، 315، 316، 320، 322، 470
 توجيه حجاجيّ مشترك/(وجهة حجاجيّة مشتركة) 486
 خاصيّة حجاجيّة 301، 304، 314، 322
- شرط العلاقة الحجاجيّة 470
 شرط الوجهة الحجاجيّة 468، 470
 قسم حجاجيّ 281-285، 303
 علاقة حجاجيّة 80، 88، 89، 313، 317، 470
 قاعدة حجاجيّة 80، 85، 301، 317
 قوّة حجاجيّة 282، 283، 303
 قيمة حجاجيّة 87، 89، 218، 299، 301، 303، 307، 310، 312
 حجاجيّة 299
 حجاجيّة جذريّة 294، 295
 حجاجيّة ضعيفة 280، 318، 320
 حجاجيّة قويّة 280، 320، 322
 حجة/حدّ 31، 88، 218، 281، 283، 285، 286، 287، 304، 305، 307، 310، 311، 313، 314، 316، 317، 318، 319
 حديث 84، 456، 457، 461
 حديث زمنيّ 85
 حرف جرّ 457
 حساب المحمولات 31
 حقبة 474
 حقيقة 50، 51، 55-59، 62، 72-73، 74، 78، 109، 110، 176، 185، 205، 235، 238، 247، 261، 269، 293، 307، 434، 445، 446، 454، 489
 حقيقة ضروريّة 157
 حقيقة مفرغة من معناها 441
 [vacante]
 حقيقة غير ضروريّة 157
 [contingente]

استعمال حكمة الحكم	205	شروط الصدق 31-32، 37، 85،	
توظيف حكمة الحكم	207	105، 111، 114-116، 118-124،	86
حكمة الحيف	68، 94، 188،	155، 185، 193، 199، 200، 202، 207،	
	196، 197، 204، 252، 271، 274	257، 260-261، 302، 306، 311، 403،	
حكمة المتكلم	273	440، 404	
حكمة مُحادثيّة	489	قيمة صدق 27، 36، 43، 80،	
حكمة المُحادثة	94، 95، 98،	105-107، 109، 117، 118، 145، 168،	
	187، 190، 196، 200، 203، 204، 210،	175، 179، 180، 182، 183، 188-189،	
	217، 252، 255، 260، 271، 455	200، 226، 228-233، 245، 301، 345،	
حكمة المناسبة	94، 188،	381، 418، 439	
	189، 196، 204، 260	حكاية [Diégésis]	424
حكمة النسيّة	273	حكاية [Histoire]	83، 90، 424،
		426، 427، 447، 448	
حكمة النوع	68، 94، 196، 204، 252،	حكمة	
	260، 264	استغلال الحكمة	205، 207
		استغلال حكمة الإيجاز	209
استعمال حكمة النوع	206		
استغلال حكمة النوع	207	حكمة الترتيب	25، 196، 199،
حكمة وضوح			455
استغلال حكمة الوضوح	208	استعمال حكمة الترتيب [النظام]	
حُكمي [Verdictif]	عمل حُكمي		206
	63	حكمة التقليل	274
الحمل [Prédication]	64	حكمة التكميل الاستدلاليّ	
عمل حمل	65		274
حوار	245، 314، 424، 481-483،	حكمة التأدّب	253
	492	حكمة العلاقة	204، 252، 271
حوار إنسان - آلة	472، 496،	استعمال حكمة العلاقة	206
	506	توظيف حكمة العلاقة	208
مَنوَلَة الحوار	475	حكمة غير مُحادثيّة	253
نظريّة الحوار	485	حكمة الحكم	25، 94، 195،
حواريّ	486		196، 199، 200، 204، 222، 252، 256،
تسلسل حواريّ	469، 491		264، 265، 269، 271، 289، 296، 462

خطاب تخييل غير جادّ 434
 خطاب جادّ 435
 خطاب جادّ غير تخييليّ 434
 خطاب جادّ في التخييل 435
 خطاب حرفيّ 399-401، 410،
 [Discours littéral] 445، 420، 417
 خطاب حرفيّ غير جادّ 434
 [Discours littéral non sérieux]
 خطاب حرفيّ جادّ 434
 [Discours littéral sérieux]

خطاب روائيّ 324
 خطاب سرديّ 90، 336، 454
 خطاب عاديّ (لغة) 171، 429،
 443، 432

خطاب غير جادّ 435، 438
 خطاب غير حرفيّ 438
 خطاب غير مباشر 61، 419
 خطاب غير منسجم 461، 473
 خطاب كاذب 434
 خطاب مباشر 336، 337، 344،
 419
 خطاب مُتسق 469
 خطاب مثاليّ 464
 خطاب مجازيّ 399، 400،
 405، 407، 410، 417، 433، 434، 438
 خطاب محكيّ 324، 326،
 327، 331، 332، 347
 خطاب محكيّ بأسلوب مباشر 360
 خطاب محكيّ بأسلوب غير مباشر حرّ
 331

خطاب حواريّ 486
 مقطوعة حوارية 483
 مكوّن حواريّ 486
 حوارية 323، 324
 حوسبة [computation] 95، 96
 عملية حوسبة 92
 [computationnel]
 حوسبيّ [computationnelle]
 مكوّن حوسبيّ 96
 حيز [intervalle] 454، 455،
 حينئذ 185

خ

خاصّ لفظ خاصّ # لفظ عامّ
 [موضوع # محمول] 457
 [terme particulier # terme général]
 [sujet # prédicat]
 خاصّة 282، 283
 خطاب 47-50، 52، 82، 83، 84، 172،
 187، 192، 201، 206، 218، 241، 244،
 245، 301، 302، 303، 314، 320، 322،
 323، 326، 327، 333، 338، 345، 382،
 400، 424، 426، 427، 447-449، 454،
 456، 457، 459، 460، 463، 464، 465،
 468، 469، 471، 472
 إطار الخطاب 241
 تركيب الخطاب 473، 474،
 [Syntaxe] 488
 جزء الخطاب 307
 خطاب أدبيّ 90، 347
 خطاب تخييل 423، 429-446

	خطاب مسرحي 90
	خطاب منسجم 463، 469، 473
	خطاب أقل حرفية 420، 421
د	[Discours moins que littéral]
411-416 «دافيدسون»	قانون الخطاب 23، 39، 87
دال 81، 93	190، 202، 217، 219، 220، 221-224،
دال على هيئة (مُعبر عن هيئة)	243، 244، 280، 285، 293، 294، 297،
مسند دال على هيئة 454	299، 312، 313
«داهل» 31، 180	قواعد الخطاب 463
«داوتي» 31، 259، 311، 453، 454	كائن خطابي 327
«داينس» 458	مكوّنات الخطاب 487
«داينين» 226	نحو الخطاب 33
درجي 88	وحدة الخطاب 486
استدلال درجي 80	خطاطة الأعمال 463، 464
خاصية درجية 277	خطّة 449، 463
ظاهرة درجية 277، 294، 299	خطّي النظرية الخطيّة 37
قاعدة درجية 301، 317	خلفية [arrière-fond] 241
لفظ درجي 296	خلفية مُحادثيّة 225
درجية 314	خلفية [arrière-plan] 98، 449
«درسلر» 472	اعتقادات خلفيّة 236
دلالة 19، 22، 34، 38، 39، 61، 64،	زمن الخلفيّة 448
67، 114، 167، 218، 234، 385	فرضيات خلفيّة 236-238، 403،
دلالة إجرائيّة 115، 116، 126،	404
156، 341، 364، 365	معارف خلفيّة 202، 217، 253،
دلالة الاستعارات 411	410
دلالة استعاريّة 412	معلومات خلفيّة 94، 209، 210،
دلالة اقتوالية 382	216، 236، 253
دلالة تداوليّة 382	خلفيّة مشتركة 264، 272، 274
دلالة تمثيلية 364	الخلفيّة المشتركة للمحادثة
دلالة ثانويّة 107، 122	262
دلالة الجملة 25، 80، 85، 91،	خوارزم 199، 488
108، 202، 218، 325، 326، 404، 434	
دلالة حجاجيّة 394	

وظيفة دور 164	دلالة حرفية 222، 411، 438
«دونيلان» 341	دلالة حوسبية 364، 365
«ديو» 357	[computationnelle]
«ديك» (فان) 38، 179، 461، 466	دلالة دائرية 382
«دكرو» 22-24، 29-31، 37-39، 48، 79، 83، 85-91، 106، 116، 117، 123، 179، 190-191، 194، 202، 217، 220-285، 223، 226، 236، 241-245، 279، 285-383، 301-322، 323-340، 381-383، 393-395، 425، 426، 429، 459، 463، 464، 486	[circulaire]
	دلالة زمانية 199
	دلالة سببية 199
	دلالة صدقية 115، 116، 182، 185، 186
	دلالة غير صدقية 115، 116، 185
	دلالة غير طبيعية 67، 205
	دلالة غير طبيعية وفقا لغرايس 67
	دلالة غير طبيعية وفقا ليرل 67
	دلالة الكلمات 412
ذات ذات متكلمة 81، 89، 326، 331، 425	دلالة لغوية/لسانية 279، 500
ذات الوعي 337، 450، 451	دلالة معجمية 106، 115، 133، 136، 156، 341، 350، 364، 365، 380، 393
ذاتي	دلالة معرفية/إستمعية 168، 169
ضمير ذاتي 339	دلالة منطقية 182، 190، 278، 279
اسم ذاتي 378، 379	دلالة ميتافيزيقية 168، 169
لفظ ذاتي 377، 382، 394-395	دلالة وصفية 115، 116، 126، 156، 364
ذاتية 323، 334-336، 340-342	نظرية الدلالة المزدوجة 411، 413
ذاكرة 92، 99، 144، 444	دور 158، 165، 173
ذاكرة طويلة المدى 141	خاصية دور 16، 165
ذاكرة عمل 141	خاصية قيمة دور 16، 165
ذاكرة قصيرة المدى 141	قيمة الدور 165
ذاكرة متوسطة المدى 141	قيمة دور 165
ذاكرة النظام المركزي 140، 141	
ذكاء اصطناعي 18	
ذكر [Mention] 90، 101	

ذو مترع منطقيّ

راو عليم 425

نظرية ذات نزعة منطقية 36، 37،

رسالة 93

228

رفع اللبس 125، 126، 129، 131،

139، 145، 146-148، 152، 153، 240،

495، 505

ر

رمز 93

«ريبول» 35، 90، 91، 259، 369، 426

رابط 20، 23، 24، 27، 158، 179،

«روجرز» 225

180، 192، 196، 282، 307، 465

روس 31، 110، 215

رابط أحاديّ 187 [unaire]

«روش» 386

رابط بين الفضاءات الذهنية 452

«رولي» 33، 179، 473، 479، 481، 486

رابط تداوليّ 21، 159، 164،

روهرير 453

179، 186، 465

«ريتشليز - بيغليين» 370

رابط تفاعليّ 179

«ريتشمان» 472

رابط حجاجيّ 86، 179، 281

«ريخناخ» 450

رابط خطابيّ 179

«ريزي» 482

رابط دلاليّ 179

«ريكاناتي» 43، 101، 219

رابط صدقيّ 188

«ريناتش» 43-47، 54، 68

قائمة صدق 182، 188

«رينهارت» 449

رابط غير منطقيّ 179، 185،

501

ز

رابط قضويّ 180

رابط الألسنة الطبيعية 182، 185،

زمن 424، 454

186، 190

أزمة الأفعال 83، 447-449

رابط منفتح 160

توزيع أزمة الأفعال 83

رابط منغلق 160

تصنيف الأزمنة 448

رابط منطقيّ 179، 180، 182،

زمن قول الحكاية 447

186، 191، 192

زمن الحاضر 450

«راستي» 36

زمن الخطاب 448

«رسل» 105، 109، 136، 167، 175،

زمن الماضي 449-452

176، 227، 228

زمنيّ

راو / سارد 90، 425، 426

أثر المعنى الزمنيّ 25، 190

راو بين 425

- معنى زمانيّ 192، 197
زوج متجاوز 478، 489
'زويكي' 183، 272
'زينون' 480
- س
- سؤال مغلق 328
ساخر
قول ساخر 329، 330، 408، 409
قول ساخر منفيّ 329، 330، 333
'سافان' 248
'ساكس' 33، 272، 473، 474
'سانكلار' 481
'سايرد' 36
سبيّ
أثر المعنى السبيّ 25، 190
تأويل سبيّ 200
معنى سبيّ 192
سبيّة
تركيب يتضمّن قيّدا سبيّا 369
سلسلة سبيّة 168، 172
علاقة سبيّة 199، 455
سبيّة 455
'سبربر' 22، 28، 39، 40، 73-78، 79
90-103، 107-108، 120-126، 130-132
132، 139، 152، 200، 204، 208، 238-
241، 271، 329، 362، 364، 371-372
373، 395-396، 417-422، 442-444
446، 453، 455
'سبرنجر - شارول' 34، 369
- 'ستالنيكار' 225، 236-238، 261،
262
'ستراوسن' 109، 228، 235، 456
سخرية/تهكم 90، 98، 207، 217،
253، 327، 329، 330، 333
سخرية ذاتيّة 327، 329، 333
سدّاد 249، 250، 266
'سدوك' 31، 215، 252-254،
257
سرد [Narration] 90، 423، 424-427
جملة السرد 337
علم السرد [Narratologie] 423-426
مسلمة علم السرد 424، 427
السردية النظرية السردية 423
سكريت / خطاطة 463، 464
سلسلة 474
سلم 197، 198، 267، 268، 277،
278، 296
سلم حجاجيّ 280-283، 285-
291، 303، 305، 306، 308، 319
سلم كميّ 197، 198، 267،
269، 278، 303
'سميث' 30
سور 31، 197، 222، 278، 279
سور وجوديّ 15، 32، 278
سور منطقيّ 278
سور كليّ 15، 32، 278
'سوسير' 17، 29، 47، 79، 81
سياق 20، 21، 29، 33، 34، 38، 40،
92، 94، 95، 96، 98، 115، 120، 126،
127، 129، 132، 139، 140-145، 152،
164، 165، 186، 201، 203، 213، 214،

- 417، 420، 423، 433، 434-438، 439،
440، 445، 472، 488، 490
سيمائيّ / سيميائية
[sémiotique / sémiologie] 36،
493، 503، 504
العلاميّة 423
سيناريو 463
- ش**
- «شارول» 34، 369، 461، 466-467، 472،
474
«شامتن» 461
«شانك» 464
«شانون» 80، 93
شبه (اطلب تشابه)
شتيمة 336
شخص 60، 82، 334
الشخص الأول/المتكلم 53،
59، 60، 82، 83، 90، 112، 115، 135،
136، 325، 326، 331-336، 338-343،
346، 349، 359، 425
الشخص الثالث/الغائب 82،
126، 135، 156، 335، 336، 337، 338،
339، 353، 354، 357، 359، 365، 371،
372، 378، 451
الشخص الثاني/المخاطب 82،
135، 334، 336، 339، 341، 343، 359،
378
الشخص الذاتي/أنا 82، 335
الشخص غير الذاتي/أنت 82،
335
- 219، 220، 237-240، 246، 249، 253،
256، 260، 264، 266، 268، 270، 292،
295، 296، 299، 362، 370، 371، 372،
373، 396، 403، 404، 418، 419، 421،
422، 431، 446، 461، 462، 492، 495،
503
الانتماء إلى السياق 239
سياق الاعتقاد 175
سياق التأويل 422
سياق تداولي 301
سياق تعاملي 472
سياق جهّي 176
سياق السرد 450
سياق شفاف 101
سياق غامض 101، 175، 345
سياق غير لغوي 35
سياق لغوي 70، 115، 218،
246، 247، 249، 297، 460
سياق معرفي 176
سياق غير شفاف 101، 345
[oblique]
مقيّد بالسياق 107، 113-115،
119
سياقيّ / سياقية 119
ارتباط سياقيّ 258
إلغاء سياقيّ 266
تأويل سياقيّ 201
معلومة سياقية 21، 22، 125،
192، 194، 472، 474
«سيرل» 43، 53، 64-73، 74، 75، 77،
84، 97، 98، 110، 111، 112، 113، 201،
209-213، 216، 217، 403-411، 413

شروط الإذعان 210	اللائشخص 82، 335، 338
الشروط التمهيدية 68، 70	مقولة الشخص 82
شروط المعقولة 214، 215، 217	شخصية 425، 426، 444
[de raisonnabilité]	شخصية متخيلة 435
شروط النزاهة 78، 214، 215	شرط
شروط النجاح 64، 73	شرط أساسي 69، 70، 212
[de félicité]	شرط الاستيفاء 211، 214
شروط الاستيفاء 210، 211،	شرط تحضير 210، 212
[de satisfaction] 212، 216	[préparatoire]
شروط استيفاء الأعمال التوجيهية 212	شرط التنامي 464، 466
شفافية	شرط أولي 212
شفافية قضوية 346، 347	[préliminaire]
شفافية إحصائية / مرجعية 345،	شرط الوجهة الحجاجية 468،
346	470
شفرة 26، 29، 80، 92، 93، 94، 127	شرط النزاهة 69، 71، 72، 73،
شفرة اللسان 114	206، 212، 213، 215، 216
شفرة لغوية / قانون 26، 28، 29،	شرط العلاقة الحجاجية 470
79، 80، 114، 372	شرط غرضي 468، 470
شفرة مشتركة 48، 94، 240	شرط قابلية الاستدلال 213،
منوال الشفرة 93، 94، 240	216
نظرية شفرة موسعة 240	[de raisonnabilité]
[Théorie du code augmentée]	شرط التضمن في القول 468
شغال، 458	شرط المضمون القضوي 210،
شكل / صورة 20، 34، 81، 203، 212،	212، 468
252، 253، 256، 274، 487، 488، 491	شرطية / شرط 15، 32، 180، 181،
شكل ضعيف 270، 272	183، 235، 270، 312، 337
شكل غير موسوم 274	الشرط الامتناعي 259، 260
شكل قضوي 78، 92، 101،	[Conditionnelle contrefactuelle]
120، 121، 122، 123، 124، 125، 126،	قضية شرطية 45، 183، 269
140، 145، 317، 396، 420	شروط
شكل قوي 270، 272	الشروط الأساسية 71
شكل لغوي 81، 203، 210	الشروط التحضيرية 71، 220

صدر [# تعليق]	شكل لغويّ سير ذاتيّ 447
[Topique]	صورة منطقية 19، 25، 40، 95،
commentaire] 456، 457	98، 105-115، 119-123، 125، 126،
صدر خطابيّ 457	140، 142، 144، 145، 146، 191، 194،
صدق 51	200، 213، 215، 225-227، 234، 260،
قاعدة صدق 69	457
صدقّي	شكل موسوم 275
مظهر صدقيّ 31، 80، 108،	صورة صوتية 19
201، 217، 251	صورة سطحية 25
مظهر/جانب غير صدقيّ 18،	صورة صوتية 501
27، 32، 100، 196، 251، 252	نظرية الصورة 245
صدقية 32، 120	شكل موضعيّ 88، 89، 317،
قول صريح 315	318، 321 [Forme topique]
صفة 36، 133، 349، 378، 390	الأشكال الموضوعية المتبادلة 317، 322
أبيض 25	[Forme topique réciproque]
حسن 278	شكلانيّ
صغير 373	نظرية شكلانية 190، 228
صفة إشاريّة 156	نظرية غير شكلانية 189، 190
صفة دالة على الحرارة 295	«شمايل» 484
صفة دالة على الملكية/ضمير	«شمايل - بيتون» 484
133، 135، 355	شمول
صفة دالة على النوع 380	قانون الشمول 222، 223، 289،
صفة ضدّ 278	292، 295، 296
قيح 278	«شيفلوف» 33، 474، 478
مُسَنّ 132، 146	
مسند 457	
مقولة إعرابية 402	
صفقة 473، 479، 480، 486	
389 [cue validity] صلاحية السّمة	
صوت 425	
صوتم 19	

ص

صادق [sincère] وَغَدّ صادق 68

صادق [vrai] [قضية] 231

صدر [Préface] صدر إنشائيّ 110-112

[Préface performative]

نظرية الطراز النموذجية -386

390

طلبات [Demandes]

طلبات غير مباشرة

قاعدة الطلبات غير المباشرة 476

قاعدة الطلبات 476

طلبات مُدرجة

قاعدة الطلبات المُدرجة 477

طلب الإذن 215

«طمسن» 449

ظ

ظرف/حال 121، 112، 11

ع

عائد 34، 175، 349، 356، 372، 458،

462، 493، 502

تعريف العائد 367

خاصيات العائد 353

عائديّ 135، 136، 352، 353، 355،

448، 451، 465، 502

عودة الذكر

استعادة بواسطة العائد/ استعادة

عائدية 462، 465

سلسلة عائدة 460، 461-462،

466

ضمير عائد 356، 357، 368،

370

علاقة عائدية 355، 357

لفظ عائد 353-363

صوتية 19، 24، 40، 120، 129، 131،

155، 381، 407

صورة 159

صورة ذهنية 388، 391، 392

صياغة رياضية [mathématisation]

496

صيغة [Mode] 424

ض

ضدّ [antonyme] 223، 277، 278

ضرورة 167-169

ضعف قانون الضعف 287

ضميّ

مقدمة ضمنية 440

[préface implicite]

سابقة ضمنية 440 [préfixe

implicite]

قول ضمنيّ 315

ضمير 133-135، 156، 160، 161،

166، 349، 350، 352، 353، 355، 371،

380، 381

ط

الطابع الوضعي [conventionnalisme]

75

طباق 408، 409

طراز 387

دلالة الطراز 388

المشابهة بالطراز 387

نظرية الطراز الموسعة 391، 395

عاديّ	اسم عاديّ 380	الوضع العرفانيّ لموضوعات
عالم	عالم مستحيل 441، 440	التخييل 444
	عالم ممكن 439	عرفانيّ [cognitivist] تصوّر
عامّ	لفظ عامّ 172، 457	عرفانيّ 129
عامل	179، 180، 187، 188، 260	نظرية عرفانية 36، 39، 40، 86،
	عامل جهيّيّ صدقيّ 249	129، 155
	[Opérateur modal alérhique]	عرفانيّ [cognitive] علم النفس
	عامل حجاجيّ 179، 315، 316،	العرفانيّ 18، 139، 157، 383
	319، 320، 321، 322	العصمة الضميريّة 342، 343، 344
	عامل غير منطقيّ 179	عطف غير المتناسيّن 408
	عامل قضويّ 180، 194	عكس النقيض 286، 298
	عامل معرفيّ 264	علاقة 466
	عامل مفهوميّ 440	علاقة ترتيب 281
	عامل منطقيّ 179، 182	ميتا - قاعدة علاقة 467
	قائمة الصدق 187	علاقة تركيبيّة 354
	عبارة [locution] منظور تكلم 448	علامة لغويّة 81
	[Perspective de locution]	علم اللسانيّات الاجتماعية 18، 33، 34،
	موقف تكلم 448، 449	471، 36
	[Attitude de locution]	مقاربة اجتماعيّة لسانية 33، 34
	عبارة مسكوكة 255	علم الدلالة / دلاليّ 19، 24، 25،
	عدم البتّ 127، 138، 361، 367	30، 31، 36، 39، 40، 80، 105، 114،
	عدم تكافؤ 189	119، 120، 129، 131، 155، 187، 201،
	عدم تناقض 466، 467	225، 238، 254، 325، 381، 383، 407،
	حجاجيّ	410، 412، 493، 495
	مبدأ عدم التناقض الحجاجيّ 470	دلالة بنيويّة 83، 84
	ميتا - قاعدة عدم التناقض 467	دلالة تأليفيّة 388
	عدم قابليّة التصنيف 380، 381	دلالة توليديّة 31، 105، 106،
	عدول 401، 407	111، 201، 213، 215، 216
	عرفان 34	دلالة صدقيّة 31، 32، 185،
	نظرية العرفان 29، 39	228
	عرفانيّ [cognitif] مضمون	دلالة صوريّة / شكليّة 31،
	عرفانيّ 412	179، 248، 259، 311

غ

- دلالة عرفانية 311
دلالة غير صدقية 87
دلالة فلسفية 119، 120
دلالة إلقاء القول 84
دلالة لغوية 119، 120
دلالة منطقية 187
قاعدة دلالية 68، 69، 210
العلامية [sémiologie] 17، 93
علامية القصص 423
علم النفس 158، 208
علم النفس العرفاني 130
علم النفس اللساني 18، 33، 34، 36
مقاربة نفسية لسانية 34
عمل [acte] 473، 484
عمل [action] نظرية العمل 64
عملية 498، 499
عملية حوسبة 95
[computationnel]
عملية استدلالية/مسار 22، 40، 79، 95، 97، 99، 127، 129، 143، 155، 196، 210، 216، 431
عملية تأويلية/مسار 98، 120، 124، 129، 140، 148، 151، 414، 416، 421، 443
عملية عرفانية 129، 130
عنصر 158، 159، 162-165، 173
عوالم ممكنة نظرية العوالم الممكنة 155، 157، 167-171، 175
عودة الذكر [reprise] 351-356، 462، 465
«غاردنر»، 43، 47-52، 78
«غازدار»، 25، 32، 39، 182، 187، 188، 195، 197، 226، 229، 251، 262، 263-270
غاييس 183، 272
غدا 449
«غرايس»، 17، 18، 22، 24، 25، 30، 32، 43، 46، 94-95، 97، 107، 108، 113، 183، 187، 189، 195، 201، 205-207، 209، 221، 222، 234، 236، 251، 255-258، 264، 271، 289، 455، 462، 463
غرضي 460
استرسال غرضي 466
علاقة غرضية 456، 464
موقع غرضي 457، 458
«غريز»، 88، 180
«غلميش»، 31، 259، 311
«غمبرز»، 33، 472
غموض غموض قضوي 345، 346
غموض إحالي 345
«غودمان»، 155
«غوردن»، 201، 213-217
«غوفمان»، 33، 473، 479-481
غير بنائية
مقاربة غير بنائية 79، 399، 402
غير محدد
[Indéterminé]
لفظ غير محدد 374، 376
غير مصنف

كلمة [لفظ] غير مُصنَّفة 311، فضاء العنصر الباني للفضاء 159، 381، 380

الاسم الصفة 381

فضاء ابن 160، 163، 173

فضاء افتراضي 159 [Nom de qualité]

فضاء قرين 159، 160، 163، غير وصفي استعمال غير وصفي 18

173

فضاء الكون المروي 452

فضاء مسار 452

فضاءات ذهنية 159، 162، 165، 173، فاشيك، 458

474

فاكُ الشفرة 93

نظرية الفضاءات الذهنية 155، فاندلر، 454

452، 175-172، 166-158، 157، فاندلر فيكن، 488، 472، 73

فعل متحيّز 369 فانسال، 487، 477، 476

فكُ الشفرة 93، 94، 98، 99، 119، فرضية 96، 100، 122، 123، 124، 126، 143، 236-238

156، 126

إقرار الفرضية 152، 367

فلسفة

صياغة الفرضية/الافتراض 92،

فلسفة تحليلية 155

503، 367، 152، 147

فلسفة اللغة 18، 201، 403

فرضية إنشائية 31، 72، 110، 112

«فودور» 39، 120، 125، 130، 131، 139، فرضية بيّنة عند المتخاطبين 241

147

فرضية تداولية 374، 395، 397

«فورنال» 474 فرضية خارجية 86، 87

«فوكوني» 155، 157-165، 172-، فرضية داخلية 86، 87

467، 452، 297، 294، 175، فرضية سياقية 96، 99، 240،

403

«فونتاني» 399، 401، 402، 408، فرضية فلسفية 374

387، 73، «فيتغنشتاين» فرضية لسانية 374، 380، 393

«فيرباس» 458 فرضية نفسانية 374، 383، 393

«فيلمور» 160، 225، «فرلوتين» 370

«فينيو» 88، «فريغه» 105، 136، 167، 175، 176،

«فيوم» 451، 227، 226

[Intention de feindre]

قصد التواصل 416

قصد ساخر 426

قصد لا قولِي 209

قصد المخادعة 436

قضية 21، 24، 25، 27، 32، 36، 58،

61، 63، 65، 66، 68، 72-73، 74، 77-

78، 92، 96، 109، 120، 141، 144، 168،

169، 179، 180، 188، 191، 207، 208،

226، 227، 229، 230، 235-238، 256،

262، 266، 269، 302، 346، 362، 375،

381، 422، 434، 437، 439، 445، 446

قضية مضمّنة 269

قضية بسيطة [ذريّة] 179

[Proposition atomique]

قضويّ

عمل قضويّ 64، 65

واسم قضويّ 65

القلب الحجاجيّ

قانون القلب الحجاجيّ 286

قلب المعنى 329

قناة 93

قول 22، 123، 191، 218، 324، 325،

326، 333، 468

قول إن [dire que] 77

عمل قول إن 77، 78، 445

قول جازم بالتماثل بين أمرين 167،

169، 171

[énoncé d'identité]

قول شارح 411-413، 416

قول منفي 248

قول - موطن الذكر 22

ق

قائل 81، 90، 91، 326-331، 333،

340، 426

قابل للاستبدال 380

قابل للاستبدال مع المحافظة

على قيمة الصدق 176، 177

قابل للاستبدال مع المحافظة

على قيمة المعنى 176، 177

قابليّة الاحتماب 203، 255-258

قابليّة الإخبار 21، 27، 183، 235

قابليّة الإلغاء 203، 246، 255، 256،

258، 263، 270

قابليّة التصنيف 380

قابليّة التعبير [Exprimabilité] 64

قابليّة التكرار 33

مبدأ قابليّة التكرار 482

قابليّة النقاش

مواضعة عدم قابليّة النقاش 273

قاعدة تكوينيّة 68

قالب / نمط 172، 388

قَصّ [récit] 159، 424-427، 448

قَصّ بلسان المتكلّم المفرد

427

قَصّ الأقوال 424 [récit de

paroles]

قَصّ الأحداث 424

قَصّة أدبيّة 423

قصد/نيّة 23، 49، 50، 55، 67-

69، 73، 75، 143

قصد إخباريّ 94

قصد الإيهام 436

278، 222، 197، 190	كل/جميع	22	قول نمط
272	«كلارك»		قولي
375، 372-370، 353، 311، «كلير»		عمل قولي 62، 63، 117، 132،	
462، 390-383، 377			430
81، 48، 47، 29	كلام	402، 400، 87، 86	قياس/تمثيل
491، 481، 474	أدوار الكلام	180، 62	قيمة
249	فعل القول	164	قيمة وظيفة دور
450، 449	لحظة التكلم		
386-384، 116، 52، 49، 48	كلمة		
444، 401، 388			
60	كلمة إنشائية	366-364، 155	«كابلان»
24	كلمة متضمنة للتعليمات	305-304 [à peine]	كاذب
[Mot instructionnel]			308
			كاذب
453	«كوب»	231	قيمة الصدق
462، 461	«كوريلان»	251، 250، 248، 225	«كروتون»
481	«كولتارد»	266، 263، 262، 261، 260، 259	
195، 193، 192، 25	«كورنيلي»	271، 200	«كارستون»
299، 294		36	«كارناب»
480	«كونين»	356، 345	«كاستانيدا»
200	«كوهن»	453	«كامب»
502	كيان غير لسانی	230، 225، 109، 30	«كمبسون»
472	«كيربرات - أوريكيوني»	62، 59، 51 [fausseté]	كذب
73	«كيرودا»	234، 74	
253	«كيان أ.و.»	118، 117 [mensonge]	كذب
		440	«كرسويل»
		-166، 156، 155، 81	«كريبك»
		176، 172-171، 169	
186، 21، 20	لأن [Parce que]	473، 36، 33، 30، 29	كفاءة
482، 465، 243		33	كفاءة تواصلية
487، 477-475، 472، 34، 33	«لابوف»	33، 30	كفاءة لسانیة
436	لاحقة	36	نظرية الكفاءة

- 91، 93، 116، 105، 129، 131، 133، 155،
 156، 166، 225، 254، 323، 324، 331،
 381، 384، 407، 456، 493، 499
 آلية تأويلية 129
 لسانيات الإنجاز 471
 اللسانيات التثومسكية 29
 اللسانيات التعاملية 472
 اللسانيات التوليدية 354، 498
 لسانيات الجملة 473
 لسانيات الخطاب 463
 اللسانيات الشكلية 473
 لسانيات القدرة 471
 لسانيات الكلام 471
 لسانيات اللغة 471
 لسانيات نصية 447، 463، 472
 المعالجة اللغوية 121، 131
 مكون لغوي 23، 38، 39، 85،
 86، 218، 292
 النظرية اللسانية 35
 لغة 299
 لفظ لغوي 502
 لكن [Mais] 20، 21، 23، 24، 86،
 185، 197، 256، 281، 283-285، 303،
 307، 308
 معنى صدقي 197
 لوشار، 179
 لويس، 155، 423، 440
 ليتش، 253
 ليفنسن، 25، 32، 33، 36، 195، 197-
 199، 206، 222، 225، 229، 251، 252،
 253، 263، 267، 269-270، 272-274،
 225، 228، 248، لانجوندون،
 لايكوف ج.، 31، 160، 201، 213،
 215-217، 259، 311، 377، 383، 386،
 392
 لايكوف ر.، 253
 لايمكن، 106-115، 119-121
 لايتز، 36
 لبس 54، 55، 60، 125، 127، 133،
 145، 228، 252، 271، 373، 403، 491
 لبس تداولي 132، 133
 لبس تركيبي 125، 131، 133،
 146، 373
 لبس حاصل في مدى 163، 164،
 232
 لبس دلالي 125، 133، 146،
 192، 373، 374
 لبس لغوي 131، 146
 لبس معجمي 125، 131، 132،
 146، 373
 نظرية اللبس 192، 194، 228،
 262
 لسان / لغة 19، 23، 25، 27، 29،
 30، 47، 48، 52، 66، 68، 77، 79، 80-
 83، 176، 238، 321، 322، 498
 لغة مكتوبة 447
 لغة طبيعية 18، 25، 32، 88،
 101، 106، 179، 182، 187، 189، 195،
 225، 258، 294، 299، 444
 لسان فردي 324
 لسانيات / لسانی / لغوي 17-19، 22،
 24، 25، 29، 30، 33، 34، 40، 48، 76،

مبادئ تداولية	462، 471، 477-479، 486-487، 490-
مبادئ تداولية تابعة ثقافياً 253	492، 495
مبادئ تداولية كونية 253	«ليفيلت» 34
مبدأ	
مبدأ تأويل الخطابات الزمنية	م
454، 455	
مبدأ التكثير في المحتوى	مؤسسي عمل مؤسسي 56، 76، 77
الإبلاغي 271	مؤشر / مؤشر
مبدأ التقليل في الأشكال	[indicareur] 89، 346-347، 448
اللغوية 271	شبه مؤشر / مؤشر 346-347
مبادئ التكوين الجيد للخطاب	مؤلف 329، 332، 425، 426، 429،
244	431، 434، 435، 445
المبدأ الفريغي 248 [Principe	ما بعدتي قضية ما بعدية 168
Frégéen]	«مارتان ج. ن.» 228
[مبدأ التأليف]	«مترنان ر.» 230
[Principe de compositionnalité]	«مارندان» 474
مبدأ «إ» (الإبلاغية) 274	ماض
مبدأ «ع» (العلاقة) 271	الماضي البسيط 83، 447-449،
مبدأ «ك» (الكمية) 271، 273	451
مبهم لفظ مبهم 106، 107، 115، 125،	الماضي المركب 83، 85،
127، 133، 311، 374، 375، 376، 397	448، 451
مبهم ذاتي 375	ماض مبهم 83، 447، 448
مبهم متعدد الأبعاد 375	ماض مستمر 83، 85، 336، 447-
متحدث به [متحدث عنه]	449، 451
[Rhème# Thème] 458	ماض منقطع 83، 447، 448، 451
متحدث عنه [حديث]	ما قبلي 168، 169، 171
[Thème # propos] 84، 310،	قضية ما قبلية 168
456، 457-458، 461	قول ما قبلي 168، 169
متحدث عنه مشترك 460	متنوع 24، 39، 40، 86، 96، 194،
متصور / مفهوم 28، 81، 83، 120،	218
140، 142، 145، 146، 383، 384، 396،	منطقي 180
408، 415، 444	مشبع 39

متكلم 29، 30، 64، 81، 83، 89، 90.	متصور مركب 444
91، 326-330، 332-334، 340، 342.	متضمن في القول
344، 345، 450	عمل متضمن في القول 43، 62-
أولية المتكلم 451	70، 73، 112، 117، 132، 215، 241،
المتكلم بصفته كائنا من	310، 326، 327، 429، 430، 431، 433،
العالم 81، 327، 330، 333	435، 445، 492
المتكلم بصفته متكلمًا 81،	إخفاق العمل المتضمن في القول 68
327، 330، 333	عمل متضمن في القول أولي 209، 214
متماكب جزء من القصة 41	عمل متضمن في القول ثانوي 209، 214
مثير 158، 159، 160، 163، 164،	عمل متضمن في القول غير مباشر 213
165، 173، 452	الغرض المتضمن في القول 71-
مجاز اضطراب 401	73، 210
مجاز مرسل 98، 401، 402، 407	فعل متضمن في القول 70، 72،
مجاز مرسل علاقته غير كل جزء 401،	73، 211
402، 407	قوة العمل المتضمن في القول
مجال [domain] 186	31، 65، 70، 71، 111، 113، 114، 121-
محادثة 33، 467، 472	123، 132، 186، 240
محادثة طبيعية 471	تخصيص قوة العمل المتضمن في القول
محدثي / محدثية	495
تعامل محدثي 34	مؤشر القوة المتضمنة في القول
قاعدة غير محدثية 253	112، 113
قاعدة محدثية 32، 253	منطق متضمن في القول 73
قيد محدثي 468	واسم القوة المتضمنة في القول
محاكاة [mimésis] 424	65، 66، 68، 69
محاكاة [simulation] 86، 475	متعدد الأصوات
إستيمولوجيا المحاكاة 81	تحليل متعدد الأصوات 328،
عملية المحاكاة 81	333
نظرية المحاكاة 87	نظرية تعدد الأصوات 426
محايد	متعدد المعنى
قيمة الصدق 230-233	لفظ متعدد المعنى 391، 392،
محتملة	393
قضية محتملة 168	نظرية تعدد المعنى 391

- مُحَسَّن 399، 402
محمول / مسند 48، 49، 52، 198، 457، 456، 311، 277
- المسند الاستعاريّ 412
محمول إنشائيّ 215
محمول إنشائيّ مجرد 31
محيط عرفانيّ 141، 142
محيط عرفانيّ فيزيائيّ / ماديّ 120، 140-142، 351، 419
محيط عرفانيّ غير لغويّ 139
محيط عرفانيّ لغويّ 139
محيط عرفانيّ مشترك 142، 151-153، 241
- محيل ذاتيّ 21
دلالة المحيل ذاتيّاً 20
وظيفة المحيل ذاتيّاً 20
مخاطب 82، 91، 326، 330، 331
مُخاطبة 34، 468-470، 473، 481-486، 490-492
مخصّص [clivée]
- بناء مخصّص 260، 459
بناء شبه مخصّص 260
شكل مخصّص 456
مخالف للوقائع
مقام مخالف للوقائع 169
مدلول 81، 93
مدى / حيز 179، 186، 474
حيز النفي 228
حيز النفي الضيق 227
حيز النفي الواسع 227
مرادف 186، 256، 394
مرجع
- إسناد المراجع [تعيين المرجع] 116، 125، 127، 129-153، 155، 172، 240، 341، 349، 495
مرجع / مُحال عليه 114، 115
116، 129، 157، 167، 171، 227، 337، 350-372، 380، 384، 445
تحديد المرجع 171
تخصيص المرجع 135، 167
مرجعيّ / إحاليّ
استعمال إحالي 139، 149، 150، 151
لفظ إحالي 129، 133، 145، 151، 157، 170، 334، 340، 349-372، 380
مردود 91، 96
مرسل إليه 142، 220، 221، 222، 292، 326
مرويّ له 90
مركبيّ قاعدة مركّبة 33، 36
مسار تداولي 367-369
مسار تمثيلي 95
مسار سياقي 266
مستقبل 448، 451
مستقلّ تعبير غير مستقلّ مرجعيّاً 135
تعبير مستقلّ مرجعيّاً 135، 136
لفظ مرجعيّ غير مستقلّ 116
مستقلّ مرجعيّاً 134، 381
لفظ مستقلّ مرجعيّاً 351، 356-358
مستوى / رتبة 179، 182، 187
مسرّحة 424
مسلمة مسلمة المحادثة 213، 214، 216

422، 419، 99	معرفة موسوعية	277، 214، 213	مسلمة المعنى
	معرفة مشتركة		مسند إليه [# مسند]
238	[savoir mutuel]	457-456	[Sujet # prédicat]
168	معرفي		مشابهة (أطلب تشابه)
307، 289، 89، 80، 25	معلومة	93	مُشَفَّر
	إضافة معلومات	363، 362، 358	مُشَبَّع مرجعيًا
92	معلومات إجرائية		مُشَبَّع دلاليًا
28	حذف معلومات	361، 360، 351	
92	معلومة تبشيرية	365، 362	
449	معلومات تصوّرية	501، 115، 107، 106	مُشِيرَات
141، 140	معلومة جديدة	93	مصدر
458، 456، 96	معلومة حاصلة		مصفاة مصفاة « إن »
458، 456	معلومة غير تبشيرية		[Filtre de si]
449	معلومة غير لغوية	250	مصفاة « أو »
22، 21	معلومة قديمة		[Filtre de ou]
458	معلومة لغوية	381	مُصَنَّف اسم عادي
22، 21	معلومات معجمية		لفظ
444، 140	معلومات منطقية		مضمون دلالي
444، 140	معلومات موسوعية		مضمون دلالي خاو
167، 62، 61، 32، 23، 20	معنى	394	
323، 311، 227، 226، 218، 170	الحد الأدنى من المعنى		[Sémantisme nul]
192	معنى القول		مضمون قضوي
79	معنى المتكلم للقول	107، 73، 72، 71،	
404، 97	معنى أصلي	186، 111، 108	قاعدة المضمون القضوي
417، 410، 409، 405	معنى تداولي		واسم المضمون القضوي
401	معنى توسعي	69	مظهري / مظهرية
235، 182	معنى الجملة		صنف مظهري
404، 248، 39	معنى مشتركة	454، 453	معجم
417، 409، 405	معنى مشتركة	383، 322، 238، 19	معرفة
			[connaissance]
			معرفة يّة عند المتخاطبين
			معرفة مشتركة
			[commune]
			معرفة مشتركة
			[mutuelle]

[Paradoxe de Wang]	معنى حرفي 39، 79، 97، 98،
مفسر 115، 160، 161، 259، 260،	102، 197، 202، 214، 219، 325، 399-
502، 372-367، 358-351	422
التحديد التداولي للمفسر 368	معنى صدقي 235
التحديد اللغوي والتداولي	معنى ضمني 98
للمفسر 368	معنى غير صدقي 182
مفسر غائب 370، 371	معنى القول 17، 25، 31، 38،
مفهوم 172	80، 86، 201، 202، 218، 228، 302، 315،
مقابلة 408	325، 326، 333
مقارن التسوية 309-310	معنى قوي 192
مقام 218	معنى الكلمة 404
مقتضى 84، 108، 221، 227، 241-	معنى المتكلم 79
245، 291، 293، 459، 467	معنى مجازي 399-422
مقدم [Conséquent] 183، 250،	معنى مُستلزم مُحادثيًا 214
259، 337	معنى مشتق 39
مقدمة [Prémisse] 95-97، 101،	معنى معجمي 135، 136، 139،
120، 131، 143-144، 152	156، 341، 346، 358، 362، 384، 389،
مقدمة مضمّنة 99، 100	397، 501
مقدمة [Préface] 430، 436	معنى منطقي 197
مقطوعة / مقطع 454، 467، 474	معنى وضعي 257
مقطع سردي محذوف 464	معنى مجازي 401
مقطوعة الأعمال 464، 465،	[sens tropologique]
472	مُعَوّض / مَعَوّضَات
مقطوعة غير نموذجية 478	[Substituts] 89، 448
مقطوعة مسبقة 482	معيّار 401، 402، 407، 498
مقطوعة مُقحمة 478	معيّارية
مقطوعة نموذجية 478	قاعدة معيارية 66
مقولة 383-396	مُعَيّن صارم 170، 171
مقولة أساسية 389، 390، 397	غير صارم 170
مقولة خطائية 33، 473	مفارقة 439
مقولة طرازية 391	مفارقة زمانية 451
مقولة غير معجمية 36	مفارقة وانغ 376، 379، 395

ممكّن ممكن 498، 499، 502	مقولة مركّبة 33، 36
ممكّن تداوليّ 505	مقولة معجميّة 36
ممكّن لسانی 505	المقولات العالیة الرتبة 390
ممكّن مادیّ 498، 499، 502	[Catégories superordonnées]
مناسبة [Pertinence] 91، 92،	مَقُولَة 383، 386، 387، 388، 389،
124، 143، 271، 421	392، 395
مبدأ المناسبة 22، 91، 124،	مقوليّ انتماء مقوليّ 272، 501
126، 142، 143، 146، 148، 200، 271،	مُكافئ 187، 193، 200
362، 372، 397، 455	مُكاولي، 31، 180
مناسبة مشروطة 472، 477، 478	مكوّن 479، 486
نظريّة المناسبة 73، 78، 91-	مكوّن أساسيّ 484
103، 139-146، 200، 240، 271، 371،	مكوّن استهلاكيّ 468، 469
372، 442، 488	مكوّن تابع 484
ضمان للمناسبة 91	مكوّن التبادل 481، 483، 485
[Garantie de pertinence]	مكوّن تفاعليّ 468، 469
المناسبة بأقصى نسبة 91	مكوّن موجّه 484
[Pertinence optimale]	مكوّن المحادثة 479
فرضيّة المناسبة القصوى 124	مكوّن حواريّ 486
مسلمة المناسبة القصوى 143	مكوّن المخاطبة 470، 482،
[Présomption de pertinence	484، 485
optimale]	مكوّن غير قابل للتكرار 486
رجحان المناسبة 91	مكوّن غير لغويّ 490
[Présomption de pertinence]	مكوّن غير مفضّل 479
مُنجز [#صنف]	مكوّن قابل للتكرار 482، 486
[Token # type] 123	مكوّن القول 456، 458
منطق / منطقيّ 18، 179، 208، 299	مكوّن مركّب 482
حكمّة منطقيّة 226	مكوّن مفضّل 479
مبدأ منطقيّ 248	مكوّن مونولوجيّ 484، 486
منطق الأعمال 472	مكوّنات - جينات، 31
منطق جهيّ 155، 169	ملاءمة 467
منطق طبيعيّ 88، 213	ملبس لفظ ملبس 374
منطق غير صورّيّ 88	ملكيّ 134، 135، 156، 347

[Topoï contraires]	منطق القضايا 179، 180
مواضعة/وضعية 69، 257	منطق مفهومي 31، 261، 264
موجه عمل موجه 72، 77	منطق المحمولات 179، 180،
255، 113 «مورغان»	278
«مورفي» 225	منطوق [Posé] 84، 108، 221، 241-
«موريس» 36، 493	245، 293، 294، 459، 467
موسى أوكام مُعدّلاً	منظور المتكلم [Perspective] 424
مبدأ موسى أوكام مُعدّلاً 24،	منظوماتي [modulariste]
234	تصوّر منظوماتي 130
[Principe de rasoir d'Occam	نظرية منظوماتية 39، 40، 125،
modifié]	139
«موشلر» 36، 88، 90، 179، 185، 241،	منظومة
284، 285، 302، 318، 466، 468-470،	منظومة مخصّصة 120
473، 479، 481، 486، 489، 492	منظومة لسانية 120
موضع [Topos] 80، 88، 89،	منظومة طرفية 125، 126
301، 317-322	[module périphérique]
موضوع موضوع السرد 426	منظومي [modulaire] نظرية منظومية
موضوع موضوع منطقي 457	37
موطن ذكر 22	منظومية الفكر 130
موقف 52، 61، 63، 69، 71، 72،	منع تحصيل الحاصل قانون منع
237، 331، 335	تحصيل الحاصل 314
موقف قضوي 99، 175، 236	منفذ ممتاز
فعل معبر عن موقف قضوي	[Accès privilégié] 344
249، 345	منهج إثنوغرافي 33
«مونتاق» 225، 259، 261، 264	منوال المنوال التراتبي والوظيفي 479،
482، 486	481، 483
خطاب مونولوجي 486	منوال الشروط الضرورية
ميثافيزيقي 118، 157، 168	والكافية 383-386
ضرورة ميثافيزيقية 169	منوال عرفاني مؤمل 160، 392
ميثاقاعدة 466-467	مواضع [Topoï] 22، 80، 88،
ميثاق لغة 101	301، 317-322
ميثاقمتنوع 180	المواضع المتناقضة 317، 321

نفى 20، 21، 108، 180، 182، 223،

225، 226، 227، 228، 232، 233، 234،

235، 242، 249، 265، 285، 327، 409

عامل النفي 179، 180، 231

قانون النفي 229، 285

قائمة الصدق 181

نفى جدالي 285، 298، 299،

328، 329

نفى خارجي 232-234، 235،

262

نفى داخلي 232-234، 262

نفى صدقي 235

نفى عادي 263

نفى غير صدقي 235

نفى غير موسوم 234

نفى قضوي 66

نفى متضمن في القول 66

نفى لغوي 182

نفى متضاد 263

نفى موسوم 234

نفى ميتا لغوي 27، 235، 285،

298، 327

نفى وصفي 235، 285، 287،

299، 328

نمط 22، 123

نمطي

خاصية نمطية 388-390

نمو (اطلب تطور)

«نوزيك» 342، 343

نوع

اسم النوع 380، 381

«نوبنغ» 155-158

هـ

«هارنيس» 488

«هافيلند» 272

«هاليداي» 458

«هامبرغر» 448

«هايمس» 33، 472

هدف 158-166، 173، 452

هنا 17، 106، 359

هناك 106

هو 82، 134، 349، 352، 354، 355،

356، 370، 371

«هوير» 449

«هورن» 27، 32، 195، 197، 231، 235،

251، 253، 267، 270، 271، 273، 275،

462

«هوكيت» 457

هوية 159

التطابق عبر العوالم الممكنة

170

هي 371

«هياالمسلاف» 81

و

و 25، 185، 190، 191، 194، 195،

196، 197، 198، 199، 200، 243، 256،

267، 268، 270، 272

إدراج الواو 97

حذف الواو 97

قائمة الصدق 180

الواحد واحد	علاقة الواحد واحد	وصف غير محدد 115
481		وصفيّ [descriptif]
واقع / حالة	454	قدرة وصفية 94، 299
واقعيّ 504		قول وصفيّ 43، 61، 418
تصوّر واقعيّ 129		مسلمة وصفية 53، 118
وجه مجازيّ 449، 245		وصفيّ [descriptive]
مجاز جار في خطاب 401		إيهام وصفيّ 53، 57، 74، 118
مجاز جار في كلمة 401		فكر وصفيّ 418
وجه مجازيّ بلاغيّ 396، 207		وصفيّ [descriptiviste]
434، 420		أطروحة وصفية 30، 312
وجه مجازيّ دلاليّ 401		وصفيّ [constatif] 57، 61، 62، 74
وجهة نظر 426، 331، 329، 90		قول وصفيّ 61
وجهة نظر غير معقولة / عابثة		وصفيّ [constative] إثبات وصفيّ
330، 329، 90		57 [Point de vue absurde]
وجهة نظر معقولة 329		وصل 180، 97، 96
[Point de vue raisonnable]		رابط وصل 15، 25، 32، 179، 180، 185، 187، 194
وحدة		وضع / تواضع 54، 66، 434
وحدة الذات المتكلمة 89، 90		مواضعة اجتماعية 431
333، 332، 323		مواضعة الاستعمال 113
مسلمة وحدة الذات المتكلمة 324		مواضعة التخيل 437
335، 331		مواضعة اللغة 20
قاعدة وحدة ذات الوعي 337		مواضعة المعنى 113
وصف 101، 102، 136، 138، 139		وضعي 75
152-149		وصف محدد 115، 134، 136-139
وصف محدد 115، 134، 136-139		وظيفة 33، 179، 180، 188، 218، 491، 488، 482
166، 164، 157، 156، 149، 148، 139		وظيفة استهلاكية 483
170، 176، 341، 349، 350، 353، 360		وظيفة تداولية 158، 159، 165
371، 367، 366، 364، 361		173، 174، 452، 467، 483
حزمة الوصف المحدد 167		وظيفة تركيبيّة 132، 458
وصف غير محدد 136، 138		
371، 367، 350، 156، 149، 148، 139		

ي

- وظيفة تعاملية 486، 484، 483
 وظيفة تعيينية 155، 133
 وظيفة تفاعلية 483
 وظيفة تفاعلية استهلاكية 483
 وظيفة تمثيل 301، 30
 وظيفة عملية 18
 وظيفة غرضية 458
 وظيفة قضوية 459
 وظيفة لا قولية 485، 483، 468
 492، 491، 490
 وظيفة مفتوحة 174
 وظيفة مونولوجية 484
 وظيفة نحوية 457
 وظيفة وصفية 18
 وَعَدَ 63، 60
 وَعْدٌ 76، 71، 69-68، 54، 46-44
 القواعد التكوينية للوعد 68
 وَعْدٌ كاذب 54
 وَعْدِي عمل وعد 73، 63
 «وول» 311، 259، 225، 31
 «ويفر» 93، 80
 «فاينرش» 451، 449-447
 «ولسون» 78، 73، 40، 39، 30، 28، 22
 79، 90، 91-103، 107-109، 120-126،
 130-132، 139، 152، 200، 204، 208
 225، 238-241، 271، 329، 362، 364
 371-372، 373، 395-396، 417-422
 442، 444-446، 453، 455
- يقيني [Factif]
 استعمال يقيني 247
 فعل يقين 249، 247، 238
 «يول» 370

ثبت المصطلحات العام

فرنسي انجليزي عربي

تنبيه: رتب هذا الفهرس العام حسب ألفبائية اللسان الفرنسي. وأرفق كل مصطلح برقم يحافظ عليه في المدخل العربي والمدخل الإنجليزي. ويسمح هذا الرقم بالنفاذ بسرعة إلى كل مصطلح يروم القارئ معرفة مقابله الإنجليزي أو مقابله الفرنسي انطلاقاً من المدخل العربي. ويسمح هذا الرقم كذلك للقارئ أن يعرف المقابل العربي أو المقابل الفرنسي للمصطلح الذي يعنيه عندما ينطلق من المدخل الإنجليزي.

A

1	abaissement de la négation	1	mitigating negation	1	تخفيض النفي
2	aboutness	2	aboutness	2	موضوع الحديث
3	accent	3	accent	3	نبرة
4	accent focal	4	focal accent	4	نبرة تمييزية
5	accessibilité	5	accessibility	5	نفاذ
6	accessibilité (degré d, --)	6	degree of accessibility	6	درجة النفاذ
7	accomplissement	7	accomplishment	7	أداء
8	accord/concord	8	agreement	8	ترافق / مطابقة
9	achèvement	9	achievement	9	إتمام
10	acte d'assertion	10	assertion act	10	عمل إخبار
11	acte d'énonciation/	11	enunciation Act	11	عمل قول
12	acte illocutoire	12	illocutionary act	12	عمل متضمن في القول
13	acte de langage	13	speech act	13	عمل لغوي
14	acte de langage indirect	14	indirect speech act	14	عمل لغوي غير مباشر
15	acte de présupposition	15	entailment	15	عمل اقتضاء
16	acte de reference	16	reference act	16	عمل إحالة
17	adjectif	17	adjective	17	صفة
18	adverbe	18	adverb	18	ظرف
19	affirmer	19	affirm/ assert	19	أثبت
20	affirmation	20	affirmation	20	إثبات

21	ajustement entre les mots et le monde/	21	word to-world fitting	21	علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم
22	allocataire	22	adresser	22	المخاطب
23	ambiguïté	23	ambiguity	23	لبس
24	ambiguïté de portée des indéfinis	24	ambiguity of indefinite entities	24	لبس حاصل في مدى التكررات
25	analogie	25	analogy	25	قياس
26	analogue	26	analogous/ similar/ analogue	26	مشابه / نظير
27	analyse linguistique	27	linguistic analysis	27	تحليل لساني / لغوي
28	analyse pragmatique	28	pragmatic analysis	28	تحليل تداولي
29	anaphore	29	anaphora	29	عائد (إحالي)
30	anaphorique	30	anaphoric	30	عائدي
31	annulabilité	31	annulability	31	قابلية الإلغاء
32	antécédent	32	antecedent	32	مفسر
33	antécédent possible	33	potential antecedent	33	مفسر ممكن
34	antériorité	34	anteriority	34	أسبقية
35	anti-orienté	35	anti-directed	35	سلب التوجيه
36	antiphrase	36	antiphrasis	36	قلب المعنى
37	antonymes	37	antinomy	37	ضد/أضداد
38	aoriste (l')	38	aorist	38	الماضي المبهم
39	a posteriori/	39	a posteriori	39	ما بعدي
40	a priori	40	a priori	40	ما قبلي
41	appariement	41	mating/pairing	41	اقتران / مزاجرة
42	appropriété	42	appropriateness	42	تلاؤم
43	argument	43	argument	43	حد/ حدود
44	arguments supplémentaires	44	additional arguments	44	حجج إضافية
45	argumentatif	45	argumentative	45	حجاجي
46	argumentatif (échelle)	46	argumentative scale	46	سلم حجاجي
47	argumentation	47	argumentation	47	حجاج

48	argumentative (bizarrerie)	48	argumentative strangeness/oddness	48	غرابة حجاجية
49	argumentative (classe)	49	argumentative class category	49	قسم حجاجي
50	argumentative (cohérence)	50	argumentative coherence	50	انسجام حجاجي
51	argumentative force	51	argumentative strength	51	قوة حجاجية
52	argumentative (orientation)	52	argumentative orientation	52	وجهة حجاجية
53	arrière /fond	53	background	53	خلفية
54	arrière fond conversationnel	54	conversational background	54	خلفية مُحادثية
55	arrière-plan	55	background	55	خلفية
56	article défini	56	definite article	56	أداة التعريف
57	article indéfini	57	indefinite article	57	أداة التنكير
58	aspect	58	aspect	58	مظهر
59	aspect linguistique	59	linguistic aspect	59	مظهر لساني
60	aspect métaphysique	60	metaphysical aspect	60	مظهر ميتافيزيقي
61	aspect nécessaire	61	necessary aspect	61	مظهر ضروري
62	aspect pragmatique	62	pragmatic aspect	62	مظهر تداولي
63	aspect suffisant	63	satisfactory aspect	63	مظهر كاف
64	aspect superficiel	64	superficial aspect	64	مظهر سطحي
65	aspectuel	65	aspectual	65	مظهري
66	assertabilité	66	assertability	66	قابلية الإخبار
67	asserter	67	assert	67	أخبر
68	assertion	68	assertion	68	إخبار
69	assignation	69	assignation	69	تعيين
70	assigner	70	assign/attribute	70	عين / حدّد
71	asymétrie	71	asymmetry	71	لا تناظر
72	attitude	72	attitude	72	موقف
73	attitude propositionnelle	73	propositional attitude	73	موقف قضوي

74	attribution	74	allocation / attribution	74	إسناد / تخصيص / نسبة
75	auditeur	75	listener	75	سامع
76	autobiographique	76	autobiographic(al)	76	سير ذاتي
77	autonomie relative	77	relative autonomy	77	الاستقلال النسبي
78	avant-plan	78	foreground	78	أمامية

B

79	bivalence	79	bivalency	79	ثنائية القيمة
80	bouchon	80	cork	80	سدّاد
81	brièveré	81	brevity	81	إيجاز

C

82	cadre	82	frame	82	إطار
83	calculabilité	83	calculability	83	قابلية الاحتساب
84	canonique	84	canonical	84	أصلي / قانوني
85	caractéristique	85	characteristic	85	خاصية
86	carré argumentatif	86	argumentative square	86	مربع حجاجي
87	catachrèse	87	catachresis	87	مجاز اضطراب
88	catégorie	88	category	88	مقولة
89	catégorie syntaxique	89	syntactic category	89	مقولة إعرابية
90	causalité	90	causality	90	علّية / سببية
91	chaîne	91	chain	91	سلسلة
92	chaîne anaphorique	92	anaphoric chain	92	سلسلة عائدة
93	chaîne de référence	93	reference chain	93	سلسلة إحالة
94	cible	94	target	94	هدف
95	clarté	95	clarity	95	وضوح
96	classe	96	class	96	قسم / فئة
97	code	97	code	97	شفرة
98	code linguistique	98	linguistic code	98	شفرة لغوية
99	cognitif	99	cognitive	99	عرفاني
100	cohérence	100	coherence/ consistency	100	انسجام

101	cohérence référentielle	101	referential coherence	101	انسجام إحالي
102	cohérence thématique	102	thematic coherence	102	انسجام غرضي
103	cohésion	103	cohesion	103	اتساق
104	cohésion discursive	104	discursive cohesion	104	اتساق خطابي
105	communication	105	communication	105	تواصل
106	communication non verbale	106	non-verbal communication	106	تواصل غير لغوي
107	communication verbale	107	verbal communication	107	تواصل لغوي
108	commutation	108	commutation/ substitution	108	استبدال
109	comparaison	109	comparison	109	تشبيه
110	comparatif d'égalité	110	comparative of equality	110	مقارن التسوية
111	compétence	111	comperence	111	كفاءة
112	complement	112	complement	112	متكم
113	compositionnalité	113	compositionality	113	تأليف
114	concept	114	concept	114	متصور / مفهوم
115	conception	115	conception	115	تصور
116	concision	116	concision/ conciseness/ succinctness	116	اختزال
117	concomitance	117	concomitance	117	تلازم
118	condition	118	condition	118	شرط
119	condition d'appropriété contextuelle	119	contextual adequacy condition	119	شرط التلازم السياقي
120	condition d'appropriété cotextuelle/	120	contextual adequacy condition	120	شرط التلازم المقالي
121	condition de cohérence	121	coherence condition	121	شرط الانسجام
122	conditron de contenu	122	content condition	122	شرط المضمون

123	condition d'emploi	123	usage condition	123	شرط الاستعمال
124	condition de satisfaction	124	satisfaction condition	124	شرط الاستيفاء
125	condition de progrès	125	progress condition	125	شرط التنامي
126	condition de félicité	126	felicity condition	126	شرط النجاح
127	condition de vérité	127	truth condition	127	شرط الصدق
128	condition descriptive	128	descriptive Condition	128	شرط وصفي
129	conditions nécessaires et suffisantes	129	necessary and sufficient conditions	129	شروط ضرورية وكافية
130	conditionnel (Le)	130	conditional	130	شرط
131	conditionnelle contrefactuelle	131	counterfactual conditional	131	شرط امتناعي
132	configuration	132	configuration	132	تشكيل
133	confirmer	133	confirm	133	قرّر
134	confirmation	134	confirmation	134	تقرير
135	congruence (la)	135	congruence	135	ملاءمة
136	conjonction	136	conjunction	136	وصل
137	connaissances communes	137	common knowlege	137	معارف مشتركة
138	connecteur	138	connector	138	رابط
139	connecteur argumentatif	139	argumentative connector	139	رابط حجاجي
140	connecteur de disjonction	140	disjunction connector	140	رابط فصل
141	connecteur fermé	141	closed-system connector	141	رابط مغلق
142	connecteurs logiques	142	logical connector	142	روابط منطقية
143	connecteur ouvert	143	open-ended connector	143	رابط مفتوح
144	connexion	144	connection	144	ارتباط
145	connexité	145	connectivity	145	ترابط

146	connotation (# denotation)	146	connotation (# denotation)	146	دلالة الالتزام (# دلالة المطابقة)
147	conséquent	147	consequent	147	المقدّم
148	constituant	148	constituent	148	مكوّن
149	constituant initiatif	149	initiating constituent	149	مكوّن استهلالي
150	constituant réactif	150	reactive constituent	150	مكوّن استجابي
151	construction/ construction	151	structure	151	بناء / تركيب
152	constructions clivées	152	cleft constructions/ structures	152	أبنية التخصيص
153	construction despace	153	space construction	153	بناء الفضاء
154	construction mentale	154	mental Construction	154	بناء ذهني
155	constructions pseudo clivées	155	pseudo-cleft constructions/ structures	155	أبنية شبه التخصيص
156	construction syntaxique	156	syntactic construction structure	156	بنية تركيبية / إعرابية
157	constructiviste	157	constructivist	157	بنائية
158	constructiviste (non -)	158	non constructivist	158	غير بنائية
159	contenu	159	content	159	مضمون
160	contenu Cognitif	160	cognitif Content	160	مضمون عرفاني
161	contenu communiqué	161	communicated content	161	مضمون مبلغ
162	contenu logique	162	logical content	162	مضمون منطقي
163	contenu posé	163	assumed content	163	مضمون منطوق
164	contenu présumé	164	presupposed content	164	مضمون مقتضى
165	contenu propositionnel	165	propositional content	165	مضمون قضوي
166	contenu sémantique	166	semantic content	166	مضمون دلالي
167	contexte	167	context	167	سياق

168	contexte discursif	168	discursif context	168	سياق خطابي
179	contexte épistémique	179	epistemic Context	179	سياق معرفي
170	contexte linguistique	170	linguistic context	170	سياق لغوي
171	contexte modal	171	modal Context	171	سياق جهتي
172	contexte opaque	172	opaque Context	172	سياق معتم
173	contexte pragmatique	173	pragmatic context	173	سياق تداولي
174	contexte situationnel	174	situational context	174	سياق مقامي
175	contextuel	175	contextual	175	سياقي
176	contingent	176	contingent	176	غير ضروري
177	continuité	177	continuity	177	استرسال
178	continuité thématique	178	thematic Continuity	178	استرسال غرضي
179	contradiction	179	contradiction	179	تناقض
180	contradiction argumentative	180	argumentative contradiction	180	تناقض حجائي
181	contradiction logique	181	logical contradiction	181	تناقض منطقي
182	contrainte	182	constraint	182	قيد
183	contraposition	183	contraposition	183	عكس النقيض
184	convention	184	convention	184	مواضعة
185	convention de non discutableté/	185	unquestionability convention	185	مواضعة عدم قابلية النقاش
186	conventionnalité	186	conventionality	186	قابلية الوضع
187	conversation	187	conversation	187	محادثة
188	conversationnaliste	188	conversationalist	188	محادثائي / اتجاه محادثي
189	conversationnel	189	conversational	189	مُحادثي
190	co-occurrence	190	co-occurrence	190	توارد
191	co-référence	191	coreference	191	تقارن إحالي
192	co-référentiel	192	coreferencial	192	مُقارن إحاليا

D

193	décitation	193	disquotational principle	193	مبدأ التعمد
194	déclencheur	194	trigger	194	قادح
195	décodage	195	decoding	195	فك الشفرة
196	défini	196	definite	196	معرفة
197	degré	197	degree	197	درجة
198	déictique	198	deictic	198	إشاري
199	déictique (référence ...)	199	deictic (reference ...)	199	إشارية (إحالة)
200	deixis	200	deixis	200	إشاريات
201	délocutif	201	delocutive (derived from an expression)	201	اقتوالي
202	délocutivité	202	capacity to be derived from an expression	202	اقتوالية
203	démonstratif (pronom)	203	demonstrative	203	اسم إشارة
204	démonstrative (référence)	204	demonstrative (reference)	204	إيمائية (إحالة)
205	dénotation (# connotation)	205	denotation (# connotation)	205	دلالة المطابقة (#دلالة الالتزام)
206	dénotation	206	denotation	206	تعيين
207	dénoré	207	denotatum, referent	207	مُعين
208	désambigüiser	208	disambiguation	208	رفع اللبس
209	descriptif	209	descriptive	209	وصفي
210	description complète	210	complete (full) description	210	وصف تام
211	description définie	211	definite description, expression	211	وصف محدد
212	Description incomplète	212	incomplete description	212	وصف ناقص
213	description indéfinie	213	indefinite description	213	وصف غير محدد

214	description présuppositionnelle	214	presuppositional description	214	وصف اقتضائي
215	description sémantique	215	semantic description	215	وصف دلالي
216	désignateur	216	designator	216	مُعيّن
217	désignateur rigide	217	rigid designator	217	مُعيّن صارم
218	désignation	218	label	218	تعيين
219	détachable	219	detachable	219	قابلة للانفصال
220	déterminant	220	determiner	220	أداة التعيين
221	détermination	221	determination, determiner relations	221	تعيين / تحديد
222	dialogue	222	dialogue, interlocution	222	حوار
223	dialogique	223	dialogic(al)	223	حواريّ
224	différence sémantique	224	semantic difference	224	فارق دلالي
225	discours	225	discourse, speech	225	خطاب
226	discours narratif	226	narrative discourse	226	خطاب سردي
227	discours rapporté	227	reported speech	227	خطاب محكي
228	disjonction	228	disjunction	228	فصل
229	distinction	229	distinctiveness	229	تمييز

E

230	énoncé	230	utterance	230	قول
231	environnement cognitif mutuel	231	mutual cognitive environment	231	محيط عرفانيّ مشترك
232	équivalent	232	equivalent	232	مكافئ
233	espace	233	space	233	فضاء - فضاءات
234	espace de l'univers raconté	234	space of the told universe	234	فضاء الكون المرويّ
235	espace - enfant	235	son space	235	الفضاء الابن
236	espace hypothétique	236	space hypothetical	236	الفضاء الافتراضي
237	espace mental	237	mental space	237	الفضاء الذهنيّ
238	espace parcours	238	path space / trajectory space	238	فضاء المسار

239	espace – parent	239	father space	239	الفضاء القرين
240	état de fait	240	state fact (of affairs)	240	واقع الحال / الأمر الواقع
241	évaluation	241	evaluation	241	تقويم
242	événement(s)	242	event(s)	242	حدث – أحداث
243	éventualité positive	243	positive eventuality	243	احتمال موجب
244	exclamation	244	exclamation	244	تعجب
245	expérience	245	experience	245	تجربة
246	expert	246	expert	246	خبير
247	explicite	247	explicit	247	صريح
248	explicitation	248	explicitation	248	تصريح
249	expression	249	expression	249	عبارة / تعبير
250	expression définie	250	definite expression	250	تعبير محدد
251	expression déictique	251	deictic expression	251	تعبير إشاري
252	expression démonstrative	252	demonstrative expression	252	تعبير إيماني
253	expression indéfinie	253	indefinite expression	253	تعبير غير محدد
254	expression linguistique	254	linguistic expression	254	عبارة لغوية
255	expression nominale	255	nominal expression	255	تعبير اسمي
256	expression possessive	256	possessive expression	256	التعبير الدال على الملكية
257	expression référentielle	257	referential expression / referring expression	257	التعبير الإحالي / عبارة إحالية
258	extensif	258	broad, extended	258	توسعي
259	extension	259	extension	259	توسيع / توسعة
260	extension (# intension)	260	extension (# intension)	260	ما صدق (# مفهوم)
261	extralinguistique	261	extralinguistic	261	غير لغوي

F

262	fabuliste	262	fabulist	262	راوي الحكايات العجيبة

263	facteur(s)	263	factor(s)	263	عامل - عوامل
264	factif (verbe)	264	Factive verb	264	فعل يقين
265	faisceau de descriptions définies	265	bundle of definite descriptions	265	حزمة الأوصاف المحددة
266	faits de discours	266	discourse facts	266	وقائع خطاب
267	faits sémantiques primaires	267	primary semantic facts	267	وقائع دلالية أولية
268	faux	268	false	268	كاذب
269	fausseté	269	falsity	269	كذب
270	fiction	270	fiction	270	قصة / تخيل
271	fiction principale	271	main fiction	271	قصة رئيسية
272	fiction secondaire	272	secondary fiction	272	قصة ثانوية
273	figure(s)	273	figure(s)	273	وجه مجازي - وجوه مجازية
274	figure de mot	274	trope	274	مجاز جار في كلمة
275	figure de signification	275	trope	275	وجوه معنوية
276	figuré	276	figurative	276	مجازي
277	filtre	277	filter	277	مصفاة
278	fixation	278	fixation	278	تحديد
279	flou	279	fuzzy	279	ضبابي
280	focal	280	focal	280	تبشيري
281	focus	281	focus	281	بؤرة
282	fond	282	core / depth	282	عمق
283	fonds commun	283	common core	283	خلفية مشتركة
284	fonction	284	function	284	وظيفة - دالة
285	fonction désignative	285	denotational function	285	وظيفة تعيينية
286	fonction discursive	286	discourse function	286	وظيفة خطابية
287	fonction pragmatique	287	pragmatic function	287	وظيفة تداولية
288	fonction référentielle	288	referential function	288	وظيفة إحالية

289	fonction de représentation	289	representative function	289	وظيفة تمثيل
290	fonction de rôle	290	role function	290	وظيفة الدور
291	force illocutionnaire	291	illocutionary force	291	قوة مضمنة في القول
292	formaliste	292	formalist	292	شكلاني
293	forme	293	form	293	شكل / صورة
294	forme canonique	294	canonical form	294	شكل أساسي
295	forme clivée	295	cleft form	295	أبنية التخصيص
296	forme logique	296	logical form	296	صورة منطقية
297	formel	297	formal	297	شكلي
298	formule	298	formula	298	عبارة جبرية / صيغة
299	frontal	299	frontal	299	صدارة - تصدر
300	frontale (Position --)	300	frontal (Position --)	300	صدر
301	futur	301	future	301	المستقبل
302	futur antérieur	302	future perfect	302	مستقبل الماضي

G

303	geste	303	gesture	303	إشارة حسيّة
304	glissement	304	shift	304	انزلاق
305	graduation homologue d'une échelle argumentative	305	homologous gradation of an argumentative scale	305	التدرج المتجانس لـم حجائي
306	grammaire générative	306	generative grammar	306	نحو توليدي
307	grammaticalité (la)	307	grammaticality	307	النحويّة
308	groupe nominal	308	nominal group / nominal phrase	308	مركّب اسمي

H

309	histoire	309	history	309	حكاية
310	hyponyme	310	hyponym	310	مُضَو
311	hyponymie	311	hyponymy	311	انضواء

312	hypothèse (s)	312	assumption(s) / hypothesis, hypotheses	312	فرضية - فرضيات
313	hypothèse contextuelle	313	contextual assumption	313	فرضية سياقية
314	hypothèse d'arrière-plan	314	background assumption	314	فرضية خلفية
315	hypothèse implicative	315	implicative assumption	315	فرضية استلزامية
316	hypothèses mutuellement manifestes	316	mutually manifest assumptions	316	فرضيات بيّنة عند المخاطبين
317	hypothético- déductif	317	hypothetico- deductive	317	فرضي استنتاجي

I

318	identification	318	identification	318	تعيين
319	identification (processus d-)	319	identification (process of-)	319	عملية التعيين
320	identifier	320	identify	320	عَيّن
321	identique	321	Identical	321	مطابق
322	identité à travers les mondes possibles	322	Identity throughout the possible worlds	322	التطابق عبر العوالم الممكنة
323	idiolecte	323	idiolect	323	لسان فردي
324	idiomes	324	idioms	324	عبارات مكوكة/ مكروكات
325	illocutionnaire	325	illocutionary	325	متضمن في القول
326	imparfait	326	imperfect tense	326	الماضي المستمر
327	implication(s)	327	implication(s)	327	استلزام - استلزامات
328	implication logique	328	logical implication	328	استلزام منطقي
329	implication sémantique	329	semantic entailment	329	استلزام دلالي
330	implication scalaire	330	scalar implication	330	استلزام درجي
331	implicature	331	implicature	331	استلزام خطابي
332	implicature scalaire	332	scalar implicature	332	استلزام خطابي درجي

333	implicature actuelle	333	actual implicature	333	استلزام خطابيّ حاصل
334	implicature clausale	334	clausal implicature	334	استلزام خطابيّ من جملة صغرى
335	implicature conventionnelle	335	conventional implicature	335	استلزام خطابيّ وضعيّ
336	implicature conversationnelle	336	conversational implicature	336	استلزام خطابيّ مُحادثيّ
337	implicature conversationnelle généralisée	337	generalized conversational implicature	337	استلزام خطابيّ مُحادثيّ معمم
338	implicature conversationnelle particulière	338	particular conversational implicature	338	استلزام خطابيّ مُحادثيّ مخصّص
339	implicature figée	339	fossilized implicature	339	استلزام خطابيّ متكلّس
340	implicature généralisée	340	generalized implicature	340	استلزام خطابيّ معمم
341	implicature informative	341	informative implicature	341	استلزام خطابيّ « » (إبلاغيّ)
342	implicature lexicale	342	lexical implicature	342	استلزام خطابيّ معجميّ
343	implicature non conventionnelle	343	non-conventional implicature	343	استلزام خطابيّ غير وضعيّ
344	implicature non conversationnelle	344	non-conversational implicature	344	استلزام خطابيّ غير مُحادثيّ
345	implicature potentielle	345	potential implicature	345	استلزام خطابيّ محتمل
346	implicature qualitative	346	qualitative implicature	346	استلزام خطابيّ نوعيّ
347	implicature Q (quantitative)	347	q (quantitative) implicature	347	استلزام خطابيّ ك (كمّيّ)
348	implicature Q/M	348	q/M implicature	348	استلزام خطابيّ « ك/ف » (كمّيّ كيفيّ)
349	implicature quantitative généralisée	349	generalized quantitative implicature	349	استلزام خطابيّ كمّيّ معمم
350	implicite/implication	350	implicit/implicature	350	ضمني/تضمن

351	impliciter	351	implicate	351	ضَمَن استلزاماً خطائياً
352	implicite (sens --)	352	implicated (meaning)	352	معنى مضمَّن
353	impliquer	353	imply	353	استلزم
354	incise	354	parenthetical clause	354	جملة معترضة
355	inclusion	355	inclusion	355	تضمَّن
356	indéfini	356	indefinite	356	نكرة
357	indétermination	357	indeterminacy / vagueness	357	إطلاق / عدم تحديد
358	indexicalité	358	indexicality	358	الإشارية
359	indexicaux (les)	359	deictics / indexicals	359	المشيرات
360	indicateur	360	marker	360	مؤشر
361	indicateur (quasi-)	361	marker (quasi-)	361	شبه مؤشر
362	indication	362	indication	362	إشارة
363	indice	363	index	363	قرينة
364	inférence	364	inference	364	استدلال
365	inférence actuelle	365	actual inference	365	استدلال حاصل
366	inférence déductive	366	deductive inference	366	استدلال استنتاجي / استنباطي
367	inférence logique	367	logical inference	367	استدلال منطقي
368	inférence potentielle	368	potential inference	368	استدلال محتمل
369	inférence pragmatique	369	pragmatic inference	369	استدلال نداولي
370	inférence sémantique	370	semantic inference	370	استدلال دلالي
371	informativité	371	informativeness / informativity	371	إبلاغية
372	information	372	information	372	خبر / معلومة
373	information donnée	373	given information	373	خبر حاصل
374	information focale	374	focal information	374	خبر تثيري
375	information non focale	375	non-focal information	375	خبر غير تثيري
376	information nouvelle	376	new information	376	خبر جديد
377	instruction	377	instruction	377	تعليمات

378	insulte	378	insult	378	شتمة
379	intension (# extension)	379	intension (# extension)	379	مفهوم (# ماصدق)
380	intention	380	intention	380	تصد
381	intention du locuteur	381	speaker intention	381	تصد المتكلم
382	intention référentielle	382	referential intention	382	تصد إحالي
383	intentionné	383	intentioned	383	مقصود / معني
384	interaction	384	interaction	384	تعامل
385	interaction verbale	385	verbal exchange / verbal interaction	385	تعامل لغوي
386	interactionnel	386	interactional	386	تعاملي
387	interactionniste	387	interactionist	387	تعاملي
388	interlocuteur	388	interlocutor / hearer	388	مخاطب
389	interlocuteurs	389	hearer and speaker	389	متخاطبان
390	interpellation	390	call	390	نداء
391	interprétatif	391	interpretative	391	تأويلي
392	interprétation	392	interpretation	392	تأويل
393	interprétation complète	393	complete interpretation	393	تأويل تام
394	interprétation linguistique	394	linguistic interpretation	394	تأويل لغوي
395	interprétation restrictive	395	restrictive interpretation	395	تأويل مقيد
396	interprétation non- restrictive	396	non- restrictive interpretation	396	تأويل غير مقيد
397	interprétation partielle	397	partial interpretation	397	تأويل جزئي
398	interprétation sémantique	398	semantic interpretation	398	تأويل دلالي
399	interprétation stéréotypée	399	stereotyped interpretation	399	تأويل مقولب / منمط
400	interprétation universelle	400	universal interpretation	400	تأويل كلي

401	intersubstituabilité	401	intersubstitutability	401	قابلية التعويض
402	intervalle	402	interval	402	مجال / حيز
403	intervalle (sous --)	403	sub-interval	403	مجال فرعي
404	intervention	404	move	404	مداخلة / تدخّل
405	intonation	405	intonation	405	تنغيم
406	intonationnel	406	intonational	406	تنغمي
407	intra-intervention	407	intra-move	407	بين المداخلات / التدخلات
408	introduceur despace	408	space presentative	408	العنصر الباني للفضاء
409	intuition	409	intuition	409	حدس
410	invention	410	invention	410	اختراع
411	ironie	411	irony	411	سخرية
412	ironie (auto--)	412	self-irony	412	سخرية ذاتية
413	irréel	413	counter-factual	413	لا واقعي

J

K

L

414	langue	414	language	414	لسان
415	langues naturelles	415	natural language	415	ألسنة طبيعية
416	lecture ascendante	416	ascending reading	416	قراءة تصاعدية
417	lexical (sens --)	417	lexical meaning	417	معنى معجمي
418	lexique	418	lexicon	418	معجم
419	lieux communs d'Aristote	419	commonplaces of Aristotle	419	المواضع المشتركة عند أرسطو
420	litote	420	litotes	420	نلطيف
421	littéral	421	literal	421	حرفي
422	littéral (non --)	422	non-literal	422	غير حرفي
423	littéralité	423	literariness	423	الحرفية
424	locatif	424	location / allocative,	424	موضعي
425	locative (Saillance --)	425	locational salience	425	بروز موضعي
426	locuteur	426	locutor, speaker	426	متكلم

427	locution	427	expression	427	عبارة - تعبير
428	logiciste	428	logician	428	ذو منزع منطقي
429	logique	429	logic	429	منطق - منطقي
430	logique intensionnelle	430	intensional logic	430	منطق مفهومي
431	logique intentionnelle	431	intentional logic	431	منطق قصدي
432	logique modale	432	logic (modal logic)	432	المنطق الجهمي
433	loi d'abaissement	433	lowering law	433	قانون التخفيض
434	loi d'anti-tautologie	434	anti-tautological law	434	قانون منع تحصيل الحاصل
435	loi de consistance logique	435	logical consistency law	435	قانون التماسك المنطقي
436	loi de discours	436	maxim of conversation	436	قانون الخطاب
437	loi d'économie de détermination	437	law of determination economy	437	قانون اقتصاد التعيين
438	loi d'enchaînement	438	sequencing principle	438	قانون التعقيب
439	loi d'exhaustivité	439	maxim of quantity	439	قانون الشمول
440	de faiblesse loi	440	weakness principle	440	قانون الضعف
441	loi d'inversion argumentative	441	principle of argumentative inversion	441	قانون العكس الحجاجي
442	loi de litote	442	principle of informativeness	442	قانون التلطيف
443	loi de négation	443	negation principle	443	قانون النفي

M

444	malformation	444	malformation	444	اختلال
445	malformation lexicale	445	lexical malformation	445	اختلال معجمي
446	marque	446	mark	446	أمانة / سمة
447	marque temporelle	447	tense marker	447	أمانة زمنية
448	marqueur	448	marker	448	واسم لغوي

449	marqueur d'accessibilité moyenne	449	middle accessibility marker	449	واسم لغوي ذو درجة نفاذ متوسطة
450	marqueur de faible accessibilité	450	low accessibility marker	450	واسم لغوي ذو درجة نفاذ ضعيفة
451	marqueur de haute accessibilité	451	high accessibility marker	451	واسم لغوي ذو درجة نفاذ عالية
452	marqueurs linguistiques	452	linguistic markers	452	واسمات لسانية
453	maxime	453	maxim	453	حكمة
454	maximes conversationnelles	454	conversational maxim	454	حكم محادثة
455	maxime de manière	455	maxim of manner	455	حكمة الكيف
456	maxime de maximisation	456	maxim of maximization	456	حكمة التكثير
457	maxime de minimisation	457	maxim minimization	457	حكمة التقليل
458	maxime de pertinence	458	maxim of relevance	458	حكمة المناسبة
459	maxime de qualité	459	maxim of quality	459	حكمة النوع
460	maxime de quantité	460	maxim of quantity	460	حكمة الكم
461	maxime de relation	461	maxim of relation	461	حكمة العلاقة
462	maxime de relativité	462	maxim of relativity	462	حكمة النسبية
463	maxime de véracité	463	maxim of quality	463	حكمة الصدق
464	maxime du locuteur	464	speaker's maxim	464	حكمة المتكلم
465	maximes non conventionnelles	465	non-conventional maxims	465	حكم غير رضية
466	mention	466	mention	466	ذكر
467	métalangage du sémanticien	467	semanticist metalanguage	467	ميتالغاة عالم الدلالة
468	métalinguistique	468	metalinguistic	468	ميتالغوي
469	métaphore	469	metaphor	469	استعارة
470	méta-règle (s)	470	metarule(s)	470	ميتا قاعدة - ميتا قواعد

471	métonymie	471	metonymy	471	مجاز مرسل
472	minimalisme	472	minimalism	472	أدنى
473	modalité	473	modality	473	جهة
474	modalisé	474	modalized	474	مُوجَّه
475	mode	475	mood	475	صيغة / نمط
476	modèle	476	model	476	نموال
477	modèle cognitif idéalisé	477	idealised cognitive model = ICM	477	النموال العرفاني المؤمل (ع م م)
478	modèle de l'inférence	478	inference model	478	نموال الاستدلال
479	modèle du code	479	code model	479	نموال الشفرة
480	monde possible	480	possible world	480	عالم ممكن
481	monologique	481	monologic(al)	481	حواري داخلي
482	morphème	482	morpheme	482	صيغ / لفظ
483	multidimensionnel	483	multidimensional	483	متعدد الأبعاد
484	multiplicité	484	multiplicity	484	تعدد

N

485	narration	485	narration	485	سرد
486	narrateur	486	narrator	486	سارد - راو
487	nécessaire	487	necessary	487	ضروري / واجب
488	nécessité	488	necessity	488	ضرورة
489	négation	489	negation	489	نفي
490	négation contradictoire	490	contradictory negation	490	نفي متضاد
491	négation descriptive	491	descriptive negation	491	نفي وصفي
492	négation descriptive vériconditionnelle	492	truth-conditional descriptive negation	492	نفي وصفي صدقي
493	négation externe	493	external negation	493	نفي خارجي
494	négation interne	494	internal negation	494	نفي داخلي
495	négation linguistique	495	linguistic negation	495	نفي لغوي

496	négation marquée	496	marked negation	496	نفي موسوم
497	négation métalinguistique	497	metalinguistic negation	497	نفي ميتا لغوي
498	négation métalinguistique non vériconditionnelle	498	non-truth-conditional metalinguistic negation	498	نفي ميتا لغوي غير صدقي
499	négation non marquée	499	unmarked negation	499	نفي غير موسوم
500	négation ordinaire	500	ordinary negation	500	نفي عادي
501	negation polémique	501	metalinguistic negation	501	نفي جدالي
502	neutre	502	neutral	502	محايد
503	nom ordinaire	503	ordinary noun	503	اسم عادي
504	nom propre	504	proper name	504	الاسم العلم
505	norme	505	norm	505	معيّار
506	notion	506	notion	506	مفهوم



507	objet	507	object	507	موضوع / شيء
508	occurrences	508	occurrences	508	مواطن الذكر
509	opacité propositionnelle	509	propositional opacity	509	غموض قضوي
510	opacité référentielle	510	referential opacity	510	غموض إحالي
511	opaque	511	opaque	511	غامض
512	opérateur	512	operator	512	عامل
513	opérateurs argumentatifs	513	argumentative operators	513	عوامل حجاجة
514	opérateur modal	514	modal operator	514	عامل جهّي
515	oppositif	515	oppositive	515	تقابلّي
516	ordre	516	order	516	ترتيب/درجة
517	ordre scalaire	517	scalar order	517	ترتيب درجي
518	ordre temporel	518	chronological order	518	ترتيب زمنيّ
519	organisation	519	organization	519	انتظام
520	orientation argumentative	520	argumentative orientation	520	توجيه حجاجة

521	orientation négative	521	negative orientation	521	وجهة سالبة
522	ornements	522	ornements	522	محتات
523	ostensif	523	ostensive	523	إشاري
524	oxymoron(s)	524	oxymoron(s)	524	طباق - طباقات

P

525	paradigme	525	paradigm	525	جدول
526	paradoxe	526	paradox	526	مفارقة
527	paradoxysme	527	paradoxysm	527	مقابلة
528	paramètre	528	parameter	528	مقياس
529	paraphrasable	529	paraphrasable	529	قول قابل للشرح
530	paraphrase	530	paraphrase	530	قول شارح
531	parcours	531	path, trajectory	531	مار
532	parole	532	parole, speech	532	كلام
533	particularité(s)	533	particularity(ies)	533	خاصية - خاصيات
534	passé	534	past tense	534	الماضي
535	passé composé	535	present perfect	535	الماضي المركب
536	passé simple	536	preterite	536	الماضي البسيط
537	passif	537	passive	537	مبني للمجهول
538	performance	538	performance	538	إنشاء
539	performatif	539	performative	539	إنشائي
540	performativité	540	performativity	540	إنشائية
541	périphérique (système)	541	peripheral (system)	541	طرفي (نظام)
542	personne	542	person	542	شخص
543	personne (première)	543	first person	543	الشخص الأول / المتكلم
544	personne (deuxième)	544	second person	544	الشخص الثاني / المخاطب
545	personne (troisième)	545	third person	545	الشخص الثالث / الغائب
546	personne subjective	546	subjective person	546	الشخص الذاتي
547	personne non subjective	547	non-subjective person	547	الشخص غير الذاتي

548	personne transcendantale	548	transcendental person	548	الشخص المفارق
549	perspective du locuteur	549	speaker's perspective	549	منظور المتكلم
550	perspective de locution	550	locution perspective	550	وجهة تعبير أو تكلم
551	pertinence	551	relevance	551	مناسبة / إفادة
552	pertinent	552	distinctive / pertinent / relevant	552	مفيد
553	philosophie analytique	553	analytical philosophy	553	فلسفة تحليلية
554	phonologie	554	phonology	554	صوتية
555	phonologique	555	phonological	555	صوتي
556	phrase	556	sentence	556	جملة
557	phrase affirmative	557	affirmative sentence	557	جملة إثباتية
558	phrase assertive	558	declarative sentence	558	جملة إخبارية
559	phrase complétive	559	complement sentence	559	جملة متممة
560	phrase complexe	560	complex sentence, compound sentence	560	جملة مركبة
561	phrase conditionnelle	561	conditional sentence	561	جملة شرطية
562	phrase déclarative	562	declarative sentence	562	جملة خبرية
563	phrase enchâssée	563	embedded sentence	563	جملة مضمنة
564	phrase stativ	564	stative sentence	564	جملة معبرة عن هيئة
565	physiologique	565	physiological	565	فيزيولوجي
566	plan d'énonciation	566	enunciation plan	566	مستوى القول
567	plurilinguisme	567	plurilinguism	567	تعدد لساني
568	plus-que-parfait	568	past perfect	568	الماضي المنقطع
569	point de parole	569	moment of utterance	569	لحظة التكلم
570	point de vue	570	point of view, viewpoint	570	وجهة نظر - زاوية نظر
571	point de vue mixte	571	mixed viewpoint	571	وجهة نظر مشتركة
572	polémique	572	polemic	572	جدالي
573	polyphonie	573	polyphony	573	تعدد الاصوات

574	pontage inférentiel	574	inferential bridging	574	تجسير استدلالي
575	portée	575	scope	575	مدى / حيز
576	portée étroite	576	narrow scope	576	مدى ضيق
577	portée large	577	wide scope	577	مدى واسع
578	posé/présumé	578	asserted, assumed...../ presupposed	578	منطوق/مقتضى
579	position	579	position	579	موقع
580	position frontale	580	frontal position	580	موقع صدارة
581	Présumé	581	presupposed	581	مقتضى
582	présupposition	582	presupposition	582	افتضاء

Q

583	quantifieur, quantificateur	583	quantifier	583	سور

R

584	rang(fonction)	584	level (fonction)	584	مستوى
585	Réciproque	585	reciprocal	585	متبادل
586	récit	586	narrative	586	مرد
587	réurrence	587	recurrence	587	تكرار
588	réursive(s)	588	recursive	588	قابلة للتكرار
589	redondance	589	redundancy	589	إطناب
590	référence	590	reference	590	إحالة
591	référence déictique	591	situational reference	591	إحالة إشارية
592	référence du locuteur	592	speaker reference	592	إحالة المتكلم
593	référence sémantique	593	semantic reference	593	إحالة دلالية
594	réfèrent	594	referent	594	مرجع / محال عليه
595	réfèrent (Le «bon»)	595	valid referent	595	مرجع («مناسب»)
596	référentiel	596	referential	596	مرجعي / إحالي
597	réfutation	597	refutation	597	دحض/تبكيث
598	règle(s)	598	rule	598	قاعدة - قواعد
599	rhème (≠ thème)	599	topic ≠ comment	599	متحدث به ≠ متحدث عنه
600	reprise	600	repetition	600	عودة الذكر/رد

601	rétrospectif	601	retrospective	601	استرجاعي

S

602	saillance	602	salience	602	بروز
603	saillance locative	603	locational salience	603	بروز موضعي
604	saillance situationnelle	604	situational salience	604	بروز مقامي
605	satisfaction	605	satisfaction	605	نجاح
606	saturation	606	saturation	606	تشبع / إشباع
607	savoir mutuel	607	mutual knowledge	607	معرفة مشتركة
608	scalaire	608	gradable / scalar	608	درجي
609	scalarité	609	scalarity	609	درجة
610	scalarité argumentative	610	argumentative scalarity	610	درجة حجائية
611	scénario	611	scenario	611	سيناريو
612	script	612	script	612	سكريبت / خطاطة
613	sémantique	613	Semantics / semantic	613	علم الدلالة / دلالي
614	sémantique cognitive	614	cognitive semantics	614	دلالة عرفانية
615	sémantique de l'énoncé	615	utterance semantics	615	دلالة القول
616	sémantique formelle	616	formal semantics	616	علم دلالة شكلي / صوري / دلالة صورية
617	sens	617	meaning	617	معنى
618	sens conventionnel	618	conventional meaning	618	معنى وضعي
619	sens de l'énonciation du locuteur	619	meaning of the speaker's enunciation	619	معنى قول المتكلم
620	sens implicite	620	implicated meaning	620	معنى مُضمّن
621	sens lexical	621	lexical meaning	621	معنى معجمي
622	sens littéral	622	literal meaning	622	معنى حرفي
623	sens pragmatique	623	pragmatic meaning	623	معنى تداولي

624	sens primitif	624	primitive meaning	624	معنى أولي
625	sens véridictionnel	625	truth-conditional meaning	625	معنى صدقي
626	séquence (s)	626	sequence (s)	626	مقطع - مقاطع / مقطوعة - مقطوعات
627	séquentiel	627	consecutive, sequential	627	تتابعي
628	signification	628	signification, meaning	628	دلالة
629	signification de la phrase	629	sentence meaning	629	دلالة الجملة
630	signification épistémique	630	epistemic meaning	630	دلالة معرفية
631	signification lexicale	631	lexical meaning	631	دلالة معجمية
632	signification métaphysique	632	metaphysical meaning	632	دلالة ميتافيزيقية
633	signification non restrictive	633	non- restrictive meaning	633	دلالة غير مقيدة
634	similitude	634	similarity	634	تمثيل
635	sincérité	635	sincerity	635	صدق
636	situation	636	situation	636	مقام
637	situation contrefactuelle	637	counter(-)factual situation	637	مقام مخالف للواقع
638	situation de communication	638	communicative situation / speech situation	638	مقام التواصل
639	situation de discours	639	discourse situation	639	مقام الخطاب
640	situation d'énonciation	640	situation of enunciation	640	مقام القول
641	situation dialogique	641	dialogue situation / dialogical situation	641	مقام حوار
642	situation monologique	642	monologue situation / monological situation	642	مقام حوار داخلي

643	situation possible	643	possible situation	643	مقام ممكن
644	situationnel	644	situational	644	مقامي
645	sous-entendu	645	implication	645	تلميح
646	spécificité (s)	646	specificity	646	ميزة - ميزات
647	statif	647	stative	647	دال على هيئة / معبر عن هيئة
648	statif (Phrase --)	648	stative (sentence --)	648	جملة معبرة عن هيئة
649	stéréotype	649	cliché	649	قالب - نمط
650	stéréotypé	650	stereotyped	650	مقوبل - منمط
651	stipulé (monde --)	651	stipulated (world)	651	عالم افتراضي
652	stratégie	652	Strategy	652	استراتيجية
653	structuralisme	653	structuralism	653	بنوية
654	structuraliste	654	structuralist	654	بنوي
655	style	655	style	655	أسلوب
656	style direct	656	direct speech	656	أسلوب مباشر
657	style indirect	657	indirect speech	657	أسلوب غير مباشر
658	style indirect libre	658	free indirect speech	658	أسلوب غير مباشر حر
659	stylistique	659	stylistic	659	أسلوبي
660	subjectivité	660	subjectivity	660	ذاتية
661	subjectivité (expression de la-)	661	subjectivity expression	661	تعبير دال على الذاتية
662	subordination	662	subordination	662	إتباع
663	subordonnée	663	dependent	663	تابع
664	substitution	664	substitution	664	تعويض
665	substitution lexicale	665	lexical substitution	665	تعويض معجمي
666	succès	666	felicity	666	نجاح
667	successivité	667	successivity / sequentiality	667	تعاقب - تعاقبي
668	sui-référentiel	668	self-referential	668	إحالة ذاتية
669	suite	669	suite	669	متالية
670	sujet	670	subject	670	ذات
671	sujet (≠ Prédicat)	671	subject (≠ Predicate)	671	مسند إليه ≠ مسند
672	sujet de conscience	672	subject of consciousness	672	ذات الوعي

673	sujet parlant	673	speaker	673	ذات متكلمة

T

674	temporalité	674	temporality	674	الزمنية
675	temporel	675	temporal	675	زمني
676	temps	676	time / tense	676	زمن
677	temps verbal	677	verbal tense	677	زمن الفعل
678	terme	678	element / term	678	لفظ / حد
679	terme déictique	679	deictic term	679	لفظ إشاري
680	terme référentiel	680	referential term	680	لفظ إحالي
681	terminologie	681	terminology	681	مصطلحية
682	textuel	682	textual	682	نصي
683	thématique	683	thematic	683	غرضي
684	thème	684	theme	684	غرض
685	thème (≠ propos)	685	theme ≠ comment	685	متحدث عنه ≠ حديث
686	théorie	686	theory	686	نظرية - نظريات
687	théorie de l'ambiguïté	687	ambiguity theory	687	نظرية اللبس
688	théorie de l'argumentation	688	argumentation theory	688	نظرية الحجاج
689	théorie de la connaissance commune	689	commun ground theory / mutual knowledge theory/ shared knowledge theory	689	نظرية المعرفة المشتركة
690	théorie de la forme (gestaltthéorie)	690	theory of form	690	النظرية الجستالتيّة
691	théorie de la pertinence	691	relevance theory	691	نظرية المناسبة
692	théorie des actes de langage	692	speech act theory	692	نظرية الأعمال اللغوية
693	théorie des descriptions définies	693	definite description theory	693	نظرية الأوصاف المحددة
694	théories des espaces mentaux	694	theory of mental spaces	694	نظرية الفضاءات الذهنية

695	théorie des mondes possibles	695	possible worlds theory	695	نظرية العوالم الممكنة
696	théorie du prototype	696	prototype theory	696	نظرية الطراز
697	théorie de l'univocité	697	theory of univocity	697	نظرية أحادي الدلالة
698	thèse	698	thesis	698	أطروحة
699	thèse de la chaîne causale	699	thesis of causal chain	699	أطروحة السلسلة السببية
700	topicalisation	700	topicalization	700	تصدير
701	topique (≠ commentaire)	701	topic ≠ comment	701	صدر ≠ تعليق
702	topoi (les)	702	topoi	702	مواضع
703	tradition	703	tradition	703	سنة / تقليد
704	trajet interprétatif	704	Interpretive path, trajectory	704	مسار تأويلي
705	transformation interrogative	705	Interrogative transformation	705	تحويل استفهامي
706	transparence	706	tranparency	706	شفافية
707	transparence (— propositionnelle)	707	propositional tranparency	707	شفافية قضوية
708	transparence (— référentielle)	708	Referential tranparency	708	شفافية إحالية
709	trope	709	trope	709	مجاز

U

710	unicité du sujet parlant	710	uniqueness of Adresser / locutor/ sender/ speaker/ transmitter	710	وحدة الذات المتكلمة
711	unité lexicale	711	lexeme / lexical item	711	وحدة معجمية
712	univocité	712	univocity	712	أحادية الدلالة
713	univoque	713	univocal	713	أحادي الدلالة
714	usage	714	usage	714	استعمال

V

715	vague (adj)	715	vague /indeterminate	715	مبهـم
716	vague (n.m)	716	vagueness	716	إبهام
717	valeur	717	value	717	قيمة
718	valeur argumentative	718	argumentative value	718	قيمة حجائية
719	valeur aspectuelle inchoative	719	inchoative aspect	719	قيمة الشروع المظهرية
720	valeur de vérité	720	truth value	720	قيمة الصدق
721	valeur de vérité des énoncés	721	truth value of utterance	721	قيمة صدق الأقوال
722	valeur informative	722	informative value	722	قيمة إبلاغية
723	valeur neutre	723	neutral value	723	قيمة محايدة
724	valeur positive	724	positive value	724	قيمة إيجابية
725	valeur référentielle (des énoncés)	725	referential value	725	قيمة الأقوال الإحالية
726	valeur restrictive	726	restrictive value	726	قيمة تقييدية
727	valeur sémantique fondamentale	727	basic Semantic value	727	قيمة دلالية أساسية
728	variationniste	728	variationist	728	تنوعـي
729	verbe d'attitude propositionnelle	729	verb of propositional attitude	729	فعل دال على موقف قضوي
730	verbe factif	730	factive verb	730	فعل يقين
731	véridictionnel	731	truth-conditional	731	صدقـي
732	véridicité	732	truthfulness	732	صدق
733	vérité contingente	733	contingent truth	733	حقيقة غير ضروريـة
734	vérité nécessaire	734	necessary truth	734	حقيقة ضرورية

Z

735	zeugme	735	zeugma	735	عطف غير المتناسبين

المدخل العربي للمصطلحات

371	إبلاغية	56	أداة التعريف	331	استلزام خطابي
152	أبنية التخصيص	220	أداة التعيين	347	استلزام خطابي
295	أبنية التخصيص	57	أداة التنكير	ك (كمي)	
155	أبنية شبه	472	أدنى	341	استلزام خطابي
	التخصيص	144	ارتباط	» (إبلاغي)	
716	إبهام	34	أسبقية	348	استلزام خطابي
662	إتباع	108	استبدال	ك / ف (كمي)	
103	اتساق	364	استدلال	كفي	
104	اتساق خطابي	366	استدلال	333	استلزام خطابي
9	إتمام		استنتاجي / استنباطي	حاصل	
20	إثبات	369	استدلال تداولي	332	استلزام خطابي
19	أثبت	365	استدلال حاصل	درجي	
713	أحاديّ الدلالة	370	استدلال دلالي	344	استلزام خطابي
712	أحادية الدلالة	368	استدلال محتمل	غير محادثي	
590	إحالة	367	استدلال منطقي	343	استلزام خطابي
591	إحالة إشارية	652	استراتيجية	غير وضعي	
592	إحالة المتكلم	601	استرجاعي	349	استلزام خطابي
593	إحالة دلالية	177	استرسال	كمي معمم	
668	إحالة ذاتية	178	استرسال	339	استلزام خطابي
243	احتمال موجب		غرضي	متكلس	
68	إخبار	469	استعارة	336	استلزام خطابي
67	أخبر	714	استعمال	مُحادثي	
410	اختراع	77	الاستقلال	338	استلزام خطابي
116	اختزال		النسبي	محادثي مخصص	
444	اختلال	327	استلزام -	337	استلزام خطابي
445	اختلال معجمي		استلزمات	محادثي معمم	
7	أداء	328	استلزام منطقي		

345	استلزام خطابي	362	إشارة	50	انسجام حجاجي
محتمل		303	إشارة حسية	102	انسجام غرضي
342	استلزام خطابي	198	إشاري	538	إنشاء
معجمي		523	إشاري	539	إنشائي
340	استلزام خطابي	200	إشارات	540	إنشائية
معتم		358	الإشارية	311	انصواء
334	استلزام خطابي	199	إشارية (إحالة)	81	إيجاز
من جملة صغرى		84	أصلي / قانوني	204	إيمائية (إحالة)
346	استلزام خطابي	82	إطار	281	بؤرة
نوعي		628	أطروحة	602	بروز
335	استلزام خطابي	629	أطروحة	604	بروز مقامي
وضعي			السلسلة السببية	425	بروز موضعي
330	استلزام درجي	357	إطلاق / عدم	603	بروز موضعي
329	استلزام دلالي		تحديد	153	بناء الفضاء
353	استلزام	589	إطباب	154	بناء ذهني
655	أسلوب	41	أقتران / مزاجية	151	بناء / تركيب
657	أسلوب غير	582	اقتضاء	157	بنائية
مباشر		201	اقتوالي	156	بنية تركيبية /
658	أسلوب غير	202	اقتوالية		إعرابية
مباشر حر		415	ألسنة طبيعية	654	بنوي
656	أسلوب مباشر	447	أمارة زمنية	653	بنوية
659	أسلوبي	446	أمارة / سمة	407	بين المداخلات
203	اسم إشارة	78	أمامية		/ التدخلات
504	الاسم العلم	519	انتظام	663	تابع
503	اسم عادي	304	انزلاق	113	تأليف
74	إسناد /	100	انسجام	392	تأويل
تخصيص / نسبة		101	انسجام إحالي	393	تأويل تام

397	تأويل جزئي	606	تشبع / إشباع	484	تعدّد
398	تأويل دلالي	109	تشبيه	573	تعدد الاصوات
396	تأويل غير مقيد	132	تشكّل	567	تعدد لساني
400	تأويل كلي	630	تصدير	377	تعليمات
394	تأويل لغوي	248	تصريح	664	تعويض
399	تأويل مقولب /	115	تصوّر	665	تعويض معجمي
منمّط		355	تضمّن	69	تعيين
395	تأويل مقيد	322	التطابق عبر	206	تعيين
391	تأويلي		العوالم الممكنة	218	تعيين
280	تبشيري	667	تعاقب - تعاقبي	318	تعيين
245	تجربة	627	تعاقبي	221	تعيين / تحديد
574	تجسير	384	تعامل	515	تقابلي
	استدلالي	385	تعامل لغوي	191	تقارن إحصائي
278	تحديد	386	تعامللي	134	تقرير
28	تحليل تداولي	387	تعامللي	241	تقويم
27	تحليل لساني /	255	تعبير اسمي	587	تكرار
لغوي		251	تعبير إشاري	42	تلاؤم
635	تحويل	257	التعبير الإحصائي	117	تلازم
استفهامي			/ عبارة إحصائية	420	تلطيف
1	تخفيض النفي	256	التعبير الدالّ	645	تلميح
305	التدرج		على الملكية	634	تماثل
المتجانس لسلم		252	تعبير إيمائي	229	تمييز
حجاجي		253	تعبير غير محدد	179	تناقض
145	ترابط	250	تعبير محدد	180	تناقض حجاجي
517	ترتيب درجي	661	تعبير دال على	181	تناقض منطقي
516	ترتيب / درجة		الذاتية	405	تنعيم
518	تريب زمني	244	تعجب	406	تنغمي

728	تنوّعي	47	حجاج	464	حكمة
190	نوارد	45	حجاجي		المتكلم
105	تواصل	44	حجج إضافية	458	حكمة
106	تواصل غير	43	حد / حدود		المناسبة
لغوي		242	حدث - أحداث	462	حكمة النسبية
107	تواصل لغوي	409	حدس	459	حكمة النوع
8	توافق / مطابقة	421	حرفي	222	حوار
520	توجيه حجاجي	423	الحرفية	223	حواري
259	توسّع / توسعة	265	حُزمة الأوصاف	481	حواري داخلي
258	توسعي		المحددة	85	خاصية
79	ثنائية القيمة	734	حقيقة ضرورية	533	خاصية -
572	جدالي	733	حقيقة غير		خاصيات
525	جدول		ضروري	374	خبر تبثري
556	جملة	309	حكاية	373	خبر حاصل
557	جملة إثباتية	465	حكم غير	375	خبر غير تبثري
558	جملة إخبارية		وضعية	372	خبر / معلومة
562	جملة خبرية	454	حكم محادثية	376	خبر جديد
561	جملة شرطية	453	حكمة	246	خير
559	جملة متممة	457	حكمة التقليل	225	خطاب
560	جملة مركبة	456	حكمة	226	خطاب سردي
563	جملة مضمّنة		التكثير	227	خطاب محكي
564	جملة معبرة عن	463	حكمة الصدق	53	
هيئة		461	حكمة العلاقة	55	خلفية
648	جملة معبرة عن	460	حكمة الكمّ	54	
هيئة		455	حكمة		خلفية مُحادثية
354	جملة معترضة		الكيف	283	خلفية مشتركة
473	جهة				

647	دال على هيئة /	140	رابط فصل	583	سور
معبر عن هيئة	139	رابط حجاجي	167	سياق	
597	دحض/تبكيت	141	رابط منغلق	173	سياق تداولي
197	درجة	143	رابط منفتح	171	سياق جهّي
6	درجة التوصيلية	262	راوي	168	سياق خطابي
608	درجي		الحكايات العجبية	170	سياق لغوي
609	درجة	208	رفع اللبس	172	سياق معتم
610	درّجة حجاجية	142	روابط منطقية	179	
628	دلالة	606	زمن		سياق معرفي
146	دلالة الالتزام (#)	607	زمن الفعل	174	سياق مقامي
	(دلالة المطابقة)	605	زمني	175	سياقي
629	دلالة الجملة	604	الزمنية	76	سير ذاتي
615	دلالة القول	486	سارد - راو	611	سيناريو
205	دلالة	75	سامع	183	شبه التضاد
	(المطابقة # دلالة الالتزام)	411	سخرية	361	شبه مؤشر
614	دلالة عرفانية	412	سخرية ذاتية	378	شتيمة
633	دلالة غير مقيّدة	80	سدّاد	542	شخص
631	دلالة معجمية	485	سرد	543	الشخص الأول
630	دلالة معرفية	586	سرد	545	الشخص الثالث
632	دلالة ميتافيزيقية	612	سكربت /	544	الشخص الثاني
670	ذات		خطاطة	546	الشخص الذاتي
672	ذات الوعي	35	سليبي التوجيه	548	الشخص
603	ذات متكلمة	91	سلسلة		المفارق
660	ذاتية	93	سلسلة إحالة	547	الشخص غير
466	ذكر	92	سلسلة عائدة		الذاتي
428	ذو منزع منطقي	46	سلم حجاجي	118	شرط
138	رابط	633	سنّة / تقليد	130	شرط

123	شرط الاستعمال	635	صدق	514	عامل جهوي
124	شرط الاستيفاء	732	صدق	324	عبارات
131	شرط امتناعي	731	صدقي		مسكوكة /
121	شرط الانسجام	247	صريح		مسكوكات
119	شرط التلاؤم	17	صفة	427	عبارة - تعبير
	السياقي	555	صوتي	249	عبارة / تعبير
120	شرط التلاؤم	554	صوتية	298	عبارة جبرية /
	المقالي	296	صورة منطقية		صيغة
125	شرط التنامي	475	صيغة / نمط	254	عبارة لغوية
127	شرط الصدق	482	صيغ / لفظ	99	عرفاني
122	شرط المضمون	279	ضبابي	735	عطف غير
126	شرط النجاح	37	ضد / أصداد		المتناسين
128	شرط وصفي	488	ضرورة	183	عكس النقيض
129	شروط ضرورية	487	ضروري /	21	علاقة المطابقة
	وكافية		واجب		بين الكلمات والعالم
636	شفافية	351	ضمن استلزاما	613	علم الدلالة /
638	شفافية إحصائية		خطابيا		دلالي
637	شفافية قضوية	350	ضمني / تضمين	616	علم دلالة
97	شفرة	524	طباق - طباقات		شكلي / صوري /
98	شفرة لغوية	541	طرفي (نظام)		دلالة صورية
293	شكل / صورة	18	ظرف	90	علية / سببية
294	شكل أساسي	29	عائد (إحالي)	282	عمق
292	شكلاني	30	عائدي	16	عمل إحالة
297	شكلي	651	عالم افتراضي	10	عمل إخبار
299	صدارة - تصدر	480	عالم ممكن	15	عمل اقتضاء
300	صدر	512	عامل	11	عمل قول
631	صدر بـ تعليق	263	عامل - عوامل	13	عمل لغوي

14	عمل لغوي غير مباشر	312	فرضية -	31	قابلية الإلغاء
12	عمل متضمن	315	فرضيات	401	قابلية التعويض
في القول		314	فرضية استلزامية	186	قابلية الوضع
319	عملية التعيين	313	فرضية خلفية	194	قادح
408	العنصر الباني	228	فرضية سياقية	598	قاعدة - قواعد
للفضاء		233	فضاء	649	قالب - نمط
513	عوامل حجاجية	فضاءات	التعيين	437	قانون اقتصاد
600	عودة الذكر / ردّ	235	الفضاء الابن	433	قانون التخفيض
320	عين	236	الفضاء	438	قانون التعقيب
70	عين / حدّ	الافتراضي	قانون التلطيف	442	قانون التماسك
511	غامض	237	الفضاء الذهني	435	قانون التماسك المنطقي
48	غرابية حجاجية	239	الفضاء القرين	436	قانون الخطاب
614	غرض	234	فضاء الكون	439	قانون الشمول
613	غرضي	المرويّ	238	قانون الضعف	440
510	غموض إحالي	729	فعل دالّ على	441	قانون العكس
509	غموض قضوي	موقف قضوي	الحجاجي	443	قانون النفي
422	غير حرفي	264	فعل يقين	434	قانون منع
158	غير بنائية	195	فكّ الشفرة	تحصيل الحاصل	
176	غير ضروري	553	فلسفة تحليلية	416	قراءة تصاعدية
261	غير لغوي	565	فيزيولوجي	133	قرّر
224	فارق دلالي	219	قابلة للانفصال	363	قرينة
317	فرضي استنتاجي	588	قابلة للتكرار	49	قسم حجاجي
316	فرضيات بيّنة	83	قابلية الاحتمال	96	قسم/فئة
عند المتخاطبين		66	قابلية الإخبار	270	قصة / تخيل

272	قصة ثانوية	721	قيمة صدق	535	الماضي
271	قصة رئيسية	الأقوال			المركب
380	قصد	723	قيمة محايدة	326	الماضي
382	قصد إحالي	268	كاذب		المستمر
381	قصد المتكلم	111	كفاءة	568	الماضي
36	قلب المعنى	269	كذب		المنقطع
51	قوة حجاجية	532	كلام	193	مبدأ التعهد
291	قوة مضمنة في	71	لا تناظر	537	مبني للمجهول
	القول	413	لا واقعي	715	مبهم
230	قول	23	كبس	585	متبادل
530	قول شارح	24	كبس حاصل في	669	متتالية
529	قول قابل للشرح	مدى التكرات		599	متحدث به ≠
25	قياس	569	لحظة التكلم		متحدث عنه
182	قيد	414	لسان	615	متحدث عنه ≠
717	قيمة				حديث
722	قيمة إبلاغية	610	لفظ إحالي	389	متخاطبان
725	قيمة الأقوال	609	لفظ إشاري	114	متصور / مفهوم
	الإحالية	608	لفظ / حد	325	متضمن في
719	قيمة الشروع	360	مؤشر		القول
	المظهرية	39	ما بعدي	483	متعدد الأبعاد
720	قيمة الصدق	260	ما صدق (#	426	متكلم
724	قيمة إيجابية	(مفهوم)		112	متمم
726	قيمة تقييدية	40	ما قبلي	709	مجاز
718	قيمة حجاجية	534	الماضي	87	مجاز اضطرار
727	قيمة دلالية	536	الماضي البسيط	274	مجاز جار في
	أساسية	38	الماضي المبهم		كلمة
				471	مجاز مرسل

276	مجازي	302	مستقبل الماضي	137	معارف
403	مجال فرعي	584	مستوى		مشتركة
402	مجال/ حيز	566	مستوى القول	418	معجم
188	محادثاتي /	671	مسند إليه	196	معرفة
	اتجاه محادثي	مسند		607	معرفة مشتركة
187	محادثة	26	مشابه / نظير	617	معنى
189	مُحَادَثِي	359	المشيرات	624	معنى أولي
502	محايد	611	مصطلحية	623	معنى تداولي
522	محسّنات	277	مصفاة	622	معنى حرفي
231	محيط عرفاني	159	مضمون	625	معنى صدقي
	مشترك	166	مضمون دلالي	619	معنى قول
22	المخاطب	160	مضمون عرفاني		المتكلم
388	مخاطب	165	مضمون قضوي	352	معنى مضمّن
404	مداخلة/ تدخل	161	مضمون مبلغ	620	معنى مُضمّن
575	مدى / حيز	164	مضمون مقتضى	417	معنى معجمي
576	مدى ضيق	162	مضمون منطقي	621	معنى معجمي
577	مدى واسع	163	مضمون منطوق	618	معنى وضعي
86	مربع حجاجي	321	مطابق	505	معيّار
595	مرجع (»)	58	مظهر	207	مُعَيّن
	مناسب(»)	62	مظهر تداولي	216	مُعَيّن
594	مرجع / محال	64	مظهر سطحي	217	مُعَيّن صارم
	عليه	61	مظهر ضروري	526	مفارقة
596	مرجعي / إحصائي	63	مظهر كاف	32	مفسّر
308	مركّب اسمي	59	مظهر لساني	33	مُفسّر ممكن
531	مسار	60	مظهر ميتافيزيقي	506	مفهوم
634	مسار تأويلي	65	مظهري	379	مفهوم(#)
301	المستقبل				ماصدق)

مفيد	552	مكون	148	موضوعي	424
مقابلة	527	مكون	150	موضوع / شيء	507
	192	استجابي		موضوع	2
مُقارن إحصائي		مكون	149	الحديث	
مقارن التسوية	110	استهلالي		موقع	579
مقام	636	ملاءمة	135	موقع صدارة	580
مقام التواصل	638	مناسبة / إفادة	551	موقف	72
مقام الخطاب	639	منصو	310	موقف قضوي	73
مقام القول	640	منطق - منطقي	429	ميتا قاعدة - ميتا	470
مقام حوارِي	641	المنطق الجِهِي	432	قواعد	
مقام حوارِي	642	منطق قصدي	431	ميتالغة عالم	467
داخلي		منطق مفهومي	430	الدلالة	
مقام مخالف	637	منطوق / مقتضى	578	ميتالغوي	468
للواقع		منظور المتكلم	549	ميزّة - ميزات	646
مقام ممكن	643	منوال	476		3
مقامي	644	منوال الاستدلال	478	نبرة	
مقتضى	581	منوال الشّفرة	479		4
المقدّم	147	المنوال العرفاني	477	نبرة تبشيريّة	
مقصود / معني	383	المؤمثل		نجاح	605
مقطع - مقاطع	626	(م ع م)		نجاح	666
/		مواضع	632	نحو توليدي	306
مقطوعة - مقطوعات		المواضع	419	النحويّة	307
مقولب - منمّط	650	المشاركة عند أرمطو		نداء	390
مقولة	88	مواضعة عدم	185	نصّي	612
مقولة إعرابيّة	89	قابلية النقاش		نظريّة - نظريات	616
مقياس	528	مواطن الذكر	508	نظريّة أحادي	627
مكافئ	232	موجّه	474	الدلالة	

622	نظريّة الأعمال	498	نفي ميتا لغوي	571	وجهة نظر
	اللغويّة		غير صدقيّ		مشتركة
623	نظرية الأوصاف	491	نفي وصفي	275	وجوه معنويّة
	المحدّدة	492	نفي وصفي	710	وحدة الذات
620	النظرية		صدقيّ		المتكلمة
	الجشّائيّة	356	نكرة	711	وحدة معجمية
618	نظرية الحجاج	94	هدف	214	وصف اقتضائي
626	نظرية الطراز	448	واسم لغويّ	210	وصف تام
625	نظرية العوالم	450	واسم لغويّ ذو	215	وصف دلالي
	الممكنة		توصيلّيته ضعيفة	213	وصف غير
624	نظرية الفضاءات	451	واسم لغويّ ذو		محدّد
	الدّهنيّة		توصيلّيته عالية	211	وصف محدّد
617	نظرية اللبس	449	واسم لغويّ ذو	212	وصف ناقص
619	نظرية المعرفة		توصيلّيته متوسطة	209	وصفي
	المشتركة			136	وصل
621	نظرية المناسبة	452	واسمات لسانية	184	وضع / تواضع
5	نفاذ	240	واقع الحال /	95	وضوح
489	نفي		الأمر الواقع	284	وظيفة - دالة
501	نفي جدالي	273	وجه مجازيّ -	288	وظيفة إحاليّة
493	نفي خارجي		وجوه مجازيّة	290	وظيفة الدور
494	نفي داخلي	550	وجهة تعبير أو	287	وظيفة تداوليّة
500	نفي عادي		تكلم	285	وظيفة تعيينيّة
499	نفي غير موموم	52	وجهة حجاجية	289	وظيفة تمثيل
495	نفي لغوي	521	وجهة سالبة	286	وظيفة خطابية
490	نفي متضاد	570	وجهة نظر -	266	وقائع خطاب
496	نفي موسوم		زاوية نظر	267	وقائع دلالية
497	نفي ميتا لغوي				أوليّة

المدخل الانجليزي للمصطلحات

	A	26	analogous/ similar/ analogue
39	a posteriori		
40	a priori	25	analogy
2	aboutness	29	anaphora
3	accent	30	anaphoric
5	accessibility	92	anaphoric Chain
7	accomplishment	31	annulability
9	achievement	32	antecedent
333	actual implicature	34	anteriority
365	actual inference	35	anti-directed
44	additional arguments	37	antinomy
17	adjective	36	antiphrasis
22	addresser	434	anti-tautological law
18	adverb	38	aorist
19	affirm/ assert	42	appropriateness
20	affirmation/ assertion	43	argument
557	affirmative sentence	47	argumentation
8	agreement	688	argumentation theory
74	allocation / attribution	45	argumentative
23	ambiguity	49	argumentative class category
24	ambiguity of indefinite entities	50	argumentative coherence
687	ambiguity theory	139	argumentative connector
553	analytical philosophy	180	argumentative contradiction

513	argumentative operators	312	assumption(s)/hypothesis, hypotheses
52	argumentative orientation	71	asymmetry
520	argumentative orientation	72	attitude
610	argumentative scalarity	76	autobiographic(al)
46	argumentative scale	B	
86	argumentative square	53	background
48	argumentative strangeness/oddness	55	background
51	argumentative strength	314	background assumption
718	argumentative value	727	basic Semantic value
416	ascending reading	79	bivalency
58	aspect	81	brevity
65	aspectual	258	broad, extended
67	assert	265	bundle of definite descriptions
66	assertability	C	
578	asserted, assumed...../presupposed	83	calculability
68	assertion	390	call
10	assertion act	84	canonical
70	assign/attribute	294	canonical form
69	assignation	202	capacity to be derived from an expression
163	assumed content	87	catachresis
		88	category
		90	causality
		91	chain

85	characteristic	161	communicated
518	chronological order		content
95	clarity	105	communication
96	class	638	communicative
334	clausal implicature		situation / speech
152	cleft constructions/ structures		situation
295	cleft form	108	commutation/ substitution
649	cliché	110	comparative of equality
141	closed-system connector	109	comparison
97	code	111	competence
479	code model	112	complement
160	cognitif Content	559	complement sentence
99	cognitive	210	complete (full) description
614	cognitive semantics	393	complete interpretation
121	coherence condition	560	complex sentence, compound sentence
100	coherence/ consistency	113	compositionality
103	cohesion	114	concept
283	common core	115	conception
137	common knowlege	116	concision/ conciseness/ succinctness
419	commonplaces of Aristotle	117	concomitance
689	commun ground theory / mutual knowledge theory/ shared knowledge theory	118	condition
		130	conditional

561	conditional sentence	177	continuity
132	configuration	179	contradiction
133	confirm	490	contradictory negation
134	confirmation	183	contraposition
135	congruence	131	contrrefactual conditional
136	conjunction	184	convention
144	connection	335	conventional implicature
145	connectivity	618	conventional meaning
138	connector	186	conventionnality
146	connotation (#denotation)	187	conversation
627	consecutive, sequential	189	conversational
147	consequent	54	conversational background
148	constituent	336	conversational implicature
182	constraint	454	conversational maxim
157	constructivist	188	conversationalist
159	content	190	co-occurrence
122	content condition	282	core / depth
167	context	191	coreference
175	contextual	192	coreferencial
119	contextual adequacy condition	80	cork
120	contextual adequacy condition	637	counrer(-)factual situation
313	contextual assumption	413	counter-factual
176	contingent		
733	contingent truth		

	D	252	demonstrative expression
558	declarative sentence	206	denotation
562	declarative sentence	205	denotation(= connotation)
195	decoding	285	denotational function
366	deductive inference		
196	definite	207	denotatum, referent
56	definite article	663	dependent
693	definite description theory	209	descriptive
211	definite description, expression	128	descriptive Condition
250	definite expression	491	descriptive negation
197	degree	216	designator
6	degree of accessibility	219	detachable
198	deictic	221	determination, determiner relations
199	deictic (reference...)	220	determiner
251	deictic expression	223	dialogic(al)
679	deictic term	641	dialogue situation / dialogical situation
359	deictics / indexicals		
200	deixis	222	dialogue, interlocution
201	delocutive (derived from an expression)	656	direct speech
203	demonstrative	208	disambiguation
204	demonstrative (reference)	266	discourse facts
		286	discourse function
		639	discourse situation

225	discourse, speech	259	extension
168	discursif context	260	extension (# intension)
104	discursive cohesion	493	external negation
228	disjunction	261	extralinguistic
140	disjunction connector	F	
193	disquotational principle	262	fabulist
552	distinctive / pertinent / relevant	264	Factitive verb
229	distinctiveness	730	factive verb
E		263	factor(s)
678	element / term	268	false
563	embedded sentence	269	falsity
15	entailment	239	farther space
11	enunciation Act	666	felicity
566	enunciation plan	124	felicity condition
179	epistemic Context	270	fiction
630	epistemic meaning	276	figurative
232	equivalent	273	figure(s)
241	evaluation	277	filter
242	event(s)	543	first person
244	exclamation	278	fixation
245	experience	280	focal
246	expert	4	focal accent
247	explicit	374	focal information
248	explicitation	281	focus
249	expression	78	foreground
427	expression	293	form
		297	formal

616	formal semantics	451	high accessibility marker
292	formalist		
298	formula	309	history
339	fossilized implicature	305	homologous gradation of an argumentative scale
82	frame		
658	free indirect speech	310	hyponym
299	frontal	311	hyponymy
300	frontal (Position --)	236	hypothetical space
580	frontal position	317	hypothetico-deductive
284	function		I
301	future		
302	future perfect	477	idealised cognitive model = ICM
279	fuzzy		
	G	321	Identical
337	generalized conversational implicature	318	identification
		319	identification (process of-)
340	generalized implicature	320	identify
349	generalized quantitative implicature	322	Identity throughout the possible worlds
		323	idiolect
306	generative grammar	324	idioms
303	gesture	325	illocutionary
373	given information	12	illocutionary act
608	gradable / scalar	291	illocutionary force
307	grammaticality	326	imperfect tense
	H	351	implicate
389	hearer and speaker	352	implicated (meaning)

620	implicated meaning	341	informative
645	implication		implicature
327	implication(s)	722	informative value
315	implicative assumption	371	informativeness / informativity
331	implicature	149	initiating constituent
350	implicit/implicature	377	instruction
353	imply	378	insult
719	inchoative aspect	379	intension (# extension)
355	inclusion		intensional logic
212	incomplete description	430	intention
356	indefinite	380	intentional logic
57	indefinite article	431	intentioned
213	indefinite description	383	interaction
253	indefinite expression	384	interactional
357	indeterminacy / vagueness	386	interactionist
363	index	387	interlocutor / hearer
358	indexicality	388	internal negation
362	indication	494	interpretation
657	indirect speech	392	interpretative
14	indirect speech act	391	Interpretive path, trajectory
364	inference	704	Interrogative transformation
478	inference model	705	intersubstitutability
574	inferential bridging	401	interval
372	information	402	intonation
		405	

406	intonational	394	linguistic
407	intra-move		interpretation
409	intuition	452	linguistic markers
410	invention	495	linguistic negation
411	irony	75	listener
	J	421	literal
	K	622	literal meaning
	L	423	literariness
218	label	420	litotes
414	language	424	location /
437	law of		allocative,
	determination	425	locational salience
	economy	603	locational salience
584	level (fonction)	550	locution
711	lexeme / lexical		perspective
	item	426	locutor, speaker
342	lexical implicature	429	logic
445	lexical	432	logic (modal logic)
	malformation	142	logical connector
417	lexical meaning	435	logical consistency
621	lexical meaning		law
631	lexical meaning	162	logical content
665	lexical substitution	296	logical form
418	lexicon	328	logical implication
27	linguistic analysis	367	logical inference
59	linguistic aspect	181	logical
98	linguistic Code		contradiction
170	linguistic context	428	logician
254	linguistic	450	low accessibility
	expression		marker

433	lowering law	154	mental
	M		Construction
271	main fiction	237	mental space
444	malformation	466	mention
446	mark	468	metalinguistic
496	marked negation	497	metalinguistic
360	marker		negation
448	marker	501	metalinguistic
361	marker (quasi-)		negation
41	mating/pairing	469	metaphor
453	maxim	60	metaphysical
457	maxim		aspect
	minimization	632	metaphysical
436	maxim of		meaning
	conversation	470	metarule(s)
455	maxim of manner	471	metonymy
456	maxim of	449	middle accessibility
	maximization		marker
459	maxim of quality	472	minimalism
463	maxim of quality	1	mitigating
439	maxim of quantity		negation
460	maxim of quantity	571	mixed viewpoint
461	maxim of relation	171	modal Context
462	maxim of relativity	514	modal operator
458	maxim of relevance	473	modality
617	meaning	474	modalized
619	meaning of	476	model
	the speaker's	569	moment of
	enunciation		utterance
		481	monologic(al)

642	monologue	521	negative orientation
	situation /	502	neutral
	monological	723	neutral value
	situation	376	new information
475	mood	255	nominal expression
482	morpheme	308	nominal group /
404	move		nominal phrase
483	multidimensional	498	non- truth-
484	multiplicity		conditional
231	mutual cognitive		metalinguistic
	environment		negation
607	mutual knowledge	158	non constructivist
316	mutually manifest	344	non- conversational
	assumptions		implicature
	N	396	non- restrictive
485	narration		interpretation
586	narrative	633	non- restrictive
226	narrative discourse		meaning
486	narrator	343	non-conventional
576	narrow scope		implicature
415	natural language	465	non-conventional
487	necessary		maxims
129	necessary	375	non-focal
	and sufficient		information
	conditions	422	non-literal
61	necessary aspect	547	non-subjective
734	necessary truth		person
488	necessity	106	non-verbale
489	negation		communication
443	negation principle	505	norm
		506	notion

	O	533	particularity(ies)
507	object	537	passive
508	occurrences	568	past perfect
511	opaque	534	past tense
172	opaque Context	238	path space / trajectory space
143	open-ended connector	531	path, trajectory
512	operator	538	performance
515	oppositive	539	performative
516	order	540	performativity
500	ordinary negation	541	peripheral (system)
503	ordinary noun	542	person
519	organization	555	phonological
522	ornements	554	phonology
523	ostensive	565	physiological
524	oxymoron(s)	567	plurilinguism
	P	570	point of view, viewpoint
525	paradigm	572	polemic
526	paradox	573	polyphony
527	paradoxism	256	possessive expression
528	parameter	579	position
529	paraphrasable	243	positive eventuality
530	paraphrase	724	positive value
354	parenthetical clause	643	possible situation
532	parole, speech	480	possible world
397	partial interpretation	695	possible worlds theory
338	particular conversational implicature		

33	potential antecedent	73	propositional attitude
345	potential implicature	165	propositional content
368	potential inference	509	propositional opacity
28	pragmatic analysis	707	propositional transparency
62	pragmatic aspect	696	prototype theory
173	pragmatic context	155	pseudo-cleft constructions/ structures
287	pragmatic function		Q
369	pragmatic inference	347	q (quantitative) implicature
623	pragmatic meaning	348	q/M implicature
535	present perfect	346	qualitative implicature
581	presupposed	583	quantifier
164	presupposed content		R
582	presupposition	150	reactive constituent
214	presuppositional description	585	reciprocal
536	preterite	587	recurrence
267	primary semantic facts	588	recursive
624	primitive meaning	589	redundancy
441	principle of argumentative inversion	590	reference
442	principle of informativeness	600	reference
125	progress condition	16	reference acr
504	proper name	93	reference Chain
		594	referent

596	referential	126	satisfaction
708	Referential		condition
	transparency	63	satisfactory aspect
101	referential	606	saturation
	coherence	330	scalar implication
257	referential	332	scalar implicature
	expression /	517	scalar order
	referring expression	609	scalarity
288	referential function	611	scenario
382	referential intention	575	scope
510	referential opacity	612	script
680	referential term	544	second person
725	referential value	272	secondary fiction
597	refutation	412	self-irony
77	relative autonomy	668	self-referential
551	relevance	166	semantic content
691	relevance theory	215	semantic
227	reported speech		description
289	representative	224	sémantic difference
	function	329	semantic
395	restrictive		entailment
	interpretation	370	semantic inference
726	restrictive value	398	semantic
601	retrospective		interpretation
217	rigid designator	593	semantic reference
290	role function	467	semanticist
598	rule		metalinguage
	S	613	Semantics /
602	salience		semantic
605	satisfaction	556	sentence

629	sentence meaning	13	speech act
626	sequence (s)	692	speech act theory
438	sequencing	240	state fact (of affairs)
	principle	647	stative
304	shift	648	stative (sentence --)
628	signification,	564	stative sentence
	meaning	650	stereotyped
634	similarity	399	stereotyped
635	sincerity		interpretation
636	situation	651	stipulated (world)
640	situation of	652	Strategy
	enunciation	653	structuralism
644	situational	654	structuralist
174	situational context	151	structure
591	situational	655	style
	reference	659	stylistic
604	situational salience	403	sub-interval
235	son space	670	subject
233	space	671	subject ($\neq$
153	space construction		Predicate)
234	space of the told	672	subject of
	universe		consciousness
408	space presentative	546	subjective person
673	speaker	660	subjectivity
381	speaker intention	661	subjectivity
592	speaker reference		expression
464	speaker's maxim	662	subordination
549	speaker's	664	substitution
	perspective	667	successivity /
646	specificity		sequentiality

669	suite	700	topicalization
64	superficial aspect	702	topoi
99	syntactic Category	703	tradition
156	syntactic construction structure	706	transparency
	T	548	transcendental person
94	target	194	trigger
675	temporal	274	trope
674	temporality	275	trope
447	tense marker	709	trope
681	terminology	127	truth condition
682	textual	720	truth value
683	thematic	721	truth value of utterance
102	thematic coherence	731	truth-conditional
178	thematic Continuity	492	truth-conditional descriptive negation
684	theme	625	truth-conditional meaning
685	theme $\neq$ comment	732	truthfulness
686	theory		U
690	theory of form	710	uniqueness of Addresser / locutor/ sender/ speaker/ transmitter
694	theory of mental spaces	400	universal interpretation
697	theory of univocity	713	univocal
698	thesis	712	univocity
699	thesis of causal chain		
545	third person		
676	time / tense		
599	topic $\neq$ comment		
701	topic $\neq$ comment		

499	unmarked negation
185	unquestionability
	convention
714	usage
123	usage condition
230	utterance
615	utterance semantics
	V
716	vague
715	vague /
	indeterminate
595	valid referent
717	value
728	variationist
729	verb of
	propositional
	attitude
107	verbal
	communication
385	verbal exchange /
	verbal interaction
677	verbal tense
440	weakness principle
577	wide scope
21	word to-world
	fitting
	Z
735	zeugma

الفهرس العام

7	ديباجة
9	المصادر والمراجع المعتمدة في الترجمة
11	تمهيد (جاك موشلر وآن ريبول)
17	قائمة الرموز
21	المقدمة، التداولية واللسانيات والعرفان (جاك موشلر)
23	1. اللسانيات والتداولية
24	1.1 الظواهر التداولية
24	1.1.1 إلقاء القول
25	2.1.1 الاستدلال
26	الجملة مقابل القول والدلالة مقابل المعنى
27	3.1.1 التعليقات
28	2.1 التركيب والدلالة والتداول
28	1.2.1 نظام اللسان واستعمال نظام اللسان
30	دلالة
31	2.2.1 التشفير والتعليقات والاستدلال
31	التشفير والاستدلال
31	التعليقات والاستدلال
33	2. رهانات التداولية
34	1.2 الكفاءة والإنجاز
35	2.2 التداولية المدججة والتداولية الجذرية
35	1.2.2 التداولية المدججة
36	2.2.2 التداولية الجذرية
36	الجوانب الصدقية
36	الجوانب غير الصدقية
37	3.2 التداولية: لسانيات أم لسانيات اجتماعية أم لسانيات نفسية؟

37	1.3.2 وجهة اللسانيات الاجتماعية
38	2.3.2 التوجه اللساني النفسي
39	4.3 تأليف
40	3. أنواع النظريات التداولية
40	1.3 النظريات الخطية
42	2.3 النظريات ذات الشكل Y
44	3.3 النظريات العرفانية

الفصل 1:

46	نظرية الأعمال اللغوية (آن ريبول)
46	1. عرض تاريخي لنظرية الأعمال اللغوية
46	1.1 ريناتش والأعمال الاجتماعية
46	1.1.1 الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية
47	2.1.1 طبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعية
49	3.1.1 أصل الحقوق والالتزامات: الأعمال الاجتماعية
50	2.1 غارندر والأعمال اللغوية
50	1.2.1 التمييز بين اللسان والخطاب
51	2.2.1 المسند إليه والمسند: مكونان للجملة
53	3.2.1 مختلف أشكال الجملة
54	الجملة الخبرية
54	الجملة الاستفهامية
55	الجملة الطلبية
55	الجملة التعجبية
56	2. النظرية الكلاسيكية
56	1.2 الصيغة الأوستينية لنظرية الأعمال اللغوية
56	1.1.2 الإنشائي والوصفي
57	2.1.2 توفير الأقوال الإنشائية وإخفاؤها
58	في خصوص المشاعر
59	في خصوص الأفكار

59	في خصوص النوايا
60	3.1.2 التوفيق مقابل الصدق والإنشائي مقابل الوصفي
63	اختبار الإنشائية
64	4.1.2 الوصفي مقابل الإنشائي: الأعمال اللغوية
66	5.1.2 مختلف القوى المتضمنة في القول
51	2.2 صيغة نظرية الأعمال اللغوية لدى سيرل
102	1.2.2 الأعمال القضية والأعمال المتضمنة في القول والواسمات القضية وواسمات القوى المتضمنة في القول
67	مبدأ قابلية التعبير
67	2.2.2 القواعد المعيارية والقواعد التكوينية والمواضعات
70	3.2.2 سيرل وإعادة النظر في الدلالة غير الطبيعية
70	تحليل الدلالة غير الطبيعية حسب غرايس (كما عرضه سيرل)
70	تحليل سيرل للدلالة غير الطبيعية
71	4.2.2 الوعد: القواعد التكوينية والقواعد الدلالية
71	القواعد التكوينية للوعد
73	5.2.2 انعكاسات القواعد التكوينية للأعمال المتضمنة في القول وقواعدها الدلالية ..
74	3.2 تصنيف سيرل للأعمال المتضمنة في القول
74	1.3.2 مقاييس تصنيفية الأعمال المتضمنة في القول
75	2.3.2 بديل سيرل عن تصنيف أوستين
77	3. نظرية الأعمال اللغوية ونظرية المناسبة
103	1.3 النظرية الكلاسيكية: الرابط بين مناهضة شروط الصدق وأهمية التصنيف والطابع الوضعي
78	1.1.3 الطابع المناهض لشروط الصدق في نظرية الأعمال اللغوية
78	2.1.3 تصنيف الأعمال المتضمنة في القول
79	3.1.3 الطابع الوضعي لنظرية الأعمال اللغوية
79	4.1.3 الدور المحوري لتصنيف الأعمال المتضمنة في القول
79	2.3 نقد تصنيف الأعمال المتضمنة في القول
80	3.3 الأعمال اللغوية في نظرية المناسبة
82	4.3 الخاتمة

الفصل 2:

83	التداولية المدمجة والتداولية العرفانية (جاك موشر).
84	1. التداولية المُدمجة
85	1.1 البنية وإلقاء القول، اللسان والخطاب
85	1.1.1 البنيوية اللغوية
86	2.1.1 البنية وإلقاء القول
87	3.1.1 اللسان والخطاب
88	2.1 بنيوية الخطاب المثالي
88	1.2.1 التداولية المدمجة والدلالة البنيوية
88	2.2.1 الخطاب المثالي والتعاقب
90	3.1 المعنى والدلالة
90	1.3.1 الجملة والدلالة
91	2.3.1 القول والمعنى
92	4.1 الحجاج
93	1.4.1 الحجاج بالمعنى العادي
93	2.4.1 الحجاج بالمعنى الفني
94	5.1 تعدد الأصوات
96	6.1 الخلاصة
96	2. التداولية العرفانية
96	مبدأ المناسبة
97	المناسبة
98	1.2 منوال الشفرة ومنوال الاستدلال
98	1.1.2 منوال الشفرة
99	2.1.2 منوال الاستدلال
99	طريقة انطلاق الاستلزامات الخطابية المحادثية
100	2.2 التمثيل والحوسبة
100	1.2.2 التمثيل
101	2.2.2 الحوسبة
103	3.2 التصريح بالاستلزامات الخطابية وتضمينها

104	7.3.2 التصريح [بالاستلزامات الخطابية]
105	2.3.2 تضمين الاستلزامات الخطابية (implication)
106	4.2 الوصف والتأويل
106	1.4.2 الاستعمال والذكر
107	2.4.2 الاستعمال الوصفي والاستعمال التأويلي

الفصل 3:

التأويل الصدقي للأقوال: الصورة المنطقية مقابل الشكل

109	القضوي، التفسير والاستدلال (آن ريبول)
109	1. مفهوم الصورة المنطقية
109	1.1 مفهوم الصورة المنطقية ودورها علم اللسانيات
110	2.1 التقيد بالسياق: قضية الإحالة الإشارية وإحالة اسم الإشارة والألفاظ المبهمة
111	3.1 الدلالات الفرعية: الاستلزامات الخطابية المحادثية والتضمينات والاقتضاءات
111	1.3.1 الاستلزامات الخطابية المحادثية
112	2.3.1 التضمينات
112	3.3.1 الاقتضاء والتخمين المعجمي
113	4.3.1 نوعان من النحوية
114	4.1 الأفعال الإنشائية الصريحة والأفعال الإنشائية غير الصريحة والأعمال اللغوية غير المباشرة
114	1.4.1 الفرضية الإنشائية والمفارقة الإنشائية
117	2.4.1 الأعمال اللغوية غير المباشرة
118	5.1 الصورة المنطقية والبنية العميقة
118	2. الصورة المنطقية: التفسير والاستلزام
118	1.2 معنيان اثنان لكلمة دلالة
119	2.2 الإحالة وشروط الصدق والإجراء (procédure)
120	3.2 التداولية وشروط الصدق
121	1.3.2 حالة الكذب
122	2.3.2 صدقية الأقوال ونظرية الأعمال اللغوية
122	3.3.2 قيمة صدق الأقوال واستعمالها

123	3. الصورة المنطقية مقابل الشكل القضوي
123	1.3 الصورة المنطقية: دلالة منطقية أم دلالة فلسفية
124	1.1.3 هندسة المسار التأويلي
124	2.3 شروط الصدق والشكل القضوي
125	1.2.3 طفرة المفارقة الإنشائية
126	3.3 التصريح والتضمن: إثراء الصورة المنطقية
126	التصرّجات
126	التضمن
127	4.3 الشكل القضوي وإثراء الصورة المنطقية
128	مبدأ المناسبة:
128	فرضية المناسبة القصوى
128	المناسبة
129	1.4.3 رفع اللبس مسار قائم على الشفرة جزئياً
130	2.4.3 إسناد المراجع: مسار استدلائي

الفصل 4:

133	تداولية السياق: إزالة اللبس وإسناد المراجع (آن ريبول)
134	1. رؤية منظوماتية تراتبية لاشتغال الفكر
135	2. إزالة اللبس عن الأقوال
137	3. إسناد المراجع
137	1.3 الحاجة إلى تحليل تداولي: الأسباب اللسانية
138	1.1.3 الاستقلال الإحالي والافتقار إلى الاستقلال الإحالي
139	2.1.3 التعابير المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي: التمييز بين العائدي والإشاري
140	2.3 في الحاجة إلى تحليل تداولي: الأسباب التداولية
140	1.2.3 الأوصاف المحددة التامة وغير التامة
142	2.2.3 الأوصاف غير المحددة التامة وغير التامة
142	3.2.3 الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحالي
143	4. نظرية المناسبة
144	1.4 بعض العموميات حول نظرية المناسبة

144	1.1.4 المتصورات والسياق:
145	2.1.4 المحيط العرفاني
145	الحدث البين
146	2.4 التواصل الإشاري الاستدلالي ومبدأ المناسبة
146	1.2.4 التواصل الإشاري الاستدلالي
146	التواصل الإشاري الاستدلالي:
147	2.2.4 مبدأ المناسبة
147	مبدأ المناسبة
147	مسألة المناسبة القصوى
147	مفهوم المناسبة:
147	3.2.4 الآثار السياقية
149	3.4 الشكل القضوي وإثراء الصورة المنطقية
150	5. إزالة اللبس ومبدأ المناسبة
150	1.5 الصورة المنطقية والتأويل التفاضلي
151	2.5 بناء المعلومة وانتقاؤها
152	6. إسناد المراجع ومبدأ المناسبة
153	1.6 إسناد المراجع إلى الأوصاف الثابتة
154	2.6 الحلّ التداولي للاختيار بين الاستعمال الإسنادي والاستعمال الإحالي
155	3.6 دور المعلومات غير اللغوية

الفصل 5:

159	التداولية والإحالة: العوالم الممكنة والفضاءات الذهنية (آن ريبول)
159	1. التداولية والإحالة
160	2. الإحالة باعتبارها إشكالية متعددة الأوجه
161	3. النظرية التفسيرية في مقابل النظرية المنطقية
162	4. الفضاءات الذهنية والعوالم الممكنة
162	1.4 الفضاءات الذهنية
162	1.1.4 مفهوم الوظيفة التداولية
162	التعيين

163	2.1.4. عموميات حول الفضاءات الذهنية
165	3.1.4. الروابط
167	4.1.4. عناصر الفضاءات
167	أداة التنكير
167	أداة التعريف (ال)
170	5.1.4. الأدوار والقيم
172	2.4. العوالم الممكنة
172	1.2.4. نظريتان اثنتان في الأسماء الأعلام: نظرية رسل - فريغه [Russell - Frege] ونظرية ميل - كرييك [Mill - Kripke]
173	2.2.4. الإحالة والأسماء الأعلام
174	3.2.4. الضرورة وابتذال الأقوال الجازمة بالتماثل بين أمرين Trivialité des énoncés d'identité
175	4.2.4. الضرورة والعوالم الممكنة
177	5.2.4. الضرورة وأسماء الأنواع الطبيعية والظواهر الطبيعية والجواهر
178	6.2.4. تقسيم العمل اللساني والقالب الجاهز
178	5. تقويم النظريتين الاثنتين
178	1.5. إشكالات نظرية الفضاءات الذهنية
179	1.1.5. الوظيفة التداولية والعوامل التداولية
180	2.1.5. استحالة الالتجاء إلى وظيفة تداولية
181	2.5. إشكالات نظرية العوالم الممكنة
181	1.2.5. السياقات الغامضة
182	2.2.5. مبدأ التعهد والترجمة
183	Principe de décitation مبدأ التعهد
183	مبدأ الترجمة

الفصل 6:

185	العوامل والروابط المنطقية وغير المنطقية (جاك موشلر)
185	1. العوامل والروابط
185	1.1 العوامل والروابط المنطقية
188	2.1 العوامل والروابط في اللسان الطبيعي
189	1.2.1 الاستعمالات التداولية للعوامل والروابط المنطقية
189	النفي
189	إذا
191	2.2.1 الاستعمالات التداولية للروابط غير المنطقية
194	2. المقاربة الشكلانية للروابط في الألسنة الطبيعية
194	1.2. العوامل الصدقية:
195	2.2. الروابط الصدقية
195	الرابط الصدقي
196	مبدأ الاعتراف
196	3. المقاربات غير الشكلانية لروابط الألسنة الطبيعية
197	1.3 التحليل غير الاختزالي
197	1.1.3 التحليل الاختزالي لـ «إذا» و«و»
199	2.1.3 الاعتراضات على الموقف الاختزالي
199	2.3 المقاربة الأدنوية
199	1.2.3 المعنى الأدنوي واللبس الدلالي
201	2.2.3 الاستدلالات المنطقية والمبادئ التداولية (و)
203	3.3 مقارنة غرايس
204	1.3.3 الاستلزامات الوضعية والمحادثية
205	2.3.3 الاستلزام الدرجي (scalaire)
206	السلم الكمي
206	الاستلزام الدرجي
207	3.3.3 مبدأ الإبلاغية, informativité
208	مبدأ الإبلاغية
208	4.3.3 التصريح

الفصل 7:

قوانين الخطاب، حكم المحادثة، وفرضيات المحادثة (جاك موشلر)	211
1. التداولية وقوانين الخطاب	211
2. منطق المحادثة	212
1.2 الاستلزامات الخطابية التواضعية والاستلزامات الخطابية المحادثية	212
إجراء قرح الاستلزامات الخطابية المحادثية	213
2.2 مبدأ التعاون وحكم المحادثة	214
مبدأ التعاون:	214
حكم الكم:	214
حكم النوع (الصدق):	215
حكمة العلاقة (المناسبة):	215
حكم الكيف:	215
1.2.2 استعمال الحكم	216
حكمة الكم:	216
حكم النوع:	216
حكمة العلاقة:	216
حكم الكيف:	217
2.2.2 توظيف الحكم	217
حكمة الكم:	218
حكم النوع:	218
حكمة العلاقة:	219
حكمة الكيف:	219
3.2 الأعمال اللغوية غير المباشرة	220
1.3.2 طريقة اشتقاق الأعمال اللغوية غير المباشرة	220
طريقة اشتقاق العمل الأول:	221
2.3.2 ضروب الطلب غير المباشرة وشروط الاستيفاء	222
تعميمات بخصوص الأعمال التوجيهية	224
4.2 علم النحو والمنطق الطبيعي	224
1.4.2 مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة	225

226	2.4.2 شروط نزاهة أعمال الطلب ومعقوليتها
226	مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة المرتبطة بشروط المعقولية:
227	مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة المرتبطة بشروط المعقولية:
228	5.2 خلاصة
229	3. قوانين الخطاب والمكوّن البلاغي
230	1.3 قوانين الخطاب في التداولية المدججة
231	2.3 المكوّن البلاغيّ وقوانين الخطاب
232	1.2.3 بعض الأمثلة من معايير التواصل
	2.2.3 بعض الأمثلة من قوانين الخطاب:
233	قانون الإبلاغية وقانون الشمول وقانون التلطيف
233	قانون الإبلاغية
234	قانون الشمول
235	قانون التلطيف

الفصل 8:

237	الافتقضاءات الدلالية والتداولية (جاك موشر)
238	1. الإخبار والافتقضاء: الأوصاف المحددة والنفي
238	1.1 «كبلير» وملك فرنسا
238	1.1.1 المعنى والتعيين والافتقضاء
239	2.1.1 الأوصاف المحددة والكذب
240	3.1.1 الافتقضاء شرطاً للاستعمال
241	2.1 الافتقضاء الدلاليّ والنفي
241	1.2.1 الافتقضاء الدلاليّ والاستلزام
241	الافتقضاء الدلاليّ
241	الاستلزام الدلاليّ
241	الافتقضاء الدلاليّ
242	2.2.1 منطق ذو ثلاث قيم، النفي الخارجي والنفي الداخليّ
246	3.2.1 أحادية الدلالة للنفي اللغويّ
249	2. الافتقضاء التداوليّ ونظرية المعرفة المشتركة

249	1.2 الاقتضاء التداولي والاعتقادات الخلفية
250	تعريف الاقتضاء التداولي
251	2.2 نقد مناسب لنظرية المعرفة المشتركة
252	1.2.2 المعارف المشتركة والشروط الكافية للانتفاء إلى السياق
253	2.2.2 المعارف المشتركة والشروط الضرورية للانتفاء إلى السياق
254	3. الاقتضاء والأعمال اللغوية والأنساق الخطابية
255	1.3 النفي والاستفهام والتعقيب
256	قانون التعقيب
257	2.3 الوظائف الخطابية للاقتضاء
260	4. قضايا الاقتضاء: قابلية الإلغاء والإسقاط
260	1.4 قابلية إلغاء الاقتضاءات
261	2.4 قضية الإسقاط
262	مبدأ التأليف
262	مبدأ إسقاط الاقتضاءات
263	مصفاة «إن»
263	مصفاة «أو»

الفصل 9:

265	الاستلزامات الخطابية الوضعية والمحادثية (جاك موشلر)
265	1. مختلف أنواع الاستلزامات الخطابية ومقاييس التمييز بينها
265	1.1 المقول والمستلزم خطائياً
266	2.1 الاستلزامات الخطابية الوضعية والاستلزامات الخطابية غير الوضعية
267	3.1 الاستلزامات الخطابية المحادثية المعتمدة والمخصصة
269	4.1 مقاييس التمييز بين الاستلزامات الخطابية /
270	1.4.1 قابلية الاحتساب
270	2.4.1 قابلية الإلغاء /
271	3.4.1 عدم قابلية الانفصال
272	4.4.1 عدم الوضعية
272	5.4.1 الارتباط بإلقاء القول

272	6.4.1 عدم التحديد
273	2. الاقتضاءات والاستلزامات الخطائية
274	1.2 الاقتضاء والاستلزام الخطائي المحادثي المخصص
274	2.2 الاقتضاء والاستلزام الخطائي الوضعي
275	1.2.2 تحليل حتى même
276	2.2.2 الاستلزامات الخطائية الوضعية والاقتضاءات التداولية
277	3.2.2 النفي العادي والنفي المتناقض
278	3. الاستلزامات الخطائية الكمية المعممة
278	نظام تطبيق الاستدلالات التداولية
278	1.3 الاستلزامات الخطائية المعممة والاستلزامات الخطائية المحتملة والاقتضاءات
279	1.1.3 الاستلزامات الخطائية النوعية والكمية
279	النوع
279	الاستلزام الخطائي النوعي
280	2.1.3 الاستلزامات الخطائية المحتملة والحاصلة والاقتضاءات المحتملة والحاصلة
281	2.3 الاستلزامات الخطائية الدرجية والاستلزامات الخطائية من جملة صغرى
281	1.2.3 التسلام الكمية والاستلزامات الخطائية الدرجية
281	السلم الكمي
282	الاستلزام الخطائي الدرجي
283	2.2.3 الاستلزامات الخطائية من جملة صغرى
284	الاستلزام الخطائي من جملة صغرى
284	الاستلزامات الخطائية من جملة صغرى للرابطين «إن» و«أو»
285	4. من الحكم إلى المبادئ
286	1.4 المبدأ - ك والمبدأ - ع
287	2.4 المبدأ - إ والمبدأ - ك
287	الاستلزامات الخطائية - إ
289	حكمة النسبية
289	مواضعة عدم قابلية النقاش
289	مبدأ الإبلاغية
289	المبدأ - ك

289	المبدأ - إ
290	فضّ الخلاف بين الاستلزامات الخطائية - ك والاستلزامات الخطائية - إ (1)
290	فضّ الخلاف (2)
	الفصل 10:
293	السلام الحجاجية والظواهر الدرجية (جاك موشلر)
293	1. اللغة والخاصية الدَّرَجِيَّة
293	1.1 الألفاظ المتكاملة والمتضادة
295	2.1 الأسوار
295	1.2.1 الأسوار المنطقية والأسوار اللغوية
296	2.2.1 الدلالة المنطقية واللغوية للأسوار
298	2. السلام الحجاجية
298	1.2 مفاهيم الحجاج الأساسية: القسم والسُّلَم والقوة الحجاجية:
298	1.1.2 باب القسم الحجاجي
298	2.1.2 القوة الحجاجية
298	3.1.2 السُّلَم الحجاجي
299	4.1.2 مثالان من الربط [في الفرنسية]: mais و même
299	الرابط Mème [ف، إن، بل، حتى]
301	الرابط Mais لكن
303	2.2 النفي وقوانين الخطاب
304	1.2.2 قانون النفي
304	2.2.2 قانون القلب الحجاجي
305	3.2.2 قانون الضعف
306	4.2.2 قانون التخفيض
308	5.2.2 قانون الشمول
308	3.2 قدر قليل Un Peu / وقدّر قليل لا قيمة له Peu: الاقتضاء والتلميح
308	1.3.2 التأويلات الكمية والجهتية
310	2.3.2 التأويلات الحجاجية والاقتضائية
313	3.3.2 الوصف الاقتضائي وقوانين الخطاب
315	3. الحجاجية والأدبوتية: في استخدام قوانين الخطاب استخداماً جيداً

315	1.3 الاستعانة بقوانين الخطاب
316	2.3 الظواهر الدرجيّة والاستلزامات
318	3.3 الطعون في الأدنوية
319	4.3 محاسن الأدنوية ونقائصها
320	5.3 خلاصة

الفصل 11:

321	الحجاج والوجهة الحجاجيّة (جاك موشلر)
321	1. الحجاج والخطاب واللغة
322	2. الحجاج والإبلاغ
322	1.2 التناقض المنطقي والانسجام الحجاجي
323	1.1.2 presque تقريباً
325	2.1.2 à peine لا يكاد
327	3.1.2 peut être من المحتمل [يُحتمل أن]
328	2.2 الأسئلة والحجاج
329	3.2 القيمة الإبلاغيّة والقيمة الحجاجيّة
329	1.3.2 اللبس في عبارة تقريباً 10 %
331	2.3.2 مقارن التسوية
332	3.3.2 الحجاج والاقتوائية
336	3. الحجاج والمواضع
336	1.3 الحجاج والاستدلال
337	2.3 الحجاج والوجهة الحجاجيّة والعوامل الحجاجيّة
340	3.3 التعقيبات الحجاجيّة والمواضع
340	1.3.3 المواضع والأشكال الموضعية
341	2.3.3 المواضع والمسارات التأويليّة
presque	3.3.3 النزعة الحجاجيّة الضعيفة والنزعة الحجاجيّة القويّة: إعادة النظر في عبارة
344	«تقريباً»

الفصل 12:

- 347 تعدّد الأصوات وإلقاء القول (آن ريبول)
- 348 1. الحوارية وتعدّد الأصوات
- 348 1.1 حوارية باختين
- 348 2.1 نظرية تعدّد الأصوات عند دكرو
- 348 1.2.1 تعدّد الأصوات ومسلّمة وحدة الذات المتكلّمة
- 349 مسلّمة وحدة الذات المتكلّمة:
- 349 2.2.1 الجملة والقول وإلقاء القول
- 350 3.2.1 الذات المتكلّمة والمتكلّم والقائل
- 351 4.2.1 تحليل متعدّد الأصوات للنفي
- 353 5.2.1 تحليل متعدّد الأصوات للسخرية
- 354 6.2.1 صعوبات التحليل متعدّد الأصوات للأقوال الساخرة المنفيّة
- 355 7.2.1 تعدّد الأصوات والخطاب المحكيّ في الأسلوب المباشر
- 356 3.1 نقد لتعدّد الأصوات
- 358 2. إلقاء القول والتعبير عن الذاتية باللغة
- 358 1.2 ضمائر الشخص والتعبير عن الذاتية
- 359 2.2 التعبير عن الذاتية في الأسلوب غير المباشر الحرّ
- 360 1.2.2 الأسلوب غير المباشر الحرّ وتعدّد الأصوات
- 361 قاعدة وحدة ذات الوعي:
- 362 2.2.2 الأسلوب غير المباشر الحرّ والتعبير عن الذاتية
- 364 3. إلقاء القول والتعبير عن الذاتية
- 365 1.3 مميزات الشخص الأول
- 365 1.1.3 الإحالة الدلالية في مقابل إحالة المتكلّم
- 365 شروط نجاح عمل الإحالة
- 366 2.1.3 العصمة الضميرية: ظاهرة إحالية أم ظاهرة أسنويّة؟
- 367 3.1.3 العصمة وعملية تعيين الهوية
- 367 العصمة الضميرية:
- 368 2.3 التعبير عن الذاتية بالشخص الثاني والثالث
- 368 1.2.3 قواعد المحافظة على الإحالة

369	قواعد المحافظة على الإحالة في الأسلوب غير المباشر الحرّ
369	2.2.3 التعبير عن الذاتية والمحافظة على الشفافية القصوى
370	تعريف المشير
370	تعريف شبه المشير

الفصل 13:

373	العنصر الإشاري والعائد (آن ريبول)
374	1. العنصر الإشاري والعائد: النقص في الاستقلالية الإحالية
375	2. العنصر الإشاري والعائد: اللجوء إلى المفتر واللجوء إلى مقام إلقاء القول ...
375	1.2 الإشباع الدلالي والإحالة المحتملة:
376	2.2 التقارن الإحالي الحاصل والتقارن الإحالي المحتمل
377	3. الصعوبات التي تواجه التحليل التقليدي للإشارات والعائد
377	1.3 هل يمثل فعلا العائد ظاهرة لغوية؟
377	1.1.3 عدم وجود تعابير عائدية
378	2.1.3 الصعوبات التي يواجهها مفهوم عودة الذكر
382	3.1.3 الصعوبات التي تواجه التقارن الإحالي
382	تحديد المفتر «الجيد»
383	الإحالة القبلية في غياب التقارن الإحالي المحتمل
384	2.3 هل الإحالة الإيائية تمثل فعلا حالة خاصة من الإحالة الإشارية؟
385	4. الإحالة العائدية، الإحالة الإشارية، الإحالة الإيائية: إسناد المراجع
386	1.4 الإشباع الدلالي والاستقلالية الإحالية: الأوصاف المحددة أنموذجا
387	2.4 الإشباع الدلالي والإشباع الإحالي
387	شرط نجاح عمل الإحالة
388	الإشباع الإحالي
388	3.4 مسار الإشباع الإحالي
389	1.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة الإشارية
391	2.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة الإيائية
392	3.3.4 مسار الإشباع الإحالي في الإحالة العائدية
392	حدّ العائد

392	حدّ الإحالة العائدية
393	حالة أنموذجية
393	حالة أنموذجية ظاهرياً
394	الأفعال المتحيّزة
395	حالة غير أنموذجية
398	الإحالة المحتملة لضمير الغائب وإسناد المرجع في حالة غير أنموذجية
399	هل يمكن الحديث عن مقولة العائد ؟

الفصل 14:

401	المتصورات الضبابية والاستعمالات التقريبية (آن ريول)
403	1. الألفاظ المبهمة: النقطة المشتركة والفروق
403	1.1 المبهم
403	تعريف اللفظ المبهم
404	2.1 مختلف أنواع الألفاظ المبهمة
404	3.1 آثار الإبهام المختلفة
404	1.3.1 الألفاظ المتعلقة بالملاحظة
406	2.3.1 الألفاظ الذاتية
408	3.3.1 الألفاظ المتعدّدة الأبعاد
409	2. الألفاظ المبهمة: تعدّد الفرضيات
409	1.2 الفرضية اللسانية /
409	1.1.2 قابلية التصنيف وعدم قابلية التصنيف
411	2.1.2 الألفاظ الذاتية والافتقار
413	2.2 الفرضية النفسانية: نظرية الطرازات
413	1.2.2 النظريات التقليدية: منوال الشروط الضرورية والكافية
415	2.2.2 الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضرورية والكافية
416	3.2.2 الصيغة النموذجية لنظرية الطرازات
416	البعد الأفقي
418	البعد العمودي
419	تعريف صلاحية السمة

419	4.2.2 الإشكالات الواردة على نظرية الطرازات النموذجية
420	5.2.2 الصيغة الموسّعة لنظرية الطرازات
423	3.2 الإشكالات الواردة على الفرضيات النفسانية واللسانية
423	1.3.2 نظرية دكرو ونظرية ميلنر
425	2.3.2 نظرية الطراز الموسّعة
425	3. الألفاظ المبهمة: الفرضية التداولية

الفصل 15:

429	المعنى الحرفي والمعنى المجازي: حالة الاستعارة (آن ريبول)
429	1. نظرة تاريخية شاملة في الأعمال المتعلقة بالاستعارة
429	1.1 أرسطو والاستعارة
431	2.1 النظريات البلاغية الكلاسيكية: فُتاني
433	2. التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي
433	1.2 المعنى الحرفي
434	2.2 المعنى المجازي: الاستعارة
435	الخطاب المجازي
438	3. الاستعارة: المظاهر اللسانية والفلسفية
438	1.3 خاصيات الاستعارة: الاختلال المعجمي ونظرية التشبيه
440	2.3 فائدة الاستعارة
441	3.3 نقد نظريات الدلالة المزدوجة
443	4.3 الاستعارة والتشبيه
446	5.3 تأثيرات الاستعارة: اللآثبات واللاقضية؟
447	4. تحليل تداولي للاستعارة
447	1.4 وضعية البحث في المسألة
447	2.4 نظرية سبرير وولسن
448	1.2.4 الخطاب الحرفي والخطاب المجازي: وصف وتأويل
448	الخطاب المجازي
449	2.2.4 المشابهة التأويلية
450	المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي

450	3.2.4 اللاحرفية: الاستعمال التقريبي والاستعارة
452	4.2.4 الاستعارة والمناسبة

الفصل 16:

455	السرد والتخييل (آن ريبول)
455	1. علم السرد
455	1.1 عرض النظرية
456	2.1 المفاهيم الأساسية في علم السرد
458	3.1 الصعوبات التي يواجهها علم السرد
460	2. التخييل: مشكل لسانتي أم مشكل تداولي؟
460	1.2 لغة التخييل: حقيقة أم تخيل؟
461	2.2 التخييل: المظاهر التداولية
462	3. نظرية الأعمال اللغوية والتخييل
462	1.3 فرضية عمل متضمن في القول خاص بالتخييل
465	2.3 التخييل والعمل المزعوم
467	قواعد الإخبار:
468	3.3 مصاعب نظرية التخييل باعتباره زعما
469	شروط نجاح عمل الإيham بإنجاز عمل متضمن في القول يفيد الإخبار
469	شروط نجاح عمل إيham خال من المغالطة
469	4.3 الإيham دون نية المغالطة: صعوبة تحديد مدى [الواسم التخيلي]
471	4. الصدق والتخييل: نظرية العوالم الممكنة
471	1.4 التخييل
472	2.4 التخييل وقانون التماسك المنطقي
472	قانون الثالث المرفوع
472	قانون التماسك المنطقي
473	3.4 التخييل والعامل المفهومي
474	4.4 عدم التماسك القصدي وعدم التماسك غير القصدي
475	5. مقارنة تداولية لمسألة التخييل
475	1.5 شروط نجاح عمل الإحالة على شيء تخيلي

476	 شروط نجاح عمل الإحالة
477	 2.5 حكم منزلة أشياء التخييل عرفائياً
478	 3.5 العمل المتضمن في القول للتخييل
479	 4.5 فائدة التخييل
479	 التشابه بين التمثيلات ذات الشكل القضوي

الفصل 17:

481	 الانسجام: الزمنية والعلاقة الغرضية والتعقيب (جاك موشر).
481	 1. الانسجام الزمني
481	 1.1 مستويان لعملية القول وموقفان للتكلم
481	 1.1.1 الخبر والخطاب
482	 2.1.1 القص والتعليق
484	 2.1 الأسلوب غير المباشر الحرّ والمفارقات الزمنية
484	 1.2.1 الأسلوب غير المباشر الحرّ
486	 2.2.1 المفارقات الزمنية
486	 الحكاية الرئيسية والحكاية الثانوية
487	 فضاء الكون المرويّ والفضاء المسار
488	 3.1 مظاهر دلالية وتداولية من الانسجام الزمني
488	 1.3.1 الأقسام المظهرية ومبدأ تأويل الخطابات الزمنية
489	 مبدأ تأويل الخطابات الزمنية
490	 2.3.1 الترتيب الزمني والسببية والفاصل الزمني
491	 مقياس الانسجام مع مبدأ المناسبة
491	 2. الانسجام الغرضي والإحالي
491	 1.2 الانسجام الغرضي
492	 1.1.2 المسند إليه مقابل المسند
492	 2.1.2 الصدر مقابل التعليق
493	 3.1.2 متحدث عنه مقابل حديث
493	 4.1.2 المعلومة الحاصلة مقابل المعلومة الجديدة
494	 5.1.2 البؤرة مقابل الاقتضاء

495	2.2 الانسجام الإجمالي
495	1.2.2 العلاقة الغرضية والعلاقة الإحالية
497	2.2.2 السلاسل الإحالية والسلاسل العائدية
499	الاستلزام الدرجي
499	3. قواعد الانسجام
499	1.3 الانسجام والاتساق والترابط
500	1.1.3 الانسجام
501	2.1.3 الاتساق
501	3.1.3 الترابط
502	2.3 الانسجام وقواعد التعقيب
503	1.2.3 ميثاقواعد الانسجام
503	ميثاقاعدة التكرار
503	ميثاقاعدة التنامي
504	ميثاقاعدة عدم التناقض
504	ميثاقاعدة العلاقة
505	2.2.3 قواعد التعقيب
505	قيود التعقيب بين التدخلات
506	مبدأ التأويل الحوارّي
507	قيود التعقيب صلب التدخل
508	مبدأ عدم التناقض الحجاجي

الفصل 18:

509	تحليل الخطاب وتحليل المحادثة (جاك موشلر)
509	1. اتجاهان في تحليل المحادثات
509	1.1 الخاصيات المشتركة بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة
509	1.1.1 دراسة المحادثات الطبيعية
510	2.1.1 الانسجام
510	3.1.1 منطق الأعمال
511	2.1 مظاهر الاختلاف بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة

511	1.2.1 مجال الإحالة: اللسانيات في مقابل علم الاجتماع
511	2.2.1 المنهج: القواعد التكوينية في مقابل التنظيم القائم على التفضيل
513	3.2.1 الإبيستيمولوجيا: المَنوَلَة في مقابل التَّعْمِيم
513	قواعد التَّأْوِيل وقواعد التَّعْقِيب
516	الأزواج المُتجاورة والمناسبة المشروطة والتنظيم القائم على التَّفضيل
516	الزوج المُتجاور
517	المناسبة المشروطة:
518	قاعدة التَّنْظِيم القائم على التَّفضيل
518	2. مثال عن تحليل الخطاب: النوال التراتبي الوظيفي [لمدرسة] جينيف
518	1.2 التَّدخُل:
519	2.2 الصَّفقة:
519	3.2 التَّبادُل:
521	4.2 المُخاطبة
523	1.4.2 الوظائف المتضمنة في القول
523	2.4.2 الوظائف التَّعاملية
526	5.2 العمل اللُّغوي
527	3. تحليل خطاب أم تحليل محادثة؟
527	1.3 طُغُون تحليل المحادثة على تحليل الخطاب
528	1.1.3 بُوْشَع القول أن ينجز أكثر من عمل في الآن نفسه
528	2.1.3 إنجاز الأعمال بواسطة وحدات أخرى غير الأقوال
529	3.1.3 لا وجود لوظيفة رابطة بين وحدة - قول ووحدة - عمل
529	4.1.3 لا وجود لقاعدة تسلسل أو تعقيب
530	2.3 الرَّدود على الطُّغُون
530	1.2.3 الوظيفة المتضمنة في القول في مقابل القيمة المتضمنة في القول
531	2.2.3 المُخاطبة في مقابل دور الكلام
532	3.2.3 التَّأْوِيل الحواري في مقابل الوظيفة التَّأْوِيلية
533	مبدأ التَّأْوِيل الحواري
533	3. 2. 4 قيود التعقيب في مقابل قواعد التعقيب

الخاتمة

535	 مستقبل التداولية (آن ريبول)
535	 1. اللسانيات والتداولية
536	 2. التداولية واللسانيات: علمان تجريبيان؟
537	 3. هل تمثل التداولية جزءاً من اللسانيات؟
538	 4. الخصائص الإستمولوجية للعلوم الصحيحة
539	 5. معايير وأوائل مشتركة بين اللسانيات والتداولية
540	 6. موضوعات اللسانيات والتداولية
541	 7. التداولية وما يتبقى من اللسانيات
543	 8. عمليات إسناد الإحالة
544	 9. هل يجب أن تضمحل التداولية في سيميائية محتملة؟
545	 10. منزلة الأمثلة في اللسانيات والتداولية
547	 11. خصائص الجهاز العلمي
547	 12. مستقبل التداولية
549	 بيبليوغرافيا
563	 معجم المصطلحات
577	 ثبت المفاهيم والأعلام
623	 ثبت المصطلحات العام: فرنسي انغليزي عربي
655	 المدخل العربي للمصطلحات
669	 المدخل الانغليزي للمصطلحات
689	 الفهرس العام

الإنجاز الفني
المركز الوطني للترجمة - تونس

الطباعة:
أوريس للطباعة

1، نهج العريّة السعدية - 1002، تونس
الهاتف: 71 280 229 (+216) - الفاكس: 71 280 231 (+216)
البريد الإلكتروني: orbis@gnet.tn

DICTIONNAIRE ENCYCLOPÉDIQUE DE PRAGMATIQUE

JACQUES MOESCHLER
ET ANNE REBOUL

Traduction arabe coordonnée par
EZZEDINE MAJDOUB



9 789973 084293

65 د.ت.
65 دولار أو ما يعادلها